

UNIVERSAL  
LIBRARY

**OU\_232452**

UNIVERSAL  
LIBRARY





## فتاویٰ قاضیخان

در نقہ حنفی باعانت تصحیح مولوی محمد مراد مفتی سوپریم کورٹ و مولوی  
حافظ احمد اکبر امین مدرسہ کپڑے بہادر و مولوی محمد سلیمان ہروی مولوی  
جرنیل کمیٹے و مولوی غلام عیسیٰ متعلق صدر دیوانے و مولوی تیز الدین ارزاہی  
بچہ ہار جلد قالب طبع بدیرفت

مطبع

اشیائک لیٹروکرافٹ طامس بلاک صاحب واقعہ شہر کلکتہ

### جلد رابع

از کتاب المضارۃ تا آخر کتاب البحر مشتمل برشش صد و ہشتاد و سہ صفحہ

س ۱۳۵ سنہ عیسوی



.....	كتاب المصاريف	.....
.....	حل فيما يجوز للمضارب	.....
٩٠	على المضاربة وما لا يجوز	.....
٩٦	كتاب المزارعة	.....
.....	فصل فيما يفسد المزارعة	.....
٣٣٣	من الشروط وما لا يفسد	.....
.....	باب ..... في مسائل مختلفة	.....
٣٧٢	البارع شتمل على فصول فصل في اختلاف التعاقد بين	.....
.....	فصل في لزوم زراعة الأرض بغير	.....
٣٧٣	أذن صاحبها	.....
٣٧٤	كتاب ..... العاملة	.....
٧٧	كتاب ..... الشرب	.....
٧٧	فصل ..... في الإتهار	.....
.....	فصل ..... في ذكرى الإتهار وعمارة	.....
٩٣	المجارى والمسالك	.....
٩٨	فصل ..... أحياء الموات	.....
.....	فصل ..... في ضمان ما يتولد	.....
١٠١	من المباح والمملوك	.....
١٠٣	كتاب ..... الأثر به	.....

١٠٢	فصل في معرفة الاشربة
١١٧	فصل في حد الشرب
١١٢	فصل في تصرفات السكان
١٢٢	كتاب العصب
	فصل فيما يصير المرء غاصبا
١٢٢	رضامنا
١٣٣	فصل فيما يضمن بارسال الدابة
١٣٩	فصل فيما يضمن بالنار وما لا يضمن
١٥٧	فصل في براءة الغاصب والمدينون
١٦٣	كتاب الهبة
	فصل فيما يكون هبة من الالفاظ
١٦٣	وما لا يكون
١٦٢	فصل في هبة المشاع
١٧٩	فصل في جنس مسائل لا يصح فيها الشرط
١٨١	فصل في الرجوع في الهبة
	فصل في هبة الوالد لولده والهبة
١٨٩	للصغير
١٩١	فصل في قبض الصغير
١٩٢	فصل في هبة المرأة مهرها من الزوج
١٩٩	فصل في الصدقة

٣ الوقف ..... ١٩٩

فصل ..... مل في الفاظ الوقف ..... ٢٠٠

باب ..... الرجل يجعل داره مسجداً أو خاناً ..... ٢٠١

أو سقاية أو مقبرة ..... ٢٠٥

فصل ..... مل في وقف الشارع وفيما يدخل في ..... ٢٠٥

الوقف تبعاً بدون ذكر وفي الشروط في الوقف ما يبطل وما لا يبطل ..... ٢٠٥

فصل ..... مل في مسائل الشرط في الوقف ..... ٢٢٩

فصل ..... مل فيما يدخل في الوقف من غير ذكر ..... ٢٣٥

فصل ..... مل في الأشجار ..... ٢٣٦

فصل ..... مل في وقف النقول ..... ٢٣٧

فصل ..... مل في المقابر والرباطات ..... ٢٣٣

فصل ..... مل في وقف المريض ..... ٢٣٧

فصل ..... مل في رجل يقر بأرضه يدها أو وقف ..... ٢٣٩

باب ..... الرجل يقف أرضه على نفسه ..... ٢٤٠

وأولاده وأقربائه وجيرانه ..... ٢٤٠

فصل ..... مل في الوقف على الأولاد والأقرباء ..... ٢٤٠

البكران ..... ٢٤٢

فصل ..... مل في الوقف على القرابات ..... ٢٤٢

فصل ..... مل في إرادة الوقف وتنازل عنها ..... ٢٤٢

فصل ..... مل في دعوى الوقف والشهادة عليه ..... ٢٤٢

٢٨٤	صل فيما يتعلق بصك الوقف	
٢٩٠	الاضحية	
	صل في صفة الاضحية ووقت	
٢٩٠	وجوبها ومن تجب عليه	
٢٩٦	صل فيما يجوز في الضحايا وما لا يجوز	
٣٠٠	صل في العيوب ما يمنع الاضحية وما لا يمنع	
٣٠٢	صل في الانتفاع بالاضحية	
٣٠٥	صل في مسائل متفرقة	
٣٠٨	كتاب الصيد والذبائح	
٣٢٢	كتاب الزكاة	
٣٢٦	كتاب الوديعة	
٣٢٨	صل فيما يضمن الودع	
٣٣٩	صل فيما يعد تضييعا	
	صل في هلاك الوديعة تبعد	
٣٣١	الطلب من صاحبها	
٣٣٥	كتاب العارية	
٣٣٦	صل فيما يضمن المستعير	
	صل في الاستعير اذا اراد بيع	
٣٥١	بعد الطلب	
٣٥٢	مكاتب	

الحظر ولا باحاته وما يكره

أكله وما لا يكره وما يتعلق بالضيافة

٣٥٦

باب فيما يكره من النظر والنس

٣٥٩

للاقارب والاجانب وما لا يكره

٣٦٧

فصل في الختان

باب ما يكره من الثياب والحلي والزينة

٣٦٧

وما لا يكره وما يقبل فيه قول الواحد في الحل والحرم وما لا يقبل

فصل فيما يقبل فيه قول الواحد

٣٩١

وما لا يقبل

فصل في التسبيح والتسليم

٣٩٢

والصلوة على النبي عم والنعاويد وغيرها

٣٩٤

كتاب الجنائيات

٣٩٤

باب القتل

٣٩٤

فصل فيمن يقتل قصاصا

٣٩٣

فصل فيمن يستوفى في القصاص

٣٩٥

فصل في القتل الذي يوجب الدية

٣٩٥

فصل في اطلاق الجنين

٣٩٥

فصل في الاصل

٣٩٥

باب الشهادة على الصائفة

- ٢٥٠ ..... الوكالة في الدم
- ٢٥٢ ..... جنابة البهائم وغيره
- ٢٥٦ ..... فيما يحدث في الطريق
- ٢٦٢ ..... فيما يحدث في المسجد
- ٢٦٥ ..... جنابة الحائط
- ٢٧١ ..... الحمد ود
- ٢٨١ ..... في القذف
- ..... في الالفاظ التي توجب التحريم
- ٢٨٢ ..... وما لا يوجب وما يوجب التعزير وما لا يوجب
- ٢٨٦ ..... فيما يوجب التعزير وما لا يوجب
- ٢٩٠ ..... الاكراه
- ٢٩٨ ..... فيما يحل للكره في فعل ولا يحل
- ٥٠٠ ..... في الاكراه على احد الفعلين
- ٥٠١ ..... في النتيجة
- ٥٠٢ ..... الوصايا
- ٥٠٣ ..... ان فيما يكون وصيته وفيما لا يكون
- ٥٠٥ ..... فيمن يجوز وصيته وفيمن لا
- ٥١٣ ..... في مسائل مختلفة
- ٥٢٥ ..... الوصية وما لا يكون
- ٥٢٧ ..... الوصية



٥٢٦ ..... ل فيما يكون قبولا للوصية

٥٢٧ ..... ل في تصرفات الوصية في مال

٥٢٨ ..... اليتيم وتصرف الوالد في مال ولد الصغير

٥٥٦ ..... كتاب ..... الشفعة

٥٥٧ ..... ل في الطلب

٥٦٠ ..... ل ترتيب الشفعة

٥٧٥ ..... ل فيما للشفيع ان يأخذ ولا

٥٧٧ ..... ل في نسائم الشفعة والحيلة في استقاطها

٥٨٣ ..... كتاب ..... السير

..... ل في معاملة السلم للثمان

٥٨٧ ..... مؤلفه في دارهم

..... ل فيما يجوز لا ميل العسكر

٥٩٩ ..... في دار الحرب

٥٩٠ ..... ل في الامان

٥٩٢ ..... ل في قسمة الغنائم

٥٩٦ ..... ل فيمن يصح لا ماز الجيش

..... ل في استيلاء اهل الحرب على

٥٩٨ ..... اموال المسلمين

٥٩٧ ..... ل ما يكون اسلا من الكافر

..... ل ما يكون كفرا من المسلم

- ٤٠١ ..... من الفاظ الكفر بالفارسية
- ٤١٠ ..... كتاب الردة واحكامها
- ٤١٥ ..... فصل فيما يطله الارتداد
- ٤١٩ ..... فصل في اهل الذمة وما يؤخذ منهم وغيره
- ٤٢٣ ..... فصل في خراج الارض
- ٤٢٤ ..... فصل في استيلاء اهل الشرك على اهل الحرب
- ٤٢٩ ..... كتاب الرهن
- ٤٣٤ ..... فصل في الفاظ الرهن
- ..... فصل فيما يجوز رهنه وما لا يجوز
- ٤٣٩ ..... وما يجوز به الرهن وما لا يجوز
- ٤٣٥ ..... فصل في الانتفاع بالرهن
- ٤٣١ ..... فصل فيما يرهن مال الغير
- ٤٣٣ ..... فصل في العدل في باب الرهن
- ٤٣٥ ..... فصل في اختلاف الرهن والرهنين
- ٤٣٧ ..... فصل في جناية الرهن والجناية عليه
- ٤٣٩ ..... فصل في احضار الرهن عند قضاء الدين
- ٤٤٥ ..... في شركة الشركاء
- ٤٥١ ..... فصل في شركة العنان
- ٤٥٢ ..... فصل في شركة المغاوضة
- ٤٥٣ ..... فصل في شركة الوجوه

- ٢٤٥٩ ..... فصل في شركة الاعمال
- ٢٤٦ ..... فصل في الشركة الفاسدة
- ٢٤٧ ..... كتاب المازون
- ٢٥٧ ..... كتاب الحجر
- ..... فصل في الحجر بسبب السفه
- ٢٥٩ ..... والتمديد في الغفلة

تمت فهرست جلد رابع فتاوي قاضى محان





## كتاب المضاربة

المضاربة لا تجوز بغير الدراهم والدنانير مكيلا كان او موزونا او عرضا في قول ابي حنيفة  
وابي يوسف رحمهما الله. وقال محمد رحمه الله تجوز بالفلوس الواجبة عدد او لا تجوز  
بالذهب والفضة اذ الزنك مضروبة في رواية الاصل. وتجوز بالدراهم النهرجة  
والزئوف. ولا تجوز بالسقفة فان كانت تروج فهي كالفلوس. رجل دفع عرضا  
وقال به واعمل بثمانه مضاربة بنصف الربح فباع باحد التقدين وتصرف في الثمن  
جائز المضاربة لانه اضافها الى الثمن لا الى العروض وان باع العرض بمكيل او موزون  
جاز البيع والمضاربة فاسدة في قول ابي حنيفة رحمه الله. وقال صاحباه رحمهما الله  
لا تجوز البيع وانما فسدت المضاربة عند ابي حنيفة رحمه الله لانه ضارت مضافة الى  
العرض. ولو دفع الى رجل دراهم لا يعرف قدرها مضاربة جائز المضاربة ويكون القول  
في قدرها وصفتها قول المضارب مع يمينه. ولو كانت الدراهم وديعة فامر المودع  
بان يعمل بها مضاربة بالنصف او بالثلث او ما اشبه ذلك جائز المضاربة  
ولو كانت الدراهم غصبا فقال للغاصب اعمل بما في يدك مضاربة فان نصف جائز المضاربة  
عندنا خلا فالزهر ح. ولو كانت الدراهم دينافا فامر المديون ان يعمل بما عليه مضاربة  
لا تجوز ويكون الربح للعامل واشتئى لرب الدين في قول ابي حنيفة رحمه الله وقال ابو يوسف  
ومحمد رحمه الله لرب الدين ويبرأ المضارب عن الدين. ولو قال لرجل اقض مالي على فلان  
من الدين واعمل به مضاربة جاز. ولو دفع الى رجل ثمانمائة درهم وقال اذا تم لي الف  
درهم شاركك ثم قال بعد ايام تصرف بما عندك ليحصل لنا شئ قالوا هذه مضاربة <sup>سدة</sup>  
لجالة الربح بينهما فيكون اصل المال ورجحه للامر والمأمور اجر مثله. رجل دفع الى <sup>رجل</sup>  
العاملية لم يكن للمضارب ان يشتري شيئا للمضاربة بالقر من ذلك المال قال له

رب المال اعل فيه برأيتك ولم يقل. فان اشترى سلعة بالكثير من الف كانت حصته آلاف  
 مضاربة وما زاد فهو للمضارب له ربحه وعليه وضيعة وثمر الزيادة دين عليه خاصة  
 ولا يضمن المضارب بذلك الخلل. رجل دفع الى رجل دنانير مضاربة فاشترى بالتمام  
 وعلى العكس جازت المضاربة عندنا وان اشترى بخلاف صفة رأس المال بان  
 ماتت بيضا فاشترى بالسود جازت المضاربة في قول ابي حنيفة وابي يوسف سرح ولامع  
 قول محمد ربح المضاربة تفسد باشيئا منها اذا شرط لاحدهما من الربح ما يقطع الشركة  
 نحو ان يجعل له دراهم مسماء مائة او اقل او اكثر فسدت المضاربة. ومنها اذا شرط على  
 المضارب ضمان ما هلك في يده. ومنها اذا شرط في المضاربة على رب المال مع المضارب لان  
 ذلك يجمع التولية بين المال والمضارب. وكذا لو وكل رجلا ليدفع ماله مضاربة فتدفع الوكيل  
 وشرط على نفسه مع المضارب وشيئا معلوما لنفسه من الربح كان ذلك فاسدا. ولو فعل  
 ذلك الاب او الجد اب الاب او وصى الاب وشرط لنفسه شيئا من الربح والعمل فعمل  
 مع المضارب جازت المضاربة والشروط جميعا. ولو دفع احد المفاوضين الف درهم من مال  
 المفاوضة الى رجل وشرط على نفسه مع المضارب وشرط لنفسه شيئا من الربح فسدت  
 المضاربة. ومنها اذا دفع الاب او الجد او وصى الاب مال الصغير الى رجل  
 مضاربة وشرط على البتيم مع المضارب كانت المضاربة فاسدة والاصل في هذا  
 ان كل من يجوز له ان ياخذ لنفسه مال البتيم مضاربة اذا شرط على نفسه مع المقتضى  
 جازت المضاربة. وكل من لا يجوز له ان ياخذ لنفسه مال البتيم مضاربة اذا شرط  
 على نفسه مع المضارب وشيئا لنفسه من الربح لا يجوز المضاربة. واذا عمل المضارب  
 في المضاربة الفاسدة وربح كان كل الربح لرب المال والمضارب اجر المثل تاما لان  
 المضاربة اذا فسدت تبقى اجارة وفي الاجارة الفاسدة اذا عمل الاجير كان له اجر

مثله تاما. ولو هلك المال في بدء المضارب لا يفعله مضاربة فاسدة ذكر في الاصل  
 انه لا ضمان عليه. وذكر الطحاوي رح فيه خلافا قال لا يضمن في قول ابي حنيفة رضي  
 ويضمن في قول صاحبيه رح. وجعله على الخلاف في الاجير المشترك اذا هلك المال  
 في ذلك لا يفعله. وجعل دفعه الى رجل مالا مضاربة بين نصيب احدهما من الربح وسكت عن نصيب الاخر ان سكت  
 عن بيان نصيب رب المال جازت المضاربة وان سكت عن بيان نصيب المضارب  
 لا يجوز المضاربة قياسا ويجوز استحسانا وما وراءه المشرط لرب المال يكون للمضاربة  
 . ولو قال رب المال للمضارب على ان لي نصف الربح ولك ثلثه كان للمضارب ثلث  
 الربح والباقي لرب المال . ولو قال رب المال على ان ما رزق الله تعالى من الربح يكون  
 بيننا جاز ويكون الربح بينهما على السواء . ولو دفع الفامضاربة على انها شريكان  
 في الربح جاز ويكون الربح بينهما على السواء . ولو قال على ان يكون للمضارب شريكا  
 في الربح جاز في قول ابي يوسف رح ويفسد في قول محمد رح ولو شرط بعض الربح  
 لثالث ان كان ما شرط للثالث يستحقه المضارب كما لو شرط الثلث لعبد المضارب  
 وليس عليه دين او قضاء دين المضارب جاز ويصير كانه شرط ذلك للمضارب  
 وان كان ما شرط للثالث يستحقه المضارب كما لو شرط لابن المضارب او زوجته  
 . كان ذلك لرب المال . وان شرط الثلث لعبد المضارب وعليه دين ان شرط  
 على العبد مع المضارب جازت المضاربة ويكون المشرط للعبد وان لم يشترط  
 على العبد فهو لرب المال . وعند صاحبيه رح يجوز على كل حال لان عند مالواه  
 يملك كسب العبد على كل حال . ولو دفع مالا مضاربة على ان جميع الربح يكون لرب المال  
 كان ذلك بضاعة . ولو دفع الى رجل الفانصفها قرضا على المضارب ونصفها مضاربة  
 جاز . فان تصرف المضارب وربح كان نصف الربح له خاصة وعليه وضيقه



والنصف الآخر يكون على ما شرطنا . ولو قلنا خذ هذه الألف على أن نصفها فرض  
 على أن نعمل بالنصف الآخر على أن يكون الرجح إلى جاز ولا يكره . فإن تعرف بالألف ورجح كان  
 الرجح بينهما على السواء والوضيعة عليهما لأن نصف الألف صار ملكا للمضارب بالعرض  
 والنصف الآخر بضاعة في يده . رجل قال لغيره خذ هذه الألف نصفها مضاربة ونصف  
 الرجح ونصفها حبة فقبضها غير مقسومة كانت المضاربة فاسدة فانه هلك المال  
 في يده قبل العمل أو بعد بضمن قدر اللعبة لانها حبة المشاع فيما يقسم . ولو دفع الغائضا  
 بضاعة ونصفها مضاربة ببعض الرجح فعمل ورجح ونصف الرجح يكون لرب المال لانه  
 ربح البضاعة والنصف الآخر بينهما على السواء لانه ربح المضاربة . رجل باع بنصف  
 متاعه من رجل بمجموعته ودفع كل المتاع اليه وامره ان يبيع النصف الباقي ويعمل بكل  
 الثمن مضاربة بالنصف فباع الكل بالألف وتعرف فيه فعلى قياس قوله ايخفيته ربح  
 الرجح والوضيعة بينهما نصفان . وعند صاحبيه ربح ربح نصف الدين لرب المال  
 ورجح النصف الذي امره ببيعه على ما شرطنا بناء على أن من امر المديون بان يشترى له  
 بما عليه من الدين شيئا فاشترى يكون مشترى لنفسه في قول ايخفيته ربح لأصاحب الدين  
 فأرجح في حصة الدين يكون للمدفع اليه خاصة وما ربح في نصف المتاع يكون للدافع  
 لأن ذلك ربح ماله وعند هاهنا المضاربة فاسدة في النصف صحيحة في النصف لأن  
 عندهما اشتري المديون بالدين يكون مشترى للأمر وانما نفسه بالمضاربة لأنها  
 وقتت بالعروض فكانت فاسدة في النصف وصحيحة في النصف . ولو أن الدافع في  
 المسئلة شرط لنفسه ثلث الرجح وثلثين للمضارب عند ايخفيته ربح ثلث الرجح  
 يكون للمضارب كان رب المال قال له اعمل في نصيبك على أن يكون الرجح لك  
 واعمل في نصيبه على أن يكون ثلثا الرجح لي وثلثه لك . رجل دفع إلى غيره مضاربة

بشرط فيها شرط فاسد فهو على وجهين ان كان شرطاً يؤدي الى جهالة الرج مثل  
 أن يشترط أن يدفع المضارب داره الى رب المال ليسكنها او ارضه ليزرعها  
 رب المال كانت المضاربة فاسدة لانه جعل نصف الرج عوضاً عن عمله وعن حرقه  
 الارض او الدار فكانت حصة العمل مجهولة فان شرط ذلك على رب المال على ان  
 يدفع ارضه الى المضارب او داره لا تنسد المضاربة ويبطل الشرط لان المضاربة  
 لا تبطل بالشروط الفاسدة وتبطل بجهالة حصة المضارب من الرج وفي المسئلة  
 الثانية هذا شرط لا يؤدي الى جهالة الرج لان رب المال ما شرط على المضارب  
 شيئاً سوى العمل لو مات المضارب وعليه دين فرب المال احق برأس ماله  
 وحصة من الرج ان كانت المضاربة معروفة المضارب اذا قال هذه الالف  
 مضاربة في يدي وليس عليه دين صح اقارؤه من جميع المال لانعدام النعمة وانما  
 عليه دين الصحة لا يصدق في حق عظيم الصحة وان كان عليه دين الموضع ان بدل  
 بالمضاربة ثم بالدين كان المال لصاحب المضاربة وان بدأ بالدين ثم بالمضاربة  
 تحاصصا المضارب اذا اقرض مرضه انه يرج الفانتم مات من غير بيان لا ضمان عليه لانه  
 لم يقرب وصول المال الى نفسه ولو اقرضه ربح الفار وصل اليه ثم مات يوجب ذلك  
 من تركته لانه مجهول لا امانة اذا اخذ رب المال من المضارب مثلاً العشرين  
 او الخمسين والمضارب يجعل ببقية المال ان كان المضارب كل ما دفع الى رب المال  
 شيئاً قال هذا يرج يكون ذلك رجاً ولا يقبل قوله بعد ذلك اني لم اسرج وما اخذت  
 مني كان من رأسي المال ولو ان المضارب دفع الى رب المال شيئاً ولم يقل هذه  
 رج روي عن ابي يوسف رحمه الله ان رب المال يأخذ رأس ماله يوم الحساب  
 ويكون الباقي بينهما ولا يكون ما اخذ رب المال من المضارب قبل الحساب نفقاً

من رأس المال لانا لوجعلناه من رأس المال كان استرجاعا لبعض رأس  
 المال فيبطل المضاربة بقدر ذلك وهما لم يقصدا ابطال المضاربة . قال رضي الله  
 تعالى عنه فعلى هذا اذا اخذ المستاجر في الاجارة الطويلة شيئا من المال لا يكون  
 ذلك للاجارة الطويلة بقدر ذلك المضارب مع رب المال اذا اقتسما الربح  
 ثم هلك المال فبطل المضارب او لحقه خسران ينتقض ذلك القسمة وما قبض  
 رب المال يكون من رأس ماله وما قبض المضارب يرد على رب  
 المال حتى يستوفي رب المال تمام رأس ماله . فان فضل شيء من رأس  
 المال كان ذلك بينهما لا يسلم للمضارب شيء من الربح حتى يسلم لرب المال  
 رأس ماله . ولو اختلف المضارب مع رب المال بعد قسمة الربح فقال المضارب  
 قسما بعد قبض رأس المال وانكر رب المال قبض رأس المال كان القول لرب  
 المال ولو اقاما البينة كانت البينة بينة المضارب ولو اختلف رب المال والمضارب  
 فقال رب المال شرطت لك ثلث الربح وزيادة عشرة دراهم وقال المضارب بل ثلث  
 الربح كان القول قول المضارب لان رب المال متعنت ليس في دعواه الا فساد العقد  
 . ولو اقام رب المال البينة قبلت بينة لانه اقام البينة على فساد العقد . ولو قال  
 رب المال شرطت لك ثلث الربح الا عشرة وقال المضارب لا بل شرطت لي ثلث  
 الربح كان القول قول رب المال وان كان فيه فساد العقد لانه ينكر زيادة  
 يدعيها المضارب والبينة بينة المضارب لانها قامت على اثبات الزيادة . ولو قال  
 رب المال شرطت لك نصف الربح وقال المضارب شرطت لي مائة درهم اولم  
 تشترط لي شيئا والمجمل ان كان القول لرب المال لان المضارب قد عصى امره في  
 دمه رب المال ورب المال ينكر وان اقاما البينة فالبينة بينة المضارب لانه

قامت على اثبات الدين في ذمة الآخر. ولو وقع مثل هذا في الزراعة كانت البينة  
 للدفع لان الزراعة لازمة فان من لا يذرم منه يجبر على العمل فكانت البينة المجوزة  
 اولى اما المضاربة ليست بلازمة فتخرج بالضمان لا بالتصحیح. ولو قال رب المال فمت  
 اليك بضاعة وقال المضارب لا بمضاربة بالنصف او بمائة درهم كان القول قول رب المال  
 لان الرجح يستحق عليه من جهة. وكذا لو قال المضارب اقترضتني وقال رب المال مضارباً  
 او بضاعة كان القول لرب المال لان المضارب يدعي عليه تملك المال والبينة  
 للمضارب يجعل كانه اعطاه المال مضاربة ثم اقترضه. ولو قال رب المال اقترضتني  
 وقال المدفع اليه لا بل مضاربة كان القول للمضارب لان رب المال يدعي عليه الضمان  
 بعد ما اتفقا انه احدهما بالباذنه والبينة لرب المال. ولو قال رب المال كان لرب المال  
 الفى درهم وشرطت لك ثلث الرجح وقال المضارب لا بل راس المال الف وشرطت لي نصف  
 الرجح وفي يد المضارب الفان يقرانه مال المضاربة كان القول في راس المال قول المضارب  
 مع البين وفي شرط الرجح القول لرب المال مع البين. وان جاء المضارب بثلاثة آلاف فقال  
 الف منها ودعيت او بضاعة لرجل او على دين كان القول قوله لان القول يكون قول ذي  
 اليد فيلزم فيه الا اذا قرب به انه لغيره. ولو دفع رجل الف الى رجل وقال نصفها  
 مضاربة بنصف الرجح ونصفها ودعيت فنقسم المضارب المال بنصفين فكل واحد  
 النصفين ورجح نصف الرجح يكون للمضارب والنصف الآخر بين المضارب ورب المال  
 نصفين والودعيت تكون عليهما نصفان. ولو دفع الف مضاربة فقال له اعمل فيه  
 برائيتي كان له ضارب ان يدفعها الى غيره مضاربة فان دفعها وشرط ان يعمل  
 المضارب المثل مع الثاني او شرط عمل رب المال مع الثاني كانت المضاربة الثانية  
 فاسدة كما لو دفع المضارب الى رب المال مضاربة بالثلث ويكون الرجح بين

المضارب الاول ورب المال على ما شرط في المضاربة الاول ولا اجر لرب المال وان  
 عمل رب المال المضارب اذا عمل في المضاربة الفاسدة ويربح يكون جميع الربح للمال  
 والمضارب اجر مثله فيما عمل لا يزداد على المسح في قول ابي حنيفة رح . وان لم يربح  
 المضارب كان له اجر مثله ايضا . ولو كانت المضاربة صحيحة فلم يربح المضارب  
 لا شيء له . ولو هلك المال في المضاربة الفاسدة عند المضارب لا يضمن المضارب  
 وعن محمد رح انه يضمن . رجل دفع الى غيره مالا مضاربة وقال له اعمل فيه برأيك على  
 ان ما رزق الله تعالى من الربح يكون بيننا او قال يكون بيننا نصفين فدفع الاول  
 الى غيره مضاربة وشرط للثاني ثلث الربح جاز ويكون للثاني ثلث الربح ورب المال  
 نصف الربح والمضارب الاول سدس الربح . وان شرط الاول للثاني نصف الربح كان  
 نصف الربح لرب المال والنصف للمضارب الثاني ولا شيء للاول . ولو شرط الاول  
 للثاني ثلثي الربح كان الربح بين المضارب الثاني ورب المال نصفين وبغيره الاول  
 للثاني مثل سدس الربح . ولو كان رب المال قال للمضارب على انما رزقك الله تعالى  
 او قال ما ربحت من شيء فهو بيننا فشرط المضارب الاول للثاني نصف الربح او اقل  
 واكثر كان للثاني ما شرط والباقي بين رب المال والمضارب الاول على ما شرط  
 . ولو لم يقل رب المال للمضارب اعمل فيه برأيك فدفع المضارب الى غيره مضاربة  
 قال ابو حنيفة رح ان هلك المال لا يضمن الاول حتى يعمل به الثاني ويربح . واعمل  
 الثاني ولم يربح لا يضمن الاول وقال ابو يوسف ومحمد رح اذا عمل الثاني يضمن الاول  
 ربح الثاني ولم يربح . وقال زفر رح يضمن الاول بالدفع الى الثاني عمل الثاني او لم يعمل  
 وفي كل موضع يضمن الاول خير رب المال ان شاء ضمن الاول وان شاء ضمن الثاني في قولهم فان  
 ضمن الاول المضاربة الثانية بين المضاربين ويكون الربح بينهما على ما شرط . وان ضمن

الثاني رجع الثاني على الاول وبيع المضاربة الثانية وطيب الربح المضارب الثاني ولا يطيب  
للاول في قياس قول ابي حنيفة ربح

فصل فيما يجوز للمضارب على المضاربة وما لا يجوز

رجل دفع مالا الى رجل مضاربة بالنصف فهي مضاربة مطلقة له  
ان يشتري ما يبدله من سلع التجارة بالنقد والنسيئة . وان اشترى  
بمالا يتغابن فيه الناس يكون مخالفا قال له رب المال اعمل فيه برأيك ولم يقل  
لان الغبن الفاحش تبرع وهو مأمور بالتجارة لا بالتبرع . ولو باع مال المضاربة  
بمالا يتغابن فيه الناس او باجل غير متعارف جاز عند ابي حنيفة ربح خلافا لصاحبه  
ربح كالوكيل بالبيع . وللمضارب ان يعمل ما هو من عادات التجارة وهو الاضاع  
والايداع واستيجار الاجراء لحفظ المال واستيجار الدواب للعمل واستيجار المكان  
والسفر . وما جاز له ان يعمل بنفسه جاز له ان يوكل غيره بذلك . وله ان يهين  
مال المضاربة وان يرتفع به . وان يمتثل بمال المضاربة وان كان الثاني اعسر من  
الاول . وله ان يؤجل الثمن بعد العقد عند الكل . وليس له ان يستدين على الفدية  
نحو ان يشتري بالكثير من مال المضاربة كان قال له رب المال اعمل فيه برأيك  
ولم يقل لان ياذن له بالاستدانة نصا . وليس للمضارب في المضاربة المطلقة  
ان يدفع الى غيره مضاربة ولا ان يشارك شركة عنان او مفاوضة ولا ان يخلط  
مال المضاربة بماله او بمال غيره . ولو كان رب المال قال له في المضاربة اعمل  
فيه برأيك كان له ان يدفع المال الى غيره مضاربة ويشارك ويخلط ماله بمال  
المضاربة . وفي المضاربة المطلقة له ان ياذن لعبد المضاربة في التجارة ويظهر  
الرواية ولا يقرض مال المضاربة . ولا يأخذ سفقة بمال المضاربة . ولا يدفع

بمال المضاربة سفينة وان كان رب المال قال له اعمل فيه برايك الا ان ياذن له بالسفينة  
نضا. ولا يفتق المضارب عبد المضاربة بمال او بغير مال ولا يكتب وله ان يبيع عبد  
المضاربة اذ الحقه دين حاضر كان رب المال او غائبا. وليس له ان يزوجه عبد وكلمة  
للمضاربة. وقال ابو يوسف رج له ان يزوجه الامه. ولو تزوج المضارب امه للمضاربة  
فان كان في المال ربح لا يجوز له نكاحه اذن له رب المال اولم ياذن وان لم يكن في المال  
ربح فان تزوجها باذن رب المال جاز وتخرج الامه عن المضاربة ونصير محسوبة عن <sup>رب</sup>  
مال المضاربة على رب المال. وللمضارب في المضاربة المطلقة ان يسافر بمال المضاربة  
في الروايات الظاهرة برا او بحرا وعن ابي يوسف عن ابى جيفة رج انه لا يسافر  
وان سافر فهلك المال في الطريق كان ضامنا في هذه الرواية. وقال ابو يوسف  
رح من عنده ان يسافر الى موضع يقدر على الرجوع الى اهله في يومه وينت  
عندهم مخوف سجين او ثلثة وليس له ان يسافر سفرا مخوفا يتحامي الناس عنه في قولهم  
. ولو تصرف المضارب وصار مال المضاربة دينا على الناس وامتنع المضارب عن التقاضي  
فان لم يكن في المال ربح كان له ان يمتنع عن التقاضي ويقال له احل رب المال على الغراء  
اي وكل وان كان في المال ربح ليس له ان يمتنع عن التقاضي بل يومئذ بالتقاضي ليصير المال نضا  
. واذا صار مال المضاربة دينا على الناس فنهاه رب المال عن التقاضي وقال انا اتقاضي  
مخافة ان ياكل المضارب فان كان في المال ربح فالتقاضي يكون للمضارب وان لم يكن فيه  
ربح فله رب المال ان يمنعه عن التقاضي ويجبر المضارب على ان يحبل رب المال على الغراء  
. ولو كانت المضاربة مطلقة فخصما رب المال بعد عقد المضاربة فخوان فالحله لا تب  
بالنيئة ولا تشتري قبلا ولا طعاما ولا تشتري من فلان ولا تنافى وكان القاضي  
قبل ان يعمل المضارب او بعد ما عمل فاشترى ربا وعقبه الثمن وصار المال نضا

جارٍ تخصيصه لانه في هذه الحالة يملك غزله وأخرجه عن المضاربة فيصح تخصيصه  
 . وإن كان التخصيص بعد ما عمل وصار المال عرضا لا يصح تخصيصه لانه لو نهى عن البيع  
 في هذه الحالة أو أراد عزله لا يصح فلا يصح تخصيصه . وكذا لو نهى عن السفر على الوجه  
 التي يملك السفر في المضاربة المطلقة ان كان المال عرضا لا يصح نهيه . وكذا لو كان  
 المضاربة عامة بان قال رب المال له اعمل فيه برأيك ثم نهى عن الشركة وخالط  
 المال يصح نهيه . وتبطل المضاربة بموت رب المال علم المضارب بذلك أو لم يعلم  
 حتى لا يملك الشراء بعد ذلك بمال المضاربة ولا يملك السفر ويملك بيع ما كان عرضا  
 لينض المال لانه عزل حاكمي . ولو عزله قصدا يملك بيع ما كان اشترى من العروض  
 . ولو خرج المصارب بعد ما مات رب المال الى مصرفه المال لا يضمن استحقاقا  
 رجل دفع مالا مضاربة وقال له اعمل برأيك ثم قال له لا تعمل برأيك صح نهيه . فحسب  
 دفع مالا مضاربة وقال له اعمل برأيك فيه اولم يقل فاشترى المضارب بالمال خيرا  
 او خيرا او ميتة او مديرا او مكاتب او ام ولد وهو يعلم بذلك او لا يعلم ونقد الثمن  
 من مال المضاربة كان مخالفا ضامنا لانه لا يملك بيع ما اشترى . وإن اشترى  
 شيئا شراء فاسدا وقبضه ونقد الثمن من مال المضاربة لا يضمن لانه يملك  
 بيع ما اشترى بعد القبض . رجل دفع الى رجل عشرة آلاف مضاربة على ان يشتري  
 بها شيئا سماه فاشترى المضارب شيئا غير ذلك وبيع فالربح بينهما يكون  
 على الشطر الا ان يكون قال له اشترى بهذا ذلك ولا تشتري غير ذلك كذا ذكر  
 في بعض المواضع وذكر في الاصل اذا قال خذ هذا مضاربة بالنصف على ان تشتري  
 به الطعام او قال فاشتر به الطعام او قال خذ هذا في الطعام فهذا كله تفسير  
 وينقد المضاربة على الاطلاق وعليه الفتوى . ولو دفع مالا مضاربة وقال



تخرج الى الري فاراحت في ذهابك فهو بيننا نصفان وما بحثت في رجوعك  
فبيننا اثلاثا ثلثه لك وثلثا لي. او قال ربح هذا الشهر بيننا نصفان والشهر  
الثاني اثلاثا فالمضاربة جائزة والربح بينهما على ما شرط لان كل شرط من هذه  
الشروط صحيح عند الانفراد فكذا اذا جمعه مع غيره. ولو دفع اليه درهم وقال اعمل  
فيها بشركتي ولم يزد على ذلك فاربح المدفوع اليه بينهما نصفان لان لفظة الشراكة  
تقتضي المساواة. واودع ما للمضاربة الى رجل ولم يقل اعمل فيه برأيتك لان معا  
التجار في تلك البلاد ان المضاربين يخلطون المال ولا ينفاهم رب المال عن ذلك  
فعل في ذلك قالوا ان غلب التعارف بينهم في مثل هذا نزحوا لا يضمن ويكون  
المضاربة بينهما على العرف. رجل دفع الى غيره ما للمضاربة ثم ان المضارب شارك  
رجلا اخر بدراهم من غير مال المضاربة ثم اشترى المضارب وشريكه عصيرا من ثمنهما  
ثم جاء المضارب يدقيق من المضاربة فاتخذ منه ومن العصير فلا يج قالوا ان اتخذ  
الفلاحة باذن الشريك ينظر الى قيمة الدقيق قبل ان يتخذ منه الفلاحة والى قيمة  
العصير فاصاب حصه الدقيق فهو على المضاربة وما اصاب حصه العصير فهو  
بين المضارب وبين الشريك لكن هذا اذا كان رب المال قال له اعمل فيه برأيتك  
فان لم يكن قال ذلك وفعل المضارب ذلك بغير اذن الشريك فالفلاحة يكون  
للمضارب وهو ضامن مثل الدقيق لرب المال ومثل حصه الشريك من العصير للشريك  
فان كان رب المال اذنه في ذلك والشريك لم يأذن فالفلاحة يكون للمضاربة  
والمضارب ضامن حصه شريكه من العصير. وان كان الشريك اذنه له بذلك  
ورب المال لم يأذن فالفلاحة يكون بينه وبين الشريك وهو ضامن لرب المال  
مثل الدقيق. ولو اشترى المضارب دقيقا بمال المضاربة فاعطاه رب المال

دقيقا آخر وقال له اخلطه بهذا الدقيق على سبيل ما تواضعا فخلط ثم باع  
 الكل قالوا مقدار ثمن دقيق المضاربة يكون على ما اشترطنا في عقد المضاربة ومقدار  
 ثمن الدقيق الاخر كله يكون لرب المال برجه وعليه وضعة والمضارب  
 اجر مثله فيما تصرف في ذلك من بيعه هكذا قال الفقيه ابو بكر البجلي رحمه الله  
 وقال الفقيه ابو الليث رحمه الله انما يكون للمضارب اجر مثله اذا لم يكن  
 خلط الدقيق بمال المضاربة. اما اذا خلط فلا اجر له لانه عمل في شيء هو  
 شريك فيه. اذا اراد رب المال ان يكون مال المضاربة دين على المضارب  
 ونحصل له منفعة الاستبراح قالوا يقرب المال من المضارب ويسلم اليه ثم يأخذ منه  
 مضاربة ثم يبيع المضارب بعد ذلك فيعمل فيه المضارب اذا دفع المضارب  
 مال المضاربة الى رب المال على ان يبيع ويشترى جاز عندنا وقال زفر رحمه الله  
 لا يجوز ويكون نقضا للمضاربة. ولو امر رب المال ان يشتري له او يبيع جاز  
 في قولهم جميعا. ولو اشترى المضارب شيئا فباعه من رب المال او اشترى رب المال  
 فباعه من مضاربه واشتراه المضارب للمضاربة جاز. وقال محمد وزفر جميعا  
 البيع باطل يريد به اذا لم يكن في المال ربح لانه اذا لم يكن في المال ربح كان رب المال  
 مشترا مال نفسه مضارب نزل خانامع ثلثة من رفقاته فخرج المضارب  
 مع اثنين منهم وبقى الرابع في الحجرة ثم خرج الرابع وترك الباب غير مغلق فهلك  
 مال المضاربة قالوا ان كان الرابع يعتمد عليه في حفظ المتاع لا يضمن المضارب  
 ويضمن الرابع وان كان لا يعتمد عليه يضمن المضارب. وهو نظير ما قال  
 محمد بن سلمة راح في اهل السوق اذا قاموا واحد بعد واحد وتركوا السوق فباع  
 شيء من السوق يضمن الاخير منهم لانهم اتفقوا. المضارب اذا قال لرب المال

لم تدفع إلى شيئا ثم قال يلبي قد دفعت إلى ثم اشترى المال ذكر الناطق ربح ان المشتري  
يكون على المضاربة. وان ضاع المال بده بعد الجحود قبل الشراء فهو ضامن  
والقياس ان لا يضمن على كل حال وفي الاستحسان اذا جحد ثم اقر ثم اشترى  
برئ عن الضمان. وان جحد ثم اشترى ثم اقر فهو ضامن والمناع له. وكذا  
الوكيل بشراء شيء بغير عينه بالف درهم ودفع المال إلى الوكيل. وان كان العبد  
معينا فاشتره في حالة الجحود او بعدما اقر فهو للأمر. ولو دفع رجل عبدا إلى  
رجل لبيعه فجد المأمور ثم اقر به فباعه قال محمد بن سلمة ربح جازي برب  
عن الضمان. وقال غيره من المشايخ في قياس قوله لو باعه بعد الجحود  
ثم اقر جازي ايضا. رجل دفع إلى رجل عرضا مضاربة فادعى المضارب بعد ذلك  
وقال ردت العرض عليك قال الشيخ الامام ابو بكر محمد بن الفضل ربح يكون  
القول قوله في ذلك. اذا اختلف المضارب مع رب المال فقال رب المال  
امرتك بالنقد وقال المضارب امرتني بالنقد والنسيئة او قال رب المال  
امرتك ان تعمل بالكوفة او تشتري وقال المضارب دفعت إلى المال  
مطلقا كان القول قول المضارب عندنا لانه يدعى الاطلاق والاصل  
في المضاربة هو الاطلاق. وقال زفر ربح القول لرب المال لان الاذن  
بالصرف يستفاد من جهة. اذا اشترى المضارب مالا المضاربة ارضا  
للمضاربة ثم دفعها إلى غيره فزارعة على ان يكون البذر من قبل المزارع  
جاز ويكون حصص المضارب من الخارج بينة وبين رب المال على ما شرطوا  
في المضاربة لانه ربح مال المضاربة. ولو استأجر المضارب ارضا بيضاء ثم  
اشترى ببعض مال المضاربة بذرا فزرعها جان ولو اخذ المضارب

ارضاً من اربعة ثم اشترى طعاماً ببعض مال المضاربة وزرع فان كان رب المال  
قال له في المضاربة اعمل فيه برأيك جاز وان لم يقل له ذلك لا يجوز المضارب مادام  
يعمل في مصر كانت نفقته في ماله لانه مال المضاربة وفي سفره مطعومه ومشروبه  
وركوبه وكسوته تكون في مال المضاربة من غير اسراف والدواء واجرة الحجام  
والاحجام لا يكون في مال المضاربة ولو شرط عليه رب المال في عقد المضاربة  
ان لا يسافر ولا يعمل في مصر كذا لم يكن له ان يخالفه فان خالفه كان ضامناً  
والشريك شركة عنان او غيره اذا سافر بمال الشركة وانفق على نفسه من المال  
المشترك لم يذكروا في الكتاب وذكر الناطقي راجح رواية الحسن عن ابي حنيفة  
راجح ان المضارب او الشريك اذا سافر ينفق على نفسه في ركوبه وطعامه وكسوته  
وعن محمد راجح ان احد شريكي العنان اذا سافر له ان ينفق من المال بمنزلة  
المضارب المضارب اذا سافر بمال المضاربة ومال نفسه توضع النفقة على  
المالين سواء خلط المالين او لم يخلط او كان قال له رب المال اعمل فيه برأيك  
او لم يقل له ذلك والسفر وما دون السفر في ذلك سواء اذا كان لا يبيت في ابله  
اذا فسح رب المال عقد المضاربة بعد ما صار رأس المال عرضاً لا ينفذ  
فسحه فان صار رأس المال دراهم بعد ذلك وقد كان دنائراً فقد ذلك الفسخ  
وانه اعلم

### كتاب المزارعة

المزارعة فاسدة في قول ابي حنيفة راجح وقال صاحباه راجح يجوز اذا استجعت  
شرائطها والمعاملة في المزارعة كالمعاملة في البيع والفقهاء على قولها التعامل الناس  
في جميع البلدان وفي المزارعة ستة منها بيان الوقت فان دفع ار

مزارعة ولم يذكر الوقت قال في الكتاب لا يصح المزارعة. وإنما قال ذلك لان المزارعة  
 اجارة فان البذر لو كان من قبل صاحب الارض كانت المزارعة استنجار للعامل  
 وان كان البذر من قبل العامل في استنجار الارض. ولهذا لو قال لغيره استأجر  
 لتزرع ارضي هذه ببذري على ان يكون الخارج بينهما نصفين كانت مزارعة. وكذا  
 لو قال العامل ذلك لصاحب الارض والمناخ لا نصير معلومة الا ببيان الوقت وقال  
 مشايخ بلخ ربح لا يشترط بيان المدة ويكون المزارعة على اول السنة يعني على اول  
 ربيع يكون في تلك السنة. قالوا اما اجاب بفساد المزارعة في الكتاب اذ لم يبين  
 الوقت لان اول وقت المزارعة في بلادهم غير معلوم وفي بلادنا معلوم لا يتقدم ولا يتأخر الا  
 يسيرا الا ترى ان وقت المعاملة لما كان معلوما لا يشترط فيها بيان الوقت استعنا  
 والقوى في بيان الوقت على جواب الكتاب. ولو اتفهما ذكر في المزارعة وقتا لا يمكن  
 فيها من المزارعة لا يجوز كما لو دفع ارضا لا تصلح للمزارعة. وكذا لو شرط وقتا لا يعيش  
 الى ذلك الوقت عادة لا يجوز لان فيه شرط بقاء العقد بعد الموت. ولو ذكر للمزارعة  
 سنة فزرع واستقصى الزرع وبقي الى تمام السنة مالا يمكن فيه من المزارعة  
 لا تبقى المزارعة لانه لا فائدة في بقاء المزارعة. والشرط الثاني بيان من كان البذر  
 من قبله لان البذر اذا كان من قبل صاحب الارض كانت المزارعة استنجار  
 للعامل. وان كان البذر من قبل العامل كانت المزارعة استنجار للارض فكان  
 العقود عليه مجهولا واحكامها تختلف ارض فان العقد في حق من لا يدرى  
 منه يكون لازما في الحال وفي حق صاحب البذر لا يكون العقد لازما ما قبل العقد  
 البذر. ولهذا لو دفع الى رجل ارضا وبذر مزارعة فكانت حصة ثم ان ربح الارض  
 اخذ الارض والبذر وزرعها كان ذلك نقضا للمزارعة ولا يكون اعانة وقال

الفقيه ابو بكر البجلي راجح يحكم فيه العرف ان كان في موضع يكون البذر من قبل العامل  
 او من قبل صاحب الارض يعتبر فيه عرفهم ويجعل البذر على من كان البذر منه في عرفهم  
 ان كان العرف مستمرا وان كان مشتركا لا يبيع المزارعة. وهذا اذا لم يذكر الفظايع علم به  
 صاحب البذر فان ذكر الفظايع دل عليه بان قال صاحب الارض دفعت اليك الارض  
 لتزرع لي واستأجرتك لتعمل فيها بنصيب الخارج يكون بيانا لان البذر من قبل  
 صاحب الارض وان قال لتزريها لنفسك كان بيانا ان البذر من قبل العامل والشرط  
 الثالث بيان جنس البذر لان الاجارة لا تنعم عند جهالة الاجر ولا اجر مهنتي  
 سوى الخارج فيشترط بيان جنس البذر ولان بعض الزرع يضر بالارض فلا بد من بيان  
 ولا يشترط بيان مقدار البذر لان ذلك يصير معلوما باعلام الارض فان لم يبيننا  
 جنس البذر ان كان البذر من قبل صاحب الارض جاز لان في حقه المزارعة  
 لا تتأكد قبل القاء البذر وعند القاء البذر يصير الاجر معلوما والاعلام عند المتأكد  
 يكون بمنزلة الاعلام وقت العقد كما لو استأجر دابة للركوب ولم يبين الركاب  
 او للحمل ولم يبين الحمل لا يصح الاجارة ثم ينقلب جائزا عند الركوب وعند الحمل  
 وان كان البذر من قبل العامل ولم يبيننا جنس البذر كانت المزارعة فائصة  
 لانها لازمة في حق صاحب الارض قبل القاء البذر فلا يجوز الا اذا فوض الارض  
 الى العامل على وجه العموم بان قال له رب الارض علي ان تزرعها ما بدا لك او بدلي  
 لانه لما فوض الامر اليه فقد رضى بالضرر وان لم يفوض الامر اليه على وجه العموم  
 وكان البذر من قبل العامل ولم يبيننا جنس البذر فسدت المزارعة فلا تزعمها  
 شيئا ينقلب جائزا لانه لما على بينه وبين الارض وتركها في يده حتى القى البذر فقد  
 تحمل الضرر فبطلت المفسدة فتجوز كما في مسئلة استئجار الدابة للركوب

ولأنها بينا البذر من جنس أو من جنسين أو من أجناس مختلفة وصورة ذلك رجل دفع إلى رجل أرضا على أن يزرعها بذر سنة هذه على أنه أن يزرعها حنطة فالتحارج بينهما نصفان وإن يزرعها شعيرا فلصاحب الأرض ثلثه وإن يزرعها سمسا فلصاحب الأرض رבעه جاز على ما اشترط إلا أن الزراعة في حق صاحب البذر تؤكد عند لقاء البذر وعند ذلك البذر معلوم. ولو زرع بعضها حنطة وبعضها شعيرا وبعضها سمسا جاز أيضا على ما شرط في كل نوع. وكذا لو دفع إلى رجل أرضا ثلثين سنة على أن يزرع فيها من حنطة أو شعيرا أو شيئا من غلة الصيف الشتا فهو بينهما نصفان وما غرس فيها من شجر أو كرم أو نخل فهو بينهما اثلاثا لصاحب الأرض ثلثه وللعامل ثلثه فهو جائز على ما شرط سواء زرع الكل على أحد النوعين أو زرع بعضها وجعل في بعضها كرم أو حوائز أيضا في ظاهر الرواية. ولو دفع أرضا مزروعة على أن يزرعها بذر ويقره على أن يزرع بعضها حنطة وبعضها شعيرا وبعضها سمسا فمما زرع منها حنطة فهو بينهما نصفان ومما زرع منها شعيرا فلرب الأرض ثلثه ومما زرع منها سمسا فلرب الأرض منها ثلثه فهو فاسد كله بخلاف ما تقدم لأن معناها نص على التبقيض فقال على أن يزرع بعضها حنطة وبعضها شعيرا وهذا ليس له أن يزرع كلها أحد الأصناف وإنما يزرع كل نوع في بعض الأرض وذلك البعض مجهول في الحال وعند لقاء البذر في الأرض يبرأ لأنه إذا زرع بعضها حنطة لا يدرى ما إذا يزرع في ناحية أخرى وليس عليه أن يزرع فكان العقد فاسدا وإذا فسد العقد كان التحارج كله لصاحب البذر وكذا لو قال خذ هذه الأرض على أن يزرع منها حنطة فالتحارج بينهما نصفان ومما زرع منها شعيرا فلي ثلثه ولك ثلثه ومما زرع منها سمسا

على ثلثاء. ولك ثلثه فهو فاسد في ظاهر الرواية لما قلنا. ولو دفع المجل ارضا  
 ليزرعها ببذر على انه ان زرعها حنطة فالتحارج بينهما نصفان وان زرعها  
 شعير فالتحارج كله للعامل جاز لانه خير بين الزراعة عند القاء الحنطة  
 وبين اعارة الارض عند القاء الشعير واحدهما غير مشروط في الآخر فجاز  
 . وان سمي التحارج من الشعير لنفسه جاز العقد في الحنطة لانها مزارعة  
 الارض ببعض التحارج ولا تجوز في الشعير لان في الشعير يصير دفعا للارض  
 مزارعة بجميع التحارج. وكذلك الردف الى رجل ارضا على انه ان زرعها حنطة  
 فالتحارج بينهما نصفان. وان زرعها شعير فالتحارج كله للعامل وان زرعها  
 سمسم فالتحارج كله لصاحب الارض جاز العقد في الحنطة والشعير  
 ولا تجوز في السمسم لان في الحنطة انقعد مزارعة الارض بنصف التحارج  
 وفي الشعير اعارة الارض من العامل من غير ان يكون احدهما بشرطا في الآخر  
 فجاز. اما في السمسم يكون العقد مزارعة الارض بجميع التحارج لصاحب  
 الارض. ولو دفع الى رجل ارضا ليزرعها خمس سنين ما بدله على ان  
 ما خرج في السنة الاولى فهو بينهما نصفان وفي السنة الثانية ثلث التحارج  
 لرب الارض فهو جائز لانه سمي لكل سنة شيئا معلوما. ولو دفع الى رجل ارضا  
 سنة هذه على ان يزرعها ببذر قوطا فخرج منها من عصف فهو للزارع  
 . وما خرج من قوطم فهو لرب الارض او على العكس كان العقد فاسدا سواء  
 كان البذر من قبل صاحب الارض او من قبل الزارع لان العصف والقوطم كل واحد  
 منهما مقصود في المزارعة فاشتراط احدهما للاحد العاقدين خاصة  
 بقوت الشراكة في المقصود لاحتمال ان يحصل احدهما ولا يحصل الآخر وكذلك



لو دفع ارضا ليزرعها حنطة وشعير على ان الحنطة تكون لاحدهما بعينه والشعير  
 للآخر بعينه كان فاسدا وكذا كل شئ له نوبان من الربيع كل واحد منهما مقصود  
 كبذر الكتان والكتان اذا شرط لاحدهما بعينه الكتان والآخر بعينه البذر ولو شرط  
 القطم لاحدهما بعينه والعصفري بينهما نصفان او على العكس من ايهما كان البذر  
 لا يجوز لما قلنا وكذا الرطبة وبذرها لا يجوز تخصيص احد هابشئ من المقصود  
 بخلاف الحب مع التبن لان التبن تبع على ما نذكره ولو دفع الى رجل ارضا وكل  
 حنطة وكشعير على انه ان زرع فيها الحنطة فالخارج بينهما نصفان والشعير  
 مردود على صاحب الارض ولو زرع فيها الشعير فالخارج لصاحب الارض ويرد  
 الحنطة فهو جائز على ما شرط لان استعانة العامل في احدهما واستئجار العامل  
 بنصف الخارج من غير ان يكون احدهما شرط في الآخر واشترط بذر الطبخ  
 والقثاء لاحدهما بمنزلة اشتراط التبن لان ذلك غير مقصود بل هو تبع بمنزلة  
 التبن بخلاف بذر الرطبة مع الرطة كالعصفري القطم لان كل واحد منهما مقصود  
 في الزراعة فلا يجوز تخصيص احدهما رجل دفع ارضا الى رجل ثلث سنين  
 على ان يزرعها في السنة الاولى ببذره ما بدله على ان الخارج بينهما نصفان  
 وعلى ان يزرعها في السنة الثانية ببذره وعمله على ان الخارج للعامل وعلى العا  
 اجر مائة درهم لصاحب الارض وعلى ان يزرعها في السنة الثالثة ببذر صاحب الارض  
 على ان يكون الخارج لصاحب الارض والمزارع عليه اجر مائة درهم لعمله  
 جائز جميع ذلك لان العقد بينهما في السنة الاولى مزاولة محبة بنصف الخارج  
 كان البذر من قبل صاحب الارض او من قبل العامل وفي السنة الثانية العامل  
 استأجر الارض باجرة معلومة لسبعة اشهر وفي السنة الثالثة ملكت الارض

استأجر العامل ببذل معلوم لينزع له في أرضه وكل واحد من هذه العقود جائز عند الانفراد فكذا لك عند الجمع اذ لم يكن البعض شرطاً في البعض ولرفع رجل أرضاً الى رجل وقال له اعمل في أرضي ببذري بنفسك وببقرك واجرائك فاخرج فهو كله لي جاز لانّه اذ لم يجعل له شيئاً من الخارج ولم يلتزم له اجراً كان ذلك استعانة. ولو قال علي ان يكون الخارج كله لك جاز ايضا لان صاحب الأرض اعما أرضه واقترض بذره حيث جعل كل الخارج للعامل. وانما كان قرضا للبذر لان لتمليك البذر طريقين للعبه والقرض والغنى ادناهما فيعمل عليه وانما صار معياراً للأرض لان المنفعة لا تنقوم الا بالعقد وتسمية البذل ولم يوجد. ولو دفع أرضاً الى رجل وقال ازرع في أرضي كراماً من طعامك علي ان الخارج كله لي لا يجوز ذلك لان هذا دفع الأرض من اربعة بجميع الخارج ولا يكون هذا من صاحب البذر تمليكاً للبذر من صاحب الأرض لان الاصل في القاء بذره ان يكون عاملاً لنفسه. وقول صاحب الأرض علي ان الخارج لي محتمل محتمل ان يكون الخارج بطريق استقرار البذر فلا يثبت تمليك البذر بالمحتمل ويكون الخارج لصاحب البذر وعليه اجر الأرض لان صاحب الأرض ابتغى لمنفعة أرضه عوضاً ولم يسلم له فكان له اجر الأرض اخرجت الأرض شيئاً أو لم تخرج. ولو دفع رجل بذراً الى صاحب الأرض ليبذر صاحب الأرض في أرضه ويعمل في ذلك سنة هذه علي ان ما اخرج الله تعالى من ذلك يكون بينهما نصفان لا يجوز ويكون الزرع كله لصاحب البذر وعليه لصاحب الأرض مثل اجار أرضه اخرجت الأرض ولم تخرج. ولو قال ازرعه في أرضك علي ان ما اخرج كله لي كان الخارج كله لصاحب البذر ولا اجر عليه لأرضه

وبالعلة. ولو قال ان زرعته على ارضك على ان الخارج كله لك فما خرج يكون كله  
 لصاحب البذر وعليه اجر الارض واجر عمله لان نفص على استيجار الارض  
 والعامل بجميع الخارج فكان الخارج كله لصاحب البذر وعليه للعامل اجر  
 ارضه واجر عمله ولو قال ان زرعته في ارضك لنفسك على ان ما خرج كله لي كان  
 الخارج كله لصاحب الارض وعليه بذر مثل طعامه لان قوله ان زرعته  
 لنفسك تنصيص على قرض البذر من صاحب الارض ثم شرط جميع الخارج  
 لنفسه عوضا عن القرض وانه شرط فاسد لان القرض لا يبطل بالشروط  
 الفاسدة. والشرط الرابع لجواز المزاولة بيان نصيب من لا بذر منه لان  
 ما ياخذ من لا بذر منه ياخذ اجرا ما عمله ولا رضى فيشترط اعلام الاجر  
 فان بينا نصيب العامل وسكتا عن نصيب صاحب البذر جاز العقد لان  
 صاحب البذر يستحق الخارج بحكم انه تمام ملكه لا بطريق الاجر. وان بينا  
 نصيب صاحب البذر وسكتا عن نصيب العامل لا يجوز قياسا لانما ياخذ  
 ياخذ اجرا فيشترط اعلام الاجر. وفي الاستحسان يجوز هذا العقد  
 لانه لما بين نصيب صاحب البذر كان ذلك بيانا ان الباقي للآخر وقد مر  
 مثل هذا في المضاربة والشرط الخامس لجواز المزاولة التحلية بين الارض  
 والعامل فكل ما يمنع التحلية كاشتراط عمل صاحب الارض مع العامل  
 يمنع جواز المزاولة. والتحلية ان يقول صاحب الارض للعامل سلمت  
 اليك الارض ومن التحلية ان يكون الارض فارغة عند العقد فاذ كان  
 فيها زرع قد نبت يجوز العقد وتكون معاملة ولا تكون مزاولة وان كان  
 زرعها قد ادرك لا يجوز العقد لان الزرع بعد الادراك لا يحتاج

الى العمل فكما تقدم تحوير هذا العقد مزارعة تعدر تحويره معاملة وينبغي  
 أن يكون العامل يعرف الارض لانه اذا لم يعلم والا راضى متفادته  
 لا يصير العمل معلوما. وان اشترط مع العامل عمل عبد العامل جاز العقد  
 على كل حال كما لو شرط عليه البقر. والشروط للعبد يكون لمولاه ان لم يكن  
 عليه دين. وان شرط مع العامل عمل عبد صاحب الارض على ان يكون  
 للعامل ثلث الخارج ان كان البذر من قبل صاحب الارض يجوز العقد  
 ويكون للعامل ثلث الخارج لان البذر اذا كان من قبل صاحب الارض  
 كان اشترط عمل عبد بمنزلة اشترط البقر على صاحب الارض واشترط  
 البقر على صاحب الارض جائزا اذا كان البذر منه فكذا اذا شرط عمل عبد  
 صاحب الارض ويكون الشروط للعبد لمولاه ان لم يكن عليه دين وان كان  
 عليه دين فكذا ذلك في قول ابي يوسف ومحمد رح. وفي قياس قول ابي حنيفة  
 رح المولى من كسب عبد المديون بمنزلة الاجنبي مكانه دفع الارض والبذر  
 مزارعة الى عاملين على ان يكون لكل واحد منهما ثلث الخارج. وان كان  
 البذر من قبل العامل وشرط عمل عبد صاحب الارض مع العامل لا يجوز  
 كما لو شرط البقر على صاحب الارض والبذر من قبل العامل فانه يكون فاسدا  
 والشرط السادس لصحة المزارعة ان يكون الخارج مشتركا بينهما. فكل  
 ما يخرج فهو على الشراكة. فان شرط ان يكون لاحدهما فغير معلومة من الخارج  
 او شرط ان ما يخرج في هذه الناحية لاحدهما والباقي للآخر او شرط ان  
 يكون لاحدهما مع شئ من الخارج دراهم معلومة على الآخر لا يجوز. وكذا  
 لو شرط ان يرفع صاحب البذر بذره من الخارج والباقي يكون بينهما كما

فاسدا من ايهما كان البذر. ولو شرط ان يرفع صاحب البذر لنفسه عشر  
الخارج والباقي بينهما نصفان جاز لان هذا الشرط لا يوجب قطع الشركة  
في الخارج فان ما من قدر يخرج به الارض الا ويبقى بعد رفع العشر منه تسعة  
اعشاره فهو بمنزلة ما لو شرط لنفسه من الخارج خمسة ونصف من عشرة  
وكذا لو شرط العشر لمن لا يذر من قبله والباقي بينهما نصفان جاز ايضا  
ولو شرط ان يرفع الخارج من الخارج والباقي بينهما نصفان كان فاسدا  
لان هذا شرط يوجب قطع الشركة في الخارج لاحتمال ان لا يخرج الارض  
الا قدر الخارج. ولو كانت الارض عشرية تشرب بماء السماء فشرط ان يرفع العشر  
من الخارج او نصف العشر من الخارج ان كانت الارض تسع بغرب او دالية  
والباقي بينهما نصفان جاز لان هذا شرط لا يوجب قطع الشركة في الخارج  
فان ما من قدر يخرج به الارض اذا رفع منه عشر يبقى له منه تسع يكون  
بينهما فيجوز ويكون الخارج بينهما على ما شرط. ولو ان السلطان لم يأخذ  
حقه في هذه السنة العشر ونصف العشر وهما رفع بعض الخارج سائر  
السلطان فاشترط للسلطان من العشر ونصف العشر يكون لصاحب  
الارض في قول ابي حنيفة رج على قياس قول من يجيز الزارعة وعلى قول  
صاحبيه رج ما شرط للسلطان يكون بينهما نصفين لان في الزارعة  
ان كان البذر من قبل صاحب الارض يكون هو مستاجر للعامل وان كان  
البذر من قبل العامل كان صاحب الارض مواجرا لرضه. ومن اصل  
ابي حنيفة رج ان من اجر الارض العشرية يكون العشر على صاحب الارض  
فعلی قياس قوله في الزارعة يكون العشر على صاحب الارض وما شرط

للسلطان يكون مشروطا لصاحب الارض فاذا لم ياخذ السلطان حقه  
 يكون المشروط للسلطان لصاحب الارض وعند صاحبيه ربع العشر يكون  
 في الخارج على كل حال فاذا لم ياخذ السلطان حقه او اخذ بعض الطعام  
 سا كان الخارج بينهما نصفين ويكون ذلك مشروطا لهما. هذا اذا كانت  
 الارض يعلم انها تسقى بماء السماء او بالدلاء فان كانت ارضا تكتفى بماء السماء  
 عند كثرة المطر فيحتاج الى ان تسقى بالدلاء عند قلة المطر ومثلها السلطان  
 يعتبر الاغلب فان كان الاغلب ماء السماء ياخذ العشر وان كان الاغلب الدلاء  
 ياخذ نصف العشر فان قال صاحب الارض في هذه الصورة للعامل لا ادري  
 ياخذ السلطان في هذه السنة العشر ونصف العشر فاعادتك على ان يكون  
 لي نصف ما بقى من الخارج بعد ما ياخذ السلطان حقه فتعاند على هذا الشرط  
 كان فاسدا في قياس قول ابى حنيفة رح لان عنده المشروط للسلطان يكون  
 لصاحب الارض فاذا شرط ذلك فقد شرط لصاحب الارض من الخارج  
 خراج مجهولا وهو العشر ونصف العشر فيفسد العقد. وعند صاحبيه ربع  
 العشر ونصف العشر يكون في الخارج فيكون هذا في معنى اشتراط جميع الخارج  
 بينهما نصفين فجاز. ولو شرط في المزارعة ان ما خرج من حنطة بينهما  
 نصفان وما خرج من شعير فهو لاحدهما بعينه او بشرط ان يكون الحنطة  
 لاحدهما بعينه والشعير للآخر من ايها كان البذر لا يجوز. وان شرط ان يكون  
 الحب والتبن بينهما نصفين جاز ويكون الحب والتبن بينهما كما شرط وكذا  
 لو شرط ان يكون الربع او الزرع او الخارج بينهما جاز ويكون الكل بينهما  
 كما شرط. وان شرط ان يكون الحب لاحدهما والتبن للآخر ففيه على ثمانية

اوجه ستة منها فاسدة وثنتان جائزتان. اما الفاسدة احدها اذا شرط  
 ان يكون الحب للدافع والتبن للعامل. والثاني ان يكون التبن للدافع والحب  
 للعامل. والثالث اذا شرط ان يكون التبن بينهما والحب للدافع والرابع  
 اذا شرط ان يكون التبن بينهما والحب للعامل. والخامس اذا شرط ان يكون  
 الحب بينهما والتبن للدافع وفي هذا الوجه ان شرط التبن لصاحب البذر  
 جاز وان شرطه لغيره لا يجوز. وعن ابي يوسف ربح انه لا يجوز اصلا وعن بعض  
 مشايخ بلج ربح اذا شرط ان يكون الحب بينهما وسكتا عن التبن كان الحب والتبن  
 بينهما المكان العرف. والسادس اذا شرط ان يكون التبن بينهما وسكتا عن الحب  
 لا يجوز ففي هذه الوجوه انما لا يصح المزارعة لان هذا شرط يودى الى قطع الشركة  
 في المقصر لاحتمال ان يحصل احدهما دون الآخر ولو شرط ان يكون الحب  
 بينهما وسكتا عن التبن جاز ويكون الحب بينهما والتبن لصاحب البذر  
 . وعن ابي يوسف ربح انه لا يجوز. وعن محمد ربح انه يرجع الى قول ابي يوسف  
 ربح فصار هذا من الوجوه الفاسدة. ولو دفع ارضا فيها زرع صار بطلا مزارعة  
 وشرطا ان يكون الحب بينهما نصفين والتبن لصاحب الارض او شرطا  
 ان يكون الحب بينهما وسكتا عن التبن جاز ويكون التبن لصاحب الارض  
 . ولو شرط التبن للعامل كان فاسدا لان دفع الزرع الذي صار بطلا  
 مزارعة كدفع الارض والبذر مزارعة ونحوه لو شرط التبن لصاحب البذر  
 جاز. وان شرط الآخر لا يجوز. وكذا اذا دفع القصيد مزارعة ثم المزارعة  
 على قول من يجوز على نوعين احدهما ان يكون الارض لاحدهما. والثاني ان يكون  
 الارض لهما فان كانت الارض لاحدهما فهو على وجهين احدهما ان يكون

البذر من أحدهما والثاني ان يكون البذر منهما فان كانت الارض لاحدهما  
ولبذر من أحدهما فهو على وجه ستة ثلثة منها جائزة وثلاثة منها فاسدة. أما  
الثلاثة الاولى أحدها ان يكون الارض من أحدهما والبذر والبقر والعمل  
من الآخر وشرط صاحب الارض شيئا معلوما من الخارج جائز لان صاحب البذر  
يكون مستاجر الارض بشئ معلوم من الخارج والوجه الثاني ان يكون العمل  
من أحدهما والباقى من الآخر فهو جائز لان صاحب البذر يصير مستاجر العامل  
بشئ معلوم من الخارج ليعمل في أرضه ببقره وبذره. والوجه الثالث ان يكون  
الارض والبذر من أحدهما والعمل والبقر من الآخر وذلك جائز لان صاحب  
الارض يصير مستاجر العامل ليعمل العامل ببقره لصاحب الارض والبذر  
وأما الثلاثة الفاسدة ففيها ان يكون الارض والبقر من أحدهما والباقى من الآخر  
فذلك فاسد لان صاحب البذر يصير مستاجر الارض والبقر بشئ من الخارج  
وعن أبي يوسف رح انه يجوز لمكان العرف والفتوى على طاهر الرواية  
لان منفعة الارض لا تجانس منفعة البقر فان منفعة الارض انبات البذر  
لقوة في طبعها ومنفعة البقر العمل فاذا لم يكن منفعة البقر من جنس منفعة  
الارض لا يكون البقر تبعا للارض فيسحق استيجار البقر مقصودا بشئ  
من الخارج وذلك فاسد كما لو كان من أحدهما البقر فقط. والوجه  
الثاني من هذا النوع ان يكون البذر من أحدهما والباقى من الآخر وذلك  
فاسد لانه دفع البذر وحده مزارعة وانما لا يجوز ذلك لان صاحب البذر  
يكون مستاجر الارض فلا بد من التحلية بينه وبين الارض والارض  
ههنا في يد القامل لا في يد صاحب البذر وعلى هذا واشترك ثلثة اواربعة



ومن البعض البقر وخذ او البذر وخذ كان فاسدا لما قلنا. والوجه الثالث  
من الفاسدة ان يكون البذر والبقر من واحد والعمل والارض من الآخر  
وانه فاسد ايضا لما قلنا في الوجه الثاني من هذا النوع. وكذا لو اشرك ثلثة  
او اربعة والبذر من احدهم فقط والبقر من احدهم فقط كان فاسدا لما قلنا  
هذا اذا كانت الارض لاحدهما والبذر من احدهما فان كانت الارض لاحدهما  
وشرطا ان يكون البذر منهما ان شرط العمل على غير صاحب الارض وشرطا  
ان يكون الخارج بينهما نصفين كانت فاسدة لان صاحب الارض يصير  
قائلا للعامل ارضي ببذري على ان يكون الخارج كله لى او ارضي  
ارضى ببذرك على ان يكون الخارج كله لك كان فاسدا لان هذه مراعاة  
بجميع الخارج بشرط اعارة نصف الارض من العامل. وكذا لو شرط ان يكون  
الخارج بينهما اثلاثا ثلثاه للعامل وثلثه لصاحب الارض او على العكس  
كان فاسدا لان فيه اعارة الارض. واذا فسدت المزاولة كان الخارج  
بينهما على قدر ربهما ويسلم لصاحب الارض ما اخذ من الخارج لانه  
نماء ملكه حصل في ارضه وله على الآخر اجر نصف الارض لان الآخر استوفى  
منفعة ارضه بعقد فاسد وما اخذ من الخارج يطيب له مقدار بذره  
ويرفع من الباذر نصف الارض وما انفق ايضا ويتصدق بالفضل  
لان الزيادة حصلت له من ارض الغير بعقد فاسد. ولو كانت الارض لاحدهما  
والبذر منهما وشرطا العمل عليهما على ان يكون الخارج بينهما نصفين  
جاز لان كل واحد منهما عامل في نصف الارض ببذره فكانت هذه اعارة  
نصف الارض لابشرط العمل له بخلاف الاول. ولو كانت الارض بينهما

البذر من أحدهما والثاني ان يكون البذر منهما فان كانت الارض لأحد هـما  
 وبذر من أحدهما فهو على وجه ستة ثلاثة منها جائزة وثلاثة منها فاسدة. أما  
 الثلاثة الأولى أحدها ان يكون الارض من أحدهما والبذر والبقر والعمل  
 من الآخر وشرط صاحب الارض شيئا معلوما من الخارج جائز لان صاحب البذر  
 يكون مستأجر الارض بشئ معلوم من الخارج والوجه الثاني ان يكون العمل  
 من أحدهما والباق من الآخر فهو جائز لان صاحب البذر يصير مستأجر العامل  
 بشئ معلوم من الخارج ليعمل في أرضه ببقره وبذره. والوجه الثالث ان يكون  
 الارض والبذر من أحدهما والعمل والبقر من الآخر وذلك جائز لان صاحب  
 الارض يصير مستأجر العامل ليعمل العامل ببقره لصاحب الارض والبذر  
 وأما الثلاثة الفاسدة ففيها ان يكون الارض والبقر من أحدهما والباق من الآخر  
 فذلك فاسد لان صاحب البذر يصير مستأجر الارض والبقر بشئ من الخارج  
 وعن أبي يوسف رح انه يجوز لمكان العرف والفتوى على ظاهر الرواية  
 لان منفعة الارض لا تجانس منفعة البقر فان منفعة الارض انبات البذر  
 لقوة في طبعها ومنفعة البقر العمل فاذا لم يكن منفعة البقر من جنس منفعة  
 الارض لا يكون البقر تبعاً للارض فيسقط استيجار البقر مقصودا بشئ  
 من الخارج وذلك فاسد كما لو كان من أحدهما البقر فقط. والوجه  
 الثاني من هذا النوع ان يكون البذر من أحدهما والباق من الآخر وذلك  
 فاسد لانه دفع البذر وحده مزارعة وانما لا يجوز ذلك لان صاحب البذر  
 يكون مستأجر الارض فلا بد من التخلية بينه وبين الارض والارض  
 ههنا فيد العامل لا يذيد صاحب البذر وعلى هذا لو اشترى ثلاثة اواربعة

البذر . ولو شرطنا ثلثي البذر على العامل على ان يكون الخارج بينهما نصفين  
لا يجوز لان الدافع في التقدير يصير كانه قال للعامل ازرع ارضك ببذر لك  
على ان يكون الخارج لك وازرع ارضي ببذري وبذرك على ان يكون كل الخارج لي  
وانما مزارعة بجميع الخارج فلا يجوز . رجل له ارض اراد ان ياخذ من آخر  
بذر البزير عها ويكون الخارج بينهما نصفين قالوا الحيلة في ذلك ان يشتري  
نصف البذر من صاحب البذر بثمن معلوم ويبيعه البائع عن الثمن فيصير البذر  
مشتركا بينهما ثم ان باع البذر يامره ان يزرع كل البذر في ارضه على ان يكون  
الخارج بينهما نصفين فاذا فعل ذلك يكون الزرع بينهما لانه نماء ملكهما  
ولا يكون هذا دفع البذر وحرمة مزارعة . رجل دفع الى رجل ارضا وبذرا وبيع  
نصف البذر من المدفع اليه فزرع المدفع اليه بعض البذر في ارض نفسه  
وبعضه في ارض الدافع فما زرع المزارع في ارض نفسه يكون الكل له لانه  
صار مستهلكا خاصة الدافع من ذلك فصار ملكا له وما زرع في ارض  
الدافع يكون مشتركا بينهما على ما شرط . رجل دفع الى رجل ارضه لبزير عها  
ببذرها جميعا على ان يكون البذر من المزارع والخارج بينهما نصفان  
فتارك الاكارع في نصيبه رجلا ليعمل معه فسدت هذه الشراكة والمزارعة  
اما فساد المزارعة لان صاحب الارض جعل منفعة نصف الارض للاكارع  
ليعمل له في النصف الباقي فاذا شرط عليه العمل بمقابلة نصف الارض كانت  
هذه اجارة باجر مجهول ولم تكن اعارة فتفسد المزارعة . واما فساد الشراكة  
فلانها بناء على المزارعة ويكون الزرع بين الدافع والمدفع اليه علقا  
بذرها لانه نماء ملكهما ولصاحب البذر وعلى المزارع الاول اجر مثل

نصف الارض لانها تستعمل نصف ارضه بعقد فاسد وعلى المزارع الاول  
 للعامل الثاني اجر مثل عمله لانه عمل له باجارة فاسدة وليس للمزارع الاول  
 على رب الارض اجر عمله لانه عمل في محل مشترك وما اصاب الدافع من الزرع  
 يطيب له وما اصاب المدفوع اليه يرفع من ذلك قدر بذره مقدار ما انفق  
 وما عزم ويتصدق بالزيادة لما عوف. واذا اراد ان ترتفع الشبهة في المزاينة  
 الفاسدة عند الكل او فيما فسد عند ابيحيفة سرح وجازت عند صاحبيه  
 فالمجيلة في ذلك ما حكى عن الشيخ الامام اسمعيل الزاهد رح قال بميز النصبان  
 نصيب رب الارض ونصيب المزارع ثم يقول رب الارض للمزارع هذا نصيب  
 وقد وجب لي عليك اجر مثل الارض او نقصان الارض ووجب لك علي اجر  
 مثل عملك واجر ثيلانك فهل صالحته على هذه الحنطة وعلى اجر مثل الارض او نقصانها  
 الذي وجب لي عليك فيقول المزارع صالحته ثم يقول المزارع لصاحب الارض  
 وجب لك علي اجر مثل ارضك او نقصانها ولي عليك اجر مثل علي وثيراني  
 وبذري فضل صالحتي بما وجب لك علي ما وجب لي عليك وعلى هذه الحنطة  
 فيقول رب الارض صالحته فاذا قال ذلك وتراضيا على هذا الوجه يزول  
 اللبس لان الحق لهما لا يبعد وهما فيطيب لكل واحد منهما ما اصاب. رح  
 سقى ارضه او كرمه بماء مشترك في نوبة الغير بغير اذن صاحب النوبة قال  
 محمد بن مقاتل رح يطيب له الخارج كن غصب علفا واعلف دابته حتى سميت  
 فانه يضمن العلف ويطيب له ما زاد في الدابة وعن بعض الزهاد رح انه  
 وقع الماء في كرمه في غير نوبته فامر بقطعه. وقال الفقيه ابو الليث رح انا  
 لا امر بقطع الكرم اذا شرب ماء بغير حق لانه انسا المال بغير ضرر وخصوصا

اذا وقع ذلك في الكرم والزرع بغير اختيار صاحب الكرم والزرع لكن لو تصدق به كان حسنا قال مولانا رضي الله عنه والافضل ان يتصدق بالخارج لان الماء الحرام يبقى في الخارج . بخلاف مسألة العلف لان العلف لا يبقى فيها بل يصير شيئا آخر

فصل فيما يفسد الزراعة من الشروط وما لا يفسد

الاصل فيه انه اذا شرط في الزراعة على العامل ما يحصل به الخارج او ينزوي الحفظ والسقي الى ان يدرك الزرع لا يفسد الزراعة لان ذلك مستحق عليه بمطلق العقد فالشرط لا يزيد الا وكادة . وكذا الشرط على العامل ما لا يخرج الارض يدونه زرعاً معتاداً كشرط الكراب لا يفسد العقد وان شرط على العامل ما له اثر في الزيادة على المعتاد ينظر في ذلك ان كان لا يبقى منفعة بعد انتهاء الزراعة كشرط الكراب لا يلزمه من غير شرط فاذا شرط عليه يلزمه الوفاء به واذا شرط على العامل ما يبقى اثره بعد انقضاء المدة كما لو شرط على العامل كرى الانهار الصغار واصلاح المسهيات والثنيان وتفسيره عند البعض ان يرد هامة كروية على صاحب الارض وعند البعض زيادة كراب لاحتاج اليه لخروج الزرع المعتاد يفسد العقد سواء كان البذر من العامل او من صاحب الارض وان شرط على صاحب الارض اصلاح المسهيات وكرى الانهار وتغريب الماء حتى يمكنه الشرب جائز سواء كان البذر من العامل او من صاحب الارض لان ذلك من عمارة الارض فيكون على صاحب الارض بدون الشرط فالشرط لا يزيد الا وكادة . وهو نظير ما لو استاجر داراً بدينهم وشرط المستاجر على صاحب الدار ان يطبخ سطحها

ويصلح ما نزيهها لمسيل الماء جان لان ذلك على صاحب الدار من غير شرط  
 فشرط لا يفسد العقد. واذ شرط الحصاد والدياس والتذرية على العامل  
 كان مفسدا للعقد في ظاهر الرواية لان هذه الاعمال تكون بعد الادراك  
 وانتهاء العقد وما كان بعد انتهاء العقد اذ شرط على العامل يكون  
 مفسدا. فلوان العامل حصد الزرع وداس وجمع من غير ان كان شرطا  
 عليه فهلك ذلك يضمن حصة الدافع. وعن ابي حنيفة ربح ان شرط هذه  
 الاعمال على العامل لا يفسد العقد. وعن ابي يوسف ربح في النؤاد راسه  
 لا يفسد لكن ان لم يشترط يكون عليهما وان شرط لزم المزارع بحكم العرف  
 وهو كما لو اشترى حطبا في المصرا ليجب على البائع ان يجمعه الى منزل المشتري  
 واذ شرط عليه يلزمه بحكم العرف ولو شرط المجذ اذ على العامل في المعاملة  
 يفسد العقد عند الكل لانه لا عرف فيه. وعن نصير بن يحيى ومحمد بن سلمة ربح  
 انهما قالاهما كله يكون على العامل شرط عليه لا بحكم العرف. وقال الشيخ الامام الاجل  
 شمس الائمة السرخسي ربح هذا هو الصحيح في ديارنا ايضا. وعن الشيخ الامام  
 ابي بكر محمد بن الفضل ربح انه كان اذا استفتت عن هذه المسئلة يقول فيه  
 عرف ظاهر ومن اراد ان لا يتعطل فليعمل بالمعروف ولا يجتمع عنه ثم في الموضع  
 الذي يكون الحصاد على العامل عرفا والآخر وتعافى عن الحصاد حتى هلك  
 قال الفقيه ابو بكر البخاري ربح يضمن ذلك. وقال الفقيه ابو الليث ربح ان اخر  
 فاعين فاحتمل الا يؤثر الناس الى مثله كان ضامنا والا فلا هذا اذ شرط هذه الاعمال  
 على العامل فان شرط شيئا من ذلك على صاحب الارض فسد العقد عند الكل  
 لانه لا عرف فيه. ولو شرط على العامل كرى الانهار واصلاح السيئات حتى

فسد العقد ان كان البذر من قبل العامل كان الخارج للعامل لانه تمام بناء بذره  
ولصاحب الارض عليه اجر الارض وللعامل على صاحب الارض اجر عمله فكري  
الانهار تيقنا صان ويتراوان الفضل ولو لم يكن كرى الانهار مشروطا على العامل  
في العقد فكري العامل الانهار بنفسه كانت المزارعة جائزة ولا اجر له في كرى  
الانهار لانه متبرع فلا يرجع كما لو حوط الارض . ولو كان البذر من قبل صاحب  
الارض فشرط على العامل كرى الانهار واصلاح المسيات فسد العقد ويكون  
الخارج كله لصاحب الارض وللعامل اجر عمله في جميع ذلك . ولو شرط على  
رب الارض كرى الانهار واصلاح المسيات حتى ياتي به الماء كانت المزارعة  
جائزة على شرطهما سواء كان البذر من قبل العامل او من قبل صاحب الارض  
لان هذا العمل يكون على صاحب الارض من غير شرط لانه من باب التمكن من  
الانتفاع وهو نظير ما ذكرنا من مسألة الاجارة . اذا أجر داره وشرط المستاجر  
على صاحب الدار تطيبين السطح جازت الاجارة لان ذلك مستحق على صاحب الدار  
بغير شرط . ولو شرط رب الدار ذلك على المستاجر فسدت الاجارة كذلك  
هذا ولو ان المزارع ترك سقي الارض مع القدره عليه حتى يبس الزرع بذلك  
قالوا فيضمن قيمة الزرع نابئا ان كان له قيمة في ذلك الوقت . وان لم يكن  
للزراع في الوقت الذي ترك السقي قيمة يقوم الارض مزروعة وغير مزروعة  
فيضمن نصف ما فضل بينهما لانه صار مضاعبا ترك السقي فيضمن كما لو استاجر  
خبازا ليخبز فتروك الخبز في النور حتى احترق هذا اذا ترك السقي مع القدره  
عليه . وكان الشيخ الامام الاجل الاستاذ طهري الدين المرتضى في شرح  
يقول تقريبا الماء بحيث يتمكن من السقي يكون على المزارع ثم السقي على العمل

قال مولانا سرح وعندي ان كان متمكنا من فتح فوهة النهر الصغير من الوادي  
 يجب السقي على العامل وان كان لا يقدر على ذلك لطالم يمنعه عن ذلك كان  
 تيسير الفتح على الدافع بحكم العرف ثم انما يجب السقي على المزارع اذا كانت  
 الارض لا تخرج زرعاً معتاداً الا بالسقي فان كانت تخرج ذلك لا يجب  
 ولو شرط على رب الارض كرايتها والكراب والتثيان فان كانت البذر من قبل  
 العامل فالزراعة فاسدة لان هذا من اعمال الزراعة فاشتراطها على صاحب الارض  
 يكون بمنزلة اشتراط الحفاظ عليه فيفسد العقد ويكون الخارج كله  
 للعامل لانه صاحب بذر ولصاحب الارض عليه اجر الارض مكروية او مكثرة  
 مثناة لان العامل استوفى منفعة هذه الارض بعقد فاسد ولو كان البذر  
 من قبل صاحب الارض فشرط عليه الكراب والتثيان لا يفسد العقد  
 لان الكراب والتثيان يكون بالبقر واشتراط البقر على صاحب الارض  
 اذا كان البذر من قبله لا يفسد العقد رجل دفع ارضه الى رجل سنة  
 بالنصف على ان يكون البذر من قبل العامل فقال صاحب الارض اكرها  
 ثم ازرعها وقال العامل بل ازرعها بغير كراب فان كانت الارض تخرج  
 بغير كراب زرعاً معتاداً الا ان بالكراب اجود كان العامل بالخيار  
 ان شاء كراب وان شاء لم يكراب وان كانت لا تخرج بغير كراب  
 اصلاً ولا تخرج الا قليلاً لا يقصد الناس بالزراعة ليس له ان يزعمها  
 بغير كراب ويكون الكراب مستحقاً بحكم العقد فالعامل بالخيار اذا كان  
 البذر من قبله ان شاء امضى العقد بالكراب وان شاء ترك وان كانت الارض  
 تخرج بغير كراب خيراً قليلاً ادنى ما يقصد الناس بالزراعة كان



للعامل ان يزرعها بغير كراب. وكذلك لو ازرع الارض ثم قال لا اسقي وادعه  
 حتى يسقيها السماء فان كانت تكتفي بماء السماء الا ان السقي أجود للزرع لا يجبر  
 على السقي وان كانت لا يكتفيه سقي السماء يجبر على السقي. وكذلك لو كان البذر من  
 صاحب الارض في جميع ذلك الا ان البذر اذا كان من قبل رب الارض لا يزرع  
 لا يخرج بغير كراب يجبر العامل على الكراب ولا يكون له ان يترك الزرع هذا اذا لم يكن  
 الكراب شرطاً. ولو دفع اليه ارضاً وبذر اعلى ان يكرها ويزرعها سنة  
 هذا بالنصف فان اراد ان يزرعها بغير كراب لبس له ذلك ويجبر على الكراب  
 سواء كان البذر من قبل صاحب الارض او من قبل العامل لان اصل الزرع  
 وان كان يحصل بغير كراب فمع الكراب يكون اجود. وصفة الجودة تستحق  
 عند الشرط وان كان لا يستحق بمطلق العقد كما لو شرط في السلم الايقاع  
 في مصر كان له ان يوفيه في اي ناحية من نواحي مصر وان شرط عليه ان  
 يوفيه في منزله في مصر لم يكن له ان يوفيه الا في منزله وان كان الزرع  
 يحصل بالكراب وبغير الكراب على صفة واحدة لا يلزمه الكراب بحكم الشرط  
 لانه لا فائدة في اعتبار هذا الشرط. وكذلك لو كان الكراب يزرع بالارض وقد  
 يكون ذلك عند قوة الارض فان الكراب عند قوة الارض يحرق الزرع فان كان  
 بهذه الصفة لا يلزمه الكراب. وان شرط في المزارعة التشنية على  
 المزارع فسدت المزارعة وقد ذكر بان الناس تكلموا في تفسير التشنية  
 قال بعضهم تفسير التشنية ان يكرها مرتين ثم يزرع وانما يفسد  
 العقد لان منفعتها تبقى بعد انتهاء العقد قال الشيخ الابام الاجل  
 شمس الائمة السرخسي رح في ديارنا شرط التشنية لا يفسد العقد لان منفعتها

لا تبقى بعد مضي السنة وفي الدار التي تبيع منفعتها بعد مضي السنة انما يفسد  
العقد اذا كانت المزارعة بينهما سنة واحدة. وقيل معنى القسنية ان يكرها  
بعد الفراغ ويردها على صاحبها مكروبة وقد ذكرنا هذا القول. وقيل  
معنى القسنية ان يجعل الارض عدول كما يفعل بالبطنة فيزرعها ناحية منها  
ويبيع ما بين الجدول مكروبة فينتفع بها صاحب الارض بعد انتهاء المزارعة  
اذا كانت المزارعة بينهما سنة واحدة وان كانت المزارعة خمس سنين  
لا يفسد العقد اذا كان لا تبيع اثر القسنية بعد انتهاء العقد وان شرط  
على احدهما بيعه ان يسرق منها او يعوها فان كان البذر من العامل فالمزارعة  
فاسدة لانه ان شرط ذلك على العامل فقد شرط عليه ما يبيع منفعة في الارض  
بعد انتهاء مدة المزارعة وفيه اشتراط ائلاف ماله عليه فيفسد العقد  
وان شرط ذلك على صاحب الارض فذلك بمنزلة شرط الكراب والقسنان  
عليه وقد ذكرنا ان ذلك يفسد العقد اذا كان البذر من العامل ويكون  
الخارج كله للعامل لانه نماء بذره ولصاحب الارض عليه اجر مثل ارضه  
واجر مثل عمله فيما عمل وقيمة سرقة اذا كان السرقة من قبله ...  
وان كان السرقة من قبل العامل لم يكن له على صاحب الارض من قبل  
ذلك شيء وان كان فيه منفعة لصاحب الارض فيما بقي لان العامل  
عمل لنفسه وما بقى لصاحب الارض اثر عمله فاذا لم يتقوم اصل عمله على  
صاحب الارض فكذلك اثر عمله. وان كان البذر من صاحب الارض وشرطا  
عليه القاء السرقة ونحو كانت المزارعة جائزة كما لو شرط عليه الكراب  
والقسنان والبذر من قبله لان القاء السرقة والعرض في الارض يكون قبل المزارعة

وقبل الكراب ايضاً ولزوم العقد على صاحب البذر يكون عند القاء البذر وكان  
صاحب الارض استأجر العامل بنصف الخارج بعد ما فرغ من القاء السرفين  
والعقود فلا يفسد العقد. وان شرطاه على العامل في هذه الصورة كانت المزارعة  
فاسدة لانها مشروطا على العامل ما يبقى منفعة بعد انتهاء مدة المزارعة وكان  
الخارج لصاحب الارض وللعامل اجر عمله فيما عمل وقيمة ما التقى من السرفين  
لان صاحب الارض استوفى ذلك بعقد فاسد فكان عليه ضمانه كمن استأجر  
صباغاً اجارة فاسدة ليصبغ ثوبه بصبغ من عنده ففعل كان على صاحب الثوب  
اجر مثله وقيمة صبغه. ولو شرطاه على العامل ان لا يفرها ولا يسرقها كانت  
المزارعة جائزة والشرط باطل سواء كان البذر من العامل او من صاحب الارض  
لان شرط ملك الغائب السرفين في الارض شرط لا طالب له لانه ليس فيه جلب منفعة  
ولا دفع مضرة بل هذا شرط ترك المنفعة فلا يفسد به العقد كما لو شرطاه على العامل  
ان لا يدخلها كلبا كان باطلاً ويختار العامل ان شاء ادخلها كلبا  
وان شاء لم يدخل. ولو شرطاه على صاحب الارض دو لا بالودالية  
باداتها وكان ذلك عند صاحب الارض او لم يكن عنده فاشتراه  
واعطى العامل فان كان البذر من العامل كانت المزارعة فاسدة  
كما لو شرط الكراب على صاحب الارض والبذر من العامل.  
ولو ان صاحب الارض هو الذي شرط ذلك على العامل جاز كان  
ذلك على العامل لانها آلة الاستقاء والسقي على العامل فهذا  
شرط يقرر مقتضى العقد ولا كذلك الاول لان السقي لا يكون  
على صاحب الارض فاشترط ذلك على صاحب الارض يكون بمنزلة

<sup>٢٠</sup>  
 اشتراط السقي على صاحب الأرض فيكون مفسداً . وكذا لو شرط الدواب  
 والدواب على العامل وشرط علف الدواب على صاحب الأرض كل شهر  
 محتوماً من الشعير وكذا من القمح والتبن فسدت الزراعة فلأنه  
 حصل الخارج في هذا العقد كان الخارج كله لصاحب البند ولصاحب الأرض  
 عليه اجر مثل أرضه ومثل ما اخذ منه المزارع من الشعير والقمح  
 والتبن . ولو شرط ان يكون كل ذلك على العامل جازت الزراعة لأن  
 علف دوابه يكون عليه بغير شرط فالشرط لا يزيد الا وكادة ولو كان  
 البذر من صاحب الأرض فان شرط ذلك على العامل جازت الزراعة  
 لأن ذلك من آلات العمل . ولو شرط ذلك على صاحب الأرض والبذر  
 من قبله جاز لأنه لو شرط عليه البقر والكراب جاز فكذا اذا شرط عليه  
 الدواب والدواب للسقي جاز كمن استأجر اجيراً ليعمل له بالآلات نفسه  
 وان شرط الدواب والدواب على صاحب الأرض وعلف الدواب  
 على المزارع شيئاً معلوماً كانت الزراعة فاسدة لأن اشتراط علف  
 دواب الغير على المزارع بمنزلة اشتراط طعام غلام صاحب الأرض  
 على المزارع وذلك مفسد للعقد سواء سعى طعاماً معلوماً أو لم يسر  
 . وكذا لو شرط الدواب والدواب على المزارع وعلف الدواب  
 على صاحب الأرض . ولو شرط الدابة وعلفها على أحدهما  
 بغيره والدواب على الآخر جاز لأن علف الدابة مشروط  
 على صاحب الدابة وذلك يكون عليه بغير شرط . وإذا دفع الرجل  
 إلى رجل أرضاً بمزارعة سنين معلومة وبها يخيل على ان يزرع الأرض

ببذره ويقره على ان ما خرج من ذلك يكون بينهما نصفين فهو فاسد لان  
في حق الارض العاقل يكون مستأجر الارض بنصف الخارج على ان يزرعها  
ببذره وفي حق النخيل صاحب النخيل يكون مستأجر العامل ليعمل فيها  
بنصف الخارج فهما عقدان مختلفان لاختلاف العقود عليه وقد جلا  
احد العقد بن شرط في الآخر فيفسد العقد لنفي النبي عليه الصلوة والسلام  
عنا ادخال الصفتين في صفقة ثم ما خرج من الارض كان كله لصاحب  
البذره وعليه لصاحب الارض اجر مثل الارض ويتصدق الزارع بالزيادة  
والخارج من النخيل كله لصاحب النخيل وعليه للعامل اجر عمله في النخيل  
ويطيب الخارج كله لصاحب النخيل. وكذا لو شرط ان يكون الخارج  
من النخيل على الثلث والثلثين او من الزرع على الثلث والثلثين  
ولو كان البذره من صاحب الارض والمسئلة بها لها جاز العقد لانه  
مستأجر للعامل في أرضه ونخله وكان العقود عليه منفعة العامل فيها  
جسيما فلم يختلف العقد. وكذا لو شرط للعامل في النخيل عشر الثمار  
وفي الزرع النصف لان العقد واحد لانها د العقود عليه وهو  
منفعة العامل وانما يختلف العقد باختلاف العقود عليه. وكذا  
لو دفع ارضا وكر ما كان الجواب فيه على نحو ما قلنا في النخيل ولو دفع ارضا  
بيضاء مزارعة سنين معلومة وفيها نخيل وقال للعامل ارض اليك هذه  
الارض تزرعها ببذرك وتقري على ان الخارج بييني وبينك نصفان  
وادفع اليك ما فيها من النخيل معاملة على ان تقوم عليه وتسقيه  
وتلقه فما خرج فهو بيننا نصفان او قال لك منها الثلث والثلثان

وقتنا ذلك سنين معلومة جاز لانه جعل احدا العقد ين عطا على الآخر  
 بحرف العطف ولم يجعل احدهما شرطاً للآخر بخلاف الأول فان تمه جعل  
 احدا العقدين شرطاً للآخر لان كلمة على للشرط ولهذا لو قال ابيعك  
 هذه الدار بالف على ان تستاجر مني هذه الدار الاخرى شهر بخمسة  
 دراهم كان فاسداً. ولو قال ابيعك هذه الدار بالف وأجر لك هذه الاخرى  
 شهر بخمسة جاز لانه لم يجعل احدهما شرطاً للآخر. وكذا لو قال ابيعك  
 هذه الدار بالف على ان ابيعك هذه الامة بمائة دينار كان فاسداً  
 ولو قال ابيعك هذه الامة كان جائزاً وفي المسئلة اختلاف الروايات  
 وبماها في الزيادات. ولو دفع اليها رضا وكوما وقال ازرع هذه الارض  
 ببذرك وتم على هذا الكرم فاكسبه واسقه كان جائزاً لا يفسد واحد  
 منهما. رجل دفع الى رجل ارضا خراباً ليعمرها المزارع ويزرعها العامل  
 مع صاحب الارض ببذرهما تلت سنين كانت المزارعة فاسدة لان  
 شرط عمارة الارض على العامل مفسد للعقد فان زرعها صاحب الارض  
 والعامل ببذرهما سنة فلصاحب الارض ان ياخذ الارض ويكون  
 الزرع بينهما على قدر بذرها لانه نماء ملكهما وللعامل على صاحب الارض  
 فيما عمل من عمارة الارض اجر عمله ولصاحب الارض على العامل اجر مثل  
 قدر الارض الذي اشتغل ببذر المزارع. رجل زرع ارضه ثم قال  
 لغيره اقلع هذا الزرع وازرعه في ارض كذا على ان الخارج بينهما نصفان  
 كان فاسداً لانه لا منفعة للعامل في القلع فاذا شرط عليه عملاً لا ينتفع به  
 العامل ففسد العقد وبعد ما قلع لا ينقلب جائزاً لانه جعل بعض البذل

بمقابلة القلع وذلك مجهول وجهالة البدل فساد فصلب العقد واسه اعلم  
ما در ————— في مسائل مختلفة

## الباب مشتمل على فصول

### فصل في اختلاف الماقدين

رجل دفع ارضا وبذر اربعة فزرعها العامل واخرجت زرعاً فقال المزارع  
شرطت لي نصف الخارج وقال رب الارض شرطت لك الثلث كان القول لصاحب  
الارض مع بيمينه لانه ينكر زيادة الاجر ولا تخالفان عندنا لان فائدة النجاة  
الفسخ وبعد استيفاء المنفعة لا يمكن الفسخ وايهما اقام البينة قبلت  
وان اقاما البينة يقضى ببينة المزارع لانها ثبتت الزيادة . وان اختلفا قبل  
الزرع تخالفا وتراد المزارعة وتبدى بيمين المزارع وايهما نكل يقضى عليه  
وايها اقام البينة قبلت وان اقاما البينة يقضى ببينة المزارع . وان كان البذر  
من قبل العامل وقد اخرجت الارض زرعاً فاختلعا على هذا الوجه كان القول  
قول العامل مع بيمينه ولا تخالفان وايهما اقام البينة قبلت وان اقاما البينة  
يقضى ببينة من لا بذر منه . وان اختلفا قبل الزرع تخالفا وترادا . رجل دفع  
الى رجل ارضا ليزرعها المزارع ببذر وبقره على ان الخارج بينهما فلما حصل  
الخارج قال صاحب البذر شرطت لك عشرين فقيرا من الخارج وقال الاخر بل  
شرطت لي نصف الخارج كان القول قول صاحب البذر والبينة بيعة الاخر وان  
لم يخرج الارض شيئا بعد الزرع فقال صاحب البذر شرطت لك نصف الخارج وقال  
صاحب الارض شرطت لي عشرين فقيرا ولي عليك اجر الارض كان القول قول المزارع  
لان ربا الارض يدعى عليه اجر الارض وهو ينكر ان اقاما البينة كانت البينة بينة

٣٣

المزارع ايضا لان بيئته تثبت ما شهد به الشهود وهو شرط نصف الخارج وبيئته الاخر  
لا تثبت ما شهد به الشهود وهو عشرون قفيزا وان اختلفا على هذا الوجه قبل ان يزرع  
كان القول قول صاحب الارض وان كان مدينا فساد العقد لان الاخير يدعي عليه استحقاق منقصة  
الارض وهو ينكر رجل ازرع ارض غيره فلما حصد الزرع قال صاحب الارض كنت اجير راعيها  
بيد ربي وقال المزارع كنت اكارا وزعت بيد ربي كان القول قول المزارع لانها انفقنا على ان  
البذر كان في يده فيكون القول فيه قوله ذي اليد مزارع سنة زرع الارض فاكله المجرم  
او اكل الكثره وبقي شئ قليل فاراد المزارع ان يزرع فيها شيئا اخر فيبقى من المدة فمعه  
صاحب الارض قالوا ينظر ان كانت الزراعة بينهما على ان يزرع فيها نوعا معينا ليس له  
ان يزرع غير ذلك وان كانت الزراعة عامه ان يزرع فيها ما شاء او مطلقه كان  
له ان يزرع فيما يقع من الوقت ما شاء كن استاجر ارضا للزراعة كان له ان يزرع فيها في مدة  
الاجارة ما شاء قال مولانا راض وعندي وان كانت الزراعة بينهما في نوع ينبغي ان يكون له  
ان يزرع فيها ما هو مثل الاول ودونه في الضربا الارض كن استاجر ارضه ليحمل عليها شيئا  
مطلوما كان له ان يحمل عليها ما هو مثل الاول ودونه في الضرب

### فصل في زراعة الارض بغير اذن صاحبها

رجل دفع الى رجل ارضا مزارعة سنة ليزرعها المزارع ببذره فزرعها ثم زرعها  
بعده من السنة بغير اذن صاحبها فعلم صاحبها بذلك قبل نبات الزرع او بعده  
فلم يجز قالوا ان كانت العادة في تلك القرية انهم يزرعون مرة بعد اخرى  
من غير تجديد العقد جاز وكان الخارج بينهما على ما شرط في العقد  
فيما مضى وحكى عن الشيخ الامام اسمعيل الزاهد رحمه الله انه قال  
ذكر في الكتاب هذه المسئلة وقال بانه لا يجوز على المزارع ان يرفع من الخارج مقدار



اجر عمله وغيرها وبذره ويتصدق بالباقي كما في الغصب قال مشائخنا  
 كما يفتون بجواب الكتاب الا اني رايت في بعض الكتب انه يجوز وهو  
 كما لو دفع ارضه الى رجل وقال دفعت اليك هذه الارض على ما كانت  
 مع فلان علم اول فانه يجوز فعداً اولى قال راج وعندي ان كانت الارض  
 معدة له فعها مزارعة ونصيب العامل من الخارج معلوم عند اهل ذلك  
 الموضع لا يختلف فزرعها رجل جائز استحساناً وان لم تكن الارض معدة  
 له فعها مزارعة ولم يكن نصيب العامل من الخارج واحداً عند اهل ذلك  
 الموضع بل كان مختلفاً فيما بينهم لا يجوز ويكون الزارع غاصباً وانما ينظر  
 الى العادة اذ لم يعلم انه زرعها غصباً فان علم انه زرعها غصباً بان اقوال الزارع عند  
 انه يزرعها لنفسه لا على المزارعة او كان الرجل من لا ياخذ الارض مزارعة  
 ويانف عن ذلك يكون غاصباً ويكون الخارج له وعليه نقصان الارض  
 وكذا لو اقر بعد ما زرع وقال زرعت غصباً كان القول قوله لانه ينكر  
 استحقاق شيء من الخارج لغيره . مزارع زرع فوما تقطع البعض بعد  
 ما ادرك وترك الباقى في الارض على حاله او لم يقلعه فنبت الذي لم يقلع  
 بعد انتهاء مدة المزارعة فان النابت يكون بينهما على شرطهما . وان قلع  
 الكل الا انه اخرج البعض من الارض وترك الباقى مقلوعاً فنبت ما ترك  
 ان نبت بسقيه كان النابت له وعليه ضمان ما استهلك لان المزارعة  
 الاولى انتهت بقطع الكل وان نبت لا يسقى احد يكون بينهما لانه بناء  
 ملكهما . اكار رفع الخارج وبقي في الارض حبات حنطة قد تناثرت  
 فنبت وادرك فهو بين الاكار وصاحب الارض على قدر ما كان نصيبها

من الخارج لانه ثبت من بذر مشترك بينهما وينبغي للاكار ان يتصدق  
 يا الفضل من نصيبه . ولو كان رب الارض سقاه وقام عليه حتى ثبت كان  
 له ذلك لانه لما سقاه فقد استهلكه فان كان لتلك الحبات قيمة كان  
 عليه ضمانها والا فلا . وان سقاه اجني نطوعا كان النابت بين الاكار  
 وصاحب الارض شجرة ثبتت في ارض انسان من عروق شجرة اخرى في ارض  
 اخرى ان ثبت بنفسه لا يسبق احد كان النابت لصاحب الاصل اذا صدقه  
 صاحب الارض انها ثبتت من عروق تلك الشجرة وان كذبه كان القول قوله  
 وان كان صاحب الارض هو الذي سقاه فثبت بانباته وسقيه كان له  
 رجل زرع ارض الغير لنفسه كان الزرع له وعليه لصاحب الارض نقصان  
 الارض ان انتقصت بزراعته . وطريق معرفة النقصان عند البعض ان ينظر  
 الى قيمة الارض قبل الزرع والى قيمتها بعد الزرع فيضمن الفضل وعند  
 البعض ينظر بكم تستاجر الارض قبل الزرع وبكم تساجر بعد الزرع فيضمن الفضل  
 رجل زرع ارض الغير بغير اذن صاحبها فانتقصت بالزراعة ثم زال النقصان  
 قال بعضهم ان زال النقصان قبل ان يرد الارض الى صاحبها يبرأ من النقصان  
 وان زال بعد الرد لا يبرأ . وقال الفقيه ابو الليث سرح وقد قيل يبرأ في الوجهين  
 وجعلوا هذه المسئلة نظير مسئلة العيب . المشتري اذا وجد بالمبيع  
 عيبا ثم زال العيب قبل القبض او بعد لا يبقى له حق المحسومة وكذا المشتري  
 اذا صالح البائع عن بياض العين على شيء ثم زال البياض كان على المشتري  
 ان يرد على البائع ما قبض من بدل الصلح . رجل زرع ارض الغير فلم صاحبها  
 ما استخمد الزرع في ضي به قال ابو القاسم رحمه الله يطيب الزرع للزراع

فان قال الرب الارض مرة لا ارض ثم قال رخصت قال يطيب له قال المفقيه  
 ابو الليث ربح هذا استحسان وبه ناخذ ارض بين رجلين فغاب احدهما  
 عن محمد سرح ان لشريكه ان يزرع نصف الارض ثم في السنة الثانية ان اراد  
 ان يزرع فانه يزرع النصف الذي كان زرع اولاً قالوا ان كان الارض  
 ينفعه الزراعة او لا تنفعه ولا تنزه ولا تنقصه فله ان يزرع ان اراد ان  
 يزرع النصف وله ان يزرع الكل فاذا حضر الغائب كان له ان ينتفع بالارض  
 مثل تلك المدة لان في مثل هذا يكون الغائب راضياً لدلالة وان علم ان الزرع  
 ينقص الارض او كان ترك الزراعة ينفعها ويزيدها قوة لا يكون للحاضر  
 ان يزرع شيئاً منها اصلاً وفي الدار المشتركة اذا غاب احدهما وخاف الحاضر  
 انه لو لم يسكن لمخرت الدار عن محمد سرح ان للحاضر ان يسكن في الكل لان فيه  
 صيانة مال الغائب . قال مولانا رضي الله عنه وعندي له ان يسكن كل الدار  
 وان كان لا ينفذ خراب الدار بترك السكنى اذا كان يعلم ان السكنى لا ينقصها لان  
 في السكنى تحمين منفعة الغائب والحاضر اما منفعة الحاضر فظاهرة وكذلك منفعة الغائب  
 لان الحاضر اذا سكن فاذا حضر الغائب كان له ان يسكن مقداره ما سكن الحاضر  
 هذا كما روي عن ابي حنيفة سرح في الثمر اذا كان بين اثنين للحاضر ان ياخذ  
 نصيبه ويبيع نصيب الغائب ويمسك الثمن فاذا حضر الغائب واخذ الثمن  
 جاز وان لم يجز يضمن الحاضر قيمة نصيب الغائب ان كانت من ذوات القيم  
 او المثل ان كانت مثلياً ولم ينقطع وان انقطع ضمنه القيمة . وهكذا روي عن محمد  
 واستحسن مشايخنا ربح هذا وعليه الفتوى . وان لم يحضر الغائب يتصدق  
 وهو بمنزلة اللقطة . ثلاثة اخذ والرضا بالنصف ليزرعوها بذرهم

بالشركة فغاب واحد منهم فزرع الاثنان بعض الارض حنطة ثم حضر الثالث  
 وزرع البعض شعير اقولان فعلوا ذلك باذن الشركاء فالحنطة بينهم  
 ويرجع الاولان على الثالث بثلاث الحنطة التي بذروها والشعير بينهم ويرجع  
 صاحب الشعير عليهما ايضاً بثلاثي الشعير الذي بذروه بعد ما دفعوا حصة  
 صاحب الارض وان فعلوا ذلك بغير اذن الشركاء فالحنطة ثلثها لصاحب  
 الارض وثلثاها لهما ويغرم ان نقصان ثلث الارض ويطيب لهما  
 ثلث الخارج واما الثلث الاخر فيرغم ان منه نفقتهما وينصد فان بالفضل  
 لان ثلثي الحنطة نصيبهما قد زرعا فيكون على الشرط النصف من ذلك لهما  
 والنصف لصاحب الارض وهو الثلث وفي الثلث الاخر صار اغاصبين  
 فصار هذا الثلث لهما فيحصل لهما ثلثا الحنطة ولصاحب الارض ثلثها واما  
 صاحب الشعير فله خمسة اسداس الشعير ولرب الارض السدس لان  
 صاحب الشعير كان غاصباً في ثلثي ما زرعه فيكون له وفي الثلث زرع  
 بحق فيكون له نصف الثلث ونصف الثلث لصاحب الارض فيصير له خمسة  
 اسداس الشعير ولرب الارض السدس وعليه نقصان ثلثي ما زرعه ويتصدق  
 بالفضل ارض مشتركة بين اثنين زرعا احدهما بغير اذن صاحبه  
 وسقاها ولم يدرك بعد ولشريكه ان يقاسمه الارض ثم ما وقع من الزرع  
 في نصيب الزارع من الارض اقرب وما وقع في نصيب الاخر يورثه وعليه  
 نقصان ما حصل للشريك من الارض بقوله وان كان الزرع قد ادرك  
 او قرب من الادراك يغرم الزارع لشريكه نقصان نصف الارض ان  
 انتقص لان غاصب في النصف ارض بين رجلين زرعا احدهما بغير اذن

صاحبه ثم تراضيا ان يعطى غير الزارع للزارع نصف البذر ويكون الزارع بينهما نصفين ذكره النوادر قال ان كان ذلك بعد ما نبت الزرع جازا وان كان قبل النبات لا يجوز. وان كان الزرع قد نبت واراد التجميع يزعم ان يقطع الزرع فان القاطع يقسم الارض بينهما فما احاب الذي لم يزرع من الارض يقطع ما فيه من الزرع وبضمن له الزارع ما يدخل الارض من النقصان بسبب القطع. اكار ترك السقي متعدا حتى يبس الزرع قالوا يضمن قيمة ما يبس نابئا في الارض وان لم يكن للنابت قيمة حين يبس تقوم الارض مزرعة وغير مزرعة فيضمن فضل ما بينهما. رجل دفع ارضه مزرعة قد فعها العامل الى غيره مزرعة فان كان صاحب الارض قال للعامل اعمل فيه برأيك يجوز دفع العامل الى غيره على كل حال. وان لم يقل صاحب الارض ذلك فان كان البذر من قبل صاحب الارض كان للعامل ان يزرعها بنفسه واجرائه وليس له ان يدفعها الى غيره مزرعة واذا دفع يصير غاصبا للارض والبذر جميعا. ومن غضب ارضا وبذر او دفعها مزرعة كان الزارع بين القاصب والعامل على ما اشترطوا ولصاحب الارض على القاصب مثل بذره ونقصان الارض ان انقصت بالذراعة يضمن ايهما شاء وان كان البذر من قبل العامل كان له ان يدفع الارض الى غيره مزرعة لان البذر اذا كان من قبل العامل يكون هو مستاجر الارض والمستاجر ان يدفع الارض مزرعة. ولو كان البذر من قبل صاحب الارض وقد كان قال للعامل اعمل فيه برأيك على ان الخارج نصفه لي ونصفه لك قد دفع العامل الى غيره مزرعة بنصف الخارج كان نصف الخارج للعامل الثاني

والصف لصاحب البذر ولا شيء للمزارع الاول . رجل دفع ارضه مزارعة  
 على ان يكون الخارج بينهما انصافا واثنان ثم زاد احدهما للاجرة نصيبه  
 قالوا كانت الزيادة قبل انتهاء المزارعة جازت الزيادة من ايهما كانت  
 وان كانت الزيادة بعد ادراك المزارع جازت من الذي لا بد منه ولا يجوز  
 من الاخر لان صاحب البذر يكون مستاجر الاخر فاذا زاد من لا بد منه  
 كان ذلك حطا عن اجره والمخط جائز سواء كان في اول العقد او في اخره  
 كخط البائع شيئا من الثمن جاز حال قيام السلعة وبعده . اما المشتري اذا زاد  
 في الثمن يجوز حال قيام السلعة ولا يجوز بعده لهما والمنافع المستوفاة  
 بمنزلة المالك . رجل استاجر ارضا للمزارع فزرع ولم يجد الماء ليسفيه  
 فبفس الخبز . وصاحب الارض يطالبه بالاجر قالوا ان استاجر الارض بغير  
 شرب ولم ينقطع ماء النهر الذي يرجى منه السقي فاجر الارض واجب على  
 المستاجر . وان انقطع ماء النهر كان للمستاجر الخيار . وان كان استاجرها  
 بشربها فانقطع الشرب فن اليوم الذي فسد المزارع بانقطع المال يسقط  
 اجر الارض كما لو استاجر حماما واستاجر بيت الرحا فانقطع الماء . رجل  
استاجر ارضا للمزارع فحزب النهر الا عظم فلم يستطع السقي قال الفقيه ابو بكر  
البلخي ربح ان شاء المستاجر رد الارض وان شاء امسك فان لم يرد  
حتى مضت المدة فعليه الاجر وقال الفقيه ابو الليث ربح انما يجب الاجر اذا  
 كان مجال يمكنه ان يجتال بجيلة يزرع فيها شيئا اما اذا كانت الارض  
 مجال لا يمكنه ان يزرع فيها بغير ماء بوجه من الوجود فلا اجر عليه بمنزلة  
 من استاجر حماما فانقطع الماء لا يلزم له الاجر . ولو ان هذا الارض

لم ينقطع عنها الماء ولكن سأل فيها الماء حتى لا يتعبها له الزراعة فلا أجر عليه  
مبطنه أخذ صاحبها البطايلج وبقي فيها شيء قد تركها صاحبها فانتبهها النابذ  
قال الفقيه أبو بكر البلخي إذا تركها أهلها لياخذها من شاء فلا بأس به بمنزلة  
من حصد زرعها ورفع وبقي فيها شيء فإنه لا بأس بالتقاطها. وكذا لو استاجر  
أرض الزرع فزرعها ورفع الزرع وبقي فيها سنابل فسقاها صاحب الأرض  
ونبت السنابل كان ذلك لصاحب الأرض. وإذا على شط الجيعون مجتمع  
فيه الماء أيام الربيع ثم يذهب الماء ولم يبق فزرع فيه قوم فادرك الزرع  
فجاء قوم يدعون الوادي والزرع قال أبو القاسم رح الزرع يكون  
لصاحب البذر لا حق لغيره فيه. وأما ربة الأرض المزروعة إن علم أن ذلك  
كان ملكا لقوم ثم غلب الماء عليها فهو لهم وإن لم يعرف ربتها ملكا لأحد  
فهي الذي أحيها بالزراعة قال مولانا رضى. وعندى هذا قول أبي يوسف  
ومحمد رح أما عند أبي حنيفة رح لا يكون لمن زرعها إذا لم يزرعها بأذن  
الامام. قال أبو سليمان أرض الموت إذا بنى الرجل حولها حائطا فهو له  
وكذا إذا كبرها. وقال الفقيه أبو الليث رح أرض الموت إنما تملك بأحد  
أشياء ثلثة أما يبنى حولها أو يكرها أو يحجر الماء عليها كذا روى عن  
عبد الله بن محمد بن شعاع البلخي رح. وعن محمد بن حسين رح أنه قال إنما  
يملكها إذا جرى الماء عليها. وعن الحسن البصري عن سمرق بن جندب رح  
عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال من أحاط حائطا على أرض فهو له  
ومى البيت إذا أخذ أرض البيت مزاعة أو يشتري أرض البيت من البيت  
أو يبيع أرضه للبيت قال أبو نصر رح أما إذا أخذ أرض البيت مزاعة على سبيل

ما ياخذ الناس ارجوان يكون جائزا واما البيع والشراء فانه لا يعنني  
 وقال الفقيه ابو الليث رح جوابه في البيع والشراء قول ابي يوسف ومحمد رح  
 وبه ناخذ. واما المزارعة فليست فيها رواية عن اصحابنا رح انما الرواية عن  
 اصحابنا في الوصي اذا اخذ مال اليتيم مضاربة فهو جائز كانه قاسد المزارعة  
 على المضاربة. وعن شداد رح انه قال كان البذر من قبل الوصي جائزا وكما  
 من قبل اليتيم لا يجوز وبه ناخذ. دلبة لرجل دخلت زرع انسان فضاقتها  
 رب الزرع قال ابو نصر رح لا ضمان عليه اذا ساقها الى مكان يامن منها  
 على الزرع. رجل زرع ارضه شعير فجاء آخر وزرع عليه الحنطة بغير امر  
 صاحب الشعير فبنتا جميعا قالوا الخارج يكون للزارع الثاني ولا حظ  
 لصاحب الشعير فيه ويضمن الثاني للاول ما زاد الشعير في ارضه تقوم  
 مزروعة وغير مزروعة فيضمن له فضل ما بينهما لانه اتلف عليه زرع  
 الشعير قبل النبات فيضمن وضمانه ما قلنا. وفي موضع آخر من النوازل  
 قال رجل زرع ارض نفسه حنطة فجاء آخر وزرع فيها شعير روى  
 عن محمد رح ان زارع الشعير يضمن للاول قيمة الحنطة مبدرة. قال  
 الفقيه ابو الليث رح هذا اذا رضى صاحب الحنطة ان يضمه قيمة الحنطة  
 المبدرة. اما اذا لم يرض بذلك فانه يجزى بين ان يترك حتى ينبت فاذا نبت  
 يامر بقطع الشعير لان تمييز زرع الشعير من زرع الحنطة ممكن بعد النبات  
 وان اختار صاحب الحنطة ان يبرأ صاحب الشعير عن الضمان فاذا ادرك  
 الزرع وحصله يكون بينهما على مقدار نصيبهما من البذر لانه لما ابراه  
 عن الضمان سقط اعتبار فعل صاحب الشعير ويهيئ كان الحنطة



اختلطت بالشعير لا بفعلها قال مولانا رضي الله عنه وينبغي ان يكون هذا الجواب  
 قول ابي يوسف ومحمد ربح اما على قول ابي حنيفة ربح الجواب كما روي عن محمد ج  
 اولان الثاني يضمن قيمة الاول مبدؤا . جمل دفع ارضه الى غيره من ارض  
 جائزة ثم اراد احدهما ان يربح ويمنع قبل الزرع ان اراد ذلك من كان  
 البذر منه كان له ذلك لانه لا يمكنه المضي في العقد الا بالتلاف بذره  
 والاشنان لا يجبر على تلاف ماله فلا يجبر كمن استاجر رجلا ليهدم له <sup>نظا</sup> حائطا  
 كان له ان يفسخ الاجارة ولا يهدم . وان اراد الفسخ من لا بذره منه  
 ليس له ذلك ويجبر على العمل الابعذر وعذره ان يمرض فيجبر عن العمل  
 . ولو كان البذر من العامل فاراد صاحب الارض ان يفسخ الزراعة قبل  
 ان يعمل العامل فيه شيئا او بعد ما كررها وحفرها وسوى المشيات  
 لم يكن له ذلك كما لو اجر ارضه بدنانير لم يكن له ان يفسخ الاجارة الابعذر  
 ومن الاعتذر ان يكون العامل سارقا خائنا والعذر جانب صاحب الارض  
 ان يلحقه دين لا وفاء له الا من ثمن الارض فعند ذلك كان له ان يفسخ  
 الزراعة ويبيع الارض في الدين قبل القاء البذر فاذا باعها لم يكن للعامل  
 عليه شيء لانه لم يوجد من العامل الا صرف النفعة والمنفعة لا قيمة لها  
 . وان كان العامل زرعها ونبت الزرع وجس صاحب الارض بالدين  
 قبل ان يستحصل الزرع فاراد صاحب الارض ان يبيع الارض لم يكن له  
 ذلك لان الشركة قد انعقدت بينهما في الخاريج فلا يجوز ابطال حق العامل  
 وان كان فيه تاخير حق الغرماء فضرر الاجرة دون ضرر الابطال فان علم  
 القاطن بحاله اخرجه من الشجر حتى يستحصله الربح لانه مفسد فاذا استحصل

الزراع اعاده الى الحبس حتى يبيع الارض ويفضي الدين. ولو ان صاحب الارض  
باع ارضه من غيره وان باعها قبل القاء البذر فالتكافؤ البذر من قبل  
صاحب الارض جاز ببيعه ويكون للمشتري ان يمنع الاكار من الزراعة لان  
البذر اذا كان من قبل صاحب الارض كان له ان يفسخ الزراعة قبل القاء  
البذر ويكون على رب الارض فيما بينه وبين الله تعالى ان يعامل بشيء لانه  
عمل له في ارضه بحكم الوعد وان كان البذر من قبل العامل لا ينفذ بيعه  
على العامل ولا يكون للمشتري ان يمنع المزارع من الزراعة لان البذر اذا كان  
من قبل العامل يكون هو مساجر الارض. ومن اجار ارضه باعها لا ينفذ  
بيعه على المساجر فكذا لك ههنا. ولو ان رجلا دفع ارضه مزارعة سنة  
فزرعها العامل وبنت ثم باع صاحب الارض ارضه برضا المزارع جاز  
البيع ويقسم الثمن على الارض والمزارع فما اصاب الارض من الثمن يكون  
لصاحب الارض خاصة وما اصاب المزارع فهو بين صاحب الارض والمزارع  
لانه يدل ملكه. وان باع الارض بعد المزارع قبل النبات باذن المزارع  
جاز البيع ايض ويكون الارض مع المزارع للمشتري ويقسم الثمن على قيمة  
الارض مبذورة على قيمتها غير مبذورة فما اصاب قيمتها غير مبذورة  
يكون للبائع خاصة وما اصاب فضل ما بين قيمتها مبذورة وغير مبذورة  
يكون بين البائع والمزارع. قال الشيخ الامام ابو بكر محمد بن الفضل رح هـ  
اذا باع برضا العامل فان باع بغير رضاه فان باع بعد نبات المزارع بنوقف  
البيع على اجازة المزارع لان صاحب الارض لو باع الارض بعد نبات  
المزارع لاجل الدين بان كان مجوسا يدين لا وقاء له الا ان تمن الارض

لا يجوز الا برضا الراعي فإذا باع بغير عذر راولي ان يتوقف وإذا باع بغير  
عذر قبل القاء البذر فامكان البذر من قبل العامل لا يجوز بيع صاحب  
الارض لانه باع المستأجر بغير عذر وان باع بعد والد بن جاز فذلك لك ههنا  
. وان باع الارض بغير عذر بعد القاء البذر قبل المنبات قال الشيخ الامام  
ابوبكر محمد بن الفضل ربح يتوقف البيع على اجازة العامل سواء كان البذر  
من صاحب الارض او من قبل العامل لان الشركة قد تاكلت بينهما بالقاء  
البذر فلا ينفذ البيع الا باجازة الشريك فان اجاز العامل جاز وان لم يجز  
ولم يفسخ حتى استحصد الزرع او مضت مدة المزارعة فان كان باع الارض  
مع الزرع فالمشتري ان ياخذ الارض ونصف الزرع بحصنهما من الثمن  
يقسم الثمن على الارض والزرع كما لو باع الارض مع الزرع ابتداء بعد  
ما استحصد فانه يجوز ويقسم الثمن على قيمة الارض بقيمة الزرع كذلك  
ههنا عند اذ ذكر البائع الزرع في البيع وان لم يذ كر لا يدخل الزرع في البيع <sup>كذلك</sup> لو باع الارض  
بكل حق هولها او بموافقتها لا يدخل الزرع في البيع موعن اي حصة وليد يستخرج <sup>ع</sup> اذا باع  
الارض بموقوفها او بموافقتها يدخل الزرع والتمتع في البيع . ولو قال بكل  
كيل وكثير هو فيها او منها يدخل فيه الزرع والتمتع . كل دفع ارضه مزارعة  
او كرمه يتخله معاملة فضل العامل في الكرم عملا قليلا او زرع الارض ثم باع  
رب الارض ارضه او كرمه برضا العامل والمزارع قاله الا ان كان قبل نبات  
الزرع . وكان البذر من صاحب الارض فلا شيء للعامل من الثمر في الحكم  
. وان كان البذر من المزارع فله من الثمن حصة بذره مبدورة في الارض  
وايا الكرم والنخل فان لم يخرج منه شيء لا شيء للعامل من الثمن لان المخرج

منه العمل ويجرد العمل لاقية له . وان باع صاحب الارض أرضه مع نصيب  
من الزرع بعد ما نبت الزرع وخرج الكرم والشمرة فان اجاز المزارع جاز  
ويكون نصيب البائع من الزرع والثمر للمشتري ونصيب العامل للعامل  
وان كان هذا البيع قبل خروج الثمر وقبل نبات الزرع فان كان البذر  
من صاحب الارض فلا شيء للمزارع في الحكم لانه لا يملك شيئاً قبل النبات  
وانما يملك بعده وان كان البيع بغير رضا المزارع في جميع هذا لكن بعده  
فلكذلك الجواب لان المزارعة بشروط البذر من العامل اجازة للارض  
وبيع المستاجر يجوز بعده فذلك بيع الارض المدفوعة مزارعة وان كان  
بغيره عند رفعه من قبل هذا . رجل باع ارضاً فيها حنطة مبدوة ولم تنبت  
بعد قال ابو نصر ربح ان كان البذر قد غفن في الارض فهو للمشتري وان كان  
لم يغفن فهو للبائع وانما قال ذلك لان البذر اذا غفن في الارض لا يكون متقوماً  
فيدخل في البيع بمنزلة اجزاء الارض اما اذا لم يغفن يكون بمنزلة الزرع فلا يدخل  
في البيع من غير ذكر وكذا لو نبت ولم يكن له قيمة وقت البيع وقبل ان اسقاه المشتري  
حتى نبت قال هو للبائع على حاله والمشتري يكون متطوعاً فيما قبل . وهكذا قال  
ابوبكر الاسكاف رح وقال ابو القاسم رح هو للبائع في الاحوال كلها وعن الشيخ  
الامام ابي بكر محمد بن الفضل رح مثل ما قال ابو نصر وابوبكر الاسكاف رح  
رجل دفع الى رجل ارضاً مزارعة وفيها قوائم القطن قال الشيخ الامام ابوبكر  
محمد بن الفضل رح ان كان لا يمنع قوائم القطن عن الزراعة فالزراعة  
جائزة وان كان تمنع فالزراعة فاسدة الا اذا اضاف الى وقت فراغ الارض  
فحجوز وان سكت عن ذلك لا يجوز . ارض لرجل ولجاره دار أسفل

من ارضه في قهر فاراد صاحب الارض ان يزرع في ارضه ارضا ولا يشك في خراب.  
 المذاران فعل ذلك قال ابو بكر الاسكاف ربح ان علم صاحب الارض انه ليس  
 في ارضه مستقر الماء فليس له ان يزرع هناك زراعا لا يحتمل الماء الذي يسقي  
 وان كان قد يحتمل الا ان في ارضه حجر قد يخرج الماء منه او يصل الندوة الى دار  
 جاره فليس له ان يمنع من الزراعة . رجل دفع ارضه مزارعة سنة او ثلث  
 سنين مات احد هما قبل الشروع في العمل او قبل الزراعة فاراد الاخر ان يمنع  
 كان له ذلك لان الزراعة اجارة والاجارة تنفس بموت احد العاقدين  
 . وان مات بعد الشروع في العمل عندنا تنفس المزارعة خلافا للشافعي ربح  
 فان مات رب الارض قبل ان يستحصل الزرع فاراد وراثته ان يأخذ الارض  
 من العامل في القياس له ذلك لان الزراعة اجارة فتتفسخ بموت احدهما  
 ابهما كان وفي الاستحسان ليس له ذلك وتترك الارض في يد العامل حتى  
 يستحصل الزرع كما لو انتهت مدة الاجارة والزرع بقل فانها تترك باجر  
 المثل الى وقت الادراك لان المزارع كان محقا في الزرع فيترك الارض في يده  
 الى وقت الادراك ويكون نفقة الزرع بعد ذلك عليهما وكذا الواعا ارضه  
 من رجل للزراعة فزرعها ثم بدل للمعيران يسترد الارض فانها تترك في يد  
 المستعير باجر المثل الى وقت الادراك . وكذا كومات الكاري في طريق الحج  
 او مات الملاح في الحج البجر فان الاجارة تبقى باجر المثل وكذلك في المزارعة  
 يبقى العقد بعد موت صاحب الارض حتى يستحصل الزرع فاذا استحصل  
 يقسم الخارج بينهما على شرطهما وتنقضي المزارعة فيما بقي من المدة فان مات  
 المزارع والزرع بقل فان قاله وريثة المزارع نحن نعمل كان لهم ذلك ويبقى

الزاوية على شرطهما الى ان يستحصل الزرع ولا يكون لصاحب الارض ان يأخذ  
 الارض من ورثته قبل ان يستحصل الزرع . وان قال وارث العامل لا اعمل  
 لكن اقلع الزرع ونقسم بينهما لا يجبر الوارث على العمل لانه لم يلتزم بالعمل  
 ويجبر صاحب الارض ان شاء اختار القلع فيكون الزرع بينهم وان شاء  
 اعطى الوارث قيمة حصة العامل ويكون كل الزرع لصاحب الارض وان  
 شاء ينفق على الزرع الى ان يستحصل ثم يرجع بما اتفق على الوارث في حصة لينفذ  
 في الارض من المحاضرين . مزارع مخر الارض ثم نقصت المزارعة لصاحب المزارعة بنسب  
 قالوا ان كان البذر من المزارع لاشئ له على صاحب الارض لانه مخر نفسه  
 وان كان البذر من صاحب الارض فللعامل اجر مثله لانه اجبر صاحب الارض  
 على لصاحب الارض باجارة فاسدة وفي الاجارة الفاسدة اذا كان البذر  
 من صاحب الارض لا يستحق العامل شيئا من الخارج فكان له اجر المثل  
 . رجل دفع ارضا وبذر الى رجل مزارعة على ان يزرعها هذه السنة بالصف  
 فبذر العامل ورسقاه فلما نبت قام عليه صاحب الارض بنفسه لوان اجبرته  
 ورسقاه حتى استحصل الزرع بغير امر المزارع كان صاحب الارض متطوعا  
 فيما فعل ويكون الخارج بين صاحب الارض والعامل على ما شرط الا ان التنكف  
 ناكلت بينهما بالقاء البذر بحيث لا يملك صاحب الارض فتحها فكان  
 صاحب الارض في العمل كاجنبى آخر ولو عمل ذلك اجنبى يكون متطوعا  
 ويكون الخارج بين العامل وصاحب الارض على ما شرط فلذلك ههنا  
 فان كان صاحب الارض استاجر اجيرا فعلى اجيره لا يرجع هو بذلك على  
 العامل لانه استاجر لنفسه فلا يرجع على غيره وفيما اذا انقضت مدة العمل

والزرع بقل ذكرنا انه يترك في الارض حتى يستفصل لانه كان محقا في الزراعة  
 فان اتفق احدهما على الزرع بغير امر صاحبه وبغير امر القاض بكون منطوعا  
 لان كل واحد منها غير مجبر على الاتفاق فكان المتفق منطوعا كالبدل في الشراكة  
 بين اثنين اذا استمرت فالتفق احدهما في المروعة بغير امر صاحبه يكون  
 منطوعا. رجل دفع ارضا ويذكر الى رجل مزارعة على ان يزرعها سنة هذه  
 على ان يكون الخارج بينهما نصفين فزرعها ولم يستفصل الزرع حتى حارب  
 العامل فالتفق صاحب الارض على الزرع بامر القاض حتى استفصل ثم قدم  
 المزارع فلا سبيل له على الزرع حتى يعطى صاحب الارض جميع ما اتفق اولا  
 بقول القاض لا يامر صاحب الارض بالاتفاق حتى يقسم البينة على ما يقول  
 لان القاض لا يعلم فيكلفه اقامة البينة ويقبل هذه البينة بغير خصم لكن  
 الحال كما لو طلب من القاض الامر بالاتفاق على الوديعة واللحطة ولو لم  
 يهرب العامل ولكن انقضت مدة المزارعة والزرع بقل والمزارع غائب  
 فان القاض يقول لصاحب الارض ان شئت اتفق ولك ان تحبس من  
 المزارع حصته حتى يعطيك نفقتك فان ابي ان يعطيك نفقتك ابيع عليه  
 حصته واعطيتك النفقة من ثمن حصته فان لم ينف ثمن حصته بذلك  
 فلا شيء لك عليه لان بعد ما انقضت مدة المزارعة لا يجبر العامل على العمل  
 لو كان حاضرا فاذا كان غائبا لا ينفذ امر القاض الا بطريق النظر وذلك  
 فيما قلنا. قبل هذا قولهما اما على قول ابي حنيفة رحمه الله لا يبيع حصته الغائب  
 وقبل هذا قول الكل لان حق الغائب في الزرع غير هذه النفقة فيكون  
 بمنزلة الرهن والقاض يبيع الرهن والموتبة المستمرة بالدين فيبيع

حصته من الزرع ، ولو دفع ارضا وبذر الى رجل على ان يزرعها هذه السببية  
 بالنصف فبذره العامل وسقاه حتى نبت فقام صاحب الارض بنفسه او باجره  
 وسقاه حتى استحصد الزرع بغير امر المزارع كان الخارج بينهما نصفين  
 ويكون رب الارض متطوعا فيما فعل لان الشككة ناكدة بينهما في الخارج  
 بعد النبات ولزم العقد على وجه لا يملك صاحب الارض فسقه فكان  
 صاحب الارض بمنزلة الاجنبي ولو فعل ذلك اجنبي يكون متطوعا فكذلك  
 صاحب الارض ولو ان العامل بذر الارض ولم ينبت ولم يسقه فسقاه  
 الارض قبل النبات وقام عليه حتى نبت واستحصد كان الخارج بينهما  
 على ما شرطوا استحسانا ويكون رب الارض متطوعا في القياس يكون  
 الخارج لصاحب الارض لان الحنطة قبل النبات في الارض بمنزلة مالو  
 كان في الجوالق قبل القاء البذر . والفتوى على جواب الاستحسان لان القاء  
 البذر سبب للنبت ولهذا لا يملك رب الارض فسخ العقد قصد ايقام  
 ذلك مقام حقيقة النبات ويكون صاحب الارض عاملا في عمل مشترك  
 . ولو ان رجلا بذر ارضا له ولم ينبت فسقاه اجنبي فبنت في القياس يكون  
 الزرع للذي سقاه وفي الاستحسان يكون الزرع لصاحب الارض لان صاحب  
 الارض يرضى بهذا السقي دلالة بخلاف ما قبل القاء البذر . رجل دفع الى  
 رجل ارضا وبذر مراعاة ثم ان صاحب الارض بذر الارض ولم يسقه ولم ينبت  
 حتى سقه المزارع وقام عليه حتى استحصد كان الخارج بينهما على ما شرطوا  
 اما اذا فعل ذلك بامر المزارع فهو ظاهر لانه لو بذر وسقاه كان معبئا للمزارع  
 فهذا اولى واما اذا فعل بغير امر المزارع فلا يجرى القاء البذر في الارض لم يعمل



الخارج وان ما حصل حصل بالسقي والعمل بعده وما فعل صاحب الارض يحتمل  
 يحتمل ان يكون على وجه الفسخ ويحتمل ان يكون على وجه النظر لنفسه  
 وللعاقل كى لا يفوت الوقت بمرض العامل او باستغاله بعمل اخر فلا ينفع  
 العقد بالشك. ولو ان رب الارض بذر وسقاه حتى نبت ثم ان المزارع  
 قام عليه وسقاه حتى استحصد فان الخارج يكون لصاحب الارض ويكون  
 المزارع منطوقها ولا اجر له لانه لم يوجد من المزارع ما يكون سببا للخارج  
 فلا يبقى المزارعة. وان كان البذر من قبل المزارع فبذره ولم يسقه ولم ينبت  
 فسقاه رب الارض وقام عليه حتى استحصد كان الخارج بينهما على ما شرط  
 . وكذا لو بذر صاحب الارض ولم يسقه حتى سقاه المزارع وقام عليه حتى استحصد  
 كان الخارج بينهما على ما شرط. ولو ان صاحب الارض بذر وسقاه حتى نبت  
 ثم قام عليه المزارع وسقاه كان الخارج كله لصاحب الارض وهو ضامن  
 لثل ما اخذ من بذر المزارع ويكون المزارع متطوعا وعمله لان صاحب  
 الارض صار غاصبا لما اخذ من البذر وقد استحكم ذلك بنبات الخارج  
 على ملكه فكانت زراعته في هذه الارض وفي ارض اخرى له سواء. ولو ان  
 صاحب الارض فعل ما فعل بامر المزارع كان الخارج بينهما على ما شرط لان  
 المزارع لما امر بذلك فقد استعان منه . رجل وكل رجلان يدفع امره  
 مزارعة هذه السنة فاجرها الوكيل من رجل بكر خنطة وسطا وبكر شعير  
 وسطا وسمسم وارز وغير ذلك مما يخرج به الارض ليعزها المستاجر خنطة  
 او شعير اجاز استعمالا لانه امره باجارة الارض وقد اجر وان اجرها الوكيل  
 بذره او بشئ لا يخرج لا يجوز ذلك . وكذا لو امره بان يدفع هذه الارض

مزارعة هذه السنة في الحنطة خاصة فأجرها بكر حنطة وسط جاز وبزرها  
 المزارع ما بدله مما يكون ضرر على الأرض مثل ضرر الحنطة أو دون ذلك  
 وإن أجرها الوكيل بغير حنطة كان مخالفا لا ينقذ تصرفه على الموكل ولو كله  
 بأن يدفعها مزارعة بالثلث فأجرها من حبل بكر حنطة وسط كان مخالفا  
 بزرها المستأجر كان الخارج للزراع وعليه كحنطة وسط للوكيل لأن الوكيل  
 صار غاصبا للأرض ولرب الأرض أن يضم نقصان الأرض إنشاء ضمن  
 الوكيل وإن شاء ضمن المزارع في قول أبي يوسف ربح الأول وهو قول  
 محمد ربح فان ضمن المزارع ربح المزارع على الوكيل بحكم الفرض ولو وكل  
 رجلا بأن يواجر أرضا مئة بكر حنطة وسط فدفعها مزارعة بالنصف على أن يزرها  
 حنطة فزرها كان الوكيل مخالفا لأن ما أتى به الوكيل أضرب على الموكل ما أمرو  
 به لأن الموكل أمر بعقد يسلم له الأجر إذا تمكن المستأجر من الانتفاع بها  
 وإن لم ينتفع وفي المزارعة لا يسلم له الأجر على كل حال ولو وكل رجلا بأن  
 يأخذ له هذه الأرض مزارعة فاستأجرها الوكيل بكر حنطة لا يجوز على الأمر  
 ولو كله بأن يأخذها له مزارعة بالثلث فأخذها الوكيل على أن يزرها  
 الموكل ويكون للموكل ثلث الخارج ولرب الأرض ثلثه لا يجوز ذلك  
 على الموكل لأن الموكل أمر بأن يأخذها مزارعة على أن يكون لرب الأرض  
 ثلثه وللموكل ثلثه وقد أتى بضد رجل أمر رجلا أن يدفع أرضه هذه  
 السنة مزارعة فدفعها مزارعة بالثلث أو بأقل أو أكثر جاز لأن الموكل  
 إذا لم يقدر حصه من الخارج كان مفوضا الأمر إلى رأي الوكيل فيجوز ألا  
 أن يدفعها بشيء لا يتغابن فيه الناس فلا يجوز ذلك في قول من يجيز المزارعة

<sup>٦٣</sup>  
 لان مطلق التوكيل ينصرف الى المعارف. ولو ان الوكيل حابا بمحابة فاحشة فخرج  
 المزارع وخرج الزرع كان الخارج بين المزارع والوكيل على ما شرط ولا شئ  
 لصاحب الارض من الخارج لان الوكيل صار غاصبا والغاصب اذا دفع الغصب  
 مزارعة كان الخارج بينه وبين المزارع على ما شرط ولرب الارض ان يضمن  
 المزارع نقصان الارض خاصة في قول ابي يوسف رج الآخر ثم يرجع المزارع على  
 الوكيل بحكم الغرور لان في قول ابي يوسف رج الآخر العقار لا يضمن بالغصب  
 وفي قول محمد وابي يوسف رج الاول العقار يضمن بالغصب فيضمن رب الارض  
 ايها شاء وان لم تكن المحابة فاحشة كان الخارج بين المزارع وصاحب الارض  
 على ما شرط والوكيل هو الذي يقبض حصة المؤكل من الخارج ولا يقبضه المؤكل  
 الا بوكالة الوكيل. ولو كان البذر من صاحب الارض كان هذا على ان يدفعه بما  
 يتغابى الناس فيه لان البذر اذا كان من صاحب الارض كان هو مستاجرا  
 للعامل والتوكيل بالاستيجار يكون بمنزلة التوكيل بالشراء لا بفعل الغبن <sup>حين</sup> الفا  
 من الوكيل فان كان الغبن يسيرا فصاحب الارض هو الذي يلحقه حصته وهنا  
 دون الوكيل وليس للوكيل ان يقبض وهنا الا بامر المؤكل لان صاحب الارض لا يمتنع  
 الخارج وهنا بعقد الوكيل وانما يستحقه لانه نماء ملكه. ولو ان الوكيل  
 فهم اما يتغابى فيه الناس كان الخارج بين الوكيل والمزارع على ما شرط لان  
 الوكيل اذا حاباه بمحابة فاحشة صار غاصبا الارض والبذر جميعا فيكون  
 الخارج بين الوكيل والمزارع فان تمكن في الارض نقصان بالمزارعة كان  
 لرب الارض ان يضمن المزارع نقصان الارض في قول ابي يوسف رج الآخر  
 وفي قول محمد وابي يوسف رج الاول له ان يضمن نقصان الارض ايها شاء

.. جعل أمر رجلا ان يدفع ارضه مزارعة ولم يسم وقتا كان للوكيل ان يدفعها  
 مزارعة في السنة الاولى فان لم يدفع في السنة الاولى وجدها بعد هذه السنة  
 لا يجوز ان يسخطا لان دفع الارض مزارعة يكون في وقت مخصوص لا في كل وقت  
 فبتقيد المزارعة في تلك السنة كالتوكيل بشراء الاضيحة بتقيد بايام  
 الاضيحة من السنة الاولى . وكذا التوكيل باكراء الابل الى مكة للرحل بخص بايام  
 الموسم من تلك السنة . بخلاف اجارة الدور والرفيق فان ذلك لا يختص  
 بوقت . رجل وكل رجلا بان ياخذ له ارض فلان هذه الارض هذه السنة  
 مزارعة على ان يكون البذر من قبل المؤكل كان للوكيل ان ياخذها بما يتغابن  
 فيه الناس لا بما لا يتغابن فان اخذها بما لا يتغابن فيه الناس لا ينفذ على المؤكل  
 الا ان يرضى به المؤكل وبزرعها لانه وكله باستيجار الارض فيكون بمنزلة الوكيل  
 بالشراء فلا يملك الغبن الفاحش الا ان يرضى به المؤكل فان زرعها المؤكل  
 بعد ما علم بعقد الوكيل كانت زراعته رضا فان زرعها وحصل الخارج  
 كان الخارج مشتركا بين رب الارض والمزارع ويكون الوكيل مطالبا  
 بحصة رب الارض يستوفيه من المؤكل ويسلمه الى رب الارض لان رب الارض  
 استحق الخارج بحكم العقد وحقوق العقد ترجع الى العاقد . فلو ان رب الارض  
 اخذ حصته من المؤكل بغير امر الوكيل برئ الوكيل عنه . ولو كان الوكيل اخذ  
 الارض لوكله بما لا يتغابن فيه الناس ولم يجبر المؤكل بذلك حتى زرعها المؤكل  
 بامر الوكيل كان الخارج للمزارع ولرب الارض على الوكيل اجور مثل ارضه  
 ولا شيء للوكيل على المؤكل لان استيجار الوكيل كان نافذا على الوكيل فاذا جبرها  
 المؤكل بامر الوكيل كانت هذه الارض بمنزلة ارض مملوكة للوكيل دفعها

إليه وأمره أن يزرعها من غير شروط فيكون الخارج للزراع. ولو كان الوكيل  
 دفع الأرض إلى الموكل ولم يجزها بما أخذها به ولم يأمره بزرعها فزرعها الموكل  
 كان الخارج للزراع لأنه نماء بذره ولا شيء لرب الأرض على الوكيل هنا لأن  
 الزراع حين زرعها بغير أمر الوكيل صار بمنزلة الغاصب. ومن استأجر  
 أرضاً فغصبها منه غاصب وزرعها لم يكن لصاحب الأرض على المستأجر  
 أجر ثم نقصان الأرض هنا لرب الأرض على الزراع لأنه زرعها غصباً  
 ولا يرجع به على الوكيل لأنه إذا زرع ولم يبيشكشف الحال أنه بما أخذ الأرض  
 لا يصير مغروراً من جهة الوكيل. رجل دفع إلى رجل أرضاً لينزعها بذر  
 هذه السنة بالنصف وضمن رجل لرب الأرض الزراعة من الزرع فان كان  
 الضمان شرطاً في الزراعة كان الزراعة فاسدة لأن صاحب الأرض إذا كان  
 مالدياً من قبل الزرع فهو موأجر أرضه لينزعها العامل لنفسه فلا يرد  
 عليه العمل فكان شرط الضمان شرطاً فاسداً في الجارة فيفسد الجارة  
 فان لم يكن الضمان شرطاً في الزراعة جازت الزراعة وبطل الضمان وإن كان البهمن صاحب الأرض  
 يجوز الزراعة والضمان سراً. كان الضمان شرطاً في الزراعة ولم يكن لصاحب الأرض  
 يصير مستأجر العامل مضافاً يستحق عليه العمل فنقض الكفالة وإن تغيب الزرع فأخذ الكفيل  
 بالعمل وعمل وأدرك الزرع ثم ظهر الزرع كان الخارج بين صاحب  
 الأرض والزراع على ما شرطاً ويكون عمل الكفيل بأمر الزراع كعمل الزارع  
 وللکفيل أجر مثل عمله على الزراع إن كانت الكفالة بأمره. ولو كانت  
 الزراعة بشرط أن يعمل الزارع بنفسه وكفل إنسان بالعمل فان كانت  
 الكفالة شرطاً في الزراعة فسدت الزراعة والضمان جميعاً والعاملة

في جميع هذا بمنزلة المزارعة . ولودفع رجل ارضه مزارعة وكفل انسان لرب  
الارض بحصته مما يخرج من الارض لا يصح الكفالة حتى لا يضمن الكفيل ما عليك  
عند العامل بغير صنعه سواء كان البذر من صاحب الارض او من العامل  
لان حصته رب الارض امانة عند الزارع فلا يصح بها الكفالة ثم نفسد المزارعة  
ان كانت الكفالة شرطانها والمعاملة في هذا كالمزارعة . ولو كفل رجل لاحدهما  
عن صاحبه بحصته مما يخرج الارض ان استهلكها صاحباها فان كان ذلك شرطاً  
في المزارعة ففسدت المزارعة . وان لم تكن شرطانها جازت المزارعة والكفالة  
لان الكفالة اخيفت الى سبب وجوب الضمان وهو الاستهلاك وانما نفسد  
المزارعة اذا كانت الكفالة شرطانها لان دين الاستهلاك دين يجب  
لا يبعد المزارعة فيفسد المزارعة كن باع من رجل شيئاً وكفل انسان  
للبائع عن المشتري بما يجب على المشتري لا يبعد البيع . ولو كانت المزارعة  
فاسدة بسبب ما والبذر من قبل العامل وكفل رجل لصاحب الارض  
بحصته مما يخرج من الارض كان الضمان باطلا لان المزارعة اذا كانت  
فاسدة والبذر من قبل العامل لا يستحق صاحب الارض شيئاً من الخبز  
وانما يستحق اجر مثل الارض واجر المثل لا يجب على الكفيل لانه لم يلتزم  
ذلك والله اعلم

### كتاب المعاملة

المعاملة جائزة عند اصحابنا راح بشرائطها في جميع الانعام والكروم  
والطاب . وقال الشافعي راح لا تجوز الا في الكروم والتخيل خاصة  
وشرائطها اربعة . منها بيان نصيب العامل فان بينا نصيب العامل

وسكتنا عن نصيب الدافع جاز استحسانا كما قلنا في الزراعة. ومنها الشركة  
في الخارج كما في الزراعة ومنها التحلية بين الاشجار والعامل ومنها بيان  
الوقت فان سكتنا عن الوقت جاز استحسانا ويقع العقد على اول ثمرة تكون  
في تلك السنة فان لم يخرج في تلك السنة ثمرة ينقض المعاملة <sup>حبل</sup>  
دفع اصول رطبة وارض الى رجل معاملة ولم يسم الوقت يكون فاسدا لان  
الرطوبة ليس لها غاية تنتهي اليها بل ما كان في الارض ينمو ساعة فساعة  
على مرور الزمان فان كانت رطبة لبناء غاية تنتهي اليها ثم يقطع ثم يخرج  
بعد ذلك جازت المعاملة من غير بيان الوقت فيكون المعاملة على اول وقت  
تكون. ولو دفع بخلافه طلع معاملة بالنصف ولم يسم وقتا او دفع معاملة  
بعد ما صار بسرا اخضر او احمر غير انه لم ينته عظمه جازت المعاملة لانه في الزيادة  
فكان محتاجا الى العمل ونهايته معلومة. ولو دفع اليه بعد ما تنافى عظمه  
لا يزيد به ذلك لاقبلا ولا كثيرا الا انه لم يربط بعد كانت المعاملة فاسدة  
لان بعد ما تنافى عظمه لا يزداد بعمله فان عمل فيه العامل كان له اجر مثله  
ولو دفع الى رجل رطبة قد انتهت جزاها على ان يقوم عليها العامل ويسقيها  
حتى يخرج بذرها على ان ما رزق الله ثلثا من بذر فهو بينهما نصفان جاز  
استحسانا وان لم يسميا وقتا لان ادراك البذر له وقت معلوم فيكون  
البذر بينهما والرطوبة لصاحبها. ولو شرط على ان يكون الرطوبة بينهما  
نصفان فسدت المعاملة لانها شرط الشركة فيما لا ينمو بعمله فالرطوبة  
للبذر بمنزلة الاشجار للثمار فكما ان اشترط الشركة في الاشجار <sup>دفع</sup>  
اليه مع الثمار يكون مفسد للعقد فكذلك ههنا. ولو دفع الى رجل غرس

نخل او شجر او كرم قد علق في الارض ولم يبلغ النمر على ان يقوم عليه ويسقيه  
 ويلغ الخمل فاخرج من ذلك فهو بينهما نصفان كانت فاسدة اذ لم يسم  
 سنين معلومة لان الكرم والشجر يتفاوت باختلاف المواضع والضعف  
 والقوة ولا يدري في كم يحمل النخل والشجر والكرم لقوة الارض وضعفه  
 فان بينا لذلك وقتا معلوما جاز والا فلا. ولودفع الى رجل نخلا او كرما  
 او شجرا قد اطعم وبلغ سنين معلومة على ان يقوم عليه ويسقيه ويلغ  
 نخله ويكشع كرمه على ان النخل والكرم والشجر والخارج كل ذلك بينهما  
 نصفان فهو فاسد لا شتراطهما الشكة فيما هو حاصل بغير عمله وهو الشجر  
 فلا يجوز كما لودفع ارضا مزارعة على ان يكون الارض والزرع بينهما  
 نصفين. ولودفع نخلا او كرما او شجرا معاملة اشهر معلومة بعلم انها  
 لا تخرج النمر في تلك المدة بان يدفعها اول الشتاء الى اول الربيع كان فاسدا  
 ولو شرطا لذلك وقتا قد يبلغ النمر في تلك المدة وقد يتاخر عنها جاز  
 لاننا لم ننتقن بغوات المقصود بهذا الشرط وانما شئهم فان خرج النمر في تلك  
 المدة كان بينهما على مباشرطا وان تاخر عن تلك المدة فللعامل اجر مثل  
 عمله فيها عمل ان لم يكن تاخر الخروج لانه تحدث في تلك السنة وان لم يخرج  
 التمر لانه سماوية حدثت في تلك السنة كانت المعاملة جائزة ولا اجر  
 للعامل مصنا ولا شئ له لان حدوث الالف لا يبين ان التمر ما كانت تخرج  
 في تلك المدة فلا يظهر فساد العقد. رجل دفع الى رجل كرما معاملة وفيها  
 اشجار لا تحتاج الى عمل سوى الحفظ قالوا ان كان بحال لو لم يحفظ يذهب  
 ثمرها قبل الادراك جازت المعاملة ويكون الحفظ هنا للتأخر والزيادة



فان كان بحال لا يذهب ثمرها قبل الادراك لولم تحفظ لا يجوز المعاملة  
 في تلك الاشجار ولا يكون للعامل نصيب من ثلث الثمار ولو دفع شجرة الجوز  
 الى رجل معاملة قال الشيخ الامام ابو بكر محمد بن الفضل رح جاز دفعها  
 معاملة للعامل حصه منها لانها تحتاج الى السقي والحفظ حتى لو لم يحتاج  
 الى احدها لا يجوز رجل دفع الى رجل خلا معاملة سنين معلومة على ان  
 يقوم عليه ويسقيه ويلقى فما اخرج الله تعالى من شئ فهو بينهما نصفان  
 وعلى ان لرب الارض على العامل مائة درهم او شرط للعامل مائة درهم  
 على رب الارض كان فاسدا . رجل دفع الى رجل ارضا بيضاء سنين معلومة  
 على ان يغرسها نخلا او شجر او كوما على ان ما اخرج الله تعالى من ثمر نخلا او شجر  
 او كرم فهو بينهما نصفان وعلى ان يكون الارض بينهما نصفين ايضا  
 فهو فاسد فان قبضها وغرسها غراسا من عند فخرجت ثمر كثيرا كان  
 جميع الثمر والاشجار لصاحب الارض وللغارس على رب الارض قيمة  
 غراسه واجرمثله فيما عمل والسئلة في كتاب الاجارات . وكذا لو لم يشترط  
 له من الارض شيئا ولكنه قال على ان يكون لك على مائة درهم او شرط  
 او نصف ارض اخرى له . وكذا لو كان الغراس من قبل صاحب الارض وشرطا  
 ان ما خرج من ذلك يكون بينهما نصفين وعلى ان للعامل على رب الارض  
 مائة درهم او كرخطة وسط او شرط ان يكون الارض بينهما نصفان وكذا  
 لو كان الغراس من قبل العامل وشرطا ان الخارج بينهما نصفان وعلى ان  
 لرب الارض على العامل مائة درهم يكون فاسدا ثم الخارج كله يكون للمعامل  
 ولرب الارض اجر مثل ارضه لان العامل ههنا استاجر الارض حيث شرطا

لرب الارض على نفسه مع بعض الخارج مائة درهم. ولو كان الفارس من  
صاحب الارض على ان الخارج بينهما نصفان وعلى ان الرب الارض على العامل  
مائة درهم كان فاسدا ثم الخارج كله للعامل ولرب الارض اجر مثل ارضه  
وقية غراسه لان العامل يصير مشتريا الفارس ببعض المائة. رجل دفع  
الى رجل ارضا على ان يغرس المد فوع اليه لنفسه ما بدله من الفارس  
على ان يكون الخارج بينهما نصفين وعلى ان يكون للعامل على رب الارض  
مائة درهم او يسع شيئا غير المائة فهو فاسد ويكون الخارج كله للفارس  
ولرب الارض اجر مثل ارضه. رجل استاجر ارضا وقبضها ودفعها الى الآخر  
مزارعة على ان يكون البذر من المستاجر كان جائزا وان كان من صاحب الارض  
فهو فاسد. وفي الاجارة الطويلة اذا اشترى المستاجر الاشجار والكرم كما هو  
الرسم ثم دفعها معاملة الى الاجر كان جائزا. ولو استاجر رجل ارضا  
من امرأة وقبضها ثم دفعها معاملة الى زوجها او مزارعة او مقاطعة  
كان جائزا ولو اخذها من الزوج ثم دفعها الى امرأة الاجر مزارعة ان كان  
البذر من المرأة كان فاسدا. رجل دفع الى رجل ارضا ليغرس فيها الاشجار  
والكرم بقضبان من قبل المد فوع اليه ولم يوقت لذلك وقتا فغرس  
المد فوع اليه. وادرك الكرم وكبرت الاشجار واستاجر الارض من صاحبا  
كل سنة باجر مسع ثم ان صاحب الارض اخذ المد فوع اليه وقت الربيع  
قبل النيران ان يرفع الاشجار قالوا ان اخذه بذلك في وقت قبل خروج  
التمار كان له ذلك لان الفارس لا يتضرر بقطع الاشجار في ذلك  
الوقت. خضر زائدا قال مولانا رضي الله عنه: وعندي ان كان ذلك قبل

تمام السنة وقد استاجر الارض مساهمة لا يجبر المستاجر على قلع الاشجار  
 ان الى رجل دفع ارضه الى ابنه ليفرس فيها الاشجار على ان يكون الانجاء  
 بينهما نصفين ففرس الابن ثم مات الاب وترك اولاد سوى هذا الابن  
 فاراد بقية الورثة تكليف الفارس بقلع الاشجار كلها لتقسيم الارض  
 بينهم قال الفقيه ابو جعفر رح ان كانت الارض تحمل القسمة تقسم الارض  
 بينهم فما اصاب حصه الفارس فله بما فيها من الاشجار وما وقع من الشجر  
 في حصه غيره يوم يقلعه ويتسوية الارض اذا طلب ذلك الغير دفعا  
 للضرر بقدر الامكان وان لم تكن الارض تحمل القسمة يؤمر الفارس بقلع  
 كل الاشجار الا اذا جرى بينهم صلح لانه لا وجه لدفع الضرر ههنا الا بقلع  
 كل الاشجار رجل دفع الى رجل ارضاً مدة معلومة على ان يفرس المدعو  
 اليه فيها اغراساً على ان ما يحصل من الاغراس والثمار يكون بينهما جاز  
 فان غرس المدفع اليه ثم لحق رب الارض دين لا وفاء له الا من غرس الارض  
 قالوا ان لم يكن في الاشجار غرس فان الفاض ينقض هذه المعاملة وان لم يكن  
 معاملة وكانت اجارة ينقض الاجارة ويجبر صاحب الارض ان شاء  
 ضمن نصف قيمة الاشجار للفارس ليصير كل الاشجار له ثم يبيع بالدين  
 وان شاء قلع الاشجار وكذا لو انقضت مدة المعاملة والاشجار مشركة  
 بينهما ولو كان مكان المعاملة اجارة وانقضت مدة الاجارة كان للرب<sup>الارض</sup>  
 ان يطالب المستاجر بتقريغ الارض وليس له ان يملك الاشجار على  
 المستاجر بالقيمة بغير رضاه اذا لم يكن قلع الاشجار يضر بالارض ضرراً  
 فاحشاً لان الاشجار تنبع الارض من وجه لان قيامها بالارض وتدخل

في بيع الارض من غير ذكر واصل من وجه لانه مال منقول بمنزلة الارض  
 يجوز بيعه بدون الارض فلمكان جهة الاصاله لا يملكها صاحب الارض  
 على الفارس بالقيمة بغير رضا اذ لم يكن الاشجار مشتركة ولاجل النبعة كان  
 لصاحب الارض ان يملك على الفارس حصته بالقيمة اذ كانت الاشجار  
 مشتركة بينهما لان هذا الوجه يتقرر صاحب الارض بقطع الاشجار المشتركة  
 . رجل دفع الى رجل ارضا بغيرس فيها ودفع اليه الثالثة ففرض فقال صاحب  
 الارض انا دفعت اليك الثالثة والاشجار لي وقال الفارس قد سرت تلك  
 الثالثة وانا غرست بثالة من عندي والشجر لي قالوا في الاشجار يكون القول قول  
 صاحب الارض لان الاشجار متصلة بارضه والقول في سرقة الثالثة التي دفعها  
 اليه قول الفارس حتى لا يكون ضامنا لانه كان امينا فيها . رجل دفع الى رجل  
 كرما معاملة فاغرا الكرم واخرج العنب واصحاب الكرم يملكون الكرم ياكلون الثمار  
 قال الفقيه ابو جعفر رحمه الله ان اكلوا بغير اذن صاحب الكرم لا ضمان على  
 صاحب الكرم ويكون الضمان على من اكل . وان اخذوا واكلوا باذنه فمن كان  
 منهم من تجب نفقته على صاحب الكرم فصاحب الكرم يكون ضامنا نصيب  
 العامل ويصير كانه هو الذي قبض ودفع اليهم ومن لا تجب نفقتهم عليه  
 لكونه اخذوا باذنه لا يضمن صاحب الكرم وان اذن لهم بالدخول كن دساقا  
 على السرقة او غاصبا على اتلاف مال الغير . رجل دفع ثالة الى رجل بغيرسها  
 لمخافة نهر لاهل قرية فلما غرس وادرك الشجر قال الدافع للفارس كنت  
 خادما وفي عيالي دفعت اليك الثالثة لتغرسها لي فيكون الاشجار لي قالوا ان  
 علم ان الثالثة كانت للفارس كان الشجر له وان كانت الثالثة للدافع فانك

الفارسي في عيال الدافع يعمل مثل هذا العمل له كان الشجر للذئب لان الظاهر شاهده  
 وان لم يكن الفارسي يعمل له مثل هذا العمل ولم يغرسها باذنه في الفارسي عليه  
 قيمة الثالثة وكذا لو كان الفارسي قلع الثالثة من ارض رجل وغرسها في الفارسي  
 وعليه لصاحب الارض قيمة الثالثة يوم قلعها كما غرس في الكرم اشجارا غيرة  
 امر صاحب الكرم فلما كثرت الاشجار اختصما قالوا ان كان صاحب الكرم مقبلا  
 الاغراس كانت للفارسي حولها من ارض الفارسي او من ارض غيره وكانت  
 الاشجار للفارسي لكن لا يطيب له الزيادة اذا غرسها بغير اذن صاحب الكرم وان  
 غرس بامر بغير شرط الشركة كانت الاشجار للفارسي ويطيب له الزيادة ارض  
 لرجل له فيها شجرة ذهب عروقه الى ارض غيره ونبتت ثم ان صاحب الشجرة ذهب  
 مانبت من عروق شجرة لرجل وسلم قالوا ان كانت التلات التي نبتت تيسر بقطع  
 الشجرة لا يجوز هذه الهبة لان التلات تكون بمنزلة غصن من اعضاء الشجرة  
 فلا يجوز هذه الهبة . وان كانت التلات لا تيسر بقطع الشجرة جازت الهبة  
 لان الثالثة في هذا الوجه لا تكون بمنزلة الغصن بل تكون كشجرة له اخرى وارض  
 غيره شجرة لرجل نبتت من عروقه في ارض جاره قالوا ان كان صاحب الارض سفاها  
 حتى نبتت يابناته فهو له وان نبتت بنفسه لا يسقي احد فهي لصاحب الشجرة اذا  
 صدقة صاحب الارض انها نبتت من عروق شجرته وان كذبه كان القول لصاحب  
 الارض لانها متصلة بارضه والريح اذا هبت بنوات رجل والقها في كرم رجل  
 اخر فنبتت منها شجرة كانت الشجرة لصاحب الكرم لان النواة لا قيمة لها وكذا لو  
 وقعت خوخة في ارض غيره فنبتت لان الخوخة لا تنبت الا بعد ذهاب  
 لحماها فكون بمنزلة شجرة في ارض انسان لا يعرف غارسها فتكون لصاحب الارض

كما للسيل اذا جاء بالتراب في ارض رجل واجتمع كان التراب لصاحب الارض  
 بخلاف الصيد اذا فرخ في ارض انسان او باضت فان ذلك لا يكون لصاحب الارض  
 ويكون لمن اخذها لان الصيد ليس من جنس الارض وغير متصل بالارض  
 فخر بين رجلين على طرفيه اشجار كل واحد من الرجلين يدعى الاشجار  
 قالوا ان عرف غارسها ففي له وان لم يعرف فما كان من الاشجار في موضع  
 هو ملك احدهما خاصة يكون له وما كان في الموضع المشترك يكون بينهما  
 رجل له حائط وله شجرة على ضفة نهر عام فنبتت من عروقها اشجار في جانب  
 اخر من النهر ولرجل اخر في ذلك الجانب كرم وبين الكرم والنهر طريق فادعى  
 صاحب الكرم ان الاشجار له وادعى صاحب الحائط انها نبتت من عروق الشجرة  
 التي على ضفة النهر قالوا ان عرف انها نبتت من عروق تلك الشجرة فهي لصاحب  
 الحائط وان لم يعرف ذلك ولا يعرف غارسها ولا انها من نبتت بسفيه  
 ولا ملك لاحد فيها لا يستحقها صاحب الحائط ولا صاحب الكرم ضيعة  
 متلازمة على نهر عام وعلى ضفة النهر اشجار لا يعرف غارسها اراد صاحب  
 الضيعة ان يبيع الاشجار قالوا ان كانت تلك الاشجار من الاشجار التي نبتت  
 من غيرانبات وارباب النهر قوم لا يحصون فالاشجار لمن اخذها وقطعها ولا <sup>يستحب</sup>  
 لصاحب الضيعة ان يبيعها قبل ان يقطعها وان كانت الاشجار من الاشجار  
 التي لا نبتت من غيرانبات فهي كاللقطة لانها اذا كانت نبتت بغيرانبات ولا <sup>يعلم</sup>  
 لها مالك اصلا فتكون لصاحب الارض وان كانت لا نبتت الا بانبات كانت  
 ملوكة لمن انتهانا فاذ لم يعلم النبت تكون بمنزلة اللقطة ولا تكون مباحا لاشجار  
 على ضفة نهر لا تروم بحري ذلك النهر في سكة عند نافذة وبعض الاشجار زينة

هذه السكة فادعى بعض اهل السكة ان فلا ناعرس هذه الاشجار وانا وارثه  
 وانكر اهل السكة دعواه قالوا ان اقام المدعى البينة بفضله وان لم يكن  
 بينة فما كان من الاشجار خارجا عن حريم النهر يكون ذلك لجميع اهل السكة  
 وما كان على حريم النهر فهو لارباب النهر لان ما لا يعرف له مالك يكون  
 لصاحب الارض <sup>طاحونة</sup> لها مشجرة بعض ذلك على شط الوادي الذي  
 فيه <sup>مصب الماء</sup> <sup>ويستقر</sup> بعد منه فارباب الطاحونة لا يستحقون الشجرة  
 تبعا للطاحونة لان المشجرة لا تكون من توابع الطاحونة بل هي اصل بنفسها  
 فذلك الطاحونة لا يدل على ملك المشجرة فاذا لم تكن تبعا للطاحونة فاذا ختم  
 فيها قوم فن عرف انها في يد نفى له والبينة على غيره. مسناة بين ارضين احدها  
 ارفع من الاخر على المسناة اشجار لا يعرف غارسها قال الشيخ الامام ابو بكر  
 محمد بن الفضل راح ان كان الماء يستقر في الارض السفلى بدون المسناة  
 ولا يحتاج امساك الماء الى المسناة كان القول في المسناة قول صاحب الارض  
 العليامع بمينه واذا كان القول في المسناة قوله كانت الاشجار له ما لم يقم الاخر  
 البينة. وان كانت الارض السفلى تحتاج في امساك الماء الى المسناة كانت  
 المسناة وما عليها من الاشجار بينهما رجل دفع كرمه الى رجل معاملة فالعرس عليهما  
 يكون حكم الشيخ الامام اسمعيل الراشد عن استاذة الشيخ الامام ابي بكر محمد بن الفضل  
 انه قال انا نقبس هذه المسئلة بمسئلة اخرى وهي ان الرجل اذا دفع تخيله معاملة فاراد  
 العامل ان يضع الوصل على الاشجار عليهما من يكون ذلك ذكر في الكتاب ان اصل القضيبة الذي  
 بوضع في الشجرة يكون على صاحب الشجرة في العمل في الوصول من اصلاح القضيبة وشق الشجرة  
 واذا خال القضيبة في الشجرة يكون على العامل كذلك في هذه المسئلة القضيبة الذي

يكون منه الغريس على صاحب الكرم والعن يكون على العامل وكذا الدعائم  
يكون على صاحب الكرم ووضع الدعائم في الكرم يكون على العامل وكذلك  
في تعظيمة الاشجار في الخريف ما كان من باب الغصير كالشوك الذي يوضع  
على الكرم يكون على صاحب الكرم وعلى التعظيمة يكون على العامل حتى لو انقضت  
مدة المعاملة فما بقي من ذلك يكون لصاحب الكرم لا للعامل. وحجب على العامل  
حفظ نفسه عن الحرام لا يجوز له ان يحرق له شيئاً من الاشجار والقضبان  
لطبخ القدر ولا من الدعائم والغريس واذا رفع القضبان وقت الربيع  
واخرج الكرم لا يحمل له ان يأخذ من القضبان يعني من مدفع خشك وشاخ  
درخت مرخدا وتدابغ را بود ولا يجوز للعامل ان يخرج شيئاً من الغنم  
والثمار للضيف وغيره الا باذن صاحب الكرم. رحل دفع ارضه معاملة  
على ان يقوم عليها العامل يشد منها ما يحتاج الى الشد ويشد ما يحتاج  
الى التشديد فاخر العامل تعظيمة الكرم واشجار الرمان في الخريف كما هو عادة  
اهل بخارا فان اصابها البرد فسد قال الشيخ الامام ابو نصر الدبوسي ر  
يضمن الاكار ذلك لان ذلك من باب الحفظ فيكون على العامل حال بقاء  
العقد فاذا ترك ذلك كان ضامناً

كتبه الشرب

الاصل فيه قوله عليه الصلوة والسلام الناس شركاء في ثلث الماء والنار والملك  
لم يرد به شركة الملك انما اراد به الاباحة في الماء الذي لم يجر من نحو الماء في الجاني  
والعبون والآبار والانهار لكل احد ان يشرب منها ويسقي دوابه وان كان فيه انقطاع  
ذلك الماء ولا يستقي بها ارضه ولا زرعها. فاما الماء المحرز الاواني لا ينتفع



به الا باذن من احرز فمن سبق بأخذ الماء في وعاء او غيره يصير ملكا بملك  
 تملكه كسائر انواع التمليك نحو البيع والهبة والوصية وغير ذلك فلو مات  
 يورث عنه وكذا الحشيش والكلاء اذا نبت في ارض انسان بغير اذن  
 يكون مباحا لكل من ياخذ الا انه لا يدخل ارضه الا باذنه فان كان لا يجد  
 ذلك في موضع آخر يقول لصاحب الارض اما ان تحتش وتدفع الى واما ان  
 تاذن لي بالله فخل بخلاف الشجر فان الشجر اذا نبت في ارض انسان بغير  
 اذن يكون لصاحب الارض. والشجر ماله ساق نحو السوسن والشوك  
 والكلاء والحشيش ماله ساق له اذا نبت ينسبط على وجه الارض. ومعنى  
 الشكة في النار الشكة في الاصطلاء والاستضاءة واذا اراد ان يصطلي بنار  
 غيره او يأخذ سراجا من نار غيره كان له ذلك وليس له ان ياخذ عين النار والحجرة  
 فان اراد ذلك كان لصاحبه ان يمنعه الا ان ياخذ شيئا لا قيمة له ولا يضر  
 به وكان له ان ياخذ بغير استئذان

### فصل في الانهاس

نهاس قوم ولرجل ارض بحسبه ليس له شرب من هذا النهر كان لصاحب الارض  
 ان يشرب ويتوضأ ويسقي دوابه من هذا النهر وليس له ان يسقي منه ارضا  
 او شجرا او زرعاً ولا ان ينصب دولا باعلى هذا النهر لارضه. فان اراد ان يذبح  
 الماء بالقرب والاواني ويسقي زرعاً او شجراً اختلف المشايخ فيه. والاصح انه ليس  
 ذلك ولا لاهل النهر ان يمنعه. وان اراد قوم لهم شرب من هذا النهر  
 ان يسقوا دوابهم من هذا النهر قالوا ان كان الماء لا ينقطع بسقي الدواب  
 ولا يفتقر لاهل النهر ان يمنعه وان كان ينقطع الماء يسقيهم بان كان الاصل الكثير

<sup>٤٦</sup>  
 كما كان لهم حق المنع. وقال بعضهم ان كان ينكسر ضفة النهر ويجرب بالسيف كان  
 لهم حق المنع والا فلا وكذا العيين. والمحرض الذي دخل فيه الماء بغير احرار  
 احتيال فهو بمنزلة النهر الخاص. واختلفوا في التوضي بماء السقاية جزئ بعضهم  
 وقال بعضهم ان كان الماء كثيرا يجوز والا فلا. وكذا كل ماء اعد للشرب حتى قالوا  
 في الجياض التي اعدت للشرب لا يجوز فيها التوضي ويمنع منه وهو الصحيح  
 ويجوز ان يحمل ماء السقاية الى بيته ليشرب هو واهله. وليس لاحد ان يمتد  
 ارضه او زرع من نهر الغير او عينه او قناته اضطر لذلك او لم يضطر وان يقع  
 ارضه او زرع بغير اذن صاحب النهر فلا ضمان عليه فيما اخذ من الماء وان اخذ  
 مرة بعد اخرى يؤد به السلطان بالضرب والجس ان راي ذلك رجل له ارض  
 على شط الفرات او على ضفة نهر عام كان للعامة المروبة في هذه الارض للشفة  
 واصلاح النهر وما اشبه ذلك وليس لصاحب الارض ان يمنعهم من المروبة  
 في ارضه اذ لم يكن لهم طريق في غير ذلك. رجل ادعى في ارض رجل لنفسه نهر  
 وصاحب الارض ينكر فان كان الماء جارا الى الارض المدعى وقت الخصومة كان القول قول  
 المدعى وان لم يكن جارا الى الارض المدعى وقت الخصومة كان القول قول صاحب الارض  
 الذي فيه النهر الا ان يقيم المدعى البينة وكون النهر محفوقا الى الارض  
 المدعى لا يصلح حجة للمدعى لان ذلك مجرد شبهة والاول  
 استعمال. ساقية بين قوم لهم عليها ارضون لكل واحد منهم عشرة فاجرة  
 فاخذ كل واحد منهم نصيبه وساقه الى ارضه وكان في نصيب احدهم فضل  
 يحتاج اليه فاحتاج اصحابه الى ذلك فشاركوه اولى بذلك الفضل لانه  
 لو استغنى عن جميع نصيبه كان نصيبه اشراكا له فلو ان هذا الذي فضل

نصيبه من الماء اراد ان يسوق ذلك الفضل الى ارض له اخرى سوى تلك  
الارض لم يكن له ذلك الا برضا شركائه في النهر فان لم يرضوا كان بينهم على ذلك  
انصافهم ولا يشبه هذا لو كان له سدس الماء من نهرين قوم او عشر الماء  
او اقل او اكثر فاخذ نصيبه من ذلك النهر كان له ان يسوق نصيبه  
الى حيث يشاء من الارضين لان ذلك ليس بشرب لارض معين والاستغنى  
عنه لا سبيل لشركائه عليه . وجل له نهر خاص من الوادي لارض له خاصة  
وليس له في هذا النهر شريك خربت ارضه واراد ان يسوق الماء الى ارض  
له اخرى سوى ذلك قالوا ان كان ماء الوادي كثيرا لا يحتاج سائر الناس  
الذين لهم انهار من هذا الوادي الى هذا الماء ولا يفرضهم ذلك كان لصاحب  
النهر ان يسوق ماء نهره الى حيث يشاء وان كان ذلك يضرب اهل الانهار وهم  
محتاجون الى ذلك لم يكن له ان يسوق ذلك الماء الى غير تلك الاراضى  
نهر خاص لغيرهم ان يسقى بستانه او ارضه الا باذنهم فان اذن  
القوم الا واحد او كان فيهم صبي او غائب لا يسع لهذا الرجل ان يسقى  
نهره وارضه من ذلك النهر . رجل له ارض فيه نهر لرجل اراد صاحب  
النهر ان يدخل ارضه ليعالج نهره كان لصاحب الارض ان يمنعه من الدخول  
في ارضه الا ان يمضى في بطن النهر . وكذا القنات والبئر والعين لانه لا ضرورة  
له في التطرق في ارضه مع التمكن في تحصيل مقصوده بان يمضى في بطن النهر  
بجلاف ما اذا كان ارضه على شط فوات او على ضفة نهرهم فان ثمة ذكرنا  
ان للعامة الدخول في ارضه لاصلاح النهر العام اذ لم يكن لهم طريق غير  
ذلك لان ثمة الضرر عام وقد يتحمل الضرر الخاص لدفع الضرر العام وهنا

ضرر صاحب النهر والقناة ضرر خاص فلا يتحمل لأجله ضرر صاحب الأرض  
 بالدخول في أرضه. رجل اتخذ في داره خضة أو شجرة وأراد أن يسيق ذلك  
 بالأولى من نهر لغيره اختلفوا فيه نال مشائخ بلغ رج ليس له ذلك إلا بأذن  
 صاحب النهر كما ليس له أن يسيق زرعه. وذكر شمس الأئمة السرخسي رج  
 الأصم أنه لا يمنع من هذا المقدار لأن الناس يتوسعون فيه والمنع من ذلك  
 يعد من الدناءة. فبرين قوم على حصص معلومة فصرف الأولى حصّة  
 بعضهم بعينه إلى رجل كان نقصان ذلك على الجميع. فبرين اثنين تهايا  
 فيه بالإيام جازت المهايأة. ولو كان لأحدهما نهر وللآخر نهران تهايا  
 لا يجوز. رجل باع أرضا بشرها فللمشتري قدر ما يكفيها وليس له جميع ملكها  
 للبائع قوم لهم أرض على نهر لا يعرف كيف كان بين أهلها في المايّة اختصوا  
 في الشرب فهو على قدر ما فيهم لكل إنسان بحصته بخلاف الطريق إذا كان  
 بين جماعة ودار أحدهم أوسع من دار الباقي فإنه لا يستحق بتلك الزيادة  
 من الطريق لأن الاستطراق إلى الدار الكبيرة نحو الاستطراق إلى الدار  
 الصغيرة لا يتفاوت ذلك بخلاف الشرب. فبرين قوم في أرض رجل كان  
 لصاحب الأرض أن يسيق منه أرضه أن كان لا يضر بأصحاب النهر ولهم أن يمنعوا  
 رجل له شرب من نهر لأرض اشتري أرضا أخرى ليس لها شرب من هذا النهر  
 بمنع أرضه الأولى ليس له أن يجري الماء من الأولى إليها ويجعلها مكان  
 الأولى وليس له أن يسيق نخيل له أو زرع له في أرض أخرى إلا أن يملأ  
 الأولى ويسد عنها الماء ثم يفتحها إلى الأخرى يفعلها مرة بعد أخرى أرض  
 على نهر شر بها منه ادعى رجل الأرض وأقام شاهدين أن الأرض له ولم يكن

الشرب فانه يقضي له بالارض بحصتها من الشرب. ولو شهد بالشرب دون  
 الارض لا يقضي له بشئ من الارض. ونهر عظيم لا اهل قري لا يحصون ادعى  
 قوم سواهم ان هذا النهر لقري معلومة لا يحصى اهلها واقام البينة على  
 ما ادعى والمدعى عليهم لا يحصون ونيهم الصغير والكبير وانما حضر واحد  
 منهم قال محمد راج اذا كان النهر بهذه الصفة يجوز القضاء بدعوى واحد  
 من المدعين على واحد من المدعى عليهم ونخرج النهر من ان يكون نهر  
 جماعة المسلمين ويصير لاهل تلك القرى خاصة بمنزلة طريق نافذ من  
 طرق المسلمين اقام قوم البينة على انه لهم دون غيرهم فانه يقضي بتلك البينة  
 كذلك النهر لقوم لا يحصون وان كان النهر لقوم يحصون معدونين لم يقض  
 عليهم عند حضرة احدهم وانما يقضى على كل من حضر منهم خاصة. نهر بين  
 قوم اراضى البعض في اعلى النهر وارضى البعض في اسفله ومن كان ارضه  
 في اعلى النهر لا يشرب ارضه حتى يسكر ذكر في الكتاب انه لم يكن له ان يسكر النهر  
 على الاسفل ولكنه يشرب بحصته لان في السكر قطع منفعة الماء عن اهل  
 الاسفل في بعض المدة وفيه تصرف في بطن النهر المشترك وبعض الشركاء  
 لا يملك التصرف في المحل المشترك الا برضاهم فان تراضوا على ان اهل اعلى  
 النهر يسكرون النهر حتى يشرب ارضه جاز. وكذا لو اصطلموا على ان يسكر  
 كل واحد منهم في نوبته جاز ايضا لان الماء قد يقل في النهر فيحتاج كل  
 واحد منهم الى ذلك الا انه اذا تمكن من الشرب بان يسكر بلوح او باب  
 او حشيش لم يكن له ان يسكر بالطين او بالتواب لان السكر يكون عند  
 الضرورة فيتقدر بقدر الضرورة ويرضى الشركاء بتفقد ما يكفي

وإن اختلفوا لم يكن لاحد ان يسكر على صحابه . وكذا لو كان الماء في النهر بحيث  
 لا يجري الى ارض كل واحد منهم الا بالسكرا فانه يبدأ باهل الاسفل حتى يروا  
 ثم بعد ذلك لاهل الاعلى ان يسكر . ويرفع الماء الى اراضيهم . وإن أراد احد  
 ان يكرى من النهر الخاص فهو اخر نفسه لم يكن له ذلك . وكذا لو اراد ان ينصب  
 عليه رحي لم يكن له ذلك الا برضا الشركاء . الا ان يكون رحي لا يضرب بالنهر ولا بالماء  
 بان يكرى في ارض خاصه ولا يغير الماء عن سنته ولا يمنع جريان الماء بالرحي  
 بل يجري على ما كان يجري قبل ذلك فاذا كان بهذه الصفة كان له ان يفعل  
 ذلك بغير اذن الشركاء . لانه تصرف في خالص ملكه ولا ضرر لغيره في ذلك  
 فمن منعه منه يكون متعنتا فلا يلتفت الى ذلك . وكذا لو اراد ان ينصب على هذا  
 النهر دالية ولا يضرب ذلك بالنهر ولا باصحابه بان فعل ذلك في ملكه كان له ان يفعل  
 . ولو ان رجلا له نهر خاص ياخذ الماء من الوادي الكبير كالفرات والدجلة  
 والسبحون والجحون شربا لارض له خاصة وليس له في هذا النهر شريك على الوادي  
 الكبير نهار وحفف الرجل ارضه ذلك واراد ان يسوق الماء الى ارض له اخرى  
 قال في الكتاب ان كان ذلك في ايام المد وكان ماء الوادي كثيرا لا يحتاج اهل الارض  
 التي على الوادي الى هذا الماء ولا يضربهم كان لصاحب هذا النهر ان يسوق الماء  
 الى حيث شاء . وان كان يضرب ذلك باهل الانهار او هم محتاجون الى هذا الماء لم يكن  
 ان يسوق الماء الى غير تلك الارض . ولو ان رجلا له كوة على نهر لقوم فاراد  
 ان يزيها فيسفلها عن موضعها ليكون اكثر اخذ من الماء ذكر في الكتاب ان له ذلك  
 لان هذا الكرى تصرف في ملك نفسه وهو الكوة . وعن الشيخ الامام شمس الدين  
 الحنولي رحمه الله قال هذا اذا علم انها كانت منسقة في الاصل وانقصت

ما نكاس ذلك فهو بالتسفل بعد ما إلى الحالة الأولى . أما إذا علم أنها كانت  
 في الأصل بهذه الصفة فإراد أن يسفلها فانه يمنع عن ذلك لانه يريد بهذا  
 أن يأخذ زيادة على ما كان له من الماء . وكذا لو أراد أن يرفعها وكانت متسفلة  
 ليقل ماؤه في أرضه حتى لا ينز كان له ذلك . ولو أراد أن يوسع فم أنهر ليدخل  
 الماء في كوته أكثر مما كان لم يكن له ذلك لان فيه أخذ زيادة على ما كان له من  
 الماء . وعن أبي يوسف رج انه سئل عن رجل له نهر خاص يأخذ الماء من الفرات  
 أو الدجلة أو النيل وهو نهر في الروم أو يأخذ الماء من نهر مرو وهو وادي  
 عظيم قريب من الفرات والدجلة يسقى بهذا النهر الخاص زرعاً أو كرمه  
 أو نخله فاجاء انسان آخر إلى أرضه قبل أن يصل الماء إلى أرض صاحب النهر  
 كان لصاحب النهر أن يمنعه . وإذا استغنى صاحب النهر عن هذا الماء لا يرى  
 أن يمنعه من أن يسقى أرضه أو نخله . وعن أبي يوسف رج انه سئل عن نهر  
 مرو وهو نهر عظيم إذا دخل مرو وكان ماؤه بين أهلها كوى بالحصى لكل  
 قوم كوة معروفة فاحس رجل أرضاً ميتة لم يكن لها شرب من هذا النهر  
 فكوى لها نهر من فوق مرو في موضع لا يملكه احد فساق الماء إليها من ذلك  
 النهر العظيم قال ان كان هذا النهر الحادث يضرب أهل مرو ضرباً بيناً في مائهم  
 ليس له ذلك ويمنعه السلطان عن ذلك وكذلك لكل احد ان يمنعه لان ماء الله  
 العظيم حق العامة ولكل واحد من العامة دفع الضرر . وان كان ذلك لا يضرب  
 بأهل مرو له ان يفعل ذلك ولا يمنع لانه الماء في الوادي العظيم على الأصل إلا  
 لا يصير حقاً للبعض ما لم يدخل في المقاسم ولهذا وضع المسئلة فيما إذا كوى  
 نهر من فوق مرو . وأما إذا ضربهم بكل واحد يكون ممنوعاً عن الحق

الضربا الغير . قال محمد رح سالت ابا يوسف رح هل لاحد من اهل هذا النهر  
 الخاص ان يتخذ عليه حبلوا ويكرى لها منه نهارا فارضه ويسيل فيه ماء النهر  
 ثم يعبده الى النهر الخاص وذلك لا يضرب اهل النهر الخاص قال ليس له ذلك لان  
 النهر الخاص من اعلاه الى اسفله مشترك بينهم فلا يكون لاحد ان يحد  
 فيه حدا ولا ان يتخذ عليه حبل ولا قنطرة الجسر اسم لما يتخذ من الالواح  
 والخشب يوضع ثم يرفع والقنطرة ما يتخذ من الاجر والحجر بعد ما يتخذ في موضع  
 لا يرفع عن ذلك الموضع . وكذا البئر والعينين قوم بالشركة فيه خاصة وكذلك  
 نهريين رجلين لهذا النهر خمس كوى من النهر الاعظم وارض احد الرجلين  
 في اعلى هذا النهر الخاص وارض الاخر في اسفله فقال صاحب الاعلى اني اسد  
 بعض هذه الكوى لان ماء النهر يكثر فيفيض في ارضي ويتزمنه ارضي ولا يصل  
 اليك الماء الا بعد ان يقل فياتيك من الماء ما ينفعك قال ليس له ذلك لانه  
 يقصد الاخر بشريكه بسد بعض الكوى فلا يكون له ذلك كما لا يكون له ان يسكو  
 النهر . وكذا لو قال اجعل لي نصف هذا النهر ولت نصفها اذا كان في حصته  
 سد دت منها ما بدلي وانت في حصتك تفتح كلها ليس له ذلك لان القسمة  
 تمت بينهم بالكوى فلا يملك احدهما نقض تلك القسمة الا ان يراضيا على ذلك  
 فان تراضيا على ذلك وقاما على هذا التراضي زمانا ثم بدا لصاحب الاسفل ان ينقض كان له  
 ذلك لان ذلك كانت اعاره والاعارة غير لازمة . وكذا لو مات احدهما  
 لو ارثه ان ينقض ما تراضيا عليه . وسئل ابو يوسف رح عن نهريين قوم يأخذ  
 الماء من هذا النهر الاعظم والحل واحد من هذا القوم في هذا النهر الخاص كوى  
 مسماة فاراد احدهم ان يسد كوة له ويفتح كوة اخرى اعلم من الاولى في هذا النهر



قال بسره ذلك لانه يكس خفة النهر المشترك ويريد به ان يزيد الماء في حقه  
لان دخول الماء على النهر في كوة يكون اكثر من دخوله في اسفل النهر في مثل تلك  
الكوة فري بين هذا وبين الطريق رجل له دار في سكة غير نافذة واراد ان يجعل  
باب الدار في اعلى السكة كان له ذلك لان ثمنه له حق المرور والدخول في السكة  
وبذلك لا يزيد حقه سواء كان بابه في اعلى السكة او في اسفلها امامه مناحته  
في الماء يزداد بفتح الكوة في اعلى النهر ولو ان من له طريق في سكة غير نافذة  
اراد ان يجعل بابه في اسفل السكة اختلفوا فيه قال بعضهم ليس له ذلك لانه يزداد  
طريقه ومروره في السكة وفي الكتاب قال له ذلك وسوى بين الفصلين به  
اخذ شمس الائمة السرخس رح وسئل ابو يوسف رح ايض عن رجل جعل له  
امير خراسان شربا من النهر الاعظم لم يكن له ذلك فيما مضى وكان له شرب  
كوتين فزاد له مثل ذلك واقطعه اباد وجعل مفتحه في ارض يملكه او في ارض  
لا يملكه قال ان كان بضره العامة لم يجز ويجوز اذا لم يضر كما لا يجوز الامام  
ان ياخذ شربا احدهم ويعطى غيره وسئل ايض عن نهر بين قوم ياخذ  
الماء من النهر الاعظم فمنهم من له فيه كوتان ومنهم من يكون له ثلث الكوا  
فقال صاحب الاسفل لصاحب الاعلى انكم تاخذون من الماء اكثر من نصيبكم  
لان كثرة الماء ونفعه يكون في اعلى النهر فيدخل في كواكم شئ كثير ويحس  
لارضي بهذا ويجعل لكم اياما معلومة وتسدد في ايامكم كوانا لنا اياما معلومة  
وانتم تسدون فيها كواكم قال ليس لهم ذلك ويترك على حاله كما كان قبل  
اليوم وكذا لو اخذت من اهل النهر فادعى بعضهم زيادة لم يكن له ان ينقص الاصل  
الاخذ ويترك على حاله والاصل في جنس ماء ان ما كان قد بما يترك على حاله

ولا يصير الابحجة . فنه في سكة غير نافذة اراد رجل من اهل السكة ان يدخل المائنة داره  
من ذلك النهر ويسقي بستانه ويمنعه الجيران عن ذلك قال الفقيه ابو بكر البلخي  
رح ان كان حديثا كان لهم المنع وان كان قديما كان له ذلك بمنزلة الظلة فوق السكة  
فهي بين قوم غطي رجل مجرى الماء قال ابو القاسم رح اذا لم يكن قديما فلا رباب المجري  
ان ياخذوه بالكشف ويرفع الغطاء . بالوعة قديمة على شفة النهر يدخل في سكة  
غير نافذة قال ابو بكر البلخي رح لا عبرة للقديم والحديث في هذا ويومى برفعه فان  
لم يرفع يرفع الامر الى صاحب الحسبة ليامر بالرفع . فنه لقوم حفروه والقوا التراب  
في ارض رجل فيها هذا النهر قال ابو القاسم رح يوحذون برفع ما جاؤوا به من الحرم عن  
اي حنيفة رح في سكة غير نافذة فيها نهر حفروها والقوا التراب فيها قال يوحذون  
برفع التراب . فنه بين قوم لهم ارضي بعضهم عليه سواق ولل بعض عليه دوال  
ولل بعض ارض ليس لارضه على هذا النهر ذالية ولا ساقية وليس لها شرب معروف  
من هذا النهر ولا من غيره اختصوا فادعى صاحب الارض ان لها شربا من هذا النهر  
وهذه الارض على شاطئ النهر ذكر في الكتاب ان النهر في القياس يكون بين اصحاب  
السواني والد والى لصاحب الارض وفي الاستحسان يكون النهر بينهم على قدر ارضهم  
التي تكون على شط النهر . وان كان يعرف لهم شرب قبل ذلك فهو على ذلك المعروف  
وان لم يكن النهر بينهم على قدر ارضهم . وان كان له هذه الارض شرب معروف  
من غير هذا النهر فلها شربها من ذلك النهر وليس لها من هذا النهر شرب لان الارض  
الواحدة لا يكون شربها من نهرين عادة . فان لم يكن لها شرب معروف من غير هذا  
النهر قطع القاضي لها بالشرب من هذا النهر بحكم الظاهر . كان لها جوارض اخرى  
بجنب هذه الارض ليس لها شرب معروف ففي القياس لا يكون لهذه الارض الاخرى

شرب من هذا النهر لان الارض الاخرى غير متصلة بهذا النهر بل الارض الاولى حائلة  
 بين الارض الاخرى وبين النهر. وهذا الاستحسان يكون لارضه شرب من هذا  
 النهر لان الارض اذا كانت متصلة بعضها ببعض فاذا جعل لبعضها شرب  
 من هذا النهر كان شرب الكل من هذا ظاهراً. رجل ادعى ارضاً بشربها من نهر  
 وانكروا هل النهر دعواه الارض والشرب فاقام شاهدين فشهدا ان الارض له  
 ولم يذكر الشرب فان القاضي يقضي له بالارض وبجسمها من الشرب لا بالشرب تبع واستحقاق  
 التبع يكون باستحقاق الاصل. وان شهد له بالشرب دون الارض فان القاضي لا يقضي له  
 بشئ من الارض لانها شهدت بالتبع والاصل لا يستحق باستحقاق التبع نهر بل فارض  
 رجل فادعى رجل شرب يوم من المهر في كل شهر واقام البينة على ذلك فانه يقضي له وكذلك  
 مسيل الماء لان الجهالة في الشرب ومسيل الماء لا يمنع قبول الشهادة. ولو شهدوا  
 ان له شرب يوم ولم يسموا عدداً ولم يشهدوا ان له غرقة النهر شئ لا يقبل شهادتهم  
 ولو ادعى عشر نهر وعشرة فشهد احدهما بالعشر والاخر باقل من العشر في قياس قول  
 ابى حنيفة رج لا يقبل شهادتهما وان شهدا بالاقرار وعند صاحبيه رج جازت  
 شهادتهما على الاقل استحساناً. رجل له ارض ونهر خاص لهذا الارض فباع النهر من  
 رجل ذكره الاصل انه لا يدخل الحريم في البيع كما لو باع الارض لا يدخل فيه الطريق الا بالذكر  
 فلوان مشى النهر اذ ان يمر في هذه الارض على جوانب النهر لا صلاح النهر ليكن له ذلك  
 الا برضا صاحب الارض وله ان يمر في بطن النهر. ولو كان الارض على شط نهر او على شط  
 نهر كان للعامة حق المرور في هذه الارض للشفة ولا صلاح النهر وليس لصاحب الارض ان يمنع  
 اذ لم يكن لهم طريق الا في هذه الارض. ارض وبئر بين رجلين باع احدهما نصيبه  
 من البئر من غير شريكه من غير ان يكون له طريق في الارض جاز. وان باعه

٨٩  
على ان يكون المشتري طريق في هذه الارض لم يجز . ولو كان بين ثلثة زرع باع احدهما  
بفضيه من احد الباقيين لاجوز وان باعه منهما جاز . رجل اشترى شرا بغير ارض  
وفي تلك القرية يباع الياء بغير ارض في ظاهر الرواية لاجوز . هذا البيع فان باع  
وشرط ان يكون الخراج على المشتري فسد العقد في الروايات كلها لان الخراج يكون  
على صاحب الارض فلو انه باع الماء بدون ارض وقبض المشتري الشرب ثم باع الشرب  
مع ارض له قال الفقيه ابو جعفر سرح لاجوز . البيع في الشرب الا ان يجبر البائع الاول  
لان المشتري الاول لم يملك الشرب با لشراء والقبض لان بيع الشرب بيع لا يقع على حقه  
الا ترى انه لو باع الارض والشرب جاز البيع وان كان الماء منقطعا وقت البيع وانما يقع  
البيع في الماء على ما يحدث وقتا بعد وقت فاذا لم يشتر شيئا موجودا لا يملكه بالقبض  
فلا يجوز بيعه ثانيا لانه علم ملك البائع الاول . قال مولانا رضي وعندي هذا الجواب  
مشكل وينبغي ان يكون حكم البيع الاول في الشرب حكم بيع فاسد لاحكام بيع باطل لان  
بيع الشرب وحده وان كان لاجوز في ظاهر الرواية يجوز في رواية . وبه اخذ المشايخ وقد  
جرت العادة ببيع الشرب في بعض البلدان فكان حكمه حكم البيع الفاسد والمبيع مبيعا  
فاسدا يملك بالقبض فاذا باعه بعد القبض وجب ان يجوز . ويؤيد هذا ما ذكره الاصل  
رجل باع الشرب بعبء وقبض العبد واعتقه جازعتقه . ولو لم يكن الشرب محلا للبيع  
لجازعتقه كما لو اشترى عبدا بمينة او دم وقبضه لاجوزعتقه . ولو باع الارض  
بشرب ارض اخرى اختلف المشايخ رح فيه . فهو مشترك بين رجلين باع احدهما  
ارضه الذي يجنب هذا النهر وراء هذا النهر طريق وذكر في مسك البيع حد الارض  
التي باعها للطريق قال ابو نصر رح لا بد من هذا النهر في البيع وقال الفقيه ابو الليث رح  
يدخل عليه القنن . كرم ان يجري ما بينهما واحد بيع احدهما ثم الاخره . التبع

الامام ابو القاسم رح لا يستحق احدهما على الآخر مجرى بغير شرط . وان كان كل كرم رجل  
 آخر فباع كل واحد منهما كرمه من رجل بكل حق هوله يدخل فيه المجري هكذا قال قال  
 الفقيه ابو الليث رح هذا اذا باع العليا والاثم السفلى وهما الواحد وما اذا باع  
 السفلى ولا بكل حق هوله يدخل فيه الشرب والمسيل قالوا هذا الجواب غير مجمع وإنما  
 الجواب الظاهر ان يقر ان كان كل كرم مالك آخر فان لم يذكر في البيع المحقوق والرفق  
 لا يدخل فيه الشرب والمسيل وان ذكر ذلك في البيع كان لكل مشترق حق اجراء الماء  
 الى ارضه ويكون كل مشترقا لما مقام بائعه ولا يعتبر فيه التقدم والتاخر وان كانا  
 لمالك واحد فان لم يذكر المحقوق في البيع لا يدخل فيه الشرب وان ذكر ذلك  
 فان باع العليا ولا بكل حق هوله لم يكن لصاحب السفلى حق اجراء الماء الى كومه السفلى  
 . وان كان لرجل مسيل ماء سطح احدتهما على الاخرى فباع التي عليها المسيل بكل  
 حق هوله انتم باع الدار الاخرى من رجل آخر فاراد المشتري الاول ان يمنع المشتري  
 الثاني عن اسالة الماء على سطحه ذكر في الاصل ان له ذلك الا ان يذكر البائع  
 وقت البيع الاول ان مسيل ماء التي لم تبع يكون له في الدار التي باعها . رجل له داران  
 متلاصقان احداهما عامرة والاخرى خراب فباع الخراب ومسيل ماء سطح العامرة  
 وملق تلجها الى الخراب قال الفقيه ابو بكر رح ان استثنى البائع لنفسه مسيل الماء  
 في الخراب جاز لان المعاملة جرت بذلك ولو استثنى ملق طرح التلج لا يجزئ لانه  
 لا عرف فيه وقال الفقيه ابو الليث رح ان كان ميزاب سطح العامرة في الخراب  
 ومسيل ماء سطحه الى هذا الجانب عرف ذلك في القديم كان المسيل الى حاله  
 وان لم يشترط . وكذلك لو كان مسيل سطح جدار رجل آخر وله فيها ميزاب  
 قديم ليس لصاحب الدار منعه عن اسالة الماء وهذا جواب الاستفسار

فيها وفي القياس ليس له ذلك الا ان يقيم البينة ان له مسيل الماء في داره والفقيه  
 على جواب الاستحسان كرم بين اربع اخوة ومجنب الكرم حائط لهم قسم فاشترى  
 احدا الاخوة الحائط بعينه واراد ان يسوق الماء الى الحائط المشتري فاراد احد  
 الاخوة منعه عن ذلك قال الشيخ الامام ابو القاسم رح ان اراد ان يجري الماء  
 في مجرى مشترك كان لم يمنع وان اراد ان يجري الماء في مجرى خاص لم يمنع اذا  
 للمشترى شرب من هذا النهر. رجل له مسيل ماء في داره غيره فباع صاحب الدار داره  
 مع السيل ورضي به صاحب المسيل كان لصاحب المسيل ان يضرب بذلك  
 في الثمن وان كان له حق اجراء الماء دون رقبه النهر لا شيء له من الثمن ولا يسيل له  
 على السيل بعد ذلك كرجل اوصى لرجل يسكنه داره فمات الموصي فباع الوارث الدار  
 ورضي به الموصي له جازا البيع وبطل سكنه. ولو لم يبيع ما خب الدار دان ولكن قال  
 صاحب المسيل ابطلت حقه في المسيل فامكان له حق اجراء الماء دون الرقبه بطل  
 حقه قياسا على حق السكنى. وان كان له رقبه المسيل لا يبطل ذلك بالابطال لان  
 ملك العين لا يبطل بالابطال. وذكر في الكتاب اذا اوصى لرجل ثلث ماله ومات  
 الموصي فصالح الوارث الموصي له من الثلث على السدس جازا الصلح. وذكر  
 الشيخ الامام العرف بخواهر زاده رح ان حق الموصي له وحق الوارث قبل  
 القسمة غير متأكد بمحمل السقوط بالاسقاط. حائط بين حلتين عليه  
 حوله لهما نرفع احدهما الحائط بوضا صاحبه ثم. ما جبه بماله بوضا الآخر على ان يعبر  
 ما جبه بجري ماء داره لجري ماء فيها الاداره وليس في بستانه ففعل واعار الجري بماله ان يمنع  
 الجري بماله ذلك لان الاعارة غير لازمة لان صاحب الدار الذي يمنع الجري كان له ان يمنع  
 نفسه ما انفق في بناء الحائط ورجله استنجز الفواد على ضفة نهره في داره فدخل الماء

من عروق الشجرة من هذا النهر الى داره وقد اُعت الدار الى الخراب قال ابو القاسم ج  
 ان لم يفرسها في حريم النهر لا يوم الفارس بقلعها فاما ما دخل من عروق الشجرة في دار  
 الجمار فللجمار قطعها. وذكر في الاصل رجل خرج سعف شجرة الى ملك انسان كان  
 لصاحب الملك ان يامره بقطع السعف. وكذلك الجند وع الشاخصة للانسان  
 الى دار جاره كان لصاحب الدار ان يامره بالقطع فان ابى ان يقطع يرفع الامر  
 الى القاضي حتى يجبره على القطع فلوانه لم يرفع الامر الى القاضي قطع بنفسه في الجند  
 الذي انقطع على وجه الجدار لا يضمن واما في الشعب قال القاضي الامام ابو الحسن  
 علي السغدري رح عندي ينظر ان كان السعف بحيث يمكن مدها الى بيت صاحب  
 النخلة ليس لصاحب الملك ان يقطع ولينقطع ضمن سواء كان السعف نبت  
 على احد ارضه او في ملك صاحب النخلة وان كان لا يمكن مدها الى ملك صاحب النخلة  
 كان لصاحب الارض ان يقطع اذا كان منبت السعف في ملكه وان كان منبت السعف  
 في ملك صاحب النخلة فمال السعف حتى مال الى هواء صاحب الارض فان كان  
 يمكنه المدا ليس له ان يقطع على ما ذكرنا وان كان لا يمكن مده ينظر ان كان السعف  
 هو القوائم كان له ان يقطع ولا يضمن بالقطع لان موضع قطع قوائم الخلاف معلوم  
 لا يختلف وان كان الاشجار مثمرة او غير مثمرة لكن موضع القطع غير متعين نحو العرج  
 والعضو وبر كان منبت السعف في ملك صاحب النخلة لم يكن لصاحب الارض  
 ان يقطع ولو قطع كان ضامنا. قال القاضي الامام هذا رح ههنا مسألة اخرى هي  
 في الكتاب اذا نبتت الشجرة في ملك انسان او غرس رجل نالة في ارضه فكيف يضمن  
 من ارض جاره قال بانه يضمن للجمار الموضع الذي اخذ الشجر من ارض جاره. رجل  
 له ساباط قديم فوق سكة غير نافذة واخذ اطرافه ينفوع الساباط على جدار

محمد نرفع صاحب الساباط حذنه عن موضعه واراد ان يضعه على هذا الجدار  
 ارفع مما كان من غير ان يبنى على جدار المسجد بناء فنعاه اهل السكة عن ذلك  
 قالوا ان كان هذا الجدار هو الجدار الذي بين المسجد والسكة فاهل السكة يكونون  
 بمنزلة الشركاء في الجدار اذ اكان الجدار مستقر لهم فلا يكونون لصاحب الساباط  
 ان يحدث فيه شيئا لم يكن وان لم يكن كذلك كان له ان يفعل ذلك. فنهوا الشفة  
 في مدينة اراد بعض اهل المدينة ان يتخذ بساطين يسقيهما من هذا النهر  
 قالوا ان كان ذلك لا يضر باهل المدينة لا بأس به وان اضر بهم بان كان لا يصل  
 اليهم من الماء الاشئ قليل لا يسعهم ذلك. ولو كان النهر في الطريق فاراد  
 ان يغرسوا الاشجار على سفحها ان كان لا يضر بالطريق لا بأس به وللناس حق النزع  
 وان كان لا يضرهم به لقه سحرى في بستان رجل كان لصاحب البستان  
 ان يغرس على حافته لان فيه احكام حافتي النهر فان ضاق نهرهم بذلك  
 حينئذ يوم يقطعها الا ان يوسع صاحب البستان عليهم الطريق من وجه  
 اخر لا يتفاوت حق اصحاب النهر حينئذ لا يقطع نهر سحرى في دار رجل صاحب  
 الدار يسبق لبستانه من هذا النهر فغرس شجرة على شط النهر فدخل الماء  
 من هذا النهر في عروق الشجرة الى داره وان فتداعت الدار الى الخراب قالوا ان يغرس  
 الشجرة في حريم النهر لا يوم يقطع الشجرة فان كان عروق الشجرة دخلت دار  
 جاره فعليه قطعها فان لم يقطعها كان للجار قطعها من غير ان يرفع الامر  
 الى القاضي. حوض في بستان رجل وهو مستنقع للماء اقوام فامتلك الحوض  
 وذلك يغريه بناء صاحب البستان هل يكون لصاحب البستان ان يمنع  
 من ابراء الماء في هذا الحوض الى ان يصلحوا الحوض قال الشيخ الامام ابو القاسم



ان كان صاحب البستان مقربا لموضع لارياب النهر وان استنقاع الماء فيه  
 قديم كان لصاحب البستان ان يمنعهم عن اجراء الماء الى ان يصلحوا الموضع  
 وليس على صاحب البستان اصلاح الموضع . رجل له مجرى ماء في دار رجل  
 فحرب المجرى فأخذ صاحب الدار صاحب المجرى باصلاحه قال ابو نصر رحمه الله  
 لا يجب صاحب المجرى على صاحبه قال وهذا كرجل له مجرى ماء على سطح رجل  
 فحرب السطح لم يكن لصاحب السطح ان يأخذ صاحب المجرى باصلاح سطحه  
 فكذلك هذا . فان كان النهر ملكا لصاحب النهر أخذ باصلاحه قال الفقيه  
 ابو الليث رح وقد قال بعضهم ان اصلاح النهر يكون على صاحب المجرى  
 وليس هذا كما السطح لان الماء الذي في النهر ملكه وحقه وهو الذي يستعمل  
 النهر بملكه فكان اصلاحه عليه وهكذا عن ابي بكر البلخي رح في مثل هذا وهو  
 المختار . جدار بين رجلين وبنت احدهما اسفل وبنت الاخر على بذراع  
 او بذراعين فانهدم الجدار فقال صاحب الاعلى لصاحب الاسفل ابنات  
 الى حد بيتي ثم بنى جميعا قال الفقيه ابو بكر البلخي رح ليس له ذلك لكن بيناه  
 جميعا من اعلاه الى اسفله . وقال الفقيه ابو الليث رح ان كان بيت احدهما  
 اسفل باربعة اذرع ونحوه مقدار ما يكون ان يتخذ بيتا فاصلاحه على صاحب  
 الاعلى حتى ينتهي الى موضع بيت الاخر لانه بمنزلة سفلى وعلو حائط لرجل  
 باع نصفه فاراد المشتري ان يتخذ لنفسه في النهر العام مفتحا كان له ذلك  
 اذا فعل ذلك في ملكه ولا يضر بالعامه وان اضر بان ينكسر النهر  
 ليس له ذلك والله اعلم

فصل في كرمي الانهار وعمارة الجوامع والمسالك

الانهار ثلثة منها ما يلون كرية على السلطان. ومنها ما يكون كرية على اصحاب  
النهر فاذا امتنعوا يجبرون على ذلك ومنها ما يكون كرية على اصحاب النهر  
واذا امتنعوا لا يجبرون. اما الاول فهو النهر العظيم الذي لم يدخل  
في المقاسم كالضرات والدجلة والنجف والسيحون والنيل وهو نفوذ الرثم  
واذا احتاج الى الكري فاصلاح شطه يكون على السلطان من بيت المال  
فان لم يكن في بيت المال مال يجبر المسلمين على كرية ويخرجهم لاجله فان اراد  
واحد من المسلمين ان يكري منها نهر الارضه كان له ذلك اذا لم يضربا<sup>مة</sup> بالما  
فان اضر بالعامه بان ينكسر شط النهر ويخاف منه الغرق يمنع من ذلك. واما  
الذي يكون كرية واصلاحه على اهل النهر واذا امتنعوا اجبرهم الامام على ذلك  
وهو الانهار العظام التي دخلت في المقاسم عليها ترى فان فسدت واحتاج الى  
الكري والاصلاح كان ذلك على اهل النهر واذا امتنعوا اجبرهم الامام لان  
فساد ذلك يرجع الى العامة وفيه تقليل الماء على اهل الشفة وعسى ان يؤدي  
ذلك الى غرة الطعام فاذا كان منفعة الماء تعود اليهم وضرب ترك الكري يرجع  
الى العامة اجبرهم على الكري وليس لاحد ان يكري من هذا النهر نهر الارضه  
اضر ذلك باهل النهر ولم يضرب ولا يستحق بهذا الماء الشفعة. واما النهر الذي يكون  
كرية على اهل النهر وان امتنعوا لا يجبرون فهو النهر الخاص وتكلموا في النهر الخاص  
قال بعضهم ان كان النهر اشرف فادونها او عليه قرية واحدة يعني ماؤه يقسم فيها  
نهرين خاص يستحق به الشفعة. وان كان النهر لما فوق العشرة فهو نهر عام وقال  
بعضهم ان كان النهر لما دون الاربعين فهو نهر خاص وان كان الاربعين فهو نهر عام  
وقال بعضهم ان كان لما دون المائة فهو خاص وقال بعضهم ان كان لما دون الالف

فهو خاص واضح ما قيل فيه ان يفوض الى رأى المجتهد حتى يختار اى الاقاويل شاء  
ثم النهى الخاص لو اراد بعض الشركاء الكرى وامتنع الباقون قال ابو بكر بن سعيد  
البلخى رح لا يجبرهم الامام ولو حفره الذين طلبوا الحفر كانوا متطوعين وقال ابو بكر  
الاسكاف رح يجبرون على ذلك. وذكر الخصاص رح في النفقات ان القاضي  
يامر الذين طلبوا الكرى بالكرى فاذا فعلوا ذلك كان لهم منع الآخرين عن الانتفاع  
به حتى يدفعوا اليهم حصصهم من مؤنة الكرى. وهكذا روى عن ابي يوسف <sup>رح</sup>  
وان اراد كلهم ترك الكرى في ظاهر الرواية لا يجبرهم الامام. وقال بعض <sup>رح</sup> التلخيص  
اجبرهم الامام واذا اجتمعوا على كرى النهر قال ابو حنيفة رح البداية بالكرى من  
اعلاه فاذا جاوز ارض رجل رفع عنه مؤنة الكرى وكان على من بقى وقال ابو يوسف  
ومحمد رح يكون الكرى عليهم جميعا من اول النهر الى اخره بحصص الشرب والار <sup>رح</sup>  
وليس على اهل الشفة من الكرى شئ لانهم لا يحصون. لابي يوسف <sup>رح</sup> ومحمد  
ان صاحب الاعلى كما ينتفع بكرى الاعلى ينتفع بكرى الاسفل بصب الماء <sup>بحنيفة</sup> ولا  
رح ان الكرى مؤنة الملك فيكون على المالك ولا ملك لصاحب الاعلى فيما جا  
ملكه وانما ينتفع بملأ الغيرة فلا يلزمه المؤنة بحكم المنفعة كمن له مسيل  
ماء على سطح جاره لا يكون عليه عمارق سطح الجار ولهذا لا يجب الكرى على اصحاب  
الشفة بحكم المنفعة ويقول ابو حنيفة رح اخذ واذا الفتوى. فان كان فوهة  
النهر لارضه في وسط ارضه فكرى الى فوهة النهر هل يسقط عنه الكرى في قول  
ابو حنيفة رح اختلفوا فيه قال بعضهم يسقط عنه الكرى قال بعضهم لا يسقط  
ما لم يجاوز ارضه وهو الصحيح لان له ان يفتح الماء في ارضه في اوله وفي اخره  
واختلفوا ايضا ان الكرى اذا جاوز ارضه هل له ان يفتح الماء لارضه او لا يفتح

حقه يرفع الكل عن الكرى قال بعضهم له ان يفتح . وقال بعضهم لا يفتح حتى يرفع  
 الكل لانه لو فتح قبل ذلك يختص بالماء قبل شركائه ولهذا اختار التأخير والبدء  
 بالكرى من اسفل النهر . فمجرى في السكة يحفر في كل سنة مرتين ويجمع تراب  
 كثير في السكة قالوا ان كان التراب على حريم النهر لم يكن لاهل السكة تكليف ارباب  
 النهر ينقل التراب . وان كان التراب جاوز حريم النهر كان لهم ذلك وكذلك فمجرى  
 لقوم يجري في ارض رجل يحفر والنهر والقوا التراب في ارضه ان كان التراب في حريم  
 النهر لم يكن لصاحب الارض ان ياخذ اصحاب النهر برفع التراب لان لهم حق  
 القاء التراب في حريم النهر فان القوا التراب في غير حريم النهر كان له ان ياخذهم  
 برفع التراب . بئر لماء المطر في سكة عند باب دار رجل امتلا ولصاحب الدار  
 خمر بذلك قال بعضهم له ان يكس البئر قال مولانا رح وينبغي ان يكون الجواب  
 على التفصيل ان كان البئر قديما لم يكن له ذلك وان كان محدثا كان له ذلك  
 . بئر لرجل في دار غيره لم يكن لصاحب البئر حق القاء الطين في داره اذا حفر البئر  
 . امرأة لها تسعة اجرية من الاراضي فجاء السيل وخر مجرى هذه الاراضي  
 فاستاجرت اقواما ليعمر والمجرى على ان تعطيهم ثلثة اجرية من هذه الاراضي  
 قال بعضهم ارجوان تكون الاجارة جائزة وعليها ثلثة اجرية من الاراضي .  
 وقال الفقيه ابو الليث رح هذا الجواب يوافق قول ابي يوسف ومحمد رح اما  
 على قول ابي حنيفة رح لا يجوز هذه الاجارة فان عنده لوباع كذا ذراع من هذه  
 الاراضي لا يجوز فذلك الاجارة والفتوى على قول ابي حنيفة رح . وعلى هذا لو  
 للأجر الاجرية الثلثة العقد جاز عند الكل فتركيب ينشعب منه فمصر في  
 فحزبت فوهة النهر الضفير وارادوا صلاحه بالاجر والمجهر قالوا اصلاح الدية

على اصحاب النهر الصغير لان منفعة الدرة تعود اليهم خاصة كدرة يخرج  
 منها الماء فيسيل في مجريين وبين المجريين حائل من خشب يفسد احيانا فقال  
 اهل المجري الذي لا ينفذ فيه الماء عند فساد الحائل لاهل المجري الاخر نحن نريد ان  
 نجعلوا مجراكم من النورة والاجر ليس لك الماء قالوا ليس لهم تعيين الة اصلاح  
 المجري انما الواجب عليهم تحصين الموضع الذي يفسد حتى يمنع تحول حق غيرهم  
 اليهم وما زاد على ذلك فهو تشهي وتمنى . مسنة بين نهر صغير وكبير فخرت  
 واحتاجت الى الاصلاح قالوا اصلاح المسنة يكون على اهل النهرين ونفقة  
 ذلك عليهم نصفان ان كان كل المسنة حريما للنهرين ولا يعتبر في ذلك قلة الماء وكثرة  
 كجدارين جارين حولة احدهما عليه اكثر كانت نفقة الجدار عليه نصفين بخلاف  
 الدرة اذا خربت فان نفقتها تكون على قدر مياههم لانهم يستعملون الدرة  
 بمياههم فيكون مؤنة الملك على قدر الملك . رجل له مسيل ماء السطح  
 على سطح جاره فخر ب سطح الجار فقال صاحب السطح لصاحب المسيل ضع  
 ناوقة في موضع المسيل حتى يسيل الماء الى مصبه كان اصلاح المسيل على صاحب  
 السطح الذي عليه المسيل . نهر في دار رجل يتعدى ضرب مائه الى دهليز الدار  
 ثم يتعدى من الدهليز الى دار رجل اخر وينضرب بذلك ضرا فاحشا قال الفقيه  
 ابو بكر البجلي رح ان لم يكن النهر ملكا لصاحب الدار بل الماء لاهل الشفة يجري  
 في هذه الدار فكل من ينضرب بالماء كان عليه اصلاح النهر ودفع الضرر عن نفسه  
 وقال ابو القاسم رح اصلاح النهر يكون على اصحاب المجري وبه اخذ  
 الفقيه ابو الليث رح لانه لا ملك ههنا لاحد فقام صاحب النفقة مقام المالك  
 ونف على مائة نهر سكة كذا كان الماء ينصب من النهر الاعظم في دقة ثم يسيل الاسكة ثم يسيل من

إلى السكة التي الوقف عليها فاحتاج النهر إلى الرمة في السكة الأولى قالوا لا يجوز رمة  
النهر في السكة الأولى من غلة الوقف وإنما يرم من تلك الغلة الموضع الذي يكون  
النهر في السكة الموقوف عليها. ولو كان الماء ينصب من النهر الأعظم في فضاء  
ليس له شفه ولا شاربة ثم يسيل من الفضاء إلى السكة الموقوف عليها فإنه  
يرم من غلة الوقف من أعلى النهر إلى أن يخرج من السكة الموقوف عليها لأن  
في الوجه الأول النهر ينسب إلى السكتين جميعا وفي الوجه الثاني النهر من أعلاه  
إلى أسفله ينسب إلى السكة الموقوف عليها. ولو احتاج النهر إلى الحفر لا يحفر  
من غلة الوقف لأن الحفر ليس من الرمة. وقال الفقيه أبو الليث رح أن كان  
يخاف تخريب المسناة لولم يحفر النهر يجوز أن يحفر من غلة الوقف لأن عند  
خوف تخريب المسناة يكون حفر النهر من الرمة

### فصل في أحياء الموات

إذا أحيى أرضا ميتة أكان باذن الإمام ملكها. وإن أحيأها بغير إذن الإمام  
لا يملك في قولنا بيمينفة رح وقال أصحابه يملكها. واختافوا في الموات عن محمد  
رح أرض الموات أرض لا يملكها أحد وانقطع عنها الماء وارتفاق أهل المصر  
والقرية بها سواء كانت قريبة من العمرات أو لم تكن وسواء كانت من أرض  
العرب أو من غيرة المغاوير أو بقرب من الجبال. وأصح ما قيل فيه أن يقف  
الرجل على طرف عمران القرية فنادى بأعلى صوته فإلى أي موضع ينتهي إليه صوته  
يكون من فناء العمران لأن أهل القرية يحتاجون إلى ذلك الموضع لرعي المواشي  
وعزوه وما ورأ ذلك يكون من الموات إذا لم يعرف لها مالك. وتفسير الإحياء  
عن محمد رح في النوادر أن أحياء الأرض لا يكون بالسق والكواب وإنما يكون

بالقاء البذر والزراعة حتى لو كبرها ولم يسقها أو سقاها ولم يكرب لم يكن أحياء  
 وفي ظاهر الرواية إذا حفر لها النهر وسقاها يكون أحياء. وكذا إذا حفر لها أو سقاها  
 بحيث يعصم الماء يكون أحياء وإن وضع الأحجار حولها أو حصدها فيهما من الخشيش  
 والشوك وجعلها حول الأرض يريد أحياءها يكون ذلك تجميعاً ولا يكون أحياء  
 فإذا فعل ذلك كان هو الحق بأحيائها ما لم يرجع عن ذلك لقول عمر رضي الله عنه ليس النخيل  
 بعد ثلث سنين حق بعد تجميع لا يكون لغيره أن يشتغل بأحيائها بل ينتظر إلى  
 أن يعلم أنه ترك أحياءها والتقدير بثلاث سنين عرف بقول عمر رضي الله عنه وأما  
 تلك المدعى عرف بطريق الظاهر أنه ترك أحياءها فكان لغيره أحياءها وهذا بطريق  
 الديانة لأنه سبق غيره فكان هو أولى به من غيره كن سبق بمكان في المسجد وفي الرباط  
 وفي المفازة كان هو أولى به من الغير. أما في الحكم إذا أحياءها غيره بعد التجميع باذن  
 الإمام كانت له. ولو حفر بئر في المفازة أو في موضع لا يملكه أحد باذن الإمام كان له  
 وله ما حول البئر أربعون ذراعاً حريم البئر لما روى الزهري عن رسول الله صلى  
 عليه وسلم أنه قال حريم العين خمسمائة ذراعاً وحريم بئر العطن أربعون ذراعاً وحريم  
 الناضح ستون ذراعاً. وقال أبو حنيفة رضي الله عنه حريم بئر الناضح لا يزيد على الأربعين  
 . وقال صاحباه رح ستون ذراعاً. ولو حفر نفراً في مفازة أو موضع لا يملكه أحد  
 باذن الإمام قال أبو حنيفة رح لا يستحق النهر حريماً. وقال صاحباه رح يستحق  
 مقدار عرض النهر حتى إذا كان مقدار عرض النهر ثلثة أذرع كان له من الحريم  
 مقدار ثلثة أذرع من الجانبين من كل جانب ذراع ونصف في قول الطحاوي رح  
 وعن الكرخي رح مقدار عرض النهر من كل جانب. ولو حفر حراً في أرض ملك  
 لا يملكه أحد باذن الإمام ثم جاء غيره وحفر في حريم الأول بئر كان للأول أن يسد

وليكسبه لان الثاني تعرف في ملك الاول فكان الاول ان ياخذ بكبس ما احتضر وكذا  
 لو بقي الثالث في حريم الاول بناء او زرع زرعاً كان الاول ان يمنعه عن ذلك وما عطف  
 في البئر الاول لاضمان على الاول وما عطف في البئر الثاني يضمن الثاني لان الثاني متعد  
 ولو كان الثاني حفراً باذن الامام في غير حريم الاول لكنها قريبة من الاول فذلك  
 ماء البئر الاول وعرف ذهابه بحفر الثاني فلا شيء للاول على الثاني لانه غير متعد بل هو  
 محق فيما صنع فلم يكن له ان يخاصمه كمن اتخذ ما نواته ثم جاء آخر واتخذ حاقاً  
 بجانب الاول لتلك الحاقة فكسدت تجارة الاول بذلك لم يكن له ان يخاصم  
 الثاني ولو حفر رجل قناة بغير اذن الامام في مغارة وساق الماء حتى اتى به ارضاً  
 فاحياها فانه يجعل لقناته ولخرج مائه حريماً بقدر ما يصلح . وهذا قول ابي يوسف  
 ومحمد رحم والمغنى ايضاً في حرمه . واما ما قلنا من ذلك باذن الامام يستحق الحريم للموضع  
 الذي يقع الماء فيه على وجه الارض . وان كان بغير اذن الامام لا شيء لان عند  
 ايضاً في حرمه من احتضر به لا يستحق الحريم والقناة الى ان يقع الماء على وجه الارض  
 بمنزلة النهر الا ان في القناة يجري الماء تحت الارض فاذا وقع على وجه الارض يهيى  
 ذلك الموضع بمنزلة العين لان العين يخرج الماء من الارض ويسيل على وجه الارض  
 ومن استخرج عيناً باذن الامام يستحق الحريم . ولهذا قال يستحق الحريم للموضع الذي  
 يقع الماء فيه على وجه الارض الا ان في الكتاب لم يبين مقدار ذلك لكن قال يستحق  
 حريماً على قدر ما يصلح لانه لم يجد في هذا نصاً . ولو كان القناة على وجه الارض بين  
 رجلين والارض بينهما ثم استغني احدهما ارضاً اخرى واراد ان يستقيها بهذه القناة  
 لم يكن له ذلك بمنزلة فريدين رجلين اذا استحدث احدهما ارضاً لا يشرب له لم يكن له  
 ان يستقيها الا باذن الشريك



## فصل في ضمان ما يتولد من البياح والملوك

رجل سقى أرضا وزرعها سقيا معتادا من مجرى مائه وتعدى إلى أرض جارة في الأصل  
 أنه لا يضمن وإن سقاء غير معتاد ضمن. قال الفقيه أبو جعفر في هذه المسئلة  
 على وجه أن أجرى الماء في أرضه أجرا لا يستقر الماء في أرضه بل يستقر في أرض  
 جارة ضمن وإن كان يستقر في أرضه ثم يتعدى إلى أرض جارة فإمكان  
 جارة يتقدم إليه بالسكرو والاحكام فلم يفعل ضمن استغسانا ويكون بمنزلة  
 الأشهاد في المحاطة المائل. وإن لم يتقدم إليه جارة بالسكرو والاحكام فتعدى  
 الأرض جارة لا يضمن. وإن كان أرضه في صعدة وأرض جارة في هبطة وهو يعلم  
 أنه إذا سقى أرضه يتعدى إلى أرض جارة ضمن ويؤمر بوضع السناة  
 حتى يحول بينه وبين التعدى فيمنع عن السقي. وإن كان في أرضه ثقب أو حجر  
 أن علم بذلك ولم يسهده حتى فسد أرض جارة أو كراهه ضمن وإن كان لا يعلم  
 لا يضمن كمن صب الماء في الميزاب ويعلم أن تحت الميزاب متاع رجل يفسد  
 بذلك ضمن وإن لم يعلم لا يضمن وذكر في الأصل أن في الثقب لا يكون ضامنا  
 ولم يفصل. والصحيح أنه على التفصيل الذي ذكرنا رجل أراد سقى أرضه  
 أو رعه من مجرى له فجاء رجل ومنعه الماء ففسد رعه قالوا لا شيء  
 عليه كما لو منع الراعي حتى ضاعت المواشي. رجل له نوبة ماء في يومين  
 من أسبوع فجاء رجل وسقى أرضه في نوبته ذكر الشيخ الإمام علي البرزدي  
 رج أن غاصب الماء يكون ضامنا. وذكر في الأصل أنه لا يكون ضامنا  
 رجل له مجرى ماء بقرب دار رجل فأجرى الماء في النهر فدخل الماء  
 من حجر إلى دار جارة قالوا إن أجرى ما يحتمله النهر وكان الثقب خفيا

ولولا النقب لا يدخل الماء في دارجاره لا يضمن. وإن أجرى ماء لا يحتمله النهر فتعدى  
إلى دارجاره ضمن. وكذا لو كان النقب ظاهراً وهو يعلم أن الماء يتعدى منه  
إلى دارجاره وأرضه كان ضامناً. ولو سقى أرضه فامتلاً أرضه وخرج الماء  
من أرضه إلى أرض جاره كان ضامناً وإن كان غائباً ولم يعلم به كما لو سبب الماء  
في أرض جاره رجل أو قدالاً في أرضه فذهبت النار إلى حصائد غيره فاحترق  
قال أبو القاسم: رح هذا وما لو سقى أرضه سواء. إن أرسل ماءً أو قدالاً  
يحتمله أرضه لا يضمن ولا يضمن. ومن الشائع من قال إن أو قدالاً في يوم يبيع  
ضمن وإن لم يكن كذلك لا يضمن. ومنهم من فرق بين الماء والنار وقال: النار  
لا يضمن على كل حال لأن من طبع النار الخلود فلم يكن الغالب فيه التعدي  
ومن طبع الماء السيلان فإذا أرسل ما لا يحتمله الأرض كان ضامناً. وأذوق  
الحريق في محلة فهدم رجل دار غيره بغير امره حتى ينقطع الحريق قالوا يكون  
ضامناً كمن ذبح شاة لغيره كيلا تموت كان ضامناً. ولو أن هذا الذي هدم  
الدار عند وقوع الحريق هدم باذن الإمام لا يضمن رجل سقى أرضه  
من نهر العامة وعلى نهر العامة أنهار صفراً مفتوحة الفوهات فدخل  
الماء في الأنهار والصغار ففسد بذلك كراب غيره أو مبطخة غيره قال  
الشيخ الإمام الأجل الاستاذ ظهير الدين رح يكون ضامناً كانه أجرى  
الماء فيها. قال مولا نارج: وينبغي أن يفصل بين العلم والجمل أن علم بذل<sup>ل</sup>  
كان ضامناً والأفلا رجل سقى أرضه ثم أرسل الماء في النهر حتى جاوز  
عن أرضه وقد كان رجل أسفل منه طرح في النهر تراباً فإلى الماء عن  
النهر حتى غرق قصر إنسان قالوا لا يضمن المرسل لأنه أرسل الماء في النهر

وهو غير متعد في ذلك ويجب الضمان على من طرح التراب في النهر ومنع الماء .  
عن السيلان لانه متعد رجل رعى شاة ميتة في نهر طاحونة فسال الماء بها الى  
الطاحونة فحريتها قال الفقيه ابو جعفر ربح ان كان النهر غير محتاج الى الكرى فلا  
ضمان عليه والا فعليه الضمان اذا علم انها خربت من ذلك رجل سعى ارضه  
فلا ارضه بقدر ما يحتمله فنزل الماء وانشق ارضه فتعدى الى ارض جاره لا يضمن  
وقيل اذا علم بذلك ولم يخرج جاره ضمن ولو فتح الماء لارضه قدر ما يحتمله النهر  
وترك فان زاد الماء بعد ذلك لا يضمن ان فتح مرسوما معتادا وان زاد على  
القبح المعتاد بحيث لوجاء الماء لا يحتمله النهر كان ضامنا ولو سعى ارضه ثم انقطع  
ولم يرفع السكر الذي كان عند ارضه ان كان الرسم ان يسكنوا ضمان عليه  
ولو فتح فوهة النهر وارسل قدر ما يحتمله النهر فدخل الماء في فوهة في ارض  
غيره قبل ان يدخل في ارضه ذكر في جمع التفاريق انه لا يكون ضامنا رجل  
بنى في الطريق الاعظم بناء بغير اذن الامام فان كان ذلك يضر بالطريق يكون  
اثما بما صنع . وان كان لا يضر لا يكون اثما الا انه لو عثر به انسان او دابة فغضب  
كان ضامنا ويكون لكل واحد من احاد الناس حق المنع والمطالبة بالرفع وكذا  
لو نصب على نهر العامة طاحونة بغير اذن الامام فان كان لا يضر بالنهر لم يكن  
اثما كما في الطريق لكل واحد حق المنع والرفع وان كان يضر بالنهر يكون اثما بما صنع  
ولو جعل على نهر العامة بغير اذن الامام قنطرة او على النهر الخاص بغير اذن  
الشركاء واستوفى في العمل ولم يزل الناس والدواب يمرون عليه ثم  
انكسروا وعن قطب به انسان او دابة ضمن وان مر به انسان متعد هو  
يلا او ساق دابة عليه متعد لا يضمن الذي اعترض القنطرة لان ما فعل كان

حسبة وقد مرض به الناس حيث اتخذوا ذلك مما كانه فعل باذن الامام فلا يضمن ما تلف  
 بذلك. ولو وضع رجل في طريق المسلمين بابا فمشى عليه انسان متعمدا فاكسر الباب وعطب  
 الماشى فضمان الباب يكون على الذي كسره ولا يجب ضمان الماشى على الذي وضع الباب  
 لان الواضع وان كان متعمدا ياتى الوضع لكن الماشى لما تعمد المدرو عليه فقد طرأت المبا<sup>شة</sup>  
 على التسبب كمن حفري في طريق المسلمين فجاء رجل والى فيه نفسه لا يضمن الحافر  
 وكذا البورش ماء في الطريق فجاء انسان ومشى عليه متعمدا فزلق رجله وعطب لا يضمن البورش  
 رش الطريق قبل هذا اذا رش بعض الطريق اما اذا رش الكل فمشى انسان متعمدا فهو يراه فعطب  
 كان ضمانه على الذي رش. ولو مشى احد على ذلك الموضع ولا يصير فامكان ايم او كان ليللا<sup>مة</sup>  
 فعطب كان ضمانه على الذي رش لان الذي رش كان متعمدا يابا افضل او كان مباحا بشرط<sup>السلامة</sup>  
 ولم يطرأ عليه المباشرة فيضمن السبب

## كتاب الاشربة

هذا الكتاب مشتمل على فصول ثلثة فصل في معرفة الاشربة واحكامها وفي هذا الفصل  
 شيء من مسائل طبع العصير وفصل في حد الشرب وفصل فيما ينفذ من تعزات المسلمين وما لا ينفذ

### فصل في معرفة الاشربة

قال رض الايمان التي يتخذ منها الاشربة اربعة العنب وطبقة ويا بسة  
 وهو الزبيب والتمر والحجوب نحو المخططة والشعير والدخن والقوكة  
 نحو الغرماد والاجاص والفاضيد والشهد والالبان ونحو ذلك  
 جعلوا هذه الاشياء نوعا واحدا وان اختلف اجناسها لانها حكمها  
 اما المتخذ من العنب الرطب سنة الحز والباذن والمنصف والنجع والحموض  
 والحديد ويسمى ابا يوسف. اما الخمر فيمنع من ماء العنب اذا غلا واشتد قوره

بالزبد وما راسفله اعلاه فهو خير بلا خلاف. وان غلا واشتد ولم يقذف بالزبد فليس  
 بخمر في قولنا يحنيفة رضي الله عنه لو كان او قارصا في قول صاحبيه ربح يصير خمرًا وعن الشيخ الامام  
 ابي جعفر الكبير النجاشي ربح انه اخذ بقولها واذا صار خمرًا ثبت احكامها لا يحمل شرها  
 ويحد بتناول قطرة منها طائعا وان شربها في نهار رمضان يحد بشربها وعن الجبابة  
 علي الصوم. ومن احكامها ان يكفر مستعملها ولا يضر متلفها اذا كان لمسلم وبطل  
 بيعها اذا باعها المسلم ولا يملك ثمنها. وهي نجاسة غليظة اذا اصاب النوب  
 اكثر من قدر الدرهم منعت جواز الصلوة واذا صبت في ظرف نجس الظرف. وان اخرجت الخمر  
 من الظرف بفصل الظرف ثلثا فيطهر وكان الظرف عتيقا. وان كان خرفا جديدا صب  
 فيه الخمر اختلفوا فيه قال ابو يوسف ربح بفصل ثلثا ويحنف في كل مرة فيطهر  
 وقال محمد ربح لا يطهر ابدا. وقال بعض المشائخ على قول ابي يوسف ربح ان لم يحنف  
 في كل مرة لكن ملاء الماء مرة بعد اخرى فدام الماء يخرج منه متغير اللون لا يطهر واذا  
 خرج الماء ما يغير متغير اللون يحكم بطهارتها وعليه الفتوى. وان لم يفصل الظرف  
 وبيع الخمر فيه حتى صار خلا لم يذكر محمد ربح في الكتاب حكم الظرف. وحكى عن الحكم  
 ابي نصر المهروري ربح انه قال ما يوازي الاناء من الخمر يطهر اما على الجب الذي انتقى  
 من الخمر قبل ان يصير خلا يكون نجسا فيفصل اعلاه بالخمر حتى يطهر الكل. وان لم يفعل  
 كذلك حتى صب العصير فيه وملاء نجس العصير لا يحمل شره لانه عصير خالطه خمر  
 وحكى عن الفقيه ابي جعفر ربح انه قال اذا صار ما فيه من الخمر خلا يطهر الظرف كله  
 فلا يحتاج الى هذا التكليف. وبه اخذ الفقيه ابو الليث ربح واختاره السد والشهيد  
 ربح وعليه الفتوى لان بخار الخمر يرفع الى اعلى الظرف فيطهر كله. ولو اتى الخمر سبكا  
 ولم يخالطه من ذلك مبرأ ذكره الكتاب انه لا بأس به اذا تحولت الخمر نصارا خلا لان

ما يدخل السمك من أجزاء الخمر ما رخلا فيطهر السمك لأنه سمك ربي بالحمل ونحو  
 لا يوصف روحه غير رواية الأصول الجواب فيه على التفصيل ان كان السمك والملح مغلوبا  
 بالخمر وصار الخمر خلا يطهر. وان كان السمك والملح هو الغالب لا يطهر وان صارت  
 حامضة هكذا جعل الجواب على التفصيل في الامكسه وهو الرشتا اذا صار خلا  
 قالوا ان كان الماء هو الغالب يكون نجسا وان صار خلا وان كان العصير هو الغالب  
 يطهر اذا صار خلا. فالصحيح ما قال محمد روح انه يطهر في الحالين لان ما القى  
 في الخمر صار نجسا بالمجاورة الخمر فاذا طهر ذلك وصار خلا ما الماء طاهر واذا قوت  
 فأرة في جيب الخمر فانت ورمت فأرة ثم صار الخمر خلا كان طاهرا وان انفسخت  
 فأرة فيها كان الخل نجسا لان ما فيها من أجزاء فأرة لم يصح خلا. مرقه وقت فيها  
 خمر لا يباح اكلها لانها تنجست بوقوع الخمر كما لو وقع فيها بول فلوانه حسا هذه المنة  
 قال لا يحد ما لم يسكر لانها ليست بخمر حقيقة بل هي مطبوخة بجهة حال ما شرب والخمر  
 التي من ماء العنب ويكره شرب دردى الخمر لان فيه أجزاء الخمر فلا ينفع بشيء منه  
 وان جعل ذلك في خل فلا بأس به لان ما فيه من أجزاء الخمر يصير خلا ولا بأس ببيع  
 العصير من يتخذ مخمرا في قول ايحيى في روح وقال صاحباه يكره. وقيل على قول ايحيى في  
 روح انما يكون اذا باه من ذوقه فمن لا يشرب المسلم بذلك اما اذا وجد مسلما يشربه بذلك التبركة اذا  
 من يتخذ خمر وهو كالماء الكرم وهو يعلم ان المشتري يتخذ العنب خمر لا بأس  
 به اذا كان قصده من البيع تحصيل الثمن. وان كان قصده تحصيل الخمر يكره وان كان  
 الكرم على هذا اذا كان يفرس بنية تحصيل الخمر يكره وان كان لتحصيل العنب لا يكره  
 والافضل ان لا يبيع العصير من يتخذ خمر خابية من خرصبت في نهر عظيم مثل  
 الفرات او اصفر منه ورجل اسفل منه يتوضأ بذلك الماء او يشرب منه

عبارة النسخ مما جلت في بعضها الكبرية وهو الواسع  
 وفي بعضها وهو الرشتا

ان كان لا يوجد من الماء طعم الخمر ولا لونها ولا ريحها يباح الشرب والتوضي وان كان  
 يوجد شيء من ذلك لا يباح كما لو وقعت نجاسة اخرى في ماء جار ان كانت النجاسة  
 غالبة على الماء بان تغير لونه او طعمه او ريحه يكون نجسا لقوله عليه السلام  
 الماء طهور لا ينجسه شيء الا ما غير لونه او طعمه او ريحه وان لم يجد شيئا من  
 ذلك كانت النجاسة مغلوبة ولو صب الخمر في قدح من الماء او في إناء لم يخلط بغيره  
 الا بعض لا يحل شرب ذلك الماء لانه ماء قليل وقعت فيه النجاسة فينجس كما لو وقع  
 فيه بول فان شربه فان كان لا يوجد فيه طعم الخمر ولا يوجد لونها ولا ريحها لا يحد  
 وان كان يوجد شيء من ذلك يحد لان الماء مغلوب فكان هو شارب الخمر والان  
 الفسقة يشربون الخمر هكذا فلو لم يحد يمتنع حد الشرب في عادة الفسقة.  
 ولو طرح في الخمر ريحان يقال له سون حتى ياخذ الخمر رائحته ثم يباع فانه لا يدهن  
 بها ولا يتطيب بها ولا يجوز بيعها وان لم يبق رائحة الخمر لانه خمر فلا ينتفع بها  
 ولا يجوز بيعها ولا يملك ثمنها ويجوز بيع ورق الريحان كما يجوز بيع الثوب  
 البنفسج ويكره للمرأة ان تمشط بخمر لان الانتفاع بالخمر حرام بجميع الوجوه فالعليه  
 الصلوة والسلام ان الذي حرم شرب الخمر حرم بيعها والانتفاع بها. وكذا  
 لا يستقي الدواب بها ولا يبل بها الطين لانها انتفاع بها فان سقى ناقة وذبحها  
 من ساعته اكل لحمها لان الخمر في مثل هذا لا يؤثر في اللحم ولو اعتادت بشرب  
 الخمر وصارت بحال يوجد ريح الخمر في لحمها او تكون جلالة فتحبس عشرة ايام  
 والدجاجة ثلاثة ايام والبعير شهرا والبقرة عشرين يوما ثم يذبح فيؤكل وذكر  
 في بعض الروايات ان الشاة اذا كانت تأكل النجاسات تحبس اربعة ايام والبقرة  
 والبعير عشرة ايام. وذكر الكرخي رجع عن اصحابنا انه لا يحل للانسان

ان ينظر الى الخمر على وجه التلخيص وان يبل منها الطين ويسقي بها الحيوان وكذلك  
 الميتة لا يطعمها كلابه لان ذلك انتفاع بها. قطرة من خمر وقعت في خابية فيها  
 ماء ثم صب ذلك الماء في دن من الخل قال ابو نصر الدبوسي رحمه الله يفسد  
 الخل بوقوع الماء الخس والماء لا يتخلل فيسقي نجسا. وقال بعضهم لا يفسد  
 الخل وهو الصحيح لان الماء ما كان نجسا عينه بل المجاورة الخمر فاذا تتخلل  
 الخمر بوقوعه في الخل زال المجاورة فيعود الماء طاهرا كالرغيف اذا وقع في خمر  
 ثم في خمر يطهر. وكذا الرغيف اذا خبز بخمر ثم وقع في الخل. الثوب اذا وقع  
 في خمر ثم في خل فانه يطهر بخلاف الدقيق اذا خبز بخمر وخبز فانه يكون نجسا  
 ولا يطهر لان ما في العجين من اجزاء الخمر لم يصو خلا بالخمر فلا يطهر رجل خاف  
 على نفسه من العطش يباح له ان يشرب الخمر بقدر ما يندفع به ذلك العطش  
 عندنا ان كان الخمر يرد ذلك العطش كما يباح للمضطرب تناول الميتة والخنزير  
 وكذا الواكرو على شرب الخمر يباح له ان يشرب ولو صبر ولم يشرب الخمر حتى قتل  
 كان اثما وكذا الوغص وخاف على نفسه من ذلك ولا يجد ما يزيله الا الخمر  
 يباح له مشربها. وكذا اذا شرب للعطش المهلك يباح له لرفع العطش  
 وان كان يزيد به العطش في التاخر الا انه لا يشرب الامتداد ما يكفيه  
 ويرويه ولا يشرب الزيادة على الكفاية كما مضى اذا وجد ميتة  
 يباح له منها مقدار ما يسد رمقه ولا ياكل الزيادة على ذلك فلو ان المضطر  
 يشرب من الخمر مقدار ما يرويه فسكرا لاحد عليه لان السكر حصل بالباح  
 لان الشرب منها مقدار ما يكفيه مباح فلا يجب به الحد فان شرب مقدار  
 ما يرويه وزيادة ولم يسكر قالوا ينبغي ان يلزمه الحد كما لو شرب هذا القدر



حالة الاختيار ولم يسكر رجل خاف على نفسه من العطش ومع رفيقه ماء كثير  
فأبى أن يعطيه فانه يقاتله بما دون السلاح ولا يقاتله بالسلاح كما لو منع  
منه الطعام حالة المجنونة هذا اذا كان الماء مع الرفيق كثيرا فان لم يكن كثيرا  
فهو على الوجهين أحدهما ان يكون الماء مقدارا ما يرد رمقها او كان لا يكفى الا  
لرمق أحدهما فان كان يكفى لرد رمقها كان للمضطر ان يأخذ منه البعض ويترك  
البعض وان كان لا يكفى الا لأحدهما فانه يترك الماء على المالك رجل عليه دين  
فقتناه من ثمن الخمر ان كان الغريم مسلما لا يحمل اخذ ذلك منه وان كان الغريم  
ذميا يحمل لان الغريم اذا كان مسلما لا يملك ثمن الخمر فلا يحمل به قضاء الدين  
واما اذا كان ذميا يملك ثمن الخمر فيصح به قضاء الدين. خمر وقع في حنطة  
كروه أكلها قبل ان تغسل لانها نجست فان غسلت وطحنت ان كان لا يوجد  
فيه طعم الخمر ولا ريحها لا بأس بأكلها هذا اذا لم تكن الحنطة منتفخة فان كانت  
منتفخة قال ابو يوسف رح تغسل ثلاث مرات وتجفف كل مرة فتطهر وقال  
محمد رح لا تطهر ابدا واللحم اذا نجس قال ابو يوسف رح يغسل ثلاث مرات بماء  
طاهر ويهرد في كل مرة فيطهر وقال محمد رح لا يطهر ابدا ويكره الاحتقان  
والاكتحال بالخمر وكذا الاقطار في الاحليل وان يجعل في السعوط الحاصل  
ان لا ينتفع بالخمر الا انها اذا تخلل فينتفع به سواء صار خلا بالمعاجة او غير  
المعاجة عندنا خلا فاللسان في رح. واما الشراب الناز من العنب فهو  
الباذق وهو ماء العنب اذا طبخ اذنى طبخة يحمل شربه مادام حلوا عند  
الكل واذا غلي واشتد وقذف بالزبد يحرم قليله وكثيره ولا يفسق شربه  
ولا يكفر مستحله ولا يحد شربه ما لم يسكر منه. وقال الشافعي رح يحد بشرب

قطرة منها، اختلفت الروايات عن اصحابنا ربح في نجاسته انها غليظة ام خفيفة  
قال محمد ربح كل ما يجرم شربه اذا اصاب الثوب اكثر من قدر الدرهم منع جواز  
الصلوة فيكون البا ذق نجسا نجاسة غليظة . وهكذا روى هشام عن ابي حنيفة  
وابي يوسف ربح وحكى عن الشيخ الامام محمد بن الفضل رحمه الله انه قال على  
قياس قول ابي حنيفة وابي يوسف ربح يكون نجسا نجاسة خفيفة يعتبر فيه الكثير  
الفاحش وهكذا روى المولى عن ابي يوسف ربح اما يبيع البا ذق يجوز في قول ابي حنيفة  
ربح ولا يجوز في قول ابي يوسف ومحمد ربح والله اعلم . والثالث من اشربة العنب  
المنصف وهو ماء العنب اذا طبخ حتى ذهب نصفه مادام حلوا يحمل شربه واذا غلخ  
واشتد وقذف بالزبد لا يحمل شربه عنهما . وقال اصحاب الظواهر يحمل وحكمه  
حكم الباذق . وكذا اذا ذاع على النصف فحكمه حكم المنصف في ظاهر الرواية وعن  
ابي يوسف ربح في النواذر اذا كان الذاهب اكثر من النصف فحكمه حكم  
الثلث والشراب الرابع من العنب هو عصير العنب اذا طبخ حتى ذهب  
ثلثه مادام حلوا يحمل شربه عند الكل واذا غلخ واشتد يحمل شربه في قول ابي حنيفة  
وابي يوسف في قول الاخر لا يستمرء الطعام والتداوى والتقوى لطاعة  
الله تعالى دون اللهو واللعب . ويجرم القدح المسكر منه وهو الذي يعلم  
يقينا او يغال بالرائى انه يسكره وعلى قول محمد والشافعية ربح لا يحمل شربه  
الا ان عند محمد رحمه الله لا يحد ما لم يسكر منه وعلى قول الشافعية ربح يحد  
بشرب قطرة منها كما في الخبر لمحمد والشافعية ربح قوله عليه السلام كل مسكر  
حرام وقوله عليه السلام ما اسكر كثيره فقليله حرام . ولا يحنيفة وابي يوسف  
رحمهما ما روى ان رجلا انى عمر رضى بثلث قال عمر رضى ما اشبه هذا

بظلاء الابل كيف تصنعونه قال الرجل يطبخ العصير حتى يذهب ثلثاه وبقية  
 ثلثه فصب عمر رضي الله عنه عليه الماء وشرب ثم ناول عبادة بن الصامت  
 ثم قال عمر رضي الله عنه اياكم شرابكم فاكسروه بالماء وعن عمر رضي الله عنه  
 اذا ذهب ثلثا العصير ذهب حرامه وريح جنونه وما روي من الحديثين  
 روى عن ابراهيم النخعي رحمه الله ما يرويه الناس كل مسكر حرام خطأ لم يثبت  
 انما الثابت كل مسكر حرام وكذا ما يرويه الناس ما اسكر كثيره فقليله حرام  
 ليس بثبت وابراهيم النخعي رح كان صير في الحديث ولو طبخ العصير حتى ذهب  
 ثلثه وبقية ثلثاه ثم قطع عنه النار حتى يبرد ثم اعاد عليه الطبخ ثم ذهب نصف  
 ما بقى فصار الزاهب من العصير ثلثاه قال في الاصل ان عاد عليه الطبخ قبل  
 ان يغلي العصير ويغير لا بأس به لانه ذهب ثلثاه بالطبخ وطم الطبخ قبل ثبوت  
 الحرمة. ولرأيه قطع عنه النار بعد ما ذهب ثلثه فغلي العصير وتغير ثم اعاد  
 عليه الطبخ لاخبر فيه لان الطبخ الثاني وجد بعد ثبوت الحرمة فلا يفسد الطبخ  
 كما لو طبخ الخمر ولو طبخ العصير حتى ذهب ثلثه اخماسه وبقية خمسه فقطع عنه  
 النار فلم يبرد حتى نقص تمام الثلثين فلا بأس به قال الشيخ الامام الزاهد  
 المعروف بجواهر زاده رح لان ما ذهب بعد قطع النار قبل ان يذهب  
 بجمرة النار وما دتها ولو ذهب بجمرة الشمس لا بالنار يجعل فانهم قالوا بابا<sup>حة</sup>  
 الشمس وهو ان يجعل العصير في طست او انية ويوضع في الشمس حتى  
 ينقص منه الثلثان بجمرة الشمس يجوز شربه لان المقصود هاب الثلثين  
 ولا فوق فيه بين ان يذهب ثلثاه بجمرة النار او بجمرة الشمس وعنه في يوسف  
 رح اذا طبخ العصير حتى ذهب منه اقل من ثلثه فقطع عنه النار وبرد

ثم طبخ حتى تم ذهاب الثلثين لآخر فيه . وقال محمد رح لا بأس به وعن محمد رح اذا طبخ  
العصير فلم يذهب ثلثاه فطبخ عنه النار وبرد ثم اعيد الطبخ ان كان بعد ما طبخ  
عنه النار زمان يظلم العصير من غير نار فلا خير فيه وان كان لا يظلم في ذلك القدر  
من الزمان فلا بأس به . والصحيح ما قال في الكتاب انه اذا اعيد النار بعد  
ما غلي واشتد وقذف بالزبد فذهب ثلثاه بالطبخ وبقي ثلثه لآخر فيه لان  
هذا الطبخ بعد ثبوت الحرمة فلا يفيده فان شربها ولم يسكر قالوا ينبغي ان لا يجد لانه  
لم يشرب الخمر حقيقة . وذكر في الكتاب ان فيما سوى الخمر من الاشربة لا يجد  
ما لم يسكر . اذا صب الماء على الثلث حتى رق مادام حلوا يحل شربه في قولهم  
فان غلي واشتد وقذف بالزبد فان طبخ اذ في طبخة بعد ما صب عليه الماء  
ثم غلي واشتد حل شربه في قول ابي حنيفة وابي يوسف رح بخلاف بين الشائع وان  
لم يطبخ اذ في طبخة بعد ما صب عليه الماء اختلف المشايخ فيه حكى عن الشيخ الامام  
ابي بكر محمد الفضل رح انه قال يشترط ان يطبخ اذ في طبخة . وغيره من المشايخ قال لا يشترط  
ذلك والانفضل ان يطبخ اذ في طبخة ليكون قول كل المشايخ رح رجل صب عشرة دواق  
عصير في قدر وطبخ فغلي وقذف بالزبد فجعل يأخذ ذلك الزبد وجعه في قدر اخر  
وكاد وراقا ثم يطبخ الباقى بعد ذلك حتى يحل قال في الكتاب يطبخ الباقى حتى  
يبقى ثلاثة دواق وهو ثلث الباقى بعد الدواق الذي اخذ من الزبد لان  
ما اخذ جعل كان لم يكن لان الزبد ليس بعصير فصا ركانه صب فيه دواق من ماء  
وفيه لا يعتبر الماء وانما يعتبر ان يذهب من العصير ثلثاه فيطبخ حتى يذهب ثلثاه كما لو  
كان الملقى تسعة دواق وعصير ويطبخ حتى يذهب ثلثا التسعة ويبقى ثلاثة  
دواق كذلك ههنا وهكذا ان اخرج منه دواق في طبخة حتى يذهب ثلثا الباقى

وذلك خمسة وثلاث ويبقى دورقان وثلاثا وورق لان ما اخرج من الزبد  
جعل كان لم يكن فكانه لم يصب في القدر من العصير الاثمانية دوارق عصير  
ولو كان كذلك يطبخ حتى يذهب ثلثا ثمانية دوارق وذلك خمسة وثلاث فيبقى  
دورقان وثلاثا وورق وان اخرج دورقان الزبد وذهب في غليانه دورق  
عصير فانه يطبخ الى ثلث ما بقى بعد اخراج الزبد وذلك ثلثة دوارق لان  
ما ذهب من الزبد يصير كان لم يكن فيبقى تسعة ويطبخ حتى يذهب ثلثاه وذلك  
سته ويبقى ثلثه وهو ثلثة لان ما ذهب بالغليان من العصير معتبر وما اخذ  
من الزبد غير معتبر عند ابي يوسف ومحمد رج. رجل صب في قدر عشرة دوارق  
عصير وعشرين دوارق ماء وارا دطحه فانه ينظر ان كان يعلم ان الماء  
يذهب اولا وقد يكون الماء اسرع ذهابا من العصير بالنار لانه ارق  
والطف من العصير فان كان كذلك يطبخ حتى يذهب كل الماء اولا ثم يذهب  
ثلثا العشرة وذلك ستة وثلثان ويبقى ثلثه وهو ثلثة وثلث فذلك تسع  
الجملة وانما يعرف ذلك بان يجعل كل عشرة دوارق من الماء على ثلثة  
اسهم لمحتاجنا الى ان يجعل عشرة دوارق عصير على ثلثة اسهم لمحتاجنا  
الى الثلث والثلثين فيكون الماء ستة اسهم والعصير ثلثة والكل  
تسعة اسهم ولا يذهب الماء اولا فقد ذهب ستة من تسعة ويجعل ذلك  
كان لم يكن بقى الباقي من العصير وهو ثلثة اسهم فيطبخ حتى يذهب ثلثاه  
فقد ذهب من الجملة مرة ستة ومرة اثنان فقد ذهب ثمانية اسهم  
بقى سهم واحد وهو تسع الجملة وهو في الحاصل ثلثة دوارق وثلاث لان  
العصير صار على ثلثة اسهم كل سهم منه ثلثة دوارق وثلاث وانكار العصير

والماء يذهب ان يطبخ حتى يذهب ثلثاه وذلك عشرون وبيق ثلثه  
وذلك عشرة لانه من بيق عشرة كان ثلثاه ماء وثلثه عصيرا اذا كانا يذهبان  
معا فيكون ثلثة وثلث عصيرا وقد كان العصير عشرة ولم يبق الا ثلثة فجعل كحان  
محمد راج علم ان العصير على نوعين منه ما لو صب فيه الماء ويطبخ يذهب الماء  
اولا ومنه اذا صب فيه الماء يذهبان معا ففصل الجواب تفضيلا وحاصل  
الجواب ان الماء متى كان اسرع ذاهبا بالنار يطبخ حتى يبق ثلث العصير وان كانا  
يذهبان معا فانه يطبخ حتى يبق ثلث الكل وبعد ان يخرج الكثر مسائلا يطبخ العصير  
واذا طبخ الرجل عصيرا حتى يذهب ثلثه وبق ثلثاه ثم جعل منه شمسلا فان كان  
جعل قبل ان يغلي ويتغير بان كان حلوا او قارصا لا بأس بذلك لان الطبخ وجد  
قبل ثبوت الحرمة. وان طبخ بعد ما صار خرا لا يحل لان الطبخ وجد بعد ثبوت  
الحرمة وقد ذكرنا ان الطبخ بعد ثبوت الحرمة لا ينفع. والشمس هو الذي  
وضع في الشمس حتى يذهب ثلثاه بالشمس فهو بمنزلة المثلث الذي ذهب  
ثلثاه بالنار عندنا. ولو طبخ العنب حتى تضغ ثم عصر وترك حتى اشتد روى  
الحسن عن ابي حنيفة رجا انه لا بأس بشربه. وقال الشيخ الامام المعروف  
بجواهر زاده رجا العنب بمنزلة الزبيب اذا طبخ اذ في طبخة لا بأس به وقال  
ابو يوسف رجا لا يحل شرب المشتد منه حتى يذهب ثلث الماء الذي كان  
في العنب وعليه الفتوى. والتخذ الخامس من العنب النجس واختلافه في تفسير  
قال الحاكم ابو محمد الكشي رجا هو عصير العنب يصب فيه الماء ثم يطبخ قبل الغليان  
حتى يذهب ثلثاه وبق ثلثه فيكون الذاهب من العصير اقل من الثلثين يحل شربه  
ما دام حلوا واذا غلي واشتد وقذف بالزبد محرّم قليله وكثيره وهو الجمهور

سواء قال بعضهم النخج هو الحميدى وهو ان يصب الماء على الثلث ويترك حتى  
يشتد ويقوله ابا يوسف لكثرة ما استعمله ابو يوسف رح وهل يشترط الاباحة  
هذا ان يطبخ ادى طبخة بعد ما صب عليه الماء قبل الغليان والشدة تختلفوا فيه  
على نحو ما ذكرنا في الثلث فان غلى واشتد حل شرهه ما لم يسكر منه فان سكر  
منه يحد. وقال الشافعى رح يحد بتناول قطرة منها. واما الجمهور فيقولون  
من ماء العنب اذا صب عليه الماء وطبخ ادى طبخة ما دام حلوا يحل شرهه عنه  
الكل وان غلى واشتد وقذف بالزبد فهو والباقى سواء في الحكم فان صب  
الماء على ثقله بعد ذلك وعصر واستخرج الماء فحل واشتد قال بعضهم  
هو يكون بمغزلة الخمر في جميع الاحكام وقال بعضهم حكمه لا يكون حكم الخمر واما  
المتخذ من الزبيب شيئا نقيم ونبيذا ما نقيم الزبيب ان ينقع الزبيب في الماء  
ويترك اياما حتى يستخرج الماء حلاوته ما دام حلوا يحل شرهه بلا خلاف واذا غلى  
واشتد وقذف بالزبد فحكمه عندنا حكم الباقى في جميع الاحكام واما نبيذ  
الزبيب فهو النبي من ماء الزبيب يطبخ ادى طبخة ما دام حلوا يحل شرهه عند الكل  
واذا غلى واشتد وقذف بالزبد فحكمه حكم الثلث من العنب في جميع الاحكام  
وان طبخ نقيم الزبيب ادى طبخة ما دام حلوا يحل شرهه واذا غلى واشتد وقذف  
بالزبد يحرم قليله وكثيره في قول محمد والشافعى رح وهو كالعصير وقال ابو يوسف  
رح يحل شرهه ما لم يسكر فاذا سكر يحرم القدرح السكر وليس هذا كالعصير بدليل  
انه لا يفسق شارب النقيع ولا يحد ما لم يسكر. وروى هشام عن ابي حنيفة  
وابي يوسف رح ان نقيم التمر والزبيب اذا غلى واشتد وقذف بالزبد  
ما لم يذهب ثلثاه بالطبخ لا يحل قال الفقيه ابو جعفر رح يحتمل ان يكون

في المسئلة روايتان ويحتمل ان يكون فيهما رواية واحدة وانما يختلف الجواب  
 لاختلاف الموضوع وموضوع ما ذكر في ظاهر الرواية اذا كان الماء الذي القى  
 فيه الزبيب والتمر قليلا ويكون في الخلطة قبل الطبخ مثل النصف فاذا طبخ  
 ادنى طبخة يلتحق بالمثلث. وموضع ما ذكر في النوادر اذا كان ذلك الماء كثيرا  
 فيكون في اللطانة والروقة قبل الطبخ مثل العصير وينشطر فيه ذهاب الثنتين  
 واما المتخذ من التمر ثلثة السكر والفضيح والنبيد فالسكر هو النبيذ  
 ماء التمر والفضيح هو النبيذ ماء البسبب ما دام حلوا يحل شربه بلا خلاف  
 واذا غلى واشتد وقذف بالزبد فحكمه حكم الباذق في جميع ما قلنا. واما النبيد  
 فهو ماء التمر والبسبب في طبخ ادنى طبخة ما دام حلوا يحل شربه بلا خلاف  
 فاذا غلى واشتد وقذف بالزبد فحكمه حكم المثلث في جميع ما قلنا وعلى قول  
 ابي حنيفة واي يوسف الاخر يحل شربه للتداوي والتقوى واستمراء الطعام  
 دون اللهو واللعب والسكر وعلى قول محمد والشافعي رجح لا يحل لانه مسكر ولا ينجفه  
 واي يوسف رجح الآثار التي وردت في اباحة النبيد الشديد قولا وفلا ذكرها  
 محمد رجح في الكتاب وعن ابي حنيفة رحمة الله عليه انه قال من شرب السنة  
 والجماعة ان لا يحرم النبيد الحر لان في تحريمه تفسيق كبار الصحابة رضي الله  
 عنه قال لا احرم النبيد الشديد ديانته ولا اشربه مرة لجمع كبار الصحابة  
 رضي الله عن اباحة النبيد واحتاطوا في شربه لاجل الاختلاف وكذا السلف بعدم  
 انهم كانوا يشربون النبيد الحر بحكم الضرورة لاستمراء الطعام واما المتخذ  
 مما سوى التمر والعنب نحو التمار والسكر والفانيد والمجوب والعسل  
 والشعير والحنطة والذرة وما اشبه ذلك ما لم يشتد يحل شربه بلا خلاف

الحجرات



فاذا غلى واشتد وقذف بالزبد فان كان طبع ادى طنجة يحل في قول ابى حنيفة ويوسف  
رح. واختلف المتأخرون في قول محمد رح منهم من قال يحل شربه مادون السكر ومنهم  
من قال لا يحل اصلا وحكى عن القاضي الامام ابى جعفر رح انه قال وجدت رواية  
عن محمد رح انه قال اكرهه هذا اذا لم ينجس هذه الاشربة ادى طنجة فاذا لم يطبخ  
وغلى واشتد فيه روايتان عن ابى حنيفة وايوسف رح في رواية يشترط للاباحة  
ادنى طنجة وفي رواية لا يشترط ذلك فان سكر من هذه الاشربة فالسكر والقدر  
المسكر حرام بالاجماع. واختلفوا في وجوب الحد اذا سكر قال الفقيه ابو جعفر  
رح لا يحد فيما ليس من اصل الخمر وهو التمر والعنب كما لا يحد من البنج ولبن  
الروماك وهكذا ذكر شمس الائمة السرخسي رح. وقال بعضهم يحد وقبل هو قول  
الحسن بن زياد رح واما الالبان فلبن الماكول حلال ولبن الروماك كذلك  
في قول ابى يوسف ومحمد رحمهما الله. ويكره في قول ابى حنيفة رحمه الله واختلفوا  
في كراهته قال بعضهم مكروه كراهية التنزيه لا كراهية التحريم وذكر شمس  
الائمة السرخسي رح في انشاء الكلام انه مباح كالبنج. وعامة المشايخ رحمهم الله  
قالوا هو مكروه كراهية التحريم الا انه لا يحد وان زال عقله بذلك كما لو تناول  
البنج وارفع الى راسه حتى زال عقله يحرم ذلك ولا يحد فيه

### فصل في حد الشرب

اذا شرب قطرة من الخمر او سكر من الاشربة التي ذكرنا انه يوجب الحد فانه  
يحد ثمانون سوطا في ازار واحد والمرأة تحد في ثيابها ويضرب العبد في النيب  
والسكر نصف ما يضرب الحر اذا شهد شاهداً على رجل انه شرب الخمر واحدة  
الخمر توجد منه فان القاضي يقبل شهادتهما ويستلهما عن ماهية الخمر وعن كيفية

الشرب وعن زمان الشرب وعن مكانه أما يسأل عن مائته المخرجة يعلم أنها  
 خرج حقيقة فإن كل مسكر يسه خراجا زائيا يسأل عن كيفية الشرب حتى يعلم أنه شرب  
 طائعا أو مكرها وعن زمان الشرب حتى يعلم أن العهد لم يتقادم فإنه لو مضى شهر  
 من وقت الشرب لا يقبل شهادة تهما على الشرب إلا إذا اتوا به من مكان بعيد  
 فإن ثمة تقادم العهد وانقطاع الرائحة لا يمنع قبول الشهادة. ويسأل عن  
 المكان لأنه لو شرب في دار الحرب لا يقام عليه الحد فيستقيم القاضي في السؤال  
 عما ذكرنا احتمالا لدفع الحد فاذا بينوا ذلك حبسه القاضي حتى يسأل عن  
 العدالة ولا يقض بظاهر العدالة في حد ما ويحبسه إلى أن يظهر عدالة الشهود  
 فاذا ظهرت عند التهم يقيم عليه الحد هذا إذا اتى به وريح الخمر يوجد منه فإن  
 لم يوجد وقد اتى به من مكان قريب لا يقام عليه الحد في قول ابى حنيفة وإبي يوسف  
 ربح لأن عندهما قوام الرائحة شرط. وعند محمد ربح ليس بشرط لقبول الشهادة  
 وإن اتى به من مكان بعيد تنقطع الرائحة في تلك المسافة لا يشترط الرائحة  
 . وإذا اتى برجل وهو عاقل فقال شربت الخمر أو قال سكرت من الشراب لا يحد  
 في قول ابى حنيفة وإبي يوسف ربح ولا يصح إقراره لأن عندهما وجود الرائحة  
 شرط. وعند محمد رحمه الله ليس بشرط ولا يحد الآخر سواء شهد عليه الشهود  
 أو اشغار هو بإشارة معهودة يكون ذلك إقرارا منه في المعاملات لأن الحد لا يثبت  
 بالاشبهات ويحد الأعمى. ولو قال الشهود عليه شرب الخمر ظنتها البنا وقال  
 لا أعلم انفا حمر لا يقبل ذلك منه لأنه يعرفها بالرائحة والذوق من غير ابتلاع  
 . وإن قال ظنتها شبيدا قبل منه لأن غير الخمر بعد الغليان والسدة يشارك  
 الخمر في الذوق والرائحة. ولو قال أكرهت عليها لا يقبل منه لأن الشهود

شهد وأعليه بالشرب طائعا ولو لم يشهد وأبدلك لا يقبل شهادة تهم فلو قلنا قوله لكأن  
 لكل من يشهد عليه الشهود بالشرب أن يقول كنت مكرها فيرفع الحد ولا يقام  
 الحد على المريض مالم يبرأ ويحبس إلى أن يبرأ فإذا برأ يقام عليه الحد فإنا كان ما يؤ  
 البر يقام عليه الحد للحال على وجه لا يخاف منه التلف ولا يقام الحد على الحامل  
 مالم يضع حملها ويخرج عن النفاس. وإذا أقر السكران أنه سكر عن الشرب لا يصح  
 إقراره وإمكان يوجد منه راحة الخمر لأن أقوال السكران بالحدود الخاصة به  
 باطل وتكلموا في السكران وأصح ما قيل فيه ما ذكر محمد رح في الكتاب أنه إذا كان  
 كلامه مختلطاً لا يستقيم مطالباً لأجواباً ولا بد من فهو سكران وبه اتفق المشايخ  
 وإذا كان بعض كلامه مستقيماً وبعضه غير مستقيم فإنا كان النصف مستقيماً  
 والنصف غير مستقيم لا يقام عليه الحد لأن السكر لم يتم وإنا كان أكثر كلامه  
 غير مستقيم لم يذكر محمد رح هذا في الكتاب. وعن أبي يوسف رح أنه قال هو  
 سكران يقام عليه الحد واعتبر الغالب فلنا كما قال في الجنون إذا كان أكثر كلامه  
 غير مستقيم يحكم بجنونه. وإذا شهد أحد الشاهدين أنه سكران من الخمر  
 وشهد الآخر أنه سكران من السكر ومن البنييد لا يقبل شهادة فهما ولا حد عليهما  
 والمجنون إذا شرب الخمر أو سكر إذا كان بجن وبفوق أن شرب في حال جنونه لا حد  
 عليه كما أصح. وإن شرب في حال إفاقته يجد قوم يشربون البنييد فإني فسرك  
 البعض دون البعض فتشهد عليهم الشهود بذلك فمن كان منهم سكران يحبس  
 حتى يصحون ثم يقام عليه الحد. ومن لم يكن سكران لا حد عليه ولكنه يعز و ذكر  
 في الكتاب رجل من أهل الكوفة يوجد في نبتة الخمر وهو فاسق أو يوجد القوم  
 مجتمعين على الشرب ولم يرم أحد يشربونهم قد جلسوا مجلس

من يشربها او كان يوجد معه ركوة من خمر فانه يعزر لانه ظهر منهم امارات العزم  
على الفساد وانه معصية لاحد فيه فيعزر وكذا المقيم اذا انظر في رمضان متعمدا يعزر  
ويحبس بعد ذلك اذا كان يخاف منه عوده الى الافطار ثانيا وكذا المسلم يبيع الخمر  
او ياكل الربوا ولا يرجع عنه فانه يعزر ويحبس وكذا المغنى والمختل والنائحة  
يعزر ويحبس حتى يحدث توبة وكذا المسلم اذا شتم ذميا يعزر لانه اركب معصية  
لم يجب فيها الحد فيعزر . واذا شرب المسلم الخمر او سكر من غير خمر ثم اراد العيا  
بانه ثم اسلم فانه يقام عليه حد الزنا وحد السرقة وجميع انواع الحد الاحد  
الشرب لان الكفر لو كان مقارنا للشرب يمنع حد الشرب فاذا اعترض اولى  
بجلاف سائر الحد ودان باسباب الحد في رده لا يقام عليه حد الشرب  
والسكر لاقبلنا وهو سوى حد الشرب والسكران باسباب في رده قبل ان ياخذ  
الامام لا يقام عليه حد ما لاحد القذف وان باسباب اسباب الحد وفي رده  
بعد ما اخذه الامام وصار مجال لا يمكنه الذهاب الى دار الحرب يقام عليه  
الحد ود الاحد الشرب والسكر لانه كافر لا يمكنه الذهاب الى الحرب  
فكان بمنزلة الذمي ويقام على الذي سائر الحد ود الاحد الشرب  
والسكر في قول ابي يوسف رحمه الله وقال ابو حنيفة ومحمد  
لا يقام عليه حد ما لاحد القذف

### فصل في تصرفات السكران

السكران من الخمر والاشربة المتخذة من التمر والزبيب نحو البنيد  
والمثلث وغيرها عند ما ينفذ تصرفاته كالطلاق والعناق والافوار  
بالدين والعق وتوزيع الانية الصغيرة والابن الصغير والاقراض والاستقراض

والهبة والصدقة اذا قبضها الموهوب له والمتصدق عليه وبه اخذ عامة المشايخ  
رح. وقال مالك رح وهو احد قول الشافعي رح لا يبع تصرفاته وبه اخذ الطحاوي  
والكوخي رح. وعن أبي بكر بن احمد رح انه قال ينفذ من السكران كل تصرف ينفذ  
مع الهزل ولا يبطله الشرط الفاسد فلا ينفذ منه البيع والشراء وينفذ منه  
الطلاق والعناق والافراز بالدين والعق والهبة والصدقة والوصية وتزويج  
الصغير والصغيرة. واما ردته لانصح عندنا استحسانا ونصح قياسا لان الكفر  
واجب النفي والاعدام لا واجب التحقيق ولهذا الواجى على لسانه كلمة الكفر  
خطا لا يكفر هذه اذا كان السكران من الشراب المتخذ من اصل الخمر والعنب والزبيب  
فاما السكران من المتخذ من العسل والثمار والمحجوب اختلاف المشايخ رح فيه  
وهو كاختلافهم في وجوب الحد من قال يجب الحد بالسكر عن هذه الاشربة يقول  
ينفذ تصرفاته ليكون زجره له. ومن قال لا يجب الحد في هذه الاشربة وهو الفقيه  
ابو جعفر وشمس الامنة السرخسي رح يقول لا ينفذ تصرفاته لان نفاذ النصف  
كان للزجر فاذا لم يجب الحد عند هما زجر لا ينفذ تصرفاته. وان زال عقله  
بالبحر او لبن الرماك لا ينفذ تصرفاته. وعن أبي حنيفة وسفيان الثوري رح  
في الذي زال عقله بالبحر فطلق ان كان علم حين تناول البهجة انه يبع الطلاق  
وان لم يكن عالما لا يبع. وعن أبي يوسف ومحمد رح لا يقع من غير فصل وهو الصحيح  
وكذا لو شرب راسا او فام بواقفه فذهب عقله فطلق قال محمد رح لا يقع طلاقه عليه  
العتوة. هذا كله في السكران اذا شرب طائفا. وان شرب مكرها فطلق اختلاف  
المشايخ رح فيه والصحيح انه لا يقع كما لا يجب عليه الحد. وعن محمد رح انه يقع  
الصحيح هو الاول. والذي ضرب على راسه حتى زال عقله فطلق واعتق لا ينفذ

تصرفاته وان زال عقله بالعصية لانه لا يحتاج الى شرع الزاجر فكما لا يجب عليه  
المجد لا ينفذ تصرفاته

## كتاب الغصب

### فصل فيما يصير به المراء غاصبا وضامنا

ثوب لرجل في يده تشبث به رجل فجذب به صاحب الثوب فتزق  
قال محمد رح يضمن المشتبث نصف قيمته وان كان الذي جذب به هو المشتبث  
الذي ليس له الثوب يضمن جميع القيمة . ولو عض رجل ذراع انسان فجذب  
صاحب اليد به فسقط اسنان ذلك الرجل وذهب لحم ذراع هذا فدية  
الاسنان هدر ويضمن العاض ارش ذراع هذا . واوجلس رجل على ثوب  
رجل وصاحب الثوب لا يعلم به فقام صاحب الثوب فانشق الثوب <sup>من</sup>رجل  
المجالس كان على المجالس نصف ضمان الشق وعن محمد رح في رواية يضمن  
نقصان الشق والاعتماد على طاهر الرواية . وعن ابي يوسف رح في رواية لا يضمن  
نقصان الشق . رجلا ن وضع كل واحد منهما جرة في الطريق فتدحرجت <sup>كلها</sup> احد  
على الاخرى فانكسرتا جميعا قال يفرم كل واحد منهما جرة صاحبه وعن محمد رح  
رجل وضع جرة في الطريق فيها زيت او لبس فيها شئ ورجل اخر وضع جرة اخرى  
في الطريق فتدحرجت احداهما فاصابت الاخرى فانكسرتا جميعا قال يضمن صاحب  
الجرة القائمة التي لم تدحرج قيمة الجرة التي تدحرجت ومثل ما كان فيها من الزيت  
لانها بمنزلة حجر وضع في الطريق فاعطب به يضمن . فاما التي تدحرجت فانهما  
زالت عن موضعها فتدحرج صاحبها عن الضمان . رجل في يده دراهم ينظر اليها  
رفع بعضها في دراهم غيره واختلط ما كان الذي وقع الدراهم من يده غاصبا <sup>شأ</sup> وضامنا

وهذه جناية منه وان لم يتعد رجل غضب من رجل بيضة واودعه المغضوب منه  
 بيضة فحقت دجاجة عليها فخرجت فرختان ففرخ الودبعة لصاحب الودبعة وفي  
 الغضب للغاصب وعليه ضمان البيضة التي غضب رجل جاء الى خزانة انسان وصب  
 فيها خلاصا من الخمر خلاصا نصفان قال لصاحب الخمر ان ياخذ نصف الخل وعن  
 ابي القاسم رح رجل غضب خمر وجعلها في حبه وصب فيها خلاصا من عنده حتى صار الخمر  
 خلا قال يكون الخل للغاصب قياسا. وقال الفقيه ابو الليث رح قيل بان الخل يكون  
 بينهما على قدر خلها لانه صار كانها خلطا خلها قال وبه تلحد. ولو تخلل خمر الغضب  
 في يد الغاصب قال ابو بكر البجلي رح الخل يكون للغاصب. ولو ان رجلا اراد ان يصب  
 خمر نفسه فاخذها آخر فتخلل في يده كان الخل للآخر رجل تعد على ظهر دابة رجل  
 ولم يحركها ولم يحولها عن موضعها حتى جاء رجل آخر وعقر الدابة فالضمان على الذي  
 عقر دون الذي ركب اذ لم يهلك من ركوبه. وان كان الذي ركب الدابة محمدا  
 ومنعها من صاحبها قبل ان يعقر ولم يحركها فجاأ آخر وعقرها فلصاحب الدابة الضمان  
 ايها شاء وكذا اذا دخل رجل دار انسان واخذ متاعا وحجدا فهو ضامن والمتاع  
 فلا ضمان عليه الا ان يهلك بفعله او يخرج من الدار وان اخذ المتاع من بيت  
 وحوله الى بيت آخر من تلك الدار او الى صحن الدار وصاحب الدار مع ثلثانه يسكن  
 في تلك الدار فذلك المتاع في القياس يكون ضامنا وفي الاستحسان ان كان هذا  
 الموضع في الحيز مثل الاول لا يضمن. ورجل نام على فراش انسان او جلس على بساط  
 انسان لا يكون غاصبا لان في قول ابي حنيفة رح غضب المنقول لا يتحقق بدون  
 النقل والتحويل فلا يضمن اذ لم يهلك بفعله. وكذلك رجل استاجر ارضا انسان  
 بمحطة فزرع المستاجر الارض محطة فحصد ما واداسها فمنعها الاجر ان يرتفعها

حتى يعطيه الآخر ففعلت المحنطة في موضعها لا يضمن الآخر لانه لم يحولها عن مكانه  
 وذكر الناطع رح رجل ركب دابة رجل بغير اذنه ثم نزل فمات قال يضمن في رواية  
 وعنه انه يضمن الاصل. وعن أبي يوسف رح انه لا يضمن. قال الناطع رح الصحيح  
 ان على قول ابى حنيفة رح لا يضمن حتى يحول عن موضعها رجل غضب عجزولا فاستهلكه  
 ويسر لبن امه قال الفقيه ابو بكر البلخي رح يضمن الغاصب قيمة العجزول ونقصان  
 الام لان هلاك الولد اوجب نقصان الام وان لم يفعل الغاصب في الام فعلا رجل  
 جرو صوف غنم انسان غضبا قال ابو نصر رح وان لم ينقص من قيمة الغنم شيئا كان على  
 الغاصب مثل صوفه وان نقص كان للمالك الخيار ان شاء اخذ نقصان الغنم والصوف  
 للغاصب وان شاء اخذ مثل صوفه وقد نقصان الغنم لان حجة الصوف رجل  
 على ظهر دابة انسان بغير اذنه حتى تورم ظهر الدابة فشقها صاحبها قال الفقيه  
 ابو الليث رح يتلوم ان اندمل لاضان على واحد وان نقص فان كان من الشق فذلك  
 وان كان من الورم يضمن الغاصب وكذا اذا ماتت وان اختلفا فالقول قول الذي  
 استعمل الدابة مع يمينه ان حلف بركي عن ضمان الدابة ولا يبرأ عن ضمان النقصان  
 رجل صلا وقت تلسوة بين يديه فخام رجل من بين يديه ان وضع حيت بناله فشق لم يضمن وان كان اكثر  
 من ذلك ضمن رجل بعث رجلا الى ماشيته ليات بها فركب للمامور دابة الامر بطريق الدابة قال  
 الفقيه ابو بكر البلخي رحمه الله ان كان بينهما ابسطا في ان يفعل في ماله مثل هذا  
 لا يضمن وان لم يكن ضمن رجل وجد في مزرعة ثورين فساقها الى ربطه بطن  
 انهما لاهل قريته فاذا هما لغير اهل قريته فاراد ان يربطهما فدخل احدهما  
 الربط وهرب الآخر فنتبه فلم يظفر به قال الشيخ الامام ابو بكر محمد بن الفضل رح  
 ان لم يقدر على ان يشهد على نفسه ان اخذها اليه واما على صاحبه لا يضمن الا ان يكون



نيته عند الأخذ أنه يمنع عن صاحبه فيضن هذا إذا كان في الليل . فان كان ذلك  
 في النهار امكن الثور لغير اهل قريته كان حكمه حكم اللقطة ان ترك الاشهاد مع القدر  
 على انه ياخذ ليرده على صاحبه ضمن وان عجز عن الاشهاد كان سعدورا . وان كان الثور  
 لاهل القرية فاخرجه من زرعه وساقه ضمن لان ما يكون لاهل القرية لا يكون  
 له حكم اللقطة في النهار وانما يكون له حكم اللقطة في الليل اما في النهار فحكمه حكم  
 الغصب فيضمن اشهدا ولم يشهد قال ومقدار ما يخرج عن ملكه لا يكون مضمونا  
 عليه وان ساقه ما وراء ذلك بنفس السوق بصير غاصبا وبصير مضمونا عليه  
 الا اذا ساقها الى موضع يامن فيه . رجل وجه جارية له الى النخاس ليبيعها فبشها  
 امرأة النخاس الى حاجة لها فهرت قال الشيخ الامام ابو بكر البخاري رحمه الله ان الضمان يكون على  
 امرأة النخاس لا غير قول ابى حنيفة رحمه الله وقال ابو يوسف ومحمد رحمه الله ما حجب الحجاب  
 بالخيار ان شاء همن النخاس وان شاء ضمن امرأته لان النخاس اجير مشترك ومن  
 مذهب ابى حنيفة رحمه الله ان اجير المشترك لا يصير ضامنا لما تلف في يده بغير فعله وعند  
 صاحبيه رح يكون ضامنا . رجل قلع ثالة من ارض رجل وغرسها في ناحية اخرى  
 في تلك الارض قال الشيخ الامام ابو نصر رحمه الله الشجر يكون للغارس وعليه قيمة  
 الثالة للمالك يوم قلع وان كان قلع الشجر يضر بالارض كان لصاحب الارض ان يعطي  
 قيمة الشجرة للغاصب قيمة شجرة ليس لها حق القدار . رجل وطئ امرأة ابية كرها  
 وقال علمت انها على حرام وتعدت افساد النكاح وكان ذلك قبل ان يدرك الآ  
 بالمرأة فوجب للمرأة على الاب نصف المهر قال ابو يوسف رحمه الله لا يرجع الاب على  
 الابن بما ضمن له وجب عليه حد الزنا فلا يغرم شيئا . ولو ان الابن قبلها بشهوة  
 وقال تعدت افساد النكاح على الاب رجعت على الاب نصف المهر ثم يرجع

بذلك على الابن لانه اكد مكان على شرف السقوط تعديا فيرجع به عليه رجل بعث  
 غلاما صغيرا في حاجة له بغير اذن اهل الغلام فرأى الغلام غلاما يالعبون فانهى  
 اليهم واراقه سطح بيت فوق ومات ضمن الذي بعته في حاجته لانه صار اصابا  
 بالاستعمال . رجل قال لعبد الغير ارتق هذه الشجرة وانثر الشمشل لتاكله انت  
 ففعل ووقع من الشجر فمات لا يضر الامر لانه ما استعمله في امر نفسه . وان كان الامر  
 قال له ارتق الشجرة وانثر الشمشل لاكل انا ففعل ووقع ومات ضمن الامر لانه استعمله  
 في امر نفسه المرتفع اذا جعل خاتم الرهن في خنصره فضاع ضمن لانه اسر ليسامقا  
 فيصير غاصبا وخنصر البغي واليسرى فيه سواء لان من الناس من يجعلونه في البغي  
 . وان جعله البصر لا يضر لان ذلك حفظ وليس يلبس . وان جعله في خنصره  
 فوق خاتم اخر لا يضر قالوا الحمد رحمه الله ان بعض السلاطين يجعلون الخاتم  
 فوق الخاتم فقال محمد رح انما يلبس الخاتم اشار الى ان هذا ليس بمعنا فيقصد به  
 التزين . فالحاصل ان الرجل اذا كان معروفا بلبس خاتمين للتميز يكون ضامنا  
 . رجل رفع قلنسوة من راس انسان ووضع على راس رجل اخر فطرحها رجل  
 من راسه فضاغت قالوا ان كانت القلنسوة بلى العين من صاحبها بحيث  
 امكنه رفعها من ذلك الموضع لا يضر الطارح لان ذلك بمنزلة الرد على الماء<sup>لأن</sup>  
 وان لم يكن كذلك يكون ضامنا وقد مر قبل هذا في مثله انه اذا كان في موضع يتمكن  
 صاحبها من ان يمد يده في اخذه لا يضر . رجل دخل منزل رجل باذنه واخذ ثاء  
 من بيته بغير اذنه لينظر فيه فوقع من يده فانكسر قال الناطق رح لا يضر ما لم يحجر  
 عابه صاحب البيت لانه ما ذون دلالة . ولو انه اخذ كوز الشراب منه فسقط  
 من يده وانكسر لا يضر . ولو ان سوقيا يبيع الماء فاخذ انسان بغير اذنه لينظر

فيه فسقط من يده وانكسر كان ضامنا لانه غير ما ذون بذلك دلالة بخلاف الاول  
لان الاذن بدخول المنزل اذن بذلك دلالة، ولو ان رجلا يقدم الى خراف يبيع  
الحرف فاخذ غصارة باذنه لينظر فيها فوقع من يده على غصارات اخرى لا يضمن  
قيمة الماخوذة لانه اخذها باذنه ويضمن قيمة ما سواها لانها تلفت بفعله بغير  
اذنه، رزق اشق فربه رجل فاخذه ثم تركه قالوا ان لم يكن المالك حاضرا يكون  
ضامنا لانه التزم الحفظ فاذا ترك ضمن وان كان المالك حاضرا لا يضمن لانه  
ليس بتضييع هذا اذا اخذ الرزق فاذا لم ياخذه ولم يدن منه لا يضمن وان لم يكن  
المالك حاضرا، وعلى هذا اذا سقط شيء من انسان فزج رجل ولو شق رجل رزق غيره  
رفيه سمن جامد فاصابه الشمس فتاب اختلافوا فيه ذكر شمس لانه السخنة  
رج انه لا يضمن، رجل قال لغيره كل هذا الطعام فانه طيب فاكل فاذا هو مسموم  
فما لا يضمن كما لو قال لغيره اسلك هذا الطريق فانه آمن فسلك فاخذه فانه  
اللموص لا يضمن، رجل اقام البينة على رجل انه غصب من هذه الجارية اليوم  
واقام رجل آخر البينة انه اغتصبها من منذ شهر قال محمد رج فقياس قول ابيحنيفة  
رجه في الذي اقام البينة على الوقت الاخر ويضمن المدعي عليه قيمتها للاول  
وفي قياس قول ابي يوسف رج هو الذي اقام البينة على الوقت الاول ولا يضمن  
للاخر شيئا، رجل عليه عشرة دراهم لرجل فاواه فوجدها القابض اثني عشر  
ذكر في النوادر ان على قول ابيحنيفة وابي يوسف رج الزيادة امانة اذا هلك  
لا يلزمه ضمانها وعلى قول محمد وزفر رج تكون مضمونة وهو القياس فلوان  
القابض خرج منها درهمين ليردهما على صاحبهما فهلك في الطريق قالوا ان المدعيون  
بشارك القابض فيما يبيع فيكون له سبعة ما يبيع وذلك درهم وثلاث دراهم لان كل

درهم من المقبوض سدسه للدافع وخمسة أسدسه للقابض رجل دفع الدرهم  
 إلا نادى لينقد فمضى الدرهم وكسر فالوايكون ضامنا إلا إذا قال له المالك أغمر وهذا  
 إذا كان المكسور لا يروج وواجب الصماح وينقبض بالكسر. رجل أنلف على رجل أحد  
 مصرعي باب أو أحد زوجي خف أو مكعب كليلة للمالك أن يسلم إليه المصراع الآخر  
 ويضمن قيمتها. رجل أخذ من أرض إنسان ترابا قالوا المكان لذلك التراب قيمة  
 في ذلك الموضع يضمن قيمة التراب سواء تمكن به التقصان بالأرض أو لم يتمكن  
 وإن لم يكن للتراب قيمة في ذلك الموضع ينظر أن انتقص به الأرض ضمن التقصا  
 ن والا فلا ولا يؤمر باللبس وقال بعضهم يؤمر بذلك الراعي إذا خاف على شاة  
 فذبحها ذكر في الأصل أنه يضمن قيمتها يوم الذبح وقال الشيخ الإمام الواهد  
 المعروف بنحوه زاده رح أنما يضمن إذا ذبح شاة يربح حيوتها وإليه أشار  
 في الكتاب فانه قال وخاف الراعي على شاة ولم يقل يتقن بموتها ولا يربح حيوتها  
 فاما إذا يتقن بموتها ولا يربح حيوتها لا يضمن لانه مأمور من المالك بحفظها وذب  
 حها في هذه الحالة حفظه بمنزلة القصاب إذا شتر رجل شاة واضجعها فجاء إنسان  
 وذبحها لا يضمن. ولو مر رجل بشاة لغيره وقد اشرفت على الهلاك فذبحها  
 يكون ضامنا لانه غير مأمور بالحفظ. وذكر في النوازل شاة لإنسان سقطت  
 وخيف عليها الموت فذبحها إنسان كيلا يموت لا يضمن استحسانا لانه ما  
 دلالة وهو كما لو قدم شاة للاضحية وربط رجلها للذبح فجاء آخر وذبحها عنه  
 جازا استحسانا. وكذا لو طعن رجل جوالق غيره في الطاحون وكذا لو سدل الورع  
 ليسغ به زرع فجاء رجل ونزع فوهة أرضه وسق الأرض لا يضمن وكذا الرجل  
 إذا جعل اللحم في القدر وصب فيه الماء فجاء آخر وأخذ النار وطبخ لا يضمن

ولو كان اللحم في العلق فجاء آخر والقاه في القدر وطبخه كان ضامنا. الغاصب اذا  
 اذا استهلك المغصوب وهو من ذوات القيم حتى ضمن قيمته فانه ينظر ان كان  
 ذلك الشيء يباع في السوق بالدرهم يقوم بالدرهم وان كان يباع بالدنانير يقوم  
 بالدنانير وان كان يباع بهما كان الرأى فيه الى القاضي قضى عليه بما كان انظر  
 للمغصوب منه. رجل غضب جارية فزنا بها ثم ردها على المولى فظهر بها جمل عند  
 المولى فولدت وماتت في الولادة او في النفاس فان على قول ايخينة رج  
 ان كان ظهور الحمل عند المولى لاقل من ستة اشهر من وقت رد الغاصب ضمن  
 الغاصب قيمتها يوم الغضب بخلاف ما لو زني بجمرة فجلت وماتت في الولادة  
 او في النفاس فان ثم لا يضمن الزاني شيئا. رجل غضب من رجل عبدا ثم ان المغصوب  
 منه قال للغاصب اذهب به الى موضع كذا فبعه فذهب به الغاصب الى ذلك  
 الموضع فوطب في الطريق كان الغاصب ضامنا على حاله. ولو ان الغاصب  
 استاجر العبد من المغصوب منه لينه له عاظما معلوما فان العبد يكون  
 في ضمانه في عمل الحائط واذا اخذ في عمل الحائط برئ عن الضمان وكذا اذا استأجر  
 من المالك ليخدمه. رجل له كران من حنطة غضب رجل احدها وذهب  
 به ثم ان المغصوب منه اودع الغاصب الكران في حنطة الغاصب بل الغضب  
 ثم ضاع الكل ذكر في النوادر ان الغاصب يضمن الكران الذي غضب ولا يضمن  
 الوديعة. وكذلك رجل اخذ من كيس رجل فيه الف درهم خمسمائة فذهب  
 بها ثم ردها بعد ايام ووضعها في الكيس الذي اخذها منه فانه يضمن الخمسمائة  
 التي كان اخذها لاعمير ورجل غضب دابة ثم ردها الى مربط المالك لا يبرأ عن  
 الضمان وقال زفر بن جهم. ولو ركب دابة غيره ثم نزل وتركها في مكانها

كان ضامنا في قول ابي يوسف رح ولا يكون ضامنا في قول زفرج ولو اخذ لقطة ليعرفها  
 ثم اعادها الى المكان الذي اخذها منه برى عن الضمان في لو هلك لا يضمن ولم يفصل  
 في الكتاب بين ما اذا تحول عن ذلك المكان ثم اعاده الى ذلك المكان وبين ما اذا تحول  
 وذكر الحاكم الجليل تاويله اذا اعادها قبل التحول فما بعد التحول لا يبرأ من الضمان  
 . واليه مال الفقيه ابو جعفر رح هذا اخذ للقطة ليعرفها فان كان اخذها لياكلها  
 ثم اعادها لا يبرأ من الضمان ما لم يردّها الى صاحبها . رجل نزع خاتما من اصبع نائم ثم  
 اعاده الى اصبعه قبل ان يثبت النائم برى من الضمان في قولهم ولو انتبه النائم ثم نام  
 واعاده الى اصبعه لا يبرأ في قول ابي يوسف رح . وبراء في قول زفرج . ولو نزع اللقطة  
 وهي ثوب فلبسها عند غيبة المالك ثم اعادها الى مكانه فهو على هذا الخلاف ايضه  
 اذا السر ليس باعتاد انا ما اذا كان فيصا فوضعه على عاتقه ثم اعاده الى موضعه لا يضمن  
 في قولهم وكذا الخاتم اذا دخل في خنصر يكون استعلا لا يكون ضامنا اليسرى واليمين فيه  
 سواء فان ادخله في اصبع آخر لا يكون ضامنا وان ادخله على خاتم في خنصر فهو على ما قلنا  
 من انه اذا كان معروفا بليس خاتمين للترميز يكون ضامنا والا فلا ولو قتل السيف  
 ثم نزع واعاده ضمن عند ابي يوسف رح . وكذا لو كان متقلدا السيف فتقلد بهذا  
 السيف . وان كان متقلدا بسيفين فتقلد بهذا السيف ايضه ثم اعاده لا يكون ضامنا  
 وعن محمد رح في الشيء اذا اخذ رجل خاتما من اصبع نائم او درهما من كيسه او خفا من حمله  
 ثم اعاده الى مكانه وهو نائم ولم يعد حتى انتبه من نومه ثم نام نومة اخرى فاعاده لا يضمنه  
 ان اعاده في مجلسه ذلك استحسن ان لا يضمنه ولا يضمنه . وكذا لو اعاد الخاتم الى  
 اصبع اخرى ولم يذكر في هذه المسائل قول ابي حنيفة رح . قالوا الصحيح من مذهبه انه  
 لا يضمن الا بالتحول . وذكر فيهم التفريق اذا نزع من اصبع نائم خاتما ثم اعاده

فيها سداي يوسف رح يعتبر النومة الاولى وعند محمد رح يعتبر المجلس استنجسنا  
 سكران لا يعقل وهو نائم وقع ثوبه في الطريق فاخذ رجل ثوبه ليحفظه لا يضمن وان  
 الثوب من تحت راسه واخذ خاتما من يده او كيسا من وسطه او درهما من كفه ليحفظه  
 لانه خاف ضياعه ضمن لان المال كان محفوظا بصاحبه السلطان الجائر اذا هدد  
 المودع بحبس شهر او ضرب لا يتلف عضومنه ليدفع اليه الوديعة فادفع ضمن وان  
 خوفه بتلف عضولايضمن ولو سعى رجل الى سلطان ظالم وقال له ان فلان مالا كثيرا  
 او انه وجد مالا او اصاب ميراثا او قال عند مال فلان الغائب او انه يريد الفجوة  
 باهل فان كان السلطان ممن ياخذ المال بهذه الاسباب كان ذلك سعياموجبا  
 للضمان اذا كان كاذبا فيما قال وان كان صادقا فيما قال الا انه لا يكون منتظما ولا محتسبا  
 في ذلك فذلك وان قال انه ضربني او ظلمني وهو كاذب في ذلك كان ضامنا رجل  
 تعلق برجل وخاصة فسقط من المتعلق به شيء وضاع قالوا يضمن المتعلق قال رضي الله  
 تعالى عنه وينبغي ان يكون الجواب على التفصيل ان سقط بقرب من صاحب المال وصاحب  
 المال يراه ويمكنه ان ياخذ لا يكون ضامنا رجل اخذ عن عماله نجاء انسان وانتزعه  
 من يده حتى هرب العزيز فانه يعز رحكم الجناية ولا يضمن المال الذي على المديون  
 رجل خرق صك رجل او دفتر حسابه فكلوا فيما يجب عليه واصل اذله يضمن قيمتها اهت  
 فكلوا رجل صب ماء على حنطة رجل فنقصت ثم جاء اخر وصب عليه الماء ايضا  
 حتى زاد في النقصان روى عن محمد رح ان الثاني يضمن قيمتها يوم صب الماء عليها  
 ومبرا الاول رجل احرق كدسا الرجل قال محمد رح ان كان قيمة البر في السنبيل اقل  
 من قيمتها لو كان خارجا عن السنبيل كان عليه قيمة الكدس وان كانت قيمة البر  
 في السنبيل اكثر كان عليه مثل البر وعليه قيمة الجبل وان غصب كدسا فادسه

ثم اقام المصوب منه البينة على الغصب فانه يقضيه بالبر وقيمة الجمل ولو ان  
رجلا غصب من رجل حبة من الخنطة فبلغ ذلك قفيز حنطة قال ابو يوسف رح  
اذا غصب قوم رجلا شيئا له قيمة اضيقهم قيمته ولو جاء برجل منهم بعد رجل لم اضيقه  
شيئا. رجل آحى تنوره بقصب او حشيش. اتفق فيه فجاء رجل وصب فيه الماء  
قالوا ينظر لقيمة التنور مسجورا او غير مسجور فيعزم فضل ما بينهما وقيل ينظر  
الى اجرة مسجورا وغير مسجور فيضمن الفضل. وكذا الرجل اذا اتفق فيمن انسان  
ينظر لقيمة مخيطا وغير مخيط ويضمن الفضل وكذا اذا نزاع باب دار انسان عن  
موضعه او بالذئبة في موضع او حل سرج انسان وكذا كل ما كان مؤلفا مكرابا <sup>نقض</sup>  
تأليفه. ولو انسد على آخر تأليف حصيره قال الفقيه ابو الليث رح ان امكن اعادته  
امر باعادته كما كان وان لم يمكن سلم اليه المنقوض وياخذ منه قيمة المحصير  
صحيحا. وكذلك في النعل وكل ما كان يمكن اعادته على ما كان. ولو حل سلسلة  
ذهب كان عليه قيمتها من الفضة وكذا الرجل اذا اشترى انسان عبدا بذهب  
فروى بهما رجل ولو حل سدا حائك ونشره ينظر الى قيمته سدى والى قيمته غير سدى  
فيضمن الفضل وكذا اذا اخذ نعل رجلين من نعال العرب فحل شرابه يقوم النعل لشركة  
غير شركة فيضمن الفضل. تصار وقف دابة في الطريق وعليها ثياب ترو عليها ركاب  
ومزق بعض الثياب التي كانت على الدابة قال الشيخ الامام ابو بكر البلخي رح ان روى  
الراكب الدابة الواقعة ضمن وان لم يبصر لا يضمن. ولو مر رجل على ثوب موضوعة  
في الطريق وهو لا يبصر ونحرق لا يضمن وكذا الرجل اذا جلس على الطريق فوق عليه  
انسان واصاب المجالس ان لم ير المجالس لا يضمن قال الفقيه ابو الليث رح قد روي  
عن بعض اصحابنا رح خلاف هذا ولكن اذا اتى مفتي بما قال ابو بكر رح لا بأس به



ميت كفن بثوب الغير قالوا ان شاء اخذ صاحب الثوب قيمة الثوب وان شاء ينش  
 القبر ياخذ ثوبه قال الفقيه ابو الليث رح ان كان الميت ترك ما لا يعطى قيمة الثوب من  
 ذلك الماد وكذا لو من سبعة قيمة الثوب لم يكن له صاحب الثوب ان ينش وان لم يكن شئ  
 من ذلك فان ترك صاحب الثوب لأخرته فهو افضل وان ينش كان له ذلك فان كان  
 الثوب قد انتقص بالتكفين يضمن الذي كفن الميت ودفنه قال رضي الله عنه  
 وعندى هذا اذا كفن من غير خياطة وان خيط فليس لصاحب الثوب ان ينش  
 وياخذ ثوبه جمال اراد ان يعبر بجماله في بهركيين مجرى فيه الجمد كما يكون في  
 الشتاء فركب بعيرا وادخله في النهر وسائر الجمال عقيقه فسقط بعيره وتلف  
 ما عليه قال الشيخ الامام ابو القاسم رح ان كان الناس يسلكون النهر في مثل  
 هذا الوقت لا يضمن الجمال رجل بنى حائطاً في ارض الغصب من ثواب هذه الارض  
 قال الفقيه ابو بكر البلخي رح الحائط لصاحب الارض لا سبيل للباني عليه  
 لانه لو امر بنقض الحائط يصير تراباً كما كان وهكذا قال ابو القاسم رح وعن  
 غيرهما رجل بنى حائطاً في كرم رجل بغير امر صاحب الكرم فان لم يكن للتراب  
 قيمة فان الحائط يكون لصاحب الكرم ويكون الباني متبرعاً بعمله وان كان  
 للتراب قيمة فان الحائط يكون للباني وعليه قيمة التراب وعن محمد رحمه الله  
 رجل هدم لآخر بناء منبياً وقيمة البناء سوى ارضه مائة درهم وقيمة ارضه سوى البناء  
 مائة درهم وقيمة التراب المهدوم ثلثون درهما قال صاحب البناء بالخيار ان شاء ضمنه  
 مائة درهم ويصير تراب البناء ونقصه للهادم وان شاء ضمنه سبعين درهما ليس  
 للهادم من ترابه شئ وعن ابي مقاتل رح هدم رجل حائطاً رجل قال يقوم الحائط منبياً  
 فان كانت قيمة الحائط مائة درهم وقيمة ترابه عشر يضمن الهادم تسعين

<sup>١٣٢</sup>  
 درهما والزاب لصاحب الحائط . ولو قال صاحب الحائط لا اريد اخذ زاب الحائط <sup>فنه</sup>  
 الى الهادم كان له ذلك ويضمنه مائة درهم . رجل غضب ساحة وادخلها في بيانه فانه  
 يملك الساحة وعليه قيمتها فان كانت قيمة الساحة والبناء سواء فان اصطلى على  
 شئ جاز فان نازع ايسر باع البناء عليهما ويقسم الثمن بينهما على قدر ما هما وكذا المودع  
 اذا خلط حنطة الودعة بشعير رجل وغاب الودع كان الجواب كذلك وكذا لو هبت  
 الريح شوب انسان والفتة في صبيح اخرى حتى انضبع وقيمة الثوب والصبيح سواء وكذا  
 الدجاجة اذا ابتلعت لؤلؤة وقيمتها سواء وان كانت قيمة اللؤلؤة اكثر كان لصاحب  
 اللؤلؤة ان يملك الدجاجة بقيمتها ولو اراد صاحب الدجاجة ان يعطى قيمة اللؤلؤة  
 شيئا يسيرا كان له ذلك . وكذا البعير اذا ابتلع لؤلؤة وقيمة اللؤلؤة اكثر كان لصاحب  
 اللؤلؤة ان يدفع اليه قيمة البعير فان كان ثمن اللؤلؤة شيئا يسيرا فلا شئ على صاحب  
 البعير وكذا الواحلت ذابة رجل راسها في قدر رجل ولا يمكن الاخراج الا بالسكران <sup>حسب</sup>  
 الذابة ان يملك القدر بقيمته ونظاؤها كثيرة لصاحب اكثر المالكين ان يملك  
 الاخر بقيمته فان كان قيمتها على السواء باع عليهما ويقسمان الثمن وغراب في <sup>سف</sup>  
 رج لؤلؤة وقعت في ديق رجل ان كان في قلبه الدقيق ضرر لا قلبه وانتظر حتى باع  
 الدقيق الاول فالاول وان لم يكن في قلبه ضرر امرته بقلبه وقال بشرح بقلبه الذي  
 يطلب اللؤلؤة رجل غضب عبدا وشد يد العبد فحل العبد يده وقتل نفسه ضمن  
 الغاصب قيمة العبد كما لو قتله غير العبد عند الغاصب كان له ان يضمن  
 الغاصب . رجل غضب سفينة فوجدها المالك في وسط البحر فان المالك لا يستر <sup>ها</sup>  
 من الغاصب ولكن يواجرها منه الى الساحل . وكذا الرجل اذا غضب ذابة فوجد <sup>ها</sup>  
 المالك مع الغاصب في المغارة فان المالك لا يستردها منه ولكن يواجرها الى المالكين

رجل غضب عبدا فابيضت عينه عند الغاصب فاسترده المالك وضمن الغاصب  
 ارش العين ثم انجلى البياض عند المالك كان للغاصب ان يسترد من المالك ما  
 من ارش العين رجل غضب عبدا قارئاً او خبازاً او نحو ذلك فنسي العمل عند  
 الغاصب قالوا يقوم العبد خبازاً او قارئاً ويقوم غير خباز او غير قارئ فيضمن  
 الغاصب فضل ما بينهما رجل غضب من رجل عبدا او دابة وغاب المصوب  
 منه فطلب الغاصب من القاض ان يقبل منه المصوب او ياذن له بالاتفاق  
 ليرجع بذلك على المالك لا يجيبه القاض الى ذلك ويتركه عند الغاصب  
 ونفقته يكون على الغاصب ولو وقع الاتفاق على المصوب منه لا يجب  
 على المصوب منه شيء وان رأى القاض المصلحة في ان يبيع العبد او الدابة  
 بان كان الغاصب مخوفاً ويمسك الثمن لصاحب الدابة فعلى ذلك رجل خدع  
 صبية وذهب بها الى موضع لا يعرف قال مردرج يحبس الرجل حتى ياتي بها الى علم  
 انها قد ماتت مديون دفع الدراهم الى صاحب دينه وامره بان ينقذها فهلك  
 في يده هلك من مال المديون على حاله ولو دفع الدراهم الى صاحب الدين ولم  
 يقل شيئاً ثم ان الطالب دفع الدراهم الى المديون لينقذها فهلك في يده هلك  
 من مال الطالب كما لو دفعها الطالب الى اجنب لينقذها رجل دفع الى رجل عشرة  
 دراهم فقال ثلثة منها لك والباقى سلمها الى فلان وفلان فهلك العشرة في يده  
 ضمن الثلثة لانها مقبوضة ذمبة فاسدة والباقى امانة في يده وعن محمد رجل  
 دفع الى اخر عشرة دراهم خمسة منها هبة له وخمسة منها ودعة عند فاسهلك  
 القاض منها خمسة وهلك الخمسة الباقية قال على القاض سبعة دراهم  
 ونصف لان الخمسة الموهوبة مضمونة عليه والخمسة التي استهلكها انصفها

كانت من المضمونة ونصفها من الأمانة فلهذا يضمن سبعة ونصفاً رجل عليه  
 درهم لرجل فذبح المديون إلى الطالب درهمين أو درهمين درهمين فقال اخذ درهمك  
 منهما فضاع الدرهمان قبل ان يعين درهما قالوا يهلك من مال المديون. رجل كسر درهم  
 رجل فوجد داخله فاسداً أو كسر جوز رجل فوجد داخله فاسداً قالوا لا يضمن  
 شيئاً رجل غضب من رجل دراهم أو دينارين في بلدة فطالبه المالك في بلدة أخرى  
 كان عليه تسليمها وليس للمالك ان يطالبه بالقيمة وان اختلف السعر ولو  
 غضب عينا فلقية الغصوب منه في بلدة أخرى والغصوب في يده الغاصب  
 فان كانت القيمة في هذا المكان مثل القيمة في مكان الغضب أو أكثر فللمالك  
 ان يأخذ الغضب وليس له ان يطالبه بالقيمة وان كان السعر في هذا المكان  
 أقل من السعر في مكان الغضب كان المالك بالخيار ان شاء اخذ القيمة على سعر  
 مكان الغضب وان شاء انتظر حتى يأخذ الغضب في بلدة الغضب ولو ان  
 المالك وجد الغاصب في بلدة الغضب وقد انتقص سعر العين فانه يأخذ  
 العين وليس له ان يطالبه بقيمة يوم الغضب. ولو كان العين الغصوب  
 قد هلك وهو من ذوات الامثال فان كان السعر في المكان الذي التقيا مثل  
 السعر في مكان الغضب أو أكثر فانه يبرأ برء المثل. وان كان السعر في هذا المكان  
 أقل من المالك بالخيار ان شاء اخذ قيمة العين في مكان الغضب وقت الغضب  
 وان شاء انتظر ولو كانت القيمة في مكان الخصومة أكثر من خيار الغاصب ان شاء  
 اعطاه مثله في مكان الخصومة وان شاء اعطاه قيمته حيث غضب الا ان يرضى  
 الغصوب منه بالتأخير. وان كانت القيمة في المكانين سواء كان الغصوب منه  
 ان يطالبه بالمثل. وعن أبي يوسف رخص رجل غصب من رجل خنطة بمكة ورجلها

<sup>١٣٦</sup>  
 الى بغداد قال عليه قيمتها بمكة . ولو غضب غلاما بمكة فجاأ به الى بغداد قال ان كان صاحبه  
 من اهل مكة عليه قيمته وان كان من غير اهل مكة اخذ غلامه ولو ان رجلا حمل رجلا  
 الى بعض البلاد ذكرها كان على الحامل كراؤه الى الموضع الذي حمله منه الغاصب  
 اذا اتى بقيمة الغصب المستهلك فابي المالك ان يقبل قال ابو نضر جريح يرفع الامر  
 الى القاضي حتى يامره بالقبول وقال نصير جريح كانوا يقولون في الغصب والوديعة  
 اذا وضع بين يدي المالك برئ وفي الدين لا يبرأ حتى يضعه في يده او في حجره فان  
 رماه فقد برئ ولو لم يعلم صاحب الثوب انه ثوبه فرماه ثم جاء آخر فرفعه  
 قال ابو بكر جريح اخاف ان لا يبرأ لانه ربما يقع عند صاحب الثوب انه وديعة  
 ولم يعلم انه ثوبه والخيار للفتوى انه يبرأ لانه رد عليه عين ماله فان الغاصب  
 لو اطعم الغصب منه برئ من الضمان وان كان لا يعلم وان وضع عين الغصب والوديعة  
 بين يدي المالك يبرأ من الضمان . ولو كان الغصب مستهلكا فانا القيمة  
 فلم يقبل ولم يرفع الامر الى القاضي ووضع القيمة بين يدي المالك لا يبرأ . وان  
 وضعه في يدي المالك او في حجره يبرأ عن الضمان . ولو وضع الغصب او الوديعة  
 بين يدي المالك برئ فان غضب من صبه شيئا ثم دفعه اليه فان كان الصبي  
 من اهل الحفظ مع الرد عليه والا فلا ويكون بمنزلة ما لو دفع السرج عن ظهر  
 دابة الغير ثم اعاده الى ظهر الدابة لا يصح فان كان الغاصب استهلك الغصب  
 حتى ضمن القيمة ندفع القيمة الى الصبي ان كان الصبي ماذونا في التجارة مع وبرئ  
 وان لم يكن ماذونا لا يبرأ الغاصب عن الضمان لان دفع القيمة يتضمن معنى  
 التملك . رجل غضب ثوبا او دابة او دراهم وهي قائمة بعينها فابراه منها  
 مع وبصير الغصب امانة في يده . وكذا اذا حمل من ذلك برئ الغاصب عن الضمان

سواء كان قائماً أو مستهلكاً كان مستهلكاً فهو ابراء عن الدين وإن كان قائماً  
فهو ابراء عن ضمان الغصب فيصح ويصير الفين امانة عند الغاصب رجل ابتاع  
درة رجل ومات فان ترك ما لا يعطى الضمان من تركته وان لم يدع ما لا لا يشق  
بطنه بخلاف ما اذا مات الحامل وفي بطنها ولد حي يضطرب فانه يشق بطنها  
لان في ذلك صيانة الأدي عن الفلأك فيجوز بخلاف المسئلة الاولى ولو ابتاع  
درة غيره وهو حي يضمن قيمتها ولا ينتظر الى ان يخرج منه شجرة القرع اذا انبقت  
في ملك رجل فصارت في جب رجل اخر وعظم القرع فتعذر اخراجه من غير كسر  
الحب ففي منزلة اللؤلؤ اذا ابتاعها دجاجة ينظر الى اكثر المالين قيمة فيقال  
لصاحب الاكثر ان شئت اعطيت الاخر قيمة ماله فيصير لك فان ابي باع الحب  
عليهما على نحو ما قلنا فيكون الثمن بينهما وكذا الجواب في الاترجة اذا دخلت  
في قارورة رجل ولو ادخل رجل اترجة غيره في قارورة رجل اخر وتعذر اخراجها  
فان الذي فعل ذلك يضمن لصاحب الاترجة قيمة الاترجة ولصاحب القارورة  
قيمة القارورة ويصير القارورة والاترجة ملكاً له بال ضمان ولو اختلط نورة  
رجل بدقيق آخر فبصر صنف واحد بباع المختلط ويضرب كل واحد منهما بقيمته  
مختلطة لان هذا نقصان حصل لا بفعل احد فليس احدهما بايجاب الضمان  
عليه باول من الآخر ولو اودع رجل فضيلاً فادخله المودع في بيته ففطم ولم يقد  
في اخراجه الا بفعل الباب فله ان يعطى صاحب الفضيل قيمة فضيله يوم صار الفضيل  
بما لا يمكن اخراجه الا بفعل الباب وان شاء قلع بابيه ورد الفضيل الى صاحبه  
قالوا لئن ارضى وينبغي ان يكون هذا الجواب فيما اذا كان نقصان البيت باخراج  
الفضيل اكثر من قيمة الفضيل اما اذا كانت قيمة الفضيل اكثر من النقصان

الذي يدخل في البيت وادى المودع قطع الباب فانه يومئذ يرفع الفضيل ان يرفع نقصان  
البيت الى المودع ويخرج الفضيل وهذا اذا دخل المودع الفضيل في بيته ولو استعار  
المودع من غيره بيتا وادخل فيها الفضيل فانه يقع لصاحب الفضيل ان امكنك اخرى  
الفضيل فانخرجه والا فانخره واجعله اربا اربا دفعا للضرر عن صاحب البيت. ولو كان مكان  
الفضيل حمارا او بغلا فانه كان ضرر قطع الباب فاحشا فكذا ذلك وان كان يسيرا  
كان لصاحب الحمار والبغل ان يقطع الباب ويلتزم ضمان نقصان البيت ليصل  
الدابة الى صاحبهما ويندفع الضرر عن صاحب البيت بايجاب الضمان فصار  
بسط ثوب القصار على جبل فالقته الريح في اجانة صباغ وانصبغ بصبغه ذكر  
الناطف رج انه ليس على القصار ولا على رب الثوب شئ لاجل الصبغ ولكن  
يباع الثوب فيضرب الصباغ بقيمة صبغه وصاحب الثوب بقيمة ثوبه <sup>و</sup>لا ذبح  
شاة انسان ظلما فصاحبه بالخيار ان شاء ترك المذبوح عليه وضمنه قيمتها <sup>ن</sup>وان  
اخذ المذبوح وضمنه النقصان. وكذا اذا اسلخها وجعلها عضوا عضوا وعن  
الفقيه ابي جعفر رج انه اذا اخذها ليس له ان يضمه النقصان والفتوى  
على ظاهر الرواية. ولو قطع يد حمارا وبغل او قطع رجله فصاحبه بالخيار ان  
ضمنه القيمة ودفع اليه الدابة وان شاء امسكها ولا يرجع على الناصب  
بشئ بخلاف ما لو كان الغصوب عبدا او جارية فقطع يدها او رجلها كان لصاحبهما  
ان يضم الناصب قيمتها ويدفع اليه الغصوب وان شاء ضمته النقصان وبأخذ  
المقطوع لان الأذى بقطع اليد والرجل لا يصير مستهلكا من كل وجه اما <sup>م</sup>الموا  
نقطع اليد والرجل يصير مستهلكا فلهذا كان له الخيار في الأذى ان شاء ضمته  
النقصان وان شاء ضمته جميع القيمة كما لو خر ثوبه ثوبا فافاضا

هذا اذا كانت الدابة مما لا تؤكل كالحمار والبغل فان كانت مما تؤكل كالشاة والحزور  
 في ظاهر الرواية هذا والاوّل سواء للمالك ان يضمه جميع القيمة وليس له ان يضمه  
 النقصان فيمسك الدابة . وهكذا ذكر شمس الائمة السرخسي رح . وكذا اذا ذبح شاة  
 فلما جها ان يدفع الذبوحة ويضمه قيمتها وان شاء اخذ الذبوحة لاشئ  
 له . ولو ذبح حمار غيره ليس له ان يضمه النقصان في قول ابى حنيفة رح ولكن  
 يضمه جميع القيمة . وعلى قول محمد رح ان ذبح حمار غيره فللمالك ان يمسك الحمار  
 ويضمه النقصان وان شاء ضمّه كل القيمة ولا يمسك الذبوح وان قتله فليس له ان يضمه  
 النقصان وقال محمد رح ان كان له قيمة بعد نزع اليد والرجل فان شاء ضمّه جميع القيمة  
 وان شاء امسك الدابة وضمه النقصان والاعتماد على قول ابى حنيفة رح ولو فاعى  
 قال ابو حنيفة رح ان شاء سلم الجنة وضم جميع القيمة وليس له ان يمسك  
 الجنة ويضمه النقصان وهي مسألة الجنة العياء وفي عين واحد من الفصيل  
 او الحش ومما يعمل به كالتيان ربع القيمة والبقرة ان كانت يعمل بها فذلك  
 . ولو قطع رجل حمارا ويده ثم ذبحه صاحبه لاشئ لصاحبه على القاطع في قول ابى حنيفة  
 رح وعزاي يوسف رح في المنتع اذا قتل انسان ذئبا مملوكا او اسدا مملوكا  
 لا يضمن شيئا بخلاف القرد لان القرد يكتسب البيت ويخدم . رجل غصب  
 مهنفا فقطعه قالوا هي زيادة نصاحب المصحف بالخيار ان شاء اعطاه ما زاد  
 ذلك فيه وان شاء ضمّه قيمته غير منقوط . وذكر العلّ عن ابى يوسف رح  
 ان صاحبه ياخذ بغير شئ . رجل اغتصب ارضا فبذرها خنطة ثم اختصا  
 قبل ان يثبت قال محمد رح ان شاء صاحب الارض تركها حتى يثبت ثم يقول  
 للغاصب اطلع زرعك وان شاء اعطاه ما زاد الزرع فيه يقوم الارض



وفيها البذر ويقوم وليس فيها البذر فأعطاه فضلاً ما بينهما رجل اغتصب علاماً قيمته خمسمائة  
فخضاه بركاً وصار يساري الف درهم قال صاحبه بالخيار أن شاء ضمنه خمسمائة قيمته بركمه  
ودفع اليه الغلام وأن شاء أخذ الغلام ولا شيء له ولا عليه رجلان مع أحدهما سوين  
ومع الآخر زيتا وسمن فاضطد ما فاضب سمن هذا وزيته في سويق ذلك قال صاحب  
السويق يضمن لصاحب الزيت والسمن مثل زيتيه أو سمنه لأن صاحب السويق استهلك  
سمن هذا وزيته ولم يستهلك صاحب الزيت سويق ذلك لأن هذا زيادة في السويق  
دابة رجل في مبطه مشدودة والباب مغلق فجاء انسان ورجل الدابة فمجاها آخر وفتح  
الباب فذهبت الدابة قال محمد بن الضمان على الذي فتح الباب وكذلك الغنم ولأن رجلاً  
أخذ مملوكه الأبق وقيدته وأغلق عليه الباب فحل رجل قيدته وفتح الباب فذهب المملوك  
قال لأنسان على الذي فتح الباب ورجل القيد لأن بني آدم لهم غزيرة في الذهاب فهو الفاعل  
والبهيمة ليس لها غزيرة فان كان المملوك ذاهب العقل لا يؤمن أن يلق نفسه في البئر ويخو  
ذلك قال هو ضامن له لأنه لا يعقل وأما أبو حنيفة رحمه الله يقول لا يضمن في البهائم ايضاً رجل  
غضب من امرئ كرامن حنطة ثم دفعه إلى الغصوب منه وقال للغصوب منه الطعن في  
فطن ثم علم انها كانت حنطة قال للغصوب منه ان يمستك الدقيق وكذا لو غضب  
غزلاً ثم دفعه إلى الغصوب منه قال استجبه له فتجعه ثم علم به وكذا لو غضب دابة ثم مات  
المغصوب منه فجاء وارثه واستعان من الغاصب دابة ليتركها فاعارها الغاصب اياه  
فقطبت فمته برئ الغاصب عن ضاها أرض بين رجلين زرعها أحدهما كلها بغير امر  
الشريك قال محمد بن النضر قد طلع فتراضيا أن يعلى الذي لم يزرع والذي  
زرع نصف بذره ويكون الزرع بينهما نصفين جاز ولا تراضيا بذلك ولم يثبت  
الزرع بعد لم يجز وإنما كان قد ثبت فأراد الذي لم يزرع أن يقلع الزرع فان الأرض

يضم بينهما نصفين فما اصاب الذي لم يزرع من الارض يقطع ما فيه من الزرع ويضرب الذي  
 زرع له ما دخل ارضه من نقصان القلع . رجل اضاف رجلا فنسي الضيف عنده ثوبا فاتبعه  
 صاحب البيت فغصب غاصب قال ان اغتصبه غاصب في المدينة فليس عليه ضمان وان  
 اخذه عن المدينة ضمن . رجل غصب ثوبا فقطعه قيصا ولم يحطه قال ابو حنيفة رحمه الله  
 صاحب الثوب بالخيار ان شاء ضمنه قيمته وترك الثوب عليه وان شاء اخذ الثوب واخذ  
 معه نقصان الثوب . رجل غصب عبدنا بق من الغاصب ولم يكن ابن قبل ذلك فطرد  
 على الغاصب من مسيرة ثلثة ايام فالجمل على المولى ولا يرجع به على الغاصب ولكنه يرجع  
 على الغاصب بما نقص الابن من قيمته قال الا ترى ان المولى لو وحده فرده كان على الغاصب  
 نقصان الابن . رجل غصب جارية وغيبها واختلفا في القيمة فقال صاحبها كانت قيمتها  
 الفين وقال الغاصب قيمتها الف فحلف على ذلك فقبض القاضي على الغاصب بالف لا يجمل  
 للغاصب ان يستخدمها ولا يطأها ولا يبيعها الا ان يعطيه قيمتها ثمة فان اعتقها  
 الغاصب بعد القضاء بالقيمة الناقصة يجوز عتقه وعليه تمام القيمة كما لو اعتقها  
 في الشراء الفاسد . ولو ادعى رجل على رجل انه وهب له هذه الجارية وانه قبضها منه  
 واتام على ذلك شهود زور فقبض القاضي له بها لا يجمل ان يطأها ولا يستخدمها ولو ان  
 رجلا استوع جارية فمجد المودع ثم اتاه بجارية اخرى وقال هذه امتك التي استودع<sup>عنتها</sup>  
 رتافا الامر الى القاضي فان اخذ رب الودعة هذه الامة يحمل لكل واحد منهما  
 وطى التي اخذها ولو لم ياخذ كان على دعواه . رجل غصب من رجل جارية وغيبها فاتام  
 المغصوب منه بينة انه غصب منه جارية له ولم يذكر وصفا الجارية ولا قيمتها  
 قال في الكتاب يحبس حتى يجيء بها ويردها على صاحبها . وقال ابو بكر البلخي رحمنا واولاد المسلمين  
 ان الشهود شهدوا على انوار الغاصب بذلك لان الاقوال الثابتة بالبينة كالاقوال

معاينة فاما الشهادة على فضل الغصب لا تقبل مع جهالة الغصب لان المقصودات  
المالك للمدعى في الغصب ولا وجه للقضاء في الجهول وكذلك لا بد من الاشارة  
الى ما هو المقصود بالدعوى في الشهادة. وقال الشيخ الامام الزاهد شمس الانبياء  
السرخسي رحمه الله ان هذا الدعوى والشهادة صحيحتان لكان الضروقة  
فان الغاصب يكون ممنوعا عن اخصار الغصب عادة والشهود على الغصب  
قلما ينفون على اوصاف الغصب وانما يتاتي منهم معانية فعل الغصب  
نسقط اعتبار علمهم باوصاف الغصب لكان الضروقة فيثبت بشهادتهم  
فعل الغصب في محل هو مال متقوم وبصير ثبوت ذلك بالبينة كالثبوت  
باقراءه فيجس حتى يحق بها ويردها على صاحبها فان قال الغاصب قد ماتت  
الجارية او بعته ولا اقد رعليها فان القاض لا يجعل بالقضاء بالقيمة لان القضا  
بالقيمة ينقل حق الغصب منه عن العين الى القيمة فيتلوم زمانا وذلك مفوض الى  
القاضي. وهذا اذا لم يرض الغصب منه بالقضاء بالقيمة له فاما اذا رضى فانه  
يقض ولا يتلوم. فان اختلفا في قيمتها كان القول قول الغاصب مع عينة فاذا في  
القاضي بالقيمة ثم ظهرت الجارية فان كان القضاء بالقيمة بالبينة او بنكول  
الغاصب او بانوار الغاصب بما ادعى المالك من قيمة الجارية كانت الجارية  
للغاصب لا سبيل للغصب منه عليها وان كان القضاء بالقيمة بغير الغاصب  
بعد ما حلف الغاصب بخبر الغصب منه ان شاء استرد الجارية ورد ما بقى  
على الغاصب وان شاء امسك تلك القيمة ولا سبيل له عليها وقال الكرخي  
رحم هذا اذا كانت قيمتها بعد ما جاءت الجارية الكرخي ما قال الغاصب اما  
اذا كانت قيمتها مثل ما قال الغاصب لا سبيل له على الجارية وفي الكتاب

اطلق الجواب . وقال الشيخ الامام شمس الائمة السرخسي رح الاصم ما قال  
 في الكتاب وهذا مذهبا وعلى قول الشافعي رح الجارية باقية على ملك مولها  
 يستردها مولها فيرد القيمة المقبوضة . رجل عليه دين لرجل فلم يؤد حتى مات .  
 الطالب ان ادى الى الورثة برئ وان لم يؤد كان ذلك للميت في الدار الآخرة

### فصل فيما يضمن بارسال الدابة

رجل ارسل كلبا او دابة او طيرا فانلف مال انسان في فوره ضمن الرسل في الدابة  
 ان كان سائقا لها ولا يضمن في الكلب والطير عند محمد رح . وعن ابي يوسف رح  
 انه يضمن في الكل . وذكر الناطفي رح اذا ارسل كلبه على رجل لا يضمن في قول ابى حنيفة  
 رح . ويضمن في قول ابي يوسف رح . ولو آلف بعض الهوام على رجل يكون ضامنا وان ارسل  
 كلبه على شاة ان وقف الكلب ثم سار فالتفها لا يضمن وان اخذ يمين او شملا ان  
 لم يكن لها طريق غير ذلك ضمن والا فلا . وذكر في الاصل لو ارسل كلبا ولم يكن سائقا  
 له فاصاب انسانا لا يضمن . وقيل ينبغي ان يكون ضامنا . ولو ارسل حماره فدخل  
 زرع انسان وفسده ان ساقه الى الزرع ضمن وان لم يسقه بان لم يكن خلفه  
 الا ان الحمار لم يعطف يمين او شملا فاصاب الزرع ان كان له طريق آخر  
 لا يضمن وان لم يكن ضمن . وان رده انسان فافسد الزرع فالضمان على الرد  
 . رجل او وقف دابته في غير ملكه وربطها فجالت في رباطها فانلف انسانا او  
 شيئا ضمن في اى موضع كان مادامت في رباطها الى منتهى حبلها ولو ان رجلا  
 في داره كلب عقور او دابة موزية فدخل انسان داره باذنه او بغير اذنه  
 فغقر الكلب او اتلف مال انسان لا يضمن صاحب الدار . وكذا اذا كلت  
 هرة رجل دجاجة غيره لا يضمن صاحب الهرة . ولو اخذ هرة والقاما الى حمامة

او وجاجة فاكلتها قالوا ان اخذت برميته ضمن وان اخذت بعد الرمي والالقاء  
 لا يضمن . رجل الق شيئا من الهوام في طريق المسلمين فاصابت انسانا في ذلك  
 الموضع ضمن الذي طرحها ما لم تخرج عن ذلك المكان فاذا برحت ثم اصاب  
 لا يضمن طارحها وكذا اذا وضع جمرا في الطريق فاحترق بذلك شيء فهو ضامن  
 وان هب به الريح عن ذلك الموضع فاصابت شيئا لا يضمن كن واقف دابة في  
 الطريق فتحولت الدابة من ذلك الموضع . ولو ربط دابة في الطريق ثم باعها ففعل  
 المشتري خيلتك واياما فاقبضها كان ذلك قبضا فان حنت الدابة في رباطها  
 فالضمان على البائع . وان جالت في رباطها عن موضعها لا يبرأ البائع عن ضمانها  
 ما لم يحل الرباط وتنقل عن موضعها فقبل ذلك ما تلف بها كان ضمان ذلك  
 على البائع . اذا سقط ميزاب رجل من سطحه فاصاب انسانا فقتله قالوا ان  
 اصابه بطرفه الخارج عن السطح يضمن صاحب الميزاب وان اصابه بطرفه الذي  
 كان في الحائط لا يضمن . وان كان لا يدري باي الطرفين اصابه في القياس لا يضمن  
 وفي الاستحسان يضمن النصف سكة غير نافذة الق واحد من اهلها في قضاء داره  
 نوابا او وقف دابته على بابه او وضع حجر ليضع قدمه عليه في الخروج والدخول  
 او ما اشبه ذلك فما كان من باب السكنى اذا فعل ذلك في قضاء داره لا يضمن وان فعل  
 ذلك في طريق المسلمين ضمن . ولو ان سكة فيها دور لقوم فرى بعض اصحاب السكة  
 بنالحم فزلق بها انسان او دابة فهلكت قال محمد بن ان لم تكن السكة نافذة لاضمان  
 فيه . وان كانت نافذة وجب الضمان . قالوا هذا جواب القياس وفي الاستحسان  
 لا يضمن لعموم البلوى كانت السكة نافذة او لا . ولو وضع شيئا في طريق  
 المسلمين ففترت منه دابة فالتفت انسانا الاضمان فيه على الذي وضع . رجل

ربط حمارا على سارية فجاء آخر وربط حمارا له على تلك السارية ففزع أحدهما  
 الآخر قال أبو بكر الاسكاف رح ان لم يكن ذلك الموضع ملكا ولا طريقا لاحد لاضان  
 على صاحب الحمار بعد ان يكون في المكان سعة . وان كان ذلك في طريق المسلمين او في موضع  
 هو ملك غيرهما لم يكن لهما ان يربط الحمار كان ضامنا لما اصاب الحمار . ولو كان ذلك  
 الموضع ملكا للاول ضمن الثاني للاول ما افسد حمار الثاني وان كان للثاني لا يضمن الثاني  
 ما افسد حماره . ولو ارسل دابة في الموضع الباس ثم جاء آخر وارسل دابته ففزع دابة  
 الثاني الدابة الاول ان عضه على الفخذ ضمن والا فلا . وان كان ذلك في مربي لا حدها  
 لا يضمن صاحب المربي ويضمن الآخر . وان ادخل في دار رجل بعير مفتاحا في الدار بعير  
 صاحب الدار فوقع عليه القتل اختلفوا فيه قال بعضهم لا يضمن صاحب القتل وقال  
 الفقيه ابو الليث رح ان ادخله باذن صاحب الدار لا يضمن وان ادخله بعير اذنه  
 ضمن وعليه الفتوى لان صاحب القتل وان كان مسببا فاذا ادخله باذنه لم يكن  
 متعديا وان ادخله بعير اذنه كان متعديا فيضمن كمن ألحق حية على انسان فقتله كان  
 ضامنا . وهذا بخلاف ما اذا دفع سكين الى صبي فقتل به نفسه او قتل رجلا بعير امر  
 الدافع فانه لا يضمن الدافع لان فعل الصبي معتبر فلا يضاف الى الدافع وفعل الدابة  
 والعامة هدر يضاف الى الرسل . رجل اذن غيره ان يدخل داره وهو راكب  
 فدخل فوطئت دابته شيئا ضمن الداخل فان كان الداخل سائقا او قائدا لا يضمن

### فصل فيما يضمن بالنار وما لا يضمن

رجل اراد ان يحرق حصائد ارضه فاوقد النار في حصائده فذهبت النار الى ارض  
 جاره واحرق زرعه لا يضمن الا ان يعلم انه لو احرق حصائده يتعدى النار الى زرع  
 جاره لانه اذا علم ذلك كان قاصدا احراق زرع الغير . قالوا ان كان زرع غيره بعيد

من حمائد الذي احرق وكان يؤمن ان لا يحرق زرع جاره ولا يطير شيء من ناره الاشارة  
 او شربتان فجل الرج ناره من ارضه الى ارض جاره فاحرق زرع الجار وكده سنة لا يضمن  
 فاما اذا كان ارض جاره قريبا من ارضه بان كان الزرع ملتصقين او قريبا من الالتصاق  
 على وجه يعلم ان ناره تصل الى زرع جاره يضمن صاحب النار زرع الجار وكذلك رجل له  
 قطن في ارضه وارض جاره لصيقة بارضه فاوقد النار في طرف ارضه الى جانب ذلك  
 القطن ويعلم ان مثل هذه النار يحرق هذا القطن فاحرق ذلك القطن كان ضمان القطن  
 على الذي اوقد النار لانه اذا كان يعلم ان ناره تمتد الى القطن كان ناسدا احراق القطن. رجل له  
 هدف في دار فرمى الى الهدف فجاء سهمه دارة فاضده شيئا في دار رجل اخر  
 او قتل نفسا كان ضامنا ويكون ضمان المال في مال الرامي ودية القتل على عاقلة  
 الرامي. رجل اوقد في شوره نار انا لقي فيه من الحطب ما لا يحتمله التنون فاحرق  
 بيته وتعدى الى دار جاره فاحرق يضمن صاحب التنون كما لو ارسل ماء في ارضه  
 ما لا يحتمله ارضه فتعدى الى ارض غيره فاضده ما فيه من الزرع كان ضامنا. وان كان يعلم  
 ان ارضه تحتل ذلك الماء لا يضمن. رجل مربنا في ملكه او في غير ملكه فوقت شجرة  
 من ناره على ثوب انسان قال الشيخ الامام ابو بكر محمد بن الفضل ربح يضمن لانه  
 لم يتخلل بين جمر النار والوقوع على الثوب واسطة فيكون مضافا اليه حتى لو طاشت  
 الريح بشرة النار فالقته على ثوب انسان لا يضمن لانه غير مضاف اليه وهكذا  
 ذكره النوادر عن ابي يوسف ربح. وقال بعض العلماء ان مر بالنار في موضع له حق  
 المرور فوقت شجرة في ملك انسان او قتها الريح لا يضمن وان لم يكن له حق  
 المرور في ذلك الموضع فالجواب فيه يمكن على التقديرين ان وقتت منه شجرة  
 يضمن وان هبت به الريح لا يضمن وهذا اظهر وعليه الفتوى. وكذا لو وضع جمر

في الطريق فاحترق بذلك شئ ضمن ولو هبت به الريح الى موضع آخر فاحترق شيئا في غيره  
الموضع الذي وضعه فيه قال الشيخ الامام الاجل شمس الائمة السرخسي رحمه الله اذا وضع  
الحجارة في الطريق في يوم ريح يكون ضاينا، وذكر شمس الائمة الحلواني رحمه الله في كتاب الشب  
اذا وضع حجرة في الطريق او مرتب ريف ملكه انه لا يضمن واطلق الجواب فيه وذكر الناطف  
رحم الله رجل او قد نارا في طريق العامة فجاء الريح ونقلها الى دار رجل آخر واحرقها لا يضمن  
وعلى وقال لان جانيته قد زالت، وذكر في الجنايات من الاصل مسألة تدل على  
صحته ما قال الناطف رحمه الله ان جانيته قد زالت، هذا ضرب حديثا على حديث محم  
فانتمعت شرارة من ضربه فوقعت على نوب رجل يمر في الطريق واحرق ثوبه ضمن  
الحداد، وذكر الناطف رحمه الله ان جانيته قد زالت، وكانه اتخذ في حانوته كبرا يعمل به والحائز  
الى الجانب طريق العامة فاوقد الحداد في كبره نارا على حديد له ثم اخرج الحديد فوضعه  
على صلاته وضربها بطرقة فتطاير ما يتطاير من الحديدية الحماة وخرج ذلك من حانوته

وقتل رجلا او فاععين رجل او احرق ثوب انسان او قتل دابته كان ضمانا ما تلغ فيه  
من المال او الدابة في مال الحداد ودية القتل والعين تكون على عاقلة لان ما طار  
من دق الحداد وصره فهو كجانيته بيده لا عن قصد ولو لم يدق الحداد ولكن احتملت  
الريح بعض النار عن كبره او الحديدية الحماة واخرجته الى طريق المسلمين فقتلت  
انسانا او احرق ثوب انسان او قتل دابته كان هدر او لو هبت الريح بعمامة رجل  
فاوقعت على ناره رجل فانكسرت القارورة لا يضمن صاحب العمامة، رجل يمر في الطريق  
وهو يحمل حلا فوقع الحمل على انسان فانلغ ضمن، ولو غشا انسان بذلك الحمل الواقع  
في الطريق وعطب ضمن ايضا لانه هو الذي وضع الحمل في ذلك الموضع اذ لم يتخلل  
بين وقوع الحمل في ذلك الموضع فعل غيره، ولو وضع حجرة على حائط فسقطت على



رجل فاتفق لا يضمن الواضع اذا كان له حق الوضع على الحائط لانه لا يكون متعديا ولو وضع  
جرية في طريق المسلمين ورجل اخر وضعت في ذلك الطريق فتدحرجت احدهما فكسرت الاخرى  
ذكر في الاصل انه لا ضمان على الذي تدحرجت جريته لان جانيته قد زالت فمضى عن الضمان  
وان انكسرت التي تدحرجت كان ضمناها على صاحب الحجرة القائمة لانه كان متعديا  
في الوضع ولم ترد جانيته . ولو اوقف رجل دابة في الطريق ورجل اخر كذلك ففقرت  
احدهما وعربت فاصابت الاخرى لا يضمن صاحب الدابة لان جانيته قد زالت .  
ولو تلفت الدابة بالآخرى كان ضمان الدابة على صاحب الاخرى لما قلنا في الجرنين  
قال الشيخ الامام ابو بكر البجلي رح في مسألة الجرنين ان كانت الجرتان على جادة الطريق  
ضمن كل واحد منهما قيمة جرة صاحبه اذا تدحرجت احدهما فاصابت الاخرى فانكسرت  
ولو ان رجلا اعترف من الخوض الكبير بحجرة فوضعهما على الشط فنهجا اخر وفعل مثل  
ذلك فتدحرجت الاخيرة وصدمت الاولى فانكسرتا قال بعضهم لا يضمن صاحب الحجرة  
الاخيرة قيمة الحجرة الاولى لصاحبها . وقال بعضهم يضمن كل واحد منهما جرة صاحبه  
والاصل في هذه المسائل ان في كل موضع كان للواضع حق الوضع في ذلك المكان لا يضمن  
على كل حال اذا تلف بذلك الموضوع شيء سواء تلف به وهو في مكانه او بعد ما زال  
عن مكانه وفي كل موضع لم يكن للواضع حق الوضع في ذلك المكان اذا عطب بالموضوع  
شيء ان عطب والموضوع في مكانه ما لم يزل يضمن الواضع وان عطب به بعد ما زال  
الموضوع عن مكانه ان زال بمقتضى نحو ان يضع جرة في الطريق فهبث بها الريح وزالها  
عن مكانها فاحرق شيئا لا يضمن الواضع . وكذا لو وضع حجرا في الطريق فجاء السيل  
ودرجه فكسرت شيئا لا يضمن الواضع لان جانيته زالت بالماء والوج . وان كان  
الزال عن الموضوع الذي كان فيه لا يميز بان وضع جرة في الطريق فنهجا اخر

ووضع جرة اخرى في الطريق فتدحرجت احدهما على الاخرى فانكسرتا قال ابو يوسف رح  
 يضمن كل واحد منهما جرة صاحبه . وعنه في رواية يضمن صاحب الجرة القائمة في  
 موضعها قيمة الجرة التي زالت عن موضعها لان جنابة صاحب الاول قد زالت . وان  
 تدحرجت الجرة التي زالت عن موضعها فغلب بها شيء لا يضمن صاحب الجرة التي دحرجها  
 الرمي لما قلنا بخلاف ما لو تدحرجت بنفسه . وكذا لو وضع حجر في الطريق وعثر به  
 انسان ومات الذي عثر ضمن الواضع . وان عثر بالبيت انسان وهلك كان على عاقلة  
 البيت دية من عثر بالبيت لان جنابته قد زالت حيث زال الحجر عن ذلك الموضع  
 فلا يجب ضمان من عثر بالبيت على الواضع . ولو وضع رجل في الطريق جرة مملوءة من  
 الزيت او غيره ثم جاء اخر ووضع بجانب هذه الجرة اخرى فسال من الاول شئ  
 وابتل المكان فوقع على الاخرى فكسرت الاخرى قال محمد رح اولا لا ادري هذا  
 ثم قال لا يضمن صاحب الاول . وذكر ابن رستم رح رجل وضع في الطريق جرة فيها  
 زيت او ليس فيها شئ فوضع رجل اخر في الطريق جرة اخرى فتدحرجت احدهما  
 فاصابت الاخرى فانكسرتا قال يضمن صاحب القائمة التي لم تتدحرج قيمة الجرة  
 التي تدحرجت ويضمن مثل ما فيها من الزيت ايضا لان كل واحد منهما كان متعديا  
 بالوضع في الطريق الا ان جنابة صاحب القائمة لم تنزل وجنابة صاحب التي تدحرجت  
 قد زالت فماتلف بالجرة القائمة يضمن صاحبها وماتلف بالجرة التي تدحرجت  
 لم يضمن صاحبها . وهذا يوافق ما قلنا الشمس الائمة المحلولة رح في المسئلة  
 الاولى . رجل اوقف دابة في سوق الدواب فماتلف الدابة شيئا لا يضمن  
 صاحبها لان ايقاف الدواب في سوق الدواب يكون باذن الولي فلا يكون  
 موجبا للضمان . وكذلك ارباب السفن اذا اوقفوا السفينة على الشط فجاءت

سفينة فاصابت السفينة الواقعة فانكسرت الواقعة كان ضمان الواقعة على صاحب  
السفينة الجائئة فان انكسرت الجائئة لا يضمن صاحب الواقعة لان الامام اذن لا يـ  
السفن بايقاف السفن على الشط فلا يكون فعلم تعديا. رجل وضع شيئا في الطريق  
فقتل عنه دابة رجل وانلفت شيئا لا يضمن الواضع اذ لم يصبها الموضوع في  
الطريق. وكذلك رجل اشهد على حائط مائل الى طريق الساميين فسقط الحائط فقتل  
عنه دابة رجل فقتلت رجلا لا يضمن صاحب الحائط المائل انما يضمن صاحب الحائط  
اذا سقط الحائط على انسان او دابة فقتله. رجل مر في سوق الساميين فتعلق ثوبه  
بقفل حانوت رجل فحرق قال الشيخ الامام ابو القاسم رح ان كان القفل في ملكه لا يـ  
وان كان في غير ملكه ضمن. ثم قال وهذا شيء اخر انه اذا تعلق ثوبه بذلك فحرق ثوبه  
فحرق بجمرة لا يضمن صاحب القفل وان لم يعلم ان ثوبه تعلق بالقفل لانه اذا اجر الثوب  
فهو الذي حرق. رجل دق في داره شيئا فسقط من ذلك في دار جاره شئ وتلف كان  
ضمان ذلك على من دق في داره. رجل دخل بيت رجل واذن له صاحب البيت بالجلوس  
على وسادة فجلس عليها فاذا تحتها قارورة فيها دهن لا يعلم به فاندقت القارورة  
فذهب الدهن فضمان الدهن وضمان ما تحرق من الوسادة والقارورة على الجالس  
. ولو كانت القارورة تحت ملاء قد غطاها فاذا ناله بالجلوس على الملاء لا يضمن  
الجالس. قال الفقيه ابو الليث رح في الوسادة لا يضمن عند البعض ايضا وهو  
اقرب الى القياس لان الوسادة لا تمسك الجالس كما لا تمسكه الملاء وعليه  
الفتوى. وان اذن له بالجلوس على سطح فاحتسف به فوقع على سطح مملوك للاذن  
ضمن الجالس. قال مولانا رضي هذه المسائل من مسائل الجنائيات وانما ذكرنا هذا  
لانهما سبب لضمان المال فكان بمنزلة الغصب. رجل سرق ثوبا من ارض رجل وسرق

في ناحية اخرى من تلك الارض تكبرت كانت الشجرة للفارس وعليه قيمة الثالثة  
 يوم تلح الثالثة ويوم الفاصب بقلع الشجرة فائكان القلع يضر بالارض كان لصاحب  
 الارض ان يعطيه قيمة الشجرة المقلوعة . رجل قطع اشجار كرم الانسان  
 كان عليه قيمتها وطريق معرفة القيمة ان يقوم الكرم مع الاشجار القائمة ويقوم  
 بقطع الاشجار فباينهما يكون قيمة الاشجار فاذا عرفت قيمة الاشجار بعد ذلك  
 يخير صاحب الكرم ان شاء دفع الاشجار المقلوعة الى الفارس وضمنه تلك  
 القيمة وان شاء امسك المقلوعة ويرفع من قيمة الاشجار قيمة الاشجار المقلو  
 وضمنه الباقي . رجل قطع شجرة في دار رجل بغير امره يخير صاحب الدار ان شاء  
 ترك الشجرة على القاطع وضمنه قيمة الشجرة القائمة لانه اتلف عليه شجرة قائمة  
 وطريق معرفة تلك القيمة ان يقوم الدار مع الشجرة ويقوم بغير شجرة فيضمنه  
 فضل ما بينهما . وان امسك الشجرة وضمنه قيمة النقصان كان له ذلك لانه اتلف  
 عليه القائم . وطريق معرفة ذلك انه اذا ظهرت قيمة الشجرة القائمة بالطريق  
 الذي قلنا انما تقدم فبعد ذلك ينظر الى تلك القيمة والى قيمة الشجرة المقطو  
 ففضل ما بينهما قيمة نقصان القطع . وان كانت قيمة المقطوعة وقيمة غير المقطو  
 سواء فلا شيء على القاطع لانه لم يتلف شيئا . رجل له شجرة الجوز اخرجت الشجرة  
 جوزا صفرا رطبة ناتلا فاشان تلك الجوزات كان عليه نقصان الشجرة لان تلك  
 الجوزات لم تكن لها قيمة وليست بالاحسن لانها لا تنضج بالانثلا فاذ لم تكن على الشجرة  
 نباتا فلا فارق قطعها ينقص قيمة الشجرة فينظر الى ان الشجرة بدون تلك الجوزات  
 بماذا افترض فيضمن فضل ما بينهما . وكذلك رجل كسر غصنا من اعضاء الشجرة  
 القائمة تقوم الشجرة مع الغصن وتقوم بدون الغصن فيضمن فضل ما بينهما

جل استأجر ناسا ودفع الاجير له ليعمل به فذهب به الاجير قال بعضهم يضمن المستأجر  
 قيمة الفأس وقال بعضهم ينظرون استأجر الاجير ولا يضمن قال <sup>مولا</sup> نارج <sup>بن</sup> مينا  
 ان لا يضمن على كل حال لان المستأجر يملك الاجارة فيملك الملاعة والايدي <sup>وجل</sup> غضب  
 دابة فهلكت واقام صاحبها البينة انها هلكت عند الغاصب من ركوبه واقام  
 الغاصب بينة انه ردها وماتت عند صاحبها كانت بينة صاحبها اول <sup>ويقتض</sup> على  
 الغاصب بالقيمة وكذا لو شهد شهود صاحبها ان الغاصب تنلها او كان الغصب  
 دارا فاقام صاحبها البينة ان الغاصب هدم الدار واقام الغاصب بينة انه ردها  
 على صاحبها كانت بينة صاحبها اول لان القتل وهدم الدار يتصور بعد الرد  
 فيجعل كان الغاصب ودهانم هدم الدار وقيل الدابة فكانت بينة صاحبها  
 اول لانها افتشت سببا احادنا للضمان ولو اقام صاحبها البينة انها ماتت  
 عند الغاصب واقام الغاصب بينة انه ردها فماتت عند صاحبها قال ابو <sup>س</sup> يوسف  
 رج بينة صاحبها اول لما قلنا وقال محمد رج يقتض بينة الغاصب لانها قامت  
 على الاثبات وهو اثبات فعل الرد وليس في بينة صاحبها اثبات فعل على  
 الغاصب ولا اثبات سبب الضمان بعد الغصب بخلاف الاول رجل غضب  
 حنطة وطحنها فان الدقيق يكون للغاصب وعليه حنطة لصاحبها ثم في القيا <sup>س</sup>  
 الغاصب ان ياكل هذا الدقيق وهو قول زفرج وفي الاستحسان وهو قولنا ليس  
 له ان ينتفع بالدقيق ما لم يرد الضمان بالتراض او بقضاء القاضي او يقضي القاضي  
 عليه بالضمان لان لجزء الحنطة تفرقت بالطحن ولم تتبدل فلا يحل له ان ياكل  
 وينتفع به ما لم يتحول الغصوب الى الغاصب بالضمان وذلك باستيفاء الضمان  
 او بقضاء القاضي بالضمان وقيل هذا قول محمد رج اما عند <sup>الحنيفة</sup> رج حناته

يحل له ان يأكل الدقيق ويتنفع به لان ملك الغصوب منه قد تبدل . وكذا  
 اذا غضب لهما وطجحه . وعن هذا قالوا اذا غضب طعاما فصفه واكله حل له  
 ذلك في قول ابي حنيفة رح لانه صار مستهلكا بالمضغ فعند ابي حنيفة رح شرط الطيب  
 ثبت الملك بالبدل . وعند صاحبيه رح اداء البدل وقولهما اقرب الى الاحتيا  
 . وذكر في الاصل اذا غضب حنطة فزرعها او نوى فخرسه او نالة فانبتها وغصب  
 غر لا تنسجه لايحل للغاصب ان يتنفع بها قبل اداء الضمان او بقضاء القاضي بالضمان  
 . وعن ابي يوسف رح في التالة اذا انبتها الغاصب لايحل له ان يتنفع بها قبل اداء  
 الضمان وفيما سوي ذلك يحل . رجل غصب جارية فزنت عنده ثم ردها على المالك  
 فولدت عند المالك وماتت في نفاسها ومات الولد ايضا كان على الغاصب قيمتها  
 في قول ابي حنيفة رح وقال ابو يوسف رح ليس عليه الانقضاء للحبل . كما لو غصب جارية  
 صحيحة فحمت عنده فردها محمولة وماتت عند المالك من ذلك فانه لا يضمن الانقضاء  
 للحج في قول ابي حنيفة وابي يوسف رح . ولو غصب جارية فحمت عنده او ابيضت  
 عندها او حبلت فردها وادى معها ارش العين ونقصان اللحمي ثم ذهب بياض  
 عندها او ولدت وسلمت فان الولد يرد ما اخذ من ارش البياض ونقصان اللحمي  
 اما في الحبل ينظر ان كان من الزنا فانه ينظر الى ارش الحبل ونقصان عيب الزنا . ان كان عيب الزنا  
 اكثر لا يرد شيئا وان كان ارش الحبل اكثر يرد الفضل عن نقصان عيب الزنا  
 لان عيب الزنا قائم وعيب الحبل قد زال . ولو كان الحبل من زوج لاضمان على  
 الغاصب فيه على كل حال وان ماتت عنده من ذلك . ولو كان الولد هو الذي احبلها  
 ثم ماتت عند الغاصب من ذلك للحبل او من غيره لاضمان على الغاصب فيها  
 . ولو ان رجلين اختصما رجلا في جارية واقام احدهما المدعيين بالبينة ان ذاليد

غضب منه هذه الجارية في وقت كذا واقام المدعى الآخر البينة ان ذا اليد غضب  
 من هذه الجارية ووقت لذلك وقتا بعد الوقت الاول قال هو الثاني في قايما <sup>قولا</sup> بخفيفة  
 رج وعلى الغاصب قيمتها الاول وفي قايما قول ابي يوسف رج الجارية للاول ولا يضمن  
 الغاصب للثاني شيئا. غاصب الغاصب اذا استهلك الغصب او هلك عنده فادى  
 القيمة الى الاول برئ عن الضمان وعن ابي يوسف رج انه لا يبرأ. ولو رد عن الغصب  
 على الاول برئ من الغصب ولو اقر الغاصب الاول انه اخذ القيمة من الثاني لم يرج  
 اقراره على المصوب منه وكان المصوب منه ان يضمن الثاني الا ان يقيم الثاني  
 البينة على ما ادعى. وكذا لو كان مكان الثاني غاصب المدعى. الغاصب اذا تزوج  
 بدراهم الغصب امرأة واشترى بها شيئا عن محمد رج انه يحمل له الوطى والانتفاع  
 به. ولو كان الغصب عرضا فاشترى بالعرض شيئا لا يحمل له ان يفتنع بالشئ قبل  
 اداء الضمان. ولو تزوج امرأة بالعرض المصوب حل له وطبها. <sup>ج</sup> حل كسر عصا  
 لرجل او خرق ثوبه ضمن النقصان. ولو كان الكسر فاحشا بان صار خطبا او ردا  
 لا يفتنع به منفعة العصا او كان المحرق فاحشا كان له ان يضمنه القيمة والمحرق  
 الفاحش عند البعض ما ينقص اكثر من نصف القيمة. ولو شق الثوب بنصفين  
 كان له الخيار ان شاء ضمنه النقصان وان شاء ترك الثوب عليه وضمنه القيمة  
 . رجل غضب عبدا حسن الصوت فتغير صوته عند الغاصب كان له النقصان  
 . ولو كان العبد مغنيا فنسي ذلك عند الغاصب لا يضمن الغاصب شيئا <sup>ج</sup> على الغصب  
 خمر او خللا بغير شئ اخذه صاحبه بغير شئ. ولو غضب عصيرا فصار خلا عنه  
 كان لصاحبه ان يضمنه. واذا غرقت المرأة قطن زوجها فمرو على وجهه اما ان اذن  
 لها بالغزل او نهاها عن الغزل او لم ياذن <sup>لها</sup> ولكنه سكت او لم يعلم بغيرها

فان اذن لها بالغزل فغزلت وجوه اربعة. أحدها ان يقول لها اغزليه لي او يقول \*  
اغزليه لنفسك. او يقول اغزليه ليكون الثوب لي ولك او قال اغزليه ولم يزد في  
الوجه الاول وهو ما اذا قال اغزليه لي كان الغزل للزوج. وان كان قال اغزليه لي باجرة  
كان الغزل للزوج وعليه الاجر المسمى للمرأة. وان لم يذكر الاجر كان الغزل للزوج  
ولاشئ عليه لانها مستطوعة من حيث الظاهر. وان اختلفا فقالت المرأة غزلت  
باجر وقال الزوج لم اذكر الاجر كان القول قول الزوج مع اليمين. ولو كان قال لها  
اغزليه لنفسك كان الغزل لها ويكون الزوج واحبا للقطن منها. وان اختلفا  
فقال الزوج انما اذنت لك لتغزليه وقالت المرأة لابل قلت اغزليه لنفسك كان  
القول قول الزوج مع اليمين. ولو كان الزوج قال لها اغزليه ليكون الثوب لي ولك  
كان الغزل للزوج ولها عليه اجر المثل لانه استأجرها ببعض الخارج فتفسد الاجارة  
ويجب اجر المثل كما لو دفع غزلا الى حائك لينسجه بالنصف فان الثوب يكون لصاحب  
الغزل وعليه اجر المثل. ولو كان الزوج قال لها اغزليه ولم يذكر شيئا كان الغزل  
للزوج ولا شئ لها عليه لانها غزلت تبرعا من حيث الظاهر وهذا كله اذا كان اذن  
لها بالغزل. فان نهاها عن الغزل فغزلت بعد النهي كان الغزل لها وعليها للزوج  
مثل قطنه لانها صارت غاصبة مستهلكة فيضمن كمن غصب حنطة وطحنها فان <sup>الدين</sup>  
يكون للغاصب في قول ابي حنيفة مع عليه مثل الحنطة. وان لم ياذن لها فلم ينهاه فغزلت  
فغزلت وجهين ان كان الزوج بائع القطن كان الغزل لها وعليها القطن للزوج  
لانه يشتري القطن للتجارة فكان النهي ثابتا من حيث الظاهر وان لم يكن  
الزوج بائع القطن فاشترى قطناً وجاء به الى منزله فغزلت المرأة كان الغزل  
للزوج ولا شئ لها من الاجر لانه انما حمل القطن الى منزله لتغزله المرأة



تطوعا فهو بمنزلة ما لو خبزت من دقيق الزوج او طبخت قدرا بلحم جاء به الزوج  
 فان الطعام يكون للزوج وتكون المرأة منطوعة وعن ابي يوسف <sup>نظنا</sup> في التتبع رجل شئ  
 وامر امرأته ان تغسله فغسلت كان الغسل للزوج . وان رضع القطن في بيته ولم يغسل  
 شيئا فغسلت كان الغسل لها ولا شيء عليها وهو بمنزلة طعام وضع في بيته فاكلته  
 المرأة . وذكر هشام <sup>رج</sup> في نوادر رجل غزل قطن غيره ثم اختلفا فقال صاحب القطن  
 غزلت باذنه والغزل لي وقال الاخر غزلت بغير اذنك فالغزل لي ولك على مثل قطنك  
 كان القول قول صاحب القطن وان كان الاصل عدم الاذن الا انه يمسك بهذا  
 الظاهر لا يستحقان ملك الغير فلا يقبل قوله . رجل غضب ذهابا او فضة  
 فحبه لهما دراهم او دنانيرا وانية عند ابي حنيفة <sup>رج</sup> لا ينقطع حق المالك بهته  
 الضعة . وعند صاحبيه <sup>رج</sup> ينقطع . وكذا النحاس اذا كان المعمول منه  
 يباع وزنا . رجل نقش بابا مقلوعا الرجل ان نقشه بالنقر فانه يملك الباب  
 بقيمته لان صاحب الباب لو اخذه لم يعطه شيئا ولو اخذناه نضه فنقشه  
 بالنقر فهو كالباب لما قلنا ولو غضب غللا او زرعافسقاها وانفوق عليه انتهى  
 او عبد اجر عاقداه فلا شيء له وكذا لو قصر الثوب المغصوب لاشئ له ولو خرق  
 ثوبا فزناه يقوم صحيحا ويقوم مرفوا فيضمن فضل ما بينهما . ولو شق زقافيه خمد  
 لمسلم من هؤلاء الفسقة الذين يحملون للشرب ان فعل باذن الامام لا يضمن  
 وبغير اذن الامام يضمن الزن

### فصل في براءة الغاصب والمدين

رجل باع اثوابا ومات قبل استيفاء الدين ولم يدع وارثا لها فافاد السلطان  
 ديونه من الغرماء ثم ظهر له وارث كان على الغرماء اداء الدين الى الوارث

بما نالته لما ظهر الوارث ظهر انه لم يكن للسلطان حق الاخذ . رجل مات وعليه دين  
وله دين على رجل اخر فاخذ صاحب دين الميت من المديون مثل حقه اختلف المشايخ  
فيه قال الشيخ الامام ابو نصر رح صاحب دين الميت يكون غاصبا ويصير ما اخذ  
قصاصا بدينه لانه اخذ مال الميت بغير اذنه وقال بعضهم لا يكون غاصبا وهو الصحيح  
لانه اخذ باذن الشرع الا ان الماخوذ يصير مضمونا عليه فيكون قصاصا بدينه  
كما لو ظفر بمال المديون في حياته من جنس دينه . ولو كان على رجل دين لرجل  
فاخذ غيره صاحب الدين من المديون ودفع الى صاحب الدين اختلف المشايخ رح  
فيه قال محمد بن سلمة رح المديون بالخيار ان شاء ضمن الاخذ وان شاء ضمن  
صاحب الدين لان الاول غاصب والثاني غاصب الغاصب فان اختار تضمين  
الاخذ لم يصير قصاصا بدينه وان اختار تضمين صاحب الدين يصير قصاصا  
وقال نصير بن يحي رح لا خيار له ويصير قصاصا لان الاخذ بمنزلة المعين له  
على اخذ حقه والفتوى على هذا القول . رجل غصب ما لا تقصص من الغاصب  
المغصوب رجل له على المغصوب منه دين من جنس الغصب كان المغصوب  
منه بالخيار ان شاء ضمن الاول وان شاء ضمن الثاني لان كل واحد منهما  
غاصب فان ضمن الاول لا يبرأ المغصوب منه عما عليه من الدين وان ضمن الثاني  
برئ الاول . رجل عليه دين فجاء المديون الى صاحب دينه ليقضيه دينه فمدح  
المال الى الطالب ليشترقه فهلك المال في يد الطالب يهلك من مال المطلوب  
والدين على حاله لان الطالب وكيل المديون في الاقتداء فكان يده كيد المديون  
. ولو ان المطلوب دفع المال الى الطالب ولم يقل شيئا فاخذ منه الطالب فمدح  
الى المديون ليشترقه فهلك في يده يهلك من مال الطالب لان الطالب اخذ

حصته فاذا دفع الى المديون ليشقده صار المطلوب وكل الطالب في الانتقاد وكان  
 الهلاك في يد المطلوب بعد ذلك كالهلاك في يد الطالب . رجل له على رجل  
 مال لا يقدر على استيفاءه قالوا الابراء افضل من ان يدع عليه لان في الابراء  
 تخليص المديون عن نار الآخرة . رجل مات وعليه قرض ذكر الناطع رج يرجي  
 ان لا يكون موافدا في دار الآخرة اذا كان من ينفته قضاء الدين . رجل مات وعليه  
 دين نسبه ووارثه يعلم ذلك فان الوارث يقضه دينه من مال الميت ولو ان  
 هذا الوارث نسي ايضا حتى مات لا يؤخذ الوارث بذلك في الدار الآخرة لان الوارث  
 لم يباشر سبب الدين في الابتداء فلم يكن ظالما والنسيان لم يكن منه جرمات  
 وله على رجل حق ولم يخلف وارثا قالوا يتصدق المديون بما عليه عن الميت ليكون  
 ذلك وديعة عند الله تعالى فيوصله الخضمه يوم القيمة . مسلم غضب من ذي  
 مالا او سرق منه فانه يعاقب به يوم القيمة لانه اخذ مالا معصوما والذي لا يرجي  
 منه العفو ويرجي ذلك من المسلم فكانت خصومة الذي اشد وعند الخصومة  
 لا يعطى ثواب طاعة المسلم الكافر لانه ليس من اهل الثواب ولا وجه ان يوضع  
 على المسلم وبالكفر الكافر فيبقى في خصومة . وعن هذا قالوا ان خصومة الدية  
 تكون اشد من خصومة الأدمى . رجل سرق من ابيه مالا ثم مات الاب بالسارق  
 وارثه قالوا لا يؤخذ به السارق في دار الآخرة لان الدين انتقل الى الابن فسقط  
 عنه الا انه ياثم اثم السرقة بالجناية على السروق منه . قالوا هذه المسئلة تدل  
 على ان صاحب الدين اذا طلب الدين من مديونه فما حل المديون مع القدر عليه  
 ومات الطالب اختلفوا فيه قال اكثر المشايخ حق الخصومة في الدار الآخرة لا يكون  
 للاول لان الدين انتقل الى الوارث والخصومة تكون بسبب الدين وقال بعضهم

حق الخصومة يكون للاول. واختلفوا ان الدين لمن يكون قال النفعيه ابو الليث  
الدين يكون للميت الا ان وارثه لواخذ المال من المديون او ابرأه برئ المديون.  
وقال بعضهم الدين يكون للوارث والخصومة له ايضا في الدار الآخرة وهو الصحيح.  
رجل مات وترك ديناً على رجل او غصباً في يد غيره ولم يصل ذلك الى الوارث لمن يكون  
ثواب ذلك في الدار الآخرة قالوا في القياس يكون للوارث لانه انتقل ذلك الى  
الوارث. وفي الاستحسان ان قوى المال قبل الموت فالثواب يكون للميت وان  
بعد الموت فالثواب يكون للوارث لان في الوجه الاول اذا هلك المال قبل الموت  
لم ينتقل الى الوارث لان الارث لا يجري في الهلاك وفي الوجه الثاني لم يكن مالاً  
عند الموت فصارت للوارث. المديون اذا اجمد الدين هل يستحق الطالب  
ام يتركه من غير عين قال الشيخ الامام نصير بن يحيى رح استحققه الطالب او  
ليس استحققه كان الاجر للطالب دون وارثه اذا مات الطالب قبل القبض ان طلب  
فان دفع المديون الى الوارث الطالب برئ عن الدين ويبقى عليه وزير الماطلة لا <sup>مخلص</sup>  
عن ذلك. رجل له على رجل دين فبلغه ان المديون قد مات وقال جعلته في حل وقال  
وهبته منه ثم ظهر انه حي ليس للطالب ان ياخذ منه لانه وهبه منه بفرض شرط  
رجل غصب عبداً او ثوباً او دابة او دراهم وفي قائمة فابراه من هارب الفاصت عن ضمان  
الغصب ويصير المغصوب امانة في يده. وكذا لو قال المغصوب منه حللته من الغصب  
برئ الفاصت عن الضمان. وان كان المغصوب مستهلكاً برئ عن ضمان القيمة  
لانه ابرأه عن الدين والدين يقبل الابراء. فاما اذا كان المغصوب قائماً لمجان التحليل  
ابراهه عن سبب الضمان فيصير العين امانة في يديه عندنا وعلى قول زفر رحمه الله  
لا يبرأ من ضمان الغصب. رجل خاصم رجلاً في دار ثم قال للمدعى عليه قد ابرأتك

عن هذه الدار وعن خصوصتي في هذه الدار وعن دعواي في هذه الدار ذكر الناظر رح  
أن جميع ذلك باطل وله أن يحامده فيقيم البينة فيأخذه. ولو قال قد برئت من هذه الدار  
أو قال برئت من دعواي في هذه الدار صح ذلك ولا حقه فيها ولو أقام البينة لا تقبل  
ولو قال أنا بريء من هذا العبد أو قال خرجت من هذا العبد ليس له أن يدعي بعد  
ذلك لأنه اخبر عن البراءة فثبت البراءة. أما في الوجه الأول صرح بالبراءة عن العين  
وعن الدعوى والخصومة وذلك باطل. رجل قال لأخر خلعتني من كل حق لك علي ففعل  
وأبرأه فان كان صاحب الحق عالما بما عليه برئ المديون حكما وديانة وإن لم يكن  
عالما ببرأته الحكم ولا ببرأته ديانة في قول محمد رح وقال أبو يوسف رح يبرأ وعليه  
الفتوى لأن البراءة إسقاط والجهالة لا تمنع صحة الإسقاط فان المشتري إذا أبرأ البائع  
عن العيوب صح أبرأه عند الكل وان كان لا يعلم بالعيوب. وذكر في النوارذ رجل له  
على رجل دين وهو لا يعلم بجميع ذلك فقال له المديون أبرئتني مما لك علي فقال صاحب  
الدين أبرأتك قال نصير رح لا يبرأ إلا عن مقدار ما يتوهم أنه له عليه وقال محمد  
بن سلمة رح يبرأ عن الكل. قال الفقيه أبو الليث رح حكم القضاء ما قال محمد  
بن سلمة رح وحكم الأخرى ما قال نصير رح لأن القضاء بناء على الظاهر وظاهر  
اللفظ هام وحكم الأخرى بناء على الرضا فلا يبرأ عما لا يتوهم أنه له عليه فلا يبرأت  
جميع غرمائي ولم يسمهم بلسانه ولا يتوهم ولا واحد منهم بقلبه قال أبو القاسم رح  
روى ابن مقاتل عن علمائنا رح أنهم لا يبرؤون لأن البراءة إيجاب الحق للغيراء  
ولا يجوز إيجاب الحقوق إلا للقوم بأعيانهم. ولو قال كل غريم لي فهو في حل قال  
ابن مقاتل رح لا يبرأ غرماءه في قول علمائنا رح. وكذا لو قال ليس لي بالري شيء  
ثم جاء في الغد وادعى أن هذه الدار له منذ عشرين سنة وهو بالري فان له ذلك

في قول علمائنا راج. قال ابن مقاتل وما عندي في المسئلتين جميعا غير ما ذكره لا يسمع  
 دعواه ولو قال أبرأت جميع غرما لم يكن ذلك براءة اذا لم ينص على اقوام معينين. واو  
 قال قبيلة فلان فان كانوا لا يحصون فهو مثل ذلك وان كانوا يحصون فالبراءة جائزة  
 وكذلك الاقرار رجل له على الناس ديون وهم غيب عنه فقال من كان له عليه  
 شيء فهو في حل ذكر الناطق رج فيه خلا فاقال محمد رج له ان ياخذهم بماله عليهم وقال  
 ابو يوسف رج هو جائز وهم في حل اذا كان عليهم دين اما اذا كان ثوب قائم في يده حل  
 او عبد قائم في يده فله ان ياخذ منه ولا يكون الذي في يده في حل منه. ولو كان له على  
 اخر حق فابراه على انه بالخيار صح البراء وبطل الخيار لان البراء فيكونه تمليكا دون  
 الهبة. ولو رغب عينا على انه بالخيار صح الهبة وبطل الخيار فالبراء اولى رجل  
 قال لاخر جعلتك في حل في الدنيا. او قال جعلتك في حل في ساعة قالوا يصير في حل في الدنيا  
 وفي الساعات. ولو قال لا اخاصمك او قال لا اطلبك ماله قبلك فهذا ليس بشيء  
 وحقه على ماله. رجل قال اذاتنا و فلان من ماله فعوله حلال فتناول فلان من غير  
 يعلم باباحته قال نصير رج يجوز ذلك ولا ضمان عليه. وان قال كل انسان تناول  
 من ماله فعوله حلال قال محمد بن سلمة رج لا يجوز ومن تناول ضمن وقال ابو محمد  
 بن سلام رج هو جائز فابو نصر رج جعل هذا اباحة والاباحة للمجهول جائز ومحمد  
 بن سلمة رج جعله ابراء عما تناول والابراء للمجهول باطل والفتوى على قول ابي نصر  
 رج. ولو قال لاخر جميع ما تاكل من ماله فقد جعلتك في حل فهو حلال له في قولهم..  
 ولو قال جميع ما تاكل من ماله فقد أبرأتك ذكر عن بعضهم انه لا يصح هذا البراء.  
 والصحيح انه يبرأ اما على قول ابي نصر رج فلان هذا اباحة واباحة المجهول جائز  
 واما على قول محمد بن سلمة رج فلان هذا ابراء للمعلوم عن ضمان ما تناوله فيكون

ابراهيم الدين الواجب لاعن العين رجل قال لاخر انت في حل بما اكلت من مالي او  
 وخذت او اعطيت حل له الاكل ولا يحل له الاخذ والاعطاء لان اباحة الطعام  
 المجهول جائزة فان من قدم مائدة بين قوم حل لهم الاكل منها وتملك المجهول  
 باطل رجل قال لو زنت الناس في عمر تحيل في اخذ شيئاً فهو له فبلغ الناس واخذوا  
 من ذلك شيئاً فهو لهم لان هذه اباحة رجل قال اجبت لفلان ان ياكل من مالي فلا  
 لا يعلم بذلك قال الفقيه ابو بكر البلخي رح لا يباح له الاكل لان الاباحة اطلاق  
 والاطلاق لا يثبت قبل العلم كالتركيب وعند البعض الاباحة تثبت قبل العلم  
 رجل قال لاخر ادخل كرمي وخذ من العنب فله ان ياخذ مقدار ما يشبع به  
 انسان واحد لان هذا اذن يقدر ما يحتاج اليه في الحال رجل اراد ان يؤكل غيره  
 في املاكه فقال الوكيل انا اذا دخلت فيها لا امن ان اتناول شيئاً من مالك  
 فقال الموكل انت في حل من تناولك من مالي من درهم المائة درهم فدخل فيها له  
 ان يتناول من ماله من المأكول والشرب والدرهم ما لا بد منه اما ان يقصد  
 فياخذ من ماله جملة مائة او خمسين درهما فليس له ذلك والله اعلم بالصواب  
 واليه المرجع والمآب

كتاب الهبة

نصل فيما يكون هبة من الالفاظ وما لا يكون

رجل قال لغيره هذه الامة لك قال ابو يوسف رح هذه هبة جائزة يملكها اذا قبض  
 ولو قال لك حل لا يكون هبة الا ان يكون قبلة كلام يستدل به على انه  
 اراد به الهبة ولو قال وهبت لك فرجها في هبة يملكها اذا قبض رجل في يده  
 ثوب وديعة لرجل فقال لصاحب الثوب اعطينه فقال اعطيتك عن محمد رح

انها تكون هبة رجل قال لأخر قد متعتك بهذا الثوب او قال بهذه الدراهم فقبضها  
 منه قال محمد بن يحيى عندي هبة رجل قال لأخر انت في حل من مالي حيثما اصبت فخذ  
 منه ما شئت عن ابي يوسف رح ان هذا على الدراهم والدنانير خاصة . ولو اخذ من  
 ارضه ناكعة او لوزة او حلب بقره او غنمه لا يحمل له ذلك . رجل دفع الى رجل طعاما  
 وقال هذا لك منحة او دفع اليه شاة وقال هذا لك منحة فله ان يشرب لبنها  
 وياكل الطعام . وكذلك لو اعطاه درهما وقال هذا لك منحة . وكذلك الدينار وما  
 يוכל ويشرب وقال ابو حنيفة رح هو على الهبة وهو قول ابي يوسف رح ورجل قال  
 لغيره داري هذا لك رقبى واقبضها قال ابو حنيفة رح هي عارية وهو قول محمد رح وقال  
 ابو يوسف رح هبة جائزة وقوله رقبى باطل ولو قال هذا الدار لك فان مت  
 قبل فمالي وان مت قبلك فذلك فذكر عن ابي حنيفة رح في النادر انه قال هكذا  
 كانت الهبة جائزة ويبطل الشرط . وعن الحسن بن زياد عن ابي حنيفة وابي يوسف  
 رح لو قال اربعتك داري هذه فعارية وان قال اربعتك داري هذه وهي لك  
 فحبة هبة . واما العري كلاهما سواء وهي هبة . وعن محمد رح رجل قال ارضي فلان  
 وحده الارض او قال الارض التي هي لي وحدها الولدي فلان وهو صغير قال محمد رح  
 هو جائز وهي هبة واشهاد قبض للصغير . وعن ابي حنيفة رح اذا قال الرجل  
 لغيره قد جعلت هذا الدار لك عري او قال عمرك او حيوتك او هي لك حيوتك  
 فاذا مت فهو رد على قال هذه هبة جائزة والشرط باطل . وتفسير العري ان يعزل  
 وهبته منك بما انك ان مت قبلي فمالي وان مت قبلك فذلك فمالي فمالي هبة جائزة  
 والشرط باطل . ولو قال هذا الدار لك جيس فندفعها اليه كان باطلا في قول ابي حنيفة  
 ومحمد رح . وقال ابو يوسف رح هبة جائزة وقوله جيس او رقبى باطل رجل من



رجلاً أو شاة أو ثوباً أو غير ذلك قال كل شيء منه مما ينتفع به للسكنى واللبن مثل  
 الدار والثوب ولبن الشاة وظهور البعير فهو عارية يردده ردة الطعام والداهم  
 واللبن وما لا ينتفع به إلا بالاستهلاك يكون قرضاً ظاهر إلى رابطة كإعارة الداهم  
 ورة الثوب أو ركون هبة . ولو وضع سكرابن قوم وقال خذوه فمن اخذ فهو  
 له . ولو نته فوقع في حجر رجل أو كفه فآخذه آخر منه فهو جائز وهذا إذا لم يبسط  
 كفه أو ذيله لذلك فاما إذا بسط لذلك فواقع فيه فهو له وقال الشيخ الإمام  
 الزاهد المعروف بخواهر زاده رح الداهم المشورة في هذا بمنزلة السكر  
 . ولو وقع السكر والداهم على رأس رجل وسقط عن رأسه فآخذه آخر فهو  
 للثاني . ولو آخذه رجل بيده ثم سقط منه فآخذه آخر فهو للأول . قال محمد رح  
 النهبة عند ناجارة إذا اذن بها صاحبها . ذكر محمد رح في السير الكبير حل  
 قال لقوم انه وهبت جاريتي هذه لأحدكم فليأخذها من شاء فآخذها واحد  
 منهم كانت له . رجل رمى ثوبه ليجوز لأحد ان يأخذ حتى يقول حين رماه من  
 أراد ان يأخذ فليأخذ . رجل سيب دابة لعله فآخذها انسان وتعاهدا  
 قال أبو القاسم رح لصاحبها ان يستردّها الا ان يقول عند التسيب من  
 شاء فليأخذها فحينئذ يكون الدابة لمن تعاهدها قال الفقيه أبو الليث رح  
 الجواب كذلك اذا قال صاحبها لقوم معلومين ويكون هبة استخساناً لان  
 الموهوب له وان كان مجهولاً فعند القبض يصير معلوماً . ولو سيب دابة  
 وقال لأجاجة اليها ولم يقل هي لن آخذها فآخذها انسان لا يكون له ولو ارسل طيراً  
 مملوكاً له فارسل الطير بمنزلة تسيب الدابة قالوا لا الطير لا ينبغي ان يرسلها  
 اذا كان وحشياً الاصل اذا لم يقل هي لن آخذها لا يملك اذا لم يقل ذلك فمن آخذها

لا يكون له فيكون الكلام الغير . رجل قال اذنت الناس جميعا في نمر فخلعت هذه من اخذ  
شيئا منها فهو له فبلغ ذلك ناسا من الناس واخذوا من ذلك شيئا كان لهم رجل  
رفع بينا سا قفا نزع ان الملق قال من اخذ فهو له وصاحب العين ينكر ذلك القول  
قال الناطق رج ان اقام الراجع بينة على ما ادعى وحلف صاحب العين فاني ان يحلف  
فان العين يكون للراجع ولو ان الراجع لم يسمع ذلك من صاحب العين لكن اخبره قال  
صاحب العين عند الالقاء وسعه ان ياخذ بالخبر . رجل عنده دراهم لغيره فقال له  
صاحب الدراهم اصر فيها في حوائك كان قرضا . وان كانت حنطة فقال له صاحب  
الحنطة كلاها كانت حبة له . رجل قال لاخر هب لي هذا الشيء من اجنا فقال وهبت  
وسلم قال ابو نصر رج يجوز ذلك . رجل قال لحنته بالقازسية اين زمين ترا  
فانهم من ازرعها فقال الحتن قبلت وزرع قال ابو القاسم رج كان الارض للحن  
وان لم يقل الحتن قبلت لم تكن له . رجل قال لاخر وهبت عبدى هذا منك <sup>لبيد</sup> وان  
حاضر بحيث لو مديده ناله فقال قبضته قال ابو بكر رج جازت الهبة من غير  
قوله قبلت ويصير قابضا في قول محمد رج وقال ابو يوسف رج لا يصير قابضا  
ما لم يقبض . وان كان العبد غائبا فقال له وهبت منك عبدى فلا فانا هب  
واقبضه فقبض جاز وان لم يقل قبلت وبه ناخذ . ولو قال هولك ان شئت  
ودفعه اليه فقال شئت عن ابي يوسف رج ان يجوز . رجل قال ابره وهبت لك  
هذا العبد امس ولم تقبل كان القول قول الواهب . رجل قال لاخر كسوتك هذا  
البوب او اعطيتك او قال جعلت لك هذا الدار وقال هذه لك فاقبضها او قال لك  
هبة تسكنها فهو هبة . ولو قال هبة سكني او سكني هبة او سكني صدقة او قال  
احد منك هذه الجارية فمع غارية في جميع ذلك . وكذلك لو قال حملتك على هذه

الدابة يكون غارية الا ان ينوي الهبة . وقيل <sup>من</sup> السلطان يكون هبة ولو قال  
 في الدار هبة لك هبة او اجارة كل شهر يدبرهم او قال اجارة هبة في اجارة . ولو هب  
 لرجل غائب دراهم وارسل بها على يد رسول فقال الموهوب له للرسول تصدق  
 بها عليك لا يجوز . ولو قال للرسول تصدق بها عني لا يجوز فان تصدق الرسول  
 عنه ضمن الرسول للواهب . رجل قال جميع ما املكه لفلان يكون هبة حتى  
 لا يجوز بدون القبض . ولو قال جميع ما يعرف بي او ينسب الي فلان فهو  
 اقرا لان في الوجه الاول صرح باضافة الملك الى نفسه ثم اضاف الى فلان  
 ومثله يكون هبة وفي المسئلة الثانية لم يصرح بملك نفسه لان ما يعرف  
 به او ينسب اليه قد يكون لغيره . ولو قال بالعارسية ابن غلام تراست يكون  
 اقرا . ولو قال ابن غلام ترا يكون هبة لا يملكه الا بالقبض . وذكر في الزيارات  
 اذا قال لجماعة من المسلمين هذا الماء لكم يكون هبة . رجل قال لآخر هذا  
 المال واغري في سبيل الله تعالى يكون قرضا لان الكلام محتمل بحمل القرض  
 ويحتمل الهبة والقرض ادناها فيحمل عليه . لان الاخذ المطلق سبب الضمان  
 في الشراء . ولو دفع اليه دراهم فقال انفقها ففعل فهو قرض وهو كما قال امرؤ  
 في حوائجك . ولو دفع اليه ثوبا فقال اكس به نفسك ففعل يكون هبة لان قرض  
 الثوب باطل فاذا قدر حمله على القرض يجعل هبة تصحيم المتصرف <sup>رجل</sup> عرس  
 كرماء له ابن صغير فقال جعلته لابن فلان يكون هبة لان الجعل عبارة عن  
 التملك . وان قال اغرسه باسم ابني لا يكون هبة وان قال جعلته باسم ابني  
 يكون هبة ظاهرا لان الناس يريدون بهذا التملك والهبة رجل اتخذ لمة  
 للختان فاهدي الناس هدايا وضعا بين يديه قالوا كانت الهدية مما يملك

للصبيان مثل ثياب الصبيان او يكون شيئاً يستعمله الصبيان فهو للصبي لان  
 مثله يكون هبة للصبي عادة . وكانت الهدية دراهم اودنانير وغير ذلك  
 يرجع الى المهدى فان قال المهدى هبة للصغير كانت للصغير وان تعد  
 الرجوع اليه ينظر ان كان المهدى من معارف الاب او اقاربه فهو للاب و  
 وان كان من قرابة الام او من معارفها فهو للام . وكذا اذا اتخذ وليمة لزوج  
 الابنة الى بيت زوجها فاهدى الناس هدايا فهو على ما ذكرنا من قرابة  
 الاب او من قرابة الام . وكذا لو كان المهدى من معارف الزوج او من اقاربه  
 او من معارف المرأة او اقاربها الا اذ بين المهدى وقال اهديت لهذا  
 ولهذا فيكون القول له . وقال بعضهم في الاحوال كلها يكون الهدية للوالد  
 لان الوالد هو الذي اتخذ الوليمة . وقال بعضهم تكون للولد لان الوالد  
 اتخذ الوليمة لاجل الولد . ولا يعتبر قول المهدى عند الاهداء اهديت  
 للولد لان الوالد او صاحب الوليمة اذا كان رجلاً عظيماً صحت ما يقول المهدى  
 هذا تخدكم والاعتماد على ما قلنا اولاً . رجل قال لآخر وهبت لك هذه الغزاة  
 المحنطة او هذا الزق السمن كانت الهبة هي المحنطة والسمن دون الغزاة  
 والزق . ولو قال وهبت منك غزاة المحنطة وزق السمن كانت الهبة  
 في الزق والغزاة ولا يدخل فيه المحنطة والسمن لان في الوجه الثاني اضاف  
 الهبة الى الغزاة والزق لا الى المحنطة والسمن فلا يدخل فيه المحنطة و  
 كتياب العبد . وفي الوجه الاول اضاف الهبة الى المحنطة والسمن رجل  
 اهدى اليه جاره شيئاً من المأكولات في اثناء هله ان ياكل فانه قال الفقير  
 ابو جعفر يح ان كان تريد ان تخوذ لك لابس به لانه لو جعله في انية اخرى

تذهب لذته وتكأن شيئاً من الفواكه لا يسعه ان يأكل فيه الا ان يكون بينهما  
ابن ساط . قوم اجلسوا على اخوة هل لاهل الخوان ان ينأول شيئاً من على خوان  
اخر ومن هوليس يجالس معه على خوانه . قال ابن مقاتل رح ليس لهم ذلك  
ومن ناول من معه على خوانه فانه لا بأس به . وقال الفقيه ابو الليث رحمه الله  
القياس ما قال ابن مقاتل . وفي الاستحسان كل من كان في تلك الضيافة  
اذا اعطاه جاز قال وبه نأخذ . رجل وهب عبداً انسان بغير اذن المولى  
وسلمه ثم ادعى مولاه انه عبده واقام البينة وقضى القاضي له ثم اجاز المولى  
هبة العبد ذكر المحضاف رح انه لا يجوز اجازته في قول ابى حنيفة رح وهذا على  
الرواية التي تروى عن ابى حنيفة رح ان قضاء القاضي المستحق يكون نسخاً للعقد  
الماضية اما في ظاهر الرواية لا يكون نسخاً كذا ذكر شمس الامنة المحلوة رح  
فاذا لم ينفسخ البيع بالاستحقاق لا تنفسخ الهبة فيصح اجازة المستحق والفتوى  
في البيع على ظاهر الرواية . رجل قال لاخر كنت وهبت الى الف درهم ثم قال  
بعد ما سكت لم اقبضها كان القول قوله لان الاقرار بالهبة لا يكون اقراراً  
بالقبض . رجل اقرانه وهب لفلان هذا العبد قال بعضهم يكون اقراراً بالهبة  
والقبض جميعاً لان الاقرار بالهبة المطلقة اقرار بهبة صحيحة تامة وهذا  
لا يكون الا بالقبض . والاصح ان الاقرار بالهبة لا يكون اقراراً بالقبض  
رجل قال لاخر اعرتك هذه القصعة من الثريد فاخذها واكلها كان عليه  
مثلها او قيمتها لان اعارة ما لا يمكن الانتفاع به الا بالاستهلاك يكون قرضاً  
وقال الفقيه ابو الليث رح هذا اذا لم يكن بينهما دلالة الهبة ولا تمادي  
وعن عبداً لله بن المبارك رح انه مرفوع يضربون الطنور فتوقف عليهم

وقال هبوه منه حتى تزوا كيف اضرب قد فعوا اليه ففرضه على الارض ولسره  
وقال رايتم كيف اضرب قالوا ايها الشيخ خذ عتنا وانما قال لهم ذلك احترازا  
عن قولنا بحديفة رح فان عنده كسر الملاهي يوجب الضمان وهذا دليل على ما  
ان هبة المازح جائزة . رجل قال لآخر وهبت عبدى هذا منك والعبد  
حاضر فقبضه الموهوب له جازت الهبة لان القبض في المجلس بحضرة  
الواهب دلالة القبول بخلاف ما من من مسئلة هبة الارض من الحثن  
لان ثم لم يكن القبض بحضرة الواهب في المجلس . رجل امر شريكه ان يدفع  
لاله ولده ما لا فامتنع الشريك عن الاداء قالوا ان كان امره بالدفع لوالده  
على وجه الهبة للولد لم يكن للولد ان يخاصم الشريك لان حقه في الهبة  
لا يثبت قبل القبض وان لم يكن الامر بالدفع على وجه الهبة للولد كان  
ان يخاصم الشريك لانه يخاصمه لانيه بحكم الوكالة لان نفسه وحق الاب  
ثابت على الشريك فيسمع دعواه . رجل وهب امة لرجل وسلمها اليه <sup>عليها</sup>  
حل وثياب جازت الهبة . وكذا الصدقة ويكون الثياب والحل الواهب  
لالموهوب له والمتصدق عليه لمكان العرف والعادة قال مولانا رح  
فان كان الثوب عليها قد رما بسفر عورتها ينبغي ان يكون ذلك للموهوب <sup>له</sup>  
ولو وهب الحل الذي على الجارية والثوب ولم يهب الجارية لم يجر الهبة  
حتى ينزع ويُدفع الثوب والحل الى الموهوب له لان الحل والثوب مادام  
على الجارية يكون تبعاً للجارية مشغولاً بالاصل فلا يجوز هبته كجواز الخلطة  
وخوان الطعام . رجل قال لغيره وهبت لك هذا اليست فقال الموهوب له  
تليت جاز قالوا لا يدخل في الهبة الغلق والسرر والسلايم المغرزة لانه

بمنزله متاع موضوع في البيت . ولو قال وهبت لك هذا البيت بمرافقه قالوا  
يدخل هذا لاشياء في الهبة . قال مولانا رح عندي الغلق لا يدخل في بيع البيت  
بذكر المرافق فلا يدخل في الهبة . رجل وهب لأخراضا على أن يخرج منها  
من زرع ينفق الموهوب له ذلك على الواهب . قال أبو القاسم رح ان كان  
في الأرض كرم اشجار جازت الهبة ويبطل الشرط وان كانت الأرض قراحا  
فالهبة فاسدة قال الفقيه أبو الليث رح لان في التمر شرط على الموهوب له رد  
بعض الهبة على الواهب فيجوز الهبة ويبطل الشرط لان الهبة لا تبطل بالشرط  
الفاسدة في الأرض القراح شرط على الموهوب له عوضا مجزولا لان الخارج  
من الأرض ثماء ملكه فيكون له فكان مفسد للهبة . رجل اضل لؤلؤة فوهبها  
لآخر وسلطه على طلبها وقبضها منه وجدها قال أبو يوسف رح هذه هبة  
فاسدة لانها هبة على خطر والهبة لا تنضم مع الخطر . وقال زفر رح يجوز  
هذه الهبة . رجل له على رجل ألف درهم نقد بيت المال والف غلة وقال  
للمدعيون وهبت لك احد المالين قال محمد رح جازت الهبة والبيان اليه  
ما دام حيا ولو ارثته بعد موته ان مات قبل البيان لان هبة الدين اسقاط  
والجهالة لا تنضم صحة الاسقاط ويكون البيان الى المسقط . رجل دفع الرجل  
ثوبين وقال له ايهما شئت ذلك والاخر لابنتك فلان والابن صغيران بين  
الموهوب له قبل ان يتفرقا جاز لان ارتفاع الجهالة في المجلس بمنزلة البيان  
وقت العقد وان تفرقا قبل البيان لا يجوز لتقرر الجهالة . وعلى هذا لو وهب  
غلاما وشيئا على ان الموهوب له بالخيار ثلثة ايام ان اجاز قبل الافتراق  
وان لم يخرج حتى انتقرا لم يخرج . ولو وهب شيئا على ان الواهب بالخيار ثلثة ايام

صحت الهبة وبطل الخيار لان الهبة عتق لانهم فلا يصح فيها شرط الخيار احد الشريكين  
 اذا قال لشريكه وهبت لك حق من الربح قالوا ان كان المال قائما لاتصح لانها  
 هبة المشاع فيما يقسم وان كان الشريك استهلك المال صحت الهبة لانها صارت  
 ديناً بالاستهلاك والدين لا يقسم فيكون هذه هبة المشاع فيما لا يقسم فتصح  
 . رجل وهب لآخر ما في بطن غنمه وامره بقبضه اذا وضعت لاتصح وان قبض  
 بعد الوضع لانها هبة المعدوم . وكذلك الدهن في السمسم والزيت في الزيتون  
 قبل ان يعصر وديق الحنطة قبل الطحن . رجل وهب الدين من عليه الدين  
 ذكر شمس الائمة السرخسي رح انها لاتصح من غير قبول المديون عند اخلافا  
 لزفر رح . وهكذا ذكر الفقيه ابو الليث رح وفي اكثر الكتب انها تصح من غير  
 قبول . وهكذا ذكر شمس الائمة الحلواني رح انها تصح من غير قبول الا انها تبطل  
 بالرد . وعن ابي يوسف رح انها لاتصح من غير قبول كما قال شمس الائمة  
 السرخسي رح . ولو كان الدين بين الشريكين فوهب احدهما نصيبه من  
 المديون جاز وان وهب نصف الدين مطلقا فينفذ في الربح ويتوقف  
 في الربح كما لو وهب نصف العبد المشترك

### فصل في هبة الشاع

رجل وهب نصيبه مما يقسم كالدار والارض والكيل والموزون من غير  
 شريكه لايحوز عند الكل وان وهب من شريكه لايحوز عندنا . وقال ابن  
 ابي ليلى رح يحوز . ولو وهب داره من رجلين لايحوز في قول ابى حنيفة رحمه الله  
 وكذلك كل ما يقسم . وقال صاحباه رح جاز . ولو وهب داره من رجلين جاز  
 عند الكل . وكذا الواجر داره من رجلين . ولو وهب نصف داره من رجل وهب



النصف الآخر من رجل آخر وسلم الدار اليهما معا جاز. وأن تقدم تسليمه للاحدهما  
لا يجوز وقال ابو حنيفة رج لا يجوز في الوجهين وفيما لا يقسم كالعبد والغائبة والتوبة  
والحمام يجوز هبة المشاء من الشريك وغيره في قولهم ولو وهب درهما صبيها  
من رجلين اختلفوا فيه قال بعض المشائخ رج لا يجوز لان تنصيف الدرهم لا يضر  
نكان ما يحتمل القسمة والصحيح انه يجوز وبه قال القاضي الامام ابو الحسن  
عليه السلام والشيخ الامام شمس الائمة الحلواني رج لان الدرهم الصحيح  
لا يكسر عادة فكان ما يحتمل القسمة حتى لو كان من الدرهم الى تكسر عادة  
فلا يضرها الكسر والتبعض كانت بمنزلة المشاء يحتمل القسمة فلا يجوز  
والدينار الصحيح قالوا ينبغي ان يكون بمنزلة الدرهم الصحيح رجل موه دراهم  
فقال لرجل وهبت منك درهما منهما قالوا لكان الدرهمان مستويين في الوزن  
والجودة لا يجوز لان الهبة تناولت احدهما وهو مجهول. وانكافا متغاويين جاز  
لان في الوجه الاول الهبة تناولت احدهما وفي الوجه الثاني تناولت وزنه  
منهما وهو مشاء لا يحتمل القسمة وفيما اذا ضدت الهبة بحكم الشيوع اذا <sup>هلك</sup>  
الهبة عند الموهوب له هل تكون مضمونة عليه ذكر ابن رستم رج جلد دفع  
درهمين لارجل وقال احدهما هبة لك والآخر امانة عندك فهل كما جعلا يضمن  
درهما وهو في الاخرامين قال وانما يضمن لانه اخذ بهمة فاسدة نضرانها تكون  
مضمونة. وذكر في مضاربة الكبير رجل دفع الى رجل الف درهم وقال نصفها هبة  
لك ونصفها مضاربة عندك لا يجوز فان هلك المال عند القايض يضمن  
خمسائة درهم. ولو وهب نصف الدار وتصدق وسلم ثم ان الواهب  
باع ما وهب او تصدق ذكر في وقف الاصل انه يجوز بيعه لانه لم يقبض.

ولوباءها الوهب له لا يجوز بيعه لأنه لم يملك نضراً هبة المشاع فيما يقسم لا يفيد الملك وإن اتصل به القبض وبه قال الطحاوي. وذكر عصام رح أنها تصيد الملك وبه أخذ بعض المشايخ رح رجل دفع تسعة دراهم إلى رجل وقال ثلثة لك قضاء من حقك وثلثة لك هبة وثلثة تصدقت بها عليك قال محمد رح ثلثة قضاء جائزة وثلثة صدقة لم تجز ولم تضمن وثلثة هبة لم تجز وتضمن نضراً الهبة الفاسدة مضمونة. رجل أعطى رجلاً درهماً وقال نصفها لك وهما في الوزن والجودة سواء عن أبي حنيفة رح أنه قال لم تجز. وإن كان أحدهما أثقل وأجود وأوردى جاز ويكون مشاعاً لا يحتمل القسمة. وإن قال وهبت لك ثلثتهما وهما في الوزن والجودة سواء ودفعها إليه جاز. وإن قال أحدهما لك هبة لم تجز كأناسواً بين أو مختلفين. وعن أبي يوسف رح في النوادر إذا قال وهبت لك نصفاً من هذه الدار ولهذا الآخر نصفها لم تجز. وإن قال وهبت لكما أحداً نصفها ولهذا الآخر نصفها جاز. رجل تصدق بعشرة دراهم على رجلين فقيرين قال في الجامع الصغير جاز وإن تصدق بها على اثنين لا يجوز في قول أبي حنيفة رح وقال صاحباه رح جاز كأننا فقيرين أو غنيين. وذكر في هبة الأصل إذا وهب لرجلين شيئاً يحتمل القسمة لا يجوز في قول أبي حنيفة رح. وكذلك الصدقة نضراً الصدقة على رجلين عن أبي حنيفة رح روايتان وجه الفرق بين الهبة والصدقة معروف فيحتمل أن يكون الصدقة على غنيين بمنزلة الهبة والهبة من الفقيرين بمنزلة الصدقة. ولو وهب داراً من رجل لوكلاً الوهب له رجلين بقبض الدار فقبضها جاز. عبد بن رباح وهب له أحد الموليين شيئاً يحتمل القسمة لا تصح أصلاً لأنها لم تصح في نصيب الواهب لأنه يكون

وأهبالنفسه في نصيب صاحبه شيئاً يحتمل القسمة فأن كان الموهوب شيئاً  
 لا يحتمل القسمة جازت في نصيب صاحبه لأنه وقع في نصيب صاحبه شيئ  
 لا يحتمل القسمة. رجل وهب دار الرجل وسلم وفيها متاع الواهب لا يجوز لأن  
 الموهوب مشغول بما ليس بهبة فلا يصح التسليم. امرأة وهبت دارها من  
 زوجها وسكنة فيها ومتاعها فيها وزوجها ساكن معها في الدار جازت الهبة  
 ويصير الزوج قابضاً للدار لأن المرأة ومتاعها في يد الزوج نصيب التسليم حل  
 وهب دار فيها متاع الواهب أو جوالق أو جراب فيها طعام الواهب وسلم  
 لا يجوز لأن الموهوب مشغول بما ليس بهبة ولو وهب المتاع والطعام دون  
 الجوالق والدار وسلم جاز لأن الموهوب غير مشغول بغيره بل هو أغلغله  
 ولو وهب أرضاً فيها زرع أو نخل أو نخلاً عليها تمر أو وهب الزرع بدون  
 الأرض أو النخل بدون الأرض أو نخلاً بدون التمر لا يجوز الهبة في هذه  
 المسائل لأن الموهوب متصل بغير الهبة اتصال خلقته مع مكان القطع  
 والفصل فقبض أحدهما بدون الآخر غير ممكن في حالة الاتصال فيكون بمنزلة  
 المشاء الذي يحتمل القسمة. ولو وهب دار فيها متاع الواهب وسلم الدار  
 بما فيها ثم وهب المتاع جازت الهبة في المتاع لأن الدار مشغولة بالمتاع  
 فصحت هبة المتاع. ولو وهب المتاع أولاً وسلم الدار مع المتاع ثم وهب  
 الدار صحت الهبة فيهما جميعاً. ولو وهب الدار دون المتاع أو الأرض دون  
 الزرع والنخل أو النخل دون التمر أو التمر دون النخل ولم يسلم حتى وهب  
 المتاع والزرع والنخل والتمر وسلم الكل صحت الهبة في الكل لأنه لم يوجد  
 عند القبض والتسليم ما يمتنع القبض فصار كما لو وهب الكل هبة واحدة

وسلم. أما إذا فرق التسليم والقبض تفرق العقد فيفسد كل عقد بحكم فساد  
القبض كالوهب نصف الدار وسلم ثم وهب النصف الآخر وسلم فإنه يفسد  
العقدان جميعاً ولو وهب زرعاً وبدون الأرض وتمراً وبدون النخل وأموه بالحصاً  
والجداد ففعل الموهوب له ذلك جاز لأن الموهوب له إذا قبض الهبة بأذن  
الواهب صح قبضه في المجلس وبعده وإن قبض بدون أذنه إن قبض في المجلس  
قبل الافتراق جازاً استحساناً لأن القبض في الهبة بمنزلة القبول فصحة المجلس  
مالم ينهه. وإن قام الواهب وخرج قبل قبض الموهوب فقبضه الموهوب له <sup>انكسار</sup>  
بإمر الواهب صح والافلا. وإن كان الموهوب غائباً عن حضرة الموهوب له  
فإن قبضه بإمر الواهب صح والافلا والصدقة في هذا بمنزلة الهبة وكذلك  
المقرض والبيع الفاسد والرهن إن قبض بعد الافتراق عن المجلس إن قبض  
بحكم الأذن صح قبضه والافلا. والتخلى في هبة الفاسدة لا يكون قبضاً عند  
الكل كما في البيع الفاسد. وفي الهبة الجائزة التخلى قبض عند محمد راجح  
والموهوب إذا كان غائباً عن حضرة الواهب والموهوب له فالقبض فيها إن  
يأمره بالقبض وعند أبي يوسف راجح لا يكون قبضاً فيما ينقل حتى يزيله عن مكانه  
. والتخلى إن غلب بين الهبة والموهوب له ويقول أقبضه. رجل وهب داراً  
فيها متاع ووهب متاعها وخلق بين الكل والموهوب له ثم استحق المتاع بقيت  
الهبة جائزة في الدار لأن الكل كان في يده فصحة التسليم وهو كما استحضر داراً  
أو غصب متاع رجل ووضع في الدار ثم إن المعير وهب الدار منه صح الهبة  
لأن المتاع والدار كانت في يده. وكذلك لو أودعه المتاع والدار ثم وهب الدار  
صح الهبة فإن هلك المتاع ولم يحوله ثم جاء مستحق واستحق المتاع كان له

ان يضمن الموهوب له جعل الموهوب له غاصبا ضامنا للمناع محرم التخلي  
 لانقال يد الواهب الى الموهوب له . وكذا لو وهب جوالق بما فيه من المتاع  
 دخل بين الكل ثم استحق الجوالق صحت الهبة فيما كان فيه . ولو باع متاعا  
 في دار وخلا بينه وبين المتاع ثم وهب الدار صحت الهبة . ولو وهب الدار فيها  
 متاع الواهب وسلم الدار بما فيها ثم وهب المتاع جازت الهبة في المتاع دون  
 الدار لانه حين سلم الدار ولا يحكم الهبة لم يصح تسليمه فاذا وهب المتاع  
 بعد ذلك كانت الدار مشغولة بمتاع الواهب فصحت هبة المتاع ولو وهب  
 المتاع اولا وسلم الدار مع المتاع ثم وهب الدار صحت الهبة فيهما جميعا  
 . رجل وهب دار الرجلين لاحدها ثلثها والاخر ثلثها لا يجوز في قول ابي حنيفة  
 وايوسف رج ويحوز في قول محمد رج ولو تصدق بدار على فلانة معينة وعلم  
 ما في بطنها والعلم محيط بانه لا ولد في بطنها حين تصدق بالدار لا يجوز ولو تصدق  
 عليها وعلى هذا الحائط جازت الصدقة . ولو وهب دار لابنتين له احدها  
 صغيرة في عياله كانت الهبة فاسدة عند الكل بخلاف ما لو وهب من كثيرين  
 وسلم اليهما حيلة فان الهبة جائزة لان في الكبيرين لم يوجد الشيوع لا وقت  
 العقد ولا وقت القبض . واما اذا كان احدهما صغيرا فكما وهب يصير الاب  
 قابضا خاصة الصغير فيمكن الشيوع وقت القبض . رجل وهب من رجل  
 دارا وسلمه فاستحق نصفها بطلت الهبة في الباقي . ولو وهب دارا في مرضه  
 وليس له مال سوى الدار ثم مات فلم يحز الوارث هبته بقيت الهبة في ثلثها  
 وتبطل في الثلثين . ولو وهب دارا بما فيها من المتاع وسلم ثم استحق المتاع  
 ذكر في الزيادات ان الهبة لا تبطل في الدار . وذكر ابن رستم رجح هذا قول

محمد ربح اما في قول ابي يوسف ربح لو استحق وسادة منها تبطل الهبة في الدار  
 لان الموضع الوسادة من الدار لم يقبض ولو وهب ارضا فيها زرع يزرعها ثم استحق الزرع  
 بطلت الهبة في الارض عند الكل والزرع لا يشبه المتاع ولو وهب سفينة فيها طعام بطما  
 ثم استحق الطعام بطلت الهبة في قول ابي يوسف ربح قال ابن ستم وهذا قول يخففه وقال محمد  
 ربح لا تبطل الهبة في السفينة لابي يوسف ربح ان موضع الطعام من السفينة  
 لم يقبض فلم يصح هبة السفينة ولو وهب لابنه الصغير ارضا فيها زرع للاب  
 او وهب لابنه دار والاب ساكن فيها لم يجز الهبة وعن ابي حنيفة رحمه الله  
 في المجرى رجل تصدق على ابنه الصغير بدار والاب فيها ساكن اوله فيها متاع  
 او فيها قوم يسكنون بغير اجر جازت الصدقة ويصير الاب قابضا لابنه  
 ولو كان فيها ساكن باجر كانت الصدقة باطللة رجل وهب لرجل جارية  
 واستثنى ما في بطنها فقال علي ان يكون الولد في ذكره الاصل ان الهبة  
 جائزة وتكون الجارية مع ولدها للموهوب له لانه لو لم يستثن الولد كانت  
 الجارية ولدها للموهوب له فيكون الولد داخلا في الهبة فكان استثناء  
 الولد شرطا مبطلا والهبة لا تبطل بالشرط الفاسد والنكاح والخلع  
 والصلم عن دم العمد على حيوان بدن الولد في هذا يكون بمنزلة الهبة والبيع  
 والاجارة والرحن يبطل باستثناء الولد ولو اعتق ما في بطن جاريته ثم وهب  
 الجارية جازت الهبة في الام وذكر في عتاق الاصل لو دبر ما في بطنها ثم وهب  
 الام لم يجز قيل فيها روايتان في رواية لا يجوز الهبة في العتاق والتدبير  
 جميعا وقيل جازت الهبة فيهما والصحيح هو الفرق بين العتاق والتدبير  
 في العتاق يجوز الهبة وفي التدبير لا يجوز لان التدبير لا ينزل الجارية عن ملكه

فيكون الموهوب متصلاً بغير العبة من ملك الواهب والاعتاق ينزىل الملك  
 فلا يصير الموهوب بعد اعتاق الوالد متصلاً بغير العبة فيجوز كما لو وهب  
 لرجل دار فيها ابن الواهب فصار استثناء الولد على ثلاثة أقسام في قسم  
 باستثناء الولد يفسد التصرف وهو البيع والاجارة والرهن لان استثناء الولد  
 بمنزلة شرط فاسد وهذه التصرفات لا تتحمل الشرط الفاسد وفي قسم يجوز التصرف  
 ويبطل الاستثناء وهو النكاح والخلع والصلح عن دم العمد لان الشرط الفاسد<sup>سه</sup>  
 لا يفسد هذه العقود وفي قسم يجوز التصرف والاستثناء جميعاً وهو الوصية  
 لان في حكم الوصية ما في البطن لشخص على حدة يجوز اقاربه بالوصية فجاز  
 استثنائه والله اعلم

### فصل في جنس مسائل لا يصح فيها الشرط

ذكر ابراهيم بن ستم رحمه الله في النوادر رجل قال لآخر اعمرني جوالقك او ثوبك على انه  
 ان ضاع فانما ضامن لك قال يلغو هذا الشرط ولا يكون ضامناً وعن ابي يوسف  
 رحمه الله في النوادر رجل دفع زجاجة الى رجل يقطعها باجر فقال له لا ضمان عليك<sup>ن</sup>  
 ان كسرتها فكسرها قال ان كان مثلها ربما يسلم يكون ضامناً وان كان لا يسلم  
 لا يضمن ويبطل الشرط. ومنها رجل استاجر دابة فقال له صاحبها لا تجرها  
 كان له ان يواجرها. ولو رهن عند انسان فقال المرقن للراهن اخذه  
 على انه ان ضاع ضاع بغير شيء فقال الراهن نعم فالرهن جاز. والشرط باطل  
 ان ضاع ضاع بالمال. وعن محمد بن رجبل دفع الى قصار ثوباً ليقصره فقال له  
 لا تضع من يدك حتى تفرغ عنه كي تضمنه فليس ذلك بشيء ولا يضمن وعن  
 ابي يوسف رحمه الله رجل رهن عبداً انسان عبداً بالف درهم وقيمته الفان على ان

المرتقن يضمن الفضل اذا هلك المرتقن واشترط المرتقن انه لو مات العبد لا يبطل  
 دينه كان الرهن فاسداً وعن محمد بن زكريا السبكي الامام اذا اودع غنمة في دار  
 الحرب بشرط على المودع انه لو استهلكه يضمن لا يصح هذا الشرط ولو استهلكه  
 لا يضمن. وذكر في الحيل رجل اجر دارا وامر المستاجر ان ينفق الاجر على الدار  
 بشرط ان يكون مقبول القول في الاتفاق كان الشرط باطلا ولا يقبل قوله  
 ونظائر هذه تاتي في كتاب الوديعة والعارية ان شاء الله تعالى الشيوع  
 الطاري لا يبطل الهبة الا رواية عن ابي يوسف ر.ح. مريض وهب داره  
 لانسان والدار لا تخرج من ثلث ماله ولم يحز الوارث هبة فان الهبة  
 تنقض في الثلثين وتبقى في الثلث. ولو اشترى رجل دارا وهو شفيعها  
 وقبضها وهبها ولها شفيع اخر ثم ان الشفيع التاخذ اخذ نصف الدار  
 بالشفعة بطلت الهبة في الباقى لان الشفيع التاخذ اخذ الشفعة بحق سابق  
 على الهبة فيكون الشيوع مقارنا للهبة. اما في فصل المريض الشيوع مفسو  
 على الحال لم يكن للوارث حق الفسخ في حياة المورث وانما ثبت ذلك بعد  
 موته فانما يبطل الملك في الثلثين عند التقضي لابقبله. الا ترى ان الهبة لو كانت  
 جارية فوطئها الموهوب له ثم انتقضت الهبة برد الوارثة او رجوع الوهب  
 في الهبة لا يلزمه العقر. رجل عليه دين ذات قبل القضاء فوهب صاحب الدين  
 الدين لوارث المديون مع سواء كانت التركة مستغرقة او لم تكن فلوان  
 الوارث رد الهبة مع رده في قول ابي يوسف ر.ح. وتبطل الهبة وقال محمد  
 ر.ح. لا يصح. وقيل لا خلاف بينهما فيصح رده عندها انما الخلاف بينهما  
 فيما اذا وهب الدين من البيت فرد الوارث فعند ابي يوسف ر.ح. يصح وعند



محمّد رَح لا يَصِحُّ رَجُلٌ لَهُ عَلَى عَبْدٍ آسَانٌ دِينَ فَوْهَبٍ صَاحِبِ الدِّينِ الدِّينِ مِنْ  
 مَوْلَاهُ صَحَّتِ الْهَبَةُ . وَلَوْ أَنَّ الْمَوْلَى رَدَّ هَبَتَهُ قَبْلَ هُوَ عَلَى هَذَا الْخَلَاقِ عِنْدَ بَابِ يَوْسُفَ  
 رَجٍ يَصِحُّ رَدُّهُ سِوَاكَ كَانَ عَلَى الْعَبْدِ دِينَ مُحِيطٍ أَوْ لَمْ يَكُنْ . وَقَبْلَ يَصِحُّ رَدُّهُ عِنْدَ الْكُلِّ  
 وَهُوَ الصَّحِيحُ . مَرِيضٌ وَهَبَ شَيْئًا وَلَمْ يَسْلَمْ حَتَّى مَاتَ بَطَلَتْ هَبَتُهُ لِأَنَّ هَبَةَ  
 الْمَرِيضِ هَبَةٌ حَقِيقَةٌ وَإِنْ كَانَتْ وَصِيَّةً حَتَّى يُعْتَبَرُ فِيهِ الثَّلَاثُ وَالثَّلَاثَانُ فَلَا تَمُوتُ بِدُونِ  
 الْقَبْضِ . رَجُلٌ جَعَلَ دَارَهُ مَسْجِدًا ثُمَّ اسْتَحَقَّ شَيْئًا مِنْهُ خَرَجَ الْبَايَازُ مِنْ أَنْ يَكُونَ تَسْجِدًا  
 لِأَنَّ الْمُسْتَحَقَّ اسْتَحَقَّ الْبَعْضَ بِحَقِّ سَابِقٍ فَكَانَ شَيْئًا عَامًّا قَارِنًا فَيَبْطُلُ وَاللَّهُ أَعْلَمُ

### فصل في الرجوع في الهبة

لِلْوَاهِبِ أَنْ يَرْجِعَ فِي هَبَتِهِ مِنْ غَيْرِ الْمَحَارِمِ مَا لَمْ يَعْضُ أَوْ أَرَادَتْ الْهَبَةُ فِي بَدْنِهَا  
 وَزِيَادَةُ السَّعْرِ لَا تَمْنَعُ الرَّجْعَ . وَلَوْ وُلِدَتِ الْهَبَةُ وَلَدًا كَانَ لِلْوَاهِبِ أَنْ يَرْجِعَ  
 فِي الْأُمِّ فِي الْحَالِ . وَقَالَ أَبُو يَوْسُفَ رَجٍ لَا يَرْجِعُ فِيهَا حَتَّى يَسْتَفِىءَ الْوَلَدَ عَنْهَا ثُمَّ يَرْجِعُ  
 فِي الْأُمِّ دُونَ الْوَلَدِ . وَلَوْ أَرَادَتْ الْهَبَةُ فِي بَدْنِهَا ثُمَّ وَهَبَتْ الزِّيَادَةَ كَانَ لِلْوَاهِبِ  
 أَنْ يَرْجِعَ فِي هَبَتِهِ . وَلَوْ خَرَجَتِ الْهَبَةُ عَنْ مَلِكِ الْمُوهُوبِ لَهُ إِلَى غَيْرِهِ أَوْ هَلَكَتْ  
 لَا يَرْجِعُ الْوَاهِبُ . وَكَذَا لَوْ هَلَكَ الْوَاهِبُ أَوْ الْمُوهُوبُ لَهُ . وَلَوْ ادَّعَى الْمُوهُوبُ لَهُ  
 الْهَلَكَ كَانَ الْقَوْلُ قَوْلَهُ مِنْ غَيْرِ عَيْنٍ . وَلَا يَرْجِعُ فِي الْهَبَةِ مِنَ الْمَحَارِمِ بِالْقُرْبَةِ  
 كَالْأَبَاءِ وَالْأُمَّهَاتِ وَإِنْ عَلَوْا وَالْأَوْلَادُ وَإِنْ سَفَلُوا وَالْأَوْلَادُ الْبَنِينَ وَالْوَلَدَ  
 الْبَنَاتِ فِي ذَلِكَ سِوَاكَ . وَكَذَا الْآخُوَّةُ وَالْأَخَوَاتُ وَالْأَعْمَامُ وَالْعَمَّاتُ وَالْحَوَامِلُ  
 بِالسَّبَبِ لَا بِالْقُرْبَةِ لَا تَمْنَعُ الرَّجْعَ كَالْأَبَاءِ وَالْأُمَّهَاتِ وَالْآخُوَّةُ وَالْأَخَوَاتُ  
 مِنَ الرِّضَاعِ وَكَذَا الْحَرَمِيَّةُ بِالصَّاهِرَةِ كَالْمَهَاتِ وَالنِّسَاءِ وَالرِّبَاطِ وَأَزْوَاجِ  
 الْبَنِينَ وَالْبَنَاتِ . إِذَا وَهَبَ الْعَبْدُ الْمَدْيُونُ مِنْ صَاحِبِ دِينِهِ بَطُلَ دِينُهُ

وكذا لو كان على العبد جنابة خطأ فذهب له في الجنابة بطلت الجنابة ويكون .  
 للواهب ان يرجع في هيبته استحسنانا . واذا رجع مولى العبد في هيبته العبد لا يعود  
 الدين والجنابة في قول محمد رح وهو رواية عن ابى حنيفة رح . وفي القياس لا يصح  
 رجوعه في الهبة وهو رواية الحسن عن ابى حنيفة والمعلّى عن ابي يوسف وهشام  
 عن محمد رحمهم الله . وفي الاستحسان يصح رجوعه . ولو ذهب الامة من جهة  
 بطل النكاح فان رجع في الهبة بعد ذلك صح رجوعه لا يعود النكاح كما لا يعود  
 الدين والجنابة وعلى قول ابي يوسف رح اذا رجع المولى في الهبة يعود الدين  
 والجنابة وابو يوسف رح استغنى قول محمد رح وقال ارايت لو كان على  
 العبد دين لصغير فذهب المولى عبده من الصغير فقبل الوصي وقبض يسهط الدين  
 فان رجع الواهب في الهبة بعد ذلك لوقلنا بانه لا يعود الدين كان قبول الوصي  
 الهبة تصرفا زاعلا الصغير وانه لا يملك ذلك . واما مسألة النكاح ففيها  
 روايتان عن ابي يوسف رح في رواية اذا رجع الواهب يعود النكاح . ولَوْ هَبَ  
 شيئا من ذى الرحم الحريم واحدهما مسلم والاخر كافرا لا يرجع الواهب في الهبة  
 لان المانع من الرجوع القوابة . الموهوب له اذا علم الموهوب القرآن والكنائ  
 او كانت اعجمية فعلمها الكلام او شيئا من الحرف لا يرجع الواهب في الهبة  
 لحدوث الزيادة في العين وعلى قول زفر رح تعليم الحرف وما اشبه ذلك  
 لا يمنع الرجوع في الهبة . وعن محمد رح في المنتقى انه لا يبطل حق الواهب الرجوع  
 كما هو قول زفر رح وعن ابى حنيفة رح فيه روايتان . ولو هَبَ عبدا كافرا  
 فاسلم عند الموهوب له لا يكون للواهب ان يرجع في الهبة لان الاسلام  
 زيادة . ولو هَبَ شيئا له حمل وموتة بينا دخل الموهوب له الى بلد اخرى

لا يكون للواهب ان يرجع في العبة. قيل هذا اذا كان قيمة العبة في المكان الذي  
انتقل اليه اكثر وان استوت قيمتها في المكانين كان للواهب ان يرجع في صيته  
ولو وهب جارية في دار الحرب فاخرجها الموهوب له الى دار الاسلام ليس  
لِلواهب ان يرجع في صيته. رجل وهب ثوبا فنقصه الموهوب له لا يرجع الواهب  
في العبة بخلاف ما لو غسله لان القصارة زيادة بخلاف الغسل وفي الاملاء  
اذا غسله او قصه له ان يرجع في العبة وان قتله لا يرجع اذا كان يزيد ذلك  
في الثمن. رجل وهب لآخر دراهم ورسها الى الموهوب له ثم ان الواهب استقرضها  
من الموهوب له واقترضه جاز ولا يكون للواهب ان يرجع في العبة ابدا لانهما  
صارا مستهلكا وديننا على الواهب. رجل وهب ثوبا قبله الموهوب له  
بالماء بطل حق الواهب في الرجوع لان اسم الثوب قد زال وصار شيئا آخر  
بخلاف ما اذا وهب سويقا قبله الموهوب له بالماء فانه لا يبطل حق الواهب  
في الرجوع لان اسم السويق لا يبطل ولم يحدث فيه زيادة بل حدث نقصان  
فلا يبطل حق الواهب في الرجوع كما لو وهب حنطة قبله الموهوب له بالماء  
رجل وهب عبدا فقطعت يده عند الموهوب له واخذ الموهوب له ارش اليه  
كان للواهب ان يرجع في العبة في اخذ العبد ولا ياخذ الارش في قول  
ابن حنيفة وابي يوسف رج. رجل وهب لرجل ثوبا فسلمه اليه ثم اختلسه  
منه فاستهلكه ضمن الواهب قيمة الثوب للموهوب له لان الرجوع في الهبة  
لا يكون الا بقضاء او رضاء. وذكر في المنتقى عن محمد رج. رجل وهب جارية  
وسلمها الى الموهوب له ثم رجع فيها بغير قضاء ولا رضاء واعتقها لم يجز  
عتقه قال وليس له ان يرجع فيها الا بقضاء او رضاء. ولو تصدق على رجل بشيء

ثم استقال من التصديق عليه فاقاله لم يجوز حتى يقبض لانها هبة مستقبلة <sup>كأن</sup>  
 اذا وهب لذي رحم وكل شيء لا يفسخه القاض اذا رفع اليه لو اختصما اليه كان الرجوع  
 فيها بمنزلة الهبة المستقبلة وكل شيء يفسخه القاض لو اختصما اليه فاقاله الموهوب <sup>له</sup>  
 فهلك يهلك من مال الواهب وان يقبضه مريض وهب له عبد ثم رجع الواهب  
 في الهبة بغير قضاء فرده المريض عليه برضاه جاز ذلك من الثلث فان كان الرد  
 بقضاء يجوز ولا شيء لو رثته المريض على الواهب. وكذلك رجل اشترى عبدا  
 وقبضه ثم رهبه لانسان وسلم ثم رجع في الهبة بغير قضاء ثم وجد بالعبد  
 عيبا كان له ان يرده على بائعه جعل الرجوع في هذا بغير قضاء بمنزلة الرجوع  
 بقضاء القاض. رجل وهب عبدا فمضى العبد عند الموهوب له فذواه حتى صم كان  
 للواهب ان يرجع فيه. رجل وهب دارا في الموهوب له في بيت الضيافة التي  
 سميت بالفارسية كما شانه تنور الخبز كان للواهب ان يرجع في هبته لان  
 مثل هذا يعد نقصانا ولا يعد زيادة. وكذلك لو جعل فيه اربا. ولو وهب عبدا صغيرا  
 فشب فصار رجلا طويلا لا يرجع الواهب فيه لان الزيادة في البدن تمنع الرجوع  
 وان كانت تنقص القيمة. وكذلك لو كان نحيما فمن او كان قتيما فحسن لا يرجع الواهب  
 رجل وهب لرجل جارية فاراد الواهب ان يرجع فيها فقال الموهوب لربي هبتها  
 صغيرة فكبرت وازدادت خيرا وقال الواهب لا بل وهبتها لك كذلك كان القول  
 للواهب وكذلك في كل زيادة متولدة واما في البناء والخياطة ونحوها كان القول  
 قول الموهوب له. رجل في يد دار قال الرجل اخي تصدقت بها علي واذنت لي  
 في قبضها فقبضتها وقال المتصدق لا بل قبضتها بغير اذني كان القول للمتصدق  
 ولو قال الذي في يد الدار كانت في يدي فتصدقت علي فاجرت وقال المتصدق

لابل كانت حينئذ في يدي وقبضتها بغير اذ كان القول المتصفا عليه ولو ادعى  
 رجل عبدا في يد غيره وزعم انه كان وهبه للذي في يده وكان العبد غائبا عنهما  
 فقبضه الموهوب له بغير اذنه وقال الموهوب له وهبته لي وقبضته باذنك  
 كان القول قول الموهوب له وان قال الموهوب له حين وهبته لي كان في ذلك  
 لا يحضر تنا فامرني بقبضه فقبضته لا يصدق. ولو قال المدعي وهب لك والله  
 ولم تقبضه الا بعد موته وقال الموهوب له قبضته في حيوته فان كان العبد  
 في يد الذي يدعي القبض في حيوته كان القول للوارث. رجل وهب لرجل  
 مصفا فنقطه الموهوب له باعراب لا يرجع الواهب في هبته. واذا وهب احد  
 الزوجين لخاصة لا يرجع في الهبة وان انقطع النكاح بينهما. ولو وهب لاجنية  
 ثم تزوجها او وهبت لاجنبة ثم تزوجت نفسها منه كان للواهب ان يرجع في الهبة  
 لان النكاح بعد الهبة لا يمنع الرجوع. ولو وهبت المرأة شيئا لزوجها واعت  
 انه استكرهها في الهبة بسمع دعواها. واذا مات الواهب والموهوب له  
 يبطل حق الرجوع. ولو وهب احد لقريبه شيئا لا يرجع في الهبة وان كان احدهما  
 مسلما والاخر كافرا. ولو وهب لاخته ولاجنبة عبدا فقبضاه كان له ان يرجع في  
 نصيب الاجنبة ولو وهب لاخته وهو عبد لاجنبة كان له ان يرجع في الهبة لان  
 الهبة وقعت لمولا الاخ. وان وهب لعبدا اخته كان له ان يرجع في الهبة في قول  
 ابي حنيفة رح وقال صاحباه رح لا يرجع. ولو وهب لعبده هو ذرهم محرم منه  
 ومولاه ايضا ذرهم محرم منه بان كان اخوه لابييه عبدا لاخته لامر ذكر الكرخ  
 عن محمد رح ان في قياس قول ابي حنيفة رح له ان يرجع في الهبة قال الفقيه ابو حنيفة  
 رح لا يرجع هو الصحيح لان المقصود من هذه الهبة صلة الرحم في جانب العبد والمولى

جميعا وكذا لو كان العبد عمالواهب ومولاه خاله فوهب شيئا للعبد قال محمد ربح في قياس  
 قول البيهقي ربح للواهب ان يربح في هبته وقال محمد ربح وهذا قبيح اذا وهب لذي الرحم<sup>المحرم</sup>  
 وهو مكاتب لا يربح مادام مكاتب في قولهم فان عجز ورد في الرق كان للواهب ان يربح في قول  
 ابي يوسف ربح وقال محمد ربح لا يربح ولو ادي الكتابة فعتق لا يربح الواهب في قولهم والصدقة اذا  
 بالقبض لا يربح المصدق فيها كانت القريب او للاجنبي وللواهب ان يربح في هبته قبل ان يقبضه  
 الموهوب كان الموهوب حاضرا وغائبا اذن له في قبضه او لم يأذن بيقبض الواهب في الرجوع  
 قبل القبض وبعد القبض لا يربح الا بقضاء او رضاء والموهوب ان يتصرف في الهبة ما لم يقبض  
 الفاضل بالرجوع وينقض الهبة وبعد ما قبض لا يجوز نكحها ولا رجوع في الصدقة ولا الهبة  
 على المحتاج وعن ابي حنيفة ربح لا يربح في الصدقة على غنا او فقير استعسانا رجل وهب دارا وبني  
 فيها وجصصها وطينها وجعل فيها مقسلا او ارضا فيه في طائفة منها بناء او غرس شجر افلا<sup>ربح</sup>  
 في شيء من ذلك عندنا وقال ابن ابي ليلى ربح له ان يربح في جميع ذلك وهذا اذا كان البناء بعد نكاح  
 وان كان لا يبعد زيادة كالار في البيت والتور في الكاشانه لا يمنع الرجوع ولو وهب دارا  
 فهدم الموهوب لبناءها كان له ان يربح في الارض وكذلك في غير الدار اذا استهلك البعض<sup>مهد</sup>  
 او بيع كان له ان يربح في الباقي وان كانت الهبة ثوبا فصبغه احمر او اصفر او خاطه لا يربح الواهب في  
 قطعه ولم يخطه كان له ان يربح ولم يذكر في الكتاب اذا صبغه اسود قالوا عند البيهقي ربح له ان يبيع  
 فيه وقال صاحباه ربح لا يربح كما لو صبغه ببييض آخر وابو يوسف ربح كان يقول ولا يتول  
 البيهقي ربح ثم ربح وقال ربما يفتق على السواد اكثر مما يفتق على صبيح اخر وقيل هذا اذا كان السواد  
 لا يبعد زيادة فان كان بعد زيادة تزداد قيمته بذلك لا يربح عند الكل رجل وهب لرجل هبة  
 فقبضها الموهوب ووهبها لآخر وسلم ثم ربح الواهب الثاني في هبته بقضاء او رضاء كان  
 للواهب الاول ان يربح في هبته لان الرجوع في الهبة فبيع عند الكل فاذا عاد الى الواهب الثاني ملكه

لا يرجع على الأمر إلا أن يقول له الأمر على أني ضامن بخلاف ما لو قال لغيره اقض بيدي فلان  
نفقناه كان للماموران يرجع على الأمر وإن لم يقل على أني ضامن، وموضع المسائل هبة  
الأصل، ولو أن الموهوب له تصدق على الواهب أو بخله أو أعمره وقال هذا عوض  
هبتك وسلم جان ويكون عوضا إذا وجد الواهب في العوض عيبا لم يكن له أن يرجع في  
من الهبة كان العيب فاحشا أو لم يكن. رجل وهب عبد لرجلين فعوضه أحدهما عن  
حصته كان للواهب أن يرجع في حصته الآخر ويصح رجوعه في النصف الشايع، ولو عوضه  
أحدهما عن نفسه وعن صاحبه لا يكون للواهب أن يرجع في شيء من العبد لما قلنا  
أن التعويض يصح من الأجنبي، وإذا وهب للصغيرة فعوض الأب أو الوصي الواهب من  
مال الصغير لا يجوز لأنه تبرع، فإذا بطل التعويض كان للواهب أن يرجع في هبته وهو كالمو<sup>استحق</sup>  
العوض كان للواهب أن يرجع في الهبة إذا كانت قائمة ولم تزد دخرًا فإن استحق نصف  
العوض لا يرجع الواهب في شيء من الهبة ويصير كانه عوضه الباقي والعوض وإن كان  
يسيرا يبطل حق الواهب في الرجوع، وإن قال الواهب ارد ما بقى من العوض وارجع في  
الهبة لم يكن له ذلك، وعن أبي يوسف رحمه الله أنه إن برد ما بقى من العوض ويرجع  
في الهبة أن شاء، وعلى قول زفر رحمه الله إذا استحق نصف العوض كان للواهب  
أن يرجع في نصف الهبة، وعندنا ليس له ذلك لأنها ليست بمعاوضة ولهذا يصح<sup>بعض</sup>  
بشيء يسيرا وكثير من جنس الهبة أو من غير جنسها، فإن استحققت الهبة كان  
للعوض أن يرجع في العوض وإن استحق نصف الهبة كان للمعوض أن يرجع  
في نصف العوض لأنه إنما عوضه ليس له الهبة، رجل وهب لرجل ألف درهم فعوضه الموهوب له  
درهما من تلك الدراهم لم يكن ذلك عوضا عندنا وإن كان للواهب أن يرجع في هبته  
وقال زفر رحمه الله يكون عوضا، وكذا لو كانت الهبة دارا فعوضه بيتا منها

ولو وهب نضر في السلم هبة فعوضه السلم خرا او غنم يرا لم يكن عوضا والنضر في  
ان يرجع في هبته وكذا الرجل اذا عوض الواهب شاة مسلوخة ثم ظهر انها ميتة  
رجع الواهب في هبته. وكذا العبد الماذون اذا وهب لرجل هبة فعوضه  
الموهوب له كان لكل واحد منهما ان يرجع فيما دفع لان هبة العبد باطله  
ما ذونا او محجورا واذا بطلت الهبة بطل التعويض. وكذا الصغير اذا وهب  
ماله لرجل فعوضه الموهوب له لا يصح لانه عوض عن هبة باطله رجل وهب لرجل  
ثوبا غيره وسلمه اليه فاجازه المالك جازت الهبة من المالك وله ان يرجع  
فيها مالم يعوض او يكون الموهوب له ذارحم محرم من المالك فمخوق الهبة تكون  
لصاحب الهبة لا للذي ياشرها. فلو ان الموهوب له عوض الذي باشر الهبة  
او كان بينهما قرابة فذلك لا يمنع صاحب الهبة عن الرجوع في الهبة بل هو  
لرجل ثوبا وخمسة دراهم فسلم الكل اليه ثم عوضه الثوب او الدراهم لم يكن  
عوضا لانه استسنا لان الكل هبة واحدة فلا يكون البعض عوضا ولو وهب  
لرجل هبتين مختلفتين يعنى في العقدتين في مجلس واحد او مجلسين فعوضه  
احدهما عن الاخرى كان عوضا. وعن ابن يوسف رح انه لا يكون عوضا كما لو كان  
العقد واحد الان ماله لا يكون عوضا عن ماله. ولو كانت احداهما صدقة والاخرى  
هبة فعوضه الصدقة عن الهبة كان عوضا. رجل وهب لرجل خنطة فظن الموهوب  
بعضها وعوضه دقيقا من تلك الخنطة كان عوضا. وكذا لو وهب شيابا وصنع ثوبا  
منها بعصفا وخطه فبما تم عوضه كان عوضا. وكذا لو وهب سويقا واسمن  
بعضه ثم عوضه كان عوضا لانه صار شيئا اخر ولهذا لا يكون للواهب ان يرجع  
في الهبة بعد ما فعل ذلك فان كانت الهبة بشرط العوض بشرط لها بشرط



الهيئة في الابتداء حتى لا يبيع في المشاء الذي يحتمل القسمة ولا يثبت بها الملك  
قبل القبض ولكل واحد منهما ان يمتنع من التسليم وبعد التقاض ثبت لهما  
حكم البيع فلا يكون لاحدهما ان يرجع فيما كان له ويثبت بها الشفعة ولكل  
واحد منهما ان يرد بالعيب ما قبض وان استحق ما في يده احدهما يرجع على  
صاحبه بما في يده ان كان قائما بقيمته ان كان هالكا. والصدقة بشرط العوض  
بمنزلة الهبة بشرط العوض وهذا استحسان والقياس ان يكون الهبة بشرط  
العوض بيعا ابتداء وانتهاء الا ترى ان المكروه على البيع اذا وهب بشرط  
العوض كان مكروها فيه والمكروه على الهبة بشرط العوض اذا باع يكون مكروها والا كره  
باحدهما يكون الراها بالآخر رجل وهب لرجل عبد بشرط ان يعوضه ثوبا ان تقاضا  
وان لم يتقاضا لم يحز والله اعلم

### فصل في هبة الوالد لولده والهبة للمصفر

رجل له ابن وابنة اراد ان يهب لهما شيئا ويفضل احدهما على الآخر في الهبة  
اجمعوا على انه لا بأس بتفضيل بعض الاولاد على البعض في المحبة لان المحبة عمل  
القلب وذلك غير مقدور قال عليه الصلوة والسلام حين سوي بين النساء  
في القسم هذه تسع فيما املك فلا تواخذن فيما لا املك. ولو وهب رجل شيئا  
لاولاده الصحة واراد تفضيل البعض في ذلك على البعض لا رواية لهذه الاصل  
عن اصحابنا رج روى عن ابي حنيفة رج انه لا بأس به اذا كان التفضيل لزيادة  
فضل في الدين فان كانا سواء يكره وروى المصنف رج عن ابي يوسف رج انه لا بأس  
به اذا لم يقصد به الاضرار وان قصد به الاضرار سوى بينهم يعطى للامنة  
مثل ما يعطى للامن. وقال محمد رج يعطى للذكر ضعف ما يعطى للامنة والفتوى

على قول ابو يوسف ر. رجل وهب في هبته كل المال للولد جائز في القضاء ويكون  
 انما بهما صنع. رجل قال جعلت هذا الولد فلان كانت هبة ولو قال هذا الشيء  
 لولدي الصغير فلان جاز ويتم من غير قبول كما لو باع ماله من ولده الصغير جاز  
 ولا يحتاج الى القبول. وهل وهب لابنة الصغير دارا مشغولة بمحتاج الاب قال  
 ابو يوسف جاز ولا يحتاج الى التفريغ لانها مشغولة بمحتاج القابض وهو الاب  
 ولو تصدق على ابنة الصغير بدار والاب ساكن فيها لا يجوز في قوله ابنيته  
 ر. ويجوز في قول ابو يوسف ر. وعليه الفتوى لما قلنا في الهبة. ولو وهب عبدا  
 الابن لولده الصغير لا يجوز وان باع جاز. رجل اتخذ ثيابا لولده الصغير ثم اراد  
 رده في الاول له اخر لم يكن له ذلك لانه لما اتخذ ثوبا لولده الاول صار ملكا للاول  
 بحكم العرف فلا يملك الدفع الى غيره الا اذا بين عند اتخاذ الاول انه عارية  
 في ملكه لان الدفع الى الاول يحتمل الامارة فاذا بين ذلك مع بيانه. وكذا الرجل  
 اذا اخذ ثيابا بالتلميذ فابق التلميذ بعد ما دفع اليه فاراد ان يدفع الى غيره فهو  
 على هذا ان بين وقت الاتخاذ انه امانة يمكنه الدفع الى غيره ورجل جهز ابنته بماله  
 فوجه الابنة مع الجهار الى زوجها فانت الابنة فادعى الاب انه كان عارية وذو حها  
 يدع للملكات اختلافوا فيه قال بعضهم القول قول الزوج والبيبة على الاب  
 ربه وقال الشيخ الامام الجليل ابو بكر محمد بن الفضل ر. وقال بعضهم القول  
 قول الاب لانه هو الدافع والملك قال مولانا ر. عنه وينبغي ان يكون الجواب على  
 التفصيل ان كان الاب من الكفر والاشراك لا يقبل قول الاب لان مثله  
 ينافي عن الاعارة. وان كان من اوساط الناس يكون القول قول الاب لانه  
 هو الدافع وليس يمكنه فيما قال من حيث الظاهر امرهم لعاهر على زوجها

ورقت المهر لابنها الصغير الذي من هذا الزوج الصحيح انه لا يصح هذه الهبة لان  
هبة الدين من غير من عليه الدين لا يجوز الا اذا وهبت وسلطت ولدها على التبرع  
فتجوز ويصير ملكا للولد اذا قبض. ولا يجوز للاب ان يهب شيئاً من ماله ولده  
الصغير بعض وغير عوض لانها تبرع ابتداء ولو وهب اجنبيه للصغير هبة  
فقبض الهبة يكون للاب كان الصغير في عياله او لم يكن واسم اعلم

### فصل في قبض الهبة للصغير

اذا وهب اجنبيه لصغير هبة فتح قبض الهبة والقبول للاب فان مات الاب او  
غابت شقطة كان ذلك لوصي الاب لانه بمنزلة الاب وهو اول من الجدة فان  
لم يكن له وصي ولا اب فتح قبض الجدة الابن ثم بعده وصي الجدة ولا يجوز قبض غير  
هؤلاء الاربعة الا ان يكون الصغير في عياله فان كان الصغير في حجر المم وبخاله  
فوهب للصغير هبة ووصى الاب حاضر فقبض المم قبل لا يجوز قبضه لان الوصى  
بمنزلة الاب وان قبض الاخ او المم او الام والصبي في عيال اجنبيه لا يجوز وان قبض  
ذلك الاجنبيه الذي الصغير في عياله جاز ولو كانت الصغيرة في بيت زوجها وهب  
اجنبيه لها هبة فقبض الزوج جاز وان كان الاب حاضر ولو قبض الاب يجوز ايضا  
وان كانت في بيت زوجها. ولو كان الصغير في عيال الجدة والاخ والام او المم  
فوهب له هبة فقبض الهبة من كان الصغير في عياله والاب حاضر اختلف  
المشائخ رح فيه قال بعضهم لا يجوز والصحيح هو الجواز كما لو قبض الزوج واب  
الصغير حاضر. وان كان الصغير يعقل القبض بنفس الهبة جاز قبضه وببيعها  
القاضي حتى لا يرجع الواهب في الهبة. ولو قبض الملقط هبة الملقط والمقبط  
في عياله ليس له احد سواه حاضر قبضه. وكذلك لو كان الصغير في عيال اجنبيه كان

لذلك الاجنبى من القبض وللمنفق ان يسلم المقيط الى غيره في تعليم الاحمال ولا يكون  
لاجنبى اخوان يسترد منه

### فصل في هبة المرأة مهرها من الزوج

رجل قال لامرأته قولاً وهبت لك مهرى فقالت وهى اعجمية لا تحسن العربية  
قالوا لا تنهك هذه الهبة فزوا بين هذا والطلاق والعناق اذا امر الرجل امرأته  
حتى قالت طلقت نفسي او قيل لرجل قد طلقت امرأته او اعتقت عبداً فقال له  
وتع الطلاق والعناق والفرق ان الرضا شرط جواز الهبة وليس بشرط وقوع  
الطلاق والعناق ولهذا لو طلق مكرها او اعتق يقع الطلاق والعناق ولو اكد  
على الهبة فهو بلا تنهك قال الفقيه ابو الليث رج عندى لا يقع العناق ايضا اذا  
معه وفا بالجهل ولو قال لعبدة انت حر وهو لا يعلم ان هذا عتاق عتق في القضاء  
ولا يعتق فيما بينه وبين الله تعالى امرأة تريد ان تهب مهرها من الزوج ولا تنهك  
هبتها ولا يبرأ زوجها قالوا نصح سارعن زوجها مع اجنبى من المهر على عوض لم تنهك  
ولا تنظر الى بدل المصلح حتى تهب مهرها زوجها ثم تنظر الى البدل فترده بخيار  
الرؤية فيعود المهر على الزوج كما كان وتبطل الهبة . رجل مات فوهبت مهرها  
منه امرأته صحت هبتها ورأى الزوج لادن الدين لا يسقط بالموت وقبول المدين  
ليس بشرط لجواز الهبة فصحت الهبة . مريضة وهبت مهرها من زوجها ثم ماتت  
قال الفقيه ابو جعفر رج انكاث عند الهبة تقوم لحاجتها وترجع من غير معين  
لها على القيام به بمنزلة الصحيح يهب هبتها . امرأة قالت لزوجها وهبت مهرى منك  
على ان كل امرأة تزوجها تجعل امرها بيدى فان لم يقبل الزوج ذلك بطلت الهبة  
وان قبل ذلك في المجلس جازت الهبة ثم ان فعل الزوج ذلك دله به . امته وان لم يعمل

بكذلك عند البعض من ائمتنا استبرأ على ان لا ينزح فقبلت عنته فزوجها  
 لم تنزح. امرأة قالت لزوجها اتخذ الوليمة وقت الجهاز فما انفقها فانقص  
 ذلك من مهرى قال الفقيه ابو بكر البلخي رج الامراء قال رجل منع امرأته المهر  
 من المصير الى البويها وقال الزوج ان وهبت لي مهرك بعشنتك الى ابويك فقال  
 المرأة افعل ثم تد مهاليك الشهود فوهبت بعض مهرها واوصت ببقية البعض  
 على الفقراء وغير ذلك فنقصها ولم يبعثها الى ابويها قال الفقيه ابو جعفر رحمه الله  
 باطلا لانها بمنزلة المكروه. امرأة قالت لزوجها وهبت مهرى ان لم تظلمني  
 فقبل الزوج ذلك ثم ظلمها بعد ذلك قال ابو بكر الاسكاف واما القاسم الصغار  
 رج الهبة فاسدة لانها تعليق الهبة بالشروط. وهذا بخلاف ما لو قالت وهبت  
 منك مهرى على ان لا تظلمني فقبل الزوج صحته الهبة بالقبول لان هذا تعليق  
 الهبة بالقبول فاذا قبل تمت الهبة فلا يعود المهر بعد ذلك وهو نظير ما لو قال  
 لامرأته انت طالق وان دخلت الدار لا تطلق ما لم تدخل. ولو قال انت طالق على  
 دخولك الدار فقالت قبلت وتم الطلاق. وقال محمد بن مقاتل رج في مسئلة  
 الظلم مهرها عليه على حاله اذا ظلمها لان المرأة لم ترض بالهبة الا بهذا الشرط  
 فاذا فاق الشرط فان الرضا اما الطلاق فالرضا فيه ليس بشرط والدليل على هذا  
 ما ذكر في كتاب الحج اذا تركت المرأة مهرها على الزوج على ان يحج بها وقبل الزوج  
 ذلك ولم يحج بها كان المهر عليه على حاله والفتوى على هذا القول قال مولانا  
 رج ويمكن الفرق بين مسئلة الحج وبين مسئلة الظلم ووجه ذلك ان  
 في مسئلة الحج لما شرط الحج بها فقد شرطت نفقة الحج عليه فيكون هذا بمنزلة  
 الهبة بشرط العوض فاذا لم يحصل العوض لا تتم الهبة اما في مسئلة الظلم بشرط

عليه ترك الظلم وترك المظلم لا يصلح عوضا فالاموال خارج ثم ذكره بعض  
 النسخ اذا شرطت عليه ان يظلمها قبل الزوج ثم ضربها كما ذكره و  
 بمذاهب اليهود والمقام المهر اذا ضربها بعير حق اما اذا ضربها بتاديب مستحق  
 عليها الا يهود المهر لان ما كان حقا لا يكون ظلما . امرأة وهبت  
 مهرها من زوجها ليقطعها في كل حول ثوبا مرتين وقبل الزوج ذلك فصح لان  
 ولم يقطع قال الشيخ الامام الجليل ابو بكر محمد بن الفضل راجح ان كان ذلك شرطا  
 في الهبة فهوها عليه على حاله لان هذا بمنزلة الهبة بشرط العوض فاذا لم يحصل  
 العوض لا يصح الهبة وان لم يكن ذلك شرطا في الهبة سقط مهرها ولا يعود  
 بعد ذلك . وكذا لو وهبت مهرها على ان يحسن اليها ولم يحسن كانت الهبة  
 باطلة وتكون بمنزلة الهبة بشرط العوض . رجل قال لامرأته ابرئيني عن مهرها  
 حتى اهب لك كذا وكذا فابراة ثم اية الزوج ان يهب منها ما قال كان المهر عليه  
 كما كان . امرأة وهبت مهرها من زوجها على ان يمسكها ولا يطلقها قبل الزوج  
 ذلك ثم طلقها قال الشيخ الامام الجليل ابو بكر محمد بن الفضل راجح ان لم يكن  
 ذلك وقت للمساك وقتا لا يعود مهرها على الزوج وان وقتا فطلقتها  
 قبل ذلك الوقت كان المهر عليه على حاله فعيل له اذا لم يوقت لذلك وقتا كان  
 قصدها ان يمسكها ما عاش قال نعم الا ان العبرة بالطلاق للفظ فانه ذكر في  
 كتاب الوصايا رجل اوصى لام ولد بثلاث ماله ان لم يتزوج فقبلت ذلك  
 ثم تزوجت بعدا نقضاء عدتها برمان فانها تستحق الثلث بحكم الوصية امرأة  
 وهبت مهرها من زوجها على ان لا يطلقها قبل الزوج قال خلف راجح ان الهبة  
 طلقها اولم يطلق لان ترك الطلاق لا يكون عوضا بقيت هذه هبة بشرط

فاسدة والعبة لا تبطل بالشرط الفاسدة. وذكر في النعازة اذا قالت المرأة اني  
تزوجت ميري عليك علي ان تجعل امرى بيدي ففعل الزوج ذلك قال مهرها  
عليه ما لم يطلق نفسها. ولو قالت المرأة ما بين تزواجي وبينك من  
ما زاد ان لم يطلق لا يبرأ من المهر لانها جعلت المهر عوضا عن الطلاق فالم يطلق  
لا يبرأ. المرأة اذا ارادت ان تزوجها الذي طلقها فقال لها المطلق لا تزوجك  
حتى تبينني مالك علي فوهبت مهرها الذي عليه علي ان يتزوجها ثم ان يتزوجها  
قالوا مهرها عليه على حاله تزوجها او لم يتزوجها لانها جعلت المال على نفسها  
عوضا عن النكاح والعوض لا يكون على المرأة. امرأة تقول لزوجها انك  
تغيب عني كثيرا فان مكثت معي ولا تغيب فقد وهبت منك الحائط الذي  
لي في مكان كذا فمكثت معها زمانا ثم طلقها قالوا هذه المسئلة على خمسة اوجه  
ان كان كلامها عدا منها لاهبة للمحال لا يكون الحائط للزوج لان بالوعد  
لا يملك. وان كانت وهبت منه وسلمت اليه والزوج وعدا ان مكثت معها  
يكون الحائط للزوج لانها وهبت للمحال ولم تعلقها بشرط وانما شرطت عليه شرطا  
فاسدا والعبة لا تبطل بالشرط الفاسدة. والوجه الثالث ان تقول المرأة  
وهبت منك الحائط ان مكثت معي فقبل الزوج ذلك كانت باطلة لانها علقته  
العبة بالشرط والعبة لا تختمل التعليق بالشرط. والوجه الرابع ان تقول المرأة  
وهبت منك علي ان تمكث معي قال ابو القاسم الصغار ربح في هذا الوجه يكون  
الحائط للزوج. وعلى ما قال محمد بن مقاتل ونصير بن فيما تقدم لا يكون للزوج  
والاعتقاد على ما قالوا لانها ما رخصت الا بهذا الشرط. والوجه الخامس ان تقول  
المرأة زوجها علي ان يمكث معها علي ان يكون الحائط هبة للزوج وفي هذا الوجه

لا يكون الخاطئ للزنج ايضاً فالصالح باطل . رجل وهب لرجل ارضاً وسلمها اليه بشرط  
 ان ينفق الموهوب له على الواهب من الخارج كانت الهبة فاسدة . بخلاف ما اذا  
 كانت الهبة كرها بشرط ان ينفق الموهوب له على الواهب من ثمرته فان غم تبع  
 الهبة وبطل الشرط وقد ذكرنا رجل قال لمد يوتنه ان لم تقض مالي عليك حتى  
 تموت فانت في حل فهو باطل لانه تعليق والبراءات لا تحتل التعليق ولو قال رب  
 الدين اذ امت فانت في حل فهو جائز لان هذه وصية . ولو قالت لزوجها البري  
 ان مت من مرضك هذا فانت في حل من مهرى او قالت فمهرى عليك صدقة  
 فهو باطل لان هذه مخاطرة وتعليق . ولو قلل الطالب لمد يوتنه اذ امت فانا برئ من  
 الدين الذي لي عليك حاز ويكون وصية من الطالب المطلوب . ولو قال  
 ان مت فانا برئ من ذلك الدين لا يبرأ وهو مخاطرة كقوله ان دخلت الدار  
 برئ مما لي عليك لا يبرأ . ولو قالت المريضة لزوجها ان مت من مرضي هذا فمهرى  
 عليك صدقة او قالت فانت في حل من مهرى فانت من ذلك المرض كان مهرها  
 على زوجها لان هذه مخاطرة فلا يصح

### فصل في الصدقة

رجل محتاج اراد ان يتصدق بالدرهم التي معه على الفقراء قالوا ان كان لو تصدق  
 على الفقراء يصبر على الشدة فالصدقة افضل لاية نزلت فيه وهو قوله تعالى يؤتوا  
 على انفسهم ولو كان بهم خصاصة وان كان لا يصبر على الشدة فالانفاق على نفسه  
 افضل لما روي ان رجلاً جاء الى رسول الله صلى الله عليه وسلم وقال عندي  
 دينار يا رسول الله فاداً اصنع به قال له عليه السلام انفق على نفسك فقال  
 الرجل عندي اخر فقال عليه السلام انفق على عيالك فقال عندي اخر فقال



تصدق به . رجل في يده درهم فقال لله علي ان اتصدق بهذه الدرهم فتصدق بغيرها  
قال فقير رج جاز وان لم يتصدق حتى هلكت تلك الدرهم في يده فلا شيء عليه رجل اخرج  
كسرة المساكين فلم يجد قال الحسن البصري رج يضعها حتى يحجى اخر فان اكلها اطعم  
مثلها . وعن ابراهيم النخعي رج مثل هذا . وقل عامر الشعبي رج هو بالخيار ان شاء  
فضاها وان شاء لم يقضها وما اخرجها للمدقة لا يكون صدقة الا بالدفع الى الفقير  
وقال مجاهد رج هو بالخيار متى اخرج صدقة ان شاء امضى وان شاء لم يمض وعن  
عطاء مثل هذا وبه اخذ الفقيه ابو الليث رج وسئل عن المكين الذين يسألون  
الناس الحافا وبأكلون اسرافا قالوا ما لم يظهروا ان ما يتصدق عليه ينفعها المصيبة  
او هو غنى لا بأس بالتصدق عليه وهو مجور في نيته انه يسد خلته وروي ان  
رسول الله صلى الله عليه وسلم سئل كثيرا السؤال فلمن يعطى قال عليه السلام  
من رق قلبك عليه عن محمد بن مقاتل رج مثل ذلك رجل قال لآخر كل منفعة تصل الي  
من مالك فاعلم ان اتصدق به قال محمد بن مقاتل رج ان وهب له شيئا رجب عليه  
ان يتصدق به وان اذن له ان يأكل من طعامه لا يحمل له ان يتصدق به وانما  
يحمل له ان يأكل طعامه . رجل تصدق على امرأة معسرة لها زوج موسر قال محمد بن  
سلمة رج ان كان الزوج يوسع عليها في النفقة فهي موسرة بغناء الزوج . رجل قال  
ما لي ذ المساكين صدقة ان فعلت كذا وله على الناس ديون قال نصير رج قال ابو حنيفة  
رج لا يدخل فيه الا الصامت واموال التجارة . رجل تصدق عن الميت ودعاه قالوا  
يجوز ذلك ويصل الى الميت لما جاء في الاخبار ان الحى اذا تصدق عن الميت بعشائه <sup>تعا</sup>  
تلك الصدقة اليه على طبق من النور اذا فعل الصغير شيئا من الحسنات لم يكون  
ثواب ذلك اختلغوا فيه قال ابو بكر الاسكاف رج حسنة تكون له دون ابو يلقوه

والى وان ليس للانسان الاماسيع وانما يكون لوالده من ذلك اجر التعليم والارشاد اذا <sup>عمل</sup>  
ذلك وقال بعضهم حسنة تكون لابويه لما روي عن انس بن مالك رضي الله عنه قال من  
جمله ما يسمع به من عدمونه ان يترك ولدا علمه القرآن والعلم فيكون لوالده اجر  
ذلك من غير ان ينفع من اجر الولد شيئا ويختلفوا في التصديق على سائل المسجد قالوا  
لا ينبغي ان يتصدق على السائل في المسجد الجامع لان ذلك اعانة على اذى الناس وعن  
خلف بن ايوب رح قال لو كنت قاضيا لم اقبل شهادة من تصدق على سائل المسجد <sup>عن</sup> اي بكر  
بن اسمعيل قال هذا فليس واحد يحتاج الى سبعين فلسا لتكون تلك السبعون كفارة  
لذلك الفليس الواحد ولكن يتصدق قبل ان يدخل المسجد وبعد ما خرج منه وعن  
ابو مطيع البلخي رح لا يحمل للرجل ان يعطى سؤال المسجد لما فيه من الوعيد المروى عن  
الحسن البصري رح فان كان السائل لا يغطي ارقاب الناس ولا يمر بين يدي المصلين  
ويسال الامر لا بد منه ولا يسال المها الا باس له بالسؤال والتصدق عليه <sup>رح</sup> وان  
السؤال كانوا يسألون على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم في المسجد حتى روي ان  
عليه رضي الله عنه تصدق بجامعه وهو في الركوع فدحه الله تعالى بقوله ويوتون الزكاة وهم راكعون  
واكان السائل يغطي رقاب الناس ويمر بين يدي المصلين ولا يسال فالتصدق على مثله  
مكروه وعن ابن المبارك رح انه قال يحسن ان السائل اذا سأل لوحة الله تعالى يعطيه  
شيئا لان الدنيا خمس ميس فاذا سأل لوحة الله تعالى فقد عظم ما حقره الله تعالى فلا يعطيه  
زجر الوالد اذا احتاج الى المال ولدا فان كان له المصركان للولد المحتاج ان يأكل مال ولده <sup>عنه</sup>  
القيمة وان كانا في الغارة واحتاج الى المال ولدا فان كان له مال في بلدة ولم يكن معه مال  
كان نه ان يأكل مال الولد بالقيمة وان كان فقيرا يأكل معه عوص وللأب العقران سبع  
مال ولدا لا يبيع نفسه رجل وراثة الصخرة اذ في العارة ومعهما من الماء ما يكفي لاحدهما

من كان اولي منهما بهذا الماء كان الابن اوله بل ان الاب لو كان اخر بهذا الماء كان على الابن  
 ان يشق اياه ومتى يشق اياه يموت هو من العطش فيصير فائلا نفسه وان شرب هو لم يكن  
 هو معينا للاب في قتل نفسه هذا بمنزلة رجلين احدهما قتل نفسه والاخر قتل غيره كان  
 قاتل النفس اعظم وزرا واتما اذا اراد الاب ان يامر ولده بشيء ويحاف انه لو امره  
 لا يفعل قالوا ينبغي للوالدان يقول للولد على سبيل المشورة خذ ايدا يسرا كرفلا  
 كما ركني لانه لو امره بذلك ربما يميغها فاني لمحة عقوبة العقوق ولا بأس للاب ان يعص  
 على ولده اذا فعل ما يكره لان الانسان مجبول على ذلك طبعيا قال عليه الصلوة والسلام  
 انما انا بشر مثلكم ارضى بما يرضى به البشر واغضب بما يغضب به البشر وابده علم

## كتاب الوقف

الوقف جائز عند علماء ابي حنيفة وابي يوسف ومحمد وزكي والحسن بن زياد رح  
 وذكر الاصل كان ابو حنيفة رح لا يجزى الوقف وبظاهر هذا اللفظ اخذ بعض الناس  
 فقال عند ابو حنيفة رح لا يجوز الوقف وليس كما ظن بل هو جائز عند الكل الا ان عند  
 ابي يوسف ومحمد رح اذا صح الوقف يزول عن ملك الواقف لا الى ملك. وعند  
 ابي يوسف رح يزول بمجرد قول الواقف ولا يجوز بيعه ولومات لا يورث عنه وعند محمد  
 رح لا يزول ملك الواقف الا بالتسليم الى المتولى او الى المتوفى عليه. وعند ابو حنيفة رح  
 يجوز الوقف جواز الاعارة تصرفا والمنفعة الجهة الوقف وشيخ العين على ملك الواقف  
 لدان يرجع عنه ويجوز بيعه وان مات يورث عنه. ولا يلزم الا بطريقين احدهما  
 القاضى يلزمه لانه مجتهد فيه يسلم الواقف ما وقفه الى المتولى ثم يريد ان يرجع  
 عنه فتنازع بطلان عدم اللزوم ويختصمان الى القاضى فيقضى بلزومه وان حكما اجلا  
 لم يلزم الوقف بهما والسمع ان حكم الحاكم لا يرتفع الخلاف والقاضى ان يملك

والوجه الثاني للزوم الوقف عند ابي حنيفة رحمه الله ان يخرج منه مخرج الوقف  
فيقول اوصيت بغلة دارى هذه وبغلة ارضى هذه او يقول جعلت هذه  
الدار وقفاً تصدقوا بعلتها على المساكين. وكذا لو اوصى بان يوقف يجوز من الثاني  
في قولهم. وعندها الوقف لازم بغير هذه التكاليف والناس لم يلخذوا بقول  
ابي حنيفة رح في هذا الاثر المشهور عن رسول الله صلى الله عليه وسلم والصحابه  
رح وتعامل الناس باتخاذ الرباطات والمخانات ولها وقف الخليل صلوات الله  
وسلامه عليه

### فصل في الفاظ الوقف

احدها ان يقول ارضى هذه صدقة ولم يزد على هذا قالوا جميعا ينبغ لهذا الواقف  
ان يتصدق باصلها على الفقراء ولو باعها وتصدق بثمنها جاز ايضا كما لو باع مال  
الزكوة وادى الزكوة من الثمن ولا يجبر القاضى على الصدقة لان هذا بمنزلة النذر بالصدقة  
عند الكل ولو قال ارضى بين حدريهما موقوفة ولم يزد على هذا لا يجوز عند عامة مجيى الوقف  
وقال ابو يوسف رح يجوز ويكون وقفاً على المساكين. ولو قال دارى هذه موقوفة  
صدقة او صدقة موقوفة ولم يزد على ذلك جاز في قوله ابو يوسف ومحمد وهلال الزمان  
رح ويكون وقفاً على الفقراء. وقال يوسف بن خالد النخعي رح لا يجوز ما لم يقل واخرها  
للمساكين ابدا والصحيح قول اصحابنا رح لان محل الصدقة في الاصل الفقراء فلا يحتاج  
الى ذكر الفقراء ولا انقطاع للفقراء فلا يحتاج الى ذكر الابد ايضا. ولو قال صدقة موقوفة  
مؤبد جاز عند عامة العلماء رح الا ان عند محمد رح يحتاج الى التسليم وعلى قول  
ابي حنيفة رح يكون نذرا بالصدقة بغلة الارض ويبقى ملك الواقف على حاله  
لومات يكون ميراثا عنه. ولو قال صدقة موقوفة مؤبدة في حيوية وبعد وفاة جاز

عنهم الا ان عند ايجيفة رح مادام حيا كان هذا نذرا بالتصدق بالقلعة فكان عليه الوفاء  
 بما نذر ولما ان يرجع عنه ولولم يرجع حتى مات جاز من الثلث ويكون سبيله سبيل  
 من اوصى بخدمة عبده لانسان فان الخدمة تكون للموصى له والوقبة تكون على مالك  
 المالك حتى لو مات الموصى له بالخدمة يصير العبد ميراثا لورثة المالك الا ان في  
 الوقف لا يتوهم انقطاع الموصى لهم وهم الفقراء فيتأيد هذه الوصية . ولو قال ارضي  
 هذا وقف ولم يزد على ذلك قال الفقيه ابو جعفر رح كان ابو القاسم الصغار رح يقول  
 هو على الاختلاف الذي ذكرنا في قوله موقوفة . ولو قال ارضي هذه محرمة صدقة جائد يكون  
 هذا بمنزلة قوله موقوفة صدقة لان المحرمة بمنزلة قوله موقوفة في لغة اهل المدينة .  
 ولو قال حبست ارضي هذه اوارضي هذه حبس لا يكون وقفا في قولهم ولو قال حرمت  
 ارضي هذه اوه محرمة قال الفقيه ابو جعفر رح هذا على قول ابي يوسف رح كقول موقوفة  
 ولو قال حبس موقوف او حبس وقف فهو باطل . ولو قال حبس صدقة قال الفقيه هذا  
 رح ينبغي ان يكون بمنزلة قوله صدقة موقوفة . ولو قال هي موقوفة لله تعالى ابد جازان  
 لم يذكر الصدقة ويكون وقفا على المساكين . وكذا لو قال صدقة موقوفة على المساكين  
 ولم يقل ابد . وكذا لو قال موقوفة لوجه الله تعالى او موقوفة لطلب ثواب الله ولو اوصى  
 بان يوقف ثلث ارضه بعد وفاته لله تعالى ابد يكون وصية بالوقف على الفقراء . ولو قال  
 ارضي هذه صدقة موقوفة على فلان صح ويصير تقديره صدقة موقوفة على الفقراء  
 لان محل الصدقة الفقراء الا ان غلظتها تكون لفلان مادام حيا وكذا لو قال صدقة  
 موقوفة على فلان ابد او قال على ولدي ابد كان الجواب كذلك لانه يصح من غير  
 ذكر الابد في ذكر الابداويل . وعلى قول يوسف بن خالد لا يصح وان ذكر ابد لان ذكر  
 لفظ ابد مضاف الى الصدقة على فلان وفلان لا يتأيد فيلغو هذا اللفظ وكذا لو قال

أرضي هذه موقوفة على وجه البراءة على وجه الخير والبر يكون ، فقا  
صحيحا على الفقهاء لأن البر عبارة عن الصدقة . ولو قال أرضي هذه موقوفة على الجهاد  
أرض الجهاد أو الغزاة أو الكفان الموقوفة حفر القبور وغير ذلك من سبيل البر  
مما يتأبد فإنه يصح ويكون وقفا على ذلك السبيل قال الفقيه أبو جعفر رحمه الله  
مما ذكره موضع الحاجة على وجه لا بد فذلك يكفي في ذكر الصدقة وكذا لو قال موقوفة على  
أبناء السبيل لأنهم لا ينقطعون ويكون لفقراء أبناء السبيل دون أغنيائهم بمنزلة  
خمس النعمة تصرف للفقراء أبناء السبيل دون أغنيائهم . وكذا لو قال على الوقف  
أو على المنقطع صح لأنهم يتأبدون ويكون لفقراءهم ولو قال أرضي موقوفة على  
فقراء قرابتي لا يصح . وكذا لو قال على ولدي لأنهم ينقطعون ولا يتأبد الوقف ولدي  
التأبد لا يصح إلا أن يجعل آخره للفقراء . ولو قال على فقراء بني فلان أو على يتامي  
بني فلان فالتكاثرون يحصون وكان ذلك في الصحة لا يصح لأنه لا يتأبد . والتكاثرون لا  
صح وبصير بمنزلة الوقف على اليتامى مطلقا أو على الفقراء مطلقا فرق أبو يوسف  
رج بين قوله أرض موقوفة وبين قوله أرض موقوفة على ولدي فإن الأول يصح  
والثاني لا يصح لأن مطلق قوله موقوفة يتصرف إلى الفقراء عرفا فإذا ذكر الولد صار  
مقيدا فلا يبيع العرف . ولو وقف أرضه على مسجد قوم بأعيانهم ولم يجعل آخره  
للمساكين اختلف المشايخ فيه قال محمد بن سلامة رج ينبغي أن يكون هذا على <sup>اختلاف</sup>  
بين أصحابنا رج وعلى قول محمد رج لا يصح وعلى قول أبي يوسف رج يصح لأن عند  
محمد رج إذا خرب ما حول المسجد واستغنى الناس عنه يعود المملد البائس  
فلا يتأبد وعند أبي يوسف رج يبيع المسجد بعد خراب ما حوله مسجدا فيكون  
مؤبدا . قال أبو بكر الأسكاف رج ينبغي أن لا يصح هذا عند الكل لأن الوقف على المسجد

يكون دفنا على عمارة المسجد والمسجد يكون مسجدا يدور فيه البناء فلا يكون عمارة البناء  
 مما يتأبد فلا يقع الوقف وقال أبو بكر بن أبي سعيد البلخي رحمه الله إن يصح هذا عند  
 الكل لأن البناء وإن لم يكن مسجدا يصير تبعا للمسجد عند الاتصال فيصير المسجد  
 حكما الاترى أن البناء حالة الاتصال يستحق بالشفعة تبعا للبقعة فيكون  
 بناء المسجد بمنزلة جزء من المسجد فكان الوقف على عمارة المسجد بمنزلة جعل الأرض  
 مسجدا أو بمنزلة زيادة في المسجد قال الفقيه أبو جعفر رحمه الله هذا القول أصح إلي  
 ولو قال أرضي هذه صدقة لا تباع يكون مذكرا بالصدقة ولا يكون وقفًا لأن قوله  
 صدقة عبارة عن التذروا إذا أراد الرجل أن يقف أرضه على المسجد في عمارة  
 المسجد وما يحتاج إليه من الدهن والحصى وغير ذلك على وجه لا يدور عليه  
 لأبطال يقول وقفت أرضي هذه ويبين حدودها بحقوقها ومراقبها وقفا مؤبدا  
 في حيوتى وبعد وفاي على أن يستغل ويبدا من علاقتها بما فيه عمارة الوقف وأجر  
 القوم عليها وأداء مؤنتها فافضل من ذلك يصرف العمارة المسجد ودفعه حصته  
 وما فيه مصلحة المسجد على أن للقيم أن يتصرف في ذلك على ما يرى وإذا استغنى  
 هذا المسجد يصرف الفقراء المسلمين فيجوز ذلك لأن جنس هذه القرية فما  
 لا ينقطع ويبقى ما بقى الاسلام وإن أراد زيادة احتياط يؤكد بحكم الحاكم حريقه  
 القاضى بلزوم الوقف وبطلان رجوعه لأن الوقف وإن كان مضافا إلا ما بعد  
 الموت فلا يخفى أنه لا يكون لازما للحال له أن يبيعه لأن عند الوقف  
 المضاف إلا ما بعد الموت بمنزلة الوصية بالغلة بعد الموت والوصية لا تلزم  
 حالة الحياة وإنما تلزم بعد الموت كالوصية بخدمة العبد تلزم بعد الموت  
 لا قبله وإذا قلنا القاضى بلزومه في الحال وبطلان رجوعه يصير لأنه عند

الكل قال شمس الأئمة السرخسي رحمه الله إذا خاف الواقف أن يبطل وقفه بعض القضاة  
 فلتخبر به عن ذلك طريقاً. أحدهما ما ذكرنا من حكم القاضي بلزومه وذلك أن الواقف  
 بعد الوقف والتسليم إلى المتولي خاصة القاضي يرى لزوم الوقف ويطلب منه  
 حتى يقضى لزوم الوقف فإذا قضى نفقه قضاءً لأنه صدر عن اجتهاد في محل الاجتهاد  
 وسواء كتب قضاء القاضي بلزوم الوقف في سجل على حدة ويشهد الشهود على ذلك  
 أو يكتب ذلك في آخر صك الوقف والوجه الثاني أن يذكر الواقف بعد الوقف  
 والتسليم فإن أبطله قاضي أو غيره بوجه من الوجوه فهذا الأرض بأصلها  
 وجميع ما فيها وصية من فلان الواقف يباع فيصدق بثمنه على الفقراء والمساكين  
 لأن القاضي إنما يبطل الوقف بعد موت الواقف عند خصومة الوارث أو الغريم  
 ليصل منفعة الوقف إليهم وبما ذكر الواقف وكتب ينعدم ذلك فلا يشتغل أحد  
 بابطاله لعدم الفائدة. والوصية مما يحتمل التعليق بالشرط فإذا أبطله قاض  
 من القضاة يصير وصية يعتبر من جميع ماله هكذا ذكر في آخر وقف الأصل قال شمس  
 الأئمة السرخسي رحمه الله هكذا والذي جرى الرسم في زماننا أنهم يكتبون أقر الواقف  
 أن قاضياً من القضاة قضى بلزوم هذا الوقف فذلك ليس بشيء ولا يحصل به  
 المقصود أن أقره لا يصير حجة على القاضي الذي يريد بطلاله ولو لم يكن القاضي  
 قضى بلزوم الوقف يكون بأقراره كذا بما مضى ولا رخصة في الكذب به بل لا يتم المقصود  
 أيضاً فربما يذهب اجتهاد هذا القاضي أن القضاء والأمانة من المحمول لا يصح  
 فلا يحصل به المقصود وعن المتأخرين من المشايخ رحمه الله أنه قال إذا كتب في آخر الصك  
 وقد قضى بحجة هذا الوقف ولزومه قاض من قضاة المسلمين ولم يسم القاضي  
 يجوز وتسمك هذا القائل بلفظ محمد رحمه الله في الكتاب إذا خاف الواقف أن يبطله



القاضية فانه يكتب في صك الوقف وان حاكمها من المحكام قضيه بلزوم هذا الوقف  
 ولم يذكر الكاتب اسم القاضية ونسبه يمكن معرفة ذلك بالرجوع لامك الوقف  
 فاذا علم تاريخ الصك يصير القاضية في ذلك الزمان معلوما فيرفع الجهالة .  
 قال مولانا رحيم والعصيم ما قال شمس الائمة السرخسي رحمه ان ما يكتب في صك الوقف  
 ان قاضيا من القضاة قضيه بلزوم هذا الوقف وبطلان حق الرجوع ليس بشيء  
 فان محذراج ذكر في الزيادات رجل اقام شاهدين شهد ان هذا المدعي وارث  
 فلان الميت لا وارث له سواء ثم مات الشاهدان او غابا قبل ان يسألها  
 القاضية عن سبب الميراث فان القاضية لا يقضي بهذا الشهادة لان اسباب الوراثة  
 مختلفة فلا يدري القاضية باي سبب يقضي ولو ان هذا المدعي اقام شاهدين انه وارث  
 فلان الميت لا وارث له سواء فان قضيه بملك فلان بن فلان بن فلان قضيه  
 بانه وارثه لا وارث له سواء واشهدنا على قضاائه ولا ندري باي سبب قضيه  
 القاضية بوراثة فان القاضية يسأل المدعي عن السبب الذي قضيه به فان بين  
 سببه يقضي بالميراث فوجه الاستدلال بتلك المسئلة انه لما اراد ان يثبت  
 قضاء القاضية شرعا تعريف القاضية بالاسم والنسب ولم يكتب بقوله ان قاضيا  
 من القضاة قضيه له بالوراثة كذلك في هذه المسئلة وقوله ان قاضيا من القضاة  
 قضيه بلزوم هذا الوقف لا يكتب . رجل قال جعلت غلة دارى هذه للمساكين  
 يكون نذرا بالتصدق بالغلة . ولو قال جعلت هذه الدار للمساكين كان نذرا  
 بالتصدق بعين الدار للمساكين للحال والله اعلم  
 باب الرجل يجعل داره مسجدا  
 او خاناء او سقاية او مقبرة

قال محمد رح وهو تياس قول ابي حنيفة رح لا يزول ملكه قبل التسليم وبه اخذ شمس  
الائمة السرخسي رح ثم التسليم في المسجد ان يصلي فيه بالجماعة باذنه <sup>ومن</sup>  
ابي حنيفة رح فيه روايتان في رواية الحسن عنه يشترط فيه اداء الصلوة بالجماعة  
باذنه اثنان فصاعدا كما قال محمد رح في رواية اخرى عن ابي حنيفة رح اذا صلى واحد  
باذنه يصير مسجدا الا ان بعضهم قالوا اذا صلى فيه واحد باذان واقامة وفي ظاهر  
الرواية لم يذكر هذا الزيادة. وانما يكفي بصلوة الواحد لان المسجد حق الله تعالى  
او حق عامة المسلمين والواحد في استيفاء حق الله تعالى وحق العامة يتوقف على الكل  
والصحيح رواية الحسن رح لان قبض كل شيء وتسليمه يكون بحسب ما يليق به وبذلك  
في المسجد باداء الصلوة في الجماعة اما الواحد يصلي في كل مكان وعلى قول ابو يوسف  
رح التسليم ليس بشرط لانه المسجد ولا غيره من الاوقاف اذا قال جعلت هذا  
مسجدا واذن الناس بالصلوة فيه يتم ذلك ثم على الرواية التي لا يشترط اداء  
الصلوة بالجماعة عند ابي حنيفة رح اذا بنى مسجدا وصل هو فيه وحده هل يصير  
مسجدا اختلفوا فيه قال بعضهم يصير مسجدا لان محمد رح ذكر في الكتاب ان على قول  
ابي حنيفة رح لا يصير مسجدا حتى يصلي فيه وقوله يصلي فيه فعل ما لم يسم فاعاله  
فيدخل فيه البناء وغيره. وقال بعضهم صلواته لا تكفي وهو الصحيح لان الصلوة انما  
تشرط لاجل قبض العامة وقبضه لا يكفي فلكذلك صلواته ولو بنى مسجدا وسلم  
الا المتولى هل يصير مسجدا قبل اداء الصلوة لا رواية فيه عن اصحابنا رح ولختلف  
المشاخ رح فيه قال بعضهم يصير مسجدا ويتم كما يتم سائر الاوقاف بالتسليم لا المتولى  
وقال بعضهم لا يصير مسجدا بالتسليم لا المتولى وهو احتياط شمس الائمة السرخسي  
رح لان قبض كل شيء يكون بما يليق به كقبض الخان يكون بنزول واحد من المارة فيه

ياذنه. ولو جعل أرضه سقاية في حيوته كان له ان يرجع فيها وتسليمها يكون بالاستقلاء  
 منها وكذلك الحوض والبئر ولو هدم داره وجعلها مقبرة كان له ان يرجع فيها الا  
 في البقعة التي دفن فيها ياذنه فانه لا يرجع فيها. وقال ابو يوسف رح لا يرجع في  
 جميعها. وقال محمد رح ان دفن فيها اثنان فلا يرجع فيها ناخذ في ذلك بقول  
 ابي يوسف رح وان لم يدفن فيه فله فيه الرجوع كما قال ابو حنيفة رح وان بني خاننا  
 لابتاء السبيل واذن للناس بالدخول فيه فترك واحد فلا يرجع فيه. وحل له  
 ساحة لابتاء فيها امرتوا ان يصلوا فيها جماعة قالوا ان امرهم بالصلوة ابد  
 او امرهم بالصلوة فيها جماعة ولم يدكروا لابد الا انه اراد به الابد. ثم مات  
 لا يكون ميراثا عنه وان امرهم بالصلوة شهرا او سنة ثم مات يكون ميراثا عنه لانه لاه  
 من التابيد والتوقيت بناء التابيد. ولو جعل داره مسجدا وجعل رجلا واحدا  
 مؤذنا واما ما فان اذن هذا الرجل واقام وصلح وحده كان تسليما لان اداء الصلوة  
 باذان واقامة كاقامة الجماعة ولهذا قالوا لوصلي واحد من اهل المسجد باذان  
 واقامة لا يكون نتيجه بعد من اهل المسجد اداء الصلوة فيه بالجماعة عند  
 البعض. متولى المسجد اذا جعل المنزل الموقوف على المسجد مسجدا وصلح الناس  
 فيه سنين ثم ترك الصلوة فيه واعيد منزلا مستغلا جانبا لان التولية وان جعله  
 مسجدا لا يصير مسجدا. مسجد اتخذ لصلوة الجنائز او لصلوة العيدين يكون  
 له حكم المسجد اختلف المشايخ رح فيه قال بعضهم يكون مسجدا حتى لو مات لا يورث  
 عنه. وقال بعضهم ما اتخذ لصلوة الجنائز فهو مسجد لا يورث عنه وما اتخذ  
 لصلوة العيد لا يكون مسجدا مطلقا وانما يعطى له حكم المسجد لصحة الاقتداء  
 بالامام وان كان منفصلا عن الصفوف واما ما سوى ذلك ليس له حكم المسجد

وقال بعضهم له حكم المسجد حال اداء الصلوة لا غير وهو الجبانة سواء وجنب  
 هذا المكان عما يجنب المسجد احتياطا. رجل قال جعلت حجر في هذه لدهن لسراج  
 المسجد ولم يزد على ذلك قال الفقيه ابو جعفر رح يصير الحجرة وقفا على المسجد  
 اذا سلمها الى المتولى وعليه الفتوى وليس للمتولى ان يصرف الغلة الى غير الدهن  
 وعن محمد رح عن ابي حنيفة رح اذا جعل ارضه وقفا على المسجد وسلم حازه لا يكون  
 له ان يجمع. ولو قال هذه الشجرة للمسجد قال الفقيه ابو القاسم رح لا نصير للمسجد  
 رجل تصدق بداره على المسجد او على طريق المسلمين تكلفا فيه والفتوى على ان يجوز  
 وذكر الناطق رح انه لا يجوز ويكون ميراثا عنه رجل اعطى داره في عمارة المسجد او  
 مصالح المسجد او نفقة المسجد قيل بانه يعيم ويتم بالقبض. رجل اوصى بشيء  
 لعمارة المسجد في اي شيء يصرف ذلك المال قال ابو القاسم رح يصرف فيما كان  
 من البناء دون التعيين قيل له لا يصرف ذلك المال في المنارة قال ذلك من  
 بناء المسجد. وعن ابي بكر البلخي رح انه سئل عن الوقف على المسجد ايجوز لهم  
 ان يبنوا منارة من غلة المسجد قال ان كان ذلك من مصلحة المسجد بان كان  
 اسمع لهم فلا بأس به وان كان بحال سمع الجيران الاذان بغير منارة فلا راحة لهم  
 ان يفعلوا ذلك. وليس للقيم ان يتخذ من الوقف على عمارة المسجد شرا او ينقش  
 المسجد من ذلك ولو فعل يكون ضامنا. رجل اوصى بثلاث ماله لعمال البر لم يجز  
 ان يسرح المسجد من ذلك قال الفقيه ابو بكر رح يجوز ولا يجوز ان يزداد على سراج  
 المسجد لان ذلك اسراف سواء كان في رمضان او في غيره ولا يزين المسجد بهذا  
 الوضعية ولو قال اوصيت بثلاث ماله للمسجد قال ابو يوسف رح هو باطل حقيقا  
 ينفق على المسجد وقال محمد رح هو جائز وذكر الناطق رح اذا وقف مال للاصلاح

في  
 المسجد

المسجد يجوز ان وقف لبناء القنطرة والاصلاح الطريق او لحفر القبور واتخاذ  
 السقايات والخانات للمسكين وا لشراء الاكفان لهم لا يجوز. وهو جائزة الفتوى  
 ولو جعل ارضه صدقة موقوفة على مرممة مسجد كذا و ثمن بوازيه وزيت  
 قناديله وما يحتاج اليه ذكر الخصاص رح انه باطل لانه قد يخرب المحلة فيبطل  
 المسجد ولا يحتاج الى المرممة فان زاد على ذلك وقال فان استغنى عنه المسجد  
 كانت الغلة للمساكين جاز لانه مما يتابد. ولو كانت الارض وقفا على عمارة  
 المساجد او على مرممة القابر جاز لان ذلك مما لا ينقطع. ارضه وقف على عمارة  
 المسجد على ان ما فضل من عمارته فهو للفقراء فاجتمعت الغلة والمسجد غير محتاج  
 الى العمارة قال الفقيه ابو بكر البلخي رح يجب على الغلة لانه ربما يحدث بالمسجد  
 حدث ويصير الارض بجال لا تغل. وقال ابو جعفر رح الجواب كما قال وعندني  
 لو علم انه لو اجتمع من الغلة مقدار ما لو احتاج المسجد والارض الى العمارة  
 يمكن العمارة بهاد يفضل بصرف الزيادة الى الفقراء على ما شرط الواقف. مسجد  
 انهدم وقد اجتمع من غلته ما يحصل به البناء قال الخصاص رح لا ينفع الغلة  
 في البناء لان الواقف وقف على مرممتها ولم يأمر بان يبنى هذا المسجد والفتوى على  
 انه يجوز البناء بتلك الغلة. ولو كان الواقف على عمارة المسجد هل للمقيم ان يشتر  
 سلما المير تقى على السطح للنس السطح او تطيينه او يعطى من غلة المسجد اجر  
 من يكس السطح وي طرح الثلج ويخرج القمام المجمع من المسجد قال ابو نصر  
 رح للمقيم ان يفعل ما يتركه خراب المسجد. مسجد انكسر حائطه من ماء يجنب  
 المسجد في الشارع وهو ماء الشفة او انكسرت صفته هل يصرف من غلة المسجد  
 للعمارة النهرو مرممته قال الفقيه ابو جعفر رح ان كان ما يصرف للعمارة النهرو

ومرتته لا يزيد على عمارة القائم فيه جاز ولا عمل المسجد ان يمتوا اهل النهر لا يمتوا  
 بالنهر ومرتته حتى يعطوهم نعمة العمارة فيصرف ذلك العمارة المسجد وان شاء اهل  
 المسجد تقدموا الى اهل النهر باصلاح النهر فان لم يصلحوا حتى تهدم حائط المسجد  
 وانكسر ضمنوا مرمية ما هدم. ولو ان مسجد بابيه على مهب الريح يصب المطر  
 على باب المسجد فيفسده ويبطل داخل المسجد من ذلك وخارجة ويشق على الناس  
 الدخول في المسجد يجوز ان يتخذ ظلة من غلة المسجد قال الفقيه ابو جعفر  
 ان كان لا يضر ذلك باهل الطريق جاز طريق العامة في واسع بنى فيه اهل المحلة  
 مسجدا للعامة ولا يضر ذلك بالطريق قالوا لا بأس به. وهكذا روي عن ابي حنيفة  
 ومحمد بن لان الطريق للمسلمين والمسجد لهم ايضا. وان اراد اهل المحلة ان يذروا  
 شيئا من الطريق في دورهم وذلك لا يضر بالطريق لا يكون لهم ذلك ولا اهل المحلة  
 تحويل باب المسجد من موضع الى موضع اخر قوم بنوا مسجدا واحتاجوا الى مكان لتسع  
 المسجد فاخذوا من الطريق وادخلوه في المسجد ان كان يضر ذلك باصحاب الطريق لا يجوز  
 والا فلا بأس به. ولو ضاق المسجد على الناس وبجنبه ارض لرجل يؤخذ ارضه  
 بالقيمة كرها ولو كان يجنب المسجد ارض وقف على المسجد فاردوا ان يزيدوا شيئا  
 في المسجد من الارض جاز ذلك بامر القاضي. ولو ان قيم المسجد ارادوا ان يبنوا شيئا  
 في حريم المسجد وقنائه قال الفقيه ابو الليث ربح لا يجزله ان يجعل شيئا من المسجد  
 مسكنا او مستغلا. ولو ان سلطانا اذن لقوم ان يجعلوا ارضا من ارض البلدة  
 حوانيتا موقوفة على المسجد او امرهم ان يزيدوا في مسجدهم قالوا ان كانت  
 البلدة تفتح عنوة وذلك لا يضر بالمارة والناس ينفذ امر السلطان فيها وانما  
 البلدة تفتح مسلحا لا ينفذ امر السلطان لان البلدة اذا تفتح عنوة تصير ملكا

للقائمين وإذا نحت صليها تبق على ملك ملاكها فلا ينفذ امر السلطان فيها وبلدة  
بخارا نحت عمود بدليل وضع الخراج عليها وان كان بعض اراضيها عشرية كما رافه  
مرسان فانه عشرية لان الامام اعطى ذلك لمرسان رجل بسط من ماله حصيرا  
في المسجد فخر المسجد ووقع الاستغناء عنه فان ذلك يكون له ان كان حيا ولو ارثه  
ان كان ميتا وان بلي ذلك كان له ان يبيع ويشترى بثمنها حصيرا اخر وكذا لو اشترى  
حشيشا او قنديلا للمسجد فوقع الاستغناء عنه كان ذلك له ان كان حيا ولو ارثه  
ان كان ميتا وعداي يوسف رح يباع ويعرف ثمنه الاحوائج المسجد فان استغنى عنه  
هذا المسجد يحول الى المسجد الاخر والفتوى على قول محمد رح ولو كفن ميتا فان تيسر  
سبع فان الكفن يكون للمكفن ان كان حيا ويكون لو ارثه ان كان ميتا ولو ان اهل  
المسجد باعوا حشيش المسجد او حجارة او نفشا صار خلقا ومن فعل ذلك غائب  
اختلفوا فيه قال بعضهم يجوز والاو ان يكون باذن القاضي وقال بعضهم لا يجوز  
الا باذن القاضي وهو الصحيح ودبياح الكعبة اذا صار خلقا يبيعه السلطان  
ويستعين به في امر الكعبة لان الولاية فيه للسلطان لا لغيره ويجوز الاتقان على  
قنديل المسجد من وقف المسجد ذكرنا في روح مسجد مجنبه ثارفين يضر بها على المسجد  
ضرا بينا فاذا راد القيم واهل المسجد ان يتخذ من مال المسجد حصنا مجنب حائط  
المسجد ليمنع الضر عن المسجد قالوا ان كان الوقف على مصالح المسجد جاز للقيم ذلك  
لان هذا من مصالح المسجد وان كان الوقف على عمارة المسجد لا يجوز لان هذا ليس  
من عمارة المسجد متولى المسجد اذا امر المؤذن ان يخدم المسجد سنة او اكثر  
باجر معلوم جازت الاجارة فبعد ذلك ان كان ما سمي له من الاجر مثل اجر عمله  
او زيادة يتغابن فيه الناس كانت الاجارة للمسجد ولا يضمن القيم بدفع الاجر من

مال الوقف ويجل للمؤذن ان يأخذ ذلك وان كان الترمين اجر مثل عمله بما لا يتعام  
 الناس فيه كانت الاجارة للمتولي وعليه الاجرة ماله . فان دفع ذلك من مال الوقف  
 يكون ضامنا . وان علم المؤذن ان يأخذ من مال الوقف لا يحمل له ذلك متعة المسجد  
 اذا اشترى بالغلة التي اجتمعت عنده من الوقف متولا ودفع المنزل الى المؤذن ليسكن  
 فيه ان علم المؤذن ذلك كره له ان يسكن في ذلك المنزل لان هذا المنزل من مستغلات  
 المسجد فهذه المسئلة دليل على ان متولي المسجد اذا دفع الى المؤذن او الى الامام  
 ما هو من مستغلات المسجد لا يجوز ذلك للمتولي ويكره للامام والمؤذن ان يسكن  
 في ذلك المنزل . متولي المسجد ليس له ان يحمل سراج المسجد الى بيته وان يحمل  
 من البيت الى المسجد . رجل ادعى في مسجد او مقبرة حقا وقضى القاضي للمدعي بالبيعة  
 على بعض اهلها كان ذلك قضاء على جميعهم لان كل واحد منهم خصم عن الباقين  
 كالوارث عن الميت وعن بقية الورثة وفي الخان لا يقضى حتى يحضر نائب تيم الوقف  
 اذا اشترى شيئا الرمة المسجد بدون اذن القاضي قالوا لا يرجع بذلك في مال <sup>المسجد</sup>  
 وله ان ينفق على الرمة من ماله كالوصي في مال الصغير ولو ادخل المتولي جزءا  
 من ماله في الوقف جاز وله ان يرجع في غلة الوقف . رجل اشترى ارضا فوقفها  
 ثم جاء مستحق واستحقها واجاز البيع بطل الوقف في قول ابي حنيفة رجح ولو ضمن  
 المستحق البائع جاز الوقف في قول محمد رجح . رجل اشترى موصعا وزاده في طريق  
 المسلمين وجعله طريقا لهم واشهد على ذلك صحه ويشترط لذلك مرود واحد  
 من الناس باذنه على قول من يشترط القبض في الاوقاف وسوى في الكتابين  
 الطريق والقبيرة وسائر الاوقاف وقال على قول ابي حنيفة رجح يكون له الرجوع  
 فيها الا في المسجد خاصة . وروي الحسن بن زياد عن ابي حنيفة رجح ان لا يرجع



في المقبرة في الموضع الذي دفن فيه ويرجع فيما سوى ذلك لان النسخ قبيح وحكي  
من الحكماء المعروف بمحمود به انه قال وجدت في النوادر عن ابن حنيفة ربح ان اجاز  
وقف المقبرة والطريق كما اجاز وقف المسجد وكذا القنطرة يتخذها الرجل المسلم  
ويطرقون فيها ولا يكون بناءها ميراثا لورثته خص ببناء القنطرة في بطلان الميراث  
قالوا تاويل ذلك اذ لم يكن موضع القنطرة ملك الباني وهو المعتاد والظاهر ان  
الانسان يتخذ القنطرة على النهر العام . وهذه المسئلة دليل على جواز وقف  
البناء بدون الاصل . وذكر في الاصل ان وقف البناء بدون اصل الدار لا يجوز  
ولا يجوز وقف البناء في ارض هي عارية واجارة فان كانت ملكا لواقف البناء  
جاز عند البعض . وعن محمد ربح اذا كان البناء في ارض وقف جاز على الجهة التي  
يكون الارض وقفا عليها . وقف ضيعة ولم يذكر حكمها اذا خلت عن اهلها  
قال الشيخ الامام ابو بكر محمد بن الفضل ربح ان كان الواقف جعلها وقفا في صحته  
وجيوتها قال وقفت هذه الضيعة على مسجد كذا ولم يرز على هذا ولم يجعل الوقف  
بلفظ الصدقة صح وتصرف غلته الى الفقراء ولم يكن للورثة حق . وان جعله وقفا  
في الحيوة او بعد المات بلفظ الصدقة صح وتصرف ايض غلته الى الفقراء وان  
لم يذكر لفظة الصدقة كان الوقف صحيحا . رجل وقف ارضا على جهة ولم يشترط  
الولاية لنفسه ولا لغيره ذكر هلال والناطع ربح ان الولاية تكون للواقف وذكر  
محمد ربح في السير انه اذا وقف ضيعة واخرجها الى القيم لا تكون له الولاية بعد  
ذلك الا ان يشترط الولاية لنفسه وكذا الوات الواقف وله وصي فالولاية  
تكون للقيم دون الوصي ومن الشائخ من قال الواقف اخطى بالولاية وله ان يأخذ  
من المتوكل ما لم يقض القاضي يعني ما لم يقض القاضي بل من الوقف . وهذه المسئلة

التسليم الا ان يشترط الولاية لنفسه. اما على قول ابي يوسف رج التسليم الى المتولي  
ليس بشرط مكانت الولاية للواقف وان لم يشترط الولاية لنفسه ومشائحه بل  
رج اخذ وافقوا ابي يوسف رج ومشائحتنا اخذوا يقول محمد رج ولو ان رجلا  
وقف وقفا واخرجه من يده وسلمه الى المتولي ذكر الناطق رج ليس له ان يعزل  
المتولي الا ان يشترط ان له عزله. فلو ان الواقف شرط الولاية لنفسه بشرط  
ان ليس السلطان والقاضي عزله فان لم يكن هو مامونا ولاية كانا للشرط  
باطلا وللقاض ان يعزله ويولي غيره ويكون هو كرجل اوصى الى رجل في ولده  
وهو غير مامون كان للقاضي ان يعزله. ولو رجلا جعل ارضه صدقة موقوفة  
فلما مرض مرض الموت اوصى الى رجل وجعله وصيه نفسه ولم يدكر من امر الوقف  
شيئا فان ولاية الوقف تكون الى وصيه. ولو قال الواقف انت وصيه في امر  
الوقف خاصة قال ابو يوسف رج هو كما قال وقال ابو حنيفة رج هو وصيه  
في الاشياء كلها. ولو ان هذا الواقف جعل ولاية الوقف الى غيره ثم مات  
الواقف بطلت ولاية المتولي في قول ابي يوسف رج لانه وكيله الا ان يقول ولاية  
الوقف اليه في حياته وبعد وفاته فحينئذ اذا مات الواقف لا يبطل ولاية المتولي  
لانه وصيه بعد موته ولو شرطه الواقف ان يكون الولاية له ولا ولاده في  
تولية القيم وعزله والاستبدال بالوقف وما هو من انواع الولاية  
واخرجه من يده الى المتولي جاز ذلك ذكره في السير وان لم يشترط لنفسه ولاية  
عزل المتولي فبعد ما اخرج به الى المتولي لا يكون له ان يعزله في قول محمد رحمه الله  
وعلى قول ابي يوسف رج ان يعزله. ولو ان الواقف جعل ولاية الوقف الى اثنين

بعد موته ثم ان ابا جعفر اوصى لاصحابه في امر الوقف ومات جاز تصرف المولى  
في جميع امر الوقف وروى يوسف بن خالد التميمي عن ابي جعفر ربح الله لا يجوز لان  
الواقف رضى برأيهما ولم يرض برأى احدهما ولو ان الواقف جعل رجلا متوليا بشرط  
انه ان مات هذا المتولي ليس له ان يوصي الا غيره جاز هذا الشرط ولو ان رجلا  
جعل ارضه له وقف على الفقراء والمساكين او على قوم سماهم ثم بعدهم على الفقراء  
ثم ان الواقف زرعها بعد ما اخرجها الى المتولي وقال نزعتهما لنفسه وقال اهل  
الوقف نزعتهما للوقف كان القول قول الواقف ويكون الزرع له فان سأل اهل  
الوقف من القاضيه ان يخرج الوقف من يده فان القاضيه لا يخرج ولو كان فعل هذا  
متولا الوقف فان القاضيه يخرج الوقف من يده بذلك وعلى الواقف والمتولي  
نقصان الوقف وليس عليهما اجر مثل الارض ثم يقول القاضيه للواقف  
ارزعها للوقف فان قال ليس للوقف مال ازرعه للوقف ولا لاهل الوقف فان  
القاضيه يقول له استدن على الوقف بشمن البذر والنفقة ثم يرجع بذلك وغلة  
الوقف فان قال الواقف لا يمكنه ذلك يقول القاضيه لاهل الوقف استدينوا<sup>انتم</sup>  
فان قالوا لا يمكننا ذلك بل نحن نزرع لانفسنا فانه لا ينبغي للقاضيه ان يطلق  
الوقف لان الوقف في يد الواقف فهو احق بالقيام الا ان يكون الواقف  
مخوفا على الوقف فيخرج من يده رجل وقف ضيعة في صحته على الفقراء واخرجها  
من يده الى المتولي ثم قال الوصيه عند الموت اعط من غلة تلك الضيعة لفلان  
كذا لفلان كذا وقال الوصيه افعل ما رأيت من الصواب فجعله لا ولك باطل  
لانها صارت حقا للفقراء ولا فلا يملك ابطال حكم الا اذا كان شرط الواقف  
ان يصرف غلتها الا من شاء رجل طلب التولية في الاوقاف قالوا لا يعطى له التولية

وهو كن طلب القضاء لا يقبل . جل وقف وقف في حيوته ولم يجعل له قبلته جهه  
الوفاء فاصلا جعل قالوا بان هذا الوصي يكون وصيا وقيما على اوقافه ايضا في قول  
ابن يوسف رح لان عنده التسليم ليس بشرط فيصح الوقف في حيوته بغير تسليم  
ولو كان هذا الواقف جعل للوقف قوما فلما حضرته الوفاة اوصى بالرجل فان هذا  
الوصي لا يكون قوما على اوقافه يعني لا يكون متوليا . وقف صحيح على مسجد بعينه له  
قيم ثبات القيم فاجتمع اهل المسجد وجعلوا رجلا متوليا بغير امر القاضي فقام هذا  
المتولي بعارة المسجد من غلات وقف المسجد لاختلاف المشايخ رح في هذه التولية  
والاصح ان لا يقع ويكون نصب القيم لا القاضي ولا يكون هذا المتولي ضمنا  
لما انفق في العارة من غلات الوقف ان كان هذا المتولي اجر الوقف واخذ الغلة  
وانفق لانه اذا لم يصح التولية يصير غاصبا والغاصب اذا اجر الغصب كان الاجر  
له . وقف على ارباب معلومين يحصيه عددهم فنصب الارباب متوليا من غير  
رأي القاضي صح ذلك منهم اذا كان هذا المتولي من اهل الصلاح ولا يكون فاسقا  
والاول ان يرفع الامر الى القاضي حتى ينصب قوما قالوا في زماننا الاول ان لا يرفع  
الامر الى القاضي لان في زماننا ظهر الاطماع الفاسدة من القضاة ومع هذا لا يكون  
لاهل المسجد نصب القيم والمتولي بدون استطلاع رأي القاضي رجل بنى مسجدا  
في سكة فاحتاج الى العارة فنارعه اهل السكة في العارة كان الباني بالعمارة  
اول من اهل السكة ولا يكون لاهل السكة منازعة في ذلك وكذلك لو ناعه  
اهل السكة في نصب الامام والمؤذن كان ذلك اليه الا اذا عين هؤلاء  
رجلا وعين اهل السكة رجلا اخر اصح من عينه الباني فحينئذ لا يكون الباني  
اول وقف له متول ومشرف لا يكون للمشرف ان يتصرف في مال الوقف

لان ذلك موقوف الى المتولي والمشتري ما مور بال حفظ لا غير رجل قال في مرضه  
 اشترى راس غلة دارى هذه بعد موتى كل شهر بعشرة دراهم خبز او فزوقا على  
 المساكين قالوا يصير الدار وقفا كما لو قال وقفت دارى بعد موتى على المساكين  
 المتولى اذ اشترى من غلة المسجد حائوتا او دارا او مستغلا اخر جاز لان هذا  
 من مصالح المسجد فان اراد المتولى ان يبيع ما اشترى وباه مختلفا فيه قال بعض  
 لا يجوز هذا البيع لان هذا صار من اوقاف المسجد وقال بعضهم يجوز هذا البيع وهو  
 الصحيح لان المشتري لم يذكر شيئا من شروط الوقف فلا يكون ما اشترى من غلة  
 اوقاف المسجد مسجد له مستغلات واوقاف اراد المتولى ان يشتري من غلة  
 الوقف للمسجد دهنا او حصيرا او خشيشا او اجرا او جصا لغرض المسجد او حقه  
 قالوا ان وسع الواقف ذلك للقيم وقال تفعل ما ترى من مصلحة المسجد كأنه  
 ان يشتري للمسجد ما شاء وان لم يوسع ذلك ولكنه وقف لبناء المسجد وعمارة  
 المسجد ليس للقيم ان يشتري ما ذكرنا لان هذا ليس من العمارة ولا من البناء وان  
 لم يعرف شرط الواقف في ذلك ينظر هذا القيم الى من كان قبله فان كان يشتري من  
 من اوقاف المسجد الدهن والحصير والخشيش والاجر وما ذكرنا كان للقيم ان يفعل  
 ذلك والا فلا وقف ومستغل ذكر الواقف في كتاب الوقف ان القيم يشتري جنازة  
 لا يجوز للقيم ان يشتري جنازة من غلة الوقف ولو اشترى وفقد الثمن من غلة  
 الوقف يكون ضامنا لان مستغل المسجد يكون وقفا على مصالح المسجد وشرع الجنازة  
 ليس من مصالح المسجد ولو اشترى القيم بغلة المسجد ثوبا ودفه الى المساكين  
 لا يجوز وكان عليه ضمان ما نقد من مال الوقف لان شرع الثوب وقع للقيم نصير  
 ناقد الثمن من مال الوقف كثوب اشتراه لنفسه فيضمن قيم الوقف اذا طلب

منه الخراج والحجاية وليس في يده من غلة الوقف شيء قال الفقيه أبو القاسم رحمه  
 الله ان كان الواقف امره بالاستدانة كان له ان يستدين وان لم يأمره بالاستدانة  
 فاستد ان كان ذلك في ماله ولا يرجع في غلة الوقف. وقال الفقيه أبو الليث رحمه  
 الله اذا استقبله امر ولم يجد بدا من الاستدانة فينبغي ان يستدين باسم الحاكم ثم  
 يرجع في الغلة لان القايض ولاية الاستدانة على الوقف وذكر الناطق رحمه الله اذا اراد  
 القيم ان يستدين ليحصل ذلك في ثمن البذر للزراعة في ارض الوقف ان فعل ذلك  
 باسم القايض كان له ذلك عند الكل لان القايض يملك الاستدانة فاذا اقيم بذلك  
 صح امره اما القيم لا يملك الاستدانة قال رحمه الله وتفسير الاستدانة ان يشتري  
 للوقف شيئا وليس في يده شيء من غلات الوقف يرجع بذلك فيما يحدث من غلة  
 الوقف. فاما اذا كان في يده شيء من غلات الوقف فاشترى للوقف شيئا فقد  
 الثمن من مال نفسه فينبغي له ان يرجع بذلك في غلة الوقف وان لم يكن ذلك باسم  
 القايض كالوكيل بالشراء اذا اقتد الثمن من مال نفسه كان له ان يرجع بذلك على  
 المؤكل ولو ان القيم اراد ان يرهن الوقف بدين لا يصح لان ذلك تعطيل الوقف  
 وكما لا يصح ذلك من المتولي لا يصح من اهل المسجد ايضا فان رهن القيم دارا  
 للوقف وسكن المدقق فيها قالوا يجب عليه اجر المثل سواء كانت الدار معدة للاستلا  
 ولم تكن احتياطا لامر الوقف. وكذلك متولي المسجد اذا باع الدار الموقوفة وسكنها  
 المشتري ثم ان القايض عزل هذا المتولي وجعل غيره متوليا فادعى المتولي الثاني على  
 المشتري واستحق الوقف واسترده كان على المشتري اجر مثل هذا الدار قال  
 رحمه الله وهذا شيء يخالف ظاهر الرواية وانما قال ذلك بعض المشايخ رحمه الله احتياطا  
 لامر الوقف. كما تناول من مال الوقف فصالحه المتولي على شيء ان وجد المتولي

بينة على ما ادعى او كان الاكار مقر الايملك المتولي ان يحط شيئا منه ان كان الاكار  
 غنيا وان كان محتاجا جاز ذلك اذا لم يكن ماعلى الاكار فاحشامتولي الوقف اذا  
 مرض مرض الموت وفوض امر الوقف لغيره جاز لان المتولي بمنزلة الوصي وللوصي  
 ان يوصي لغيره . متولي المسجد اذا اخذ من غلات المسجد ومات من غير بيان  
 لا يكون ضامنا ذكوا الناطق رج الامانات تنقلب مضمونة بالموت عن تجهيل  
 الا في ثلث احدها هذه والثانية السلطان اذا خرج لا الغزو وغفوا ودع  
 بعض الغنمية عند بعض الغامنين ومات ولم يبين عند من اودع لاضمان عليه  
 . والثالثة القاضيه اذا اخذ مال اليتيم واودع عند غيره ثم مات ولم يبين عند  
 من اودع لاضمان عليه . احد المتفاوضين اذا كان المال عنده ولم يبين حال المال  
 الذي عنده فمات ذكر بعض الفقهاء انه لا يضمن واحاله الى شركة الاصل  
 وفي ذلك غلط بل الصحيح انه يضمن نصيب صاحبه ولو ان قاضيا قبض مال  
 اليتيم ووضع في بيته فمات القاضيه ولم يبين ذكر هشام رج انه يضمن ولو  
 ان القاضيه اخذ مال اليتيم واودع عند غيره وعرف ذلك منه ثم مات و  
 لا يرى الامن دفع لا يضمن وذكر ابن رستم رج لو قال القاضيه في حيوته ضاع  
 مال اليتيم عندي او قال انفقته على اليتيم لاضمان عليه ولو مات قبل ان  
 يقوله شيئا كان ضامنا . حشيش المسجد اذا طرح في ايام الربيع عن المسجد  
 قالوا ان لم يكن له قيمة لا بأس بطرحه واذا طرح فن اخذه كان له ان يصنع  
 به ما شاء وان كان متقوما لا يجوز طرحه واذا طرح فرفعه انسان كان ضامنا  
 . ولو اخذ انسان من حشيش المسجد وجعله قطعاً قطعاً بالسوط كان ضامنا  
 جنازة او نغش المسجد فسد بفاعه اهل المسجد قالوا الا ان يكون

لبيع بامر القاضي والصحيح ان يبيع بغير امر القاضي لا بأس بان يترك المسجد  
 في المسجد من وقت المغرب الا وقت العشاء ولا يجوز ان يترك فيه كل  
 الليل الا في موضع جرت العادة فيه كمسجد بيت المقدس ومسجد النبي صلى الله  
 عليه وسلم والحرم فان اراد انسان ان يدرس الكتاب بسراج المسجد ان كان  
 السراج موضوعا في المسجد للصلوة قيل لا بأس به . وان كان موضوعا في المسجد  
 للصلوة بان فرغ القوم من صلواتهم وذهبوا الى بيوتهم وبقي السراج في المسجد  
 قالوا لا بأس بان يدرس به الا ثلث الليل لانهم لو اخرجوا الصلوة الى ثلث الليل  
 لا بأس بان يدرس به فلا يبطل حقه بتعجيلهم وفيما زاد على ثلث الليل ليس لهم  
 تأخير الصلوة فلا يكون لهم حق التدريس . قوم بنوا مسجدا وفضل من خشيهم  
 شيئا قالوا يهرق الفاضل الى بنائه ولا يهرق الى الدفن والحصير وهذا اذا سلم  
 اصحاب الخشب الخشب الى المتولي لينه به المسجد قالوا انهم قطعوا الخشب  
 فما فضل من خشبهم يكون لهم يفعلون به ماشاءوا رجل جمع مالا من الناس  
 لينفقه في بناء المسجد وانفق من تلك الدارم في حاجة نفسه ثم ردد لها  
 في نفقة المسجد لا يسعه ان يفعل ذلك واذا فعل ان كان يعرف صاحب المال  
 رد الضمان عليه او يسأله لئلا ينقله بانفاق الضمان في المسجد وان لم يعرف  
 صاحب المال يرفع الامر الى القاضي حتى يامر بانفاق ذلك في المسجد فان لم يقدر  
 على ان يرفع الامر الى القاضي قالوا ان جعله في الاستحسان ان ينفق مثل ذلك  
 من ماله في المسجد فيجوز ويخرج عن الوبال فيما بينه وبين الله تعالى وفي القضاء  
 يكون ضامنا فيكون ذلك ديناً عليه لصاحب المال . وهو نظير ما ذكر في الاصل  
 الوكيل بقضاء الدين اذا صرف مال الموكل في حاجة نفسه ثم قضى بماله



دين الموكل يكون مشرعاً في قضاء دين الموكل المذكور إذا سأل للفقير شيئاً فخلط  
 ما اخذ بعضها ببعض ان لم يأمره الفقير بالسؤال والاخذ يكون ضامناً فان ادى  
 ذلك المال بعد ذلك الى الفقير يكون متصدراً لنفسه من مال نفسه ولا  
 يجرى ذلك عن ارباب الاموال وان كانوا ادفعوا اليه بنية الزكاة لا يسقط  
 زكوتهم وان كان الفقير امره ان يسأل له فاخذ المال وخلط البعض ببعض  
 ثم دفع الى الفقير لا يضمن وهو الرجل الذي يقال له يا اي مرد اذا قام وسأل  
 للفقير شيئاً وخلط المال بعضه ببعض ثم دفع الى الفقير ان لم يكن الفقير امره  
 بذلك كان ضامناً ولا يسقط عن ارباب الاموال زكاة ما لهم اذا دفعوا  
 بنية الزكاة. وينبغي ان يأمر الفقير بالسؤال فيصير قائماً مقام الفقير ما دنا  
 بالخلط فيسقط عن الدافع زكاة ماله حوائت ما بعضها البعض والاول  
 منها وقف المالك وملك والمتولى لا يعبر بالوقف قال ابو القاسم رحمه الله ان كان الوقف  
 غلة كان لاحباب الحوائت التي هي ملك ان يأخذوا القيم ليسوى ذلك  
 الحائط المائل من غلة الوقف وان لم يكن للوقف غلة في يده القيم دفعوا  
 الامر الى القاضي ليأمر القاضي القيم بالاستدانة على الوقف في اصلاح الوقف  
 وليس للقيم ان يستدين بغير امر القاضي وتفسير الاستدانة ان لا يكون  
 للوقف غلة فيحتاج الى القرض والاستدانة. اما اذا كان للوقف غلة  
 فانفق من ماله نفسه لاصلاح الوقف كان له ان يرجع بذلك في غلة الوقف  
 حائط بين دارين احدهما وقف والاخر ملك فانهدم الحائط فبناه صاحب  
 الملك في حده دار الوقف قال ابو القاسم رحمه الله يرفع القيم الامر الى القاضي  
 حتى يجبر صاحب الملك بان ينقض الحائط الذي بناه في حده دار الوقف

ثم يبينه حيث كان في القديم. ولو ان القيم قال للباني اعطيك قيمة بثلثك وقر  
الحائط حيث بنيت وانت تبقى لنفسك حائطاً في حديقك قال ابو القاسم ر ج  
ليس للقيم ذلك بل يامر صاحب الدار لينقض حائطه ثم يبينه في الموضع الذي  
كان في القديم. رجل جعل ارضه وقعا على المساكين وقفا صحيحا ولم يذكر العارة  
فعمارها تكون في غلة الارض يبدأ من الغلة بالعمارة وبما يصلحها ويخرجها  
وبموقوفها ثم يقسم الباقي على المساكين. فان كان في الارض الموقوفة نخلة و  
القيم هلاكها كان للقيم ان يشتري من غلة الوقف نصيلا ويغرسه كيلا ينقطع  
. ولو كانت قطعة من هذه الارض سبعة الاثنت شيئا فيحتاج الرفع وجهها  
واصلاحها حتى تنبت كان للقيم ان يبدأ من جملة غلة الارض في ذلك ويصل  
القطعة. وان اراد القيم ان يبني في الارض الموقوفة قرية لا كرتها وحفا<sup>ظها</sup>  
ليجمع فيها الغلة كان له ان يفعل ذلك. وكذا لو كان الوقف خاناً على الفقراء  
واححتاج الخادم يكسح الخان ويقوم بفتح بابه وسده فسلم بعض البيوت  
لارجل اجرة له ليقوم بذلك كان له ذلك. وان اراد قيم الوقف ان يبني  
في الارض الموقوفة بيوتا يستغلها بالاجارة لا يكون له ذلك لان استغلال  
ارض الوقف يكون بالزراعة. ولو كانت الارض متصلة ببيوت المصريين  
الناس في استيجار بيوتها ويكون غلة ذلك فوق غلة الزرع والنخل  
كان للقيم ان يبني فيها بيوتا ويؤجرها لان الاستغلال بهذا الوجه يكون  
انفع للفقراء. وروى عن محمد ر ج ما هو فوق هذا قال اذا ضعفت الارض  
الموقوفة عن الاستغلال والقيم يجد بثمنها ارضا اخرى فانفع للفقراء  
واكثر ريعا كان له ان يبيع هذه الارض ويشترى بثمنها ارضا اخرى

جود روح استبدال الارض بالارض . بخلافها اذا كانت الارض الموقوفة  
 تبعد من بيوت المصرفان ثم لا يكون للقيم ان يبنوا فيها بيوتا يواجرها لان  
 ثمة لا يرغب الناس في استيجار البيوت باجرة تربي منفعتها على منفعة  
 الزراعة . وعن هشام روح قال سمعت محمدا روح يقول اذا صار الوقف بحيث  
 لا ينتفع بها المساكين للقاضي ان يبيعه ويشترى بثمانه غيره وليس ذلك  
 الا للقاضي وعن الفقيه ابي جعفر قال اذا لم يشترط الوقف في وقف الارض  
 دفعها مزارعة واجارة فاما انفع للفقراء بفعل قال الا انه في دور لا يواجرها  
 اكثر سنة لان المدة اذا طالت تصرف المستاجر فيها تصرف المالك على  
 طول الزمان فكل من رأى بزعم انه يتصرف بحكم الملك فيودى ذلك  
 الى ابطال الوقف فاما في الارض ان كانت تنزع كل سنة فكذلك وان  
 كانت تنزع في كل سنتين مرة او في كل ثلث سنين مرة ينزع فوزه  
 في كل سنة طائفة منها ينبغي ان يشترط من المدة القدر الذي يمكن  
 المستاجر من زراعة الكل على سبيل العادة فان كان الواقف شرط  
 ان لا يواجر اكثر من سنة والناس لا يرغبون في استيجارها كانت اجارتها  
 اكثر من سنة انفع للفقراء فليس للقيم ان يواجرها اكثر من سنة ولكنه  
 يرفع الامر الى القاضي حتى يواجرها القاضي اكثر من سنة لان للقاضي ولاية  
 النظر على الفقراء وعلى الميت ايضاً فان كان الواقف شرط في الوقف وكتب  
 في صك الوقف ان لا يواجر اكثر من سنة الا اذا كان انفع للفقراء كان  
 للقيم ان يواجرها بنفسه اكثر من سنة اذا رأى ذلك خيراً ولا يحتاج  
 الى القاضي موسياً مسائل اجارة الوقف بعد هذا واذا اجتمع من غلة

ارض الوقف في يد القيم فظهر له وجه من وجوه البر والوقف محتاج الى اصلاح  
 والعارة ايضا ويخاف القيم انه لو صرف الغلة الى المومة يفوته ذلك البر فانه  
 ينظر ان لم يكن في تاخير اصلاح الارض ومرتبتها الى الغلة الثانية ضررين  
 يخاف خراب الوقف فانه يصرف الغلة الى ذلك البر وتؤخر المومة الى الغلة  
 الثانية . وان كان في تاخير المومة ضررين فانه يصرف الغلة الى المومة  
 فان فضل شيء يصرفه الى ذلك البر والراد من وجه البر هنا وجه فيه تصدق  
 بالغلة على نوع من الفقراء خوفا من اسارى المسلمين او اعانة الفارس  
 المنقطع لان هؤلاء من اهل التصديق عليهم فجاز صرف الغلة اليهم فاسما  
 المسجد والرباط ونحو ذلك مما ليس باهل التملك لا يجوز صرف الغلة اليه  
 لان التصديق عبارة عن التملك فلا يصح الامن هو من اهل التملك رجل  
 وقف صنعة على مواله ورفقا صحبها فمات الواقف وجعل القاضى الوقف في يد  
 قيم يجعل للقيم عشرة الغلات وذا الوقف طاحونة في يد رجل بالمقاطعة لاجابة  
 فيها الى القيم واصحاب هذه الطاحونة يقبضون غلتها لا يجب للقيم عشرة غلة هذه  
 الطاحونة لان القيم ما يأخذ يأخذ بطريق الاجر فلا يستوجب الاجر بدو العمل  
 . رجل وقف صنعة وشرط الواقف ان يعطى القيم غلتها من ماء جاز وللقيم ان يعطى  
 الاغنياء والفقراء رجل جاء الى المقي وقال اني اريد ان اتقرب الى الله تعالى ابني  
 رباطا للمسلمين او اعتق العبد او اراد ان يتقرب الى الله تعالى فادروا فسأل  
 ابيعه او اصدق بتمنها واشترى بتمنها عبيدا فاعتقم او اجعلها دارا  
 للمسلمين اى ذلك يكون افضل قالوا يقال له ان بنيت رباطا وتجعل لها رفا  
 ومستغلا لعارفها فالرباط افضل لانه ادوم واعم نفعا وان لم يجعل للرباط

مستغلا للعمارة فالأفضل ان تباع وتصدق بثمنه على المساكين

فصل في وقف المشاع وفيما يدخل في الوقت تبعاً بدون

ذكر وفي الشروط في الوقف ما يبطل وما لا يبطل

أما فصل المشاع ارض بين شريكين وقف احدهما نصيبه مشاعاً جاز في قول  
ابن يوسف رحمه الله وبه اخذ مشايخ بلخ رحمه الله ولا يجوز في قول محمد رحمه  
الله وبه اخذ مشايخنا وافقوا به ثم فرع على قول ابن يوسف رحمه الله قال لو انهما  
انقسموا الارض بعد ذلك وقعت قطعة في نصيب الواقف يتعين تلك القطعة  
لوقف ولا يحتاج الى اعادة الوقف فيها وان وقف المقسوم كان احوط هذا  
اذا كانت الارض مشتركة فان كانت الارض كلها له ووقف نصفها ينبغي ان يبيع  
النصف بعد ذلك ثم يقسمان فان لم يبيع ولكن رفع الامر الى القاضي فامر القاضي  
رجلاً بالقسمة معه جاز ولو وقف مشاعاً ولم يجز في قول محمد رحمه الله ورفع  
الامر الى القاضي وقضى يجوز الوقف جاز لان قضاء القاضي في المجتهد يرفع  
الخلاف فان طلبوا القسمة من القاضي قال ابو حنيفة رحمه الله لا يقسم القاضي  
ويأمرهم بالمهاياة وقال ابو يوسف ومحمد رحمه الله يقسم القاضي هذا اذا  
كان بعض الارض ملكاً والبعض وقفاً فان كان الكل وقفاً على ارباب فارد  
الارباب قسمة الاراضى بينهم لا يقسم القاضي ولو ان قرية بعضها  
وقف على قول من يرى وقف المشاع وبعضها سلعاً في بيع المملوكة  
وبعضها ملك فاردوا قسمة بعضها ليتعين الملك فيجعلوها مقبرة  
قالوا ان اردوا قسمة موضع من هذه القرية لا يجوز لان المقصد من  
القسمة تعيين الوقف عن غير وهذه القسمة لا يتعين الملك عن الوقف فان اردوا

قسمه كل القرية على مقدار نصيب كل فريق جازت القسمة لأن هذا القسم  
 تنفيذ التميز بين الوقف وغيره . حانوت بين شريكين وقف احدهما نصيبه  
 واراد الواقف ان يضرب لوح الوقف على بابه ففعله الشريك ليس له ان يضرب  
 اللوح لان ذلك تصرف في محل مشترك فان رفع الامر الى القاضي فاذن له القاضي  
 بذلك جازيانه للوقف عن البطالان . رجل وقف نصف الحمام جاز عند الكل  
 لانه مما لا يحتمل القسمة فجاز وقفه كهبة المشاع فيما لا يحتمل القسمة امرأة  
 وقفت دارا في مرضها على ثلث بنات لها واخرها الفقراء وليس لها ملك غير الدار  
 ولا وارث لها غيرهن قالوا ثلث الدار وقف والثلثان لهن يصنعن <sup>شئ</sup>  
 وهذا قول ابي يوسف رحمه الله لان عند وقف المشاع جاز . وعلى  
 قول محمد رحمه الله لا يجوز . والفتوى على قول محمد رحمه الله . ولو كانت  
 الارض بين رجلين فتصد فابها صدقة موقوفة على المساكين او على وجه من  
 وجوه البر اليه يجوز الوقف عليها ودفعها الى قيم يقوم عليها كان جائزا لان عند  
 محمد رحمه الله المانع من الجواز هو الشيوع وقت القبض وقت العقد وهما  
 لم يوجد الشيوع وقت العقد لانهما تصد قابا لارض جملة ولا وقت القبض  
 لانهما سلبا الارض جملة ولو تصدق كل واحد منهما بنصف هذا الارض  
 متشاعا صدقة موقوفة وجعل كل واحد منهما لوقفه متوليا على حدة  
 لا يجوز الوجود الشيوع وقت العقد لان كل واحد منهما با شرعة تدعى عدة  
 وتمكن الشيوع وقت القبض ايضا لان كل واحد من متولين قبض بصفته  
 فان قال كل واحد منهما الذي جعله متوليا في نصيبه اقتبض نصيبه مع نصيب صاحبه  
 جاز . ولو تصدق احدهما بنصف الارض صدقة موقوفة على المساكين ثم تصدق

الأخر بنصفه صدقة موقوفه على المساكين وجعل ذلك قima واحدا جاز  
لأنه ان وجد الشيوع وقت العقد لم يوجد وقت القبض لأن المتولي  
قبض الأرض جملة وهما سلمتا اليه جملة. وكذلك لو جعل التولية لرجلين  
معاً لهما صارا كتول واحد. وكذلك لو اختلف جهة الوقف بان وقف احدهما على  
ولد وولد ولد ابد اما تناسلا فاذا انقرضوا كانت غلتهما على المساكين وجعل  
الأخر نصف الأرض وقفا على اخوته واهل بيته فاذا انقرضوا كانت غلته  
في الحج يحج في كل سنة وسلمها الى رجل واحد جاز. وكذلك لو كان الواقف واحدا  
فجعل نصف الأرض وقفا على الفقراء مشاءا والنصف الآخر على امرأته وهو جائز  
وهذا كله قول محمد رحمه الله. أما على قول ابي يوسف يجوز الوقف في جميع  
هذا الوجه لأن عند يجوز الوقف غير مقبوض فيجوز غير مقسوم. رجل قال  
جعلت هذا الأرض صدقة موقوفه او هذه الأرض الأخرى وبين وجه  
النصف كان باطلا لمكان الجهالة. ولو قال جعلت نصيب من هذه الدار وقفا  
وهو ثلث جميع الدار فوجدت حصته نصف الدار او ثلثي الدار كان  
جميع ذلك وقفا وكذلك في الوصية اذا قال اوصيت لفلان ثلث  
ماله وهو الف درهم فوجدت ثلث ماله اربعة الألب كان الكل للموكل  
ولو كان هذا في البيع كان المستنزي الف درهم المسمى. <sup>دور</sup> بين اثنين او اراض  
بين اثنين وقف احدهما نصيبه على جهة البر ثم اراد القسمة <sup>القاضي</sup> تقسم  
بينهما فجمع الوقف كله في دار واحدة او ارض واحدة جاز في قول <sup>ابن</sup> هلال <sup>ابن</sup> وهب  
ومحمد رحمه الله كما لو كان بينهما داران وطلب القسمة فجمع القاضي نصيب  
احدهما في دار ونصيب الآخر في دار جاز ذلك فذلك <sup>هنا</sup> الا ان <sup>يكون</sup> يجمع

سواء كان في مصر واحداً في مصرين وههنا في مصر الواحد يقسم القاضي  
وفي مصرين لا يقسم وعلى قول ابي حنيفة رحمه الله القاضي يقسم كل دار  
على حدة وارض على حدة الا ان يرى القاضي الصلاح في الجمع فيجمع الوقف  
كله في ارض واحدة ودار واحدة فيصير عند جمع القاضي في الحكم كان الشريكين  
اقتسما بانفسهما وذلك جائز ولو ان رجلين بينهما ارض فوقف احدهما نصيبه  
جائز في قول ابي يوسف رح. فلو ان الواقف مع شريكه اقتسما وادخلا في القسمة درهم  
معلومة ان كان الواقف هو الذي يأخذ الدرهم مع طائفة من الارض لا يجوز  
لان الواقف يصير بائعاً شيئاً من الوقف بالدرهم وذلك فاسد وان كان الواقف  
هو الذي اعطى الدرهم جاز ويصير كأنه اخذ الوقف واشترى بعض ما ليس بوقف  
من نصيب شريكه بالدرهم فيجوز ثم حصص الوقف وقف وما اشترى بالدرهم فذلك  
ملك له ولا يكون وقف حتى يصدق بشيء فان احتاج الى تمييز الوقف عن الملك  
يرفع الامر الى القاضي حتى ينصب قسماً فيقاسمه رجل وقف جريماً شاعاً من  
ارض ثم انقسم فاصاب الوقف اقل من جريب بجودة هبة الطائفة التي وقعت  
في الوقف وزيد في ذراعان الطائفة الأخرى او على العكس جاز لان مثل هذه  
القسمة يجوز في الملك فكذلك في الوقف اذا كان فيه صلاح الوقف لتحقيق المعادلة رجل له دور  
واقف من تلك الاراضي ارضاً بعينها او داراً من تلك الدور ثم اراد ان يبيع  
الوقف الارض اخرى او الى دار اخرى ويجعل الارض التي وقفها لنفسه  
هذه منه منقولة الوقف الى غير الوقف ان لم يكن الواقف شرط لنفسه  
الاستبدال في اصل الوقف لا يجوز هذا المناقلة وان كان بشرط الاستبدال الجاز وهو  
لو شرط الاستبدال لنفسه في اصل الوقف سواء وجعل ملكاً وقفت من هذه



الأرض شيئاً ولم يسم كان باطلاً لأن الشيء يتناول القليل والكثير ولو بين بعد ذلك  
بما بين شيئاً قليلاً لا يوقف عادة

### فصل في مسائل الشرط في الوقف

رجل وقف أرضاً أو داراً بشرط لنفسه الخيار ثلاثة أيام قال أبو يوسف رجلاً بين  
للخيار وقتاً معلوماً يجوز الوقف والشرط كما في البيع وإن كانت الوقت مجهولاً  
لا يجوز الوقف. وقال الفقيه أبو جعفر رجلاً ينبغي أن يجوز الوقف ويبطل الشرط  
وقال هلال رجلاً لا يصح الوقف كان الوقت معلوماً ومجهولاً وهو قول محمد رجلاً  
وقال يوسف بن خالد التميمي رجلاً الوقف جائز والشرط باطل على كل حال كما لو شرط  
الخيار في العتق فإنه يصح العتق ويبطل شرط الخيار وكما لو جعل داره مسجداً  
على أنه بالخيار ثلاثة أيام يصح اتخاذ المسجد ويبطل الخيار رجلاً وقف داره  
يوماً أو شهراً أو وقتاً معلوماً ولم يزد على ذلك جاز الوقف ويكون الوقف أبداً  
ولو قال أريضه هذه صدقة موقوفة شهراً فإذا مضى شهر فالوقف باطل كان الوقف  
باطلاً في الحال في قول هلال رجلاً لأن الوقف لا يجوز إلا مؤبداً فإذا كان التأييد ظاهراً  
لا يجوز موتاً. ولو قال أريضه هذه صدقة موقوفة على فلان سنة بعد موتة فإذا  
مضت السنة فالوقف باطل كان وصية لفلان بعد موتة سنة ثم يصير وصية  
للمساكين فيصرف غلتها للمساكين ولو قال أريضه موقوفة على فلان سنة بعد  
موتي ولم يزد على ذلك فإن الغلة تكون لفلان سنة ثم بعد السنة تصير للورثة  
ولو قال إذا جاء عند فارضه صدقة موقوفة أو قال إذا ملكت هذه الأرض ففي  
صدقة موقوفة لا يجوز لأنه تعليق والوقف لا يحتمل التعليق بالخط لانه  
لا يخلف به فلا يصح تعليقه كما لا يصح تعليق الهبة بخلافه لأنه لا يحتمل

التعليق ويحلف به. ولو قال ارضي بعد وفاتي موقوفة سنة جان ونصير الارض  
 موقوفة ابد الاله في معنى الوصية بخلاف ما اذا لم يصف له ما بعد الموت فقال ارضي  
 صدقة موقوفة سنة لان ذلك ليس بوصية بل هو محض تعليق واضافة فالجواب  
 ان على قول هلال ربح اذا شرط في الوقف شرطا يمنع التابيد لا يصح الوقف ولو قال  
 ارضي صدقة موقوفة على ان لا يبطا لها كان الوقف باطلا على قول هلال ربح  
 وقال يوسف بن خالد ربح الوقف جائز والشرط باطل وعلى قول ابي يوسف ربح وقت  
 الخيار ليس بمعلوم فينبغي ان لا يجوز الوقف. ولو قال ارضي صدقة  
 موقوفة على ان اصلها في او على انه لا يزول ملكي عن اصلها او على ان ابيع اصلها  
 وانصدق بشئها كان الوقف باطلا. وكذا لو قال ارضي صدقة موقوفة ان شئت  
 او اجبت او هويت كان الوقف باطلا في قولهم لان هذا تعليق وتعليق الوقف بالشرط  
 باطل في قولهم. ولو قال ارضي صدقة موقوفة ان شئت ثم قال شئت كان الوقف  
 باطلا لما قلنا انه تعليق. ولو قال شئت وجعلتها صدقة موقوفة صح لانها  
 ابتداء وقف. واذا شرط الخيار في الوقف لم يصح الوقف في قول هلال ربح فلو انه  
 ابطل الخيار بعد ذلك لا يصير الوقف جائزا بخلاف ما لو شرط الخيار في البيع ان  
 من ثلثة ايام ثم ابطل الخيار قبل الايام الثلثة ينقلب البيع جائزا لان الوقف  
 لا يجوز الا موبدا وشرط الخيار يمنع التابيد فكان شرط الخيار شرطا فاسدا في نفسه  
 العقد اما الخيار لا يمنع جواز البيع وانما يفسد البيع اذا شرط الخيار اكثر من ثلثة  
 ايام لامتناع لزومه العقد بعد الايام الثلثة فلم يكن الفساد في صلب العقد  
 ولو ان رجلا قال ان كانت هذه الارض في ملكي فهي صدقة موقوفة فانه ينظر ان كانت  
 في ملكه وقت التكلم صح الوقت والا فلا لان التعليق بشرط كائن متنجيزا.

وقد ارضا الرجل اخرى برسمه ثم ملك الارض لم يجر وان اجاز المالك عندنا  
 خلا فالشائع رج . رجل قال ارض هذه صدقة موقوفة لله تعالى ابد اعل ان ابيعها  
 واشترى بثمنها ارضا اخرى فيكون وقفا على شروط الاولى قال هلال رج وهو  
 قول ابي يوسف رج الوقف والشروط جائزان وقال يوسف بن خالد رج الوقف  
 صحيح والشروط باطل . وقال بعضهم هما فاسدان والصحيح قول هلال لابي يوسف  
 رج لان هذا شرط لا يبطل حكم الوقف فان الوقف مما يحتمل الانتقال من ارض الى  
 ارض اخرى ويكون الثاني قائما مقام الاول فان ارض الوقف اذا غصبها غاصب  
 واجرى الماء عليها حتى صار بحر الا يصلح للزراعة يضمن قيمتها ويشتري بقيتها  
 ارضا اخرى فيكون الثانية وقفا على وجه الاولى وكذلك ارض الوقف اذا قل  
 نزلها لافه وصارت بحيث لا تصلح للزراعة او لا تفضل عليها عن مؤنها يكون  
 صلاح الوقف في الاستبدال بارض اخرى فيصح شرط ولاية الاستبدال وان لم يكن  
 للمحال ضرورة داعية الى الاستبدال . وان كان الواقف قال في اصل الوقف على ان ابيعها  
 بما بدل من الثمن من قليل او كثير او قال على ان ابيعها واشترى بثمنها عبدا او  
 قال ابيعها ولم يرد على ذلك قال هلال رج هذا الشرط فاسد يفسد به الوقف  
 لان هذا شرط ولاية ابطال الوقف كانه قال على ان ابطلها وانما يبطل الوقف  
 اذا شرط الاستبدال بارض اخرى لان ذلك نقل وتحويل واجمعوا على ان الوقف  
 اذا شرط الاستبدال لنفسه في اصل الوقف يصح الشرط والوقف ويملك  
 الاستبدال اما بدون الشرط اشارة في سيرته لا يملك الاستبدال الا القابض  
 اذا رأى المصلحة في ذلك . ولو قال الواقف في الوقف على ان ابيعها واشترى  
 بثمنها ارضا اخرى ولم يرد على هذا في القياس يبطل الوقف لانه لم يذكر اقامة

<sup>٢٣٢</sup>  
 ارض اخرى مقام الاولى وفي الاستحسان يصح الوقف لان الارض الاولى تعينت  
 للوقف فيكون ثمنها قائما مقامها في الحكم وكما لو اشترى الثانية وقبض على الاولى  
 فانما مقام الاولى ولا يحتاج الى مباشرة الواقف بشرطه في الثانية كالعبد الرسمى <sup>معه</sup>  
 لانسان اذا قتل خطاء واخذت قيمته واشترى بها عبداً آخر ثبت حق الموصي له <sup>معه</sup>  
 فيه من غير تحديد. وكذا المدبر اذا قتل خطاء واخذ المولى قيمته يوم ان يشترى عبداً  
 اخر فيدبره ويستفاد حكم الاول الى بدل له كذلك ههنا ثم ليس له ان يستبدل الثانية  
 بارض ثالثة لان هذا حكم ثبت بالشرط والشرط وجد في الاولى دون الثانية ولو  
 قال ارض صدقة موقوفة علي ان لي ان استبدل لها بارض اخرى لم يكن له ان يستبدل لها  
 بدا لانه لا يملك تغير الشرط وله ان يشترى بثمنها ارض الخراج لان ارض الوقف  
 لا تخلو عن وظيفة اما العشر والخراج. ولو قال ان لي ان استبدل لها بدار لم يكن  
 له ان يستبدل لها بارض. ولو قال علي ان لي ان استبدل لها بارض من ارض البصرة  
 لم يكن له ان يستبدل لها بارض من غير ارض البصرة لان ارض البلدان تتفاوت  
 في الغلة والمؤنة فلا يغير شرطه وليس له ان يستبدل لها بارض من ارض الحوز  
 لان من فيه يده ارض الحوز بمنزلة الاكار لا يملك الارض والبيع فان ارض الحوز  
 هي ما عجز صاحبها عن زراعتها واداء مؤنتها فدفعها الى الامام ليكون منفعتها  
 للمسلمين مقام الخراج والرقبة ملك لصاحبها ومنفعتها للمسلمين. ولو  
 شرط الاستبدال ولم يذكر ارض ولا دار ابيع الارض الاولى كان له ان يستبدل  
 بجنس العقارات ما شاء من دار وارض وكذا اذا لم يقيد بالاستبدال على بلد  
 كان له ان يستبدل لها بى بلد شاء لاطلاق اللفظ. ولو باع ارض الوقف  
 بثمن فيه غبن فاحش لا يحوز بيعه في قول ابي حنيفة وعلال رج لان القيم

بمئة الكيل فلا يملك البيع بغبن فاحش ولو كان أبو حنيفة رجح بيع الوقف بشرط الاستبدال يجيز بيع القيم إذا باع بغبن فاحش كما لو كيل بالبيع عند ولو باع أرض الوقف وقبض الثمن ثم مات ولم يبين حال الثمن يكون الثمن ديناً تركته. ولو كان الوقف مرسلًا لم يذكر فيه شرط الاستبدال لم يكن له أن يبيع ويستبدل بها وإن كانت أرض الوقف سبعة لا ينتفع بها لأن سبيل الوقف أن يكون مؤبداً لا يباع وإنما ثبت ولاية الاستبدال بالشرط وبهذا الشرط لا يثبت فهو كالبيع المطلق عن شرط الخيار لا يملك المشتري رده وإن لم يمتد في ذلك غبن. ولو أنه شرط الاستبدال في الوقف فباعها ووهب الثمن لصحة الهبة ويضمن الثمن في قول أبي حنيفة رجح وقال أبو يوسف رجح لا يصح الهبة وإن باع أرض الوقف بعروض في قياس قول أبي حنيفة رجح يصح البيع ثم يبيع العروض بالدرهم أو بالدينار فيشتري بها أرضاً أو يشتري بالعروض أرضاً وقال أبو يوسف وهلال رجح لا يملك البيع إلا بالدرهم أو بالدينار وهو كالكيل بالبيع ولو باع أرض الوقف وقد شرط له ولاية الاستبدال ثم عادت الأرض إليه عادت الأرض بما هو فسخ من كل وجه كان له أن يبيعها ثانياً لأن البيع الأول صار كأن لم يكن. وإن عادت إليه بما هو عقد جديد لا يملك بيعها ثانياً لأنه صار كأنه اشتراها شراءً جديداً فتصير وفقاً كما لو اشتري أرضاً والعقد الجديد والفسخ من كل وجه معروف في الكتب. ولو باع أرض الوقف واشتري بثمنها أرضاً أخرى ثم ردت الأولى عليه بغير بقضاء قاض كان له أن يصنع بالأرض الأخرى ما شاء والأرض الأولى تعود وفقاً لأن الأرض الثانية يدل عن الأولى فإذا انفسخ البيع في الأولى من كل وجه انتقلت الوقفية عن البديل

لا الاصل فاذا لم يبق الثانية بدلا عن الوقف كان له ان يضعف الثانية مائة  
 ولو وردت الاولى عليه يعيب بغير قضاء لم ينفسخ البيع في الاولى فقيت الثانية  
 بدلا عن الاولى فلا يبطل الوقفية في الثانية ويصير مشتريا الاولى لنفسه ولا يصير  
 مشتريا الارض الثانية وواقفا لنفسه لانها كانت وقفا بدلا عن الاولى فلا يتغير  
 بعود الاولى اليه بعقد جديد ولو باع ارض الاولى واشترى بمثلها ارضا اخرى  
 ثم استحققت الارض الاولى في القياس يبق الثانية وقفا وفي الاستحسان  
 لا يبق الثانية وقفا لان الثانية كانت وقفا بدلا عن الاولى وبالاستحقاق <sup>نقضت</sup>  
 تلك المبادلة من كل وجه فلا تتبع الثانية وقفا. ولو كان الواقف قال في الوقف  
 علي ان لي ان استبدل بها ثمن مات ووصي الى وصيه بالاستبدال فان وصيه  
 لا يملك الاستبدال لانه شرط في الوقف ولاية الاستبدال لنفسه وهذا  
 امر يحتاج فيه الى الرأي والمشورة. بخلاف ما اذا وكل الواقف في حياته  
 بالاستبدال حيث يصح التوكيل لان راعى الموكل قائم لويمكنه الخلل يمكنه التمسك  
 ولو شرط الواقف في الوقف الاستبدال لكل من ولي هذا الوقف صح ذلك وكل  
 من ولي الوقف ولاية الاستبدال اما اذا قال الواقف علي ان فلان ولاية  
 الاستبدال فمات الواقف لا يكون لفلان ولاية الاستبدال بعد موت الواقف  
 الا ان يشترط الولاية بعد وفاته. وهذا كله قول ابي يوسف وهلال رحمه الله  
 لان عندهما الواقف اذا ولى غيره كان له ان يعزله بعد ذلك فكان القيم بمنزلة  
 الوكيل والوكالة تبطل بالموت. اما علي قول محمد لا تبطل ولاية التولي بوفاة  
 الواقف لان عنده لو اراد الواقف ان يعزل التولي لا يملك لان التولي وكيل القرض  
 لا وكيل الواقف ولو ان الواقف شرط الاستبدال لرجل اخر مع نفسه علي ان يستبدل

معاقتهم ذلك الرجل لم يجوز لانه اشترط رايه مع راي غيره ، ولو تفرق الواقف بالاستبداد  
 جاز لان الواقف هو الذي شرط لذلك الرجل وما شرط لغيره فهو مشروط لنفسه  
 ولو ان قيمين في الوقف اقام كل قيم قاضي بلدة غير قاضي بلدة اخرى هل يجوز  
 لكل واحد منهما ان يتصرف بدون الاخر ، قال الشيخ الامام اسمعيل الزاهد  
 رح ينبغي ان يجوز تصرف كل واحد منهما ، ولو ان واحدا من هذين القاضيين  
 اراد ان يعزل القيم الذي اقامه القاضي الاخر قال ان راي القاضي المصلحة في  
 عزل الاخر كان له ذلك والا فلا . متولى الوقف اذا مات ان كان الواقف  
 حيا فالرأي في نصب القيم للواقف وان مات القيم بعد موت الواقف ان اوصى  
 فوصيه او لم من القاضي وان لم يكن اوصى للرجل فالرأي فيه الى القاضي والله اعلم  
 فصل فيما يدخل في الوقف من غير ذكر وما لا يدخل

رجل قال ارضي صدقة موقوفة لله تعالى ابد ولم يزد على ذلك وفيها ثمره قائمة  
 فان الثمرة لا تدخل في الوقف ووقف الارض جائز وهو كالبيع لوباع ارضائها زرع  
 او بيع شجر او فيها ثمر لا يدخل الزرع والثمر في البيع بدون الذكر كذلك الوقف  
 ويدخل الاشجار والبناء في وقف الارض كما يدخل في البيع ولو اقرب ارض في يده  
 لرجل وفيها ثمره قائمة كانت الثمرة للمقر له بالارض اذا كانت متصلة بالارض  
 دون الهبة قال هلال رح لا يدخل الثمرة في الهبة والهبة باطل لكان الشيوع  
 قال الفقيه ابو جعفر رح هذا الحكم في الهبة انما عرف بقوله هلال رح ليس فيها  
 رواية ظاهرة عن اصحابنا رح وفي رهن الارض يدخل الشجر والثمر والكرم والبناء  
 والزروع في قول اصحابنا رح يجوز الرهن فيها رجل قال ارض صدقة موقوفة على  
 الفقراء ولم يذكر الشرب والطريق فانه يدخل فيه الشرب والطريق استغسانا لان الارض

لا توقف الا للاستغلال وذلك لا يكون الا بالماء والطريق فيدخل ذلك في الوقف  
 كما يدخل في الاجارة . ولو قال وقفت ارضي هذه صدقة بمقتضاها وجميع ما فيها  
 ومنها وفيها ثمرة قائمة يوم الوقف قال هلال ربح في القياس يكون الثمر للواقف  
 ولا يدخل في الوقف وفي الاستحسان يلزمه ان يتصدق بالثمر القائمة على الفقراء  
 والمساكين لا على وجه الوقف بل على وجه النذر وما يحدث من التبرع بالوقف  
 فانه يصرف لوجه الذي سمى في الوقف اما الثمر لا يدخل في الوقف لما قلنا ولكن قال  
 صدقة موقوفة بجميع ما فيها ومنها فقد تكلم بما يجب التصديق به فيلزمه  
 ان يتصدق بالثمر القائمة ولو قال ارضي صدقة موقوفة بعد وفاتي على ان  
 ما اخرج الله تعالى من غلاتها في لعبه الله ثم مات الواقف وفيها ثمرة قائمة  
 لا يكون الثمر القائمة لعبه الله لان الارض انما تصير وقفا بعد وفاته فصاحبها  
 وقف الارض وفيها ثمرة قائمة فلا يدخل الثمر الموجودة في الوقف ثم قال هلال  
 ربح ههنا اذا كان لم تدخل الثمر الموجودة في الوقف في القياس يكون الثمر  
 لورثة الواقف وفي الاستحسان يتصدق على الفقراء قال بالاستحسان  
 ناخذ ونامر بالتصدق على الفقراء . قال الفقيه ابو جعفر ان كان لفظ الواقف  
 في الوقف هذا القدر والذي ذكر في الكتاب ينبغي ان يكون الثمر القائمة بعد الموت  
 لورثة الواقف قياسا واستحسانا لان هذا اللفظ لا تصير الارض وقفا قبل الموت  
 وكان له ان يبيعها بالثمر القائمة فعند الموت تكون الثمر على ملك الواقف  
 ثم يبتدأ الوقف وعليها ثمرة قائمة فلا تدخل الثمر القائمة في الوقف الا ان يكون  
 الواقف قال هذه الارض بجميع ما فيها ومنها صدقة موقوفة بعد وفاتي على  
 ان ما اخرج الله تعالى من غلاتها في لعبه الله فحينئذ يصير الارض هذه وقفا



على الفقراء ويتصدق بالثمره القائمة على الفقراء استحيانا. وذكر الناطق رحمه رجل  
قال جعلت ارضه هذه وقفا على الفقراء ولم يقل بحقوقها يدخل البناء الذي هو فيها  
ويكون وقفا على الارض ولا يدخل الزرع الثابت وهو للواقف فكذلك البقل والاشجار  
والرياحين والزرع كلها من الخطة والشعر وغيرها والخلاف والظواهر ما  
في الاجمة من الحطب ما يقطع في كل سنة فكذلك يكون للواقف وما كان يقطع  
من الشجر في سنتين او في ثلث سنين فهو داخل في الوقف وكذا ما يثمر في المستقبل  
ولو قال بحقوقها فالثمره التي تكون على الاشجار تدخل في الوقف وفي البيع لا تدخل  
ولو قال بكل قليل او كثير يدخل في البيع والردود في الحناء الياسمين يكون  
للوواقف وكذلك ما كان من الارطاب والباذنجان والقطن يكون للواقف  
وما كان من اصولها فهو داخل في الوقف وليس لمتولي الوقف ان يقطع الاشجار  
الثمره ولا يبيعها وما لا ثمر لها فلا تمتولى قطعها. ولو وقف دار فيها حمامات  
يطرن ويرجن قالوا الحمامات يكن داخله في الوقف كما لو وقف ضيعة فيها  
مما ليك ازواج واولادهم يعاون فيها فوقف الضيعة وما فيها من الثيران  
والعبيد وسماهم جاز ذلك ولو وقف بيتا فيها كوارات غسل جاز ويصير  
النخل تبع للعسل. ولو وقف ضيعة وله فيها اشجار وقال وقفها بعد ان يقطع  
الاشجار هذه على كذا وكذا وسيم من وجهه الخير قال الشيخ الامام الجليل ابو بكر  
محمد بن الفضل رح ان وقف بهذه اللفظ كان باطلا لان هذه اضافة للوقف  
لا على وجه الوصية فيبطل ولا يصح الوقف. وان كان وقفها قبل ان يقطع الاشجار  
واستجمع شرائط الوقف فهو جائز. ويجوز بيع الاشجار الموقوفة في ارض الوقف  
اذا لم تكن مثمرة جدا القلع ولا يجوز قبل القلع لانها قبل القلع متصلة بالارض

٢٣١  
فيكون تبعاً للأرض ويبيع أرض الوقف لا يجوز وكذلك ما كان تبعاً له

### فصل في الأشجار

رجل غرس شجرة على حوض القرية أو في طريق العامة أو على شط نهر للعامة كانت الشجرة للغارس له أن يرفعها فإن قطعها ثم نبت من عروقها أشجار كانت للغارس أيضاً لأنها تولدت عن ملكه. أشجار على حافة النهر في الشارع اختص فيها الشربة ولم يبر للغارس وهذا النهر يجري أمام باب رجل في الشارع قالوا كان موضع الشجرة ملكاً للشربة فأنبت في ملكهم ولم يبر غارسه يكون لهم. وإن لم تكن أرض الأشجار ملكاً للشربة بل للعامة وللشربة فيها حق تسييل الماء أن علم أن صاحب الدار حين اشترى الدار كانت هذه الأشجار في هذا الموضع فإن الأشجار لا تكون لصاحب الدار وإن لم يعلم ذلك كانت الأشجار له لأن ما نبت في بناء داره يكون له ظاهراً. رجل وقف ضيعة على جهة معلومة أو على قوم معلومين ثم إن الواقف غرس فيها شجرة قالوا إن غرس من غلة الوقف أو من مال نفسه لكن ذكر أنه غرس للوقف يكون للوقف وإن لم يذكر شيئاً وقد غرس من مال نفسه يكون له ولورثته من بعده ولا يكون وقفاً ولو غرس في المسجد يكون للمسجد لأنه لا يفرس لنفسه في المسجد. أراض موقوفة على الفقراء استأجرها رجل من المتول وطرح فيها السريقين وغرس الأشجار ثم مات المستأجر فإن الأشجار تكون لورثته ويؤمر الورثة بقطعها وليس للورثة الرجوع بما زاد السريقين في هذه الأراض عندنا. رجل وقف شجرة بأصلها على مسجد فيبست الشجرة أو يبس بعضها فانه يقطع اليابس من أغصانها ويترك الباقي لأن اليابس لا ينتفع به وينتفع بغير اليابس رجل وقف شجرة بأصلها والشجرة مما ينتفع بأوراقها وبثمارها قال الفقهاء أبو بكر البلخي والوقف جائز فإن كان ينتفع بأوراقها وبثمارها

فانه لا يقطع اصلها الا ان يفسد اغصانها ولو كان لا يستفيع باوراقها ولا بانمارها  
فانه يقطع ويتصدق بها رباطي غرس شجرة في ارض موقوفة على الرباط واقام عليها  
في سقيها وتعاهدا حتى كبرت ولم يذكر وقت الغرس انها للرباط قال الفقيه ابو جعفر  
رج المكان هذا الرباط يلى تعاهد الارض الموقوفة على الرباط فالشجر يكون وقفا  
وان لم يكن اليه ولاية الوقف فالشجر يكون للغارس وله ان يرفعها مسجد فيه  
شجرة التفاح قال بعضهم يباح للقوم ان يقطروا بهذا التفاح والصحيح انه لا يباح  
لان ذلك صار للمسجد يصرف الاعمار المسجد شجرة على طريق المارة جعلت وقفا  
للمارة يباح تناول ثمرها للمارة ويستوى فيه الفقير والغني وكذلك الماء الموضوع  
في الفلوات وماء السقاية وسرير الجنازة وثيابها ومصحف الوقف يستوى  
الفقير والغني في هذه الاشياء ولو كانت الثمار على اشجار رباط للمارة قال ابو القاسم  
رج ارجوان يكون التزال في سعة من تناولها الا ان يعلم ان غارسها جعلها  
للفقراء وقال الفقيه ابو الليث رج اذا لم يكن الرجل من سالكى الرباط فالاحوط  
ان يحتزر عن تناولها الا ان تكون ثمارا لقيمة لها كالتوت مقبرة فيها اشجار  
عظيمة وكانت الاشجار فيها قبل اتخاذ الارض مقبرة فان كانت الارض يعرف  
مالكها فالاشجار باصلها للمالك يصنع بالاشجار واصلها ما شاء وان كانت الارض  
ميراثا ليس لها مالك فاتخذها اهل القرية مقبرة فالاشجار باصلها تكون على  
ما كانت قبل جعل الارض مقبرة هذا اذا كانت الاشجار فيها قبل جعل الارض  
مقبرة وان بنت الاشجار فيها بعد اتخاذ الارض مقبرة فان علم غارسها كانت  
للفارس وان لم يعلم الفارس فالرأى فيها يكون للقاضي ان رأى ان يبيع الاشجار  
ويصرف ثمنها لاعمارة المقبرة فله ذلك ويمكن في الحكم كانها وقف رجل جعل ارضه

مقبرة وفيها اشجار فاراد ورشته ان يقطعوا الاشجار كان لهم ذلك لان موضع الاشجار  
كانت مشغولة فلا بد خل في الوقف كما لو جعل داره مقبرة لا يدخل موضع البناء  
في الوقف

### فصل في وقف المنقول

قال الشيخ الامام الاجل شمس الائمة السرخسي رح في وقف المنقول مقصودا  
خلاف بين ابي يوسف ومحمد رح ذكره في السير الكبير قال والصحيح من الجواب  
ان ما فيه عرف ظاهر بين الناس لو وقفه كالجنازة وثيابها وما يحتاج اليه القدر  
والاواني لغسل الميت والمصاحف والكراع والسلاح والفرس للجهايجوز  
وقفه . واختلف المشايخ رح في وقف الكتب جوزه الفقيه ابو الليث رح عليه  
الفتوى ونصير رح وقف كتبه . رجل وقف بقرة عرابا على ان ما يخرج من لبنها  
وسمنها وشيرازها يعطى لابناء السبيل ان كان ذلك في موضع تعارفوا ذلك  
جاز كما يجوز ماء السقاية . رجل وقف دابة على رباط فخر ب الرباط واستغنى  
الناس عنه فانها تربط في اقرب الرباط اليه . رجل وقف ثورا على اهل قرية لانه  
يقوم لا يصح لانه ليس بقربة مقصودة وليس فيه عرف ظاهر . رجل وضع حبا في  
مسجد او علق قنديلا كان له ان يرجع فيه لان ذلك لا يترك في المسجد دائما  
رجل وقف بناء بدون ارض قال هلال رح لا يجوز ذلك وعن زهير رجل  
وقف الدراهم او الطعام او ما يكال او يوزن قال يجوز قيل له وكيف يكون قال  
يدفع الدراهم مضاربة ثم يتصدق بفضلها في الوجه الذي وقف عليه وما يكال  
ويوزن يباع فيدفع ثمنه بضاعة او مضاربة كالدرهم قالوا على هذا القياس  
لو قال هذا الكر من الخطة وقف على شرط ان يقرض من الفقراء الذين لا بد لهم

ويررعوها لانفسهم ثم يؤخذ منهم بعد الادراك قدر القرض ثم يقرض لغيرهم  
من الفقراء على هذا ابد اجاز على هذا الوجه مريض او صبي ان يدفع الى فلان الف درهم  
يمسكها ويقر بها ثم يرد ها على الورثة ذكرته بعض نسخ الوصايا انه يجوز من  
الثلث وعن ابي حنيفة رح لا يجوز وعن ابي يوسف رح في النواذر لا يجوز الوقف  
في الحيوان والرقيق والمتاع والنياب ما خلا الكراع والسلاح الاعلى وجه البيع  
كالرقيق والثيران والالات والزراعة رجل وقف بستانا بما فيه من البقر والغنم  
والرقيق فانه يجوز رجل وقف موضعا في صحته واخرجه عن يده فاستولى عليه  
غاصب وحال بين الوقف وبينه قال الشيخ الامام ابو بكر محمد بن الفضل رح  
ياخذ من الغاصب قيمتها ويشترى بها موضعا اخر فيوقفه على شرط الاول  
فيل له اليس بيع الوقف لا يجوز فقال اذا كان الغاصب حاجدا وليس للوقفينة  
يصير مستهلكا والشيء السيل اذا صار مستهلكا يجب به الاستبدال كما في  
السيل اذا قتل والعبد الموصى بخدمته الكعبة اذا قتل متولى الوقف اذا صرف  
دراهم الوقف في حاجة نفسه ثم انفق من ماله مثل تلك الدراهم في الوقف قال  
الشيخ الامام هذا رح جائز ويبرأ عن الضمان قال ولو خلط من ماله مثل تلك  
الدراهم بدراهم الوقف كان ضامنا للكل اذا اجتمع من مال وقف على الفقراء او على  
المسجد الجامع ثم نابت للاسلام نائبة بان غلبت جماعة من الكفرة فاحتج  
في ذلك الامال لدفع شرهم قال رح ما كان من غلة المسجد الجامع يجوز للمحاكم  
ان تصرف ذلك على وجه القرض اذا لم يكن للمسجد حاجة الى ذلك المال ويكون ذلك  
دنيا رباط فيها دواب مربوطة لاجل المرابطين كثر وعظمت مؤنتها قالوا  
للقيم ان يبيع الدواب التي كبر سننها وخرجت من ان يكون صالحا للمرابطة

وما هي صلته لما ربطت يمسك منها هذا الرباط مقدار ما يحتاج اليها وما زاد على ذلك يربطه رادى  
 الرباط لهذا الرباط اهل مسجد وبعضهم باع غلة المسجد ونقص المسجد اذا استغنى المسجد <sup>عن غلته</sup>  
 او امر بايع ذلك رجلا قالوا ان فعلوا ذلك بامر القاضى جائز وان فعلوا بغير امره قال  
 بعضهم يجب ان يجوز. والصحيح انه لا يجوز الا ان يكون في موضع لم يكن هناك قاضى  
 متولى المسجد اذا اشترى بغلة المسجد دارا او حائطا لاجل المسجد ثم باع ذلك  
 اختلف المشايخ فيه والصحيح انه يجوز بيعه لان المشتري بما له المسجد لا يكون  
 من اوقاف المسجد لانعدام شرائط الوقف فيه. مسجد له غلة ذكر الواقف  
 في وقفه ان القيم يشتري بتلك الغلة جنازة لا يجوز للقيم ان يشتري ولو اشترى  
 يكون ضامنا. قرية فيها يد مطوية بالاجر خربت القرية وانقرض اهلها ويقرب  
 هذه القرية قرية اخرى فيها حوض يحتاج الى الاجر فارادوا ان ينقلوا الاجر من  
 القرية التي خربت ويجعلوها في هذا الحوض قالوا ان عرف بانى تلك البئر لا يجوز صرف  
 الاجر الا باذنه لانه عاد الى ملكه. وان لم يعرف البائى قالوا الطريق في ذلك  
 ان يتصدق بها على فقير ثم ذلك الفقير ينفقها في ذلك الحوض لانه بمنزلة اللقطة  
 والاولى ان ينفق القاضى في هذا الحوض ولا حاجة فيه الى التصديق على الفقير <sup>رجل</sup>  
 وقف ببناء ارض له قال هلال رح لا يجوز. وقيل ان كان البناء في ارض وقف جاز  
 يعني زفر رح اذا وقف الدراهم والطعام وما يكال او يوزن يجوز اذا وقف  
 جنازة او نفشا او مفتسلا وهو التنور العظيم الذي يقال له بالفاسية حوض  
 مسين في محلة اذا خربت المحلة ولم يبق اهلها قالوا لا يرد الى وريثة الواقف  
 بل يجوز المحلة اخرى اقرب الى هذه المحلة. فترقب بين هذا وبين المسجد اذا  
 خرب ما حوله على قول محمد رح يصير ميراثا لان المسجد مما ينقل الى مكان اخر

## فصل في المقابر والرباطات

رجل جعل ارضه مقبرة وفيها اشجار عظيمة قال الفقيه ابو جعفر ربح وقف الاشجار  
لا يصح فيكون الاشجار للواقف ولورثته ان مات وكذا البناء في الدار التي جعلها  
مقبرة ارض لاهل قسبة جعلها مقبرة واقبروا فيها ثم ان واحدا من اهل القسبة  
بني فيها بيتا لوضع اللبن وادارة القبر واجلس فيها من يحفظ المتاع بغير رضاء اهل القسبة  
او رضى بذلك بعضهم قالوا لكان في المقبرة سعة بحيث لا يحتاج الى ذلك المكان  
لا بأس به وبعد ما بنى لو احتاجوا الى ذلك المكان رفع البناء حتى يقبر فيه رجل  
حفر لنفسه قبرا في مقبرة هل يكون لغيره ان يقبر فيه ميتة قالوا ان كان في المقبرة سعة  
فالمستحب ان لا يوحش الذي حفر وان لم يكن في المكان سعة كان لغيره ان يدفن  
فيه ميتة وهو كرجل بسط الصلح في المسجد او نزل في الرباط فجاء آخر فان كان في المكان  
سعة لا يوحش الاول. ولو ان الثاني دفن ميتة في هذا القبر قال ابو نصر ربح  
يكبره ذلك. قال الفقيه ابو الليث ربح لا يكره لان هذا الذي حفر لنفسه لا يدس  
باي ارض يموت وفي اي ارض يدفن. مقبرة كانت للمشركين ارادوا ان يجعلوها مقبرة  
للمسلمين قال ابو القاسم ربح ان كانت اثارهم قد اندرست لا بأس بذلك  
وان كانت عظامهم باقية لا بأس بان ينشئ ويقبر فيها للمسلمين فان موضع مسجد  
رسول الله صلى الله عليه وسلم كانت مقبرة للمشركين فنشئت واتخذت مسجدا  
امرأة جعلت قطعة ارض لها مقبرة واخرجتها من يد ها ودفن فيها ابنا لها وهذه  
الارض غير صالحة للقبر يغلب الماء عليها قال الفقيه ابو جعفر ربح ان كانت الارض  
بحال يرغب الناس عن دفن الموتى فيها لفسادها لم تصير مقبرة وكان للمرأة ان

تبيعها واذا باعت كان للمشرى ان يرفع الميت عنها او يامر برفع الميت عنه  
. ميت دفن في ارض انسان بغير اذن المالك كان المالك باختيار ان شاء رضى  
بذلك وان شاء امر باخراج الميت وان شاء سوى الارض وزرع فو قها لان  
الارض ظهرها ويطنهما مملوكة له . ميت دفن في مكان ثم اراد اهله اخراجه عن ذلك  
المكان ودفنه في موضع اخر بعد مدة طويلة او قليلة قال الفقيه ابو جعفر  
لا يباح اخراجه بعد ما دفن الا بعدن والعذر ان يكون مدفنا في ارض موصوبة  
ونحو ذلك . وذكر الناطق رح اذا حفر الرجل فبرا في ارض يباح له الحفر في غير ملكه  
فدفن فيه لا ينشد القبر ولكن يضمن قيمة حفرة ليكون جمابين الحقين ومراعاة  
لها . مقبرة قديمة لمحلة لم يكن فيها آثار المقبرة هل يباح لاهل المحلة الانتفاع  
بها قال ابو نصر رح لا يباح قيل له فان كان فيها حشيش قال يحشش منها خرج  
الى الدواب فذا الى ايسر من ارسال الدواب فيها . رجل جعل ارضه مقبرة او خانا  
للغلة او مسكنا سقط الخراج عنه ان كانت خراجية . وقيل لا يسقط والصحيح  
هو الاول . منزل هو وقف صحيح على مقبرة معلومة فحرب هذا المنزل وصار بحيث  
لا ينتفع به نجاء رجل وعمره وبني فيه يتام من ماله بغير اذن احد قالوا الاصل يكون للواقف  
اذ كان حيا ولو رثته ان كان ميتا وكذلك وقف صحيح على اقوام مسمين حرب ولا ينتفع  
به وهو بعيد من القرية لا يرغب احد فحارته ولا يستاجر اصله يبطل الوقف  
ويجوز بيعه وان كان اصله يستاجر بشئ قليل يبيع اصله وتقوا وكذلك علو  
وقف انهدم وليس من الغلة ما يمكن به عمارة العلو يبطل الوقف ويرجع حق البناء  
الى الواقف ان كان حيا والا ورثته ان كان ميتا . وكذلك حانوت وهو وقف  
صحيح في سوق احترق السوق والحانوت وصار بحيث لا ينتفع به ولا يستاجر اصله



يخرج من ان يكون دفعا وللا رباط اذا احترق يبطل الوقف وبصير ميراثا . وبوارحه  
المسجد اذا صارت خلفا واستغنى اهل المسجد عنها فان كان الذي طردها في المسجد  
حياتا تكون له لانها لم تنزل عن ملكه وان كان ميتا ولم يترك وارثا قالوا لا بأس لاهل  
المسجد ان يدفعوا لافقير او يبيعوه وبشتر او بتمته حصيرا ويكون حكمه حكم اللقطة  
وقد ذكرنا ان الصحيح من الجواب ان بيعهم بغير امر القاضى لا يصح الا ان يكون في  
موضع لا قاضيه هناك . رجل جاء لافقيه فقال اني اريد ان اصرف مالى الى خيرة عتي العبد  
افضل ام اتخذ الرباط للعامة قال بعضهم الرباط افضل قال الفقيه ابو الليث ربح  
ان جعل للرباط مستغلا يصرف غلته الى عمارة الرباط فالرباط افضل وان لم يجعل الا  
رباطا فالاعتاق افضل ولو تصدق بهذا المال على المحتاجين فذلك افضل من الاعتاق  
رجل بنى رباطا على ان يكون ذلك في يده مادام حيا قال ابو القاسم ربح يقر في يده  
ما لم يستوجب الاخراج عن يده ومتى جاء منه في الرباط فساد من شرب او نسق ما  
ليس فيه رضا الله تعالى لا يترك في يده رباطا للمختلفة فيها سكان انهدم الرباط فلما  
بنى ارا د الساكنون الذين كانوا فيها قبل الانهدام ان يسكنوا فيها قال ابو القاسم ربح  
ان انهدم الرباط كله ولم يبق هناك بيت لم يكونوا هم اول من غيرهم ولو لم يغير من شبه  
بل هو على حاله الا انه زيد فيه او نقص كانوا هم اول بالسكنى من غيرهم قوم عمر ارض  
موات على شط جيحون وكان السلطان يأخذ العشر منهم لان على قول محمد ربح ماء  
الجيحون ليس ماء الخراج وبقرب ذلك رباط فقام متولا الرباط الى السلطان فاطلق  
السلطان له ذلك العشر هل يكون للمتولا ان يصرف ذلك العشر الى مؤذن يؤذن  
في هذا الرباط يستعين بهذا طعامه وكسوته هل يجوز له ذلك وهل يكون للمؤذن  
ان يأخذ من ذلك العشر الذي اباح السلطان للرباط قال الفقيه ابو جعفر رحمه الله

لو كان المؤذن محتاجا يطيب له ولا ينبغي ان يصرف ذلك العشرة لعمارة الرباط  
واما يصرف الى الفقراء لا غير ولو صرف الى المحتاجين ثم انهم انفقوا في عمارة  
الرباط جاز ويكون ذلك حسنا. رباط على بابة قنطرة على نهر عظيم خربت القنطرة  
ولا يمكن الوصول الى الرباط الا بمجاورة النهر وبدون القنطرة لا يمكن المجاورة  
هل يجوز عمارة القنطرة بنحلة الرباط قال الفقيه ابو جعفر ر.ج ان كان الواقف  
وقف على مصالح الرباط لا بأس به والا فلا لان الرباط للعمامة والقنطرة كذلك  
فهو كطريق بجانب مسجد وضاق على اهل المسجد مسجدهم فان الطريق يلحق بالمسجد  
كذا هذا متولا الرباط اذ صرف فضل غلة الرباط في حاجة نفسه قضا قال الفقيه  
ابو جعفر ر.ج لا ينبغي له ان يفعل ولو فعل ثم انفق في الرباط رجوت ان يبرأ وان اقضى  
ليكون اخر من الامساك عنده قال رجوت ان يكون واسعا له ذلك رباط استغنى  
عنه المارة وبقره رباط اخر قال الفقيه ابو جعفر ر.ج يصرف غلة الرباط الاول  
الى الثاني وان لم يكن بقره رباط يعود الوقف الى وريثة من بنى الرباط وحل اوص  
بنثت ماله للرباط قال من يصرف قال الفقيه ابو جعفر ر.ج ان كان هناك دلالة  
انه اراد به القيمين يصرف اليهم والا يصرف الى عمارة الرباط بطريق سفد  
استغنى عنه المارة وبقره رباط اخر قال السيد الامام ابو شعاع ر.ج يصرف  
غلة الرباط الثاني كالمسجد اذا خرب واستغنى عنه اهل القرية نزع ذلك  
الى القاضي فباع الخشب وصرف الثمن الى المسجد اخر جاز. وقال بعضهم اذا خرب  
الرباط والمسجد واستغنى الناس عنهما يصير ميراثا وكذلك حوض العمامة اذا خرب  
رجل اشترى مصحفا فجعله في المسجد الحرام ومسجد اخر وقفنا ابد الامل ذلك  
المسجد ولحيارته ولمارة الطريق وانشاء السبيل ان يقرؤا هكذا في الحسن

عن أبي حنيفة ربح وان بداله ان يرجع في ذلك كان له ذلك ويلون لورثته بعد  
موته وبه اخذ الحسن ربح. وقال أبو يوسف ربح جان وقفه وليس له ان يرجع فيه  
ولو ربح كان لاهل المسجد وغيرهم من المسلمين مخاصمته في ذلك

### فصل في وقف المريض

قال الشيخ الامام أبو بكر محمد بن الفضل ربح الوقف على ثلثة اوجه اما ان يكون  
في الصحة او في حالة المرض او وقف بعد الموت فما كان في الصحة فالقبض والا فزان  
يكون شرط لصحته كالهبة وما كان بعد الموت فالقبض والا فزان ليس بشرط لصحته  
لانه وصية الا انه يعتبر من الثلث وما كان في حالة المرض فحكمه حكم الوقف في الصحة  
وان كان يعتبر من الثلث كالهبة في المرض يعتبر من الثلث ويشترط فيها ما يشترط  
في الهبة من القبض والا فزان كذلك الوقف في المرض وذكر الطحاوي ربح ان الوقف  
المنفذ في المرض كالضاف الى ما بعد الموت حتى يعتبر من الثلث لان تصرف المريض  
مرض الموت في الحكم بمنزلة المضاف الى ما بعد الموت حتى يعتبر من الثلث. وذكر  
شمس الائمة السرخسي ربح الصحيح ان وقف المريض مرض الموت بمنزلة البا<sup>شر</sup>  
في الصحة حتى لا يمنع الارث في قول أبي حنيفة ربح ولا يتعلق به لزوم كالعارية  
الا ان يقول في حياته وبعد وفاته فيكون لازما اذا كان مؤبدا ويصير الا بد فيه  
كهر الموصولة بالخدمة في لزوم الوصية بعد الموت. مريض وقف دار في مرض  
موته فهو حائز اذا كان يخرج من ثلث ماله وان لم يخرج فاجازت الورثة كذلك  
وان لم يجزوا وبطل نما زاد على الثلث وان اجاز البعض جاز بقدر ما اجاز  
وبطل الباقي الا ان يظهر للميت ماله غير ذلك فينفذ الوقف في الكل فان  
كان الراث الذي لم يجز الوقف باع نصبه قبل ان يظهر للميت مال آخر لا يبطل

بيعه ويعبر بمائة ذلك يشتري بذلك ارض وتوقف على ذلك الوجه . مريض  
 وقف دارا وعليه دين يحيط بماله فانه يباع الدار وينقض الوقف كما لو اشترى  
 دارا وقفها ثم جاء الشفيع كان له ان يأخذ الدار بالشفعة وينقض الوقف ولو  
 اشترى رجل دارا شراء فاسدا وتبضعها ثم وقفها على الفقراء والمساكين جان ويصير  
 وقفها على ما وقف عليه وعليه قيمتها للبائع ولو اتخذها مسجدا قال هلال رح يصير مسجدا  
 في قول علمائنا . وقال الفقيه ابو جعفر رح ذكر محمد رح في كتاب الشفعة انه لا يصير  
 مسجدا فانه ذكر لو اشترى ارضا شراء فاسدا واتخذها مسجدا وبناها ببناء المسجد  
 جاز وعليه قيمتها للبائع عند ابي حنيفة رح وفي قول ابي يوسف ومحمد رح ينقض البناء ويؤيد  
 الارض على البائع لفساد البيع فاشترط البناء ثم ليل على انه يصير مسجدا قبل البناء  
 عند الكل وكان في المسجد روايتان عن اصحابنا رح في رواية الوقف لهلال رح يصير مسجدا  
 عند اصحابنا وفي رواية كتاب الشفعة لا يصير مسجدا قال الفقيه ابو جعفر رح لقائل  
 ان يقول في الوقف ايضا روايتان عن اصحابنا رح قال ولقائل ان يقول في الوقف  
 يصير وقفًا في الروايتين جميعا . ويفرق هذا القائل بين المسجد والوقف على احدي  
 الروايتين . ووجه الفرق ان في الوقف حق العباد فيكون بمنزلة البيع والهبة  
 والبيع والهبة يبطل حق البائع في الاسترداد . واما المسجد خالص حق الله تعالى  
 لاحق للعباد فيه وما هو خبيث لا يصلح حق الله تعالى ولهذا قالوا لا يشتري دارا لها  
 شفيع فجعلها مسجدا كان للشفيع ان يأخذ بالشفعة فكذا اذا كان للبائع فيها  
 حق الاسترداد كان للبائع ان يبطل المسجد . رجل اشترى ارضا فوقفها قبل القبض  
 ان نقد الثمن وان لم ينقد الثمن فالوقف موقوف لان الوقف يشبه العتق <sup>ط</sup> فانه لا يبطل بالشفعة  
 الفاسدة . ولهذا لو وقف ارضا على رجل على ان يقرضه دراهم حار الوقف <sup>ط</sup> يبطل

الشرط قال الفقيه ابو جعفر <sup>٢١٦</sup> ع اعتان المشتري قبل القبض جائز وقبل نقد الثمن  
موقوف فكذا ذلك الوقف والله اعلم

### فصل في رجل يقر بارض في يده انها وقف

رجل اقر بارض في يده انها صدقة موقوفة ولم يزد على ذلك جازا اقراره وبصير الارض  
وقفا على الفقراء لان الاوقاف عادة تكون في يد القوام فلم يصح الاقرار من في يده  
يبطل الوقف ولا يجعل المقر هو الواقف الا ان يشهد الشهود ان الارض كانت  
للمقر حين اقر فيكون المقر هو الواقف وقبل شهادة الشهود كان الوأى فيه للقاضي  
ان شاء تركه في يده وان شاء اخذه من يده وتأويل قبول هذه البيعة لوجاء رجل غير  
المقر ادعى انه هو الواقف واراد ان يأخذه من يد المقر فيقيم المقر بيعة انه هو الواقف  
فيدفع خصومة المدعى ويثبت لنفسه ولاية لا يرد عليها الغزل ابدا وهذا كرجل  
في يده عبد اقر انه حرم اقراره ولا يكون له الولاء الا ان يقيم البيعة ان العبد  
كان له حين اقر يعتقد فيصير الولاء له فكذا ذلك هذا المقر بالوقف اذا اقام البيعة  
على ذلك قبلت بيئته وقبل اقامة البيعة لا يكون له الولاية قياسا في الاستحسان  
يتركها القاضي في يده وهو الذي يقسم الغلة على الفقراء ولو ان هذا المقر بعد هذا  
الاقرار اقر ان الواقف فلان لا يثبت له من قبلنا انا واقفها قبل قوله لاها في يده فيقبل  
قوله ولو اقر بعبد في يده انه حرم قال انا اعتقته لا يثبت له الولاء الا ان يقيم البيعة  
على ذلك لان العبد بعد الاقرار بالحرية لا يبق في يده بخلاف الارض ولو قال رجل  
هذه الارض صدقة موقوفة من اب وقدامات ابره صح اقراره فان كان على الاب بن  
وليس للميت مال اخر فانه يباع من هذه الارض مقدار الدين وما بقى يكون وقفا  
وان كان مع المقر وارث اخر يحوز ذلك كان نصيب المجاهد من هذه الارض للمجاهد

يفعل به ما شاء ونصيب المقر يكون وقفا على ما اقرب به ولما اقر رجل بارض في يد انها  
وقف على قوم معلومين وسامع ثم اقر بعد ذلك ان الوقف على غيرهم او زاد معهم او نقص  
عنهم لا يلتفت الى قوله الاخر ويعمل بقوله الاول ولو اقر رجل بارض في يد انها وقف  
وسكت ثم قال انها وقف على فلان وفلان وسمي عدد ما معلوما في القياس لا يقبل  
قوله الاخر لان بكلامه الاول صارت الغلة للفقراء فلا يملك الابطال وفيه <sup>سقط</sup> الا  
يقبل قوله لان في العادة قد يقرب الوقف ثم يبين الموقف عليه ولو اقر بارض في يد ان  
القاضي فلانا ولاه هذه الارض وفي صدقة موقوفة في القياس لا يقبل قوله لتولية وفي  
الاستحسان يتلوم القاضي زمانا فان لم يظهر عنده غير ما اقر به جواز اقراره على سبيل  
ما اقر بارض في يد ورثة اقراره ان اباهم وقفها وسمي كل واحد منهم رجعا غير ما  
سمي صاحبه فان القاضي يقبل اقرارهم ويصرف غلة حصة كل واحد منهم الى  
الوجه الذي اقر لان هذا اقرار لا تقمة فيه فيكون ولاية هذا الوقف للقاضي  
بإيها من شاء ارض في يد رجل شهد شاهدان على اقراره انها موقوفة على فلان  
ونسله وشهد آخر ان اقراره موقوفة على فلان بن فلان لرجل آخر على نسله  
ذكر في الكتاب ان عرف اقرارين كان اول جاز الاول وبطل الثاني وان لم يعرف  
الاول من الاخر يقضى بجميع ذلك ويكون الغلة بين الفريقين نصفان رجل اقر بوقف  
صحيح واقربانه اخرجته من يده ووارثه يعلم انه لم يكن اخرجته من يده قالوا اقراره  
على نفسه جائز وليس للمورثة ان يأخذوه ولا تسمع دعواهم في القضاء

باب الرجل ينفق ارضه على

نفسه واولاده واقربائه وجيرانه

رجل قال ارضي هذه صدقة موقوفة على نفسي قال هلال رح لا يجوز هذا الوقف

وقال الفقيه ابو جعفر رح ينبغي ان يجوز في قياس قول ابي يوسف رح وانما قال ذلك بناء على ان الواقف اذا شرط في الوقف ان يوكل وياكل منه مادام حيا لا يجوز ذلك في قول هلال رح ويجوز في قول ابي يوسف رح ومشائخ بلخ رح اخذوا بقول ابي يوسف رح وقالوا يجوز الوقف والشرط جميعا. وذكر الصدر الشهيد رح ان الفتوى على قول ابي يوسف رح ترغيبا للناس في الوقف وقال الفقيه ابو جعفر رح وليس في هذا عن محمد رح رواية ظاهرة الاشياء ذكره في كتاب الوقف قال اذا وقف على امهات اولاده جاز. وقال الفقيه ابو جعفر رح الوقف على امهات اولاده بمنزلة الوقف على نفسه لان ما يكون لام الولد في حياة الولد يكون للمولود رجل وقف على الفقراء وشرط لنفسه الاكل وقال علي ان في ان اكل منها قال ابو بكر الاسكاف رح يجوز ذلك. ولو قال وقفت على نفسي لا يجوز. وعن ابي يوسف رح انه قال يجوز ذلك واذا مات يصير للمساكين. ولو قال ارضي صدقة موقوفة على ان غلتها لي ما عشت قال هلال رح لا يجوز هذا الوقف وفي وقف الانصاري رح لو قال ارضي صدقة موقوفة لله تعالى ابدا تجرى غلتها على ما عشت ولم يزد على ذلك جاز واذا مات يكون للفقراء وذكر الحضاف رح لو قال ارضي صدقة موقوفة تجرى غلتها على ما عشت ثم بعدى على ولدي وولد ولدي ونسلم ابداماتا سلوا فاذا انقرضوا فهي على المساكين جاز ذلك على ما روي عن ابي يوسف رح وفي بعض الروايات اذا شرط الواقف مع نفقته ان يقضى منه دينه يجوز هذا الشرط رجل وقف على امهات اولاده في حال وقفه ومن يحدث منهن بعد ذلك في حياته وما بعد وفاته ما لم يتزوجن فهو جائز ما على ابي يوسف رح فلان عليه يجوز الرقعة على نفسه فكذلك على امهات اولاده وعلى قول محمد رح

انما جاز الوقف على امهات اولاده لانه لا بد من تصحيح هذا الوقف بعد موته لانه  
اجنبيات واذا جاز بعد الموت جازة حيوته تبعاً وكم من شئ يجوز تبعاً ولا يجوز  
اصلاً. ولو وقف وقفاً واشتد لنفسه ان يأكل منه مادام حياً مات وعند  
من هذا الوقف معا ليقع عيب اذ زبيت فذلك كله مردود الى الوقف ولو كان عند  
خبر من يرد ذلك الوقف كان ميراثاً عنه لان ذلك ليس من الوقف حقيقة

### فصل في الوقف على الاولاد والاقرباء والجيران

يحمل قال ارضي هذه صدقة موقوفة على ولدي كانت الغلة لولده صلبه يستوي فيه  
الذكر والانثى لان اسم الولد مأخوذ من الولادة والولادة به مجرد الذكر والانثى لان يقول  
على الذكور من ولدي فلا يدخل فيه الاناث واذا جاز هذا الوقف فمادام يوجد  
واحد من ولد الصلب كانت الغلة له لا يدخل الميراث واحد من البطن الاول يصرف  
الغلة الى الفقراء ولا يصرف الى ولد الولد شئ وان لم يكن له وقت الوقف ولد صلب  
وله ولد الابن كانت الغلة لولد الابن لا يشترط فيه ذلك من دونه من البطن  
ويكون ولد الابن عند عدم ولد الصلب بمنزلة ولد الصلب ولا يدخل فيه ولد البنت  
في ظاهر الرواية وبه اخذ هلال رح وذكر الخفاف عن محمد رح انه يدخل فيه  
اولاد البنات ايضاً والصحيح ظاهر الرواية لان اولاد البنات ينسبون الى اباها  
امهاتهم بخلاف ولد الابن. وذكر في السير اذا قاتل اهل الحرب امنوا على اولادها  
فامنهم يدخل في الامان اولادهم لاصلاً بهم من الذكور والاناث واولاد اولادهم  
من قبل الرجال فاما اولاد البنات ليسوا باولادهم ذكر في السير ما يوافق ظاهر الرواية  
ولو قال ارضي هذه صدقة موقوفة على ولدي وولد ولدي ولم يرد على هذا يدخل فيه  
ولد لصلبه واولاد بنته يشتركون في الغلة ولا يقتسم ولد الصلب على ولد الابن



لان نسبي بينهما في الذكر وهل يدخل فيه ولد البنت قال هلال رح يدخل وكذا لو قال  
 ارضي هذا فصدقة موقوفة على ولدي وولد ولدي الذكر قال هلال رح يدخل فيه  
 الذكور ومن ولد البنين والبنات وقال علي الرازي رح اذا وقف على ولد وولد وولد يدخل  
 فيه الذكور والاناث من ولد فاذا انقرضوا فيقولن كان من ولد الواقف دون ولد بنت  
 الواقف ولو قال على اولادى اولادهم كان ذلك لكلهم يدخل فيه ولد الابن وولد البنت  
 والصحيح ما قال هلال رح ان اسم ولد الولد كما يتناول اولاد البنين يتناول اولاد  
 البنات فانه ذكر في السير اذا قال اهل الحرب امنونا على اولاد اولادنا يدخل فيه  
 اولاد البنين واولاد البنات فانه ذكر خمس الائمة السرخسي رح لان ولد الولد اسم  
 لمن ولده ولده وابنته ولده فمن ولده ابنته يكون ولد ولد حقيقة بخلاف  
 ما اذا قال على ولدي فان ثمة ولد البنت لا يدخل في الوقف في ظاهر الرواية لان اسم  
 الولد يتناول ولد ولد لصلبه وانما يتناول ولد الابن لانه ينسب اليه عرفا وعن  
 محمد رح ان ولد الولد يتناول ولد البنت عند اصحابنا رح وذكر هلال رح في الوقف  
 اذا قال وقفت على ولدي وولد ولدي الذكر فالذكور من ولد البنين  
 والبنات سواء يدخلون في الوقف . رجل قال وقفت ارضي هذا على ولدي وفا  
 واخوه للمساكين مات ولد قال ابو القاسم رح يصرف الغلة الى الفقراء ولو قال  
 على ولدي وولد ولدي واخوه للمساكين قال يصرف الغلة الى ولده وولد ولده  
 فاذا ماتوا ولم يبق واحد منهم وجد البطن الثالث يصرف الغلة الى الفقراء ولا  
 يصرف الى البطن الثالث . وان قال على ولدي وولد ولدي وولد ولد ولد ذكر  
 البطن الثالث فانه يصرف الغلة الى اولاده ابدا ما تناسلوا ولا يصرف الى  
 الفقراء ما بقى احد من اولاده وان سفل . قال الفقيه ابو جعفر رح وهكذا ذكر

هلال ربح في وقفه اذا ذكر الواقف ثلث بطون يكون الوقف عليهم وعلى من اسفل  
 منهم الاقرب والابعد نعم سواء الا ان يذكر الواقف في وقفه الاقرب فالاقرب  
 او يقول على ولدي ثم بعدهم على ولد ولدي او يقول بطننا بعد بطن في يبدأ بمبدأ  
 به الواقف لانه لما ذكر البطن الثالث فقد خشي فتعلق الحكم بنفس الانتساب لا غير  
 والانتساب موجود في حق من شرب بعد بخلاف البطن الثاني لان الواسطة له واحد  
 ولو وقف رجل ضيعة على ولديه وقال هذه صدقة موقوفة فاذا انقضت على اولادها  
 ابدا ما تناسلوا قال الشيخ الامام ابو بكر محمد بن الفضل ربح اذا انقضت احد الولدين  
 وخلف ولدا يصرف نصف الغلة الى الولد الباقي والنصف الى الفقراء فاذا مات الولد  
 الاخر يصرف جميع الغلة الى اولاده اولاد الواقف لان مراعاة شرط الواقف لانم والواقف  
 انما جعل لاولاد الاولاد بعد ما انقضت البطن الاول فاذا مات احدهما يصرف النصف  
 الى الفقراء رجل وقف ضيعة على ولده وليس له ولد لصلبه وله ولد الابن فان الغلة  
 تصرف الى ولد الابن فان حدث للواقف بعد ذلك ولد لصلبه قال الفقيه ابو جعفر  
 ربح يصرف الغلة الى الولد الحادث وينظر في كل غلة الى مستحقها يوم الادراك  
 ولا يعتبر ما مضى سواء حدث بعد الوقف او كان موجودا وقت الوقف ولو قال  
 هذه الضيعة صدقة موقوفة على المحتاجين من ولدي وليس له ولد الاحتياج  
 واحد قال الشيخ الامام الجليل ابو بكر محمد بن الفضل ربح يصرف نصف الغلة الى  
 هذا المحتاج والنصف الى الفقراء لانه لم يجعل لاحد المحتاجين من ولده الا النصف  
 ولو وقف ارضا على اولاده واخره للفقراء مات بعض الاولاد فان الغلة تصرف الى الباقي  
 وان ما تناصرت الغلة الى فقراء المسلمين لان ههنا وقف على اولاده وتدفق  
 بعد موت واحد منهم اولاده فلا تصرف الى الفقراء ما بقى اولاده ولو وقف

ضيعة على امرأته وأولاده فانت المرأة وأحد الورثة ولد المرأة ليكن نصيب  
 المرأة لولدها خاصة بل يكون مردودا لجميع الورثة اذا لم يكن الواقف شرط  
 في الوقف انها اذا ماتت كان نصيبها الولد لها خاصة ولو وقف ضيعة له نصفها  
 على امرأته ونصفها على ولده بعينه على انه ان ماتت المرأة يمرف نصيبها الى  
 اولاده وأخوه للمفقراء ثم ماتت المرأة كان نصف الغلة لابن الذي عينه ونصيب  
 المرأة يكون لسائر الورثة والابن الذي عينه جميعا لان الواقف جعل نصيب المرأة  
 بعد موتها الاولاد والابن المعين من اولاده ايضا مريض قال وقفت هذه الضيعة  
 على ولدي وولد ولدي ابدا ما تناسلوا ومات قالوا ما كان من حصة الوارث  
 لا يجوز فيه الوقف وما كان من حصة غير الوارث جاز فيه الوقف من الثلث  
 في قول ابي حنيفة وابي يوسف وزفر والحسن رحمهم الله لان وقف المريض وصية  
 فلا يجوز للوارث ويجوز فيما كان لغير الوارث رجل وقف ضيعة على ثلثة اولاده  
 فادعى احد منهم الفقر قال القاضي ابو بكر البجلي رح لا يعطى له شيء من الوقف  
 ما لم يثبت فقره عند القاضي رجل وقف ضيعة له على ابن له واولاده واولاد اولاده ابدا ما  
 تناسلوا قال ابو القاسم رح يقسم الغلة بينهم على من كان من ولد ابنه على عدد  
 الرؤس يستوى فيه الذكر والانثى فيقول له اولاد البنت قال رح تدخل لانهم  
 اولاد اولاده قال رضي وهذا يوافق ما ران في ولد الولد يدخل اولاد البنات  
 كما يدخل اولاد البنين رجل قال ارضي هذه صدقة بعد وفاة علي المساكين وهو  
 يخرج من الثلث ثم مات فاحتاج ولده قال هلال رح لا يعطى لولد من الغلة  
 شيء الا اذا كان الوقف في صحته ولم يصف الى ما بعد الموت ثم مات وفي ولد الوارث  
 فقر فيكون للمتولد ان يدفع لكل واحد منهم سهما قبل من مائة درهم وهو

الحق بذلك من سائر الفقراء وان لم يعظم شيئاً الا يضمن التولية لانه لم يمنع حقاً  
 واجبالهم . وكذا قالوا الذي وقف ضيعة في صحته على الفقراء ثم مات وله بنت  
 ضعيفة كان الافضل للقيم ان يصرف اليها مقدار حاجتها . رجل وقف ضيعة على  
 الفقراء في صحته وخرجها من يده ثم قال لوصية عند الموت اعط من غلة  
 الضيعة لفلان الفقير خسين درهما ولفلان الفقير مائة ثم مات وله ابن  
 محتاج وقد قال لوصيه افعل ما رايت قالوا جعله لاولئك بالحل وهو للفقراء  
 . ولو دفع الى ولده المحتاج كان ذلك افضل اذا كان الوقف في صحته ولو وقف  
 ضيعة على ابنه وابنته فاراد احداهما تسمة الضيعة ليدفع نصيبه مزارعة  
 قال ابو القاسم رح تسمة الوقف لا يجوز يدفع القيم كل الارض مزارعة ولا يدفع  
 من الارباب شيئاً مزارعة وانما يكون ذلك للقيم . وان اراد الواقف  
 ان يقسم ارض الوقف ويعطى كل واحد من الذين الوقف عليهم يزرعونها ويكون  
 له دون سائر شركائه لم يكن له ذلك الا ان يرضى اهل الوقف بذلك ولو قسم  
 وفعل ذلك كان لاهل الوقف ابطاله وكذا للمواحد منهم . ولو فعل اهل الوقف  
 ذلك فيما بينهم جاز ذلك ولما لم يبعد ذلك ابطاله وليس للعاقف ان يسكن  
 احداً بغير آخر . رجل قال ارضي صدقة موقوفة على المحتاجين من ولدي وليس  
 في ولدي الاحتياج واحد قال الشيخ الامام ابو بكر محمد بن الفضل رح لولدي المحتاج  
 نصف الغلة والنصف للفقراء قيل له فان اعطى القيم نصف الغلة فقيراً واحداً  
 قال يجوز على قول ابي يوسف رح لان الفقراء لا يحصون فيكون للجنس رجل وقف  
 منزلاً له على ولديه وعلى اولاده ما تناسلوا ثم ان احد الولدين طلب منزلاً الاخر  
 المهياة وباب الاخر الا ان يضربا وسط المنزل حائطاً فيسكن هذا ناصية والاخر

ناهية قال الشيخ الامام رح ان لم يرض الواقف لها بالسكنى لم يكن لها حق السكنى وان  
 كان الواقف اوصى لها بالسكنى كان لكل واحد منهما ان يسكن نصف المنزل بغير معاينة  
 رجل جعل ارضه وقفا على اقوام معينين فاراد والمعاينة فياخذ كل واحد منهم بعضها  
 يزرعها لنفسه قال ان كانت التولية للغيرهم فدفع المنزل اليهم مزارعة جازوا ثك<sup>نت</sup>  
 التولية اليهم والى غيرهم فاخذوا منهم بعضا ليزرعها لنفسه لا يجوز لان حق الوقف  
 مقدم على حقهم وحق الوقف ان يبدأ بغلة الوقف للعامة والمؤنة فلا يجوز الا ان  
 يدفعوها للغيرهم مزارعة ان كانت التولية لهم امرأة وقفت منزلا في مرضها على  
 بناتها ثم من بعدهن على اولادهن وعلى اولاد اولادهن ابداماتنا سلوا فاذا انقضت  
 فعلى مصالح المسجد ثم ماتت من مرضها ذلك وخلفت ابنتين واختا والاخت لا ترضى  
 بهذا الوقف ولا يخرج المنزل من الثلث قال الشيخ الامام هذارج جاز الوقف بقدر  
 الثلث ويبطل فيما زاد على الثلث وما زاد على الثلث يصير ملكا للورثة على سهامهم  
 وقد رالتشعيرقا فخرج من غلة المنزل يقسم بين الورثة جميعا على ما رضى الله تعالى  
 ما عاشت الابنتان فاذا ماتتا صرفت الغلة كلها الى اولادها واولاد اولادها لاشي  
 للاخت من ذلك قال لان الوقف في المرض وصية اذ المخرج الاخت بطلت الوصية للورثة  
 وتجوز لاولادهم واولاد اولادهم غير ان الواقف انما رضى لاولاد الاولاد بعد موت الورثة  
 فكانه قال اوصيته لاولاد اولادى بغلة هذا المنزل بعد خمس سنين وذلك جائز  
 والوصية بالغلة لابنتين وان بطلت فالمنزل وقف على حاله فاذا اجلوت نوبة  
 اولاد الورثة صرفت الغلة اليهم ولو كانت هذه المرأة قالت على ولدي وولد  
 ولدي يكون نصيب الولد مصر وفا الى الورثة اذ المخرج ذلك والوصية  
 بنصيب ولده الولد جائز. جل وقف ارضا على اولاده وجعل اخره للفقراء مات

بعضهم قال هلال ربح يصرّف الوقف إلى الباقية فإن ماتوا يصرّف إلى الفقراء لا إلى ولد  
الولد. ولو دفع على أولاده وسام فقل على فلان وفلان وفلان وجعل أخاه للفقراء  
فمات واحد منهم فإنه يصرّف نصيب هذا الواحد إلى الفقراء بخلاف المسئلة الأولى  
لأن المسئلة الأولى وقف على أولاده وبعد موت أحدهم بقى أولاده وهذا  
وقف على كل واحد منهم وجعل أخاه للفقراء فإذا مات واحد منهم كان نصيبه للفقراء  
رجل قال أرى صدقة موقوفة على نفسه وعلى فلان مع نفسه وهو حصة فلان وبطل  
حصة نفسه لأنه لو انفرد الوقف على نفسه نسد كله ولو انفرد على فلان مع كله فادّعى  
بينهما يثبت لكل واحد حكم نفسه. ولو قال على نفسه ثم على فلان أو قال على فلان ثم  
على نفسه لا يصح شيء منه لأنه جعل الكل لنفسه في زمان والكل لفلان في زمان  
وشرط الكل لنفسه مفسد، والوقف في أي زمان كان. ولو قال على عبدي وعلى فلان  
مع في النصف وبطل في النصف لأن الوقف على عبداً أو على مديونة كالوقف على نفسه  
ولو قال على نفسه وولدي ونسلي فالوقف كله باطل لأن حصة النسل مجهولة  
لا يدري كم هم ووقف المجهول باطل. رجل جعل أرض صدقة موقوفة على وإن  
ومن بعدهم على المساكين جاز هذا الوقف. واختلفوا في الولد الذي يستحق  
هذا الوقف قال هلال ربح المستحق هو الولد الموجود عند وجود الغلة سواء  
كان موجوداً وقت الوقف أو حدث بعده وبه أخذ مشايخ بلخ. رجُل قال يوسف  
بن خالد السعدي ربح المستحق هو الموجود وقت الوقف ومن حدث بعد الوقف  
لا يدخل في الوقف. وكذا ولد الولد لا يدخل في الوقف إن كان له ولد وقت  
الوقف أو حدث قبل وجود الغلة لأنه خص ولده بالذكر فلا يدخل فيه ولد  
الولد مع وجود الولد فإن لم يكن له ولد وقت وجود الغلة كانت الغلة لأولاده

بيته ولو قال علي ولدي وولد ولدي دخل الفريقان جميعا ويعتبر ولده وولد ولده يوم وجود  
 الغلة فيستحق واحد منهم كل الغلة ووقت وجود الغلة الوقت الذي ينعقد  
 الزرع فيه جبا. وقال بعضهم يوم يصير الزرع متقوما ولو قال وقتت علي اولاد  
 وله ولد واحد وقت وجود الغلة كان نصف الغلة له والنصف للفقراء وولد  
 فيه الذكر والانتى من اولاده ويدخل فيه ولد الابن ايضا لما قلنا ان ولد الابن  
 بمنزلة ولده. ولو قال وقتت ارضي علي ولدي ونسلي وله ولد وولد ولد دخلوا  
 في الوقت لان النسل يتضمن القريب والبعيد القريب بحقيقته والبعيد  
 بحكم العرف ثم اتفقت الروايات على ان اولاد البنين يدخلون في لفظه النسل  
 في اولاد البنات روايتان كما ذكرنا في اسم الولد. ولو قال وقتت علي ولد ونسلي  
 وله ولد وولد ولد ثم حدث له ولد صلب بعد الوقت دخلوا في الاستحقاق اما  
 ولده وولد ولده لان لفظ الولد يتناولهم. وكذا لو قال علي ولدي المخلوقين  
 ونسلي يدخل المحدثات بلفظ النسل لان الولد الحادث من نسله. ولو قال علي  
 ولدي المخلوقين ونسلي لا يدخل فيه الولد الحادث لانه اثبت الاستحقاق للاولاد  
 المخلوقين والمعدوم لا يكون مخلوقا هكذا قالوا فلا يدخل فيه الولد الحادث  
 ويدخل فيه الاولاد المخلوقون واولاد اولادهم ابدا ما تناسلوا لان اولاده  
 المخلوقين ثبت لهم الاستحقاق بلفظ الولد واثبت الاستحقاق لابن بعدهم من  
 البطون بلفظ النسل لانهم من نسلي. وكذا لو قال علي ولدي المخلوقين وعلي  
 اولادهم فحدث له ولد من صلبه لا يكون لهذا الولد الحادث شيء ولو قال ارضي  
 صدقة موقوفة علي من يحدث لي من الولد وليس له ولد يعي هذا الوقت  
 فاذا ادرك الغلة يقسم علي الفقراء فان حدث له ولد بعد القسمة يصر في الغلة

التي توجد بعد ذلك إلى هذا الولد ما يقع هذا الولد فإن لم يبق له ولد صرفت الغلة  
إلى الفقراء لأن قوله صدقة موقوفة وقف على الفقراء وذكر الولد الحادث الاستثناء  
كانه قال أَرْضِيْ صَدَقَةً مَّوْقُوفَةً عَلَى الْفُقَرَاءِ إِذَا حَدَّثَ لِي وَلَدٌ فَعَلْتُهُ لَهُ مَا يَتَرَكُوهُ  
قَالَ أَرْضِيْ صَدَقَةً مَّوْقُوفَةً عَلَى بَنِي وَلَدِ ابْنَانِ أَوْ أَكْثَرَ كَانَتِ الْغَلَّةُ لَهُمْ فَإِنْ لَمْ يَكُنْ لِلابْنَيْنِ  
وَاحِدٌ وَقَدْ وَجَدَ الْغَلَّةَ كَانَ نِصْفُ الْغَلَّةِ لَهُ وَالنِّصْفُ لِلْفُقَرَاءِ وَلَوْ كَانَ لَهُ بَنُونَ  
وَبَنَاتٌ قَالَ هَلَالٌ رَحْ كَانَتِ الْغَلَّةُ لَهُمْ بِالسُّوْيَةِ لِأَنَّ اسْمَ الْبَنَيْنِ يَتَنَاوَلُ الْبَنَيْنِ  
وَالْبَنَاتِ وَعَنْ ابْنِ حَيْفَةَ رَحْ فِي رَوَايَةٍ يَكُونُ الْغَلَّةُ لِلْبَنَيْنِ خَاصَّةً وَالصَّبِيحُ هَذَا  
وَهُوَ كَمَا قَالَ أَرْضِيْ مَوْقُوفَةً عَلَى اخْوَتِيْ وَلَهُ اخْوَةٌ وَاخْوَاتٌ اشْتَرَكُوا جَمِيعًا وَلَوْ قَالَ  
مَوْقُوفَةً عَلَى بَنِي فُلَانٍ وَلَهُ بَنُونَ وَبَنَاتٌ رَوَى أَبُو يُوْسُفَ عَنْ ابْنِ حَيْفَةَ رَحْ أَنَّهُ عَلَى  
الذَّكَوْرِ مِنْ وَلَدِهِ دُونَ الْإِنَاثِ وَرَوَى يُوْسُفُ بْنُ خَالِدٍ السَّجَّعِيُّ عَنْ ابْنِ حَيْفَةَ رَحْ لَنْفَعٍ  
يَدْخُلُونَ جَمِيعًا فَإِنْ كَانَ بَنُو فُلَانٍ قَوْمًا لَا يَحْصُونَ يَكُونُ ذَلِكَ عَلَى الذَّكَوْرِ وَالْإِنَاثِ  
جَمِيعًا فِي الرِّوَايَاتِ كُلِّهَا وَلَوْ قَالَ أَرْضِيْ صَدَقَةً مَّوْقُوفَةً عَلَى بَنِي وَلَدِ بَنَاتٍ لَيْسَ  
مَعْنَى ابْنِ كَانَتِ الْغَلَّةُ لِلْفُقَرَاءِ لِأَنَّ اسْمَ الْبَنَيْنِ لَا يَتَنَاوَلُ الْبَنَاتِ  
عِنْدَ الْإِنْفَادِ وَكَذَا الْوَقْفُ عَلَى بَنَاتِهِ وَلَهُ بَنُونَ لَا بَنَاتٍ لَهُ كَانَتِ الْغَلَّةُ  
لِلْفُقَرَاءِ وَلَوْ قَالَ أَرْضِيْ صَدَقَةً مَّوْقُوفَةً عَلَى وَلَدِي الَّذِينَ يَسْكُنُونَ الْبَصْرَةَ فَالْغَلَّةُ  
لِسَاكِنِي الْبَصْرَةِ دُونَ غَيْرِهِمْ لِأَنَّهُ خَصَّهُمْ بِوصفٍ وَيَعْتَبَرُ سَاكِنُ الْبَصْرَةِ يَوْمَ وَجُودِ الْغَلَّةِ  
وَلَوْ قَالَ أَرْضِيْ صَدَقَةً مَّوْقُوفَةً عَلَى وَلَدِي الْعَوْرَاءِ وَالْعِمْيَانِ كَانَ الْوَقْفُ لَهُمْ خَاصَّةً  
دُونَ غَيْرِهِمْ لِأَنَّهُ عُلِقَ الْأَسْتَحْقَاقُ بِوصفٍ وَيَعْتَبَرُ الْعَوْرَاءُ وَالْعِمْيَانُ مِنْ وَلَدِ يَوْمِ الْوَقْفِ  
لَا يَوْمَ الْغَلَّةِ وَكَذَا لَوْ قَالَ أَرْضِيْ صَدَقَةً مَّوْقُوفَةً عَلَى أَصَاغِرٍ وَلَدِي يَعْنِي صَغَارًا وَلَدِي  
كَانَ الْوَقْفُ عَلَى الصَّغَارِ خَاصَّةً وَيَعْتَبَرُ فِي الْأَسْتَحْقَاقِ مَنْ كَانَ صَغِيرًا عِنْدَ الْوَقْفِ



لا عند وجود الغلة لان الصغر وان كان يولد لكن يولد زوالا لا يعود فكان  
ذكره بمنزلة اسم العلم بخلاف الفقراء وسكنى البقرة لان الفقراء وسكنى البقرة  
يحتمل العود بعد الزوال فلا يكون بمنزلة اسم العلم ولو جعل ارضه صدقة  
موقوفة على ولد له ولجاءت امرأته الحرة بولد لا قل من ستة اشهر من وقت  
وجود الغلة فان هذا الولد يشارك الولد الاول في الغلة لعلمنا انه كان  
موجودا وقت وجود الغلة ولوجاءت به لستة اشهر فصاعدا لا يشاركه  
لان الولد الاول كان مستحقا على الغلة ظاهر والولد الحادث مشكوك  
انه كان موجودا وقت وجود الغلة او علق بعد ذلك فلا يشارك الولد بالسك  
وهكذا لو لم يكن للواقف ولد اصلا وقت وجود الغلة فجاءت امرأته بولد لستة  
اشهر فصاعدا كانت الغلة للفقراء ولا شيء لهذا الولد ولو كان للواقف  
ولد عند وجود الغلة ثم جاءت ام ولد بولد بعد مجيء الغلة لا قل من ستة  
اشهر فان هذا الولد يشارك الولد الاول في هذه الغلة وان جاءت به  
لستة اشهر فصاعدا لا يشاركه ولو كانت له امة فجاءت بولد لا قل  
من ستة اشهر من وقت وجود الغلة فادعاه المولى يثبت نسبها ولا يشارك  
الاول في هذه الغلة لانه لا يصدق على الولد الاول الذي كان مستحقا للغلة  
في اشتراك الولد الحادث ويصدق على نفسه في النسب فيثبت نسب هذا  
الولد وان مات الواقف ساعة جاءت الغلة فجاءت امرأته بولد ما بينها  
وبين سنتين من الساعة التي جاءت فيها الغلة فان هذا الولد يشارك  
الولد الاول في الغلة لان المتوفى عنها الزوج اذا جاء بولد ما بينها وبين  
سنتين من وقت الموت يثبت النسب وكذا لو كان مكان الموت طلاق

بائن ولم يقر بانقضاء العدة متجاءت بولد ما بينها وبين سنتين كان الجواب  
 كذلك . ولو كان الطلاق رجعيا فالجواب في الولد الحادث بعد الطلاق في  
 الرجعي ما هو الجواب في منكوحة غير مطلقة لان الطلاق الرجعي لا يحرم الوطئ  
 وان عاش الزوج الواقف بعد وجود الغلة من الوقت ما يمكنه الوصول اليها ثم مات  
 فجاءت امرأته بولد ما بينها وبين سنتين من وقت وجود الغلة لاحق لهذا الولد  
 في هذه الغلة لتوهم علوق هذا الولد بعد مجيء الغلة لا لان يكون الولادة  
 لاحقا من ستة اشهر من وقت وجود الغلة فيشارك الولد الاول . ولو كان موت  
 الواقف قبل مجيء الغلة بيوم او يومين ثم جاءت امرأته بولد ما بينها وبين  
 سنتين من وقت الموت كان لهذا الولد حصّة من هذه الغلة لان الموت كان  
 وقت مجيء الغلة كان لهذا الولد حصّة فاذا كان قبله كان اوله لانه ادل على  
 وجود الولد عند مجيء الغلة

### فصل في الوقف على القرابات

رجل قال ارضي صدقة موقوفة على اقارب او على قرابتي او على ذوقرأتي قال  
 هلال رح يصح الوقف ولا يفضل الذكور على الانثى ولا يدخل فيه والد الواقف  
 ولا جد ولا ولد في المجرى عن ابنة جده رج في الزيادات يدخل فيه الجد والجدة  
 وولد الولد الا عند ابنة جده رج يكون استحقاق الوقف لذوي الرحم المحرم  
 من الواقف ويعتبر ايضا الاقرب فالاقرب وعلى قول صاحبيه رج لا يعتبر الرحم  
 المحرم من الواقف ويدخل فيه جد والجدة من قبل الاباء والامهات اقصى  
 ابائهما في الاسلام . رجل قال ارضي صدقة موقوفة على اقرب قرابتي وله  
 بنت لابن جد ابنة ابنة قال الفقيه ابو بكر البجلي رح

ابنة ابنة الابنة اوله وان سفلت لانها من صلبه فتكون اقرب من التي من صلب  
 ابيه ولو قال ارضي صدقة موقوفة على فقراء قرابتي او قال على فقراء ولدي يصح الوقف  
 واستحق الغلة من كان فقيرا وقت وجود الغلة في قوله هلال رح وعليه الفتوى  
 ولو قال على من افتقر من ولدي قال محمد رح يكون الغلة لمن كان غنيا ثم افتقر  
 وقال غيره يدخل كل من كان فقيرا وقت وجود الغلة سواء كان غنيا ثم افتقر او لم يكن  
 غنيا اصلا. ولو قال على من احتاج من قرابتي فهو على من كان محتاجا وقت وجود  
 الغلة سواء كان غنيا ثم احتاج او كان محتاجا من الاصل اما الفقير فمن له مسكن  
 لا غير فهو فقير في الوقف والزكاة جميعا وكذا من كان له مسكن وخادم وكذا من  
 كان له ثياب كفاف لا فضل فيها فان كان له مع ذلك من متاع البيت ما لا يغني عنه  
 فذلك وان كان له فضل من متاع البيت او الثياب وذلك الفضل يساوي مائة  
 درهم فهو غني لا يحل له الزكاة ولا اخذ الوقف. وكذا لو كان له مسكنان او خادمان  
 واحد هائسا وى مائة درهم فهو غني في حكم الوقف ولا يكون غنيا في وجوب الزكاة  
 فيهما لصاحبنا رح. وقال يوسف بن خالد السبيعي رح اذا كان الفضل خمسين درهما  
 او مائسا وى خمسين فهو غني لا يحل له اخذ الزكاة والوقف ان كان فضل من الثياب  
 وفضل من متاع البيت وفضل مسكن وفضل كل صنف بانفراده لا يساوي مائتي  
 درهم. اذا جمعت بلغت مائة درهم كان غنيا. وان كانت له ارض تساوي مائتي  
 درهم ولا يخرج من غلتها ما يكفيه قال ابو يوسف رح هو غني وبه اخذ هلال  
 رح لا يعطى له شيء من الوقف ولا من الزكاة وقال محمد بن سلمة ومحمد بن مقاتل الزاري رح هو  
 فقير. وقال ابو جعفر رح ان كان لا يخرج من غلتها ما يكفيه بنقصان في الارض  
 فهو فقير وان كان نقصان الغلة لقلة معاينة والقصور في القيام عليها فهو غني

وما قال ابو يوسف رحمه الله تعالى وقال محمد بن سلمة رحمه الله تعالى وان كان له مال  
كثير غائب عنه او ماله يكون ديناً على الناس لا يقدر على اخذ يعطيه له من الوقف  
والزكاة جميعاً لانه بمنزلة ابن السبيل وان كان ماله غائباً عنه او كان ديناً على  
الناس لا يقدر على اخذ الا انه يقدر على الاستقراض كان الاستقراض خيراً  
له من قبول الصدقة فلوانه لم يستقرض واخذ الزكاة لأبأس به ويجعل ماله  
الغائب في حق حل اخذ المعلوم ولو لم يكن له مال وقد رعى الاستقراض  
ولم يستقرض واخذ الصدقة لأبأس كذلك هذا ويعطى الوقف للفقير الكسوف  
ولا بأس به ويكره له اخذ الزكاة رجل وقف وقفاً على حفدة له وماله من كان  
منهم فقيراً والحفدة له اولاده فرس قال ابو القاسم رحمه الله تعالى ان كان في ثمن التفرغ  
يربط المجاهدة اعداء الله تعالى فهو فقير وان كان به زمانة يركبها فذلك لك  
وان لم يكن له ذلك وانما يسكله تشرفه والدابة تساوى مائتي درهم وليس  
عليه دين ولا امر فان هذا غني ليس بفقير ومن كان له دين على مفلس لا يقدر  
على اخذه فهو فقير وان كان على ماله مقر فهو غني ولو كان المديون الى منكراً فانك  
له بينة فهو غني وان لم يكن له بينة فهو فقير لان المجاهد اذا استخلف يحلف  
ظاهراً ولو قال ارضى صدقة موقوفة على فقراء قرابتي وكان في قرابته يوم مجيء الغلة  
فقير فاستغنى قبل ان يأخذ حصته من غلة الوقف كان له حصته لان الملك ثبت  
له وقت مجيء الغلة فانه لو مات بعد مجيء الغلة قبل ان يأخذ حصته يصير حصته  
ميراثاً ولو ولدت امرأة من قرابته بعد مجيء الغلة لا قل من سنة اشهر لا يستحق  
هذا الولد شيئاً من هذه الغلة لان مستحق الغلة هو الفقير من قرابته والحمل  
لا يعد فقيراً لان الفقر هو الحاجة والحمل لا يحتاج الى شيء فالحمل في هذه الغلة بمنزلة

من كان غنيا من قرابته وقت محي الغلة ثم افتقر بعد ذلك فانه لا يستحق شيئا من  
هذه الغلة ويستحق ما يستقبل من الغلات بخلاف ما لو وقف على ولد او قرابة  
نجاءت المرأة بولد لا قل من ستة أشهر من يوم محي الغلة يكون لهذا الولد حصة  
من هذا الوقف لان ثمة الاستحقاق تعلق بالنسب ولو قال ارضي صدقة  
موقوفة علي من كان فقيرا من نسل فلان او من آل فلان وليس في نسل فلان اوفي  
آل فلان الا فقير واحد كان جميع الغلة له لان كلمة من تصلح كناية عن الواحد  
وعن الجماعة بخلاف ما لو قال ارضي صدقة موقوفة على فقراء آل فلان او على فقراء  
نسل فلان وليس فيهم الا فقير واحد كان له نصف الغلة لان ثمة فصل على الجمع  
فلا يستحق الواحد كل الغلة . ولو قال ارضي صدقة موقوفة على المساكين من  
قرابتي او على المحتاجين من قرابتي كان الجواب فيه ما هو الجواب في قوله على فقراء  
قرابتي لان الحاجة والمسكنة والفقر ينبع عن معنى واحد ولو قال ارضي صدقة موقوفة  
لفقراء قرابتي او لفقراء قرابتي فهو كما لو قال على فقراء قرابتي لان حروف الصلوات  
يقام بعضها مقام بعض ولو قال على ايتام قرابتي فذلك لان اليتيم ينبع عن  
الحاجة واليتيم صغيرا وصغيرا مات ابوه وحيوة الام والجد لا يزيل اليتيم  
اذا كان الاب ميتا واذا ادرك الصغير والصغيرة يزول عنه اليتيم وادراك  
الغلام يكون بالاحتلام وادراك الجارية بالحيض او بالحبيل فان لم يكن شيئا  
من ذلك فهو ان يتم خمسة عشر سنة في الغلام والجارية في قول ابي يوسف  
ومحمد بن . وقال ابو حنيفة رج في الغلام حتى يحتلم او يبلغ تسع عشر سنة  
وفي الجارية حتى تحيض او تبلغ سبع عشر سنة . وقال زفر بن هاشم والادراك  
فيها ثمانية عشر سنة فان احتلم الغلام بعد محي الغلة فله حصته من هذا

الغلة لانه كان يتما يوم مجي الغلة فلا يزول استحقاؤه بزوال اليتم كما  
 لا يزول بزوال الفقر فان وقع بينه وبين غيره من اهل المستحقين خصوصته  
 في هذه الغلة فقال غيره من المستحقين انما احتسبت قبل مجي الغلة فلا حصته  
 لك وقال هو انما احتسبت بعد مجي الغلة كان القول قوله مع اليمين وكذلك  
 حيف الجارية لان الاستحقاق تعلق باليتم وصفة اليتم كانت ثابتة  
 له وكان القول في انكاره زوال الاستحقاق قوله كالمدة يكون اذا ادعى الاباء  
 وصاحب الدين منكر كان القول قول المنكر وان مات واحد من القرابة  
 بعد مجي الغلة وترك اولاداً صغاراً لا يكون لهؤلاء الا ولا حصته في هذه الغلة  
 لان صفة اليتم انما تثبت لهم بعد مجي الغلة رجل قال ارضي صدقة موقوفة  
 على ثقراء عمر بن الخطاب رضي ورجل آخر وقف ارضه على مثل ذلك وفي اولاد عمر  
 بن الخطاب رضي ثقراء فأي الغلتين ادركت فيهم وان ادركت احد الغلتين  
 اولا فاصاب احدهم من تلك الغلة مائة درهم فصاعدا ثم ادركت الغلة الثانية<sup>ثمة</sup>  
 وعنده الغلة الاولى فلا حق له من الغلة الثانية لان صفة الفقير بطلت قبل  
 مجي الغلة الثانية فان ادركت الغلتان معا كانتا لهم وان كانت حصته كل واحد  
 منهم مائة درهم لان مجي الغلتين كان قبل زوال الفقر فهو كما لو ادى من الزكاة  
 مائة درهم الى فقير واحد وذلك جائز عندنا رجل وقف وقفا على اهل الحاجة  
 من قرابته مات الواقف هل يكون للقيم ان يعطي ابن ابن الواقف اذا كان  
 فقيرا قال بعض المشائخ له ان يعطي ابن الابن اذا كان فقيرا لانه من قرابة  
 الواقف وقال القتيبي ابو الليث رحمه هذا قول محمد في الزيادات امل في  
 قول ابي حنيفة وابي يوسف رحمه لا يعطي ابن ابن الواقف لان ولد الولد منه<sup>ها</sup>

ليس من القرابة رجل وقف ضيعة له على فقراء اقربائه وفي بعض القربيات  
موسر لكن خفي اليسار هل يكون لفقراء القرابة منهم ان يجلفوهم ما هم اغنياء  
فان كان القيم يميل اليهم هل يجلف القيم على العلم قال ابو القاسم رحمه ان ادعوا  
مالا صاروا به اغنياء وجبت اليمين على المدعى عليهم ولا يقبل قول القيم ولا يمين  
عليه. وعن الفقيه ابو بكر البلخي رحمه انه اجاب بمثل هذا الجواب رجل ادعى  
ان يخرج ثلث ماله فيعطى ربع الثلث لفلان وثلثة ارباعه لاقربائه والفقراء  
ثم قال لا يتركوا خط الرباطين من الثلثة الارباع ماذا يجب للرباطين قال ابو  
القاسم رحمه ينظر الى القرابة ان كانوا يحصون يؤخذ عدد رؤسهم ويجعل  
عدد لكل واحد منهم جزء ويجعل للمساكين جزء وللرباطين جزء فان كانت القرابة  
عشرة انفس يجعل ثلثة ارباع الثلث على اتية عشر جزء عشرة من ذلك للقرابة  
وجزء من ذلك للفقراء وجزء للرباطين. وان كانت القرابة لا يحصى عددهم يجعل  
ثلثة ارباع الثلث اثلاثا ثلث للقرابة وثلث للمساكين وثلث للرباطين لثلاث  
الاب وام وقف كل واحد منهما وقفا على فقراء قرابته فجاء فقير واحد من القرابة  
ينظر ان كانا وقفا ارضا مشتركا بينهما يعطى للفقير قوت واحد لان هذا وقف  
واحد. وان وقف كل واحد منهما دارا على حدة يعطى هذا الفقير من كل دار قوته  
على حدة. والمداد من القوت في جنس هذه المسائل الكفاية فان كان الوقف ارضا  
يعطى كفاية سنة بلا اسراف ولا تقصير لان غلة الارض تحصل في كل سنة وان كان  
الوقف خانوتا يعطى كفاية شهرا لان غلة الخانوت تحصل في كل شهر دار موقوفة سقط من  
بناء الدار شيئا ان امكن اعارة الساقط الى موضعه يعاد ولا يبيع ويعرف غنة الدار  
ولا يجوز ان يعرف شيئا من ثمن النقص الى الفقراء لانه بدل النقص ولا حق للفقراء

فيه انما حكمهم في غلته فيسك الثمن الى وقت الحاجة الى الرمة دار موقوفة قال  
بعضهم لا يكون للموقوف عليه ان يسكن الدار وهو قول الفقيه ابي جعفر رحمه الله  
واستدل في ذلك بجواز اجارة هذه الدار الموقوفة للموقوف عليه ولو كان له  
حق السكنى لما جازت الاجارة للموقوف عليه لان يكون مستأجرا سكنى دار له حتى للسكنى  
وذلك باطل فلما جازت الاجارة دل ذلك على انه في سكنى الدار بمنزلة الاجنبى  
رجل وقف وقفا على اقاربه المقيمين في بلدة كذا واخره للفقهاء ثم راد اقاربه  
الانتقال من تلك القرية هل يجرمون عن نزل هذا الوقف قال الفقيه ابو بكر  
البلخي رج ان كان اقاربه في تلك البلدة يحصون ويحاط بهم فان وظيفتهم وحكمهم  
من الوقف يدور معهم اينما داروا وان كانوا لا يحصون ولا يحاط بهم فكل من انتقل  
عن تلك القرية انقطع وظيفته من الوقف ويعطى من كان مقيما في تلك القرية  
وان لم يبق احد منهم مقيما يصر الى الفقهاء قال الفقيه ابو الليث رج فان رجعا  
الى القرية واقاموا بها رجعت اليهم الغلة من المستقبل رجل وقف ضيعة في  
صحته وامر القيم ان يعطى اقرباءه كفايتهم وهو قوم لا يحصون ولم يذكر اولاد الاقرباء  
يدخل فيه اولادهم واولاد اولادهم لانهم من اقربائه وان كان الواقف ذكر واولاد  
الاقرباء فقال ثم من بعدهم لا يدخل اولاد الاقرباء حال حيوة الاباء  
لانه لما قال من بعدهم لا اولادهم بين انه لم يرد باسم الاقرباء اولادهم ثم قدر الكفاية  
قد رما يحتاج لنفسه ولن يكون من اهله وولده وخادم واحد لان كفايتهم من  
كفايته رجل آوى برضا ياد وقف ضيعة على الفقهاء وقال هو مدسع على الرمة  
ان يعطى حيث شاء واين شاء فانه يحمل للوصى ان يعطى من الوقف والديروا من ائمة  
رقاباته واجيبته ان كانوا فقراء وهو وقف على الفقهاء رجل وقف في صحته ارضا



على الفقراء فاحسب بعض ورثة الواقف قالوا يجوز صرف الوقف اليه وهو  
اول من سائر الفقراء باحد شرطين احدهما ان يصرف البعض اليهم والبعض  
الى الاجانب او الكل الى ورثة الواقف في بعض الاوقات لانه لو صرف الكل اليهم  
على الدوام يظن الناس انها وقف عليهم فربما يتخذونه ملكا. وقف في يد صاحب  
الاوقاف وجد في صك ذلك الوقف ان الفاضل من غلته يصرف الى فقراء اهل السكة  
التي فيها الوقف وغيرهم من فقراء المسلمين قال الشيخ الامام ابو بكر محمد بن الفضل  
رح يصرف الفاضل من عمارة الوقف وممرته الى فقراء السكة الذين كانوا موجودين  
يوم الوقف ويجعل لكل واحد منهم سهما وسائر الفقراء سهما وكل من مات  
منهم سقط سهمه ويقسم ذلك السهم بين الباقيين منهم على ما وصفتنا فاذا انقرض  
فقراء السكة الذين كانوا موجودين يوم الوقف كان فقراء اهل السكة ومن سواهم  
من فقراء المسلمين في ذلك سواء لان فقراء السكة الذين كانوا موجودين يوم الوقف  
استحقوا باعيانهم نصارا لكل واحد منهم سهم وغيرهم من الفقراء ما استحقوا باعيانهم  
فكان لكل سهم واحد ضيعة موقوفة على مسجد علم ان ما يفضل من عمارة المسجد  
فهو للفقراء فاجتمعت الغلة والمسجد لا يحتاج الى العمارة لانه لم يبق شيء  
من تلك الغلة الى الفقراء تكلموا في ذلك. والصحيح ما قال الفقيه ابو الليث رح  
انه ينظر ان اجتمع من الغلة ما يحتاج الضيعة والمسجد الى العمارة بعد  
ذلك يمكن العمارة منها ويبقى شيء يصرف تلك الزيادة الى الفقراء. وهل وقف  
في صحته وقفا على الفقراء فالعرف الى اي فقير افضل ذكر الناطق رح ان المرفق  
لا ولد الواقف افضل ثم القرابة الواقف ثم الاموال الواقف ثم الجيران ثم  
اهل المصر من كان اقرب الى الواقف منزلا. وقف كان يؤيد الواقف وكان الواقف

يفرق الاتزال على اقربائه ومواليه ويفضل البعض على البعض ويضع ثمن  
 شاء فأت الواقف وادعى الاخر ولم يبين كيف كان سبيل الوقف قالوا بان الواقف  
 يصرف الامن كان يصرف اليه الاول لان الظاهر ان الاول كان يصرف الى المصرف  
 فان اشكل على الثاني ان الاول الامن كان يصرف الزيادة على اقربائه ومواليه  
 فهو يصرف الى الفقراء . رجل وقف ضيعة على رجل وشرط ان يعطيه كفايته كل شهر  
 وليس له عيال نصار له عيال فانه يعطيه ولعياله كفايتهم لان كفاية العيال من  
 كفايته . رجل وقف على فقراء جيرانه في القياس وهو قول ابي حنيفة ربح يكون الوقف  
 لفقراء جيرانه الملاصقين . وفي الاستحسان وهو قول ابي يوسف ومحمد ربح يكون  
 الوقف لكل فقير يجمع مسجد المحلة يستوى فيه الساكن والمالك فان كان الساكن  
 غير المالك كان الوقف للساكن دون المالك ويدخل فيه المكاتب ولا يدخل فيه  
 العبيد وامهات الاولاد والمدبرون ويدخل فيه الصبيان والنسوان ولو كان  
 للواقف جيران وقت الوقف فانقل بعضهم الى محلة اخرى وباعوا دورهم وانتقل  
 قوم اخر بعد ادراك الغلة قبل الحصاد والجرارة فالمعتبر فيه من كان جاره وقت  
 قسمة الغلة . ولو وقعت الخصومة في الوقف فشهد شاهدان انفاصدة موقوفة  
 على فقراء جيرانه والشاهدان من فقراء جيرانه جازت شهادتهما ولو شهد  
 شاهدان في ضيعة انفاصدة موقوفة على فقراء جيرانه وهما من فقراء جيرانه لا تقبل شهادتهما  
 قال الناطق ربح في الفرق ان القرابة لا تدرى ويرى الجوار فلم يكن شهادة الجوار  
 شهادته لنفسه لاحالة . قال رضي فاعلى هذا شهادة اهل المدرسة بوقف المدرسة  
 جائزة . ولو وقف على فقراء جيرانه وهو من البقرة ثم خرج المكة ومات بمكة فان  
 اتخذ بمكة دارا للاقامة قال هلال ربح ينبغي ان يكون الوقف لجيرانه بمكة وان اتخذها

دار الجوار البصرة قائم لم ينقطع ويكون الوقف للأولاد. ولو وقف على مواليه  
وله موالٍ اعتقهم وأولاد الموالٍ وموالي الموالٍ كان الوقف لمواليه وأولادهم  
ولا يكون لموالي الموالٍ شيء فان مات مواليه وأولاد مواليه وبقي موالٍ الموالٍ  
كانت الغلة لموالي الموالٍ استحساناً. ولو كان للواقف موالٍ اعتقهم وموالٍ الابن  
اعتقهم ابنه كانت الغلة لمواليه لا شيء لموالٍ الابن وإن لم يكن له موالٍ لماله  
الابن قال أبو يوسف ربح يعطى الغلة لموالٍ الابن وبه أخذ هلال ربح إذا لم يكن  
للووقف أحد من مواليه ولا موالٍ يعطى لموالٍ الابن استحساناً ولو  
كان له موالٍ ابان كانت الغلة لهما وإن لم يكن له إلا موالٍ واحد كان نصف  
الغلة لموالاه والنصف للفقراء. ولو كان له موالٍ مواليات كانت الغلة لهم بالسوية  
. ولو كان له مواليات ليس معهن رجل كان للمواليات كل الغلة فان محمد ربح ذكر  
في السير حريه طلب الأمان لمواليه وله مواليات ليس معهن رجل دخل جميعاً  
في الأمان. ولو أن رجلاً وقف ضبعة على مواليه وأولادهم ونسلهم دخل الكل  
في الوقف دخلاً على السواء سواء كانوا أولاد البنين وأولاد البنات. ولو قال أريض  
مدقة موقوفة بعد وفاتي على موالٍ فانه يعطى من الوقف لامهات وأولاده ومدقة  
لأنه أضاف الوقف لما بعد الموت وهم أحرار بعد موته. ولو أقر الواقف لرجل  
مجهول النسب أنه مولاه وصدقة المقر له وليس للمقر له نسب معروف ولا أولاد  
معروف كان له الوقف. ولو كان له موالٍ العتاقة وإيضاً موالٍ المولات أسلموا  
على يديه. والله كان الوقف لموالٍ العتاقة. وإن لم يكن له إلا موالٍ المولات كان  
الوقف لهم رجل وقف وقفاً صحيحاً على ساكنة دار الحلة يعطى كل واحد منهم شيئاً  
معلوماً كل يوم كذا فسكن فيها انسان لكن لا يبيت فيها ويشترى بالحر استيلاً

<sup>٢٧٢</sup>  
 فصل بين الدار والارض اذ لم يكن الواقف شرط ان لا يواجر اكثر من سنة  
 ومن الامام ابي حفص البخاري رح انه كان يحجر اجارة الضياع ثلث سنين  
 فان اجر اكثر من ثلث سنين اختلفوا فيه قال اكثر مشايخ بلخ رح لا يجوز وقال  
 غيرهم يرفع الامر الى القاضي حتى يبطله وبه اخذ الفقيه ابو الليث رح فان احتاج  
 القيم ان يواجر الواقف اجارة طويلة قالوا الوجه فيه ان يعقد عقود مترادفة  
 كل عقد على سنة ويكتب في الصك اشتراكي فلان بن فلان ارضه كذا وذا كذا  
 ثلثين سنة بثلثين عقدا كل عقد سنة بكذا من غير ان يكون بعضها شرطا  
 في بعض فيكون العقد الاول لازما لانه ناجز والثاني غير لازم لانه مضاف قال  
 رضي وكان فيما قالوا نظرا فانهم قالوا الاول لازم والثاني غير لازم لانه مضاف  
 . وذكر شمس الائمة السرخسي رح ان الاجارة المضافة تكون لازمة في احدي  
 الروايتين . وهو الصحيح وذكرنا ايضا القيم اذا احتاج الى تعجيل الاجرة يعقد  
 عقود مترادفة على نحو ما قال واجمعوا على ان الاجرة لا تملك في الاجارة المضافة  
 باشرط التعجيل فكان فيما قالوا نظر من هذا الوجه . وصلى اليتيم او متولى الوقف  
 اذا اجر وقفا او منزلا لليتيم بدون اجر المثل قال الشيخ الامام الجليل ابو بكر  
 محمد بن الفضل رح على اصل اصحابنا ينبغي ان يكون المستاجر غاصبا الا ان الحضا  
 رح ذكر في كتابه انه لا يصير غاصبا ويلزمه اجر المثل فقل له اتفق بهذا قال نعم  
 ووجه ما قال ذلك ان المتولى والموصى ابطلا بتسميتهما ما زاد على المسمى الا تمام  
 اجر المثل وما لا يملك ان الابطال فيجب اجر المثل كالأجر اوله يسميا شيئا وقال  
 بعضهم بان المستاجر يصير غاصبا عند من يورث غصبا لعقار فان لم يقتض شيئا  
 من المثل وسلم كان على المستاجر الاجر المسمى لا غير والفتوى على ما ذكرنا اوله

لا يحرم عن الوقف ان كان ياروى في بيت من بيوت المدرسة لانه بعد من ساكنه  
 المدرسة اذا كان له في المدرسة ما تقام به السكنى . ولو اشتغل في الليل بالجم<sup>نة</sup>  
 في النهار يقيم في التعلم ان يشتغل في النهار في عمل آخر حتى لا يبعد من طلبه العلم <sup>وظيفة</sup>  
 له من الوقف وان لم يشتغل حتى يبعد من جملة الطلبة فله الوظيفة هذا اذا وقف  
 على ساكنه مدرسة كذا من طلبه العلم اما اذا وقف على ساكنه مدرسة كذا ولم يقل  
 من طلبه العلم فكذلك الجواب لا يكون لساكنه المدرسة من غير طلبه العلم  
 شيئ من الوظيفة لانه هو المفهوم فان كان التعلم لا يختلف الى الفقهاء للتعلم فان  
 كان في المصروف قد اشتغل بكتابة شيء من الفقه لنفسه مما يحتاج اليه لا بأس له ان يأخذ من  
 الوظيفة لانه مشتغل بالتعلم فان هذا من جملة التعلم وان كان في المصروف قد اشتغل بغير ذلك  
 لا يأخذ الوظيفة وان كان خارج المصروف خرج الى مسيرة ثلاثة ايام فصاعدا لا يأخذ  
 الوظيفة لانه صار مسافرا وان خرج الى بعض القرى دون مسيرة ثلاثة ايام فان اقام هناك خمسة عشر <sup>يوما</sup>  
 فصاعدا لا يأخذ الوظيفة . وان كان اقل من ذلك ان كان خرج خروجه منه  
 بدو الخرج للثلاثة لا يأخذ الوظيفة ايضا وان كان خروجه لا بد منه كالخرجه  
 لطلب القوت يكون ذلك عفو اليس لغيره ان يأخذ بيته رجل وقف على العاقبة  
 الساكنين يبلغ وجعل لهم شيئا من الوظيفة ومنهم من يغيب عن البلد سنة  
 او نحو ذلك قال الفقيه ابو بكر البلخي رج من غاب منهم ولم يبع مسكنه ولم يتخذ  
 مسكنا اخر فهو من سكان بلخ ولا يبطل وظيفته ولا وقفه قال رضو دلت المسئلة  
 على جواز الوقف على بنه هاشم كما يجوز الوصية لهم ولا يجوز صرف الزكاة اليهم  
 وهكذا قال الشيخ الامام القاضى ابو زيد الدبوسي رج

فصل في اجارة الاوقاف ومزارعتها

قال الفقيه ابو جعفر روح اذا لم يذكر الواقف في صك الوقف رأى القيم ان يواجرها  
ويدفعها من اربعة فاما كان اد رعى الوقف وانفع للفقراء فعل الا ان في الدولة  
لا يواجر اكثر من سنة لان المدة اذا طالت يؤدي الى ابطال الوقف فان من  
راه يتصرف فيه تصرف الملاك على طول الزمان برعده مال كافلا يواجر الداء  
الكثر من سنة. اما في الارض فان كانت الارض تزرع في كل سنة لا يواجرها  
اكثر من سنة وان كانت تزرع في كل سنتين مرة او في كل ثلث سنين مرة كان  
له ان يواجرها مدة يتمكن المستاجر من الزراعة. هذا اذا لم يكن الواقف شرط  
ان لا يواجر اكثر من سنة فان كان شرط ذلك والناس لا يعينون في استجهاها  
سنة وكانت اجارتها اكثر من سنة اد رل للوقف وانفع للفقراء فليس  
للقيم ان يخالف شرطه ويواجرها اكثر من سنة الا انه يرفع الامر الى القاضي  
حتى يواجرها القاضي اكثر من سنة لانه هذا انفع للوقف وللقاضي ولاية النظر  
للفقراء والغائب والميت فان كان الواقف ذكر في صك الوقف ان يواجر اكثر  
من سنة الا اذا كان ذلك انفع للفقراء كان للقيم ان يواجرها بنفسه اكثر  
من سنة اذا رأى ذلك خيرا ولا يحتاج الى الموافقة الى القاضي لان الواقف  
اذن له بذلك. ولو ان القيم اجر دار الوقف خمس سنين قال الشيخ  
الامام ابو القاسم الطبري لا يجوز اجارة الوقف اكثر من سنة الا لمر عارض يحتاج  
الى تعجيل الاجرة بحال من الاحوال قال الفقيه ابو بكر محمد بن الفضل رحمه الله  
انا لا نقول بفساد هذه الاجارة اذا اجر مدة طويلة لكن الحاكم ينظر فيه  
فان كان ضررا بالوقف ابطلها. وهكذا قال الامام ابو الحسن علي السعدي رحمه  
الله عن الفقيه ابو الليث روح انه كان يجيز اجارة الوقف ثلاث سنين من

يجب اجر المثل على كل حال . وعن القاضي الامام ابو الحسن علي السعدي رح في  
هذا قال رجل غصب دار صبي او غصب وقعا كان عليه اجر المثل فاذا وجب  
اجر المثل فتم فاطنك في الاجارة باقل من اجر المثل . رجل استاجر ارض وقف  
ثلاث سنين باجرة معلومة هي اجر مثاها فلما دخلت السنة الثالثة كثرت  
وغائب الناس فراد اجر الارض قالوا ليس للمثولي ان ينقص الاجارة لنقصان  
اجر المثل لان اجر المثل انما يعتبر وقت العقد وقت العقد كان السهم اجر المثل  
فلا يعتبر التغيير بعد ذلك . وقف على ارباب واحد هم متولوا فاجر من جل ثم مات  
هذا المثولي لا يبطل الاجارة لان الاجارة وقعت للوقف فلا تبطل بموت المالك  
كما لا تبطل بموت الوكيل في الاجارة متولوا الوقف اذا تقبل ارض الوقف لنفسه  
من نفسه لا يجوز لان الواحد لا يتولوا طرفي العقد الا اذا تقبلها من القاضي  
لنفسه فيتم العقد باثنين . رجل استاجر ارضاً موقوفة وبني فيها حائناً ثم جاء  
اخر وزاد في غلة الارض واراد ان يخرج البناء من الحائنة ينظر ان كان اجرة  
المثولي مشاهرة فاذا جاء رأس الشهر كان للمثولي ان يفسخ الاجارة لان الاجارة  
اذا كانت مشاهرة يتجدد انعقادها عند رأس كل شهر فاذا نسخ الاجارة ان كان  
رفع البناء لارض بالارض كان لصاحب البناء ان يرفع بناءه وان كان رفع البناء  
يفر بالوقف ليس له ان يرفع البناء فيعد ذلك ان يرضي المستاجر ان يأخذ قيمة  
البناء ويترك البناء على المثولي لان المثولي ان يدفع اليه القيمة ينظر الى قيمة  
البناء مبنياً والقيمة منزوعاً ايها كان اقل يملكه المثولي بذلك فيصير البناء  
وقفاً بالارض وان كان رفع البناء يفر بالارض فبالثولي ان يدفع اليه القيمة  
ويملك البناء لا يجبر المثولي بل يترضى صاحب البناء الا ان يتخلص ماله فيأخذ

متولى الوقف اذا اجر ضيعة من رجل سنين معلومة ثم مات الماجر ثم المستاجر  
قبل انقضاء المدة فنزع ورثة المستاجر الارض بذرهم قال الشيخ الامام  
الاجل ابو بكر محمد بن الفضل رح الغلة تكون لورثة المستاجر وعليهم نقصان  
الارض ان انتقضت الارض بذر اعنتهم بعد موت المستاجر <sup>مصلح</sup> يصر ذلك نقصان <sup>الم</sup>  
الوقف لاحق للموقوف عليهم الارض في ذلك لان الضمان يدل عن نقصان الارض  
وحق الموقوف عليهم في منفعة الارض لا في عين الارض. متولى الوقف اذا قرب  
موته وفوض التولية للغيره جاز لانه بمنزلة الصبي وللوصي ان يوصي للغيره  
المتولى اذا استاجر رجلا في عمارة المسجد بذرهم ودائق واجر مثله درهم  
ناستعمله في عمارة المعبد ونقد الاجر من مال الوقف، قالوا يكون ضامنا جميع  
ما نقد لانه لما زاد في الاجر اكثر مما يتغابن الناس فيه يصير مستاجر النفسه  
دون المسجد فاذا نقد الاجر من مال المسجد كان ضامنا. المتولى اذا امر المؤذن  
ان يخدم المسجد وسم له اجر معلوما لكل سنة قال الشيخ الامام الجليل ابو بكر  
محمد بن الفضل رح يصح الاجارة لانه يملك الاستيجار لخدمة المسجد ثم ينظر  
ان كان ذلك اجر عمله او زيادة يتغابن فيها الناس كانت الاجارة للمسجد فاذا نقد  
الاجر من مال المسجد حل للمؤذن احدى وان كان الاجر زيارة ما يتغابن فيه الناس  
كانت الاجارة للمتولى لانه لا يملك الاستيجار للمسجد بغيب فاحش واذا اوى  
الاجر من مال المسجد كان ضامنا. وان علم المؤذن بذلك لا يحمل له ان يأخذ من  
مال المسجد. رجل جعل ارضه او منزله وقفا على كل مؤذن يؤذن او يؤم في مسجد  
يعينه قال الشيخ الامام اسمعيل الزاهد رح لا يجوز هذا الوقف لان هذه قرينة  
وقعت لغير المعين وذلك المؤذن والامام قد يكون غنيا وقد يكون فقيرا فلا يجوز



وان كان المؤذن فقيرا يجوز التقية والصدقة للفقير لكن الوقف على هذا الوجه  
لا يجوز ايضا وان كان فقيرا والحيلة في ذلك ان يكتب في صك الوقف وقفت هذا  
المنزل على كل مؤذن فقير يكون في هذا المسجد والحلة فاذا خرب المسجد والحلة  
بعد ذلك تصرف الغلة الى فقراء المسلمين اما اذا قال وقفت على كل مؤذن فقير  
فهو مجهول فلا يجوز كما لو قال اوصيت بثلاث مائة لواحد من عرض الناس لا يجوز  
فقير سكن دارا موقوفة على الفقراء باجرة وترك المتولى ما عليه من الاجر يحصته  
من الوقف على الفقراء جاز كما لو ترك الامام خراج الارض على من له حق في بيت  
المال يحصته متولى الوقف اذا اجر دار الوقف كان له ان يحتال بالغلة على مدته  
المستاجر اذا كان المديون مليا وان اخذ كميلا بالاجر فهو اول بالمجاز التاخي  
اذا اجر الدار الموقوفة ثم عزل قبل انقضاء المدة لا يبطل الاجارة كما لا يبطل بموت  
المتولى او الوكيل في الاجارة . وكذا الوفيات بعض الوقوف عليهم قبل تمام المدة  
لا تبطل الاجارة . ثم ما وجب من الغلة الا ان مات هذا الوقف عليه يمر في الكل  
واحد منهم حصته وحصة الميت تصرف لوارثه ما وجب من الغلة بعد موت  
هذا فهو يكون لمن بقى وكذا الوفيات بعضهم بعد موت الاول بمدة فهو على هذا القياس  
رجل وقف دارا على قوم باعيا نعم وجعل آخر للفقراء ثم ان المتولى اجر الدار من الوقف  
عليهم جازت الاجارة لان حق الوقوف عليهم في الغلة لازمة الدار قبل بنائها  
الوقف بناء او نصب ما بان فوى عند البناء انه يبنى للوقف يصير وقفا وان لم يبن  
لا يصير وقفا . حاشا بين دارين احدهما وقف انهدم الحائط بينه صاحب الدار في حد  
دار الوقف كان للقيم ان يأمر بالنقض فان اراد القيم ان يعطيه قيمة البناء  
ليكون المصلح للوقف لا يجوز ولا يكون للقيم ان يجبر على اخذ القيمة وكذا ان اعطاه

قيمة البناء برضاء لا يجوز لانه لو جاز ذلك يضيع ما تحت البناء ومن دار الوقف حازت  
 من الوقف ماله على حازت لرجل ومال النافع على ثالث وتقطعت الحواشيت واتي القيم بهم  
 الوقف قالوا ان كان للوقف غلة يمكن عمارة الحانوت بتلك الغلة كان لصاحب الحانوتين  
 ان يأخذ القيم باقامة المائل وردده الى موضعه من الوقف وازالة الشاغل عن ملكها  
 وان لم يكن للوقف غلة يمكن عمارة المائل بتلك الغلة كان للمالكين ان يرفعوا الامر الى  
 القاضي ليار القيم بالاستدانة حانوت اصله وقف وعمارته لرجل فاجب صاحب العمارة  
 ان يستاجر اصل الحانوت باجر المثل قالوا ان كانت العمارة لو رفعت يستاجر الاصل  
 باكثر مما يستاجر صاحب البناء يكلف صاحب البناء برفع البناء ويخرج الاصل من غيره  
 وان كان لا يستاجر بذلك يترك في يد صاحب البناء بذلك الاجر دار لرجل فيها موضع مقدار  
 بيت واحد وقف وليس في يد الموقوف عليه شئ من غلة الوقف فاراد صاحب الدار  
 ان يستاجر ذلك الموضع مدة طويلة قالوا ان كان لهذا الموضع مسلك الى الطريق الاعظم  
 لا يجوز للقيم ان يواجر الوقف مدة طويلة لان فيه ابطال الوقف وان لم يكن لذلك  
 الموضع مسلك الى الطريق الاعظم جازت اجارة الوقف لصاحب الدار مدة طويلة  
 رجل باع اشجارا من ارض الوقف ثم اجر الارض من مشتري الاشجار قالوا ان باع  
 الاشجار بعرو نقاد ون الارض ثم اجر الارض مدته حازت الاجارة وان باع  
 الاشجار من وجه الارض ثم اجر الارض لم يصح اجارة الارض لان موضع الاشجار  
 مشغول بملك الاجر وهذا لا يختص بالوقف التولية اذا اجر الوقف بشئ من  
 العروض والحيوان بعينه قيل انه يجوز بلا خلاف بخلاف العكيل وكذا العكيل الاجار  
 اذا اجر بمكيل او موزون او عرض او حيوان قيل بانه لا يجوز بلا خلاف  
 في مال الفقه ابرهه رحمه الله في زماننا يمكن الاجارة بالاحتلاف

ايها لان المتعارف الاجارة بالدرهم والدنانير الموقوف عليه  
 اذا اجر الموقوف قال ابو جعفر رحمه الله في كل موضع يكون  
 كل الاجر له بان لم يكن الوقف محتاجا الى العارة ولم يكن معه شريك في الوقف كان له  
 ان ياجر الدور والحوانيت وان كان الوقف ارضا ان كان الواقف شرط البداية  
 بالخراج والعشر وجعل للموقوف عليه ما فضل من العارة والمؤنة لم يكن للموقوف  
 عليه ان ياجر لانه لو جازت اجارته كان جميع الاجر له بحكم العقد فيفوت شرط الوقف  
 ولو لم يكن الواقف شرط البداية بما ذكرنا فاجر الموقوف عليه الارض وزرعها  
 لنفسه ينبغي ان يجوز ويكون الخراج والمؤنة عليه وكذا لو كان الموقوف عليهم  
 في ارض الوقف اثنين فتهايا او ثلثة فتهايا واخذ كل واحد ارضا ليزرعها لنفسه  
 لا يجوز وعن ابي يوسف رجح ان كانت الارض عشرية جازت مهاياتهم وان  
 كانت خراجية لا تجوز لان العادة في الاراضي الخراجية المؤتونة انهم  
 يشترطون البداية بالخراج فلو جاز فيه التهايا لم يكن الخراج في الغلة ويكون  
 في ذمة الموقوف عليه فكان تعبير شرط الواقف . وعن الفقيه رحمه الله  
 رجح انه قال احتال بعض الناس في زماننا ان يكتب في ملك اجارة الوقف ان الواقف  
 وكل ثلثا باجارة هذه الضبعة من فلان في كل سنة وستما خرج من الوكالة  
 فهو وكيله واراد بذلك بقاء الوقف في يد المستاجر بالكثير من سنة قال الفقيه  
 ابو جعفر رجح الا انما تبطل هذه الوكالة كما تبطل الاجارة الطويلة صيانة للوقف  
 عن البطلان . وقد اختلف نصير بن يحيى ومحمد بن سلمة رجح في الاجل اذا وكل  
 وكلا على انه متى اخرجته عن الوكالة فهو وكيله قال نصير رجح يجوز الوكالة بعد  
 الشرط والمحمد بن سلمة رجح لا يجوز وانما اختلف للاختلاف في تفسير هذا الشرط

فحمد بن سلمة رجع نعم من هذا الكلام انه متى اخرجته عن هذه الوكالة فهو وكيل بهذا  
الوكالة وهذا مخالف للشرع كان حكم الوكالة في الشرع ان تكون لازمة وبرر عليها  
الغزل. ونصير رجع نعم من هذا الكلام انه متى اخرجته عن هذه الوكالة فهو وكيله  
وكالة مستقبلية ولو صرح بذلك كان جائزا. قال الفقيه ابو جعفر رجع لو صرح بذلك  
انما يجوز الوكالة في غير الوقف اما في الوقف وان صرح بذلك فانا نابطله صيانة  
للووقف عن البطلان ثم في غير الوقف اذا جازت الوكالة بهذا الشرط فان اراد  
ان يخرجها عن الوكالة ينبغي ان يقول رجعت عن قولي فيما اخرجتك عن الوكالة  
فانت وكيل فيصح رجوعه عن الوكالات المعلقة ثم يقول اخرجتك عن الوكالة  
ارض موقوفة في قرية يزرعها اهل القرية بالثلث او بالنصف وفيها حاكم  
من جهة قاضي البلدة فاستأجر رجلا من الحاكم هذه الارض سنة بدرهم معلومة  
فلما ادرك الزرع جاء المتولي وطلب حصة الوقف من الخارج قال بعضهم للمتولي  
ان يأخذ حصة الوقف من الخارج على عرف اهل القرية لان قاضي البلدة ان كان جعل  
المتولي متوليا قبل تقليد الحاكم او كان متوليا من جهة الواقف لا يدخل تولية الحاكم  
في تقليده. وان كان قاضي البلدة جعل المتولي بعد ما قلده الحاكم الحكومة فقد اخرج  
الحاكم عن الولاية عن تلك الارض فلا يصح اجارة الحاكم ويجعل وجودها كعدمها  
فتم يزرعها المستأجر يصير كان المتولد دفعها مزارعة على ما هو المتعارف في تلك القرية  
فكان للمتولي ان يأخذ ذلك من الخارج. رجل عصب ارضا موقوفة على الفقراء او على  
وجه البر كان للقيم ان يسترد لها من الفاضل فان كان الفاضل زادا في الارض من  
ان لم يكن الزيادة ما لا يتفقها بان كرب الارض او حفر النهر او التي فيها كسرتين <sup>خلط</sup>  
ذلك بالتراب فصار بمنزلة المستهلك فان القيم يسترد الارض من الفاضل بغير

يُخفى وان كان الريادة ما لا متقوما كالبناء والشجر يؤمر الغاصب برفع البناء وقطع  
الاشجار ورد الارض ان لم يضر ذلك بالوقف وان اضر بالوقف بان تحجب الارض  
بقلع الاشجار والدار يرفع البناء لم يكن للغاصب ان يرفع البناء ويقطع الاشجار  
لان القيم يضمن قيمة الفراس مقلوعة وقيمة البناء مرفوعة ان كان للوقف غلة  
في يد المتولي تنفع لذلك الضمان وان لم يكن للوقف غلة يؤجر الوقف فيعطى الضمان  
من ذلك وان اختار الغاصب قطع الشجر من اقصى موضع لا يحجب الارض فله ذلك  
ولا يجبر على اخذ القيمة ثم يضمن القيم ما بقى في الارض من الشجر ان كانت له قيمة وقف  
استول على غاصب وحال بينه وبين المتولي وعجز المتولي عن الاسترداد واراد الغاصب ان  
يدفع قيمتهما كان المتولي ان يأخذ القيمة او يصلحها على شيء ثم يشتري بالماخوذ من  
الغاصب ارضا اخرى فيعمله وقفا على شرائط الاول لان الغاصب اذا جحد الغصب  
يصير بمنزلة المستهلك فيجوز اخذ القيمة . رجل غصب ارضا موقوفة قيمتها الف  
ثم غصب من الغاصب رجل اخر بعدما ازدادت قيمة الارض وصارت تساوى الف  
دوهم فانه المتولي يتبع الغاصب الثاني ان كان مليا على قوله من يرى جعل  
العقار مضمونة بالغصب لان تضمن الثاني انفع للوقف . وان كان الاول املا  
من الثاني يتبع الاول لان تضمن الاول يكون انفع للوقف واذا اتبع القيم احدها  
برى الآخر عن الضمان كالمالك اذا اختار تضمن الغاصب الاول او الثاني برى الآخر  
المتولي اذا رهن الوقف بدين لا يصح . وكذلك اهل الجماعة اذا رهنوا فان سكن الزعيم  
الدار قال بعضهم عليه اجر المثل سواء كانت الدار معدة للاستغلال او لم تكن نظر  
لوقف . وكذلك متولي المسجد اذا باع منزلا موقوفا على المسجد فسكنه المشتري  
ثم غرل هذا المتولي وفي غيره فادعى الثاني المنزل على المشتري وبطل الغايض بيع المتولي

وسلم الدار الى المتولى الثالث فعلى المشتري اجر المثل. أرض وقف في يد الكار فيه ثقل رقة  
 القطن فوجبه الكار في منزل رجل واخذ صاحب المنزل وخاصمه الى القاضي فقال صاحب  
 المنزل ضمنت لك ان اعطيتك مائة من من القطن قالوا ان كان صاحب المنزل اعطاه  
 خوفا من هتك الستر لا يحمل له ان يأخذ لان ذلك رشوة وان علم انه سرق ذلك المقدار  
 او اكثر جاز له ان يأخذ فان علم انه سرق اقل من مائة من لا يجوز له ان يأخذ الا مقدار  
 ما يعلم يقينا انه سرق الكار تناول من مال الوقف فصالحه المتولى على شيء والاكار غني لا يجوز  
 له الحط من مال الوقف وان كان فقيرا جاز ذلك والله تعالى اعلم

### فصل في دعوى الوقف والشهادة عليه

رجل غضب ضيعة موقوفه فخاصمه المصوب منه فاقام البينة قبلت بينته ويرد  
 عليه الضيعة اجماعا اما عند ابي يوسف رج فلا نه يصير وقتا قبل الاخراج الى المتولى  
 فكان له ولاية الاسترداد. وعند ابي حنيفة ومحمد رج ان لم يصير وقتا قبل التسليم الى  
 المتولى كان هو اول بها. صاحب الاوقاف اذا اراد ان يسمع الدعوى في امر الوقف  
 فيقفى بالبينة او بالتكليف ان كان السلطان ولاء ذلك نصا او كان معلوما ذلك  
 دلالة جاز لانه بمنزلة القاضي في ذلك وان لم يكن شيء من ذلك لا يكون خصما. وقف  
 على نفر استولى عليه ظالم لا يمكن الانتزاع عنه فادعى احد الموقوف عليهم على واحد  
 منهم انه باع الوقف من الغاصب وسلمه اليه فانكر المدعى عليه فاراد المدعى تخليفه  
 قال الفقيه ابو جعفر رج له ذلك فان نكل عن اليمين او قامت عليه البينة يقضى عليه  
 بقيتها ثم يشتري بتلك القيمة ضيعة اخرى تكون على سبيل الوقف الاول لان العقار  
 يضمن بالبيع والتسليم عند الكل لان البيع والتسليم استهلاك رجل باع ارضا  
 ثم ادعى انه كان وقفها قبل البيع فان ابراد تخليف المدعى عليه ليس له ذلك عند الكل

لأن التخليف بعد صحة الدعوى ودعواه لم تقع لكان التناقض وإن أقام البينة  
 على ما ادعى اختلفوا فيه قال بعضهم لا يقبل بينته لأنه متناقض وقال بعضهم  
 يقبل بينته لأنه التناقض يمنع الدعوى وعلى قول أبي جعفر رج الدعوى لا يشترط لقبول  
 البينة على الوقف لأن الوقف حق الله تعالى وهو التصديق بالغة ولا يشترط بينته  
 اندعوى كالشهادة على الطلاق وعق الأمانة إلا أنه إن كان هناك موقوف عليه  
 مخصوص ولم يدع لا يعطى له من الغلة شيئ ويصرف جميع الغلة إلى الفقراء لأن الشها  
 دة قبلت بحق الفقراء فلا تظهر إلا بحق الفقراء قال رض وينبغي أن يكون الجواب على التفصيل  
 أن كان الوقف على قوم بأعيانهم لا يقبل البينة عليه بدون الدعوى عند الكل  
 . وإن كان الوقف على الفقراء أو على المسجد على قول أبي يوسف ومحمد رج تقبل البينة  
 بدون الدعوى وعلى قول أبي حنيفة رج لا تقبل . رجل جاء إلى بلد من البلدان قاضيا  
 فوجد في ديوان الذي كان قاضيا قبله ذكرا وقاف وهي في أيدي الأمراء ووجد لها  
 رسوما في ديوانه قال الخفاف رج هذا القاضي يحمل الأمر على ما كان في ديوان من قبله  
 فإن تنازع في ذلك قوم قال فريق هولنا وقفه فلان بن فلان علينا وقال فريق  
 هولنا وقفه فلان ذلك علينا وليس لهم بينة قال الخفاف رج إن كان للواقف  
 ورثة فأقروا أن صاحبهم وقف ذلك على هؤلاء جاز وأما فالامر موقوف فإن اطلح  
 وأراد والخذ ذلك كان للقاضي في الاستحسان أن يقسم ذلك بينهم شاهد الوقف  
 إذا شهد بوقف على نفسه أو على أحد من أولاده أو أولاد أولاده وإن سلطوا أو أباه  
 وإن علوا لا يقبل شهادته لأنه شهد لنفسه . وكذا لو شهد بوقف على نفسه وعلى  
 أجنبي لا يقبل شهادته لأنه حقه ولا حق الأجنبي وليس هذا كالشاهد من إذا شهد  
 أحدهما أنه وقفه على نبيذ صدقة موقوفة وشهد الآخر أنه وقفه على عمر صدقة

موقوفة فان ثم يقبل شهادتها ويصرف الغلة الى الفقراء لان ثمة اتفاق على ان رقبة الامير  
وقف وانما اختلفا فيمن استثنى له الغلة فتقبل شهادتها على ما اتفقا عليه وهو الاصل  
الوقف فيكون للفقراء ولو شهد شاهدان انه وقفها على فقراء حيوانه وهما من جيرانه  
جازت شهادتها لان الجوار ليس ببلانهم وكذا لو شهد انه وقفها على فقراء مسجد كذا  
وهما من فقراء ذلك المسجد جازت شهادتها وكذا لو شهد اهل المدرسة بوقف  
المدرسة جازت شهادتهم ولو شهد شاهدان انه وقف ارضه ولم يحدها لنا  
ولكن ان عرف ارضه لا يقبل شهادتها لعل للواقف ارض اخرى سوى التي يعرف شاهدان  
وكذا لو قال لا انعرف له ارضا اخرى لم يقبل شهادتها لعل له ارضا اخرى وما لا يعلمان  
ولو قال اشهدنا على وقف ارضه وهو فيها ولم يذكر لنا احد ودها جازت شهادتها  
لانها شهدا على وقف ارض بعينها وهو فيها الا انها لم يعرفا احد من الحد وفهم يمكن  
الحلل في شهادتها ولو شهدا ان الواقف وقف ارضه وذكر حد والارض ولكن لا انعرف  
تلك الارض انما في اي مكان هي جازت شهادتها ويكلف المدعي اقامة البينة ان الارض  
التي يدعيها هذه الارض ولو شهد احدها ان جعل ارضه موقوفة فتبعد وفاة وشهد الآخر  
انه وقفها وقفا صحيحا باتا كانت الشهادة باطلة لانها اختلفا في التصرف احدهما  
شهد بالتجيز والآخر بالاضافة والتعليق بالموت فلم يتفقا على شيء ولو شهد احدهما  
انه وقفها في صحته وشهد الآخر انه وقفها في مرضه جازت شهادتهما لانهما شهدا  
بوقفه باتا الا ان حكم الوقف في المرض ان ينقص فيما لا يخرج من الثلث وهذا لا يمنع  
الشهادة كما لو شهد احدهما على انه وقف ثلث الارض والآخر على انه وقف ربع الارض  
وغم يقبل شهادتهما على الاقل في قول من يجيز وقف المشاع ولو شهد  
احدهما انه جعلها وقف على المساكين وشهد الاخر انه جعلها وقف على الفقراء جازت



شهادتهما لانهما اتفقا على وقف يعرف الى الله تعالى رجل مات وترك ابنتين في يد  
 احدهما ضيعة يزعم انها وقف عليه من ابيه والابن الاخر يقول هي وقف علينا قال  
 الفقيه ابو جعفر روح القول قول الذي يدعى الوقف عليهما لانها تصادقا انها كانت في يد  
 ابيهما وقال غير القول قول ذي اليد والاول اصح . رجل ادعى كوما في يد رجل انه له فزعم  
 المدعى عليه انه وقف وليس للمدعى بينة وارادته ليف المدعى عليه قالوا ان اراد  
 تخليفه لياخذ القيمة ان نكل عن اليمين كان له ان يحلفه . وان ارادته تخليفه لياخذ  
 الكرم ان نكل عن اليمين ليس له ان يحلف لان النكول بمنزلة الاقرار . ولو اقر المدعى  
 بعد ما اقر انه وقف لايصح اقراره . ضيعة في يد حاضر وضعة اخرى في يد غائب فادعى  
 رجل على الحاضر ان هاتين الضيعتين وقف عليه وقعهما جده على اولاده واولاد اولاده  
 قال الفقيه ابو جعفر روح ان شهد الشهود ان هاتين الضيعتين كانتا ملك الواقف  
 وقعهما جميعا وقتا واحدا يقضى بوقف الضيعتين جميعا . وان شهدوا على وقفين متفرقين  
 لا يقضى الا بوقف الضيعة التي في يد الحاضر . رجل وقف في صحته ضيعة ومات فجاء رجل  
 وادعى ان الضيعة له فاقر به بعض الورثة او استخلف فشكل قال الفقيه ابو جعفر روح  
 لا يصدق الرادث على ابطال الوقف ويضمن هذا الوارث للمقر له قيمة حصته من  
 الضيعة من تركه الميت في قول من يرى العقار مضمونة بالعصب . ارض في يد ورثة اترها  
 جميعا ان اباهم وقفها وسبع كل واحد منهم وجهها غير مسمى صاحبه قالوا للقاضي يقبل اقراره  
 ويعرف حصة كل واحد منهم من الغلة الى الوجه الذي اتره ولاية هذا الوقف تكون  
 للقاضي بولي من يشاء فان كان في الورثة صغيرا وغائب لا يقضى القاضي في حصصهم في  
 يد ركة الصغير ويجوز الغائب دار موقوفة على اخوين احدهما غائب وقبض الحاضر غلتهما  
 تسع سنين ثم مات الحاضر وترك وصيا ثم حضر الغائب وطلب الوصي بنصيبه من الغلة

قال الفقيه أبو جعفر رح ان كان الحاضر الذي قبض الغلة هذا القيم لهذا الوقف كان للقاتل  
 ان يرجع في تركه البيت بحصته من الغلة وان لم يكن الحاضر فيما لهذا الوقف الا ان الاخرين  
 اجراء جميعا فكذا ذلك وان اجره الحاضرات الغلة كلها للحاضر في الحكم ولا يطيب له ان ينفذ  
 بما قبض من حصه القاسب . رجل ادعى دارا في يد رجل انها باصلها وبنائها له وقال المدعى  
 عليه لابل له وقف على مصالح مسجد كذا فاقام المدعي بيعة على دعواه وقف القاضي له وكتب  
 السجل ثم اقر المدعي ان اصل الدار كان وقفا والبناء له قالوا يبطل دعواه ويبطل تصرفه  
 القاضي والسجل . اذا شهد الشهود على وقف بالتسامع قال عامة مشايخ بلجرج ان كان  
 الوقف مشهورا متقادما نحو واقف عمر بن العاص رضي الله عنه وما اشبه ذلك جازت الشهادة  
 عليها بالتسامع . وقال الفقيه ابو بكر البلخي رح لا يجوز ان كان الوقف مشهورا تاما  
 الشهادة على شرائط الوقف وجهاته ذكر شمس الائمة السرخسي رح انه لا يجوز الشهادة  
 على الشرائط والجهات بالتسامع . وهكذا قال الشيخ الامام الاجل الاستاذ ظهير الدين رح  
 وان ادعى وقفا او شهدا على وقف ولم يذكره والرافق ذكر المحصاف رح في باب قبض المحضر  
 من ديوان القاضي العزول على ان دعوى الوقف والشهادة على الوقف تصح من غير بيان الوقف  
 ورجل في يد صنعة فجاء رجل وادعى انه وقف واحضر مكانه خطوط العدد والقفاء <sup>صنة</sup> الما  
 وطلب من القاضي القضاء بذلك الصك قالوا ليس للقاضي ان يعطي بذلك الصك  
 لان القاضي انما يقضي بالحجة والحجة هي البيعة او الاقرار اما الصك لا يعلم حجة لان  
 النظم يشبه الخط وكذا لو كان على باب الدار لوح مفروب ينطق بالوقف لا يجوز للقاضي  
 ان يثبت <sup>ان يثبت</sup> الوقف

ما لم يشهد الشهود والله تعالى اعلم

فصل فيما يتعلق بعك الوقف

رجل وقف صنعة واشهد على ذلك جماعة وكتب صكا فخطأ في كتابة الحد وكتب بعد ذلك

كما كان وحدين بخلاف ما كان قال الفقيه أبو بكر ربح ان كان المحدثان اللذان غلطوا في  
 ذلك الجانب لكن بين ما جعله حدا وبين ضيعة الرقف ارض غيره او كرم غير او دار لغير  
 الواقف فالوقف جائز ولا يدخل ملك غيره في الرقف. وان كان الحد الذي سماه في الصك لا يوجد  
 في ذلك الموضع ولا بالبعد منه فالوقف باطل الا ان يكون الرقف ضيعة مشهورة مستغنية  
 عن التحديد يجهز الرقف رجل وقف ضيعة له وكتب صكا واشهد الشهود على ما في الصك  
 ثم قال الواقف اني وقفت على ان يبيع فيه جائز الا ان الكاتب لم يكتب ذلك الشرط ولم اعلم  
 بالذي كتب في الصك قال الفقيه أبو بكر ربح ان كان الواقف رجلا نصيبا بحسن العربية  
 فقرأ عليه الصك فاقر بجميع ما فيه فالوقف صحيح كما كتب ولا يقبل قوله وان كان الواقف  
 اعجميا لا يفهم العربية ولم يشهد الشهود على تفسيره فالقول قوله الواقف اني لم اعلم ما في الصك  
 واشهدت الشهود على ما في الصك من غير ان اعلم ما في الصك. وان قال الشهود قرئ عليه  
 الكتاب بالفارسية واقربه واشهدنا عليه لا يقبل قوله وهذا لا يختص بالوقف بل البيع  
 وسائر التمرنات يكون كذلك رجل اراد ان يقف جميع ضيعة له في قرية من القرى على قوم  
 وامر بكتابة الصك في مرضه فنسب الكاتب ان يكتب بعض اقربة من الاراض والكروم ثم قرئ  
 الصك على الواقف وكان المكتوب ان فلان بن فلان وقف جميع ضيعة له في هذه القرية وهو  
 كذا وكذا اقرا على فلان وفلان وبين حد ودها ولم يقرأ عليه القراح الذي نسب الكاتب  
 فاقر الواقف بجميع ذلك قال أبو نصر ربح ان كان الوقف في حصته واخبر الواقف انه اراد  
 به جميع ماله في هذه القرية المذكورة وغير المذكورة فذلك على الجميع الذي اراده. وكذا  
 لو مات الواقف وقد اخبر الواقف عن نفسه قبل الموت قال امر على ما تكلم قيل له ارايت  
 لو كان في هذه القرية بئج الحمام مع الحمامات ولم يكتب هل يدخل ذلك في الوقف يجوز  
 وقف ذلك قال اما بئج الحمام ارجوان يجوز وقفه ويكون الحمامات تابعة للحمامات

قال لها جيرانها اجعل على هذا ان رقتا على النبي صلى الله عليه وسلم انك متى احضرت اليها تبعها فكتبوا الصك بنين  
هذا الشرط وتالوا وقد فعلنا قال الفقيه ابو جعفر ربح ان قرأ عليها الصك بالعارسية  
وهو تسمع فاحترت بالوقف جاز الوقف وان لم يقرأ عليها لا يصير وقفاً متولاً الوقف  
اذا اجر الوقف او تعرف تعرفنا آخر فكتب في الصك آخر وهو متولاً لهذا الوقف ولم يذكر  
انه متول من اى جهة قالوا يكون فاسداً وكذا الوصى اذا لم يذكر انه وصى من اى جهة لان  
الجهة اذا لم تذكر لا يعرف انه متول من جهة القاضى او من جهة الواقف وكذا الوصى  
لا يعرف انه وصى من جهة الاب او القاضى او الام والمجد واحكامهم تختلف فان كتب هو  
متول او وصى من جهة المحكم ولم يسم القاضى الذى ولاه قالوا يجوز ذلك لان جهة التولية  
صارت معلومة ويعرف ذلك القاضى بالنظر في التاريخ فيعرف القاضى في ذلك الوقف  
فيجوز رجل استأجر من متول الوقف على ارباب معلومين ارضاً وكتب لذلك كتاباً فكتب  
فيه استأجر فلان بن فلان من فلان بن فلان المتول على الاوقاف المشروبة الى فلان المرفق  
بلداً او لم يكتب اسم الواقف ولم يعرف قالوا يجوز ذلك لانه لو كتب من فلان بن فلان المتول  
في كذا وهو وقف على ارباب معلومين ولم يذكر الواقف جاز فهذا اولى مسائل الوصية  
ذكردها في كتاب الوقف مريض قال انه كنت متولاً حانوت وقف على الفقراء وكنت  
من غلته او قال لم اود زكاة مالي فادوا ذلك من مالي بعد موته قالوا ان صدقته الورثة  
في ذلك ففي غلة الوقف يعطى من جميع ماله وفي الزكاة من الثلث لان في الوقف لو  
نبت ذلك بالبيضة يؤخذ جميع ذلك من تركته من غير اقرار فلا يكون الاخذ مضافاً  
لا اقراره اما في الزكاة لو نبت ذلك لا يؤخذ من تركته فيكون الاخذ مضافاً لا اقراره  
وان كذبته الورثة فالكل من الثلث ولو وصى البيت ان يحلف الورثة على العلم بالله  
ما يعلمون ان ما اقربه الربيع حق لانهم لو اقرؤا بذلك يلزمهم فاذا انكروا حلفوا

عليه العلم فان حلفوا بغير اقراء البتة وينفذ من الثلث وان نكحوا فالزكاة تكون من الثلث  
والوقف من جميع المال كالواقف الوارث ابتداء رجل او صبي ان يوقف من ماله كذا وكذا

ورها الدين يظهر عليه كانت الرصيدة باطلقة وقت لذلك وقتا اولم يوقت لانه بهذا الكلام  
لم يقر بدين واجب عليه الحال فيكون ماله للوارث اذ لم يكن عليه دين او وصية ولو قاله  
ان  
رأى الوصي ذلك يوقف من ثلث ماله لانه لما قال ان رأى الوصي ذلك فكانه تاليعط

الوصي ذلك القدر من ماله من شاء ولو نص على ذلك يصح ويؤخذ من ثلث ماله رجل او صبي

بان يخرج ثلث ماله فيعطى ربع الثلث لفلان وثلاثة ارباعه لاقربائه وللفقراء ثم قال لا يخرج

حظ الرباطين وفي الرباطين فقراء يسكنون فيها وقد مرت المسئلة قبل هذا مريض قال اخرجه

نصيب من ماله ولم يزد على ذلك يخرج الثلث من ماله لان ثلث ماله نصيبه فالعطية السلام

ان الله تعالى تصدق عليكم بثلث اموالكم في اخر اعمالكم زيادة على اعمالكم رجل او صبي

لابن فلان من اهل الحرب ثم اسلم ابن فلان قبل موت الوصي قال ان كان الوصي سمي

الابن لا يجوز لان الوصية وقعت الحرية فتبطل وان لم يكن سماء ولكنه قال لابن فلان

جازت الوصية لان هذه وصية لابن فلان عند موت الوصي رجل عين اشجاره في

ضبعة فقال لا امرأة في صحته اذا تمت انا فيجمع هذه الاشجار راصعة ثمها في كف وثمن الخبز

للفقراء وثمان الدهن لسراج مسجد بعينه ثم مات وترك امرأته هذه وربة كيار فاشتري الوثة

الكفن من الميراث وجهزوه قالوا اتباع الاشجار فيحط من ثمن الاشجار مقدار الكفن

وتصرف المرأة الا ان ثمن الخبز ودهن السراج لان الزوج امر بصرف ثمن الاشجار

الى ثلاثة اشياء فيقسم الثمن على هذه الاشياء الثلاثة وهي عجز عن القيام بالبيت

فاقام الحاكم قبا اخر لا ينزل الاول لان للقاضي ان يعظم الثاني الى الاول فان اقام القاضي

قبا اخر مقام الاول ينزل الاول لان الثاني لا يقوم مقام الاول الا بعد عزله الاول

وللقاضي ان يعزل الوصي اذا عجز عن القيام بالبر الميث كي لا يضيع مال الميت والله اعلم

كتاب الاضيحة هذا الكتاب مشتمل على فصول

فصل في صفة الاضيحة ووقت وجوبها ومن تجب عليه

اما صفتها فهي واجبة في طاهر الرواية على الرجل والمرأة المورس المقيم في الامصار دون

المسافر . وعن ابي يوسف رح انها سنة وهو احد قول الشافعي رح وفي احد قوله تطوع

وروى ابن زياد عن ابي حنيفة وابن رستم عن محمد رح انها فريضة واما شرطها فهي

ثلاثة اولها النية والنية فيها من له مائتا درهم او عرض يساوي مائة درهم سوى مسكنه

وخادمه وثيابه التي يلبسها واثاث البيت فالنية في الاضيحة ما هو النية في صدقة الفطر

وقد ذكرنا والمرأة تكون موسرة بما لها على الزوج من العداق اذا كان الزوج مليئا في قول

ابي يوسف ومحمد رح وفي قول ابي حنيفة رح لا تكون موسرة بذلك وهذا اذا كان المهر مجلا

فان كان مؤجلا لا تكون موسرة بذلك في قولهم جميعا والشرط الثاني الرقت ووقت الاداء

لن كان في المهر بعد فراغ الامام من صلوة العيد فان ضحى قبل صلوة الامام او قبل انعقاد الامام

قد راق الشهر لا يتم اضحيته . وان ضحى بعد ما تقدم قد راق الشهر قبل ان يظلم في طاهر الرواية

لا يجزئ . وقال بعضهم يجوز ويكون مسيئا وهو رواية عن ابي يوسف رح قال الحسن

بن زياد رح ينبغي ان لا يضحى حتى يفرغ الامام عن الخطبة . وعندنا اذا ضحى قبل الخطبة جاز

ولو ضحى بعد ما سلم الامام ثم ظهر انه كان محدثا او جنبا ان تذكر الامام قبل ان يفرغ الناس

جازت الاضيحة ويعيد بهم الصلوة لان هذه تضيحة بعد صلوة معتبرة فان عند الشافعي

رح اذا كان الامام محدثا او جنبا جازت صلوة القوم فجازت اضحيته وعن ابي يوسف

رح انه لا يجوز اضحيته وعليه اعادتها . وان تذكر بعد ما فرغ الناس عن الصلوة

جازت الاضيحة ولا يبعد الصلوة وروى اسد بن عمر عن ابي حنيفة رح انه يجوز

الاضحية ويسيد بهم الصلوة غدا وبعد غد وفي عيد الفطر لا يبعد الصلوة الا في  
 اليوم الاول وقد مرّت. وقال نصير بن يحيى رح ان علم الامام قبل الزوال وقبل الذبح  
 بعيد بهم الصلوة ثم يضحون بعد الصلوة. وان علم ذلك قبل الزوال جازت الاضحية  
 ولا شيء عليهم. قال بعضهم بعيد التضحية في الاحوال كلها. ولو صح بعد ما سلم  
 الامام تسليمة واحدة جازت الاضحية عند الكل ولو خرج الامام طائفة الى الجبلة  
 و امر رجلا ليصل بالضعفة في المردض بعد ما صلى احد الفريقين يجوز استئذاننا  
 في القياس ينتظر صلوة الفريقين جميعا. ولو اشتبه يوم الغرض بغير وضع ثم علم في الغدا  
 امس كان يوم عرفة كان عليهم عادة الصلوة والاشياء جميعا. ولو وقع التثنية في هذا  
 اليوم عاشر ذي الحجة او تاسع ذي الحجة الاحد ان يضحى في الغد بعد الزوال وان كانت  
 بلدة لا يصل فيها صلوة العيد اما عدم السلطان او غلبة اهل الامتنة فانهم يضحون  
 في اليوم الاول بعد الزوال ويجوز في اليوم الثاني والثالث قبل الزوال وبعد وقال بعضهم  
 في مسائل الايام يجوز التضحية في هذا المكان في اي وقت كان لرفع الياس عن الصلوة وهذا  
 هو الحكم في اهل الامصار فاما اهل السواد والقرى والرباطات عندنا فيجعلونهم التضحية  
 بعد طلوع الفجر الثاني من اليوم العاشر من ذي الحجة واما اهل البوادي لا يضحون  
 الا بعد صلوة اقرب الائمة اليهم. وقال الشافعي رح اذا مضى من اليوم العاشر من ذي الحجة  
 بعد طلوع الشمس مقدار ما لوصل الامام صلوة العيد بقدر عليها جازت لهم الاضحية  
 وعنده لا يجوز الاضحية لاهل السواد قبل طلوع الشمس من اليوم العاشر. عندنا  
 يجوز بعد طلوع الفجر الثاني من هذا اليوم فان كانت الاضحية في مصر وصاحبها في السواد  
 نزل رجلا ليضحى في مصر فذبح الركيل قبل صلوة العيد عندنا لا يجوز ولو كانت الاضحية  
 في السواد وصاحبها في مصر فامرأته بالتضحية فذبح الامل قبل صلوة العيد يجوز عندنا

ويعتبر مكان الذبوح لامكان المالك وفي صدقة العطر يعتبر مكان العمل الامكان العبيد  
 في قول محمد وإبي يوسف الاول روح فرجع ابي يوسف روح فقال يعتبر مكان العبيد ولما كان  
 في مصر وقت الانحية واهله ومعاذ فكتب الى اهل وامرهم بالتضيعة في ظاهر الرواية يعتبر  
 مكان الانحية ولو اخرج اضحيته من المروذج قبل صلوة العيد قالوا ان اخرج من المرو  
 مقدار ما يباح للمسافر قصر الصلوة في ذلك المكان يجوز الذبح قبل صلوة العيد والا فلا  
 ولو ضحى يوم عرفة بعد الزوال ثم ظهر انه كان يوم النحر ذكر الرخصة في روح انه يجوز وكذا  
 لو ذبح قبل صلوة العيد من يوم النحر ثم ظهر ان ذلك اليوم كان هو اليوم الثاني من ايام  
 النحر جاز هذا كله في بيان اول الوقت للتضيعة ثم يمتد وقت الاداء من بعد صلوة العيد  
 من اليوم العاشر من ذي الحجة لاهل الامصار الى غروب الشمس من اليوم الثاني عشر فيكون  
 ثلثة ايام ولا يجوز التضيعة في الليلة العاشرة من ذي الحجة لانها تضيعة قبل الوقت  
 وتجوز في الليلتين الحادي عشر والثاني عشر ويكره التضيعة والذبح في الليالي وفضل  
 ايام التضيعة اليوم الاول وادونها اليوم الاخر وقال الشافعي روح ايام التضيعة اربعة  
 العاشر من ذي الحجة وثلثة ايام بعد الوقت العصر من اليوم الرابع وليس على الرجل  
 ان يضح عن اولاده الكبار وامرأته الابادهم وعن ابي يوسف روح انه يجوز بغير ابرهم  
 استحسانا وفي الولد الصغير عن ابي حنيفة روح روايتان في ظاهر الرواية يستحب ولا يجب  
 بخلاف صدقة العطر وروى الحسن عن ابي حنيفة روح انه يجب ان يضح عن ولده  
 الصغير وولد ولده الذي لا اب له والفتوى على ظاهر الرواية فان كان للصغير مال  
 قال بعض مشائخنا يجب على الاب والموصى قول ابي حنيفة روح ان يضح من مال  
 الصغير قياسا على صدقة العطر ولا يتصدق بل ياكله الصغير فان فضل شيئا لم يكن  
 ادخاره يشتري بذلك ما ينتفع به منه وعلى الرواية التي لا يجب في مال الصغير ليس



للآب والوصى ان يفعل ذلك فان فعل الآب لا يضمن في قوله ابيحيفة واي يوسف رح  
 وعليه الفتوى ويضمن في قوله محمد وزفر رح فان فعل الدعي يضمن في قوله محمد وزفر رح  
 واختلف المشايخ في قوله ابيحيفة واي يوسف رح قال بعضهم لا يضمن كما لا يضمن الآب  
 وقال بعضهم ان كان الصبر يأكل لا يضمن والا يضمن والعنقه والمجنون في هذا بمنزلة الصبر  
 اما الذي يمن ويفيق فهو كالصحيح ولو كان الرجل مسافرا وله ولد صغير فوطئه لا يجب  
 على المسافر ان يضي عن نفسه وعلى الرواية التي يجب على الآب ان يضي عن ولده الصغير  
 يجب على هذا المسافر ان يضي عن ولده فان مات ولده في ايام النحر سقطت اخيعة ويعتبر  
 ايام النحر في الفقر والغنى والولادة والموت وموسرا شرع شاة لاختيعة في اول ايام النحر  
 فلم يضي حتى اقترب من ايام النحر وانفق حتى انتقص النصاب سقطت عنه الاختيعة ولذا انتقر  
 بعد ما مضت ايام النحر ان عليه ان يتصدق بعينها او بقيتها ولا يسقط عنه الاختيعة وكذا  
 لو اشترى شاة للاختيعة عن نفسه او عن ولده فلم يضي حتى مضت ايام النحر كان عليه ان يتصدق  
 بتلك الشاة او بقيتها وقال الحسن رح لا يلزمه شيء ولو انه ذبحها بعد ايام النحر وتصدق  
 بلحها جاز فان كانت قيمتها اكثر يتصدق بالفضل وان اكل منها شيئا يغرر قيمته  
 وان لم يفعل شيئا من ذلك حتى جاء ايام النحر من السنة القابلة وضى بها عن العام الاول  
 لا يجوز لان اراقلة الدم عرف قربة ادا لا قضاء وان اشترى شاة يريد به الاختيعة  
 لا نصير اختيعة وكذا لو كانت الشاة عند فاضل بقلبه لا نصير اختيعة في قوله ولو اشترى  
 شاة للاختيعة ثم باعها واشترى اخرى في ايام النحر فذبحها على وجه ثلثة الاول والثاني والثالث  
 شاة ينعى به الاختيعة والثاني ان يشتري بغير نية الاختيعة ثم نوى الاختيعة والثالث  
 ان يشتري بغير نية الاختيعة ثم يوجب بلسانه ان يضي بها فيقول الله على ان اضي بها  
 عامنا هذا في الوجه الاول في طائر الرواية لا نصير اختيعة ما لم يوجبها بلسانه وعن

ابي يوسف عن ابى حنيفة ربح اياها نصيرا ضحية بمجرى القية كمالا وجبها بلسانه وبها حلف  
 ابي يوسف ربح وبعض المتأخرين وعن محمد ربح في النقع اذا اشترى شاة ليضحي بها او فريضة  
 التضحية عند الشراء نصيرا ضحية كما نوى فان سافر قبل ايام النحر باعها وسقطت عنه  
 الاضحية بالسافرة. واما اذا اشترى شاة بغير نية الاضحية ثم نوى الاضحية بعد الشراء  
 لم يذكر هذا في ظاهر الرواية وروى الحسن عن ابى حنيفة ربح انه لا نصير اضحية لو باعها  
 يجوز بيعها وبه نأخذ. فاما اذا اشترى شاة ثم اوجبها اضحية بلسانه وهو الرخصة  
 الثالثة نصيرا ضحية في قولهم ولو ولدت ولدا يكون ولدها للاضحية ولو باعها يجوز  
 بيعها في قول ابى حنيفة ومحمد ربح الا انه كره. وقال ابو يوسف ربح لا يجوز بيعها ربح كالوقف  
 عنده وان اشترى شاة اخرى بعد ما باع الاولى ان اشترى الثانية يبيع عن الاولى جاز  
 ولا شيء عليه وان اشترى الاخرى باقل مما باع الاولى يتصدق بما بقى عنده من نحر الاولى  
 ولو باع الاولى بغير نية فزادت الاولى عند المشتري فصارت تساوى ثلثين على قول ابى حنيفة  
 ومحمد ربح بيع الاولى جائز وكان عليه ان يتصدق بحصة زيادة عدت عند المشتري على  
 قول ابي يوسف ربح بيع الاولى باطل يؤخذ الاولى من المشتري. رجل اشترى اضحية  
 واوجبها على نفسه بلسانه ثم مات قبل ان يضحي بها كان ميراثا عنه في قول ابى حنيفة ومحمد  
 ربح وعلى قول ابي يوسف ربح لا يجوز بيعه ولا هبته ولا يكون ميراثا ويكون كالوقف  
 الا ان يموت صاحبها قبل دخول ايام النحر فيكون ميراثا رجل اشترى شاة للاضحية  
 واوجبها بلسانه ثم اشترى اخرى جاز له بيع الاولى في قول ابى حنيفة ومحمد ربح انه  
 فان كانت الثانية شر من الاولى وذبح الثانية فانه يتصدق بفضلها بين القمطين  
 لانه لما اوجب الاولى بلسانه فقد جعل مقدار ماله الاولى لله تعالى فلا يكون له ان يبيعها  
 يستفضل لنفسه شيئا فلهذا يلزمه التصدق بالفضل قال بعض مشايخنا ربح هذا

اذا كان الرجل فقيراً فان كان غنياً فليس عليه ان يتصدق بفضل القيمة لان الاحمية  
 واجبة على الغني من غير ايجاب ولقد اوهلكت تلك الشاة لا يسقط عنه الاحمية  
 فلا يفيد ايجابه . فاذا كان ما ضربه محلاً للاحمية لا يلزمه شيء اخر اما الفقير فليس  
 عليه الاحمية بدون الاجاب وايجابه اوجب التضحية بالاول ولهذا اوهلكت الاول  
 يسقط عنه الواجب فلا يجوز له ان يستفضل شيئاً من الاول لنفسه فيلزمه التصديق  
 بالزيادة قال الشيخ الامام الاجل شمس الائمة السرخسي رح الصحيحان الجواب فيهما  
 سواء يلزمه التصديق بالفضل فقيراً كان او غنياً لان الاحمية وان كانت واجبة فالذمة  
 وانما يتعين المحل بتعيينه فيتعين هذا المحل في قدر المالية لان التعيين مفيد في ذلك اذا  
 الغنى احمية فضلت فاشترى اخرى ثم وجد الاول في ايام الخمر كان له ان يبيع بانيهما  
 شاء ولو كان معسراً فاشترى شاة وارحبها بلسانه فضلت ثم اشترى اخرى فارجحها  
 ثم وجد الاول قالوا عليه ان يبيع بها . الفقير اذا نوى ان يشتري شاة للاحمية لا يلزمه  
 بهذه النية شيء . ولو اشترى شاة للاحمية فماتت او باعها لا يلزمه اخرى وكذا لو  
 ولو ان رجلاً اشترى شاة للاحمية فضلت ثم اشترى اخرى ثم وجد الاول قبل ان يذبح  
 الثانية كان له الخيار ان شاء فحى الاول وان شاء فحى الثانية ولوانه فحى الثانية ثم وجد  
 الاول هل عليه ان يضحى الاول قال بعضهم ان كان الرجل فقيراً عليه ان يضحى الاول وان كان  
 غنياً لا يجب عليه قال الشيخ الامام ابو حفص السكودي والشيخ الامام اسمعيل الرهد  
 مع ليس الجواب كذلك في الغني لا يجب عليه ان يذبح الاول بعد ما ذبح الثانية وان كان  
 فقيراً اوجبها على نفسه بان قال به على ان اضحى شاة عامداً اذا اشترى شاة للاحمية فضلت ثم اشتري  
 اخرى فضحها ثم وجد الاول ينظر ان كان هذا الفقير قال الكريشيين كم شداينك ديكرى  
 لا يلزمه . ولو قال الكريشيين كم شداينك ديكرى بدل وي يلزمه ان يذبح الثانية لانها

صارت بدلا عن الاولى. اذ اشك الامام في يوم الاضحية فالمسحوب ان لا يؤخر الذبح الى اليوم الثاني  
 لاحتمال ان يقع الذبح في غير وقته فان اخر كان المسحوب ان يتصدق بجميع ذلك ولا يأكل ولا يشترى  
 اضحية في اليوم الثالث والمسئلة بما لها ليس عليه شيء لانه وقع الشك في الوجوب قبل له  
 مائتا درهم اشترى بعشرين درهما اضحية يوم الثلاثاء فلا يهلك الاضحية يوم الاربعاء  
 فجاء يوم الخميس وهو يوم الاضحية قالوا ليس عليه الاضحية لان الاضحية انما تجب في يوم  
 الاضحية وهو فقير في يوم الاضحية اذا شهد عند الامام شهود على هلال ذي الحجة وصلى صلاة  
 العيد وضحى ثم ظهر ان ذلك اليوم كان يوم عرفة قالوا جازت الصلوة والاضحية لان الاحتراز  
 عن هذا الخطأ غير ممكن فيجوز الصلوة واذاجازت الصلوة جازت الاضحية ضرورة وان لم <sup>يشهد</sup>  
 الشهود عنده على هلال ذي الحجة لم يجز الصلوة ومتى لم يجز الصلوة لم يجز الاضحية

### فصل فيما يجوز في الضحايا وما لا يجوز

الاضحية تجوز من اربع من الحيوان الشاة والمز والبقر والابل وكورها وانافها وكذلك الجمادى  
 لانه نوع من البقر الاهيل. وان نددت الاهلية وتوحشت فرماها عن الاضحية جاز ولا يجوز  
 البقر الوحش والذى تولد من الاهل والوحش ان كانت الام اهلية جاز ويشترط الكمال فلا  
 يجوز الناقص سواء كان النقصان من حيث السن او من حيث الذات فلا يجوز من الابل  
 والبقر والمز الا الثنى. والثنى من الابل ما اتي عليه خمس سنين وطعن في السنة السادسة  
 يقال لا سديس وبازل عام والثنى من البقر ما اتي عليه سنتان وطعن في الثالثة. والثنى من  
 الغنم والمز ما تمت له سنة وطعن في الثانية. ويجوز من الابل والبقر والمز الثنيان ولا يجوز  
 الجذعان الا الجذع العظيم من الضأن وهو عند الفقهاء الذى اتي عليه اكثر السنة  
 ستة اشهر وشئ من الشهر السابع يجوز اذا كان عظيما سمينا بحيث لو رآه انسان  
 يحسبه ثنيا. والثنى من الضأن افضل من الجذع والاثنى من الابل والبقر افضل من <sup>الثنى</sup>

من المرافض. وكذا الذكور من الضأن إذا كان موجودا أي خضيا واختلف المشايخ رحان البقرة  
 افضل والشاة الواحدة قال بعضهم إذا كانت قيمة الشاة أكثر من قيمة البدنة فالشاة افضل  
 لان الشاة كلها تكون فرضا والبدنة سبعها يكون فرضا والباقي يكون نفلا وما كان كلها  
 فرضا كان افضل قال الشيخ الامام الجليل ابو بكر محمد بن الفضل رح البدنة تكون افضل  
 لانها أكثر لحم من الشاة وما قالوا بان البدنة يكون بعضها نفلا فليس كذلك بل اذا دجت  
 عن واحد كان كلها فرضا. وشبه هذا بالقراءة في الصلوة لواقع على ما يجوز به الملق بآيات  
 ولو زاد عليها يكون الكل فرضا. وقال الشيخ الامام ابو حفص الكبير رح اذا كانت قيمة الشاة  
 والبدنة سواء كانت الشاة افضل لان لحمها اطيب. وقال بعضهم البقرة افضل لانها أكثر  
 لحما. والشاة افضل من سبع البقرة اذا استويا في القيمة واللحم لان لحم الشاة اطيب فان كان  
 سبع البقرة أكثر لحما فليس سبع البقرة افضل فالحمائل انها اذا استويا في القيمة واللحم فاطيبها  
 لحما افضل. وان اختلفا في القيمة واللحم فالغامل منهما اوله والفعل الذي يساوي عشرين  
 افضل من خمسة عشرة وان استويا في القيمة والفعل أكثرهما لحما فالفعل افضل والآنثى  
 من البقرة افضل من الذكر اذا استويا لان لحم الانثى اطيب والبقرة افضل من ستة شياه  
 اذا استويا وسبع شياه افضل من بقرة الشاة في الاخوية لا يجوز الا عن واحد والابن  
 والبقير يجوز عن سبعة اذا اراد الكل للقرية اختلفت جهة القرية او اتحدت وان اراد  
 بعض الشراء اللحم لا يجوز منهم ولا يسقط الاخوية عنهم سبعة اشترى بقره للاخوية  
 فنوى احدهم الاخوية عن نفسه لهذه السنة ونوى اصحابه الاخوية عن السنة الماضية  
 فالأبوز الاخوية عن هذا الواحد ونية اصحابه السنة الماضية باطله وصاروا مقطوعين  
 ووجبت الصدقة عليهم بالجماع وعلى الواحد ايضا لانه نصيبه شائع ولو اشترى  
 بقره للاخوية ونوى السبع منها العامه هذا وستة اسباعه عن السنين الماضية

لا يجوز عن الماضي ويجوز عن العام. ولو ولدت شاة الاضحية ولد كان عليه ان يذبح لها  
ايضا فان ترك الولد في العام القابل وضاع عن السنة القابلة لا يجوز فان كانت قيمة في  
الولد في السنة الاولى درهمين فتصدق بدرهمين بعد ما مضت ايام النحر من السنة  
الاولى وكبر الولد في العام القابل فصارت قيمته عشرين وضي بها عن القابل اذ لانه  
لما تصدق بقيمة الولد فقد ادى ما وجب عليه غنى ضحي شاتين كانت الزيادة على الواحدة  
تطوعا عند عامة العلماء وقال بعضهم الزيادة على الواحدة تكون لحما ولا تصير اضحية  
تطوعا. رجل اشترى للاضحية شاتين بثلاثين درهما كان ذلك افضل من شاة واحدة  
بثلاثين وان اشترى شاتين بعشرين وشاة واحدة بعشرين كانت الشاة الواحدة اولى  
وجد بعشرين شاتين على ما يجوز في الاضحية في السن وغيره كانت التفضية بشاتين افضل  
ويكون كلاهما اضحية لما روى ان رسول الله صلى الله عليه وسلم كان يضحى كل سنة  
شاتين وعام الحديبية ضحي بدنة. سبعة اشترى بقره بخمسين درهما وسبعة اخرون  
اشترى وسبع شياه بمائة درهم تكلموا في الافضلية والصحيح ان الثاني افضل لانه اكثر  
ثمنا واظهر نفعا للفقراء. وكان رجلا موسرا وامرأة موسرة ضحي بدنة عن نفسه خاصة  
كان الكل اضحية واجبة عند عامة العلماء وعليه الفتوى وقد ذكرنا ولو ضحي غنى بدنة  
عن نفسه وعن ستة من اولاده ليس هذا في ظاهر الرواية وقال الحسن بن زياد ربح  
في كتاب الاضحية له ان كان اولاده صفارا جاز عنه وعنهم جميعا قوله بالحنيفة وباليوسف  
ربح. وان كانا كبيرا ان فعل بامرهم جاز عن الكل في قوله بالحنيفة وباليوسف ربح وان فعل  
بغير امرهم او بغير امر بعضهم لا يجوز لاعنه ولا عنهم في قولهم جميعا لان نصيب من لم يامر جاز  
لحما فصار الكل لحما. وبه قول الحسن بن زياد ربح اذا ضحي بدنة عن نفسه وعن خمسة من  
اولاده الصغار وعن ام ولد بامرهم او بغير امرهم لا يجوز لاعنه ولا عنهم وقال ابو القاسم

يجوز عن نفسه ولو اشترك سبعة في بدنة واحد منهم مشترك كان الكل لحما وان نوى  
بعض الشركاء التطوع وبعضهم يريد الاضحية للعام الماضي الذي صار ديناً عليه وبعضهم  
الاضحية الواجبة عن عامه ذلك جان عن الكل ويكون عن الواجب عن نوى الواجب عن  
عامه ذلك ويكون تطوعاً عن نوى القضاء عن العام الماضي ولا يجوز عن قضائه بل يتصدق  
بقيمة شاة وسداسية ولو نوى بعض الشركاء الاضحية وبعضهم هذه التمتع وبعضهم هذا القرآن وبعضهم  
جرا الصيد وبعضهم دم العقيقة لولادة ولد ولد له في عامه ذلك جان عن الكل في ظاهر الرواية  
وعن محمد رح في النود وكذلك وعن ابي يوسف رح في الاما انه قال الافضل ان يكون  
الكل من جنس واحد فان اختلفوا وكل واحد متقرب الى الله تعالى اجاز. وعن ابي حنيفة رح  
انه قال الكره ذلك فان فعلوا اجاز. وقال زفر رح لا يجوز ويكون الكل لحماً. اضحية خرج من بطنها  
ولدها قال عامة العلماء رح يفعل بالولد ما يفعل بالام فان لم يذبحه حتى مضت ايام النحر  
يتصدق به حياً. فان شاع اذبحه واكمله يتصدق بقيمة فان بقى عنده حتى كبر وذبحها للعام  
القابل اضحية لا يجوز وعليه اخرى لعامه الذي مضى ويتصدق به مذبحاً مع نقصان  
قيمه بالذبح والفتوى على هذا وقال بعضهم ان كان غنياً يضحى بالشاة ولا يضحى بالولد وان كان  
معسراً ضحى بها وبالا ولدها. رجل اشترى بدنة واوجبها اضحية بلسانه ثم اشترك فيها ستة  
جملة او واحد بعد واحد حتى صاروا سبعة في القياس لا يجوز الاشتراك ولو فعل ذلك  
وضحوا بها يكون لحماً وهو قول زفر رح وفي الاستقسان يجوز وهو قول علماء سائر اذ اجاز  
عندنا لا يجب التصديق بشئ من الثمن واذا لم يجز على قول زفر رح كان عليه ان يشتري  
اخرى ما بقى وقت النحر ويتصدق بالثمن اذا مضت ايام النحر. وهكذا روي عن ابي يوسف رح  
هذا اذا كان غنياً فان كان فقيراً فذلك الجواب. وقال بعضهم لا يجزئ له الاشتراك عندنا  
بدنة بين اثنين ضحيا فان كان لاحدها سبع اوسبعان والباقي الاخر اجاز وان كان بينهما

نصفان اختلفوا فيه قال بعضهم لا يجوز لان الكل واحد منهما ثلاثة اسباعه ونصف سبع ونصف  
 السبع لا يجوز في الاضحية فاذا صار ذلك القدر لمحا صار الباقى لحما. وقال بعضهم جاز ذلك  
 وبه اخذ الفقيه ابو الليث رح لان نصف السبع وان كان لا يجوز اضحية مقصودة يجوز  
 تبعاً لثلاثة اسباع فيجعل تبعاً وان كان لا يجوز مقصودا عند الانفراد سبعة فهو باقرة  
 واقسموا المحمداً وزناً جاز لان بيع اللحم باللحم وزناً مثلاً بمنزلة جاز كذلك القسمة فان قسموا  
 اللحم جزاً فالجوز اعتباراً بالبيع ولو اذعم قسموا المحمداً جزاً وحلل كل واحد منهم لاصحابه  
 الفضل لا يجوز بخلاف ما اذا باع درهما بدرهم وترجى احد الدرهمين مقدار ما لا يدخل  
 تحت الوزن فحلل صاحبه الآخر فانه يجوز ذلك. والفرق ان تحليل الفضل هبة وفي مسألة  
 اللحم هبة المشاع فيما يحتل القسمة وهو اللحم فلم يجوز وفي مسألة الدرهم الدرهم الواحد  
 لا يحتل القسمة فجازت الهبة ولو اقسما اللحم الجزر المشترك في الاضحية جزاً فاذ نصيب  
 كل واحد منهم شيئاً مما لا يوزن كالرجل والرأس ونحو ذلك لا بأس به اذا حلل بعضهم بعضاً  
 . وقال ابو يوسف رح الكره ذلك . وقال ابو علي الدقاق رح اذا اخذ كل منهم كراعاً وقطعة  
 لحم واخذ الرأس وقطعة لحم واخذ بعضهم الكل من اللحم ان اصابه سبع اللحم واقل له جز  
 وان اصابه اكثر حتى يكون الزيادة باراً والرجل والرأس جاز اذا كانوا سبعة . حل صح عن  
 نفسه وعن اربعة من عياله خمس شياه ولم يعين كل واحد عن صاحبه عن ابو يوسف  
 رح انه يجوز عن الكل استحمسانا . سبعة خروا ناقة عن سبعة واحد الشركاء وارث  
 ميت يذبح عن مورثه قال محمد رح الستة يأكلون انصباؤهم من اللحم ويتصدق بنصيب  
 الميت ولا يأكله الوارث قال رضي هذا اذا كان الوارث ضح من مال الميت باس الميت  
 سبعة اشتركوا في تصبئة البقرة ومعهم مبيع ضح عنه ابيه او معتوه ضح عنه ابيه او ام  
 فللمسألة ضح عنهما ماله جاز عن الكل . ولعمات واحد منهم قبل ان ينحر قال وانه



اغزوها عن الميت قال ابو يوسف راجح لا يجوز ان يفصح عن الميت ابتداء الا ان يكون الميت  
 اوجب ذلك على نفسه في حياته فيجب على الوارث ان يدعي عنه شاة او ايدى ذكر الزعفران  
 راجح ان امر الميت ان يفصح عن الميت ففعل الوارث يقع عن الوارث فلا للميت اجر  
 الذبح ان فعل الوارث مال نفسه يكون هدي بمنزلة ما لو نوى واحد من الشاة السبعة  
 بنصيبه التطوع رجل اشترى بقرة للاضحية عن نفسه ثم اشترك فيها ستة ذكرا ان يفصح بهم  
 استحسانا ان فعل ذلك قبل الشراء كان احسن وذكرته مناسك الاصل لا يسعون يشركهم  
 بعد الشراء الا ان يريد عند الشراء ان يشركهم فيها فلا بأس به وعن ابي يوسف راجح انه  
 قال ارى بأسا فيما اذا نوى عند الشراء ان يشركهم ولا احفظ رواية عن ابي حنيفة رحمه  
 وادام ينو عند الشراء ان يشركهم ثم اشركهم فقد كرهه ابو حنيفة راجح وقال ابو يوسف  
 راجح وهذا دليل على ان يحرم الدية عند الشراء للاضحية لا نصير اضحية وذكر الطحاوي  
 راجح انها نصير اضحية بحج الدية حتى لم تمت امام الحرم ولم يضح بها بتصدق بها ضحية  
 وان ذبحها يتصدق بجميع اللحم وان اكل منه صدق بقيمة ما اكل جلان ذبحا ثانيا  
 بينهما عن نسلكهما اجزاها بجلاى ما لو اتفعا عديد بينهما عن كفارتها فان ذلك لا يجوز  
 كذا قال محمد راجح رجل اشترى اضحية ثم مات اذ كان الميت اوجبها على نفسه بلسانه يحرم  
 الودعة على ان يفحوا عنه ولو فصح عن ميت من مال نفسه بغير الميت باذنه ان يتناول  
 منه ولا يلزمه ان يتصدق به لان مالهم تهرم ملكا للميت بل الذبح حصل على ملكه ولهذا لو كان  
 على الذاب اضحية سقطت عنه وان فصح عن ميت من مال الميت امر الميت يارمه ان يتصدق  
 بلحمه ولا يتناول منه لان الاضحية تقع للميت رجل فصح بشاة نفسه من غير لا يجوز ذلك  
 لا يبارها وبعير امره لانه لا وجه لتصحيح الاضحية عن الأربيدون ملك لا من الملك لا من  
 لا يفت الا القصد ولم يوحده القصد لا من الأربيدون ناسه اذا فصح رجل عن اربيه

بغيرهما وتصدق وجاز لان المم ملكه وانما للميت ثواب الذبح والصدقة

### فصل في العيوب ما يمنع الاضحية وما لا يمنع

لا يجوز في العدايا والضحايا العياء والعوراء وان كانت بيضاء بعض العين الواحدة او ذات  
بعض العين الواحدة او بعض اذنها الواحدة وبعض ذنبها فان كان البياض او الذهاب اكثر  
من النصف لا يجوز عند الكل وان كان اقل من الثلث جاز عندهم وان كان قدرا بالثلث  
يجوز في ظاهر الرواية وروى الحسن عن ابي حنيفة ربح انه لا يجوز ولو علم المشتري  
بذلك بعد الذبح جازت الاضحية ان كان اقل من الثلث ويجمع على المبيع بنقصان  
العيوب ويتصدق بارش النقصان ايمن وان كان العيب لا يجوز معه الاضحية يجمع على المبيع  
بنقصان العيب ويطلب له ارش النقصان وان كان الذاهب من العين او غيرها اكثر من  
الثلث واقل من الثلث في ظاهر الرواية عن ابي حنيفة ربح لا يجوز وهو قول زفر ربح وجاز  
في قول ابي يوسف ومحمد بن يوسف ربح انه قال ذكرت قبله لا يحنيفة فقال قوله مثل قولك  
وقال الفقيه ابو الليث ربح ان كانت الاضحية مقطوعة الاذن الواحدة اكثر من  
الثلث لا يجوز في قول ابي حنيفة ربح ويجوز في قول ابي يوسف ومحمد ربح اذا كان البياض اكثر  
من النصف. وشق الاذن والكل لا يمنع جواز الاضحية. ولو كانت الاضحية صحيحة العينين  
عنده فاعورت بعد ما اوجها على نفسه او كانت سمينة فصارت مجفوءا وبعها ذكر في  
رواية ابي سليمان ربح ان كان الجمل موسرا لا يجزئ له ان يضح بها وان كان معسرا جاز له ذلك  
وفي رواية ابي حنيفة يجوز موسرا كان او معسرا لما جاء عن علي رضي الله عنه انه اجاز ذلك ولو ذبح  
عيها الواحدة او كسر رجلها الواحدة في معالجة الذبح ينظر ان لم يرسلها جاز وان  
يرسلها بعد ما اعانتها افة ومجى بهاء وقت اخر في يومه ذلك او في يوم اخر من ايام النحر لم يذكر هذا  
في الاصل واختلعا فيه روى عن ابي يوسف ربح انه يجوز وبها أخذ الرعفر ربح وقال قد قال

بعض العلماء انه لا يجوز ولا ناخذ به ولا يجوز العرجاء التي لا تقدر على القيام والشيء الذي لا يدع  
 وان قدرت جان والشاة اذا لم يكن لها اذن ولا ذنب خلقة يجوز قال محمد <sup>هذا</sup> لا يكون  
 ولو كان لا يجوز وذكر في الاصل عن ابي حنيفة ربح ان يجوز وان لم يكن لها عينان خلقة  
 لا يجوز ويجوز العرجاء وهي التي لا قرن لها خلقة ولذلك كسور القرن ويجوز الترقاؤ والجرأ  
 اذا كانتا سمينين وان كانتا مفرولتين لا يقع لا يجوز اذا ذهب سمها وان كانت مفرولة  
 فيها بعض الشحم جاز مري ذلك عن محمد ربح فان كانت مفرولة عند الشراء فصحت عند الشراء  
 جاز وان لا اسنان لها وهي تختلف ولا تختلف لا يجوز وان يقع لها بعض الاسنان ان يقع  
 من الاسنان قدر ما تختلف جاز والافلا ويجوز السكاء في قوله ابي حنيفة ربح وهي صغيرة  
 الاذنين بعد ان يسمى اذنا وان كان لها الية صغيرة مثل الذنب قطعها ما راعا على  
 قول ابي حنيفة ربح فظاهر لان عنده لو لم يكن لها اذن ولا الية اصلا جاز صغيرة الاذنين  
 او لم يراع على قول محمد ربح صغيرة الاذنين جاز وان لم يكن لها الية الا اذن خلقة لا يجوز <sup>كان</sup>  
 صغيرة الاذنين جاز ومشقوقة الاذنين من قبل وجهها وهي القابلة جاز هكذا الدرر وهي  
 التي تلون على العكس وكذا الشراء وهي التي قطع من وسط اذنها فنقص الحرق الى الجانب  
 الآخر ولذا الحولاء وهي التي في عنقها حول ولذا الحزوزة وهي التي جرح صدرها ولا يجوز الحولا  
 وهي التي تاكل القعدة غيرها فان كانت الجلالة ابلا تمسك اربعين يوما حتى يضيئ لحمه  
 والبقر يمسك عشرين يوما والغنم عشرة ايام والدجاجة ثلثة ايام والعصفور يوما ولا يجوز  
 المريضة البين مرضها الا الضحية ولا التي تبس مرعها او قطع مرعها وان ذهب بعض  
 مرعها فهو على الخلال الذي ذكرنا في الاذن والعين والالية اذا كان الذهب اكثر من  
 الثلث واقل من النصف لا يجوز وظاهر الرواية عن ابي حنيفة ربح وعند ابي يوسف ومحمد  
 ربح اذا كان الذهب اقل من النصف جاز وهو رواية عن ابي حنيفة ربح وان كان الذهب

نصا فحق ان يرسف روح فيه وابتان والصحيح ان الثالث وما دونه قليل وما زاد عليه  
كثير وعليه الفتوى

### نصل في الانتفاع بالاضحية

لا بأس بان يفتنع باهاب الاضحية او يشتري بها الغنم والمخل وان باعه بدرهم  
او نفوس يتصدق بثمنه في قول اصحابنا روح في قول الحسن البصري روح بكونه ان يشتري  
بها غنم او مخرلا ولا يجوز الا الانتفاع به والتصدق. ولا بأس بان يتخذ من جلد  
الاضحية فراء او بساطا او متكئا يجلس عليه او يبيع جلد الاضحية بشئ من منافع  
البيت والثوب لنفسه بلسه او كساء او خفا او نحو ذلك وقال بعضهم لو باع الجلد  
بالثوب لا يجوز وليس له ان يبيع الجلد لينفق الثمن على نفسه او عياله ولا يبيع لحم  
الاضحية ليتصدق بل يأكله او يطعم ولو ولدت الاضحية بغير الام والواحدة الا انه لا يأكل من الولد  
بل يتصدق به فان كل من يتصدق بقيمة ما اكل. والمستحب ان يتصدق بولدها جبا  
ولو غلب اللبن من الاضحية مثل الذبح او خرصوها يتصدق بها ولا ينفق بها من يحد  
روح اذا نذر بذبح شاة لا يأكل منه النار فان اكل كان عليه قيمته ولا يعطى جلد الاضحية ولا  
لحمها باجرة الذابح والسلاخ ولو اشترى جلد الاضحية جرابا جاز وان اشترى به شيئا من  
الحبوب لا يجوز ولو اشترى بلحم الاضحية حبوا جاز وكذا الواشترى لحما بلحم جاز ولو اشترى  
بلحم الاضحية حرابا لا يجوز ولو اشترى جلد الاضحية حبالا لا يجوز الا في رواية عن  
محمد روح انه يجوز الاكل قالوا والاصل في هذا انه يجوز بيع غير المأكول بغير المأكول ويجوز  
بيع المأكول بالمأكول ولا يجوز بيع غير المأكول بالمأكول ولا يبيع المأكول بغير المأكول ولو اكل  
جلد الاضحية في الكوفة او جعله جرابا ان استعمل الجراب في اعمال منزله جاز ولو اكل لا يجوز عليه  
ان يصدق بالآخر واما الكوفة ان استعمله في منزله او عماره جاز. واما تلك الكوفة

هل يطيب له الاجر قالوا ينظر فيه ان كانت الكوارة جديدة لا يلزمه التصديق بالاجر  
وان كانت خلقا منخرقا يلزمه التصديق بنصف الاجر دون نصفه نحو ما اذا اخرج  
بلانغين يتصدق بدينار واحد لان الكوارة اذا كانت جديدة لا يحتاج الى الانتفاع  
بها الى الجلد فيكون الجلد تبعاً للكوارة ويكون كل الاجر بازاء الكوارة فيطيب  
اما اذا كانت الكوارة خلقا يحتاج الى الانتفاع الى الجلد لا مساك ما فيه كان نصف  
الاجر للكوارة والنصف للجلد. واذا اخذ شيئا من الصوف في طرف من اطراف  
الاخية للعامة في ايام الخمر لا يجوز له ان يطرح ذلك الصوف ولا ان يهب  
بل يتصدق بذلك الصوف والشعر على الفقراء عشرة فراشتر وامر رجل عشر  
شاة جملة فقال البائع بعث هذه العشرة لكم كل شاة بعشرة دراهم فقالوا اشترينا  
فصارت العشرة مشتركة بينهم فاخذ كل واحد منهم شاة وخصي عن نفسه جان  
فان ظهر منها شاة عوراء فانكر كل واحد من الشركاء ان يكون العوراء له لا يجوز نصيبهم  
لان تسع شياه عن عشرة نفر لا يجوز

### فصل في مسائل متفرقة

رجل اشترى اخية وامر رجلا بذبحها وقال تركت النسيئة عند ضمن الذابح قيمة  
الشاة للامر ليس شري الامر بقيمة شاة اخرى ويضحي ويتصدق بلحمها ولا يأكل  
هذا اذا كان ايام الخمر باقية فان مضت ايام الخمر يتصدق قيمتها على الفقراء  
رجل دعى قصابا ليضحي عنه نصيب القصاب عن نفسه فهو عن الامر رجل اشترى  
خمس شياه في ايام الخمر واراد ان يضحي بواحد منها لكن لم يعينها فذبح رجل واحدة  
منها يوم الاضحية فغير امر صاحبها بنية الاضحية عن صاحبها كان ضامنا لان صاحبها  
ليكون له بذبح هذه الشاة. شاة تدت فيها صاحبها ونوى الاضحية فاصابها

السم وقتل جازت الاضحية لانها التحقت بالوحشية. والافضل للرجل اذا اراد التقية  
 ان يضحى بيده ان قدر فان لم يقدره بفوض الى غيره لما روى ان رسول الله صلى الله عليه  
 وسلم ذبح بنفسه. وهكذا جاء عن ابى حنيفة رح رجل قال ان فعلت كذا فعلى ان  
 اضحى لا يكون يمينا وقيل ان كان فقيرا يكون يمينا. رجلا واجب على نفسه عشر اضحية  
 قالوا لا يلزمه الا اضحيتان لان الاثر جاء بالثنتين. رجل ضحى ولم يزل الاضحية لا يجوز  
 لانه لما اشتراها للاضحية فقد تعينت للاضحية رجل ضحى وذبح وقال لبسم الله بنام  
 خدائى بنام عليه السلام قال الشيخ الامام محمد بن الفضل رحمه الله ان اراد  
 الرجل بذكرا سم البع عليه السلام بتجيله وتعظيمه جاز ولا بأس به وان اراد  
 به الشراكة مع الله تعالى لا يحل الذبيحة ولو قال الحمد لله اوسبحان الله عند  
 الذبح ان نوى بذلك التسمية جاز. وان لم ينو يكون شكرا ولا يكون تسمية  
 رجل غصب شاة وضحى بها ثم ضمن قيمتها جاز. ولو كانت الشاة هنا عنده او ودعة  
 فضحى بها ثم ضمن قيمتها لا يجوز. رجل وكل غيره بشاة اضحية فوكل الوكيل غيره ثم  
 وثم فاشترى الاخر يكون موقوفا على اجازة الاول ان اجاز جاز والا فلا والوكيل  
 بذبح الزكاة اذا وكل غيره ثم وثم فدفع الاخر جاز ولا يتوقف. ثلاثة  
 نفر اشترى واثلث شياء ثم اختصموا وقالوا ان هاتين الشاتين ليستا لنا وادعى  
 كل واحد الشاة الثالثة قال الشيخ الامام ابو بكر محمد بن الفضل رح يصرف  
 الثمانان الى بيت المال والثالثة تباع ويتصدق بفتحها. وان اشترى ثلاثة  
 نفر ثلث شياء ثم اشكل عليهم عند الذبح قال الشيخ الامام هذرح ينبغي ان يوكل  
 كل واحد اصحابه بالذبح حتى لو ذبح شاة نفسه جاز. ولو ذبح عنه غيره بائنه  
 جاز ثم رجل اراد ان يضحى فوضع صاحب الشاة يده مع يده القصاب في الذبح

واعانه على الذبح حتى صاروا اجماع القصاب قال الشيخ الامام هذا يحجب على كل واحد منهما  
 التسمية حتى لو ترك احدهما التسمية لا يعمل الذبيحة وكذا لو علم صاحب الشاة ان التسمية شرط الا انه ظن  
 ان تسميته لحددها تكفي لا يعمل الحله. وكذا لو نظر الى جماعة من الغنم فقال بسم الله واخذ واحدا  
 واضمعهما وذبجهما وترك التسمية وظن ان تلك التسمية تخزية لا يعمل رجل رهب لو حل شاة  
 فذبح بها الوهوب له واذبجها للثقة او جزاء صدق ثم رجع الوهوب الى الهبة جازت الاضحية  
 والمتعة. وعن ابي يوسف رح لا يصح رجوع الواهب فيها وفي ظاهر الرواية مع رجوعه وليس  
 على الوهوب له الاضحية والمتعة ان يتصدق بشيء وفي جزاء الصيد عليه ان يتصدق  
 بقيمة المذبح ويسقط عنه الجزاء رجل اشترى شاة بشراء فاسد فذبجها عن الاضحية جاز  
 للبائع خيار فان ضمنه قيمتها حية فلا شيء على المصح وان اخذها مذبوحة قبل على المصح  
 ان يتصدق قيمتها حية لان القيمة سقطت عن المصح حيث اخذها البائع مذبوحة فكانه  
 باعها بالقيمة التي وجبت عليه وقال بعضهم ليس على المصح ان يتصدق باكثر من قيمتها  
 مذبوحة وهو الصحيح لان البائع لما اخذ الشاة مذبوحة فقد ابر المصح عن الفضل بين  
 القيمتين فان لم يأخذها البائع مذبوحة لكن المشتري صالح عليها مذبوحة عن القيمة  
 التي وجبت عليه وابعائها منه بتلك القيمة لا يتصدق بشيء. رجل اشترى شاة ونحى بها ثم  
 وجد بها عيبا لا يمنع التفحيط كان له ان يرجع على البائع بنقصان العيب وليس عليه ان يتصدق  
 بشيء فان قال البائع انا ارضى باخذها مذبوحة كان له ذلك فان اخذها ورد الثمن على  
 المشتري كان على المشتري ان يتصدق بما اشترى من البائع الاحصة بنقصان العيب فان توى  
 الثمن على البائع فلا شيء على المشتري وان توى البعض وحصل البعض فانه يتصدق بما وصل اليه من  
 حصة الشاة ولا يتصدق بقدر حصة نقصان العيب من ذلك حتى لو كان الثمن عشرة  
 ونقصان العيب درهم يتصدق بتسعة اعشار ما وصل اليه. رجل امر رجلا ان يشتري

له بقرة بعشرة دنانير فاشترى الوكيل مائتي درهم بقيمة الدقائم مثل الدرهم أو كذا على  
العكس لزوم الأمر استحساناً في قول أبي حنيفة فإنه يوسع في ربح وعن الحسن بن زياد وزنو  
محمد بن لايلزم الأمر إلا أن يشتري بمثل ما سعى له من الثمن . وأجمعوا على أنه لو اشترى  
بعروض قيمته مثل الدرهم لا يلزمه وأن وكله بأن يشتري له بقرة سوداء ولا الضحية  
فاشترى بيضاء وأجره لزوم الأمر . وأن وكله بأن يشتري له بقرة أنثى فاشترى ذكراً لا يلزم  
الأمر وكذا الشاة . وأن قال بقرة ولم يقل أنثى فاشترى ذكراً لم يلزم الأمر . وأن وكله  
بأن يشتري له كبشاً قرن العين للضحية فاشترى ليس بأعين ولا أنثى لا يلزم الأمر  
وأن وكله أن يشتري له الثمن من الضأن للضحية فاشترى جذعاً من الضأن لا يلزم  
الأمر وكذا الوأمة أن يشتري له الضأن للضحية ولم يقل الثمن فاشترى جذعاً من الضأن  
لا يلزم الأمر وأن وكله بأن يشتري له بقرة مسنة للضحية فاشترى له الثمن لا يلزم  
الأمر وإن كانت السنة والثمن من البقر عند الفقهاء واحد وهو ما تم عليه سنتان  
وطعن في الثالثة . وأن وكله بأن يشتري له من البقرة ولم يسم له الثمن فاشترى له<sup>مسنة</sup>  
فوقع على وجهين . أن كان الثمن يشتري بأقل من مسنة لا يلزم الأمر . وأن كانت  
السنة والثمن بقر واحد لزوم الأمر ولو وكله بأن يشتري له شاة للضحية فاشترى  
مغزاً مجزى في الضحية جاز لأن الشاة اسم جنس يقتضي الضأن والمغز ولو وكله أن  
يشتري مغزاً فاشترى شاة من الضأن لا يلزم الأمر ولو وكل انساناً بأن يشتري له شاة  
للضحية فاشترى الوكيل شاة واستاجر انساناً بدراهم يقودها لا يلزم الإجماع الأمر

كتاب الصيد والذبائح

والصيد هو الحيوان المروءش الممنوع من الأذى ما كوله كان أو غير ما كوله أما المأكول  
فهو الأنعام كلها الأبل والبقر والغنم والمغز حلال وكذلك ما سوى الأنعام من غير السباع



كالطير والارنب وحرار الوحش وبقر الوحش والخيول الذي ليس له مخلب كاللدجاج والحمام  
والاوز والغراب الاسود الذي يأكل الحب يقال له غراب الزرع. وعن ابي يوسف ربح  
قال سألت ابا حنيفة ربح عن العقق فقال لا بأس به فقلت انه يأكل الخجاسن فقال انه  
يخلط الخجاسة بشيء اخر ثم يأكل كان الاصل عنده ان ما يخلط الخجاسة بشيء اخر  
كاللدجاج لا بأس به. وقال ابو يوسف ربح يكره العقق كما يكره الدجاجة الخلات  
ولا يأكل الخفاش لانه ذوناب ولا بأس بالخطاف والقرى والسودان والزهر  
والعصافير والفاخته والجراد وكل ما ليس له مخلب يختطف بمخلبه ولا بأس بدرد الثعبان  
قبل ان ينفع فيه الروح لان ما لا روح له لا يسمي ميتة. والكلب اذا نزع على شاة فولدت  
ولدا رأسه رأس الكلب وما سوى الرأس من الاعضاء يشبه الشاة او الغر قالوا  
يقدم عليه العلف واللمح فان تناول اللحم ولم يتناول العلف لا يוכל لانه كلب وان  
تناول العلف ولم يتناول اللحم يرمي رأسه ويוכל ما سوى الرأس اذا ذبح وان تناولهما  
جميعا يضرب ان نبح لا يוכל شيئا منه لانه كلب وان نبح ايرم رأسه ويוכל ما سوى الرأس  
فان اذ بصوتين جميعا يذبح فان خرج منه الكرش يוכל ما سوى الرأس وان خرج  
منه الامعاء لا يוכל منه شيئا ولا بأس بسائر انواع السمك نحو الجريث والمارماح ولا يוכל  
ما في البحر سوى السمك وطير الماء عندنا وقال الشافعي ربح لا بأس بأكل ما في البحر  
في الضفدع قولان. واذا اخذ سمكة فوجد في بطنها سمكة اخرى لا بأس بأكلها  
وان أكلها كلب فشق بطنه فخرجت السمكة تؤكل اذا كانت صحيحة ولا يוכל اذا رثها.  
طائر ولو ضرب سمكة تقطع بعضها لا بأس بأكلها فان وجد الباقية منها يוכל ايضا <sup>صل</sup>  
ان السمك متى مات بسبب حادث هل أكله. وان مات حرق انفعه لا بسبب  
ظاهر لا يحمل أكله عندنا لانه طاف والجراد يوكر وحدها

او ميتا فان السمكة في جب ماء فانت فيه لا بأس بالكلها لانها ماتت بسبب حارث  
وهو ضيق المكان. وكذا اذا جمع السمك في حظيرة لا يستطيع الخروج منها وهو يتمكن  
من اخذها بغير صيد فمن فيها لا بأس بالكلها وان كان لا يؤخذ بغير صيد لا خير في  
الكلها. ولو وجد سمكة بعضها في الماء وبعضها على الارض وقد ماتت قال محمد  
رح ان كان رأسها على الارض لا بأس بالكلها لانها ماتت بأفة وان كان رأسها  
في الماء ينظر ان كان ما على الارض منها اقل من النصف او النصف لا يوكل لان موضع  
النفس في الماء فلا يكون الموت بأفة فيكون بمنزلة الطائر. وان كان الاكثر من  
نصفها على الارض اكل لان الاكثر حكم الكل فصار كما لو كان الكل على الارض وان  
ماتت السمكة في الماء جاز الماء او برده لم يذكر هذا في الكتاب قال عامة المشايخ  
رح لا بأس بالكلها لانها ماتت بأفة كما لو وجدها في بطن سمكة وروى الحسن  
عن ابي حنيفة رح انها لا توكل كالطائر وعن محمد رح انها توكل لانها ماتت بأفة  
وقال الفقيه ابراهيم الليث رح ما قاله المشايخ اعجب الي ولوا نجد الماء فانت  
الحيتان تحت المجد قال رضي الله عنه ينبغي ان يوكل عند الكل. رجل اشترى سمكة  
في خبطة مشدودة في الماء وقبضها ثم دفع الخبطة الى البائع وقال احفظها وجاءت  
سمكة اخرى وابتلعت المشتراة قال محمد رح المتبعة للبائع لانه هو الذي حملها  
فان المحيط كان في يده فماتت بالخبط يصير في يده فيكون له فيخرج السمك المشتراة  
من بطن المتبعة ويسلم الى المشتري ولا خيار للمشتري وان انتقصت  
المشتراة بالابتلاع لان هذا نقصان حصل بعد القبض. ولذا ان المشتراة التي  
ابتلعت الاخرى فمما جميعا يكونان للمشتري لانه انما ما دام في ملك المشتري فيكون  
للمشتري. ولو لدغته حية سمكة في الماء فقتلها او نفض الماء عنها

ثم ماتت او ماتت في الشبكة اكلت الامانات ختفانف بغير سبب لانه طاف  
 ولا يوكل الحمار والبغل ويكره لحم الخيل في قول ابي حنيفة رحمه الله خلافا لصاحبيه  
 واختلف الشائع في تفسير الكراهية في قول ابي حنيفة رحمه الله الصحيح انه اراد به التحريم  
 ولبسه كالحمة . ويحرم كل ذي ناب من السباع وهو الاسد والذئب والنمر والفهد  
 والثعلب والضبع والكلب والسنور والاهل والوحش والسنجاب والفك والسوء  
 والدلق والذب والقرد واليربوع والضب وابن عرس وابن اوى والعنبر والخنزير  
 وجميع العوام مما يكون سكناه في الارض كالقارة والوزغة وسام ابرص والقنفذ  
 والحية والضفدع وكل ما لادم له كالزنبور والبنغوث والذباب والبعوض  
 والقمل والقراد وكل ذي مخلب من الطير كالصقر والبازي والنسر والعقاب والباشق  
 والشاهين والبعاث والمداة وما ياكل الجيف من الطيور كالغراب الابقع <sup>وغيره</sup>  
 الناقة اذا خرج ميتا بعد ذبحها حرام في قول ابي حنيفة رحمه الله . وقال ابو يوسف ومحمد  
 رحمه الله لا بأس باكله اذا تم خلقته فان لم يتم لا يوكل ولا يوكل الجلالة ولا يشرب لبنها  
 . والجلالة هي التي تعاد اكل الجيف والنجاسات ولا تختلط فتغير لحمها فيكون متنا  
 واما ما يخلط فيتناول النجاسة والجيف ويتناول غيرها على وجه لا يظهر اثر ذلك  
 في لحمه لا بأس باكله . روى ان جديا غذى بلبن الخنزير لا بأس باكله لان لحمه لا يتغير  
 وما غذى به يصير مستهلكا لا يبق له اثر فلهذا قالوا لا بأس باكله <sup>والدجاج</sup> لان  
 يخلط ولا يتغير لحمه . وما روى ان الدجاج يحبس ثلثة ايام ثم يذبح فذلك <sup>سبيل</sup> سبيل  
 التنزه لان ذلك شرط . روى ان رسولا لله صلى الله عليه وسلم كان يأكل  
 الدجاج وانما يحبس ما يتناول الجيف وغير الجيف على وجه لا يظهر اثر ذلك  
 في لحمه على وجه التنزه . والشاة او الابل اذا سق حرا فذبحت من ساعتها <sup>كلها</sup>

ثم الاصطيا قد يكون بالرمي وارسال الجراح العائمة كالكلب والفهد والبارى والبازي  
والصقر ونصب الشبكة وحفر البير وغر القصب والسكين وما اشبه ذلك فان اراد الرمي  
ينبغي ان يكون السهم جارحا ويضع عند الرمي حتى لو قتله السهم جرحا حل اكله  
ومن شرطه ان يرمى الصيد رجل رمى سهمهما الى الصيد فاصابه واتخنه بحيث لا يستطيع  
البراح ثم رماه اخر فقتله لا يحل اكله لان السهم الاول لما اتخنه فقد اخرجهم من ان يكون صيدا  
فلا يحل الا بذكوة الاختيار وان رمى سهمهما الى الصيد فاصابه السهم فاتخنه ثم رماه  
اخر فقتله ذكرنا انه لا يוכל ويضمن الثاني للاول قيمته مجرورا لانه صار ملكا للاول  
وقد حرمه الثاني فيضمن قيمته وان رماه الثاني قبل ان يصيبه السهم الاول فقتله  
لا يحرم اكله ولا يضمن الثاني شيئا وان كان الصيد بعد ما اصابه السهم الاول  
يتحامل ويطير فرماه الثاني فقتله يكون للثاني ويحل اكله ولو رمى صيدا فاصابه  
فلما انتهى اليه لياخذ ما مات قبل ان يقع في يده فلا بأس باكله ولو ان صيد الف  
دار انسان وكان باقيا مكانا في تلك الدار حتى فرغ فاختد رجل فراخه فهو للذي اخذ <sup>الدار</sup> الا لصا  
اذا لم يكن صاحب الدار اتخذ مكانا له فان اتخذ صاحب الدار وكرا وموضعا وفرخ  
فيه فالفرخ يكون لصاحب الدار وهو نظير ما ذكر محمد بن رجل حفر في ارضه حفيرة  
فوقع فيها صيد فحار رجل واحده قال الصيد يكون للأخذ وان كان صاحب الارض اتخذ  
تلك الحفيرة لاجل الصيد فهو احق بالصيد وكذلك ان رجلا اتخذ حظيرة فارضه <sup>خل</sup> فقتله  
فيها الماء واجتمع فيها السمك وكان بجال يقدر على اخذه بغير صيد وشبكة فاختدها  
رجل فان اتخذ ذلك ليجمع فيها السمك فهو احق بها وان كان لغيره لك فهو للأخذ <sup>رجل</sup>  
رمي صيدا فاكله الصيد ثم اصابه السهم او رماه رجلان فاصابه سهم احدهما فقتله ثم اصابه  
سهم الاخر فقتله حل اكله وقال زفر بن زفر لا يحل وهو للاول ولا يضمن الثاني شيئا الا اذا رماه

الاول ثم رماه الآخر مات منها بضعون الثانية نصف حيا ونصف لجا. وان مات من الاولى  
 الكل وبضعون الثانية مجروحا مجراحة الاولى. وان مات من الثانية لا يוכל وبضعون الثانية  
 قيمته حيا مجروحا وان كان التعريم بترك الذكاة بضعون النقصان ونصف قيمته ربه  
 جراحا. وكذا لو رماه احداهما قبل الآخر فوفقت الرميان معا فانه يוכל وهما جميعا  
 ولو رمى سهمهما الصيد وسعى براسه في سنته فاصاب ذلك الصيد او غيرا واصاب  
 ذلك الصيد ونفذ الى غيره فاصابه حل جميع ذلك لا فرق بين ان يصيب سهمه صيدا  
 او صيدين اذا رمى السهم في سنته وان رد السهم ربح الموراة فاصاب به لم يוכל  
 وهو كما لو وضع سيفه في موضع تحمله الرمح وضربه على صيد فمات فانه لا يוכל. ولو رمى  
 سهمها الصيد فزده الرمح بمنه او بسرة فاصاب صيدا لا يحل فان لم يرد عنه عن جهته  
 حل صيده مادام السهم في سنته فضيه يكون مضافا الى الرامي اما اذا رده الرمح  
 بمنه او بسرة ينقطع الاضافة الى الرامي. وعن ابي يوسف ربح اذا رده الرمح بمنه او بسرة  
 فاصاب صيدا يحل ايضا لانه لا يمكن الاحتراز عن ذلك اذا كان الاصطياد في يوم ربح  
 وكذا لو اصاب السهم حائطا او شجرة او شيئا اخر فزده فهو رده الرمح سواء لان  
 فضيه الموراة يكون بمنه حلا للشر والمخاط لا بقوة الرامي. وكذا لو اصابه سهم  
 اخر قبل ان يصيب الصيد فزده عن وجهه فاصاب صيدا لم يוכל قالوا بهذا اذا كان الرامي  
 بالسهم الثاني مجوسيا او لم يكن قصده الاصطياد وانما كان قصده الرمي لذلك السهم  
 فلما اذا كان الثاني مسلما او كتابيا وكان قصده الاصطياد وسعى بحمل الصيد ويكون  
 للثاني ان لا يرد بين ان يصيب سهمه وبين ان يرد سهمه سهم اخر فيصيبه. وقيل  
 لا يحل على كل حال لان سهم الثاني لم يجرح الصيد ولم يصب وسهم الاول خرج من ان يكون  
 مضافا الى الاول فهو بمنه ما لو رمى سهمها الصيد فاصاب السهم قصده محذورة

منسوبة على حائط فاصابت تلك القنبرة الصيد بجده ما نجرحه وذلك عينا ما كوله فكذا  
هذا ولا يحل صيد البندقية والجر والمراض والعمار ما اشبه ذلك وان جرح ذلك لانه  
لا يخرج الا ان يكون شئ من ذلك قد حدث وطوله كالسهم وامكن ان يرميه فان كان  
كذلك وخرقه بجده حل اكله. فاما الجرح الذي يدق في الباطن ولا يخرج في الظاهر لا يحل  
لانه لا يحصل به انقار الدم. وكذلك الورم الصيد بسكين فاصابه بجده فخرقه حل اكله  
فان اصابه بقضاء السكين او بمقبض السيف لا يركل. والمراد كالسهم لانه يخرج في محل  
في تسهيل الدم. ومثقل الحديد وغير الحديد في ذلك سواء ان خرق حل والا فلا وان  
مروءة فذبح بها صيدا حل لمحصل المقصود. وما توهم من الاهليات يحل بما يحل به الصيد  
من الرمي وعن محمد بن جعفر في البعير والبق اذ اند في المصراع خارج المصراع ماء انسان حل اكله  
اما الشاة اذ اندت في المصراع لم يحل بالرمي وان ندت خارج المصراع ماء انسان حل اكله وذكرنا  
في اذ اند البعير والثور في المصراع علم ان لا يقدر على اخذه الا ان يجتمع له جماعة كثيرة فله ان يرميه  
لانهم يحرمون الذكاة الاختيارية بنفسه لان البعير يصل والثور ينطق اما الشاة اذ اندت في المصراع  
لا يرميه لانه يقدر على الذكاة الاختيارية عادة. وان رمى صيدا فغشي الصيد من غير جرح  
فتم زال عنه فرماه اخر فاصابه كان الصيد للثاني بخلاف ما اذا رمى صيدا فخرجه جراحة  
لا يستطيع الذهاب معها فلبت كذلك زمانا ثم برى فرماه اخر فان الصيد يكون  
للاول لانه المسئلة الثانية لما جرحه جرحا عجز عن الذهاب بجرحه فقد اخذ الرمي  
فصار له في المسئلة الاولى لم يأخذه اذ لم يعجز عن الذهاب بجرحه فهو كمن نصب  
شبكة فوقع فيها صيدا والمالك غائب ثم تخلص عن الشبكة فرماه حل اخر واخذه  
فانه يكون للثاني. وجائبة لرجل تعلقت بشجرة وصاحبها لا يعمل اليها فان كان لا يجاب  
عليها الغوات والمرت فرمها لا تؤكل. وان خاف الغوات فرمها تؤكل والحمامة اذا طارت

من صاحبها فماها صاحبها وغيره قالوا ان كانت لا تهتدى الى المنزل حل الكله سواء  
اصاب السهم المذبح او موضعا اخر لانه عجز عن الذكوة الاختيارية وان كانت تهتدى  
الى المنزل فاصاب السهم المذبح حل وان اصاب موضعا اخر اختلفوا فيه . والصحيح  
انه لا يحل الكلهما روى ذلك عن محمد رجح لانها اذا كانت تهتدى الى المنزل يقدر على  
الذكوة الاختيارية . والطبري اذا علم في البيت فخرج الى الصخر فزماه رجل وسعى ان اصاب  
المذبح حل والا فلا الا ان يتوحش فلا يؤخذ الا بصيد . ولو رمى صيدا فانكسر الصيد  
بسبب اخر ثم اصابه السهم فقتله حل الكله لانه حين رماه كان صيدا والعبرة لو قت  
الرمي . وكذلك رجلان رميا معا الى صيد فاصاب سهم احدهما واوقذه ثم اصابه  
سهم الاخر وقتله حل لان الرمي كان الى الصيد . والمتروكي في البير اذا رماه فاذا حل  
الكله وهو ما لو ند سواء . ولو رمى سهمهما الى صيد فاصاب السهم ظلفه او قرنه  
فقتله حل الكله اذا دامه وخلصت الرمية الى اللحم لان المقصود تسبيل اللحم وقد  
حصل . ولو رمى صيدا فاصابه السهم فانتخه ثم رماه سهمها اخر فاصاب الصيد  
ومات لا يוכל لانه بالسهم الاول خرج من ان يكون صيدا . ولو رمى صيدا بسيف  
فابان منه عضوا ومات اكل الصيد كله الا ما بان منه . كان في الجاهلية  
يقطعون بعض الحلية من الشاة او يقطعون بعض لحم الفخذ منها فباكون منها هم  
رسول الله صلى الله عليه وسلم عن ذلك . وان لم يكن بان ذلك العضو منه اكل ذلك  
العضو منه ايضا . وان كان تعلق ذلك العضو منه بجذعه فان كان بحيث لا يتوهم تقبلا  
بعلاج فهو المبان سواء . وان كان بحيث يتوهم ذلك لم يكن ذلك ابانة ويוכל كله  
وان قطعه بنصفين طولا يוכל كله لانه لا يتوهم بقاء الصيد بها بعد ذلك بمنزلة  
المذبح . وان قطعه الثلث منه مما يلي الخبز فابانة فانه يוכל الثلثان مما يلي الرأس ولا يוכל

الثالث الذي يلي العجز. وأن قطع الثلث مما يلي الرأس فإنه يؤكل كله لأنه ما بين النصف إلى  
العنق مدح. لأن الأوداج تكون من القلب إلى الدماغ. أما إذا بان الثلث مما يلي العجز  
لم تتم الذكوة لأنه لم يقطع الأوداج. بخلاف ما إذا بان الثلث مما يلي الرأس لأنه قطع الأوداج  
فسم فعل الذكوة بقطع الأوداج فيؤكل لحمه وكذا إذا قده بنصفين يتم فعل الذكوة  
بقطع الأوداج فيؤكل كله. وإن بان طائفة من رأسه فابكان أقل من النصف لم يؤكل ما بان  
منه لأن الرأس ليس بمدح فهو كما لو بان جزء من الذنب وإن كان نضجا وأكثر الكل الكل  
لأنه ينقطع الأوداج به فيكون فعله ذكوة. مسلم عجز عن مدقوسه بنفسه فأعانه على مدح  
بحوسه لا يحل الكله لاجتماع المحرم والحلل فيحرم كما لو أخذ بحوسه بيد المسلم مدح والسكين  
في يد المسلم لا يحل الكله ولو رجم صيدا فأصابه السهم فحرقه فوقع على الأرض ومات  
يحل الكله استحسانا لأن هذا مما لا يستطيع الامتناع عنه. وإن أصابه السهم فوقع في  
ماء أو على جبل ثم وقع منه على الأرض مات لا يؤكل لعلم أن وقوعه في الماء قتله ويستعد  
في ذلك طير الماء وغير طير الماء لأن طير الماء إنما يعيش في الماء غير مجروح. وكذا لو وقع  
الصيد على شجرة بعد ما أصابه السهم ثم وقع منها على الأرض أو وقع على السطح ثم وقع  
منها على الأرض لا يؤكل. وإن مات على ذلك الشيء ولم يقع منه شيء على الأرض فهو  
حلال. وكذا لو مات قبل وقوعه في الماء وإن رماه في الهواء فوقع على جبل مات أو على  
سطح مات حل الكله لأن الموضع الذي وقع فيه بمنزلة الأرض وهذا إذا كان ما وقع فيه  
بما لا يقتل وإن كان ما يقتل عادة مثل حدة القصبة المنصوبة وحدة الأجر واللينة  
القائمة أو الرمح ونحوها لا يؤكل لأن ذلك سبب لموته. وذكر في الأصل لو وقع على  
أجرة موضوعة على الأرض ومات يؤكل بمنزلة ما لو وقع على الأرض أراد بذلك  
أنه لا يصيبه من الأجرة إلا ما يصيبه من الوقوع على الأرض فإن ذلك مما لا يستطيع



الامتناع عنه فياوتن عفوا. وذكر في المتنق لو وقع على شجرة فانشق بطنه ومات فانه  
 لا يؤكل لانه ذلك سبب لموته. وعن بعض المشايخ رح اذا رمى صيدا فجهض وقع  
 في الماء ومات قالوا ينظر ان كان يدرجى حيوته حين وقع في الماء لا يحل لاحتماله انه  
 مات بالماء وان كان لا يدرجى حيوته حل اكله لان موته في هذا الوجه لا يضاف الى  
 الماء. هذا كله اذا لم يدرك ذلك وقت فاذ ادرك فذبحها حل لقوله تعالى اما كنتم  
 وروى ان رجلا جاء الى سعيد بن جبير رضي فقال كانت لبعض الحية نعامه ففر بها  
 انسان فقتلها فالتقاها على كناسة وهي حية فقال سعيد رضي ذكوها واكلوها هذا يدل  
 على ان النعام من المأكولات رجل رمى الى خنزيرا واسدا وذئبا وما اشبه ذلك  
 يقصد به الاصطياد ورمى فاصاب صيدا ما كوله اللحم وقتله حل اكله عندنا وقال زهير  
 لا يحل ولورمى الجراد او السمكة وترك التسمية فاصاب طائرا او صيدا اخر وقتله حل اكله  
 وعن ابن يوسف رح وايمان بن ردي ابن رستم رح عنه انه لا يحل لان ما اصابه لا يجامد ولا  
 التسمية والصحيح انه يؤكل. ولورمى الى ادى او بقرا وشاة او ابل او غنم اهل وسمى  
 فاصاب صيدا ما كولا لا رواية له في الاصل ولا يبيد في رعيه قوله في قول لا يحل وفي  
 قول لا يحل. واليه اشارة في الاصل ولورمى الى الصيد معين وسمى فاصاب غيره حل عندنا  
 وقال مالك رح لا يحل ولورمى الى الصيد وهو يظن انه شجرة او انسان وسمى فاذا  
 هو صيد ما كوله اكل هذا اذا اصطاد بالرمي فان اصطاد بالرسالة الجوارح العظيمة  
 جاز. وهذا الاصطياد مختص بشرايط ائمتها ان يكون ما يصطاد به معلما. والثاني  
 ان يكون جارا حائبا او مخلب. والثالث انه لا بد من الارسال ليصير الالة تابعا من  
 الادى في الذبح والرابع التسمية الا ان في الرمي يشترط التسمية عند الرمي وفي ارسال  
 الكلب والبازي وما اشبه ذلك يشترط التسمية وقت الارسال ولا يشترط تعيين

الصيد في الارسال عنه فاحتج لو ارسل كلبا او بازا على صيد فآخذ ذلك الصيد او  
 غيره واخذ عدد امن الصيد يحمل الكلب تلك التسمية ما دام في وجه الارسال. وكل  
 قول ابن ابي ليلى رحمه الله ان التعيين ليس بشرط ولكن اذا عين يصح تعيينه حتى لو ترك  
 ذلك الصيد واخذ غيره وقتله لا يحمل عنده. ولو ترك التسمية عنه الرجاء عنه  
 ارسال الكلب عامدا لا يحمل الكله. وان ترك ناسيا حمل الكله ولو ارسل الكلب وترك  
 التسمية عامدا فلما مضى الكلب سمى ونجر فأنزجرا ولم ينزجر وقتل الصيد لا يحمل لان  
 وقت التسمية عند الارسال فلا يعتبر التسمية بعد الارسال. والشرط الخامس  
 الامساك لصاحبه. والسادس ان يكون الصيد ما كولا متوحشا بمنعاه والسابع  
 ان لا يتوارى عن بصره ولا يقعد عن طلبه فيكون في طلبه ولا يشتغل بعمل آخر حتى يجد  
 لانه اذا غاب عن بصره ما يكون موت الصيد بسبب آخر فلا يحمل لقوله ابن عباس  
 رضي كل ما اصميت ودع ما اتميت والاصماء ما رايته والاعماء ما توارى عنك وعن  
 رسول الله صلى الله عليه وسلم انه قال لعدي بن حاتم وان وقعت رميتك في الماء  
 فلا تأكل فانك لا تدري ان الماء قتله ام سهمك ويشترط ان يكون السهم جارها  
 فان كان معراضا ان خرق يוכל وان لم يخرق لا يוכל. والعراض سهم لا تنصل له يد  
 ولا يخرج فلا يוכל صيده الا ان يكون رأسه محمدا فاصاب الصيد بعده وجرحه  
 يוכל ولو ارسل بغيره او كلبه الى صيد وسمى واخذ الصيد وجرحه وقتله واكمل منه  
 لا يוכל الصيد. والبازي اذا اخذ الصيد وقتله واكمل منه يוכל لان الكلب يقبل  
 التعليم على وجه يمسك الصيد لصاحبه ولا يأكل والبازي لا يقبل التعليم على وجه يدع  
 الاكل بل يعلم البازي بان يحبه اذا دعاه فيكتفي بذلك وتعليم الكلب ان لا يأكل ويست  
 لصاحبه فان اخذ الصيد وقتله جرحا واكمل منه شئ يخرج هذا الصيد ويخرج الكلب

من ان يكون معلما وهو كالبازي العلم اذا فرغته وامتنع من اجابته لا يفتي معلما فيحرم  
 هذا الصيد ويحرم به ايضا ما كان عند صاحبه من الصيد قبل ذلك في قول ابى حنيفة  
 رح. وفي قول ابى يوسف ومحمد رح لا يحرم تلك الصيد. وقال بعض مشايخنا رح انما  
 يحرم تلك الصيد في قول ابى حنيفة رح اذا كان العهد قريبا. فاما اذا تطاول العهد بان  
 انه عليه شهرا ونحو ذلك وصاحبه قد دلتك تلك الصيد لا تحرم تلك الصيد في قولهم  
 لان في المدة الطويلة يتحقق النسيان فلا يعلم انه لم يكن معلما في الزمان الماضي  
 وفي المدة القصيرة لا يتحقق النسيان فيظهر انه لم يكن معلما حين اصطاد تلك الصيد  
 فيحرم تلك الصيد. وقال الشيخ الامام الاجل شمس الائمة السرخسي رح ان الخلاف  
 في الفضلين واحد لان الحرمة لا تنسى ولا يحل صيده بعد ذلك حتى يعلم انه صار معلما  
 بان يصيد ثلثا ولا ياكل منها فيحل الرابع في قول ابى يوسف ومحمد رح. وابو حنيفة  
 رح لم يوقت لذلك وقتا وقال هو مفوض الى رأى صاحبه ان كان في اكثر رأيه  
 انه صار معلما فهو معلم. وقيل يرجع في ذلك الى اهل العلم من الصيادين فاذا  
 قالوا صار معلما فهو معلم. وكذلك على هذا الخلاف تعليمه في الابتداء وعلى قولهما  
 تحصيل ذلك بان يحجبه اذا دعاه ويرسله على الصيد فيصيد ولا ياكل منه ثلث  
 مرات وابو حنيفة رح لم يوقت لذلك وقتا وقال هو مفوض الى رأى صاحبه  
 وروى الحسن عن ابى حنيفة رحمه الله مثل قولهما الا ان على رواية الحسن رح ياكل الصيد  
 الثالث. وعلى قولهما الا ياكل الثالث وانما ياكل الرابع. رجل ارسل طيما للمعلم في الصيد  
 فاخذ الصيد وقتله وامسك حتى جاء صاحبه واخذ الصيد من الكلب ثم وثب  
 الكلب عليه وانتفض منه قطعة فزى بها صاحبه الى الكلب فاكلها لا يحرم اكل  
 هذا الصيد لانه لما امسكه حتى وصل الى يد صاحبه فقد تم امساكه فلا يحرم بعد ذلك

حية واكل به لا يخرج من ان يكون معلما ولو انتهت  
 الكلب من الصيد في اتباعه الصيد واكله ثم اتبع الصيد واخذته واخذ غير وقتل لا يحل  
 اكله لانه لما اكل القطعة التي انتهت بها خرج من ان يكون معلما وكان ان اكل تلك القطعة  
 واتبع الصيد واخذ وقتله ولم ياكل حتى اخذ صاحبه ثم عاد واخذ تلك القطعة لم يفسد  
 لانه امسك الصيد على صاحبه حتى لم ياكل منه مع حاجته ولو شرب من دم الصيد  
 الاصطبا لا يحرم الصيد ويحل عندنا وقال ابن ابي ليلى ربح لا يحل ولما اكل صاحبه وانقأ  
 او ظفره حرم في قولهم ولو ارسل الكلب المعلم الى صيد وسعى فاصاب الصيد وكسر عفته  
 ولم يحرمه او جثم عليه وحققه لا يركل لانه لا بد من الجرح في اى موضع كان من الادماء  
 وعن ابي يوسف والشافعي ربح لا يشترط الجرح والباقي اذا قتل الصيد حل اكله وان  
 لم يحرم واذا شارك الكلب المعلم في اخذ الصيد كلب غير معلم وقتله لا يحل اكله لاجتماع  
 الحرم والمحلل وكذا لو ارسل كلبه الى صيد فاعانته كلب محسوب او كلب غير معلم حتى  
 ردا الصيد على المعلم باخذ العلم وقتله لا يحل اكله ولو رد عليه محسوب فاعانته  
 الكلب المعلم لسلم حل اكله لان المشاركة تقع بين الكلبين ولا تقع بين الكلب والجو  
 ولو ارسل كلبه على صيد وسعى فاعانته في ارساله ذلك صيود كثيرة وهذا بعد واحد  
 حل الكل وكذا لو رمى صيدا فاصابه سهم ونفذ واصاب اخر ونفذ وارمى بالرمي اخر  
 حل الكل عندنا وقال مالك ربح يحل الاول ولا يحل الثاني لان عفة انتقيب  
 في الرمي والارسال وذلك وجد في الذي عينه دون غيره واذا نقلت الكلب الى  
 او جاره اخرى غير الكلب واخذ صيدا وقتل لا يحل فلوان صاحبه صلب يقبل التعليم على  
 ان لم يزد في الطلب ولم يفرج بجزءه لا يحل وان انجز وزاد في  
 وتعليم الكلب ان لا  
 ذلك يكون بمنزلة الارسال ولو ارسل كلبه المعلم على صيد

يتأخر هدا الص

فانزجر واحداً الصيد وقتل لا يحل لان الارسال من تارك التسمية عند فعل محرم فلا ينضم  
 الاثم له ولو ان الرسل ادرك صيد الكلب او البازي او الرمية حيا ولم يذبحه حتى مات  
 ذكر في الكتاب انه لا يحل وقال الشيخ الامام ابو عبد الله الحلي اخرج هذا على ثلثة اوجه  
 اما ان وصل اليه بعد موته او يموت قبل وصوله اليه او يصل اليه ويموت من ساعته  
 ولم يجد زمانا يذبحه فان مات قبل وصوله اليه حل الكله لانه لم يقدر على الذكوة الاختياري<sup>ية</sup>  
 وان مات بعد وصوله اليه فلا فصل ولم يجد زمانا يذبحه قال في الكتاب لا يحل وقال  
 الحسن بن زياد ومحمد بن مقاتل رح حل الكله قالوا ما قال في الكتاب قياسا وقالوا  
 استحسانا وبه نأخذ واذا تورى الكلب والصيد عن الرسل ثم وجد الرسل  
 وقد قتل وليس فيه اثر غيره حل الكله وكذا اذا رمى الاصيد فوجد بعد ذلك ميتا وفيه  
 سهمه وليس فيه جرح اخر حل الكله اذا لم يترك الطلب لانه لا يستطيع الامتناع عن التوارى  
 عن البصر خصوصا اذا كان الاصطياد في الفياض والشارح فيكون عفوا فان كان ترك الطلب  
 واشتغل بعمل اخر حتى اذا كان قريبا من الليل فطلبه فوجد الصيد ميتا والكلب  
 او البازي عنده وبه جراحة لا يدري انه جرحه الكلب او غيره لا يحل الكله عند اختلافنا  
 للمشايخ رحمه الله مسلم ارسل كلبه المعلم على صيد وسعى فزجره بجوسه او برندا ومحم  
 فانزجر ثم قتل الصيد حل الكله ولو كان الرسل من لا يحل ذبحته والراجر من يحل لا يוכל  
 لان المعبر هو الارسال وهو كما لو ذبح بجوسه ثم امر المسلم سكينه بعد لا يוכל مسلم  
 ارسل كلبه على صيد فنزبه الكلب ولا فرقته ثم ضربه تائبا فقتله حل الكله لان هذا مما لا<sup>مكن</sup>  
 الاحتراز عنه في صيد الكلب ولودى صيدا فاصابه وخرقه فوقع في الماء فمات قال بعضهم ان كان في  
 حيوة حين وقع في الماء لا يحل الكله لاحتمال انه مات بالماء وان كان لا يرجح حيوته حين وقع في  
 الماء حل الكله لانه مات بغير الماء وان رمى صيدا فوقع عند بجوسه مقدرا ما يقدر على ذبحه فان لا يحل<sup>الكله</sup>

لان الجوسي قادر على ذبحه بتقديم اسلامه فلا يحل ذكوة الاضطرار وان ارسل كلبه على صيد  
 نفعه فوق عند نائم اورد في صيد فاصابه توقع عند نائم والثائم بحال لو كان مستيقظا  
 يقدر على ذكوة فالت لا يول كل ذكوة ايحييفة روح لان عند النائم بمنزلة المستيقظة في  
 مسائل مرت في كتاب الصلوة من هذا الكتاب منها هذه المسئلة ولو ارسل كلبه على صيد  
 فاخطأ ثم عرض له صيد آخر فقتله حل الكله وان فاقه ذلك الصيد فرجع فعرض له صيد  
 اخر فرجعه فقتله لا يحل الكله لان الارسال بطل بالرجوع وبدون الارسال لا يحل  
 رجل ارسل كلبه على صيد فرجعه وبق فيه من الحيوة ما يبق في الذبوح بعد الذبح فاحذ  
 المالك ولم يذكه حل الكله. وكذا لو رى صيدا فاصابه ورجعه وبق فيه من الحيوة ما يبق  
 في الذبوح بعد الذبح فادركه المالك ولم يذبحه حل الكله. ولو رماه اخر في هذه الحالة  
 فاصاب لسهم الناة لا يحرم لانه في حكم الذبوح فرق ايحييفة ومحمد بن عيسى <sup>السائلين</sup>  
 وبين الناة اذ امرضت او بقر ذئب بطنها وبق فيها من الحيوة ما يبق في الذبوح بعد الذبح  
 فان على قول ابي يوسف ومحمد روح لا يعتبر هذه الحيوة فلا يكون الرخصة والتى بقر الذئب بطنها  
 محل للذكوة حتى لو ذبحت لا تحل. وعلى قول ايحييفة روح تكون محل للذكوة حتى لو ذبحت  
 حل الكله. وفي مسئلة الصيد لا يعتبر هذه الحيوة حتى لو اخذ المالك الصيد فيه من  
 الحيوة ما يبق في الذبوح بعد الذبح ولم يذبح حل الكله. وقيل على قول ايحييفة ورجله  
 في التي مرضت والتى بقر الذئب بطنها وبق فيها من الحيوة ما يبق في الذبوح بعد الذبح لا ذبحت  
 لا يحل الكله وهو قولهما. والصحيح انها تولى عند لان في مسئلة الصيد وجد ما هو ذكوة  
 حكما فلا يعتبر هذه الحيوة. وفي الرخصة ونحوها لم يوجد فعل الذكوة باعتبار هذه  
 الحيوة عند ايحييفة روح

كتاب في الذكوة

الأصل في اعتبار الذكوة قوله تعالى **أما ذكيت** ومحل الذكوة في المقدور ذبحه اهليا  
 كان أو وحشيا **الحلق** كل لقوله عليه الصلوة والسلام **الذكوة ما بين اللبة واليدين**  
**والذكوة الكاملة** ترى الأرواح الأربعة وهي الحلقوم والمرى والرقان الذي بينهما  
 الحلقوم والرقان القيم تسيل الدم والرطوبة النجسة وذلك يحصل بما قلنا  
 . فان قطع ثلثة منها حل في قولنا **يخففه** روح أي ثلثت كان وقوله **أي يوسف الآخر** ليعمل  
 حتى يقطع الحلقوم والمرى واحدا لودجين وعند محمد روح يشترط قطع الأكثر من كل واحد  
 من الأربعة . وذكر الكرخ روح أن هذا قول **يخففه** وعند الشافعي روح يعتبر قطع الحلقوم  
 والمرى دون الرقين الآخرين والمسئلة معروفة ثم السنة في الأبل النحر هو قطع العرق  
 في أسفل العنق عند الصدر والسنة في الشاة والبقر الذبح فان ذبح الأبل أو غيرها الشاة  
 والبقر جازا **يعمل** لقوله عليه الصلوة والسلام ما انفك الدم وأخر الأوداج نكل . وأن  
 ضرب بالسيف من قبل القفا فان قطع العروق المشروطة قبل الموت حل ويكون مسليا  
 . وأن مات قبل أن يقطع العروق لا يؤكل . ويكون مسلح الجلد بعد الذبح قبل أن يبذل ولا يحتم  
 لأن ذلك فعل بعد تمام الذبح . ولو ذبح شاة أو ابلا أو بقرا تحركت بعد الذبح وخرج منها  
 دم مسفوح توكل . ولو لم تتحرك ولم يخرج منها دم مسفوح لا تؤكل لأن محل الذكوة هو الحي  
 ولم يوجد علامة الحياة عند الذبح . وأن لم تتحرك وخرج منها دم مسفوح أو تحركت  
 ولم يخرج منها دم اكل لأن الحركة وخرج الدم المسفوح علامة الحياة وأن لم يعلم حيوة عند  
 الذبح لا يؤكل . وأن علم حيوة عند الذبح ولم يتحرك ولم يخرج منها الدم أصلا اكل ولو ذبح  
 شاة بريئة ولم تتحرك منها إلا ما قاله محمد بن سلمة روح أن فتحت فاهها لا تؤكل وإن مننت  
 فاهها اكلت وإن فتحت عينها لا تؤكل . وأن غمضت عينها اكلت وإن مدت رجلها لا تؤكل  
 . وأن قبضت رجلها اكلت وأن نام شعرها لا تؤكل وإن قام شعرها اكلت . وهذا كله

اذا لم يعلم حيوته رقت الذبح. وان علم حيوتها وقت الذبح اكلت على كل حال شاة او بقرة  
 خرج منها جنين حي ولم يكن من الوقت ما يقدر على ذبحه حتى مات يوكل لان موته يكون بغير  
 الام وهذا قول ابي يوسف ومحمد رح لان عندهما الجنين يتذك بدكوة الام شاة او بقرة  
 اشرفت على الولادة قالوا ليكره ذبحها لانه تصيب الولد وهذا قول ابى حنيفة رحمه الله  
 لان عنده الجنين لا يتذك بدكوة الام بقرة او شاة تعسرت عليها الولادة فادخل رجل  
 يده في موضع الولادة وذبح الولد حل اكله لوجود الذكوة الاختيارية وان خرج منه غير موضع  
 الذبح حل ايضا ان كان لا يقدر على ذبحه لانه عجز عن الذكوة الاختيارية فيعمل بالذكوة  
 الاضطرارية وهو الجرح في اى موضع كان. وان كان يقدر على ذبحه لا يحل لانه لم يعجز  
 عن الذكوة الاختيارية. رجل شق بطن شاة واخرج الولد حي وذبح الولد ثم ذبح الشاة  
 قالوا ان كان الشاة لا تعيش من ذلك لا تحل لان الموت يكون بالاول وذات ليس بكوة  
 وان كانت تعيش من ذلك حلت لان الذكوة هو الثاني. شاة مريضة او بقرة الذئب يطهاها  
 وبيع فيها من الحيوة ما يبيع في المذبوح بعد الذبح على قول ابي يوسف ومحمد رح لا يعتبر  
 تلك الحيوة لو ذكاهما لا تحل. واختلف المشايخ على قول ابى حنيفة رح ذكر الطحاوى  
 والفقهاء ابو الليث رح ان تلك الحيوة معتبرة في قول ابى حنيفة رح حتى لو ذكاهما يحل  
 وذكر شمس الائمة السرخسى رح اذا علم انها كانت حية حين ذبحت حل اكلها كانت <sup>الحيوة</sup>  
 فيها يتوهم بقاؤها ولا يتوهم. وقال ابو يوسف رح ان كان يتوهم انها تعيش يوما او  
 اكثر من يوم تحل بالذكوة وروى عنه ان كان يتوهم بقاء الحيوة فيها اكثر من نصف  
 يوم تحل والا فلا لان ما دون ذلك اضطرب المذبوح وروى عن محمد رح اذا بقى الذئب  
 بطن شاة واخرج ما فيها ثم ذبحت لا تحل لانه لا يتوهم ان تعيش بما بقى فيها من الحيوة  
 والفتوى على ما ذكرنا لا بى حنيفة رح والا المرأة السليبة الكفاية في الذبح كالرجل وكذا



الصبي الذي يعقل التسمية ويضبط لانه من اهل التسمية فيصحب تسميته كما يصح اسما  
وامكان لا يعقل لانه لا يتحقق منه التسمية على الخصوص وتوكل ذبيحة الاخرى  
مسما كان او كتابيا لانه اعذر من الناس وكذا ذبيحة اليهودى والنفران لاهل  
وان كان الكتاب حربيا الا ان يسمح منه انه يسم عليه المسيح فاذا سمع منه ذلك لا يحل  
لانه اهل به لغير الله قال بعض اصحاب الشافعى رح انها لا تحل ولا يحل ذبيحة الرند وان  
ارتد الدين اهل الكتاب وذبيحة المجوس حرام وان تقود المجوسى وتنفى يوكل صيد  
وذبيحة لانه يقر على ما انتقل اليه ولو تجسس اليهودى او النفران لا يحل صيد ولا يوكل  
ذبيحته والاعلام اذا كان احد ابويه نفرانيا والاخر مجوسيا وهو يعقل الذبح يوكل صيد  
وذبيحته عندنا. وقال الشافعى رح لا يوكل لاجتماع الحرم والحلل فلا يحل كما لو اشترك  
المسلم والمجوس فى الذبح فانه لا يوكل. ويكره ذبيحة الصائى الا انه يحل ذل ابهى حيفة  
رح. وقال ابو يوسف ومحمد رح لا يحل. وذكر الكوفى رح انه لا خلاف بينهم فى الحقيقة  
. وانما اختلفوا لانهم صنفان صنف منهم يقررون نبوة عيسى عليه السلام ويقرون الربوبية  
فهم صنف من النصارى. وانما آجاب ابو حنيفة يحل ذبيحة الصائى اذا كان من هذا الصنف  
. وصنف منهم يتكرون النبوة والكتب اصلا ويعبدون الشمس فهم كعبدة الاوثان  
لا يوكل صيدهم ولا يحل ذبيحتهم. وانما آجاب ابو يوسف ومحمد رح بجرمة الصيد والذبح  
فى حق هؤلاء رجل اراد ان يذبح عددا من الذبائح لا يجزئه تسمية واحدة على واحد لما  
بعد ها وان اصبح الرجل شاة ليذبح وسمي ثم القى تلك السكين واخذ غيرها فاذبح بها قلت  
بحللى الرضا اذا اخذ سهمين وسمي ثم القى ذلك السهم واخذ سهمين اخر فانهم يشترط  
وجود التسمية على السهم الثانى لان فى الرمي الشرط هو التسمية على فعل الرمي والثانى  
غير الاول وهذا الشرط هو التسمية على الذبح دون السكين وذلك لاختلاف باختلاف

السكين وإنما يختلف باختلاف المذبح ولهذا لو ترك تلك الشاة وأخذ أخرى  
 وذبحها بتلك التسمية لا يحل ولو أضحج شاة وسج ثم كلم إنسانا أو شرب ماء أو أخذ سكيناً  
 أو ما أشبه ذلك من عمل لا يكثر ثم ذبح بتلك التسمية جاز لوجود التسمية على الذبح والعمل  
 اليسير لا بفصل بين التسمية والذبح ولو أطال الحديث أو أطال العمل ثم ذبح لا يוכל  
 لوتوع الفصل بين التسمية والذبح وهذا يقبّل المجلس بالعمل الكثير ولا يتبدل  
 بالعمل اليسير ولو قال مكان التسمية الحمد لله أو قال سبحان الله أو قال الله أكبر  
 يريد به التسمية جاز وإن أراد به التحميد دون التسمية لا يحل لأن الشرط ذكر اسم الله تعالى  
 على الذبح وذلك إنما يتحقق بالقصد ولو عطس فقال الحمد لله يريد به التحميد على العطاس  
 فذبح لا يحل خلافاً للخطيب إذا عطس على المنبر فقال الحمد لله فإنه يجوز به الجمعة أحد الرأيين  
 عن استحيفه روح لأن المأمور به في الجمعة ذكر الله تعالى مطلقاً وهذا الشرط ذكر اسم  
 الله تعالى على الذبح ولو قال بسم الله ولم يحضر النية أو أراد به التسمية على الذبح الكل  
 أما إذا نوى التسمية على الذبح فظاهر وأما إذا لم يكن نية فذلك لا عند العامة  
 وهو الصحيح وإن لم يرد التسمية على الذبح وإنما أراد شيئاً آخر لا يحل له لأنه نوى  
 غير ما أمر به ويكره أن يسمى مع اسم الله تعالى سواء فيقول اللهم تقبل من فلان وما أشبه  
 ذلك ولو قال باسم الله وباسم محمد قال أبو القاسم الصغار روح لا يحل ولو قال بسم الله  
 وعلى الله على محمد يحل أكله ولو قال باسم الله واسم فلان قال إبراهيم بن يوسف رحمه الله  
 يكون ميتة وهو الصحيح قال محمد بن سلمة روح لا يصير ميتة لأنها لو صارت ميتة يصير  
 الرجل كافراً قال آرض وما سوى ذلك من مسائل التسمية قد مرّت في الأحاديث والله أعلم

كتاب الردية

الكتاب مشتمل على فصول منها ما يكون أيداعاً وما لا يكون وجلاً أو متوجلاً أو متوجلاً أو متوجلاً

بين يديه وقال هذا ودبيعة عندك وذهب صاحب الثوب ثم غاب الآخر بعده وترك  
 الثوب ثم فزع الثوب كان ضامنا لأن هذا بقوله منه للوديعة عرفا وكذلك وضع  
 صاحب الثوب ثوبه بين يديه ولم يقل شيئا والمسئلة بجملها كان ضامنا لأن هذا يدع  
 عرفا ولو قال الجالس لا قبل الوديعة فوضع بين يديه وذهب فزع الثوب لا يضمن  
 لأنه صرح بالرد فلا يصير مودعا بدون القبول رجل جاء إلى الخان بديعة وقال لصاحب الخان  
 ابن اربطها فقال صاحب الخان اربط هناك فربط وذهب ثم جاء صاحب الدابة ولم يجد  
 الدابة فقال صاحب الخان صاحبك أخرج الدابة ليسقبها ولم يكن لصاحب الدابة  
 صاحب كان صاحب الخان ضامنا لأن قوله صاحب الدابة ابن اربط الدابة استيداع  
 عرفا وكلام صاحب الخان هناك بقوله الوديعة وكذلك رجل دخل الحمام وقال لصاحب  
 الحمام ابن اضع الثياب فقال صاحب الحمام في ذلك الموضع فهو الاول سواء وإن كان  
 صاحب الحمام جالسا لأجل الغلة فوضع صاحب الثوب ثوبه برأى العين منه ولم يقل  
 باللسان شيئا ودخل الحمام فإن لم يكن للحمام ثياب يضمن صاحب الحمام لأن وضع الثياب  
 برأى العين منه استحفاظ وإن كان للحمام ثياب فإن كان الثياب حاضرا لا يضمن صاحب  
 الحمام شيئا لأن هذا استحفاظ من الثياب إذا لم يقل لصاحب الحمام ابن اضع الثياب  
 وإن كان الثياب غائبا فوضع الثياب برأى العين من صاحب الحمام كان استحفاظا من  
 صاحب الحمام في يضمن صاحب الحمام بالتفويض رجل دخل الحمام فوضع ثيابه بمحض من صاحب  
 الحمام فلما خرج من الحمام لم يجد ثيابه ووجد صاحب الحمام قائما قالوا انك نائم فأعدا  
 لا يكون ضامنا لأنه مستيقظ حكما فلم يكن تاركا للحفظ وإن كان نائما مضطجعا أو  
 واضعا جنبه على الأرض كان ضامنا لأنه تارك للحفظ رجل دخل الحمام ووضع ثيابه  
 عند صاحب الحمام فخرج رجل من الحمام وليس ثيابه ولم يدر أنها ثيابه أو ثياب غيره ثم خرج

صاحب الثوب وقال ليست هذه ثيابه وقال الحجام خرج رجل من الحمام وليس الثياب فظنت  
 انها ثيابه كان ضامنا لانه ترك الحفظ . قوم جلوس في مكان نقام واحد منهم وترك  
 كتابه ثم قام الباقرن معا ففلك الكتاب ضمنوا جميعا لان الاول لما ترك الكتاب  
 عندهم فقد استخفهم فاذا قاموا وتركوا الكتاب فقد تركوا الحفظ المنتزم فضمنوا جميعا  
 وان قام القوم واحد بعد واحد كان الضمان على آخرهم لان الآخرين الحفظ فيتعين  
 للضمان . سورة قام من الحانوت للصلوة وفي الحانوت ودائع فصاعت الوديعه لم يضمن  
 صاحب الحانوت لانه حافظ بجيرانه فلم يكن مضيعا ولا يكون هذا منه ايذا على الوديعه  
 بل هو حافظ بنفسه في حانوته وهازيته محرر رجل دفع الى رجل عشرة دراهم قال خمسة منها هبة  
 وخمسة رديعة عندك فاستهلك القابض منها خمسة وهلكت الخمسة الباقية ضمن القابض  
 سبعة ونصفا لان الخمسة الموهوبة مضمونة على القابض لانها هبة فاسدة والخمسة  
 التي استهلكها نصفها من الهبة ونصفها من الامانة فيضمن هذه الخمسة والخمسة الاخرى  
 التي فصاعت نصفها من الهبة فيضمن نصفها المثلث فيضمن سبعة ونصفا

### فصل فيما يضمن المودع

اذا قال المودع وضعت الوديعه في مكان حصين فنسيت قال بعضهم كان ضامنا  
 لانه جهل الامانة فيضمن كما لو مات بجحلا وهو كرجل عند غنم لقوم اختلط ولا يعرفها  
 فانه يكون ضامنا . وقال الفقيه ابو الليث رح ان قال وضعت الوديعه في دارى فنسيت  
 المكان لا يكون ضامنا . ولو قال لا ادرى وضعتها في دارى او في موضع اخر كان ضامنا  
 وهكذا روى عن ابي يوسف رح . ولو قال وضعت الوديعه في مكان بين يدي ثم قت  
 فنسيتها او قال سقطت في قال الفقيه ابو بكر الخريجي رح يضمن . وقال الفقيه ابو الليث  
 رح ان قال سقطت في لا يضمن . ولو قال بالفارسية بيغ كنندم يكون ضامنا وان قال بقتاد

ابن لا يضمن. وقال الفقيه ابو الليث رح قد قال بعض اصحابنا اذا قال ذهبت الوديعة  
ولا ادرى كيف ذهبت كان القول قوله مع يمينه ولا ضمان عليه وبه نأخذ قاله في غيرنا  
لا فرق بين قوله سيفكدم وبين قوله سيفنا دار من لا يكون ضامنا على كل حال ولو قال لا ادرى  
كيف ذهبت قال بعضهم يكون ضامنا بخلاف ما لو قال ذهبت ولا ادرى كيف ذهبت  
وقال شمس الامة السرخسي رح الاصح انه لا يضمن على كل حال سواء قال ذهبت ولا ادرى  
كيف ذهبت او قال لا ادرى كيف ذهبت ولم يزد عليه. رجل دفع المال نذرا لبيعه  
ثم قال الدلال وقع الثوب من يدي وضاع ولا ادرى كيف ضاع قال الشيخ الامام  
الحليل ابو بكر محمد بن الفضل رح لا ضمان عليه. ولو قال نسيت ولا ادرى في اي حانوت  
وضعت يكون ضامنا تجارا ردع عند رجل زبنيلا فيه الات التجارين ثم ادعى انه كان  
فيه قدوم وطلب منه فقال المودع لا ادرى ما كان فيه قال الفقيه ابو جعفر رح  
لا ضمان عليه ولا يمين حتى يدعى عليه انه رفعه او ضيعه في حلف فان حلف برئ وان  
نكل ضمن. رجل اودع كيسا فيه دراهم عند رجل ولم يزن عليه ثم ادعى صاحب الوديعة  
الزيادة قالوا الا ضمان عليه ولا يمين حتى يدعى عليه التضييع والخيانة ونحو ذلك  
. وعن نصير رح انه كتب الى ابن شجاع رح في مودع يقول دفت الوديعة ونسيت  
موضعها فاجاب وقال ان دفتها في داره لم يضمن وان دفتها في غير ضمن قيل فانه فيها  
في كرمه فسرق قال ان كان له باب فليس بتضييع ولا نهو تضييع. وكذا الدار اذا لم يكن  
لها باب. رجل عنده وديعة فقال لا ادرى ضيعت ام لم اضع قالوا يكون ضامنا  
ولو قال لا ادرى اضاعت ام لم تضع لا يكون ضامنا ولو قال هلك الوديعة عندك ثم قال  
رددت عليك يكون ضامنا ولا يقبل قوله مرة لانه متناقص. رجل دفع جوهر الى  
رجل ليسع فقال اقايفس انا اربها لاخر لا عرف قيمتها فضاع الحجر قبل ان يريه الا الشيخ

الامام ابو بكر محمد بن الفضل مع ان ضاعت او سقطت بركتكم يكون ضامنا. وان سرت منه  
 او بمزاحة اصابت من غيره لا يضمن. رجلان ادعى كل واحد منهما على رجل ودعية ويقول  
 اودعت عنده كذا فقال المودع لا ادرى ايكما استودعني فانه يحلف لكل واحد منهما انه  
 ما اودعه عنده فان ابد ان يحلف اعطى الودعية لهما ويضمن لهما لانه ائلف الودعية  
 بالتجهيل بخلاف ما لو قال ذهبت الودعية ولا ادرى كيف ذهبت فانه لا يضمن  
 لان ذهاب الودعية ليس بفعله وجهله عائد اليه اذ مات المودع واختلف صاحب  
 الودعية مع الورثة فقال صاحب الودعية مات مجهلا للودعية فصارت الودعية دينا  
 في تركته وقالت الورثة كانت الودعية قائمة بعد ما مات قال ابن شجاع رج على تاس  
 قول اصحابنا رج يجب ان يكون القول قول الطالب ويجب الضمان في مال الميت <sup>س</sup> على تاس  
 قول ابي يوسف رج يجب ان يكون القول قول الورثة مع اليمين لان الوارث قائم مقام  
 المورث اذا انشق كيس الودعية في صندوق المودع واخطلطت الودعية بدراهمه  
 لا يضمن المودع ويكون المختلط مشتركا بينهما بقدر ملكهما فان هلك بعضها بعد ذلك  
 هلك من مالهما جميعا ويقسم الباقى بينهما على ما كان. وان فعل ذلك احد من هوي  
 عيال المودع لا يضمن المودع حرا كان الخالط او عبدا صغيرا كبيرا ويضمن الذي خلط  
 يستوى فيه الصغير والكبير الودعية اذا كانت دراهم او دنانير او شيئا مما يكال او يوزن  
 فانفق المودع طائفة اى بعضا منها ضمن ما انفق ولا يضمن الباقى فان جاء المودع بمثل  
 ما انفق لمخلطه بالباقي كان ضامنا لكل لان ما جاء به ماله نصرا خالطا ماله بالودعية  
 ولو اخذ المودع بعض الودعية لينفقها في حاجته ثم بداله ان لا ينفق فرده الى مصنعه  
 ثم ضاعت الودعية لا يضمن المودع اذا قال بعثت بالودعية اليك مع رسول وسمي  
 بعض من عياله فهو كقول ردها عليك فيكون القول قوله مع اليمين. وان قال بعثت

بها اليك مع اجني كان ضامنا الا ان يقر صاحب الوديعة انها وصلت اليه ولو قال المودع  
بعثت بها اليك مع هذا الاجني واستودعها اليه ثم ردها على فضاغت عند علمي  
ويصير ضامنا الا ان يقيم البينة على ذلك فيبرأ عن الضمان. اذ اطلب صاحب الوديعة ريعه  
نجد وقال لم ترد عني يكون ضامنا فان جحد ما لا وجه المودع بان قال له انسان ما حال  
وديعة فلان عندك نجد او جحد في وجه المودع من غير ان يطالبه بالرد بان قال ما حال  
وديعة عندك نجد قال شمس الائمة السرخسي رح فيه خلاف بين ابي يوسف وذر فرج  
على قوله نفع يكون ضامنا. وعلى قوله ابي يوسف رح لا يكون ضامنا. وذكرنا في اذ جحد  
المودع الوديعة بحضرة صاحبها يكون ذلك نسما للوديعة حتى لو نقلها المودع من الموضع  
الذي كان فيه حالة الجحود فيضمن وان لم ينقلها عن ذلك المكان بعد الجحود فهلك لا يضمن  
صاحب الوديعة اذ اطلب المودع بالرد نجد فاقام صاحب الوديعة بينة انه استودع عند كذا  
ثم اقام المودع البينة انها ضاعت عند لا يقبل بينته ويكون ضامنا. وكذا لو اقام المودع  
البينة انها كانت ضاعت قبل الجحود وذكر في المنتقى اذ اجمد المودع الوديعة ثم ادعى انه رد  
الوديعة بعد ذلك واقام البينة قبلت بينته. وكذا لو اقام البينة انه ردها قبل الجحود  
وقال انما غلظت او نسيت او ظننت اني رددت حين دعتها الي وانما صادق في قوله هذا  
قبلت بينته في قياس قوله ابينخيفة و ابي يوسف رح. ولو اطلب المودع برد الوديعة فقال  
لم ترد عني شيئا ثم قال بل او دعيتي ولكنها هلكت ذكر في الكتاب انه يكون ضامنا وان قال  
المودع اولا قد اعطيتها ثم قال جلد ايام لم اعطكها ولكنها ضاعت لا يقبل قوله ويكون ضامنا  
وقال عيسى بن ابان رح لا يضمن. والصحيح ما ذكر في الكتاب. ولو قال بعد موت المودع  
ردتها على الوصي كان القول قوله مع اليمين ولا يضمن. ولو قال الرجل لغيره استودعني  
القاضعت وقال الطالب كذبت بل غصبتها مني كان القول قوله المستودع ولا ضمان عليه

ولوقال المستودع اخذت هاتك وديعة وقال صاحب المال بل غصبتيه كان ضامنا ولو قال  
 المال اقرضتها قرضا وقال المستودع بل وضعتها عندي وديعة او قال اخذتها منك وديعة  
 وقد ضاعت قبل قوله ولا ضمان عليه رجل اودع رجلا الف درهم وله على المستودع الف  
 درهم دين فاعطاه الف درهم ثم اختلفا بعد ايام فقال الطالب اخذت الوديعة والدين  
 عليك وقال المستودع اعطيت القرض وضاعت الوديعة كان القول قول المستودع ولا  
 شيء عليه لانه هو الدافع رجل اقام البينة على مودع ان صاحب الوديعة وكله يقبض  
 الوديعة منه ودفعت لذلك وقتا ثم ان المودع اقام البينة ان صاحب الوديعة اخبره  
 من الوكالة قبلت بينته وكذا لو اقام البينة ان شهود الوكيل عبيد قبلت بينته  
 رجل استقرض من رجل عشرين درهما فانا المقرض مائة درهم وقال اخذ منها عشرين  
 قرضا والباقي عندك وديعة ففعل ثم عاد العشرين التي اخذها في المائة ثم دفع اليه  
 رب المال اربعين درهما فقال اخلطها بتلك الدراهم كلها فانه لا يضمن الاربعين  
 ويضمن بقيةها اما البقية فلان العشرين قرض والقرض مضمون على المستقرض  
 فاذا اخلط العشرين الذي هو ملكه بالوديعة نصار مستهلكا للوديعة ولا ضمان  
 عليه في الاربعين لانه اخلط الاربعين باذن مالكها ولو استقرض من رجل خمسين  
 درهما فاعطاه ستين غلطا فاخذ منه العشرة ليردها على صاحبها فهلك في الطريق <sup>كان</sup>  
 على المستقرض خمسة اسداس العشرة لان ذلك القدر قرض والباقي وديعة وكذا  
 لو هلك الباقي يضمن خمسة اسداس لو دفع الى رجل عشرة دراهم وقال ثلثة من هذا  
 العشرة لك والسبعة الباقية سلمها الى فلان فهلكت الدراهم في الطريق يضمن  
 الثلثة لانها كانت هبة فاسدة ولو كان مكان الهبة وصية من الميت لم يضمن لان  
 وصية المتاع جائزة ولا يضمن السبعة في الوصية والهبة جميعا لانها امانة في يده



اذا دفع المودع الوديعة الى من ليس في عياله او وضعها في الاخير في ماله او كانت الوديعة  
 دابة فزكها او حمل عليها وكانت الوديعة عبدا فاستخدمه او ثوبا فلبسه او شيئا ففترش  
 فاترشه ثم اعادها اليه وردها الى الحالة الاولى برئ عن الضمان عندنا وان اخرجها  
 عن يده عند الضرورة بان وقع الحريق في داره فخاف عليها الحرز وكانت الوديعة معه  
 في سفينة فلهقه غرق او خرج اللصوص وخاف عليها او ما اشبه ذلك فدفنها في غيره  
 لا يكون ضامنا. وللمودع ان يسافر بما له الوديعة عندنا اذ لم يكن لها حمل ومؤنة وقال  
 الشافعي رحمه الله ليس له ذلك فان نجاه ان يسافر بالوديعة نسا فزكها فلهكت كان ضامنا  
 عند الكل. واجمعوا على ان اللاب والوصي ان يسافر بما له اليتيم ولا يصير ان ضامنا  
 الوكيل بالبيع اذا سافر بما وكل ببيعه ان قيد الوكالة بمكان بان قال بعه بالكوفة فافترشها  
 من الكوفة يصير ضامنا. وان أطلق الوكالة نسا فزكها ان كان شيئا له حمل ومؤنة يكون ضامنا  
 وان لم يكن لها حمل ومؤنة لا يصير ضامنا عندنا اذ لم يكن له بد من السفر وان كان له بد  
 من السفر لا يكون ضامنا عندنا بخفيفة رح طال الخروج ام قصر وقال محمد رحمه الله يكون ضامنا  
 طال الخروج او قصر. وقال ابو يوسف رحمه الله ان طال الخروج يكون ضامنا وان قصر لا يكون  
 ضامنا. هذا اذا كان الطريق امنا فان كان مخوفاً وله بد من السفر يكون ضامنا عند الكل  
 . وكذا الاب والوصي وان لم يكن له بد من السفر ان سافر باهله لا يضمن وان سافر بنفسه  
 يكون ضامنا. وللمودع ان يدفع الوديعة الى من كان في عياله اذ لم يكن المدفع اليه  
 متهما بان كان المدفع اليه زوجته او ولده او والد اذ لم يكن متهما بخاف على الوديعة  
 وله ان يدفع الى اجيره الخاص وهو الذي استأجره مشاهرة او مساهنة ليسكن معه  
 وتفسير من في عياله في هذا الحكم ان يكون ساكناً معه في نفقته او لم يكن فان الابن فان سلكنا  
 والديه ولم يكن في نفقتهما فخرجنا من المنزل وتركنا المنزل على الابن فصاعت الوديعة

التي كانت في المنزل لا يضمنان. ومن يجري عليه نفقته لا يكون في عياله اذ لم يكن ساكنا معه  
 . وكذا لو دفعت المرأة الوديعة لزوجها الاضمان عليها. وكذا المودع اذا دفع الوديعة  
 الى من يعول المودع لا يضمن. ولو دفع المودع الوديعة الى عيال المودع ذكر القدر وري  
 والفقيه ابو الليث وشمس الامة السرخسي رح انه يكون ضامنا وذكر الشيخ الامام  
 ابو بكر محمد بن الفضل رح في شرح الجامع الكبير انه لا يضمن لان الرد الى من في عيال المالك يكون  
 رد الى المالك من وجه والضمان لم يكن واجبا فلا يجب بالشك بخلاف الغاصب  
 اذا رد المصوب الى من في عيال المالك فانه لا يبرأ لان ثم الضمان كان واجبا والرد  
 على من كان في عيال المالك رد على المالك من وجه فلا يبرأ بالشك واذا دفع المودع  
 الوديعة الى اجنبي فهلك عند الثاني ضمن الاول دون الثاني في قول ابي حنيفة رح  
 . وقال صاحبه رح للمالك ان يضمن ايهما شاء فان ضمن الثاني رجع الثاني على الاول  
 وان ضمن الاول لا يرجع على الثاني وهو مودع الغاصب سواء عثر شيئا اذا ملكها  
 انسان ليس له ان يملك غيره لا قبل القبض ولا بعد منها الرهن لا يملك الرهن بغير  
 اذن الواهن فان فعل بهلك عند الثاني كان للرهن ان يضمن ايهما شاء قيمة  
 الرهن فان ضمن الاول لا يرجع على احد. وان ضمن الثاني يرجع على الاول ومنها الرد  
 لا يملك الايداع عند الاجنبي ومنها الوكيل بالبيع لا يملك ان يوكل غيره اذ لم يقل  
 له الموكل اعمل فيه برأيت فان وكل غيره فباع الثاني ان باع بحضرة الاول او اجبا الاول  
 بيعه بغير الاقلا وان قال له الموكل اعمل فيه برأيت فوكل غيره جاز وليس للوكيل الثاني  
 ان يوكل غيره وان قال له الوكيل الاول اعمل فيه برأيت. ومنها اذا استأجر  
 دابة ليركبها بنفسه لا يواجر غيره لا للركوب ولا للحمل. وكذا مستأجر  
 الثوب ليلبسه لا يواجر غيره ومنها اذا استعار دابة للركوب لا يعير غيره ومستعير

الثوب لللبس لا يعير غيره . ومنها رجل اخذ ارضا وبذرا ليزرعها ولم يقل صاحب الارض  
 اعمل فيه برأيك لا يدفع الى غيره مزارعة فان كان البذر من قبل الاخذ كان له ان يدفع  
 الى غيره مزارعة على كل حال . ومنها المضارب لا يدفع الى غيره مضاربة فان قال له اعمل  
 فيه برأيك كان له ان يضارب وله ان يشارك شركة عنان ولا يملك المفاوضة وله ان  
 يبضع . والمستبضع لا يملك الابضاع فان ابضع وهلك ظرب المال ان يضمن ايها شاء وان  
 سلم وحصل الربح كان الكل لرب المال والمستبضع لا يملك الايداع والاب والوصى والقائم  
 يملكون الايداع . عبد ادع رجلا وغاب لم يكن له لولاه ان يسترد الوديعة سواء كان  
 العبد ماذونا او مجورا عليه دين او لم يكن . رجل ادع عندا شريكى المفاوضة  
 وديعة ثم مات المودع من غير بيان كان الضمان عليهما فان قال الشريك الميضاغت  
 في يد شريك في حيوته لم يكن مصداقا . رجل وضع عند رجل وديعة ووضعها المودع  
 في خانوته وذهب الى الجمعة وترك باب الخانوت مفتوحا واجلس صبيا صغيرا يحفظ  
 خانوته وذهب الوديعة من الخانوت قال الشيخ الامام ابو بكر محمد بن الفضل  
 رح ان كان الصبي من يضبط الاشياء ويحفظها لم يضمن المودع وان كان من لا يضبط  
 ضمن . وقال القاضى الامام على السعدي رح لم يضمن على كل حال لانه ترك الوديعة في حوزة  
 فلم يبضع . رجل دفع الى اخر مرا وقال اسق به ارضه ولا تستقر ارض غيري فسقى الرجل  
 ارض اخرى ثم سقى ارض غيره فلما فرغ من السقى سرق الرقال الشيخ الامام ابو بكر محمد  
 بن الفضل رح لا يضمن الرجل لان الساقه اجير ومعين وكيفا كان فالمر غير مستاجر ولا  
 مستعار بل هو وديعة عنده فلما سقى به ارض غيره صار مخالفا فاذا ترك الاستعمال عادت  
 وديعة كما كانت . ومن حكم الوديعة والرهن انه يخرج عن الضمان اذا عاذا الوفاق  
 بخلاف الاجارة والاعارة فان فيها لا يخرج عن الضمان بترك الاستعمال . مودع غاب

عن بيته فقال له رجل اجنبت ان لي في بيتك شيئاً فادفع الى المفتاح حتى ارفعه فسلم اليه  
المفتاح فلما عاد الرجل الى بيته لم يجد الوديعة فموضعها قال الشيخ الامام ابو بكر محمد  
بن الفضل رح لا يضمن المودع لان بدفع المفتاح اليه لم يصير جاعلاً بيته في ذم الاجنب بل جاز  
ابنته بما يجز مثلها ثم قال كنت اعرفها الامتعة قال الشيخ الامام ابو بكر محمد بن الفضل  
رحم الله لا يصدق في الاحارة الا ان يشهد عند التجهيز انها اعاره. وقال القاضي  
الامام علي السعدي رح يصدق في ذلك لانه هو الدافع فالم يقر بالتملك يكون القول  
قوله. قال رحمه وعندي ان كان الاب من كرام الناس واشرافهم لا يقبل قوله في الاحارة  
وان كان من اوساط الناس كان القول قوله. رجل جاء الى رجل برسالة من رجل آخر ان  
ادفع الي هذا خمسمائة درهم فقال لا ادفعها اليك حتى القاه فيأمره مواجهة ثم قال  
للمرسل بعد ذلك لقيته فامرني بدفعها اليك ثم اذن ان يدفع قال الشيخ الامام ابو بكر  
محمد بن الفضل رح له ان لا يدفع الا ان يكون المال ديناً عليه الا ان يقر له ما دفع في الدين  
ولا يصدق في النسخ بعد الاقرار بالامر وهذا يرجع الى صحة التصديق في الدين ونسائه  
في الوديعة. رجل اجلس عبده في حانوته وفي الحانوت ودائع فسرقته ثم وجد المولى  
بعضها في يد عبده وقد اتلف البعض فباع المولى العبد فان كان لصاحب الوديعة بينة  
على ان الغلام سرق الوديعة واتلفها فصاحب الوديعة بالخيار ان شاء اجاز البيع  
واخذ الثمن وان شاء نقض البيع ثم يبيعه في دينه لانه ظهر ان المولى باع عبداً مدينياً  
وان لم يكن له بينة فله ان يحلف مولاه على العلم فان حلف لا يثبت الدين وان نكل  
فهو على وجهين ان آخر الشريعة لك كان هذا وما لو ثبت الدين بالبينة سواء  
وان انكر المشتري ليس لصاحب الوديعة ان ينقض البيع ولكن يأخذ الثمن من المولى  
لان الدين لله من المولى دون المشتري. رجل اودع عند ابنه ان خمسمائة درهم فاتفق

المودع منها ثلثمائة درهم ورد على صاحبها الوديعة مائة درهم ثم حلف انه لم يعبس من  
 الوديعة شيئا قالوا لا يكون حائنا في عيته لان ما اتفق صار دينا عليه بالاتفاق فلا يكون  
 حابسا للوديعة رجل استعار من رجل ذهبا فقلده به صبيا فسرق قال الشيخ الامام  
 ابو بكر محمد بن الفضل رح ان كان الصبي من لا يضبط حفظ نفسه وحفظ ما عليه وتركه  
 المستعير يغيرها فظا كان المستعير ضامنا قال الشيخ الامام هكذا ذكر ابن سماعة عن  
 محمد بن النوار رجل استعار من رجل دابة فحضرت الصلوة فدفعها الى غيره لمسكها  
 فصاعت قال ان كان اشترط في اصل العارية ركوب نفسه يضمن لانه لو اعار غيره <sup>بضمن</sup>  
 وان لم يشترط في العارية ركوب نفسه لا يضمن لانه لو اعار غيره لا يضمن وكل من له  
 ان يعير كان له ان يودع ومن لم يكن له ان يعير لم يكن له ان يودع وذكر شمس الائمة  
 السرخسي رح ان المستعير لا يملك الايداع مطلقا ولو فعل كان ضامنا رجل غاب في ثياب  
 امرأته الى القاضي واحضرت والد زوجها وادعت عليه ان للغائب وديعة يدايه وطلبت  
 النفقة من ذلك المال قال الشيخ الامام ابو بكر رحمه الله اذا كان في يد والد الزوج درهم  
 او ما يصلح لنفقة الزوجات من طعام وكسوة والاب مقربان ذلك في يده كان للمرأة ان  
 تطلبه وللقاض ان يأمر بدفع ذلك اليها وليس للاب ان يدفع ذلك اليها بغير امر القاض  
 فان دفع بغير امره كان ضامنا وان انكر الاب كون ذلك المال في يده كان القول قوله  
 ولا يمين لها عليه لانها تريد ان تثبت ما لا لزوجهما عندها ونفقا ليست بوكيلة عن زوجها  
 وانما يستخلف من كان خصما وان لم يكن الوديعة ما يصلح لنفقة الزوجات فلا خصومة  
 بينهما ولو كان للغائب دين على رجل والغريم يقربا للمال والنكاح فالدين بمنزلة الوديعة  
 ثلاثة اودعوا رجلا ما لا وقالوا لا تدفع الى رجل مناجاة فجمع كلنا فدفع نصيب احدهم  
 اليه كان ضامنا في قوله ايجزيفة رح لانه لا يتعين نصيبه الا بالقسمة والمودع لا يملك القسمة

رجلان اود عارجلان نوباً ولا لا مدفع الا اليها جميعاً فندفع الى احدها كان ضامناً. فان ارد  
المودع ان يخرج نفسه عن الضمان قالوا المحيلة له ذلك ان يقول للمحاضر الذي يطالبه بعد  
دفعه الى الاول احضر خصمك فخذ دفعه اليكما ولا تقرب بالدفع الى الاول مودع مات فضا  
ورثته قد رد الوديعة في حيوته وجب الضمان في تركته ولا يقبل هذا من الورثة لانه  
مات مجهولاً فان اقامت الورثة البيعة على اقرار الميت انه قال في حيوته رد الوديعة  
قبلت بيقينهم لان الثابت بالبيعة كالثابت عياناً. ولو قال المودع لرب الوديعة قد رد  
بعض الوديعة ومات كان القول قوله صاحب الوديعة في مقدار ما اخذ مع يمينه لان الوديعة  
صارت ديناً من حيث الظاهر فيكون القول قول صاحب الوديعة في مقدار ما اخذ جميعه  
رجل تناول مال انسان بغير امره في حيوته ثم رد المال الى ورثته بعد موته قال الشيخ العام  
ابوبكر محمد بن الفضل رح يبرأ الظالم عن الدين ويبرئ حق الميت في مظلمته اياه ولا يرجع  
له الخروج عنها الا بالتوبة والاستغفار للميت والد عامر له. رجل عند وديعة لانساً  
وله امرأتان لكل واحدة منها ابن من غيره يتفق عليهما وتسكنان معه فهما في عياله قروم  
دفعوا الى رجل دراهم ليدفع الحراج عنهم فآخذها وشدها في منديله ووضع في كفه فدخل  
المسجد فذهبت منه الدراهم ولا يدري كيف ذهبت واصحاب المال لا يصدقونه قالوا  
لا يكون ضامناً وهو كما لو قال ذهبت الوديعة ولا ادري كيف ذهبت وثمة القول قوله  
مع اليقين ولا ضمان عليه. مودع قال وضعت الوديعة بين يدي ثم قتت فنسيتها فضا  
كان ضامناً. ولو قال وضعت بين يدي فذرك قالوا ان كان ما لا لا يحفظ في عرصة الدابة  
وعرصة الدار لا تعد حرزاً له كالحراهر والذهب يكون ضامناً ولو قال دفنت في دار  
او في كربة ونسيت موضعها لا يضمن اذا كان للكرم والدار باب لان ذلك لا يعد تضييعاً.  
وثمة اذا وضع الوديعة في مكان حصين فنسي موضعها اختلف فيه المشايخ خرج الصحيح انه لو وضع

في دارى لا يضمن وان قال لا ادرى وضعت في دارى او في مكان اخر كان ضامنا. امرأة اودعت  
صبية من بنات سنة فاشتغلت الرأ بشئ فوكت الصبية في الماء لاضمان عليها ولو كانت  
الصبية غصبا عند غصب والمسئلة بها كان ضامنا والله اعلم

### فصل فيما بعد تضييعا

الوديعة اذا كانت شيئا من الصوف والمودع غائب فخيف عليها الفساد فان رفع الى  
الالقاضي يلبس بعد جان وينبغي ان يرفع فان لم يرفع حتى يفسد لاضمان عليه ولو كانت الوديعة  
حظرة فافسدتها القارة وقد اطلع على ثقب معروف فان اخبر صاحب الحظرة ان ههنا  
ثقب القارة لا يضمن. وان لم يخبر بعد ما اطلع على ذلك ولم يسهه كان ضامنا. ولو كانت  
الوديعة دابة فاصابها شئ فامر المودع رجلا ليحالجها فاعالجها فغيب من ذلك فطلب  
الدابة بالخيار يضمن ايها شاء فان ضمن المستودع لا يرجع المستودع على الذي علمه بامر  
وان ضمن الذي عالجها ان كان المامور علم وقت الامر بالمعاجة ان الدابة لغير الذي فيه  
وعلم ان صاحبها لا يأمر المودع لا يرجع وان لم يعلم انها لغيره او ظن انها له كان له ان يرجع على  
المودع لانها كانت في يد المودع واليد دليل الملك من حيث الظاهر رجل اودع عند فاع  
ثيابا فوضعها الفاع في حانوته وكان السلطان ياخذ الناس بال في كل شهر جعلها وظيفة  
عليهم فاحد السلطان ثياب الوديعة من جهة الوظيفة فزهرها عند غير فسرقت قالوا ان كان  
الفاع لا يقدر على منع السلطان من دفعها لا يضمن لانه امين ويضمن المرقن لانه مودع <sup>ص</sup> القاب  
ويخبر صاحب الثوب ان شاء ضمن السلطان وان شاء ضمن المرقن وكذا الرجل الذي يقول له  
بالفارسية يا بكار اذ اخذ شيئا وهنا وهو طائع كان ضامنا وكذا لو اخذ بال حماية دراهم  
وهو طائع كان ضامنا. وكذا المراق اذا كان طائعا يكون ضامنا ويصير مردودا الشهادة  
رجل في يد يهمل انسان فقال له السلطان الجائر ان لم تدفع الي هذا المال جبتك شهرا

وضربتك ضربا لا يجوز له ان يدفع المال اليه فان دفع كان ضامنا وان قال له ان لم تدفع الي المال  
 اقطع يدك او ضربك خمسين سوطا فدفع اليه لا يكون ضامنا لان دفع مال الغير في الجائر  
 لا يجوز الا ان يخاف تلف عضو الغريب المتوالي يخاف منه التلف وسياسة اجناس هذا في كتاب  
 الاكراه. المودع اذا قال دفعت الوديعة الى ابني وانكرا لابن ثم مات الابن فورث الاب  
 مال الابنة كان ضمان الوديعة في تركه الابن. اذا غاب المودع فطلب امرأة الغائب النفقة  
 من الوديعة فجدد الوديعة ثم اقربها وقال قد ضاعت كان ضامنا وكذلك وهي الايتام اذا اجتمع  
 اولياء الايتام والحجيران وقالوا للوصي اتفق مما عندك على هذا لاء الاطفال من مالهم فجدد  
 وقال ما لهم في يدي شيء ثم اقرب بشيى وقال قد ضاعت بعد الطلب كان ضامنا ولو وجد المودع  
 الوديعة ثم اقام البينة على هلاكها قبل المحجور ان قال ليس لك عندي وديعة قبلت بينته  
 ويبرأ عن الضمان. ولو قال نسيت في المحجور او قال غلظت ثم اقام البينة انه دفعها الى  
 صاحبها قبل المحجور برئ. ولو قال كنت في السفينة فغرقت فناولت الوديعة انسانا فلا يصدق  
 الابينة. كذلك قال وقع الحريق في بيتي فناولت الوديعة انسانا فلا يصدق الابينة رجل  
 دفع الى رجل الف درهم وقال له ادفعها الى فلان بالري ثم مات الدافع فدفع المودع المال الى  
 رجل اخر ليدفعها الى فلان بالري فاحد في الطريق فلا ضمان على المودع لانه وجه الميث ولو كان  
 الدافع جازما في المودع لانه وكيل الا ان يكون الاخر في عياله فلا ضمان عليه اذا سرق الوديعة  
 من دار المودع وباب الدار مفتوح والمودع غائب عن الدار قال محمد بن سلمة رحمه الله  
 كان ضامنا قيل لو ان صاحب الدار دخل كرمه وبستانه وهو متلازق بالدار قال ان لم يكن  
 في الدار احد ولا في موضع يسمع الحسن اخاف ان يكون ضامنا لان هذا تضييع وقال ابو نصر  
 اذا لم يكن اغلق الباب فسرق منه الوديعة لا يضمن يمينه اذا كان في الدار حافظا. وفي دفع الوديعة  
 فلم يمنع المودع قال ابو القاسم رح ان امكنه دفعه فلم يدفع ضمن وان لم يقدر على دفعه ان كان



يخاف من دعارته او ضرره لا يضمن. المودع اذا ربط السلسلة على باب خزانته في خان بجبل  
ولم يقفله مخرج فسرقت الوديعه قالوا ان عد هذا اغفالا وادها لا كان ضامنا لان رجل اتي بها  
من داره من رجل فدفع الوديعه الى الذي استاجر البيت قال اتفق به ابو بكر البلخي رج ان كان  
لكل واحد مفتاح وفلاق على حدة ضمن كما الودع الى اجنبي يسكن خارج الدار وان لم يكن  
كذلك وكل واحد منهما يدخل على صاحبه بغير سقيده ان لا يكون ضامنا لانه يكون بماله  
من ذعياله امرأة عندها وديعه لانسان تحضرها الوفاة فدفع الوديعه الى جارها  
فهلك الوديعه عند الجار قال الشيخ الامام ابو بكر البلخي رج ان لم يكن يحضرها عند الوفاة  
احد من يكون ذعيالها لا يضمن كما الودع الحريق في دار المودع كانه ان يدفع الوديعه  
الى الاجنبي المودع اذا بعث الوديعه الى صاحبها على يد ابنه الكبير الذي ليس ذعياله  
فهلك يكون ضامنا وان لم يكن الابن كبيرا الا انه لا يكون ذعيال الاب فهلك الوديعه لا يضمن  
الاب لان الابن الصغير وان لم يكن ذعيال الاب قد سبل لابن يكون الى والد فلا يضمن  
بالدفع اليه كما لو بعث الوديعه الى صاحبها على يد عبده الذي اجر من غيره فانه لا يضمن  
وان كان العبد ذعيال المستاجر يسكن معه

### فصل في هلاك الوديعه بعد الطلب من صاحبها

صاحب الوديعه اذا طلب الوديعه وقد حاجب الفتنة فقال المودع لا اصل اليها الساعه  
فانغير على تلك الناحية فقال المودع انغير على الوديعه ايضا قال الشيخ الامام ابو بكر البلخي  
رج ان كانت الوديعه تبعد من المودع لا يقدر على دفعها لذلك اولضيق الوقت فلا  
ضمان عليه ويكون القول قوله رجل له على رجل دين فارسل رب الدين رجلا الى مدينته  
ليقبض دينه فقال المديون دفعت الى الرسول وصدق الرسول وقال دفعت المال الى  
المرسل وصاحب الدين ينكر وصول المال اليه قال ابو القاسم رج القول قول الرسول مع جميعه

رجل آودع عند انسان وديعة وقال له في السر من لفرك بعلامة كذا وكذا فادفع اليه الوديعة  
فجاء رجل وبين تلك العلامة فلم يصدقه المودع حتى هلكت الوديعة قال ابو القاسم  
لا ضمان على المودع. رجل آودع وديعة وقال للمودع لا تضع وديعتي في حائريك فانه مخوف  
فوضع في الحانوت فسرقت الوديعة في الليل قال الفقيه ابو جعفر فبح ان لم يكن منزله اخر  
من الحانوت وليس له مكان اخر اخرج من الحانوت فلا ضمان عليه. وان كان غير ذلك يكون  
ضامنا. رجل دفع الى رجل بضاعة وقال للمستبضع ضعها في هذا العدل وأشار الى العدل  
فوضعها في الحقيبة فصاعت كان ضامنا وان قال ضعها في الجوالق من غير اشارة فوضعها في  
الحقيبة لا يضمن امرأة آودعت كتاب وصيتهما عند رجل بحضرة زوجها وامرته ان يسلم الكتاب الى  
زوجها بعد وفاتها فبرأت وارادت استرداد كتاب الوصية قال الفقيه ابو بكر الخبيز ان كان في  
الكتاب اقرار منها للزوج بما لا يقبض مهرها من الزوج فلمودع ان لا يدفع الكتاب اليها وان كانت  
المرأة تسترد ملك نفسها بان كان القراطس ملكا للمرأة لما رد الكتاب من ذهاب حق  
الزوج فيه اعانة لها على الظلم قال الاثرى ان الوديعة لو كانت سيفا فارادت المرأة ان  
تأخذ من المودع ليقرب به رجلا ظلما فانه لا يدفع اليها لما قلنا ولو ان رجلا وضع كتابا يزيد  
متوسط وامره ان يسلم الصك الى غيره ان دفع اليه دراهمه قبل ثلثة اشهر فلم يدفع المدين  
اليه دراهمه الا بعد سنة فجاء الطالب يريد ان يسترد الصك قالوا ان علم المتوسط ان الغريم  
ارفع حق الطالب قبل مضي المدة وبعدها فانه يدفع الصك الى المطلوب دون الطالب ثلثة اودع  
رجلا مالا وقال لا تدفع المالا الى احد منا حتى يجمع مدني فنيب احدهم قال محمد رحمه الله  
في القياس يكون ضامنا وبعدها فانه يدفع الصك الى المطلوب دون الطالب ثلثة اودع  
امرأة قالت لاكارها لا تخرج انزل في منزلك فوضع الاكار في منزله فخرج الاكار جارية وهرب  
فدفع السلطان ما كان في منزله قال الفقيه ابو بكر الخبيز ان كان منزله قريبا من موضع البيعة

بلا ضمان على الامار لان حفظ الكدس وتخصيصه يكون على الامار فاذا طرأ منه موضع الكدس  
 من ايدي البعده وخفت مؤنته لا يضمن رجل فاحم رجلا ودعى عليه الف درهم فانكر المدعى  
 عليه ثم ان المدعى عليه اخرج الفادى وضعا فزيد انسان حتى ادى المدعى بالبيسة فله مات بالبيسة  
 فاسترد المدعى عليه الدراهم وابى الامين ان يرد عليه ثم غير على تلك الناحية واخر على الف  
 قال الفقيه ابو بكر ربح ان وضع المدعى والمدعى عليه الف عند لا يضمن الامين لان ليس له  
 ان يدفع الى احد هما وان كان صاحب المال هو الذى وضع ضمن المودع لانه صار غاصبا بالمنع  
 عنه عبد جاء بقر من الحنطة الى بيت رجل وصاحب البيت غاب وسلم القر الى امرأته وقال  
 هذا الولاي بعن ظررك وديعة وغاب العبد فلما اخبرت المرأة زوجها بذلك لامها  
 على القبول وارسل المولى العبد ان ابعت من يملك هذا القر فانه لا قبل فاجاب مولى العبد  
 وقال انه يكون عندك اياما ثم احمله فلا تدفع الى عبدى ذلك ثم طلب المولى واذا ان يأخذ  
 فقال الزوج لا دفعه الا الى العبد الذى حمله الى بيته ثم سرق القر قالوا ان كان صاحب البيت  
 صدق العبد فيما قال العبد انه لم يخرجه اليك وديعة يضمن بالمنع عن المولى وان لم يصدقه  
 او قال لا ادرى امولوا العبد ام هو غضب فزيد العبد او وديعة لانسان اخر وتوقف  
 في الموديع لم ذلك لا يضمن يمنع عن المولى رجل او دعى عند انسان الف درهم ثم ان صاحب المودعة  
 اقترض المودعة من الذى فزده قال ابو حنيفة يجر لا يخرج الف من المودعة حتى يصير فزيد  
 المستودع حتى لو هلك قبل ان تصليده اليها لا يضمن وكذلك كل ما كان اصله له امانه  
 وكذلك لو قال المودع لصاحبها انك ان اشترى بالمودعة شيئا تابع لانه مؤتمن مودع  
 جعل درهم المودعة في جيبه وحضر مجلس فسق فضاقت الدراهم بعد ما سكر بسرقته او سرق  
 او غير قال بعضهم لا يضمن لان حفظ المودعة في موضع يحفظ مال نفسه وهو ضيقه وقال بعضهم  
 نعم اذا لم يزل عقله اما اذا زال عقله بحيث لا يمكنه حفظ ما له يصير ضامنا لانه عجز عن الحفظ

بنفسه فيميرضها او مودعها غيره. رجل حمل ثياب الوديعه على دابته فنزله عن دابته في الطريق  
 فوضع الثياب تحت جنبه ونام عليه فسرق الثياب قال ابو القاسم رح ان اراد به الموت يكون  
 ضامنا وان نام عليها لاجل الحفظ لا يضمن. ولو كان مكان الثياب كيس فيه دراهم لا يضمن  
 لانه لا يضيع الكيس تحت جنبه الا للحفظ. مودع قال له رب الوديعه اذا جاء اخي فرد  
 عليه الوديعه فلما طلب اخوه منه قال له المودع عد الى بعد ساعة لادفعها اليك فلما عاد  
 اليه قال انه كان هلك لا يصدق لانه متناقض ويكون ضامنا وقال الشيخ الامام  
 ابو بكر محمد بن الفضل رح اذا طلب المودع وديعته فقال اطلبها عندنا عيدا اطلب في الغد  
 فقال قد ضاعت روى عن اصحابنا رح انه يسأل المودع متى ضاعت ان قال ضاعت بعد  
 اقرارى لا يضمن فان قال كانت ضاعت وقت اقرارى لا يقبل قوله لانه متناقض ويكون  
 ضامنا لان قوله اطلبها عندنا انما يقم للشيء القائم ولو ان صاحب وديعه طلب الوديعه  
 فقال المستودع لا يمكن ان احضرها الساعة فترك ورجع ثم هلك لا يضمن لانه لما طلب  
 منه الوديعه فقد غرله عن الحفظ ثم لما ترك ورجع كان ذلك ابتداء ايداع. ولو قال  
 احمل الى اليوم وديعته فقال افعل ولم يحمله اليه اليوم حتى مضى اليوم وهلك عند لا يضمن  
 لانه لا يجب على المودع حمل الوديعه الى صاحبها. رجل دفع الى دلال ثوبا لبيع فقال الله  
 وقع في الثوب وضاع ولا ادرى كيف ضاع قال الشيخ الامام ابو بكر محمد بن الفضل رح لا يضمن  
 ولو قال نسيت ولا ادرى في اي حانوت وضعت يكون ضامنا. رجل اودع عندا انسان  
 جارية فمات المستودع قال الناطق رح ان رآها حية بعد موته لاضمان عليه وان لم يرها  
 حية بعد موته فعالت ورثته قد ماتت اوردها عليه في حيوته وهربت لا يقبل قولهم  
 لا نعلم يدفعون الضمان عن انفسهم. وروى ابن رستم عن محمد رح رجل دفع الى رجل الف الف درهم  
 وبيع كل شهر باجر عشرة دراهم فمات الرجل ولا يدري ما فعل وترك رقيقا بصيرا المال

وإذا ما مال الميت ولا يقبل قوله الورثة أن أباهم قد ردها إلى صاحبها. وكذلك رجل دفع أرضه لمزارعة والبذر منها أو من أحد هاتين المزارعتين في الأرض زرع قد حصد ولم بعد موته قال محمد بن قيس قيمة الزرع يوم مات أو مثل الطعام الذي كان فيه يوم مات دينه ما لم يمت ولا يصدق الورثة أن أباهم قد ردها عليه إلا ببينة. وذكره الجامع الكبير في باب ما يقر صاحب الوديعة بقبض بعضها ما يؤيد هذا والله أعلم بالصواب

### كتاب العارية

قال علماؤنا رحمهم الله للمستعير أن يعير ما لا يتفاوت فيه الناس. وقال الشافعي رحمه الله ليس له ذلك لأنه عند الإعارة إباحة والمباح له لا يملك الإباحة. وعندنا الإعارة تمليك ولهذا لو قال الغير ملكتك منفعة هذه الدار شهر أو لم يقل شهر بغير عوض كانت إعارة والمالك يملك التمليك. ولو قال لغير أجرتك هذه الدار شهر من غير شيء أو لم يقل شهر لا يكون إعارة. رجل استعار من رجل شيئا فسكت المالك ذكره شمس الأئمة السرخسي رحمه الله أن الإعارة لا تنبئ بالسكوت رجل استعار من رجل دابة للحمال قال الشيخ الإمام على بن محمد البردوي رحمه الله لا يعير غيره للحمال لأن الناس لا يتفاوتون في الحمل. رجل استعار من رجل دابة للركوب أو ثوبا لللبس ولم يذكره لللبس كان له أن يعير غيره للركوب ويعير غيره لللبس ويكون ذلك إيتافينا للراكب واللبس فإن ركب هو بعد ذلك وليس بعد ذلك قال الشيخ الإمام على بن محمد البردوي رحمه الله هلكت يكون ضامنا. وذكره شمس الأئمة السرخسي والشيخ الإمام المعروف بنجواهر زاده رحمه الله لا يضمن وكذلك كل ما يتفاوت الناس في الانتفاع أن استعار مطلقا كان له أن يعير غيره. رجل استعار من آخر دابة غدا إلى الليل فأجاب به صاحب الدابة بنعم ثم استعار آخر غدا إلى الليل فأجاب به بنعم فإن الحق يكون للسابق منهما فإن استعار أجمع لها جميعا رجل استعار من آخر ثورا

فأخذ إلى الليل فأجابته بنم فجاء المستعير غدا ولم يجد صاحب الثور فأخذ الثور من بيته واستعمله فغضب قال إبراهيم بن يوسف ر.ج لا يكون مضافا رجل استعار من آخر ثورا غدا إلى الليل فأجابته بنم فجاء ولم يجد المستعير صاحب الثور فأخذ الثور من امرأته واستعمله فغضب قالوا يكون ضامنا لأن إعارته الدواب لا يكون إلى النساء وإنما هن ما كان من متاع البيت رجل استقرض من آخر ثورا يعني استعاره ليستعمله يوما فيعير ثوره فهلك الثور في الاستعمال لا يكون ضامنا لأن هذا إعاره وليس باستقرض المحيول بل استقرض الحيوان أن يأخذ منه حيوانا ليستعمله وينتفع به ثم يرد عليه مثله فذلك فاسد وهو مضمون بالمقيمة رجل أرسل رجلا ليستعيره دابة من فلان إلى الحيرة فجاء الرسول إلى صاحب الدابة وقال إن فلانا يقول لك اعرض دابتك إلى المدينة فدفعها إليه فجاء بها الرسول ودفعها إلى المرسل ثم بدا للمرسل أن يركبها إلى المدينة وهو لا يعلم بما قال الرسول لصاحب الدابة فركبها إلى المدينة فهلكت لا يضمن لأن الاعتبار أن صاحب الدابة وهو إعارته المدينة ولا يقال بأن المعير وإن أذن بالركوب إلى المدينة إلا أن المستعير لم يعلم بذلك فلا يثبت الأذن كما لو أذن العبد في التجارة ولم يسمع العبد لانا نقول إن لم يعلم المرسل فقد سمع رسوله وسماع الرسول كسماع المرسل وإن ركبها إلى الحيرة فغضب يكون ضامنا لأن المعير لم يأذن للركوب إلى الحيرة وإذا ضمن المستعير لا يرجع هو على الرسول لأنه ضمن بفعل باشر لنفسه

### فصل فيما يضمن المستعير

رجل استعار من آخر دابة ليحمل عليها مائة من من الحنطة ثم إن المستعير عث الدابة مع وكيله ليحمل عليها مائة من من الحنطة له فحمل الوكيل طعاما لنفسه مثل طعام الوكيل ذكر في الشركة أنه لا يكون ضامنا رجل استعار دابة ليذهب إلى مكان معلوم فذهب إلى مكان آخر تلك

المشافة كان ضامنا. ولو أمسك الدابة في بيته ولم يذهب فهلكت الدابة كان ضامنا  
 لانه اعارها للذهاب لا للامسك في البيت. ولو استعار من آخر ثورا ليكرب اذله  
 وعين الارض فكرب ارضا اخرى فهلك الثور في الاستعمال كان ضامنا لان الارض تنفد  
 في الكراب نعمه التعيين. صبي استعار من صبي آخر ناسا ونحو ذلك فاعطاه وكان القاس  
 لغير الدافع فهلك في يد الصبي المستعير قالوا ان كان الدافع ماذونا لا يجب الضمان على  
 المستعير وانما يجب على الدافع. وان كان الدافع محجورا فصاحب القاس بالخيار يضمن  
 ايها شاء. رجل استعار من آخر دابة على ان يذهب بها حيث شاء ولم يسم مكانا ولا وقتا  
 ولا ما يحمل عليها ولا ما يعمل بها نذهب بها المستعير الى الحيرة او امسكها بالكوفة ثم  
 يحمل عليها فعطبت الدابة لا يضمن في شيء من ذلك لاطلاق الاعارة. وان استعار  
 دابة يوما الى الليل ولم يسم ما يحمل عليها لا يضمن اذا هلك في اليوم وان امسكها بعد  
 اليوم فهلكت ذكر في الكتاب انه يكون ضامنا واختلف فيه المشايخ رح قال بعضهم  
 انما يضمن اذا انتفع بها في اليوم الثاني وان امسكها ولم ينتفع بها لا يضمن وقال بعضهم  
 هو ضامن على كل حال. واطلاق الكتاب دليل عليه. وبه اخذ الشيخ الامام نفس الامنة  
 السرخسي رح لان الاذن بالقبض موقت فبعد الوقت يكون ممسكا مال الغير فمذونه  
 المستعير واقضى حاجته بالدابة المستعارة فزادها مع عبده او مع بعض من كان في عياله  
 فهلك لا يكون ضامنا. وكذا لو ردها الى عبده صاحبها عبده يقوم على الدابة وقال الشيخ  
 الامام الزاهد العرفي جواهر رده رح على قياس هذا يجب ان يقع اذا رد الغاصب الدابة  
 المعصوبة الى عبده صاحبها عبده يقوم على الدابة ويحفظها صح رده والمعيان يسترد  
 العارية ويرجع فيها متى شاء كانت الاعارة مطلقة او موقوفة لانها غير لازمة حمل اسماء  
 من اخر ارضا لشيء فيها او يغزو فيها فخلا فاعارها صاحب الارض بذلك ثم بد المالك

أن يأخذ الأرض كان له ذلك سواء كانت الاعارة مطلقة او موقته العشرين او اثنين  
 ذلك لانها غير لائمة نعم اذا كان الاعارة مطلقة فرجع العير لا يضمن للمستعير شيئا ويكون  
 للمستعير غرسه وبنائه على قوله ابن ابي ليلى والشافعي رج يضمن المير قيمة البناء والغرس  
 قيمتهما قاعة يوم الاسترداد . ولو كانت الاعارة موقته بان قال صاحب الأرض اعركك  
 هذه الأرض عشرين سنة لتغرس فيها او تبنى فيها ثم رجع عن الاعارة قبل مضي الوقت كان  
 ضامنا للمستعير قيمة البناء والاعراس قاعة يوم الاسترداد عندنا الا ان يشاء المستعير  
 ان يوفى البناء والاعراس ولا يضمنه القيمة فيكون له ذلك اذا كان قلع الاتجار ورجع  
 البناء لا يضر بالأرض فان كان يضر ذلك كان لصاحب الأرض ان يتملك البناء والاعراس  
 بالقيمة . وعلى قوله زفرج للمستعير ان يوفى البناء والاعراس ولا يضمن صاحب الأرض  
 كما لو كانت الاعارة مطلقة . وقال لغير ابن زافر في أرضه هذه لنفسك على ان اتركها  
 في يدك ابدا او قال الم وقت كذا فان لم اتركها فانا ضامن لك ما تنفق في بنائك  
 ويكون البناء فاذا اخرج من الأرض يضمن قيمة البناء والغرس ويكون جميع ذلك  
 لصاحب الأرض . ولو ان رجلا اعار أرضا لغيره عمارا وقتا لذلك وقتا اولم يوقت  
 فلما تقارب الحصاد اذ اذ ان يخرج المستعير في القياس يكون له ذلك وفي الاستحسان  
 لا يكون له ذلك حتى يحصد الزرع لان المستعير لم يكن مبطلا في الزراعة فيترك الأرض  
 في يده الحصاد بالاجر ويصير الاعارة اجارة . ولو ان رجلا اعار أرضا لغيره المستعير  
 فيها او يسكن ما بدا له على ان اخرجك فالبناء يكون له فدية اجارة فاسدة لانه شرط  
 البناء لنفسه عند الاخراج فكان تملك المنفعة تملكها بعض فيكون اجارة بمنزلة  
 ما لو قال لغيري وهبتك منك هذه الدار بان يكون بيعا وانما فسدت الاجارة لجهالة  
 المدة واذا مات المستعير المير بطل الاعارة كما تبطل الاجارة بموت احد المتعاقدين . وقال استعد



من رجل دابة عارية موقته فلم يردّها على صاحبها بعد مضي الوقت حتى هلكت يضمن قيمتها  
لأن رد العارية يكون على المستعير وموته الرد تكون عليه وفي الوديعة تكون على صاحبها  
وفي الغصب تكون على الغاصب وفي الإجارة تكون على الأجير وجل إعار دابة وسمي مكانا  
معلوماً بخارجها ثم ردّها إلى المكان المأذون فهلكت في يده كان ضامناً وفي الوديعة  
إذا لبس الوديعة حتى ضمن ثم خلع فهلكت في يده بعد ذلك برئ عن الضمان وجل إعار  
شيئاً وشرط أن يكون المستعير ضامناً لما هلك في يده لم يضمن هذا الضمان ولا يكون ضامناً  
عندنا رجل قال لغيره اعرتني دابتيك فنفتت فقال رب الدابة لأبلى غصبتها فإن يكن  
ركبها كان القول قول المقر ولا ضمان عليه وإن كان قد ركبها لا يقبل قوله ويكون ضامناً  
لوجود سبب الضمان وهو استعمال دابة الغير وإن قال رب الدابة أجزتكها وقال لأبلى  
اعرتني كان القول قوله الركب مع عينه ولا ضمان عليه لأنها تصادق على أن الركوب كان  
بإذن المالك رجل استعار حماراً في الرستاق إلى البلد فلما أتى البلد لم يتنق له الرجوع  
إلى الرستاق فوضع الحمار في يد رجل ليذهب به إلى الرستاق وسلم إلى صاحبه فهلك  
الحمار في الطريق قالوا إن كان شرط في الإعارة أن يركب المستعير بنفسه كان ضامناً  
بالدفع إلى غيره وأنا استعار مطلقاً لا يكون ضامناً لأن في الإعارة المطلقه للمستعير  
أن يعير غيره سواء كانت الإعارة فيما يتفاوت الناس في الانتفاع كالركوب واللبس  
أو لا يتفاوت كسكنى الدار والحمل وإن كانت الإعارة ليتركب المستعير بنفسه فدفع  
إلى غيره كان ضامناً لأن في هذا الوجه ليس له أن يعير غيره فلا يكون له أن يدفع إلى غيره  
وهذا قول من يقول أن المستعير لا يملك الإيداع ولو قال المعير لا تدفع إلى غيرك  
كان ضامناً على كل حال إذا دفع إلى غيره رجل استعار دابة ليتبيع جنازة إلى موضع كذا  
فلما انتهى إلى المقبر دفعها إلى إنسان ودخل ليصل فسرقت الدابة قال محمد <sup>رحمته</sup> لا يكون

الامام ابو بكر محمد بن الفضل ربح ان ضاعت او سقطت بركته يكون ضامنا. وان سرت منه  
 او مزاحمة اصابعه من غيره لا يضمن. رجلا ان ادعى كل واحد منهما على رجل ودیعة ويقول  
 اودعت عنده كذا فقال المودع لا ادرى ايكما استودعني فانه يحلف لكل واحد منهما انه  
 ما اودعه عنده فان ابد ان يحلف اعطى الوديعة لهما ويضمن لهما لانه ا تلف الوديعة  
 بالتجهيل بخلاف ما لو قال ذهبت الوديعة ولا ادرى كيف ذهبت فانه لا يضمن  
 لان ذهاب الوديعة ليس بفعله وجهله عائد اليه اذ امات المودع واختلف صاحب  
 الوديعة مع الورثة فقال صاحب الوديعة مات تجهلا للوديعة فصارت الوديعة ربنا  
 في تركته وقالت الورثة كانت الوديعة فائمة بعد ما مات قال ابن شجاع ربح على قاس  
 قول اصحابنا ربح يجب ان يكون القول قول الطالب ويجب الضمان في مال الميت <sup>س</sup> على قاس  
 قول ابي يوسف ربح يجب ان يكون القول قول الورثة مع اليمين لان الوارث قائم مقام  
 المورث اذا انتشك كس الوديعة في صندوق المودع واختلطت الوديعة بدارهم  
 لا يضمن المودع ويكون المختلط مشتركا بينهما بقدر ملكهما فان هلك بعضها بعد ذلك  
 هلك من مالهما جميعا ويقسم الباقى بينهما على ما كان. وان فعل ذلك احد من هوي في  
 عيال المودع لا يضمن المودع حرا كان الخالط او عبدا صغيرا كبيرا ويضمن الذي خلط  
 يستوى فيه الصغير والكبير الوديعة اذا كانت دراهم او دنانير او شيئا مما يكال او يوزن  
 فانفق المودع طائفة اى بعضها ضمن ما انفق ولا يضمن الباقى فان جاوز المودع بمثل  
 ما انفق فخلطه بالباقي كان ضامنا لكل لان ما جاء به ماله نصرا خالط ماله بالوديعة  
 ولو اخذ المودع بعض الوديعة لينفقها في حاجته ثم بدله ان لا ينفق فرده الى موضع  
 ثم ضاعت الوديعة لا يضمن المودع اذا قال بعت بالوديعة اليك مع رسولك وسمي  
 بعض من عياله فهو كقبوله ردتها عليك فيكون القول قوله مع اليمين. وان قال بعت

بها اليك مع اجني لان ضامنا الا ان يقر صاحب الوديعة انها وصلت اليه ولو قال المودع  
 بعثت بها اليك مع هذا الاجني واستودعتمها اليه ثم ردها على قضاة عند عيسى بن  
 ربيعة ضامنا الا ان يقيم البينة على ذلك فيبرأ عن الضمان. اذا طلب صاحب الوديعة رده  
 فجد وقال لم تودعني يكون ضامنا فان جحد هالاه وجه المودع بان قال له انسان ما حال  
 وديعة فلان عندك فجد او جحد في وجه المودع من غير ان يطالبه بالرد بان قال ما حال  
 وديعة عندك فجد فان شمس الائمة السرخسي رح فيه خلاف بين ابي يوسف وذا فرج  
 على قوله نفرح يكون ضامنا. وعلى قول ابي يوسف رح لا يكون ضامنا. وذكرنا على اذا جحد  
 المودع الوديعة بحضرة صاحبها يكون ذلك فسحا للوديعة حتى لو نقلها المودع من الموضع  
 الذي كان فيه حالة الجحد يضمن وان لم ينقلها عن ذلك المكان بعد الجحد فهلك لا يضمن  
 صاحب الوديعة اذا طلب لمودع بالرد فجد فاقام صاحب الوديعة بينة انه استودع عندك  
 ثم اقام المودع البينة انها ضاعت عند لا يقبل بينته ويكون ضامنا. وكذا لو اقام المودع  
 البينة انها كانت ضاعت قبل الجحد وذكر في المنتقى اذا جحد المودع الوديعة ثم ادعى انه رد  
 الوديعة بعد ذلك واقام البينة قبل بينته. وكذا لو اقام البينة انه رد هال قبل الجحد  
 وقال انما غلطت او نسيت او ظننت انه رددت حين دفعتمها الي وانا صادق في قوله هذا  
 قبلت بينته في قياسي قوله ابى حنيفة وابي يوسف رح. ولو طلب المودع برد الوديعة فقال  
 لم تودعني شيئا ثم قال بل او دعتني ولكنها هلكت ذكر في الكتاب انه يكون ضامنا وان قال  
 المودع ولا قد اعطيتها ثم قال بعد ايام لم اعطها ولكنها ضاعت لا يقبل قوله ويكون ضامنا  
 وقال عيسى بن ابيان رح لا يضمن. والصحيح ما ذكر في الكتاب. ولو قال بعد موت المودع  
 ردتها على الوصي كان القول قوله مع اليمين ولا يضمن. ولو قال الرجل لغيره استودعتم  
 القاضيات وقال الطالب كذبت بل غصبتهما مني كان القول قوله المستودع ولا ضمان عليه

ان كان شيئاً لا يختلف الناس في الانتفاع به لا يضمن . وليس لوالد الصغير ان يعير شيئاً  
 من مال ولده الصغير الماذون فان فعل فذلك كان ضامناً . والصبي الماذون اذا ائتمار له  
 صحت الاعارة . رجل استعار من رجل ثوراً فقال له المير اعطيك غداً فلما كان  
 الغد اخذ المستعير الثور من بيته عند غيبته واستعمله ومات في يده كان ضامناً لانه  
 اخذ بغير اذنه . وقد مر من قبل هذا . اذا استعار من آخر ثوراً غداً فاجابه صاحب الثور  
 بنعم ثم جاء المستعير غداً ولم يجد صاحب الثور فاخذ الثور من بيته واستعمله فذلك  
 قال ابراهيم بن يوسف راجع لا يضمن لانه ثمة اخذ الثور من بيته غداً وكان صاحب  
 الثور اجابه بنعم غداً وهذا قال صاحب الثور اعطيك غداً وعده له الاعطاء وما  
 اعاده . رجل عنده رجل خاتماً وقال للموثق تختم فتختم فذلك الخاتم عند لا يهلك  
 بالدين ويكون الدين على حاله لانه صار عارية . ولو انه تختم ثم اخرج الخاتم من اصبعه  
 ثم هلك يهلك بالدين لانه عاده رهنما قالوا هذا اذا امره ان يتختم في خنصره وان امره  
 ان يتختم في السبابة فذلك حالة التختم يهلك بالدين لان هذا امر بالحفظ لا بالاشغال  
 به فلا يخرج من ان يكون رهناً . ولو امره ان يتختم به في الخنصر ويجعل الفص من جانب  
 الكف فجعل الفص من الخارج على ظهر الاصبع كان اعادة وهو مالو امره بان يتختم به في  
 الخنصر ولم يأمره ان يجعل الفص في جانب الكف سواء ويكون اعارة هو الصحيح . رجل قال  
 لغيره من غير ان يستعيره خذ عدي هذا واستخدمه يكون ذلك وديعة ويكون لتمام  
 العبد على مولاه . ولو استعار رجل من رجل عبداً فطعام العبد يكون على المستعير لان  
 نفقة المستعار تكون على المستعير . رجل استمد من محبرة رجل بغير اذنه قال الفقيه  
 عبد الله ابو بكر الخوري رأيت عبد الله الروزي قال رأيت عبد الله بن المبارك راجع يستمد  
 من محبرة غيره ولا يستأذنه . وعن ابن المبارك راجع ان رجلاً استأذنه ان يستمد من محبرة

غيره فقال ما هذا الورع البارد. وعن سفیان الثوري رح انه سئل عن هذا فقال هو  
مال غير فليست اذنه. قال الفقيه ابو الليث رح ان استأذنه فحسن وان لم يستأذنه  
ولكنه يعلم انه يريد ان يستمد من محبته فان لم يأذن ولم ينه فلا بأس ولو انه استمد  
منه من غير ان يتكلم ولا اشار اليه بشيء فلا احب له ذلك الا ان يكون بينهما انبساط  
فلا بأس به. رجل دفع الى رجل سكرالينشر قال ابو بكر البلخي رح ليس له ان يحبس لنفسه  
شيئا ولا ان يدفع الى غيره لينشر فان نشره كما امره ليس له ان يلتقط منه وهو كما لو دفع  
الى رجل درهما ليفرقه على الفقراء ليس له ان يأخذ منه لنفسه وان كان فقيرا قال الفقيه  
ابو الليث رح هذا هو القياس ولكن لا تأخذ بهذا لان النشر لا باحة وبناء الا باحة  
على السهولة لا على الاستقصاء فلما امره ان ينشر صار كأنه اباح له ان يلتقط وان يحبس  
لنفسه مقدار ما يحبسه الناس. رجل قال لغيره جعلتك في حل في ساعة او قال جعلتك  
في حل في الدنيا قال ابو بكر البلخي رح يصير في حل في الدارين ولو قال لا اخاصمك ولا اطالبك  
ليس هذا ابتي وحقه على حاله رجل بنى في دار العارية حائطاً بالرهص واستاجر الاجراء  
بعشرين درهما للبناء ثم اراد ان يسترد الدار وكان بناء من تراب صاحب الدار والحائط  
قيمة ما دام قائماً واذا هدم لم يكن للتراب قيمة فاذا اراد العيران يسترد الدار فقال  
له المستعير رد علي نفقتي في هذا الحائط والا هدمه قال الفقيه ابو جعفر رح ليس للمستعير  
هدمه ولا له ان يرجع بما انفق في العارة اراد به اذا انفق بغير اذن صاحب الدار فليس له  
ان يهدمه اذا كان بناء من تراب صاحب الدار لانه لو هدم يكون حقه في التراب والتراب  
ملك صاحب الارض. رجل دخل كرم صديق له وتناول شيئاً بغير امره قال نصير رح انك  
تعلم ان صاحب الكرم لو علم بذلك لا يبال ولا يمنع ارجان لا بأس به. رجل استعار كتاباً  
ليقرأ فوجد في الكتاب خطاً ان فلم ان صاحب الكتاب يكره اصلاحه ينبغي له ان لا يصلحه

لأنه تصرف في ملك الغير بغير إذنه. وأن علم أنه لا يكره إصلاحه فإن أصلها زلانه ما ذرّف  
 دلالة ولولم يصلحه لا يكون أثماً لأن الإصلاح ليس بواجب عليه رجل قال لغيره اعمرني وابتك  
 زرعين أو قال افرسخين عن محمد رح أنه قال له فرسخان ذاهبا وجائيا استعسانا قال <sup>لك</sup>  
 كل عارية تكون في المصربخا التشيع في الجنادة. وفي القياس هو على الذهاب خاصة وليس له  
 أن يرجع عليها. وعن أبي يوسف رح إذا استعار دابة للموضع كذا كان له أن يذهب عليها  
 ويحج ويغيرها غيره. وأن كم يسم لها موضعها ليس له أن يخرج بها من المصربخا استعار من  
 رجل أمة لترضع ابنه فأنضعت فأنما صار الصبي لا يأخذ إلا منها قال له المعير رد على  
 خادمتي قال أبو يوسف رح ليس له ذلك وله أجر مثل خادمتي إلى أن يطعم الصبي. وكذا لو  
 استعار من رجل فرسا ليغزو عليه فأعاره أيام أربعة أشهر ثم لقيه بعد شهرين في بلاد المسلمين  
 فأراد أخذه كان له ذلك. وأن لغيره بلاد الشرك في موضع لا يقدر على الكراء كان للمستعير  
 أن لا يدفعه إليه لأن هذا ضرر بينه وبين المستعير أجر مثل الفرس من الموضع الذي طلب صاحبه  
 إليه أذن الموضع الذي يجد فيه كراء أو شراء. رجل قال لغيره قد حملتك على هذا قال له قال  
 أبو يوسف رح هو عارة وكذا لو قال حملتك عليها في سبيل الله تعالى رجل استعار محملا  
 أو نسطاطا وهون المضرضا فر بها ففلك عن أبي يوسف رح هو عارة وأنه لا يكون ضامنا  
 ولو استعار ثوبا أو عمامة أو سيفاً فافترقه كان ضامنا. رجل قال لغيره هذه الدابة متحمة  
 ودفعها إليه عن محمد عن أبي حنيفة رح أن هذه عارة وإنما المنحة سكنها. وكذا لك  
 منحة الأرض وزراعتها وكل شيء يحتاج إلى منفعة كخدمة العبد وزراعة الأرض وليس  
 الثوب وركوب الدابة ولو استعار ثوبا لبسطه فوق عليه من يده شيء أو غمر فوق عليه  
 فتحرر أن لا يكون ضامنا والله أعلم بالصواب وصلى الله على سيدنا محمد وآله وأصحابه أجمعين

رفع اللقطة لصاحبها افضل من تركها عند عامة العلماء وح وقال بعضهم يحل رفعها  
وتركها افضل . وقالت المتقشفة لا يحل رفعها . والصحيح قول علمائنا رح خصوصاً في زماننا  
سواء كانت اللقطة دراهم او دنانير او عرضا او شاة او حمارا او بغلا او فرسا او ابلا وقال  
الشافعي رح في البغل والحمار والفرس والابل الترك افضل . وهذا اذا كان في العمر او نكاحا  
في القرية فترك الدابة افضل . واذا رفع اللقطة يعرفها فيقول التقطت لقطة او وجدت  
ضالة او عندي شيء فمن سمعته يطلب ولو لم يجد واختلفت الروايات في مدة التعريف  
قال محمد رح في الكتاب يعرفها حولا ولم يفصل بين ما اذا كانت اللقطة قليلة او كثيرة .  
وعن أبي حنيفة رح روايتان في مائة درهم او مائساوي مائة درهم فاقوتها يعرفها  
حولا . وان كانت اقل من مائة درهم عشرة دراهم فاقوتها يعرفها شهرا وان كانت اقل  
من عشرة دراهم يعرفها ثلثة ايام . عن هذه رواية ان كانت عشرة فاقوتها يعرفها حولا وان  
اقل من عشرة يعرفها على حسب ما يرى . وقال بعضهم الخمسة يحفظها يوما واحدا ومن  
الخمسة الى العشرة يحفظها اياما و عشرة الاحسين يحفظها جمعة وفي الخمسين المائة يعرفها شهرا وفي المائة  
الى المائتين يحفظها ستة اشهر وفي المائتين الى الف او اكثر يحفظها حولا وان بعضهم  
في الدرهم الواحد يحفظ ثلثة ايام وفي الدنانق فصاعدا يحفظ يوما يعرفه . وان كانت  
دون ذلك ينظر بمئة ويسرة ثم يتصدق وقال الشيخ الامام الاجل شمس الاجمة ابو بكر  
محمد بن اسمعيل السرخسي رح ليس في هذا تقدير لازم بل نفوض ذلك الى راي المتقرب  
الى ان يغلب على راي ان صاحبه لا يطلبه بعد ذلك . فبعد ذلك في القليل ان جاء صاحبها  
ودفع اليه . وان لم يجد فهو بالخيار ان شاء امسكها حتى يجد صاحبها ان شاء تصدق بها  
فان تصدق فم جاء صاحبها كان صاحبها بالخيار ان شاء اجاز الصدقة ويكون الثواب  
وان لم يجد الصدقة فان كانت اللقطة ثمانية يد الفقير يأخذها من الفقير وان لم تكن

قائمة كان له الخياران سواء ضمن الفقير وان شاء ضمن الملتقط وايضا ضمن لا يرجع على صاحبه  
بشيء فان ضمن الملتقط ملكها الملتقط من وقت الاخذ فيكون الثواب له وان اراد الملتقط  
من اللقطة الى نفسه فهو على وجهين. ان كانت اللقطة شيئا لا يطلبها صاحبها كالنك  
وقشور الرمان فهو على وجهين. ان وجهها الملتقط غير مجتمعة كان له ان ينتفع بها .  
وان اراد صاحبها ان يأخذ من الملتقط بعد ما جمعها كان له ان يأخذها لانه وجد عين ماله  
. وان كان الملتقط وجد هاجلة مجتمعة ليس له ان ينتفع بها قبل التعريف لان الظاهر  
انها سقطت من صاحبها ولم يلقها. ولو كانت اللقطة شيئا يطلبها صاحبها فالملتقط  
ان يمر بها الى نفسه بعد ما عرفه امدة التعريف فهو على وجهين. ان كان الملتقط غنيا لا يحل  
ذلك عندنا سواء فعل ذلك امر القاضى او غيره اياه. وان كان الملتقط فقيرا ان اذن له القاضى  
بان ينتفعها على نفسه يحل له ان ينفق ولا يحل بغير امر القاضى عند عامة العلماء مع. وقال  
بشرح يحل فان كانت اللقطة شيئا اذ امضى عليها يوم او يومان بنفسه فان كان قليلا نحو  
حب العنب ومثلها يأكلها من ساعته غنيا كان او فقيرا. وان كان كثيرا يبيعها بامر القاضى  
ويحفظ ثمنها. وان كانت اللقطة مما يحتاج الى النفقة ان كان شيئا يمكن اجارته بواجره  
بامر القاضى وينفق عليها من الاجر. وان كان مما لا يمكن اجارته يبيعها بامر القاضى وينفق عليها  
من الثمن. فان انفق عليها من مال نفسه فان فعل ذلك بامر القاضى يرجع على صاحبها بغير  
امر القاضى لا يرجع وينبغي للملتقط ان يشهد عند رفع اللقطة انه يدونها الى صاحبها فان  
اشهد كانت اللقطة امانة في يده وان لم يشهد كان غاصبا في قوله اية حنيفة ومحمد  
وعلى قول ابي يوسف رجح امانة على كل حال اذ لم يكن من قصد الحفظ لنفسه والى  
الملتقط الا بالتعدي عليها او بالنقص عند الطلب هذا اذا امكنه ان يشهد فان لم يجد  
احدا يشهد عند الرفع او خاف انه لو اشهد عند الرفع يأخذ منه ظالم فثبت الاستهاد لا يكون



ضامنا وان وجد من يشهد فلم يشهد حتى جاوزه ضمن لانه ترك الاشهاد مع القدرة عليه رجل في لقطه واشهد نجاء رجل وادعى انها له وذكر وزنها وكيها وعددها وكل علامة كانت لها فاعاب جميع ذلك فلم يدفع اليه الملتقط وطلب البينة عندنا لاجبر الملتقط على الدفع اليه وعلى قوله مالك رج يجبر على الدفع الى الجمل فلو دفعها اليه بالخلية ثم جاء اخر فاقام البينة انها له فان كانت اللقطه قائمة في يد الاول ياخذها صاحبها منه اذا قدر ولا شيء على احد وان كانت هالكه او لم يقدر على اخذها فاصحابها بالخيار ان شاء ضمن الاخذ وان شاء ضمن الدافع وذكر في الكتاب ان كان الملتقط دفع بقضاء القاض لا ضمان عليه وان كان الدفع بغير قضاء ضمن رجل مات في البادية كان لرفيقه ان يبيع متاعه وحماله ويحمل ثمن ذلك الى اهله غنم وبقر فيجتمع في مكان ويجمع من عرفها واختها في ذلك المكان نجاء انسان ودفع ذلك قالوا ان كان ارباب الغنم هي الماربط فيجتمع بعرفها واختها ها ويشعرون في ذلك فكل ذلك يكون لهم ولا يجوز لغيرهم ان يرفعوا ذلك وروى هشام عن محمد بن ابي اذ اجتمع سرقين الغلبة في الخان وترك صاحب الدابة وذهب فان ذلك يكون لمن اخذها لا لصاحب الخان حطب وجد الماء ان لم يكن له قيمة فهو حلال لمن اخذها وان كانت له قيمة يكون لقطه وحكم اللقطه معلوم التنازع او الكسرى اذا كان في نجاء قالوا يجوز اخذها وان كثر لان هذا مما يفسد لو ترك ولو وجد جوزه ثم اخرى ثم اخرى حتى تبلغ عشرة واخذ وله قيمة فان وجد الكل في موضع واحد فهو لقطه لان لها قيمة وان وجدها في مواضع متفرقة تكملوا فيه والصحيح انها بمنزلة اللقطه بخلاف النواة اذا وجدها متفرقة ويكون لها قيمة فانها يجوز اخذها لان النواة مما يربى عادة فيصير بمنزلة المباح وكذلك الجوز حتى لو وجد الجوز تحت الاشجار ويتركها صاحبها فانها تكون

بمنزلة النواة . رجل مرغى أيام الصيف بثمار ساقطة تحت الأشجار قالوا ان كان ذلك في المص  
لا يسعه ان يتناول شيئاً منها الا ان يعلم ان صاحبها اباح ذلك نصاً او دلالة لان في  
المصر لا يكون مباحاً ذلك عادة . وان كان في الحائط فان كان الثمار مما يتبع ولا تفصل بالمحور  
واللوز لا يسعه ان يأخذ ما لم يعلم بالاذن . وان كان الثمار مما لا يتبع اختلفوا فيه  
قال بعضهم لا يسعه ان يأخذ ما لم يعلم ان صاحبها اباح ذلك . وقال بعضهم لا بأس به  
اذا لم يعلم الشيء من غير دلالة او عادة وعليه الاعتماد . وان كان ذلك في الرسائق  
التي يقال لها بئر استه . فان كان ذلك من الثمار التي تتبع لا يصح ان يأخذ الا ان يعلم  
الاذن . وان كان من الثمار التي لا تتبع اتفقوا على انه يسعه ان يأخذ ما لم يعلم النهر هذا  
في الثمار الساقطة تحت الاشجار وان كانت على الاشجار فلا فضل ان لا يأخذ في موضع ما  
ما لم يؤذن الا ان يكون ذلك في موضع كثير الثمار يعلم انهم لا يشحون في ذلك  
فيسعه ان يأكل ولا يسعه ان يحمل . واذا وجد في الطريق اوراق شجرة ينتفع به نحو  
ورق التوت ونحوه مما يربط به دود القز فان كان كثير له قيمة ليس له ان يأخذ وان اخذ  
كان ضامناً . وان كان ورقاً لا ينتفع به كان له ان يأخذ المزارع اذا التقط السبل بعد  
حصد المزارع وجعه قال الشيخ الامام ابو بكر محمد بن الفضل رح يكون ذلك له خاصة  
لان له لم يلقطها المزارع لا يلقطها صاحب الارض وانما يلقطها الفقراء فهو بمنزلة  
الثوب الخلق اذا رماه صاحبه والنواة وشمه ان رفعها الرامي كان هو الرامي وان لم يرفع  
كان لغيره ان يرفع . مبلحة بقية فيها شئ من البطائح فانتهبها الناس قال الفقيه  
ابو بكر البلخي رح اذا تركها صاحبها لياخذ من شاء فلا بأس به . كما لو رفع المزارع  
وترك في الارض سنابل يلقطها الناس . رجل سيب دابته فاخذها غيره واصلمها  
قال الشافعي رح ان كان المالك قال عنه التسييب جعلتها لمن اخذها لم يكن لصاحبها

ان يأخذها لانه اباح التملك . وان لم يكن قال كان له ان يستردها لانه لم يحم التملك .  
 وكذا الرجل اذا ارسل صيده فهو بمنزلة الذابية التي يسيبها وان اختلف الاخذ والقبض .  
 فقال الاخذ لصاحبها قد تلت عند التسيب <sup>هو</sup> لمن اخذها واكر صاحبها ذلك القول  
 كان القول قول صاحبها مع اليمين لانه ينكر باحة التملك . ولو سيب دابته فاخذها  
 انسان واصلمها ولم يقل صاحبها عند التسيب <sup>هو</sup> لمن اخذها كان لصاحبها ان يأخذ  
 وان قال صاحبها عند التسيب من شاء فليأخذها فان لم يقل ذلك لقوم معلومين  
 قالوا كان لصاحبها ان يأخذ ولا يملكها الاخذ . وان قال ذلك لقوم معلومين <sup>في</sup> من اخذها  
 استحسانا . ونظير هذا ما ذكر محمد رح في السيل الكبير . رجل قال لجماعة جارية هذه لمن  
 اخذها منكم من شاء فليأخذ يكون ذلك عليك لمن اخذها . رجل التقط لقطعة ليرفها  
 ثم اعادها الى المكان الذي وجدها فيه ذكر في الكتاب انه يبرأ عن الضمان ولم يفصل  
 بين ما اذا تحول عن ذلك المكان ثم اعادها اليه وبين ما اذا اعادها قبل ان يتحول  
 قال الفقيه ابو جعفر رح انما يبرأ اذا اعادها قبل التحول اما اذا اعادها بعده ما تحول يكون  
 ضامنا . وآله اشار الى الحاكم الشهيد رح في المختصر . هذا اذاخذ اللقطه ليرفها <sup>ان</sup> اخذها  
 ليأكلها لا يبرأ عن الضمان ما لم يدفع الى صاحبها لان اذا اخذها ليأكلها كان غاصبا <sup>ص</sup> والغاصب  
 لا يبرأ الا بالرد على المالك من كل وجه . وقيل على قوله زفر رح يبرأ عن الضمان وهو كمالو  
 كانت دابة فركبها ثم نزل عنها وتركها في مكانها على قول ابي يوسف رح يكون ضامنا <sup>على</sup>  
 قول زفر رح لا يكون ضامنا . وكذا لو نزع خاتما من اصبع ناظم ثم اعاده الى اصبعه بعدما  
 انتبه ثم نام فهو على هذا الخلاف . ولو اعاد الى اصبعه قبل ان ينتبه من تلك النومة  
 برأ عن الضمان في قولهم . ومنها اذا كانت اللقطه ثوبا فلبسه ثم نزع واعاده  
 الى مكانه فهو على هذا الخلاف . وهذا اذا لبس كما يلبس ذلك الثوب عادة فاما اذا كان

فيها فوضع على عاتقه ثم اعاده الى مكانه لا يكون ضامنا لانه حفظ وليس باستعمال. وكذا  
 الاختلاف في الخاتم فيما اذا لبس في الخنجر يستوى فيه المعنى واليسر اما اذا لبسه  
 في اصبع اخرى ثم اعاده الى مكانه لا يكون ضامنا في قولهم. وان لبسه في خنجره على خاتم فانما  
 الرجل موقفا يتحتم بجامعين فهو على هذا الخلاف والا فلا يكون ضامنا في قولهم اذا عاده  
 الى مكانه قبل التحول. ومنها اذا تقلد بسيف ثم نزع واعاده الى مكانه فهو على هذا الخلاف  
 وكذا لو كان متقلدا بسيف فتقلد بهذا السيف كان ذلك استعمالا وان كان متقلدا  
 بسيفين فتقلد بهذا السيف ايضا ثم اعاده الى مكانه لا يكون ضامنا في قولهم هل فتح  
 باب القفص نظار الطير او فتح باب اصطبل فذهبت الدابة او هل قيد دابة فذهب  
 الدابة او هل قيد عبد فابق العبد قال ابو صيفه وابو يوسف رح لا ضمان عليه  
 كغيرها كان ذهب في نور ذلك او بعد ذلك. وقال محمد رح يضمن في الاحوال كلها  
 وقال الشافعي رح ان ذهب في نوره يضمن وان ذهب بعد ما مكثت ساعة ثم  
 والسارق اذا فتح باب الربط فخرجت الدابة لا بسوقه لا يقطع. ولو ساق الى  
 يقطع. ولو قطع حل فتدبل فسقط القنديل وانكسر او فتح رق اشان او شقه  
 فسال ما فيه ضمن في قولهم. وكذا لو كان ما فيه جامدا اذ اب وسال بعد ما شق  
 كان ضامنا. سكران هو ذاهب العقل نام في الطريق وقع ثوبه في الطريق فجاء رجل  
 واخذ ثوبه ليحفظه لا ضمان عليه لان ذلك الثوب بمنزلة اللقطة واخذ الثوب  
 من تحت رأسه والخاتم من يده او كيسا من وسطه او درهما من كفه وهو يخاف  
 ضياعه فاخذه ليحفظ كان ضامنا لان السكران حافظ لما معه لان الناس يجافون  
 منه. اذا اجتمع في الطاهرية من دقان الطحن قال بعضهم يكون ذلك لصاحب  
 الطاهرية. وقال بعضهم ليس له ذلك وهذا احسن ويكون ذلك لمن سبق به

اليه بالرفع وما اجتمع للدهانين في انائهم من الدهن يقطر من الاوتية فهو على وجهين اكان الدهن يسيل من خارج الاوتية فذلك يكون للدهان لان ذلك ليس بجميع. وان كان الدهن يسيل من داخل الاوتية او من الداخل والخارج او لا يعلم فان زاد الدهان لكل مشتر شيئا فما يقطر يطيب للدهان وان لم يزد لا يطيب ويتصدق به ولا يتنفع به الا ان يكون محتاجا لان ذلك بمنزلة اللقطة فيكون حكمه حكم اللقطة. قوم اصابوا بعيرامذ بوحا في طريق البادية ان وقع في ظنهم ان صاحبا باعه للناس لا بأس باخذه واكله رجل ذبح بعيراله واذن بانتهابها بما ذلك روى ان رسول الله صلى الله عليه وسلم فعل كذلك. رجل نثر سكراف وقع في حجر رجل فآخذه. رجل اخر منه جازله ان يأخذ اذالم يكن صاحب الحجر فتح الحجر ليقع فيه السكر وان كان فتح ليقع فيه السكر فآخذه غيره لا يكون الماخوذ للاخذ لانه صار ملكا لمن وقع في حجره. ولو وقع الرجل دراهم وامره ان ينثر في عرس او نحو فشرها ليس له ان يلتقطها. ولو وقع المامور في غيره لينثره لم يكن للمامور ان يده في غيره ولا ان يحبس شيئا لنفسه وفي السكر له ان يحبس به وله ان يده في غيره لينثره وبعد ما نزل الثاني كان للمامور ان يلتقط. رجل وضع طستا على سطح فاجتمع فيه ماء المطر فجاء رجل ورفق ذلك الماء فان كان صاحب الطست وضعه لذلك كان الماء له وليس لغيره ان يرفع كمن نصب شبكة فتعلق بها صيد فان الصيد يكون لصاحب الشبكة وان لم يكن صاحب الطست وضع الطست ليجمع فيه الماء فمن رفع ذلك الماء يكون له وجلان لكل واحد منهما متلجة فآخذ احدهما من متلجة صاحبه تلجا فضعه في متلجة نفسه فان كان صاحب المتلجة الاولى اتخذ موضعها ليجتمع فيه الثلج من غير ان يحتاج الى ان يجمع فيه كارقا لصاحب المتلجة الاولى وله ان يأخذ من متلجة الاخذ ان لم يكن الاخذ خلطه بغيره فان كان الاخذ

خلط بغيره كان الماخوذ منه ان يأخذ قيمة الماخوذ . وان كان الماخوذ منه لم يتخذ من ماله  
 ليجتمع فيه النالج بل كان في ملكه موضع يجتمع فيه النالج لا يصنع احد فان اخذ الاخذ النالج  
 من الحيز الذي في حده صاحبه لامن النالجة فهو له . وان اخذه من النالجة يكون غاصبا  
 فيرد على الماخوذ منه عين نالجه ان لم يكن خلط بنالجه وان كان خلط كان عليه قيمته . ول  
 دخل ارض اقوام جمع السرقة والسوء قال الفقيه ابو جعفر روح هذا شيء يجري فيه  
 الاباحة دون المشع والضعة ارجوان لا بأس به . كذا الرجل اذا دخل ارض رجل  
 للاحتشاش والتقاط السنابل ان تركها صاحبها لان تركه يكون لاباحة قيل له فان كانت  
 الارض لليتامى يجوز ان يترك هناك فيلتقطه الناس قال ان كانت السنابل بحيث  
 لو استاجر على جمع ذلك اجرا يبق للصبي بعد اجرة الاجير شيء طاهر لا يجوز تركه وان كان  
 لا يفضل منه ويفضل شيء قليل لا يقصد به لا بأس بتركه ولا بأس لغيره ان يلتقط رجل قاطع دارا  
 سنين معلومة فسكنها واجتمع فيها سرقة كثيرة وقد جمعها القاطع قال الشيخ  
 الامام ابو بكر محمد بن الفضل روح يكون السرقة لمن هيا مكانه فان لم يفعل ذلك  
 واحد منهما فيمن سبق برفعها . وقال القاضي امام علي السعدي روح من سبق يد  
 اليها وان لم يبق مكانا حتى قال لوان رجلا ضرب عايطا وجعل موضعها يجتمع فيه الدواب  
 فسرقته من سبق يد اليها . بخلاف من نصب شبكة فان صاحب الشبكة يكون اوله لان  
 هناك ما اعترض على فعل صاحب الشبكة فعل معتبر لانه لا عبرة بفعل الصيد اما هنا اعترض  
 على فعله فعل معتبر وهو ادخال صاحب الدواب دوابه في هذا الوضع وكان ينبغي ان يكون  
 صاحب الدواب اوله بسرقة الدواب لان الناس ما تعار فواملكها فيكون لمن سبق  
 يده اليها بالرفع . رجل له دار ياجرها فجاء انسان بابل واماخ في داره واجتمع من ذلك  
 بعر كثير قال لوان ترك صاحب الدار على وجه الاباحة ولم يكن من رأيه ان يجمع فكل من

أخذه نفوا ولما به لانه مباح . وأن كان من رأي صاحب الدار ان يجمع السرطين والبحر  
فصاحب الدار اول لانه اعد الدار للأحرار وقد ذكرنا رواية هشام بن زهير في سرطين  
الدابة اذا اجتمع في الخان . ساحة بيضاء يطرح اصحاب السكة فيها التراب والسرطين  
والرماد حتى اجتمع من ذلك شئ كثير قال الشيخ الامام ابو بكر محمد بن الفضل رحمه الله  
ان كان اصحاب السكة طرعوها على وجه الرمي والاياحة وكان صاحب الساحة هيئ الساحة  
لذلك يكون ذلك له وان كان لم يهيئ الساحة لذلك فهي لمن سبقت يد اليها بالرفع  
وقال القاضي الامام علي السغدري رحمه الله بن ربح وما قال من فنيته المكان فليس  
بشئ حمام برئ دخل دار رجل وفرخ فيها نجاء اخر واخذه قالوا ان كان صاحب الدار  
رد الباب وسد الكوة فهو لصاحب الدار لانه احرزه فلكه وان لم يفعل صاحب الدار  
ذلك فهو لمن اخذه لانه مباح لم يملكه صاحب الدار . ولو كان له حمام نجاء حمام اخر  
وفرخ فالفرخ يكون لصاحب البيت لانه تبع ملكه . ويكره امساك الحمامات ان كان  
يفر بالناس روى ان بعض الخلفاء رأى بركة حماما كثيرا فامر باخذ الجملة واخرج الى  
الحل وذبح الكل وتصدق بالجرها واعطى لكل حمام ذبحها درهما . رجل اتخذ بئرا الحمام في  
قرية فيبغ ان يحفظها ويمسكها ويعلفها ولا يتركها بغير علف كيلا يتضرر به الناس  
. وان اختلط بها حمام اهل القرية لا يبيع له ان يأخذ فان اخذه يطلب صاحبه ويرده  
لانه بمنزلة اللقطة والضالة . وان لم يأخذ وفرخ عنده فان كانت الام غريبة  
لا يتصرف فيها لانه ملك الغير وان كانت الام لصاحب البعير والغريب ذكرنا ان الفرخ  
يكون له . وكذا البيض وان لم يعلم ان في بوجه غريبا قالوا لا شئ عليه ان شاء الله  
لان الاصل عدم الغريب . رجل وجد عرضا لقطه فعرضا ولم يجد صاحبها وهو فقير  
فباعها وانفق الثمن على نفسه ثم اصاب ما لا قالوا لا يجب عليه ان يتصدق على الفقراء

كما لو أخذ لها من خلا في مكانه واكل به لا يخرج من ان يكون معلما ولو انتهت  
الكلب من الصيد في اتباعه الصيد واكله ثم اتبع الصيد واخذها واخذ غير وقتله  
اكله لانه لما اكل القطعة التي انتهشها خرج من ان يكون معلما وان كان القتل تلك القطعة  
وانتبع الصيد واخذ وقتله ولم ياكل حية اخذ صاحبه ثم عاد واخذ تلك القطعة لم يه  
لانه امسك الصيد على صاحبه حين لم ياكل منه مع حاجته ولو شرب من دم الصيد  
الاصطيا ولا يحرم الصيد ويحل عندنا. وقال ابن ابي ليلى رح لا يحل ولو اكل جناحه ومثاق  
او ظفره حرم في قولهم. ولو ارسل الكلب المعلم الى صيد وسعى فاصاب الصيد وكسر عنقه  
ولم يجرحه او جثم عليه وخنقه لا يוכל لانه لا بد من الجرح في اى موضع كان من الادماء  
وعن ابن يوسف والشافعي لا يشترط الجرح والباري اذا قتل الصيد حل الكله وان  
لم يجرح واذا شارك الكلب المعلم في اخذ الصيد كلب غير معلم وقتله لا يحل الكله لاجتماع  
الحرم والحلل. وكذا لو ارسل كلبه الى صيد فاعانته كلب مجوسه او كلب غير معلم حتى  
رد الصيد على المعلم فاخذ المعلم وقتله لا يحل الكله. ولو رد عليه مجوسه فاخذ  
الكلب المعلم لمسلم حل الكله لان المشاركة تقع بين الكلبين ولا تقع بين الكلب والمجوس  
ولو ارسل كلبه على صيد وسعى فاخذ في ارساله ذلك صيود كثيرة واحدا بعد واحد  
حل لكل وكذا لو رمى صيدا فاصابه سهم ونفذ واصاب اخر ونفذ واما ما في اخر  
حل لكل عندنا. وقال مالك رح يحل الاول ولا يحل الثاني لان عندنا تعيين شرط  
في الرمي والارسال وذلك وجد في الذي عينه دون غيره. واذا انقلت الكلب المعلم

او جرحه اخرى غير الكلب فاخذ صيدا وقتل لا يحل فلوان صاحبه صار

ان لم يزد من الطلب ولم يزد من جرحه لا يحل وان انزجر وذاذ في

ذلك يكون بمنزلة الارسال. ولو ارسل كلبه المعلم على صيد



هذا اذا اتفقا على كونه لقطعة . وان اختلفا في كونها لقطعة قال صاحب المال اخذتها  
 غصبا وقال الملتقط كانت لقطعة وتداخذتها لك كان الملتقط ضامنا لم يرد لم جميعا .  
 الملتقط اذا اتر بقطعة لرجل واقام رجل اخر البينة انها له يقضي بها لصاحب البينة  
 فان اتر بها لرجل ودفعها اليه فاستهلكها انما قام اخر البينة انها له فان كان دفع الى  
 الاول بقضاء او بغير قضاء كان لصاحب البينة ان يضمن القابض لانه قبض ماله  
 بغير اذنه عن اختيار فيكون بمنزلة غاصب الغاصب واذا ضمنه صاحب البينة لا يرجع  
 هو على المقر الغاصب الغاصب اذا ضمن لا يرجع على الغاصب . وان اختار صاحب البينة  
 تضمين الدافع فان كان الدافع بغير قضاء كان له ان يضمنه وان كان الدافع بقضاء ولم يذكر  
 في الكتاب فانما ينبغي ان يكون المسئلة على الاختلاف على قول ابي يوسف رج ليس له  
 ذلك وعلى قول محمد رج له ذلك

## كتاب اللقيط

رجل وجد لقيطا ان كان يعلم انه لو لم يلتقطه لايهلك يستحب له ان يلتقطه وان كان  
 يعلم انه لو لم يلتقطه يهلك لا محالة يفترض عليه ان يلتقطه . واذا التقطه يكون امانة  
 عليه . ويكون اللقيط حراما على لومات قبل ان يعقل يصل عليه ويستحق نفقته من  
 بيت المال . وينبغي للملتقط اذا كان لا يريد الاتفاق من مال نفسه ان يرفع الامر  
 الى الامام فيعطى الامام نفقته من بيت المال واذا جنى اللقيط جناية يكون جنايته  
 في بيت مال المسلمين . فان مات اللقيط وترك مالا لم يرث ماله الى بيت المال وان اتفق  
 الملتقط عليه من مال نفسه يكون متطوعا لا يرجع بذلك على اللقيط وان امر بالقائه  
 ان ينفق عليه من ماله على ان يكون ذلك دينيا على اللقيط فان اتفق يكون دينيا على  
 اللقيط كما لو امر البالغ رجلا ان ينفق عليه من ماله كان للمامور ان يرجع على الامر

بما انفق، وإن أمر القاضى أن ينفق على اللقيط ولم يقل على أن ترجع بذلك على اللقيط  
 أشار في الكتاب إلى أنه لا يرجع عليه بما انفق بعد البلوغ. وقال الحمادى رحمه الله إن يرجع  
 عليه إذا انفق بأمر القاضى وإن لم يشترط له الرجوع كما لا يخفى إذا أمر رجلاً بأن ينفق  
 عليه ولم يشترط له الرجوع كان له أن يرجع. وإن أمر القاضى بالاتفاق وشرط أن يكون  
 له الرجوع على اللقيط فادعى المنتقط بعد بلوغه أنه انفق عليه بأمر القاضى كذا أن  
 صدقه اللقيط رجوع بذلك عليه وإن كذب به في الاتفاق لا يرجع الابينة. وحكم  
 اللقيط بعد بلوغه في شهادته وجباياته والجنابات عليه وحدوده حكم الحر المسلم بين  
 شهادته في كل ما يجوز شهادة الحر المسلم عنده. ولما دعى رجل أن اللقيط ابنه بعده  
 بلغ اللقيط وهو صغير يعبر عن نفسه مع تصديقه استحساناً. وإذا لم ينتقط أن  
 ينفق على اللقيط وسأل من القاضى أن يأخذ منه اللقيط فإن القاضى لا يقبل منه  
 اللقيط الابينة. فإن أقال الابنة انتقط كان القاضى بالخيار أن شاء قبل منه اللقيط  
 وإن شاء لم يقبل لأنه لما انتقط فقد التزم حفظه وتربيته فلا يمكن له أن يعزل  
 نفسه ولا يصير معزولاً إلا بعزل القاضى. والاول للقاضى أن يقبل منه إذا علم أنه  
 عاجز عن الحفظ بنفسه فإن قبله القاضى وصعده في يده آخر الأمر الثاني أن ينفق عليه  
 على أن يكون ذلك ديناً على اللقيط ثم إن المنتقط سأل من القاضى أن يرده عليه  
 كان القاضى بالخيار أن شاء رده عليه وإن شاء لم يرده. رجل انتقط لقيطاً فحجاء  
 آخر وانتزعه منه فاحتسب الاول والثاني إلى القاضى فإن القاضى يدهه إلى الاول  
 لأن الاول أحق بحفظه. ولو كان المنتقط دفع اللقيط إلى غيره باختياره لا يكون له  
 أن يأخذه من الثاني لأنه أبطل حق نفسه عن اختياره. فلو أدرك اللقيط وإلى  
 رجلاً جاز ولاؤه. فلو كان في جنابة فعقله بيت المال ثم ولا رجلاً لا يصح ولاؤه ولا يملك

الملتقط على اللقيط ذكر كان اللقيط أو انفق نقر فامن بيع أو شري أو كاح أو غير وانما له  
 ولاية الحفظ لا غير. وليس له ان يحنقه فان فعل وهلك من ذلك كان ضامنا والمملتقط  
 ان ينقل اللقيط حيث شاء. ولو ادعى الملتقط ان اللقيط عبده بعد ما عرف انه  
 لقيط لا يقبل قوله الابحجة لان اللقيط محكوم بالحرية ظاهرا ولو وجد الرجل لقيطا  
 معه ما لا كان المال لللقيط. وان وضعه القاض في يد المملتقط وقال انفق عليه من  
 هذا المال جاز امره ويصدق المملتقط نفقة قتله وما اشترجه المملتقط بذلك الما  
 من طعام او كسوق كان جائزا. واذا مات اللقيط وترك مالا ولم يترك وارثا فادعى  
 رجل بعد موته انه ابنه لا يصدق الابحجة. ولو ادرك اللقيط كافرا فامكان المملتقط  
 وجده في مصر من امصار المسلمين فانه يحبس ويجبر على الاسلام استحسانا واختصارا  
 في موضع القياس والاستحسان قال بعضهم لقياس والاستحسان في قتله اذا  
 لم يسلم في القياس يقتل وفي الاستحسان لا يقتل وقال بعضهم القياس والاستحسان  
 في الجبر على الاسلام في القياس لا يجبر على الاسلام ويترك على الكفر بالجبرية وفي  
 الاستحسان يجبر على الاسلام ولا يترك على الكفر وهو الصحيح واذا مات اللقيط  
 قبل ان يعقل دينه من الايمان ان كان المملتقط وجده في مكان المسلمين يصل عليه  
 كان المملتقط مسلما او ذميا وان وجده في بيعة او كنيسة او في قرية ليس فيها  
 الا مشرك لا يجبر على الاسلام ما دام حيا. وان مات قبل ان يعقل في رواية كتاب  
 اللقيط لا يصل عليه واعتبر المكان في هذه الرواية ولم يعتبر المواجد. وهذه المسئلة  
 على وجوه اربعة ان وجده مسلم في مكان المسلمين كالمسجد ونحوه يكون مسلما  
 حكما. وان وجده كافرا في مكان الكفرة كالبيعة والكنسية يكون اللقيط كافرا حكما  
 وان وجده كافرا في مكان المسلمين ام وجده مسلم في الكفرة اختلفت الروايات

في هذه من الوجهين رواية كتاب اللقيط يعتبر المكان ولا يعتبر الواحد وفي كتاب الدعوى  
 من رواية ابي سليمان روح يعتبر الواحد وفي بعض الروايات يعتبر ما يوجب الاسلام ايها كان  
 لان الاسلام يعلم ولا يعلم كالتولد بين اثنين اهدهما مسلم والاخر كافر يجعل مسلما متبعاً  
 للمسلم. وفي بعض الروايات يعتبر الذي ان كان على اللقيط رى الكفرة بان كان في عنقه  
 صليب او عليه ثوب قريب يللبسه الكفرة او كان مجرور وسط الرأس يحكم بكفره ولو وجد  
 لقيطاً على دابة كانت الدابة للقيط كما لو وجد معه مال اخر واذا وجد اللقيط مكان  
 الاسلام فادعى رجل من اهل الذمة انه ابنه في القياس لا يصح دعوة الابنية. وفي  
 الاستحسان يصدق في دعوى النسب دون الميراث. وان ادعى مسلم ان اللقيط عبده  
 فاقام البينة فانه يقض له به وانما يقبل البينة على رقه لان المنقطع خصم باعتبار اليد  
 فكان البينة قائمة على خصم. وان اقام ذي بينة من اهل الذمة انه ابنه ذكر في الكتاب  
 انه لا يجوز شهادتهم على المسلمين قيل اراد به اذا قام الذي بينة من اهل الذمة انه ابنه  
 واقام مسلم بينة من المسلمين انه عبده فلا يقبل شهادة اهل الذمة في ابطال بينة  
 المسلم. وقال بعضهم اراد به ان الذي اذا اقام بينة من اهل الذمة ابتداءً انه ابنه  
 لا يقبل بينته لان الذي اذا ادعى النسب صح دعواه في حكم النسب من غير بينة الا انه  
 يكون مسلماً حكماً فلا يبطل الحكم باسلامه بهذه البينة ولا يحكم بكفره بهذه البينة. وهذه  
 شهادة قامت في حكم الدين على مسلم فلا تقبل. وان كان شهود الذي مسلمين يقض له به بصير  
 تبعاً له في الدين. ولو وجد اللقيط مسلم ودعى فتنازعاً في كونه عند اهداهما يقض به للمسلم  
 لان ذلك انفع للقيط. ولو كان الصغير في يد مسلم ونظر في يد مسلم انه عبده وادعى  
 الذي انه ابنه ادعى ذلك معافان الصغير بصير حراً وهو ابن النظر فتخرج دعوى النظر  
 لان فيه اثبات الحرية ولا يترجح دعوى المسلم باعتبار الاسلام لانه لو جعل نظراً لنا تبعاً للنظر

فالإسلام يكون في يد ووجعل رقيقا لا يمكنه تحصيل الحرية ولو ادعت امرأة اللقيط انه ابنها  
 قال لا يقبل قولها الاستهانة القاطلة اراد به امرأة لها زوج فادعت المرأة انه ابنها من  
 الزوج وانكر الزوج الولادة فظن الولادة لاثبت الاستهانة القاطلة وان لم يكن لها زوج فقامت  
 فحضر هو اي لا يثبت النسب الاستهانة وسليمان وان ادعى رجلا اللقيط انه ابنه  
 فوله من غير بينة لان في قول الرجل دفع المار عن اللقيط وليس ذلك في دعوى  
 المرأة فلا يقبل قولها الابينة. ولما قامت امرأة رجلا وامرأتين على الولادة يثبت  
 النسب منها لانهما لو قامت امرأة واحدة بان شهدت القاطلة انها ولدت له يثبت  
 النسب منها وان ادعت امرأتان قامت كل امرأة انها ولدت له وهما بينهما ابنتهما  
 جميعا في قول ابى حنيفة ربح وفي رواية ابى سليمان ربح لا يكون ابن واحدة منهما الا ان تقيم  
 كل واحدة منهما رجلين او رجلا وامرأتين على الولادة فحينئذ يثبت النسب منهما  
 في قول ابى حنيفة ربح وفي قول ابى يوسف ومحمد ربح لا يثبت النسب من واحدة وان قامت  
 احداهما رجلين والاخرى امرأتين يجعل ابنا للمتي شهد لها رجلان. ولو ادعت امرأتان  
 اللقيط انه ولدهما كل واحدة منهما تقيم البينة على رجل على احد بعينه انها ولدت منه  
 قال ابو حنيفة ربح يصير ولدهما من الرجلين جميعا. وقال الاصبغر ولدهما ولدا للرجلين  
 ولو ادعى رجلان معا كل واحد منهما يقول هو ولدي من جارية مشتركة بينهما ثبت  
 نسبه منهما يصير ولدهما برهما ويرثانه. ولو كانت الجارية بين ثلثة نفر فجاءت  
 بولد فادعوه جميعا ذكر الققية ابو الليث ربح انه يثبت نسبه منهم جميعا. وكذا اذا كانوا  
 اربعة او خمسة. وقال ابو يوسف ربح اذا كانت بين رجلين يثبت وفي اكثر من ذلك  
 لا يثبت. ولو ان لقيطا ادعاه رجل انه ابنه من زوجته وهما مائة فصدقه مول الجارية  
 ثبت النسب من الملتقط الذي ادعاه في قولهم. واختلفوا ان هذا الولد هل يكون

وتيقا المولا الامة قال ابو يوسف يصير قبيحا للمولا الامة وقال محمد بن هور و لو ان  
 عبدا وجد لقيطا ولا يعرف ذلك الا بقوله وقال مولا كذبت بل هو عبدى فان كان  
 العبد محجورا كان القول قول المولى وان كان مازونا في التجارة كان القول قول العبد لان  
 للماذون يد معتبرة في كسابه اذا وجد اللقيط قتيلًا فمكان عند غير الملتقط فان القسامة  
 والدية تكون على اهل ذلك المكان ليست المالا كما لو اجد قتيلًا في مكان من غير التقط  
 لقيط اثم قتله هو وغيره خطأ كانت ديته على عاقلة القاتل ليست المالا وان قتله عمدًا فان شاء  
 الامام قتل القاتل وان شاء صالحه على الدية في قول ابى حنيفة ومحمد بن وليس له ان يعفو  
 . وقال ابو يوسف يجب الدية في مال القاتل والحر في اذ اسلم في دار الحرب خرج  
 اليها ثم قتله رجل عمدًا كان على القاتل القصاص في قول ابى حنيفة ومحمد بن وليس  
 رح فيه روايتان لقيط قد نه انسان بعد البلوغ وجب المهد على قاذفه ولو قد ذ انسان  
 في امه لا يجب المهد على القاذف فاللقيط وبعد مد القذف والقصاص كغيره من الاحرار  
 اذا ادرك اللقيط فاقر انه عبد فلان وادعاء فلان صح اقراره فيصير عبد المقتله وهذا  
 اذا اقر بذلك قبل ان يتأكل حرته للقضاء اما بعد قضاء القاض بما يوكد الحرية بان  
 قضى القاض عليه بمجد كامل او بالقصاص في الطرف لا يصح اقراره بالرق بعد ذلك وادام  
 اقراره بالرق قبل ذلك فاعكامه بعد ذلك في الجنائيات والمحدود والقصاص احكام العبيد  
 ولو كان اللقيط امرأة فاقرت بالرق لرجل فصدقها ذلك الرجل كانت امته له الا انها  
 اذا كانت تحت زوج لا يقبل قولها في ابطال النكاح بخلاف ما اقرت انها ابنة اب الزوج  
 وصدقها اب الزوج فانه يثبت النسب ويبطال النكاح لان الاختية تنافي النكاح ابتداء  
 وبقاء والرق لا ينافي فان اعتقها المقتله وهى تحت زوج لم يكن لها خيار العتق ولو كان الزوج ملقها  
 واحدة فاقرت بالرق يصير طلاقا فاشتتين لا يملك الزوج عليها بعد ذلك الا طلاقا واحدة ولو كان ملقها

تشتون ثم اقرت بالرق كان له ان يراجعها وكذلك في حكم الحدة اذا اقرت بالرق بعد ما مضت  
حيصتان كان له ان يراجعها في الحيضة الثالثة. واذا ادرك اللقيط فترجع امرأة ثم اقرته  
عبد لغلان ولا رآته عليه صدق فضاها لانهم ولا يصدق على ابطاله وكذلك استد  
دينا ارباع انسانا وكفل بكفا القاو وهب هبة وتصدق بصدقة وسلم وكاتب عبد اوديه  
اواعقته ثم اقرته عبد لغلان لا يصدق على ابطال شيء من ذلك والله اعلم بالصواب

### كتاب الحظر والاباحة وما يكره

#### وما لا يكره وما يتعلق بالضيافة

رجل اشترى بالدرهم المصنوبة طعاما ان لم يصف الشراء الى الغضب ولكنه نقد الثمن  
منها حمل له ان ياكله ويوكل غيره وان اضاف الشراء الى الدرهم المصنوبة ونقد الثمن منها  
يكره له ان ياكل ويوكل غيره. وعن شداد ربح انه سئل عن قول ايحييفة ربح فمن يشترى  
بالغضب ودفع غيره واشترى بغير الغضب ونقد الثمن من الغضب قال لا يصدق بشيء  
الا ان يشترى بالغضب ويدفع الغضب ولو اشترى بالدرهم التي كانت وديعة عنده  
وربح بها قال نصير ربح ان اضاف الشراء الى الوديعة ونقد الثمن منها يصدق بالربح في  
قول ايحييفة ومحمد ربح وان لم يصف الشراء الى الوديعة ودفع الثمن من الوديعة او اضاف  
الشراء الى الوديعة ونقد غيرها لا يصدق بالربح في قولهم قالوا لا بأس للعاظن ان يقبل  
الصلة من والي البلدة التي هو عليها قلده هذا والاولا وغيره رجل دخل على سلطان فقدم  
اليه شيء من المأكولات قالوا ان اكل منها لا بأس به اشتراه بالثمن ولم يشتره الا ان هذا  
الرجل ان كان يعلم انه غصب بعينه فانه لا يحمل له ان ياكل من ذلك. اما الذي اشتراه  
بالثمن اذا لم يكن الشراء مضافا الى الغضب فظاهر اما الذي اشتراه بالثمن و اضاف  
العقد اليه فالعقد لم يقع على الثمن الى المشار اليه فلا حزم في المشتري بالبيع واما اذا اضاف

الشراء إلى الغضب إلا أن الرجل إذا لم يعلم أن الذي قدم إليه من الغضب بعينه فلا تنهيه بل  
 بالحرمة. والأصل في الأشياء الإباحة وإن علم أنه مغضوب بعينه لا يحمل أن يأكل لأنه علم  
 بالحرمة وصاحبه خارج قالوا ينبغي أن لا يأكل من طعام الولي ليكون تعبيراً على الغاصب. قال الناطق  
 إذا هدى الرجل إلى إنسان أو ضافه أكان غالب مال المهدى من الحرام ينبغي له أن لا يقبل  
 الهدية ولا يأكل من طعامه ما لم يخبر أنه حلال وورثه واستقرض من غيره وأكان غالب  
 مال المهدى من الحلال لا بأس بأن يقبل الهدية ويأكل ما لم يتبين عندنا حرام لأن أموال  
 الناس لا تخلو عن قليل حرام فيعتبر الغالب وإذا مات عامل من عمال السلطان وأوصى  
 أن يعطى الخنطة للفقراء قالوا كان ما أخذ من الناس مختلطاً به لا بأس به وإن كان غير  
 مختلط لا يجوز للفقراء أن يأخذوا ما لم يعلم أنه مال الغير. فأمكن ذلك الغير معلوم أنه عليه  
 وإن لم يعلم لأخذ منه ماله أو من مال غيره فهو حلال حتى يتبين أنه حرام. وقال الفقيه  
 أبو الليث رحمه الله تعالى إن كان مختلطاً به على قول أبي يوسف ومحمد رحمه الله هو على ملك صاحبه لا يجوز  
 أخذه إلا ليرده على صاحبه. وعلى قول أبي حنيفة رحمه الله يملك المال بالخلط ويكون للأخذ  
 أن يأخذ إذا كان في بقية مال الميت وفاء بمقدار ما يؤدي به حق الخصم ومسلم دعاه  
 نصراني إلى داره ضيفاً وليس بينهما صداقة ولا مخالطة غير ما بينهما من التجارة قال  
 بعضهم يهل المان يذهب إلى ضيافته النظر لأن هذا نوع من البر وأنه ليس بحرام بل هو  
 مندوب. وقال بعضهم إذا دعاه الجوسي أو النصراني إلى طعامه يكره للمسلم أن يأكل وإن  
 قال اشتريت اللحم من السوق لأن الجوسي يبيع المنخقة والموقودة والنصراني لا يذبح  
 وإنما يأكل هو ذبيحة المسلم ويحقق. وأمكن الداعي إلى الطعام يهودياً فلا بأس  
 للمسلم أن يأكل طعامه لأن اليهودي لا يأكل إلا من ذبيحة اليهودي أو السلم حل  
 مات وكسبه كان من بيع الباذق قالوا إن تورع الورثة عن أخذ ذلك المال كان أولى



فان عرفوا الربا بهار دوه على اربا بها لانه لا يجملوا عن دفع خبثه وان لم يعرفوا اربا بها قصدوا  
 بها لان هذا ما حصل بسبب خبثه وكان سبيله التصديق اذا عجز عن الرد الى صاحبه وكذا  
 الحكم فيما اخذ رشوة او ظلم ان قوبح الورثة عن ذلك كان اجماعا. واما الذي ياخذ  
 المغنى والقوال والناحية قالوا حكم ذلك يكون اخف لان صاحب المال اعطاه عن اختيار  
 بغير عقد. واما الذي ياخذ العلم قالوا لا بأس للمعلم ان ياخذ الاجرة على تعليم القرآن في  
 هذا الزمان. وحكى عن ابي الليث الحافظ رح قال كنت افي ثلثة اشياء فرجعت عنها  
 كنت افي ان لا يحمل للمعلم اخذ الاجرة على تعليم القرآن وكنت افي ان لا ينبغي للعالم ان  
 يدخل على السلطان. وكنت افي ان لا ينبغي لصاحب العلم ان يخرج الى القرى فيذكرهم بجمع  
 له شيئا فرجعت عن ذلك كله. واذا اهدى اب الصبي الى معلم الصبي او الى مؤدب شيئا  
 في الاعياد ان لم يسأل ولم يلج عليه لا بأس به بل هو مستحب لا مذبر وان طلب ذلك  
 قالوا في زماننا له ان يطلب اجر مثله. والرجل اذا كان مطمنا مغنيا ان اعطى بغير شرط  
 قالوا يباح له ذلك وان كان ياخذ على شرط رد المال على صاحبه ان كان يعرفه وان لم يعرفه  
 يتصدق به. وعن ابي بكر الاسكاف رح انه قال اذا اكل عصف النصف عن اي حنيفة رح  
 انه يأكل حلالا لا حراما استهلكه بالضع فيصير ملكا له قبل الابتلاع قال رحمه الله وينبغي ان لا يؤخذ  
 بهذا كيلا يتجاسر الغاصب والقلمة الى اكل اموال الناس وفيه ترك قوله تعالى ان الذين  
 يأكلون اموال اليتامى ظلما انما يأكلون في بطونهم نارا وسيصلوا سعيرا وهذا مخالف  
 ظاهر مذهب اي حنيفة رح فان عند المستهلك يكون على ملك المالك حتى لو صالح  
 من الغصب على اضعاف قيمته بعد الاستهلاك جاز عنده قال نصير رح المكرو  
 الى الحلال اقرب وبه قال حلف بن ايوب رح. وعن ابي يوسف رح المكرو الى  
 الحرام اقرب وهكذا روي الحسن عن اي حنيفة رح ومن غصب لي فطخ او خطه فطخها قال الربك <sup>الحج</sup>

يحمل له الكاهن وعليه الضمان في قول ايحيفة رح. وهذا ظاهر قول ايحيفة رح لان عذرا  
ايحيفة ومحمد رح اذا غضب حنطة نطمها او لحا نطمه ينقطع حق المالك ويصير ملكا  
للفاضب. وقال ابو يوسف رح الكاهن حرام قبل ان يرضى صاحبها من لا يحمل له اخذ القصد  
قال ابو بكر البجلي رح الافضل له ان لا يقبل جائرة السلطان فان كان للسلطان مال  
ورثته عن ابائه يجوز اخذ جائرته فيقبل له لو ان فقيرا ياخذ جائرة السلطان مع  
علمه ان السلطان ياخذ ما غضبا يحمل له ذلك قال النكاح السلطان فاضا له درهم  
بعضها ببعض فانه لا بأس به. وان وقع عين الغضب من غير ظلم لم يجز اخذ <sup>اللقيه</sup> قال  
ابو الكاسم رح هذا الجواب يستقيم على قول ايحيفة رح لان عنده اذا غضب الدرهم  
من قوم ومخلط بعضها ببعض يملكها الغاضب. اما على قول ابو يوسف ومحمد رح انه  
لا يملكها الغاضب ويكون على ملك صاحبها. وسئل علي الرضا عن بيت المال هل  
للاغنياء فيه نصيب قال لا الا ان يكون عاملا او قاضيا وليس للفقهاء فيه نصيب  
الافقيه فرغ نفسه لتعليم الناس الفقه والقرآن ورجل اتخذ ارض الحور مزارعة  
من متصرفها قال ابو القاسم رح نصيب الاكره بطيب لهم اذا اخذوا من الارض مزارعة  
واستاجروها فان كان الحور كروما واشجارا كان يعرف اربابها الايطيب للاكره  
وان لم يعرف اربابها طالب لهم لان تدبير هذه الارض التي لا يعرف مالكيها يكون الى  
السلطان ويكون بمنزلة ارض الموات. وينبغي للسلطان ان يتصدق بنصف المحراج  
على المساكين فان لم يفعل ذلك يكون اثما واما نصيب الاكره بطيب لهم وبطيب  
لمن ياكل من ذلك برضاهم وان كان لا يخلو ذلك عن نوع مشبهة الا انهم قالوا  
ليس زمانا لمن الشبهات فعلى المسلم ان يتق الحرام المعاني امره وجهان ارض  
البر او له مال او ذمة من قبل السلطان وهو يقول لا تقعد معك في ارض الحور قال

الفقيه ابو بكر البلخي رح ان اكلت من طعامه ولم يكن عين ذلك الطعام غصبا ففيه سعة من  
 الكله وكذا لو اشترى لها طعاما او كسوة من مال ليس اصله بطيب ففيه سعة من تناول  
 ذلك الطعام والنياب ويكون الاثم على الزوج وارض الحور ارض لا يتدوا بها على ان اعتها  
 واداء خراجها فيدفعها الى الامام ليكون منفعتها للمسلمين مقام الخراج ويكون الارض ملكا  
 لصاحبها شجرة في مقبرة قالوا ان كانت نابتة في الارض قبل ان يجعلها مقبرة فذلك الارض يكون  
 لقومها يرضع بها ماشاء وان كانت الارض مواتا لملك لها فجعلها اهل تلك الحلة والقيمة  
 مقبرة فان الشجرة وموضعها من الارض على ما كان حكمها في القديم وان نبتت الشجرة بعد ما  
 مقبرة فان كان الفارس معلوما كانت له وينبغي ان يتصدق بثمرها وان كانت الشجرة نبتت بنفسها  
 فحكمها يكون للقاضين رأي قلمها وانما تقع على المقبرة فكل رجل وجد جورة ثم اخرى حتى بلغت عشرين  
 اوصار لها قيمة قال الفقيه ابو بكر البلخي رح ان وجدها في موضع واحد ففي لقطه وان وجدها في  
 في مواضع متفرقة حل له ذلك كن جمع نواة من اماكن متفرقة فصار لها قيمة فانها تطيب له وقد درست  
 المسئلة في اللقطة قال الفقيه ابو الليث رح وعندى ان وجد الجوارت في موضع واحد وفي مواضع  
 ففيه كاللقطة لا يحل له ان كان غنيا بخلاف النواة لان النواة يرمى ينصير مباحا بالرى والجوارت لا يرمى  
 الا اذا وجدها تحت اشجار الجوز يلقطها كالسنابل اذا بقيت في ارض عن محمد بن  
 رح شجرة مثمرة في ارض رجل واغصانها خاجة الى الطريق فتناثر من ثمرها في الطريق قال قد وسع  
 في هذا من العلماء السلف من لا يشك في ردهم وعلمهم فلا تخالفهم ويكره الكل الطين لان ذلك يضر منضم  
 فانما نفسه امرأة قال الفقيه واشياء ذلك لاجل السمن قال ابو مطيع البلخي لا بأس به ما لم تاكل فوق  
 الشبع ويكره لاكل فوق الشبع وكذا الرجل اذا اكل مقدار حاجته لمصلحة بد لا بأس به اذا لم ياكل فوق الشبع  
 ويكره البان الاثنى للمريض وغيره وكذلك لحمها وكذلك التدوى بكل حرام لقوله عليه السلام  
 ان الله لم يجعل شفاءكم فيما حرم عليكم وان ادخل مرة في اصبعه للتدوى قال الفقيه ابو جعفر رح

عن أبي حنيفة رَجَ أَنَّهُ كَرَّ ذَلِكَ. وَعَنْ أَبِي يُوسُفَ رَجَ أَنَّهُ كَانَ لَا يَكْرَهُهُ وَعَلَى الْاِخْتِلَافِ فِي  
شَرْبِ بَوْلِ مَا يُوَكِّلُ الْحِمَّةَ لِلتَّدَاوِي. وَيَقُولُ أَبُو يُوسُفَ رَجَ أَخَذَ الْقَاضِي أَبُو اللَّيْثِ رَجَ وَيَحْمِلُهُ  
الْحِمَّةَ لِلتَّدَاوِي وَهُوَ الْمَرْءُ وَغَيْرُهَا وَكَذَلِكَ الْحِمَّةُ لِأَجْلِ الْفَرْجِ إِذَا خَشِيَ يَقْضَى إِلَى السَّائِلِ  
وَيَحْمِلُهُ لِلرَّجُلِ النَّظَرَ إِلَى فَرْجِ الرَّجُلِ لِلْحِمَّةِ ذَكَرَ شَمْسُ الْأَمَّةِ السَّرْحِي رَجَ وَغَيْرُهُ مَقَاتِلَ رَجَ <sup>الْبَطْنَةِ</sup>  
بَطْنَتَيْنِ أَحَدُهُمَا أَنْ يَنْزِي بِهِ الرَّجُلُ السَّمْنَ وَعَظْمَ الْبَطْنِ فَذَلِكَ مَكْرُوهٌ أَمَّا مِنْ رَزَقِ  
بَطْنًا عَظِيمًا كَانَ ذَلِكَ خَلْقَةً لَهُ مِنْ غَيْرِ أَنْ يَتَعَدَّ بِهِ السَّمْنَ فَلَا شَيْءَ عَلَيْهِ وَإِذَا أَكَلَ  
الرَّجُلُ أَكْثَرَ مِنْ حَاجَتِهِ لِيَتَقَيَّأُ قَالَ الْحَسَنُ رَجَ لَا بَأْسَ بِهِ قَالَ رَأَيْتُ أَنْ أُنْصَبَ بَيْنَ مَالِكِ بْنِ نَضْرٍ يَأْكُلُ  
الرَّوْثَانَ الطَّعَامَ وَيَكْثُرُ تَهْمُ يَتَقَيَّأُ وَيَنْفَعُهُ ذَلِكَ جَلَّ اسْتَطْلَقَ بَطْنُهُ أَوْ مَدَّتْ عَيْنُهُ فَلَمْ يَعَالِجْ  
حَتَّى أَضْعَفَهُ ذَلِكَ وَمَاتَ مِنْهُ قَالَ الْوَلَاءُ أُنْصَبَ عَلَيْهِ وَلَوْ أَنَّهُ جَاعَ وَلَمْ يَأْكُلْ وَهُوَ قَادِرٌ عَلَى الْأَكْلِ كَانَ أَمَّا  
وَفَضْلُ عَلِيٍّ أَنْ يَأْكُلَ مَقْدَارَ قُوَّتِهِ وَلَوْ أَنَّ رَجُلًا ظَهَرَ بِهِ دَاءٌ فَقَالَ لَهُ الطَّبِيبُ عَلَيْكَ الدَّمُ فَأَخْرَجَهُ  
فَلَمْ يَفْعَلْ حَتَّى مَاتَ لَا يَكُونُ أَمَّا لَأَنَّهُ لَمْ يَتَيَقَّنْ أَنْ شَفَاءَ فِيهِ رَجُلٌ بِرَجُلِهِ جَرَّاحَةٌ قَالُوا لَيْكُنْ  
لَهُ أَنْ يَعَالِجَهُ بِعَظْمِ الْإِنْسَانِ وَالْخَمْزِ بِرَأْسِهِ مَحْرُومَ الْإِنْتِفَاعِ وَلَوْ وَضَعَ الْعَجِينُ عَلَى الْجُرُوحِ  
أَنْ عَرَفَ بِهَا الشِّفَاءَ قَالُوا لَا بَأْسَ بِهِ لِأَنَّهُ دَوَاءٌ وَالَّذِي رَعَفَ فَلَا يَرْقُدُ مَا فَرَادَ أَنْ  
يَكْتُبَ بِدَمِهِ عَلَى جِهَتِهِ شَيْئًا مِنَ الْقُرْآنِ قَالَ أَبُو بَكْرٍ الْأَسْكَافُ رَجَ يَجُوزُ قِيلَ لَوْ كُتِبَ بِالْبَوْلِ  
قَالَ لَوْ كَانَ فِيهِ شَفَاءٌ لَا بَأْسَ بِهِ قِيلَ لَوْ كُتِبَ عَلَى جِلْدِ مَيِّتَةٍ قَالَ إِنَّكَ أَنْ فِيهِ شَفَاءٌ جَارٍ عَنْ  
أَبِي نَضْرٍ بِنِ سَلَامٍ رَجَ مَعْنَى قَوْلِهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ أَنْ اللَّهُ لَمْ يَجْعَلْ شَفَاءَ كَمْ فِيهَا حَرَمَ عَلَيْكُمْ أَنْ تَقَالَ  
ذَلِكَ فِي الْأَشْيَاءِ الَّتِي لَا يَكُونُ فِيهَا شَفَاءٌ فَمَا إِذَا كَانَ فِيهَا شَفَاءٌ فَلَا بَأْسَ بِهِ قَالَ الْأَعْمَشُ أَنْ  
الْعَطْشَانُ يَحْمِلُ لَهُ شَرْبَ الْخَمْرِ حَالُ الْأَضْطَرَارِّ الْجَدَى إِذَا رَجَى بِلَيْنِ الْإِثْمَانِ قَالَ ابْنُ الْبَارَكِ  
رَجَ يَكْرَهُ أَكْلَهُ قَالَ أَخْبَرَنِي رَجُلٌ عَنْ الْحَسَنِ رَجَ أَنَّهُ قَالَ إِذَا رَجَى الْجَدَى بِلَيْنِ الْخَمْزِ يَكْرَهُ لَا بَأْسَ بِهِ  
قَالَ سَعْنَاءُ إِذَا اعْتَلَفَ أَيَّامًا مَبْعُودًا لِلْعَوَاكِلِ جَلَّ لَهُ رَجُلٌ أَجَرَ نَفْسَهُ مِنَ النَّصَائِ لِيُضْرِبَ النَّاقُوسَ

كل يوم بمجسدة دراهم ويعطيه على آخر كل يوم ودرهم قال ابراهيم بن يوسف ربح لا ينبغي ان ياجر  
نفسه منهم انما عليه ان يطلب الرزق من موضع آخر. وكذا لو اجر نفسه منهم لعصر العنب  
للمخمر لان النبي صلى الله عليه وسلم لعن العاصر. وكذا الاسكان او الحياط اذا استوجر  
على خياطة شيء من رضى الفساق ويعطيه في ذلك كثير اجر لا يستحب له ان يعمل لانه اعانة  
على العصية. ويكره للمجنب رجلا كان او امرأة ان ياكل طعاما او يشرب شرابا قبل غسل الثوب  
باليدين. ولا يكره ذلك للمحايض. والسحب تطهير الثوب من جميع الموضع. المستقرض اذا اهدى  
الى المقرض شيئا ذكر في الكتاب انه لا بأس بقبول هديته لان هذه منفعة لم تكن مشروطة  
في القرض وان تورع ولم يقبل كان افضل قالوا انما يتورع اذا علم انه اهدى لاجل الدين  
او اشكل عليه انه اهدى لاجل الدين فان تورع كان افضل. اما اذا علم انه اهدى لاجل  
الدين فانه لا يتورع لان قبول الهدية من حقوق المسلم على المسلم فلا يمنع عن القبول  
والسبب الظاهر القائم مقام العلم ان يكون بينهما مهادات قبل القرض بقرابة او صداقة  
او غيرها. او كان الهدى رجلا معروفا بالجود والسخاوة فان ذلك يقوم مقام العلم انه اهدى  
اليه لاجل الدين. مضطرب لم يجد ميتة ومات الهلاك فقال له رجل اقطع يدك وكلها او قال  
اقطع مني قطعة فكلها لا يسعه ان يفعل ذلك ولا يصح امر به كما لا يصح للمضطر ان يقطع قطعة  
من لحم نفسه فاكل. رجل بئس بارة قالوا ينبغي ان يتخذ وليمة ويدعو الجيران والاقرباء <sup>صدا</sup> والاصحاب  
ويضع لهم طعاما ويذبح لقله عليه الصلوة والسلام اولم ولو بشاة واذا اتخذ وليمة  
ودعاهم كان عليهم ان يجيبوا فن لم يجب كان اثما. ولا بأس بان يدعو ذلك اليوم غدا  
وبعد غد ثم ينقطع العرس والوليمة. ولا بأس بان يكون حمل الطعام الى اهل المصيبة  
وهو في اليوم الاول غير مكروه لتعلمهم بجهار المبت وفي اليوم الثاني مكروه اذا اجتمعت  
التياحة لانه اعانة لهم على الاتم والعدوان. ولا بأس في ليلة العرس بفربون للتشهير <sup>بالاعلان</sup>

ويكره اتخاذ الضيافة في أيام المصيبة لأنها أيام تأسف فلا يليق بهما يكون للسردور وان  
اتخذ طعاما للفقراء كان حسنا اذا كانوا بالغين. فان كان في المرتبة صغير لم يتخذوا ذلك  
من الشركة ولا بأس بالاكل يرمضه قبل الصلوة في رواية ويكره والصحيح هو الاول لان الامساك  
مستحب وليس بواجب. رجل اكل متكلنا تكلموا فيه قال بعضهم يكره. والصحيح انه لا يكره لما روي  
ان رسول الله صلى الله عليه وسلم اكل متكلنا. ويكره وضع الملمحة على الخبز كما قال ابو القاسم  
الصفاريح ويوضع الملح وحده على الخبز لان وضع الملمحة على الخبز استخفاف بالخبز قال  
لا جدنية الذهاب الى الضيافة سوى ان امر برفع الملمحة عن الخبز وكذا يكره تعليق الخبز  
بالخوان وانما يوضع بحيث لا يتعلق كرامة للخبز. وكذا لو وضع الخبز تحت القصعة لاجل  
التسوية. ويكره مسح الاصابع والسكين بالخبز وقال ابو جعفر الهمداني يكره مسح  
الاصابع بالكاعد على المائدة لانه تشبه بالفراغة وانما عليه ان يلمس ولو غسل راسه  
ويده بالتمالة او اخرجها ان لم يبق فيها شئ من الدقيق وهي بحاله تعلق بها الدواب  
لا بأس لانه صارت بمنزلة التبن والعلف وعن آية يوسف وابي حنيفة رج لا بأس بغسل  
اليدين بعد الاكل بالسويق والدقيق بمنزلة الاثنان وهو قول محمد بن الحسن ان يغسل  
اليدين قبل الطعام وبعده. والآداب في غسل اليدين قبل الطعام ان يبدأ باليمين ثم بالشمال  
وبعد الطعام على العكس. واذا غسل قبل الطعام لا يمسح يده بالمندبل بل يتركه حتى  
يجف ليكون اثر الغسل قائما عند الاكل. واذا كان الرجل على مائدة تناول غير من طعام  
المائدة ان علم ان صاحبه لا يرضى به لا يحمل له ذلك وان علم انه يرضى به فلا بأس به واذا  
اشتبه عليه لا يناول ولا يعطى سائلا. وان تناول الصنف شيئا من الطعام الا من كان ضيفا  
معه على الخوان تكلموا فيه قال بعضهم لا يحمل له ان يفعل ذلك ولا يحمل لمن اخذ ان يأكل  
ذلك بل يضعه على المائدة ثم يأكل من المائدة. واكثرهم حوزا ذلك لانه ما دون

بذلك عادة. ولا يجوز لمن كان على المائدة ان يعطي انسانا دخل هناك لطلب درهم  
اخرى. وكذلك لا يدنع الى ولد صاحب المائدة وعبد وكلبه وسنور رجل دعي فواله  
طعام وفرهم على اخوته ليس لاهل هذا الخوان ان يتناول من طعام خوان اخر لان صاحب  
الطعام انما اباح لاهل كل خوان ان ياكل ما كان على خوانه لا غير وقال الفقيه ابو الليث  
رجح القياس كذلك. وفي الاستحسان اذا اعطى من كان في ضيافته تلك جاز. واذا اعطى  
بعض الخدم هناك جاز ايضا. وكذلك لو تناول الضيف من المائدة شيئا من الخبز او قليلا  
من اللحم جاز وان تناول الطعام الفاسد او الخبز المحرق فذلك جائز عندهم لانه ما ذون  
بذلك عادة. ولا يباح رفع الزلة بل هو حرام ما لم يفعل صاحب الدار رفعوا رجل اكل خبزا  
مع اهله فاجتمع كسرة الخبز ولا يشترط فيها اهله فله ان يطعمه. واجبة والشاة والبقرة وهذا  
اول من الاقارب الزم. والطريق الا اذا وضع في الارض ليأكلها النمل رجل اتخذ ضيافة  
للقرابة او لائمة واتخذ مجلسا لاهل الفساد قد عارملا صالحا الى الوليمة فمالوا  
ان كان هذا الرجل بحال لو امتنع عن الاجابة منعهم عن تستعهم لا يباح له  
الاجابة بل يجب عليه ان لا يجيب لانه نفى عن المنكر وان كان بحال لو لم  
يذهب لا يتركون الفسق ويتركون عند حضوره كان عليه ان يذهب  
لانه نفى عن المنكر وان لم يكن الرجل بحال لو لم يجب لا يمنعهم عن الفسق لا بأس بان يجيبوا  
ويترك معصيتهم ونسقم لان اجابة الدعوة واجبة او مندوبة فلا يمنع لعصية اقترنت  
بها اما استماع صوت الملاحه كالضرب بالقصب وغير ذلك حرام ومعصية لقوله عليه  
الصلوة استماع الملاحه ومعصية والجلوس عليها نسق والتلذذ بهما من الكفر انما قال ذلك  
على وجه التشديد وان سمع بفتة فلا اثم عليه. ويجب عليه ان يجتهد بكل الجهد حتى لا يسمع  
نماريخا ان رسول الله عليه وسلم ادخل اصبعية في اذنيه. اما قرأ ما شاعرا العرب ما كان فيها

ذكر الفسق والخمر والعلام فأكروه لانه ذكر الفواحش. اذا رأى الرجل منكراً من قوم وهو يعلم انه لو نهاهم عنه قبلوا منه فانه لا يسعه ان يسكت. وان كان يعلم انه لو نهاهم لا يمتنعون وسعه ان يترك والنهي افضل وان علم انهم يضربونه او يشتمونه لو نهاهم وسعه ان يترك قوم خرجوا الى الغزو وفيهم من الفسقة واصحاب الملاهي قالوا ان امكن للسلطان ان يتفردوا بالخروج نحلوا ذلك والانفسهم عليهم ولعلوا لا خالص نياتهم. وحكى ان اباحيفه رح شهيد طعما وانيه لعاب فلم يدع الاكل لاجله. وقال محمد رح ان كان الرجل من يقتدى به فاجب ان يخرج رجل اظهر الفسق في داره ينبغي للامام ان يتقدم اليه ابلاء للعدو فان كف عن ذلك لا يتعرض له وان لم يكف فالامام بالخيار ان شاء حبسه وان شاء اودبه سياطاً وان شاء ان يحججه. ويكره للرجل العرف الذي يقتدى به ان يختلف الى رجل من اهل الباطل وان يعظم امره بين ايدي الناس. رجل معه خزقة يمسح بها العرق يكره له ذلك لانه لا ترجاء فيه هذا اذا كان متقوماً فان لم يكن متقوماً فلا بأس به لان ذلك لا يكون للتجبر والتكبر فأكروه ما كان على وجه التجبر اما ما كان لحاجة وضرة فلا يكره وهو كالترجيع في الجلوس والالتكاء قالوا ان كان ذلك على وجه التجبر يكره وان كان لحاجة وضرة لا يكره وكذا لا بأس للرجل ان يربط خيطاً في اصبعه واخاذه للحاجة والله اعلم بالصواب

### باب فيما يكره من النظر

والمس للاقارب والاجانب وما لا يكره

لا بأس للرجل ان ينظر من امه وابنته البالغة واخيه وكل ذات محرم منه كالجدات واولاد الاولاد والعمات والخالات الى شعرها وصدورها واسهامها وثديها وعفدها وساتها. ولا ينظر الى ظهرها وبطنها ولا الى ما بين سرتها الى ان تجاوز الركبة. وكذا الاكل ذات محرم يطلع او صهرية كوجه الاب والجد وان علا ووجه الامن واولاد الاولاد وان سفلوا وابنة المرأة



الدخول بها فان لم يكن دخل بامها فهو كاجنبية وان كانت حرمة المساهرة بالزنا اختلفوا فيها  
 فان بعضهم لا يثبت فيها اباحة المس والنظر وقال شمس الائمة السرخسي وجئبت اباحة  
 المس والنظر لثبوت الحرمة المؤبدة. وما لا يكره النظر اليها من ذوات المحارم لابس بان  
 يمسها بلا حائل بلا شهوة الا الاجنبية فانه لا بأس بالنظر الى وجهها ويكره المس ولا ينظر  
 الى بطن ذات رحم محرم منه ولا الى ظفرها ولا ما بين سرتها وانما يباح المس والنظر الى هذه  
 المواضع بغير شهوة. فان كان بحال النظر الى ذلك يشتهى او كان اكبر رأيه انه يشتهى فانه ينعى  
 بصره ولا يمسها. وفي كل موضع جاز المس والنظر جاز له ان يسافر بها ويخلو اذا امن على نفسه  
 فان خاف عليها او على نفسه لا يفعل. فاذا سافر بها واحتاج الى حملها وانزلها لا بأس  
 بذلك. فيأخذ بطنها وظهرها بنوب لا يصف. وان خاف ان يشتهى اذا مس فليجنب  
 ما امكن. ويجوز النظر من امة الغيها يجوز من ذوات المحرم وما جاز النظر اليها جاز مسها  
 من غير شهوة. فان خاف على نفسه فليجنب. وللزوجة ان تنظر من الرجل الاجنبى من فرجه  
 الى قدمه سوى ما بين السرة الى ان يجاوز الركبة. والحرمة لاتساخر ثلثة ايام بغير محرم  
 وتساخر مع المحرم عبد كان او حرا مسلما كان او كافرا والصبي والمجنون لا يصح محرمها  
 والامة والدبرة والمكاتبه ولم الولد ومعتقة البعض ان تسافر بغير محرم في رواية الاصل وفيما  
 كره المشايخ لها المسافرة بغير محرم والعبد في النظر الى مولاه الحرة التي لا قرابة بينه وبينها بمنزلة الرجل الاجنبى  
 المحرم ينظر الى وجهها وكفها ولا ينظر الى ما لا ينظر الاجنبى المحرم من الحرة الاجنبية سواء كان العبد  
 حصيا او خلعا اذا بلغ مبلغ الرجال. واما الم محبوب الذي جف ماؤه فبعض مشايخنا ربح  
 بخصوا اختلاطه بالنساء والاصح انه لا يرضى ويمنع. وللعبد ان يدخل على مولاه بغير  
 اذنها اجاعا. وفي أحد قول المشايخ ربح يباح للعبد من سيده ما يباح للمحرم من ذوات  
 المحارم واجمعوا على ان العبد لا يسافر بسيدته وللزوج ان ينظر الى سائر بدن امرأته وكذلك

للرأة من الزوج والعورة من امته وللامنة من مولاها. واذا اراد الرجل ان يتزوج امرأة فلا ينظر  
 لاجهها فان كان بحال يشتهر اذا نظر الى وجهها او كان اكبر رايه انه يشتهى فلا بأس  
 بان ينظر الى وجهها مكشونا. وكذا لو دعي الى شهادة عليها او كان حاكما فادان ينظر الى  
 وجهها عند الاقرار لكنه ان ينظر اليها وكان يشتهى. ولا بأس للرجل بمصافحة العجوز  
 التي لا تشتهى وان تغرز رجله. وكذا لو كان الرجل شيخا يامن على نفسه وعليها فلا بأس  
 بان يصافحها وان كان لا يامن لا يحل. ويحل للرجل ان ينظر من الجوارس سوى ما تحت السرة  
 الى ان يجاوز الركبة ونظر المرأة الى المرأة كنظر الرجل الى الرجل والركبة عند عورة  
 والسرة ليست بعورة وروي الحسن عن ابى حنيفة رجا انه لا بأس للاختصاص ينظر الى قدم  
 المرأة الاجنبية بغير شهوة كما ينظر الى قدم امه الغير ومع الشهوة لا يحل وعن ابى حنيفة رجا  
 اذا حلف الرجل بطلاق امرأته ان لا ينظر الا حرام فنظر الى وجه حرة اجنبية او نظر الى كفها  
 لا تطلق امرأته. ولا بأس بالنظر الى الصغيرة التي لا تشتهى وان يمسها. ويكره ان يقبل الرجل  
 فم الرجل او يده او شيئا منه فتن ابى حنيفة ومحمد رجا. ولا بأس بالمصافحة وقال ابو يوسف  
 رجا لا بأس بالتقبيل والمصافحة في ازار واحد فان كانت المعانقة من فوق قبض او جبهة وكانت  
 القبلة على وجه السرة دون الشهوة جاز عند الكل. رجل طاهر من امرأته قال ابو حنيفة رجا  
 لا يباشرها ولا يقبلها ولا ينظر الى فرجها عن شهوة حتى يكفر. وقال ابو يوسف رجا لا يباح له  
 المس والقبلة والنظر الى الفرج حتى يكفر ويحل له النظر الى الشعر والصدر والظهر واذا ملك  
 اثنين لا يحل الجمع بينهما بقصد النكاح لو كانتا حرتين فوطئهما ثم ادان يطأ احداهما لا ينفى  
 له ان يطأ احدىاهما حتى تخرج الاخرى عن ملكه فاذا فعل ذلك كان له ان يطأ الاخرى قال ابو يوسف  
 كما لا يطأ احداهما قبل ان تخرج الاخرى عن ملكه لا ينظر الى فرج احداهما ولا الى ظهرها وبطنها  
 ولا يقبلها ما لم يتزوج الاخرى او يملكها او يملك بعضها. وكذا قال في رجل تزوج اخاه امرأته وولد

بها فرق القاضيه بينهما فانه لا يقرب امرأته ولا يقبل ولا ينظر الى فرجها عن شهوة حتى ينقضي عدتها التي  
 فرق القاضيه بينهما. وجماع الحائض حرام ثم قال ابو حنيفة ر. له ان يستمتع بها فوق المين  
 وليس له ما يقتضيه. وقال محمد ر. يحجب شعرا لدم يغني الجماع وله ما سوى ذلك ر. بين العلماء  
 اختلاف فيما قال ابو حنيفة ر. له ان يستمتع بها فوق المين قال ابراهيم ر. يرا دبه الاستمتاع  
 بالسر وما فوقها وقال الحسن ر. يتد فابا الارار ويقضي حاجة فيبادون الفرج فوق الارار  
 اذا سرج جماع الحائض لا يحرم الدواحي. وكذلك في الصوم وفي الاستبراء يحرم الوطى والدواحي  
 في الجارية المملوكة بملك حادث وعن محمد ر. في المسبية لا يحرم حالة الاستبراء ويكون له  
 ان يجامع امرأته ومعها في البيت من يعلم ذلك. ويكون له جارية الرجل وعبد المرأة النظر  
 اليهما حالة الباضعة ولا بأس للرجل ان يمس فرج امرأته. وكذلك المرأة لا بأس ان تمس  
 فرج زوجها لكي يتبين. قال ابو يوسف ر. سالت ابا حنيفة ر. عن هذا فقال لا بأس به وان  
 يعلم جريها. امرأة اصابتها قرحة في موضع العورة لا يحل للرجل ان ينظر اليها ولكن يعلم امرأة  
 لها ويداويها فان لم يجد والمرأة تداءيها ولا امرأة تتعلم ذلك اذا علمت وخفي عليها البلاء  
 والوجع والهلاك فانه يستمر منها كل شئ الى موضع تلك القرحة ثم يداويها الرجل ويعف  
 بصره ما استطاع الا عن ذلك الموضع. ولا فرق في هذا بين ذلك ذوات المحارم وغيرهن لان  
 النظر الى العورة لا يحل بسبب المحرمية. وللقابلة ان تنظر الى فرج المرأة عند الولد لكان  
 الضرورة. وكذا العجاء ان ينظر الى فرج البالغ عند الختان. واذا اراد الرجل ان يشترى جارية  
 يحل له ان ينظر الى شعرها ومدرها وتديها وعضدها وساقيها وقد منها وان كان يشتهي لا يحل  
 ان يمس اذا كان يشتهي او الكبر رآه ان يشتهي ولجارية المرأة ان تغزو رجل زوج سيدتها  
 وينبغي ان يمتن الصبي اذا بلغ تسع سنين فان خفيوه وهو صغر من ذلك فحسن. وان كان ثوب  
 ذلك قليلا قالوا لا بأس به وابو حنيفة ر. لم يقدر وقت الختان قال الحسن لا بأس به الحول الى ر.

وقت الختان من حين يحتمل الصبي ذلك الى ان يبلغ. وللرجل ان يمتد، ولله الصغير ويحمله يداً  
ويبطر حقه وجراسته ويقبض له العبة ويشتره ويبيع ويأجر داره ويزوج امته. ولا يزني  
عبده والجدر وصم الاب وصم الجدر بمنزلة الاب ولا يجوز ذلك لوصم الام والحال وصم  
الام وان كان في حجره الا انه يقبض له العبة ويأجر دابته وامته وعبده في الاستحسان ان لم يكن  
اقرب منه ولا من يحول غيره وكذا الام. واللتقط اذا جم القيطار فقتله او بطر حقه كان ضامناً  
اذا هلك لانه ليس بولي

### فصل في الختان

اذا ختن الغلام ولم يقطع له جلده قالوا ان قطع اكثر من النصف يكون ختانا وان كان  
نصفاً او دونه لا يكون ختانا. واذا لم يكن مدجلة الصبي ليقطع الابتشديد وحشفته ظاهرة  
لوراها انسان يراه كانه ختن قالوا ينظر اليه التفات واهل البصر من المجاميع فان قالوا  
على خلاف ما يمكن الاحتتان فانه لم يشده وعليه ولا يتعرض بل يترك ويكون ذلك عذراً  
والواجبات تسقط بالاعداد فالسنة اولى. وكذا الجوسه اذا سلم وهو شيخ ضعيف اضرب  
اهل البصر انه لا يطبق الختان يترك. واذا اجتمع اهل مصر على ترك الختان فانتهى الامام  
كما يقاوتهم في ترك سائر السنن. واذا اغتسل الاكف من الجنابة قال ابو بكر البجلي رح  
يجب عليه ايصال الماء تحت الجلدة كما يجب المغضضة والاستنشاق على الجنب ولو توفاً  
ولم يوصل الماء تحت الجلدة جاز ولا بأس للمرأة ان تخلق رأسها ان فعلت ذلك لهذا وجب  
ويكره الخصاء في بني آدم. ولا بأس بدخول الخصه على النساء ما لم يبلغ حد الحام وقد راد ذلك  
بخمسة عشر سنة. ولا بأس بخصاء السنور اذا كان فيه ضرر ولا بأس بخصاء البهائم  
وكي الاعنام لان فيه منفعة ظاهرة وكذا لا بأس بكي الصبي لداواه به. ولا بأس بتقرب  
اذن الطفل لانهم كانوا يفعلون ذلك في الجاهلية ولم يكره عليهم ذلك رسول الله صلى الله عليه

وسلم وإذا اعترض الولد في بطن الحامل ولم يجد واسبيلا لاستخراج الولد لا يقطع الولد إربا إربا <sup>نفع</sup> ذلك يخاف هلاك الأم قالوا ان كان الولد ميتا في البطن لا بأس به. وان كان حيا لم يجز أن يقطع الولد إربا إربا لأنه قتل النفس المحترمة لصيانة نفس أخرى من غير قصد منه وذلك باطل. وإذا جمعت البكر فيمادون الفرج ودخل الماء فرجها فجلت فدنأ وان ولادتها قالوا يزال عذرتها بيضة أو يحرق دراهم لأن خروج الولد بدون ذلك لا <sup>يكون</sup> وإذا سقطت الولد بالعلاج قالوا ان لم يستتب شيء من خلقه لأمنا ثم قاله بوضو لا آفة فإن المحرم إذا كسر بيض الصيد يكون ضامنا لأنه أصل الصيد ولما كان مواظبا على الجزاء ثم فلا أقل من أن يلحقها غم هذا إذا سقطت بغير عذرها لأنها لا تأثم إنما لقتل وإن أسقطت بعدما استبان خلقته وجبت الغرة. الرخصة إذا ظهر بها الجبل وانقطع لبنها وليس لاب الصغير ما يستاجر به الظفر ويخاف هلاك الولد قالوا يباح أن تعالج في استئصال الدم ماء الحمل نطفة أو علقة أو مضغة لم يخلق له عضو وقد روتك الدقة بمائة وعشرين يوما وإنما باحوالها فساد الحمل باستئصاله لأنه ليس بأدم فيباح لصيانة الأذى وإذا عجز الرجل عن امرأته بغيره ما ذكر في الكتاب أنه لا يباح قالوا فزمنها بالسوء الزمان. ولا بأس بقتل الجراد لأنه صيد يحل قتله لأجل الحمل فلا دفع الغرض أو لا. وعن محمد بن سلمة رج لا بأس بقتل النمل لأنها من أهل الأذى. ويكفي إيقاعها في الماء. وقال أبو بكر الاسكاف رحمه الله أن ذلك فاقتلها وألا فلا تقتلها وقال الأئمة أبو الميث رحمه الله لا يباح قتلها ما لم يتبدأ بالأذى وكان غلة فرصت نبييا فخر بيت الغلة فخرجت ثمة إلى هلا غلة واحدة بين هلاقتك الغلة التي أذنتك خاصة. ولا بأس بشق المثانة إذا كان فيها حصاة. وفي الكيسانيات في الجراحات الخوفة والقروح العظيمة والحصاة الواقعة في المثانة ونحوها من العلل أن قيل قد يفجؤ وقد يموت أو يفجؤ ولا يموت فألجأ وإن قيل لا يجحاصل

<sup>٣٩٦</sup>  
 لا تدوى على ترك. ويباح قطع اليد للأكله رجل له سلعة او حجر فاراد ان يستخرجها ويحرق  
 منه الموت قال ابو يوسف ربح انكاره فله نجا فلا بأس بان يفعل لانه يكون معالجته لا يكون  
 ترفيقا للهلاك وفي الفتاوى. اذا اراد ان يقطع اصبعاً زائدة او شيئاً اخر قال ابو نصر  
 ربح ان كان الغالب على من قطع مثل ذلك الهلاك فانه لا يفعل لانه ترفيق بالنفس للهلاك  
 وان كان الغالب هو النجاة فهو سعة من ذلك ولا ريب في قطع الاصبع الزائدة من ذلك  
 قال بعضهم لا يضمن لانه معالجة ولهما ولاية المعالجة. ولو فعل ذلك غير الله. والام فذلك  
 كان ضامناً لعدم الولاية. وقال بعضهم ليس للاب والام ان يقطع وان قطع ووجب هذا  
 فيه كان ضامناً. والخيار هو الاول الا ان يخاف التعدي او وهما في اليد. وقد روت لتقليم  
 الظانفة او الحلق راسه يوم الجمعة قالوا ان كان يرى جواز ذلك في غير يوم الجمعة واخره الى  
 يوم الجمعة تاخيراً فاحشاً كان مكروهاً لان من كان ظفره طويلاً يكون ريقه ضيقاً فان لم يجأ  
 الحد واخره تنكباً بالاجار فهو مستحب لما روت عائشة رضي الله تعالى عنها عن رسول الله  
 صلى الله عليه وسلم انه قال من قلم الظانفة يوم الجمعة اعاده الله تقامن البلاء الى الجمعة  
 الاخرى وزيادة ثلثة ايام واذا قلم الظانفة او جرح شعره ينبغي ان يدفن ذلك الظفر والشعر  
 المجزوز فان رمى به فلا بأس به. وان التاء في الكسيف او في القفصل يكره ذلك لان ذلك يورث  
 داء وينبغي ان يأخذ الرجل من شارب حتى يراى الطرف العليا من الشفة العليا ويصير  
 مثل الحاجب وان اضطربا بالدم في بطن امرأة حامل قد ماتت يشق بطنها من الجانب الايسر  
 واذا ابتلع الرجل درة انسان ومات وليس له مال غيره ذلك كان عليه قيمته ولا يشق  
 بطنه لان حرمة المال دون حرمة النفس. رجل له كلب عقور يعرض كلباً عليه فلا يهل  
 القرية ان يقتلوا ذاك الكلب وهل يجب على صاحبه ضمان ما عصى قالوا ان لم يتقدموا عليه  
 قبل العصى لا يضمن. وان كان قد تقدموا الى صاحب الكلب قالوا يكون ضامناً بمنزلة الحائط الى المائل

قَالَ مَوَاتَارُ وَيَنْبَغِي أَنْ لَا يَكُونَ ضَامِنًا فَإِنَّ الدَّابَّةَ إِذَا دَخَلَتْ أَرْضَ الْغَيْرِ وَأَسْلَمَ الزَّرْعَ لَا يَضْمَنُ  
صَاحِبُهَا إِذَا لَمْ تَدْخُلْ بَارِسَالٍ صَاحِبُهَا فِي الزَّرْعِ وَلَا يَضْمَنُ فِعْلَ الدَّابَّةِ إِلَى صَاحِبِهَا إِلَّا بِالْإِذْنِ  
فَيَنْبَغِي أَنْ لَا يَضْمَنَ إِذَا لَمْ يَكُنْ صَاحِبُهُ مَرْسَلًا قَرِيَةً فِيهَا كَلَابٌ كَثِيرَةٌ يَقْتَرِبُ بِهَا أَهْلُ الْقَرِيَةِ وَيُؤْخِ  
لصَاحِبِ الْكَلَابِ بِقَتْلِ الْكَلَابِ فَإِذَا بَوَّارُ فَعُولِ الْأَمْرِ إِلَى الْقَاضِي حَتَّى يَأْمُرَهُمْ بِذَلِكَ لَا يَنْهَى  
مَنْصُوبٌ لِدَفْعِ الضَّرَرِ وَلَا يَنْبَغِي لِلرَّجُلِ أَنْ يَتَخَذَ دَارَهُ كَلْبًا إِلَّا كَلْبًا جَرَسَ مَالُهُ أَوْ يَصِيدُ بِهِ  
فَإِنْ أَمْسَكَهُ فِي دَارِهِ بِغَيْرِ حَاجَةٍ لَمْ يَكُنْ الْحِجْرَانِ مِنَ الْمَنْعِ وَإِنْ أَرْسَلَهُ فِي السَّكَاةِ كَانَ لَهُمْ مِنَ  
الْمَنْعِ فَإِنْ أَمْتَنَ عَنْ ذَلِكَ رَفَعُوا الْأَمْرَ إِلَى الْقَاضِي وَكَذَا إِذَا أَمْسَكَ دَجَاجَةً وَجَعَلَهَا عِجْلًا  
فِي الرِّسْتَانِ فَعُولٌ عَلَى هَذَا وَالْهَرَّةُ إِذَا كَانَتْ مَوْدِيَةً لَا تَقْرَبُ وَلَا يَقْطَعُ أَذْنُهَا وَلَا يَبْرُدُ وَلَكِنَّمَا  
تُدْبَحُ بِالسَّكِينِ وَيَسَاحُ قَتْلُ الْقَمَلَةِ بِكُلِّ مَالٍ وَيُكْرَهُ إِحْرَاقُهَا وَإِحْرَاقُ الْعَقْرَبِ بِالنَّارِ فَإِنْ طَرَحَ  
الْقَمَلَةَ حَيَّةً لَا يَأْسُ بِهِ وَالْأَدَبُ أَنْ يَقْتُلَهَا وَلَا يَأْسُ بِالْقَارِ الْفِيلُ فِي الشَّمْسِ أَيْ مَوْتُهُ الَّذِي  
لَا فِيهِ مَنَفْعَةٌ إِلَّا دَمِي فَهُوَ بِمَوْتِهِ الْقَاءُ السَّمَكُ فِي الشَّمْسِ وَمَا يَتِمُّ بِقَبْلِهَا  
الْحَادِمُ ابْنُ كَيْسٍ قَبْلَ امْرَأَةٍ أَبِيهِ عَنْ شَهْرَةٍ وَهِيَ ابْنَةُ خَمْسِ سِنِينَ أَوْ سِتِّ سِنِينَ قَالَ ابْنُ  
الْبَلْخِي رَجُلٌ لَا تَحْرُمُ عَلَى أَبِيهِ لَهَا غَيْرُ مَشْتَهَاةٍ وَإِنْ اشْتَهَاَهَا الْإِبْنُ لَا يُعْتَبَرُ فَقِيلَ لَهُ لَوْ كَانَتْ  
الْمَرْأَةُ كَبِيرَةً خَرَجَتْ عَنْ هَذَا الشَّعْهِ وَالْمَسْئَلَةُ بِمَا لَهَا قَالَ تَحْرُمُ عَلَى أَبِيهِ وَالْمَرْأَةُ إِذَا كَانَتْ  
ذَكَرَ صَبِيَةٍ فَرَجُّهَا وَالصَّبِيُّ مِنَ أَهْلِ الْجَمَاعِ قَالَ مُحَمَّدُ بْنُ سَلَمَةَ رَجُلٌ لَا يَكُونُ إِلَّا عَنِ انْتِشَادِ  
يَعْنِي تَحْرُمُ عَلَى أَبِيهِ رَجُلٌ تَدْمُ مِنَ السَّفَرِ فَإِذَا رَدَّ أَنْ يَقْبَلَ أُخْتَهُ وَهِيَ شَيْخَةٌ قَالَ لَوْ كَانَ يُخَافُ  
عَلَى نَفْسِهِ لَا يَجُوزُ رَجُلٌ مَشْرُوعًا عَنْ شَهْرَةٍ قَالَ أَبُو نَضْرَةَ لَا يَتَّبِعُ حُرْمَةُ الْمَهْجَرِ إِنْ رَدَّ  
بِهِ الشَّعْرَ الْمُسْتَرْسِلَ وَأَسَدٌ عَلِمَ بِالْعَوَابِ

بِأَسْبَابِ مَا يَكْرَهُ مِنَ الثِّيَابِ وَالْحُلِيِّ وَالزَّيْنَةِ وَمَا لَا يَكْرَهُ  
وَمَا يَقْبَلُ فِيهِ قَوْلُ الرَّاحِدَةِ فِي الْحُلِيِّ وَالْحُرْمَةِ وَمَا لَا يَقْبَلُ

لبس الحر المصمت حرام على الذكورة في الحرب وغيره. وكما يكره في حق البالغ يكره لباس الصبيان  
 الذكور ويكون الاتيم على من السهم. وأما حرم لبس الحر لداري أبو هريرة عن أبي سعيد  
 الخدري رضى عن رسول الله صلى الله عليه وسلم أنه قال الحر لابس أهل الجنة فهو لبسه  
 في الدنيا فلا يلبس منه في الآخرة وقال أبو يوسف ومحمد رحم لا بأس بلبس الحر في الحرب فانكنا  
 الثوب سداه غير حرير كالخز والقطن ونحو ذلك ولحمته حرير يكره لبسه في غير الحرب  
 عندهم وجاز لبسه في الحرب. وأما ما كان سداه حريرا ولحمته غير حرير كالغالب والخز  
 والملم جاز لبسه في كل حال عندهم وقال أبو حنيفة رحمه لا بأس باقتراض الحر من الديباج  
 والنوم عليهما. وكذلك الوسائد والمواقف والبسط والستور من الديباج والحرير <sup>تكن</sup> <sup>التم</sup>  
 فيها تماثيل. وقال أبو يوسف ومحمد رحمه يكره جميع ذلك وردى لبس عن أبي يوسف عن  
 أبي حنيفة رحمه أنه لا بأس بالعلم في الثوب من الحرير إذا كان أربعة أصابع أو دونها  
 ولم يملك فيه خلافا. وذكر شمس الأئمة السرخسي رحمه في السير أنه لا بأس بالعلم لأنه تبع  
 لم يقدر وعن أبي حنيفة رحمه أنه قال لا بأس بالزراء كلها من سباع أو غيرها الذكورية والميتة  
 فيه سواء قال دباغة ذكورة وكذلك الصوف والشعر والعظم والظلف والعصب والحافر  
 والخضاب بالحناء والوسمة حسن. ولا تحضب يد الصبي ولا رجله. ولا بأس به للنساء  
 ولا بأس بلبس الحر للرجل إذا كان لحمته غير حرير. ويكره للرجل أن يلبس الثوب المصوغ  
 بالعصفر والزعفران والورس. ويكره الشرب والأدهان في أنية الذهب والفضة وكذلك  
 الجواهر والمكاحل والمداخن. وكذلك الأكلحال بميل الذهب والفضة وكذلك السرر والكراسي  
 إذا كانت منفضة أو مذهبة وكذلك السرج إذا كان منفضا أو مذهبا وكذلك الكواب  
 والحمام وقال أبو حنيفة رحمه لا بأس بالشراب في الأنية المنفضة والمذهبة إذا وضعناه  
 على العود وفي الكرسى والسرر يقعد على العود والخشب دون الذهب والفضة. ولا بأس



بأن يجعل الذهب والفضة في سقف الدار والمسجد وأن ينقش المسجد بآء الذهب  
 والفضة من سآله فإن الكعبة مخرقة بآء الذهب والفضة مستورة بالوان الدياج  
 والحريز ولا بأس بأن يجعل المصحف مذها ومقصضا ومضيا وعن أبي يوسف رحمه الله  
 أنه كره جميع ذلك وأختلفوا في قول محمد ربح ولا بأس بحملية النطقة والسلاح وحمل  
 السيف بالفضة في قولهم وبكره ذلك بالذهب عند البعض وهذا إذا كان  
 يتخلص منه الذهب والفضة أما العقوبة الذي لا يتخلص منه الذهب والفضة لا بأس  
 به عند الكل ولا بأس بمسامير ذهب أو فضة وبكره الباب منه ولا بأس بأن يشرب  
 من كفن في خمر خام ذهب أو فضة والنساء فيها سوى الحمل من الأكل والشرب والأه  
 من الذهب والفضة والقعود بمنزلة الرجال ولا بأس لهن بلبس الدياج وأحريم  
 والذهب والفضة واللؤلؤ وبكره الأكل على خوان من ذهب أو فضة ولا رخصة للرجل  
 فيما يتخذ من الذهب والفضة مفضضا أو مذها ما خلا الخاتم من الفضة وحلية  
 السيف والسلاح لرخصة جاءت فيه وبكره أن يوضأ في طست من الذهب أو الفضة  
 وقال أبو يوسف رحمه الله لا ينبغي للرجل أن يلبس ثوبا فيه كتابه من ذهب أو فضة  
 ولا بأس بمسامير الذهب في نص خام رجل في قول أبي حنيفة رحمه الله ولا بأس  
 بأن يستريح طائر البيت بالبور ونحوها للحى والبرد وإذا تحركت ثنية الرجل ولم  
 إلا أنه يخاف سقوطها فشدها بذهب أو فضة لا بأس به وليس هذا كإنه إذا سقطت  
 الرجل قال أبو حنيفة رحمه الله لا ينبغي أن يعيد هاويشدها ولكن يأخذ من شاء ذكية ويشدها كماها  
 وقال أبو يوسف رحمه الله لا بأس بأن يشدها في موضعها وليس هذا كإنه إذا سقطت  
 إذا تمزق من الرجل فشدها بذهب قال محمد رحمه الله لا بأس به وهو قول أبي حنيفة  
 بالفضة لا بالذهب وأختلفوا في قول أبي يوسف رحمه الله وكان أبو حنيفة لا يرى بأسا بشدها بالفضة

زاسقط سنة لا بأس بان يتخذ سنام من فضة ويكره ان يتخذ من ذهب ولا يتختم الرجل بالفضة  
 اما لا يتختم بالذهب للمحدث المعروف وكذا التختم بالحد يد لانه خاتم اهل النار وكذا  
 الصفر لقوله عليه السلام يتختم بالونورق ولا تترده على متقال فظا مر هذا اللفظ يقتضي لرا  
 التختم بالبحر الذي يقال له يستم والصحيح انه لا بأس به لانه ليس بذهب ولا حديد ولا  
 بل هو حجر وعن رسول الله صلى الله عليه وسلم كان يتختم بالعقيق ثم التختم بالفضة  
 انما يباح لمن يحتاج الى التختم كالقاضي والسلطان ونحوها اما عند عدم الحاجة فان ترك  
 افضل واذا التختم بالفضة ينبغي ان يكون الفص الى بطن الكف لا الى ظهر الكف ثم يجعله  
 في اليد اليسرى في زمانا رجل هدام بيتا مصورا من تماثيل الطيور والادى باه اصابع  
 قال محمد بن يحيى فيمن قبحه البيت واصابعه غير مصور بمنزلة مالوا حرق بربطا لاسنان  
 فانه يضمن قيمته العود وان كسره لا يضمن شيئا لانه لم يضمنه لك الحطب والخشب ولا بأس  
 للمرأة ان تجعل في قرونها ودونها شيئا من الوبر ويكره ان تصل شعرها بشعر غيرها ولا بأس  
 للتاجر خلق شعر جهه الغلام لانه يزيد في الثمن فان كان العبد للمحرمة ولا يريد به التجار  
 لا يستحب ان يفعل ذلك وروى عن ابن حنيفة ربح قال طلق راسي بمكة فخطاني الحمام  
 في تلكه منها الى حليست مستدبرا فقال استقبل الغيلة وناولته الجارية لا يسير فقال لا بين واد  
 ان اذهب بعد الحلق فقال ادفن شعرك ورجعت ودفتته ولا بأس بدخول النساء في الحمام  
 اذا دخلن بميزر ويكره غمر الاعضاء في الحمام لان الخادم ربما يفعل ذلك عن شهوة وان كان  
 ذلك لضرورة لا بأس ولا بأس يكون المولى راكبا والغلام يمتطي معه اذا كان الغلام يطيق  
 ذلك فان كان لا يطيق يكره الرجل اذا كان في بيت احدته الزلزلة لا يكره له ان ينتقل الى  
 ويفر خلافا لما قاله بعض الناس بل يستحب الفرار لما روى ان رسول الله صلى الله عليه وسلم  
 مر على هذا فاسرع المشي قيل له انقرب من قضاء الله تع قال عليه والصلوة والسلام

فرأى من قضاء الله تعالى بقضائه بأس بالاحتفال يوم عاشوراء بل هو مستحب  
 لقوله عليه الصلاة والسلام من أكمل يوم عاشوراء بالامتد الروح لم يرد عيانه ابد  
 وأما أنت المرأة في رجال ليس لهم امرأة لم يغسلوها وانكافوا محارم ولكنهما يتيممان<sup>لصعيد</sup>  
 فان كان من يومها محرماً لها يومها بغير خرقه وان لم يكن لها محرم يومها بخرقة يلزمها  
 عليه كفه. والرجال اذا مات في نساء<sup>معهن</sup> رجل يوم علم ما بين الايام من يومه انكافوا  
 حرة تؤمها بخرقة تامها على كفا وان كانت مملوكة تؤمها بخرقة وامته وامه غير في ذلك  
 سواء. وان كان معهن رجل الا انه كافر علمه الغسل يغسله. وكذا اذا كان مع الرجال امرأة كافر<sup>ة</sup>  
 علموها الغسل يغسلها وان كان معهن صبي لم يبلغ حد الشبهة غسله غسل الميت ليغسل الرجل

فصل فيما يقبل فيه قول الواحد وما لا يقبل

مسافر حصره الصلاة ولم يجده ماء الا في اثناء فاجزأ رجله بحبس قال في الكتاب ان كان  
 الخبز على اليسار ان يتوضأ بذلك الماء وان كان فاقفله ان يتوضأ بذلك الماء وان  
 الطهارة في الماء اصل فيمسك بالاصل فلا يبطل حكمه كما لا يثبت الخبز وباية<sup>سوق</sup> الفاسق  
 بخلاف ما اذا اجزأه فاسق في المعاملات فان تم مجوز الاخذ بقول الفاسق لمكان<sup>الضرورة</sup>  
 وان كان الخبز نجاسة الماء مسوقاً فالمستور فيه بمنزلة الفاسق في ظاهر الرواية وروى  
 الحسن عن ابي حنيفة رح ان المستور فيه كالعدل والماخوذ ظاهر الرواية لان العدالة<sup>نظراً</sup>  
 وما كان شرطاً لا يكتفي بوجوده من حيث الظاهر كن. قال لعبد ان لم تكمل الا باليوم  
 فانت حر فبضى اليوم فقال العبد لم اذ حل وقال المولى دخلت كان القول قول المولى  
 وان كان الظاهر شاهداً للعبد. فان كان الخبز نجاسة الماء عبد نكته قال لعبد  
 بمنزلة الحر العدل كما في رواية الاخيار. وان كان الخبز نجاسة الماء امرأة حرة  
 او امته فالمرأة بمنزلة الرجل كما في رواية الاخيار ولا امه الثقة بمنزلة الحرة

فان اراق الماء ثم يتيم كان ذلك احوط. وان كان الكبر رايه ان المخبر بنجاسة الماء  
 كارب فانه يتوضأ ولا يتيم. وان كان المخبر بنجاسة الماء رجلا من اهل الذمة لا يقبل قوله  
 فان وقع في قلبه انه صادق في هذا الوجه قال في الكتاب احب الى ان يروي الماء  
 ثم يتيم ولو توضأ به وصل جازت صلوته. وفي خبر العاسق اذا وقع في قلبه انه  
 صادق فانه يتيم ولا يتوضأ به لان العاسق من اهل الشهادة على المسلم اما الكافر  
 ليس من اهل الشهادة على المسلم. ولو كان المخبر بنجاسة الماء صبيا او معتوها  
 يعقلان ما يقولان قال فهو كذلك. من اصحابنا من قال المراد بهذا العطف ان الصبي  
 كالبايع اذا كان مرضيا ويسقط اعتبار البلوغ كما يسقط فيه اعتبار الذكورة والحرية  
 ويكون هو كالبايع كما في المعاملات. والاصح ان مراده العطف على الذمي فان خبر  
 الصبي والمعتوه في هذا كخبر الذمي لانه ليس لهما ولاية الا لزام. ولو ان رجلا دخل  
 على قوم من المسلمين يأكلون طعاما ويشربون شرابا فدعوه اليه فقال له رجل  
 نقتة منهم عرفه هو هذا اللحم ذبيحة الجوسي وهذا شراب خالطه خمر فقال الذين  
 دعوه الى ذلك ليس الامر كما قال بل هو حلال فانه ينظر في خالطه فان كانوا عدولا لا يلتفت  
 هو الى قول ذلك الواحد الذي اخبره بالحرمة. وان كانوا متهمين فانه يأخذ بقول ذلك  
 الواحد ولا يسهه ان يتناول من ذلك سواء كان المخبر بالحرمة حرا او مملوكا ذكر  
 او انثى لان قول الواحد الثقة مقبول في الدابات ولو كان في القوم رجلان نقتان فانه  
 يأخذ بقولهما وان كان في القوم نقتة واحد فانه يعمل في ذلك بالكبر رايه فان لم يكن فيه راي  
 واستوى الحما لان عند فلا بأس بان يأكل في ذلك ويشرب ويتوضأ منه وان كان الذي اخبر  
 باله حلالا مملوكين نقتين والذي يزعم انه حرام حرا او احدا فلا بأس باكله لان الجز الذي في الحر والمملوك  
 فيترجح قراء المتن وان كان الذي يزعم انه حرام مملوكين نقتين والذي يزعم انه حلال حرا او احدا فلا ينبغي له  
 ان يأكل لغيره

قول المتن رجل تزوج امرأة فخرج مسلم ثقة رجلا وامرأة انهما ارتضعا من امرأة  
 واحدة قال في الكتاب احب الى ان يتزنا فيطلقها ويعطيها نصف المهر ان لم يكن دخل  
 ولا يثبت الحرمة بخبر الواحد عندنا ما لم يشهد به رجلان او رجل وامرأتان وعلى قول  
 الشافعي رخص يثبت حرمة الرضاع بشهادة الاربع من النساء وانما يتزنا احتياطاً للثان  
 حرمة الوطي فيطلقها كلياً بتيق معاقبة ويعطيها نصف المهر قبل الدخول والكل بعد  
 وان كان السك من مهر المثل يستحب لها ان لا تأخذ منه شيئاً قبل الدخول وبعد الدخول  
 يستحب لها ان تترك الزوج عما زاد على مهر المثل اذا كان المسك الكثير من مهر المثل لان الزيادة  
 انما يجب بمحكم النكاح وذلك محتمل وان لم يتزنا وسعه ذلك لان ملك النكاح لم <sup>يطلق</sup>  
 بهذا الشهادة. وكذلك رجل اشترى جارية فاحبسه عدل ثقة انها حرة ابوين  
 او انها اخته من الرضاع فان تزنا عن وطئها فهو افضل وان لم يتزنا وسعه ذلك لان  
 ملك اليمين لم يعطل بهذا الشهادة. مسلم اشترى لهما وقبضه فاحبسه مسلم ثقة  
 انه ذبيحة الجوسج فانه لا ينبغي للمشتري ان يأكل ولا يطعم غيره لان الخبر اخبر <sup>بم</sup>  
 العين وبطلان الملك وحرمة العين حتى الله تعالى فثبت بخبر الواحد. واما  
 بطلان الملك لا يثبت بخبر الواحد. ليس من ضرورة ثبوت الحرمة بطلان الملك فيثبت  
 الحرمة مع بقاء الملك. بخلاف ما تقدم لان بقاء النكاح لا يتصور مع ثبوت  
 الحرمة المؤبدة. فاذا لم يبطل النكاح بخبر الواحد لا يثبت الحرمة فاذا ثبتت الحرمة  
 ملك اليمين هم هنا لا يمكنه الرد على ما نعه ولان محبس الثمن عن البائع اذا لم يبطل البيع ولو ان  
 لم يقبل الثمن وكان الذي كان الثمن في يد اذن له بالتناول فاحبسه مسلم ثقة انه ذبيحة بجميعه لا يحله ان يأكل  
 بما هو من الله تعالى فيثبت الحرمة. ولو ان اذن له بالتناول فباعه منه بعد الاذن او ملكه بسبب  
 او هبة اخبر مسلم ثقة انه حرام العين لا يحله تناوله. ولو ان اذن له بالتناول فباعه ما او بارية بمرات او بيع

او شبه او سبب من الاسباب ثم اخبره مسلم ثقة ان هذا لقلان بن فلان بن فلان القلاني  
غصبه منه البايع او الواهب او المبتاع قال الحب الي ان يتنز ولا يأكل ولا يشرب ولا يتوضأ  
ولا يطأ الجارية لان مخبر الواحد العدل يثبت الرية فيبتزها وان لم يتنز كان في سعة  
من ذلك لان المخبر ما اخبر بمجرة العين وانما اخبر ان من يملك منه كان غاصبا وهو مكذب  
في هذا الخبر شرعا لان اليد دليل الملك فلهذا قال ان تنزه كان افضل وان لم يتنز كان في سعة  
ذلك وكذا لو ان رجلا في يد طعام فاذن لغيره بالتناول واخبره ثقة ان هذا الطعام والنزل  
غصبه في يد من فلان والذي في يد غيره ويترجم انه ان تنزه كان افضل وان لم يتنز كان  
في سعة من ذلك وكذا ان لم يكن الذي في يد ثقة لان اليد دليل الملك فالمخبر ما اخبر بما  
حق الله فغصب منه وقول الواحد جعل حجة في حقوق الباري في حكم التنزه لا في حكم بطلان  
الملك . وكذا لو كان ماء وهو في سفر ولم يمس ماء غيره ذلك فانه يتوضأ به ولا يتيمم هذا اذا لم  
الذي في يد ثقة . فان كان عدلا ثقة وزعم انه لم يغصبه من احد اختلف المشايخ فيه  
قال الفقيه ابو جعفر رح ههنا لا يتنز . بحجلا . ما لو كان فاسقا . وغيره من المشايخ قال هذا  
والاول سواء يتنز وهو الصحيح لان ذاليد وان كان عدلا فهو يرفع الغصب عن نفسه  
فلا يعارض قوله قول المخبر في حكم التنزه . ولو ان رجلا اذا دان يشتري لحما فقال له رجل عدل  
لا تشتري فانه ذبيحة مجوسية وقال له القصاب انه ذبيحة مسلم والقصاب عدل قال الفقيه  
ابو جعفر رح ان السامع يتحري فان لم يقع تحريه على شيء ييقظ الحذر فيسقي الاباحة الاحلية  
وعلى قول المشايخ رح لا يشتري ويأخذ بقول من اخبره انه ذبيحة مجوسية لان البيع صار  
حاما على البايع بقول المخبر انه ذبيحة مجوسية والبايع يدفع الضرر عن نفسه فيكون متهما  
فلا يأخذ بقول البايع . وقال شمس الأئمة السرخسي رح كان شيخنا الامام رح يقول لذي الق  
الصبي بقلا بغلوس ليشتري منه شيئا واخبره ان امه امرته بذلك فانه طلب الصابون

ويحذر ذلك لأبأس للبقال أن يبيع منه، وأن طلب منه الزبيب والجوز وما ياكله الصبيان  
 عادة يبيع أن لا يبيع منه لأنه كاذب فيما يقول ظاهر أو أن قال الصغير هذا لي وقد أن  
 إليه أن أهله لك أو تصدق به عليك لا يبيع للسامع أن يقبل ذلك منه لأن الأب لو أن  
 للصغير بهذا التصرف لا يبيع أذنه بخلاف ما لو قال هو لأبي بعته اليك على يدى هبة  
 أو صدقة فانه يجوز للسامع أن يقبل ذلك منه، وكذلك العقيقة إذا أتاه عبداً وأمة بصدقة  
 من المولى ولو أن رجلاً عرف جارياً لرجل وميزعهم أهله يدعى والأمة تصدق به في أهله  
 ثم رأى الجارية في يد رجل آخر يقول هذا الذي في يده كانت الجارية في يد فلان وفلان  
 كان يدعى أهله والجارية تصدق به في ذلك إلا أن الجارية كانت له وإنما امرت فلا ابتلاك  
 لأمر خفية وصدقته الجارية في قوله هذا والدعى مسلم ثقة لأبأس للسامع أن يشتريها  
 منه لأنه أخير بخبر يحتمل الصحة وأكان في أكبر رأى السامع أن الذي في يده الجارية كاذب  
 فيما يقول لا يبيع للسامع أن يشتريها منه ولا يقبل هبته ولا صدقته لأن إقرار ذي اليد  
 أنها كانت في يد فلان وفلان يدعى أهله إقراره بملك فلان فإذا كان في أكبر رايه  
 أنه كاذب فيما يقول أنها لا يقبل قوله ولا يشتري منه الجارية ولو لم يقل ذلك واليد ذلك  
 ولكنه قال لي في ظلمي فلان وغصبها مني فأخذت ما منه لا يبيع للسامع أن يشتري منه ولا يقبل هبة  
 ولا صدقة كان الذي في يده ثقة أو لم يكن ثقة بخلاف ما إذا لم يدع الغصب وإنما أقر بالتجعة  
 لأن الغصب أمر مستكر فلا يقبل قوله في ذلك أما في التجعة ما أخير مستكر فيقبل قوله  
 إذا كان ثقة فإن قال الذي في يده كان فلان ظلمي وغصبها مني ثم رجع عن ظلمي فأقر  
 لي ردعها لي فإن كان ثقة لأبأس أن يقبل قوله ويشتري منه الجارية لأنه أخير بخبر  
 مستقيم وهو الرجوع عن الظلم وما أقر على نفسه سبب السمان وهو الأخذ  
 وكذا لو قال غصبني فلان فخاضته إلى القاضي فقص القاضي لي بها ببينة

اقتضاها أو ينكوله عن اليمين فإنه يجوز للسامع أن يقبل قوله إذا كان ثقة لأنه لا يخبر  
مستقيم وهو إثبات الملك بالحجة وإنما شرط أن يكون ثقة لأن كلامه إنما يستقيم<sup>بد</sup>  
فلان أقرار لفلان بالملك ظاهرة وإن كان المخبر كاذبا في أكبر رأى السامع فإنه لا يثبت<sup>بها</sup>  
منه في جميع هذه الوجوه ولا يقبل قوله. وأن قال قضي لي بها القاضية فأخذها  
منه ورفعها إلى وقال قضي القاضية بها لي فأخذتها من منزله بأذنه أو بغير أذنه  
إن كان ثقة كان له يقبل قوله. وأن قال قضي لي بها فمحمد القضاء فأخذها منه لا يبيع<sup>له</sup>  
أن يقبل قوله. وإن كان ثقة لأنه لما محمد القضاء كان أحده في حالة المنازعة فلا يقبل قوله كالمو  
قال اشتريت هذه الجارية من فلان ونقدته الثمن ثم جحد البيع فأخذها منه لا يبيع<sup>يقبل</sup> له أن  
تؤله لأن القول قول الجاحد في الشرع. ولو أن رجلا قال اشتريت هذه الجارية من فلان و  
الثمن وقبضتها بأمره وهو مأمون ثقة عند السامع وقال له رجل أجزان فلانا ذلك  
جحد هذا البيع وزعم أنه لم يبيع منه شيئا والمقابل الثاني مأمون ثقة أيضا فإنه  
لا يبيع للسامع أن يقبل قوله وإن يشتريها منه لأن الأول لواجزان فلانا جحد  
الشراء لا يكون للسامع أن يشتري منه. فكذا إذا جحد غير الجاحد. وإن كان  
المخبر الثاني غير ثقة إلا أن في أكبر رأى السامع أن الثاني صادق فكذلك وإن كان  
في أكبر رايه أنه كاذب فأناب إلى أن يشتريها منه إذا لم يكن المخبر الثاني ثقة  
وإن كانا جميعا غير ثقة وفي أكبر رأى السامع أن الثاني صادق لا يبيع<sup>بها</sup> له أن يشتري  
منه ولا يقبل قوله وهو بمنزلة مالوكا الثاني ثقة. رجل رأى عينا في يد رجل  
وقد علم أنه لغيره فقال له ذو اليد أنا ملكة من فلان ذلك بسبب من الأسباب أو قال  
فلان ذلك وكلني ببيعه فإنه يحل له أن يشتري منه والقياس أن لا يحل لأنه  
متهم في جبر المنفعة إلى نفسه وأما حل له أن يشتري منه



احسانا للمكان الضرورة فانما الوشرطنا لباحة الشراء منه وقبول قوله اقلمة الشاهد من  
 يضيئ الامر على الناس. وهذا الضرورة معدومة فيما اذا اخبر عدل على خلاف ذلك  
 . ولو ان رجلا في يده جارية تفقر بالرق لذي اليد فشهد مسلم عند رجل اخر ان الجارية  
 التي في يد فلان امة فلان اخر غضبها منه الذي في يده والذي في يده محمد ذلك ويقول  
 لي والذي في يده غير ما مون قال في الكتاب احب الي ان لا يشتري منه وان اشتراها  
 ووطئها كان في سعة من ذلك لان المخبر فيما اخبر بالغضب مكذب شرعا فكان للسامع  
 ان يشتري. والاحوط ان لا يشتري. ولو اخبره مسلم ثقة انها حرة الاصل واخبرها  
 كانت امة لذي اليد اعتقها فهذا الاول سواء. وان اشترى بها كان في سعة من ذلك  
 لان ملك الانسان لا يزل بقول الواحد. وان لم يشتري كان اول. ولو كانت الجارية  
 لرجل فاحذها رجل اخر واراد بيعها قال في الكتاب لا ينبغي لمن عرفها الاول ان يشتري  
 من الذي في يده حتى يعلم انها خرجت من ملك الاول وانتقلت الى اليد بسبب  
 صحيح او يعلم ان الاول وكله ببيعها فان سأل ذي اليد فقال ذواليد اشترى بها مندها  
 لي او تصدق بها على او قال وكلني ببيعها فان كان ذواليد ثقة فلا بأس بان يقبل قوله  
 ويشتري ويطأ وان كان غير ثقة الا ان في الكبر رأياه انه صادق فذلك لان قول  
 المخبر مقبول في المعاملات اذ لم يعارضه قول اخر. وان لم يكن عدلا وكان في الكبر  
 رأياه انه كاذب لا ينبغي له ان يقبل قوله ولا ان يشتري منه. وكذا لو لم يعلم ان ذلك  
 الشيء لغير الذي في يده الا ان الذي في يده اخبره انه لغيره وان ذلك الغير وكله  
 بالبيع او باعه منه او وهب له لان اقرار ذي اليد بالملك لغيره بمنزلة العلم  
 ان كان المخبر ثقة. وان كان غير ثقة لكن في الكبر رأياه انه صادق فذلك. وان كان في الكبر  
 رأياه انه كاذب لا يقبل قوله فلا يشتري منه. وان كان الذي في يده لم يخبره ان ذلك

الشيء لغيره فلا بأس بشراؤه منه وان يقبل هبته. وان لم يكن ثقة لان اليد دليل الملك  
يستوى فيه الفاسق والعدل الا ان يكون الذي في يده من كان مثله لا يملك  
مثل ذلك العين. كما لو رأى درة متقومة في يد فقير ورأى كتابا في يد جاهل لم يكن  
عنه ابانة من هو اهل لذلك فيكونا لا فضل ان يشتريه ولا يشتري. وان اشتراه او قبل هبة  
وهو لا يعلم انه لغيره قال وجوب ان يكون في سعة من ذلك لان اليد دليل الملك  
مشرا كان المشتري معتد اعلى دليل شرعي وانما علقها بالرجاء لان في وهم كل واحد ان  
مثله لا يملك هذا العين. وان كان الذي اتاه به عبدا او امة لا ينبغي له ان يشتري  
منه حتى يسأله عن ذلك لان الرق مانع من الملك. فان سألته فاخبر بان مولا فاذن  
له فيه وهو ما من ثقة لا بأس بان يشتري منه وان كان غير ثقة فان كان اكبر رأيه انه صادق  
فيما يقول يقبل قوله وان كان في اكبر رأيه انه كاذب لا يقبل قوله وان لم يكن له رأي في ذلك لا يشتري  
منه ولا يقبل قوله لان المانع من التصرفات ظاهر وهو الرق فلا يقبل قوله ما لم  
يتخرج جانب الصدق. وكذا الصبي الذي لم يبلغ وهو مملوك او حر ان اخبره انه ما ذن  
له في بيعه وان فلا تبعت على يده هبة او صدقة فان كان اكبر رأيه انه صادق  
وسعه ان يصدقه لان بعت الهدايا على يد المالك والصبيان معتاد والرجل  
يبعت الهدايا الى المعلم على يد الصبي. وان كان في اكبر رأيه انه كاذب لا ينبغي له ان يقبل  
قوله. رجل قدم بلبا باعيان وطعام وجواري وقال انا مضارب فلان انا مضاف  
او وكيله كان للناس ان يشتري منه. وكذا العبد اذا قدم بلبا فادعى ان مولا اذن  
له في التجارة كان للناس ان يقبلوا قوله ويعاملوا معه. ولو ان رجلا تزوج امرأة  
لم يرها فادخلها عليه انسان واخبره بانها امرأته وسعه ان يقبل قوله ويطأها اذا  
ثقة عنده او كان في اكبر رأيه انه صادق. وكذا رجل دخل على غيره ليلا وهو شاهر سيفه

او ما در محله يسد دخمه وصاحب المنزل لا يدري انه لص او هارب من اللصوص فانه  
يحكم رأيه فان كان في الكبر رأيه انه لص دخل عليه لياخذ ماله ويقتله ان منعه وصاحب المنزل  
يخاف انه لو زجره او صاح به باذره بالضرب كان له صاحب المنزل ان يقتله وان كان الكبر  
رأيه انه هارب من اللصوص لا ينبغي له ان يعجل ولا يقتله جواز العمل في هذه المسائل  
بأكبر الرأي عند الحاجة وانما يتوصل الى أكبر الرأي بالداخل عليه بان يحكم فيه وهيئة  
او كان عرفة قبل ذلك بالجلوس مع اهل الخير يستدل بذلك على انه هارب من اللصوص  
وان عرفة بالجلوس مع اللصوص واهل الشر يستدل بذلك على انه سارق. **وقيل قال**  
لغيره ان فلانا المرغوب ببيع جاريته التي في منزله وما دفعها الى مشتريها كان للسامع ان  
يشترىها منه وان يقبض الجارية من منزل مولاه اذا دفع المشتري الثمن الى بايعها  
ان كان البائع ثقة او غير ثقة ووقع في قلبه انه صادق فان وقع في قلبه انه كاذب  
ان وقع في قلبه ذلك قبل الشراء لا ينبغي له ان يشتري حتى يسأل مولاه. وان وقع في قلبه  
ذلك بعد الشراء لا يتعرض للجارية لان أكبر الرأي في حقه بمنزلة اليقين وان قبضها  
وطهاها ثم وقع في الكبر رايه ان البائع كاذب فيما قال يغزل وطهاها حتى يتعرف خبرها وان كان  
المشتري حين اشتراها شهد عنده شاهدا عدل ان مولاه الجارية امره ببيعها ثم حضر المولى  
وحجدا الامر بالبيع كان المشتري في سعة من امساكها وكان له ان يتصرف فيها حتى يخاصمه  
المولى الى القاضى لان شهادة الشاهدين حجة تامة. ولو شهد عند القاضى يقضى القاضى  
بالوكالة وصحة البيع وكذا اذا شهد عند المشتري. ولو ان القاضى قضى لمولاه لا يبيع  
للمشتري بشهادة الشاهدين اللذين شهدا عنده ان يمسكها لان شهادتهما لم تكن  
ملزمة وقضاء القاضى ملزم رجل تزوج امرأة ولم يدخل بها حتى غاب عنها فاخبره بخبرها  
قد ارتدت فان كان المخبر عنده ثقة وهو حراً ومملوكاً او محمداً وقذف وسع ان يصدق

المخبر ويتزوج أربع نسوة سواها لان هذا خبر يامدني وهو حل نكاح أربع سواها وهذا  
خبر غير ملزم اياه شيئا فلا يعتبر فيه العدالة. وان لم يكن الخبر ثقة وفي الكبر رأيه انه اذا  
فذلك وان كان في الكبر رأيه انه كاذب لم يتزوج اكثر من ثلث لان خبر الفاسق لا يما<sup>رض</sup>  
الكبر الرأى. ولو ان خبر الخبر المرأة ان زوجها قد ارتد ذكر في الاستحسان من الاصل ان لها  
ان تتزوج بزواج اخر وسوى بين الرجل والمرأة. وذكر في السير الكبير ليس لها ان تتزوج  
بزواج اخر حتى يشهد عند هارجلان او رجل وامرأتان لان ردة الزوج اغلظ من ردة  
المرأة. وذكر شمس الأئمة السرخسي رح الصحيح ان لها ان تتزوج اخر لان المقصود من هذا  
المخبر وقوع الفرقة بين الزوجين. وفي هذا لا فرق بين ردة الزوج والمرأة قال الا ترى  
ان الفرقة تنسب بشهادة رجل وامرأتين وان كان لا يثبت به القتل. وكذا لو كانت المرأة  
صغيرة فاخبر انسان انها ارتضعت من امه او اخته صح هذا الخبر. ولو اخبر انسان انه  
تزوجها وهي مرتدة يوم تزوجها او كانت اخته من الرضاع والخبر ثقة لا ينبغي له ان يتزوج  
اربعا سواها ما لم يشهد بذلك عند شاهد عدل لانه خبر يفسد عقد كان محكوما  
بصحته ظاهرا فلا يبطل ذلك بخبر الواحد وهذا خبر مستنكر وهو مباشرة النكاح  
بصفة الفساد بخلاف الاول فان تم اخبر يامدني عارض غير مستنكر فان شهد عند  
شاهد عدل بذلك وسعه ان يتزوج اربعا سواها. وكذا لو ان امرأة غاب عنها  
زوجها فاخبرها مسلم ثقة ان زوجها طلقها ثلاثا او مات عنها او كان غير ثقة فانها  
يكتاب من زوجها بالطلاق وهو لا تدرى ان الكتاب كتاب زوجها ام لا الا ان الكبر  
رأيه انه حق لا باس بان تعتد وتتزوج. ولو اتاها رجل واخبرها ان اصل نكاحها كان  
فاسدا وان زوجها كان احا لهما من الرضاع او كان مرتد اليه سعيان تتزوج بقوله  
وان كان ثقة لانه اخبرها بخبر مستنكر وكذلك المرأة قالت لرجل طلقني زوجي ثلثا

<sup>٢٠١</sup>  
وانقضت عدتي ووقع في قلبه انها صادقة لابس الرجل ان يتزوجها بقولها. وكذا  
الطالقة ثلثا اذا قالت لزوجها انقضت عدتي وتزوجت بزوجه آخر ودخل به الزوج  
ثم طلقت وانقضت عدتي وكان ذلك في مدة يتصور فيها نكاح الزوج الثاني وانقضاء  
العدتين فانه لابس لزوجها الاول ان يتزوجها اذا كانت ثقة عنده او وقع في قلبه  
انها صادقة لانها اخبرت بامر محتمل وما اخبرت بامر مستنكر قال الشيخ الامام الاجل  
شمس الائمة السرخسي رحمه في هذا بيان انها لو قالت لزوجها الاول حللت لك  
لايجل له ان يتزوجها ما لم يستفسرها لان العلماء اختلفوا في انها هل تحل للزوج  
بمجرد النكاح الثاني قال بعضهم تحل ولا يكون له ان يعتمد على قولها حللت لك  
حتى تفسر جارية صغيرة لا تعبر عن نفسها في يد رجل يدعي الرجل انها له فلما كبرت  
لقبها رجل في بلد آخر فقالت انا حرة الاصل لا يسعه ان يتزوجها لانه علم انها كانت  
مملوكة لذى اليد لان اليد تبين لا يعبر عن نفسه دليل الملك فلا يقبل قولها.  
ولو قالت كنت امة له فاعتقته فان كانت ثقة عنده او وقع في قلبه انها صادقة  
لابس بان يتزوجها لانها اخبرت بامر محتمل لم يعلم هو بخلاف ذلك. وكذا المرأة  
الحرة اذا تزوجت رجلا ثم قالت لرجل آخر ان نكاحي كان فاسدا او كان زوجها على غير  
الاسلام لا يسع لهذا ان يقبل قولها ولا ان يتزوجها لانها اخبرت بامر مستنكر ولو  
قالت طلقت بعد النكاح وارقد عن الاسلام وسعه ان يعتمد على خبرها ويتزوجها  
لانها اخبرت بامر محتمل فاذا اخبرت يبطلان النكاح الاول لا يقبل قولها وان اخبرت  
بالحرمة بامر عارض بعد النكاح من رضاء طاهر غير ذلك فان كانت ثقة عنده  
اولم تكن عنده ثقة ووقع في قلبه انها صادقة فلا بأس بان يتزوجها  
والله اعلم

## فصل في التسبيح والتسليم والصلوة على النبي

صلی الله علیه وسلم والتعاوید وما يرجع الى الامور الدينية

رجل اراد ان يتعوذ قال الفقيه ابو جعفر رح احب الي ان يقول اعوذ بالله من الشيطان  
الرجيم ليكون موافقا للقرآن. ولو قال اعوذ بالله العظيم او قال اعوذ بالله السميع  
العليم يجوز. وينبغي ان يكون التعوذ موصولا بالقراءة. رجل سمع رجلا يقرأ القرآن  
ويحسن في القراءة فانه لا ينبغي للقارى ان يلحن ويتعلم الصواب. فاما السامع ان  
علم انه لو منعه عن اللحن ويعلمه الصواب يغضب القارى او يدخل عليه وحشة  
فانه ينبغي للسامع ان يمنعه عن اللحن ويعلمه الصواب الا ان يخاف ان يقع بينهما  
عداوة فحينئذ وسعه ان لا يتعرض له الحارس في الحراسة اذا قال لا اله الا الله  
او ما اشبه ذلك او الفقاع يقول عند فتح الفقاع للمشتري صلى الله عليه محمد  
قالوا يكون اثما بخلاف العالم اذا قال في المجلس صلوا على النبي عليه الصلوة والسلام  
فانه يثاب على ذلك. وكذا الغازي اذا قال كبروا يثاب عليه لان الفقاع والحارس  
ياخذ بذلك عوضا. رجل جاء الى تاجر ليشتري منه ثوبا فعند فتح المتاع قال سبحان  
الله او قال اللهم صل على محمد ان اراد بذلك اعلام المشتري جودة ثوبه ومناحه  
كرو. رجل دعى بدعاء وقلبه ساه فان كان دعاءه على الرقة فهو افضل. وكذا لو كان  
لا يمكنه ان يدعوا لاهو ساه فالدعاء افضل من ترك الدعاء. ويكره ان يقرأ  
القرآن في الحمام لانه موضع النجاسات. وذكر في كتاب الآثار انه لا بأس به ولا يقرأ  
في بيت الخلا. وان قرأ القرآن عند القبور ان نوى بذلك ان يوسمهم صوت القرآن  
فانه يقرأ فان لم يقصد ذلك فانه تعا يسمع تراءة القرآن حيث كانت. قوم يقرؤون  
القرآن من المصاحف او يقرأ رجل واحدا فدخل عليه واحد من الاجلة والاشراف

نقام القارى لأجله قالوا ان دخل عليه عالم ابوه واستاذ الذى علمه العلم جازله  
ان يقوم لأجله وما سوى ذلك لا يجوز . رجل شرب الخمر فقال الحمد لله لا ينبغي له ان  
يقول في هذا الموضع الحمد لله . ولو اكل شيئاً غصبه من انسان فقال الحمد لله قال الشيخ  
الامام اسمعيل الراهد لا بأس به . رجل يسمع وجهه اذا فرغ من الدعاء قال بعضهم  
ذلك ليس بشئ والصحيح انه لا بأس لورود الاثر فيه . رجل سمع اسم من اسماء الله تعالى  
يجب عليه ان يعظمه ويقول سبحان الله وما اشبه ذلك . ولو سمع اسم النبي صلى الله  
عليه وسلم فانه يصل عليه . فان سمع مراراً في مجلس واحد اختلفوا فيه . قال بعضهم  
لا يجب عليه ان يصل الامرة . وقال بعضهم يصل في كل مرة . رجل يقرأ القرآن فسمع اسم  
النبي صلى الله عليه وسلم ذكر الناطق رح انه لا يجب عليه الصلوة والتسليم لان قراءة  
القرآن على النظم والتأليف افضل من الصلوة عليه صلى الله عليه وسلم . فاذا فرغ من  
القراءة ان صلى على النبي صلى الله عليه وسلم كان حسناً وان لم يصل فلا شئ عليه .  
ولو سمع القارى الاذان فالأفضل له ان يمسك عن القراءة ويسمع الاذان اذا سلم  
رجل على القارى لا ينبغي له ان يسلم على القارى كيلا يشغله ذلك عن القراءة فان سلم  
عليه قال بعضهم لا يجب رد السلام على القارى وقال بعضهم يجب . وهو اختيار  
الفقيه ابو الليث رح . ويكره ان يصل على غير النبي وهذه فيقول اللهم صل على  
فلان . ولو جمع في الصلوة بين النبي وغيره فيقول اللهم صل على محمد وعلى اله واصحابه  
جان لان فيه تعظيم للنبي صلى الله عليه وسلم . رجل سلم على من كان في الخلاء يتغوط ويقول :  
لا ينبغي ان يسلم عليه في هذه الحالة . فان سلم عليه قال ابو حنيفة رح يرد عليه السلام  
بقليه لا بلسانه . وقال ابو يوسف رح لا يرد لا بالقلب ولا باللسان ولا بعد الفراغ ايضاً  
وقال محمد رح عليه السلام بعد الفراغ من الحاجة . ولا يسلم على احد وقت الخطبة

ولا ينتمى العاطس. وإذا سلم وقت الخطبة لا يجب على السامع رد السلام. السائل  
إذا أتى باب دار إنسان فقال السلام عليكم لا يجب رد السلام عليه. وكذا إذا سلم على  
القاضي في المحكمة. وإذا أتى الرجل باب دار إنسان يجب أن يستأذن قبل السلام ثم إذا دخل  
سلم ولا يتم يتكلم. وإذا كان في القضاء يسلم أولاً ثم يتكلم. رجل كان جالساً قوم فسلم  
عليه رجل وقال السلام عليك يا فلان فرد عليه السلام بعض القوم سقط عن  
سلم عليه. قيل إن سمى رجلاً فقال السلام عليك يا زيد مثلاً فرد عليه عرو ولا يسقط  
رد السلام عن زيد. وإن لم يسم وقال السلام عليك وأشار إلى رجل فرد غيره سقط  
السلام عن المشار إليه. رجل سلم على رجل فرد عليه السلام فلم يسمع قال أبو بكر لا سكتا  
رجح أخاف أن لا يسقط عنه فرض الرد فقبل له لو كان الرد ود عليه أصم ماذا يصنع  
قال ينبغي أن يريه تحريك الشفة إذا سلم إليه يهودي أو نصراني أو مجوسي على مسلم  
قال محمد رج يقول المسلم وعليك ينوي بذلك السلام لمحدث من فروع الرسول  
الله صلى الله عليه وسلم أنه قال إذا سلموا عليكم فردوا عليهم. وإنما يكره أن  
يبتدئهم بالسلام. أما إذا ابتدأ الكافر فلا بأس بأن يرد عليه ولكن لا يرد على  
قوله وعليك. وبعض المشايخ لم يربأوا بالسلام على أهل الذمة. والصحيح هو  
الأول. هذا إذا لم يكن للمسلم حاجة إليه فإنا فلا بأس بالسلام عليه. ويكره للمسلم  
أن يصاحف الذي. وإذا قال المسلم للذي أطال الله بقاءك قالوا إن نوى بقلبه أنه  
يطيل بقاءه لعله يسلم أو يؤدي الجزية عن ذلك وصغار فإنه لا بأس به لأن هذا دعاء  
له إلى الإسلام أو المنفعة للمسلمين. الفارس مع الرجل إذا التقيا ينبغي للفارس  
أن يسلم أولاً. وكذا الرجل مع المرأة إذا التقيا يسلم الرجل أولاً. وإن سلمت المرأة  
الأجنبية على رجل كانت عجوزة رد السلام عليها بصوت تسمع. وكانت شابة



رد عليهما في نفسه والرجل اذا سلم على امرأة اجنبية فالجواب فيه يكون على العكس . فتعلم  
 معه خريطة فيها كتب من اخبار النبي صلى الله عليه وسلم او من كتب الفقه فنام وتوسد  
 بالخريطة قالوا ان تصد به التوسد كره وان فعل ذلك لاجل الحفظ لا يكره . ويكره تصغير  
 المصحف وان يكتب بقلم دقيق مروي ذلك عن ابى حنيفة رح وهو قول ابي يوسف  
 وذر رحهم الله . وكان ابو حنيفة رح يكره النقط والتعاشير في المصحف ومشاغها  
 رح لم يروا في زماننا باسأبد لك ولو كتب القرآن على الحيطان والجدران بعضهم قالوا  
 رجي ان يجوز ذلك . وبعضهم كرهوا ذلك مخافة السقوط تحت اقدام الناس رجل  
 امسك المصحف في بيته ولا يقرأ قالوا ان نرى به الخير والبركة لا يأتهم بل يرجي به التوب  
 ولو امسك الخير في بيته للتخليل جاز ولا يأتهم . ولو امسك شيئا من هذه العارف والمذا  
 يكره ويأتهم . وان كان لا يستعملها لان اصلك هذا الاشياء يكون لله عادة . كما غد  
 فيه مكتوب بسم الله الرحمن الرحيم جعل فيه شيء قال ابو بكر الاسكاف رح يكره  
 سواء كانت الكتابة في ظاهره او باطنه بخلاف الكيس اذا كتب عليه اسم الله فانه لا يأت  
 به لان الكيس يعظم وهذا الكاغذ لا يكره لمن لا يكون على الطهارة ان ياخذ فلو سا  
 عليها اسم الله تعالى . ولو كتب على خاتمه اسمه او اسم ابيه او ما بدله من اسماء الله  
 تعالى نحو قوله حسينا الله ونعم الوكيل او ربى الله او نعم القدير الله فانه لا بأس به  
 رجل يزكر الله تعالى ويسبح في مجلس الفاسق قالوا ان نرى ان الفسقة يشتغلون  
 بالفسق وانا اشتغل بالتسبح فهو افضل واحسن كن سبح الله تعالى السوق و  
 ينوي به ان الناس يشتغلون بامور الدنيا وانا اسبح الله تعالى هذا الموضع فهذا  
 افضل من ان يسبح الله وحده في غير السوق . وان سبح على وجه الاعتبار يوجب على  
 ذلك وان سبح على ان الفاسق يجعل الفسق كان اثما . وينبغي للصالح ان يدعو

في صلوة بالدعاء المحفوظ ولا يتكلف للتلاجيز على لسانه ما يشبه كلام الناس . أما  
 في غير الصلوة يدعو بما يحضر ولا يستظهر بالدعاء لان حفظ الدعاء يذهب بالركة  
 . رجل عطس خارج الصلوة ينبغي ان يحمده الله تعالى فيقول الحمد لله رب العالمين  
 او يقول الحمد لله على كل حال . وينبغي ان يحضره ان يقول بحمك الله ثم يقول العا<sup>طس</sup>  
 غفر الله لي ولكم ايقول يهديكم الله ويصلح بالكم ولا يقول غير ذلك ولو عطس  
 رجل في غير الصلوة فقال رجل في الصلوة الحمد لله قالوا تفسد صلوة ان ارد به  
 الجواب ولو قال يرحمك الله فسدت صلوة لانه خطاب وجواب ولو عطس  
 المصل فقال رجل يرحمك الله ثم قال المصل غفر الله لي ولكم كان جوابا تفسد  
 صلوته . وينبغي ان كان بحضرة العاطس ان يشمت العاطس اذا تكرر عطاسه  
 في مجلس الا ثلث مرات فان عطس اكثر من ثلث مرات فالعاطس يحمده الله تعالى  
 في كل مرة ومن كان بحضرة ان شتمته في كل مرة فحسن وان لم يشتمته بعد الثلث  
 فحسن ايضا رجل راي رؤيا اعجبه ينبغي ان يحمده الله تعالى لان ذلك نعمة يشكر  
 ثم ان شاء قصها على من يتقرب به وان شاء لم يقص . ولو قال رجل رايت الله تعالى  
 في المنام قال الشيخ الامام رئيس اهل السنة ابو منصور الماتريدي رح هذا  
 الرجل شر من عابد الوتر . وهذه المسئلة اختلف فيها مشايخ بخاراوسمرقند  
 قال مشايخ سمرقند رح رؤية الله تعالى في المنام باطلة لا تكون لان ما يرى في المنام  
 لا يكون غير المرئى بل هو خياله والله تعالى منزّه عن ذلك وترك الكلام في هذه المسئلة  
 احسن . واذ اقامت المرأة حاملا فدفنت وبعثت في المنام انها قالت ولدت لابن  
 قبيها . ولا بأس بتقبيل يد العالم والسلطان . وتكلموا في تقبيل يد غيرها . قال  
 بعضهم ان ارد به تعظيم السلم لاسلامه فلا بأس به . والاول ان لا يقبل .

ويكره المعانقة اما اذا سجد للسلطان ان كان قصده التعظيم والتحية دون العبادة  
لا يكون ذلك كفرا. اصله امر الملكة بسجود ادم صلوة الله عليه وسجود اخوة  
يوسف عليه السلام. ولو قال للمسلم اسجد الملك والاعتناء قالوا ان امرؤ بك  
للعباداة فالأفضل له ان لا يسجد لكن الكره على ان يكره كان الصبر أفضل وان امره  
بالسجود للتعظيم والتحية لا للعبادة له ان يسجد. رجل دعاه الامير فسأله عن  
اشياء فان تكلم بما يوافق الحق يرضيه مكرها فانه لا ينبغي له ان يتكلم بما يخالف  
الحق. وهذا اذا كان لا يخاف على نفسه القتل ولا اطلاق عضو ولا يخاف على ما  
فانه خاف ذلك فانه لا بأس به. واداسال الرجل غير الاخبار المحدثه في البلد قال  
بعضهم يكره الاخبار والاستخبار. وقال بعضهم لا يكره الاستخبار ويكون الاخبار  
والصحيح انه لا بأس بالاخبار انهم ليكون عالما بالمصالح. امرأة ارادت ان  
تصنع تعويد اليحيى زوجها بعد ما كان يبغضها ذكر في الجامع الصغير انه ذلك  
حرام لا تحل. ولا بأس بوضع الجاهم في الزرع والمبطحة لدفع ضرر العين لان العين  
حق نصيب المال والادى والحيوان ويظهر اثره في ذلك عرف ذلك بالافان  
واذا خاف العين كان له ان يضع فيه الجاهم حتى اذا نظر الناظر الى الزرع  
يقع بصره ولا على الجاهم لارتفاعها فنظر بعد ذلك الى الحرف لا يضر للادى  
ان امرأة جاءت الى النبي صلى الله عليه وسلم وقالت نحن من اهل الحرف وانا  
تخاف عليه العين فامرها النبي صلى الله عليه وسلم ان يجعل فيه الجاهم ويكون  
كتبة الرقاع في ايام النير وذو الماتهما بالابواب لان فيه اهانة اسم الله تعالى  
واهانة اسم النبي صلى الله عليه وسلم بساطا ومصل كتب عليه في النسخ الملك  
الله يكره استعماله او بسطها والقعود عليها. ولا قطع الحرف من الحرف او خيط

على بعض الحروف حتى لا يتبع الكلمة متصلة لا بزوال الراهة لان الحرف المفردة حُرمة  
وكذا لو كان عليها الملك لا غير او كان الالف وحدها او كان اللام وحده  
وحكى ان بعض الائمة راي شيانا يرمون الى الهدف وقد كتب على الهدف ابد  
جهل ففهمهم عن ذلك ثم مريبهم وقد فصلوا الحروف ففهمهم ايضا وقال ما فهمتكم  
في الابتداء لاجل الكلمة وانما فهمتكم لاجل الحروف خرقة فيها درهم ربي ابن  
سماعة عن محمد ربح في النوادر انه لا بأس للرجل امساك تلك الخرقة وان لم يكن  
على وضوء ولا بأس ببيع الزنار من النصارى ولا القلنسوة من الجوسى لان في  
ذلك اذلالا لهم اسكاف امره انسان ان يتخذ له خفقا مشهورا على راي المجوسى  
او الفسقة وزاد له في الاجرة قيل لا ينبغي له ان يفعل ذلك وكذا الخياط اذا امر ان  
يخيط ثوبا على زعم الفساق ويكره بيع المكعب المفضى من الرجال اذا علم انه  
يشترى لللبس فقير اجر نفسه من كافر ليعصر له العنب فيتخذ خمر ليكره له ذلك  
لان النبي صلى الله عليه وسلم لعن العامر ولو ان مسلما اجر نفسه ليعمل في الكنيسة  
ويعصرها لا بأس به لانه لا معصية في عين العمل فان اجر نفسه من نصراني لضرب  
الناقوس كل يوم خمسة دراهم وفي عمل آخر يعطيه كل يوم درهما قالوا لا ينبغي  
له ان ياجر نفسه منهم ويطلب النفاق من عمل آخر واذا استوجر لغسل الميت  
قالوا لاجر له وكذا لو استوجر لحمل الميت ولو استوجر لحفر القبر ولدفن الميت  
كان له لاجر قالوا اما لا يجب لاجر لحمل الميت اذا لم يرجد ثمه احد يحمل الجنازة  
بغير اجر فان وجد جازت الاجارة لان الحمل لا يجب عليه خاصة وان استوجر  
لضرب الطبل فان كان لله هو لا يجوز لانه اعانة على المعصية وان كان للغزو  
والعاقلة جاز لانه طاعة وما اخذ المطرب والمغني ان اخذ من غير شتر طبياح

له . وأن أخذ على شرط رده على صاحبه ان قدر وان لم يقدر على الرد  
على صاحبه تصدق به رجل يتبع التعويد في المسجد الجامع  
ويكتب في التعويد التوراة والانجيل والقرآن ويأخذ مالا ويقول  
الجنة ادفع التعويد هدية او هبة لا اجل له ذلك المال لانه اخذ المال  
على الهدية حرام . وأن أخذ الاجرة على تعليم القرآن قالوا لا بأس به في زماننا  
رجل اراد ان يعلم النجوم قالوا ان كان يتعلم مقلدا ما يعرف به مواقيت  
الصلوة والقبلة لا بأس به . وما سوى ذلك حرام كما فر من اهل الذمة  
او اهل الحرب طلب من مسلم ان يعلم القرآن والفقهاء قالوا لا بأس بان يعلم القرآن  
والفقهاء في الدين لانه عسى ان يهتدى الى الاسلام فيسلم الا ان الكافر لا يمس المصحف  
رجل اراد ان يقرأ القرآن ينبغي ان يكون على احسن احواله يلبس صالح ثيابه وينعم  
ويسقبل القبلة لان تعظيم القرآن والفقهاء واجب . وأما تعليم الكلام والمناظرة  
فيه قالوا وراء قدر الحاجة مكره وحكي ان حماد بن ابي عبيدة رحمه الله كان  
يتكلم في الكلام فنهاه الاب عن ذلك فقال له حماد قد رأيتك وانت تتكلم فابالك تهاني  
فقال يا بني كما باشتكم وكلوا احد منا كان الطير على راسه فمأفة ان يزل صاحبه وانتم  
اليوم تتكلمون وكل واحد منكم يريد ان يزل صاحبه ومن اراد ان يزل صاحبه  
يكفر فقد كفر قبل ان يكفر صاحبه . وأما التثوية والميلة في المناظرة

قالوا ان كان من كان يناظره يكلمه متعلما مسترشدا او يكلمه على الانصاف بلا تغت  
لا يجعله التوبة والحيلة والتبليس. وان كان من يكلمه يريد التغت ويريد  
ان يطرحه يجعله التوبة والحيلة بل يجتال كل حيلة ليدفع التغت عن نفسه  
رجل تعلم بعض القرآن ثم وجد فراغا فانه يتعلم تمام القرآن لان تعلم تمام القرآن  
افضل من صلوة التطوع. وتعلم الفقه اول من تعلم تمام القرآن. وكان تعلم  
علما كعلم الصلوة او نحوها احدهما يتعلم ليعلم الناس والاخر يتعلم ليحل به  
فالاول افضل لان منفعة تعليم الخلق اكثر فكان هو افضل وجاء في الاثر ان من كثرة  
العلم ساعة خير من ايام ليلة. رجل خرج فطلب العلم بغير اذن والديه فلابأس  
ولم يكن هذا عقوبا. قيل هذا اذا كان ملتجيا فان كان ارد صحيح الوجه فلا يبيح ان يمنعه  
من الخروج ولو اراد ان يخرج للحج وابوه كاره لذلك قالوا ان كان الاب مستغنيا  
عن خدمة لابس بان يخرج. وان لم يكن مستغنيا لا يسعه الخروج لما رو عن رسول  
الله صلى الله عليه وسلم انه قال ما من رجل ينظر الى والديه نظر حمة الا كانت له بها  
حجة مقبولة قيل يا رسول الله وان نظرت في اليوم مائة مرة قال وان نظرت في اليوم مائة مرة فان  
كان ابراهم يحتاج الى الثقة ولا يقدر ان يخلف لهما نفقة كاملة او يكتف ذلك الا ان الغالب على  
الطريق هو الخوف فلا يخرج بغير اذنها. وان كان الغالب هو السلامة فله ان يخرج  
وذكر في بعض الروايات ان الرجل لا يخرج الى الجهاد الا باذن والديه فان اذن له احد  
لم ياذن له الاخر لا ينبغي له ان يخرج وهما في سعة من ان يمنعا اذا دخل عليهما مشقة  
لان مراعاة حق الوالدين فرض عين والجهاد فرض كفاية. وان لم يكن له ابوان وله  
وجدان فاذن له اب الاب وام الام ولم ياذن له الاخران فلا بأس  
بان يخرج لانه اب الاب قائم مقام الاب وام الام قائمة مقام الام. ولواذن له الابوان

كان له ان يخرج ولا يلتفت الى غيرها. هذا اذا كان السفر سفر جهاد فان كان السفر سفر  
 تجارة او حج لا باس بان يخرج بغير اذن والديه اذا استغنى الابوان عن خدمته لانه  
 ليس في هذين السفرين ابطال حق الوالدين اذ لم يكن الطريق نحو فان كان نحو ما مثل البحر لا يخرج  
 الاباوان والديه وان كانا مستغنيين عن خدمته. رجل ليس له مال وله عيال واحتاج  
 الناس في حفظ الطريق الى البدرة فان قدر على ان يعمل هذا العمل ولا يضيع عياله  
 كان له ان يفعل وان كان لا يمكنه هذا العمل مع القيام لرعاية العيال فالقيام بالمرعى  
 اول. وكذا لو خرج للتعليم يضيع عياله يراعى حق العيال. طلبة العلم اذا اختصموا  
 في السبق فمن كان اسبق يقدم سبقه فان اختلفوا في السبق ان كان لاحدهم بيئة  
 تقام بينته وان لم تكن يقرع بينهم ويجعل كافهم اتوا معا كما في الحرمة والفرقة اذ لم يعرف  
 الاول فيجعل كافهم ما توامعا. صاحب العلم اذا خرج الى القرى ليدكرهم فيجوعوا له شيئا  
 حل على ابي الليث رح انه قال كنت افيء انه لا يخرج الى القرى ثم رجعت عن ذلك رجل  
 اصاب ما لا حرامات واوصى بان يتصدق به عن ارباب الاموال قالوا ان عرف ارباب  
 الاموال رد عليهم اموالهم وان لم يعرفوا ينبغي ان يتصدق عنهم فان قالت الورثة  
 هو كاذب فيما يقول يريد بذلك اضرار الورثة فانه يتصدق بمقدار ثلث المال  
 ولو قال في مرضه هذا المال لقطة وكذبته الورثة قال محمد رح لا بل من شئ وقال  
 ابو يوسف رح يتصدق بمقدار الثلث. ويجوز السبق في اربعة اشياء في الخلق  
 يغني البعير في الحاضر يغني الفرس والمفضل يغني الرمي والمشي بالاقدام يغني به العدد  
 ويجوز اذ كان البدل من جانب واحد بان قال اذ سبقتك فلكذا وان سبقتني  
 فلا شئ لك. وان كان البدل من الجانبين فهو حرام لانه قمار الا انه ادخل الحمل بينهما  
 فقال لكل واحد منهما ان سبقتني فلكذا وان سبقتك فلكذا وان سبق الثالث

فلا شيء له فهو جائز وحلال والمراد من الجواز الحل والطيب دون الاستحقاق فإنه لا يصير مستحقاً. وما يفعلُه الأمراء فهو جائز أيضاً بأن يقولوا لاثنين إيكما سبق فله كذا. وإنما جواز السباق في هذه الأشياء الأربعة لورود الأثر فيها ولا اثر في غيرها وقال الشيخ الإمام شمس الأئمة الحلواني رح أيضاً في القيميين إذا تكلموا في مسألة أكان البدل على أحدهما جاز وأكان البدل من الجانبين لا يجوز. وإنما يجوز السابق في الدواب إذا كان فسه قد سبق وقد لا يسبق قالوا والجواز الذي يلعب به الصبيان يوم العيد يوكل روى عن ابن عمر رضي الله عنه أنه كان يشتري الجوز لصبيانه يوم العيد يلعبون بها وكان يأكل منه وهذا إذا لم يكن على وجه المقامرة. فأما إذا كان على وجه المقامرة فهو حرام، مَرَضَةٌ انقطع لبنها بظهور الحمل وليس للامب شيء يستاجر به الظرف فحلت لاستئصال الدم قالوا يباح لها ذلك مادام نطفة أو علقته أو مضغه لم يتخلف له عضو لأنه ليس له حكم الأدم وقد روي تلك المدة بأربعة أشهر. أمراء حلت ومضغ على حملها شهر فأردت القاء العلق على الظهر لأجل الدم فانها تسأل أهل الطب أن قالوا يصير بالحمل لا تنقل. وكذا الفصد والحجامة وقيل لا ينبغي لها أن تفعل ما لم يتحرك الولد فإذا تحرك لا بأس بالقاء العلق والحجامة ما لم تقرب الولادة فإذا قربت لا تنقل. وأما الفصد فالامتناع عن الفصد أولاً في حالة الحمل كيلا يلحق الولد أفة صبي سمع الأحاديث وهو لا يفهم ثم كبر جاز له أن يروي عن المحدث. وكذا البالغ إذا سمع الحديث ولم يفهم جاز له أن يروي عن المحدث ولو تروى على صبي صك ولم يفهم ثم كبر لا يجوز له أن يشهد وكذا البالغ إذا قرئ صك ولم يفهم ما فيه لا يجوز له أن يشهد بما فيه رجل يتخذ لعبة ليفرق بين المرأة وزوجها بتلك اللعبة قالوا هو من يدبكم برده ويقتل إذا كان



يعتقد لها اثر او يعتقد التقريظ من اللعبة لانه كافر الساحر اذا تاب فهو على وجه  
الكان يعتقد نفسه خالقا لا يفهم ان تاب عن ذلك وقال خالق كل شيء هو الله  
تعالى وشركا كما ان يقول يقبل توبته ولا يقتل. وان كان الساحر يستعمل السحر للتجربة  
والامتحان ولا يعتقد لذلك لا يقتل لانه ليس بكافر. ساحر محجود السحر ولا  
يدري كيف يفعل ولا يقربه قالوا الاستتاب بل هو يقتل اذا ثبت انه يستعمل السحر  
وذكره بعض المراجع والاستتابة احوط. وقال الفقيه ابو الليث رجا اذا تاب  
الساحر قبل ان يؤخذ يقبل توبته ولا يقتل وان اخذ ثم تاب لم يقبل توبته ويقتل  
وكذا الذين يعرفون الداعي. والفتوى على هذا القول كآراء عابدين اختلفوا  
فيه. قال بعضهم لا يجوز ان يقبل استجاب دعاؤه. وقال بعضهم يجوز ان يقال  
يستجاب دعاؤه فان ابليس لعنه الله دعا حيث قال رب انظر في اليوم يبعثون  
نقال الله تعالى انك من المنظرين. رجل يعمل اعمال الرد يقع في قلبه انه ليس <sup>بمؤمن</sup>  
قالوا ان وقع في قلبه انه ليس بمؤمن لان بعض اعماله لا يوافق اعمال المؤمنين  
فهذا مؤمن صالح. وقال عليه السلام المؤمن امن جاره بوائقه. وقال عليه  
السلام المسلم من سلم المسلمون من يده ولسانه فهو يريد بهذا انه ليس من جملة  
هؤلاء المؤمنين. وان كان يقع في قلبه انه ليس بمؤمن لانه لا يعرف الله تعالى فان  
استقر قلبه على ذلك فهو كافر. وان خطر بباله ذلك ووجد من نفسه انكاره  
فهو مؤمن لان هذا مما لا يمكن التمسك به. وهذا من صدق ايمانه فيكون عفو  
كن هم بسيئة ولم يعزم عليها لا يكون اثما وان عزم عليها كان اثما. وهل تمنى  
الموت ان تمنى الموت لضيق عينه او لشرا صابه من ظالم او عدا او نحو كرهه. وان  
تمنى لتغير زمانه فيتمنى الموت مخافة الوقوع في المعاصي لا يكره. رجل قال لا احب

القرع قالوا ان اراد به ان لا احب لما كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يحب فهو  
 كافر. وان قال ذلك لمرض اصابه من القرع لا يكفر. ولو قال انا لا احمل بفتوى  
 الفقهاء وليس كما قال العلماء فانه يعزى ولا يكفر. حمل مات وكسبه كان من  
 بيع الباقي فان تورع الوارث ولم ياخذ ذلك المال كان اولي ويرد على اربابها  
 ان عرف اربابها. وان لم يعرف يتصدق. وكذا الجواب فيما اذا اخذ  
 رشوة او ظلما. ولو كان الوارث يعلم مورثه ان مورثه كان يكسب من حيث  
 لا يحل الا انه لا يعلم ذلك المال الذي اخذ مورثه ظلما كان المال ميراثا له  
 في الحكم يتصرف به ما يشاء وان تصدق به كان اولي ولا يلزمه وينبغي ان يتصدق  
 عن خصماء الوارث. رجل رآى من رجل منكرا وهو ايضا يرتكب من ذلك كان عليه  
 ان ينهي غيره ويمتنع هو ايضا. رجل علم ان فلانا يتعاطى من المنكر هل له ان يكتب  
 الى ابيه بذلك قالوا ان كان يعلم انه لو كتب الى ابيه يمنعه الاب عن ذلك  
 ويقدر عليه يحل له ان يكتب وان كان يعلم ان اياه لو اراد منعه لا يقدر عليه  
 فانه لا يكتب كيلا يقع العداوة بينهما وكذلك فيما بين الزوجين وبين  
 السلطان والرعية والحشم انما يجب الامر بالمعروف اذا علم انهم يسمعون  
 . رجل اغتاب اهل قرية فقال اهل هذه القرية كذا لم يكن ذلك غيبة لانه لا يد  
 به جميع اهل القرية وكان المراد هو البعض وهو مجهول الرجل اذا كان يصوم  
 ويصل ويضرب الناس باليد واللسان فلذكره بما فيه لا يكون غيبة ان اخبر السلطان  
 بذلك لينجزه فلا اثم عليه. رجل ذكر مساوى اخيه المسلم على وجه الاهتمام  
 لم يكن ذلك غيبة انما الغيبة ان يذكر على وجه الغضب يريد به السب  
 . امرأة ترضع صبيا بغير اذن زوجها يكره لها ذلك الا اذا خافت هلاك الرضيع

<sup>٢١٥</sup>  
 فحسبوا لآباس به رجل وجد في بيته امرأة فوطئها وقال طنت انها المرأة روى زر عن  
 ابي حنيفة رح انه قال ان كان نهارا يجمد وان كان ليلا لا يجمد به اخذ الفقيه ابو الليث  
 رح وعن ابي حنيفة رح في رواية اخرى عليه الحمد ليلا كان او نهارا قال رضي ويغني  
 ان يكون الجواب على التفصيل ان لم يكن امرأته تزف اليه لا يجمد وان زفت قبل ذلك  
 لا يصح. رجل له على رجل دين فأت المطالب ولم يؤد المديون الدين الوارث  
 قال محمد بن سلمة رح ارجوان يكون الدين يوم القيمة للطالب. رجل له على رجل  
 دين فبلغه ان العريم قد مات فقال جعلته في حمل او قال وهبت منه الدين فاذا  
 هو حي قال نصير رح بصير في حمل وليس له ان ياخذه منه رجل عليه دين ونسي  
 حتى مات قال شداد رح ان كان الدين ثمن بيع او قرض لا يؤخذ يوم القيمة وان كان  
 غصبا فهو ما خوذ رجل مات وله ديون على الناس ولم يدع وارثا قال ابو القاسم  
 رح يصدق المديون على صاحب الدين مقدار دينه. رجل مات وعليه دين وله علم  
 الوارث بدينه فاكل ميراثه قال شداد رح لا يؤخذ الوارث بدينه وان علم  
 الوارث بدين المورث كان عليه ان يقض دينه من تركه المورث وان نسي  
 الابن بعد ما علم فانه لا يؤخذ به في دار الآخرة. وكذا لو كانت وديعة تنسبها حتى  
 مات لا يؤخذ بها في دار الآخرة. رجل له على رجل دين وهما في الطريق فخرج اللصوص  
 عليهما وقصدا واخذوا المولهما فاعطى المديون صاحب المال دينه في تلك الحال  
 قال بعضهم له ان يؤدى دينه وليس للطالب ان لا يأخذ. وقال الفقيه ابو الليث  
 رح عندى للطالب ان لا يأخذ في تلك الحالة كمن كفل بنفس رجل فسلم الكفيل  
 المكفول به في المغارة لو في موضع لا يقدر المكفول له على استيفاء حقه لا يصح  
 تسليمه. رجل له ارض يحجب نهر للعامة فشق الماء حريم النهر حتى صار النهر

في ارض الرجل فاراد الرجل ان ينصب في ذلك رجلا فراضه كان له ذلك وان ارد  
 ان ينصب على غير العامة لم يكن له ذلك. رجل مر في الطريق المحدث قال الفقيه  
 ابو الليث رح ان علم ان صاحب الارض احدث الطريق في ملكه يباح المرور في الطريق  
 المحدث وان لم يعلم يجوز فيه المرور حتى يعلم انه غصب وقال نصير رح ليس للرجل  
 ان يمر في ارض الغير اذا كان له طريق اخر وان لم يكن له طريق اخر فله ان يمر فيها  
 ما لم يمنعه فاذا منعه فليس له ان يمر فيها وقال بعضهم ان كانت الارض مزرعة  
 او مكروبة ليس له ان يمر فيها لان المرور اذا كان يضرب الارض لا يرضيه صاحب  
 الارض. وعن بعض المشايخ رح قال رايت في بعض الكتب عن ابي حنيفة رح ان الرجل  
 اذا مر في ارض انسان ولها حائط او حائل لا يحمل فيها المرور ولا التزول فيها وان  
 لم يكن لها حائط او حائل لا باس بالمرور فيها. وعن ابي القاسم رح رجل خفي عليه  
 الطريق فاراد ان يمشي في الارض المزروعة قال يمشي فيها ولا يطيأ الزرع ولا يفسد  
 رجل رشو المائة السوق قال ابو بكر رح لا رخصة فيه وان كثر الغبار وقال ابو نصر  
 الدبوسي رح لا باس بذلك لتسكين الغبار والزيادة على ذلك لا يحمل. رجل رفع  
 الطين والتراب من طريق المسلمين قال ابو نصر رح ان رفعه في ايام الوصل تنقية  
 الطريق وجوتان يكون محتسبا بمنزلة اماطة الاذى عن طريق المسلمين وان  
 اضر رفعه بالمارة لا يسعه ذلك. وان كان لا يضرب لباس به رجل وطئ بهيمة قال  
 ابو حنيفة رح ان كانت البهيمة للواطي يقال له اذبحها واحرقها. وان لم تكن البهيمة  
 للواطي كان لصاحبها ان يدفعها الى الواطي بالقيمة ثم يذبحها للواطي ويحرق ان لم تكن  
 مأكلة. فان كانت مما ياكل يذبح ولا يحرق. الفراء اذا كانت موزية قال محمد رح  
 لا باس بان يذبحها من غير ان يضربها ولا يؤذيها. صاحب البهيمة اذا لم ينفق على

على البهيمة يوم بالاتفاق عليها ويحجر. وعن أبي يوسف رجا أنه يقال لصاحبها أمان  
 تنفق عليها أو تبيعها. رجل يتصدق على السواك في المسجد الجامع قال أبو نصر العياض  
 رجا من أخرجهم عن المسجد أرحوا أن يغفر الله تعالى بأخراجهم عن المسجد. وقال  
 بعض العلماء رجا من تصدق بفلس في المسجد يوم الجمعة ثم تصدق بعد ذلك  
 بأربعين فلسا لم يكن كفارة ذلك الفلس الواحد. وعن خلف رجا أنه قال لو كنت  
 قاضيا لأقبل شهادة من تصدق على السواك في المسجد الجامع رجل بين في أرض  
 الغصب مسجدا أو حماما أو حائطا قال أبو يوسف رجا لباس بالصلوة في هذا  
 المسجد ولا يستاجر منه الحمام والحائط. رجل حفر قبر في قاء قوم رجا ابن رستم  
 رجا أنه يوم بتسويته ولا يضمن النقصان. ولو هدم حائط المسجد كذلك أمر  
 بتسويته ولا يضمن النقصان. ولو هدم حائط الدار رجل ملكه أو حفر فيها  
 يئرا يضمن النقصان ولا يومر بالتسوية ولا ببناء الحائط. جنب اختضب واقتضبت  
 امرأة بذلك الخضاب قال أبو يوسف رجا لباس به ولا تصل فيه. وإن كان الجنب قد  
 غسل موضع الخضاب فلا لباس بأن يصل فيه. ذكر ابن رستم رجا رجل حفر قبرا  
 في غير ملكه ليدفن فيه ميتا له فدفن غيره فانه لا ينبتش القبر ولكن يضمن قيمة  
 حفره حتى يحفر فيها حفرة أخرى فدفن فيها. وعن أبي يوسف رجا إذا دفن الميت في أرض  
 غيره بغير إذن المالك أن شاء المالك أمر بإخراج الميت وإن شاء يسوى الأرض  
 فيزرع فوقها رجل أم قوما وهم له كارهون ذكر الحسن البصري رجا عن أصحاب  
 رسول الله صلى الله عليه وسلم رضي عنهم أنهم قالوا من أم قوما وهم له كارهون  
 لا يجوز صلوة ترقوته. وقال أبو يوسف رجا هذا إذا لم يكن الإمام مستحقا للأمامة  
 فساد فيه. وإن كان أهلا فلا بأس به وإن كرهه القوم. أهل قرية جمعوا بدورا

من اناس وزرعوا لاجل الامام قالوا النخل الحاصل من ذلك يكون لارباب البذور اذا  
لم يسلموا البذور الى الامام . رجل وقعت له الف درهم في دار انسان وخاف ان يلو  
علم صاحب الدار يمنعهم ولا يرد عليه هل يدخل داره بغير اذنه . قال ابن مقاتل رح  
ينبغي ان يعلم بذلك اهل الصلاح ان كان ثمة اهل الصلاح فان لم يكن ثمة اهل  
الصلاح ان امكنه ان يدخل وياخذ ماله من غير ان يعلم به احد ففعل . هذا اذا خاف  
على صاحب الدار فان لم يخف لايحل لها ان يدخل بغير اذنه بل يعلم صاحب الدار حتى ياذن  
له بالدخول او يخرج المال اليه . رجل اتخذ في بيته خرا سالم يكن في القديم ويتعدى  
ضرر ذلك الى دار جاره قال الشيخ الامام ابو القاسم رح له ان يمنع عن ذلك . وعن  
ابو يوسف رح ان كان الضرب سنا ظاهرا بان كان دورانه يوهن حائط الجار فانه  
يمنع من ذلك . رجل اراد ان يجعل داره اصطبلا ولم يكن في القديم وجاره يتضرر  
بذلك قال ابو القاسم رح ان كان وجه الدواب الى حائط الجار ليس له ان يمنعهم وان كان  
حوائرها الى حائط الجار له ان يمنعهم . رجل اراد ان يتخذ داره حظيرة الغنم في سكة  
غير نافذة ويتاذى الجيران بنتن السرقين ولا يامنون على الرعاة قال ابو القاسم  
رح ليس للجيران منع عن ذلك . وعن ابو يوسف رح رجل اتخذ دارا محملا وبها خاند  
يتضرر الجار له ان يمنع عن ذلك الا ان يكون دخان الحمام مثل دخان الجيران سكة  
غير نافذة ربط احداهم على باب داره دابة واتخذ لها اربا قال الشيخ الامام ابو بكر  
محمد بن الفضل رح لكل واحد من اهل السكة ان ياخذ بنقصه لان هذه السكة كذا  
بينهم . وان كانت السكة نافذة له ان يمسك الدابة على باب داره بشرط السلامة  
وفي الجانيات قال ابو حنيفة رح لاجاس الرجل بان يتفج بجناح يشعه في الطريق  
وبدكان ياخذ في الطريق فان خافه انسان هدمه . ذكر ابن رستم رح دار مشتركة

بين قوم لبعضهم ان يربط الدابة وان يتوضا وان يضع الخشب فيها ومن عطب  
بذلك لا يضمن. ولو حفر بئر يؤخذ بان يسوى فان نقص الحفر يؤخذ بنقصان الحفر  
قال ابو حنيفة رح اذا حفر الرجل في سكة غير نافذة بئر او بئر فيها عطب به انسان  
ضمن ويؤخذ بان يطم البئر ولا يؤخذ بما نقصت البئر. رجل هدم داره وامتنع  
عن العمارة وذلك يضرب بالجيران قال ابو نصر الدبوسي رح ان قدر على بناءه فلهم  
اخذة ليرد الضرر عنهم. وفي المبسوط صاحب الدار اذا رفع بناء فانسد الدرع  
والشمس على جاره او نقب جداره او فتح ابوابا لا يمنع وان تضر به الجار لانه  
متصرف في ملك نفسه رجل اتخذ طينا في رقيقة غير نافذة قال الفقيه ابو بك  
الاسكاف رحمه الله ان ترك مقدار المر للناس وذلك يكون في الاحاين  
ويرفعه سريعا لا يمنع منه. قال محمد بن سلمة رح يجوز فيها بل الطين واتخاذ الارى  
والدكان وغير ذلك فلو غرس في سكة غير نافذة فاراد واحد من الشراكو قطع  
ذلك ولم يتعرض لغيره من الاشجار في هذه المسكة قال ابو القاسم رح ليس له  
القطع لانه متعنت. وكذا في انقض جناح على طريق الجادة. رجل غرس اشجارا  
على شط النهر مجدا وباب داره وبين داره والاشجار طريق الجادة قال ابو القاسم  
رح ان كانت الاشجار لا تضر بالنهر واهله وجوت ان يكون غرسها في سعة وطيب  
قوائمها له ولخلفه من بعده رجل اتخذ بستانا وغرس فيها اشجارا يجنب دار  
جاره قال ابو القاسم رح ليس في هذا تعدي ويجب ان يتباعدا من هائل جاره  
قد رما لا يضرب دار جاره. شعير وجد في بئر الابل او الشاة فغسله ذكي في زباد  
ابن رستم رح انه يוכל ويجوز بيعه وان كان في اخطاه البقر لا يוכל اهله فيه داسوا  
بالحمر فقبول وتروث قال الحسن بن زياد رح لا ضيق عليهم في ابرها وذكرا ابن رستم

رح انه لا باس به ما لم يستنفع حتى ينتفع من ذلك بغير القارة وقعت في خبطة  
 فطعنت قال ابن مقاتل رح لا يוכל وقال الخفاف رح لا احفظ فيه قول اصحابنا رح و  
 عندي لا يفسد الا ان يكون كثيرا فاعسا ينفر عنه الطبع رح هل ينظر في كتب الالهية  
 والاشعار قالوا لا باس به اذا كان لا يتحرك به لسانه وهو ينظر فيه للتاديب

## كتاب الجنائيات

الجنائيات على نوعين. احدهما يوجب القصاص وهو العمد. والاخر لا يوجب وما يوجب  
 القصاص فهو على نوعين. احدهما في النفس والاخر فيما دون النفس فيما دون النفس  
 يعتبر المساواة في البدل فلا يقطع اليمن باليسرى. ولا اليسرى باليمن ولا الصحيحة  
 بالسلاء. ولا يد المرأة بيد الرجل. ولا يد الرجل بيد المرأة. ولا يقطع يد الحر بيد  
 العبد. ولا يد العبد بيد الحر. ولا يد العبد بيد العبد. ويقطع يد المرأة بيد المرأة  
 لان في المرأة لا يختلف البدل وهو نصف دية الرجل. وفي العبد يختلف البدل  
 فان الواجب في يد العبد نصف قيمته والقيمة مختلفة. والجنائيات فيما دون النفس  
 شجاج وغير شجاج. اما الشجاج احد عشر شجة الحارصة وهي التي تمخضت بالبشر  
 ولا يخرج منها شيء وتسع خادشة. والدامعة وهي التي يخرج منها ما يشبه الدم  
 والدامية وهي التي يخرج منها الدم. والباضة وهي التي تبضع اللحم والتلاحة  
 وهي التي تدق ولا تقطع. والسحاق وهي التي تقطع اللحم وتبقى بين اللحم وبين العظم  
 جلدة رقيقة. والموضحة فهي التي توضع العظم والمهاتمة وهي التي تقسم العظم  
 والمقكلة وهي التي تنقل العظم وتخرج. والامة وهي التي تبلغ ام الراس وهي  
 الجلدة التي تكون فوق الدماغ. والدامعة وهي التي تخرب الجلدة التي تكون فوق  
 الدماغ. والجائفة وهي التي تصل الى الجوف. وفي الموضحة العمد القصاص في قولهم



ولا قصاص فيما بعد الموضحة في قولهم. واختلفت الروايات فيما قبل الموضحة ذكر في  
الاصل انه يجب القصاص. وروى الحسن عن ايمنينة ربح انه لا يجب. وعمر بن  
عبد العزيز ربح انه قال ما دون الموضحة حد وش فيها حكومة العدل. وما لا يجب  
القصاص منها بعضها يوجب دية كاملة. وبعضها يوجب بعض الدية. وبعضها  
يوجب حكومة العدل واختلوا في تفسير حكومة العدل. قال بعضهم ينظر الى  
الحجة عليه انه لو كان مملوكا كم ينقص من قيمته بهذا الجناية فكانت تنقص  
عشر قيمته في المرحى بعشر دية. وعلى هذا الاعتبار في النصف والتثالث ونحو  
ذلك. وقال بعضهم ينظر الى ما يحتاج اليه في هذا من النفقة واجرة الطبيب فبح  
حكومة العدل. وقال بعضهم ينظر الى اذى جراحة لها ارش مقدروا وهي الموضحة  
فان كانت هذه الجراحة نصف الموضحة يجب فيها نصف ارش الموضحة. قال ارض  
والفتوى على الاول. والجناية فيادون النفس على نوعين. منها ما يوجب القصاص  
ومنها ما يوجب المال فاتعد منها باي الة تعد يوجب القصاص عند المساواة  
في النفقة. رجل قطع لسان انسان ذكر في الاصل انه لا قصاص فيه وقال ابو يوسف  
ربح لا قصاص في بعض اللسان حتى يقطع الكل. وان قطع بعض اللسان فمنع الكلام  
يجب فيها الدية. وان منع بعض الكلام دون البعض بقسم دية اللسان على  
الحروف التي تتعلق باللسان فيجب الدية بقدر ما فات. وان كانت الجناية فيما  
دون النفس خطأ فبعضها يوجب دية كاملة وبعضها لا يوجب دية كاملة ولا  
قصاصا. ففي الدامية والدامعة والباضعة والمتلاحمة والسحاق ان كانت  
خطأ ففيها حكومة عدل وفي الموضحة نصف عشر الدية اذا كانت خطأ. وفي  
المنقلة عشر الدية الف درهم وكذلك في العاشمة وفي الامة ثلث الدية. وفي

الجماعة تلك الدية اذا وصل الى الجوف ولم ينفذ وراءه. فان نفذ من وراءه ففيها  
ثلثا الدية. امكن ان يكون ذمالة. وان كانت خطأ فعلى عاقلته. وموضع الجماعة  
ما بين اللبة والعانة. ولو شج موضحة فذهب سمعه وبشر يجب ارش الموضحة  
في الموضحة ودية النفس في السمع والبحر ولا يدخل فيه ارش الموضحة. ولو شج  
موضحة فذهب بها شعر راسه يجب دية كاملة للشعر ويدخل فيه ارش الموضحة  
ولو اخطه بالعصا ثم ضربه اخرى اجنبها فاما كلتا حتى صارتا واحدة فهما موضحتان  
لا يجب القصاص في ذلك في ظاهر الرواية. وان اوضحه فذهب بها عقله كان عليه  
دية النفس لاجل العقل ويدخل فيه ارش الموضحة. وفي شعر الراس والجمجمة  
اذا ذهب ولم ينبت دية النفس لان خلق الجمجمة انسان فثبت بعضها دون بعض ففيه  
حكومة عدل. وكذلك في الجمجمة الكوسج اذا كانت الشعور طاقات متفرقة  
وان استمرت به رقيقة ففيها دية. وان كانت شعرات على الذنن لاشيئ فيها  
وان خلق الشارب فلم ينبت يجب حكومة عدل. وفي قطع الانف من العظم  
دية النفس. وكذلك اذا قطع المارن وهو ما لان من الانف. وان قطع نصف  
قصبة الانف لا قصاص فيه وفيه دية النفس. ولو ضرب انف رجل ولم يجد شئ  
يرحم طبيب ولا ين في حكومة عدل. وفي بعض الروايات ففيها الدية.  
وذهب الشم بمنزلة ذهب السمع وفي قطع كل المذكور دية كاملة. وكذلك في  
المحشفة وحدها. وان ضرب على الظهر نفقات منفعة الجماع او صار ادب  
يجب دية النفس. ولو طعن بريح او غيره في الدبر فلا يستمسك الطعام في جوفه  
فغلبه دية كاملة. وكذلك لو ضربه فسلس بوله ولا يستمسك البول ففيها  
الدية. وان انقض امرأه ولا تستمسك البول ففيها الدية. وان كانت تستمسك

على مائة يجب فيها ثلث الدية وفي العينين والمخارجين والشفتين والذية المرأة و  
 حلقها للميت ولله في اليدين والرجلين والاذنين واللحية والليتين اذ لم يبق  
 على عظم الوراء اللحم فان بقى من اللحم شيء ففيه حكومة عدله وفي الاثنتين الدية وفي  
 احدهما نصف الدية وفي اربعة الاضلاع حكومة عدله وفي اشعار العينين الدية وفي كل شعر من الدية  
 وفي اصابع اليدين الدية وكذلك في اصابع الرجلين وفي اصابع عشر الدية وفي كل مفصل ثلث عشر الدية  
 في الاقدام وفي كل مفصل من الاقدام نصف عشر الدية وفي كل سن نصف عشر الدية فلكا  
 الاسنان اثنين وثلثين فذهب الكل ففيها دية وثلاثة اجناس الدية .  
 ودية النفس يجب على العاقلة . وكذلك دية العقل والسمع والبصر والشم والذوق  
 والذوق والالوان والحذب وشعر الراس واللحية والاذنين والمخارجين  
 واهداب العينين واصابع اليدين والرجلين وحلق المرأة والافضاء اذ لم  
 يستمسك البول او الغائط وفي الحشفة والمارن والشفتين والاثنتين  
 واللحيين والاليتين واللسان واعوجاج الوجه وقطع فرج المرأة اذ منع  
 الوطى او ضرب على الظهر فانقطع ماؤه ففي جميع ذلك دية كاملة اذ كانت خطأ  
 . وان قطع نصف الذكر فلا قصاص فيه . ولا قصاص في الشعر اى شيء كان فيها  
 يجب القصاص لا يعتبر المساواة بين الاعضاء في الصغير والكبير فيقطع الطويل  
 بالقصير ويد الكبير بيد الصغير . واذا شج رجل رجلا موضحة عمد يستوفى  
 القصاص من الموضع الذي وقع الفعل الاول . وان كانت الشجة الاولى في  
 مقدم الراس او مؤخره او وسطه يقتص منه في ذلك الموضع لا في غيره ولو  
 كسر من انسان من الاصل عمدا او نزعه من الاصل يجب القصاص . وكذا اذا  
 قلعه . قال بعض العلماء يؤخذ سنه بالمبرد لان ينتهي الى اللحم ويسقط ما سواه

وأن كسر بعض السن ولم يسود الباقي يجب القصاص بقطع قدر ما كسر بالمبرد. وإن  
 كسر بعض السن واسود ما بقى لا يجب القصاص. فإن قال المجتهد عليه أنا استوفى القصاص  
 في المكسور وأترك ما أسود لا يكون له ذلك في ظاهر الروايات إذا كسر السن لا قصاص  
 فيه. ولو ضرب سن إنسان فتحرك ينتظر حوله فإن سقطت لا ينتظر حوله إلا أن يكون  
 صبيًا فينتظر حوله لأن سن البالغ لا ينبت إلا نادرا وسن الصبي ينبت فينتظر  
 حوله فإن لم ينبت كان عليه أرشها. وقال الحسن ربح يجب حكومة عدل. وبه أخذ  
 الفقيه أبو الليث ربح. ولو حلق رأس شاب فنبت أبيض لاشئ عليه في قول المجتهد  
 ربح. وقال ما جاء ربح فيه حكومة عدل وبه أخذ الفقيه أبو الليث ربح. وفي حلق  
 الشارب حكومة عدل. وإن شج موضع فبرأت ونبت عليه الشرحة لا يرى موضع  
 الشجة قال أبو حنيفة ربح لاشئ عليه. وقال محمد ربح عليه أجره الطبيب. فان كان الرجل  
 أصلع فضرب على رأسه مقدار الموضحة كان عليه أرش الشجة دون أرش الموضحة  
 . وكذا لو شج هاشمة كان عليه أرش الشجة دون أرش الهاشمة. وإذا قطع يد رجل  
 عمدته وجب القصاص بقطع يد القاطع بالكلية أو ظلمًا بغير حق يبطل حق القصاص  
 ولا ينتقل إلى الأرض ولو قطع يد القاطع بقصاص رجل آخر أو في سرقة كان على من  
 عليه القصاص الأرض لصاحب القصاص الأول. ولو قطع يمين رجلين عمدتهما  
 أحدهما واتقى كان للأخر دية اليد ولو جلاهما جميعا ما فطعت يمينيهما كان عليه  
 نصف الدية لهما. ولو قتل رجلين عمدتهما لاشئ عليه للأخر ولو قطع  
 يمين رجلين فقتل القاضيهما بالقطع وخمسة آلاف درهم فقتل خمسة آلاف  
 درهم ثم عفا أحدهما كان للذي لم يعف القاتل وخمسة آلاف درهم تمام دية يده وإذا قطع  
 اليه الثلاثة كان عليه حكومة عدل. وكذا في قطع الرجل الفرج حكومة عدل ولو قطع

اليده من نصف الساعد كان عليه في الكف مع الاصابع دية اليد. وفي نصف الساعد  
 حكومة عدل. واذا قطع اظفار اليدين او الرجلين روى الحسن عن ابي حنيفة رحمه الله  
 انه لا قصاص فيه وفيه حكومة عدل لو كسر عظام من ساعد او ساق او رتوة او غير  
 فيه حكومة عدل وفي قطع الذكر عدل من الاصل قصاص. وان قطع من وسطه فلا قصاص  
 فيه. وهذا ذكر الفعل. فاما في ذكر الخصى والعنين حكومة عدل وفي ذكر المولود ان تحرك  
 يجب القصاص ان كان عمدا والدية ان كان خطأ. وان لم يتحرك كان فيه حكومة عدل  
 ولا قصاص في قطع اللسان. ويجب الدية في لسان الصبي اذا اسهل وان لم يستهل  
 كان فيه حكومة عدل. وان قاع عين الصبي عدل ان كان له بصير ينظر كان فيه القصاص  
 وان كان خطأ ففيه الدية. ولا قصاص في عين الاحول ولا في موصحة الاصلح الذي  
 ذهب شعره الا ان يكون الشاح كذلك. وفي تحية العبد في قياس قوله في حنيفة رح  
 يجب ما تقص العبد. وان حلق الراس او اللحية من رجل او الشارب من رجل سنة  
 فان لم ينبت يجب الدية في الراس واللحية والشارب ليس من اللحية وفيه  
 حكومة عدل فان اجل في الراس واللحية فأت المجنعة عليه قبل الحول وقبل النيات  
 لا شيء عليه في قول ابي حنيفة رح. وقال صاحباه رح فيه حكومة عدل وفي لسان  
 الاخرس حكومة عدل. واذا قطع انف الصبي من اصل العظم عدل كان عليه القصاص  
 في قول ابي يوسف رح كان عدا البيع ولا يجد وفي الخطأ الدية. وان قاع عين الصبي  
 قبل ان ينظر كان فيه حكومة عدل. واذا دفع امرأة او بكر فسقطت وذهبت  
 عذرتها كان عليه مهرها ولو ضرب سن انسان فحرق فاجل فان اخضر او احمر يجب  
 دية السن خمسمائة. وان اصفر اختلف المشايخ فيه. والصحيح انه لا يجب شيء  
 وان اسود يجب دية السن اذا فاتت منفعة المضغ وان لم تفت الا انه من

الاسنان التي ترى حتى فات جماله فكذا ذلك فان لم يكن واحد منها فيه رباطان والصحيح  
انه لا يجب شي. وفي سن الملوك اذا اصفر يجب حكومة العدل في قول اخيصة رح وقال  
صاحباه رح في الاصفر يجب حكومة العدل حر كان او مملوكا. وان قلع سن بالغ ثبت  
لا شيء عليه. ولو نزع سن رجل فانزع المتروع منه سن النازع قصاصا ثم ثبت  
سن الاول كان على النازع الثاني ارش سن النازع الاول خمسمائة لانه لما ثبت  
سن الاول تبين ان القصاص لم يكن. ولو ثبت منه معوجا كان فيه حكومة العدل  
. ولو ثبت نصف السن كان عليه نصف ارشها. ولو قلع سن رجل وقطع اذنه  
فانبت المقلوع منه او اذنه بعد القلع والقطع يجب ارش السن وضمان الاذن  
على عاقلة الجاز ان كان خطأ لانه لا يعود كما كان حتى لو عاد يرتفع الضمان ولو  
عض يد رجل فانزع صاحب اليد فقلع سن العاض لاضمان عليه في قول اخيصة  
رح وقال ابن ابي ليلى عليه دية سن العاض. ولو عض ذراع رجل وجذب من فيه  
نسقط بعض اسنان العاض وذبح لم ذراع الجني عليه قال محمد رح لا يضمن الاسنان  
ويضمن العاض ارش ذراع الجني عليه. ولو تشبث بشوب انسان فجذب صاحب  
الثوب ثوبه فخرن الثوب كان على المتشبث نصف ضمان الثوب. ولو جذب به  
المتشبث يضمن جميع النقصان. ولو ثنائ رح رجلان في جبل واخذ كل واحد منهما  
احد طرفيه بمجذبان فخا رجل ووضع السكين على الوسط وقطع الجبل فنسقط  
كل واحد من جانب فمات لا يجب على القاطع لا القصاص ولا الدية لانه قصد  
الصلح دون الهلاك. رجل شج رجلا موضحة مستوعبة من الجهة الى القفاء  
او من الاذن الى الاذن عمدا فان كان راسها سواء كان له ان يقتص من اي جانب  
شاء لكن مقدار شجته وان كان راس احدهما اعظم يقيم الشجج ان شاء شج

مقدار شحمته من أي جانب شاء وكان رأس الشاح أعظم وإن شاء استوفى الأرض  
 ولو قطع أصبح رجل من الفصل يسقط ما بقى من الكف يجب القصاص وإن كان المقطع من  
 غير المفضل فلا قصاص فيه عند أبي حنيفة ربح رجل ضرب سن رجل فأسود فبأخر  
 ونزعها كان على الأول أرض تام خمسمائة وعلى الثاني حكومة عدل ولو ضرب  
 من إنسان فأسود وسن الجازي سوداء أو صفراء أو حمراء وخضراء كان الجني  
 عليه بالخيار أن شاء ضمنه الأرض وإن شاء استوفى القصاص ناقصا. <sup>وكس</sup>  
 ربع سن رجل وربع سن الكاسر مثل سن المكسور ذكر ابن رستم ربح أنه يكسر  
 سن الكاسر ولا يعتبر فيه الصغر والكبر بل يكون على قدر ما كسر وكذلك لو قطع  
 اذن إنسان واذن القاطع أطول أو قطع يد إنسان ويد القاطع أطول ولو قطع  
 رجل رجل عبد مقطوع اليد فهو على وجهين أن قطع رجله من جانب اليد المقطوعة  
 كان على الجازي ما انتقص من قيمته مقطوع اليد لا ثلاثان فيجب عليهما أن  
 ما ينتقص ولا يجب الأرض المقدرة للرجل وإن قطع الرجل لأم من جانب اليد  
 المقطوعة كان عليه نصف قيمة العبد المقطوعة يده. ولو كان العبد مقطوع  
 اليد فقطع إنسان يده الأخرى كان على قاطع اليد الثانية نقصان قيمته مقطوع  
 اليد. وكذا البائع إذا قطع يد عبده قبل التسليم إلى المشتري يسقط نصف الثمن عن  
 المشتري. ولو كان العبد مقطوع اليد قبل البيع فقطع البائع يده الأخرى قبل التسليم  
 يسقط عن المشتري قداما انتقص من قيمته مقطوعة اليد أن انتقص الثلث  
 يسقط ثلث الثمن وكذا لو كان مكان قطع اليد فقأ العين إذا فقأ عين عبد مفقوة  
 العين يجب عليه بفقأ العين الأخرى ما انتقص من قيمته مفقوة العين رجل  
 فقأ عين رجل عبدا قال محمد ربح كان أبر حنيفة ربح يقول لا قصاص في العين الأخرى صدق

واحدة اذا ضرب عين رجل نذهب البصر وبقيت العقلة كان فيه القصاص اذا تعذر  
وطريق استيفاء القصاص ما ذكره الكتاب ترقد النار على المرأة حتى يذهب ثم يترد  
من العين التي يريد القصاص ويجعل على وجهه وعينه الاخرى فرقة فاذا سالت  
ناظرة تم القصاص ويكف عنه وعن محمد رج اذا قاع عين رجل فبطل لا يقتص بمثله وعن  
الحسن رج اذا قاع العين اليمنى من رجل واليسرى من الفاقة داهية وعينه اليمنى صحيحة  
يقتص له من عينه اليمنى ويتراعى وعن الحسن رج اذا قاع عين رجل وكانت عينه  
حولاً الا ان ذا الالبصر يبصر ولا ينقص منه شيئاً فقاعها انسان عمدا يقتص منها وان كان  
الحول شديد ابصر ببصره فقاعاً كان فيها ملكومة عدل ولو كان عين الفاقة شديداً  
الحول ابصر ببصره فقاعاً عيناً ليس بها حول كان المجهى عليه بالخيار ان شاء انتقص ورثه  
بالنقصان وان شاء ضمنه نصف الدية في ماله رجل قاع عين صبي ساعة ولداً و  
بعد ايام فقال الفاقة انما لم ينظر بعينه التي فقاعتها وقال لا اعلم يبصر بها او لم يبصر  
كان القول قول الفاقة وعليه حكمه عدل ولو شهد شاهدان انها كانت صحيحة  
لم نربها علة وكان يطرف بها كان عليه نصف دية النفس رجل ضرب عين انسان  
فانكر الضارب ذهاب البصر والعين قائمة قال بعضهم اذا اخبر رجلان من اهل  
العلم انه قد ذهب بصره يؤخذ بقولهما وقال محمد بن مقاتل رج يقام المضروب مستقبل  
الشمس مفتوحة العين ان دعت عينه علم ان بصره قائم وان لم يد مع علم انه قد ذهب  
بصره وذكر الناطق رج ان صنان العين على مراتب ثلثة احدها ان يكف في احداهما  
نصف بدل الذات وهو الادنى في الحر نصف الدية وفي المملوك نصف القيمة والثانية ان يكون في  
احدهما ربع بدل الذات كالبهاائم التي يحمل عليها ويركب نحو الفرس والابل والبق والحمار والبغل  
والثالثة ان يكون الواجب في احدي العينين ما انتقص من قيمته كالشاة والكلب



والسنور والطير وغير ذلك قال أبو حنيفة رحمه الله في غير البرذون والابل والحمار والبغل  
ربع القيمة. وكذا في عين بقره الجزار وجرز الجزار ربع القيمة وكذا في عين الفصيل  
والجحش وفي احدى عينه الشاة والحمل والطير والكلب والسرور ما ينقص من  
قيمته وقال أبو يوسف رحمه الله عليه النقصان في جميع البهائم

### باب القتل وفي الباب فصول

فصل فيمن يقتل قصاصا ومن لا يقتل وفصل في الآلة التي توجب القصاص

#### فصل في المستوف

أما الأول يقتل المملوك بالحر والحر بالمملوك عندنا. والذكر بالأنثى والأنثى  
بالذكر والكافر بالمسلم والمسلم بالذمي. ولا يقتل المسلم بالمستامن ويقتل البالغ  
بالصغير. ويقتل الولد بالوالد والوالدة بالمجد وإن علوا والمجد وإن علوا  
من قبل الأباء والأمهات. ولا يقتل الوالد والوالدة بالولد ولا الولد  
الولد وإن سفل ولا الأجداد والمجدات وإن علوا ويقتل العبد بمولاه ولا يقتل  
المولى بعبد ماله أو بعرضه وتقتل الصبيح وسليم الأطراف بالبرص وناقص الأطراف <sup>أو مع</sup>  
كالاستل ونحوه. والمقاتل بالمجنون. ولا يقتل المجنون بالعاقل ولو جرح  
القاتل بعد القتل ذكره هشام رحمه الله في الزاد رانه لا يقتل وينقلب ما لا وجب  
القاتل بعد ما قطع القاض بالقصاص ودفع إلى الولي يقتل وروى الحسن عن  
أبي حنيفة رحمه الله أنه يقتل على كل حال. ويقتل الواحد بالجماعة الكفائة لا يجب  
مع القتل شيء من المال فيقتل الجماعة بالواحد أما الآلة التي توجب القصاص  
إذا حصل القتل عمدا بالآلة جارية كالسيف والسكين والرمح والمسمم <sup>معد</sup> يدا  
كانت الآلة أو غير معد كما لو جرح بليطة القصب والرمح الذي لا يمان <sup>للمعد</sup>

ان يكون محمداً والجرح والعمود والنشابة والسهم الذي لا تفصل فيه اذا رماه فاصابه  
فجره او ضربه بعود حديد او ما يشبه الحديد كالنحاس والشنه والصلص والذ<sup>ه</sup>  
والفضة اذا ضربه فجره او شق بطنه بخشب محمداً ورماه بسنجة الف درهم  
فجره او لم يجره فأت من ذلك يقتل وكذا الوضبة بسنجة خمسين او عشرة وخمسة  
ما يكون قد رزى خمسة يقتل به جرحه او لم يجره ذكر هذه الجملة في جبايات  
الحسن ر. وان ضربه بالمسلة فأت منها. قتل وان ضرب بالابرة متعمداً وما يشبه  
الابرة فأت لا يجب القصاص. وذلك في الاصل اذا ضربه بحديد لاحد له كسنة الميزان  
والعود يجب القصاص وان لم يجرح وروى الطحاوي عن ابي حنيفة ر. لا يجب القصاص  
اذا لم يجرح كما لو ضربه بالعصا الكبيرة او بحجر مدور ولم يجرح لا يجب القصاص في قول  
ابي حنيفة ر. وفي ظاهر الرواية في الحديد وما يشبه الحديد كالنحاس وغيره  
لا يشترط الجرح لوجوب القصاص ولو احرقه بالنار عدا يجب القصاص ولو القا  
في الماء فغرق من ساعته لا قصاص فيه في قول ابي حنيفة ر. وفي قول صاحبيه ر. ح  
يجب القصاص اذا كان لا يتخلص منه غالباً. وكذا لو القاه من جبل او سطح  
فهو على هذا الخلاف. ولو القاه في النار ثم اخرج وبه رمق فمكث اياماً لم ينزل  
صاحب فراشه مات قتل وان كان يحیی ويذهب ثم مات لم يقتل. وفي الجرح لو قطر ملاً  
والقاء في البحر فربس وغرق كما القاه تجب الدية في قول ابي حنيفة ر. ولو سب ساعته  
ثم غرق لا يجب فيه شيء لانه غرق بجرحه وفي الاول غرق بطرحه في الماء ولو خنق  
رجلاً لا يقتل الا اذا كان الرجل غنائماً مروعاً فخنق غيره واحد فيقتل سياسة  
ولو سقاء ساقه مات فهو على وجهين ان دفع اليه لسم حتى اكل ولم يعلم به فأت  
لا قصاص فيه ولا دية لكن بحبس وبعزله. ولذا وجب ايجار ابي حنيفة على عاقلة

وان دفع اليه في شربه فشرب ميات لا يجب الدية لانه شرب باختياره لا لانه الدافع  
مذعه فلا يجب فيه الا التعزير والاشغفار. اخوان لاب وام قتل احدهما اباهما  
عمدا والاخر اموهما روى عن ابي يوسف رح انه قال لا قصاص على واحد منهما وعلى كل واحد  
منهما دية قتيله في ثلث سنين اذ لم يكن للمقتولين وارث سواهما. رجل قال ضربت  
فلانا بالسيف فقتلته قال ابو يوسف رح هو خطأ فيقول عمدا رجل قال ضربت  
فلانا بالسيف عمدا ولا ادري انه مات منها ولكنه مات فقال ولي القتل بل مات  
بضربك فانه لا يقتل به وان قال القاتل مات منها ومن حية نهشته او ضرب  
رجل اخر ضربة بالعصا فقال الولي بل مات بضربك كان القول قول الضارب عليه  
نصف الدية. رجل جرح رجلا بجراحة عمدا او جرح اخر جراحة عمدا ثم صالح الجرح  
احدهما من الجرح وما يحدث منه على مال ثم مات منهما جميعا كان للولي ان يقتل  
الذي لم يصلح. رجل ضرب سدا انسان فتحرك فاجله القاض سنة فجاء في السنة  
وقد سقط سده فقال المضرور سقط من ضربك وقال الضارب من ضرب رجل  
اخر كان القول قول المضرور. وان جاء بعد السنة كان القول قول الضارب. رجل  
قتل رجلا عمدا وهو في الشتر بعد فانه لا يقتل به القاتل اذ كان يعلم انه لا يعيش  
منه. رجل ضرب رجلا بالعصا فجرحه ثم ضربه الجرح بالسيف فاتا جميعا قال ابو حنيفة  
رح دية المقتول بالعصا تكون على عاتقه قاتله ولا دية للمقتول بالسيف لان  
حقه كان في القصاص وقد مات قاتله. رجل راي رجلا يزني بامرأته وياثر رجل اخر وهو  
محصن فصاح به فلم يهرب ولم يمتنع عن الزنا حل لهذا الرجل قتله فان قتله لا  
قصاص عليه. وكذلك رجل راي رجلا يسرق ماله فصاح به فلم يهرب او راي  
رجلا ينقب هائلة او حائط غيره وهو معروف بالسرقة فصاح به فلم يهرب

حل له قتله ولا قصاص عليه. وكذلك الرجل يقتل قاطع الطريق حل قتله ولا قصاص  
 عليه. رجلان اجتمعوا قتل رجل عدا ولم يجب القصاص على احدهما كالأجنبي اذا نكح  
 الأب في قتل ولده لا يجب القصاص على الشريك وكذلك الصحيح العاقل مع المجنون  
 والبالغ مع الصغير وشريك الحية والسبع. والأجنبي اذا نكح الزوج في قتل  
 زوجته وله ولد منها والمخاطب مع العامد مسلم قتل مرتدا او مرتدة لا قصاص  
 عليه. وكذلك المسلم اذا قتل مسلما وهما دخلا دار الحرب بامان لا يجب القصاص  
 عندنا. ولو قتل المسلم اسيرا مسلما في دار الحرب لا يجب القصاص عند الكل ولا  
 دية في قول ابي حنيفة رحم وقال صاحباه رحم عليه الدية في ماله واذا شهد الشهيد  
 على رجل بالزنا ولا ضمان فزكيت الشهود فحبسه القاضي ليرجعه عدا او بعد ايام  
 فقتله رجل عدا لا قصاص عليه. رجل قتل عدا ففزع بعض ورثته عن القاتل ثم قتل  
 بآلة الورثة ان علموا ان عفو البعض يسقط القصاص يلزمه القود وان لم يعلموا  
 بهذا الحكم لا قود عليهم وان علموا بالعفو. رجل حبس انسانا وطين عليه الباب  
 حتى مات جوعا قال محمد رحم يعاقب الرجل ويجب الدية على عاقلته. رجل قال لأخيه بعتك  
 دمي بفلس او بالف فقتله كان عليه القصاص. وان قال اقتلني فقتله كان عليه  
 الدية. ولو قال اقتل ابي فقتله كان على القاتل دية لابنه. وان قال اقطع يده  
 فقطع يده كان عليه القصاص. رجل شج رجلا موضحة بالعصا عدا يجب القصاص  
 بالموضحة فان مات منها لا يجب القصاص. ولو شتم رجلا بالحديد لا يجب القصاص  
 في الهاشمية فان مات منها يجب القصاص بقتل به. ولو جرح رجلا بالخشب  
 فان مات لا يجب القصاص. ولو شج رجلا موضحة بالحديد يجب القصاص فان مات منها  
 يقتل به والله اعلم

## فصل فيمن يستوفى في القصاص

للأب استيفاء القصاص لابنه الصغير في النفس. وله أن يستوفى فيما دون النفس  
 وله أن يصلح عنهما وليس للوصي أن يستوفى القصاص في النفس. وله أن يستوفى  
 القصاص فيما دون النفس وله أن يصلح فيما دون النفس واختلفت الروايات  
 في الصلح عن النفس. ذكر في الجامع الصغير أن له ذلك وذكر في الصلح عن النفس  
 أنه ليس له ذلك. وأما القاضية ذكر في بعض الروايات عن محمد بن أن القاضية لا يستوفى  
 القصاص للصغير لأن النفس ولا فيما دون النفس ولا أن يصلح. وذكر في الصلح  
 إذا قتل رجلا ولا وله عدا للامام أن يقتله وله أن يصلح وليس له أن يعفو  
 ويستحق القصاص من يستحق ميراثه على فرائض الله تعالى يدخل فيه الزوج  
 والزوجة. وكذا الدية. وليس لبعض الورثة استيفاء القصاص إذا كانا  
 كبارا حتى يجتمعوا. وليس لهم ولا لأحدهم أن يوكل باستيفاء القصاص ولو كانت  
 الورثة صغارا وكبارا كان للكبار ولاية استيفاء القصاص قبل بلوغ الصغار في  
 قول أبي حنيفة ر. وفي قوله صاحبيه والشافعي ليس لهم ذلك حتى يبلغ الصغار عب  
 قتل عدا يجب القصاص ويكون الاستيفاء إلى المولى. ولو كان العبد بين الرجلين  
 أو ثلثة فولاية الاستيفاء لهم جميعا لا ينفرد بها أحدهم. فإن عفا أحدهم ينقلب  
 من الباقين ما لا إى القيمة كما ينقلب في الحر إلى الدية. ولو صالح أحد الورثة  
 مولى العبد على مال جاز الصلح ويجب على القاتل ما شرط في الصلح في ماله. ولو قتل  
 رجلان رجلا فعفا المولى عن أحدهما كان له أن يقتل الآخر. وكذا لو قتل رجل رجلين  
 فعفا أحد المقتولين لمولى الآخر أن يقتله. ولو كان في ورثة المقتول ولد للقاتل  
 أو ولد لولد. وإن سفل بطل القصاص ويجب الدية. وللوط المدبر وأم الولد

ولديهما استيفاء القصاص كما في القن. ولو قتل المكاتب ان لم يترك وفاء فلم يولاه ولاية استيفاء القصاص ومعنى البعض اذا قتل عاجزا ذكره المنتقى انه لا يجب القصاص في قوله ايخنيفة رح اذا قتل المكاتب وترك وفاء وورثته اخرى سوى المولى لا يجب القصاص لجهالة المستوفى. وان اجتمع المولى والوارث على استيفاء القصاص لا يقتل ايضاً لان قبل اجتماعهما المستوفى ليس بمعلوم. وان قتل المكاتب وترك وفاء وليس له وارث سوى المولى يجب القصاص في قوله ايخنيفة واي يوسف رح لم يولاه وقال محمد رح لا يستوفى المولى وهو رواية عن ابي يوسف. ولو ان عبد المكاتب قتل المكاتب عمداً كان المكاتب ترك وفاء بيدل الكتابة وله وارث اخر سوى المولى لا يكون لمولى المكاتب استيفاء القصاص اجماعاً. وان مات عاجزاً كان لمولاه استيفاء القصاص اجماعاً وان مات عن وفاء وليس له وارث سوى المولى كان لمولاه حق استيفاء القصاص في قوله ايخنيفة رح. وقال محمد رح ليس له ذلك. والعبد المبيع اذا قتل عمداً عند البائع خير المشتري ان اجاز المبيع صحته اجازته وله ان يستوفى القصاص وان نقض المبيع ولم يحجز كان استيفاء القصاص الى البائع. وقال ابو يوسف رح اذا نقض المشتري المبيع كان للبائع قيمة المبيع دون القصاص. ولو قتل العبد الرهن عند المرمون لا ينفرد اهداهما بالقصاص فان اجتمع كان استيفاء القصاص الى الراهن. والعبد الصداق اذا قتل عند الزوج قبل التسليم القبض فهو بمنزلة العبد المبيع. وكذلك بدل الصلح عن دم العمد بدل الخلع بمنزلة العبد المبيع ولو قتل العبد المبيع عند المشتري وله جاز الشرط او جاز الروية فالقصاص للمشتري. ولو كان الخيار للبائع فقتل عند المشتري بخير البائع ان شاء اتبع القاتل فيقتله. وان شاء ضمن المشتري قيمته. وبعد التضمنين لا قصاص للمشتري

والعبد الغصب اذا قتل عند الغاصب ان اختار المالك تضمين الغاصب لاقصاص  
 للغاصب. والعبد الموصى بربيته لانسائه ومجذمته لآخر اذا قتل عبدا لا ينفرد احد  
 بالقصاص. فان اجتماعا على القصاص يبطل حق الموصى له بالخدمة ويستوفيه الآخر  
 ولو اوصى بعبده لانسائه فقتل عبدا قبل ان يقبل الموصى له الوصية وقد مات  
 الموصى وترك وارثا ولا يدري ان العبد قتل قبل موت الموصى او بعد لا يكون لاحد  
 استيفاء القصاص. وان اتفقا ان الموصى مات اولاً ثم قتل العبد لا يكون لاحدهما  
 استيفاء القصاص لحياته المالك لانه قبل القبول لا يدخل في ملك الموصى له ولا  
 يصير للوارث ايضا ثم ينظر بعد ذلك ان قبل الموصى له الوصية كان له على القاتل  
 قيمة العبد وان رد الوصية كان قيمة العبد لورثة الموصى. واذا قتل الرجل عبدا ومده  
 او ام ولد فانه يعزر ولا يجب القصاص ولا الدية

### فصل في القتل الذي يوجب الدية

القتل ثلثة عمد وخطأ وشبه العمد. فالعمد ما تعد ضربه با سلاح كالسيف والسكين  
 والحديد المحدد وغير المحدد والمحدد من غير الحديد ففيه يجب القصاص ولا يجب الكفارة  
 على القاتل. والخطأ هو ان يرمى ميذا فاصاب انسانا او قصدا ان يرمى حربيا او مريدا  
 فاصاب مسلما ففيه الكفارة على القاتل والدية على عاقلته. واما شبه العمد فهو ان  
 يتعد قتله بغير سلاح كالسوط والحجر والوكرة واللطمه ففيه الدية المغلظة  
 على عاقلته وعليه الكفارة. سندبل او صبل طرفاه في يد رجلين تجاذبان فانقطع المذبل  
 او المجل وسقطا وما تافا لابي يوسف رج ان سقطا مستقلقين على قفاهما فدمهما  
 هدر فلا دية لاحدهما على الآخر لان كل واحد منهما مات بفعل نفسه. وان سقط  
 كل واحد منهما على وجهه يجب الدية لكل واحد منهما لانه مات بصنع صاحبه وان سقط

احدهما مستلقيا والآخر على وجهه فدية الذي سقط على وجهه على عاقلة المستلق  
 ولا شئ للمستلق لانه مات بفعل نفسه. وان قطع اجنبه هذا الجبل فوقع على  
 نقاهها وماتا لا يضمنان شيئا ويضمن القاطع ديتهمما وقيمة الجبل. ولو وقع على  
 وجوههما قال محمد رح فذلك لا يكون من قطع الجبل. وان وقع على نقاهها ذكر  
 ابن رستم رح انه لا ضمان على قاطع الجبل. ولو اصطدم الفارسان وقتلا يجب  
 الدية لكل واحد منهما على عاقلة الآخر. وكذا لو كانا ماشيين فاصطدم  
 . ولو جاء راكب خلف سائر فصدمه فعطب الجأء لا ضمان على السائر. ولو  
 عطب السائر فضمانه على من خلفه. وكذا في السفينتين ولو ان دابتين استقبلتا  
 واصطدمتا فعطب احدهما ولكل واحدة منهما سائر فضمان التي عطبت على الآخر  
 ولو ان فارسين احدهما يسير والآخر واقفا ورجلين احدهما يمشي والآخر واقفا  
 فاصطدما فعلى السائر والماشى الكفارة. رجل غزى بنا ثم في الطريق فكسر اصبعه واصبح  
 النائم قال في المجردان هذا كوضع الحجر في الطريق يجب الكفارة على الماشى ولا كفارة على  
 النائم اذا وقع ذلك في النفس لان النائم ليس يفاعل وذكر الناطق رح ان النائم  
 يرث من الماشى ولا يرث الماشى من النائم اذا كانا وارثين. رجلان مد اشجرة فقت  
 عليها وماتا فعلى عاقلة كل واحد منهما نصف دية الآخر. ولو مات احدهما كان  
 على عاقلة الآخر نصف الدية. رجل دفع سكيننا الاصب وضرب الصبي نفسه او غيره  
 بغير اذن الدافع لا يضمن الدافع شيئا. وفي جنائيات الحسن رح ان قتل الصبي غير كان  
 على عاقلة الصبي دية المقتول ثم يبيع عاقلة الصبي على عاقلة الدافع بالدية. رجل  
 ضرب ولده الصغير فادب فمات قال ابو حنيفة رح يضمن الدية وعليه الكفارة  
 . وقال ابو يوسف لا كفارة عليه. ولو ضرب به المؤدب باذن والده لا ضمان على المؤدب



وعليه الكفارة وقال محمد رح لا كفارة عليه . وكذلك قال ابو يوسف رح . رجل ضرب  
امرأته فادب فانت قال ابو حنيفة رح عليه التوبة والكفارة . رجل رأى صبيا  
على حائط او شجرة فصاح به الرجل وقال لا تقع فوقع الصبي ومات لا يضمن الرجل  
القائل . ولو قال له تقع فوقع الصبي ومات يضمن القائل دينه حربا بالغ امر صبا  
بقتل رجل فقتله كان على عاقلة الصبي الدية ثم يرجع عاقلة الصبي على عاقلة  
الامر علم الصبي بفساد الامر ولم يعلم . وذكره المتن . رجل اعطى صبيا عسا  
او شيئا من السلاح وقال امسكه لي فعطب الصبي بذلك فدية الصبي على عاقلة  
الدافع . ولو دفع السلاح الى صبي ولم يقل امسكه لي فعطب الصبي بذلك . اختلف  
المشايخ رح فيه ولو امر صبي صبيا بقتل انسان فقتله وجب الدية على عاقلة القائل  
ولا يرجع عاقلة الصبي على عاقلة الامر . ولو امر صبي بالغ بقتل شخص فقتل المأمور  
لا يضمن الصبي الامر . ولو امر بالغ بالغابذة لك كان الضمان على القاتل ولا شيء  
على الامر . ولو ان بالغ امر صبيا بجرق مال انسان او بقتل دابته فضمان ذلك  
في مال الصبي ثم يرجع بذلك على الامر . ولو ان عبدا ماذ ونا امر صبيا بخرق ثوب  
انسان او ارسل صبيا في حاجته فعطب الصبي قال ابو حنيفة رح يضمن الامر  
ولو امر بقتل رجل ففعل لا يضمن الامر ذلة الزيادة لو امر بخرق ثوب بالغا امر عبدا  
مثله بقتل رجل او كان الامر بالغ والمأمور صغير ففعل لا يرجع على الامر الا اذا عتق  
الامر بعد ذلك . ولو ان صغيرا امره عبد صغير بخرق ثوب بقتل الصغير يضمن الصبي  
ثم لا يرجع الصغير على العبد الامر ههنا وان عتق الامر . ولو ان رجلا قال لصبي  
بخرق اصعد هذا الشجرة فانقص في ثمارها فصعد الصبي وسقط وهلك كان على عا<sup>ق</sup>لة  
الامر ذية الصبي . وكذا لو امره بقتل شيئا وكسر خطب ولو قال للصبي اصعد هذا الشجرة

الثمار ولم يقل لي بفعل الصبي ذلك وعطب اختلف فيه المتأخرون رحم. والصحيح انه  
 يضمن سواء قال انقض التمل أو قال انقض ولم يقل لي رجل جذب ولدا صغيرا من يد  
 والده والاب بمسكه عنه مالت الصغير قال ابو حنيفة رحم دية الصغير على الجانب ويرثه  
 والده. وأن جذ باء حتمات كانت دية عليهما ولا يرثه والده. رجل ضرب ولده الصغير  
 في ضلع القران ومات قلنا ابو حنيفة رحم يضمن الوالد دية ولا يرثه. وقال ابو يوسف  
 يرثه الوالد ولا يضمن. وأن ضربه المعلم باذن الوالد لا يضمن المعلم. وأن ضرب امرأة  
 في المضجع وماتت ضمن اجماعا. إذا أقر القاتل انه قتله خطأ فادعى وطال القتل العمد كانت  
 للدية في مال القاتل لو رثته المقتول. ولو أقر القاتل بالعمد وانكسر في المقتول الخطأ اشترى  
 لو رثته المقتول. وروى زفر عن ابي حنيفة رحم وجوب الدية في الوجهين جميعا. رجل زنى بامرأة  
 فكسر رجلها بالزنا كان عليه ارش الرجل في ماله لانه يشبه العمد فما يجب به الضمان<sup>ثلاثة</sup>  
 عمد وخطأ وشعبة عمد. في العمد المحض اذا وجبت الدية في النفس وفيما دون النفس  
 يكون في مال الجاني الا ان دية النفس اوجب عنها يجب في ثلث سنين. وفي الخطأ في  
 النفس وفيما دون النفس تكون على العاقلة الا ان يكون الواجب دون ارش  
 الموصحة فيجب في مال الجاني. وكذا لو وجب الضمان بغير القاتل. وفي شبه العمد في  
 النفس يجب الدية على عاقلة الجاني وفي ما دون النفس يكون في مال الجاني وان بلغ  
 الواجب دية كاملة. رجل زنى بامرأة فاناضاها كان عليه الدية في ماله في رواية الاصل  
 وفي الجماع الصغير تكون على العاقلة. ولو ان ال عذرة اجنبية بمجر او نحوه كان عليه مهر<sup>مثلا</sup>  
 ولو دفع بكر اجنبية تسقطت وذهبت عذرتها كان المهر في ماله لانه شبه العمد  
 وعليه المقر ايضا كانت المرأة كبيرة او صغيرة. ولو دفع امرأته قبل الدخول بها فذهبت عذر<sup>تها</sup>  
 ثم طلقها قبل الدخول بها كان عليه نصف المهر في قول ابي حنيفة رحم واحدة الروايتين على

يوسف رح. وفي قول محمد بن زفر رح واحد الروايتين عن ابي يوسف رح عليه جميع المهر  
ولو دفع امرأة اجنبية فذهبت عندها ثم تزوجها ودخل بها حكي عن ابي حفص وابو نصر  
الدريوسي رح ان عليه مهران مهر بالدخول بحكم النكاح ومهر بازالة العدة بالدفع ولو ان  
دعت بكرة اخرى فزالت عندها قال محمد رحمه الله على الدافعة مهر مثل الاخرى ولو وطئ  
جارية انسان بشبهة واقوال بكارها على قول ابي يوسف ومحمد رح ينظر الى مهر مثلها غير بكرة الى  
نقصان البكارة ايها كان اكثر يجب ذلك ويدخل الاقل في الاكثر ولو ان صبي ارب  
بصبية فذهب عندها كان عليه المهر بازالة البكارة. ولو كانت المرأة بالغة مستكرهة  
فذلك. وان كانت مطاوعة لا يجب المهر لان المهر لو وجب على الصبي كان لولي الصبي ان يرجع  
بذلك عليها كما امر صبياشيخ فالحقة عنم كان لولي الصبي ان يرجع على الامر فلا يحد تضمين  
الصغير. ولو ان امه بالغة دعت صبياً فزنى بها واذهب عندها كان على الصبي مهرها  
لان ام الامه تلد يصح في حق مولى الامه

### فصل في اطلاق الجنين

اذا اسقطت المرأة الولد بجراح او شربت دواء تعد به الاسقاط الولد وجبت  
الغرة على عاقلها وان شربت دواء ولم تعد به اسقاط الولد فسقط الولد لا شيء عليها بشرط  
لوجوب الغرة في شرب الدواء تعد اسقاط الولد. وفي حق غيرها لا يشترط تعد اسقاط الولد  
فتكون الغرة للزوج والغرة عند با خمسمائة درهم نصف عشر الدية او عند افرس قيمته خمسمائة  
درهم ذكره كان الولد او انثى. وفي جنين المملوء نصف عشر قيمته ان كان ذكراً وعشر قيمتها  
ان كان انثى وهما في القدر سواء. وعن ابي يوسف رح في جنين الامه يجب نقصان الام  
كما في مخلة النخاع رجل ضرب بطن امرأة فالتقت جنينين احدهما ميت والاخر حي فمات  
الحي بعد الانفصال من ذلك الضرب كان على الضارب في الميت منها الغرة وفي الحي لا شيء

<sup>٢٢٠</sup>  
 مات دية كاملة. وأن مات الأم من ضربه فخرج منها جنين ميتا فاعلى المصاب دية  
 الأم ولا شيء للجنين. رجل غصب صبيا حر اغتاب الصبي عن يده فان الغاصب نجس حتى  
 يجيء بالصبي ويعلم انه مات. ولو غصب صبيا وقربه الى المها لك فذلك كان عليه دية  
 ان كان حرا صبي هو ابن تسع سنين سقط من سطح او غرق في ماء قال بعضهم لا شيء على  
 الوالد بن لانه ممن يحفظ نفسه. وان كان لا يعقل وكان اصغر سنا قالوا يكون عليه  
 الوالدين او على من كان الصبي في حجره الكفارة لتكره الحفظ. وقال بعضهم ليس على  
 الوالدين شيء الا الاستغفار هو الصحيح الا ان يسقط من يده فيحتسب كان عليه  
 الكفارة. صبيان اجتمعوا في موضع يلعبون ويرمون فاصاب سهم احدهم عينا امرأة  
 فن هبت والصبيان تسع سنين او نحو ذلك قال الفقيه ابو بكر روح ارض عين المرأة  
 يكون في مال الصبي ولا شيء على الاب. وان لم تكن له مال فقطر في اميرة قال الفقيه  
 ابو الليث روح انما اوجب الدية في مال الصبي لانه كان لا يرى للجمع عاقلة وانما اوجب  
 الدية اذا ثبت رمية بشهادة الشهود ولا باقرار الصبي ولا بوجود سهمه فيها لان افرا  
 على نفسه باطل امرأة وضعت صبيها بين يدي ابيه والولد يقبل ندي غيرها فلم  
 يتخذ الاب للولد ظمرا احتمات من الجوع قال نصير روح يكون الاب اثما وعليه التوبة  
 والمستقار والكفارة. وان كان الصبي لا يقبل ندي غيرها والام تعلم بذلك كان  
 الاثم عليها وعليها الكفارة لانها هي التي ضيعت الولد. رجل بعث غلاما صغيرا في  
 حاجة نفسه بغير اذن اهل الصغير فرأى الغلام غلاما يلاعبون فانهى اليهم وارتفع  
 فوق بيت فوقع ومات قال سفيان الثوري روح ضمن الذي ارسله في حاجته وكذا  
 لو غصب صبيا فقتل الصبي واخذ سبع او سقط من حائط ضمن الغاصب وان مات  
 الصبي من مرض او جحى لا ضمن الغاصب. رجل امر غلاما بالجنن صبيا له فخنن وموت <sup>المحدث</sup>

تقطع الحشفة ومات الصبي قال محمد بن يحيى يكون على عاقلة الختان نصف الدية  
لأنه مات بفعلين أحدهما ما دون والاخر غير ما دون وأن عاش الصبي فعل عاقلة  
الختان كل الدية لأنه خالف بقطع الحشفة رجل حمل صبيا على دابة وقال له امسكها  
لي ولم يكن منه تشيير فسقط عنه الدابة ومات كان على عاقلة الذي حمله دية  
سواء كان الصبي ممن يركب مثله أو لا يركب. وأن سبب الصبي الدابة فوطأ أنسا  
فقتله والصبي مستمسك عليها فدية القتل تكون على عاقلة الصبي ولا تشيير  
على عاقلة الذي حمله عليها لأن الصبي أحدث السير بغير امر الرجل. وأنكار الصبي  
من لا يسير على الدابة لصغره ولا يستمسك عليها فدم القتل هو دية الصبي إذا كان  
لا يستمسك عليها كانت الدابة بمنزلة المنقلة. فان سقط الصبي عن الدابة والدية  
تسببها الصبي كان دية الصبي على عاقلة من حمله على كل حال سواء سقط الصبي بعد  
ما سارت الدابة أو قبل ذلك وسواء كان الصبي يستمسك على الدابة أو لا يستمسك  
ولو كان الرجل راكبا فحمل صبيا مع نفسه على الدابة ومثل هذا الصبي لا يصرف الدابة  
ولا يستمسك عليها فوطئت الدابة أنسا فاقته كانت الدية على عاقلة الرجل خاصة  
لأن الصبي إذا كان لا يستمسك يكون بمنزلة المتاع فكان سير الدابة مضافا إلى <sup>حل</sup> الرجل  
فحب الدية على عاقلة الرجل وعليه كفارة لأنه بمنزلة المباشر. وأن كان هذا الصبي <sup>نصف</sup>  
الدابة ويستمسك عليها فدية القتل تكون على عاقلة ما جعلا لأن سير الدابة  
يضاف إليهما ولا يرجع عاقلة الصبي على عاقلة الرجل لأن هذا بمنزلة جنابة  
الصبي بيده. وأن سقط الصبي ومات فدية الصبي على عاقلة الرجل سواء سقط  
بعد ما سير الدابة أو قبله وهو يستمسك على الدابة أو لا يستمسك. ولو أن  
عبد حمل صبيا حر على دابة فوقع الصبي منها ومات فدية الصبي تكون في غنق العبد

يدفعه المولى بها أو يفدي لانه سبب له لاله والعبد يضمن بالجنانية سببا او مباحا  
 وان كان العبد مع الصبي على الدابة ففسار عليها فاوطات الدابة انسانا ومات  
 عاقلة الصبي نصف الدابة وفي عرق العبد نصفها ولو ان حراكيل حمل عبد صغيرا  
 على دابة ومثله يصرف الدابة ويستمسك عليها ثم امره ان يسير عليها فاوطا انسانا  
 ومات بذلك يكون في عرق العبد لانه لما سير الدابة انقطع فعل الاول في حكم الانقلا  
 فيؤخذ مولى العبد بالدفع أو القداء ثم يرجع مولى العبد على الامر لانه يستعمل عبد  
 فيصير غاصبا فاذا الحقه عزم يرجع بذلك على الغاصب

### فصل في المعاقلة

ذكر شمس الائمة المحلوي رح وقال هذا فصل اختلف فيه المتأخرون قال بعضهم  
 لا عاقلة للعجم وهو قول للفقهاء ابي بكر البلخي وابي جعفر الهند وابي رح لان العجم لم  
 انسابهم فلا يتناصرون فيما بينهم وليس لهم ديوان وتحمل الجنائية على الغير عرف  
 بخلاف القياس في حق العرب وانهم لم يضيعوا انسابهم ويتناصرون فيما بينهم  
 وقال بعضهم للعجم عاقلة عند التناصر والمقاتلة مع البعض لاجل البعض نحو الاساقفة  
 والصفارين بمر دوا الحشابين وكذا باذربيجان واذا قتل واحد خطأ وجب الدية  
 فاهل محلة القاتل ودرستاقه عاقلة وكذلك طلبة العلم وهو اختيار شمس الائمة  
 المحلوي وكثير من المشايخ رح قالوا لا نارضو كان الشيخ الامام الاجل الاستاذ  
 رح يأخذ بقول الفقهاء ابي جعفر رح لان العبرة بالتناصر واجتماع الاساقفة وطلبة  
 العلم ونحوهم لا يكون للتناصر فلا يلزمهم التحمل عن غيرهم وذكرنا طفر رح ان دية  
 القتيل تكون على عاقلة في تلك سنين ولا تكون على كل واحد من العاقلة اكثر من ثلثة  
 الصبي  
 هم واربعة دراهم فان كان القاتل من اهل ديوان امير من الامراء والقاتل من اهل

فدية القتل تكون على من جعهم ديوان ذلك الأمير دون غيرهم. فان كان القاتل غانيا  
ولم يديان فعاقلته من يرتزق من ديوانه وان كان كاتباً فعاقلته من كان يرتزق من ديوان  
الكتاب اذا كانوا يتناصرون. وكذلك عاقلة اهل كل صناعة اهل صناعة انا كانوا  
يتناصرون. وان لم يكن القاتل من اهل ديوان فعقل قتيله على عصبته من النسب  
وان لم يكن له عصبته فعقل قتيله ذكر في الجامع والزيادات ان عقل قتيله يكون  
في بيت المال وبه اخذ الصديق الشهيد رح. وذكر عصام روي عن محمد بن ابيو<sup>سف</sup>  
عن ابي حنيفة رح ان من لا عاقلة له اذا قتل بجلا عطاء فان دية القتل تكون في مال الجاني  
وذكر في كتاب الولاء من الاصل ان بيت المال لا يعقل من له وارث معروف سواء كان  
مستحقاً للميراث بان كان حرام مسلماً او لم يكن مستحقاً بان كان كافراً او عبداً وقال  
لو ان حربياً مستمناً اشترى عبداً مسلماً في دار الاسلام واعتقه ثم عاد المستمن الى  
دار الحرب ثم اسره اخرج الى دار الاسلام ثم مات معتقه فميراثه يكون لبيت المال <sup>معتقه</sup>  
رقيق في الحال. ولو جاز هذا المعتق فعقل جانيته يكون عليه ولا يكون على بيت المال لان له وارثاً  
معروفاً وهو المعتق وان كان المعتق لا يستقر ميراثه لاجل الرق وهو الصحيح. ذكر الجواب  
على التفصيل في كتاب الولاء. وما ذكر في الجامع والزيادات محمول على ما اذا لم يكن للقاتل  
وارث معروف بان كان لقيطاً او من يشبهه اللقيط. رجل قتل ولده عبداً لا يجزى به  
القصاص ويجب الدية في ماله في ثلث سنين ولا كفارة عليه لان قتل العمد  
لا يوجب الكفارة. وكذا الاجل دون ان علاوان كان القتل خطأ وجبت الدية على  
عاقلة وعلى الكفارة. القاتل اذا اقرب بالخطأ او صالح من دم العمد على مال يكون المال  
على الجاني في ماله الا ان في الاقرار يجب الدية في ثلث سنين وفي الصلح عن العمد <sup>يجب</sup>  
المال حالاً الا اذا شرط الاجل في الصلح فيكون مؤجلاً وكل جزء من الدية اذا وجب <sup>قلة</sup> على العا

وفي مال الجاني يجب في ثلث سنين في كل سنة ثلثها. <sup>عشر</sup> قتلوا واحدا خطأ <sup>ب</sup> الدية على عاقلهم على عاقلة كل واحد منهم عشر الدية في ثلث سنين في كل سنة ثلث عشر الدية فان كان احدا العشرة والدا المقتول فلكل ولا يجب على كل واحد من العاقلة الا ثلثة دراهم <sup>ا</sup> واربعة في ثلث سنين عندنا فان قلت العاقلة <sup>الضمن</sup> اقرب القبايل اليهم في النسب حتى لا يجب على كل واحد من العاقلة اكثر من ثلثة دراهم وليس النساء من العاقلة وكذا الصبي والمجنون والرقيق والقاتل واحد من العاقلة والدية مقدرة بالف دينار او عشرة آلاف درهم او مائة من الابل في قول ابي حنيفة <sup>ج</sup> ودية المرأة على النصف من الدية الرجل ودية الذمي عندنا مثل دية المسلم واذا وجهت الدية من الابل فيقسم على خمسة انواع من الابل عشرون ابن مخاض عشرون بنت مخاض وعشرون بنت لبون وعشرون حقة وعشرون جذعة. ودية شبه العمد ارباع خمس وعشرون بنت مخاض وخمس وعشرون بنت لبون وخمس وعشرون حقة وخمس وعشرون جذعة. وشبه العمد القتل بالثقل في قول ابي حنيفة <sup>ج</sup> وفي قول ابي يوسف ومحمد <sup>ج</sup> وهو القتل باله لا يقتل بها في العاقلة <sup>الب</sup> ويدخل الاباء والابناء في العاقلة. ولا يكون الزوج عاقلة المرأة بحكم الزوجية <sup>ج</sup> والصبي والمجنون والعتوه عمدا او خطأ اذا بلغت خمسمائة درهم تكون على العاقلة وما كان اقل من خمسمائة يكون في مال الجاني حالا ولا يحرم الصبي عن الميراث <sup>ر</sup> يقتل مو وكذا لك المجنون وما زاد على خمسمائة درهم الى ثلث الدية فيكون على العاقلة في سنة واحدة فان زاد على الثلث فالزيادة الى الثلثين تكون في السنة الثانية وما زاد على الثلثين الى تمام الدية تكون في السنة الثالثة. ولا يعقل الكافر عن مسلم ولا مسلم عن كافر امرأته قلت رجلا خطأ حتى وجبت الدية على عاقلها هل يجب عليها شيء



من تلك الدية اختلف فيه المشايخ قال بعضهم لا يلزمها. وكذا لو كان للجاني  
صبيًا ومجنونًا فان جميع الدية تكون على عاقلته في قول هؤلاء. والصحيح ان  
القاتل بشمارك العاقلة كان القاتل امرأة او صبيًا او مجنونًا صبي قتل رجلاً  
حتى وجبت الدية على العاقلة ذكره العاقل ان الخصم في ذلك هو الجاني اذ كان للجاني  
بلغ مبلغ الرجال. وكذلك في غير الصيد الخصم في اثبات القتل هو الجاني لان الحق  
على الجاني انما يجب على العاقلة بطريق التمثل. وان لم يكن الصيد العاقل بلغ مبلغ  
الرجال كان الخصم في ذلك اليه ذكره <sup>بالموت المنتقل</sup> وذكر فيه ايضاً رجل اقر عند القاضي  
انه قتل فلان فاطماً قام ولي القتل بينه ان المدعى عليه قتله عمداً يقبل هذه  
البينة ويقضه بالدية على العاقلة واقرار المدعى عليه بالقتل لا يمنع قبول  
هذه البينة لان البينة تثبت ما ليس بثابت باقرار المدعى عليه ونظراً <sup>لأن</sup>  
هذا كثيرة. قال مولانا رضى وتأييد هذه المسئلة ما قاله الشيخ الامام المعروف <sup>بأنه</sup>  
رجح ان البينة على القتل تقبل عند حضرة الجاني لانه هو القاتل والعاقلة تتحملون  
عنه وحضرة الكفيل لا يشترط لوجوب المال على الاصيل اذا قامت البينة فانه  
جعل لقاتل منها خصماً ولم يذكر حضرة العاقلة فلان يكون خصماً حاله انكار او لي  
ومن قال انه يشترط حضرة العاقلة فذلك قول يخالف للمذهب فلا يقبل ودلت  
المسئلة على ان الدية يجب اولاً على القاتل ثم يقض على العاقلة بطريق التمثل لان  
الدية لو وجبت ابتداءً على العاقلة كان اقرار القاتل اقراراً على العاقلة المولى  
اذا قتل مملوكه عمداً كان عليه الكفارة. وكذا لو كان الولد مملوكاً لاسنان فقتله  
الوالد عمداً لا يجب القصاص على الوالد وعليه الكفارة. رجلاً ان اشتراكه <sup>قتل</sup>  
رجل واحد هما بعضا والاخر يمد يد عمداً لا قصاص على واحد منهما ويجب الدية

عليها نصفها على صاحب الحديد في ماله ونصفها على صاحب العَصَد وكذا القِتْلَة  
بسلاح واحد هما صبي أو معتوه لا قصاص عليهما عندنا وهو بمنزلة الخاطيء مع العابد  
والله اعلم

باب الشهادة على النجاسة

رجل ادعى على رجل انه قتل اباه خطأ وجاء بشاهدين فشهد احدهما ان المدعى  
عليه قتله خطأ وشهد الآخر على اقرار القاتل بالقتل لا يقبل شهادتهما  
لان احدهما شهد بالفعل والآخر على الاقرار بالفعل فلا تقبل كما لو شهد  
احدهما بالغصب والآخر على اقرار الغاصب بالغصب وكذا لو اختلف  
الشاهدان في مكان القتل او زمانه. وكذا لو اختلفا في الالة فشهد  
احدهما انه قتله بالحجر وشهد الآخر انه قتله بالعصا. وكذا لو شهد احدهما  
انه قتله عمدا وشهد الآخر انه قتله خطأ. وكذا لو شهد احدهما انه قتلته  
بالعصا وقال الآخر قتله ولا احفظ بماذا قتله وان قال جميعا قتله ولا ندري  
بماذا قتله في القياس لا يقبل شهادتهما وفي الاستحسان تقبل

شهادتهما ويقضى عليه بالدية في ماله لانهما اتفقا على القتل والقتل  
غالب يكون بالة القتل وانما لم يذكر الالة اسقاطا للقصاص ولو شهد  
رجل وامرأتان بقتل الخطاء او بقتل لا يوجب القصاص يقبل شهادتهما  
وكذا الشهادة على الشهادة وكتاب القاضية الى القاضي لان موجب هذه  
النجاسة المال فيقبل فيه شهادة الرجل مع النساء رجل شهد عليه شاهد  
عدل بالقتل فان القاضي يحبسها اياها فان جاء المدعي بشاهد آخر  
والاخر سبيله. وكذا لو شهد شاهدان على رجل بقتل عمدا فانه يحبس

يظهر عدالة الشهود لانه صارتهما فيجبس لاجل التهمة. وأن شهد رجلان  
بقتل المخطأ ذكر الشيخ الامام المعروف بخواهر زاده رح انه لا يجبس قبل الحكم  
والاظهر انه يجبس. رجل ادعى على رجل انه قتل باه خطأ وادعى ان له بينة <sup>ضرة</sup> ما  
في المصروطلب اخذ الكفيل من المدعى عليه ليقم البينة فان القاضي يامر باعطاء <sup>الكفيل</sup>  
الثلاثة ايام. ولو قال المدعى شهود غائبة وطلب اخذ الكفيل الى ان ياتي بالشهود فان القاضي  
لا يجبسه في اخذ الكفيل. وأن ادعى العمد واراد اخذ الكفيل لا يجبسه القاضي  
لا قبل اقامة البينة ولا بعد ها الا ان المدعى قبل اقامة البينة بلازمه وبعد  
اقامة البينة يجبسه القاضي زجرا. ثم اذا عدلت البينة وشهدوا بقتل يوجب  
القصاص يقضي القاضي بالقصاص بطلب المدعى. <sup>لا يجب</sup> صير اقرانه قتل باه عمدا  
عليه القصاص ويجب الدية على عاقلته ويرث الصير منه. وكذلك المجنون قتل  
وحد في محلة قوم كانت القسامة على اهل المحلة والدية على عواقلهم ولولي القتل  
ان يختار للتخفيف خمسين رجلا من المشايخ الصالحاء. وأن شاء اختار للفاسق  
والشعبان والخياريه لولي القتل دون الامام لان الحق له فان لم يكن عددهم خمسين  
رجلا كررت الايمان عليهم حتى يتم خمسون يمينا فيحلفون بالله ما قتلناه ولا علمنا له قاتلا  
وأن امتنعوا عن اليمين جيسوا حتى يحلفوا. وأن وجد القتل بين قريتين او سكتين  
كانت القسامة والدية على اقرب القريتين والسكتين الى القتل هذا اذا كان يبلغ  
صوت القريتين الى الموضع الذي وجد فيه القتل. وأن لم يبلغ فلا شيء على واحدة  
من القريتين. وأن وجد القتل في مكان مملوك كانت القسامة على الملاك والدية  
على عواقلهم. وأن وجد القتل في موضع مباح نحو الغلات الا انه في ايدي المسلمين <sup>ت</sup>  
الدية في بيت المال. وأن وجد القتل في دار امرأة كانت القسامة عليها تخلف هي <sup>ميمنا</sup> خمسين

في قول البيهقي ومحمد رح والديّة على عاقلتها. وأن وجد القتل في سوت المسلمين  
او في مسجد هم ذكر في موضع ان الديّة تكون في بيت المال ولا قسامة فيه. وذكر في  
موضع آخر ان فيه الديّة والقسامة وانما اختلف الجواب لاختلاف الموضوع <sup>موضع</sup>  
ما ذكر ان الديّة تكون في بيت المال ولا قسامة فيه اذ الركن السوق ملكا لهم  
بل كان للسلطان فان كان السوق مملوكا لهم كان وجود القتل في السوق او في  
مسجد هم كوجود القتل في مسجد المحلة ونعم يجب القسامة على اهل المحلة والديّة  
على عاقلهم. وأن وجد القتل في مسجد الجامع كانت الديّة في بيت المال ولا قسا<sup>مة</sup>  
فيه. وأن وجد القتل في محلة فيها اصحاب الخطة وفيها من اشترى كانت القسامة والديّة  
على اصحاب الخطة تما دام في المحلة واحد من اصحاب الخطة كانت القسامة عليه والديّة  
على عاقلته لا على السكان والمشتري في قول البيهقي ومحمد رح. وقال ابو يوسف رح المشتري  
وصاحب الخطة سواء. وأن لم يكن فيها احد من اصحاب الخطة وفيها سكان ومشتري<sup>ون</sup>  
كانت القسامة على المشتري دون السكان وهو قول ابو يوسف رح الاول ثم رجع  
وقال هي عليهم. ولو وجد القتل في سجن كانت الديّة على بيت المال في قول البيهقي رح  
وقال ابو يوسف رح هي على اهل السجن وان وجد القتل في دار رجل قد اشترى اها وهو ليس  
من اهل الخطة فاصحاب الخطة براء عن ذلك ويكون القسامة على صاحب الدار والديّة  
على عاقلته وان كانت الدارين رجلين واحدهما الكثر نصيبا من الاخر كانت الديّة  
على عاقلهما نصفين. وأن وجد الرجل قتيلا في دار نفسه لا يجب القسامة فيكون  
الديّة على عاقلته في قول البيهقي رح. وقال ابو يوسف رح لا شيء عليهم. ولو  
وجد ملكا قتيلا في دار اشترى اها لا يجب فيه شيء في قولهم جميعا. ولو وجد واحد من <sup>اهل</sup>  
المحلة قتيلا في المحلة كان فيه الديّة والقسامة والقتيل عند كل ميت به ان ضرب

والجرح بان كان الدم يخرج من بعض فخارقه ان كان يخرج من موضع يخرج منه  
الدم عادة من غير ضرب كالانف والدين والاذن فلا قسامة فيه ولا يكون قتيلا  
وان كان لا يخرج عادة الا بضرب وخرج في الباطن كالعين والاذن فهو قتيلا  
وان كان الدم يخرج من الفم ان كان يعلو منه الجوف يكون قتيلا. وان كان ينزل من  
الراس لا يكون قتيلا. قتل واحد في محلة فادعى ولي القتل القتل على رجل بعينه  
من اهل المحلة لا يبطل القسامة والدية من اهل المحلة. وعن ابي حنيفة رح في رواية  
يكون ذلك ابراء منه لاهل المحلة ثم لو اقام ولي القتل شاهدين من غير اهل  
المحلة على ذلك الرجل فقد اثبت القتل عليه بالحجة فيقضي بموجبه. وان اقام ولي القتل  
على ذلك شاهدين من اهل المحلة لا يقبل شهادتهما. ثم على قول ابي يوسف رح يلحق  
شاهدان بالله ما قتلناه قط. وعلى قول محمد رح يلحق شاهدان بالله ما قتلناه وما علمنا  
قاتلا. وان ادعى ولي القتل القتل على رجل من غير اهل المحلة كان ذلك ابراء منه لاهل  
المحلة حتى لا يسمع دعواه بعد ذلك القتل على اهل المحلة. ولو اقام ولي القتل شاهدين  
بذلك من اهل المحلة لا يقبل شهادتهما في قول ابي حنيفة رح وتقبل في قول صاحبه. ثم  
القسامة انما تجب على اهل المحلة في قتل المحلة والقرية وغير ذلك اذا وجد بدت القتل  
او اكثر من النصف او النصف مع الراس. وان وجد نصفه مشقوقا بالظول او وجد  
اقل من النصف مع الراس او وجد البد او الرجل او الراس فلا شيء فيه. وان وجد  
السقط فلا شيء فيه. فان كان بدنه تاما وبه ان القتل فهو قتل كان فيه القسامة والدية  
وان وجد البهيمة او الدابة مقبولة فلا شيء فيها وان وجد المكاتب او المدبر او ام الولد  
قتلا في محلة وجبت القسامة والقيمة على عواقلم في ثلث سنين ولو وجد العبد قتيلا  
في دار مولاه فلا شيء فيه الا ان يكون عليه دين فمخ كانت القيمة على مولاه لغرامة حاله كما لو قتل

المولى ولو وجد المكاتب قتيلا في داره ولا كانت قيمته على المولى موحدة في ثلث <sup>بين</sup>  
 يقضى منه كفايته ويحكم بحرته وما يفي يكون ميراثا عنه لورثته ولو وجد الرجل قتيلا  
 في دار عبد المازون كانت القسامة والدية على عاقلة المولى كان العبد مولا  
 اوله يكن. ولو وجد المحرق في دار ابية او امه او المرأة في دار زوجها ففيه القسا<sup>مة</sup>  
 والدية على العاقلة ولا يحجم عن الميراث. ولو وجد القتل في نهر عظيم يجري به الماء فلا <sup>شيء</sup>  
 فيه. وان كان النهر صغير القوم معروفين فهو عليهم. والفرق بين الصغير العظيم ما <sup>عرف</sup>  
 في الشفعة كل نهر يستحق به الشفعة فهو صغير وما لا يستحق به الشفعة فهو الفراء  
 والجحور فهو عظيم. ولو كان القتل محتسبا في جانب من النهر كانت القسامة والدية  
 على اقرب الاراضي والقرى الى الموضع الذي احتبس فيه القتل اذا كان يصل صوت  
 اهل الاراضي والقرى الى ذلك الموضع والا فلا. وان وجد القتل في ثلاث فليس  
 فيه شيء. وقال الكرخي رح هذا اذا لم يكن ذلك الموضع قريبا من العمران فان كان  
 قريبا بحيث يبلغ صوت اهل العمران الى ذلك الموضع فهو عليهم والله اعلم

**باب الوكالة في الدم الوكالة في اثبات الدم من**

جانب المدعي والمدعى عليه مقبولة في قول ابي حنيفة رح

وقال ابو يوسف رح اخر الاقبيل. وقول محمد رح مضطرب واجمعوا على انه لا يقبل <sup>فيه</sup>  
 الشهادة على الشهادة ولا كتاب القاضي الى القاضي ولا شهادة رجل وامرأتين وان  
 وكل باستيفاء القصاص في النفس وفيما دون النفس لم يكن للوكيل ان يستوفى الا بحضور  
 من الموكل عنده او على قول الشافعي رح له ان يستوفى الوكيل باثبات الدم اذا اقر في مجلس  
 القاضي ان الطالب قد عرف صح اقراره وكذلك وكيل المطلوب اذا اقر بوجوب <sup>القود</sup>  
 على موكله في القياس صح اقراره ولا يصح استعسانا. ولو مات احد ورثة المقتول

والقاتل وارثه سقط القصاص عن القاتل وبصرحة الباقي  
 ما لا يؤثر له بإثبات قتل الخطاء والمعدن الجراحة التي لا تقصص على  
 القاتل فيها بمنزلة الوكالة بالمال. رجل قتل عمدا فاقام اخ المقتول بينه وبينه  
 لا وارث له غيره فاقام القاتل بينه وبينه ابنا فان القاضى لا يقض بينه وبينه الاخ  
 . ويتاين في ذلك. وان اقام القاتل بينه وبينه ابنة ابنا وان قد صالحه على الدية  
 وقبضها منه واقام بينه وبينه الابن قد عفى عنه قبلت بينه وبينه القاتل لانه  
 اثبت بينه وبينه لاحق للمنع في استيفاء القود فان جاء الابن بعد ذلك وانكر  
 العتو والصليح يكلف القاتل ان يعيد البينة على الابن ولا يقض على الابن  
 بالبينة التي اقامها القاتل على الاخ لان الاخ لا يكون خصما عن الابن  
 ولو كان للمقتول اخوان واقام القاتل بينه وبينه على احد هما ان الاخ الغائب  
 صالحه على خمسة آلاف جاز ذلك. فان حضر الغائب وانكر الصليح لا يكلف  
 القاتل اعادة البينة بخلاف الاول لان في الاول الاخ لا يكون وارثا  
 مع الابن بل يكون اجنبيا. اما الاخوان كل واحد منهما يستحق القصاص  
 على القاتل فمعه بينه قامت على الخصم فلا يكلف اعادة البينة. واذا  
 لم يكلف القاتل اعادة البينة ههنا يكون للحاضر نصف الدية ولا شيء للغائب  
 واذا ادعى بعض ورثة الرجل دم ابيه على رجل واقام البينة فان القا<sup>ض</sup>  
 يحبس القاتل لانه صارمهما ولا يعجل باستيفاء القصاص وان حضر الغائب بعز<sup>ل</sup>  
 لا يكون للغائب الذي حضران يستوفى القصاص ما لم يعيد هو البينة في قول أبي حنيفة  
 راجلان عند القصاص يجب للوارث ابتداء فلم يكن كل واحد من الورثة خصما عن  
 في اثبات حق الغير فلم يكن من ضرورة ثبوت القصاص الذي اقام البينة به بوث<sup>ل</sup>





وهكذا ذكر القدرى رح. وعن أبي يوسف رح انه يكون ضامنا والمشاخ رح اخذوا  
بقوله. وذكر الفقيه ابو الليث رح في شرحه للمجامع الصغير رح ارسل كلبا فاصاب  
في فوره انسانا فقتله او مزق ثيابه ضمن المرسل لانه مادام في فوره فكانه خلفه. وذكر <sup>طع</sup> النافق  
رح رجل اعز كلبه على رجل فعضه او مزق ثيابه لا يكون ضامنا في قول بجنيته رح وضمن  
في قول ببيوسف رح. واختار للفتوى قول ببيوسف رح. ولو ارسل كلبه الى صيد <sup>يكن</sup> ولم  
سائقا فاصاب انسانا لا يضمن في الروايات الظاهرة والاعتماد على الروايات الظاه <sup>رة</sup>  
رجل لقي حية في الطريق فهو ضامن لما اصابته حتى تتول عن ذلك المكان رجل وقف  
دابة في طريق المسلمين ولم يشد هافسادت عن ذلك المكان واتلفت شيئا لا يضمن  
الرجل لانه اذا لم يسكه تكون بمنزلة المنقلبة. ولو اوقف دابة في الطريق فاوطأ <sup>نا</sup> انسانا  
بيدها او رجلها كان ضامنا ويجب الدية على عاقلة وان نحت برجلها او ذنبها هي  
تسكيل يكون ضامنا وان كرمت يصير ضامنا. وكذا ان ضربت بيدها ولو راثت  
او بالته وهي تسير وخرج اللعاب من فمها او سال عرقها فاصاب انسانا او افسد <sup>شيئا</sup>  
لا يضمن الراكب. وان ضربت بحافها حصاة او نواة فاصاب انسانا وهي تسير لا يضمن  
الراكب الا اذا انارت حجرا كبيرا وان كانت تسير فوقفت ثم بالته او راثت لا يضمن الراكب  
وان اوقفها الراكب لغير روث او بول فبالته او راثت فما تولد من ذلك يضمنه <sup>الراكب</sup>  
وان اوقفها في غير ملكه فافسد شيئا ضمن يستوى فيه اليد والرجل. وان اوقفها  
في ملكه فلا ضمان عليه بحال. وكذا لو كان في ملك بينه وبين غيره. ولم يقطع اذنه  
الطريق فاوطأ اول لقطا فمروا اخره بيد رجل اصدح يضمن القائل لما عطي به وان كان  
معه سائق كان ضمان ذلك عليهما. وما افسدت بنفحة الرجل والذئب يكون <sup>معه</sup>  
السائق خاصة. وان كان معهما ثالث ليسوق الابل وسط القطار فما اصاب <sup>خلف</sup> مما

هذا السائق وما بين يد يه من شيء فهو عليهم اثلا لانه قائد رسائو وانك  
 الرجل احيانا وسط القطار و احيانا يتاخر و احيانا يتقدم و هو يسوق فهو  
 بمنزلة السائق لان السائق قد يتقدم وقد يتاخر وقد يكون في وسط القطار  
 فهو سائق على كل حال والراكب والسائق والقائد والرديف فيما او طأت  
 الدابة سواء . ولو ان رجلا يقود قطارا فربط انسان في قطار بعير او القائد  
 لم يعلم بذلك فوطئ هذا البعير انسانا فالثقله كانت الدية على عاقلة القائد ثم  
 عاقلة القائد على عاقلة الرابط . وان كان القائد يعلم بربط البعير لا يرجع عاقلة القائد  
 على عاقلة الرابط . ولو كان الابل و قوقا فربط الرجل بعير فقاد صاحب القطار وهو  
 لا يعلم كان الضمان على عاقلة القائد ثم يرجع عاقلة القائد على عاقلة الرابط ولو  
 ان رجلا ضرب دابة راكب او تخسها بدون امر الراكب فضربت بيد او رجلها  
 او فتحت او كدمت او صدمت انسانا على فوره كان الضمان على الناحس دون  
 الراكب . وان ضربها بامر الراكب او تخسها فاوطأت انسانا على الفور كانت  
 الدية على عاقلة الناحس والراكب جميعا لان الناحس بمنزلة السائق  
 والراكب مع السائق اذا اجتمعوا فضمن ما او طأت الدابة يكون عليهما  
 ولا يضمن الناحس ههنا ما لا يضمن الراكب من فتح الرجل والدن و غير ذلك  
 دابة لها سائق وقائد فخسها رجل بعير اذن احد هما فتحت انسانا كان ضمان  
 النفع على الناحس خاصة لان السائق والقائد لا يضمنان النفع . وان كان  
 الناحس بامر احد مما لا يجب الضمان على احد ولو تخس رجل دابة راكب بعيره  
 فوثبت والقت الراكب ضمن الناحس . وكذا لو تخسها فنجحت بما اصابته  
 في فورها يضمن الناحس . ولو فتحت الناحس فقتله كان هذا رجل

يقود دابة فسقط شيء مما يحمل على الأبل على انسان أو سقط سرج الدابة أو جاعها  
على انسان فقتله أو سقط ذلك في الطريق فغتر به انسان ومات يضمن القا  
وإن كان معه سائر وكان الضمان عليهما لأن هذا مما يمكن الاخترا<sup>الحمل</sup>عنه <sup>بشد</sup>  
على البعير على وجهه لا يسقط. وإن كان راكبا أو وقف الدابة على باب المسجد فهو  
كما لو وقفها في الطريق. فإن كان الإمام جعل عند باب المسجد موقفا للنا<sup>س</sup>  
والدواب كان هذا بمنزلة الطريق. فإن وقفها في الغلات لا يضمن إلا إذا وقفها  
في الحجة لأن التوقف في الغلات لا يضر بالناس إلا في الحجة. ولا يضمن السائق  
والقائد في ملكه إلا فيما وطئت الدابة بيد أو رجل. رجل واحد في زرعه في الليل  
ثورين فظن أنهما أهل قريته فإذا كان لغير أهل قريته فإراد أن يدخلهما مربية  
فدخل في المربط أحدهما وفر الآخر فتبعه فلم يقدر عليه وجاء صاحب الثور فإراد  
تضمينه قال الشيخ الإمام أبو بكر محمد بن الفضل ر. ح. إن كان نيته عند الأخذ أن يمنع  
من صاحبه كان ضامنا وإن كان نيته أن يأخذ ليرده على صاحبه إلا أنه لم يقدر  
على الاستهاد ولم يجد من يشهد لا يكون ضامنا فقل له إن كان ذلك في النهار  
قال إن كان الثور لغير أهل قريته كان حكمه حكم اللقطة. فإن ترك الاستهاد مع<sup>القدرة</sup>  
عليه ضمن. وإن لم يجد من يشهد يكون ذلك عذرا. وإن كان الثور لأهل قريته  
فكما أخرجته من زرعه يكون ضامنا لأن ما يكون لأهل قريته من الثيران لا يكون  
حكمه حكم اللقطة في النهار لأنه لا يخاف عليه الضياع في النهار. وأما إذا  
عليه في الليل فإذا أخرجته يكون غاصبا. وقال القاضى الإمام على السند ر. ح.  
إذا وجد في زرعه دابة تمقتل وما يخرجها عن ملكه لا يكون مضمونا عليه. وإذا  
ساقها وراء ذلك القدر يضيء ضامنا بنفس السوق. وهكذا قال أبو نصر الدين

رح الا انه قال ان ساقها الى موضع يامن فيها لا يكون ضامنا وقال به ضم اذا  
وجد الرجل دابة في زرعه فاخرجها فقتلها سبع كان ضامنا لانه لا ينبغي له ان يخرجها  
ولكن ينبغي ان يستعد على صاحبها حتى يخرجها صاحبها. والصحيح ما قال  
القاضي الامام علي السعدي رح ان له ان يخرجها عن ملكه ولا يسوقها وراء  
ذلك فان ساقها بعدها اخجها عن ملكه يصير غاصبا ضامنا وان ساقها ليرد  
على صاحبها فغطيت في الطريق وانكسر جملها كان ضامنا ولو ان صاحب الزرع  
لم يخرجها ولكنه امر صاحبها ان يخرجها فافسدت شيئا في اخراجها قال الفقيه  
ابو لثيث رح لا يكون ضامنا لما افسدت لانه اخراجها بامر. ولو انه قال  
لصاحب الدابة ان دابتك في الزرع ولم يقل اخراجها فاخرجها صاحبها فافسدت  
شيئا في اخراجها كان ضامنا. وقال ابو نصر رح في الوجه الاول يكون ضامنا ايضا  
لوجود السوق من صاحبها وصاحب الزرع لمريض بالفساد وانما طلب  
منه الصيانة. ولو ان دابة رجل انقلبت ليلا او نهارا من غير ارسال فافسد  
انسان لا يجب الضمان على صاحبها لان فعل الجماعه قد رجع يسوق حمارا  
لحطب في الطريق فقال كوست كوست وقدامه رجل لم يسمع ذلك حتى اصاب  
نوبة وتخرج ضمن السائق. وكذا لو سمع صوته الا انه لم يتهيأ له التهيؤ لضيق  
الوقت في هذا بين الاصم وغيره وان امكنه التهيؤ فلم يتبع بعد ما سمع لا يضمن  
السائق رجل وضع خشبا في طريق المسلمين او حمارا او جديا فمرت به دابة  
من سوق احد فغطيت يضمن واضع الحجر والخشب والله اعلم

نص ————— فيما يحدث في الطريق فيهلك به انسان او دابة  
رجل وضع في الطريق حجرا او جذعا او بني فيه بناء او اخراج من حائط جذعا

او حفرة شاخصة او شرع كنيفا او جناحا او ميزابا او ظلة فعطب به انسان كان  
 ضامنا فان عثر بها احدث في الطريق رجل فوقع على اخر فاما كان الضمان  
 على الذي احدثه في الطريق كانه دفع الذي عثر بيده على غيره ولا يضمن الذي عثر  
 لانه مدفوع في هذه الحالة والمدفوع كالالة ولو مخي رجل شيئا من ذلك عن  
 موضعه فعطب بذلك رجل كان الضمان على الذي مخاه ويخرج الاول من  
 الضمان وقال ابو حنيفة رح اذا كان الطريق غير نازح فلكل واحد من اصحاب  
 الطريق ان يضع فيه الحطب ويربط فيه الدابة ويتوضأ فيه وان عطب بذلك انسان  
 لا يضمن وان بنى فيه بناء او حفرة فيه بيرا فعطب به انسان كان ضامنا ولكل  
 صاحب الدار من الانتفاع بفناء داره من التواء الطين والحطب وربط الدابة ببناء  
 الدكان والنور يشترط السلامة وذكر الشيخ الامام الزاهد المعروف بنحو امر زاده رح  
 اذا احدث في سكة غير نافذة فيطران امره ان لا يكون من جملة السكك فتلف به  
 انسان وجب الضمان بسقط من ذلك حصه نفسه ويضمن حصه الشركاء فان  
 احدث ما يكون من جملة السكك كوضع المتاع وربط الدابة لا يكون ضامنا لان <sup>يفعل</sup> <sub>المتاع</sub>  
 ذلك ولو كانت الدارين رجلين يفعل احدهما فيها ما كان من جملة السكك كوضع  
 وربط الدابة تجاوز كما لو سلكن واما اذا خرج ميزابا الى الطريق فسقط على رجل قتلته  
 ينظر ان اصابه الطرف الذي كان في الحائط لا ضمان فيه لانه وضع ذلك الطرف  
 في ملكه وليكن تعديا وان اصابه الطرف الخارج من الحائط ضمن صاحب الميزاب لانه  
 متعد في ذلك الطرف حيث شغل به هواء الطريق وان لم يعلم ايها اصابه في القياس  
 لا شيء عليه لو وقع الشك في الضمان وفي الاستحسان يضمن رجل كسب الطريق  
 فعطب بموضع كسبه انسان او دابة لا يضمن شيئا لانه لم يحدث في الطريق شيئا واما كسب

<sup>٢٥١</sup>  
 الطريق كيلا يتضرر المادة بالغبار. ولورثش الطريق فعطب انسان به، ذلك كان ضامنا  
 هذا اذا رثش كل الطريق فان رثش بعضه فمرا انسان في الموضع الذي رثش ولم يعلم  
 بذلك فعطب كان ضامنا. وان علم بذلك فمرفيه مع العلم لا يكون ضامنا. هكذا قال  
 مشائخنا رحمهم الله في الكتاب الملق بالاجواب. واوجب الضمان على الذي رثش. وان رثش  
 راية فعطب يضمن على كل حال. ولو كان رجلا امر احيى السقاء برثش فناء دكانه فعطب  
 انسان ضمن الامر ولا يضمن الراش وحارس السوق اذا رثش يضمن بما عطب به على  
 كل حال هذا كله في طريق العامة. واما في سكة غير افقة اذا التقى فيها من هو من اصل السكة  
 خشبا او طينا او ترابا ورثش لا يكون ضامنا. رجل مرفى الطريق وهو يحمل حملان فوقع الحمل  
 على انسان فالتلفه كان ضامنا ولو عثر انسان بالحمل الواقع في الطريق ضمن ايضا لانه  
 هو الذي وضع الحمل في الطريق. ولو وضع في الطريق جرافا حرق به شيء كان ضامنا  
 لانه كان متعلقا بوضع النار في الطريق. وان حركته الريح فذهب به الى موضع اخر ثم  
 احترق به شيء لا يكون ضامنا لانه لما تحول عن ذلك المكان انتسخ حكم الفعل الاول  
 قالوا هذا اذا لم يكن اليوم ريحا فان كان ريحا كان ضامنا لانه علم حين القاء في الطريق  
 ان الريح يذهب به الى موضع اخر فيضاف التلف اليه فيكون ضامنا كالدية  
 المربوطة اذا جالت في رباطها فافسدت شيئا. ولو ان رجلا مر في ملكه او في غير  
 ملكه وهو يحمل نارا فوقعت بشيء منها على ثوب انسان فاحترق ذكر في النوار  
 انه يكون ضامنا لانه لم يتجملل بين الحمل والسقوط واسطة فكان التلف مضافا  
 اليه. ولو طارت الريح بشرفه فالتفت على ثوب انسان لا يضمن لان الاحتراق  
 حصل بالريح ههنا. وذكر الزند. ويسى رح اذا مر بالنار في موضع له حق المرور  
 فهبت به الريح فوقعت على ثوب انسان فاحترق لا يكون ضامنا. فان لم يكن له

حق المهر في ذلك الموضع كان ضامنا. ولو هبت الريح بعامة جبل والفتها  
على قارورة انسان فكثر كايضمن صاحب العامة. ولو ان حدا داضرب الحديد  
على حديد محي فانترعت شمراة من ضربه على ثوب رجل يمر في الطريق فاحترق  
ضمن الحد. دكانه التي النار على ثوبه. رجل وضع جرة في الطريق ورجل اخر وضع  
جرته في ذلك الطريق ايضا فخرجت احدهما على الاخرى فانكسرت الاخرى  
لايضمن صاحب الجرة التي تخرجت لانها لما زالت عن ذلك الموضع انتسح  
حكم فضل الاول. وان انكسرت التي تخرجت يضم صاحب الاخرى لان فعله لم ينزل  
وكذلك رجل وقف دابة في الطريق واخذ ذلك فتفتت احدهما واصابت الا  
لايضمن صاحب التي تفتت. ولو عطبت التي تفتت بالاخرى يضمن صاحب  
الواقفة لبقاء جنايته. رجل وضع في الطريق خشبة ثم باع الخشبة من  
رجل وبرئ اليه منها فتركها المشتري في مكانها حتى عطب بها انسان  
او دابة كان الضمان على البائع الذي وضعه لا على المشتري لان البائع كان  
متعديا في الوضع وخروج الخشبة عن ملكه لا يكون فوق عدم الملكة الخشبة  
وذلك لا يمنع وجوب الضمان فان من التي خشبة لغرة في الطريق فعطب بها  
انسان كان ضامنا. وكذلك الرجل اذا اشترع جناحا من داره الى الطريق  
ثم باع الدار فاصاب الجناح رجلا فقتله يضمن بائع الدار رجل استاجر  
انسانا ليشرع له جناحا في فناء داره او جانوته ففعل فهلك بالجناح شيء انك  
المستاجر اخبر الاجير ان له حق اشراع الجناح يضمن الاجير سواء سقط الجناح  
قبل الفراغ عن العمل او بعد ثم الاجير يرجع بما ضمن على المستاجر. وان اخبره  
المستاجر او الامر انه ليس له حق الاشراع في القديم او لم يخبره بذلك الا ان

علم بين لك ان سقط الجناح قبل فراغ الاجير من البناء يضمن الاجير  
لما عطيته به ولا يرجع هو على المستاجر قياسا واستحسانا فان سقط الجناح  
بعد ما فراغ الاجير من البناء ضمن الاجير لما عطيته به ثم هو لا يرجع على المستاجر  
قياسا وفي الاستحسان يرجع وهو كما لو امر رجلا ببناء شاة فتعطل  
ثم ظهر ان الشاة كانت لغيره يضمن المذابيح وهي كسئلة الجناح رجل  
وضع قطرة على نهر خاص لا قوام مخصوصين فتشع عليها انسان فانحسف<sup>به</sup>  
او تعطل به فمات ان تعطل المرو عليها لا يضمن واضع القطرة وان  
لم يعلم المار به ضمن كما لو وضع خشبا في طريق المسلمين او حديد فمات  
به دابة لا بسوق احد فعطبت به كان ضامنا قالوا ان كانت الخشبة  
صغيرة بحيث لا يوطأ على مثلها لا يضمن واضعها لان الوطأ على مثل  
هذا الخشبة بمنزلة تعطل الزلق او التعطل بالبحر الموضوع في الطريق  
عند ذلك لا يوجب الضمان وان كانت الخشبة كبيرة يوطأ على  
مثلها يضمن واضعها هكذا اذا كان النهر خاصا لا قوام مخصوصين  
فان كان النهر لعامة المسلمين ففي ظاهر الرأية يكون ضامنا وعمران<sup>سيف</sup>  
رحمه الله انه لا يكون ضامنا رجلا حفير يرى في المفازة في موضع ليس  
بممر ولا طريق لانسان بغير اذن الامام توقع فيها انسان لا يضمن الحافر وكذا لو  
قعد انسان في المفازة او نصب خيمة فعثر بهارجل لا يضمن الفاعل ولو كان ذلك  
في الطريق ضمن وان حفير يرى في الطريق ثم كبسها ان كبسها بالتراب او بالحصي وبما  
هو من اجزاء الارض ثم جاء اخر وفرعها ثم وقع فيها انسان ومات ضمن الثاني  
ولو كان الاول كبس البير بالطعام وما ليس من اجزاء الارض يضمن الاول لا في



الوجه الأول بعد لكسرهما هو من اجزاء الارض لا يبقيا وفي الوجه الثاني يبقيا وقد  
 وجف ميراث الطريق وغطى راسها ثم جاء آخر ورفع الغطاء ثم وقع فيها انسان ضمن الأول  
 ولو خسر الرجل نهر في ملكه فسطب به انسان او دابة لا يضمن. وكذا لو جعل عليه جسر  
 او قطرة في ارضه. ولو خسر نهر في غير ملكه فهو بمنزلة البر يكون ضامنا. وكذا لو جعل  
 جسرا او قطرة في غير ملكه. وعن ابي يوسف ر. ح انه لا يضمن وان احدثه في غير ملكه اذا  
 بحيث لا يتضرر به غيره لانه محتسب يستغ الناس بما احدثه. وفي ظاهر الرواية يكون  
 ضامنا الا اذا فعل ذلك باذن الامام كما لو خسر سيرا في الموضع الذي يحتاج الناس  
 اليه يكون ضامنا ما عطف به اذا لم يفعل باذن الامام. وان مشى على جسر انسان متعمدا  
 فأنحسف به لا يضمن واضع الجسر لانه لما رمتعد كان التلف مضافا اليه. واوحش  
 نهر في غير ملكه فانشق من ذلك النهر ماء وغرق ارضا او قرية كان ضامنا لانه سبيل الماء  
 في غير ملكه فيضمن كما لو مشى او سار على الدابة في الطريق. ولو كان ذلك الحفر في ملكه  
 لا يضمن لانه مباح له مطلقا. ولو سقى ارضه فخرج الماء منها الى غيرها وافسد  
 متاعا او زرع او اكرابا لا يكون ضامنا لانه متصرف في ملكه فيباح مطلقا. وكذا لو  
 احرق حشيشا في ارضه او في حصائه او اجنته فخرجت النار الى ارض غيره واحرق  
 شيئا لا يكون ضامنا لانه متصرف في ملكه. قيل هذا اذا كانت الرياح ساكنة حير او قد النار  
 فاما اذا كان اليوم ريحا لم ان الرياح تذهب بالنار الى ارض جاره كان ضامنا  
 استقساما لكن صب الماء في ميزاب له ونحت الميزاب متاعا لغيره ففسد به كان ضامنا  
 ولو اوقد النار في داره او تنوده لا يضمن ما احترق به. وكذا لو خسر نهر او سيرا في داره  
 فنزلت من تلك ارض جاره لا يضمن ولا يؤمر بالحكم ان يحول ذلك عن موضعه وفيما  
 وبين الله تعالى عليه ان يكف عن ذلك ان كان يتضرر به غيره. وان صب الماء ملكه

بمنزلة المدفوع فيكون تلف الكل مضافا الى الجائر. أما اذا حفر في ملك نفسه فسقوطه لا يكون  
مضافا الى غيره فكان تلف المسقوط عليه مضافا الى الساقط كرجل يتردى من جبل على  
رجل فقتله يضمن دية القتل. ورجل حفر بيرا في الطريق فجاء انسان واقف فيها نفسه  
متعمدا لا يضمن الجائر. وان لم يقع فيها نفسه فسقط ذم من الوقوع ومات  
فيها جوعا او غما لا يضمن الجائر في قولنا بيمينه روح وقال ابو يوسف روح ان مات فيها  
جوعا فذلك وان مات غما بان اثر الغم في قلبه من الوقوع فمات من ذلك ضمن الجائر  
وقال محمد روح يضمن الجائر في الوجوه كلها لان الموت حصل بسبب الوقوع في البئر كرجل  
حفر بيرا في الطريق فجاء آخر وحفر منها طائفة في اسفلها ثم وقع فيها انسان ومات في القيا<sup>س</sup>  
يضمن الاول وبه اخذ محمد روح لان الاول كالدافع لمن سقط في القعر ان يجره  
صاحبه في اسفله وفي الاستحسان يجب الضمان عليهما لان كل واحد منهما متعدي  
الحفر ولو حفر رجل سيرا في الطريق ثم جاء آخر وسع راسها فسقط فيها انسان ومات  
كان الضمان عليهما اثلاثا قالوا ويل للمسئلة ان الثاني وسع راسها بحيث يعلم  
ان الواقع انما وضع قدمه في موضع بعضه من حفرة الاول وبعضه من حفرة الثاني فلما  
اذا وسع الثاني راسها بحيث يعلم انه انما وضع قدمه في الموضع الذي حفره الثاني كان  
الضمان على الثاني رجل حفر سيرا في الطريق وعند البئر حجر وضعه انسان في الطريق  
فجاء انسان وتقل بالحجر وسقط في البئر ومات فيها كان الضمان على واضع الحجر  
لانه بمنزلة الدافع وان لم يضع الحجر انسان وجاء به سيل عند البئر كان الضمان على  
البئر رجل حفر بيرا في الطريق فجاء رجل فسقط فيها فتعلق هذا الرجل برجل آخر  
وتعلق الثاني بالآخر ووقعوا فيها جميعا وماتوا ان لم يعلم كيف ماتوا ولم يقع بعضهم على بعض  
نديه الاول تكون على الجائر لانه ليس لموته سبب فهو الوقوع في البئر ودية الثانية <sup>يكون</sup>

فخرج من صبه ذلك الى ملك غيره فافسد شيئا في القياس لا يكون ضامنا لان صب الماء  
 في ملكه مباح له مطلقا. ومن المشايخ من قال اذا صب في ملكه وهو يعلم انه يتعد الى ارض  
 غيره يكون ضامنا لان الماء سيال فاذا كان يعلم عند الصب يسيل الى ملك جاره يكون  
 ضامنا كما لو صب الماء في الميزاب وتحت الميزاب متاع غيره. وذكر الفقيه ابو جعفر  
 اذا سقى ارض نفسه فتعد الى ارض جاره قال هذه المسئلة علم وجهه ان اجري الماء في ارضه اجراء  
 ارضه فلم يستقر في ارض جاره كان ضامنا. وان كان الماء يستقر في ارضه ثم يتعد الى ارض  
 جاره بعد ذلك ان تقدم اليه جاره بالسكر والاحكام فلم يفعل كان ضامنا استعسانا  
 ويكون هذا بمنزلة الاشهاد على الخائض المائل. وان لم يتقدم اليه جاره بالسكر والاحكام حتى  
 يتعد الماء الى ارض جاره لا يضمن. وان كان ارضه في صعدة وارض جاره في هبطة  
 يعلم انه اذا سقى ارضه يتعد الى ارض جاره كان ضامنا ويؤمر بوضع المسناة حتى  
 مانعا ويمنع من السقي قبل ان يوضع المسناة وفي الفصل الاول لا يمنع من السقي. وان كان  
 في ارضه ثقب وحفرة ازعم لم يملك ولم يسلح فسدت ارضه وانه كان ضامنا  
 وان كان لا يعلم لا يكون ضامنا. وذكرنا في ارضه اذا سقى ارضه نفسه فخرج الماء الى ارض  
 غيره لا يضمن. ولو صب الماء في ارضه صبا وخرج من ارضه الى ارض غيره كان ضامنا  
 رجل سقى ارضه من نهر العامة وكان على نهر العامة انهار صفار مفتوحة فوهاها  
 فدخل الماء في الانهار الصفار وفسد بذلك ارض قوم قال الشيخ الامام في تلخيص الدين  
 رح يكون ضامنا لانه اجر الماء فيها رجل احتقر بيرا في ملكه ثم سقط فيها شخص فيها  
 انسان او دابة فقتل الساقط ذلك الانسان او الدابة كان الساقط ضامنا دية من كان  
 فيها. وان كان السقي في الطريق كان الضمان على حافر البير فيما اصاب الساقط والمسقوط  
 عليه لا على الحافر اذا كان متبعديا في الحفر كان بمنزلة الدافع لمن سقط في البير والساقط

على الاول لان الاول هو الذي اوقعه حيث جره الى نفسه ودية الثالث تكون على الاية  
لهذا المعنى. وان كان بعضهم وقع على بعض في البير ولا يعلم كيف كان حالهم في القياس وهو  
قول محمد راج دية الاول تكون على عاقلة المحاف ودية الثاني على عاقلة الاول ودية الثالثة  
على عاقلة الثاني. وذكر في الكتاب ان فيها قول آخر قيل في ذلك قول المجتهد والبيهقي  
رجح قال دية الاول تكون اثلاثا ثلثها على المحاف وثلثها على الثاني وثلثها هدر ودية  
الثاني نصفها هدر ونصفها على الاول ودية الثالث كلها على الثاني. ووجه هذا  
في الكتاب. رجل حفر بئر في الطريق فسقط فيها انسان ومات. فقال المحاف اني القى نفسه  
فيها فكذبته الورثة في ذلك كان القول قول المحاف في قول ابي يوسف الاخرى موت  
محمد راج لان الظاهر ان البير هو موضع قدمه وان كان الظاهر ان الانسان لا يلقى  
نفسه فاذا وقع الشك لا يجب الضمان بالشك. ورجل استاجر اربعة رهط لمحفر  
له بئر فوفعت عليهم من حفرهم ومات احد منهم كان على كل واحد من الثلاثة الباقيين راج  
دية الميت ويسقط ربعها لان البير وقع بفعلهم وكانوا مباحين للميت مباشرة  
فتوزع الدية عليهم ثلثا وسقط ربعها ويجب ثلثة ارباع والله اعلم

### فصل فيما يحد ث في المسجد

اهل المسجد احتقر فابير في المسجد لماء المطر وضعوا فيه جبا يصب فيه الماء  
او طر حوافيه البواري او الحشيش او الحصى او كجبا بابا او علقوا فيه القناديل وغيره  
نعتب به شيء لانهما ان عليهم لان اهل المسجد فيما هو من تدبير المسجد بمنزلة  
الملاك. وكذا لو فعل ذلك غيرهم باهرم وان فعل غيرهم كان ضامنا لما عطف بذلك  
في قول المجتهد راج. وقال صاحباه راج لا يضمن استعسانا اذا كان المسجد للامة الا في  
حضر البير. وما لا يكون من باب الفتن لانهما الصلوة. ولهما ان كل مسلم مندوب الى عمارة

المسجد والمكان من باب التمكن لأقامة الصلوة وإنما يختص أهل المسجد بالبائتة  
 اليك فيها كان من باب التمكن لأقامة الصلوة ولا يجنبه رح إن أهل المسجد يختص  
 بالتدبير في هذه البقعة ولهذا كان فتح الباب والإغلاق ونصب المؤذن والإمام  
 إليهم لا إلى غيرهم. ولوقد الرجل في المسجد الحديث أو نام أو قام لغير الصلوة فمريه  
 إنسان فطلب كان ضامنا لما أعطى في قول يجنبه رح كما لو قد في الطريق وعلى قول  
 صاحبيه رح لا يكون ضامنا كما لو كان جالسا في الصلوة. وقيل على قول يجنبه رح  
 إنما يضرب إذا كان الجالس مشغولا بعمل لا يكره في المسجد كدرس الفقه وقراءة القرآن  
 والحديث. أما إذا كان معتكفا أو طالما لا يتطأ الصلوة لا يكون ضامنا عند الكل  
 وقيل إذا الركن في الصلوة يكون ضامنا عندما يجنبه رح وهو الصحيح لأن المتطهر  
 للصلوة لا يكون في الصلوة فكان جلوسه مباحا مفيدا بشرط السلامة كما لمشر في  
 الطريق ونحو ذلك. ولو أن رجلا غفيرا في سوق العامة أو بغيره دكانا فعطبا  
 شيء أن فعل ذلك باذن الإمام لا يكون ضامنا وبغير إذنه يكون ضامنا. كما لو وقف  
 دابة في السوق. فأن كان في السوق موضع لا يقف الدابة للبيع فاوقف الدابة في ذلك  
 الموضع أن عينوا ذلك الموضع باذن السلطان فما عطف سببه لا يكون ضامنا وإن  
 لم يكن ذلك باذن السلطان كان ضامنا لأن السلطان إذا اذن بذلك يخرج ذلك الموضع  
 من أن يكون طريقا فتغير لا يقف الدواب وبغير اذن السلطان لا يخرج من أن يكون طريقا <sup>اعلم</sup> والله

### فصل في جنابة المحائط

رجل مال حائطه إلى الطريق أو الملك إنسان فسقط وتلف إنسانا أو مالا أن سقط قبل الإشهاد  
 فلا ضمان عليه وإن سقط بعد الإشهاد ضمن إن لم يفرغ ذلك الموضع عن الحائط مع المقدرة  
 عليه فيصير جانيا أن تلف إنسان كان الدابة على عاقلة. وإن تلف مال إنسان كان ضمانا

على صاحب الحائط في ماله وبعتبر القدرة على التفريغ من وقت الاشهاد الى وقت ال<sup>ط</sup>  
 من غير نزول القدرة فيما بين ذلك وصورة الاشهاد اذا كان مائلا الى الطريق <sup>ال</sup>يقول  
 له واحد من الناس ان حائطك هذا مائل الى الطريق ومخوف او متصدع فاهد منه  
 وان كان مائلا الى غير ملك الغير يقول له ذلك صاحب الدار. وشرط وجوب <sup>ال</sup>الضمان  
 على صاحب الحائط المطالبة بالاصلاح والتفريغ ولا يشترط الاشهاد <sup>ل</sup>دعيه <sup>ل</sup>طو  
 بالتفريغ ولم يفعل مع القدرة عليه كان ضامنا ولو قيل له ان حائطك مائل <sup>ل</sup>بيع  
 ان تقدمه كان ذلك مشورة ولا يكون طلبا واشهادا ويصح المطالبة بالتفريغ  
 عند القاضيه وعند غيره او لم يكن هناك احد. وانما ذكر الاشهاد <sup>ل</sup>دعيه <sup>ل</sup>طو صاحب الحائط  
 الطاب يمكنه اثباته بالبينة. وان شهد بالطلب رجلان او رجل وامرأتان  
 ثبت الطلب ويثبت ايضا بكتاب القاضيه الى القاضيه ولو كان صاحب الحائط  
 باع الحائط بعد ما اشهد عليه برئ عن الضمان لانه لا يبيع قادرا على اهد <sup>ل</sup>بيع  
 بخلاف ما اذا اشترى كسيفا او جناحا او ميزابا او وضع خشبة في الطريق فباع الدار  
 او باع الخشبة فتلغ بذلك انسان او مال انسان كان ضامنا لان ثمه محرم <sup>ل</sup>بيع  
 الكنيف ووضع الحجر في الطريق جنباية فلا يبطل بالبيع ولو كان صاحب الحائط  
 المائلا عاقلا بالغامسما فاشهد عليه ثم جنونا مطبقا او اراكم والعياذ بالله  
 لمحو بدرا او حطب وقضى القاضيه بالحاقه ثم جاء مسلما ورت عليه الدار فسقط  
 الحائط بعد ذلك واتلف انسانا كان هدا رالانه لم يبق له ولاية الاصلاح بعد  
 الردة والجنون فلا تعود بعد ذلك. وكذا لو افاق الجنون وكذا لو باع الدار بعد  
 ما اشهد عليه ثم ردت عليه بعيب بقضاء او غيره او بخيار رؤية او بخيار <sup>ل</sup>ط  
 المشي ثم سقط الحائط واتلف شيئا لا يجب الضمان الا بالاشهاد <sup>ل</sup>رد مستغنى بعد

ولو كان الخيار للبائع فان نقض البيع ثم سقط الحائط وانلف شيئا كان ضامنا لان خيار البائع لا يبطل ولا يه الاصلاح فلا يبطل الاشهاد. ولو اسقط خياره ووجب البيع بطل الاشهاد لانه ازال الحائط عن ملصحه. وفي اخراج الكيف والخيار والميثاق ه يبطل الضمان بشيء من هذه الاسباب. ولو كان الحائط المائل رهنا فاشهد على الميرثين ثم سقط الحائط وانلف شيئا كان هه الا ان الميرثين لا يملك الاصلاح والمره. وله اشهد على الراهن فسقط الحائط وانلف شيئا كان ضامنا لان الراهن يملك الاصلاح. ان يقضى دينه ويسترد الرهن. ولو كان الحائط المائل مينا انا لورثه فاشهد، على بعض الورثة القياس ان لا يجب الضمان بسقوط الحائط لانه احد الشركاء لا يملك نقض الحائط. وفي الاستحسان يضمن هذا الوارث الذي اشهد عليه بحصة نفسه لانه متمكن من ان يطلب من الشركاء ليجتمعوا على هده. وان اشهد على من كان ساكنا في الدار التي حائطه امائل لا يصح الاشهاد عليه سواء كان ساكنا باجرا او غير اجرا لانه لا يتمكن من نقض الحائط. وان اشهد على رب الدار صح الاشهاد به يضمن ما تلف بسقوط الحائط لانه متمكن من النقض ولو كانت الدار صغيرة فاشهد على الاب او الوصي صح الاشهاد لانهما يملكان الاصلاح فان سقط الحائط وانلف شيئا كان الضمان على الصغير لان الاب والوصي يقومان مقامه. وكان الاشهاد عليهما كالاشهاد على الابن بعد البلوغ فان مات الاب او الوصي بعد الاشهاد عليهما بطل الاشهاد حتى لو سقط الحائط بعد ذلك. وانلف شيئا كان مدرا لا يملكه لانه لم يملكه بالموثوق به المستقر رجلا مات وترك دارا حائطها مائل الى الطريق ولم يترك البيت شيئا سوى هه الدار وعليه دين اكثر من قيمة الدار وابنا لا وارث له سواء فان الاشهاد في الحائط

المائل يكون على الابن وان لم يملكها الابن. وان سقط الحائط بعد ما اشهد على الابن  
 واقطعه شيئا ان اظف انسانا كانت الدية على عاقلة الاب لا على عاقلة الابن. واذا  
 اشهد الرجل على حائط مزدان في يده فلم يهدمه حتى سقط على رجل فقتله وانكرت  
 العاقلة ان يكون الدار له او قالوا لا ندر في ان الدار له او لغيره فلا شيء عليهم حتى يقيم<sup>البيت</sup>  
 على ان الدار له لان قيام اليد على الدار وان كان وليا على الملك له ظاهر الا ان  
 الظاهر لا يصلح حجة لتوجب المال على العاقلة فلا يجب المال على العاقلة الا بانها  
 تلتزم اشيئا. احدى ما ان يكون الدار له. والثاني انه اشهد عليه في هدم<sup>ط</sup> ادا  
 والثالث ان المقتول مات بسقوط الحائط عليه. فان ائخذوا بيدان الدار<sup>بصدق</sup> لم  
 على العاقلة ولا يجب الضمان عليه نيام الابن اقر وجوب الدية على العاقلة و  
 على الغير اذا كان مكد باقراره لا يضمن شيئا وفي الاستحسان عليه دية القتل  
 ان اقر بالاشهاد عليه لانه نزل على نفسه بالتعد فاذا تعد لا يجاب على العاقلة بطريق  
 التحمل يجب عليه كمن اخرج جناحا مزدان في يديه فوقع الجناح على الله ان فقتله فقتل<sup>لست</sup>  
 عاقلة ليست الدار له وانه انما اخرج الجناح بامر صاحب الدار وفي اليد بقران<sup>الدار</sup>  
 له فانه يضمن الدية في ماله كذلك هنا. واذا كان الرجل على حائط له والحائط مائلا<sup>او غير مائل</sup>  
 فسقط الحائط بالرجل من غير فعله واصاب الله انا فقتله كان ضامنا لما هلك بالحائط<sup>ط</sup>  
 ان كان اشهد عليه في الحائط ولا ضمان عليه فيما سواه وان كان هو سقط من الحائط<sup>ط</sup>  
 على انسان من غير ان يسقط به الحائط وقتل انسانا كان ضامنا دية المقتول بمنزلة  
 نائم انقلب على انسان فقتله فانه يكون ضامنا. وان مات الساقط من كان في الطريق<sup>بن</sup>  
 فان كان ذلك بمشي في الطريق فلا ضمان عليه لانه غير متمتع بالشيء في الطريق لا يمكنه  
 اخذه عن سقعه بطعمه عليه وان كان ذلك الرجل واقفا في الطريق قائما كان له قاعد



او فائما كان دية الساقط عليه لانه متعدد في الوقوف في الطريق والقعود والنوم فيكون  
 ضامنا لما تلف به. وان كان ذلك في ملكه لإضمان عليه لانه لا يكون متعدد يا في الوقوف  
 والقعود والنوم في ملكه وعلى الاعراض ان الاسفل انما لا يسفل في الاحوال كلها لان الاعراض مباشرة  
 تقتل الاسفل وفي المباشرة الملك وغير الملك سواء كن فام في ملكه فانقلب على انسان  
 فان ضامنا لانه باشر قتله اذا شهد على الحائط المائل عبدان او كافران او صبيان ثم اعتق  
 العبدان واسلم الكافران وبلغ الصبيان ثم سقط الحائط المائل فاصاب انسانا فقتله  
 يضمن صاحب الحائط. وكذا لو سقط الحائط قبل عتق العبدين واسلام الكافرين وبلغ  
 الصغيرين ثم شهد جازت شبه اذنتهم الا انها من اهل الاداء. لتعطل له حائط مائل فاشهد  
 عليه فسقط الحائط واتفق انسانا كانت دية القليل في بيت المال لان صاحب الدار  
 كان متمكنا من الهدم والاصلاح فاذا لم يفعل ضمن ويكون ضمان جنائته في بيت المال لان  
 ميراثه يكون نبيت المال فجنائته تكون في بيت المال. وكذا الكافران اسلم ولم يوال احدا  
 فهو كالقبط حائط مال الى دار قوم فاشهد عليه القوم او احد هم ثم سقط الحائط واتفق  
 شيئا من القوم او من غيرهم كان ضامنا. وكذا العلوا ذوا هي او تصدع فاشهد اهل السفلى  
 على اهل العلو. وكذلك الحائط المحلاة لرجل واسفله لآخر. وهذا بخلاف الحائط اذا كان مائلا  
 الى الطريق في حكمين. احدهما ان الاشهاد على الحائط المائل الى ملك انسان يكون من المالك  
 لان غيره وفي الطريق يصح من كل واحد. والثاني ان في الحائط المائل الى ملك انسان لو اضره  
 صاحب الملك بعد الاشهاد وابرأه يصح وفي الحائط المائل الى الطريق لا يصح التأخير  
 والبراء من الذمة اشهد. حائط مائل لشريكين اشهد على احدهما فهو بمنزلة الحائط المشترك  
 بين الورثة اذا اشهد على احدهم وقد ذكرنا في القياس والاستحسان فهنا كذلك حائط  
 الرجل بعضه مائل الى الطريق وبعضه مائل الى دار قوم فاشهد عليه اهل الدار فسقط ملكه

ماثلاً إلى الدار على أهل الدار كان صاحب الحائط ضامناً لا في الحائط واحد فصع الشهادة  
 من أهل الدار فيما كان ماثلاً إلى ملككم وفيما كان ماثلاً إلى الطريق فهل الدار من حمله العا<sup>مة</sup>  
 فصع الشهادة ثم وأتاكم الذي شهد على صاحب الحائط من غير أهل الدار فصع الشهادة فيما كان  
 ماثلاً إلى الطريق وإذا صح الأشهاد في البعض صح في الكل حائط بعضه صحيح وبعضه وأبى  
 فاشهد عليه فسقط الواهي وغير الواهي وقتل إنساناً يضمن صاحب الحائط إلا أن يكون  
 الحائط طويلاً بحيث هي بعضه ولم يذبح البعض فحينئذ يضمن ما أصاب الواهي منه ولا<sup>يقضي</sup>  
 ما أصاب الذي لم يذبح لأن الحائط إذا كان هذه الصفة يكون بمنزلة حائطين لأحد هما  
 صحيح والآخر وأبى فلا شهادة يصح في الواهي إلا في الصحيح حائطاً أن أحدهما مائل والآخر صحيح فاشهد  
 على المائل فلم يسقط وسقط الصحيح وأتلف شيء كان هدراً . عبد تاجر له حائط مائل  
 فاشهد عليه فسقط الحائط وأتلف إنساناً كانت الدابة على عاتقه لمولاه كان على العبد دين  
 أو لم يكن . وأن أتلف الحائط ما لا تضمان المال يكون في عنق العبد يباع فيه . وأن شهد  
 على المولى صح الأشهاد رايضاً لأنه إن لم يكن على العبد دين فالحائط يكون لمولاه وإن كان عليه  
 دين كان لمولاه ولاية الاستخلاص بأن يقض الدين من مال نفسه فيكون المولى بمنزلة  
 المالك . سفّل رجل وعلوه آخر هي الكل فاشهد عليهما ثم سقط العلو وقتل إنساناً كان  
 الضمان على صاحب العلوان العلويين فوقع بل سقط بنفسه فصع الشهادة فيه على  
 صاحبه فما هلك بالعلوي يضمن صاحبه . رجل شهد على حائط ماثله إلى الطريق فسقط<sup>الحائط</sup>  
 على إنسان وقتله ثم عثر رجل يقض الحائط وعطى وعثر رجل بالقتيل وعطى كان ضمان  
 القتيل الأول وضمان من هلك بنقض الحائط يكون على صاحب الحائط وضمان من هلك  
 بالقتيل الأول لا يكون على صاحب الحائط لأن رفع القتيل من الطريق يكون إلى أوليائه  
 لا إلى صاحب الحائط ورفع النقص يكون على صاحب الحائط . ولو كان جناحاً أخرجه إلى<sup>الطريق</sup>

او كنيها نسقط وقتل انسانا ثم عثر رجل ينقض الجناح ورجل بالقتيل فعطبا كما مضى  
 على صاحب الجناح والكفيف لا ز اخراج الكفيف والجناح مباشرة للجناية فيجعل يمانه  
 القى عليهم ما ومن القى شيئا في الطريق كل رضاعنا لما هلك به وان كان لا يملك رفعه  
 حائط لرجل ينسقط قبل الاشهاد ثم شهد على صاحبه في رفع المنسحق من الطريق <sup>بشرع</sup>  
 عثر به آدمى او ابنة وعطب كان رضاعنا رجل شهد في حائط ما نزل وسقط <sup>الك</sup>  
 الحائط على حائط رجل اخر فهدمه ثم عثر رجل ينقض الحائط الاول ورجل ينقض  
 الحائط الثاني فعطبا فضا من الحائط الثاني على صاحب الحائط الاول وله الجناح  
 انشاء ضمنه قيمة الحائط وترك النقض عليه وان شاء اخذ النقض ولا شيء  
 له فيكون النقض لصاحبه من عثر ينقض الحائط الثاني فهدم <sup>بشرع</sup> لا ينقض الحائط الثاني  
 ملك صاحبه ولا ملك صاحب الاول رفعه ولو كان الاول اخرج جناحا يضمن الاول <sup>بشرع</sup>  
 بالثاني وعطب وان كان لا يملك رفعه ولو كان الحائط الثاني ملك صاحب الحائط الاول يضمن  
 ايضا صاحب الحائط من عثر بالثاني لانه يملك رفعه عن الطريق

### كتاب الحدود

الحمد وخمسة تعد الزنا وحد الشرب وحد القذف وحد السرقة وحد قطع الطريق  
 اما الزنا وهو ايلاج الذكر في قبل الاجنبية اذ تحض حراما يجب الحد وان <sup>الشبهة</sup> ثلثت فيه  
 لا يجب بالشبهة ثلثة منها ما يمنع الحد وان قال علمت انها على حرام والثانية منها ما  
 يمنع الحد وان قال ظنت انها على <sup>الحكم</sup> لثلاثة يمنع الحد وان قال ظنت انها على <sup>الحكم</sup> لثلاثة  
 ان قال علمت انها على حرام اما الاول فرجل زنا بجارية ابنة او ابن ابنة وان سفل لحد  
 عليه وان قال علمت انها لا تغلح ومنها اذ ابان امرأة بشيء من الكنايات ثم جامعها  
 بالعدوة لا يجب الحد وان قال علمت انها على حرام وكذا لو جعل اهراماته بينها

فاختارت نفسها ثم جامعها في العدة لا يجب الحد وان قال علمت انها علي حرام وكذا  
لو اريدت المأثرت وحرمت عليه او حرمت يجمع امها او ابنتها او بطنها او بنتها ابن الزوج  
ثم جامعها وان قال علمت انها علي حرام لاحد عليه. وكذا لو تزوج امة على حرة التي تزوج  
بجوسية. او خمس في عقد. او تزوج الخامسة في نكاح الارابعة. او تزوج باخت امرأته  
او بامها. او تزوج امرأة لها زوج فجامعها وقال علمت انها علي حرام. او تزوج امرأة <sup>شهوة</sup> بغير  
اطهرها. او تزوجها مشعة او تزوج امة بغير اذن مولاهما والعبد تزوج امرأة بغير اذن مولاه <sup>طهرها</sup> و  
لا يجب الحد عند البيهقي في هذا الوجه كلها وان قال علمت انها علي حرام. وكذا لك  
لو تزوج بذات رحم محرم نحو البنت والاخت والام والعمة والحالة وبجامعها لاحد <sup>عليه</sup>  
في قول البيهقي في حرم وان قال علمت انها علي حرام. عند البيهقي في حرم العقد وان كان <sup>عليه</sup> امرأته  
عند الكل فوطئها لا يجب الحد. وعند صاحبيه حرم ان علم بالحرمة يجب الحد  
وان لم يعلم لا يجب. ولو استاجر امرأة ليزني بها قرني بها لا يجب في قول البيهقي <sup>حرم</sup>  
وان استاجرها للخدمة فزني بها يجب. ولو تزوج امرأة لها زوج فوطئها لاحد <sup>عليه</sup>  
عند البيهقي في حرم وان لم يدع الحمل. ولو طلق امرأته ثانيا ثم طئها في العدة ان كان  
طلقها ثلثا جملة لاحد عليه جارية الرجل اذا جنت جنابة عمد انم زنا بها والجنابة <sup>عليه</sup>  
لاحد عليه عند الكل وان كانت الجنابة خطأ قرني بها والجنابة قال ابو حنيفة <sup>حرم</sup>  
عليه الحد اختار مولاهما الدفع او الفداء. وقال صاحباه حرم ان اختار الدفع لاحد <sup>عليه</sup>  
وان اختار الفداء عليه الحد. واذا قتل الرجل اجنبية من شهوة او نظر الى فرجها  
بشهوة ثم تزوج امها او ابنتها فدخل بها لاحد عليه وان قال علمت انها علي <sup>حرام</sup>  
في قول البيهقي في حرم. ولا يبطل احصائه بهذا الوطي حتى يجب الحد على قاذئه  
ولو وطئ امرأته او مملوكته وهي حائض او نفساء او صائمة تصوم المرض <sup>حرم</sup>





اعتق جارية مشتركة بينه وبين غيره ثم وطئها احد هما ينظر ان كان المعتق موسرا وقتها  
 الساكت تضمينه ثم زني بها المعتق لاحد عليه وان زني بها الذي لم يعتقها كان  
 عليه الحد وان كان الساكت اختار استسعاء الجارية بحكم الاعتاق ثم زني بها الذي  
 لم يعتقها لاحد عليه وان زني بها المعتق كان عليه الحد وهذا كله قول البيهقي رحمه  
 وقال صاحبه رحمه <sup>بعد</sup> يحد الموطأ بعد الاعتاق في الاحوال كلها اربعة شهد واعلى رجل بالزنا فاقتر الرجل  
 شهاده ثم بالزنا ثم انكر ولم يقاربع مرات لاحد عليه رجل قال زنيت بهذه المرأة فانكرت  
 الزنا لاحد عليه في قول البيهقي رحمه وقال صاحبه رحمه يحد وكذا لو اقترت المرأة بالزنا وقتا  
 زنيت بهذا الرجل فانكر الرجل لاحد على واحد منهما في قول البيهقي رحمه وقال احمد المرأة  
 ولو اقتر الرجل فقال زنيت هذه وقالت المرأة لا بل تزوجتني فانه لا يحد ولها عليه المهر وكذلك  
 اقترت بالزنا اربع مرات في مجالس مختلفة وقال الرجل لا بل تزوجتها الاحد عليهما ولها عليه  
 المهر اربعة شهد واعلى رجل بالزنا فنظر اليها فاذا هي بكر فانه لاحد عليه ولا على <sup>الشهود</sup>  
 حد القذف اربعة شهد واعلى رجل بالزنا انه زني بامرأة لا يعرفونها ثم قالوا بفلانة لا يحد  
 الرجل ولا الشهود ولو اقتر الرجل اربع مرات في مجالس مختلفة انه زني بامرأة ولم يعين المرأة حد الرجل  
 اذا اقتر المجهوب بالزنا او شهد عليه شهود لا يحد وان اقتر المخصم بالزنا او شهد عليه الشهود وكذلك  
 العنين ولو اقتر الاخر سائر الزنا اربع مرات في كتاب كتبه او اشار لا يحد الا مع اذا اقتر بالزنا فهو <sup>بينة</sup>  
 البصير في حكم الاقرار ولو شهد عليه الشهود لا يقبل عبدا اقتر بالزنا اربع مرات وقال زورج  
 المولى لا يحد والذي يحسن ويفيق اذا اقتر بالزنا في حال افاقته فهو بمبالة الصحيح وكذلك اذا شهدوا  
 عليه الشهود فهو كالصحيح لو اقتر الرجل اربع مرات في مجالس مختلفة انه زني بفلانة يستحسانا  
 في قول البيهقي رحمه الاخر وهو قول صاحبه رحمه رجل باع جارية فوطئها قبل التسليم  
 الى المشتري او كان البيع فاسدا فوطئها المشتري قبل القبض او بعد لا حد عليه ولو باع جارية علانية بالجار

فوطئها المشتري اركان الخيار للمشتري فوطئها البايغ فانه لا يحد علم بالحرة اوله يعا رجل في  
بامة الغير ثم اشتراها او محررة ثم تزوجها فانهما يحدان في قول ابي حنيفة ومحمد بن وهب  
ابي يوسف روح في رواية لا يحدان وفي رواية يحدان. والحرة اذا زنت بعد ثم اشتراها  
فانهما يحدان جميعا اربعة شهود واعلى رجل انه زني هذه المرأة وشهد اثنان منهم انه زني بها بالبصرة وشهد  
منهم انه زني بها بالكوفة لاحد على الرجل ولا على المرأة في قولهم ولا يحد الشهود عندنا استحسانا والقاس  
ان يحد الشهود وحد القذف وهو قول زفر روح ولو شهد اربعة على رجل انه زني بهذه المرأة  
فشهد اثنان منهم انه استكرهها وشهد اثنان انها طأ وعنه لاحد على الرجل ولا على المرأة في قول  
روح وقال صاحباه روح يحد الرجل ولا يحد المرأة ولو شهد اربعة على رجل انه زني بهذه المرأة عند طلوع  
بالحيرة وشهد اثنان انه زني بها عند طلوع الشمس بدا رهند فانه لاحد على الرجل ولا على المرأة  
ولا على الشهود في قولهم ولو شهد اربعة على رجل انه زني بهذه المرأة وشهد اثنان منهم انه زني  
في هذا البيت من الدار وشهد اثنان منهم انه زني بها في هذا البيت الاخر من الدار  
لا تقبل شهادتهم ولو شهد اربعة على رجل بالزنا فشهد اثنان منهم انه زني بها يوم الجمعة وشهد  
منهم انه زني بها يوم السبت وشهد اثنان منهم انه زني بها في علو هذه الدار وشهد اثنان منهم  
بها في سفلى هذه الدار وشهد اربعة على رجل بالزنا فشهد اثنان منهم انه زني بها في دار فلان  
هذا وشهد اثنان منهم انه زني في دار هذا الرجل الاخر فانه لاحد على الشهود عليه في هذه المسا  
ولا على الشهود عندنا ولو شهد اربعة فشهد اثنان منهم انه زني بهذه المرأة في هذه الزاوية  
من هذا البيت وشهد اثنان منهم انه زني بها في زاوية اخرى من ذلك البيت يحد المشهود  
عليه والمرأة في قول اصحابنا رحمه الله استحسانا والقاس لا يحد وهو قول زفر روح ولو  
شهد اربعة على رجل انه زني بفلانة وفلانة غايبة ذكر في الجامع الصغير انه يحد الرجل  
اربعة شهود واعلى رجل انه زني باعرا وقالوا لا يعرفها ثم قالوا بفلانة فانه لا يحد الرجل ولا الشهود



اربعة شهود وعلى رجل بالزنا وهم عيمان او محمد ودون في قذف لا يجحد المشهود عليه  
ويجحد المشهود حد القذف وانكافوا فاساقا لا يجحد المشهود ايضا الشهادة على الزنا لا تقبل اذا كان  
الشهود اقل من اربعة فان كانوا اقل من اربعة حد المشهود حد القذف اذا اطلق المشهود عليه  
ولو جاء اربعة متفرقين وشهدوا على الزنا واحد بعد واحد لا تقبل شهادتهم ويجدون  
حد القذف وان كثر راعى محمد رح اذا كانوا اقل من اربعة في موضع الشهود فقام واحد بعد واحد  
وشهد فالتشهادة جائزة وان كانوا اربعة من المسجد فدخلوا المسجد واخذوا شهودا ثم دخل  
اخر وشهد اذا دخل واحد بعد واحد وشهد فقبل شهادتهم ولا تقبل الشهادة على الزنا  
نفاذ العهد وابو حنيفة فوض ذلك الى رأى القاضى ولم يقدر ريثا وصاحبه رح قدر الزنا  
بشهر فما دون الشهر لا يكون منقادا والشهر وما فوقه منقاد مانع قبول الشهادة وعليه  
الاعتماد وان كان المشهود عليه في موضع لم يكن هناك ناض فعمل الى بلد فيه القاضى جازت  
الشهادة وان نقادمت وكذلك لو جاء المشهود من مصر اخر فروع ريثون شهادتهم فان شهدوا  
بزنا منقادا اختلفو فيه قال بعضهم حد المشهود حد القذف وقال بعضهم لا يجحد ولو  
شهد اربعة على رجل بالزنا فشهدوا وعند القاضى انهم راوه زنى هذه المرأة وقالوا راينا  
ذكره في فرجها قد غاب كما يذهب الميل في المكحلة جازت شهادتهم وان قالوا اتعدنا النظر لان  
هذا نظر لا قامة الحسبة وينبغي للقاضى يسأل المشهود على الزنا عن ماهية الزنا وكيفيته ووفته  
ومكانه ويبالغ في ذلك اتصع المبالغة كثيرا اذا قربوا الزنا فاذا وصف الزنا يقول له لعلك تزوجتها  
او وطئتها بشبهة ثم ينظر في عقله فان كان صحيح العقل يسأله عن الاحصان فاذا فسره يقبل قوله  
ويقوم عليه الحد ان كان محصنا يرجه وان لم يكن يحلله ولو شهد المشهود على رجل  
نشهد انه وطئ هذه المرأة وشهدوا انه جامعها او بضعها ولم يقولوا زنى بها  
لا تقبل شهادتهم ولو شهد اربعة بالزنا وشهدوا انه قال لست املك هذه

المجارية ثم ادعى عند القاضي بجنة اربعاً فقبل قوله ولا يحد ولو شهد اربعة  
 على رجل بالزنا ثم ان الشهود عليه بعد ما شهد الثالث والرابع اقر على نفسه  
 بالزنا لا يحد اذا لم يقر اربع مرات في مجالس مختلفة عند نافان اقر في مجالس مختلفة  
 يحد باقراره والنفاذ لا يمنع صحة الاقرار بالزنا ولو شهد اربعة على رجل بالزنا  
 وهم نسائي لا تقبل شهادتهم ولا يحد الشهود ايضاً وان كانوا عياناً وعبيداً <sup>دين</sup> والمجرب  
 في تزني حد الشهود اما الوجه الثاني من الزنا الذي يوجب الحد ان قال ظنت انها  
 تحل لي اذا استاجر جارية للخدمة فزني بها كان عليه الحد وان قال ظنت انها تحل  
 كذا المستودع اذا زني بمجارية الودبعة المستغارة يلزمه الحد وان قال  
 ظنت انها تحل لي وكذا الرجل اذا زني بامرأة الاب او الجد او جارية الاخ <sup>حت</sup> ولا  
 فانه يحد وان قال ظنت انها تحل لي وان زني بمجارية احد ابويه او جارية امرأته  
 او جارية جد فهو على وجه ان اتفق الواطي والموطوءة على انها  
 يعلنان بالحرمة فانهما يحدان وان قال الواطي ظنت انها تحل لي او قال  
 الموطوءة ذلك لا يجب الحد ولو كان احدهما غائباً فقال الحاضر علمت  
 انها على حرام حد الحاضر واذا وجب الحد على الزاني ان كان محصناً  
 يرحم وان لم يكن يحلل مائة جلدة مثبلة غير جارية ولا مملوكة ولا مملوك نصف  
 ذلك اما الوجه الثالث الذي يختلف بينهما اذا ادعى الشبهة وبينهما اذا لم يدع رجل  
 طلق امرأته ثلاثاً ثم وطئها في العدة ان قال ظنت انها تحل لي لا يحد  
 وان قال علمت انها حرام حد وكذا لو اعتق ام ولد ثم وطئ في العدة ان قال  
 ظنت انها تحل لي لا يحد وان قال علمت انها على حرام حد والعبد اذا زني بمجارية  
 مولاه قال ظنت انها تحل لي لا يحد وان قال علمت انها على حرام حد ولا يحد <sup>العلماء يرون</sup> بين المولى والرحم عند عامة

يرجم المحصن ويجلد غيره بشرائط الاحصان ستة اسلام الزوجين وبلوغهما وحريةهما  
وعقلهما والدخول بالنكوحه بالنكاح الصحيح في القبل انزل اوله ينزل وعند الشافعي رجم  
الزوجين ليس بشرط واحصان كل واحد من الزوجين بشرط ليصير الآخر به محصنا  
في قول ابى جعفر ومحمد رحم وظاهر قول ابى يوسف رحم ولو ان عاقلا بالغاً تزوج بائنة  
صغيرة او امه ودخل بها وتزوج بائنة نكاحاً فاسداً ودخل بها وتزوج السليم ذمية  
بها لا يصير به محصناً وان دخل بمكوحته الصغيرة ثم بلغت او دخل بمكوحته الامه ثم  
لا يصير احدهما محصناً مالم يجامعها بعد البلوغ والحرية في قولهم . واما الذمية الاسلمت  
لا يصير زوجها ولا محصناً مالم يدخل بها بعد اسلامها في قول ابى جعفر ومحمد رحم والذمي  
اذا دخل بائنة الذمية ثم اسلمها واسلم الزوج لا يثبت الاحصان مالم يجامعها بعد  
الاسلام . ويثبت الاحصان بتهمة رجلين عند الكل وبتهمة رجل وامرأتين عندنا  
وقال زفر لا يثبت . ولو شهد رجلان انه تزوج امرأة حرة بالغة عاقلة مسلمة وجامعها  
او قالوا باضعها ثبت الاحصان في قولهم . ولو شهد انه دخل بها يثبت الاحصان في قول ابى  
رحم ولا يثبت في قول محمد رحم . ولا رواية فيها عن ابى يوسف رحم واذا اراد القاضي بعد ما ثبت  
عنده ان يرحم الزاني بيد الشهود بالرحم ثم القاضي ثم الناس اذا ثبت الزنا بالبينة  
وان ثبت بالاقرار بيد القاضي ثم الناس ومراعاة الترتيب على هذا الوجه مذهبا  
وقال الشافعي رحم ايهم بدأ جاز ولا يراى فيه الترتيب وعن محمد رحم لو كان الشهود  
الايدى او مرضى لا يستطيعون الرمي بيد الامام ثم الناس ولا بأس لكل من يرى ان يتعمد قتله  
الا اذا كان ذارحم محرماً منه لانه لا يستحب له ان يتعمد قتله . واذا غاب شهود الزنا  
قبل الرجم لا يرحم مالم يحضر الشهود في ظاهر الرواية وعن ابى يوسف رحم لا ينظر حضور  
ولو اشنع الشهود عن الرجم او بعضهم او غاب او خسر وانفس او خسر او ارتد

اوقد ف محصنا ف حد القذف لا يرحم المتهمة وعليه وعن أبي يوسف ربح انما تنعوا  
 او غابوا رحمه الامام اذا شهد ربعة على رجل الزنا وجلان على الاحصان ثم ربح شهود الاحصان  
 على شهود الاحصان ولا حد عليهم ويجب الحد على شهود الزنا والدية في مالهم وقال نفع  
 لا حد على احد ويكون الدية على الفريقين نصفين ولو شهد ربعة بالزنا والاحصان جميعا وعدا  
 نفع ربحهم ثم ربح المكون عن التركية قال ابو حنيفة ربح يجب الدية في اموالهم وقال صاحب ربح  
 لا يجب الضمان على المكين ولو لم يربح المكون عن التركية ولكن ظهر ان المتهمة زنا عبيدا او  
 قال ابو حنيفة ربح يجب الدية على المكين في اموالهم وقال صاحب ربح يكون الدية في بيت  
 ولو شهد ربعة على رجل الزنا وهو غير محصن فضربه الامام فخرته السياط او مات ثم ربح  
 او ظهر ربعة لا شيء على احد في قول ابو حنيفة ربح وقال صاحب ربح ما الله ان رجعا كان عليهم  
 ما انتقص بالسياط ولو ظهر ربعة اضمن النقصان يكون في بيت المال وكذا الدية اذا مات كانه  
 خطأ القاضى ولو شهد ربعة بالزنا والاحصان ثم ربح واحد من ربح قبل القضاء حد الرجم في قولهم  
 حد القذف ويحد الباقيون عندنا وقال نفع لا يحد الباقيون وان ربح بعد القضاء قبل  
 حد الرجم في قولهم ويحد الباقيون عند ابو حنيفة وابي يوسف ربح في قوله الاخر وقال لا وهو قول  
 ونفع لا يحد ولا حد على الباقيين في قولهم وان ربح بعد القضاء والامضاء حد الرجم عندنا  
 ونفع لا يحد ولا حد على الباقيين في قولهم وعلى الرجم بعد القضاء ربح الدية في مال في سنة واحدة  
 في قولهم ولرب رجعا بعد القضاء والامضاء حد واجمعا عندنا والدية في اموالهم  
 ومن قضى القاضى عليه بالرحم اذا قتله قاتل انتصاص عليه ويرجم الرجل قائما ولا يمك  
 ولا يربط ولا يحفر له وفي المرأة انشاء الامام فخرها وان شاء لم يحفر ويحد الرجل في الحد  
 والتعزير في سراويل واحد وكذلك في حد الشرب في طاهر الرواية وعن محمد رحمه  
 الله لا يحد في حد القذف ولكن يزرع عنه المحشو والغزو والمرأة لا يزرع

عنها ثيابها في سائر الحدود. ولكن يزرع عنها الحشو والفرو تضرب المرأة قاعده و  
 حيشها لا يمنع اقامة الحد عليها الا انها اذا كانت حاملا لا ترجح حتى تضع حملها. وانه حد الزنا  
 اذا ضرب ويقسوط واحد فرج واحد من الشهود ضربوا جميعا حد القذف ويدرو عن  
 الشهود عليه من الحد. ولورجه الناس فلم يمت حتى رجع بعضهم يحد الشهود حد القذف  
 ويفرق الضرب على الاعضاء المدام خلا الوجه والراس وقال ابو يوسف يتقصد الصدور <sup>البطن</sup>  
 ايضا وضرب التعزير لا يفرق على الاعضاء ولا يبلغ في التعزير اربعين سوطا قول الجعفي <sup>والله</sup>  
 لا يقيم الحد على مملوكه ولا مملوكه عذبا ولا يقام الحد على النفساء حتى ينقضه الناس ولا على  
 مريض حتى يبرأ ويقام الزم في الاحوال كلها الا الزم على الحامل فان ادعت انها حبل لا يقبل قولها الا ان <sup>القاضي</sup>  
 يرها النساء ان قلن هي حبل حبها الا ان يستبين ذائع رجها ثم يبرجها لانه يقين بكنهن ولا يضرب الحد <sup>بسوطه</sup>  
 ثمرة واذا حكم القاضي على رجل بالزنا والزم بشهادته الشهود واذن للناس بالزم ذكر في الكتاب انهم <sup>يسمعهم</sup>  
 ان يرموه وان لم يعاينوا اداء الشهادة وروى ابن سماعة عن محمد بن ابي يعاقبهم ما لم يعاينوا اداء <sup>فيه</sup>  
 الشهادة او يهدم عدل اخر سوا القاضي عندهم وقال الشيخ الامام ابو منصور الماتريدي في الجواب  
 على التفصيل ان كان القاضي يقيمها عدلا حل السامع ان يرمي وان لم يعاين شهادة الشهود وان لم يكن عدلا يقيمها  
 او كان عدلا يقيمها غير عدل لا يسمع حتى يعاينوا اداء الشهادة. والله ان يضرب مملوكه ومملو <sup>كنه</sup>  
 ضرب التعزير ولا يقام حد ولا نود ولا تعزير في المسجد ولكن القاضي يخرج من المسجد اذا اقامه الحد بين <sup>يديه</sup>  
 رجل اخر عند القاضي بالزنا اربع مرات وام القاضي برجه فقال والله ما اقررت بشيء يد راعه الحد والله اعلم

### فصل في القذف

حد القذف بعارف حد الزنا فان حد القذف لا يسقط بالتقادم وحد الزنا والنسب يسقط ولا يقام حد <sup>القتل</sup>  
 الا بطل القذف ولا يقبل البينة عليه الا بعد الدعوى ولا يسقط هذا الحد بالعمو ولا بالاباء بعد ثبوته <sup>وكذا</sup>  
 اذا غلب قبل الرابع الى القاضي. وكذا الوصال في حد القذف على مال يكون باطلا يرد المال عليه <sup>وله</sup>

ان يطلب بالحد بعد ذلك عندنا ولو قد ثبت حياثم مات المقدون سبطل الحد ولا يورث عندنا  
ولو مات المقدون بعد ما اقيم عليه بعض الحد وبقي سوط يسقط الباقي ولو قد ثبت ميتا محصنا  
يحد بطلب الوارث ويجوز التوكيل في اثبات القذف بالبينة في قولنا بيمينه ومحمد رح وقال ابو يوسف لا يجوز  
ولا يجوز التوكيل باستيفاء حد القذف ولو صدق المقدون القاذف في القذف او اقام القاذف  
بينة على صدق مقالته جاز وسقط الحد عن القاذف وثبتت القذف بثبوت رجلين ولا يثبت بثبوت  
النساء مع الرجال ولا بالشهادة على الشهادة <sup>بأنه</sup> <sup>يقضي</sup> <sup>إلى</sup> القاضيه ولو ادعى المقدون ان له بينة حاضرة  
على القذف في مصره يحبس القاضيه في قولنا بيمينه رح الا قيام القاضيه عن مجلسه يريد برأيه بلان منه  
منه كعلا بنفسه في قولنا بيمينه ومحمد رح ولو اقام المقدون شاهدا واحدا على القذف وقال  
شاهدا آخر في المصر فالأولى بيمينه القاضيه وكذا لو اقام المدعى شاهدين مستقرين لا يعرفهما  
القاضيه بالعدل انه يحبس ومحمد رح لا يحبس بقول الواحد العدل ولو قال المدعى القذف  
شهودي خارج المصر اقام شاهدا واحدا وادعى ان بينته خارج المصر وطلب من القاضيه حبس القاذف  
فانه يحبس ولا يجب حد القذف الا ان يكون المقدون حريته وحرثت حريمه باقرار القاذف او بالبينة اذ انكر القاذف حريته  
وكذا لو انكر القاذف حريمه نفسه وقالنا عبد وعلى حد العبد كان القول قوله ويشترط ان يكون المقدون حرا مسلما  
عائلا بالغاعر محدودة الرثا ويكون القاذف عاملا حرا بالغا وان يكون القذف محرما ولا يكون كناية

فصل في الالفاظ التي توجب الحد وما لا توجب التحريم وما لا توجب

رجل قال للرجل يا زانية لا يكون قاذفا في قولنا بيمينه وابي يوسف رح وقال محمد رح يكون قاذفا ولو  
قال لامرأته يا زانية يحبس الحد في قولهم ولو قال للرجل يا ابن الزاني والزانية يكون قاذفا لا بيمينه <sup>ان كانا حيين</sup>  
كان طلب الحد لهما وان كانا ميتين فطلب الحد يكون له ولو قال للرجل يا ابن الزاني يكون قاذفا ولو قال  
القبة بعز ولا يحبس ولو قال لامرأته يا خيلة فلان لا يحبس ولا يعز ولو قال لرجل جلدك زانية لا حد عليه <sup>ولو قال</sup>  
يا ابن الف زان هو قد فسد ولو قال لاهل قرية ليس فيهم زان الا واحد وقال الحكم زاني الا واحد وقال

احد كما زانية فقيل له هذا الاحد هما بعينه فقال لا احد عليه ولو قال لرجل يا زانية فقال له غيره صدقت  
 حد المبتدئ دون المصدق ولو قال صدقت هو كما قلت فهو قاذب ايضا ولو ان جماعة قالوا راينا فلانا يزني  
 بفلانة فيمادون الفرج لاحد على احد على المقدوف ولا على الجماعة ولو ان الجماعة قالوا راينا فلانا يزني  
 بفلانة وقطعوا الكلام ثم قالوا فيما دون الفرج كان عليهم حد العذف رجل قال لامرأة يا زانية فقالت زنتك  
 حدث المرأة دون الرجل ولو قال للمرأة يا زانية فقالت لا بل انت الزانية حد جميعا ولو قال لامرأة انت زانية  
 انت ايزني مني حد الرجل وحد رجل قال لغيره انت ايزني الناس وقال الزانية من فلان كان عليه الحد ولو  
 قال انت ايزني مني احد عليه ولو ان رجلين استتبا فقال احدهما ان انا يزني ولا ابي من زانية لاحد عليه رجل  
 ظلمن قال كذا وكذا فهو ابن الزانية فقال رجل قلت لاحد على المبتدئ رجل قال لرجل بالوطي لاحد عليه  
 ولو نسبته الى المواطعة صرحا لاحد عليه في قول الجحيفة ربح وقال صانع ربح مجد ولو قال لغيره يا اخا الزانية اوبيا  
 الزانية لو كان ذلك قذرا للجماع طيب رجل قال لغيره انت تزني لاحد عليه ولو قال انت تزني واضرب انا لاحد عليه  
 لغيره يا زانية فقال عنت الصعود في الجبل كان عليه الحد ونيته بالملحة ولو قال زنا في الجبل قال عنت بالصعود  
 حد في قول الجحيفة ذابي يوسف ربح ولا يجد في قول محمد ربح رجل قال لامرأة تعماويت زانية خير امنك لاحد  
 قال لامرأة زنتي بك زوجك قبل ان يزني زوجك كان قاذفا رجل قال لغيره زنتي فخذك او طهرك او يدلك لاحد عليه  
 زنتي فزوجك كان قاذفا ولو قال لامرأة زنتي وانت مستكرهة او معنوهة او مجبونة او نائمة لاحد عليه  
 لامرأة وطنتك فلان وطيا حراما ربح ترك فجور او جامعتك جماعة لاحد عليه ولو قال لامة قد اعقت زنتي  
 امة او قال لكافرة بعد ما اسلمت زنتي وانت كافرة كان عليه الحد رجل قذف رجلا بغير لسان العربية كان  
 الحد رجل قال لغيره اجرتك انك قال لغيره صدقت على ذلك لاحد عليه ولو قال لغيره زنتي وفلان معك  
 يكون قاذفا لهما ولو قال عنت وفلان معك شاهد لا يصدق رجل قال لرجل يا ابن  
 الزانيةين واهله التي ولدته مسلمة كان عليه الحد وان كانت كافرة لاحد عليه ولو قال  
 يا ابن ام زانية يعتبر فيه حال الام رجل قال لرجل لست لابيك عن ابي يوسف ربح

انه قد كنت كان ذلك في غضب او رضا ولو قال ليس هذا البرك لايه المعروف فان قال ذلك في حالة  
الرضا او على وجه الاستهزاء لا يكون قاذرا ولو قال ذلك في غضب او كان على وجه التعبيك كان قاذرا  
ولو قال لست لابويك فليس بقذر ولو قال انت ابن فلان لرجل اجنبي في الغضب فهو قاذف لام  
المخاطب وكذلك للرجل الاجنبي ايضا ولو قال لست لابيك ولا لامك لاحد عليه ولو قال لست  
ابن فلان لعمه او لخاله او لزوجه امه لاحد عليه وكذا لو قال لجدد لاحد عليه ولو قال لعربي يا بطل يا  
الامطع او يا ابن الاعور او لست لانسان او لست لرجل لا يكون قاذرا رجلا قذفاً ولد او ولد ولد  
لاحد عليه وان قذف ابيه او امه او اخاه او عمه حد ولو قال لابنه يا ابن الزانية وامه ميته ولها ابن  
كان لذلك الابن ان يطعمه الحد لأمه وكذا لو قذف ميتا وليت ابنان صدقة احدهما كان للأخر ان يطالب  
الحد ولو قال لمن وطئ امرأته الخلف او امته المحبوسية يا زانية كان عليه الحد ولو وطئ امرأة في نكاح فاحد  
جارية مشتركة بينه وبين غيره او اشتري جارية فوطئها ثم استحققت فقتلته انسان وقال يا زانية  
لا يجد ولو وطئ المحبوسه بنكاح ثم اسلم فقتلته انسان حد قاذفه في قول البيهقي رج ولو وطئ جارية  
ابيه فقتلته انسان فقال له يا زانية عن ابي يوسف رج انه لا يجد قاذفه ولا رواية فيه عن البيهقي رج  
تزوج امه على حرة فوطئها او وطئ اختين بملك اليهين فقتلته انسان حد قاذفه رجل قال غيره قال الفلان  
يا زانية فان قال المرسى اليه ان فلانا يقول لك يا زانية لاحد على احد لا على الرحول ولا على المرسى  
ولو ان الرسول لم يخرج عن المرسى ولكن قال المرسى اليه يا زانية حد الرسول رجل قال غيره لست انت  
من بني فلان لعقبانية لاحد عليه رج قال لمسلم لست لابيك وابواه كافران لا يجد رج قال  
لعبد لست لابيك وابواه مسلمان وقد عتدا لحد على المولى وان عتق العبد بعد ذلك رج  
لها ابن واحد فقال الابن صدقت ليس لابن ان يهلك الحد بعد ذلك رج قال لامرأة زنت بغير اجماع او بغير  
او شر حد الثاخذ ولو قال ذلك لرجل حد عليه رج قال غيره يا ابن الحجام او يا ابن الخليلك لاحد  
ولو قال لرجل يا ابن لاحد عليه لانه لطيف ولو قال يا يهودي او يا نصراني او يا مجوسي لا يجد رج



لو قال باع عبد الوثن او يا ابن اليهود او يا ابن النصارى او يا ابن المجوسى لاحد عليه <sup>احد عليه</sup> امرأة  
 قذمت من بعض البلاد ومعها اولاد صغار او ولد واحد لا يعرف لهم اب فقال لها انسان يا زانية  
 رجل لا عن امرأة بولد ثم قذف فيها انسان لا يحيد، وكذا الوثن قذف فيها بعد موت الولد ولو لا عن امرأة  
 ثم قذف فيها انسان يحيد فاذا فيها الامام الذي ليس نوقته امام ازارته او شرب الخمر قذف انسانا <sup>احد عليه</sup>  
 ولو اكل مال انسان او قتل انسانا عمد اخذ به لان الحق فيه لصاحب المال وروى الفقيهين <sup>لو قذف</sup>  
 ذلك بنفسه كان له ذلك امرأة تحت زوج جاءت بولد فقال زوجها ليس هو ابني ثم قال ابني <sup>ولو قال هو</sup>  
 ابني ثم قال ليس ابني ثم قال هو ابني لا يحيد والولد <sup>ولو قال ليس</sup> ابني ولا لاهه لاحد عليه ولا لعان رجلان  
 شهدا على رجل بانه قذف فلانا واختلقا في الوقت او في المكان جازت شهادتهما في قول الجعفي <sup>ويحيد</sup>  
 القاذف وقال اصحابه رج لا يقبل شهادتهما ولا يجب الحد ولو شهد احد هما انه قد قذف <sup>الجعفي</sup>  
 وشهد اخر انه اقترانه قذفه يوم الخميس لا يجب الحد على القاذف في قولهم ولو شهد احد هما انه <sup>قذفه</sup>  
 بالعربية وشهد الاخر انه قذفه بالفارسية او بلغة اخرى لا يقبل شهادتهما رجلان <sup>اقترانه</sup>  
 فلسنت بزانية يريد به انك زانية لاحد عليه عندنا وقال مالك رج عليه الحد نوى القذف بالزنا  
 او لم ينو وقال الشافعي رج ان قال نويت القذف بالزنا حد ولا فلا رجل قال العبد الغير يا زانية <sup>ل</sup>  
 العبد لا بل انت حد العبد لانه قذف المحصن ولا يحيد الحر لانه قذف غير محصن رجل قال غيره  
 اشهد انك زانية فقال الرجل الاخر وانا اشهد ايضا لاحد على الشاغي الا ان يقول وانا اشهد <sup>عليه</sup>  
 بمثل ما شهدت به في يكون قاذفا ولو قال رجل يا ابن الزنا او يا ولد الزنا كان قاذفا <sup>حد ولو</sup> ما كانت محصنة  
 قال المست لا يملك وامه حرة وابوه عبد وقدمت امه بفرب الحد لاهه رجل قال الاخر يا ابن المرتقيا  
 او يا ابن الحادثة وهو من ملوك اليمن سمى به لانه كان اذا خدعته ما بهم لا يحسوا ونفيا امه <sup>لانه كان</sup> عروسة  
 وليس كل يوم حلتين ثم يمر قتما بالشئ كراهة ان يعوذ فيهما انسان غيره او يا ابن ماء السماء <sup>عليه</sup> لاحد  
 لان العرب يذكرون هذا على وجه التشاء رجل قال لغيره يا ابن الزناسين وقدمت ابواه

كان عليه حد واحد لانه لو قذف حين ارتد فجماعة لا يلزمه الاحد واحد سواء قذف بمائة  
بكلمة واحدة او قذف كل واحد بكلام على حدة سواء حضر جميعا او حضر واحد وقال الشافعي  
رج اذا قذف كل واحد منهم على حدة كان لكل واحد منهم حد على حدة ولو قذف رجلا فمقتل  
آخر حد للثاني رجل قذف ميتا فلولده وولده ان ياخذ القاذف بمجده وولده الابن  
البت فيه سواء في ظاهر الرواية ولا يأخذ بذلك الاخ ولا عم ولا جد اب الام ولا ام الام ولا مولا  
وقال محمد بن كل من يرتد ويورث منه ان ياخذ القاذف بمجده ويجوز للاجد ان يطالبه  
بالحد مع بقاء الاقرب فيكون لابن الابن ان يطالبه بالحد وان كان الابن حيا عندنا وقال القزويني  
لا يلزم الجرحي الطلب مع وجود الاقرب وليس لوجه الميت ان يطالبه بالحد والوالد عبد  
كان او كافرا او ذميا او قاتلا للمقتول له ان ياخذ القاذف بالحد اذا كان المقتول حيا  
وليس لابن ان يطالب اياه وجد وان علا ولو قذف القاذف بعد ما قيم عليه حد القذف رجلا  
لثلاثة فان ضرب بتسعة وسبعين سوطا ثم قذف اخر يضرب السوط الاخر لا غير

### فصل فيما يوجب التغزير وما لا يوجب

الغبة  
رجل قال لصالح يا فاسق يا فاجر يا خبيث يا خنزير يا جارية الص يا كافرا يا زنديقا يا مقبوح يا ابن  
يا ابن قريظان يا من يعمل عمل قوم لوط يا لوطي او قال انت تلعب بالصبيان يا اكل الربوا يا شارب  
وهو برئ منه يا ديوت يا مخنث يا جاني يا ما رمى الزنا يا ما رمى اللصوص ذكر الناطق <sup>عليه التغزير</sup> رج ان  
في هذه الالفاظ ولو قال يا كلب يا نيس يا فرياذب يا بقر يا حية يا ابن الحجام يا ابواه ليس بحجام او يا ابن  
وابواه ليس كذلك او يا حجام او يا رستاق او يا مواجر يا بني يا ولد الحرم يا عيار وهو الذي يتزود بغير عمل  
يا ناكس يا منكوس يا خنجر يا ضحكة يا بله يا كشخان يا موسوس في هذه كلها لا يوجب التغزير ولو قال يا فاسق  
او قال الص يا لص لا يجب شيء ومن ايمحقة رج في بعض الروايات اذا قال يا بعل عليه الحد لانه بلغه اهل عمان يا زانية  
في ذلك لا يثبت للناس وهو محترم لم يورثه ولا يحبس وان كان دون ذلك يؤدب وان كان شتما يضرب بحبس

الاسيحية ربح اذا قال لامرأة ياروسي جد القذف وعن ابراهيم التيمي ربح اذا قال لامرأة ياروسي يكون  
 تاجا والتعزير حتى العبد كسائر حقوقه يجوز فيه الابراء والعتو والشهادة على الشهادة ويجوز فيه العين  
 ارمي قبل ان يات شتمه فاحشة او ادعى انه ضربه وقال اليه بيتة حاضرة في مصر وطلب منه كفيل بنفسه  
 منه كفيل بنفسه الى ثلثة ايام فان اقام على ذلك شاهدين او رجلا وامرأتين او شاهدين على شهادته  
 رجلين يؤخذ منه كفيل بنفسه حتى يسأل عن الشهود ولا يجلس فاذا عدل الشهود يضرب اسواط  
 ثلثة واكثر لثمة وتلثون في قول البيهقي ومحمد بن سعد بن ابي يوسف ربح في ظاهر الرواية خمس و  
 ربح نوادر هشام تسعة وسبعون وان راى الحاكم ان لا يضربه ويحبسه اياما عقوبة فعل فان كان المدعى  
 ذمومة وكان ذلك اول ما فعل به عطا سقانا ولا يبرأ ان عاد لذلك ذكر منه روى عن البيهقي ربح  
 وينبغي الحكم ان يجتهد فيه وعن ابي يوسف ربح ان التعزير على قدر عظم الجريمة وضربا على ما يراه الحاكم وما قدر  
 المضروب وعن ابي يوسف ربح الرجل اذا كان يبيع الحر ويشتري ويترك الصلوة يجلس ويؤوب ثم يخرج  
 يتهتم بالفضل في السقمة وضرب الناس خمس ويخلد في السجن لان يظهر التوبة واسباب التعزير منقسمة ان كان من  
 جسد القذف يبلغ اتم التعزير ان يقول لدمية اولام ولد الخيازانية وان كان من جنس لا يجيب حد القذف محال يقول  
 يا فاسق يا سارق لا يجيب اتم التعزير يكون ذلك مفوضا الى الراي القاضي يضرب في التعزير تايماعليه ثمانية وعشرون  
 والفرس ولا يحد التعزير وضرب التعزير اشد من ضرب الخيل وضرب الخيل اشد من ضرب الشارب وضرب الشارب اشد  
 القاذف ويعزب الضرب على الاعضاء الا الراس والفرج والوجه في قول البيهقي ومحمد بن سعد بن ابي يوسف ربح ينفق  
 والبطن والصدر ويضرب على الراس الكتفين والذراعين والعضدين والساقين والقدمين وعن ابي بكر بن الاسكاف  
 عبد اساء الادب قال لا ينبغي له ان يضربه ولكن له ان يرفع الامر الى القاضي حتى يؤدبه القاضي وهذا قول يخالف قول اصحابنا  
 المولى لا يقيم الحد على مملوك وله ان يعزبه وكذا الزوج يضرب المرأة رجل قبل اجنبية ثمة او امة او عاتقها او امها  
 بشهوة يعزبه وكذا لو جامعها فيما دون الفرج فانه يعزبه وكذا اذا تلوط في قول البيهقي ربح في قول اصحابه  
 حرة والزنا وان كان للفعلية بالغاية في قول البيهقي ربح في قول اصحابه يحد وان كان صبيا فلا شيء عليه ولو قال  
 لعيني يا كلب

ذكرنا انه لا يبرز وعن القتيبة ايجعفر بن الزبير انه بعد شتيمة في عرفنا والصحيح انه لا يبرز كما كان <sup>تقطعا</sup>  
 فلا يلحق المقدوف شيئا بكلامه وفي قوله يا احاديا خذوا بقر ذكرنا انه يبرز وهو رواية الامام عن ابي يوسف <sup>رواية</sup>  
 محمد بن ابي ابيز لما قلنا في الكلب وهو الصحيح ومن انه يبرز فان لم يبرز لا غسل عليه وعليه غسل <sup>الالة</sup>  
 ان كان متوضيا ولو انزل كان عليه الغسل ولا يحد لا كفارة عليه ان كان صائما في رمضان والذي يستعمل <sup>السحر</sup>  
 فهو عليه وجوه ان كان يقول لنا الخلق وانعل ما اريد ثم تاب وتبرأ عن ذلك وقال الله تعالى كل شيء قبلت <sup>تت</sup>  
 ولا يقبل وان كان يستعمل السحر ويحد ولا يدرى كيف يفعل فان هذا الساحر يقتل اذا اخذ وثبت ذلك منه <sup>ولا يقبل</sup>  
 توبته وساحر يستعمل السحر للخرقة والامتحان ولا يعقد فانه لا يكون كافرا وحكمه ان كان بعدد دضرانين <sup>اذا اخذ</sup>  
 تابا اذا تركا عاد الاردة قال ابو عبد الله البلخي يقتل ولا يقبل قيمتهما والحد الرابع حد الشرب <sup>السكران</sup>  
 من سائر الانبياء مثل الزبيري والقرقي من شرب من الخمر قطرة يجد ثمانون سوطا ان كان حرا وان كان عبدا يضرب بعين  
 سوطا والخمر هو النبي من ماء العنب اذا غلا واشتد وقذف بالزبد عند ايجذيفه <sup>رج</sup>  
 وفي قول صاحبيه رج اذا غلا واشتد يصير خمر وان لم يقذف بالزبد وانما يجب الحد بشرب  
 الخمر اذا شرب طايعا وكيفر مستهاها ولا يضمن بالاتلاف على مسلم ولا يجوز بيعها وهو نجس  
 العين مثل العندرة اذا اصاب الثوب الكثير من قدر الدارهم لا يجوز فيه الصلوة وان خلط الخمر <sup>يشرب</sup>  
 من المباحات مثل الماء واللبن والدهن وغير ذلك وشرب ان كانت الخمر غالبية وشرب منها <sup>قطرة</sup>  
 حذ وان كانت الخمر مغلوبة لا يحد بشربها ولا يحد ماله يسكران. وفيما سوى الخمر  
 من الاثربة المتخذة من التمر والعنب والزبيب لا يحد ماله يسكران واختلفوا في معرفة  
 السكران قال ابو حنيفة رج السكران من لا يعرف الارض عن السماء ولا الرجل من المرأة وقال  
 صاحباها اذا اخطط كلامه وصار غالب كلامه الهديان فهو سكران والقوي على  
 قولهما اذا شهد الشهود عند القاضي على رجل يشرب الخمر يسألهم القاضي عن الخمر ما هي ثم يسألهم كيف <sup>شرب</sup>  
 لاحتمال ان كل واحد كان يشرب لاحتمال التقادم ثم يسألهم انهم يشرب الاحتمال انه يشرب في دار الحرب

ولا يجد السكران حتى يصحو ويشترط لإقامة الحد على شارب الخمر وجود الرائحة في قول البيهقي رحمه الله وثبت  
 الشرب بالانزاع وبالبيئة إلا أن يتقدم والتقدم مقدّم بشم من يوم شرب في ظاهر الرواية فلا يشترط  
 عند التقدم وكذا لو أخذ السكران وحمل عن مكان بعيد حتى ذهب عنه الرائحة فلا يشترط وجود الرائحة <sup>في قولهم</sup>  
 وعند محمد رحمه الله لا يشترط وجود الرائحة أصلاً وإن شهد شاهد على شرب الخمر وشاهد على إقرار بالشرب  
 لا يجد ولو أقر بشرب الخمر مرة واحدة يحد في قول البيهقي رحمه الله ومحمد رحمه الله ولا يحد في قول أبي يوسف رحمه الله  
 ولا يحد على ثلاثة من السكران في قولهم إذا سكر من البينج اختلفوا في وجوب الحد عليه والصحيح أنه  
 لا يحد ولا يصح طلاقه ولا اعتاقه ولا بيعه ولا نكاحه ولا تزواجه ولا إناكاه ولا ربه والسكران محاسن  
 الخمر من الأثرة المتعددة من التمر والعنب والزبيب يحد به عن هذه النعمات إلا الردء فإنه  
 لا يصح استحصاناً والقي من ماء العنب إذا غلا واشتد ولم يقذف بالزبد فشره إنسان وسكر لا يحد  
 في قول البيهقي رحمه الله وحكمه حكم العصيرة وعلى قول صاحبيه رحمه الله حكم الخمر وأما المتخذة من الجوز <sup>العفالة</sup>  
 كالخبطة والشعير الذرة والأجاص ونحوها ما لم يلوأجل شره وإذا غلا واشتد وقذف بالزبد فإنك  
 مطبوخا أدى طبخه حل شره وفي قول البيهقي رحمه الله وأبي يوسف رحمه الله تقع الزبيب والتمر إذا طبخ أدى طبخه <sup>واختلف</sup>  
 المشائخ في قول محمد رحمه الله عند البعض محل شره إلا القدر المسكر والصحيح في قول محمد رحمه الله أنه يكره شره هذا <sup>إذا كان</sup>  
 مطبوخا أدى طبخه وإن لم يطح فعلا واشتد وقذف بالزبد عن البيهقي رحمه الله وأبي يوسف رحمه الله روايتان  
 والصحيح أنه محل شره إلا القدر المسكر والسكران بالاجماع واختلف المشائخ رحمه الله في وجوب الحد <sup>عند</sup>  
 السكر من هذه الأثرة يحكم عن الفقيه أبي جعفر رحمه الله أنه قال لا يحد كالأحد من زال عقله بالبنج والبنج <sup>والقال</sup>  
 وأما نقصان السكران من هذه الأثرة الصحيح أنه لا ينفذ كما لا ينفذ من الذي يزال عقله بالبنج عن  
 البيهقي رحمه الله في رواية فمن زال عقله بالبنج إن علم حين أكل أنه بنج يقع طلاقه وعتاقه وإن لم يعلم لا يقع  
 والصحيح أنه لا يقع على كل حال وما زاد على هذا من مسائل الأثرة فهو في كتاب الأثرة وأما التي السمك  
 في الخمر فصار موباعاً عن أبي يوسف رحمه الله إلا ما كان الكائن الغلبة للخمر فلا بأس به وإن كانت الغلبة

للسمك فلا خير فيه. وإنما قال ذلك لأن الغلبة إذا كانت للجمجمة صا و خلا او لم يتحملت الى اللز  
 او لم يبق قوة نفسه وطبعه فيصير السمك تبعاً ما اذا كانت الغلبة للسمك يصير حكمه حكم الغالب  
 فيكون السمك نجساً الحمد الخامس جد الشقة وهذا قطع اليد اليمينية في المرة الاولى وفي الثانية الرجل  
 لا يقطع بعد ذلك عندنا ومجس حتى يتوب. وفي أي قدر من المال يقطع من أي امرئ فيمضى كونه في الشقة  
 قطاع الطريق فهو على ثلاثة اوجه اخذ المال وقتل قال ابو حنيفة رج يقطع يده ورجله من خلاف ثم  
 حيا ويطعن تحت يده اليسرى حتى يموت وقال ابو يوسف ومحمد رج يصلح يده ولا يفعل به شيء آخر وان  
 اخذ المال ولم يقتل يقطع يده ورجله من خلاف دفعة واحدة ويحلى سبيله وان قتل ولم يأخذ المال  
 قصاصاً ولا يفعل به غير ذلك. وان خرج على القافلة في الطريق واخاف الناس ولم يأخذ  
 ولم يقتل فانه يعز و يحلى سبيله والله اعلم بالصواب

كتاب الاكراه لا يتحقق الا من السلطان في قول ابو حنيفة  
 وفي قول صاحبيه رج يتحقق من كل متغلب يقدر على تحقيق ما هدره به وعليه الفتوى وان غاب  
 المكره عن بصر من اكراهه يزول الاكراه. ونفس الامر من السلطان من غير تهديد يكون الكراهة وعند  
 ائمة الامور يعلم انه لو لم يفعل ما امر به يفعل به ما يفعل السلطان كان امره اكراهة على نوعين  
 بوعيد قيل وجس وهدره بقتل واتلاف عضو كالسمع والبصر واللسان وما اشبه ذلك نحو الاصاب  
 والاعضاء فالاكراه بوعيد الحبس والتقييد يظهر في الاقوال نحو البيع والاجابة والاقرار ونحو ذلك  
 ولا يصح منه هذه التصرفات ولا يظهر في الافعال حيث لو اكراه بوعيد قيد او حبس على ان يطرح  
 ماله في الماء او في النار او يدع ماله للفلان ففعل المأمور ذلك لا يكون مكرهاً ولا اكراه بوعيد القتل  
 واتلاف العضو يظهر في الاقوال والافعال جميعاً. وتصرفات المكره على نوعين منها ما يصح منه ومنها ما لا  
 اما الاول اذا اكراه على النكاح فنزوح صحيح نكاحه عندنا. وقال الشافعي وج لا يصح. وكذا لو اكراه على الطلاق  
 فطلق او اعنق يقع طلاقه وعقاقه عندنا ولو اكراه ليقر بالطلاق فاقول لا يقع كما لو اقر بالطلاق فهاذا لا

وكذا لو كان لوكرة ليقرب عتاقا ونزدا ووجد او قطع او نسب فاقرب ذلك لا يلزمه شيء ولو اكره ليجعل  
 مرأته وعتق عبدا بيده امرأته او بيد غيبة او بيد غيرهما فطلق المفوض اليه واعتق بيقع الطلاق  
 ويرجع المأمور على الامر في الطلاق قبل الدخول بنصف المهر وبقيمة العبد. وقال زفرج لا يرجع  
 اكره الرجل ان يراجع امرأته المطلقة ففعل صححت الرجعة ويعود للنكاح. وعلى قول الشافعي رج لا يصح  
 ولو اكرهت المرأة على الرضا ع صغيرا اكره الرجل على ان يرضع من لبن امرأته صغيرا ففعل ثبت احكام  
 ولو اكره الرجل على ان يحلف ان لا يدخل دار فلان فحلف ينعتق اليمين حتى لو دخل كان حائشا  
 ولو اكره على مباشر شرط الحنث بان كان خلفا ولا ان لا يدخل دار فلان ولا يكلم فلانا او نحو ذلك  
 على الدخول والكلام ففعل كان حائشا واذا تزوج الرجل امرأة ولم يدخل بها فأكراه على الدخول  
 احكام الدخول من تأكل المهر وجوب العدة وحرمة النكاح وغير ذلك. ولو كان لرجل على رجل  
 فأكراه على ان يعفو عن دم العمد ففعل قيل بانه يصح عفو. واذا اجبر الكافر على الاسلام فاسلم صح  
 اسلامه فان ارتد بعد ذلك يجبر على الاسلام ولا يقتل. وامام الا يصح من المكروه من التصرفات  
 اذا اكره الرجل ان يزوجه ابنته الصغيرة من رجل ليس بكفوئها او باقل من مهر مثلها ففعل فان كان النكاح  
 باقل من مهر مثلها لا يفسد النكاح الا ان يبلغ مهر مثلها وان لم يكن كفوا لا يصح النكاح. وان كانت المرأة  
 بالغة فأكراهت على وليها على النكاح ففعل ان لم يكن الزوج كفوا كان المرأة ان تزود. وان رضى المرأة  
 كان للولي ان يرد وان كان النكاح بمهر قاصر فالمرأة ان ترد فان رضىت فقلول ان يرد في قول يحنيفة <sup>خاصة</sup> رج  
 وعند صاحبيه رج ليس للولي ان يرد. وعندهما للولي حق الرد لعدم الكفاة وليس له ولاية الرد  
 بنقصان المهر اذا اكره الرجل بوعيد قيد وجلس على قتل مسلم ففعل لا يصح الاكراه وعلى القاتل القصاص  
 فان اكره بقتل وانلاف عضو ففعل قال ابو حنيفة قال ومحمد رج يصح لأكراهه ويجب القصاص على  
 المكروه دون المأمور. وقال ابو يوسف رج يصح الاكراه ولا يجب القصاص على احد كمن على الأثرية  
 المقول في الملة في ثلث سنين وقال زفرج الاكراه باطل ويجب القصاص على القاتل وهو المأمور

وقال مالك والشافعي رحم يقتلان جميعا السلطان اذا قال لرجل اقطع يد فلان والا فتناك  
 وسعه ان يقطع واذا قطع كان على الامر القصاص في قول المجنف ومحمد رحم ولا رواية عن ابي يوسف  
 ولو قال السلطان لرجل الق نفسك في هذه النار والا فتلتك ينظر ان كانت النار قد سجدت  
 وقلا لا يجوز وسعه ان يلقي نفسه فيها وان الق فيها ومات كان على الامر القصاص في قول المجنف  
 وعن ابي يوسف رحم في رواية قال يجب القصاص في رواية لا يجب الدية في مالها وكانت النار  
 بحيث لا يجوز منها لكن في القاء النفس قليل راحة كان له ان يلقي نفسه فيها فقل بان هذا قول ابي  
 يوسف رحم وان الق نفسه فيها فهلك كان على الامر القصاص في قول المجنف ومحمد رحم وفي قول ابي يوسف  
 رحم الدية في مال الامر ولا قصاص ولا يغسل هذا الميت وان لم يكن له في القاء النفس قليل راحة ولا يجوز  
 منها الا يسعه ان يلقي نفسه فان الق نفسه فيها فهلك يهدر دمه في قولهم ولو قال لسلطان ارجلنا نحن  
 نفسك من ساكن الجبل والا فتناك فان لم يكن له في القاء النفس قليل راحة لا يسعه الا قاء فان الق فهلك  
 يهدر دمه وان كان له فيه ادنى راحة وسعه ان يلقي نفسه في قياس قول المجنف رحم فان الق  
 فهلك فدينه على عاقبة الامر وفي قول صاحبيه رحم لا يسعه ان يلقي نفسه فان فعل وهلك كان على الامر  
 القصاص وهي فرع مسئلة القتل بالثقل عند المجنف رحم ذلك لا يوجب القصاص ويوجب  
 الدية وعندهما يوجب وفعل المامور كفعل الامر ولو القاه الامر عند المجنف رحم لا يجب القصاص  
 ويجب الدية وعندهما يجب القصاص وعن ابي يوسف رحم في رواية على الامر دية في ماله وان كان  
 يخافه في الهلاك ويرجو النجاة فالق نفسه فهلك كانت الدية عاقبة الامر في قولهم لانه كقاتل الخطأ  
 ولو قال السلطان لرجل الق نفسك في هذا الماء والا فتلتك ان كان يعلم انه لا يجوز لا يسعه ان يفعل  
 فان فعل يهدر دمه وان كان له فيه ادنى راحة وسعه ذلك عند المجنف رحم وعندهما لا يسعه  
 فان فعل فهلك كان الدية عاقبة الامر في قول المجنف رحم كمال القاء الامر بنفسه وقال ابو يوسف  
 رحم دية على الامر في ماله ولا قصاص وقال محمد رحم عليه القصاص وعن ابي يوسف رحم في رواية



مثل قول محمد رح، وإذا أكره على شراء شيء من الأضياء أو بيع بوعيد قتل أو تلف عضو أو قيد  
أو حبس فبإع أو اشتري أن باع مكرها وسلم طائعا جاز البيع عندنا ولو أكره عليه أو صدقة  
أن وهب مكرها أو تصدق وسلم طائعا كان باطلاً. وأن باع مكرها وسلم مكرها لا يجوز البيع  
وبالله المشتري إذا قبض عند نأخذ لو اعتقه يفقد اعتاقه. وكذا لو تصرف المشتري تصرفاً لا يحتل  
القبض يفقد تصرفه وكان عليه قيمة المبيع. ولو أجاز البائع البيع بعد زوال الأكره والمبيع قائم  
صحت إجازته. ولو تصرف المشتري تصرفاً لا يحتل القبض ثم أجاز البائع لا يصح إجازته ويضمن  
المشتري قيمته. ولو كان المشتري مكرها دون البائع فهلك المشتري عند المشتري <sup>من غير تعد</sup> إن هلك  
بهلك أمانة. ولو كان البائع مكرها والمشتري غير مكره فقال المشتري بعد القبض نقضت البيع لا يصح  
وإن نقض قبل القبض صح نقضه. ولو كان المشتري مكرها والبائع غير مكره فلكل واحد منهما حق الفسخ قبل  
القبض وبعد القبض يكون الفسخ للمشتري دون البائع. ولو باع مكرها فنقضه المشتري وباعه  
وإرادت عليه العقود فللبائع أن يفسخ فإن أجاز واحد من العقود جازت العقود كلها ما قبله  
ولو اعتق المشتري الآخر قبل إجازة البائع جاز العتق على الذي اعتق قبض أو لم يقبض. وأن أجاز البائع  
البيع الأول بعد ذلك لا يصح إجازته وكان له الخيار إن شاء ضمن المشتري الأول وإن شاء ضمن  
فإن ضمن المشتري الأول جازت البياعات كلها. وإن ضمن غيره يجوز كل بيع بعد ذلك يبطل كل <sup>كان</sup> بيع  
قبله. ولو أكره السلطان رجلاً على الشراء والقبض ودفع الثمن والبائع غير مكره فله الشراء المكره <sup>تقبضه</sup>  
اعتقه أو دبره أو كانت أمه فوطئها أو قبلها بشهوة كان إجازة للشراء ولو أن المشتري اشتري ولم <sup>يقبض</sup>  
حيث اعتقه البائع فقد عتقه ويبطل البيع. وإن اعتقه المشتري قبل القبض فقد اعتاقه استمساناً  
ولو اعتقه معاً قبل القبض كان اعتاق البائع أولى ولو كان البائع مكرها والمشتري غير مكره لا يصح <sup>اعتاق</sup>  
المشتري قبل القبض ويصح بعد القبض فإن أجاز البائع بعد ما اعتقه المشتري يفقد البيع ولا يفقد <sup>العتق</sup>  
قبل القبض ولو كان البائع والمشتري جميعاً مكرهين فإن أجاز البيع بغير إكره جاز وإن جاز أحدهما بطل <sup>ج</sup>

وبقي خيار الآخر ولو أكره على بيع جاريته ولم يسم أحد فباعها من إنسان كان فاسداً ولو أكره على البيع

فوهب جز ولو أكره عليه جاريته لعبد الله فوهبها لعبد الله وزيد جازت الهبة في حصه زيد <sup>بطل</sup>

في حصه عبد الله رجل أكره على شراء جارية بعشرة آلاف درهم وقيمتها ألف فاشترها بالكثير من عشرة

الآلاف وأكره صاحب الجارية على بيعها بألف وقيمتها عشرة آلاف فباعها بأقل من ألف جاز استحسانا <sup>وهو قول</sup>

علمائنا ج ولا يجوز قياساً وهو قول زفر <sup>بعضنا</sup> ولو أكره على بيع جارية بألف درهم فباعها بأكثر من ألف

ألف درهم فسد البيع في قول علمائنا ج وباري في قول زفر <sup>بعضنا</sup> ولو أكره على البيع بألف درهم فباعها

قيمتها ألف درهم وأكره على أن يقر بألف درهم فاقرب بمائة دينار بقيمتها ألف درهم فسد البيع والاقرب في قولهم

ولو أكره على البيع بألف درهم فباع بألف درهم جاز بيع الكل لأنه يخالف المكره لفظاً وقصداً <sup>بالف درهم</sup>

ولو أكره الرجل على أن يقر لفلان بألف درهم فاقرب بحسمائة لا يصح استحساناً ولا يلزمه المال ولو أقر

أوبألف وخسمائة لزمته الزيادة على ما كان مكرهاً ولا يلزمه قدر ما كان مكرهاً فيه ولو أكره على

أن يقر لفلان هذا ولفلان الغائب بألف درهم فاقرب أن حضر الغائب وأدعى الشركة في المال للمقر <sup>به</sup>

فلا تقرب باطل في قولهم وأن أكره شركة المحاضر الذي كان الأكره لأجله كان الأقرب باطلاً في قول أبي حنيفة <sup>يوسف</sup>

رح وقال محمد رح يصح في حصه الغائب ولو أكره السلطان رجلاً أن يقطع يد رجل يقطع ثم قطع <sup>الأخرى</sup> وله أدب

بغير أكره فمات من ذلك كله قال أبو حنيفة ومحمد رح يقتل الأمر والمأمور جميعاً وقال أبو يوسف رح

لا تضاعف على أحد ويجب الدية عليهما في مالهما ولو أكره الرجل هبة نصف داره فوهب كلها <sup>بمجهز</sup>

الهبة استحساناً وكذلك لو أكره على بيع نصف داره مقسوماً فباع الكل عندنا لا يجوز استحساناً ولو

أكره على أن يرى الغريم من الدين ففعل الأبيح ولو أكره على أن يخرج الكفيل بالنفس بالمال من الكفالة <sup>بصح</sup>

ذلك لأن هذا مما يتعلق بالرضائنه لو قال الكفيل أخرجك عن الكفالة فقال الكفيل لا أخرج لم يضر خارجاً

عن الكفالة ولو أكره الشفيع على أن يسكت عن طلب الشفيع فسكت لا يبطل شفيعته ولو أكره لغير محمد

أو تضاعف فاقرب أن باطلاً وكذلك لو أكره لغير أبيه بعض أو ثلاث المودعة فاقرب لأبيح إقراره ولو أكره القاض <sup>فيه</sup>

وجلا بقر بالقتل أو يقتل رجل عمدا أو قطع يد رجل عمدا أو بالسرقة أو بقطع يد أو بقتله تقطعت يده أو قتل  
 ان كان المقر موصوفاً بالصالح معروفه فانه يقتض من القاضي وان كان متهماً بالسرقة والقطع والقتل  
 يقتض من القاضي ولا يقتصر استحسننا، وإذا أكره الرجل على أن يودع ماله عند فلان وأكره المودع  
 مع الإيداع ويكون أمانة عند الأخذ، وإن أكره القابض على القبض ليدفعها إلى المالك وقبضها  
 موضعت في يد القابض إن قال القابض قبضتها حتى أذهبها إلى الأمر المذكور كما أمرني به فهو داخل في ضمان  
 وإن قال قبضتها حتى أردها إلى المالك كانت أمانة عنده لو تلفت لأضمان عليه ويكون القول بطلان  
 في ذلك. وكذا القول في الهبة إذا أكره الواهب على الهبة وأكره الموهوب له على القبض تلف المال  
 له كان القول قول الموهوب له. وإذا أكره المرأة لتقبل من زوجها تطليقة بالف فقبلت يقع  
 تطليقة رجعية ولا يلزمها المال كالصغيرة أو المجنونة إذا اختلعت من زوجها بمال يقع الطلاق  
 ولا يلزم المال ثم ينظر ان كان الخلع بلفظة الخلع يكون الطلاق بائناً وان كان بلفظة الطلاق بعد  
 الدخول يكون رجياً طوائف المرأة اجازت الطلاق بعد ذلك بالمال الذي أكرهت عليه مع اجازتها  
 في قول المجنف رجحان ويلزمها المال ويظهر الطلاق بائناً وفي قول محمد رجحان باطله والطلاق رجعي  
 وعن أبي يوسف رجحان فيه روايتان في رواية كما قال محمد رجحان وفي رواية كما قال أبو حنيفة رجحاناً  
 على أن المصل إذا طلق امرأته رجحاناً جعله بائناً يصير بائناً عند أبي حنيفة وأبي يوسف رجحاناً وعلى قول محمد  
 لا يصير ولو جعله ثلاثاً يصير ثلاثاً في قول أبي حنيفة رجحاناً وفي قولهما لا يصير. ولو قال لامرأته أنت طالق  
 على ألف درهم على أنك بالخيار ثلاثة أيام فقبلت يقع الطلاق ولها الخيار في قول أبي حنيفة رجحاناً ولو شرط  
 الخيار للزوج لم يكن له الخيار في قولهم وإذا أكره الرجل امرأته بضرب متلف لتسأل من الصدق أو تزني  
 كان أكرها لا يصح صلحها ولا إبراؤها في قول أبي يوسف ومحمد رجحاناً لأن عندهما يتحقق الأكره من غير  
 السلطان في أي مكان يقدر الظالم على تحقيق ما هدره به وعند أبي حنيفة رجحاناً يتحقق الأكره من غير  
 في المفارز والقرى لا كان أو تهاوؤا في الصريح في الليل ولا يتحقق في النهار وإن أكره الزوج امرأته

وهو دها بالطلاق او بالتزويج عليها او بالشرى لا يكون كراهها وان اكره الرجل على ان يغير المالك نال  
بعضهم ان اكرهه وهده بما يخاف منه الضرر البين يكون كراهها ولم يدرك محمد رج في ذلك حدا  
قالوا وهو مفوض الى راي الحاكم اما الضرب بسوط واحد او بحبس يوم او قيد يوم لا يكون <sup>الكرها</sup>  
في الاقرار بالرجل اكره على ان يجامع امرأته في رمضان بهار او ياكل او يشرب ففعل لا كفارة عليه وعليه  
القضاء ولو افطر الرجل متعمدا في رمضان بغير اكره ثم اكرهه السلطان على السفر في ذلك اليوم <sup>روى</sup>  
ابن زياد عن ابي حنيفة رج انه يسقط عنه الكفار. واذا الزم المكره مباشرة ما كره عليه هل يرجع  
بذلك على المكره فهو على قسمين في قسم يرجع وفي قسم لا يرجع. اما القسم الاول اذا اكره ليطلق امرأته  
الدخول بها فطلق يقع الطلاق يرجع نصف المهر على المكره ان كان المهر مسمى وبالمختار ان لم يكن المهر مسمى <sup>وكذا لو اكره</sup>  
ليقر لفلان بمال فافر واخذ فلان منه المال فغاب المقر به حيث لا يقدر عليه او مات مفلسا كان  
للمكره ان يرجع بذلك على المكره وكذا لو اكره على اتلاف مال الغير فاتفق ضمن كان له ان يرجع على المكره  
وكذا لو اكره ليقطع يد نفسه بوعيد قتل وبما يخاف به تلف عضو ففعل كان للمكره ان يرجع على المكره  
بالدية فيما لا يجنب القصاص وبالقصاص فيما يجنبه القصاص. وكذا لو اكره على قتل عبدا <sup>بقتل</sup>  
او غيره لايستعنه ان يفعل لانه مظلوم فلا يظلم غيره. وان فعل كان له ان يرجع بقيمة العبد على المكره  
وكذا لو اكره على اعتاق عبدا فاعتق كان له ان يرجع على المكره بقيمة العبد ولا يرجع بذلك <sup>على العبد</sup>  
ولا سعاية عليه وولاء العبد يكون له بحال وشهد شاهدان على رجل باعته عتقه ثم رجعا <sup>بعد القضاء</sup>  
باعتق كان الولاء للمولى دون الشاهدين ولو كان العبد بين رجلين فاكره احداهما على اعتاق  
نصيبه ففعل وهو معسر واختار الشريك الساكت تضمين المكره كان للمكره ان يرجع على العبد  
ولو اكره الرجل ان يهب عبدا لفلان فوهب وسلم وغاب الموهوب له بحيث لا يقدر <sup>عليه</sup>  
كان للواهب ان يرجع على المكره بقيمة العبد. وكذلك في الصدقة وكذا الرجل اذا اكره على بيع <sup>عبد</sup>  
وتسليمه الى المشتري ففعل وغاب المشتري بحيث لا يقدر عليه كان للمكره ان يرجع على المكره بقيمة العبد

وإذا أكره الرجل أن يدبر عبداً ففعل صح التدبير ويرجع بنقصان النذر على المكره في الحال وإذا  
 مات المولى يعق المديون ويرجع ورثة المولى بثلث قيمته مد برا على الأمراض وأما ما لا يرجع المكره  
 فيه بل يخرم على المكره منها إذا أكره الرجل أن يعفو عن دم العمد ففعل صح عفو ولا يرجع على المكره  
 كذلك إذا أكره الرجل أن تزوج امرأة فتزوجها ودخل بها بمجبب المهر على الزوج ولا يرجع على المكره ولو تزوج  
 بغيره ودخل بها ثم أكره على طلاقها فطلق كان المهر منه الزوج ولا يرجع على المكره فأنكح النكاح  
 من مهر مثلها لا يلزمه الزيادة وكذلك المرأة إذا أكرهت على النكاح ففعلت صح النكاح ولا يرجع على  
 المكره وكذلك الرجل إذا أكره على بيع عبداً بمثل قيمته ففعل لا يرجع وكذلك إذا أكره على الهبة بعوض بعد له  
 فوهب وقبض العوض لا يرجع على المكره ولو أكره على قبول الهبة بعوض ففعل لا يرجع ولو أكره الرجل على  
 موثقه بوعيد قتل فقتل لا يحرم القاتل عن الميراث وله أن يقتل المكره قصاصاً لمورثته في قول أبي حنيفة رج  
 ومحمد رج ولو كان المكره صبياً أو معتوهاً فحكم ما إذا أكره حكم العاقل البالغ ولو كان المكره غلاماً  
 له تسلط كان القاتل هو المكره لا المباشر للقتل فيكون الدين على عاقلة المكره في ثلث سنين ولو أكره  
 الرجل على أن يشتري عبداً ذارحم محرم منه أو أكره على شراء عبد حلف بعنته أن ملكه وقد أكره  
 على أن يشتريه بعشرة آلاف وقيمته ألف درهم فاشترى وقبض العبد يعق العبد ويجب على المشتري  
 ألف درهم لأنه مضمون عليه بقيمته ولا يرجع على المكره لأنه دخل في ملكه مثل ما وجب عليه من البدل  
 فلا يرجع كما لو قال أن تزوج امرأة فهو طالق فأكره على أن يتزوج امرأة بمهر مثلها جاز النكاح ونطق  
 نصف المهر ولا يرجع بذلك على المكره ولو أكره الرجل على أن يقول كل مملوك أملكه فيما المستقبل فهو حر  
 فقال ذلك ثم ملك عبداً عتق ولا يرجع على المكره بشيء وأن ورث عبداً في هذه الصورة عتق ويرجع  
 على المكره بقيمة العبد استغساناً ولو أكره الرجل على أن يقول لعبد أن شئت فانت حر وإن دخلت  
 الدار فانت حر ثم شاء العبد أو دخل الدار عتق ويرجع على المكره بقيمة العبد ولو أكره على أن  
 عتق عبداً بفعل نفسه وذلك الفعل أمر لا بد منه كصلوة الفرض ونحوها أو كان فعلاً يخاف بتركه أن

على نفسه كالاكل والشرب ففعل كان له ان يرجع على المكروه وان اكره ان يعلق عرق عبدة <sup>ديرة</sup> ابي  
 او ما اشبه ذلك مما له بد منه لا يرجع على المكروه يكون ذلك بمنزلة الاكراه بوعيد الجبس ولو اكره  
 الرجل على ان يوجب على نفسه ثلث اوصدقة او حجا وشيئا من القرب ففعل ذلك لزمه المنذر <sup>ولا يرجع على</sup>  
 المكروه شيئا ولو اكره علان يظاها او اكره ففعل كان مظاهرا. وكذا لو اكره على الايلاء ففعل صح الايلاء <sup>ولو اكره</sup>  
 على الطلاق وطلق يبيع الطلاق فان كان اكره على التكليف بعد ذلك من الظهار ففعل فلكانت قيمة <sup>العبد</sup>  
 مثل قيمة الوسط لا يرجع على المكروه شيئا وان كانت قيمته اكثر من قيمة الوسط يضمن المكروه والله اعلم

نصيحة فيما يحل للمكره ان يفعل وما لا يحل

ومثال هذا الفصل على اربعة اقسام احد هما ان يكون الاقدام على الفعل اولا من تركه <sup>لتركه</sup> واما

يصير انما اكرهه اهل الحرب او اللص الغالب الذي هو غير متناول على اكل مينة او خمر <sup>او خمر</sup>  
 او شرب خمر وقال له لتفعلن هذا ولا تقتلنك او قطعت يديك او اذنتك او اضربك مائة <sup>سوط</sup>

فامتنع عن ذلك ولم يفعل حتى قتل مع علمه انه لو امتنع عن ذلك قتل يكون انما وان كان لا يعلم <sup>انه يقتل بسعه</sup>

ان يفعل قال رجوت ان لا يكون انما وكذا الرجل اذا كان يموت جوعا وعنده لحم مينة او خمر يرايوت

عطشا وعنده خمر فهو على هذين الوجهين. والقسم الثاني ما يكون بالامتناع عن ذلك الفعل ما جاور

وبالاقدام عليه لا يكون انما والترك اولا له. وصورة ذلك اذا اكره بقتل وتلف عضو عن ان يكفر

بالله تعالى فاني حتى قتل مع علمه انه يسعه اجراء كله الكفر اذا كان قلبه مطمئنا بالايمان ولا ياتم

فهو مريض في ذلك وان لم يفعل يكون افضل ولو كان الاكراه على هذا بقيد او حبس لا يسعه <sup>كلمة</sup> اجراء

الكفر وان كان قلبه مطمئنا بالايمان. واما القسم الثالث ما يكون ما جاور ترك الفعل وبالاقدام <sup>عليه</sup>

بصير انما وصورة ذلك اذا قال الامر لا تقتلنك او لتقتل هذا المسلم او تر في هذه المرأة لا يسعه ان يفعل فان <sup>فعل</sup>

بصير انما وان لم يفعل حتى قتل يكون ما جاور واما القسم الرابع ان يكون الاقدام على الفعل والامتناع عن <sup>الفعل</sup>

على السواء نحو الاكراه على الخلف مال العبد ولو قيل له لتشربن هذا الماء او لتأكلن هذا ثوبه والامتناع اياك

اوامرك لا يسعه ان يشرب ولو شرب لا يجد ولو قيل له لتكفر فبالله ولا لا تظن هذا الرجل لا  
 اجراء كلمة الكفر وان خاف القتل على غيره وانما يسعه ذلك اذا خاف القتل على نفسه او تلف <sup>منه</sup> جميع  
 ما ذكرنا انما يتحقق الاكراه اذا كان يعلم يقينا او يكون في غالب رايه انه لو لم يفعل ما امر به اجري عليه  
 هذه به وان كان في غالب رايه ان ذلك مخوف وتمد به وليس يتحقق لا يكون مكرها ولو قيل له  
 لتبعن عبدك هذا من غلات بالغار وهم والا لا تظن اباك فباعه لا يجوز بيعه ويكون مكرها وعن <sup>الحسن</sup>  
 بن ابي مالك رح اذا قال لربي اسلم لو دفعت الي هذا الجارية لازيمها دفعت اليك الف نفس <sup>من</sup>  
 المسلمين تخلصهم من امرنا لا يميل هذا المسلم ان يدفع الجارية وعن ابن شجاع ربه انه قال لو قال اهل <sup>الرب</sup>  
 النبي من الانبياء عليهم السلام واخذوه ان قلت لست بيني تركاك وان قلت انا نبي قتلناك <sup>لا يسعه</sup>  
 سوان يقول انا نبي الله ورسوله وان قالوا غير نبي ان قلت ليس بيني تركا نبيك وان قلت <sup>هو نبي</sup>  
 قتلنا نبيك له ان يقول ليس بيني حتى يدفع القتل عن النبي لان في حق النبي لست كذب وقول <sup>النبي</sup>  
 حجة على الخلق فلا يباح الكذب في حق الانبياء اما قوله غير النبي ليس بمحتمل على الخلق فذلك <sup>يسعه</sup>  
 اظهر ذلك عند الاكراه واذا اكراه الرجل بوعيد حبس او ضرب لا يخاف منه تلف <sup>بالله</sup>  
 فلفظ بالكفر بصريحه فزاد تبين منه امراته وان قال كان قلبه مطمئنا بالايمن لا يصدق اذا اكراه الرجل <sup>على الكفر</sup>  
 فقال كفرت بالله قال فثبت به الخبر عن كفر سابق في المأثم كذا باتين منه امراته في القضاء ولو قال <sup>كفرت</sup>  
 بالله ولم يرد به الخبر عن الماضي وانما قصد تحقيق الكفر تبين منه امراته قضاء وديانته وبغيره <sup>كان لا</sup>  
 يقدر على الخلاص عن الاكراه باجراء كلمة الكفر من غير تحقيق ولو قال كفرت بالله وقلبه مطمئن <sup>منه</sup>  
 بالايمن لا تبين امراته ولو اكراه على سب محمد النبي صلى الله عليه وسلم سب محمد وخطر به الله محمد اخو ونواه بان <sup>منه</sup>  
 قضاء فان لم يرد محمد اخر تبين منه امراته قضاء وديانته وان لم يحط به الله غير النبي فمحمد <sup>قلبه</sup>  
 مطمئن بالايمن لا تبين منه امراته لانه مكره والاكراه في هذه المسائل بوعيد القيد والحبس <sup>لا يكون</sup>  
 اكراه وفي البيع الاكراه بوعيد القتل والحبس يكون اكراه وكذا في كل عليك يحتمل الضحية كالاجارة

والهبة وغير ذلك وكذا لو كان على رجل مال أو كفاية أو حق شفعة فأكرو بهن أو قيدا أو حبسا كانت  
 البراءة باطلة ويكون مكرها وكذا لو أكره بمحبس أو قيد حتى يقر على نفسه بمال أو قصاصا ولا يجد  
 أو نكاح أو طلاق أو عتاق كان الاقرار باطلا ولو أكره على هذا المحبس يوم أو قيد يوم أو خرج  
 بجميع ذلك يكون جائزا وهذا الأكل لا يمنع جواز شيء من هذه التصرفات والمرد من الضرب الذي  
 أكرها في مثل هذا الضرب الذي يجده منه الأمل الشديد لا أصل له ولا القيد والمحبس الذي  
 يكون الأكره به أكرها إن يحى منه الاعتناء البين فالمحبس المؤبد والقيد المؤبد يكون أكرها  
 وكذا لو لم يكن مؤبدا ولكن يلحقه كثير ضرر واعتناء شديد فهو بمنزلة المؤبد وإذا أكره السلطان  
 رجلا أو عيدا قيد أو حبس على أن يقتل فلانا لا يكون مكرها فان قتل فلانا ذلك كان على المأمور <sup>ص</sup> القصاص  
 في قولهم وإن أكرهه بوعيد قتل أو تلف عضو يكون أكرها فان قتل المأمور ذلك الرجل يقتل <sup>ص</sup> الأمر  
 في قول البيهقي ومحمد بن لا يقتل المأمور ولو قال السلطان إن رجل أقطع يد فلان والآلة فثلث  
 وسعة إن يقطع يد فلان وإذا قطع كان القصاص على الأمر في قول البيهقي ومحمد بن

فصل في أكره أحد الفعلين

رجل أكره رجلا بوعيد قتل أو تلف عضو أو قيد أو حبس على أن يطلق امرأته التي لم يدخل بها أو يعتق عبدا أو يفعل  
 المكونا مما غرم المكر أو أقل من قيمة العبد ومن نصف مهر المطلقة أيها كان أقل يرجع المأمور على  
 الأمر بذلك لأن المأمور كان يتخلص عن أكثر الضررين بالتزام الأقل فلا يرجع على الأمر بالزيادة وإن كان  
 الزوج دخل بها لا يجب على الأمر شيء أما إذا أطلق فلانة لم يجب عليه بالطلاق شيء لو كان <sup>ص</sup> أما إذا أعتق  
 فلانة كان يتخلص عن الاعتاق بالتزام ما لم يجب فيه شيء فيكون مختارا في الاعتاق ولو أكره على أن يكفر  
 تعالى أو يقتل هذا المسلم بوعيد قتل أو تلف عضو فقتل المسلم القتياس بفعل المأمور في الاستمسكان  
 لا يفضل ويجب الذي في ماله في تلك سنين إذا لم يعلم المأمور أنه يرضى له في أجر عمله الكفر إذا كان قلبه  
 مطمئنا بالإيمان وأن علم بالخصوصة اختلفوا فيه قال بعضهم فيقتل المأمور قصاصا وقيل بعضهم لا <sup>يقتل</sup>



لأنه إجراء عكس الكفر خصه وليس بمباح ولهذا لو صير قتل كان شهيدا ولو أكل على كل ميتة  
 أو لحق خنزيرا وقتل مسلم فقتل المسلم يقتل المأمور قصاصا لأن أكل الميتة مباح عند الضرورة  
 وليس برخصة ولهذا لو صير قتل ولم يأكل الميتة يكون أثما مؤاخذاً بدمه ولو أكل <sup>بقتل</sup> <sup>عدو</sup>  
 مسلما أو يزني ليس له أن يفعل أحدهما لأن قتل المسلم والزنا لا يباح عند الضرورة فإن زنى  
 غياسا ولا يحد استخسا نأوليهما وإن قتل المسلم يقتل الأملان كل واحد منهما حرام فلا يخرج  
 من أن يكون مكرها ولو كان الأكره في هذه المسائل بوعيد حبس أو قيد أو نحو ذلك لا يكون  
 أكرها فان قتل المسلم يقتل القاتل قصاصا ولا يقتل الأمر عدم الأكره بل يخرز ولو أكرهت <sup>المرة</sup>  
 على الزنا بقيد أو حبس لا حد عليها لأنها وإن لم تكن مكروهة فلا اقل من الشهمة ولو أكره الرجل <sup>بقتل</sup>  
 فلانا المسلم أو يتلف مال الغير كان له أن يأخذ مال الغير لا يتلفه سواء كان ذلك المال اقل من <sup>الدية</sup>  
 أو أكثر لأن اتلاف مال الغير رخص وليس بمباح. ولهذا لو اضطر حالة المحضة وأراد أن يأخذ <sup>مال</sup>  
 الغير فنتعه صاحبه ولم يأخذ حتى مات لا يأتى فان قتل ذلك المسلم ولم يتلف مال الغير يقتل القاتل  
 لأن اتلاف مال الغير رخص وقتل المسلم ليس برخص وإن اتلف مال الغير بضم الأمر ولو أكره بوعيد <sup>القتل</sup>  
 على الطلاق أو العتاق فلم يفعل حتى قتل لا يأتى لأنه لو صير على القتل ولم يتلف مال نفسه يكون <sup>شهيدا</sup>  
 فلان لا يأتى إذا امتنع عن البطل ملك النكاح على المرأة كان أوله والله أعلم

### فصل في التلجئة

التلجئة على ثلاثة أصبع أحدها التلجئة في نفس المبيع. وصورتها أن يقول الرجل لغيره إني أريد أن  
 منك عبداً هذا في الظاهر لا مراخفه ولم يكن ذلك بيعاً في الحقيقة فقال فلان نعم واشتهد <sup>لته</sup> عايقا  
 ذلك ثم باعه في مجلس آخر بالف درهم وبصا دقاع لما كان بينهما من المواضع كان البيع باطلا  
 وهو بيع الهازل ذكر محمد ربح في كتاب الاقتران من الأصل أن هذا قول الجديفة ربح وقولنا وعن  
 الجديفة ربح في رواية أن البيع هنا هذا ذاتا تصادقاع لما كان بينهما من المواضع

فان ادعى احدهما ان البيع كان تلجئة وانكر الآخر لا يقبل قول من يدعى التلجئة ويستخلف الآخر  
وان اقام مدعى التلجئة البينة على ما ادعى ثبتت بينته ولو نقض قاض ان البيع كان تلجئة ثم جاز البيع <sup>بعد</sup>  
ذلك صححت الاجازة كما لو تبايعا هراثم جدلاه جدا يصير جدا وان اجاز احد هما لا يصح اجازته وانما  
اكرهت المرأة على قبول الخلع فقبلت ثم رضيت ان كان الخلع بلفظة الخلع لا يلزمها المالا والطلاق <sup>بأن</sup>  
ولو كان بلفظة الطلاق على قول ابى حنيفة وابى يوسف ربح يصير بائنا ويلزمها المالا اذا رضيت  
وعلى قول محمد ربح يكون رجيا ولا يلزمها المالا وبيع التلجئة اذا قبض المشتري العبد المشتري  
واعتقه لا يجوز اعتاقه وليس هذا كبيع المكروه ان المشتري هناك اذا اعتقه بعد القبض <sup>ينفذ</sup>  
اعتاقه لان بيع التلجئة هزل. وذكر في الامتار من الاصل ان بيع الهازل باطل وبيع المكروه باطل  
هذا اذا كانت التلجئة في نفس البيع فان كانت في الثمن وصورت ان يتعاقب السر الثمن <sup>بهم</sup> الف  
وباع في الظاهر بالف درهم قال محمد ربح الثمن ثمن السر ولم يدكر فيه خلافا وروى المعمر عن ابى حنيفة ربح <sup>ان الثمن</sup>  
ثمن العلانية ولو اتعقل السر يكون الثمن الف درهم واشهد على ذلك ثم تبايعا في الظاهر بائة  
دينار قال محمد ربح في القياس يبطل البيع وفي الاستحسان يجوز بائة دينار ولو اتعقا ان يقر ابيع  
لم يكن فاقرا ثم اجاز لا يجوز والله اعلم

كتاب الوصايا

اذا اراد ان يوصيه وله اولاد صغار عن ابى حنيفة وابى يوسف ربح ان يتزل المالا لا ولاده يكون افضل  
ولو كان الاولاد كبارا والمال قليل قال ابو حنيفة ربح لا ينبغي له ان يوصيه وان كان المالا كثيرا <sup>الوصية</sup>  
اغنياء يبدأ بالواجبات فان لم يكن عليه شيء من الواجبات يبدأ بها بالقرابة فان كانوا اغنياء <sup>فبالان</sup>  
فصل فيما يكون وصية وقيل لا يكون

مرضى او صحيح كتب بيد كتاب وصية وقال الشافعي واشهد واما فيه ولم يذكر عليهم الكتاب  
قال الفقيه ابو جعفر ربح لا يجوز لهم ان يشهدوا بذلك في قول علماء المتقدمين الا ان يقر عليهم

الكتاب أو يقرأ عليه وقال بصير رج يحوز لهم أن يشهد وأوروى أبو يوسف عن محمد بن  
 إذا كتب الرجل وصية بيده ثم قال اشهد وأعلى بما في هذا الكتاب فهو جائز استحساناً وإن  
 وقال اشهد وأعلى بما في هذا الكتاب لم يحوز قال بصير رج كتب علي بن أحمد وصية وكنا عند محضر  
 عدول فقرأ عليهم وكتبوا شهداء ثم دخل جماعة من المشايخ فامرهم بأن يكتبوا شهداء ثم قرأ  
 عليهم وعن أبي نصر الدبوسي رج مريض اشهد على كتاب الوصية من غير أن يقرأ على الشهود وقال  
 للشهود أن يشهدوا حتى يقرأ هو على الشهود وأبصر وأعلى وكذلك كتاب الأقرار وقال أبو  
 رج إذا كتب الرجل صكاً بخط يد أقرار بما له ووصية ثم قال اشهد عليهما من غير أن يقرأها أو يقرأ  
 عليه وسعك أن تشهد وتجب على كل من يشهد أن يجتاط فلا يشهد على صك لم يقرأ أو يقرأ أعلى  
 فإن فعل ذلك كان له جهل أو غفلة عنايته في أمر الدين وذلك لا يجوز في الديانة ولو أوصى رجل بما  
 وجد مكتوباً من وصية والدي ولم يكن نقد تها ففقدوها وأقر بذلك على نفسه أقر إلى مو  
 قالوا هذا وصية أن صدقة الورثة صح تصدقهم وأن كذبوه كان ذلك من التلث ولا يكون ذلك  
 من جميع المال بخلاف الدين لأنه لا طلب له إلا الله تعالى فكان حكمه حكم الزكاة والكفارة رجل  
 قال تلت ما يوقف ولم يزد على هذا قال أبو نصر رج إن كان ماله نقد فهذا القول باطل بمنزلة قوله  
 هذه الدار هم وإن كان ماله ضياءاً بصير وقعا على الفقراء ولو أن مريضاً قال أخرجوا الفاضل مالي  
 أو قال أخرجوا الف درهم ولم يزد على هذا ومات قال الفقيه أبو بكر رج إن قال ذلك في ذكر الوصية جاز  
 إلى الفقراء وإذا قرئ صك الوصية على رجل فقيل له هو هكذا وأشار برأسه بنعم لا يجوز ذلك  
 إذا امتنع عن الكلام لأجل المرض وهو يقدر على الكلام وأشار برأسه لا يجوز ذلك وليس هذا  
 كالآخر لأن الآخر لا يرجع منه الكلام. وأما الذي اعتقل لسانه بالمرض فإنه يرجع منه الكلام  
 فلا يجعل إشارته بمنزلة العبارة ولو قيل لمريض أوص شيئاً قال تلت ملياً ولم يزد على هذا قال الفقيه  
 رج إن كان هذا على السؤال يهرق ثلث ماله إلى الفقراء وعن محمد بن سلمة رج أنه أطلق الجواب

وقال يصرف الى الفقراء ولم يفضل فقيل لا وعن محمد بن عمار قال سمعت رجلا وصيا بان يعطي الناس الف درهم  
قال الوصية باطلة ولو قال قصدت ابا الف درهم فهو جائز ويصرف الى الفقراء وروى هشام عن محمد بن  
رجل قال ثلث ما لي لله تعالى قال ابو عبيقة رح هي باطلة كما قال العبد انت لله لا يعق وقال محمد بن  
اوصية جائزة ويصرف الى وجه البر وفي مسألة العتق ان اراد به العتق عتق وان اراد به الصدقة  
بالعبد يقصد تيممه وان اراد به ان كلنا لله تعالى لا يلزمه شيء بمريض قال بالفارسية صد درهم اذن  
مختش كنيده قال الشيخ الامام ابو بكر محمد بن الفضل رح هي باطلة لان هذا يكون للاغنياء والفقراء  
جميعا ولو قال صد درهم اذن رواه كنيده كانت الوصية جائزة لان هذا اللفظ يراد به  
القرية وقال القاضي الامام علي بن الحسين السعدي رح قوله رواه كنيده ليس من لساننا ولا عرف  
هذا رجل اوصى بان يدفن في داره قال ابو القاسم رح هذه الوصية باطلة ميت دفن في قبره  
ميت اخر قال ابو القاسم رح ان بليت عظام الاول ولم يبق من عظامه شيء يدفن الثاني وان  
يغمر من عظامه فانه مال عليه التراب ولا يحمله العظام ويدفن الثاني بحسب الاول وان شاءوا <sup>يحملوا</sup>  
بينهما حازما من الصعيد ولو اوصى بان يحمل بعد موته الى موضع كذا ويدفن هناك وبني هناك <sup>رباط</sup>  
من ثلث ماله فمات ولم يحمل الى ذلك الموضع قال ابو القاسم رح وصيته بالرباط جائزة ووصيته  
بالحمل باطلة ولو حمله الوصي ضمن ما انفق في الحمل اذا حمله الوصي بغير اذن الورثة وان حمله باذن <sup>الورثة</sup>  
لا يضمن وما يلق في القبر تحت الميت مثل المضرة ونحوها قال ابو نصر رح لا بأس به وهو كالمزادة  
في الكفن وبعضهم انكره واذلك ولو اوصى بعمارة قبره للترين فهو باطلة ولو اوصى باتخاذ الطعام <sup>للما تم</sup>  
بعد وفاته ويطعم الذين يحضرون التسمية قال الفقيه ابو جعفر رح يجوز ذلك من الثلث ويحمل  
للمن يطول مقامهم عندهم والذي يحجب ومن كان بعيد يستوفى فيه الاغنياء والفقراء ولا يجوز  
للمن لا يطول مسافته ولا مقامه فان فضل من الطعام شيء كثير يضمن الوصي وان كان قليلا لا يضمن <sup>وعن</sup>  
الشيخ الامام ابو بكر الخوارج رجل اوصى بان يتخذ الطعام بعد موته للناس ثلثة ايام قال الوصية

باطلة وعن أبي القاسم رح في حمل الطعام الى اهل المصيبة والاكل عندهم قال حمل الطعام في الابتداء غير مكروه  
لاشتغال اهل المصيبة بتحضير الميت ونحوه. فاما حمل الطعام في اليوم الثالث لا يستحب لانه في اليوم  
الثالث يتجمع النشأت فاطعامهن في ذلك اليوم يكون اعانة على العصية اذا وصي الرجل ان يطبخ  
تبره او يضرب على قبره فية كانت باطلة رجل قال لشهدوا اني قد اوصيت لفلان بالف درهم  
واوصيت ان لفلان في مالي الف درهم قال محمد رح الالف الاولى وصية والاخرى اقرار. ولو قال  
اوصيت بان له الف في مالي فهو اقرار. ولو قال قد اوصيت له بالف في مالي كانت وصية رجل  
قال في صحته او مرضه ان احدث يحدث فلفلان كذا عن ابي يوسف رح انه قال سمعت ابا حنيفة <sup>رض</sup>  
يقول ان هذه وصية المحدث عند الموت وان لم يقل حدث الموت وكذا لو قال فلان الف درهم  
من ثلثي فهو وصية وان لم يذكر ثلثيها الموت. ولو قال فلان الف درهم من مالي او من نصف مالي  
او من ربع مالي فهو باطل قال ذلك في صحته او مرضه الا ان يكون ذلك عند ذكر الوصية <sup>رجل</sup>  
قال في مرضه او وصيت لفلان بكل فلان بكل فاجعلت ربع داري صدقة لفلان قال محمد رح  
اجيز هذا على وجه الوصية ولو قال في مرضه الذي مات فيه ان مست في مرضه هذا فلانة امه حرة  
وما كان في يدها شيء فهو عليها صدقة قال ري ذلك جائز على وجه الصدقة ولها ما كان في يدها  
يوم مات وعليها البينة ان هذا كان في يدها يوم مات وعن ابي يوسف رح مريض قال اعطوا فلانا  
وصية كذا او قال اعطوا بعد موتي او قال اعطوا ثلثي فهو جائز لان الثلث محل الوصية وان قال  
الربع او الخمس او شيئا اخر ما خلا الثلث لا يكون وصية الا ان يكون ذكر الوصية او الموت وعن  
ابي يوسف رح مريض قال فاني اوصي بصدقة على فلان بدراري ووهبت لفلان عبدا فلانا جعلت  
لفلان كذا من مالي قال اما الصدقة والهبة فلا يجوز شيئا منهما فهو على الصدقة والهبة فان <sup>قبض</sup>  
الموهوب له والمتصدق عليه جاز من الثلث. واما قوله جعلت فهو وصية لا يشترط فيها القبض والاقرار  
ص \_\_\_\_\_ مل فممن يجوز وصيته وفممن لا يجوز وصيته

لا يجوز وصية الصبيان الركين مراهقا عندنا وكذا اذا كان مراهقا ولا يجوز وصية العبد والمذنب وام  
 الولد والمكاتب مات عن وفاء او غير وفاء ومعتق البعض كذلك في قولنا لا يحنف روح لا يبرئ  
 المكاتب عندنا والمجنون بمنزلة الصبي وصية المراهق اقل رجلا كان او امرأة جائزة وصية الذي  
 بما يقترب به المسلمون واهل الذمة نحو العتق والصلقات في قولهم جائز وان اوصيه الذي  
 بما يقترب به اهل الذمة دون الاسلام نحو الوصية ببناء البيعة والكنيسة والسراج فيها ما جاز  
 في قولنا لا يحنف روح ولا يجوز في قول صاحبيه روح والذي اذا بيع ببيعة في حياته ثم مات تكون ميراثا<sup>عنه</sup>  
 ولا يجوز وصية الصبي المحجور الذي بلغ غير رشيد قيا سا ويجوز استحسانا ووصية ابن السبيل  
 الذي غائب عن ماله جائز ولا يجوز الوصية للوارث عندنا الا ان يجزها الورثة ولو اوصى  
 لوارثه ولا يجزى في حصة الاجنبي ويقوقف في حصة الوارث على اجازة الورثة ان اجاز اجاز  
 يجزى ابطل ولا تقتبر اجازتهم في حياة الموصي حتى كان لهم الرجوع بعد ذلك ولو اوصى لاجنبيه وهو  
 غير وارث ثم مات الوصي واخوه ذلك صار وارثا بطلت وصيته عندنا وكذا لو اوصى لاجنبيه ثم  
 تزوجها ثم مات لا يصح الوصية الا باجازة الورثة ولو اوصى لابنه وهو عبد او كافر ثم اسلم او عتق  
 ثم مات الوصي لا يصح وصيته ولو اوصى لقاتله ان اجازت الورثة جاز ولا خلاف في قولنا لا يحنف<sup>حنيفة</sup>  
 ومحمد بن وهب بن يوسف في قولنا لا يجوز ان اجازت الورثة ولو كان القاتل صديقا او محبنا  
 جازت الوصية وان لم تجز الورثة ولو اوصى لقاتل وليس له وارث سوى القاتل جازت الو<sup>صية</sup>  
 في قولنا لا يحنف ومحمد بن وهب في قولنا لا يجوز في قولنا لا يحنف ولو اوصى لمكاتب قاتله او المذنب قاتله  
 اولاد ولد قاتله لا يجوز الا باجازة الورثة ولا يجوز وصية المسلم للمذنب ولا وصية للمسلم بمجرم  
 ولو اوصى لاسنان بثلث ماله ثم مات الموصي له قبل موت الموصي بطلت وصيته ولو اوصى  
 لفلان وفلان واحد ما ميت وقت الوصية ذكر في الاصل ان جميع الوصية يكون للحي لهما  
 وعن ابي يوسف انه قال ان لم يعلم الموصي بموته كان الحي نصف او بية وبطل الوصية في النصف

وأن علم بموته كان جميع الوصية لليحيى ولأوصيه رجلين بثلت ماله ثم مات أحدهما قبل موت الموصي  
 بنصف الوصية لليحيى وما يعود النصف إلى ورثة الموصي ولأوصيه مسلم الحرب مستحق بثلت  
 ماله ذكر في الأصل أنه يجوز. وقيل هذا قول محمد بن وهب بن يحيى رحمه الله في رواية لا يجوز هذه الوصية  
 وإن لم يكن الحرب مستحقا لا يجوز في قولهم. وفي بعض الروايات لا يجوز الوصية للحربي مستحقا كان  
 أو لم يكن أجازت الورثة أو لم يجز. ولأوصيه رجل بثلت ماله لأخيه وهو وارثه ثم ولد للموصي  
 ابن ثم مات الموصي صحت الوصية. ولأوصيه لأمراة بثلت ماله ثم أبانها بثلاث أو بواحدة  
 عدتها ثم مات الموصي صحت الوصية لها ولأوصيه لابن وارثه جاز وكذا لأوصيه لكتاب نفسه  
 ولد لنفسه جاز لكل استحسننا ولأوصيه لعبد القن أو لأمته القن ثم مات جازت الوصية  
 في قولهم استحسننا إلا أن عند أبي حنيفة رحمه الله الوصية للعن يعق القن ثلثه مجانا ويجعل عليه ثلثا  
 قيمته وله ثلث ماله من سائر التركة فيتقاصان ويتزادان الفضل وعند صاحبيه رحمه الله يعق  
 كله ويصرف الوصية أولا إلى العنوق فإن فضل من الثلث شيء كان الفضل للعبد ويجوز الوصية  
 لوالد قاتله وإن علا. وكذا لولد قاتله وإن سفل ولا كتاب هؤلاء وعبيدهم ومديريهم ولو  
 لأخوته الثلث المتفرقين وله ابن جازت الوصية لهم بالسوية ألقاها لهم لا يرثون مع الابن  
 وإذا كان له بنت جازت الوصية للأخ لأب والأخ لأم ويبطل الوصية للأخ لأب وأم لأنه يرث  
 مع البنت وإن لم يكن له ابن ولا بنت كانت الوصية كلها للأخ لأب لأنه لا يرث ويبطل الوصية للأخ لأب  
 وللأخ لأم لهما يرثانه إذا ماتت المرأة وترك زوجها وأوصت بنصف ماله لأخييه كان للأخييه نصف  
 ماله وللزوج ثلث المال والسدس لبيت المال لأن الأخييه يأخذ ثلث المال ولا يلامنا رقة بنقي  
 ثلثا المال يأخذ الزوج نصف ما فيه وهو الثلث بنقي ثلث المال يأخذ الأخييه تمام وصيته وهو  
 السدس بنقي السدس فيكون لبيت المال ولأوصيت لقاتلها بنصف ماله ثم مات وترك  
 زوجها يأخذ الزوج نصف ماله لأن الميراث مقدم على الوصية للقاتل ثم يأخذ للقاتل نصف المال

ولا شيء لبيت المال ولو وصت المرأة بنصف مالها الزوجها ولم توص بوصية أخرى كان جميعها  
للزوج النصف بحكم الميراث والنصف بحكم الوصية. وكذا لو وصت لزوجها بأحد عبديهما  
بعينه فإن الزوج يأخذ العبد من جميعا أحدهما بحكم الميراث والأخر بحكم الوصية وإذا مات الرجل  
وترك امرأة ليس له ولدت غيرها وأوصي لأجنبي بجميع ماله ولا مرأته بجميع ماله يأخذ الأجنبي ثلث <sup>المال</sup>  
بلا منازعة وللأربع مائة وهو السدس بحكم الميراث يبقى نصف المال يكون بينهما وبين الأجنبي  
نصفين ولو أن امرأة ماتت وأوصت بجميع مالها الزوجها وليس لها وارث سواء وأوصت بجميع  
مالها الأجنبي أو وصت لكل واحد منهما بنصف المال يأخذ الأجنبي أو الثلث المال بلا منازعة تبقى  
ثلثا المال للزوج نصف ذلك لأن الوصية بقدر الثلث للأجنبي مقدم على الميراث يبقى ثلث  
المال يكون ذلك بين الزوج والأجنبي اثلاثا ثلث ذلك يكون للأجنبي وثلاثة للزوج سلم أو عدى  
بأن يجعل أرضه مقبرة للمسلمين أو خانة للهارث أو سقاية للعامة أو وصيه بأن يضيف إلى الكفان مائة  
المسلمين أو يحفر قبورهم فالوصية باطلة في قول الأئمة في قول أبي حنيفة ربح وفي قول محمد ربح جائزة ولو أوصى  
بثلث ماله للمسجد وعين المسجد أو ليعين في باطلة في قول أبي يوسف ربح وهي جائزة  
في قول محمد ربح ولو أوصى بأن ينفق ثلاثة على المسجد جاز في قولهم ولو أوصى بثلث ماله لبيت المقدس  
فلا جاز ذلك ينفق على عمارة بيت المقدس وفي سراحه ونحو ذلك قالوا هذا دليل على أنه يجوز  
أن ينفق من وقف المسجد على قتاديله وسرحه وإن يشتري بذلك الزيت والنفط للقناديل  
في رمضان ولو أوصى بعباد يخدم المسجد ويؤذن فيه جاز ويكون كسبه لو ارث الموصي ولو  
هو وصي بثلث ماله لأعمال البر لا يصرف الثلث في بناء المسجد لأن إصلاح المسجد وعمارة يكون على الساطع  
ولو أوصى بأن يجمع عنه من ثلث ماله فانه يجمع عنه من منزله ولو أوصى بأن يجمع عنه بمائة وثلث  
ماله خمسون فانه يجمع عنه مائة يبلغ ولو أوصى بأن يعتق عنه بمائة درهم نسمة وثلث  
ماله خمسون لا يعتق عنه في قول أبي حنيفة ربح وفي قول صاحبيه يجمع يشرى عبد يوجد بثلث ماله



وينفق عنه ولو أوصى بأن يفرى عنه في سبيل الله فإنه يعطى نفقته الغزو ولا ينفقها على نفسه  
 في ذهابه ورجوعه وحال مقامه في الثغر ولا ينفق منه شيئا على أهله فإن فضل شيء رد  
 ذلك على الورثة. وينبغي أن يفرى عنه من منزل الموصي وهي كالوصية بالصح فان كان الذي يفرى  
 غنيا جاز ويجوز الوصية أن يفرى عنه ولكن لا لابن الموصي. ويجوز للمسلم أن يوصي لفقراء النصارى  
 لأن الوصية لفقراءهم ليست بمعصية بخلاف بناء البيعة فإن ذلك معصية فمن أعان على  
 بنائها يكون أثما ولو أوصى بأن يواجر أرضه من فلان سنة بكذا جاز فإن كان في الأجر محاباة  
 كانت المحاباة من الثلث. ولو أوصى بأن ينفق ثلثه على المسجد جاز ويصوب إلى عمارته وسرجه  
 ولو أوصى أن ينفق لسراج المسجد لا يجوز في قول أبي يوسف رحمه الله حتى يقول بسراج فيه ولو أوصى  
 بأن يباع عبده ولو رسم المشتري لا يجوز إلا أن يقول ونصد قوايته أو يقول ببعوه نسمة  
 ويحل إلى الثلث عن المشتري. وكذا لو قال يبيعوا جارية من يتخذها م ولد أو يدبرها  
 ولو أوصى الرجل بأن يكفن هو بصرة ألف فإنه يكفن كفن الوسط من غير إسراف ولا تقتير  
 رجل قال ثلث مالي لفلان وفلان أو ثلث مالي بين فلان وفلان مات أحدهما قبل  
 موت الموصي فإنه يعود نصف الثلث إلى ملك الموصي. وإن مات أحدهما بعد موت الموصي  
 يكون الثلث بين الجاهل بينهما وبين ورثة الشريك كان الثلث مقبوضا أو لم يكن رجل قال  
 ثلث مالي لمولى فلان ولفلان موليان أحدهما أسفل وهو الذي اعتقه فلان والثاني  
 هو المولى الأعلى وهو الذي اعتق فلان ذكر في الأصل أن الوصية باطلة وفي بعض الكتب عن  
 أبي حنيفة رحمه الله في ثلث روايات في رواية الثلث يكون بين الأعلى والأسفل نصفين. وفي رواية  
 الثلث لمولى الأسفل خاصة. وفي رواية الوصية باطلة رجل قال ثلث مالي لفلان وللمساكين  
 فلا أبو حنيفة وأبو يوسف رحمه الله يكون نصف الثلث لفلان والنصف للمساكين قال محمد رحمه الله  
 ثلث الثلث لفلان وللمساكين ثلثاه ولو قال ثلث مالي للمساكين صح الوصية ويجوز صرفها

إلى المسكين واحد في قوله لا يجوز الصنف إلى المسكين واحد <sup>ويجوز</sup>  
 إلى المسكينين رجل قال أنا ممت فصار عبدا يوما فهو حر فصار العبد بعد موته <sup>يعتو العبد</sup> لا  
 مال له <sup>ز</sup> الورثة رجل وصي بجميع ماله للفقراء أو لرجل بعينه لا يجوز ذلك إلا من الثلث قال إذا  
 الورثة في حياة المورث لا يعتبر إجازتهم وكان لهم الرجوع وإن أجاز وأبعد موته صحته الإجازة  
 رجل قال وصيت لفلان بثلث غنمي أو قال بشاة من غنمي أو قال بتوب من ثيابي أو قال ببقرة <sup>خطبة</sup>  
 من خطيتي ولم يكن في ملكه يوم الوصية شيء من ذلك كانت الوصية باطلة ولو كان له غنم وثياب <sup>وخطبة</sup>  
 يوم الوصية ثم مات فلان بطلت الوصية ولو قال أو وصيت بثلث مالي لفلان وليس له مال <sup>استفاد</sup>  
 مالا ومات كان الموصي له ثلث ماله ولو وصي بما في بطن جارية لفلان إن كان في بطنها ولد يوم <sup>الوصية</sup>  
 بان ولدت لأقل من ستة أشهر جازت الوصية وإن ولدت لستة أشهر فصاعدا كانت الوصية <sup>بطلت</sup>  
 ولو قال أو وصيت بهذا الكفر في بطني لفلان فصار يسرا قبل موت الموصي بطلت الوصية ولو  
 قال أو وصيت بهذا الرطب الذي في بطني فصار تمر قبل موت الموصي في القياس تبطل الوصية  
 ولا تبطل استحقاقا ولو قال أو وصيت بعيني هذا لفلان فصار زيبيا قبل موت الموصي له بطلت  
 الوصية قياسا واستحقاقا ولو قال أو وصيت بزري هذا لفلان وهو قبل فصار خطبة أو شعيرا  
 قبل موت الموصي بطلت الوصية وفي الوكالة إذا تغير في هذا كله بطلت الوكالة وفي البيع بشرط <sup>النار</sup>  
 إذا تغير في أيام الخيار لا يبطل البيع ولا الخيار ولو وصي بهذا الحمل فصار كبشا قبل موت الموصي لا يبطل  
 الوصية ولو قال أو وصيت بثلث مالي لفلان أو لفلان كانت الوصية باطلة في قول الجعفة <sup>ب</sup>  
 وقال أبو يوسف صححت الوصية ويكون بينهما نصفين وقال محمد رج حازت الوصية  
 ويكون البيان إلى الوارث ولا يكون البيان إلى وصي الميت ولو وصي لرجلين بثلث ماله ثم قال  
 الموصي رجعت عن وصية أحدهما ولم يبين فمات يكون بينهما نصفين ولا يكون البيان  
 إلى الورثة وروى ابن سماعة عن محمد رج أنه يخير الورثة وعن محمد رج لو قال لرجلين له

احدكما حرة ثم مات قبل البيان يمتنع النصف من كل واحدة منهما ولا يكون البيان الى الوارث  
 ولو قال احدكما ام ولدي ومات قبل البيان كان البيان الى الوارث. <sup>موت</sup> جرح او صدم عند  
 ان يعنف عن قاتله والقتل عمد كان باطلا في قياس قول المجنف رج رجلا وصيه بان <sup>يعاينه</sup>  
 من فلان كان باطلا وكذا لو وصيه بان يسبق عنه الماء شمله في الوسم وفي سبيل الله تعالى كان باطلا في <sup>قياس</sup>  
 قوله المجنف رج رجلا قال وصيت بهذا التبن لدواب فلان كان باطلا ولو قال يعلف بها دواب  
 فلان كان جائزا ولو وصيه بان ينفق على فرس فلان كل شهر عشرة دراهم قال محمد بن جازت الوصية  
 ويكون وصية لصاحب الفرس فان هلك الفرس او باعه بطلت الوصية. ولو وصيه بسكنى  
 داره لرجل وليس له مال سوى الدار جازت الوصية وله سكناها ما دام حيا وان لم يخرج الدار  
 من ثلث ماله ولا يجوز للوارث ان يبيع ثلث الدار في قول المجنف رج. وقالا ابو يوسف رج لو ارث  
 ان يبيع الثلثين وله ان يقاسم الوارثه ايضا وفيه الثلث للوصية. ولو وصيه بقطنة لرجل <sup>محمه</sup>  
 لآخر او وصيه باحم شاة معينة لرجل ويجعلها لآخر او وصيه بمحطة في سبيلها لرجل وبالتبن لآخر  
 جازت الوصية لهما وعلى الموصي لهما ان يدوسا ويسلقا الشاة وعن الفقيه ايجعفر رج في مسئلة  
 الشاة والقطن ان السائح والحلي يكون على صاحب اللحم والقطن. ولو وصيه بقطن في الوسادة والام  
 بالوسادة كان اخراج القطن من الوسادة على صاحب القطن في قولهم ولو وصيه بدهن هذا السمسك لآخرها  
 ويكسبه لآخر كان التخليص على صاحب الدهن ولو وصيه بزبد هذه الزبد لفلان ونحويضاها  
 لآخر كان اخراج الزبد على صاحب الزبد. ولو وصيه بمحقة الخاتم لرجل وبفصة لآخر جازت  
 الوصية لهما فان كان في نزعة ضرى ينظر ان كانت المحقة اكثر قيمة من الفضة يقال لصاحب المحقة  
 ضمن قيمة الفضة له ويكون الفضل لك. وان كان الفضة اكثر قيمة يقال لصاحب الفضة ضمن قيمة  
 المحقة له. وفيه كالدجاجة اذا ابتلعت لؤلؤا انسان كان الجواب فيه على هذا الوجه. ولو كان  
 له ارض فيها كرم واشجار فاوصيه بارض الكرم لرجل وبالزرايين والاغراس والاشجار لآخر قطعت

الاشجار وحرمت الارض فطلب منه صاحب الارض تسوية الارض فكانت كان عليه تسوية  
الارض فكانت. وكذلك لو استاجر الرجل ارضا وغرس فيها الاشجار فمضت مدة الاجار فقلع  
الاشجار كان عليه تسوية الارض. ولو اوصى بعبد لرجل ومجد منه لآخر ففقه العبد على  
صاحب الخدمة فان مرض العبد مرضا وعجز العبد عن الخدمة لزمانة او غيرها كانت النفقة  
على صاحب الرقبة. رجل قال عند موته لقوم كان عنده انظر لكل ما يجوز ان اوصيه به  
فاعطوها للفقراء قال محمد بن يحيى هذه الوصية وهو على الثلث ولو قال ما يجوز ان اوصيه  
فاعطوها جاز وهو الاورثة اي شيء اعطوه جاز قليلا كان او كثيرا بخلاف قوله كل ما يجوز  
فان ذلك يكون على الثلث. رجل اوصى بثياب حصد لرجل جاز ويكون الموصي له من الثياب  
والقميص والاردية والسراريات والاكسية والطيالسة دون القلائس والخفاف والجوارب  
فان ذلك ليس من الثياب رجل اوصى لعبد برقبة روى ابن زياد عن يحيى بن عمار  
وهو مدبر لا يقدر على بيعه ابدل. ولو قال اوصيت لعبدي هذا ثلث ما لي صار ثلثه  
ولو اوصى بعبد لرجل وعلى العبد دين فمات الموصي وقال غريم العبد لا خير الوصية لغيري  
ذلك ويكون ديناً في ذمة العبد ولو وهب عبد المديون من رجل في حياته كان لغريم  
العبد ان يبطل الهبة ويبيع القاض العبد بدنيه وما يفضل من الثمن يكون للموهب ولو اجاز  
الغريم هبة العبد جاز ولا حق للغريم حتى يعتق العبد لان الموصي له بالعبد كاحد  
الموهوب له بمنزلة المشتري رجل اوصى بارض فيه زرع بدون الزرع جاز وقيل  
الزرع فيها باجر مثلهما حتى يحصد الزرع والله اعلم

### فصل في مسائل مختلفة

رجل اعطى لاحد ولادة شيئا في صحته قال الفقيه ابو بكر البلخي رج ان فعل ذلك لم يرد خدمته هذا  
الولد ومن لا باس به وان استوفى ذلك لا ينبغي له ان يفعل ذلك وان يعطى ما لا يعطى غيره لان يكون

الولد محتاجا يعطيه قد نوتته الخليفة أفاضل جعل جلاد في عهد قال الفقيه أبو بكر النجاشي  
لا يصير الثاني خليفة ولا يجب على الناس أن يعملوا بما أمر الخليفة قال لأن الخليفة لو أراد أن  
غيره مقام نفسه في حياته ويغزل هو لا يكون له ذلك فذلك بعد موته وعيّن المشايخ  
رج قال يجوز له أن يفعل الخلافة إلى غير في حياته وبعد موته وهو كالوصي له أن يوصي إلى غيره  
بعد موته ولو أقام غيره مقام نفسه في حياته واعتزل هو لا يصح رج حلف أن لا يوصي بوصية  
في مرضه الذي مات فيه واشترى ابنه في هذه الحالة حتى عنق عليه لا يكون حائنا ولو  
ثبث الوارث في مرضه أو وصي له بشيء أو مرضه في مرضه قال الشيخ الإمام أبو بكر محمد بن الفضل رج  
كلها باطلان فإن أجاز بقية الورثة ما فعل وقالوا إن ما أمر به الميت يصفى الإجازة إلى  
الوصية لأنها مأمورة إلى الهبة ولو قال الورثة أجزأ ما فعله الميت صح الإجازة في الهبة  
والوصية جميعا مريض أو وصي بوصايا ثم برئ من مرضه ذلك وعاش سنين ثم مرض  
نوصياه بآية لا لم يقل أن مات من مرضه هذا أو قال إن لم أبرأ من مرضه هذا فقد أوصيت بكذا  
أوقال بالفارسية الكرمرالين بيماري مرگ اید اوقال الكرازين بيماري ميمر فحينئذ إذا برئ  
بطلت وصيته ولو وصي بوصية ثم جن قال محمد رج إن أطبق الجنون حتى تبلغ ستة أشهر  
وإن أفاق قبل ذلك فإيصاؤه وصيته باقية ووقت محمد رج الجنون المطبق بستة أشهر  
وعن أبي يوسف رج أنه قد المطبق بستة أشهر وهو قول محمد رج أو لا ثم قد بستة رج أو وصي بوصية  
ثم أخذ الوسواس وصار معتوها فكذلك إذا مات بعد ذلك قال محمد رج وصيته  
مريض لا يقدر على الكلام لضعفه لأنه عاقل فأنشأ برأيه بوصية قال محمد بن مقاتل رج جاز  
وصيته بأشائه وأصحابا رج لم يجوزوا وقال الناطق رج ذكر في الكيسانيات رجل أصابه  
الغليخ رذهب لسانه وعجز عن الكلام بمرض فأنشأ وكتب وطال ذلك وتقادم العهد فان  
حكمه الآخر رج قال الناطق رج أراد بقوله طال ذلك أي مضت السنة بذلك وذكر الناطق رج

ايضاً المريض الذي به السبب ينصرف عنه من الهبة ونحوها تنصرفات المريض ما لم يتناول قال بعض  
 اصحابنا ربح تطاول السبل بالسنة فاذا انصرف بعد سنة فهو كالصحيح يجوز ان ينصرف عنه وعن  
 الحسن بن زياد ربح رجل دفع الى آخر الفاء وقال هذه الالف لفلان فاذا امت انا فادفعها اليه فمات  
 يدفعها للمأمور به الى فلان كما هو ولو لم يقل هي لفلان ولكن قال ادفعها اليه فمات الأمر فان الما  
 لا يدفعها الى فلان. وعن ابى نصر الدبوسي ربح مريض دفع الى رجل درهم قال ادفعها الى اخي او قال  
 الى ابني ثم مات وعلى البيت ديون قال ان قال ادفعها الى اخي او قال ادفعها الى ابني ولم يرد على هذا  
 فان المأمور يدفع الالف الى غمء الميت. وعن نصير ربح رجل قال ادفعوا هذه الدراهم او هذه  
 الثياب الى فلان ولم يقل هي له ولا قال هي وصية له قال هذا باطل لا ربح له ليس باقر ولا وصية  
 مريض باع من ولده شيئاً فاقربا استيقاء الثمن قال الشيخ الامام ابو بكر محمد بن الفضل ربح ان كان  
 الغالب من حال المريض المرض ولزوم الفراش وكان قيامه على تكلف ومشقة بسبب المرض  
 بيعه في قول البيهقي ربح رجل اوصى بوصايا وافقد واصاباه بالدراهم الزينة الردية اختلف  
 المشايخ فيه قال الشيخ الامام ابو بكر محمد بن الفضل ربح ان كانت الوصية لقوم باعيانهم كزوا  
 بذلك مع علمهم بذلك جاز وان كانت الوصية للفقراء بغير اعيانهم حاز ذلك في قول البيهقي  
 وابي يوسف ربح ولا يجوز في قول محمد ربح ويؤتى الفضل للفقراء في قول محمد ربح. واصل هذا  
 رجل له مائتا درهم جبار وحوال عليها الحول ووجبت الزكاة فادى خمسة زبوا فاجاز عند  
 رجل اوصى بوصايا والنقود مختلفة فانه ينفذ وصاياهما بما هو الغالب في البياعات مريض اوصى  
 بالف مكسرة ودرهمه صحاح فانه يشتري بدرهمه الصحاح شيعة ثم يبيع ذلك الشيء بالدراهم  
 المكسرة ينفذ وصيته مريض قالوا له ان لا توصي فقال قد اوصيت بان يخرج من ثلث مالي للفان  
 فيصدق بالف على المساكين ولم يرد بخرمات فاذا اثلث ماله الفان قال الشيخ الامام ابو القاسم  
 لا يصدق الا بالف ولو قال المريض اوصيت بان يخرج من ثلث مالي ولم يرد عليه قال يصدق بجميع الثلث

علم الفقراء. وعن الحسن بن زياد ربح مريض قال أوصيت لفلان ثلث مالي وهو الف درهم فإذا  
 التثا لثت قال الحسن ربح له الثلث بالغام بالغ. وكذا لو قال أوصيت بنصيب من هذا الدرهم  
 وهو الثلث فإذا نصيبه النصف قال هو له أن يخرج النصف من ثلث ماله. ولو قال أوصيت  
 بالف درهم فهو عشر مالي لو يكن له إلا ألف كان العشر أقل وأكثر. ولو قال أوصيت بجميع ما في  
 هذا الكيس لفلان وهو الف درهم فإذا فيه الف درهم كان له ما في الكيس إن كان يخرج من  
 ماله وكذا لو وجد في الكيس دينار أو غيره من الجواهر وغير ذلك. ولو قال أوصيت لفلان بالف  
 درهم وهو جميع ما في هذا الكيس لو يكن له إلا ألف درهم. ولو قال أوصيت لفلان ما في هذا الكيس  
 بالف درهم وهو نصف ما في هذا الكيس فإذا في الكيس ثلاثة آلاف درهم كان له ألف وإن كان في  
 الكيس ألف كانت له وإن لم يكن في الكيس إلا خمسمائة كان له ذلك لا غير وإن كان في الكيس  
 أو جواهر شيء له. قال الفقيه أبو الليث على قياس قول أبي حنيفة وأبي يوسف ربح ينبغي أن يعطى  
 للموكل بمقتضى الف درهم من ذلك لأن عندهما يجوز الاستثناء من غير الجنس. ولو قال  
 جميع ما في هذا البيت وهو كرطوام فوجدوا فيه أكثر من كراو وجد فيه كراطة وكشعر  
 ذلك للموكل به بعد أن يخرج ذلك من ثلث ماله رجل وهب لرجل كيسا فيه درهم  
 ما في هذا الكيس لك وهو الف درهم ودفعه إليه فإذا في الكيس أكثر من ذلك أو كان فيه  
 كان الكيس وما فيه للموكل به. مريض قال أخرجوا من مالي عشرين العاظم قال فأعطوا فلانا  
 كذا. فلانا كذا حتى بلغ ذلك أحد عشر العاظم قال والباقي للفقراء ثم مات فإذا ثلث ماله  
 ألف قال الفقيه أبو بكر الباقر ربح ينفذ وصية كل واحد منهم على تسعة أجزاء من عشرين  
 ويبطل من وصية كل واحد منهم أحد عشر جزءا أو قوله وما بقى للفقراء كأنه يسير لهم تسعة  
 الأجزاء لانه ذكر في الابتداء جملة المال فيصير الباقي ما قلنا بخلاف ما لو قال أعطوا  
 من ثلث مالي لفلان كذا إلى أن قال والباقي للفقراء والمسئلة بحالها فإن ههنا لا شيء للفقراء

ويعطى اصحاب الوصايا كل واحد منهم تسعة اجزاء من احد عشر جزءا من وصيته <sup>سهم</sup> ويبطل  
 رجل وصية بل يبيع داره ويشترى بثمنها عشرة اقفاز حطة واللف من جزر وقل وصية بوصية  
 اخرى فيبيعت داره فلم يبلغ ثمنها ما يشتري به هذا المقدار من الحطة والجزر وله مال سودك <sup>قال</sup>  
 ابو القاسم رح ان تسع ثلث ماله لذلك ولغيرها من الوصايا يكمل من ثلثه وصار كانه اوصى  
 بعشر اقفاز حطة واللف من جزر وقال جعلوا ثمن ذلك من مالي كذا فجعلوا من غيره ولم يصيرهم لان يكون  
 في ذلك المال دليل بان يكون سائر امواله خيسته ويعرف طائفة من ماله بالطيب ويجهز ذلك  
 المال بوصايا رجل وصى بوصايا فبلغ ورثته ان اباهم اوصى بوصايا ولا يعلمون ما اوصى به  
 فقالوا اقتارنا ما اوصى به ذكر في المتن انه لا يصح اجازتهم وانما يصح اجازتهم اذا اجازوا بعد العلم  
 رجل وصى للمساكين بنزل كرمه ثلث سنين فمات ولم يحل كرمه ثلث سنين شيئا قال فيصير  
 يبطل وصيته وقال محمد بن سلمة رح لا يبطل وتوقف ذلك الكرم ان خرج الكرم من ثلث ماله <sup>بتصدق</sup>  
 بنزل الكرم ثلث سنين وقال الفقيه ابو الليث رح قول محمد بن سلمة رح يوافق قول اصحابنا رح  
 فانهم قالوا نعم اوصى بخدمة عبده سنة لفلان وفلان غائب فان العبد يخدمه سنة <sup>رجوعه</sup>  
 ولو اوصى لفلان بخدمة عبده هذه السنة فقدم فلان بعد السنة بطلت وصيته وكذا الغلة <sup>وتزل</sup>  
 الكرم رجل وصى بغلة كرم لاسنان قال الفقيه ابو بكر رح يدخل في هذه الوصية القوائم والادراق والفا  
 والحطب فانه لو دفع الكرم معاملة يكون كل هذه الاشياء بينهما كالشر ولو اوصى بغلة دار لاسنان  
 قال ابو القاسم رح يوافق الدار ويدفع اليه غلتها فان اراد الموصي له بالغلة ان يسكنها بنفسه قال ابو بكر  
 الاسكاف رح يجوز له ذلك وقال ابو بكر بن ابي سعيد وابو القاسم رح ليس له ذلك قال ابو بكر بن ابي <sup>سعيد</sup>  
 رح لا ناواطلقا له السكنى ربما يظهر دين على الميت فلا يمكن ان يصرف الى الدين شيئا من الغلة يمكن  
 وقال ابو بكر بن الاسكاف رح الدين موهوم وليس بمطوم فلا يعتبر الموهوم قال الايراني في تنفيذ وصاياهم  
 وان كان يتوهم ظهور الدين وتوهم الدين لا يمنع تنفيذ الوصايا فانك ذلك هذا رجل اوصى رجل بمال اوصى



للفقراء بمال والموصي له محتاج هل يعطيه من نصيب الفقراء اختلافوا فيه قال محمد بن مقاتل يظن  
 وشدا درج يعطى وقال إبراهيم النخعي والمحسن بن أبي مطيع رج لا يعطى والاول اصح رجل او رجل  
 بعينه بمائة فباع الوصي شيئا من مال الميت من الموصي له بالمائة قال محمد بن مقاتل رج يجوز ذلك  
 الا ان لا يرضى الموصي له بالمقاصة ولو صالحه على ثوب قلت قيمته او كثرت جاز ولو كانت  
 بمائة للسالكين فصالحهم على عشرة فباع الموصي ان يعطى تسعين درهمها للسالكين ولو صالح على ثوب  
 قلت قيمته لا يجوز الصلح ويسترد الثوب رجل او صير بثلث ماله لبيع فلان وهم ثلثة ثبات  
 ابراهيم قبل موت الموصي قال نصير رج ان كان ابوهم حيا فالثلث بينهما نصفان وان كان  
 يبطل ثلث الوصية والثلثان بينهما نصفان وقال لفيقه ابو الليث رج كذلك الجواب ابا  
 لمات لا يتوقع له ولد سواهم فانصرف الوصية الى عددهم وصار كانه قال ثلث مالى فلان وفلان  
 وفلان فلما مات احد هم بطلت وصيته رجل قال اعطوا ابن فلان خمسة درهم فاني املك من ماله  
 شيئا وان لم يتجدده فاعطوا وارثه وان لم يتجدد والصادق فواعنه فوجد وامرأة هذا الابن لا غير قال  
 ابو القاسم رج ان ادعت المرأة هذه قبل المتوفى مهرها ولم يعرف وارث سواها يدفع اليها  
 وان لم تدفع المهر قالت لزوجها ولد يدفع اليها الثمن وان قالت لخاله ولد يدفع اليها الربع امرأة  
 قالت لزوجها مريضها اجعل ياري هذه الاولاد زوجي حتى يجمعوا في رجل قال ابو القاسم رحمه الله  
 اجازت ورثتها ثم الاخر وان ابوا يقال للورثة اقروا للاولاد زوجها شيء فترى اقروا يدفع ذلك المقدار  
 من قيمة الدار ثم ينظر الى الباقي ان خرج ذلك من ثلث ماله بايع منهم او صوحوه من الحقوق الواجبة  
 قبلها وان ابوا الصالح الشراء اعطوا ما اقرت به الورثة وان ادعى اولاد الزوج اكثر خلفهم ورثة  
 المرأة على العلم رجل او صير بان يعطى من كفارة صلواته لولد ولده الذي ليس بوارث قال ابو القاسم رج  
 يعطى ولا يجوز عن الكفارة لمن قال في حياته لا امر اعق عنى مدبرى فلا حاج لكفارة يمينه فانه يعق ولا يجوز  
 عن كفارة يمينه رجل او صير بثلث ماله للشيعة لمحيي آل محمد عم المقيمين ببلدة كذا قال ابو القاسم رج

هذه الوصية باطلة في القياس اذا كانوا لا يحصون وفي الاستحسان يجوز فيكون للفقراء  
 منهم قياسا على البتاي قال والشيعة هم الذين يعرفون بالميل اليهم وجعلوا موسومين بذلك  
 دون غيرهم وهذا الذي يقع في وهم الموصي قال الفقيه ابو الليث رح اذا كانوا لا يحصون  
 كانت الوصية باطلة بخلاف البتاي لان لفظة اليتيم تنبي عن الحاجة وهذا اللفظ لا يدل على  
 الحاجة رجل او صبي لاهل العلم يبلغ قالوا يدخل في هذه الوصية اهل الفقه واهل الحديث ولا يدخل  
 فيه من يتعلم الحكمة مثل كلام سفيان وغيره لان هؤلاء يسمون المتشقة لاطلبة العلم رجل او صبي  
 بثلاث ماله بحجرانه قال بعضهم ان كانوا يحصون ينقسم على اغنيائهم وفقرائهم وكذا الوفا لاهل  
 كذا ولو اوصى بان يخرجوا ثلث ماله لجاء وري ملة قال الشيخ الامام ابو نصر رح الوصية جائزة  
 فان كانوا لا يحصون يصرف لاهل الحاجة منهم وان كانوا يحصون قسمت على رؤسهم واحد الاحصاء  
 عن ابي يوسف رح ان كانوا لا يحصون الا بكتاب وحساب فهم لا يحصون وقال بشير رح ليس  
 لهذا وقت وقيل اذا كان لا يحصون المحصر حتى يولد فيهم مولودا ويموت فمهم احد فانهم  
 لا يحصون وقال محمد رح اذا كانوا اكثر من مائة فهم لا يحصون وقال بعضهم هو مفوض الى رأي  
 القاضي عليه الفتوى والايضا ما قال محمد رح رجل اوصى بثلاث ماله لفلان وليتيم قيم قال  
 يكون لفلان ولا شيء لبيتيم لانه صار كانه قال لفلان وللمولى اذا كانوا لا يحصون والوصية  
 باطلة ولو قال الثلث ما لي لفلان ولرجل من المسلمين ف نصف الثلث لفلان لا غير وكذا لو قال  
 ما لي لفلان ولعشرة من المسلمين مجز من احد عشيرة يكون لفلان ولا شيء للمسلمين ولو اوصى  
 لرجل بشيء مسمى فقال لوارث هذا الشيء لي قال ابو القاسم رح القول قول الوارث فيما كان  
 في يده اذا لم يكن ذلك الشيء معروفا باليت وعلم الموصي له البينة رجل قال برز ويطا لاشترى وصية  
 لفلان فهذا على ما يملك لا على ما يستفيد وكذا لو قال عبد الله او السند او الحبشة لفلان  
 ولو قال عبيدك لفلان او براديد لفلان ولم يصف الشيء ولم ينسبهم لم يدخل فيما كان له من المال  
 وما يستفيد

قبل الموت. رجل قال هذه البقرة لفلان قال أبو نصر روح ليس للوارث ان يخطو قيمتها ولو قال هي  
 للمساكين جاز لهم ان يقصدوا ببيعها وبه اخذ الفقيه أبو الليث روح لان الموصي له اذا كان معلوما  
 يشترط الصحة الوصية بقوله الموصي له واذا قبل الوصية فقد ملكها فليس لهم ان يمنعوها او الصلوة  
 فقصودهم هو القرية ودفع القيمة صدقة وقرية كدفع العين. رجل اوصى بان يدفن كتبه  
 مقاتل روح لا يجوز ان يدفن كتبه الا ان يكون شيئا لا يفهم احد منها شيئا او فيها فاساد فينبغي  
 ان يدفن  
 فالكائنات كتب الرسائل وفيها اسم الله تعالى واستغفر عنها صاحبها ويجب ان لا يقرأ قال الحبيب الدنيا  
 ان يحرقها ما كان فيه من اسم الله تعالى ثم يحرقها او يلقها في الماء الجاري الكثير فان دفنها في الارض  
 الطاهرة لا يناء فيها كان ذلك حسنا ولا احب يحرقها بالنار لم يحرق ما كان فيها من اسم الله تعالى  
 والانبيا والملائكة. وعن بعض اهل الفضل رجل اوصى بان يباع من كتبه ما كان خارجا عن العلم  
 ويوقف كتب العلم ففتش كتبه وكان فيها كتب الكلام فكتبوا الى ابي القاسم الصفا ان كتب  
 الكلام  
 هل يكون من العلم حتى توقف مع كتب العلم فاجاب ان كتب الكلام تباع لانه خارج عن العلم. رجل  
 اوصى بان يقصد قعنه بالف درهم فقصد قواعنه بالخطوة او عاكس قال ابن مقاتل روح يجوز  
 ذلك  
 وقال الفقيه أبو الليث روح معناه انه اوصى بان يقصد قعنه بالف درهم خطوة لكن سقط  
 ذلك  
 عن السؤال فغلب له ان كانت الخطوة موجودة فاعطى قيمة الخطوة درهم قال ارجوان يجوز  
 وان اوصى بالدرهم فاعطى خطوة لم يجز. قال الفقيه أبو الليث روح وقد قيل بانه يجوز وبه نأخذ  
 واعطوا  
 وعن خلف روح رجل اوصى بان يقصد بهذا الثوب قال ان شاء انقص ثوابيعه وان شاء ابلغها  
 ثمنه وان شاء اعطوا قيمة الثوب وامسكو الثوب. قال محمد بن سلمة روح بل يقصد به كمال  
 يتصدق  
 وكذا الخطوة وبعضهم اخذوا بقوله خلف روح ولو تدروا قال الله عز وجل انقص بهذا الثوب جازان  
 بغيره. ولو اوصى بان يباع هذا العبد ويقصد بثمنه على المساكين جاز لهم ان يقصدوا ببيع  
 العبد  
 رجل قال لوصيه يتيم راجاه كن فاعطاه ثمن الكلبا من قال أبو القاسم روح هذه الكلمة تقع على الخط

رجل اوصى بان يقصد قعنه بالف درهم فنصد ببقية ما دناير روى ابن سماعة عن محمد بن ابي  
 لايجوز ولو قال نصد بهذا الثوب قال له ان يبيعه ويشتريه ان يبيعه ان يبيعه ان يبيعه  
 ويقصد ببقية ما دناير روى ابن سماعة عن محمد بن ابي لايجوز ولو قال اشترى عشرة اوثاب ونصد بها فاشترى الوصية عشرة اوثاب لله  
 ويقصد ببقية ما دناير روى ابن سماعة عن محمد بن ابي لايجوز ولو قال اشترى الوصية عشرة اوثاب لله  
 من مال الميت جاز وان هلك الاول قبل ان يتصل الوصية يضمن للورثة مثلها وعنه ايضا  
 بالف درهم بعينه يقصد قعنه فهلك الالف بطلت الوصية رجل اوصى بان يقصد قعنه  
 من ماله على فقراء الجاهل يجوز ان يقصد على غيرهم من الفقراء قال الامام بصير روى عن ذلك  
 لما روى عن ابي يوسف رجل اوصى بان يقصد على فقراء مكة قال يجوز ان يقصد على غيرهم  
 من الفقراء قال زكريا لايجوز وعن ابي يوسف رجل اوصى بان يقصد على مساكين مكة او على  
 الرعي فنصد على غير هذا الصنف ان كان الامر جيا ضمن ولو قال لله على ان اتصدق على جيت  
 على غيرهم لو فعل ذلك بنفسه جاز ولو امر غيره بالتصدق ففعل المأمور ذلك ضمن المأمور روى الحسن  
 رجل اوصى رجل المساكين الكوفة فنصرف الى غير مساكين الكوفة يضمن لم يقصد بهن جيرة الامور  
 وفاته وروى ابن سماعة عن محمد بن ابي لايجوز ولو قال لله على ان اتصدق على فقراء مكة او على  
 كذا له ان يعطيه غيره وعن ابي يوسف رجل اوصى بان يقصد على الفقراء وقال نصد على الرعي من الفقراء  
 على الاصحاء لو قال نصد على النساء فنصد على الايتام او قال على الشيوخ فنصد على الشباب ضمن  
 الوصية في جميع ذلك ولو قال نصد على عشرة الدراهم على عشرة مساكين فنصد على مساكين  
 واحد نعة واحدة جاز ولو قال نصد على مساكين واحد نعة واحدة جاز وعنه ابراهيم  
 بن يوسف رجل اوصى لفقراء اهل بلخ فالأفضل ان لا يجاوز بلخ ولو أعطى فقراء كوفة فخرج جاز  
 وكذا لو قال في عشرة ايام فنصد في يوم واحد جاز رجل اوصى بان يفرق ثلثمائة فيخذه بعد وفاته  
 على الفقراء ففرق الوصية مائة فيخذه بعد وفاته قال ابو نصر نعم الوصية ما فرق في حياة الموصي ونفقتها

بعد وفاته بأمر الحاكم حتى يخرج عن الضمان. وإن فرق بعد وفاته بغیر الحاكم لا يخرج عن الضمان قبله  
 فان فرق بأمر الورثة بعد وفاته قال أكان فيهم صغير لا يجوز أمرهم وإن لم يكن جاز أمهم فاذا  
 فرق يخرج عن الضمان. قال رضي ويصح أن يصح أمر الكبار في حصتهم ولا يجوز في حصة الصغار  
 رجل أمر رجلاً بأن يتصدق بشيء من ماله ودفع إليه فتصدق المأمور على ابنته جازاً جافاً  
 ما إذا باع الوكيل بالبيع من لا قبل شهادتهم له لأن في البيع منهم ولا تهمه في الصدقة رجل أو ص  
 بأن يشتري بهذه الألف ضيعة في موضع كذا وتوقف على المساكين فلم يوجد هناك ضيعة  
 تشتري هل يجوز للصيغ أن يشتري ضيعة في موضع آخر. قال أبو نصر: لا يجوز للصيغ أن يصرف ذلك  
 إلى مئة المساجد فان لم يجد الضيعة في ذلك الموضع يشتري ضيعة في آخر المواضع التي سمع ويجعله  
 على ما سمع. فان أثلقت الصيغة هذه الألف بعزم الصيغ مثلاً ويشتري بها الضيعة. الصيغ إذا اشترى  
 خيراً أو حطة ليتصدق بها على الفقراء فاجر حال الخبز أو الحنطة على من يكون قال أبو نصر: إن لم  
 الميت لذلك شيئاً يستعين بالصيغ من حمل ذلك بعزم ثم يدفع ذلك إليه على وجه الصدقة  
 أمر الميت بأن يحمل ذلك إلى المساجد فلا حجة تكون في مال الميت. ولو أمر الصيغ بأن يشتري أربعين قير  
 حطة بمائة دينار فيتصدق بها على المساكين فرضت الحنطة حتى يوجد بمائة ستون قير قال  
 أبو بكر: ربح يجوز أن يشتري بالفاضل حطة أيضاً ويتصدق بها ويجوز أن يرد الفاضل على الورثة  
 قال هكذا رأيت عن أبي يوسف رحمه الله: رجل أمر أن يعطى ثلث ماله للمساكين وهو  
 ووطنه في بلدة أخرى قالوا يعطى ثلث ماله للمساكين ببلدة وطنه فان أعطى مساكين البلدة التي هو فيها  
 جازاً أيضاً. رجل أمر أن يعطى عرفة يمينه عشرة مساكين ففعلهم الصيغ فما أقال محمد بن يعقوب: نعم  
 ولا ضمان على الصيغ رجل أمر أن يعطى ثلث ماله فغضب رجل المال من الصيغ واستهلكه  
 فأراد الصيغ أن يجعل المال صدقة على الغاصب والغاصب معسر قال أبو القاسم: ربح يجوز ذلك  
 رجل أمر بثلث ماله أو بالف درهم للفقراء وكان في حيوته رجل غني ثم انفق بعد موت الصيغ ذكرنا

رح انه يجوز ذلك ولو اوصى بثلث ماله او بالف درهم لفقرء هذه السكة والمسئلة <sup>بالمال</sup> حالها  
 لا يجوز ان يعطى لهم رجل اوصى وقال اعطوا من مالي بعد موتي مساكين سكة كذا فلما مات الموصي <sup>بالمال</sup> في الوصية  
 لا اهل السكة فقالوا لا يزيد وليس لنا حجة قال ابو القاسم رح يرد المال الى الورثة ولو لم يرد  
 الى الورثة خذني على ذلك سنة مثلام طلب المساكين قال ابو القاسم رح يدفع المال الى الورثة  
 لان المساكين لما ردوا بطلت الوصية وصارت ميراثا <sup>بثلث</sup> رجلا دفع المال الى الوصي وروى ان يتصدق  
 ماله فوضعه في بيته لا يجوز ولو دفع الوصي المال الى ابنه الكبير والصغير الذي يعقل القبض <sup>جاء</sup>  
 وان لم يعقل لا يجوز عامل السلطان اذا اوصى ان يعطى للفقرء كذا وكذا من ماله قال ابو القاسم رح  
 ان علم انه مال غير له لم يجز اخذه وان علم انه مختلط بماله جاز اخذه وان لم يعلم جاز ايضا حتى يتبين <sup>ما</sup>  
 غيره وقال الفقيه ابو الليث رح ان كان مختلط لا يجوز في قول ابي يوسف ومحمد رح لانه على ملك صاحبه  
 ولا وجه الا الرد على صاحبه وفي قول يحيى بن زكريا رح يملك بالخطا ويؤخذ اذا كان في بقية مال الليث  
 وفاء بمقدار ما يرضى خصمائه وعن محمد رح رجل اصاب متاعا حراما ووصى بان يتصدق به عرضا  
 المتاع قال ان عرب صاحب المتاع يرد عليه وان لم يعرف يتصدق به فان كذب الورثة <sup>مورد</sup> ثم  
 في هذا الاقرار يتصدق من ذلك بمقدار الثلث <sup>فريض</sup> قال هذا المال لقطعة وكذا الورثة ذكر  
 في الاقرار من الاصل ان على قول محمد رح لا يصدق ولا يتصدق وقال ابو يوسف يتصدق <sup>الثلث</sup> من  
 وعن محمد رح ان الناحية والمغينة اذا اخذت الاجرة على الشرط ترد على اربابها ولا يتصدق بها رجل  
 اوصى بثلث ماله للفقرء ولقربائه قال نصير رح يكون الوصية بين الفقراء والقرباء بنصفين  
 وقال محمد بن سلمة رح ان كانت القرباء يحصون فالثلث بين الفقراء والقرباء لكل واحد من القربا <sup>ت</sup>  
 سهم وللفقراء سهم واحد وان كانوا لا يحصون فالثلث بينهم نصفان والمشايخ رح اخذوا بهذا  
 القول رجل اوصى لذوي قرابته من الكفار قال محمد بن مقاتل رح لا بأس به رجل اوصى بان <sup>يعطى</sup>  
 مائة درهم للفقرء ومائة للاقرباء وان يطعم الفقراء لما نزل من الصلوات فأتى وعليه صلوات

اشهر وقتله، ماله لا يبلغ جميع وصاياه قال الشيخ الامام ابو بكر محمد بن الفضل رح يقسم ثلث عياله  
للفقراء، وعلماؤه للاقرباء وعلى قيمة ما يبلغ من قيمة الطعام لكل صلوة منون من الخطة ثاذا  
الاقرباء اعطوا من ذلك وما اصاب الفقراء والطعام ادي الطعام ويجعل النقضان في حصة  
الفقراء. امرأة قالت في وصيتها اخويان ما يادكارها بدهيد ازمال من قالوا يصرف الوصية  
للاقرباء لها لا تربت منها. والتقدير في ذلك لمن خاطبه في الكلام ويبرط من مالها قدر ما شاء <sup>ما ينطق</sup> ادي  
عليه اسم التذكرة لانهما اذ لم تبين القدر فوضت التقدير الى رأى المخاطب. رجل حضرته الوفاة  
تعال ان لرجل عيسى الف درهم قال شئدر رح يدفع كل مال الى الورثة ولا يوقف شيء وان سخط <sup>الرجل</sup>  
وقال الحمد على الف درهم دين ولا يعرف محمد يوقف مئة من الدين رجل مات وعليه دين محيظ <sup>جميع</sup>  
ماله او اكثر فادعى رجل على الميت ديناً وعجز عن اقامة البينة قال ابو نصر رح ليس له ان يستخلف  
اصحاب الديون او الورثة ان كان له بينة يقيمها على الوصي وان لم يكن للميت وصي جعل القاضي <sup>حلاً</sup>  
وصياً فان كان في مال الميت فضل على الديون كان له ان يستخلف الوارث. رجل مات وترك <sup>ضياعاً</sup>  
وعليه دين فاراد الورثة ان يقضوا ديونه لبيع الضياع لهم قال ابو نصر رح ان اتفقوا على ذلك  
وجعلوا بقضاء الدين وتنفيذ الوصايا من ماله لم يكن لهم ذلك ولا يخلفوا على الوصي ان ينفذ  
الوصايا وبقيت الديون من مال الميت ويبيع ما يحتاج اليه من مال الميت ولا يلتفت الى قول الورثة  
مريض اقران لفلان على كذا ولفلان على كذا ثم قال وان جاء احد وادى على مائة درهم الى خمسمائة  
فاعطوه ما ادعى ثم قال ان لم يقبل فاعطوه ما ادعى برأى فلان لرجل معلوم قال ابو نصر رح وصيته  
باعطائه هذا فاسدة ولا يعطى الابينة. صحيح قال مادي فلان بن فلان في المال الذي في يده  
فهو صادق ومات قال ابو القاسم رح ان لم يكن سبق من فلان دعوى في شيء معلوم لا يلزمه  
بهذا القول شيء. وان سبق منه دعوى في شيء معلوم الذي ادعى ثابت له وقال الفقيه <sup>ابو الليث</sup>  
رح ذكر في الكتاب مريض قال لفلان علي حق وصدقه فانه يصدر الى الثلث. ولو قال فهو صادق

فلا رواية فيه عن اصحابنا رج ويخبر ان يكون المحو كما قال ابو القاسم رج <sup>رجل مات</sup> وادى  
 ورثته صغارا والكبا واسيع للكبا وان ياكلوا من التركة. قال نصير رج سالت بشرب الوليد <sup>عن</sup>  
 هذا قال نعم قال نصير قلت للبشر فان كان على الميت دين الف درهم وتراء ملا يسع للوارث <sup>كل</sup>  
 وبطل الجارية اذا كان في غيره وفاء بالدين قال نعم قلت عن هذا قال ما رايت احدا امتنع عن <sup>ذلك</sup>  
 رج مات وعليه دين واوصى بوصايا واغاب الوصي فباع بعض الورثة بعض تركته وقضى دينه <sup>وانفذ</sup>  
 وصاياه قال ابو نصير رج البيع فاسد الا ان يبيع باع الفاضل رج قال ابرأت جميع غنائه <sup>سهم</sup> ولم  
 يولد منهم بقلبه قال ابو القاسم رج روى ابن مقاتل ان اصحابنا رج اثم لا يرون رجلا <sup>رجل</sup> دين على  
 فقال له يوفيه اذا مت فانت برئ من ذلك الدين قال ابو القاسم رج يجوز ان يكون وصية من الطبا <sup>لب</sup>  
 للمطلوب ولو قال ان مت لا يبرأ لان هذه مخالفة فلا يصح كما لو قال ان دخلت الدار فانت برئ <sup>على</sup>  
 رج مات وتراء وارثا وعليه دين يحيط بتركة قال الفقيه ابو بكر رج الوارث لا يصير خصما <sup>لانه</sup> للغيراء  
 لا يرث. وقال علي بن احمد رج الوارث يصير خصما ويقوم مقام الميت في الخصومة وبه ناخذ رجلا <sup>الورثة</sup>  
 وعليه دين مستغرق والميت على رجل مال فطلبت ورثته ذلك من المديون وهو يعلم دين الميت فطلبت  
 عا عليه او عا في يده عا مال قال بعض مشايخنا رج بعزم الوارث لغرماء الميت لان الدين المستغرق يمنع  
 شوب الملك للوارث فلا يصح صلح الوارث. قيل اذ لم ينشئ الملك للوارث فغن من يد صاحب <sup>الدين</sup>  
 وعلى من يقيم البينة قال الفقيه ابو الليث رج على ذي اليد بحضرة الوارث. والصحيح ان الوارث <sup>لا ولا الصغار</sup>  
 يكون خصما لمن يد على الميت وان لم يملك شيئا رج مات وتراء اولاد اوصاها رج جعل الفاضل رجلا وصيا  
 فادعى رجل على الميت دين او ودعة فادعت المرأة مهرها قال ابو القاسم رج ليس هذا الوارث <sup>وي</sup>  
 شيئا من الدين والودعة ما لم ينشئ ذلك بالبينة. واما المهر فان ادعت المرأة مقدارا من مهرها بدت <sup>بها</sup>  
 اذا كان النكاح ظاهرا او فافا ويكون النكاح شاهدا لها مثل الفقيه ابو الليث رج اذا كان الزوج  
 بنى بها فانه يمنع منها مقدارا ما عدا العادة بتجملها ويكون القول قول الورثة في تعجيل ذلك <sup>القدر</sup>



القول قول المرأة فيما زاد على المهر المجل إلى تمام مهر مثلها. رجالات وأوصياء المرأة وترك  
 ضياعاً وللمرأة مهر على الزوج قال أبو نصر ربح أن كان زوجها ترك من الصامت مثل مهرها فلها  
 أن تأخذ من الصامت والمهر يترك صامتاً كان لها أن تتبع ما كان أصله للبيع وتستوفي مهرها  
 من الثمن فإن كان في يد المرأة ألف درهم فأخذت به مهرها قالوا كان لها أن تأخذ تلك الدراهم  
 بغير رضا الورثة وبغير علمهم فإن استخلفت بعد ذلك بالله ما فيدها من ترك الزوج شيئاً  
 من الدراهم قالوا كان لها أن تخلف ولا تأثم إذا طفت لا يملكها أخذت الدراهم بمهرها صار لها من المهر ملكها

مصلح فيما يكون رجوعاً عن الوصية وما لا يكون

رجل أوصى لرجل ثلث ماله أو شيئاً بعينه ثم قال كل شيء أوصيت به لفلان فهو باطل يكون  
 رجوعاً ولو قال هي حرام أو ربا لا يكون رجوعاً ولو قال كل وصية أوصيت بها لفلان  
 فهو لفلان آخر يكون رجوعاً ولو قال أوصيت بهذه الألف لفلان وفلان وفلان <sup>منها</sup>  
 ألف كان رجوعاً عن الوصية ونقص وصية للأخر. ولو أوصى بثوب لرجل ثم قطعه وخاطه  
 كان رجوعاً. ولو أوصى بصوف أو كتلاً أو محاريج فغزله الموصى كان رجوعاً عن الوصية وكذا  
 لو أوصى بغزل ثم نسجه كان رجوعاً عن الوصية. وكذا لو أوصى بجد بد ثم صنع منه سيفاً أو دبراً  
 كان رجوعاً. وكذا لو أوصى بفضة ثم صنعها خاتماً أو أوصى بسويق فلتته بنيت أو أوصى  
 بارض لا ببناء فيها فبني فيها بناء أو أوصى بقط فحشي به ثوباً أو أوصى ببطانة فجعلها  
 ظهارة أو أوصى بظهاره فجعلها بطانة أو أوصى بقيق فنتقضه وخاطه ثياباً أو أوصى <sup>بقصص</sup>  
 فنقضه ولم يحطه شيئاً آخر أو أوصى بعبد لفلان ثم قال العبد الذي أوصيت به لفلان  
 هو لفلان آخر كان رجوعاً. وكذا لو أوصى بعبد لفلان ثم اعتقه أو دبره أو كاتبه أو باعه  
 أو أخرجه عن ملكه بوجه من الوجوه كان رجوعاً حتى لو أضاف إلى ملكه لا يكون وصية. ولو قال العبد  
 الذي أوصيت به لفلان قد أوصيت به لفلان آخر يكون بينهما نصفان. وكذا لو قال العبد <sup>أوصيت</sup>

ببعضه لفلان يكون العبد بينهما. ولو اوصى بثلاثة لفلان ثم قال الثلث الذي اوصيت  
لفلان قد اوصيت ببعضه لفلان آخر او قال ففلان اوصيت ببعضه لفلان لا يكون رجوعا  
عن الاول ويكون الثالث بينهما نصفين ولو قال الثلث الذي اوصيت به لفلان وقد وصيت  
ببعضه لفلان آخر كان للآخر ثلث الثلث. ولو اوصى بشيء لرجل ثم قال ما اوصيت به لفلان  
فقتل اوصيت ببعضه لفلان آخر يصير بينهما فيكون رجوعا من بعضه. ولو اوصى بشيء  
ثم جحد الوصية وقال لم اوص لفلان بشيء يكون رجوعا. وقال محمد رج لا يكون رجوعا  
وذكر في الجاسع اذا اوصى بوصية ثم قال اشهد واليه لم اوص بشيء لا يكون رجوعا. ولو اوصى  
لاسان بحارية ثم استولها يكون رجوعا. وكذا لو اوصى بحنطة وفيها اراو وبيع بدينار  
فنجس يكون رجوعا. ولو قيل لرجل اوصيت بعبد لفلان لفلان فقال لا بل اوصيت له بمائة  
فلانه يكون رجوعا عن الوصية بالعبد. ولو اوصى بثوب ففصله او بذر فحصد منه ا  
او حصد منها لا يكون رجوعا وان طينها يكون رجوعا اذا كان كثيرا ولو اوصى بشيء ثم رهنه  
يكون رجوعا ولو اجرها او كانت جارية فوطئها لا يكون رجوعا. ولو اوصى لرجل بشيء ثم قيل  
انك تبرأ فآخر الوصية فمات، قد اخرتها لا يكون رجوعا. ولو قيل له اتركها فقال تركتها كان  
رجوعا فان سماح الدين لو قال لمدينونة تركت لك دينك كان ابراء. ولو قال اخرت  
عني لا يكون ابراء. ولو قال لامرأة تركت طلاقك ينوي به الطلاق كان طلاقا. ولو قال  
اخرت طلاقك لم يكن طلاقا ولو اوصى بارض ثم زرع فيها رغبة لا يكون رجوعا فان قيل  
الكرم والشجر كان رجوعا. ولو اوصى لرجل ثم قال كل وصية اوصيت بها لفلان فهي له لان  
وارث كان رجوعا وبديل للوارث ان اجازيقه الورثة جازوان لم يحجزوا بطل. وقيل المجموع  
في الوصية على اربعة اوجه. فمهما ما يكون رجوعا بالقول والفعل جميعا نحو ان يوصى لرجل بشيء  
ثم قال رجوعا كان رجوعا. وكذا لو اوصى بعين ثم تزوج عن ملكه بوجه من الوجوه بطلت الوصية في ذلك

بعد ذلك في حيوته لا يكون وصية. ومنها ما يكون رجوعا بالقول لا بالفعل خو ان يعود  
 بثبت ماله ثم قال رجعت يصح رجوعه ولا يكون رجوعا بغير ذلك ومنها ما يكون رجوعا  
 بالفعل لا بالقول نحو ان يقول لعبد ان انت من مرضي هذا فانت حر فعوده به مقيد لو قال جئت  
 عن ذلك لا يصح ولو باع العبد جازيعة ويبطل الوصية ومنها ما لا يكون رجوعا لا  
 بالقول ولا بالفعل نحو ان يدبر عبدا مطلقا لا يمكنه ان يرجع عنه لا قولا ولا فعلا  
 . باب الوصية

لا ينبغي للرجل ان يقبل الوصية لانها امر على الخطر لما روي عن ابي يوسف رح انه قال  
 الدخول في الوصية اول مرة غلط والثانية خيانة عن غيره والثالثة سرقة. وعن بعض  
 العلماء لو كان الوصي عمر بن الخطاب رضي الله عنه عن الضمان. وعن الشافعي رح لا يدل  
 في الوصية الا احمق اولص

### فصل فيما يكون قبولا للوصية

رجل قال لغيره انت وكلي بعد موته يكون وصيا. ولو قال انت وصيي في حيوته يكون  
 وكلا لان التوكيل والايصاء اقامة الغير مقام نفسه في التصرف الا ان اقامة  
 بعد الموت ايصاء وفي الحيوة توكيل فينعقد احدهما بعبارة الآخر. ولا يتم الايصاء  
 الا بالقبول كما لا يتم التوكيل الا بالقبول. رجل اوصى لرجل في وجهه فقال الموصي اليه  
 صح رده ولا يكون وصيا. فان قال الموصي للموصي اليه ما كان ظن بك ان لا تقبل وصيي  
 فقال الموصي اليه بعد ذلك قبلت كان جائزا. ولو اوصى لرجل فقال لا قبلت سك  
 الموصي ومات فقال الموصي اليه قبلت لا يصح قبوله. ولو ان الموصي سك ولم يقل في وجهه  
 لا قبلت ثم قال في غيبته في حيوة الموصي او بعد موته بحضور الجماعة قد قبلت كان قبوله  
 جائزا ان يكون وصيا سواء كان ذلك بحضور القاضي او بغير حضرته. ولو ان القاضي حضر قال

أخرجه ثم قال قبل لا يصح قبوله. ولو قال في غيبة الموصي لا قبل وصيته. وبعبارة ذلك  
 رسولا أو كتابا إلى الموصي فليجوز ثم قال لا قبل لا يصح قبوله. ولو قبل في حياة الموصي ثم قال  
 بعد موته لا قبل لزمته الوصية. ولو سكت في حياة الموصي ذات الوصية كان له الخيار  
 أن شاء قبل وإن شاء لم يقبل. ولو قبل الوصية في وجه الموصي فلما غاب الموصي قال  
 الموصي أشهد والذي قد أخرجه عن الوصية ذكر الحسن عن أبي ذر عن النبي أنه يخرج <sup>أخرجه</sup>  
 ومجاهدا. وإن المؤكل أخرج الوكيل عن الوكالة في حال غيبته لا يصح أخرجه في قول المجتهد  
 ومحمد. وقال أبو يوسف رجع يصح أخرجه. وأما الوصي رد الوصية حال غيبته <sup>الموصي</sup>  
 فزوجه بالخيار عندنا. وهو نظير ما لو أوصى بثلاث مائة لرجل فقال الموصي له في غيبة الموصي  
 إن حيوت لا قبل وصيته ثم قبل بعد موت الموصي صح قبوله عندنا. وكذلك لو رد الوصية  
 بعد موت الموصي فقال لا قبل ثم قال قبلت صح قبوله. ولو أن رجلا أوصى <sup>بشئ</sup> لرجل قال  
 الموصي بذلك فباع شيئا بعد موت الموصي من تركته الموصي بأرضيعة ويلزمه الوصية قال  
 أبو بصير له رجل وقال له أعمل برأي لأن فهو على وجهين أحدهما أن يقول أعمل برأي فلان  
 والثاني أن يقول لا أعمل لأبرأ فلان. واختلف المشايخ فيه. قال بعضهم في الوصية التي  
 هو الخاطب وقال بعضهم في الوصية بجميعها كلاهما وصيان كأنه أوصى إليهما. وقال بعضهم  
 في قوله أعمل برأي فلان الوصية هو الخاطب وفي قوله لا أعمل لأبرأ فلان هو وصيان. واختلف  
 فيمنه أبو الليث رجع هذا القول فقال وهذا أشبه بقول الصحابة رجع فانهم قالوا إذا وكل  
 الرجل غيره بالبيع وقابله بعه بشهود فداعه بغير شهود كان. ولو قال له لا تبع إلا بشهود  
 أو إن لا تبع إلا بغير فلان فباع بغير شهود وبغير محضر فلان لم يجز. وكذا لو أوصى إلى  
 رجل أن له أعمل يعلم فلان كان له أن يعمل بغير علمه. ولو قال لا أعمل إلا يعلم فلان لم يجز له أن يعمل  
 بغير علمه لأن والفقهاء على هذا القول رجل أو رجلين وجعل فيه مشراعية ذكرنا <sup>طيف</sup>

رح انها وصيانا كانه قال جعلتكم وصيين فلا تفر احدهما بما لا يتفر احد الوصيين وقال  
 الشيخ الامام ابو بكر محمد بن الفضل رح يكون الوصي اولى بامساك المال ولا يكون المشرف  
 وصيا واشركونه مشرفان لا يجرى تصرف الوصي الا بعلمه رجل وصي الى رجلين فقيل احدهما  
 وسكت الاخر فوات الموصي ثم قال الذي قبل الذي سكت اشترى كفا للميت فاشترى به كان  
 قبوله منه للوصية وكان لو كان الساكت خادما للذي قبل الا انه خير عيل عنده فامر القائل  
 ان يشتري للميت كفا فاشترى كفا وكان نعم كان قبوله للوصية رجل قال اوصيت الى فلان  
 ان يعفو عن جريرة قال محمد رح لا يصير وصيا وقال مالك رح يصير وصيا وعن ابي حنيفة  
 رح فيه رواية ان في رواية كذا قال مالك رح وفي رواية كذا قال محمد رح مريض قال لغيره  
 اقض ديوني يصير وصيا في قول ابي حنيفة رح لان قضاء الدين من اعمال الوصية والوصي  
 لا يقبل التخصيص اذا كانت من الميت وقال محمد رح لا يصير وصيا هذا القدر ما لم يقض  
 ديونه واغذ وصاياي رجل فقال الرجل اية اقبل وصيتك في تنفيذ وصيتك  
 بثلث المال ولا اقبل في قضاء ديونك فاجابه الموصي لا ذلك فان لم يعفو عن الموصي قضاء ديونه الى  
 كان الوصي مكلما يحجج امور الميت مريض قال لصاحب له في سفرات وصي في ان تشتري لي  
 كفتا وتحملي متاعا الى وريثتي فاذا سلمت اليهم فانت خارج عن الوصية او لم يقل اذا مالت  
 فانت خارج عن الوصية ثم مات المريض وعليه ديون وقد اوصى بوصايا قال ابو حنيفة رح  
 هو وصي في كل شيء رجل اوصى الى رجل وجعله ممتثا ان يخرج منها خرج قال هو جائز وانه  
 ان يخرج منها ممتثا رجل اوصى الى رجل وقال ان حدثت به حدث الموت فقلان امر بعبادة  
 او قال هو وصي ما لم يبلغ ابنه فاذا بلغ فهو الوصي فان الوصي هو الاول اذ راء الابن او لم يدرك  
 ولا يجعل القاضي معه وصيا اخر في قول ابي حنيفة رح وقال ابو يوسف رح هو كما امر واستشاره  
 جاز وهكذا قال الحسن رح اذا اوصى الرجل لفلان مادام ابني فلان صغيرا اذ اراد ان يوفى الوصي

دون فلان جازت. ولو قال أوصيت لأفلان في جميع تركته فان لم يعمل فلان آخر وصية جاز  
 وكذا لو قال ان قدم فلان الغائب فهو وصي قال ابو يوسف ربح هو كما قال وقال ابو حنيفة ربح  
 الوصي هو الاول قدم الغائب اوله يقدم ولا يكون الثاني وصيا ما لم يجعله القاضيه وصيا  
 وقال الشيخ الامام ابو بكر محمد بن الفضل ربح اذا اوصى الى رجل بشرط ان يكون وصيا  
 ما لم يقدم فلان الغائب فاذا قدم كان الوصي هو الغائب ذكر ان الاول يخرج من الوصية  
 بقدر وم الغائب. وذكر الكرخي ربح في مختصره ان هذا قول ابي يوسف ربح اما على قوله  
 ابي حنيفة ربح مما يشتركان في الوصية والفتوى على ما قال الشيخ الامام ابو بكر محمد بن الفضل ربح  
 ولو قال اذا قدم فلان فهو وصي فلم يقدم فلان زمانا ينبغي للقاضي ان يجعل مكانه وصيا بعد مو  
 الوصي فاذا قدم فلان يصير فلان وصيا ويخرج الذي جعله القاضيه وصيا من الوصية ومن  
 محمد ربح رجل اوصى لابنه الصغير فان القاضيه يجعل غيره وصيا فاذا بلغ الابن لم يكن له ان يخرج  
 الوصي الا بام القاضيه. ولو قال ابني فلان اذا ادرك وصي جاز وينبغي للقاضي ان يجعله وصيا  
 مادام الابن صغير فاذا ادرك الابن يصير وصيا وبطلت وصية الذي جعله القاضيه وصيا  
 رجل مات وترك اولاد اصغارا وله مال فقال القاضيه جعلت قتما فلانا في تركته لورثته كان لفلان  
 ذلك ان يحفظ ما لهم وليس له ان يبيع لهم شيئا ولا يشتري لهم شيئا. ولو مات القاضيه او غل  
 لا يبطل وكالة هذا الرجل. ولو قال القاضيه جعلت فلانا وكيل لورثته فلان يبيع لهم ما راي  
 ويشترى لهم ما راي ويفيق عليهم جاز ذلك ولهذا الوكيل ان يبيع ويشترى لهم وهو  
 على وكالة ان مات القاضيه او غل وهو بمنزلة الوصي ولو قال القاضيه جعلت فلانا قتما  
 في تركته فلان الميت كان هو بمنزلة الوصي وهو على حاله ان مات القاضيه او غل وان مات  
 الامام بطلت. ولو قال القاضيه جعلت فلانا وكيل لورثته فلان يبيع ما راي ويشترى  
 ما راي لورثته ثم غل القاضيه او مات بطلت الوكالة فترق بين قوله جعلته وكيل لورثته  
 قوله

جميعه وكيل لورثه فلان يبيع لهم ويشترى. وذكر في الاصل اذا وكل الاب وكيله يبيع  
 ضياع الصغير ومات الاب، وبقي الصبي بطلت الوكالة. <sup>ص</sup>رجل وصي الرجل فجن الله  
 جنونه لم يقا يبيع القاضيه ان يجعل مكانه وصيا للميت فان لم يفعّل القاضيه ذلك جازا فان  
 الوصي كان وصيا على حاله ولو وصي الى صبي او معقود او مجنون مطبق لم يجز اناق بعد ذلك  
 ارلهم <sup>ص</sup> وفي ركاية الانسل اذا وكل مجنون يبيع ماله ثم زال جنونه كان على وكالته. <sup>ص</sup> رجل وصي  
 بنصيب بعض وامر الى رجل وينصيب البعض الى رجل اخر فمما يشتركان في الكل. ولو وصي  
 الى رجل دين والى اخوان يعق عبد او ينفذ وصيته فمما وصيان في كل شيء في قول ابي حنيفة <sup>ج</sup>  
 وقال ابو يوسف ومحمد روح كل واحد منهما وصي على ماله لا يدخل الاخر معه. وكذا <sup>ص</sup> لو  
 ميراثه في بلد كذا الى رجل وميراثه في بلد اخر الى اخر قال الشيخ الاسام ابو بكر محمد بن  
 الفضل روح اذا جعل الرجل رجلا وصيا على ابنه وجعل رجلا اخر وصيا على ابنته  
 او جعل احدهما وصيا على ماله الحاضر وجعل رجلا اخر وصيا على ماله الغائب فان كان شرط ان لا  
 يكون كل واحد منهما وصيا فيما وصي الى الاخر يكون الامر على ما شرط عند الكل وان لم يكن  
 شرط ذلك فحينئذ يكون المسئلة على الاختلاف والفتوى على قول ابي حنيفة روح رجل  
 اوصي الى وادته جاز فان مات الوصي بعد موت مورثه واوصي الى رجل اخر ان قال هذا  
 الوارث الذي اوصي اليه جعلتك وصيا في مالي وفي مال الميت الاول الذي انا وصيه  
 فان الوصي الثاني يكون وصيا في الترتين جميعا. ولو ان هذا الوارث الذي هو <sup>ص</sup>  
 قال للثاني اوصيت اليك ولم يرد على هذا كان الثاني وصيا في الترتين عندنا. ولو قال  
 هذا الوارث للثاني اوصيت اليك في الترتين عز ابي حنيفة روح انه وصي في الترتين  
 جميعا. وقال صاحباه روح هو وصي في تركه الميت الثاني خاصة مريض خاطب جماعة  
 وقال لهم افعلوا كذا وكذا بعد وفاتي فان قبلوا صاروا كلهم اوصياء وان سكتوا لم مات

الموصي ثم قبل بعضهم فان كان القابل ثلثين او اكثر كانوا اوصياء يجوز لهم تنفيذ وصيته  
الميت فان قبل واحد من الجماعة يصير هو وصيا ايضا لانه لا يجوز له تنفيذ وصية الميت  
ماله يرفع الامر الى الحاكم فيقيم الحاكم معه اخر ويطلق له الحاكم ان يتصرف بنفسه  
لان هذا بمنزلة مال الوصي الى رجلين فلا يتفرد احدهما بالتصرف <sup>بجلا</sup> وصلى الى محمد  
في قذف جاز ذلك ولو اوصى الى فاسق مخوف عليه في ماله ذكر في الاصل ان الوصية  
باطلة قالوا معناه يخرج القاضيه من الوصية <sup>وورثي</sup> الحسن عن ابي ذر ر. اذ اوصى  
الى فاسق يدينه القاضيه ان يخرج من الوصيه ويجعل غيره وصيا اذا كان هذا الفاسق  
من لا ينبغي ان يكون وصيا. ولو ان القاضيه انفذ الوصية فقصه هذا الوصيه <sup>الميت</sup>  
وباع كما يبيع الاوصياء قبل ان يخرج القاضيه كان جميع ما صنع جائزا. <sup>وإن لم يخرج</sup>  
القاضيه حتى مات او اوصى تركه القاضيه وصيا على حاله. ولو اوصى مسلم الذي يخرج  
من الوصية ويجعل مكانه مسلما فان قاسم الذي الوصيه على الصغير قبل ان يخرج القاضيه  
جازت قيمته قبل قسمة الوصيه المسلم. <sup>الآب</sup> اذا كان مفسدا قال محمد ر. يجوز  
بيعه على الصغير ويؤخذ منه الثمن ويوضع على يد محمد ل. رجلا وصى الى عبد غيره فباع  
هذا العبد شيئا من التركة او تصدق جاز بيعه وصدقته. ولو اوصى الى عبد نفسه  
فان كانت الورثة كلهم صغارا جازت الوصية في قول البيهقي ر. ولا يجوز في قول  
صحابيه ر. ولو كانت الورثة كبارا وصغارا فان القاضيه يخرج عن الوصية. وان كان  
انما كبارا كانت الوصية باطلة. ولو اوصى مسلم الاحري ثم اسلم الحرب كان وصيا على عاله  
وان اذ اوصى الى مرتد فاسلم. ولو اوصى للماء اقل من الوصيه اليه جونا مطبقا قال ابو حنيفة  
ر. يخرج القاضيه ان يجعل مكانه وصيا للميت فان لم يفعل القاضيه حتى ان الوصيه كان وصيا  
على ماله. ولو اوصى الى صبي او مملوك <sup>الميت</sup> كان مطابقا لم يخرج فان بعد ذلك اذ لم يبق ولو باع



ابنه الصغير المسلم ثم اسلم الميراث روى ابن رستم عن محمد بن ابراهيم بن يحيى اذ اظهر من الوصي  
حياته وقال بعضهم القاضيه يجعل معه آخر ولا يرثه. وعن ابي يوسف رجع القاضيه يسأل  
عنه في الميراث ان ما ذكر فيه ضد فان القاضيه يجعل ما ذكره من رجل وصيه الى رجل واستأجر  
مائة درهم لانفاذ وصيته قالوا هذا لا يكون اجارة لان الوصي انما يصير وصيا بعد موت  
الموصي والاجارة تبطل متى استأجر. واذ لو كان اجارة يكون صله فيعطى له من الثلث  
رجل قال انهم لك اجر مائة درهم على ان تكون وصيا خلفوا فيه. قال نصير رجع الاجارة  
باطلة ولا شيء له. وقال ابن سنان رجع الشرط باطل والمائة تكون وصية ويكون وهو وصيا  
وبه اذ الفقيه ابو جعفر وروى الثالث رجع وفيه التوازل رجل قال لا خراستاج ترك على  
ان تقدر وصيا بكنهه ايسر باجارة انما هي وصية بشرط العمل فان عمل وانقضى الوصية  
استحق الوصية والا فلا. وادس للوصي ان يواجر نفسه في اليتيم لان تصرف الوصي مع اليتيم  
انما يجوز بشرط النظر والخبر ولا نظر لليتيم في هذا لان ما يستحقه اليتيم على الوصي  
منفعة وما يجب للوصي بمحكم الاجارة عين والعين خير من الدين. وكذا لو اجر الوصي شيئا  
من متاعه في عمل من اعمال اليتيم لا يجوز. ولو ان الوصي استأجر اليتيم ليعمل الوصي جاز في  
اي حرفة رجع لان ما يجب للوصي على اليتيم منفعة وما يجب للوصي عليه عين وهو الاجر  
فوق ما بين الوصي وبين الاب الاب اذ اجر نفسه من ولد الصغير واستأجر الصغير لنفسه  
ذكر القدر رجع انه يجوز وبه لعنوا الشيخ الامام ابو بكر محمد بن الفضل رجع. وذكر القاضيه  
الامام ابو علي السغدري رجع اذ ابهر الاب او الوصي من اليتيم جاز بالاتفاق. والعصم ما ذكر  
القدر رجع

فصل في تصرفات الوصي في مال اليتيم وتصرف الوالد في مال ولده الصغير

وصي الاب اذا باع شيئا من ثركة الاب فهو على وجهين احدهما ان لا يكون على الميت دين ولا وصي

مع بوضعية رانائي لن يكون على الميت دين وأوصيه بوصية نفع الوجه الأول فالوجه الثاني  
 للوصي ان يبيع كل شيء من التركة من المتاع والعروض والعقار اذا كانت الورثة تسفل اما  
 ببيع ماسو العقار فيجوز ايضا لان ماسو العقار يحتاج الى الحفظ وعسى يكون حفظ الثمن  
 يسير ببيع العقار ايضا في جواب الكتاب قال الشيخ الامام شمس الائمة الحلواني<sup>رح</sup>  
 ما قال في الكتاب قول السلف اما على قول المتأخرين لا يجوز للوصي بيع العقار الا<sup>بشرط</sup>  
 لحدوثه ان يرغب الانسان في شرائها بضعف قيمتها ويحتاج الصغير الى ثمنها للنفقة او كان  
 على الميت دين لا وفاء له الا بثمنها او يكون في التركة وصية مرسلة يحتاج في تنفيذها  
 الثمن العقار او يكون بيع العقار خيرا لليتيم بان كان خراجها وموئها يربو على غلاته او كان  
 العقار حائوا وارايريد ان يفض ويبدل الى الخراب فان وقعت الحاجة للصغير  
 الى اداء خراجها فان كان في التركة مع العقار عرض يبيع ماسو العقار فان كانت الحاجة  
 لا تدفع ماسو العقار يح بيع العقار بمثل القيمة او بعين يسير ولا يجوز بيع الوصي<sup>بعين</sup>  
 فاحش لا يتغابن الناس في مثله وكذا لو اشترى الوصي شيئا لليتيم لا يجوز شراؤه<sup>بعين</sup>  
 فاحش هذا اذا كانت الورثة كلهم صغارا فان كان الكل كبارا وهم حضور ولا يجوز بيع  
 الوصي شيئا من التركة الا بائعهم وان كان الكبار غيبا لا يجوز بيع الوصي ولا يجوز بيع ماسو<sup>الحفظ</sup>  
 العقار ويجوز اجارة الكل لان الوصي يملك حفظ مال الغائب وبيع العروض يكون من  
 اما العقار محفوظة بنفسها الا ان يكون العقار محال بملك لولم يبيع فحينئذ يبيع العقار  
 بمنزلة العروض وان كانت الورثة كبارا كلهم بعضهم غائب او واحد منهم غائب وللباق<sup>في</sup>  
 حضور فالوصي يملك بيع نصيب الغائب ماسو العقار ويجوز اجارة الكل لان الوصي  
 يملك الاجارة لاجل الحفظ عند الكل واذا اجاز بيعه في نصيب الغائب عند الكل جاز<sup>بيعه</sup>  
 في نصيب الحاضرين ايضا عند بيعه ربح وعند صاحبيه ربح لا يجوز بيعه في نصيب المتأخرين<sup>هذا</sup>

اذ لم يكن في التركة دين، فان كان عليهما يستغرق التركة للوصي ان يبيع جميع التركة للدين  
 عرضا كان او عقارا فان كان الدين قليلا لا يستغرق التركة ملك الوصي البيع بقدر  
 الدين عند الكل واذا ملك ذلك يملك بيع الباقي عند ايجيدته رح وعندهما لا يملك  
 وكذا لو كان في التركة وصية مرسلة فان الوصي يملك البيع بقدر ما ينفذ الوصية  
 عند الكل واذا ملك بيع البعض يملك بيع الباقي عند ايجيدته رح وعندهما لا يملك ولو كان  
 في الورثة صغير واحد والباقي كبار وليس هناك دين ولا وصية والتركة عرض فان الوصي  
 يملك بيع نصيب الصغير عند الكل ويملك بيع الباقي في قول ايجيدته رح. واذا باع الكل جاز بيعه  
 في الكل. وعندهما لا يجوز بيعه في نصيب الكبار. والاصل عند ايجيدته رح انه اذا ثبت  
 الوصي بيع بعض التركة يثبت له ولاية بيع الكل. وصي وصي الاب يكون بمنزلة وصي الاب  
 وكذلك وصي الجد يكون بمنزلة وصي الاب. وصي وصي الجد يكون بمنزلة وصي الجد. وصي  
 وصي القاضيه يكون بمنزلة وصي القاضيه اذا كان عاما. واما وصي الام وصي الاخ اذا ماتت الام  
 وترك ابنا صغيرا او وصت الى رجل او مات الرجل وترك لخاصة او وصي الى رجل يحزن  
 بيع الوصي فيما سوى العقار من تركه هذا الميت ولا يملك بيع العقار لانه لا يملك الا الحفظ  
 وبيع ما سوى العقار من الحفظ. ولا يجوز لهذا الوصي ان يشتري شيئا للصغير الا الطعام <sup>الكثرة</sup>  
 لان ذلك من جملة حفظ الصغير. واذا مات الرجل وترك اولاد صغيرا وابا ولم يوص الى احد كان <sup>الاب</sup>  
 بمنزلة الوصي في حفظ التركة. والنصف فيها اي نصف كان. فان كان على الميت دين كثير فان  
 وهو جد الصغار لا يملك بيع التركة لقضاء الدين. وكذا الرجل اذا اذن لابنه الصغير المهر  
 الذي يعقل البيع والشراء فنصف الابن نصفه وكنهه الديون ثم مات هذا الابن وترك ابنا  
 فان الاب لا يملك النصف في تركه لقضاء الدين. وصي الميت اذا باع التركة لقضاء الدين  
 غير محبط جاز بيعه عند ايجيدته رح ولا يجرى عنده اجبيه رح. فان لم يكن في التركة دين يكون الوصي

صغر اذاع القاضيه كل التركة نفذ بيعه في قول البيهقي رحمه الله أبو حنيفة رحمه الله في بيع الميراث  
 لم يملك ان يبيع التركة اقصاء الدين وشفيع الوصيه وادب الميت وهو بعد الاول بالصغار  
 ان يبيع التركة لولد وليس له ان يبيع التركة لقصاء الدين على الاولاد الصغار ولولده  
 شمس الائمة الحلواني رحمه الله هذا فائدة تحفظ من الخصاص واما محمد رحمه الله اقام الجد مقام الاب  
 قال في الكتاب اذا مات الرجل وترك وصيا واما كان الوصي اول من الاب فان لم يكن له غيره فلا  
 اول ثم وغم الا ان قال وصي الجد ثم وصي القاضيه قال شمس الائمة الحلواني رحمه الله يقول الخصاص  
 صغير وورث ما لوله اب مسرف مبدد يستحق الحجر على قول من يجوز الحجر لا تثبت الولادة  
 في المال الاب ذكر شمس الائمة الحلواني رحمه الله في شرح ادب القاضيه اذا نصب القاضيه وصيا  
 الذي لا اب له كان وصي القاضيه بمنزلة وصي الاب اذا جعله القاضيه وصيا عامه في انواع كلها  
 فان جعله وصيا في نوع واحد كان وصيا في ذلك النوع خاصة بمجالات وصي الاب فانه  
 لا يقبل التحريض الا الوصي لا رجل في نوع كان وصيا في انواع كلها وصي الميت اذا كان غايها لا  
 للقاضيه ان يرثه وان لم يكن عدلا يرثه وينصب وصيا اخر ولو كان عدلا غير كاف لا يرثه لكن  
 يضم اليه كائنا ولو عزله ينزل وكذا لو عزل العدل الكافي ينزل كذا ذكر الشيخ الامام المعروف  
 بجواهر زاده رحمه الله وعند بعض المتأخرين رحمه الله لا يرث الكافي بعزل القاضيه لانه مختار الميت فيكون  
 مقدمه ما على وصي القاضيه وذكر القند رحمه الله ليس للقاضيه ان يخرج وصي الميت من الوصيه  
 ولا يدخل منه غيره الا اذا ظهرت منه حيانه او كان فاسقا او فاجبا للشر فيخرجه وينصب غيره  
 ولو كان ثقة متعينا دخل منه غيره هكذا ذكر في الاصل والطحاوي في شرحه ولم يذكر انه لو  
 عزل قال الشيخ الامام ابو بكر محمد بن الفضل رحمه الله اذا عجز الوصي عن تنفيذ الوصايا  
 المتأخرين ان يرثه ولو وصي ان يودع مال اليتيم ويضعه ويبيع مال اليتيم ويدفع مضاربه وله  
 ان يفسد كل ما كان فيه خير لليتيم وكذا الاب وان ابلغ الصغير وطلب ماله من الوصي قال الوصي

ضائع مية كان ما وقوله لانه امين وان قال انفتحت مالت عليك يصر في نفقة ثلث  
 في تلك المدة ولا يقبل قوله فيما يدين به الظاهر وان اختلفا في المدة فقال الوصي مات ابو  
 منذ عشر سنين وقال اليتيم مات اليه منذ خمس سنين ذكر في الكتاب ان القول قول الابن  
 واختلف المشايخ فيه قال شمس الائمة السرخسي رح المذكور في الكتاب قول محمد رح  
 اما في قول البيهقي رح القول قول الوصي وهذه اربع مسائل احدى هاتين والثانية اذا ادعى  
 الوصي ان الميت ترك رقيقا فانفتحت عليهم الي وقت كذا ثم ماتوا وكذب الابن قال محمد والحسن  
 بن زياد رح القول قول الابن وقال ابو يوسف رح القول قول الوصي واجمعوا ان العبد لو  
 ادعى ان القول قول الوصي والمسئلة الثالثة اذا ادعى الوصي ان غلاما لليتيم اتفقوا به رجل  
 جله اربعين درهما لابن ينكره بان كان القول قول الوصي في قول البيهقي رح وفي قول محمد  
 والحسن رح القول قول الابن ان ياتي الوصي بينة على ما ادعى واجمعوا على ان الوصي لو نقل اسما  
 رجلا ليرده فانه يكون مصدقا والمسئلة الرابعة اذا ادعى الوصي ادبته خراج ارضك عشر سنين  
 ابوك كل سنة الف درهم وقال اليتيم انما مات ابي منذ خمس سنين كان القول قول الابن في قول  
 محمد رح لان الوصي يدعي تاريخا سابقا وهو ينكر وعنه قول البيهقي رح القول قول الوصي لان  
 يدعي عليه وجوب تسليم المال وهو ينكر فيكون القول قوله في هذه المسائل فان قال الوصي فوض  
 القاضيه لا خيرك الزمن هذا النفقة في ذلك كل شهر كذا فاديت اليه كل شهر منذ عشر سنين وكذب  
 الابن لا يقبل قول الوصي عند الكل فيكون ضامنا الوصي اذا باع شيئا من التركة شيعة فان كان  
 يقترضه اليتيم بان كان الاجل فاحشا لا يجوز ولا يملك الوصي اقراض مال اليتيم فان قرض  
 كان ضامنا والقاضيه يملك الاقراض واختلف المشايخ رح في الالب لا خلاف الروايتين  
 عند البيهقي رح والصحيح ان الاب بمنزلة الوصي لا بمنزلة القاضيه ولو اخذ الوصي مال اليتيم  
 انفسه لا يجوز ويكون ذلك دينا عليه وعن محمد رح للوصي ان يسقط مال اليتيم فيقول

قال محمد ربح وانا ارجو انه لو فعل ذلك وهو قادر على القضاء لا بأس به. وارجو من الوصي  
الطالب مال اليتيم بدین نفسه في القياس لا يجوز ويجوز استحسانا. وعن أبي يوسف ربح  
انه اخذ بالقياس. ولو قضى الوصي دين نفسه بمال اليتيم لا يجوز. ولو فعل الاب ذلك جاز  
لان الوصي كالمالك ان يشتري مال اليتيم لنفسه بمثل القيمة والاب يملك والرهن بمنزلة  
التضامن. ولو قضى الاب دين نفسه بمال اليتيم جاز ولا يجوز ذلك الوصي. وكذا ان الرهن وذكر  
في الجامع الصغير اذ رهن الاب مال ولده الصغير بدین نفسه وقيمة الرهن اكثر من الدين وهلك  
الرهن عند المرقن كان على الاب مقدار الدين لا قيمة الرهن وذكر شمس الائمة الشريفة ربح ان الاب  
والوصي يضمنان مالية الرهن وسوى بين الوالد والوصي. وعن أبي يوسف ربح ليس للوالد والوصي  
ان يقضيا دينهما بمال الصغير فلا يكون لهما ان يرهنا. وعن بشر بن الوليد ربح ليس للاب ان يره  
مال ولده بدین نفسه والظاهر ان الاب ان يرهنا استحسانا وكذلك الوصي وفي القياس <sup>لديها</sup>  
ذلك وعند هؤلاء الذين يفتي كل واحد منهما قيمة الرهن. وصحاح حال بمال اليتيم ان كان الثاني  
من الاول جاز وان كان مثله لا يجوز. والوصي ان يؤدي صدقة نظر اليتيم بمال اليتيم. وان يخرجه اذا <sup>كان</sup>  
اليتيم موسرا في قول البيهقي. وابي يوسف ربح. وفي القياس وهو قول محمد بن زريح لا يملك <sup>ذلك</sup>  
فان فعل كان ضامنا. والوصي لا يملك ابراه غريم الميت. ولان محيط عنه شيئا ولا يؤجله اذ الميراث الذي  
والجبا يعقد فان كان <sup>الوصي</sup> مع الخط والتأجيل والابراء في قول البيهقي ومحمد ربح ويكون  
ضامنا. وعن أبي يوسف ربح لا يصح ذلك ولا يكون ضامنا. ولو صالح الوصي احد عن دين <sup>الميت</sup>  
ان كان للميت بينة على ذلك او كان الخصم مقر بذلك او كان القاضيه علم بذلك الحق لا يجوز  
صالح الوصي. وان لم يكن على الحق بينة تجاز صالح الوصي لانه تحصيل بعض الحق بقدر الامكان. وان كان  
المصلحة عن دين على الميت او على اليتيم فان كان للمدعي بينة على حقه او كان القاضيه قضيه له بمجته جاز <sup>صالح</sup>  
الوصي لانه اسقاط بعض الحق وان لم يكن للمدعي بينة ولا تعض القاضيه بذلك لا يجوز صالح الوصي لا التناقض

لماله وهو بغير الوضع السلطان الجائر أو المتغلب في مال اليتيم فاخذ الوصي هذه لياخذ  
 بعون مال اليتيم قال نصير روح لا ينبغي للوصي أن يخط فان أعطى كان ضامنا. وقال الفقيه أبو الليث  
 أن خوف الوصي القتل على نفسه أو إهلاك عضو من أعضائه أو خوف أن يأخذ من مال اليتيم يدفع إليه  
 شيئا من مال اليتيم لا يضمن. وأن خاف على نفسه القيد أو الحبس أو علم أنه يأخذ بعض مال الوصي ويبيع له  
 من المال ما يكفيه لا يسمعه أن يدفع مال اليتيم فان دفع كان ضامنا وهذا إذا كان الوصي هو الذي دفع  
 المال إليه فلو أن السلطان أو المتغلب بسط يده وأخذ المال لا يضمن الوصي والقول على ما اختاره  
 أبو الليث روح. وصحح مال اليتيم على جائر وهو يخاف على نفسه أنه إن لم يستره ينفذ المال من يده فستر  
 بمال اليتيم قال بعضهم لا ضمان عليه وكذا المضارب إذا مر بالمال قال أبو بكر بن الأسكاف روح ليس هذا  
 قال أصحابنا روح وإنما هذا قول ابن سبلة وهو استحسان. وعن الفقيه الجليل روح عن أبي يوسف  
 أن كان يبيع للأوصياء المضاعة في أموال التامى ولخار ابن سبلة موافقا لقول أبي يوسف روح ويبرق واليه  
 أشار في كتاب الله تعالى لما السفينة وكانت لمساكين يعلون في البحر فاردت أن أعيمهم أجاز الغيب في مال اليتيم  
 أخذ المتغلب وصحح اتفاق على باب القاضية من مال اليتيم في الخصومات فأعطى على وجه الإجارة لا يضمن قال الشيخ  
 الإمام أبو بكر محمد بن الفضل روح لا يضمن مقدرا راجعا مثل العين اليسير وأما ما أورد على وجه  
 الرشوة كان ضامنا قالوا بذلك المال لدفع الظلم عن نفسه وماله لا يكون رشوة في حقه وبه  
 المال لاستخراج حق له على آخر رشوة الوصي إذا باع شيئا من مال اليتيم فبلغ اليتيم فابترأ المنة  
 عن الغن اختلف فيه المشايخ قال بعضهم إن كان اليتيم مصلحا غريم ففسد وقال يمشي في ذلك  
 مما إذا نكح الوصي صح فلو قال أنت جبري على عليك لا يبرأ وكذلك الموكل بالبيع إن أبرأ المشتري  
 عن الثمن فهو على هذا التفصيل وقال الفقيه أبو الليث روح ليس هذا قول أصحابنا روح  
 بل يبيع الأبرأ في وجهين من الوصي بعد لباع ومن الموكل بالبيع سواء قال أبرأ تدبر  
 مالي عليك أو قال أنت جبري مما إذا نكح وصي ومما باع وكيل يملأ مات وأوصى الزاوية ونزاع

صغار فنزل سلطان جازع داره فقيل له ان لم يغطيه شيئا استولي على الدار والارض فانزل  
شيئا من العقار قاله ايجوز صانتها وصيرتني من مال اليتيم على اليتيم في تعليم الغيران  
والادب ان كان الصبي يبيع لذلك جاز ويكون الوجه ما جاز. وان كان الصبي لا يبيع لذلك لا بد  
للوصي ان يتكلف مقدارا ما يقره صلواته وينفع للوصي ان يوسع على الصبي في النفقة لا يوجه الاسراف  
ولا على وجه التضييق وذلك يتفاوت بقله مال الصبي وكثرته واقل حاله فينظر في ماله وما له <sup>ينفق</sup>  
عليه قدر ما يليق به وصيه يخرج في عمل اليتيم واستاجرة بما لا يتركب ويرفق على نفسه من  
مال اليتيم كان له ذلك فيما لا بد منه استحسانا وعن نصير روح للوصي ان يأكل من مال اليتيم <sup>كسب</sup>  
رواية اذ هب في حوائج اليتيم قال الفقيه ابو الليث رح هذا اذا كان الوصي محتاجا وقال  
بعضهم لا يجوز له ان يأكل ويركب دابته وهو القياس. وفي الاستحسان يجوز له ان يأكل  
بالمعروف اذا كان محتاجا بقدر ما يفتقر من ماله توصيه لشري لنفسه شيئا من تركه الميت ان لم يكن  
لميت ورث لا صغير ولا كبير جاز. ولو اشترى مال اليتيم لنفسه ان كان خيرا لليتيم جاز وكذا اذا باع  
<sup>الوصي</sup> مال اليتيم ان كان خيرا لليتيم جاز. وفي قولنا يحينه روح اما على قولنا نخرج اذا باع ماله من اليتيم  
مال اليتيم لنفسه لا يجوز على كل حال. وعن ابي يوسف رح فيه رواية ان كان يقول لا كما قال محمد  
رح ثم رجع الى قولنا يحينه روح وفسر شمس لائمة السرخي رح الخيرية فقال اذا اشترى الوصي  
مال اليتيم لنفسه مائسا او مائسا وعشر بمائة عشر كان خيرا لليتيم وقال بعضهم ان باع مال نفسه من  
مال اليتيم مائسا او مائسا وعشر بمائة عشر كان خيرا لليتيم. وقال بعضهم ان باع مال نفسه من اليتيم مائسا او مائسا  
عشر بمائة يكون خيرا لليتيم. وان اشترى لنفسه من مال اليتيم مائسا او مائسا وعشر بمائة يكون  
خيرا لليتيم وهذه ثلث مسائل. أحدها هذا والثانية الاب اذا اشترى لنفسه مال ولد له صغير  
او باع ماله من ولد الصغير ان كان شر للولد لا يجوز وان لم يكن شر للولد جاز. والثالثة الوكيل  
اذا اشترى لنفسه من مال الموكل او باع ماله لنفسه للموكل لا يجوز عند جميع <sup>سواء</sup>



٥٥ حينئذ يورثه باع احد الوصيين شيئا من ترلة الميت لصاحبه لا يجوز عند ابي حنيفة  
 ويجوز لان عندهما احد الوصيين لا يتقدم بالتصرف اذا اقر الوصي بدين على الميت او وصية كان باطلا  
 ولا يجوز للوصي الاجارة الطويلة في مال ليطمئنه مكان الغبن الفاحش في السنين الاول <sup>الاب</sup> الوصي  
 يملك كل واحد منهما تزويج ابنته الصغير ولا يملكان تزويج عبده ولا تزويج امه الصغير من  
 هذا استحسانا لاراية عن ابي يوسف مرح والحي الماذون لا يملك تزويج امته عن ابي حنيفة  
 مرح ولا يملك تزويج امته من عبده عند جميعهم ويجوز للوصي ان يكتب عبد الميت استحسانا  
 وكذلك الاب اذا كاتب عبدا ولد له الصغير جاز استحسانا ولو ان الوصي <sup>الاب</sup> كاتب من بيت  
 ثم وهب المال من المكاتب لا يجوز لان الوكيل بالكتابة لا يملك قبض بدل الكتابة بطريق الاصل  
 وكذا الاب والوصي ولو باع الاب او الوصي عبد للدين ثم وهب الثمن من المشتري <sup>الدية</sup> صحته  
 في قول ابي حنيفة ويجوز ويضمن مثله وقد مر المسئلة وان اقر القاضى او الاب بقض بدل الكتابة  
 صح افرادهما ان كانت الكتابة ثابتة بالبينه او كان القاضى يعلم بها وان عرفت الكتابة باذنها  
 بان قال الوصي او الاب كاتب وادي الى المبدل لا يصدق اقرارهما بالعق ولو ان  
 المكاتب ادى المال الى الوصي بعد ما ادرك الصبي لا يصح ولا يعق اذا ادى. وكذا الاب ولا يجوز  
 للوصيان يعق عبد الصغير على مال. وكذا الاب ولا يجوز للوصيان يكتب اذا كانت الورثة  
 كبارا غيبا او حضرا لان الاب لا يملك ذلك وكذلك الوصي وكذلك اذا كان بعضهم صفا  
 ولو يرض الكبار بذلك لان للكبار حق الفسخ. فلو كان الكل كبارا فكتبه بعض الوارث كان الباقي <sup>حي</sup>  
 الفسخ وقيل على قول ابي حنيفة يجوز كتابة الوصي في الجميع كما لو باع الوصي عقارا مشتركا بين  
 والكبار يصح البيع في الكل عند ابي حنيفة مرح والاصح هو الفرق بين الكتابة والبيع ويجوز للوصي  
 الموصى له فيما سوا العقار ويمسك نصيب الصغار وان كان بعض الورثة كبيرا غائبا ولو قاسم الوصي  
 وفي التركة وصية لاسنان والموصى له غائب لا يجوز قسمة الوصي على الموصى له الغائب ويكون للموصى <sup>ان يشارك</sup>

الورثة ولو كان الورثة كلهم صغارا تقاسم الوصي الموصل له فاعطاه الثلث وام ملك الثلثين  
 للورثة جازحة لو هلك ما في يد الوصي للورثة لا يرجع الورثة على الموصل له بشيء ولا يجوز للوصي ان يتجرأ  
 لنفسه بمال اليتيم او الميت فان فعل ورد مج ضمن راس المال ويقصد بالرجح في قول الجنيفة ومحمد  
 وعند أبي يوسف رج يسلم له الرجح ولا يقصد بشيء. وللوصي ان يأخذ مال اليتيم مضاربة  
 وليس له ان يواجر نفسه من اليتيم. وليس للوصي ان يهب مال اليتيم بعوض وبغير عوض  
 الاب. ولو هب انسان للصغير هبة فعوض الاب عن مال الصغير لا يجوز. وينبغي الواهب  
 حق الرجوع في الهبة. وكذا الوعوض الوصي من مال اليتيم. الاب او الوصي اذا اذن للصغير  
 او لعبد في التجارة صح الاذن وسكوتهما عند البيع والشراء يكون اذنا وان مات الاب والوصي قبل  
 بلوغ الصغير بطل الاذن. وان بلغ الصغير والاب والوصي حي لا يبطل الاذن. ولو وكل الاب  
 او الوصي ببيع مال الصغير والشراء للصغير فبات الاب او بلغ الصغير ينزل الوكيل. القاضية  
 اذا اذن للصغير والمعتوه او لعبد هما في التجارة صح. وكذا لو حجر على عبد للمعتوه. ولو روى  
 القاضية عبد للمعتوه يبيع ويشترى فسكت لا يكون ذلك اذنا. القاضية اذا ارى ان ياذن  
 او لصغيره في التجارة فابى الاب او الوصي فاباؤها يكون باطلا فان حجر الاب او الوصي بعد اذن القاضية  
 لم يصح حجرهما. وكذا لو مات هذا القاضية لا ينجر العبد الا ان يرفع الامر الى قاضية اخرى. يحجج  
 فيمنح ولاية هذه القاضية مثل ولاية الاول. وصية باع عقارا يقضيه به دين الميت وفي  
 من المال ما يفي بقضاء الدين قال الشيخ الامام ابو بكر محمد بن الفضل رج جاز هذا البيع لانه  
 قائم مقام الوصي. رجل اوصى بثلث ماله وخلف صفونا من العقارات فباع الوصي من العقار صفنا  
 للوصية قالوا لو ارث ان لا يرضى الا ان يبيع من كل شيء الثلث مما يمكن بيع الثلث منه وصية لرجل بعض  
 الزكاة لقضاء دين الميت قال الشيخ الامام ابو بكر محمد بن الفضل رج لا يجوز لما فيه من الغبن  
 للسنيين الاول صدقون مات وارعه الى رجل فتاب الوصي فعد بعض الورثة وباع من الزكاة نفقة

دينه وانفذ وصاياه قالوا البع فاسد الا ان يكون بامر القاضي وارت كبير باع شيئا من التركة  
 او من عقاره وقد بقى عليه دين او وصايا فاراد الوصي ان يرد بيع الوارث قالوا النكاح في يد الوصي  
 ينتج غير ذلك يستطيع ان يبيعه وينفذ منه وصاياه ويقض الدين لا يرد بيعه وصي انفذ الوصية  
 من مال نفسه قالوا النكاح هذا الوصية وارت الميت يرجع في تركته الميت والا فلا وقيل  
 ان كانت الوصية للعباد يرجع لان لها مطلقا من جهة العباد وان كانت الوصية لله تعالى  
 لا يرجع وقيل له ان يرجع في التركة على كل حال وعليه الفتوى وهو الكيل بالشراء اذ ادى الثمن من  
 مال نفسه كان له ان يرجع وكذا الوصي اذا اشترى كسوة للصغير واشترى ما ينفق عليهم من مال  
 نفسه فانه لا يكون متطوعا وكذا الوصي دين الميت من مال نفسه بغرام الوارث واشهد على ذلك  
 متطوعا وكذا بعض الورثة اذا قضى دين الميت او كفن الميت من مال نفسه او اشترى الوارث  
 طعاما او كسوة للصغير من مال نفسه لا يكون متطوعا وكان له الرجوع في مال الميت والتركة وكذا الوصي  
 اذا ادى خراج البيت او عشرة من مال نفسه لا يكون متطوعا ولو كفن وصي الميت من مال نفسه قبل  
 قوله في ذلك ولو قسم الوصي التركة بين الورثة وكلهم صغار لا يجوز وان كان البعض كبارا وهم  
 غيب وصغير حاضر فسمه الوصي لا يجوز ولو كانت الورثة كبارا كلهم بعضهم غائب فمات الوصي  
 مع الحاضر وامسك نصيب الغائبين جاز وللوارث ان يقض دين الميت وله ان يكفنه بغرام  
 الورثة وكان له ان يرجع في مال الميت الوصي اذا اشترى كفنا للميت واشترى الوارث ثم علم  
 في الكفن بعد ما دفن كان للوارث والوصي ان يرجع بنقصان العيب ولو ان اجنبا اشترى الميت كفنا فعلم  
 بعيب بعد ما دفن فيه ذكر الناطق ان الاجنبي لا يرجع بنقصان العيب وفي بعض الروايات يرجع  
 ايضا والصحيح ان الاجنبي لا يرجع لان مشرته لنفسه والوارث والوصي يشتران للميت لانهما يقومان مقام  
 الميت فكان لهما الرجوع بنقصان العيب غريب نزل في بيت رجل فمات ولم يوص الى احد وترك دراهم قال  
 ابو القاسم رج يرفع الامر الى الحاكم فيكفنه بامر الحاكم كفنا وسطا فان لم يجد الحاكم فكفنه كفنا وسطا

ولو كان على الميت دين لا يبيع هذا الرجل ماله لقضاء دينه <sup>ولأن</sup> لو تركه جارية لا يبيعا  
 وعن محمد ربح اذا مات الرجل في موضع لم يكن هناك فاضحوخان يموت في بعض القرى  
 او مات في الطريق فباع رفقاؤه متاعه جازا للبيع ويجوز للمشتري ان يشتفع المبيع فان جاء  
 وارثه بعد ذلك ان اجاز البيع اخذ ثمنه وان كان المطاع قائما فان شاء اخذه وان شاء اخذ  
 فان باعه بوكس كان له ان يضمه قيمته <sup>الميت</sup> ولو ان رجلا من اهل السكة تصرف في مال  
 من البيع والشراء ولم يكن له وارث ولا وصيه الا ان هذا الرجل لم يملكه لو رفع الامر الى القاضي  
 فان القاضي ينصبه وصيا فاخذ هذا الرجل المال ولم يرفع الامر الى القاضي وافسد حيك  
 عن ابي نصر ابو سبيح انه كان يجوز تصرف هذا الرجل وعن ابي نصر ج قال سالت بشربن الوليد  
 عن رجل مات بعض الاطراف فجاء وارثه وقال مات ابي وعليه دين وترك صنف اموال  
 ولم يوص الى احد وهو لا يقدر على اقامة الهيئة لان الشهود كانوا من اهل القرية ولا يعرفهم  
 القاضي بالعدالة هل يكون للقاضي ان يقول له ان كنت صادقا فابع المال حتى تقضى الدين  
 قال ان فعل القاضي ذلك فهو حسن <sup>مات</sup> وعن ابي نصر ج رجل مات وزعم غمائه وورثته ان فلانا  
 ولم يوص الى احد والحكم لا يعلم شيئا من ذلك يقول لهم الحكم ان كنتم صادقين فقد جعلت هذا وصيا قال  
 فعل ذلك يموت ان يكون في سعة ويصل رجل وصيا ان كان اوصت بثلث ماله او صلت رجل  
 الوصي بعض وصيتهما وفي بعض في ايدي الورثة هل يكون للوصي ان يتزك ذلك في ايدي  
 الورثة قالوا ان علم الوصي من بداية الورثة انهم خرجون الثلث جاز له ان يتزك في ايديهم  
 وان علم خلاف ذلك لا يسعه ان يتزك في ايديهم ان كان يقدم على استخراج المال منهم رجل  
 اشترى لو ان الصغير شيئا وادى الثمن من مال نفسه ليرج به عليه ذكر في النوادر ان <sup>الم</sup>  
 يشهد عند اداء الثمن انه ادى الثمن ليرج به فانه لا يرجع وفرق بين الوالد وبين الوصي  
 اذا ادى الثمن من مال نفسه لا يحتاج الى الاستهاد والاب يحتاج لان الغالب من مال الوالد

انهم يقصدون الصلة والتبع فيحتاج الى الاستظهار وكذا الاب اذا فتح مراه كنهه ان يشهد  
 لا يجمع وكذا الام اذا كانت وصية لولدها الصغير فهي بمنزلة الاب ان لم يشهد عند اداء  
 لا يرجع رجل وصي الى رجلين قال ابو حنيفة ومحمد رحم لا يتفرّد احد الوصيين بالتصرف ولا ينفذ نص  
 احدهما الا باذن صاحبه الا في اشيا فان احدهما يتفرّد بها ومنها تجهيز الميت وتكفينه وقضاء دين  
 الميت  
 اذا كانت التركة من جنس الدين وتنفيذ وصية الميت في العين اذا كانت الوصية بالعين وانما  
 النسيئة ورد الودائع والغصوب ولا يتفرّد احدهما بقبض وديعة للميت ولا بقبض الدين لان ذلك  
 من باب الامانة ويتفرّد احد الوصيين في باب الخصومة في حقوق الميت على الناس وعند من  
 يتفرّد بقبول الهبة للصغير بقسمته ما يكال او يوزن وباجارة اليتيم ليعلم ويتفرّد ايضا ببيع  
 ما يحسن عليه التقوى والتلف ولا يدخر كالفواكه ونحوها ولو اوصى الميت بان يصدق عنه  
 وكذا امر ماله ولم يعين الفقراء لا يتفرّد به احد الوصيين عند ابو حنيفة ومحمد رحم وعند ابي  
 يوسف  
 يتفرّد وان عين الفقير يتفرّد بذلك احدهما عند الكل وعلى هذا الخلاف اذا اوصى بشيء  
 للمساكين ولم يعين المسكين عندهما لا يتفرّد احدهما بالتنفيذ وعند ابي يوسف يتفرّد  
 وان عين المساكين يتفرّد بذلك احدهما عند الكل ولو وكل رجلين بان يها هذا العين ولو  
 الموهوب له عندهما لا يتفرّد احدهما بذلك وان عين الموهوب له يتفرّد احدهما عند الكل  
 وهذه ثلث مسائل احدها هذه والثانية رجلان ادعى صغيرا ادعى كل واحد منهما انه ابنه  
 من امه مشتركة بينهما فانه يثبت نسبه منهما فان كان لهذا الولد مال ورث من اخ له من  
 امه  
 او وهب له اخوه لا يتفرّد بالتصرف لان المال احد الابوين عند ابو حنيفة ومحمد رحم وعند  
 ابي يوسف رحم يتفرّد والمسئلة الثالثة لقيط ادعاه رجلان كل واحد منهما ادعى انه ابنه فانه  
 يباحق بهما فان وهب لهذا اللقيط هبة عند ابو حنيفة ومحمد رحم لا يتفرّد احدهما بالتصرف  
 وعند  
 ابي يوسف رحم يتفرّد وهذا اذا اوصى اليهما جلة في كلام واحد فان اوصى الى احدهما والآخر لم ير

الى الآخر قال شمس الائمة الحلو في روح اخذلف المشايخ فيه قال بعضهم هم ينفرد كل واحد  
 منهما بالتصرف ويسوي هذا القائل بين هذا وبين الوكيل اذا وكل الرجل رجلا ببيع شيء  
 بعينه ثم وكل آخر ببيع ذلك الشيء فان كل واحد من الوكيلين ينفرد بالبيع ولو وكلهما جميعا  
 احدهما بالبيع وقال بعضهم لا ينفرد احدا الوصيين بالتصرف في قول البيهقي ومحمد بن علي كل  
 ربه اخذ شمس الائمة الشريفي روح رجل جعل رجلا وصيا في شيء بعينه نحو التصرف في الدين  
 وجعل آخر وصيا في نوع آخر بان قال جعلت ك وصيا في قضاء ما علي من الدين وقال الآخر جعلت ك  
 في القيام باحر مالي وجعل احدهما وصيا لهذا الولد في نفسه وجعل الآخر وصيا في نصيب ولد له  
 او قال اوصيت الى فلان بتقاضي ديني والموصل اليه غير ذلك واوصيت لجميع مالي فلانا آخر فكل  
 واحد من الوصيين يكون وصي في انواع كلها عند البيهقي وابي يوسف روح كانه  
 اوصيا اليهما وعند محمد بن علي يكون كل واحد منهما وصيا فيما اوصى اليه ولو ان رجلا اوصى الى رجلين  
 فمات احدا الوصيين على قول البيهقي ومحمد بن علي لا يضر في مال فيرفع الامر الى القاضي ان رأى  
 القاضي ان يجعله وصيا وحده ويطلق له التصرف فعل وان رأى ان ينضم اليه رجلا آخر مكان  
 فعل وعلى قول ابي يوسف روح ينفرد الحي بهما بالتصرف كما في مال الحيوة وعن البيهقي روح في ربه  
 وهو قول ابن ابي ليلى ليس للقاضي ان يجعل الحي وصيا وحده ولو جعل لا ينفذ تصرف الحي باطلا  
 القاضي وهذه ثلاث مسائل احدهما هذه والثانية اذا اوصى الى رجلين فمات الرجل قبل  
 احدهما الوصية ولم يقبل الآخر ومات احدهما قبل موته وقبل الآخر عند البيهقي ومحمد  
 روح لا ينفرد القابل بالتصرف وعند ابي يوسف روح ينفرد والثالثة اذا اوصى الى رجلين ففسق  
 كان القابل بالخيار ان شاء اجاز التصرف للثاني وان شاء ضم اليه وصيا آخر واستبدل الفاسق بـ  
 العدل لا يضر وحده عند البيهقي ومحمد بن علي وعند ابي يوسف روح له ان يضر  
 رجلا مات وله ديون على الناس وعليه للناس ديون وتزاد اموال الورثة فان قام رجل شاهد

ان الميت وصه اليه والى فلان الغائب فان كان اذ اخبره ليس بدينه هذا الرجل لانه اقام البيعة على حقه وحقه <sup>مستل</sup>  
 بحق الغائب فيقتضيه الحاضر صا من الغائب فصار وصيين ولا يكون لهذا الحاضر ان يتصرف  
 في قول لا يجزيه ومحمد ربح ما لم يحضر الغائب الا في الاشياء التي يتفرق بها احد الوصيين فان حضر الغائ<sup>ب</sup>  
 بعد ذلك ان صدق الحاضر وادعى انه وصي اليهما لا يكلف اعادة البيعة وكانا وصيين جميعا <sup>وعند</sup>  
 ابي يوسف ربح لا يكون الغائب الذي حضر وصيا ما لم يبعد البيعة وان حضر الغائب ومحمدان يكون  
 وصيا كان القاضي بالخيار ان شاء جعل الاول وصيا وحده وان شاء ضم الى الاول رجلا اخر جعل <sup>اوصيه</sup>  
 الى رجلين ليس لاحدهما ان يشترط من صاحبه شيئا من مال اليتيم . وكذا لو كانا وصيين لليتيمين <sup>بشتر</sup>  
 احدهما من صاحبه شيئا من مال اليتيم الاخر لان الوصية ما مور بالتصرف على وجه النظر لا بالتصرف <sup>احدهما</sup>  
 على وجه النظر فيقتضيه الاخر لا يقسمان مال اليتيم لما قلنا يتيمان لكل واحد منهما وصية فقسم الوصيان <sup>مالهما</sup>  
 لا يجوز قسمتهما كما لا يجوز بيع احد الوصيين للمال من الوصية الاخر . رجل مات واوصى الى رجلين فجاء  
 رجل وادعى ديناً على الميت فقضى الوصيان دينه بغير حجة ثم شهد له بالدين عند القاضي لا يقبل شهادتهما <sup>دينهما</sup>  
 ويضمنان ما دفعه الى الداعي اعزاء الميت ولو شهد له اولا فامرهما القاضي بقضاء الدين فقضيا <sup>دينه</sup>  
 لا يلزمهما الضمان . وكذا لو شهد العاقلان على الميت بدين جازت شهادتهما قبل الدفع ولا تقبل بعد <sup>الدفع</sup>  
 وصحة الميت اذا قضى دين الميت بشهود جاز ولا ضمان عليه لاحد وان قضى دين البعض بغير القضا<sup>ض</sup>  
 كان ضامنا لغيره الميت فان قضى بامر القاضي دين البعض لا يضمن والغير لا يضمن الاخر شاركا الاول فيما <sup>قبض</sup>  
 وجعل اوصى الى رجلين فمات احد الوصيين واوصى الى صاحبه جاز ويكون لصاحبه ان يقبض <sup>قبض</sup>  
 لانه احدهما لو تصرف باذن صاحبه في حياته جاز فكل ذلك بعد الموت . وروى انه لا يجوز ولا يصح <sup>هو الاول</sup>  
 رجل اوصى الى رجلين فمات وفي يده ودائع الانسان فقضى احد الوصيين الودائع من منزل الميت بغير وصا<sup>حه</sup>  
 او قبض بعض الورثة بغير امر الوصيين ويدرؤن اربعة الورثة فهلك المال في يده فلا ضمان عليه . ولو كان على <sup>الميت</sup>  
 دين وله عند انسان ودية فقضى احد الوصيين تركه الميت وضاعت في يده لا يضمن شيئا ولو قبض احد <sup>الورثة</sup>

يضمن حصه أصحابه من الميراث إلا أن يكون في موضع يخاف الهلاك على المال فلا يضمن استه باأنا  
 ولو كان على الميت دين محيط وله عند انسان ودعيه فذبح المستويح الوديعة إلى وارت الميت <sup>فضاء</sup>  
 في يده كان صاحب الدين بالخيار ان شاء ضمن المستودع وان تنال ضمن الوارث. وليس هذا  
 كاخذ المال من منزل الميت. ولو كان مال الميت في يد غاصب فان احد الوصيين لا يملك الاخذ  
 من المودع والغاصب الا ان في الغصب ان كان في الورثة مامون ثقة فالقاضي يأخذ المال من الغاصب  
 ويدفعه الى الورث. وفي الوديعة يترك الوديعة عند المودع. وصيان للميت استاجر ذلك احد <sup>ص</sup>  
 حاملين محل الجنان الى المقبرة والاخر حاضر ساكت واستاجر ذلك بعض الورثة محضرة الوصيين <sup>وهما</sup>  
 ساكتان جاز ذلك ويكون ذلك من جميع المال. وهو بمنزلة شراء الكفن. ولو كان الميت اوصيه  
 بالنصديق بالحنطة على الفقراء قبل رفع الجنان ففعل ذلك احد الوصيين قال الفقيه ابو بكر  
 رح لو كانت الحنطة في التركة جاز دفعه وليس للآخر الامتناع عنه وان لم تكن الحنطة في التركة  
 فاشتري احد الوصيين حنطة وتصدق بها كانت الصدقة على المعطي. قال الفقيه ابو بكر رح اخذ  
 في هذا بقول البيهقي رحمه الله وذكر الناطق رح اذا كان في التركة كسوة وطعام فذبح ذلك احد <sup>الوصيين</sup>  
 الى الميتيم جاز. وان لم يكن ذلك في التركة فاشتري احد الوصيين والاخر حاضر لا يشتري احدهما  
 الا باهم الاخر. ولو ان ميتا اوصى الى رجلين وقد كان باع عبد فوجب المشتري بالعبد عيا فرده على الو <sup>صيين</sup>  
 كان لاحد همان يرد الثمن وليس لاحدهما قبض المبيع من المشتري ولا احد الوصيين ان يودع  
 ما صار في يده من تركه الميت. ولو ان الميت اوصى بشراء عبد وبالاعتاق فاحد الوصيين لا يتفرد <sup>بالشراء</sup>  
 وبعد ما اشترى باكان لاحدهما ان يعيق رجلا مات وترك ورثة فبلغ الورثة ان اباهم اوصى بوصايا  
 ولا يعلمون ما اوصى به فقالوا قد اجرنا ما اوصى به ذكره المنتقى لا يجوز وانما يجوز اذا جاز وابعده العلم <sup>وفي</sup>  
 المنتقى اذا دفع الوصي الى اليتيم ماله بعد البلوغ فاشهد اليتيم على نفسه انه قد قبض منه جميع تركه  
 والده ولم يسبق له من تركه والده عنه من قليل ولا كثير الا وقد استوفاه ثم ادعى في يد الوصي شيئا وقال هو تركه



والذي واظم اليه قبلت بينته. وكذا لو اقر العاشر انه قد استوفى جميع ما ترك والده من الدين على الناس  
ثم ادعى عليه ديناً على رجل سمع دعواه رجل. وكل رجلان يصدق عنه بالف درهم بعينه ما نقض  
من رجل الفاً ويصدق بها عن المؤكل ثم ادعى المؤكل الف المؤكل. كل مكانها ذكر في الشقة  
انه يجوز ذلك. رجل اشترى لنفسه من مال ولده الصغير واستهلك مال ولده الصغير وانقضت  
وجب عليه الضمان ذكر الخصاص روح انه لو اقر بمن ماله شيئاً واشهد وقال قبضت هذا المال  
من نفسي لا يدين الصغير جاز ويصير قابضاً. وعن محمد روح لا يصير قابضاً هذا القدر الا ان يشترى كاليه  
شيئاً بما لا يصغر عليه. واجمعوا على ان الوصي لا يصير قابضاً من نفسه بالاقرار والاشهاد. واجمعوا  
على ان الاب لو وهب لابنه الصغير شيئاً فقال قبضت هذا لاني فانه يصير قابضاً لابنه. ويجوز  
اخذ ارض اليتيم من زارعه قال الشيخ الامام ابو بكر محمد بن الفضل روح ان شرط البذر على اليتيم  
لان الوصي يسمي موارثه من اليتيم فلا يجوز في قياس قول يعقوبه روح الا ان يكون خليفته وان كان  
البذر من الوصي كانت مزارعة. وعند يعقوبه روح المزارعة قاسدة. ويجوز استهلاك مال اليتيم قال  
روح يخرج من الوصاية ويجعل غيره وصفاً دفع الضمان اليه ثم يقبض منه الوصي. وعن ابو نصر الدين روح  
اذا باع وصي الفاضل ميراث اليتيم وقضى الثمن وصرفه الى حاجة نفسه ثم ان الوصي يفتقر على اليتيم وطعمه  
مع سائر عياله على قدر الدين الذي اليتيم عليه قال هذا كبراً لا يحل له استهلاك مال اليتيم فلا يسطع على  
هذا الاطعام. وعن محمد روح اذا اخذ الوصي مال اليتيم وانفق في حاجة نفسه ثم وضع مثل ذلك اموال  
اليتيم لا يبرأ الا ان يكبر اليتيم فدفع المال اليه. رجل اوصى الى رجلين فقال لهما ضعاً ثلث ما لي حيث  
اولم شئتما ثم مات احد الوصيين قال ابن مقاتل روح بطلت الوصية ويعود الثلث الى الورثة الميت  
ولو قال لهما جعلت ثلث ما لي للمساكين فقال لهما ما ذلك ثم مات احد الوصيين قال يجعل القاض  
اخر وان شاء قال للباقي منهما انسمانت وحدك. وفي قول يبيوسف الاخر للباقي سهمان من الثلث  
وحده خبز وربع دينار صغيرين لهما عليه جملة يخاف عليه السقوط ولكل صغير وصي نصف أسد

مرقة الجدار ولبي الآخر قال الشيخ أبو بكر محمد بن الفضل رح يبعث القاضى امدا ناجة  
ينظر فيه فان علم ان في تركه ضررا عليهما اجرا لأبي ان يبيع مع صاحبه قال وليس هذا  
كأداء أحد المالكين لان ثم الأبد رضى بدخول الضرر عليه فلا يجر اما ههنا اراد الوصي ادخال  
الضرر على الصغير فيجب على ان يرم مع صاحبه رجل واحد الى رجلين ان يشتري اليه من ثلث<sup>ماله</sup>  
عبد بكذا درهم او لأحد الوصيين عبد قيمته أكثر مما سمي الميت الموصى فارد<sup>الوصي</sup>  
الآخر ان يشتري هذا العبد بما سمي الموصى قال أبو القاسم رح ان كان الموصى فوض<sup>الامر</sup>  
الى كل واحد منهما ما جازى شراء هذا الوصى من صاحبه وان لم يفعل ذلك فباع صاحب العبد  
عده من اجنبي وسلمه اليه ثم يشتريان جميعا للميت فهذا اصوب وصى باع ضيعة  
للميت من مفلس يعلم انه لا يقدر على اداء الثمن قال أبو القاسم رح ان كان البيع سح  
رغبة فالقاضي يؤجل المشتري ثلثة ايام فان اوفى الثمن والانقض البيع قال رضى  
وينبغي ان لا يجوز بيع الوصى اذا كان يعلم ان المشتري لا يقدر على اداء الثمن لان البيع<sup>من</sup>  
هذا حاله يكون استهلاكا الا انه اذا ادى الثمن قبل ان يقضى القاضي يبطل البيع<sup>بأن</sup>  
هذا البيع لان القاضي نصب ناظر اخصوصا للصغار وتمام النظر فيما قلنا وصى باع شيئا من<sup>مال</sup>  
اليتيم ثم طلب منه بالكره ما باع فان القاضي يرجع الى اهل البصر ان اخبر اثنين من اهل البصر  
والامانة باع بقيمته وان قيمته ذلك فان القاضي لا يلتفت الى من يزيد وان كان في الزيادة  
يشتري بالكثرة في السوق باقل لا يفتض بيع الوصى لاجل تلك الزيادة بل يرجع الى اهل البصر والامانة  
فان اجتمع رجلان منهم على شيء يوخذ بقولهما وهذا قول محمد رح اما على قولهما قول الواحد بكفه  
كما في التركية ونحوها وعلى هذا قيم الوقت اذا اجر مستغل الوقت ثم جاء آخر ويزيد في الاجر<sup>وصى</sup>  
باع تركه الميت لانفاذ وصية الميت فمحمد المشتري الشرع خلفه القاضي خلفه والوصي يعلم انه كان  
كاذبا في اليقين فان القاضي يقول للوصي ان كنت صادقا فقد نسخت البيع بينهما ويجوز ذلك وان كان<sup>ن</sup>

تعليقاً بالخط و إنما يحتاج المفسر الحاك لان الوصية لو عزم على تركها المحصورة كان فسخها بمنزلة  
الافالة فيلزم الوصي كما لو تقايل الحقيقة وإذا فسح القاض لم يكن اقالة فلا يلزم الوصي جعل مات عليه  
دين مستغرق للتركة فجاء رجل و ادعى على الميت ديناً و احضر الوارث قال بعضهم ان الوارث  
لا يكون خصماً للمدعى لانه لا يرث شيئاً و عامة المشايخ قالوا يكون الوارث خصماً في دعوى  
الدين على الميت و ان لم يرث فيقبل بينة المدعى و ان لم يكن له بينة و اراد تحليف الوارث<sup>الميت</sup>  
لا يستخلف الغرماء ولا الوارث ايضاً و كذلك لو احضر المدعى وصي الميت و ادعى على الميت ديناً فان  
اقام البينة قبلت بيئته على الوصي فان اراد استخلافه لا يستخلف و ان لم يكن الميت وصي  
و لا وارث حاضر فان القاضي ينصب وصياً و يسمع بينة المدعى عليه ولا يستخلف الوصي<sup>هذا</sup>  
اذا كانت التركة مستغرقة بالدين حتى لا يبقى للوارث شيء بعد الدين فان كان يبقى بعد الدين<sup>شيء</sup>  
يكون الفاضل معلوماً ظاهر في يد الوارث يستخلف الوارث في هذا الوجه و لو ادعى  
ديناً على الميت بمحض الوارث فاقر الوارث بالدين فاراد المدعى ان يثبت الدين بالبينة  
ولا يكتفى باقراره قبلت بيئته و كذلك اقر جميع الورثة بالدين و اقام المدعى بينة على الدين قبلت  
بيئته حتى يصير الدين ثابتاً بالبينة فيظهر في حق الورثة و في حق غريم آخر لو ظهر بعد ذلك امرأة  
قالت لمزوجها في مرض موته الامن تسلم الاولاد فقال الزوج اليك و اسلمك الى الله تع و ظل يصير  
رج نصير المرأة وصياً للاولاد و كذلك مريض قال لآخر تمها و اراين فرزند مرايس مركن كان ذلك  
وصياً ايضاً و رجل مات و عليه دين لرجل فقال صاحب الدين قبضت منه في صحته الالف التي كانت<sup>لي</sup>  
عليه و غرمها للميت قالوا بل قبضت منه في مرضه الذي مات و لنا حق المشاركة فيما قبضت منه  
قالوا الكانت الالف المقبوضة قائمة شاركوه فيها لان الاخذ حادث في حال الاقرب الاوقات  
و حلاله الرض و ان كانت المقبوضة هالكة لا يتبع الغرماء الميت قبله لانه انما يصرف الاقرب<sup>به</sup> كما وقفاً  
بنوع ظاهر و الظاهر يصلح للدفع لا لاجباب الضمان فحال قيام الالف هو يدعى لنفسه سلامة القبول<sup>ض</sup>

والغريم ينكر ذلك وقد اجمعوا على ان المقبوض كان ملكا للميت فلا يصح للظاهر شاهد له  
وبعد هلاك المقبوض حاجة الغرماء الى ايجاب الضمان فلا يصح للظاهر شاهد لهم <sup>قوله</sup>  
ادعوا ديننا على الميت ولا بينة لهم الا ان الوصي يعلم بالدين قال نصير روح ببيع الوصي التركة من الغريم  
ثم يحج الغريم الثمن فيصير ذلك قصاصا وان كانت التركة صامنا يورث المال عند الغريم ثم  
يحج للودائع فيصير قصاصا وصي شهد عند عدل ان لهذا الرجل على هذا الميت الف درهم  
حيك عن ابي سليمان الجوزجاني روح انه قال يسع للوصي ان يعطيه المال وان خاف الوصي الضمان  
على نفسه وسعه ان لا يعطيه قيل له فان كان مال المدعي جارية يبيعها يعلم الوصي انها  
للمدعي وان الميت كان غصبها منه قال فان الوصي يدفعها الى المغصوب منه لانه لو منع  
يصير غاصبا صامنا وصي عليه دين الميت والميت او صي بوصايا فيريد الوصي ان يخرج  
عهدة ما عليه قالوا ينفذ وصايا الميت او يقضه ديون الميت من مال نفسه فيصير ذلك  
قصاصا بما عليه لكن ينبغي ان ينوى القضاء حين يقضه فيقول اقضه من مالي لا رجعي مال  
الميت حتى يصير ذلك قصاصا وصح باع دار ثم ادعى بعد ذلك ان الدار كانت بينه وبين  
الميت قالوا ان كانت الدار في يد الميت عند موته يتصرف فيها من الاجارة والاعاقرة  
والرمة لا يقبل قول الوصي الابينة ويضرب القاضي وصيا للميت حتى يقيم هذا المدعي  
البينة عليه شرطوا اللون اليد دليل على الملك ان تكون متصرفه وذلك ليس بشرط  
في ظاهر المدعي خصوصاً اذا شهدوا انها كانت في يد الميت عند الموت <sup>الميت</sup> ادعى على  
دينا اختلفوا في ان القاضي هل يخرج المال من يده قال بعضهم لا يخرج الا ان يدعي عبثا انه  
له يخرج القاضي من يده وقال بعضهم اذا لم يكن له بينة على الدين فان القاضي يخرج عن الوصاية  
وقال الفقيه ابو الليث روح يقول له القاضي اما ان تبرئه عن الدين الذي تدعي او تقيم البينة  
عليه حتى تستوفي الدين والا اخرجك عن الوصاية فان لم تقيم البينة اخرجك عن الوصاية <sup>عن</sup>

محمد بن سلمة ربح ان الوصي اذا ادعى ديناً على الميت وليس له بينة فان القاضى يخرج  
 عن الوصاية وان كان له بينة فان القاضى ينصب للميت وصياً حتى يقيم المدعى البينة  
 عليه ثم القاضى بالخيار ان شاء تراءى الثاني وصياً وصار الاول خارجاً عن الوصاية وان شاء رجع  
 الى الوصية بعد ما قضى دينه. وذكر المحض ان ربح ان القاضى يجعل للميت وصياً في  
 مقدر الدين الذي يدعى خاصة ولا يخرج الوصي عن الوصاية وبه اخذ المشايخ وعليه  
 الفتوى القاضى اذا اتهم الوصي قال ابو حنيفة ربح انه يجعل القاضى معه غيره ولا يخرج به وقال  
 ابو يوسف ربح يخرج به وهو الظاهر وعليه الفتوى لان الوصي قائم مقام الميت ولو كان  
 الاب حياً وخيف منه على مال ولده الصغير فان القاضى يخرج المال من يده فالوصي  
 ميت له على رجل دين وله وصي وابن صغير فادرك الابن ثم قبض الوصي دين الميت جاز  
 قبضه. ولو كان الابن حين بلغ نهاه عن القبض لا يصح قبضه وصح عجز عن القيام بامر  
 القاضى وصياً آخر ثم قال الوصي بعد ذلك صرت قادراً على القيام بامور الميت  
 قال الشيخ الامام ابو بكر محمد بن الفضل ربح هو وصي على صاله لا يحتاج الى الاعادة لان  
 القاضى ما اقام الثاني مقام الاول ليتضمن ذلك عزل الاول وانما ذكر ان القاضى اقام فيما  
 اخر وهذا لا يتضمن عزل الاول وصي اخذ مال اليتيم في حجره وانفق المال على نفسه ثم صنع  
 مثل ما انفق فانه لا يبرأ حتى يكبر اليتيم فيدفع المال اليه وقد مرّت المسئلة قبل هذا وعن  
 ابن مقاتل ربح لا يجوز للوصي ان يقبض ذلك المال لليتيم فان اراد ان يبرأ يشتري لليتيم  
 ما يجوز شراؤه لليتيم ثم يقول للشهم هو دكان لليتيم على كذا فانا اشتري هذا المال له فيصير  
 تصاصاً ويبرأ من الدين حينئذ وقال بعضهم لا يبرأ حتى يحضر الى القاضى ويخبر بما فعل  
 القاضى وياخذ منه المال فيخمدن يبرأ فان لم يجد القاضى او يخاف من القاضى على المال  
 فيخمدن يشتري لليتيم شيئاً من مال نفسه وصح في يده مال اليتيم فبلغ اليتيم ثانياً والمال

يدفع المال اليه اذ بلغ وظهر رشده في المال فان ظهر صلاحه ورشد جئت دفع فاذ بلغ  
سفيها غير رشيد لا يدفع اليه المال في قولهم ما لم يبلغ خمساً وعشرين سنة فاذا بلغ هذا  
البلغ عند ابي حنيفة روح يدفع اليه المال. وقال ابو يوسف ومحمد روح لا يدفع اليه <sup>المال</sup>  
ما دام سفيهاً رجلها مات وعليه الف لرجل وللميت على رجل الف درهم نفقة سديون  
الميت دين الميت ذكر في الاصل انه يبرأ مما عليه وان قضى بغير امر الوصي وامر الوارث  
واذا اراد مد يده للميت قضاء دين الميت كيف يصنع قال محمد روح يقول عند القضاة  
هذا الف اليه فلان الميت على ما الف اليه لا على الميت فيجوز ذلك ولو لم يقل ذلك ولكن قضاة  
الاف عن الميت كان متبرعاً ويكون الدين عليه ولو ان مستودعاً قضى دين صاحب <sup>الوديعة</sup>  
من الوديعة كان صاحب الوديعة بالخيار ان شاء جوز قضاءه وان شاء ضمن المستودع <sup>ويسلم</sup>  
المقبوض للقابض ميت او صحت امرأته وترك مالا وامرأة عليه مهرها ان تزك الميت  
صامتاً مثل مهرها كان لها ان تأخذ مهرها من الصامتة لاها ظفرت بمجنس حقها <sup>وان لم</sup>  
يتزك الميت صامتاً كان لها ان تبني ما كان اصلح للبيع وتستوفي صداقها من <sup>الثمن</sup>  
مد يده مات ورب الدين وارثه او وصية كان له ان يرفع مقدراً حقها من غير علم الورثة  
رجلها مات عن اولاده الصغار ولم يوص الا احد فنصب القاضي رجلاً وصياً في التركة فانكح  
رجل علم الميت ديناً او وديعة وادعت المرأة مهرها فالوا ما للدين والوديعة فلا يقض الا بعد  
ثبوتها بالبينة واما المهر ان كان النكاح معروفاً كان القول قول المرأة المهر مثلها يدفع ذلك  
اليها وقال الفقيه ابو الليث روح ان كان ذلك قبل تسليم المرأة نفسها فذلك وان كان بعد <sup>ما سلمت</sup>  
نفسها الى الزوج يمنع عنها مقدراً حاجت العادة بتعجيله قبل تسليم النفس لان الظاهر  
انها لا تسلم نفسها الا بعد استيفاء العجل قال رض وفيه نوع نظر لان المهر كان واجباً <sup>غير</sup>  
لنكاح فلا يقض <sup>سفيهاً</sup> بثمنه بحكم الظاهر لان الظاهر لا يصلح حجة لابطال ما كان ثابتاً لكن ينبغي <sup>للقا</sup>

ان يحلف المرأة بالله ما قبضت منه شيئا فاذا حلفت يدفع اليها جميع المهر <sup>من هذا</sup> مما تملك محبا بن ابن  
 ان الرجل اذا ادعى ديناً على الميت واتهمه بالبينه فان القاضي يحلفه بالله ما استوفيت منه <sup>شيئاً</sup>  
 ولا أبرأته يحلفه على هذا الوجه نظر الميت او الوارث الصغير فكل من عجز عن النظر بنفسه لنفسه  
 رجل أو صبي بان يخدم عبداً والمدينة سنة بعد موته ثم يمتق قال ابو نصر رح ان كانت الوصية  
 للاب والام فالوصية باطلة لانها لو طرقت يستويان في الخدمة فيكون وصية للام بالزنا  
 على قدر ميلتها فتبطل ولو اوصى بذلك لوارثين يستويان في الميراث جاز ويكون <sup>سبيله</sup>  
 الميراث دون الوصية وقال الفقيه ابو الليث رح وان تفاضل في الميراث جاز <sup>في</sup> يخدمها  
 على قدر ميلتها لان اللفظ عند الاطلاق يحتمل ذلك والوصية يجب تصحيحها ما امكن  
 الا ان يقول في وصية يخدمها على السواء فحينئذ تبطل لان بخير الوارث يخدمها  
 ثم يعتق والقنوي على هذا ذكر في الكتاب اذا وصى بان يخدم عبداً جميع ورثته سنة ثم <sup>هو</sup>  
 قال جائز رجل وصى الى ابنه والى اجنبية فوصى بان يخدمه فامر الابن والوصي رح بالصح  
 عن الميت ورفعا اليه المال وخرج المأمور الى الصح ثم بدله فرج عن بعض الطرق فانه يزعم  
 ما انفق على نفسه من ذلك المال ثم صالح المأمور الابن والوصي على بعض ما دفع اليه فاباه  
 عن نفسه ذلك المال قال الشيخ الامام ابو بكر محمد بن الفضل رح الصلح باطل في قول محمد رح  
 وعليه اراء ما خفا عنه وأما في قياس قول ابي حنيفة رضي الله عنه لو كان له وارث سوى الابن جاز <sup>الصلح</sup>  
 بعد ان يكون الباقي من المال ما صح به عن الميت فان كان مع الابن وارث اخر جاز الصلح  
 في حصة الابن ولا يجوز في حصة سائر الورثة وقال الشيخ القاضي الامام علي السعدي رح جواب  
 ابي حنيفة رح مشكل وأما اجاز لانه هذا المال في الحقيقة مال الوارث لزال ملك الميت  
 والانتقال الى الوارث وأما بقوله حكم ملك الميت للحاجة الميت فقبل ان يصرف الحاجة  
 الميت يكون المال مال الوارث فاذا حصل غرض الميت بقي المال على ملك الوارث ولهم الوارث

اول الوصية الثلث لتفريق وصايا الميراث في يد الوصي يهلك من جميع الميراث اذا  
صالح الوارث على بعض ذلك المال كان صالحا عن مال نفسه والله اعلم

كتاب الشفعة

الشفعة حق شرعي نظر الميراث كان شريكا او جارا عند البيع تثبت في العقار بالبيع وتناكدا <sup>الطلب</sup>

وتملك بالقضاء او بالتسليم اما بالبيع الذي تثبت به الشفعة هو الميراث الذي يزيل

ملك البايع فان كان في البيع خيار فان كان الخيار للمشتري كان فيه الشفعة وان كان الخيار <sup>للمبايع</sup>

اولهما جميعا فلا شفعة فيه مال يسقط الخيار وخيار الرؤية والعيال يمنع ثبوت الشفعة ولا <sup>يؤخذ</sup>

في البيع الفاسد وان انقل به القبض ما لم يبطل حق البايع في الاسترداد ولا شفعة فيما يملك

بغير بدل لا مبدل ليس بمال نحو الميراث والهبة والنكاح والاجارة بان جعل للدار اجرا وبذل

الخلع بان اخلعت المرأة من زوجها على دار ولا شفعة في عقار ملك بالصلح عن القصاص في <sup>النفس</sup>

ارنيها دون النفس ولو وهب دارا بشرط العوض فلا شفعة فيه ما لم يتقابضا فاذا تقا <sup>بضا</sup>

وجبت الشفعة في اخذ الشفيع الدار بعقل العوض ان كان العوض مثليا وان لم يكن بقيمته

وان كان الهبة بغير شرط العوض ثم عوضه بعد الهبة فلا شفعة فيها ولو بيعت الدار بثمن <sup>مؤجل</sup>

ان اراد الفذيع ان ياخذ الدار في الحال بالثمن المؤجل لم يكن له ذلك ويكون له الخيار ان شاء

اخذها بثمن حال وان شاء ينتظر حلول الاجل فاذا حل يأخذها بالثمن الحال وان اراد <sup>الانتظار</sup>

الحلول الاجل وقبل كان طلب طلب المواتية فانه يطلب بطلب الاشهاد فان لم يطلب <sup>الاشهاد</sup>

حلول الاجل بطلت شفعتهم وكذا لو بيعت الدار على ان المشتري بالخيار ولم يطلب الشفيع طلب <sup>الاشهاد</sup>

بطلت شفعتهم والسلم الكافر والكبير الصغير والذكر والانثى في الشفعة لهم وعليهم سواء وكذا

العبد المازون والمكاتب ومعق النخض والنخض عن الصبيان في الشفعة لهم وعليهم <sup>لأقارب</sup>

داوصياء الاباء عند عدمهم والاجل ومن قبل الاب عند عدمهم فان لم يكن فاوصياء الاجل



ان لم يكن فالامام والمحاكم يقيم لهم من ينوب عنهم في الخصومة والطلب بالشفعة على عدد من  
 عند ثاقبات الانبياء او كثر من باع دار وهو شفعيها بدل المأخوذ فلا شفعة له فيها باعها نفسه او كان  
 وكيله بالبيع او فيما اوصيا ولو اشترى الاب دار الولد الصغير وهو شفعيها كان له ان ياخذها  
 لنفسه عندنا ولو اشترى الوصي لليتيم دار الا يملك اخذها لنفسه بالشفعة ولو اشترى  
 الاب دار لنفسه وولد الصغير شفعيها ليس للصبي اذا بلغ ان ياخذها بالشفعة ولو باع  
 الاب دار وولد الصغير شفعيها كان للصبي ان ياخذها بالشفعة اذا بلغ ولو باع المأخوذ  
 المضاربة والمأخوذ شفعيها لا شفعة له فيها ولو باع المضارب دار الغير المضاربة كان لرب المال  
 ان ياخذها بالشفعة بدل من المضاربة ويكون له خاصة ولو باع رب المال دار له خاصة والمأخوذ  
 شفعيها بدل من المضاربة فان كان فيها ربح فله ان ياخذها لنفسه بالشفعة وان لم يكن فيها ربح  
 فلا ياخذ واذا بيعت الدار بمجنب دار مشتركة بين رجلين كان لكل واحد من الشريكين فيها الشفعة <sup>وتسليم</sup>  
 احد هما الشفعة يبيع في حق نفسه دون صاحبه ولو باع الرجل دارا وعبد المأخوذ شفعيها فان كان  
 على العبد دين فله الشفعة وان لم يكن فلا شفعة له ولو باع العبد المأخوذ دارا والمولى شفعيها  
 فان لم يكن على العبد دين فلا شفعة للمولى وان كان عليه دين فله الشفعة ولو باع المولى  
 دارا ومكاتبه شفعيها كان له الشفعة وان باع المكاتب ومكاتبه شفعيها كان له الشفعة ايضا  
 ولو مات الشفع لا يكون لورثته الشفعة وان مات البائع والمشتري والشفيع حي كان له الشفعة

### فصل في الطلب

طلب الشفعة ثلثة طلب المواتية وطلب الاشهاد وطلب التملك اما طلب المواتية فوقته  
 فور علم الشفع بالبيع ان اخبر بالبيع رجلان او رجل وامرأتان او رجل عدل فسكت هي جهة ولم يطلب الشفعة  
 بطلت شفعته وان اخبره بالبيع رجل واحد غير عدل او امرأة او عبد او صبي ولم يطلب الشفعة  
 لا يبطل شفعته في قول الجعفي نوح وفي قول صاحبه رج تبطل لان الشرط هو للطلب فور العلم بالبيع

الإعلام بحصول الخبر الواحد كان أوله يكن مرآكان أو عبدا صعبا كان أو بالغا وعند أبي بصير  
 ربح يشترط للعلم حدث شرط الشهادة وهو العدد أو العدالة وقد مر هذا في البكر إذا زوجت وأخبرت  
 بالنكاح وسكنت وروى هشام عن محمد ربح أنه يشترط للطلب في مجلس العلم فإن طلب في مجلس  
 وإن قام عن مجلسه قبل الطلب بطلت شفعته وبه أخذ الكرخي ربح قال وهذا بمنزلة خيار الحجيرة والأمر  
 وقبول البيع وذلك يبقى إلى أن يؤخذ الأعواض وفي ظاهر الرواية يشترط للطلب نور العلم  
 في لفظ هذا الطلب قال بعضهم يقول طلبت الشفعة وأنا طالبها وأطلبها وقال بعضهم يطلب بلفظ  
 الماضي والمستقبل لا يجمع بينهما وقال بعضهم يقول الطلب الشفعة وأخذها ولا يقول طلب الشفعة  
 وأخذها فإن قال ذلك بطلت شفعته لأن ذلك كذب محض قال بعضهم لا يقول طلب الشفعة  
 وأخذها لأن ذلك عدة قال وقوله طلبت الشفعة وأخذتها ينكر لعمال عن قوله بعث وأشترت  
 أنه إذا طلب بلفظ الطلب بالماضي والمستقبل صح طلبه وهو اختيار أبي بصير والفقهاء أبي الليث والشيخ  
 الإمام أبي بكر محمد بن الفضل ربح وحكي عن الشيخ الإمام أبي بكر محمد بن الفضل ربح لو أن قويا  
 شفعة شفعة كان طالبا وكذا لو قال شفعة وأستجواستم وبافتم وقال بعضهم لو قال الشفعة  
 أطلبها وأخذها بطلت شفعته لأن قوله لا يحول احتياج إليه وعن بعض المشايخ ربح إذا  
 الشفعة للمشتري حين لقيه أنا شفيعك أخذ منك الدار بالشفعة تبطل شفعته كما لو قال  
 للمشتري حين لقيه كيف أصبحت أو كيف أصبحت وذكر الناطور ربح إذا علم الشفع بالبيع  
 فقلل الحمد لله قد أعيت شفعتهما أو قال سبحان الله لا تبطل شفعته وكذا لو قال للمشتري  
 حين لقيه السلام عليك ورحمة الله وبركاته طلبت الشفعة أو قال كيف أصبحت أو  
 أصبحت أو قال الله أكبر أو عطس صاحبه فشتمته ثم طلب الشفعة صح طلبه ولو ساء شيئا  
 من الخواص ثم طلب تبطل شفعته وقال الناطور ربح على قياس قوله سبحان الله أو كيف أصبحت  
 أصبحت إذا قال للمشتري حين لقيه أو قال طالع الله بقاءك ثم طلب الشفعة لا تبطل شفعته

الشيخ الامام أبي بكر محمد بن الفضل بن رجل اشترى دارا فلقبها شفعها والمشتري واقف <sup>ابنه</sup>

فسلم الشفع على ابنه قبل ان يطلب الشفعة تبطل شفعته وان سلم على المشتري لا تبطل شفعته

قال ان الشفع محتاج لا الكلام مع المشتري فكان محتاجا الى السلام عليه لان الكلام قبل السلام <sup>م</sup>  
مكروه ولو قال الشفع للمشتري شفاعت حواهم قالوا تبطل شفعته لان هذا اللفظ طلب الشفا <sup>عة</sup>

لاطلب الشفعة رجلان ورتاعا اسمها اجمة واحد الوارثين بعينه لم يعلم باليراث ولم <sup>يعلم</sup>

بان لغيرها نصيبا بيعت اجمة اخرى يجب هذه اجمة فلم يطلب هو الشفعة فلما علم <sup>ان له</sup>

فيها نصيبا فطلب الشفعة في اجمة المبيعة قالوا تبطل شفعته لان شرط تاكلد الشفعة <sup>طلب</sup>

المواثبة عند العلم بالبيع فاذا لم يطلب والمجهل ليس بعد فلا يبيع له الشفعة <sup>ظن</sup> شفع

ان مشتري الدار فلان فسكت ولم يطلب الشفعة فاذا علم ان المشتري غير فلان <sup>كان له</sup>

الشفعة وقال بعضهم اذا توهم الشفع ان المشتري فلان فسكت ثم علم ان المشتري غيره <sup>فطلب</sup>

لا يصح طلبه ولو قيل الشفع دار بيعت دار كذا فقال من استورها او قال بكم اشتراها فلما <sup>اخر</sup>

بدلك قال طلبت الشفعة صح عليه وكذا لو قيل للشفع بيعت دار كذا بالف درهم فسكت ثم علم

انها بيعت بمجمما أنه درهم كان له الشفعة دار بيعت بمجند دار رجل والجاري من علم ان رتبة <sup>الدار</sup>

المبيعة له ومخاف انه لو ادعى رقبته ما تبطل شفعته لان مالك الدار لا يكون شفعيا وان ادعى <sup>الشفعة</sup>

لا يمكنه دعوى الدار انها له ما اذا يصحح لا يبطل شفعته قالوا يقول هذه الدار ماري <sup>رقبته</sup> وانا ادعى

فان وصلت اليها والا فانا على شفعتي منها لان هذه الجملة كلام واحد فلم يتحقق السكوت عن <sup>طلب</sup>

الشفعة صغيرة او ركت وثبت لها خيار البلوغ والشفعة ان قالت طلبت الشفعة واخرت <sup>نفسه</sup>

او قالت اخترت نفسي وطلبت الشفعة صح الاول وبطل الثاني فان قالت طلبت حقين لا الشفعة <sup>والخيار</sup>

صح كلامها اذا سمع الشفع بيع الدار فسكت قالوا لا يبطل شفعته ما لم يعلم المشتري الثمن كالبكر

اذا استورث فسكت ثم علمت ان الاب زوجها من فلان فوردت صح زوجها رجل اشترى دارا <sup>وقال</sup>

للشفع اشترتها بنفسه فبطل الشفع او سكنت ثم ظهر انه اشترها لغيره قال محمد <sup>طلب</sup>  
 شفعة. وقال ابو حنيفة ربح لا تبطل وعليه الفتوى. رجل صلى الظهر ثم شرع في الركعتين بعد <sup>المن</sup>  
 فاخر بالبيع فجعلها ربا روي هشام عن محمد ربح انه لا تبطل شفعة ولو جعلها سنا بطلت شفعة  
 ولو كان في الاربع قبل الظهر فاخر بالبيع فاتها الربا لا تبطل شفعة. ونكرنا تطوع اذا علم بالبيع  
 وهو في التطوع فجعلها ربا او سنا لا تبطل شفعة. والصحيح انما اذا جعلها ربا لا تبطل ولو جعلها  
 سنا تبطل ولو اتمم الاربع بعد الجمعة لا تبطل شفعة. وان صلى التزم من اربع بطلت شفعة  
 وكذا لو اتمم الركعتين بعد الظهر لا تبطل شفعة. ولو اتمم التطوع بعد طلب الموائبة قبل <sup>طلب</sup>  
 الاشهاد تبطل شفعة. وبعد ما طلب الشفعة طلب الموائبة فوعده بالبيع يحتاج الى <sup>طلب</sup>  
 الاشهاد. وانما يسع الثلث طلب الاشهاد لان الانتهاء شرط بل يمكنه اثبات الطلب <sup>عند</sup>  
 محو الخصم فان كان الشفع حاضرا في مجلس البيع فطلب الشفعة محضه البائع او المشتري كفاه  
 ذلك من طلب الثاني. وان لم يكن كذلك فذهب الى البائع او الى الدار لطلب الاشهاد فاستلثة  
 على وجه اشكال البائع والمشتري والشفيع والدار في مصر واحد والدار في البائع والدار <sup>ذهب</sup>  
 الشفع وطلب الشفعة صح طلبة ولا يعتبر فيه الاقرب ولا البعد لان المصير مع تباعد الاطراف  
 مكان واحد الا ان يختار على الاقرب ولم يطلب الشفعة فحينئذ تبطل شفعة. وان كان البائع  
 والمشتري والدار في مصر واحد والشفيع في بلدة اخرى فالى ايهما ذهب الشفع الى البائع والدار <sup>يد</sup>  
 البائع او الى المشتري اوله الدار وطلب الشفعة صح طلبة وان كان الشفع في موضع الدار والبائع والمشتري  
 في السواد وان كان الشفع مع احد المتبايعين في مصر واحد واحد المتبايعين والدار في غير مصر <sup>نقص</sup>  
 الشفع الا بعد لطلب الشفعة وقوله الاقرب اليه بطلت شفعة. وان كان البائع سلم الدار  
 الى المشتري فان طلب الشفع من المشتري واشهد صح طلبة. وكذا لو لم يكن الدار في يد المشتري  
 وطلب الشفع من المشتري صح طلبة. وان طالب من البائع واشهد ان كان الدار في يد البائع صح <sup>طلبة</sup>

والأفلا يصير كأنه لم يطلب. وصورة طلب الاشهاد ان يقول الشفيع للمشتري حين لقيه  
اطلب منك الشفعة في دار اشتريتها من فلان التي احدثت ودها كذا والثاني كذا والثالث  
والرابع كذا وانا شفيعها بالجواريد احدثت ودها كذا والثاني كذا والثالث كذا والرابع كذا فلهذا  
ولا بد ان يبين انه شفيع بالشركة او بالجواريد في الحقوق ويبين الحد نصير الدار معلومة  
اذا اخبر الشفيع بالبيع في خوف الليل فلم يقدر على ان يخرج للاشهاد فان اشهد حين اصبح  
صح طلبه لانه اخر الاشهاد بعد رواليهود اذا اخبر بالبيع يوم السبت  
فلم يطلب الشفعة تبطل شفعته لانه غير معد في التأخير وكذا لو كان الشفيع في عسكر  
الجوارح او اهل البغ فخاف على نفسه ان يدخل في عسكر اهل العدل فلم يطلب شفته  
غير معد ولو كانت الشفعة بالجوار وحاف الشفيع انه لو طلب الشفعة بالجوار عند فاض  
لا يرى الشفعة بالجوار يبطل شفعته فلم يطلب ان على شفعته ولو علم الشفيع بالبيع وهو في طريق  
مكة فطلب طلب المواتية ولم يقدر على طلب الاشهاد فان لم يكن البائع والمشتري في  
فانه يوكل وكذا لا يطلب الشفعة فان لم يوكل ومض في الطريق فان وجد من يوكله بالطلب  
ولم يوكل تبطل شفعته وان لم يجد وكذا لو وجد فم يكت كتابا على يديه ويوكل بالكتاب وكذا  
فان لم يفعل تبطل شفعته وان لم يجد وكذا ولا يفيد لا تبطل شفعته حتى يجد لانه معد ويراد  
يبحث لها شفيعان احدهما حاضر فطلب الحاضر الشفعة ونفى له القاضية ثم حضر الشفيع الآخر  
فان الشفيع الثالث يطلب الشفعة من الشفيع الذي نفى له القاضية لان الذي نفى له القاضية تام  
مقام المشتري هذا اذا طلب الاول جميع الدار بالشفعة فلوانه طلب نصف الدار نظا منه لم يستحق  
الانصف بطلت شفعته وكذا لو كانا حاضرين فطلب كل واحد منهما الشفعة في نصف الدار  
شفعة لان السكوت عن النصف الباقية تسليم الشفعة في النصف المسكوت فيبطل  
النصف المسكوت واذا بطلت في النصف فبطل الكل كما ذكر في الكتاب وفكر الناظر في رجل  
اذا اشترى

دار في جنب الشفع فجا الشفع وقال سلم انصفها بالشفعة فاني المشتري لا تبطل شفعتي وهو  
 الصحيح لان طلب تسليم النصف لا يكون تسليم الباقي وكذا لو قلنا الشفع انا شفع هذا الدار  
 فسلم لي نصفها بالشفعة فاسلم لك النصف الباقي فاني المشتري لا تبطل شفعتي الوكيل  
 بشراء الدار اذا اشترى وقبض فجا الشفع وطلب بالشفعة من الوكيل قبل ان يسلم الوكيل الدار  
 الى الموكل قال الشيخ الامام ابو بكر محمد بن الفضل رح يصح طلبه وان كان ذلك بعد ما سلم الوكيل  
 الدار الى الموكل لا يصح طلبه ولو ان الشفع سلم الشفعة للوكيل صح تسليمه سواء كانت الدار  
 زيدة او لم تكن الوكيل يطلب الشفعة اذا سلم الشفعة للمشتري جاز عند المجتهد وبني يوسف<sup>رح</sup>  
 وهو بمنزلة تسليم الاب والجد شفعة الصغير رجل له شفعة عند القاضي فله تقديم<sup>ض</sup>  
 الى السلطان وان كانت شفعة عند السلطان وامتنع القاضي عن احضاره كان الشفع على شفعتي<sup>لانه</sup>  
 ترك الطلب بعد رجلا اشترى لابنه الصغير بارا والاب شفيعها كان الاب ان يأخذها بالشفعة  
 لان الاب لو اشترى مال ولد الصغير لنفسه جاز واذا اذن ياخذ ويطلب يقول المشتري واخذت  
 بالشفعة فتصير الدار له ولا يحتاج الى القضاء لو كان مكان الاب وصيا فالجواب فيه كالجواب  
 في شراء الوصي مال اليتيم لنفسه على قول من يملك ذلك يكون الوصي منه<sup>ملك</sup> الاب وعلى قول من لا  
 ذلك فله الشفعة ايضا لكن يقول المشتري وطلب الشفعة ثم يرفع الامر الى القاضي حتى ينصب<sup>ض</sup>  
 وصيا عن الصغير فيأخذ الوصي منه بالشفعة ويسلم الوصي الثمن الى القيم ثم بعد ذلك يسلم القيم  
 الى الوصي الشفع بالجور اذا باع الدار التي يستحقها الشفعة الاشقصا منها لا تبطل شفعتي لان  
 ما بقى لك للشفعة ابتداء فيك لبقائها الشفع اذا باع الشفعة بعد ما وجبت له الشفعة<sup>لا نسأ</sup>  
 او وجبها لا تبطل شفعتي لان حق الشفعة لا يحتمل التملك بلفظ الهبة والبيع لانهما لا ينافيان  
 الشفع اذا ادعى قبة الدار بالشفوع فانه لا بالشفعة تبطل شفعتي وان طلب الشفعة  
 ثم ادعى قبة الدار بالشفوع فانه لا يسمع دعواه لان طلب الشفعة او لا تراه بعدم الملك فلا يسمع<sup>دعواه</sup>

ولو تصرف المشتري في الأرض المشفوعة قبل ان يأخذ ما المشفع بان وجهها من انسان وسلم  
او تصدق بها او أجزاها او جعلها مسجدا او صلح بها او جعلها مقبرة ودفن فيها او وقفها ونفسا <sup>مستحلا</sup>  
لا تبطل شفعة الشفع له ان ينقض تصرف المشتري. وإن باعها المشتري من غير ان كان الشفع <sup>بالخيار</sup>  
ان شاء اخذها بالبيع الاول وان شاء اخذها بالبيع الثاني. ولو غرس المشتري فيها كراما <sup>شرا</sup>  
او بنى فيها بناء او غرس رطبة كان للشفيع ان يقلع ويأخذ الأرض بالشفعة. وإن زرع <sup>المشتري</sup>  
فيها زرعاً القياس له ان يقلع ويأخذ الأرض بالشفعة كما في الشجر وفي الاستحسان يوقوف <sup>ان ينقض</sup>  
الزرع ثم يأخذ بالشفعة. ولو اشترى الرجل داراً وزرعها بالنفوس بشيء كثير كان للشفيع <sup>الخيار</sup>  
ان شاء احد واعطاه ما زاد وان شاء ترك. وإن حطه البائع شيئا من الثمن كان للشفيع ان يأخذ <sup>خند</sup>  
بما وراء المحوط. ولو زاد المشتري البائع في الثمن كان للشفيع ان يأخذ ما بدون الزيادة وله  
تقاضي البائع والمشتري لا تبطل الشفعة. وكذا لو انفسخ البيع بينهما بجوار شرط او رؤية او رد  
بالعيب بعهده القبض بقضاء القاضي. ولو كانت الشفعة بالجوار فباع الشفع داره التي يستحق <sup>بها</sup>  
الشفعة بطلت شفيعته. ولو أجز الرجل داراً مدة معلومة ثم باعها قبل مضي المدد والمستاجر  
شفيعها ظل ابو نصر يرحم يجوز البيع بين البائع والمشتري ولا يفقد البائع على تسليم الدار الأرض <sup>وهو</sup>  
المستاجر واجازته فان طلب المستاجر الشفعة كان طلبه اجازة للبيع فيبطل الاجارة وله الشفعة  
بمختلف ما اذا باع الدار وضمن الشفع الذي للمشتري او ضمن الثمن للبائع فانه لا يكون الشفعة  
لان ثمة تعلق جواز البيع بضمانه نصا والشفيع بمنزلة البائع فلا يكون له الشفعة. اما ههنا <sup>جس</sup> البيع  
جائز قبل اجازة المستاجر فلا تبطل شفيعته باجازته. واذا طلب الشفع طلب المواتبة والامتداد  
وله المشتري ان يسلم اليه الدار فانه يرفع الامر الى القاضي ويطلب منه التملك ولا يملكها الشفع الا بقضاء  
اورضاء حتى لو بيعت دار اخرى بحسب الدار المشفوعة ثم قضى القاضي للشفيع بالشفعة ثم دفعها اليه لا يكون  
لهذا الشفع ان يأخذ الدار الثانية بالشفعة لان الشفع لو كان جارا لدار الثانية قبل قضاء القاضي

وكذا وجب الشفع <sup>داره التي يستحق</sup> بها الشفعة مسجداً ووقفها ووقفها مستحقاً أو حجة مقبرة  
ثم قضيه له بالشفعة فإنه لا يكون شفيعاً للدلالة الثانية لأن قيام الملك له فيما يستحق به الشفعة <sup>شرط</sup>  
وقت القضاء. والمسجد والوقف المستعمل بمنزلة التراث من ملكه. ولو أن الشفع بعد طلب الوافاة <sup>والاستهاد</sup>  
لم يرفع الأمر إلا القاضيه ان لم يتمكن من رفع عرض أو حبس أو منع مانع ولم يجده من يؤكل بالخصومة  
لا يظل شفيعه وإن لم يكن يرفع مع الفلكن من المرافعة ذكر في الكتاب انه على شفيعه أبداً وإن طال الزمان <sup>قالوا</sup>  
هذا قول لا يحقيقة. رح. وأختلفت الروايات عن محمد رح. في رواية إذا مضى شهر ولم يرفع مع الفلكن <sup>يطلب</sup>  
شفيعه. وفي رواية إذا مضى شهر وثلاثة أيام. وفي رواية إذا مضى ثلثة أيام ولم يرفع بطلت <sup>شفيعته</sup>  
وأختلفت الروايات فيه عن أبي يوسف رح. أيضاً. والفتوى على أنه مقدم بشهر. وإذا رفع الأمر  
إلى القاضي فإن القاضي لا يسمع دعواه إلا بحضرة الخصم فان كانت الدار في يد البائع يشترط السماع <sup>الدعوى</sup>  
حضره البائع والمشتري لأن الشفع يطلب القضاء بالملك واليد جميعاً والملك للمشتري واليد <sup>للبيع</sup>  
فيشترط حضرتهما. وإن كانت الدار في يد المشتري كفاه حضرة المشتري فالخصم الخصم وجاء وإن <sup>الدعوى</sup>  
يقول أن هذا المشتري دار أبداً وأنا شفيعها يقول له القاضي ابن الدار التي تريد شفيعتها أين <sup>يد</sup>  
موضعها وحدودها لأن القاضي لا يتمكن من القضاء إلا بمعلوم الدار والدار التي في موضعها لا تضر <sup>محلها</sup>  
الأنبياء الحدود فإذا بين الحدود يقول له القاضي ما هي سبب تطلب الشفعة لأن أسباب الشفعة  
مختلفة بعضها مقدم على البعض فلا بد من بيان السبب

### فصل في ترتيب الشفعاء

قال في الكتاب الحليط وهو الشريك في نفس البقعة أحق من الشريك أروا بالشريك هو الشريك <sup>حقه</sup>  
الدار والشريك أحق من الجار والجار أحق من غيره وصورة هذا الترتيب مثل بين رجلين في دار مشتركة <sup>بين</sup>  
أحد هذين الرجلين وبين رجل آخر سواهما وهذه الدار في سكة غير نافذة وعلا ظهر هذا المنزل دار الرجل  
أخر باب تلك الدار في سكة أخرى فباع أحد الشريكين المنزل والدار نصيب من المنزل <sup>من</sup> الشريك الآخر



اية بالشفعة من غير لانه شريك في نفس البقعة البسطة فان سلم هو الشفعة كان الشريك والدار اولى بالشفعة  
 من الشركاء في السكة لانه شريك في الطريق الخاص وهو الطريق في الدار فان سلم هو اهل السكة احق<sup>بالشفعة</sup>  
 لانهم شركاء في الطريق فان سلم اهل السكة كانت الشفعة للحمار الملاصق وهو الذي عي<sup>ظهر</sup>  
 المنزل ولا شفعة في الوقت الا للقيم ولا لموقوف عليه ولا شفعة في بيع الكر دار وفي التي يكون  
 في الارض على غير الملو<sup>ماء</sup> الا ان الكر دار نقل ولا شفعة في النقولات ولا شفعة في الاراضي التي جازها الا  
 لبيت المال وكذا الاراضي الميان بيهية وفي التي يزرعها الاكوة لا يجوز بيعها ولا شفعة فيه اكس  
 المزارع منها التراب ويجوز بيع الكر دار اذا كان معلوما ولا شفعة فيها لما قلنا من رجل ارض بغلة  
 داره ارض برفتمها الاخر بيعت دار بمجنب هذه الدار كانت الشفعة للموصي له بالزينة رجل اخذ ارضا  
 مزارعة وزرع فيها فلما صار الزرع بقلا اشترى المزارع الارض مع نصيب رب الارض من الزرع  
 ثم جلبه الشفعين فله الشفعة في الارض وفي نصف الزرع الا انه لا يأخذ بالشفعة حين يركب الزرع<sup>لان نصف</sup>  
 الارض مشغول بنصيب المزارع دار بينهما ثلث بيوت بيت في اول الدار ثم البيت الثاني  
 بمجنب هذا البيت ثم البيت الثالث بمجنب الثاني كل بيت لرجل واحد باع واحد من بيته  
 اكان طريق البيوت في الدار كانت الشفعة للباقيين بحكم الشركة في الطريق وان كان ابواب البيوت  
 في سكة واحدة نافذة لانه الدار فان بيع البيت الاوسط فالشفعة لصاحب الاعلى والاسفل هما معا  
 لانهما جاران متلازمان احدهما على المين والآخر على اليسار وان بيع البيت الاعلى كانت الشفعة  
 لصاحب الاوسط لا غير لانه جار وان بيع البيت الاسفل كانت الشفعة لصاحب الاوسط لانه<sup>جار</sup>  
 متلازم سكة غير نافذة فيها مسكة اخرى غير نافذة بيعت في السكة السفلى دار كانت الشفعة  
 لاهل السكة السفلى لانهم شركة في الطريق الخاص وهي السكة السفلى ولو بيعت في السكة العليا<sup>دار</sup>  
 كانت الشفعة لاصحاب السكتين جميعا لاستقلالهم في الشركة في الطريق وكذلك من خاص  
 خلق منه نهرا اخر فبيع ارض على النهرا بصعري كانت الشفعة لاصحاب النهرا الصعري ولو بيع

ارض على النهر الا لكانت الشفعة لاصحاب النهرين جميعا. وادريست ولها بابان في سكتين فانكنا  
 هذه الدار في القديم دارين باب احدهما في سكة غير نافذة وباب الاخرى في السكة الاخرى مثلها <sup>شترها</sup>  
 رجل ورفع الحائط بين الدارين حتى صار تاردا واحدة فلا همل كل سكة ان يأخذ الجانب الذي كان <sup>باله</sup>  
 في تلك السكة. وان كانت هذه الدار المبيعة في الاصل واحدة ولها بابان كانت الشفعة لاهل السكتين  
 في جميع الدار بالسوية انما يعتبر في هذه القديم دون الحادث. وكذلك سكة غير نافذة رفع حائطها  
 الى الطريق الاعظم حتى صارت نافذة بيع فيها دار كانت الشفعة لاهل السكة بالسوية لان هذه <sup>السكة</sup>  
 وان جعلت نافذة لم تكن نافذة في القديم ولم لهم ان يمسد الطريق. وكذلك حين رفع الحائط <sup>لوقالوا</sup>  
 جانا ما طريقه للعامة لان لهم ان يمسد او يجعلوها كما كانت. سكة في اقاصها دار طريق  
 هذه الدار في سكة نافذة بيع هذه الدار فان كان طريق الدار طريقا العامة وليس لاهل <sup>السكة</sup>  
 ان يمنعهم فلا شفعة لاهل السكة انما الشفعة تكون لما رددلر. وان كان طريق هذه الدار <sup>خاصة</sup>  
 لاهل السكة ان يميزوا العامة عن الدخول في سكتهم كانت الشفعة لاهل السكة. وكذلك  
 سائر السكت ان كانت في المحطة النافذة لا شفعة لهم فان احدثوا التقاد فلهم الشفعة  
 سكة غير نافذة اقاصها مسجد وطرف من اطراف المسجد الى الطريق الاعظم هي سكة نافذة  
 وان كانت جوارب المسجد كلها بيوت الناس كانت الشفعة لاهل السكة. وهذا اذا كان المسجد <sup>خطه</sup>  
 فان لم يكن خطه وانما احدها لاهل السكة وجبت لهم الشفعة. وكذلك حكم السكت التي في اقاصها  
 الوادي بخار في سكة نافذة لانهم يخرجون الى الوادي والوادي بمنزلة الطريق. علو لوجل وسفل  
 الاخر وطريق العلو في السكة العليا لا في السفلى باع صاحب السفلى سفله كان لصاحب العلو  
 ان يأخذ السفلى بالشفعة لان السفلى متصل بالعلو وكانا جارين. ولأنه طلب الشفعة <sup>فانه</sup>  
 العلو قبل ان يأخذ او كان للعلو من هذا ما حين بيع السفلى كان لصاحب العلو ان يأخذ الشفعة <sup>بالشفعة</sup>  
 في قول محمد ربح لان له حق النخل على العلو فياخذ بذلك. وقوله لا يوجب ربح اذا نهضم العلو لشفعة <sup>له</sup>

صاحب السفلة يشفعه العلوي من الجار في قول ابي حنيفة ربح اذا لم يكن للجار شركة في الميراث والشركة  
 بالخشبة التي تكون له على حائط الغير له من وضع الخشبة لا غير يكون جارا ولا يكون شريكا <sup>سكة</sup>  
 مستطيلة غير نافذة ينشعب منها زائعة مستطيلة غير نافذة بيعت دار من الزائعة كانت الشفعة لاهل <sup>الزائعة</sup>  
 لشركتهم فبطريق خاص وان بيعت دار من السكة العليا كانت الشفعة لاهل السكة والزائعة جميعا  
 لا يستوفونهم في الميراث السكة العليا وكذلك نهز يقوم فنشعب منه ساقية لقوم باع رجل من اهل <sup>الساقية</sup>  
 ارضا بشرته من الساقية كانت الشفعة لاهل الساقية وان بيع ارض على النهر الاول كانت الشفعة لاهل <sup>هل</sup>  
 النهر والساقية جميعا قراح في وسط ساقية جارية شرب القراح من الساقية من الجانبين ينبيع القراح <sup>قراح</sup>  
 شفعيان لهذا القراح احدهما على مين الساقية والاخر على شمال الساقية كانت الشفعة لهما جميعا  
 لان الساقية من القراح وكانت من اجزاء القراح فكل واحد منهما يكون جارا للقراح وجله دار بها  
 مقاصير باع منها مقصورة سعيذة او طائفة معلومة وللدار جارا على جانب واحد منهما كان لهذا الجار <sup>الجار</sup>  
 الشفعة وان لم يكن جارا لتلك المقصورة ولالتك الطائفة لان المبيع من جملة الدار فكان  
 جارا للدار جارا للمبيع ولو ان الشفع سلم شفعه ثم ان المشتري باع تلك المقصورة لم يكن لجار الدار  
 شفعته في المقصورة اذا لم يكن هو جارا لتلك المقصورة لان المقصورة بعد بيعها لم يبق من اجزاء <sup>اجزاء</sup>  
 الدار وكان لاي الرجل اذا اشترى بيتا من دار والدار كله والرجل واحد كان لجار الدار شفعته في البيت  
 وان لم يكن هو جارا لتلك البيت فلو ان الشفع سلم الشفعة ثم باع المشتري البيت ذلك البيت  
 لم يكن لجار الدار شفعته في البيت ولو ان رجلا اشترى دارا في سكة غير نافذة ثم اشترى دار اخرى  
 في تلك السكة كان لاهل السكة ان يأخذوا الدار الاولى بالشفعة لان المشتري لم يكن شفعيا وقت الشراء  
 الاول ثم صار هو شفعيا مع اهل السكة في الدار لان المشتري وقت شراء الدار الثانية هو من اهل <sup>السكة</sup>  
 وكذلك دارين تفرقت اشترى رجل نصيب احدهم فلما اراد ان يأخذوا الثلث الاول اذا لم يأخذ  
 الشريك ذلك الثلث ثم لا شفعه له في الثلثين الآخرين لان المشتري شريك في الدار وقت شراء <sup>الثلث</sup>

والثالث فيكون هو مقدّم على الجار. ولو كانت الأربعة نفرها اشترى رجل نصيب الثلاثة ثم بعد  
 بعد واحد والشريك الرابع غائب ثم حضر فله ان يأخذ نصيب الاول وهو نصيب الآخرين <sup>شفع</sup>  
 مع المشتري. ولو اشترى احد الأربعة نصيب الاثنين واحد بعد واحد ثم حضر الرابع كان شفيعا  
 مع المشتري في النصيبين جميعا لان هذه الصورة كان المشتري شريكا وقت شراء النصيبين  
 رجلا له خمس منازل في سكة غير نافذة فباع هذه المنازل فطلب الشفع الشفعة في منزل واحد منها  
 ان طلب الشفعة بجميع السكة في الطريق لم يكن له ان يأخذ البعض لما فيه من قرب الشفعة من غرضه  
 وان طلب الشفعة بالجوار وجوابه في هذه المنزل لا غير كان له ذلك لانه جار لهذا الواحد خاصة وحسب هذه  
 المسئلة يأتي بعد هذا في فصل عاشر. رجل له خان فيه مسجد فزعه صاحب الخان واذن الناس التماس  
 وصوله الجماعة فيه ففعلوا حتى صار مسجدا ثم باع صاحب الخان كل حجرة في الخان من رجل حتى صار دراج  
 منها حجرة قال محمد بن الشفعة لجميعهم لا يشتركون في طريق الخان وقد كان الطريق مملوكا. دار بيعت  
 شفيعان بالجوار فطلبا الشفعة من المشتري ورفع احدهما المشتري الى المحاكم لا يرى الشفعة بائنا <sup>ل</sup>  
 لهما المحاكم لا شفعة لك ثم عزى الحاكم عن القضاء وولى الخريش الشفعة بالجوار فجاء الشفع الآخر فقص هذا القصة  
 الثاني بالشفعة لم يكن الاول ان يشاركه في الشفعة لان القاضي الاول قد اطل شفيعته رجلا ان اشترى دارا  
 احدهما شفيعها فلا شفعة للشفيع فيما صار للاجنبي لان شراء الاجنبي لا يتم الا بقبول الشفع البيع لنفسه  
 ثم فيه شرب لقوم وارضى الدهر غيرهم فباع رجل ارضه والماء منقطع في النهر فاهم الشفعة في قول محمد بن  
 وفي قياس قول الجعفي في رجل لا شفعة لهم حتى الشرب اذا كان الماء منقطعاً كما في العلو المنهد <sup>رجل</sup>  
 باع دارا وابنه الصغير سقاهم ليس للوالدان يطلب الشفعة تولده لانه بايع والصغير علم شفيعته  
 اذا بلغ اذا ثبت ان الشفعة تنبت باسباب بعضها اقوم من البعض فاذا طلب الشفع القضا  
 بالشفعة لا بد من بيان السبب حتى يعلم القاضي انه باي سبب يقضي فان بين المدعى السبب وتأ  
 لا بد من بيان المدعى ثم دعواه ويطلب المدعى عليه بالجواب فان قلل المدعى عليه ماله قيل شفيعه

جواباً ما ثم يقول المدعى قد أنكر ما ادعت فان قال المدعى حلفه القاضيه ثم قال في الكتاب يحلفه  
بالله مالهذا المدعى بذلك شفعة في هذه الدار التي ادعاها المدعى فان حلف ان قطعت الخصومة  
بينهما الا ان يقيم المدعى البينة على ما ادعى وان نكل المدعى عليه لزومه الشفعة وان قال المدعى عليه  
في الجواب اني قد اشتريت هذه الدار التي بين المدعى وحدها الا ان الدار التي في يد المدعى يطلب  
الشفعة  
ليست له كلف المدعى اقامة البينة على ان تلك الدار التي في يده له فان اقام البينة على الملك  
يستحق بها الشفعة وان لم يكن له بينة على الملك ولكن قال ان المشتري يعلم انها لحلف المدعى عليه  
ما تعلم ان الدار التي في يد المدعى يجب الدار التي اشتريته فما له فان حلف لا مسيل له عليه الا ان يقيم المدعى  
على الملك وان نكل لزومه الشفعة وان قال المشتري اني قد اشتريت هذا الدار التي يريد ان ياحد  
بالشفعة منذ سنة وقد علم هذا المدعى بشراحي ولم يطلب الشفعة يقول القاضيه للمدعى  
ما طلبت  
هو هذه الدار فان قال المدعى طلبت الشفعة حين علمت كان صحيحاً وكفاه ذلك فان قال المشتري  
حين علمت كان القول قول الشفيع وان قال الشفيع علمت منذ سنة وطلبت وقال المشتري  
لم يطلب كان القول قول المشتري وهو كالبر اذا زوجت فبلغها الخبر فردت فاختصا الى القاضيه  
فقال الزوج حين بلغها الخبر سكنت وقالت رددت حين علمت كان القول قولها وان قالت  
علمت يوم كذا ورددت لا يقبل قولها ولو قال الشفيع لم اعلم بالشراء الا الساعة كان القول  
قوله  
وعلى المشتري البينة انه علم قبل ذلك ولم يطلب ولو قال المشتري انه لم يطلب الشفعة حتى لشيء قال  
الشفيع طلسم كان القول قول المشتري ويحلف بالله انه لم يطلب الشفعة حين لعينك وكوئيل الشفيع  
علمت فقال الممس او في يوم قبل هذه الساعة لا يقبل قوله الا ببينة ولو ان رجل ادعى شفعة بالزوج  
رجل لا يرى الشفعة بالجوار فانكر المدعى عليه وقال لا شفعة له كان القول قوله ويحلف بالله مالهذا  
بذلك شفعة على قول من يرى الشفعة بالجوار ولا يحلف بالله مالهذا بذلك شفعة في هذه الدار الا  
لو كان  
على هذا الوجه يحلف بالله بناء على ما به فيقول حق المدعى ولو ان دارين متلازمين لرجلين فمضت

صاحب الحق الذي يلى جاره على رجل باعت من الارض وقبض المتصدق عليه ثم بلغ  
 دار من المتصدق عليه ذكر الناظر ان لا يبق الجار شفعيا فان طلب الجار من المشتري بالله ما <sup>مقل</sup>  
 صاحب الدار نكضه او فرار من الشفعة على وجه التلجئة كان له ذلك لانه ادعى عليه معن لواقربه  
 لزمه ويحلف فان حلف لا شفعة له وان نكل كان له الشفعة لانه اقرا به جار ملازق رجل اشترى  
 من رجل عقار من اودار بتم كثير اشترى ثمنه اعشارها بتم قليل كان الجار الشفعة في البيع الاول دون  
 الثاني لانه بالبيع الاول صار شريكا في نفس البقعة فيكون موافقا من الجارية في البيع الثاني فان اراد الشفع  
 ان يحلفه بالله ما اردت لذلك ابطال الشفعة قال الشيخ الامام ابو بكر محمد بن الفضل راج لا يحلفه  
 على هذا الوجه لانه لواقربه لا يلزمه شيء ولكن لو اراد ان يحلف المشتري يحلفه بالله ان البيع الاول ما <sup>كان</sup>  
 تلجئة كان له ذلك لانه ادعى عليه معن لواقربه يلزمه مكان له ان يحلفه على هذا الوجه قال وما ذكره الفصل  
 ان الشفع اذا اراد استخلاف انه لم يرد به ابطال الشفعة كان له ذلك اى اذا ادعى بان البيع كان تلجئة  
 تجلكن تباعيا بما فطلب الشفع الشفعة بمحضرة البايع والمشتري يقال كان البيع بيننا بيع معا <sup>ملته</sup>  
 وصدقه المشتري في ذلك قال الشيخ الامام ابو بكر محمد بن الفضل راج فيما لا يصد فان على الشفع  
 الا ان يكون البيع بتم لا يباع مثلك البيع بذلك الثمن لقلته فيكون البيع بيع معا <sup>لشفع</sup> ولا يكون  
 فيه الشفعة الا ترى انه لو جرى هذا الاختلاف بين البايع والمشتري فقال البايع بعته معا <sup>لشفع</sup>  
 وقال المشتري لا بل كان البيع بيع رغبة ان كان البيع بتم لا يباع مثلك البيع بتملك الثمن لقلته  
 كان القول قول البايع وان لم يكن كذلك كان القول قول المشتري وكذلك اذا وقع الاختلاف  
 بينهما وبين الشفع وقال القاضى الامام على السعد راج وان باع بما لا يباع مثله لا يصد فان <sup>على</sup>  
 الشفع اية لان هذا قول القوام ان الثمن اذا كان بمحض لا يباع به مثله لا يجوز رجل اشترى دارا لانه  
 الصغير فاذا اب الشفع ان ياخذ الشفعة ولخلافه مع الشفع في الثمن كان القول قول الاب <sup>ينكر</sup> لانه  
 حق التملك بما ادعى من الثمن ولا يمين على الاب لان قلته الاستخلاف الاقرار ولو اقر الاب بما ادعى الشفع <sup>اقراره</sup> لا يصد

على الصغير رجل له دار غصبتها منه غاصب والغاصب يحرم ذلك الغصوب منه فيعت دان محض  
 الدار والغصوب منه شفع الدار للبيعة والمشتري يحرم الشفعة ويحذر الدار الغصوب منه  
 قال ابن مقنن رحمه الله يطلب الغصوب منه شفعة الدار للبيعة ثم يحاصم المشتري والغاصب الى القاضي  
 ويقول  
 هذه الدار التي اشتري هذه الدار قد طلبت منه الشفعة ولي شفعتهما هذه الدار التي غصبت هذه الدار  
 فان اقام البينة ان الدار الغصوبة له قضه القاضي له بالدار الغصوبة وبالشفعة ايضا وان لم يكن  
 بينه حلف الغاصب والمشتري فان نكل الغاصب عن اليمين وحلف المشتري قضه القاضي له بالدار  
 للغصوبة على الغاصب ولا يقض له بالشفعة لان نكول الغاصب يكون حجة على الغاصب دون المشتري  
 وان حلف الغاصب ونكل المشتري قضه القاضي له بالشفعة ولا يقض له بالدار الغصوبة لان نكول  
 يكون حجة عليه دون الآخر واذا توجه القضاء بالشفعة فان القاضي لا يقض بالشفعة حتى يحضر  
 الثمن فان قال المشتري اقض لي بالشفعة ودعها على مالها ولا تسلم حتى أتيتك بالثمن قال محمد رحمه  
 القاضي الى ذلك فان قال للمشتري ان لا تجيء بالثمن الى ثلاثة ايام فانا نرى من الشفعة فلم يجز  
 الى ذلك الوقت ذكر ابن رستم عن محمد رحمه الله يبطل شفعة لان تسليم الشفعة اسقاط محض نصح بطلان  
 بالشرط وقال بعض المشايخ رحمه الله لا يبطل شفعته وهو الصحيح لان الشفعة متى ثبتت بطلب اللوازمة  
 ولا شهادة وتأكدت لا ينظر الى تسليم بلسانه وكذا لو قال المشتري للمشتري هات الدار ثم خذ شفعتك  
 فان امكته لحضر الدار ثم في ثلاثة ايام ولم يحضر بطلت شفعته عند محمد رحمه الله ولو ان الشفيع  
 الذي نازر الثمن دراهم اختلفوا فيه والصحيح انه لا ينظر الى الوكيل بشراء الدار اذ كان شفيعا  
 قالوا هو يطلب الشفعة من الموكل وليس هو كمن اشترى لنفسه وهو شفيع فانه لا يحتاج  
 قالوا لو قيل ليمان الوكيل يقوم مقام الموكل في هذا حتى لا يحتاج الى الطلب لا يبعد والاول  
 الوكيل بالشراء اذا اشترى فناء الشفيع يطلب الشفعة من الوكيل قال بعضهم ان كان الوكيل  
 يسلم الدار للموكل لا يصح الطلب منه وهكذا روى عن محمد رحمه الله ان الوكيل لا يبيع حصلا

الى الموكل وان كان الموكل <sup>يسلم</sup> الى الموكل ببيع الطلب منه وهو خصم وقال الشيخ الامام ابو بكر محمد بن  
 الفضل رح والقاضي الامام علي السغدري رح صح الطلب منه <sup>يسلم</sup> ولم يسلم لانه في حكم الحقوق وان نفسه <sup>تكون</sup>  
 بمنزلة المشتري يكون خصما في طلب الشفعة كانت الدار في يد اولئك رجل اشترى دارا بالكوفة  
 بكر حطة بغير عينه فاحمه الشفع الى القاضي بمرو والدار بالكوفة او بمرو وقض القاضي له بالشفعة ذكره النواير ان كانت  
 قيمة الكوفة <sup>صله</sup> سواء اعطاه الشفع الكريحت قض له بالشفعة وان كان القيمة متساوية  
 فان كان الكوفة الموضع الذي يريد الشفع ان يخطى اعلى قيمة فذلك الى الشفع يعطيه حيث شاء وان كان  
 ورضي المشتري بذلك فذلك يعطيه الشفع حيث شاء وان لم يرض المشتري بذلك اعطاه الشفع  
 الذي يكون قيمة الكوفة مثل قيمته في موضع الشراء رجل اشترى ارضا بمائة درهم ورفع منها التراب <sup>الشفع</sup>  
 التراب بمائة درهم ثم جاء الشفع وطلب الشفعة قال الشيخ الامام ابو بكر محمد بن الفضل رح يأخذ  
 الارض بنصف الثمن وهو خسون درهما يقسم الثمن على قيمة الارض قبل رفع التراب وعلى قيمة التراب  
 المرفوع ثم يطرح عن الشفع قيمة التراب وقال القاضي الامام علي السغدري لا يطرح عن الشفع <sup>نصف</sup>  
 الثمن وانما يطرح عنه محصة النقصان فلو ان المشتري كسرت الارض بعد ما رفع منها التراب فاعادها  
 كما كانت قبل ان يحضر الشفع ثم حضر الشفع قال الشيخ الامام ابو بكر رح يقال للمشتري ارفع من الارض  
 بقدر ما احدث فيها ثم يكون الجواب عليه عما قلنا المشتري اذا اشفع الى الشفع واستعمله <sup>معه</sup> شهرانا  
 ثم رجع الشفع وطالبه في الحال كان له ذلك المشتري مع الشفع اذا اختلفا في الامر  
 كان القول قول المشتري مع عينه وان اقاما البينة على ما ادعى يقض بينه الشفع في قول الشيخ محمد  
 وقال ابو يوسف رح البينة بينة المشتري <sup>وان</sup> الفصح اذا اخذ الدار من البايع كانت عهده على البايع  
 اخذها من المشتري كانت عهده على المشتري وللشفع خيار رؤية وله ان يرد بالعيب وهو  
 بمنزلة المشتري في ذلك وان كان المشتري اشترى الدار على ان البايع يرضى من كل عيبها اذا كان  
 بها عيب علم المشتري بذلك ورضي كان للشفع ان لا يرضى بالعيب ويرد الشفع اذا اخذ الدار



بالشفعة وبني فيها ثم استحققت الدار رجوع الشفعين بالثمن على من أخذ منه الدار ولا يرجع بقية  
 البناء على أحد بخلاف المشتري فإن المشتري كما يرجع بالثمن على البائع يرجع بقيمة البناء  
 أيضاً الشفعين إذا وكل رجلاً بأخذ الشفعة جاز فوكيله فإن قال المشتري بعد ما أثبت الوكيل  
 الشفعة أنا أريد يمين الشفعين أنه لم يسلم يقال له سلم الدار إلى الوكيل واتبع الموكل وحلفه  
 وهو كالموكل بقبض الدين إذا ادعى المدعى المديون أن الموكل أبرأه عن الدين فإنه يومئذ يرجع  
 الدين إلى الوكيل ويقال له اتبع الموكل وحلفه على ما يدعي رجل اشترى داراً بالحياد ونقد الزيد  
 فتجوز له البائع فإن الشفعين يأخذ بالحياد لأنه اشتراه بالحياد رجل اشترى أَرْضاً بمائة  
 درهم وقبضها فحضر الشفعين وطلب الشفعة وسلمها إليه المشتري بمائة درهم ثم اشترى  
 نقد الثمن البائع فوهب له البائع منها خمسة بعد أخذ المائة فعلم الشفعين بالهبة ليس له أن يسترد  
 من المشتري من الثمن ولو أن البائع وهب من المشتري خمسة من الثمن قبل قبض الثمن والمسألة  
 كأن للشفيع أن يسترد من المشتري ما وهب له من البائع لأن هبة شيء من الثمن قبل قبض الثمن حط والمخطئ  
 باصل العقد فكان للشفيع أن يسترد من المشتري قدر ما حط عنه البائع أما بعد قبض الثمن هبة  
 ليس بخط بل هو تملك مبتدأ كان وهب له مالا آخر الوكيل بالبيع إذا باع الدار بالف ثم أن الوكيل حط  
 عن المشتري مائة من الثمن صح ويضمن قدر المخطوط للأمر ويدبر المشتري عن المائة ويأخذ الشفع الدار  
 الثمن لأن حط الوكيل لا يلحق باصل العقد رجل اشترى نصفاً شايعة من دار وأجرها شايعة منها ثم اشترى  
 قاسم البائع وحضر الشفعين فكانت القسمة بقضاء القاضي فإن الشفعين يأخذ من المشتري ما صار له  
 القسمة وليس له أن يبطل القسمة رواية واحدة. وإن كانت القسمة بغير قضاء هـ إلى أن يبطل القسمة  
 روايتان والصحيح أنه لا يبطل وله أن يأخذ بالشفعة ما صار للمشتري ولو أن رجلين اشترى داراً ورواها  
 شفعيان ولهما شفعين ثالث أيضاً فاقسم المشتريان ثم حضر الشفعين الثالث كان له أن يبطل القسمة كانت  
 قضاء أو بغير قضاء رجل اشترى داراً ولها شفعيان أحدهما غائب فطلب الحاضر الشفعة فقضاه القضاة

ثم جاء الشفيع الثاني فان الثاني يطلب الشفعة من الشفيع الحاضر الذي دفع له القاص لا من الله تزي لا الشفيع  
الاول قام مقام المشتري هذا اذا طلب الشفيع الحاضر جميع الدل بالشفعة فان طلب النصف <sup>عزل</sup> ان  
لا يستحق الا النصف بطلت شفعته وكذا لو كانا حاضرين فطلب كل واحد منهما الشفعة في النصف بطلت  
لان كل واحد منهما لما لم يطلب الكل بطلت شفعته في النصف الذي لم يطلب واذا بطلت شفعته <sup>في النصف</sup>  
يبطل في الكل رجل باع دارا وهي في جارة رجل والمستاجر شفعها بما جاز البيع في حق البائع والمشتري  
ويوقف في حق المستاجر فان احراز المستاجر البيع نفذ البيع الزوال ما يوجب التوقف ويكون  
للمستاجر ان ياخذ الدل بالشفعة وهو بخلاف ما لو باع دارا على ان ينفصل فلان بالخبر  
او بالرد فلان شفيع الدل فكفل الشفيع بطلت شفعته لان الكفالة اذا اشترطت في البيع  
كان تمام البيع بالكفالة فصير الكفيل بمنزلة البائع اما ههنا البيع كان تاما جازا بين البائع <sup>المشتري</sup>  
فلا يصير المستاجر بالاجارة بمنزلة البائع فلا يبطل شفعته ولو ان المستاجر لم يجر البيع ولكنه  
طلب الشفعة كان طلب الشفعة قسحا للاجارة رجل اشترى دارا فحضر الشفيع واراد ان ياخذ الدل  
فقال المشتري احدثت فيها هذا البناء وقال الشفيع لا بل اشتريتها مبنية كما هي كان القول قول <sup>المشتري</sup>  
وان اقاما الدية كانت بينه الشفيع اولا وكذا لو اشترى ارضا فحضر الشفيع فاراد ان ياخذ <sup>الدل</sup>  
وفيها اشجارا واختلفا على هذا الوجه وانما يكون القول قول المشتري اذ لا يمكن مكذ باظهار وانكا  
مكذ باظهار بان قال احدثت فيها الاشجار الان لا يقبل قول المشتري وان قال اشتريت منذ <sup>عشرين</sup>  
يوما واحدثت فيها الاشجار قبل قوله اذ ابين وقتا لا يمكن به الظاهر وان قال المشتري اشتريت  
البناء بخمس مائة درهم ثم اشتريت الارض بعد ذلك او قال اشتريت الارض بدون البناء او لم اشتر <sup>يت</sup>  
البناء بعقل اخر فلا شفعة لك في البناء لانه يقع صار مقصودا وقال الشفيع لا بل اشتريتها معا في <sup>صفقة</sup>  
واحدة في القياس يكون القول قول المشتري وفي الاستحسان يكون القول قول الشفيع لان <sup>المشتري</sup>  
نيكر الشفعة في البناء ليعتق الصفقة بعد قيام سبب الشفعة ظاهرا فلا يقبل قول المشتري <sup>ولو قال</sup>

المشتري وهب إلى البناء أولاً ثم اشترى الأرض كان القول قول المشتري ويأخذ الشفع الأرض بدون  
 البناء وكذلك لو قال المشتري النصف ثم النصف وقال الجار وهو الشفع اشترى الكل بعقد  
 واحد  
 كان القول قول الشفع استخساناً وأن أقام البينة كانت البينة بينة المشتري في قول أبي يوسف  
 لأنه هو المحتاج إلى البينة وعلى قول محمد رجح البينة بينة الشفع فإن ادعى المشتري أنه اشترى الكل  
 بعقد واحد وادعى الشفع أنه اشتراه متغفراً كان القول قول المشتري وأن قال المشتري رهن  
 هذا البيت من الدار بطريقه إلى باب الدار ثم باعني ما بقى من الدار بالف درهم وقال الشفع بل  
 اشتريت  
 كل الدار بالف درهم كان القول قول المشتري في البيت فيأخذ الشفع كل الدار عدا البيت وطريقه  
 إن شاء بالف فإن جحد البائع هبة البيت كان القول قوله مع يمينه وأن صدق البائع المشتري فيما  
 قال كان البيت للموهوب له ولا يصدق على إبطال الشفعة في الدار لأن شركة المشتري قبل شري الدار  
 لا تظهر في الشفع بقولهما إلا أن يقيم البينة على الهبة قبل شراء الدار فيصير المشتري شريكاً في الدار فيقتطع  
 على الجار رجل اشترى داراً فادعى الشفع أن المشتري هدم طائفة من الدار وكذلك المشتري كان القول  
 قول  
 المشتري والبينة بينة الشفع وأن لم يوقت شهود صاحب الشفعة يقضي بالبيت بينهما نصفين  
 لا سيما في الحجة ويقضي ببقية الدار الذي أقام البينة على شراء كل الدار ولا شفعة لاحدهما على الآخر لأنه لم  
 يش  
 سبق شراء أحدهما ولو اقتصما في الدارين المتلازمين فاقام أحدهما البينة أنه اشترى هذه  
 الدار منذ شهر و أقام الآخر البينة أنه اشترى هذه الدار الأخرى منذ شهرين يقضي للثاني بشري  
 بالف من شهرين كما شهد شهوده ويقضي له أيضاً بالشفعة في الدار الأخرى لأن جواره سبق  
 على بيع الدار الثانية ولو لم يوقت شهوده يقضي لكل واحد منهما بداره ولا شفعة لواحد منهما  
 وجعل  
 كان البيعين كانا معاً ولو وقت أحدهما ولم يوقت الآخر يقضي لصاحب الحق بالشفعة على الآخر  
 فصل فيما للشفيع أن يأخذ البعض ولا يأخذ

رجل اشترى أرضاً فأجرها من الجار بالشراء أو دفعها مزارعة أو كان فيها محل مدع الخيل معاملة أوساً

الجار بعد ما علم الجار بالشراء بطلت شفعة الجار لان اقدامه على هذه التصرفات بعد العلم بما رضى  
 منه بقرارة المشتري فيطل شفعته. ولو اشترى بخلافه ليقطع ثم اشترى الارض بعد ذلك قال لا  
 شفعة  
 للشفيع في الخيل لانه نقل. وكذا لو اشترى الثمر ليجزها والبناء ليهدم ثم اشترى الارض بعد ذلك كان  
 للشفيع  
 الشفعة في الارض خاصة. ولو اشترى قرية فيها بيوت واشجار ونخل ثم انه باع الاشجار والبناء  
 فقطع  
 المشتري بعض الاشجار وهدم بعض البناء ثم حضر الشفيع كان له الارض وما لم يقطع من الاشجار  
 وما لم  
 يهدمه من البناء وليس له ان يأخذ ما قطع وي طرح عن الشفيع حصته ما قطع من الثمر وما هدمه  
 من البناء لانه صار مقصودا فاخذ قسطا من الثمن. رجل اشترى نهر باصله وارجل ارض في أعلى  
 النهر  
 بجنبه ولا حرا ارض في أسفل النهر الى جنبه فلهما الشفعة جميعا في اصل النهر من اسفله لاسفله وكذا  
 القناة والبير والعين لانهما من العقارات وتشتق بالشفعة. وكذا القناة مفتوحة في ارض وظهر  
 ماؤها في ارض اخرى ان القناة من مفتوحة لا مصها شركاء في الشفعة. رجل له نصيب في نهر فهو  
 الحق بالشفعة من يجري النهر في ارضه لان الذي يجري النهر في ارضه جار وصاحب النصيب في النهر  
 شرك في البيع فكان مقدما على الجار. رجل له ارض كثير المون والخراج لا يشتريها احد فباعها  
 من انسان مع دار له قيمتها الف وخمسائة بالف وخمسائة ولدا وشفيع ان يأخذ الدار بالشفعة  
 ولا يأخذ الارض قالوا كانت الارض مجال يشتريها احد من اصحاب السلطان قسم الثمن وهو الف وخمسائة  
 على الله وروى قيمة الارض وهي الف الذي يشتريها احد من اصحاب السلطان فيأخذ الشفيع الدار  
 بها  
 بذلك ان رضى به المشتري. وان كانت الارض مجال لا يشتريها احد من اصحاب السلطان ولكنه يشفع  
 بها  
 فينظر له قيمة الارض في آخر الوقت الذي ذهبت رغبة الناس عنها ثم ينقسم الثمن على ذلك لانه اذا لم  
 قيمة في الحال يستتر قيمتها في آخر الوقت الذي كانت متعومة و ذهبت رغبة الناس عنها رجل اشترى  
 دارين في موضعين مختلفين احدهما بالشام والاخرى بالعراق في صفقة واحدة فان كان الشفيع  
 شفيعا  
 للدارين جميعا فانه يأخذ الدارين وليس له ان يأخذ احدهما الدارين. وان اشترى الدارين في  
 صفعتين

ما زاد الشفيع ان يأخذ أحد الدارين كان له ذلك، وإن كان هو شفعاً لدارين جميعاً، <sup>رجل</sup> اشتري خمس  
 من ارباع رجل واحد في سكة غير نافذة بصفقة واحدة، وأراد الشفيع ان يأخذ منزلاً واحداً قالوا <sup>طلب</sup>  
 الشفعة بمحكم الشريعة الطريق لا يأخذ البعض لأنه تفرق للصفقة من غير ضرورة، وإن أراد الشفعة  
 بمحكم الجوار وجاره في هذا المنزل الذي يريد اخذ لا غير كان له ذلك، <sup>فالمحصل</sup> انه اذا اشترى عقاراً  
 في موضعين أو بستانين أو دارين في مواضع مفرقة، فان كانت الصفقة متفرقة بان اشترى كل  
 دار <sup>كان له</sup> بصفقة على حدة والشفيع شفيع لهما بدارين له أو بدار واحدة فأراد ان يأخذ بالشفعة احدها  
 ذلك، وإن اشترى بهما في صفقة واحدة فان كان الشفيع شفيعاً لهما جميعاً ليس لهما ان يأخذ الشفعة  
 احدهما ولكن يأخذها ويبيع، وإن كان الشفيع شفيعاً لاهدهما والصفقة واحدة اختلفت <sup>فيه</sup> الرايا  
 عن أبي حنيفة راج في احوال روايات عنه وهو قول أبي يوسف ومحمد راج فانه يأخذ التي هو شفيعها <sup>صدة</sup>  
 وهو كما لو اشترى داراً وعبد صفقة واحدة فان الشفيع يأخذ الدار بالشفعة دون العبد <sup>هنا</sup>  
 اذا كان الشفيع شفيعاً لاهدهما، فان كان يشفع لهما جميعاً والصفقة واحدة فانه يأخذها ويبيع  
 رجلان باعداداً مشتركة بينهما من رجل لرجل الشفيع ان يأخذ البعض وإن كان البايع واحداً  
 والمشتري اثنين، فله الشفيع ان يأخذ حصته احدهما باعتباره جانب المشتري لا جانب البايع، <sup>الحسن</sup> وروى  
 عن أبي حنيفة راج ان البايع اذا كان اثنين والمشتري واحداً كان للشفيع ان يأخذ نصيب احدهما <sup>يعين</sup>  
 قبل القبض ولا يأخذ بعضه بعد القبض وهذا قول أبي حنيفة راج الاول، أما في قوله الآخر يعتبر جانب <sup>المشتري</sup>  
 على كل حال قبل القبض وبعد سواء كان المشتري اشتراه لنفسه أو لغيره بالوكالة، <sup>فان</sup> رجل اشترى  
 رجلين فلم يمس الشفيع ان يأخذ نصيب احدهما من، وإن اشترى رجلان داراً رجل كان للشفيع <sup>ان يأخذ</sup>  
 النصف، ولو كان البايع اثنين والمشتري واحداً فطلب الشفيع نصيب احدهما الباطن لا اليد  
 شفيعته بذلك، فانه ان يأخذها كلها مقسومة كانت أو غير مقسومة  
 فصل في تسامى الشفعة والجهة في ابطالها واستقامتها

رجل اشترى دارا بمائة دينار وقال للشفعيع اشترى مني هذه الدار بمائة دينار فسلم لي نصفها او دفع نصفها  
 اليك فقال للشفعيع نعم ان قال فعلت ذلك يكون تسليم الشفعيع وذكر هذه المسئلة في كتاب الشفعة  
 وجعلها على ثلاثة اوجه اما ان سلم الشفعة الى الدارهم او بعض منها ببعضها او بعضها بغير عنها او  
 سلم لك نصف الشفعة بمائة درهم بطلت شفعته في الكل وان قال سلمت لك الشفعة في نصف الدار رتبة  
 في رواية تبطل الشفعة في الكل وفي رواية لا تبطل وذكر في الجامع ما يدل على ان تسليم الشفعة في <sup>البعض</sup>  
 لا يبطل شفعته في الكل وان صالح الشفعيع من الشفعة على درهم بطلت شفعته ولا يجب المال  
 وان صالح على البعض المعين من الدار صرح الصلح ويكون للشفعيع نصف الدار ويبقى النصف للمشتري  
 ولو ان الشفعيع قال للمشتري وقد اشترى الدار لغيره بالوكالة سلمت شفعتهما او سلمت الشفعة الى <sup>او قال</sup>  
 ذلك للبايع والدار في يد البايع كان تسليم الشفعة ولو قال للبايع بعد ما سلم الدار للمشتري سلمت <sup>الشفعة</sup>  
 لان صح استحسانا ولو قال سلمت الشفعة بسببك او لاجلك صح تسليمه قياسا واستحسانا فان قال <sup>للوكيل</sup>  
 بالثراء بعد ما دفع الدار الى الكوكل سلمت لك الشفعة صح استحسانا ولو اشترى دارا بالوكالة لغيره فقال  
 اجنيب الشفعيع سلم شفعته هذه الدار للكوكل فقال الشفعيع سلمتها لك او عرضت عنها لك صح تسليمه <sup>يا</sup>  
 واستحسانا واو قال الشفعيع لاجنيب ابتداء سلمت شفعة هذه الدار لك او قال عرضت عنها لك  
 لا بيع تسليمه ولا يبطل شفعته قياسا واستحسانا ولو قال لاجنيب سلمت الشفعة للكوكل او قال اوجبتها <sup>للموكل</sup>  
 للموكل او قال عرضت عنها للموكل لاجلك وشفا عنك صح تسليمه للأمر وتبطل شفعته ولو صالح <sup>جنيب</sup>  
 الشفعيع من شفعته على درهم معلومة كان تسليمها ولا يجب المال لانه لو صالح المشتري من الشفعة على <sup>مال</sup>  
 بطلت شفعته ولا يجب المال وهو بمنزلة ما اذا صالح الكفيل بنفس الطالب على مال لا يجب المال وهو بمنزلة <sup>عن</sup>  
 الكفالة في رواية ايفض روح يبر ولا يبر في رواية ابي سليمان روح ولو ان اجنيبا قال للشفعيع اصلحك على كذا  
 من الدار لم على ان تسلم الشفعة ولم يقل في قبيل الشفعيع لا يجب المال على الاجنيب ولا يبطل شفعته ولو قال <sup>الشفيع</sup>  
 البايع سلمت لك بيعك او قال للمشتري سلمت لك ثلوه بطلت شفعته وان قال لاجنيب سلمت لك شرا هذه

الدار لو كان ذلك تسليمًا ولا تقبل شفعتها. وأن قال الشفيع للمشتري سلمت هذه الدار <sup>شفعة</sup> لك أو  
 هذه الدار لك أن كنت اشتريتها بنفسك وقد كان المشتري اشترى غيرها لا يبطل شفعتها لأنه <sup>علق</sup>  
 التسليم بالشرط وتسليم الشفعة اسقاط يحتمل التعليق والمعلق بالشرط لا ينال عند عدم الشرط  
 ولو أن الشفيع قال للمشتري سلم نصف الدار بالشفعة فاجب المشتري لا يبطل شفعتها هو الصحيح وكذا  
 لو قال الشفيع أنا شفيع هذه الدار سلم نصفها بالشفعة فاسلمك النصف الباقى فاجب المشتري لا يبطل <sup>شفعتها</sup>  
 ولو أن البايع والمشتري قالوا للشفيع ابرأنا عن كل خصومة لك قبلنا ففعل وهو لا يعلم بثبوت الشفعة  
 بطلت شفعتها قضاء ولا تبطل فيما بينه وبين الله تعالى وهو كرجل قال غيره اجعلني ففعل ولم يعلم <sup>ماله</sup>  
 قبله في القضاء يبطل عاله عليه ولا يبطل فيما بينه وبين الله تعالى ولو أن رجلاً اوصى بداره لرجل فلم يعلم <sup>باله</sup>  
 الموصل له ومات الموصل فيبعث وارثه وارث الوصية ثم قال الموصل له الوصية فلا شفعة للموصل له  
 في الدار الثانية لأنه لو ملك الوصية قبل القبول فلا يكون جازاً للدار الثانية. ولو أن الموصل له مات <sup>اول</sup>  
 بالوصية ثم بيعت الدار الثانية فاجب وارثه الوصية له الشفعة في الدار الثانية كان لهم ذلك  
 لأن موت الموصل له قبل القبول يكون قبولاً للوصية تضارت الوصية ميراثاً عنه لو رثته فاذا ثبت <sup>الملك</sup>  
 الورثة تحقق لهم سبب الشفعة وهو الجواز. وأما الخيل في ابطال الشفعة ذكر الخصاص رح فيه منها  
 ما يكون ترويضاً عن طلب الشفعة. ومنها ما يكون ابطالا اماما يكون ابطالا فمما ان يهب البايع <sup>الدار</sup>  
 للمشتري ويشهد على الهبة والمشتري يهب الثمن البايع ويشهد عليها فلا يثبت الشفعة اذا  
 لو كان الهبة بشرط العوض الا ان هذه الحيلة لا يملكها بعض الناس لانها تبيع ومن الناس من لا يملك  
 التبرع كالاب والوصى وغيرها. ومنها أن يصدق بالدار على افسان ثم المشتري يصدق بمثل الثمن على البايع  
 وهي الهبة سواء الا ان في الهبة للاجنبي ملك الوجوه في الصدقة لا يملك. ومنها أن يهب جزءاً <sup>بها</sup>  
 من الدار ثم يترفعان الى القاضي الذي يرهبه المتاع فيما يحتمل القسمة يحكم بحوزة الهبة ثم يبيع بقية الدار منه <sup>فيكون</sup>  
 الوهوب له بقضاء الجار. ومنها أن يهب الدار بشرط العوض الا ان هذا على رواية لا يثبت الشفعة <sup>في الهبة</sup>

بشرط العوض اما في الروايات الظاهرة تثبت الشفعة في الهبة بشرط العوض <sup>فان</sup> ان لا يأخذ  
 الشفيع في ظاهر الرواية ينبغي ان يأخذ الموهوب له الدار لاجزء منها ويأخذ الواهب كل العوض الاقل  
 فلا تثبت الشفعة للشفيع فان في الهبة بشرط العوض قالوا لما يثبت الملك للموهوب له اذا قبض <sup>الكل</sup>  
 اما اذا لم يقبض الكل لا يثبت له الملك ولا ينقطع حق الواهب ويكون للواهب ان يرجع من غير قضاء <sup>ولا قضاء</sup>  
 بروى نداء عن محمد بن نصابيكون هذا كالمبيع بشرط الخيار للبائع وثم لا يثبت الشفعة للشفيع ما <sup>يق</sup>  
 حق البائع هذا اذا كان الموهوب شيئا يحتمل القسمة فان كان لا يحتمل القسمة كالبيت الصغير <sup>لما</sup>  
 اذا وهب منها جزءا معلوما شائعا جاز عند الكل ولا يكون للجار ان يأخذ بالشفعة ومنها ان يشتري  
 البناء اولا في صفقة ثم يشتري العرصه بتمن غال فلا يثبت الشفعة في البناء لانه نقل ولا يرغب الشفيع  
 في اخذ العرصه بتمن غال فكان تزهد او كلا الوهب البناء باصله ثم يشتري العرصه بتمن غال وكذا <sup>لث</sup>  
 في الكروم والاراضي وفي هذه الفضول اذا اراد الشفيع ان يحلف البائع او المشتري بالله ما فعل <sup>هذا</sup>  
 فوارعن الشفعة <sup>ان</sup> اذ تخلف البائع ليس له ذلك لان نكوله لا يكون حجة على المشتري وان اراد <sup>تخلف</sup>  
 المشتري فذلك لانه يدعي عليه شيئا واقربه لا يلزمه ومن الحيلة ان يشتري سهمها معلوما  
 بتمن غال في صفقة ثم يشتري الباقى بتمن يسير فلا يرغب الشفيع فيما باع والا لكثرة الثمن ويدونه <sup>ملك</sup>  
 اخذ الباقي لان المشتري يصير شريكا فيكون مقدما على الجار ومنها ان يشتري الدار بتمن غال ثم يبيع <sup>حين</sup>  
 البائع بدل لك الثمن بدلا اخر فلا يرغب الشفيع ان يأخذ الدار بالثمن لكثرة ولا يكون له ان يبيع <sup>حين</sup>  
 بالبدل الثاني لان الثاني بدل عن الثمن لا عن الدار وذكر الخصاص رح حيلة لم يروها عن محمد بن وهيب <sup>ان يدعي</sup>  
 ان الدار لابن صغيره في يد هذا الرجل ثم ان المدعي يصلح الدار بديه الدار علان يدفع اليه مائة دينار <sup>ولا يقبل</sup>  
 انها من مال ابنه علان يسلم الذي في يديه الدار فيجوز ولا شفعة فيها لان الاب لا يأخذ الدار بطريق  
 المعاوضة فيقع الملك لابن دون الاب الا ان هذا كذب فان اراد ابطال الشفعة على وجه <sup>لا يكون</sup>  
 كذا بنا يا مولانا ان يشتري الدار من صاحبها لابن صغيره لولا بالثمن الذي اتفقا عليه فيشتري <sup>السلوة</sup>



شراء غنم المولى يدعى ان الدار لا يتصرف ولا يبيع الشراء فيكون صادقا الا ان هذا لا يتناول نوع <sup>شبهه</sup>  
 لان الملك انما يثبت للابن بالسبب فاذا ارى الاب ملكا مطلقا كان مدعيها غير ذلك الملك لان <sup>الملك</sup>  
 المطلق اقوى من الملك بالسبب على ما عرف ان القضاء بالملك المطلق قضاء بالزوائد وفي القضاء  
 بالملك بسبب لا يدخل الزوائد. الشهود اذا تحملوا الشهادة على الملك بسبب فاذا شهدوا بالملك <sup>المطلق</sup>  
 كانت شهادتهم بلا اصل والزيادة. واختلف المشايخ راجع ان الشاهد اذا تحمل الشهادة <sup>الملك</sup>  
 بسبب ثم ان البائع غصب البيع من المشتري فجاء بالمشتري بالشهود وامرهم ان يشهدوا له بالملك  
 المطلق قال بعضهم يجوز لهم ان يشهدوا بالملك المطلق وقال بعضهم لا يجوز. وكذا اذا تحملوا <sup>دقة</sup>  
 على الدين بسبب هل يباح لهم ان يشهدوا وعلى الدين سطا هو على هذا الخلاف ايضا والمصنف  
 يقول بالجواز ومن جملة الخيل ان يقر البائع بحجزه معلوم من الدار للمشتري ثم يبيع الباقي منه لان هذا <sup>يكون</sup>  
 على الاختلاف ايضا فانهم اختلفوا ان الانسان اذا تزوج بعين هل يثبت الملك للمقرله بالاقرار قال <sup>بعضهم</sup>  
 لا يثبت لان الاقرار ليس من اسباب الملك ولهذا لا يبيع من العبد المازون. ولو كان الاقرار من <sup>اسباب</sup>  
 الملك كان الاقرار تملك بغير عوض. العبد المازون لا يملك ذلك. ومن الخيل ان يوكل المشتري رجلا  
 بالتزاع فيشتري الوكيل ويبع ولا يكون الموكل خصما للشفيع الا ان هذا على قول محمد بن ابي <sup>سيف</sup>  
 راجح يكون الموكل خصما للشفيع ليطالب منه الشفعة فانه ذكره المازون اذا اشترى الرجل دارا وبيع  
 من آخر وغاب المشتري الاول ثم جاء الشفعيع واراد ان يأخذ بالبيع الاول على قول محمد بن ابي <sup>ذلك</sup>  
 وعلى قول ابي يوسف راجح يملك ذلك. وعلى هذا الخلاف العبد المازون المديون اذ لمعه المولى  
 بغير اذن الغرماء فغاب فحضر الغرماء لا خصومة لهم مع المشتري في قول محمد بن ابي يوسف <sup>راجح</sup>  
 للغرماء ان يجاضوا المشتري ومن الخيلة بالشفعة ان يواجر المشتري من البائع ثوبا يلبس يوم <sup>الليل</sup>  
 يجزى من ماله جزء من الدار فحق اليوم ثم يبيع بقية الدار من صاحب الثوب فلا يكون للشفيع امانة للجزء  
 الاول فلان صاحب الثوب ملك الجزء بالشفعة وامانة بقية الدار فان صاحب الثوب صار شركا في الدار فكا <sup>ن</sup>

مقدما على صاحب الجار. ومنها ان يستاجر صاحب الدار والذي يريد شراء الدار بعشر الدار على ان يسقيه فاذا اسقام في ذلك المجلس او في غيره يملك عشر الدار فلا يكون للشفيع حق الشفعة وهو <sup>اول</sup> من الجار جعل الاجرة ههنا بمنزلة المهر وفي المبسوط جعل الاجرة بمنزلة المبيع فانه قال لو كانت الاجرة <sup>ضاعة</sup> عبدا قبل القبض لا يجوز ولو استحق العبد الذي هو اجر الدار بطل العقد والخصاف رح جعل الاجرة بمنزلة المهر ومن الحيلة انه اذا اراد ان يبيع الدار بعشرة الاف درهم يبيعها بعشرين الفا ثم يقبض تسعة الاف وخمس مائة ويقبض بالباقي عشرة دنانير او اقل او اكثر او اراد الشفيع ان ياخذ هاء بعشرين <sup>الفا</sup> فلا يرغب في الشفعة ولو استحققت الدار على المشتري لا يرجع المشتري بعشرين الفا وانما يرجع <sup>ما</sup> اعطاه لانه اذا استحققت الدار يظهر انه لا يكن عليه ثمن الدار فيبطل الصرف كما لو باع الدينار بالدينار <sup>لمشتري</sup> على البائع ثم نضاد انه لا يكن له عليه دين فانه يبطل الصرف ومن حيلة الانتال الشفعة ان يقول المشتري <sup>للمشتري</sup> اني اشتريت الدار من فلان بكذا فابيعها منك فاشترى ويقول زوي في القن كذا وخذا ويقول عاوضها <sup>فولتها</sup> بكذا اخره او يقول اني اوليكها فان احببت اذ اوليكها بالثمن الذي اشتريتها وليتها فقال للشفيع فانه يبطل الشفعة وكذا لو بيعت المشتري للشفيع رجلا يقول للشفيع ذلك فقال الرجل البعوث <sup>له</sup> للشفيع ان فلانا اشتري هذه الدار بكذا وهو يقول لك ان احببت ان اوليكها بما اشتريتها <sup>قد كنت</sup> وليتها فقال الشفيع نعم وليتها فانه تبطل الشفعة ولو بيعت المشتري الى الشفيع رجلا فقال للشفيع <sup>الشفيع</sup> اشتريته من فلان يبيع البائع هذه الدار قبل شراء هذا الرجل فقال الشفيع نعم بطلت الشفعة لان <sup>لا شفعة</sup> اقرن شراء هذا المشتري لم يبيع فلم يثبت به الشفعة وكذا لو قال ذلك الرجل للشفيع هذه الدار لك ولم يكن لفلان البائع فقال الشفيع نعم بطلت شفعته لانه لما ادعى الملك لنفسه فقد اقر باه <sup>عشرة</sup> له ولو قال المشتري للشفيع اني اشتريته هذه الدار بمائة دينار فان احببت ان احطك من ثمنها دينار فقال نعم بطلت شفعته قالوا انما يبطل شفعته في هذه الصورة اذا قال احطك من ثمنها <sup>عشرة</sup> عشرة دنانير او اسبعها منك بتسعين دينارا اما بدون هذه الزيادة لا يبطل شفعته ولو اشترى ديار

وطلب الشفيع الشفعة من المشتري من ذلك على بيت معين من الدار يدفعه اليه بمحض من الثمن  
 ذكرناه لا يجوز لانه من الثمن ليست بمعلوم فان اراد ان يسلم البيت الى الشفيع ويبقى ما بقى من الدار  
 للمشتري فيشتري رجل الجنب هذا البيت للشفيع بامر ثم ان الشفيع يسلم الشفعة فيها يبقى من الدار <sup>بمحصل</sup>  
 العوض لكل واحد منها يسلم البيت للشفيع ويثبت الدار للمشتري. <sup>انما</sup> مات الشفيع بعد ما قضى  
 القاضيه بالشفعة قيل ان يقبض الدار وقبل ان ينفذ الثمن كانت الدار لورثة الشفيع لان قضاء  
 القاضيه بالشفعة بمنزلة البيع. ولو مات الشفيع بعد ما اشتري الدار كانت ميراثا لورثته  
 ولو قضى القاضيه بالشفعة للشفيع وطلب المشتري من الشفيع ان يرد الدار على المشتري بزيادة <sup>في الثمن</sup>  
 من جنس الثمن او من غير جنسه يصير الدار للمشتري بالثمن الاول ويبطل الزيادة لان رد الدار <sup>على</sup>  
 المشتري يكون بمنزلة الاقالة والاقالة انما تكون بالثمن الاول ولا يصح فيها الزيادة. وكذا لو طلب <sup>المشتري</sup>  
 من الشفيع بعد ما قضى القاضيه بالشفعة ان يرد الدار على البايع بزيادة في الثمن ففعل كانت <sup>اقالة</sup>  
 والاقالة كما تكون بين البايع والمشتري تحقق بين البايع والشفيع لان الشفيع بعد ما قضى القا  
 له قام مقام المشتري وبصير المشتري كالوكيل للشفيع فيصح اقالة الشفيع مع البايع ويكون ذلك <sup>حق</sup>  
 الجفس الى ان يستوفى الثمن ذكر محمد في الاصل الجبله في اسقاط الشفعة ولم يذكر الكراهية <sup>قالوا</sup>  
 قول ابي يوسف رح لا يكره. وعلى قول محمد رح يكره. وهذا بمنزلة الحيلة لمنع وجوب الزكوة  
 وضع الاستبراء على قول ابي يوسف رح لا يكره. وقال بعض مشائخنا رح يكره الاحتيا لا سقا  
 الشفعة جد الوجوب لانه احتيال لا يطال حق واجب. وقبل الوجوب ان كان الجار فاسقا  
 يتأذى منه. <sup>باس</sup> به. وقال الشيخ الامام شمس الامنة السرخس رح لا بأس بالاحتيا لا بطلان حق  
 الشفعة على كل حال اما قبل وجوب الشفعة لا شئ كما لو ترك الكتاب المال لمنع وجوب الزكوة <sup>ويحل</sup>  
 وجوب الشفعة لا يكره الاحتيا لا بطلان الاحتيا لا لرفع الضرر عن نفسه لا للاضرار بالغير <sup>ظاهر</sup> ما ذكرنا

أبواب الكتاب ستة. الأول في إباحة القتال ومن يباح قتله. والثاني في الإحسان. والثالث فيما يصح التكفير  
مسلمًا. والرابع فيما يصح المسلم به كافرًا. والخامس في أحكام أهل الردة ونقض ذمت العربي. والسادس  
في الخراج والزينة. أما الأول فلا بأس بالقتال في أشهر الحرم وهي ذو القعدة وذو الحجة والمحرم ورجب  
وتولد البداة بالقتال في أشهر الحرم أفضل. فأن كان قوما لم تبلغهم الدعوة يدعون إلى الإسلام أو لأن  
ظالمهم. وأذا قوما بلغهم الدعوة فلا بأس بقتالهم قبل تجديدهم الدعوة والتجديد أفضل  
ولا يخرج الرجل إلى الجهاد إلا بأذن وليه جميعًا فاذن أحدهما ولو ياذن الآخر لا ينبغي له أن يخرج ولهما  
أن ينعاه من الخروج إلى الجهاد أن كان في خروجه لحقنهما المشقة. وأن لم يكن له أبوان وله جد  
وجدة كان فاذن له الجد من قبل الأب والجد من قبل الأم ولهما ياذن الآخر أن كان له أن يخرج لأن أب  
الأب قائم مقام الأب عند عدم الأب وأم الأم وأمة الأم مقام الأم عند عدم الأم فاعتبر بينهما  
كغيره وإن كان أحد الأبوين مسلمًا والآخر كافر فاذن له المسلم بالجهاد وصنع الكافر أن كان كفره منتهى  
على الولد لا يخرج الأب عنه وإن كان الكافر منتهى لأنه يقاتل أهل دينه لا بأس أن يخرج بجواز ذلك وإن أراد  
الوالد الخروج للجهاد فالحج فله أبواه كان له أن يخرج إذا كان يكون السفر مخوفًا لكونه البحر وخوف العدو  
فانه لا يخرج إلا بأذنهما وإن لم يكن السفر مخوفًا فلا بأس أن يخرج أن استغنيا عن خدمته وإن احتاج إلى خدمته  
لا يخرج إلا بأذنهما. والمرأة إذا منعت ابنه عن الجهاد فأن كان عليها الإجماع المطلق. وتضمن بالاطلاق  
كان لها أن تنقعه عن الجهاد ولا أثم عليها. ولا يعتبر إذن المرافق خروج الزوج إلى الجهاد وغيره. وكذلك لا يفتن  
عليه نفقتها كالبنات والإناث والعمات والخالات. والذكور للصغير والزمن من الكبار الذين لا حرفة  
لهم إلا أن يخاف عليهم الضيعة وأسالة نكول الذين لا زمانة بهم فلا بأس أن يخرج وأن يدعهم وإن خاف  
عليهم الضيعة. وأن أراد أن يخرج إلى الجهاد وعليه دين لا ينبغي له أن يخرج قبل قضاء الدين فان لم  
عنده ما يقض به الدين فانه لا يخرج إلا بأذن الغريم. وإن كان بالمال كغنيته فأن كانت الكفالة بأمر الدين  
فانه لا يخرج إلا بأذن الطالب والتكفيل جميعًا. وإن كانت الكفالة بغير ذلك المصلحة الدينية. يعتبر إذن

لا يجوز له لاحي الكفيل على المديون. وان كان عند الرجل ودائع واربابها غيب فان اوصى الى رجل ان يدفع  
 الودائع الاربابها كان له ان يخرج الى الجهاد. وان اقلعت يخرج في طلب العلم بخير اذن والديه لم يذكر هذا  
 في الكتاب. وزعم المتأخرون ان له ان يخرج اذ لم يكن السفر مخوفاً واستغنياً عن خدمته. ولا يقابل العبد <sup>اياه</sup>  
 هؤلاء والمرأة تغير اذن زوجها ما لم يبلغ النفي فانا دفع النفي وبلغهم الخزانة العدد وجلبه الامد يند من مدائن الاسلام  
 الخزانة للرجل ان يخرج بغرض الابوين عند الخوف على المسلمين او على ذريتهم او على اموالهم ولا بأس للعلم الذي لم يبلغ  
 العلم ان يقابل عند النفي اطاق القتال وان اكره ابواه واذا وقع النفي قبل اهل الروم فعلى من يقدر على القتال ان يخرج  
 واذا ملك الزلزال والرحالة ولا يجوز له اختلاف الاعذار بين امرأة سميت بالشرق كان على اهل المغرب ان يدعوا  
 ما يدخلوها دار الحرب. واذا وقع القتال بين اهل البصرة واهل العدل يجب على اهل العدل ان يقتلوا <sup>الظالمين</sup>  
 ليس جوا الى امرائه. وان وقعت الفتنة بين قريتين فاعتدى احداهما لاهل الدنيا والمالك كان على الجلائل <sup>الذين</sup>  
 بينه ولا يخرج الى احدهما. وكذا لو وقع القتال بين محليتين الحمية والعصبية لا ينبغي لاحد ان يعاون اهل  
 المحليتين. قوم من الصلحاء يريدون الغزو ومعهم قوم من اهل الفساد يخرجون الى الغزو ومعهم قوام <sup>فان</sup>  
 امكن للصلحاء الخروج بدوهم لا يخرجون معهم وان لو كن الخروج الامم يخرجون معهم وانهم <sup>الفساد</sup>  
 الفسدين والصلحاء اجبرهم ولا بأس باخراج الجاهل شره العساكر لقيام بالمرح دون الخدمة فان ارادوا  
 اخراج النساء للخدمة لا يحال فلا بأس باخراج الاماء. واذا ادخل اهل الاسلام دار الحرب فغيره لا ينبغي <sup>لهم</sup>  
 ان يقتلوا النساء الا اذا قاتلت المرأة او كانت ملكة او كانت ذات رأي في الحرب فتقتل ولا يقتل <sup>الصبيان</sup>  
 والشيخ الفاني الان يكون الصغير ملكاً وقد حضره موضع القتال وفي قتله يكون كسائرهم فيقتل. وكذا الشيخ  
 الذي اذا كان له رأي ولا يقتل العتوه ولا الراهي في صومعته لا يحال على الناس. وكذا الاعرج ومقطوع <sup>اليدين</sup>  
 والرجل ومقطوع اليمين خاصة وبأس الشق. فاذا قاتل واحد من هؤلاء فلا بأس بقتله. واذا قاتلت  
 المرأة فاحدها المسلمون لا بأس بقتلها وان امكن سبيها. وكذا الاعرج والمقعذ والشيخ الفاني اذا <sup>حضرها</sup>  
 وحضره القتال ومن قتل واحداً من هؤلاء فليس عليه شيء. ولم يمت ان يقتلوا الذي يحسن ونفيوه ولا <sup>يقتل</sup>

والأهم واقطع البصر، واقطع أحد الرجلين والفتيس والسياح الذي يظلم الناس والمرضى  
وأما الصبي والمعتوه ما دام يقاتلان أو يحضنان فلا بأس بقتلها وبعد ما صارا في أيدي <sup>المسلمين</sup>  
لا ينبغي لهم أن يقتلوهما وإن كان قتل غير واحد، وعن أبي حنيفة ربح أن قتل صحاب الصوامع <sup>حسن</sup>  
وليس في الشيخ والجور لأنه لا يتوهم منهما القتال طه النفس ويوسر الأعداء والمقعد ومقطوع اليد  
والرجل وبأس الشق ولا يترفع في دار الحرب لتوهم النسل من هؤلاء، وللمسلم أن يقتل كل ذي  
رحم محرم منه من المشركين في دار الحرب إلا الأباء والأجداد والحبنات فإنه لا يقتلهم ما لم يقتل <sup>وا</sup>  
قتله فذا قصد واقتله كان له أن يقتلهم، وأما الأولاد والأخوة والأخوات والأعمام والأخوال  
والحالات والأعمام وأولادهم فلا بأس للمسلم أن يبدلهم بالقتل وينبغي أن يكون الوية للمسلمين  
والرايات سوداء، ولا بأس بدخول المصحف والكتاب قراءة القرآن إذا كان العسكر عظماء <sup>ليكن</sup>  
ينبغي أن لا يضاف به قال أبو حنيفة ربح أن قتل السرية مائة وأقل الجيش أربع مائة وقال الحسن بن زياد  
أقل السرية أربع مائة وأقل الجيش أربعة آلاف والجماعة بالليل عند الحاجة إليهم أفضل من صلق الليل  
ويكون حمل رؤس الكفار إلى دار الإسلام، وقيل كان فيه الحاق الوهن واكتسب لهم لا بأس  
ولا يستحب رفع الصوت في الحرب لأنه نوع من القتل فإن كان في رفع الصوت تحريض على القتال  
لا بأس به، ويكون إخفاء الفريقين في صهيله يهرب العدو، ويكون أن يلبس المسلم ثيابا من  
العداء فيه صورة انسان أو طير فاما الشجر ونحو ذلك لا بأس به، ولا يجوز السلاح إلا <sup>الرب</sup>  
بعض أو غير عوض في قولهم ولا يبايئ الربى بمسلم ولا يمال في قول أبي حنيفة ربح وقال أبو يوسف ومحمد  
يفادى بالمسلم إذا كان خير المسلمين ولا يفادى بالمال في قولهم ولا بأس بالطبول تضرب في الحرب  
لا اجتماع الناس لأنها ليست بملهو، ولا بأس بجعل الإعراس على الخيل مع التافيف التي يقال بالقام <sup>سائر</sup>  
وكسوان فيه ازهاج العدو ويكون الإعراس في أعناق الأبل والتي يحمل عليها لا يقال أما الذين  
يقال نه بالفارسية درامد فذلك لا يسم من دعا فلا بأس به، مجري وجدي في دار الإسلام فقال

رسول المالك لا يصدق. ويكون فيهما علة المسلمين في قول البيهقي رحمه الله تعالى يوسف ومحمد بن  
 اخذ. وأخرج الحريكي كتابا يشبه كتاب المالك يصدق. ولا بأس بالرجل الواحد من المسلمين أن  
 يقاتل من المشركين. كان يطعم السلامة أو النكاية بهم. وأن كان لا يطعم أحد منهم لأنه لا يقاتل  
 هلاؤه النفس من غير فائدة. مسلم وقع في أيدي الكفرة وقرب إلى القتل فقبل يدهم فقتلوه عند عنقه  
 لأن كان يخاف منه لولا يده عنقه فقتلوا بختن القتل الأول لا بأس به. وأن كان يعلم أنه لولا يده  
 لا يفضل كرهه لأن يده عنقه. ولو أحرقت المشركون سفينة في البحر فيه المسلمون أن صهر في السفينة حتى  
 كان في سعة. وأن إلى نفسه في البحر فغرق كان في سعة في قول البيهقي رحمه الله تعالى يوسف ومحمد بن  
 احترق أن كان يعلم أنه لا يجوز للرجل لا بأس به. وأن كان يحسن السياحة ويطعم أن يجوز للرجل الواحد  
 عليه أن يلق نفسه في البحر في قولهم. وإذا قام المسلم المشركين في دار الحرب وأخذ منهم أموالا فلا بأس به. وكذا  
 لو باع منهم غمرا أو خنيزرا أو درهما أو درهم لا بأس به. ولا بأس بتعليم القرآن للكفرة. ولا بأس بأن يفتش  
 لطلب المال. وإذا أقر ملك أهل الحرب أهل مملكته بالرق صار وارثا له وجاز شراؤه منه. وأن  
 قهرهم بالولاية والسلطنة لإملاكهم. ويكره للمسلم الواحد الغزو على كفرين. وكذا لو فر المائدة  
 من المائتين في قول محمد رحمه الله تعالى. ولا بأس بأن يفر الواحد من الثلاثة من المائة من ثلثمائة. ولا يبيع للمسلمين  
 أن يفر وإذا كانوا اثني عشر ألفا وكان العدو أكثر لقوله عليه الصلوة والسلام خير الجيوش أربعة  
 ولم تغلب اثنا عشر ألفا إذا كانت كلمتهم واحدة فالجاصل أنه إذا غلبت كلمته أنه يغلب لا بأس  
 بأن يفر. ولا بأس للواحد أن يفر إذا لم يكن معه سلاح من اثنين لهما سلاح. وذكر في السير رخص  
 الفرار من الرخص إذا كانوا لا يطيقون. وعن البيهقي رحمه الله تعالى أن من فر من الرخص  
 لم يكن فرارا من الرخص. مسلم هرب من العدو واختفى في موضع فاصابه العدو وفساله عن أصحابه  
 لا يبيع له أن يعلم موضع أصحابه وأنه أكره بالقتل لأن المكره بالقتل لا يباح له قتل المسلم ولا يبرح خص له

فصل في معاملة المسلم المستامن من أهل الحرب في دارهم

قوم من المسلمين جمعوا مالاً ودفعوا إلى رجلين دخل دار الحرب واشتري أسلحة المسلمين منهم فأنه  
 المأمور يسأل التجار دار الحرب فكل من أخبره حراسه في أيديهم لم يشتره المأمور ولا يجاز قيمته <sup>الحرب</sup>  
 لو كان عبداً في ذلك الموضع وإنما يشتري بقدر قيمة أربعين أسيراً فلو أراد المأمور أن يشتري  
 أسيراً فقال له الأسير اشترني فاشتر المأمور بالمال الذي دفع إليه يضم المأمور ذلك المال ويخرج  
 على الأسير لانه ما رخصا إياه فيرجع عليه كمن دفع دين غيره بأمره فانه يرجع عليه بما أمر به دون <sup>غيره</sup>  
 وهو بخلافه لو قيل بالشراء إذا اشترى بالثمن المأمور به فانه يكون مشترياً لنفسه ولو أن هذا  
 المأمور يشتري الأسير قال الأسير بعد ما قال له الأسير اشترني بكذا أنا اشتريك بالمال المدفوع <sup>حسنة</sup>  
 فاشترى كان مشترياً لأصحاب الأموال خرج دخل دارنا بأمان ومعه ابنه أو ابن غيره من أهل  
 الحرب فباع ابن نفسه لا يجوز اتفاق الروايات ويجوز بيع ولد غيره ولو أن ملك أهل الحرب  
 إلى الخليفة ذكر في الجرد أنه يطيب الله هديته إلا أن يكون من محارم المهدى أو ولد فانه يفتن  
 وروى هشام ربح أن الحرب إذا هدت هديته إلى الإمام فهي حرة وتكون لها أن تخرج إلى دار الحرب وتزوج  
 الحسن عن أبي حنيفة وابن سماع عن محمد ربح أن الحرب إذا باع أباه أو ابنه في دار الحرب لا يجوز فأنحله  
 المشتري إلى دار الأسير من ملكه أن لم يكن بينا أماناً فالأصل أن الحرب إذا باع أباه أو ابنه في الحرب  
 من المؤمنين المستامن يكون باطلاً وهو رواية الحسن عن أبي حنيفة ربح ورواه هشام عن محمد ربح سواء  
 يرى البائع جواز هذا البيع أو لا يرى في قول عامة المشايخ منهم الشيخ الإمام أبو بكر محمد بن <sup>العصل</sup>  
 ربح وقال أبو الحسن الكرخي ربح أن كان البائع الحرب يرى جواز هذا البيع جاز ولا فلا وروى ابن <sup>سماعة</sup>  
 عن أبي يوسف ربح أن الحرب إذا باع ولده في دار الحرب من حرى أو مسلم مستامن جاز البيع عند <sup>أبي حنيفة</sup>  
 ربح ولا يجوز المشتري على الراد أو خصم في الرد وعند أبي يوسف ربح إذا خصم في الرد يجبر على الرد <sup>الطلب</sup>  
 وعن أبي نصر الدوبوسي ربح أن باعه الحرب من مسلم مستامن لا يجوز وإن باعه في دار الحرب من حرب <sup>آخره</sup>  
 إليه ماله للمشتري <sup>وغيره</sup> من المشايخ قال لا يباح للمشتري أن يشتري وإن اعتراه جاز أن يكون <sup>فقط</sup>



المشتري. وقال بعضهم ان اشتراء المسلم في دار الاسلام لا يملكه وان اشتراه في دار الحرب واخرجه الى دار الاسلام ملكه. والصحيح ما قلنا انه لا يجوز بيع الحربى ولد في دار الحرب. وانقضت الروايات على انه يبيعه في دار الاسلام ومن لم يجز البيع في دار الحرب على قول العامة فان اخرجه المشتري الى دار الاسلام اختلف المشايخ فيه. قال بعضهم يملكه لان البيع وان بطل في دار الحرب جبر ملكه بالغنم المتبدل. وقال بعضهم يكون حر لان البايع لا يملك التصرف فيه لاسباع ولا هبة فلا يملك المشتري. وقال بعضهم ان كان البايع يرى جواز هذا البيع لا يملكه المشتري بالاحراج الى دار الاسلام اخرجه طائعا او مكرها وان كان البايع لا يرى جواز هذا البيع ان اخرجه المشتري كرها ملكه وان اخرجه طوعا لا يملكه. والصحيح انه ان اخرجه كرها ملكه وان جاء به وهو طائعا فلا يملكه سواء كان البايع يرى جواز هذا البيع او لا يرى وان تزوج المسلم المستامن حره في دار الحرب ودفع النهر اليها وفي قلبه انه يبيعهها اذا خرجها الى دار الاسلام ذكره السيوطي ان خرجت طائعة فهي حرة وان خرجت مكرهة كما يخرج الاسير في موقعة. ان استلها فقالت المرأة خرجت طائعة وانا حرة. وقال الكلبي اخرجهما مكرهة وهي رقيقة لا يبيطر اليها ان جاء بها مربوطة كما يجاء بالاسير كان القول قول الرجل وان كانت بخلاف ذلك كان القول قول المرأة وتكون حرة. بل يدعى اهلها الاسلام يصومون ويصلون ويقرؤون القرآن ويعبدون الاوثان مع ذلك فاغار عليهم المسلمون وسبوا منهم فاشترى منهم مسلم تلك النساء يا قالوا ان لم يكونوا مقرين بالعبودية والرق للمكرم يجوز شراءه مغان والنساء منهم ولا يبيرون الكبار المذكور لانهم لما افروا بالاسلام ثم عبدوا الاوثان كانوا مرتدين فيجوز استرقاق نسائهم وصغارهم ولا يجوز استرقاق كبارهم كما لا يجوز من اهل الردة. وان كانوا مقرين بالعبودية للمكرم كانوا ارقاء للمكرم فيجوز سبيهم واسترقاقهم فاذا ملكهم السباي جاز بيعهم. مسلم دخل دار الحرب بامان فاشترى حرة مسلمة او كتابية حرة وطبها في قولهم. وفي بعض الروايات يكره وطبها عند ابي حنيفة. وفي رواية اخرى

هذا المسلم امرأة كتابية حرة وطبها

فصل فيما يجوز لا يملكه من الرق يفعل في دار الحرب

إذا أهدى العدو إلى أمير العسكرونيًا فأراد الأمير أن يعوض من النجاسة أن كان العوض مثل مد بينهم <sup>من</sup> على  
 على هدتهم بقليل جاز العوض من النجاسة وتكون الهدية لجميع العسكر. وأن بعث أمير العسكر <sup>سوكا</sup>  
 إلى العدو وبأجاز أمير العدو ورسول الأمير جائزة فأخرجها الرسول كانت الجائزة للرسول خاصة <sup>لأن</sup>  
 العدو ومملكه اختيار الأعراس. ولأن أمير العسكرونيًا جاز للعسكرونيًا أكثر من أجر المثل <sup>يتأمن</sup> قد مر ما لا  
 الناس فيه فعل الأجير وانقضت المدة كانت الزيادة على أجر المثل باطلة لأن أمير العسكرونيًا <sup>يطبق</sup>  
 النظر كالفاضي. ولو استأجر الفاضي للثمن أجير بالاعتاب فيه الناس فعل الأجير وانقضت المدة  
 كانت الزيادة باطلة. ولو أن الفاضي أو أمير العسكرونيًا استأجره وأنا أعلم أنه لا ينبغي أن يفعل <sup>جميع</sup>  
 الأجير في ماله كالفاضي إذا أخطأ في قضائه كان قصاره على المقتض له وأن تعذر الجور كان ذلك عليه <sup>ولو أن</sup>  
 أمير العسكرونيًا جاز فوما مشا هرة لسوق الغنم والمال حيث ما يد وير ولم يبين المكان جاز وله  
 أن يزيدهم غنما وما كابد درماكمهم وغنمهم قدر ما يحتمله الأجير وحده. ولو قال أمير العسكر <sup>للمسلم</sup>  
 أودعني أن قتلت ذلك الفارس فلان مائة درهم نقتله لا شيء له. ولو استأجره أن يقطع رؤس <sup>القتل</sup>  
 من الكفرة بعشرة دراهم فقطع كان له الأجر عشق دراهم لأن قتل الكافر طاعة فلا يصح الاستئجار عليه <sup>قطع</sup>  
 رؤس القتلى ليس بطاعة فصح الاستئجار عليه. ولو أن أمير العسكرونيًا جاز مسلمًا أو زباليًا <sup>أسير</sup>  
 كقول في أيديهم لا يجب الأجر لما قلنا. رجلان بينهما فرسان أراد أحدهما المهاياة إلى الأخر لا يجزى <sup>على</sup>  
 المهاياة في الركوب للقتال في قولهم وفي الركوب لغير القتال لا يجزى على التها في قولنا يخففه <sup>يستحق</sup>  
 واحد منهم ما ساء فارس

### فصل في الأمان

إذا غرى المسلمون دار الحرب اختلغوا أنهم يدعون إلى الإسلام أو يقاتلونهم من غير دعوة قال أبو حنيفة  
 دح الدعوة أفضل فإن نزل الأمير الدعوة وقاتلهم وأغار عليهم وسبأ نساءهم وصبياتهم وأحرق حصونهم  
 جاز أن يظفروا به وأخذوا منهم ولم يقدروا على إخراجها كان له أن يقتل دوابهم ويحرق المحرم ويدفن <sup>استحق</sup>

تتلوا من فلان وقع في قلوبهم ان الكفر يجب وان الاسلام حجة فاسلمتهم وان طلبوا الامان امنهم  
 واجابوا بامان يدعهم الى الاسلام والقبول الجزية فان ابوارهم الى ما امنهم ثم يقاطعهم فان امنهم غير  
 امام ان امنهم حرم مسلم رجل وامرأه امانه وكذلك امان المريض والشيخ الكبير القاني لا بد من اهل القتال  
 الارزاق ويصح امان المكاتب والعبد الذي قاتل مع العسكر ولا يجوز امان المسلم الناجز في دار الحرب  
 امان المسلم الاسير في ايديهم ولا امان الذي اسلم في دار الحرب ولا امان العبد الذي يكون مع كل  
 خدمة وقال محمد بن يحيى امانه ولا يصح امان الصبي في قول يحيى بن عيسى رجع حتى يبلغ وقال محمد بن ادا  
 امانه صح امانه ولا يجوز امان اهل الذمة اذا استعان المسلمون بهم ولا امان المجنون اذا سبغ  
 حد وجارية للمسلم واخذها دار الحرب ثم دخل سيدها بامان لا يحال له ان يغصبها منهم ويكره له  
 نبطاها لانه يكون نقصا للعهد ولو كان المولى اسيرا في ايديهم كان له ان يسرقها ويأخذ اموالهم وان  
 قتلهم ولو كان صفا من المشركين قاتلوا المسلمين ومع المشركين اطفال ونساء ومستامنون من المسلمين  
 ومن اسلم منهم في دار الحرب جاز للمسلمين ان يرموا الى المشركين بضرب ويطعن ويقصد وايد ذلك المشركين  
 دون هؤلاء فان اصاب سهمه هؤلاء وقتل لا تجب الكفارة ولا الدية وكذا لو تترس المشركون بالصبيان  
 والبليين  
 بأس بالرمي اليهم ويقصد به الكافر دون المسلم وكذا لو وقف المشركون على سور صرحا صرحا المسلمون  
 مع ما ذكرنا جاز الرمي اليهم واذا ظهر المسلمون على بلدة من بلاد اهل الحرب كان الامام بالخيار ان يشاء  
 نزل الجبال ان لم يسلموا وسبب النساء والذرية وان شاء استرق الكل وان شاء تركهم احرارا وضرب  
 عليهم وهو في اراضيهم بالخيار ان شاء ترك الاراضي في ايديهم عندنا ويضع الخراج على اراضيهم  
 والجزية على رؤسهم وليس للامام ان يقسم الغنائم في دار الحرب وقال ابو يوسف رجع احب الي  
 ان لا يقسم فان قسمها في دار الحرب فقدت قسمتها في قولهم ولا يملك الغنائم قبل الاخران عندنا  
 وعند الشافعي رجع بملك وقسمه الغنائم في دار الحرب بناء على هذا وكذا لو مات واحد من الغنا  
 قبل احرار الغنائم بدو الاسلام عندنا لا يورث نصيبه ويكون بين عامة الغانمين وعند يورث  
 نصيبه

وإذا حكمهم الدد قبل الاحراز عند ما يشاركهم الدد في تلك الغنائم وعند ما لا يشاركهم كما لا يشاركهم  
 بعد الاحراز ولو فتح الامام بلدة من بلاد الحرب وقسم فيها الغنائم قبل الاحراز بدل الاسلام جاز  
 قسمته لانه لما فتحنا صارت تلك البلعة من دار الاسلام فان قسم الاراضى والدور واسترقوا الجال  
 والنساء والذرية وقسم الكل بين الغانمين جاز في قولهم ولو تركهم احراز او اجر الدور والعقار منهم كل  
 باجر معلوم جاز في قولهم ولو وضع الخراج على اراضيهم جاز ايضا والقسمه التي تقسم بين الغانمين <sup>يجب</sup>  
 فيها الخمس ما نصيبها الجيش من المسلمين واما ما اصابها اثنان او ثلثة فله وجه السرقة وغلوا بغير <sup>اثنان</sup>  
 الامام يكون فيا عند ما يجيئة روح ولا يجب فيها الخمس عند ما لا يجب الخمس فييا يؤخذ من الكفرة <sup>طعن</sup> الا بشر  
 احدهما ان يكون جماعة والثاني ان يكون دحر دار الحرب باذن الامام وعند صاحبيه ما اصابها <sup>اثنان</sup>  
 او ثلثة او اكثر يكون غنيمة بحسبها الخمس لمن لهم الامام اولد يا ذن <sup>طعن</sup> من الكفار دخلوا دار الاسلام  
 فقيمهم المسلمون وقالوهم وطهر واعليم واحد واما كان لهم ثم تحمهم قوم اخرون من المسلمين <sup>لا يشاركهم</sup>  
 الدد فيها اصابوا وكذا لو دخل المسلمون دار الحرب ونحو بلدة وقهروا اهلهاء ثم يلحقهم الدد لا يشاركهم <sup>ركم</sup>  
 الدد لان تلك البلدة صارت من بلاد الاسلام فلا يشاركهم الدد تلك بل لهم خطبة القيمة وان لم <sup>يقااتلوا</sup>  
 احكمهم الدد اذا حكمهم الجيش قبل احراز الغنيمة بدل الاسلام فانه يشارك الغانمين عند ما والثانية  
 اذا مرض او صار مجروحاً قبل تهود الواتعة وقبل الظفر ثم ظفر فانه يشارك الجيش في الغنيمة  
 والثالث اذا اسر الرجل من العسكر ووقع القتال بين العسكرين ولم يكن الاسيرهم وغنموا ثم خرج  
 الاسير قبل احراز الغنيمة بالدار كان له السهم في الغنيمة وكذا لو خرج بعد الاحراز قبل <sup>القسمه</sup>  
 فانه يشارك العسكر ومن اسلم من اهل الحرب قبل القتال وقااتل الكفار حنا يضرب له <sup>السهم</sup>  
 ويجوز لا تتفاد بالقيمة قبل الاحراز بدل الاسلام يغلبون الامام فمنها تناول الطعام عند  
 حاجة بقدر حاجته ومنها السلاح لمان يستعمله اذ لم يكن له سلاح نفسه ثم يرد الى <sup>الغنيمة</sup>  
 يد الاستعمال وليس الثياب عند الحاجة بمنزلة السلاح ومنها ركوب الدابة كبرائها <sup>يردها</sup>

بعد الاستثناء. وأن باع شيئا من هذه الأشياء لا يجوز بيعه ويرد الثمن إلى الغنيمة وإن أخرج  
طعام الغنيمة إلى دار الإسلام قبل الغنيمة رده إلى الغنيمة وإن أخرج الطعام وتبدل <sup>الغنائم</sup> سمته  
أن كان قير ينتفع به لا بمنزلة اللقطة ولا شيء عليه أن كان فقيرا أو كان غنيا وانتفع به بعد  
الأخراج يتصدق به أو يعقمه. ولا بأس أن يدهن بزيت أو سمن من الغنيمة أو يدهن دابة  
في دار الحرب بياح له ذلك كما يباح أكله. وأن لم يكن مأكولا كدهن البفسج ليس له أن ينتفع به في  
دار الحرب وعليه رده إلى الغنيمة لأنه بمنزلة الطيب. ولا يأخذ سلاح الغنيمة وفرس الغنيمة  
مع سلاحه وفرسه لأنه لا ضرورة إلا الانتفاع بالغنيمة. وإذا أخذ الغازي شيئا من المباحات <sup>التي</sup>  
لا يكون في يد أحد نكاحها قيمة في دار الحرب أو في دار الإسلام كالطير والسمك والكنز والمعدن  
والخشب يكون ذلك غنيمة ويجب فيها الخمس. وأن لم يكن له قيمة فهو لمن أخذ ولا خمس فيه لأنه  
بمنزلة الماء والحلأ والتراب. ولا يمكن له قيمة فإن أخذ في دار الحرب ماله قيمة كالخشب ومخوده  
وعمل منه آلة ونحوها رده إلى الغنيمة إذا لم يكن الضيعة متقومة لأنه مال متقوم في نفسه  
غير عمل. وأن لم يكن للمأخذ قيمة وجعل منه شيئا كان المعول له لأنه صار مالا يجعله فلا يكون <sup>غنيمته</sup>  
وإن أتلف في دار الحرب من الغنيمة ماله قيمة لأثمان عليه لأنه لا يتأكد فيها حق الغامض <sup>قبل</sup>  
الأحرار بدل الإسلام فيكون بمنزلة ماله الحرب. ولا يجوز للشجار أن يأخذ وأمن المال والعلف  
وإن أتلفوا ذلك لأثمان عليهم. وما يجوز الانتفاع به للمجاهدين عند الحاجة يجوز <sup>لصليهم</sup>  
الذين كانوا معهم ونسألتهم ألا تفي كن معهم لمدة المرض والجرح وبياح لرفيقهم أيضا. وأما  
الإجير للخدمة فلا يباح له أن يأكل شيئا من الغنيمة. فإذا أخرج الغازي غنم الغنيمة أو بقرها  
للأكل عند الحاجة رد جلودها إلى الغنيمة لأن الجلد ليس بمأكول ولا من العلف. فإذا أخرجت  
سرية بغير تنقيب الإمام وأخرجوا في طلب العلف فما أصابوا يكون غنيمته يجب فيه الخمس ولا يخص <sup>به</sup>  
السرية. وإذا لوثوا أو أكلوا فأسلبه يكون غنيمته فلا يختص بها القاتل عنه. ويستحب التنقيب

للامام وامير العسكر فان نقل الامام وامير العسكر ويجعل له شيئا من الغنيمة اليه وقت ~~الغنائم~~ <sup>هذه</sup>  
 الغنائم لا يجوز وانما يجوز التنفيل مما كان قبل الاصابة. واذا نقل الامام وقال من اصاب شيئا  
 فاصاب واحد منهم شيئا في دار الحرب كان له خاصة لا يجب فيه الحسن ولا يشتركه غيره في ذلك  
 وان مات في دار الحرب فاصابه يكون ميراثا عنه. ولو قال من اصاب جارية فاصاب  
 رجل منهم جارية واستبناها بجيضة في دار الحرب لا يجعل له وطئها في قول البيهقي <sup>ب</sup> وقال  
 محمد رح يجعل له وطئها. ولو قال من قتل قتيلا فله سلبه فقتل المسلم كافرا كان له سلبه <sup>والسلب</sup>  
 دابة المقتول وسرجه وما عليها من الالات وثياب المقتول وسلاحه وما معه من مال <sup>حقيقته</sup> الحجب  
 او على وسطه ودابته وما عد ذلك فليس بسلب. وكذلك ما كان مع غلامه على دابة اخرى  
 فليس بسلب. ويجوز التنفيل بكل مال من الذهب والفضة وغير ذلك. وان قال المنفل من <sup>اصا</sup>  
 شيئا فله الربع والنصف كان كما قال ولا خمس فيما سمع به. وان بقى شيء مما لم يسم له ففيه <sup>الحسن</sup>  
 فاربعة اخماسه لساير الغنائم يشترك فيها المتفعل. ولو قال من اصاب شيئا فله الربع  
 والنصف بعد الحسن فيما سمع به

### فصل في قسمة الغنائم

يبيخ للامام ان يرفع من الغنيمة خمسا ويقسم هذا الحسن على ثلثة اسمهم لليتامى والمساكين  
 وابناء السبيل. وان صرف الخمس الى واحد من الاصناف الثلاثة جاز عندنا وكان لرسول <sup>الله</sup>  
 صلى الله عليه وسلم خمس الحسن فسقط ذلك عندنا بعد وفاته وعند الشافعي رح لم يسقط <sup>لكون</sup>  
 ذلك للامام وسهم ذوي القرى ساقط عندنا وعند الشافعي رح لم يسقط. وعندنا لو صرف هذا  
 للمسلم الى ذوي القرى بجلة الفقر جاز ثم يقسم الاربعة اجاسا بين الجند. ولا يبيخ ان يقسم <sup>فصل الاخر</sup>  
 بدلا لاسلام. فاذا قسم تغذت قسمته عند الكل فان كانت الغنيمة من النقليات فلم يجز الا ما  
 حولة بنقلها فقسما بين الجند جاز يعنى يقسمها بينهم ليحميها وهم قسمها في دار الاسلام

لحقهم المجد في دار الحرب قبل قسمة الغنائم والاحراز وشاركهم في الاخراج شاركهم في الغنيمة  
 يشاركهم بعد الاحراز ولا تنقطع مشاركة المد الا بثلاث احدها احراز الغنائم بدار الاسلام  
 ثانياً قسمة الغنائم في دار الحرب والثالث ان يبيع الامام الغنيمة في دار الحرب فان المد  
 شارك الجيش في الثمن اذا اخذ المسلمون غنيمة فلم يجرزوها حتى ان عليهم العد واخذ  
 غنائم من المسلمين ثم جاء عسكر اخر واخذوها من العد وكانت الغنيمة للآخرين دون  
 الاولين ولو كان ذلك بعد الاحراز بدار الاسلام وجب على الآخرين دون الاولين الامام اذا <sup>قسم</sup>  
 غنيمة ودفع الاربعة الاحماس الى الجند وهلك الخمس في يد سلم للجند مكان في ايديهم  
 وكذا لو دفع الخمس الى اهلها وهلك الاربعة الاحماس في يد سلم الخمس لاهله وهذا كالفقيه اذا <sup>عزل</sup>  
 التثالث للموصية للمساكين ولم يدفع اليهم حتى هلك كان الهلاك على المساكين ولو اعطى الثلثين  
 للورثة والتثالث للمساكين فهلك الباقي هلك من مال صاحبه خاصة ولو ان الامام اودع <sup>بعض</sup>  
 الغنيمة الى بعض الجند قبل قسمة الغنائم ولم يبين ما فعل حتى مات لم يضمن شيئاً واذا اراد  
 الامام قسمة الغنائم بين الخامين يصرب للفارس سهمين سهم له وسهم لفرسه العربيات  
 والبراذين فيه سواء وهو قول البيهقي وزفرح وقال ابو يوسف ومحمد والشافعية يصرب <sup>للفارس</sup>  
 ثلثة اسهم وفي قول البيهقي وزفرح لا يسهم لاكثر من فارس واحد وقال ابو يوسف رح يسهم  
 لفارسين ومن دخل دار الحرب فارساً ثم نفق ففرسه وقاتل راحل كان له سهم الفرسان عندنا وعند  
 الشافعية رح اذا مات ففرسه قبل شهود الواقعة لا يستحق سهم الفرسان وان قتل انسان ففرسه <sup>شهود</sup>  
 الواقعة فضمنه القيمة فهو فارس وان غصبه غاصب وضمنه القيمة فهو راحل ولو باع فـ <sup>شهود</sup>  
 بعد دخوله دار الحرب قبل اصابه الغنيمة فله سهم راحل ولو باعه بعد الغنيمة فله سهم فارس <sup>وكذا</sup>  
 لو اجر ففرسه او هبته او اعاره وقاتل راحل لانه هو واستعار فرساً وجاوز دار الحرب وقاتل فله سهم <sup>الفرسان</sup>  
 وكذا ان استاجر فارساً ودخل دار الحرب وقاتل فله سهم الفرسان ولو دخل دار الحرب راحلاً ثم اشتري

فرما واستعاروا ووهب له وقاتل فارسا فله سهم راجل. وقال الحسن رضا اذا دخل دار الحرب <sup>لجلا</sup>  
ثم اشترى فرسا او ووهب له او استأجر واستعار وقاتل فارسا فله سهم فارس ولو غرى المسلمون  
في السفن ومعهم فرس فمن كان له فرس فله سهم فارس فهذا مالوكا نواف البرساء

### فصل فيمن يصلح لامارة الجيش

ينبغي للامام ان يؤمر على الجيش من كان خيرا بامور الحرب وتدبيرها كان من العرب او المولى وانما  
عليهم امير فامرهم الامير بشيء لا يدرونه ما هم ينتفعون به ام لا كان عليهم طاعته مالم يأمرهم  
بالمعصية او بما يكون فيه الهلاك غالبا فان اختلفوا في ذلك منهم من يقول فيه الهلاك ومنهم  
من يقول فيه النجاة فعليهم طاعته لان مخالفة الامير حرام الا اذا اتفق الاكثران فيه الهلاك فيستند  
بتبع رأى الاكثر. ولو ان الامام كتب الى امير العسكرانا ولينا فلانا امير العسكر يكون امير على حاله  
امره ولا يكون الثاني اميرا قبل ان يصل الى العسكر. ولو كتب اليه انا قد عزلناك فوصل اليه الكتاب  
اوله يصل فانه يصير معزولا وهو بمنزلة مالوك كتب الخليفة الى امير مصرنا ولينا فلانا كان للاول  
ان يصل بهم الحجة مالم يحضر الثاني. ولو كتب اليه انا عزلناك فوصل اليه الكتاب ليس يصل بالتاس

### فصل في استيلاء اهل الحرب على اموال المسلمين

ولو استولوا اهل الحرب على اموالنا واخرنوها بدلهم ملكوها عندنا فان ظهر المسلمون بعد ذلك  
فوجدوا المالك القديم قبل القسمة اخذوا بغير شيء وان وجدوا بعد القسمة في يد من وقع في سهمه  
من ذوات القيم اخذوا بقيمته ان شاء. وان كان مثليا لا يأخذ بعد القسمة فان اشترى مسلم  
منهم في دارهم واخرجه الى دار الاسلام اخذ المالك بالثمن ان شاء. وان وهبه العدو ومن مسلم  
المالك القديم بالقيمة ان شاء. ولو باق مملوك المسلم في دار الحرب ثم ظهر المسلمون عليهم فان الما  
لك القديم يأخذ قبل القسمة ويعد ما بغير شيء في قولنا يحذفه. وفي قولنا صاحبه يأخذ بعد  
القسمة. ولو باق الكاتب ارام الله والمدير اليهم ثم ظهرنا عليهم واشترى رجل منهم اخذ المالك



بغير شيء على كل حال. فبما لم يشر له رجل منهم بأمره رجح المشتري عليه بالثمن بمنزلة مالوفته. ولو اشترى  
 المسلم العبد الماسور منهم بمجر أو خنزير أخذ المالك القديم بقيمتها إن شاء كما لو ملكه بالهبة. وإن اشترى  
 مسلم منهم ولم يخرج به إلى دار الإسلام وباعه من آخر كان للمالك أن يأخذ من الثمن الثاني بالثمن الثاني <sup>للمسلم</sup>  
 إن ينقض البيع. يأخذ من المشتري الأول بالثمن الأول. ولأن المالك علمه بأخراج مملوكه من  
 دار الحرب فلم يطلب شهر الأيسعط حقه. وعن محمد رجح أنه يسقط. وإن مات المولى الماسور منه  
 بعد أخراجه المشتري كان للورثة أن يأخذوه. في قول محمد رجح. وعن أبي يوسف رجح ليس للورثة  
 أن يأخذوه. ولو اشترى الجارية الماسورة من العبد ورجل فأخرجها إلى دار الإسلام ثم أسرها العبد ورجلها  
 بداهم ثم اشتراها رجل آخر منهم وأخرجها إلى دار الإسلام كان المشتري الأول أحرى بالأخذ من المال القديم <sup>حتى</sup>  
 لو لم يأخذها المشتري الأول من المشتري الثاني لا يكون للمالك القديم أن يأخذها وإن أخذها المشتري الأول بالثمن <sup>القديم</sup>  
 للمالك القديم أن يأخذها من المشتري الأول بالثمنين كما هو مذهب له إذا وهب الهبة من غيره  
 لا يكون للواهب الأول أن يرجع في الهبة فإن رجع الموهوب له الأول كان للواهب الأول أن يرجع في <sup>الهبة</sup>  
 فإن استولى العبد وعلا أموالنا فظهر المسلمون عليهم قبل أخراجه بل درهم واستردوا الأموال فإنه تكون  
 للمالك بغير شيء. ولو أسير الحر عبيد مسلما مسلما وأحرز به الحرب فاعتقه أو بعت أو كاتبه <sup>جارية</sup> أو كاتبه  
 فاستولدها ثم ظهر المسلمون عليهم عتقوا جميعا

باب ما يكون إسلاما من الكافر وما لا

الوثني والذي لا يقر بوجدانية الله تعالى إذا قال لا إله إلا الله يصير مسلما حتى لو رجح عن ذلك <sup>بقليل</sup>  
 ولو قال أنا مسلم يصير مسلما فإن قال في أريته مسلمة على الحق لم يكن مسلما. واليهودى والضلعة إذا قال  
 لا إله إلا الله لا يصير مسلما ما لم يقل محمد رسول الله لأن اليهود والنصارى يقرّون بوجدانية الله تعالى  
 إلا أنهم ينكرون رسالة النبي صلعم فإنه يقر برسالته لا يصير مسلما. قالوا لليهود والنصارى اليوم بين <sup>ظلمة</sup>  
 المسلمين إذا قال واحد منهم إن الله لا إله إلا الله وأنه هذان محمد رسول الله لا يحكم بإسلامه حتى يتر

عن دينة كان نصرانيا يقول انا بري من النصرانية وان كان هو دينا يقول انا بري من اليهودية ومع ذلك  
يقول دخلت في دين الاسلام لان من اليهود من يقولون برسالة النبي ص اعم الالههم يقولون كان رسل  
الى العرب لا اله الا الله بنى اسرائيل فلا يصير مسلما باقراره برسالته ويوحداية الله تعالى وتعالى وبقراءته دخل في دين  
الاسلام ولو قال اليهود والنصراني انا مسلم او قال اسلمت لا يحكم باسلامه لانهم يقولون المسلم من يكون  
منقادا الى الحق مستسما ونحو علي بن ابي طالب قال انا مسلم سئل عنه ان قال اردت به تركت دين النصرانية واليهودية  
ودخلت في دين الاسلام يكون مسلما حتى لو رجع بعد ذلك يقتل وان قال اردت به انا مستسلم واني  
علي بن ابي طالب لو كان مسلما وان لم يسأل حتى يصلح جماعة مع المسلمين يكون مسلما وان مات قبل ان يسأل وقبل  
ان يصلح جماعة فلا يصير مسلما وعن الحسن بن زياد روى اذا قال الرجل انا مسلم فقال اسلمت كان اسلاما  
لان خطابه بجواب ما كلفه به فكان اسلاما ولو قال اليهودي والنصراني لا اله الا الله محمد رسول الله  
تبرأت من اليهودية ولم يقل مع ذلك دخلت في دين الاسلام لا يحكم باسلامه حتى لو مات لا يصلح عليه  
لاحتمال ان يكون متبرعا من اليهودية داخل في النصرانية وان قال مع ذلك دخلت في دين الاسلام فيحتمل ان يحكم  
باسلامه وعن بعض المشايخ اذا قال اليهودي دخلت في دين الاسلام يحكم باسلامه وان لم يقل تبرأت  
من اليهودية لان قوله دخلت في الاسلام اقرار منه بدخول جادة في الاسلام اما الجوسم اذا قال اسلمت  
او قال انا مسلم يحكم باسلامه لانهم لا يدعون لانفسهم وصف الاسلام بل يعدونه شتما فيها  
سبهم كما فركه بالاسلام الا انه يصلح مع المسلمين جماعة يحكم باسلامه لان المشركين لا يصلحون بالجماعة  
على هيئة جماعة المسلمين فيحكم باسلامه حتى لو انكر يصير تداخلا حتى لو صلح وحده لا يحكم باسلامه ولو  
داود بن رشيد عن محمد بن ابي يعقوب انه يكون مسلما اذا صلح الى قبيلة المسلمين وقال لا اظفر روح انا صلح الكافر في وقتها  
بجماعتنا او وحده متوجها الى الكعبة يصير مسلما وان لم يكن متوجها ولا في وقتها لا يصير مسلما ولو صلح الجمعة  
يصير مسلما ولو اقتدى بمسلم وصل خلفه قال الشيخ الامام ابو بكر محمد بن الفضل روى يحكم باسلامه  
ولو لم يأتى المسلمين لا يحكم باسلامه ولو شهد قوم على كافر انه صلح معاصلوا واحدة في جماعة صلحوا

واستقبل قبلتنا قال الناطق فوج جعلته مسلماً قالوا كان اماماً او غير ذلك. وان شهد ثلاثة كان يؤذن ويقام  
 قال جعلته مسلماً سواء كان الاذان منه في الخطبة في السفر. وان قالوا سمعنا يؤذن في المسجد قالوا لا يحكم  
 باسلامه حتى يقولوا يؤذن للمسلم. وان قالوا راينا يصلي سنة ولم يقولوا في جماعة وقال الرجل صليت  
 صلاة لا تقبل شهادتهم حتى يقولوا صلي صلوتنا واستقبل قبلتنا. وعن بعض المشايخ اذا اذن الكافر  
 في وقت الصلوة يصير مسلماً. وكذا لو صلي صلوة في وقت الصلوة بالجماعة. فان اذن في غير الوقت  
 لا يصير مسلماً. وان صام او حج او ادى الزكاة لا يحكم باسلامه في ظاهر الرواية. وقيل داود بن شد  
 ع ومحمد بن حنبل في البيت على الوجه الذي يفعله المسلمون بان رأوه نهياً للاحرام وليو بشهد  
 مع المسلمين يكون مسلماً. وان لم يشهد المناسك او شهد المناسك ولم يلب لم يكن مسلماً  
 وان شهد واحد وقال رايت يصلي في المسجد الاظم في جماعة وشهد آخر وقال رايت يصلي في  
 كذا تقبل شهادتهما ويجزى على الاسلام. وان قال الوثني اشهد ان محمداً رسول الله يكون مسلماً قال  
 اشهد بان لا اله الا الله وكذا لو قال انما مسلم او قالنا على دين محمد صلى الله عليه وسلم او قالنا على الحنفية لو اننا  
 على الاسلام يحكم باسلامه ولو مات يصلي عليه لان هذه الالفاظ دليل على الاسلام ظاهر وبناء على  
 على الظاهر كقولهم كافر اخر الاسلام لم يكن مسلماً. وكذا اذا عذر العترة. واذا اذ قرأ القرآن في موضع  
 فيهم رجل في دار الحرب او بيع منه ومات يصلي عليه لا يصير مسلماً حكماً تبعاً لمولا وان سبى الصبي  
 مات في دار الحرب فهو على دين ابويه وان ادخل في دار الاسلام فان كان معه ابواه او اخوه او غيره  
 وان مات الابوان بعد ذلك فهو على ما كان عليه. وان لم يكن معه واحد منهما حين ادخل دار الاسلام  
 يصير مسلماً تبعاً للدار والمولى. ولو اسلم احده ابوين في دار الحرب يصير الصبي مسلماً تبعاً لاسلامه. وكذا  
 لو اسلم احد الابوين في دار الاسلام ثم سبى الصبي بعد ذلك من دار الحرب وصار في دار الاسلام  
 مسلماً. واسلام الصبي العاقل صحيح عند ناس الايرت من اقارب الكفار ويصلي عليه اقامات من  
 امرأته الحرة. وكذا توارثه اذا استخسنا في قول الحنفية ومحمد بن حنبل في الاسلام على الوجه الحسن

ولا يقتل. حرمه الله في ذات الحرب ولم يعلم بالشرع كالصلوة والصوم ونحوهما ثم دخل دار الاسلام او مات <sup>في دار الاسلام</sup> عليه قضاء الصوم والصلوة قياسا واستحسانا ولا يعاقب عليه اذامات. ولو اسلم في دار الاسلام ولم يعلم بالشرع يلزمه القضاء استحسانا ذكره محمد ر.ج في صلوة الاصل

بلد \_\_\_\_\_ ما يكون كفر من المسلم وما لا يكون

اذا قال العبد <sup>المسلم</sup> لا اقل ثلثك فحلف القتل على نفسه وسعه ان يجري كلمة الكفر على لسانه اذا كان عليه مطمئنا بالايان. واوقيل للمسلم سجد الملائكة ولا فلا ثلثك لا بأس ان يسجد للملائكة سجود التيمم والتعظيم لا سجد والعبادة لان سجود التعظيم لا يكون كفر اعرف ذلك بامر الله تعالى الملائكة سجودا ر.م عليه السلام والله لا يأمر احدا بعبادة غيري وكذلك اخوة يوسف سجدوا يوسف وايوسف عليه السلام مسلم دعا على غيره بالقاتلة خذ يا ابن ابني بكافري ستا داخلوا فيه قال الشيخ الامام ابو بكر محمد بن الفضل ر.ج لو كان ذلك كفر <sup>كفر</sup> ذكر محمد ر.ج في السير اذا دخل المسلم خشية في فم الكافر الاسير حمة لا يمكنه التكلم بالاسلام قال محمد ر.ج <sup>في</sup> له يقبل ان كفر قال الله تعالى واشد على قلوبهم فلا يؤمنوا حتى يروا العذاب الاليم. رجل حلف وقال والله يعلم ما فعلت كذا وهو يعلم انه فعل خالف المشايخ فيه حكمة عن الشيخ الامام الزاهد ر.ج قال وجدت رواية في هذا انه يكفر. وكذا لو صلى الى غير قبلته عمدا وجدت فيه رواية انه يكفر وقال بعضهم اذا قال الله يعلم انه فعل كذا وهو يعلم انه فعل لا يكون كفر والاول اصح. ولو قال كان الله يعلم فعلت كذا قاله غير عالم وقد كان فعل ذلك ويعلم به قالوا يكون ذلك كفر وهذا فحش من الاول. وان قال <sup>مسلم</sup> هو سجد ان كنت فعلت كذا وهو يعلم انه فعل خالفوا فيه ايضا على الوجه الذي ذكرنا. ولو صلى بغير طهارة عمدا قال الصدر الشهيد حسام الائمة يكون كفر او في الصلوة الى غير القبلة عمدا قال لا <sup>يكون</sup> كفر. وذكر شمس الائمة الخرسية ر.ج الصلوة بغير الطهارة عمدا معصية ولم يقل كفر. وقال شمس الائمة الحلوة يكون كفر عند اكثر المشايخ قال وهكذا روى عن ابي حنيفة وابي يوسف ر.ج في النوادر وقال ظاهر الرواية لا يكون كفر قال رضي الله عنه وانما اختلفوا اذا لم يكن على وجه الاستخفاف بالدين فكانت على وجه

الاستخفاف بالدين ينبغي ان يكون كفر عند الكل اذا قل الرجل كلمة الكفر فانه يصير كافرا وان كان  
 على وجه اللعب وكذا اذا امر الرجل امرأة الغيران تزني وتبين هي من زوجها يصير هو كافرا هكذا روى عن ابي يوسف <sup>رح</sup>  
 وعن يحيى بن زعفران من امر الرجل ان يكفر كان الامركا وكفر المامورا ولم يكفر. وقال الفقيه ابو الليث <sup>رح</sup> اذا علم  
 الرجل رجلا كلمة الكفر يصير كافرا اذا علمه او امورا لا يتدل. وكذا يمين علمه كلمة الكفر انما يصير <sup>هو كافرا</sup>  
 اذا امها بالارتداد لانه رضي بكفر المامور ومن رضي بكفر الغير يصير كافرا. رجل ضرب امرأته فقالت  
 بمسلم فقال هب ابي لست بمسلم قال الشيخ الامام ابو بكر محمد بن الفضل <sup>رح</sup> لا يصير كافرا بذلك فقد <sup>حل</sup>  
 عن بعض اصحابنا ان رجلا لوقبله الست بمسلم فقال لا يكون ذلك كفر الا ان قول الناس ليس <sup>معناه</sup> بمسلم  
 ان افعاله ليست من افعال المسلمين. وقال الشيخ الامام الزاهد <sup>رح</sup> اذا لم يكن ذلك كفر عند <sup>بعض</sup>  
 الناس فقول هب ابي لست بمسلم بعد من ذلك. قالنا طالت المشاجرة بين الزوجين فقال الرجل لامرأته  
 خاف الله تع واتقيه فقالت المرأة مجبسية لدا لاخافه فلا الشيخ الامام ابو بكر محمد بن الفضل <sup>رح</sup> ان كان <sup>الزوج</sup>  
 عاتبها على معصية ظاهرة ويخوفها من الله تع فاجابته بهذا تصير مائة وتبين من زوجها. وان كان  
 الزوج عاتبها على امر لا يخاف فيه من الله تع لم تكفر الا ان تزيد بذلك الاستخفاف فتبين من زوجها  
 رجل اراد ان يضرب غيره فقال له ذلك الاتخاف الله تع فقال لا روى عن محمد <sup>رح</sup> الله سئل عن هذا فقال <sup>لا يكفر</sup>  
 لان له ان يقول التوقوا فاعملوا وكان راعا معصية فقل له الاتخاف <sup>رح</sup> قال لا يصير كافرا لا يملكه التأويل  
 وكذا اذا قيل لرجل الاتخشع الله تع فقال له في حالة الغضب لا يصير كافرا رجل قال هو يهودي او نصراني  
 او برى من الله او من الاسلام ان فعلت كذا كان يمينا فان باشر الشرط هل يصير كافرا لا خلع وانيه  
 وكذا لو حلف على امر ما بان قال هو يهودي او نصراني او برى من الله تعالى او من الاسلام ان كنت فعلت  
 ذاك مس وقد كان فعل فان كان ناسيا لا يعلم انه كان فعل ولم يفعل لم يصير كافرا قال اكثر المشايخ <sup>بسم</sup> انه  
 كافرا. وقال خمس الائمة السرخسي <sup>رح</sup> الاصح انه ان كان الرجل يعرف هذا يمينا ولا يكفر به لا يكون كافرا  
 لا في الماضي ولا في المستقبل. وان كان جاهلا او كان ضللا لم يكفر في الحال ولا في المستقبل <sup>بما شر</sup>

الشرط يصير كافرا لانه كما باشر الشرط وعند انه يغير فقد ضاع الكفر والرضا بالكفر كفر رجل كفر بلسانه <sup>لها</sup>  
وقلبه على الايمان يكون كافرا ولا يكون عند الله مع ثبوتنا رجل قال استقبلني امرأة اردت ان الكفر يصير  
كافرا رجل قال غير بالفارسية كبر به اذ ينكاره تسمى كنه قالوا ان اراد به تقييع ذلك الفعل لا يكفر <sup>رجل</sup>  
قال المحدثون حين اذن كذبت يصير كافرا رجل قال في احتياج الى كثرة المال الحرام والحلال عند <sup>سواء</sup>  
لا يحكم بكفره مسكران ضرب امرأته فقالت نومسلان نسيته كم راجنين مي زني فقال لا ثم طلقها  
ثلاثا قالوا يقع الثلاث لانه ان لم يكن سكرانا فالثلاث واقع وان كان سكرانا فربه السكران لا يقع  
استقسامنا فوقع الثلاث على كل حال امرأة قالت لزوجها ان لم تطلقني تجست نصير مرتدة وهذا  
اذا اردت المحال لانها لما اردت المحال فقد باشرت الكفر وعن ابي نصر بن ابي سلام امرأة قالت تزوج <sup>جها</sup>  
طلقني والكفر قال يجد والنكاح نصرتني اسلام مات ابو بعد ذلك فقال ليتني لم اسلام الى هذا  
الوقت حتى ارث منه فانه يصير مرتدا لانه في الكفر وفعلك كفر رجل قال غير حصل المكتوبة فقال  
لا اصلها اليوم اختلفوا فيه ذكرنا لاهج عن محمد رح انه قال قول الرجل لا اصله محتمل وجوها <sup>ثلاثة</sup>  
احدها لا اصله فقد صليتها والثاني لا اصله بقول لي فقد امرت من هو خير منك والثالث لا اصله  
نسقا ومجانة ففي هذه الوجوه الثالث لا يكفر والرابع لا اصله وليس يجب على الصلوة ولا اوعرها <sup>يعني</sup>  
محوها يصير كافرا قال الناطق رح فعلى هذا اذا اطلق وقال لا اصله لا يكفر لان هذا اللفظ محتمل  
رجل مات غلامه فخرج وقال يا رب تاخذ من له واحد ولا تاخذ من له عشرة وانا في جمع المال جهنم  
وكان ذلك ان تايمن قال الشيخ الامام ابو بكر محمد بن الفضل رح ارجوان لا يصير كافرا لانه لم يصف الله <sup>في</sup>  
بالظلم لان الظلم ان ياخذ ما ليس له والدنيا والاخرة كلها لله تع امرأة مات ولدها فقالت هي يكره <sup>د</sup>  
يا زهين سندی قال الشيخ الامام الزاهد رح انها لا تكفر فان الله تع ما عطا والله تع ما اخذ <sup>يعني</sup>  
امت مرضه واشتد عليه فقال ان شئت توفيني مسلما وان شئت توفيني كافرا قال واحد  
من العلماء يصير مرتدا وكذا الرجل اذا ابتلى بمصيبات فقال اخذت مالا واخذت ذكرا وكذا فلان

تفعل ايضاً ما يتبع لم تفعله وما اشبه ذلك من الاثار فاجاب هذا القائل وقال بالله بكفر قبله  
لو كان هذا المريض قال ذلك من غير قصد فاجاب وقال انما يجري على لسانه حرف واحد  
ذلك انما مثل هذه الكلمات الطويلة لا يجري على لسانه من غير قصد فلا يصدق. رجل قال بار  
روزي برمن فراخ كن با باز كه في من رو نها كن يا برمن جو ممكن قال ابو نصر الدبوسي بصير كافراً بالله  
لان الله تعالى لا ينسب الى الجوز في فعل ذلك فقد كفر. قيل لامرأة توحيد داني فقالت لا قال  
بعضهم ان ارادت ان لا تعترف بالتوحيد الذي يقوله الصبيان في المكتب لا يضرها وان اراد  
انها لا تعترف وحدها نية الله تعالى لو تكن مؤمنة فلا يصح تكاثرها. واذا اتهم الرجل بنية من الانبياء  
لا يكون نبياً قالوا ان اراد به لو لم يبعث نبياً لا يكون خارجاً عن الحكمة لا يكون كافراً. وان  
اراد به الاستخفاف بالعدو كان كافراً. ولو قال بالفارسية الكرفان ينبغي ما يريد به  
يودعها لو اراد به لو كان رسول الله لم يؤمن به كان كافراً كما لو قال لو امرني الله بكذا وكذا لا افعل  
او قال لا اؤمن بهما وقال لو امرني الله تعالى بعشر صلوة لا افعل وقال لو كان القبلة في هذه الناحية  
لما وصل كان كافراً في جميع هذه الكلمات. اذا غاب الرجل النبي عليه السلام في شيء كان كافراً قال  
بعض العلماء لو قال شعر النبي صلى الله عليه وسلم شعر فقد كفر وعن ابي حفص الكبير ربح من غاب  
النبي عليه السلام بشعر من شعراته فقد كفر. وذكر في الاصل ان شتم النبي صلى الله عليه وسلم كفر ولو قال  
جن النبي عليه السلام ذكر في نفاذ الصلوة انه كفر ويجوز ان يقال في شتم النبي عليه الصلوة السلام  
وعن ابن مقاتل ربح من انكر نطق الخضر عليه السلام وذى الكفل عليه السلام قال كل من لم يجمع الامة على  
نبينا لا يضره ان حمد نبوته. ومن زعم ان العودتين ليستا من القرآن ذكر في النوازل انه لا يكون كافراً  
ومن تمنى ان الله تعالى لا يكون حرم الحجر قال ابو بكر البجلي لا يكون كافراً لان الحجر كانت حلالة  
في الاصل من كذا الربا ونكاح المحارم. ولو تمنى ان الله تعالى لا يفرض صوم رمضان لما شق عليه  
لا يكون كافراً. قال الشيخ الامام ابو بكر البجلي والشيخ ابو بكر محمد بن الفضل ربح ان لا يكون كافراً اذا نوى

انه لا يمكنه اراء حقوقه ولو تخافى الاكل فوق الشئ لا يكون حراما كان كذا لان ابا حنيفة لا يفتي  
 بالحكمة. ولو قال ان هذه الطاعات جعلها الله عذابا عليا ان نوى ان طاعتها مشقة عليا <sup>لا</sup>  
 كذا. وقال ان لم يرض الله تعالى عليها هذه الطاعة كان خيرا لا يكون كذا ان تاول ذلك وتاويله ما قلنا  
 ولو تخفى انه لم يحرم الزنى او الظلم او القتل بغير حق او اللواط قال الشيخ الامام ابو بكر محمد بن الفضل  
 هو كذا لان الحلاق هذه الافعال خرج عن الحكمة والعدل. رجلان اختصما في شئ فقال احدهما لثانيه  
 يا ابن الزانية ومهر كه خذ يا ابن نام است وكان اسم المشقوم محمدا قال الشيخ ابو القاسم رح لو كان كذا  
 لان ابا هاشم الناس لم تنصرف الى النبي صلى الله عليه وسلم فليكن كذا ما لم يرضه رجلان بينهما خصومة  
 فقال احدهما لصاحبه فز بان بنه وباسمان برو وبأخذك جنگ كن قال الشاهد لا يكون كذا  
 ولو قال نشؤ وبأخذك جنگ كن قال بعضهم يكون كذا والله مال الشيخ الامام ابو بكر محمد بن الفضل  
 وقال الشيخ الامام ابو بكر بن حامد رح لا يكون كذا او الا حوط تجد يد الشكاح. ولو ان رجلا طاب  
 رجلا بحق وقال بالفارسية اكروى خدجها ن است ازوي يستأنم قال الشيخ ابو القاسم رح  
 يصير تدلان انه ادعى انه يغلب الله تعالى. وقال بعضهم لا يكون كذا لان المراد من هذا الكلام في الشر  
 التهويل دون التحقيق. ولو قال اكر فلان بيغا مبا است ازوي يستأنم لا يكون كذا لان النبي صلى  
 الله عليه وسلم يطالب باداء الحق ويسبق في منه. رجل قال لغيره اعطيني حقة والاخذتلك يوم القيمة  
 فقال للمخاطب تؤمر الجابري. ان ابوهي قال الشيخ الامام ابو بكر البلخي لم يكن هذا كذا ورجلان  
 متخاصما فقال احدهما الله تعالى يحكم بيني وبينك وقال الاخر بالفارسية خدائكم حكم منشا  
 او قال ساكن نراشايد قال ابو القاسم رح يصير مردلان الله تعالى يحكم بين عباده جميعا التوي  
 والضعيف والشريف والدني في حكمه واحد. رجل وضع ثيابه في موضع وقال سلمتها الى الله تعالى  
 فقال غيره سلمتها لمن يمنع السارق اذا سرقة قال الشيخ الامام ابو بكر محمد بن الفضل لا يصير  
 كافرا رجل بينه وبين غيره خصومة فقال رجل حكم خدائي جبين است فقال اخر من حكم خدائي



جه دائم قال ابو القاسم روح هو كافر لانها استخفاف بامر الله تعالى. رجلان بينهما خصومة فقال احدهما  
 للآخر يا تابع لم روي فقال الآخر من علم جه دائم قال ابو بكر النفاخي كيف المحب لانه استخف بالعلم  
 رجلان بينهما خصومة فجاء احدهما بخطوط الفقهاء والفتوى فقال الخصم لهما انما قال <sup>نقل</sup>  
 بهذا وهما من عرض الناس كان عليه التزبد رجل قال فصعقة تريد خير لمن الله تعالى قال لا يكون  
 كافر لانه يراهم هذا ان هذا نعمة من الله تعالى. رجل قال لعالم كبير الخرافة عليك ان اراد به علم الدين <sup>كان</sup>  
 كافرا. رجل قال له ساد روحى كرم خدائى دروغ مىگويد لا يكفر لان المراد بهذا ان الله تعالى لا يكذب  
 رجل قال في غضب لامرأته ان روسمى كه تزاراد وان بفالكه تراكشت وان حلاله تزا آفريد قال <sup>اعضهم</sup>  
 يكون كفرا. وسئل ابو نصر الموهبي عن رجل قال ما وليه يجب قال رضى عنه الظاهر  
 انه يكون كفرا. رجل قال لامرأته يا كافرة فقالت انا كافرة فطلقني قال الشيخ الامام ابو بكر محمد بن الفضل <sup>رح</sup>  
 هذه ردة وتخرج على الاسلام وتجد يد الكاح والعود الى الزوج ولو قال لامرأته يا كافرة فقالت لا ابلت <sup>لا يرفع</sup>  
 بينهما فرفقه. رجل تزوج امرأة بغير شهود فقال الرجل والمرأة خذوا شيئا مبرورا فوه كوديم  
 قالوا يكون كفرا لانه اعتقد ان رسول الله صلى الله عليه وسلم يعلم الغيب وهو ما كان يعلم الغيب <sup>جاني</sup>  
 كان في الاحياء فكيف بعد الموت. رجل قال انا اعلم المسروقات قال الشيخ الامام محمد بن الفضل <sup>العضل</sup>  
 هذا الغافل ومن صدقه يكون كافرا قيل له فان قال هذا القائل انا اخبر باخبار الجن اياي بذلك  
 قال هو ومن صدقه يكون كافرا بالله لقوله عليه السلام من اذنا كاهنا فصدقه فيما قال <sup>كفر</sup>  
 بما انزل على محمد لا يعلم الغيب الا الله لا الجن ولا الانس يقول الله في الاخبار عن الجن فلما <sup>الجن</sup> خشيتم  
 ان لو كانوا يعلمون الغيب ما لبثوا في العذب بالهممين. نصراني اذ مسلم فقال اعرض علي السلام <sup>سلام</sup>  
 حتى اسلم عندك فقال ذهب الى فلان العالم حتى يعرض عليك الاسلام فتسلم عنده <sup>فيه</sup> اخلفوا  
 قال الفقيه ابو جعفر روح لا يصح كفره لان العالم يهتدي الى ما لا يهتدي غير العالم. رجل قال لغيري يا  
 خذ من قال بعضهم يكفر وقال الشيخ الامام ابو بكر محمد بن الفضل روح ان اراد به اى مهمته <sup>كفر</sup>

لان هذا اللفظ يدكر ويراد به ذلك ولو قال اي خلد اي من يكون كفر المرأة قالت لزوجها <sup>واحد</sup> خلد اي راي فقال نعم قال الشيخ الامام ابو بكر محمد بن الفضل رج يكفر الرجل لان السر <sup>والصبي</sup> ومن ادعى علم الغيب كان كافرا وعن شداد بن حكيم رج ان امرأته بعثت الى زوجها السموم في رمضان على يدي الخادم فابطأت الخادم في الرجوع الى المرأة فاتهمت المرأة فقال شداد لم يكن بيننا شيء فقال الكلام بين شداد وبين امرأته فقال شداد بن حكيم لامرأته تعلين الغيب قالت نعم فكتب شداد للمحمد بن الحسن وكان هو من اصحاب زفر رج فاجاب محمد ان جد الكاهن <sup>فاذا</sup> كفرت رجل استحل الجماع في حالة الحيض قال ابو بكر البلخي رج الجماع في الحيض كفر في الاستبراء <sup>بدعه</sup> وضلال وليس بكفر وعن ابراهيم بن رستم ان استحل الجماع في الحيض متاولا كان النهي ليس للتحريم ولا يعرف النهي الا بكفر لانه ان عرف ان النهي للتحريم ومع ذلك استحل الجماع فيه كان كافرا <sup>فان</sup> وعن شمس الائمة الشريفة رج ان استحل الجماع في الحيض كفر من غير تفصيل رجل قال عبد العزيز عبد الخالق بن الغفار عبد الرحمن بالحق الكاف في آخر الاسم قالوا ان قصد ذلك يكفر وان جرى على السامنة من غير قصد او كان جاهلا لا يكفر وعلى من سمع ذلك منه ان يعطيه الصواب وهذه فصول عشرة <sup>فكفر</sup> ما ان اسلام الصبي العاقل والصنية عند بائع <sup>وكذا</sup> اسلام المعنوة الذي يعقل الاسلام ويعرف الحق من الباطل اسلام مندنا <sup>اسلام</sup> وكذا اسلام المكره عند النكاح حريا وان كان ذميا لا يكون اسلاما ومنها كفر المكره ان اكره قيدا وجنس كفره يكون كفرا <sup>اسلام</sup> ارا ان اكره بالقتل او اطلاق عضو او يضرب موله وقلبه مطمئن بالايمان لا يكون كفر الاستحسانا <sup>فاما</sup> كفر السكاران ان كان تعرف الخمر من الشر والارض من السماء وكفره يكون كفرا في الاحكام وان كان لا يعرف الارض من السماء والخمر من الشر لا يكون كفرا عند علمائنا وكفر الكافر هو كفر <sup>بما</sup> الجنيحة ومحمد رج تحريم امرأته ولا متحل زيجته ولا يصح اقامات الا انه لا يقتل بالردة وما اودة المعنوة والمجنون <sup>كبر</sup> في الكتب المعروفة قال مشايخنا رج هو في حكم الردة بمنزلة الصبي واما الجاهل اذا تكلم بكفر ولم يعلم <sup>لانه</sup>

كفر اختلغوا فيه قال بعضهم لا يكون كفر ان يعذر بالجهل وقال بعضهم يصير كافرا لا بعدة  
 بالجهل واما الهزل والمستهزأ اذا تكلم بالكفر استخفا فامرا حاشا واستهزاء يكون كفر عند الكل  
 واذا كان اعتقاده خلاف ذلك واما الخطيئة اذا جرى على لسانه كلمة الكفر خطأ بان كان اراد ان  
 يستهزئ بكفر فنجي على لسانه كلمة الكفر خطأ لو كان ذلك كفر عند الكل بخلاف الهزل لان الهزل  
 يقول قصد الا انه لا يريد حكمه والخطيئة من يجرى على لسانه من غير قصد كلمة مكان كلمة وتم  
 المتحد والجوازات لاجل النير وقودوم الحاج قال الشيخ الامام ابو بكر محمد بن الفضل ر<sup>ح</sup>  
 ذلك لهو ولعب فلا يكون كفر ان رجل اذ يبيع لوجه انسان في وقت الخلعة والنهانة في الجوارات  
 وما اشبه ذلك قال الشيخ الامام ابو بكر هذا هو كفر والمد بوج منه لا يؤكل وقال الشيخ اسمعيل<sup>الزهدي</sup>  
 اذا اذبح الابن والبقر في الجوارات لقدوم الحاج والغزاة قال جماعة من العلماء يكون كفر واما انما  
 يكره ذلك اشد الكراهة ولا يكون كفر ان رجل اشتم يوم النير وشتم يوم النير في غير ذلك اليوم  
 به تعظيم ذلك اليوم كما يعظمه الكفرة يكون كفر وان فعل ذلك لاجل الشرب لا لتعظيم يوم النير  
 لا يكون كفر وان اهدى يوم النير الى انسان شيئا ولم يريد به تعظيم اليوم وانما فعل ذلك  
 على عادة الناس لا يكون كفر وينبغي في هذا اليوم ما لا يفعله قبل ذلك اليوم ولا بعد به يحترق عن  
 بالكفرة وعن الامام ابي جعفر الكبير ر<sup>ح</sup> اذا عبد الرجل خمسين سنة ثم جاء يوم النير واهدى  
 المشركين بيضة يريد به تعظيم يوم النير فقد كفر بالله وحبط عمله واذا استخفى<sup>دعوة</sup> مجوس  
 لحلق رأس ولد وجزأ حصية فاجاب مسلم وحضر دعوة لا يكون كفر والا لانه لا يفعل ولا يوافق  
 على مثل ذلك مسلم وضع على رأسه فلنسوة المجوس قال الشيخ الامام ابو بكر محمد بن الفضل ر<sup>ح</sup> لا كفر  
 بذلك قال رضى هذا الجواب انما يصح اذا فعل ذلك ضربة ولا يعتقد انه يصير به كافرا فان  
 ذلك وظن انه يصير به كافرا يقصد به الاستخفاف في الدين فانه يصير كافرا وعن عبد الله<sup>بن ابي حفص</sup>  
 ر<sup>ح</sup> انه قال ان فعل ذلك يريد به تقييح فاعلم لا يكون كفر

ومن الفاظ الكفر بالفارسية\*

رجل قال لهم ویدار تو بر من چنانست که چون دیدار ملک الموت اختلافوا فيه قال اکثرهم  
 کفر و قال بعضهم کفر و قال بعضهم ان قال ذلك لعدو ملک الموت بصیرا کافرا وان قال ذلك لکرامه الموت  
 لا یصیر کافرا رجل قال فلان رامصیت رسید قال بعضهم کفر و قال بعضهم لا یکن کفر و هو المستخرج  
 ملان بچشم من چنان است که چون جهود بچشم خدا ینکون کفر رجل قال لصاحب المصیبه هر چه از خانه  
 و بکاست بجان و زند کانه نور یا دت کناد و هو خطأ عظیم و لا یکن کفر الا ان عند اهل السنه  
 لا یموت احد قبل اجله و لا یتاخر موته عن اجله رجل قال فلان جان منخواجه داد و لا یکن کفر و رجل  
 قال فلان بیمار می شود عن درست می باشد و فراموش کرده خداست یکن کفر الا ان الله تع  
 بالنسیان رجل قال خدایه بر آسمان میداند که من چیزی ندارم یکن کفر الا ان الله تع متر عن المكان  
 رجل قال مرا بر آسمان خداست و بر زمین تو یکن کفر لما قلنا رجل قال دست خدا در ان است یکن  
 کفر عند البعض و عند بعضهم لا یکن کفر اذ المرید به الجارحه مطلقا یا رب این سخن را و بی  
 قال بعضهم یکن کفر و قال بعضهم لا یکن کفر الا انه یرید بهذا اللفظ طلب النجاه عن ظلمه و الخلاص عنه  
 و اما قال خدای بر تو ستم کناد چنانکه تو بر من ستم کردی یکن کفر عند الكل رجل قال اگر در  
 حشر خدا مراد او دهد من دادان وی بستانم قالوا یکن کفر الا انه شک و عد له رجل توجه علیه  
 فاراد ان یحلف بالله تع فقال المستحلف سوکنه مجدایه سخوا هم سوکنه بطلاق و عناق خواجهم  
 اختلافوا فيه قال بعضهم بکفر المستحلف و قال بعضهم لا یکن فان قال سوکنه مغلفه خواهم لا یکن کفر  
 مجوسیه طلب من مسلم ان یرض علیه الاسلام فقال المسلم من غی نام قالوا یکن کفر و هكذا قال  
 او نظری ای صفت تر سائے چیست فقال الضرر لا ادر میکیون مرتدا و کذا لو قیل المسلم صفت مسلمان  
 چیست بگو فقال او ادر میکیون مسلما عند عامه العلماء و رجالات فقال رجل آخر یخدا را یا بسته  
 تر بود یکن کفر و رجل یطعم غیر فقیر الله ان خدای نمی ترسید او یقال له از قیامت نمی ترسید فقال لا یکن کفر

رجل قال لمن عليه الزكوة اذ الزكوة يقال لاودي قالوا يكون كقرا قيل هذا اذا قال ذلك على وجه الورد والجود

للزكاة رجل قال تاسر فلان بنظر استمر اكي بنودا وقال تالين ذوبازوي من مجامع است مراجيزي كمشيد

قالوا يكون كقرا رجل قال حوار باركران مي خواهد او قال حوار باركران خريد م كدكران خراهد م <sup>اختلاف</sup>

قال بعضهم يكون كقرا لانه ادعى علم الغيب وقال بعضهم لا يكون كقرا لانه انما قال ذلك بناء على <sup>الدليل</sup>

لان يدعى علم الغيب صاحبة الهامة فقال احدي موت رجل او قال رجل ازمرك كسبي مريد هذا <sup>قال بعضهم</sup>

يكون كقرا وقال بعضهم لا يكون كقرا لان هذا انما يقع على وجه النقال رجل خرج الى السفر فصاح <sup>المعقوف</sup>

فرجع فهو على هذا الخلاف ايضا رجل قال خوش كاري است به نمازي قالوا يكون كقرا رجل قال الغير

مرايحي ياري ده قال بحق هر كس ياري دهد من بظلم وناحق ياري دههم قال بعضهم يكون كقرا قال

بعضهم لا يكون كقرا رجل قال الغير بخانه فلان رو وامر معروف كن فقال فلان در حق من چه جفا <sup>كره</sup>

كه وبر الامر عرف كنم قالوا يكون كقرا رجل له عبد رجل عشرة درهم فقال صاحب الدين للمديون

اين ده كانه بد بن جهان بد كن بد ان جهان ان جهان يا في فقال له المديون ديكر بد تاهر بيس

بقيا مت باز درهم قال الشيخ الامام ابو بكر محمد بن الفضل رحمه بكفر المديون لان هذا استحقاق <sup>منه</sup>

بالقيمة وقال غيره من المشايخ لا يكفر رجل قال امرأته خانه چنان باكن چون والسماء والطارق قالوا

يكون كقرا وقال الشيخ الامام ابو اسحق رحمه ان كان الرجل جاهلا لا يكفر وان كان عالما يكفر رجل قال الغير

جهود بل نقول قال نصراني مع به ان تو لا يكون كقرا لانه يراد بهذا الشتم وتبعية الافعال رجل قال الغير اي مع

او قلنا عا ترمسا او قلنا اي جهود لا يكون كقرا عند كثر العلماء وان قال الخاطب ترمسا وسكت <sup>ط</sup> الخاط

لا يكفر الخاطب وان قال الخاطب محبين ام يكفر الخاطب رجل قال الغير واخذت من فريدا <sup>واخيذ</sup> است

خويش وانه قال اكثر المشايخ يكون كقرا او قال بعضهم لا يكون كقرا رجل قال امرأته يا كافرة فقال

الرجلين نبيي را ندانم كقرا المرأة ولو قالت الرجلين ام مرمدار لا يكون كقرا ولو قالت الرجلين نبيي <sup>نا</sup> يكفر

شتم فعلى قول من يجعل ردة المرأة ردة وهو قول عامة العلماء نكح المرأة وقال بعضهم مغشع بغير ردة المرأة

لا تعتبر ردة ولا تبين من زوجها ولا يغزها القاضي وعند عامة العلماء ردة المرأة ردة تبين من زوجها  
لأن القاضي يحبسها على الاسلام ويمنعها من الكاح والعود الى الزوج <sup>المرأة</sup> قالت لولدها اي منع مجله او  
كافريه او اي جهود يجهد قال اكثر العلماء لا يكون هذا كفرا وقال بعضهم يكون كفرا ولو قال اريد هذا الالفاظ  
لولده اختلعا فيه ايضا والاصح انه لا يكون كفرا ان لم يردها كفرا نفسه رجل قال لدايته اي كافر خلد  
قالوا لا يكون كفرا لان الدواب مما تذوله الايدي ولان مثل هذا يجري على لسان الجهال ولا يريد به  
كفر انفسهم رجل قال خذ شعالي براسمان كواه من است يكون كفرا لان الله تعالى عن المكان يجعل  
قال فوالا كذا باضمح رجل فقال خذ اي تعمر اين دروغ ترا است كرا داند يا كويد خذ اي بزي دروغ  
توبرت كند قال بعضهم هذا قريب من الكفر رجل قال لغيره نماز كن فنه الا اي مرد نماز كرد سخت  
كراست بر اين قالوا يكون كفرا رجل قال لغيره حرام مخو فقال بيه حلال خوار بار تابوي ايمان آدم  
و پيش روی سجده كنم يكون كفرا رجل شرب الخمر فقال شاداي مرا ترا كه بشاداي ماشا داشت  
وكروكاست انرا كه بشاداي شاداي دنيست يكون كفرا والله الهادي

باب الردة واحكامها

المرتد لا يرث من مسلم ولا من كافر يوافقه الملة ولا من مرتد آخر. ويرث المسلم من المرتد ما اكتسبه في حالة الاسلام عند ائمة الشافعي رح يوضع ذلك في بيت مال المسلمين وما اكتسب في حال الردة عند أبي حنيفة رح هو بمنزلة الفقة يوضع ذلك في بيت المال. وقال صاحباه يكون ذلك ميراثا لورثة المسلم. ومحمود الردة يكون عودا الى الاسلام واذا ارتد يعرض عليه الاسلام في الحال فان اسلم ولا قتل الا ان يطلب التاجيل فيؤجل ثلثة ايام لينظر في امره. ولا يؤجل اكثر من ذلك ويعرض عليه الاسلام كل يوم من ايام التاجيل فان اسلم ي سقط عنه القتل وان اى ان يسلم يقتل وان تصرف بغيره في ردته فهو على اربعة اوجه. منها ما ينفذ في قولهم نحو قبول الهبة والاستيلاء اذا جاءت جارية بولد وادعت ثبت نسب الولد منه يرث ذلك الولد مع ورثته وتصريح الجارية بام

ويقتد منه تسليم الشفعة والحجر على عبده الماذون. ومنها ما هو باطل بالاتفاق نحو الكاح  
ولا يجوز له ان يتزوج امرأة مسلمة ولا هند ولا ذمية لا خبيثة ولا مملوكة وتحرم بيعته  
وصيده بالكلب البازي والرمي ومنها ما هو موقوف عند الكل وهو المفاضة فاذا فاض  
بوقوفه قولهم ان اسلم نذرت المضاوضة وان مات او قتل على رده او الحق بدل الحرب  
وتخلف القاضيه بلحاظه بطلت المضاوضة ونصير عنانا من الاصل عند ابي يوسف ومحمد رحم  
اليعنيفة نزع تبطل اصلا ومنها ما اختلفوا فيه في توقفه كالبيع والشراء والاجارة والاعتاق <sup>التدبير</sup> و  
والكتابة والوصية وقضاء الدين عند اليعنيفة رحم ان هذه التصرفات موقوفة فان اسلم  
نفدت وان مات او قتل او قضى بلحاظه بدل الحرب تبطل وعند صاحبيه تنفذ في الحال الا ان  
عند ابي يوسف رحم تنفذ كما تنفذ من الصحيح ويعتبر بغير عاته من جميع المال وعند محمد رحم <sup>تنفذ كما</sup>  
تنفذ من المريض. ونصرف المكاتب في الردة فاذا اعتق المرتد عبد غم اعتق <sup>هو ابنة</sup>  
المسلم وليس له وارث سواء لا يجوز عتق واحد منهما لان الابن انما يرث منه بعد الوفاة  
لا قبله فاعتاق الابن سابق على ملكه فلا يعتق. وهو مخلاف ما لو مات الرجل وترك عبدا  
وتركته مستغربة بالدين فعتق الوارث عبدا من تركته ثم سقط دين الغرماء فانه ينفذ اعتاق  
الوارث لان ثمة سبب الملك للوارث تام وانما يوقف الملك لحق الغرماء فاذا سقط حق  
الغرماء نفذ اعتاقه فاما في المرتد سبب الملك للوارث انما يتم بعد موت المرتد مسلم  
ارتد ابوه فمات الابن وله معتق مسلم ثم مات الاب وله معتق مسلم كان ميراث الاب  
لمخطفه لا لمعتق ابنة لانه لا ابن انما يرث من ابية المرتد عن موت المرتد فاذا مات <sup>من</sup> الاب  
قبل موت الاب لم يرثه الابن واختلفت الروايات فيمن يرثه المرتد عن بيعته رحم ثلاث  
روايات روى الحسن عن اليعنيفة رحم انه يرثه من كان وارثا له وقت الردة ويبقى  
لك ذلك الى ان يموت المرتد ثم لو اسلم بعض قرابته بعد رده او ولده له ولد من علوق خات <sup>بعد الردة</sup>

لا يبرئ عنه وعن ابنيته روحه رواية يبرئ منه من كان وارثا له وقت الردة وان لم يبق الامرته  
بل يخلقه وارثه منه. وروى محمد بن ابي حنيفة روحه انه يبرئ من المرتد من كان وارثا له عند <sup>قتله</sup>  
او عند موته سواء كان موجودا عند الردة او حدث بعد ذلك وقال شمس الائمة <sup>روح</sup> الحسين  
اذا انصرف الوارث في مال المرتد قبل ان يقسم القاضي ماله ولم يقض بلى اقله حتى رجع المرتد  
الى دار الاسلام مسلما كان جميع ذلك له كما كان قبل الردة لان للحاق قبل ان يصلي به القضاء <sup>يكون</sup>  
مبذلة الغيبة وكان هو المرتد في دار الاسلام سواء رجل ارتد ارا وحده الاسلام في كل <sup>مرة</sup>  
وجد والنكاح على قول ابني حنيفة روحه تحل له امرأته من غير اصابة الزوج الثاني لان عند الردة <sup>لا تكون</sup>  
طلاقا وباء الزوج عن الاسلام يكون طلاقا وعلى قول ابي يوسف روحه ردة وباءة لا يكون  
طلاقا. وعند محمد روحه كلاهما طلاق. وربة المرأة وباءة لا يكون طلاقا ويقع الفرقة عند <sup>العلماء</sup> عامة  
بردتها وعند البعض لا تقع. اجمع اصحابنا على ان الردة تبطل عصمة النكاح ويقع الفرقة بينهما  
بنفس الردة. وعند الشافعي روحه لا تقع الفرقة الا بقضاء القاضي. وربة الرجل تبطل عصمة <sup>نفسه</sup>  
حتى لو قتله قاتل بغير امر القاضي عدا او خطا او بغير السلطان او تلف عضوا من اعضائه لا يبرئ <sup>عليه</sup>  
ولا تقتل المرأة المرتدة عندنا لكنها تحبس ابد الى ان تتوب. وعند الشافعي روحه تقتل وقصر <sup>تأمر</sup>  
افدة لانها لا تقتل. والمرأة المرتدة تترث من زوجها المرتد قولهم جميعا. والرجل المسلم يبرئ  
من امرأته المرتدة اذا ماتت قبل انقضائه العدة استخصانا ولا يبرئ قياصا وهو قول زفر <sup>بزوج</sup>  
المرتدة ان يتزوج باختها واربعة سواها اذا لحقت بدار الحرب كانها ماتت فان خرجت  
الى دار الاسلام مسلمة بعد ذلك لا يفسد نكاح اختها. واذا ارتدت العدة وبحقت <sup>بالرجل</sup>  
وقضى القاضي بما جاء بها بطلت عدتها الباين الدارين وانقطاع العصمة كانها ماتت فانه  
رجعت اليها بعد ذلك مسلمة قبل انقضائه العدة او الحيف قال ابو يوسف روحه لا تقوم  
معتلة. وقال محمد روحه تقوم معتلة كما كانت. واذا اجنب المرتد رجلا حنكاً كان ارش الجناية



في ماله لا على عاقلة. وفي بعض الروايات يجب ذلك في كسب الاسلام فان لم يفي بذلك يؤخذ  
 الباقية من كسب رده وان لم يكن له الا كسب الروقة كان عليه الدية في ذلك المال. وعن  
 ابي جعفر الهندواني رحمه الله قال يؤدي ذلك من مال الكسبة في الروقة وان لم يفي يكمل  
 من كسب الاسلام. مسلم قطع يد مسلم ثم ارتد المقتطوعة يده ثم مات من ذلك القطع  
 قال ابو حنيفة وابو يوسف رحمه الله عليه جميع دية النفس وقال محمد وزفر رحمه الله عليه دية  
 لا غير قياسية ولو قطع مسلم يد مسلم ثم ارتد القاطع وقتل على رده ثم مات المقتطوعة  
 من ذلك القطع ان كان عمدا فلا شيء على احد وان كان خطأ فعلى عاقلة القاطع الدية في ثلث  
 من يوم قضى القاضى عليهم. ولو جنى في حال رده جناية تبلغ ارشها حسمته يجب ذلك في  
 دون عاقلة الرجل اذا حججه الاسلام ثم ارتد والعياذ بالله ثم اسلم كان عليه اعانة حجة  
 الاسلام ولا يترك الرد على رده باعطاء الجزية ولا بامان موقت ولا بامان مؤبد ولا  
 يجوز استرقاقه بعد ما لحق به الحرب مرتدا ثم اخذه المسلمون اسيرا ويجوز استرقاقه  
 المرتد بعد ما لحق به الحرب. واذ لحق المرتد بالحرب وقضى القاضى بالمحاكمة عندما  
 يجوز قسمة ماله. وقال داود بن عمار لا يقسم ماله بين ورثته الا ان قضى القاضى بمحاكمة  
 وقال الشافعي رحمه الله يقسم ماله بين ورثته قضى القاضى بالمحاكمة ولم يقض وانفقوا على اعانة لا يقسم  
 بين ورثته قبل محو الرد <sup>حلت</sup> للمحارب وقضى القاضى بالمحاكمة وعليه للناس ديون مؤجلة  
 كانه مات وتصدق امهات اولاده ومدبره من الثلث وحلت ديونه فان رجع المرتد اليها  
 لا يملك ان يبطل شيئا منها الا شيئا من احدى الميراث يبطله ويسترد ماله من الورثة ان كان  
 قائما. والمتلف اذا كاتب ورثته عبيد من ماله فان رجع المرتد بعد ما أدى بدل الكتابة  
 لا يملك ابطالها وان رجع قبل ان يؤدي جميع بدل الكتابة كان له ان يبطل الكتابة رجلا  
 ارتد والعياذ بالله تبع وعليه قضاء صلوات او صيامات تركها في حاله الاسلام ثم

بعد ذلك قال شمس المنة الحارثي رحمه الله تعالى في الاصل لان ترك الصلوة والصيام معصية

والمعصية تنق بعد الردة وما ادى من الصيامات والصلوات في اسلامه ثم ارتد سطرطا عنه  
لا يجب عليه تضادها بعد الاسلام مسلم اصاب مالا او شيئا يحبه القصاص والحكم ثم ارتد فاصاب

ذلك وهو من دار الاسلام ثم لحق بدار الحرب وحارب المسلمين زمانا ثم جاء مسلما فهو ماخوذ

بالجمع ولو اصاب ذلك بعد ما لحق بدار الحرب ثم ارتد ثم اسلم فذلك كله موضوع عنه لانه اصاب  
ذلك فهو كان حربيا في دار الحرب والحرب لا يؤخذ بعد الاسلام بها كان اصابه حالة كونه محاربا للمسلمين

وما اصاب المسلم من حد ودالله تع نحو الزنى والسرقة وقطع الطريق ثم ارتد واصاب ذلك بعد الردة

ثم لحق بدار الحرب ثم جاء مسلما فنكل ذلك يكون موضوعا عنه الا انه يضمن المائة للسرقة وان

اصاب رميا في قطع الطريق كان عليه القصاص لان ما كان من حقوق العباد كان المرتد ماخوذاً بذلك  
وما اصاب في قطع الطريق من القتل خطأ فقيه الدين على عقلة من اصابه قبل الردة وفي ماله ان اصابه بعد الردة

وان وجب على المسلم حد شرب الخمر وحد السكر ثم ارتد ثم اسلم فاصاب بدار الحرب فانه لا يؤخذ بذلك

لان الكفر يمنع وجوب هذا الحد ابتداء حتى لا يجب على الذمي والمسلم فاذا اعترض الكفر بعد الوجوب

يمنع البقاء وكذلك لو اصاب ذلك وهو من محبوس في يد الامام فانه لا يؤخذ بحد الخمر والسكر

وهو ما خذما سوى ذلك من حد ودالله تع فانه يعتد حرمة سب ذلك ويمكن الامام من اقامته

هذا الحد اذا كان في يده فان لم يكن في يد الامام حين اصاب ذلك ثم اسلم قبل المحق بدار الحرب فذلك

موضوع عنه ايضا رجل تزوج امرأة فغاب عنها قبل الدخول فاجبره بخبرها فارتدت عن الاسلام والمخير

حرا وملوكة ومحدود في قدف وهو ثقة عنده وسعة ان يصدقه ويتزوج اربعاً متواهاً وكذلك

اذا كان عيزقة والكشرايه انه صادق وان كان الكشرايه انه كاذب لا يتزوج اكثر من ثلاث فان اجر المرأة

ان زوجها قد ارتد فلها ان تنفخ زوج بنزع اخر بعد انقضاء العدة في رواية الاسفجسان وفي رواية

السبي ليس لها ان تنفخ وقال شمس المنة السرخسي رحمه الله لا يصح رواية الاسفجسان ولو ان امرأة غاب

زوجها واخبرها مسلم ثلثة ان طلعه ازوجها ثلثا او ماتت بغيرها ولم يكن ثلثة فانها بكتاب من زوجها بالطلاق.  
ولا تدري انه كتابه ام لا الا ان الكثير يراها الله حق الا باس بان تعتد وتزوج والله اعلم

### فصل فيما يبطله الارتداد

اذا استاجر المسلم دارا لوعقار او منفوقا لم ارتد والغياد بالله ولحق بداء الحرب وقضى الفاضل بما لا يبطل  
اجارته كانه مات. وكذا اذا اجر ثم ارتد. ولو اوصى لرجل بثلث ماله ثم ارتد. ولو بغيره بدا الحرب ولو لم يلحق  
بطلت وصيته. وكذا لو اوصى الى رجل وجعله قتيلا ماله ثم ارتد. ولو بغيره بدا الحرب ولو لم يلحق بطل ايضا  
وان كان وكل رجلا ثم ارتد الموكل ولحق بدا الحرب بغيره وكيله في قولهم وان عاد اليها مسلما هل يعود  
وذكر في الوكالة انه لا يعود وكيلها. وذكر في السير انه يعود وكيلها. وان وكل رجلا بامر من الامور ثم ارتد  
الوكيل ولحق بدا الحرب وقضى بما فيه ثم عاد اليها مسلما قال ابو يوسف رحمه لا يعود وكيلها. وقال محمد بن  
يعود وكيلها كما كان قوم ارتد واعن الاسلام في مدينة من مدائن الاسلام في ارض الحرب وجانها  
المسلمين ومعهم نساؤهم وذرايهم مرتدون معهم وليس في المدينة مسلم وكانوا يقاتلون المسلمين  
حتى ظهر المسلمون عليهم فانه يقتل رجالهم. ومن اسلم منهم فهو حر وذرايهم ونساؤهم واموالهم كانوا  
نيا للمسلمين وفيه الخمس وان ارتد اهل مدينة من المسلمين وغلبوا عليهم غلبا فيها قواما من المسلمين  
امينين فارتد نساؤهم معهم ايضا ثم ظهر المسلمون عليها فمكهم احرار وذرايهم ونساؤهم كذلك  
في قولنا بغيره. وهذا اذا كانوا ارتدوا ولم يظهر فيها احكام الشرك ثم غلب عليها المسلمون من  
فان النساء والذراي كانوا احرار في قولهم وهذا المسئلة بناء على معرفة ما نصير به الدار والحرب  
اي بغيره مع تعريض الابتائة اشياء. احدها ان يكون متصلة بداء الحرب ليس بينها وبين دار الحرب  
موضع يقيم اهل الاسلام والثاني يجري فيها اهل الحرب احكامهم. والثالث ان لا يبق فيها مسلم او ذ  
امور بالامان الا ان يرد في لو كان بين هذه المدينة والدار اهلها وبين دار الحرب بلدة فيها المسلمون او  
في البلدة التي ارتد اهلها مسلم او ذمي فمن بالامان الاول لم تضر هذه البلدة والحرب. وقال صاحبنا اذا

أهل الحرب في بلد من بلاد أهل الإسلام أحكام أهل الحرب قصير دار حرب فيما كان وأما السلطان فقال  
 علماء وفاء رحمهم الله السلطان يصير سلطاناً بامرئ بالمبايعة معهم ويعتبر بالمبايعة مبايعة أشهرهم  
 وأعيانهم والثلاثة أن ينفذ حكمه في رعيته خوفاً من قهره وغلبته فإن بايعة الناس ولم ينفذ حكمه  
 عن قهرهم لا يصير سلطاناً وإذا صار سلطاناً بالمبايعة فما راعى كان له قهر وغلبة لا يغرل لانه لو انغرل يصير  
 سلطاناً بالقهر والغلبة فلا ينفذ وإن لم يكن له قهر وغلبة يغرل والقاض إذا قضى بقضايه فاسق  
 ومرتش ولم يعلم بذلك إلا بعد حين روى ابن زياد عن أبي جعفر رحمه الله تعالى أن ابنته قضيا  
 روى الحسن عن أبي مالك عن أبي يوسف رحمه الله قال إذا جاز القاض يصير له مالاً لا يملكه إلا القاض <sup>رح</sup> اللبث  
 أن كان الذي ولاه القضاء لم يعلم أنه فاسق أو مرتش فإذا ظهر أنه فاسق أو مرتش فهو مغرول لانه  
 ولاه وقدره على شرط العدالة ظاهراً فإذا كان على خلاف ذلك لم يكن قاضياً وإن كان الذي ولاه يعلم  
 أنه فاسق أو مرتش لم يصير مغرولاً إذا فسق وهو بمنزلة الأمير فهو إذا جاز لا يغرل ما لم يغرل وكذا  
 القاض إذا وُلِّه وعلم أنه فاسق مسلم أسير في دار الحرب وخروج إلى دار الإسلام ومعه امرأته ففان  
 له المرأة إنك ارتدت في دار الحرب فإن أنكر الزوج ذلك كان القول قوله وإن قال تكلمت بالكفر  
 مكرهاً وقال المرأة لم تكن مكرهاً كان القول قول المرأة فإن صدقته المرأة فيما قال القاض لا يصدقه <sup>وهو بمنزلة</sup>  
 ما لو قال الرجل لامرأته أنت طالق وقال عنت به عن وثاق وصدقته المرأة قال القاض لا يصدقه في ذلك <sup>خذ</sup>  
 بالاحتياط في أمر الزوج امرأة ارتدت وكففت بدار الحرب ثم سبغت فأنها نصير في دار رجل وأمرأة ارتد  
 والعياذ بالله ولحقا بدار الله فنجبت أمرأة في دار الحرب وولدت ولداً ثم ظهر المسلمون على ولدها  
 فإنه يجبر على الإسلام ولا يقتل ولا يكون فينا وإن مات هذا الولد وله هذا الولد ولم يظهر المسلمون  
 على ولدها فإنه يكون فينا ولا يجبر على الإسلام حرب رجل دارنا غير ما نأخذ رسل مسلم فإنه <sup>يكون</sup>  
 فينا وبقية العامة المسلمين في قول أبي جعفر رحمه الله بيع ويوضع عنده في بيت مال المسلمين وقالوا  
 يكون رفيقاً لا أخذ حاضنة وعليه النسب ولو أسلم هذا الرجل بعد ما نزل دارنا غير أهل قبل <sup>أن يأخذ</sup>

أحد فهو حر لا سبي عليه لاحد في قولهم عبد حر يخرج <sup>بالحرب</sup> دخل البينا بامان باذن مالك ثم اسلم عندنا فانه  
 يباع ويبيعت ثمنه الى مولاه <sup>حرب</sup> يخرج اخذ في دارنا فقال انار رسول ملك اهل الحرب ان كان له علاما  
 الرسول من الكتاب ونحوه يكون امنا حتى يؤدي الرسالة ويرجع وان لم يكن معه كتاب يكون فينا  
 فقال  
 لجماعة المسلمين في قول يحيى رحمه الله في قول صاحبيه هو لاخذ خاصة وان اخذ الحرب في دارنا  
 انا مستامن لا يصدر ولا يكون فينا الجماعة المسلمين في قول يحيى رحمه الله في قول صاحبيه هو لاخذ خاصة  
 فان اقام بينة من المسلمين كان امنا وان اقام شهودا من اهل الذمة في القياس لا تقبل شهادتهم <sup>تقبل</sup>  
 استحسننا من تد الكتيب مالا في دار الحرب ثم ظهر المسلمون عليه وعلى ذلك المال يكون فينا ولو <sup>دخل</sup>  
 المرتد دارنا بعد حرقه بدار الحرب واخذ مالا من ماله والحق بذلك المال بدار الحرب ثم ظهر المسلمون  
 عليه وعلى ذلك المال يكون المال مردودا على الورثة وما اكتسب بعد الحرق في دار الاسلام قبل حرقه  
 بدار الحرب فان قتل المرتد او مات او لحق بدار الحرب كان ذلك المال فينا عند يحيى رحمه الله في قول <sup>صاحبيه</sup>  
 يكون المال للورثة ولا يكون فينا <sup>مغار</sup> حرب دخل دارنا بامان وله في دار الحرب امرأة حامل منه واولاد  
 وكبار واولاد وديعة عند حرب ومسلم وذمي فاسلم الحرب في دارنا ثم ظهر المسلمون على تلك الدار <sup>على</sup>  
 ثلثة اوجه ان خرج البينا واسلم في دار الاسلام ثم ظهر المسلمون على دارهم فجميع ذلك يكون فينا <sup>المسلمين</sup>  
 وان اسلم هذا الحرب في دار الحرب ثم خرج البينا وخلف هذه الاشياء في دار الحرب فاولاده الصغار  
 احرار مسلمون وما كان من ماله وديعة عند مسلم او ذمي فهو له واولاده الكبار يكونون فينا ولو <sup>اسلم</sup>  
 هذا الحرب في دار الحرب ولم يخرج البينا وظهر المسلمون على الدار في ماله المنقول الذي في يده يكون له <sup>وداره</sup>  
 وعقاره يكون فينا عندنا وعند الشافعية داره وعقاره لا يكون فينا وكذا ما كان في يده مودعة <sup>الحرب</sup>  
 واولاده الكبار وامراته وما في بطنها ومن قاتل من عبيد المسلمين تكون فينا وهذا كله قول يحيى رحمه الله  
 وقال صاحباه شيء من ماله لا يكون فينا سوى اولاده الكبار وامراته ومن لا يقاتل من عبيد <sup>فهو له</sup>  
 واولاده الصغار احرار مسلمون ولا سبيل عليهم الكفار اذا استولوا على اموال المسلمين واخرجوا <sup>ها</sup>

بغيرهم ملكوا اما كان محمدا لا ابتداء التملك وما لا يكون محمدا لا ابتداء التملك كالسيد بهام الولد  
 والكتاب فانهم لا يملكونهم. وكذا العبد لا يملكه بن اليهم لا يملكونه في قول يحيى بن عيسى. وقال صاحب  
 يملكون الابن اذا كان قنالا يملكون معق البعض لا نه عند يحيى بن عيسى روح هو بمنزلة الكاتب. وعند صاحب  
 هو محمد بن يونس. وما ملكه لكفا بعد الاحزاب اذ خرج اليان احرجه تاجر اشتراه منهم <sup>فمولا</sup>  
 الماسور منه يكون احق به من المشتري يأخذ من المشتري بالثمن الذي اعطاه. وان اخرج الغزاة  
 ان وجد صاحبه قبل القسمة يأخذ بغير ثمن. وان وجد بعد القسمة في يد الغازي يأخذ  
 بالقيمة وان لم يحضر مولا حتى وقع في سهم رجل من الغزاة فلم يجد مولا. ايضاً حتى باعه الغازي <sup>بثمن</sup> من رجل  
 معلوم ثم وجد مولا في ظاهر الرواية ليس للمولى ان ينقص بيع الغازي بل يأخذ من المشتري <sup>لثمن</sup> بالثمن  
 الذي اشتراه. وعن محمد بن المولى ان ينقص بيع الغازي ويأخذ من الغازي بالقيمة قال وهو بمنزلة  
 رجل اشترى دارا وشيئها غلب فباعها المشتري ثم حضر الشفع كان للشفيع ان ينقص البيع الثاني  
 ويأخذ بالبيع الاول بالثمن الاول ولو لم يبعه الغازي ولكن قطعت يده عنده واخذ الغازي ارشاه  
 ثم حضر مولا القديم فانه يأخذ العبد من الغازي بالقيمة التي وصل الى الغازي ولا سبيل له على الارش  
 وعن محمد بن عيسى في رواية يسقط حصصة الارش من الثمن ويأخذ بالباقي ولو فقار جل عين هذا العبد <sup>قبل</sup>  
 ان يحضر مولا القديم يدفعه الغازي الى العاقبة واخذ قيمته صحيحا ثم حضر مولا في ظاهر الرواية <sup>كان له</sup>  
 ان يأخذ من الذي في يده ببقية اعم في قول يحيى بن عيسى روح وفي قول صاحبه يأخذ بقيته صحيحا ولو <sup>كانت</sup>  
 حارية فولدت ولدا عند المشتري ثم ماتت الحارية وبغ الولد ثم حضر المولى فانه يأخذ الولد بجميع <sup>الثمن</sup>  
 اشتراها التاجر من العبد او من المشتري او من الغازي في قول ابي يوسف الآخر. ولو كان هذا في يد <sup>الغازي</sup>  
 كان للمولى القديم ان يأخذ الولد بجميع القيمة. وقال ابو يوسف روح او لا وهو قول محمد بن يأخذ  
 الولد بمحضته من الثمن او بمحضته من القيمة <sup>عبد</sup> سابق من بخاري الى سمرقند فاحذه الكفار واشترى  
 رجل منهم بدينهم وجاء به الى مالكه فاحذه مالكه وربه على بائعه ببيع الابان فان المشتري من الكفار لا <sup>خذ</sup>

# المال من واحد منهم

فصل في اهل الذمة وما يؤخذ منهم من الجزية وما يفعل بهم

اختلف العلماء في كيفية الجزية انها كيف تضرب قال علماء نازحهم الله توضع على <sup>قوله</sup> <sup>قوله</sup>

الرجل ان كان فقيرا محترفا يعمل بيده يوضع عليه اثني عشر درهما في كل سنة. وان كان غنيا

مكثرا يؤخذ منه ثمانية واربعون درهما لان الجزية تؤخذ من المقاتلة والفقير يقاتل نفسه لا غير <sup>ويحط</sup>

الحال يقاتل بنفسه وينفق على ماله والكثير يقاتل بنفسه وماله وعلماؤه واعوانه. واختلفوا في معرفة

الفقير والكثير والوسط. قال بعضهم الفقير هو المحترف ووسط الحال الذي له ضياع <sup>بنفسه</sup> ويعمل

والغني الذي له ضياع واموال يعمل باعوانه دون نفسه. وقال الكرخي رح الفقير الذي يملك

مائتي درهم او اقل والوسط الذي يملك فوق المائتين الى عشرة الاف والكثير هو الذي <sup>يملك</sup>

فوق عشرة الاف. وقال عيسى بن ابيان رح الفقير هو الذي يأكل من كسبه ولا غلة له يؤخذ <sup>منه</sup>

اثني عشرة درهما فان كان له غلة الا انها لا تزيد على نفقته فهو وسط الحال يؤخذ منه اربعة <sup>وعشرون</sup>

درهما فاذا زادت غلته على نفقته فهو غني يؤخذ منه ثمانية واربعون درهما. وقال بعضهم

الفقير الذي له اقل من مائتي درهم فان زاد على مائتي درهم الى اربعمائة درهم فهو وسط

فاذا زاد على اربعمائة فهو مكثر. وعن نصر بن ابي سلام رح قال يعتبر فيه عرف الناس ان كان

التاس يعيد ونه غنيا فهو غني وان كانوا يعيد ونه فقيرا فهو فقير. وعن ابي يوسف رح انه

قال يعتبر فيه الحرف فالبرار والصغير غني والقاضي وسط والقصار والصباغ والحباطة <sup>اشباه</sup>

ذلك فقير. وعن علي وعبد الله بن عمر رضي الله عنهما قال اربعة الاف درهم وماد <sup>يعني</sup> <sup>يعني</sup> نفقة

لا يكون غنيا. قال رضي الله عنه الاعتماد في هذا على قول الكرخي رحه الله

توضع الجزية في بيت مال الخراج. وبيوت المال اربعة بيت مال الغنائم والكسوف <sup>الكار</sup>

يصرف ذلك الا ما قال الله تعالى في كتابه واعلموا انما غنمتم من شيء فان لله خمسة الايوت <sup>سب</sup>

مال الصدقة بصرف ذلك الا ما قال الله تعالى في كتابه انما الصدقات للفقراء الآية وبيت مال الخراج  
 والجزية والعشور يصرف ذلك الى المقاتلة فانه ما حصل بقوتهم فيصرف اليهم وبيت الاموال  
 نحو التركات التي لا وارث لها يصرف ذلك الى عمارة القناطر والمراياح التي لا وقف لها واختلف  
 العلماء في المفتين والائمة والمثقلين والفقراء فعمل لهم من بيت مال الخراج قال بعضهم لا حق  
 لهم فيه هو قال الشيخ الامام محمد بن الفضل رح واصحابه لهم خط في بيت مال المسلمين لانهم <sup>يعلمون</sup>  
 في امر الدين فكانوا كالغزاة وقال الشيخ الامام محمد بن عبد الله في يومنا يحوز المؤمنون والائمة والمثقلين  
 لانهم منعوا حقهم من بيت المال واختلفوا في سهمهم ذوى القرى وهم من باء النبي صلعم فان ثابت <sup>لهم</sup>  
 في زمن النبي صلعم ثم سقط بعد وفاته عندنا قال بعضهم سقط ذلك في حق اغنياء ذوى القرى  
 وفي حق فقراهم قال الكرخ وعامة العلماء سقط حق الفقراء منهم والاغنياء وقال الشافعي رح <sup>ذوى القرى</sup>  
 باق لهم جميعا لذكر فضل الانبياء والولا اذا وهب لرجل من ارجائه ارضه قال الناطق رح لا يسه  
 لانه من جملة المسلمين فلا يجوز له ان يختص به ومشائخنا رح جوزوا ذلك لمصرف الخراج والجز  
 ان يجعل خراج ارضه له وهو النظر الذي يفعله السلاطين للائمة وعن ابي يوسف رح اذا ت  
 السلطان لرجل خراج ارضه جاز تركه ويكون ذلك صلوة له من السلطان والسلطان حق في الخراج  
 فان وهب الولي الخراج وهو الجاهل لرجل خراج ارضه لا يسه ان يقبل الا ان يكون والى الخراج متقبلا  
 فيكون الهبة ويسعه ان يقبل وتؤخذ الجزية من كل كافر سوى مشرك العرب واما الصابغون فان ج  
 رح تؤخذ منهم الجزية وقال صاحباه لا تؤخذ قالوا انما قال ابو حنيفة رح ذلك لانه وقع في ذايه انهم من اهل الكتاب  
 وفي ذايه انهم ليسوا من اهل الكتاب وقال بعض مشائخنا هم قوم اخذوا بعض الدين من التوراة <sup>اليهود</sup>  
 من الانجيل وقال بعضهم هم قوم اخذوا بعض الدين من التوراة والبعض من الزبور <sup>ن تؤخذ</sup> وبصية <sup>هل</sup>  
 منهم الجزية قالوا ينظر اكانوا احد يثامهم مرتدون لا تؤخذ منهم الجزية ويقتلون وان كانوا قد ماتوا <sup>منهم</sup>  
 الجزية واما الزنادقة فتؤخذ الجزية منهم بناء على قبول التوبة من الزندقة قالوا ان جاء الزنديق <sup>منهم</sup> ان



فانه زندق فتاب عن ذلك تقبل قوله وان اخذتم تاب لا تقبل قوله ويقبلونهم باطنية يطهرون  
 الاسلام ويعتقدون في الباطن خلاف ذلك فيقتلون ولا يقبلونهم ولا تؤخذ منهم الجزية ولا <sup>تؤخذ</sup>  
 الجزية من الصبيان والنسوان والشيوخ العائى والزمن والصغير وصديقة به تغلب تؤخذ من نسائهم  
 كما تؤخذ من رجالهم لان ذلك وجب بالصلح عنهم. وتؤخذ الجزية من الراهبين والعيسيين وظاهرا  
 الرواية. وعن محمد بن ابي الاوثان. وعن ابي يوسف رحاها تؤخذ من الاعرج اذا كان يقا بل عليه  
 ولا تؤخذ الجزية من عبد ذمي ولا مدبره ولا من مكاتبه. واذا احتلم الغنم من اهل الذمي فمال السنة  
 قبله لا تؤخذ الجزية وهو موسر وضع عليه الجزية وتؤخذ منه الجزية لتلك السنة وان احتلم  
 بعد ما وضعت الجزية على الرجال لا تؤخذ عليه شيء من الجزية حتى تمضي هذه السنة. وان اعنق <sup>العبد</sup>  
 وله مال فان اعنق قبل ان تؤخذ الجزية لا تؤخذ عليه الجزية في هذه السنة. وان اعنق بعد ما وضعت الجزية  
 على الرجال لا تؤخذ عليه الجزية حتى تمضي هذه السنة. ودوى الحسن عن ابي حنيفة رحاها لا يؤخذ عليه <sup>الجزية</sup>  
 حتى تمضي هذه السنة سواء اعنق قبل الوضع او بعد الجزية اذا صار نعتا قبل ان تؤخذ الجزية على الرجال <sup>ان صار نعتا</sup>  
 تؤخذ عليه هذه السنة وان صار ذميا بعد ما وضعت الجزية على الرجال لا تؤخذ عليه الجزية  
 حتى تمضي هذه السنة. والمصاب اذا افاق لا تؤخذ عليه الجزية ما لم تمضي هذه السنة افاق بعد الوضع  
 او قبله. او الفقير الذي لا يجد شيئا اذا صار غنيا او وسط الحال اذا صار غنيا مكثرا تؤخذ منه جزية الا غنيا  
 سواء صار غنيا بعد الوضع او قبله وتؤخذ الجزية في كل سنة مرة بعد انقضائها وتماها وان نالت  
 المستنون على الذمي ولم تؤخذ منه حتى اسلم لا يطالب بالجزية عند ما وعند الخانع رحاها يطالب بها <sup>فلو اسلم</sup>  
 الذي واستقر على الكفر قال ابو حنيفة رحاها لا يطالب بالجزية السنين الماضية ويجزى الجزية السنة التي فيها  
 ايعا حتى تمضي هذه السنة. وقال صاحباه يطالب بالجزية السنين الماضية ويجزى السنة التي <sup>هو فيها</sup>  
 ايعا. وتؤخذ الجزية من بني تغلب مضاعفة كلخراج. وتؤخذ من بني نجران الحلة وون الدارهم ولو  
 حلت بين النجرات والتغلب ولم يذكر من جارية بينهما وليها جميعا سادات الابل والى وكبر <sup>البلد</sup>

تؤخذ منه الجزية ذكره السنيان مات التغلب ولا تؤخذ منه جزية اهل بخران وان مات  
البحراني ولا تؤخذ منه جزية بن تغلب فان ماتا معا يؤخذ النصف من هذا والنصف من ذلك  
واذا مات من عليه الجزية او اسلم وبقي عليه الجزية لم يؤخذ ذلك الباقي عند الشافعي رحمه الله  
لان عند الجزية تسقط بالاسلام والموت وعند لا تسقط وكذا اذا ادى اوصار ومقتل اى  
او شغل كبير لا يستطيع ان يعمل اوصار فقير لا يقدر على دفعه وبقي عليه من جزية راسه شيء سقط  
الباقى وكيف تؤخذ الجزية من عليه قال بعضهم ياخذ الطالب ملائمة ويهره هرا ويقول الذئبة  
يا عدو الله وقال بعضهم يؤخذ بقائه ولو بعث الذي الجزية على يدائيه لا تقبل منه ما لم يأت  
بنفسه ويقوم بين يدي الطالب والطالب قاعد وليس للنصارى ان يضرب في منزله بالنار فتن  
مصر المسلمين وان يجمع فيه هم وان يصل فيه ولا يخرج الصليب او غير ذلك من كنا نسهم  
ابو يوسف رحمه الله لا يمنعون من اخراج الصليب في يوم عيدهم وينعون من ذلك في غيره من  
الايام  
لانهم لا يمتنعون من ذلك ولا يؤخذ عبيد اهل الذمة بالكسبية  
لان عبيد لهم لم يمتنعوا بذلك وكسبيجات النصارى والفسوة سود من اللب وزار من  
يحمل ذلك بحيط غليظ مشدود في وسطه اما لبس العمامة والزمارون الابر يسهم فذلك رية  
جفاء لاهل الاسلام فلا يؤذن لهم في ذلك ويومرون بما كانوا يستحقوا لهم وينعون من التشبه  
بالمسلمين في لباسهم وركوبهم وفي الركوب في اسواق المسلمين فان احتاجوا شيخا ان تكون  
على هيئة الاكاف في قروبسه مثل الرمانه ويلبسون الطيالسه والاردية لا مغلطاليس  
المسلمين واديتهم بل يكونون على خلاف ذلك ولورفعوا اصواتهم بقراءة الزبور والانجيل  
ان كان فيه اظهار للشرع منعوا من ذلك وان لم يقع بذلك اظهار للشرع لا يمنع وينعون عن  
ذلك في اسواق المسلمين كما يمنعون عن اخراج الصليب وضرب النافوس لهم كالاذان لثاقف  
ذلك اظهار للشرع وكذا بيع النجاسات وعن اظهار النجس والحنازير في مصر وما كان من

فهو بأس وأخراج الصليب وضرب الناقوس إذا جاوز فتيته المصرية كل قرية أو موضع من أمصار المسلمين  
فإنهم لا يمنعون عن ذلك وإن كان فيه عدد من المسلمين يسكنون فيها لأن هذا ليس بموضع علامة الدين لأحكام  
الجمعة ولا عيباً كذلك قال محمد بن زهير وقال كثير من أئمة بلخ إنما قال محمد بن زهير في قرأهم بالكوفة فإن تمسه

من يسكنها أهل الذمة والرافضة أما في ديارنا يمنعون عن ذلك في القرى كما يمنعون في الأمصار لا ينهون  
جماعات المسلمين وجلسوا الواعظين والمدرسين بمنزلة أمصار المسلمين ومشائخنا رحمهم الله

لا يمنعون من أظهار ذلك وإحداثه في القرى على كل حال وإن أراد أهل الذمة أحداث البيع والكنايس  
أو المحوس إذا أرادوا أحداث بيت النار أن أرادوا ذلك في أمصار المسلمين وفيما كان من فناء مصر

عن ذلك عند الكل وإن أرادوا أحداث ذلك في السه والقرى اختلفت الروايات فيه ولا خلا  
في الروايات اختلف المشايخ فيه قال مشايخ بلخ رحمهم الله يمنعون عن ذلك إلا في قرية غالب مكانها أهل الذمة وقال

مشايخ بخارا منهم الشيخ الإمام أبو بكر محمد بن الفضل رحمه الله لا يمنعون. قال شمس الأئمة الخسيري  
الاصح عندنا أنهم يمنعون عن ذلك في السواد وقال في السير الأفي قرية غالب سكانها أهل الذمة فإنهم  
لا يمنعون عن ذلك وعن عمر رضي الله عنه قال أمتنع أهل الذمة عن أحداث شئ من الكنائس في البلاد

من خراسان وغيرها ولا أهدم شيئاً وجدته قد بناه أيديهم ما لم أعلم أنهم أحدثوا ذلك بعد ما صار  
ذلك الموضع مملوفاً بالمسلمين. قال مشايخنا رحمه الله لا يقدم الكنائس والبيع القديمة في السواد

والقرى. أما في أمصارنا محمد بن زهير في الإجازات أنها لا تقدم وذكر في كتاب العشر الخراج أنها تقدم في أمصار المسلمين  
وقال شمس الأئمة الخسيري رحمه الله عندي رواية الإجازات فإذا لم تقدمت بيعة أو كنيسة

القديمة فلهما أن يسبقوا في ذلك المواضع كما كان. وإن قالوا غلبها من هذا الموضع للموضع الآخر

لم يكن لهم ذلك بل يسبقها في ذلك الموضع على قدر البناء الأول ويمنع عن الزيادة على البناء الأول والآخر  
إذا اشترى داراً في مصر ذكر في العشر الخراج أنه لا يبيع أن يباع منه ولو اشترى يبيع على بيعها من المسلمين  
وذكر في الإجازات أنه لا يبيع على الله ولا يبيع على البيع إلا إذا كان ذلك في بيع على البيع ولا يبيع على الله

ان يتخذ بيته في المصومعة يصل فيها اذا اراد الامام ان ينقل اهل الذمة عن ارضهم لا يخرج  
 ذلك بغير عذر ويجوز بعد روى العذر في زماننا ان يخاف الامام على اهل الذمة من اهل الحرب <sup>لهم</sup>  
 وضعف شوكتهم او يخاف الامام منهم على المسلمين بان يخرجوا اهل الحرب بعورات المسلمين <sup>ذمي</sup>  
 سئل مسلم عن طريق البيعة لا ينسخ للمسلم ان يدل على ذلك لانه اعانة على العصية . مسلم له ام <sup>ذمي</sup>  
 ادواب ذمي ليس للمسلم ان يفوده الا البيعة وله ان يفوده من البيعة الا مثله وهذا كما لا يحل <sup>للمسلم</sup>  
 حمل الخمر الى الخمر ولكن يحمل الخمر الى الخمر ولا يحمل الجيفة الى الهرة وله ان يحمل الهرة الى الجيفة مسلم له  
 امرأة ذمية ليس بان يمنعها من شرب الخمر لان شرب الخمر حلال عندها وله ان يمنعها من اتخاذ <sup>الخمر</sup>  
 في المنزل . وليس له ان يحرمها على الغسل من الجنابة لان ذلك ليس بواجب عليها . واذا اراد المسلم  
 خمرى او قتل خنزيره ليس له ذلك ويكون صامنا الا ان يكون اما ما يرى ذلك فلا يصنع ولو ان  
 مسلما له خمر في زق فسحق مسلم زقه واراق الخمر على سبيل الحسبة لا يضمن لانها ليست <sup>مستقوم</sup> بمال  
 في حق المسلم ويضمن الزق لانه مال مستقوم الا ان يكون اما ما يرى ذلك مباحا فلا يكون صامنا

### فصل في خراج الارض

الوالي لا يزيد في الخراج على وطيفة عمره وان كان ارضهم تطبيق ذلك . وقال محمد لا بأس ان <sup>نزيل</sup>  
 وروى الحسن عن ابي حنيفة ربح انه لا يبرأ ويقتضون عجزا عن ذلك . اجمعوا انه يجوز للفقهاء  
 عند العجز واختلافوا في الزيادة . اذا مات اهل الخراج عن ابي يوسف ربح ان الامام يأخذ الارض  
 فيزارعها او يولجها ويضع ذلك في بيت المال . وان لم يمتوا ولكنهم هربوا اجرها الامام ويأخذ من ارضهم  
 قدر الخراج ويحفظ الباقية . واذا عاد الاهل ربح عليهم الباقية ولا يولجها حتى تمتئ سنة التي هربوا فيها ربح  
 الحسبة عن ابي حنيفة ربح اذا هرب اهل الخراج ان شاء الامام عمرها من بيت المال وتكون الغلة <sup>للمسلمين</sup>  
 وان شاء دفع الزوم مقاطعة عايشة وما ياخذ يكون للمسلمين . قال محمد ربح في الزيادة اذا عجز قوم  
 من اهل الخراج عن هجرة ارضهم لم يكن للامام ان يأخذها ويدفعها الى غيرهم ولكن يولجها ويأخذ <sup>الخراج</sup>

من الغلة. وإن لم يجد من يبتاعها فالأمام من يقوي على اخراجها فالواضع الأرض على أنه  
 ابيح نصف ومحمد بن ابي ابي قول ابي حنيفة روح لا يبيع لأنه حجر وهو كما لا يبيع ماله بالدين والنفقة  
 عند ابي حنيفة روح ولكن يأمره بالبيع. وعندهما أنه ان يبيع بالدين والنفقة. ومنهم من قال يبيع  
 لأجل الخراج عند الكل لأن الخراج حق متعلق برقبة الأرض فيكون كالعبد المدين لتعلق الدين<sup>به</sup>  
 فذلك ههنا. رجل اشترى أرض خراج ان يفي من السنة مقدار ما يقدر المشتري على زراعتها  
 ويدرك الزرع فالخراج على المشتري والا على البائع. رجل غصب أرض خراج وزرعها كان الخراج  
 على رب الأرض وذكر في السير الكبير ان تقصص الأرض بفعل الغاصب من غير ذراع لا يقصص<sup>النقصان</sup>  
 لرب الأرض ولا خراج. وأما رب الأرض وإن لم تقصصها الزراعة فالخراج على رب الأرض. رجل له  
 عشرة أجزا من غيره كان العشر على صاحب الأرض في قول ابي حنيفة روح قال الأجاز والكثرة في قول  
 يكون العشر في الخارج. وأما لو كانت خراجية وخراجها مقاسمة فهو على هذا الخلاف فان كان<sup>خارجها</sup>  
 وظيفة يكون الخراج على رب الأرض. وإن أعاد أرضه ان كانت عشرة أو خراجية خراج  
 مقاسمة فالعشر والخراج على المستعير. وإن كان خراجها وظيفة يكون الخراج على رب الأرض  
 وإذا غصب الأرض غاصب ان لم يكن للمغصوب منه بينة ولم تقصصها الزراعة فلا<sup>شيء</sup>  
 على رب الأرض عشرة كانت او خراجية خراج مقاسمة او وظيفة وجميع ذلك يكون<sup>على</sup>  
 الغاصب. وإن كانت له بينة ذكر هشام في النوادر ان جميع ذلك يكون على رب الأرض فان<sup>نقصتها</sup>  
 الزراعة كان جميع ذلك على رب الأرض قلل النقصان او كثر كما في الاجارة عند ابي حنيفة روح  
 وهذا على الخلاف المذكور في الاجارة. ولو مات صاحب الأرض بعد ما مضت السنة وله  
 خراج أرضه لا يوضع خراج الأرض من تركته في قوله ابي حنيفة وابي يوسف روح ولو وجد<sup>الخراج</sup>  
 ممن عليه الخراج كما خرجت غلة ولا يوزن ولا يحل لمن عليه خراج الأرض ان يأكل الغلة حتى يؤذي<sup>الخراج</sup>  
 ولا يحل لأحد الخراج ان يخل بينهم وبين الغلة حتى يستوفي الخراج فان<sup>عند ابي حنيفة</sup>

رج يوحنا بن مخرام هذا السنة ولا يوحنا بن مخرام السبعة الاول ويسقط ذلك عنه كما قالوا الجزية  
وفهم من قال لا يسقط السراج بالاجماع بخلاف الجزية وهذا اذا عجز عن الزراعة فان لم يعجز  
يوحنا بن مخرام عند الكل

### فصل في استيلاء اهل الشرك على اهل الحرب

اذا استولى اهل الشرك على اهل الحرب من اهل الذناب فسيبوا سببا با صغارا بغرا باهم قالوا لا يطع  
القسبيان من اهل الذناب بمنزلة عبيد المسلمين اذا سبوا فانهم لا يطعون الا للشرك بالسبي  
وليسوا باهل الاسلام صبيان اهل الحرب وهم يعرفون دار الحرب فدخلوا بها هم في دار الاسلام فاسلموا  
فانما هم صنادق مسلمين باسلام اباؤهم وان لم يخرجوا الى دار الاسلام لان التبعية بالابوين <sup>تتبعهم</sup> لم  
الحرب اذا دخل دار الاسلام ذميا ثم سبيع ابنه لا يصير ابنه مسلما بالدار لان تبعية الاب باقية  
فصار كالابن سبيع مع الاب اذا دخل دار الحرب امان وسرق صبيها فاخرجه الى دار الاسلام  
فاصبح مسلما بها ما دخل دار الاسلام واذا اشترى هناك صبيها فاخرجه الى دار الاسلام كان  
هو حرا منه لانه قد ملكه قبل ان يدخل دار الاسلام ولو كان حربيا دخل دارها بامان وله عبد  
فاسلم الحربى فانه عبد كافر لم يسلم وكذا اولادهم المولود ولكن باعه من مسلم فاعبد كافر لانه  
كان كافرا في دار الاسلام ولم اوجد منه سبب الاسلام اهل الحرب اذا اشترى العبد الذمى  
من بلاد المسلمين لا يملكونه لهم لانهم احرار قوم من اهل الحرب احد واذا دار الاسلام فقالوا  
اسلمنا في دار الحرب كانوا قبيلا المسلمين في قولنا يمينه رضى الله تعالى والله اعلم

كعاد الرهن والله مشتمل على فصول

### فصل في الغا ط الرهن

رجل عليه دين لم يجد ما يعطيه المديون صاحب الدين فوثبوا وقال اسلك هذا القوب <sup>اعطيك</sup> حتى  
مالك قال ابو حنيفة رج هو رهن وقال ابو يوسف رج هو ودبعة ولا يكون رهنا ولو كان <sup>اسد</sup>

هذا مالك على كونه رهنا فمقتولهم جميعا رجل اراد ان يرهنا بماله عليه فقال المتهن للراهن  
 فبقي عليه ان ضاع صاع بغير شيء فقال الراهن نعم فالراهن جائز والشرط باطل ان ضاع <sup>بالمال</sup> ذهب  
 رجل اشترى ثوبا بمائة درهم فلم يقبض المشتري الثوب البيع واعطاء ثوبا اخر حتى يكون <sup>رهنا</sup>  
 بالثمن قال نعم لم يكن هذا رهنا والمشتري ان يسترد الثوب الثاني فان هلك الثوب <sup>الثاني</sup>  
 عند البائع وقيمتها سواء بهلك بخمسة دراهم لانه كان مضموفا بخمسة دراهم رجل دفع  
 الى اخو جارية وقال بعها ولك اجر ولم يسلم الاجر ودفع اليه ثوبا رهنا لاجل الاجر روي  
 عن محمد بن روح انه لا يضمن رجل دفع الى رجل ثوبين وقال قد اتيتهما شئت بالمائة التي على فخذ <sup>بها</sup>  
 احدا مما بين يد عن محمد بن ابي طالب بن هب من الدين شيئا وجعل هذا بمنزلة رجل عليه عشرة  
 درهما فدفع المدين الى الطالب مائة درهم وقال خذ منها عشرين درهما فبقية <sup>من</sup> امضا  
 من يده قبل ان ياخذ منها عشرين درهما ضاعت من مال المدين والدين على حاله ولو دفع  
 اليه ثوبين وقاخذ احدهما رهنا بملك فاخذها وقيمتها على السواء قال محمد بن <sup>هب</sup> روي  
 نصف قيمة كل واحد منهما بالدين ان كان مثل الدين وروي ابن سنان عن محمد بن رجل <sup>عليه</sup>  
 دين فضعه بمعه ثم دفع الى الدائن عبدا وقال هذا رهن عندك بما يقضي مالك او قال هذا رهن  
 عندك بشيء ان كان بملك فانه لا ادري اي ذلك شيء من المال ولم يبق فهو جائز وهو رهن <sup>بما يقضي</sup>  
 وان كان لم يبق منه شيء فهلك العبد عند المتهن فلا ضمان عليه لانه لم ياخذ العبد <sup>بشيء</sup>  
 مسمى ولو كان الدين قضاة الدين ثم دفع اليه مالا وقال خذ هذا رهنا بما كان فيها <sup>رايف</sup> امر  
 او ستوق فهو رهن جائز بما كان مستوقا ولا يكون رهنا بما كان رايفا لان قبض الزيف  
 اسعفاء فلا يضمنو الرهن بعد الاستيعاف بخلاف المستوق رجل عليه الف درهم علة  
 لرجل فقال امسك هذا الالف الوضيع بحفك واشهد لي بالقبض قال هذا اقتضاء وكذا  
 لو قال اشهد لي بالقبض فقال صاحب الدين اعطيتني حتى اشهد لك فقال امسك هذا <sup>الوضيع</sup> الف

واشهد لي بالقبض. ولو قال خذ هذه الالف الوضيع <sup>حيث أتيتك</sup> محقق واشهد لي بالقبض  
 فاحذر من <sup>من</sup> ولا يكون انقضاء. وعن أبي يوسف رجلا له على رجل مائة درهم فاعطاه  
 الدينون فؤاد وقال خذ هذا رهنا ببعض حقك فقبض وهلك قال رضى رج يهلك بقيمته  
 وقال أبو يوسف رج يذهب بما شاء المرتهن ويرجع على الراهن بفضل دينه. رجل رهن <sup>عند</sup>  
 انسان ثوبان غير ان يكون عليه دين فقال لرجع اليك فاحذر منك شيئا فضاء الثوب <sup>المرتهن</sup> عند  
 ذكر أبو يوسف رج لا مال له يعطيه المرتهن ما شاء <sup>بما يشاء</sup> فاحذر منك شيئا فضاء الثوب <sup>المرتهن</sup>  
 قال الرجل ارضني وحد الرهن ولم يسلم القرض فاحذر الرهن ولم يرضه شيئا فضاء الرهن  
 من يده قال أبو يوسف رج يضمن قيمة الرهن رجلا يستقرض من رجل خمسين درهما فقال لرجل  
 انهما الاتكفياك ولكن ابعت الى رجل اخر ابعت اليك ما بكفيت فذبح اليه رهنا فضاء في يده  
 عن أبي يوسف رج انه قال على المرتهن الاقل من قيمة الرهن ومن خمسين درهما رجل عتق <sup>بطن</sup> ما  
 جارية ثم رهنها عن أبي يوسف رج ان الرهن جائز فان ولدت فنقصتها الولادة لا يذهب <sup>الدين</sup> من  
 شيء بنقصان الولادة رجل رهن عند رجل ثوبين على عشرة دراهم وقال احدهما رهنا لك بمثل  
 او قال خذ ايها ما شئت رهنا بدنياك قال أبو يوسف رج هو باطل وان ضاعا جميعا لو كان عليه <sup>ثمن</sup>  
 ودينه على حاله. ولو كان عليه دينان فذبح اليه دينانين وقال خذ احدهما قضا وما لك قضا <sup>في يده</sup> عا  
 قبل ان يأخذ احداهما بدينه فدينه على حاله ولا يشبه هذا الرهن. ولو ارتهن عند انسان  
 عبد اكره خطه فمات العبد ثم ظهر ان الكرم يكن على الراهن كان على المرتهن الكرم لا الكرم كان عليه  
 في الظاهر وجوب الدين من حيث الظاهر يلف لصحة الرهن فيرجع على المرتهن بالكل لا بقيمة <sup>الرهن</sup> الرهن  
 الظنون مضمون في قول محمد رج وكذلك عند أبي يوسف رج في ظاهر الرواية عنه وفي رواية  
 لا يكون مضمونا. قالوا من الاخلاف فيه ان تضاد قائم لا دين ثم هلك الرهن لا يكون مضمونا  
 المشتري اذا رهن بالثمن شيئا فهلك الرهن ثم استحق المبيع او ظهر انه لم يكن مالا يكون مضمونا



وكانت لو استهلك شاة مذبوحة ورهن بالضمآن شيئاً ثم ظهر أنها كانت ميتة. ولو رهن عصير  
 ثم صار خلا كان رهناً على حاله. وي طرح من الدين ما نقص. وعند محمد رحمه الله له تركه بالدين. وشاة  
 الرهن اذا هلك فديع جلد هاتكون رهناً بحصته. ولو استحق الرهن عند المرتهن ضمن المستحق الرهن  
 يبطل الرهن بخلاف ما اذا ضمن الرهن فانه لا يبطل الرهن. العبد الرهن اذا ابن يبطل الدين فاني عاذا  
 من الاباق يعود رهناً. وان قضى القاضي بعد الاباق فجعل العبد بالدين ثم عاذا من الاباق يعود رهناً  
 وجعل القاضي العبد بالدين بعد الاباق باطل. ويسقط من الدين بقدر نقصان الاباق ان كان ذلك  
 اول مرة. ولو رهن شيئين فاستحق احدهما عند المرتهن او ظهر حله هلك الآخر بحصته من الدين  
 اذا رهن المديون بالدين متاعاً وتبرع الاجنبي فوهن به متاعاً آخر فان هلك رهن المديون به هلك جميع الدين  
 وان هلك رهن الاجنبي هلك بنصف المال. ولو كان على الرجل دين وبه كفيل فاخذ الطالب من الكفيل  
 رهناً ومن الكفيل رهناً ايضاً وبطل واحد من الرهنين وفاء بالدين فهلك احدهما قال ابو يوسف ربح  
 الثاني برهن الاول حين رهن بهما. الثاني بنصف الدين وان لم يعلم هلك بالجميع. وقال زفر بن رباح  
 هلك هلك بجميع الدين وقال القفيل ابو الليث ربح ان هلك الثاني هلك بنصف الدين وهو يشترط  
 العلم رجل عليه دين وكذا انسان باذن المديون فاعطى المديون لصاحب الدين رهناً بذلك  
 ثم قضى الكفيل دين الطالب ثم هلك الرهن عند الطالب فان الكفيل يرجع على الاصيل ولا يرجع على الطالب  
 ويرجع المطلوب على صاحب الدين بدينه. وكذا لو باع شيئاً واخذ بالثمن كفيلاً لم يضمن المشتري  
 ثم ادعى للكفيل ثم هلك البيع قبل القبض فان الكفيل يرجع على المشتري ولا على البائع ثم للمشتري  
 يرجع على البائع والله اعلم

فصل فيما يجوز رهنه وما لا يجوز وما يجوز به الرهن وما لا يجوز

الرهن باي دين كان جائز. اما الرهن بالاعيان قال شمس الائمة الشرحي ربح على وجه ثلثة. اما  
 الاول لا يجوز الرهن بالاعيان التي هي امانة كالدراخ والسواني ومال المضاربة والبضاعة اذا

المودع بعين الوديعة رهنا والمستغير بالعارية يكون باطلا حتى لو هلك الرهن عند المزمّن بمالك  
 بغير شيء. وكذا لو رهن المستاجر بعين الذي استأجره وأخذ المستاجر من الأجر بالعين الذي  
 أجره قبل التسليم كان باطلا. وكذا لا يجوز الرهن بالأمانات لا يجوز بالأعيان التي هي مضمونة  
 بغيرها نحو ما إذا باع عينا أعطى بالمبيع رهنا عند المشتري قبل التسليم كما: باطلا إذا ذكر القدر  
 والكرخي رح أن هلك عند المزمّن قبل المبيع بمالك بغير شيء وإن هلك بعد المبيع بمالك بالقيمة  
 كضمان الغصب لأن المبيع غير مضمون على البايع قبل التسليم حتى لو هلك يديه يفسخ البيع <sup>على</sup>  
 البايع شيء. وذكر الفقيه أبو الليث رح إذا اشترى الرجل سيفاً وأخذ من البايع رهناً بالسيف بمالك  
 عنده كان عليه الأقل من قيمة الرهن ومن قيمة السيف. أما الرهن بالأعيان التي تكون مضمونة <sup>لقيمة</sup>  
 نحو المغصوب جائز عند الكل. وكذا الرهن بالمهر وبذل الخلع جائز عينا كان أو ديناً. وإذا رهن  
 الرجل دابة بدين له على الراهن وقبضها ثم استأجرها المزمّن صحت الإجارة وبطل الرهن حتى لا يكون  
 للمزمّن أن يعود في الرهن. وكذا رهن الرجل دابة وقبضها ثم أجرها من الراهن لا تنسخ الإجارة ويكون  
 للمزمّن أن يعود في الرهن. وإذا بذل الدابة. وأن أجرها المزمّن من أجنيب باذن الراهن يخرج من الرهن <sup>وتكون</sup>  
 الإجارة للراهن. وإذا كانت الإجارة مفترضة للراهن يكون الأجر للمزمّن فيصدق به والمزمّن أن يعيد  
 الرهن. وأن أجرها للراهن من أجنيب بامر المزمّن يخرج من الرهن والإجارة للراهن. وأن أجرها بغير إذن  
 المزمّن كانت الإجارة باطلة والمزمّن أن يعيدها في الرهن. وأن أجرها أجنيب بغير إذن الراهن <sup>وللمزمّن</sup>  
 ثم أجاز الراهن الإجارة كان الأجر للراهن. ولمزمّن أن يعيدها في الرهن فإن أجاز للمزمّن دون الراهن  
 كانت الإجارة باطلة ويكون الأجر للذي أجرها ويتصدق به. ولمزمّن أن يعيدها في الرهن وإن أجاز  
 جميعاً كانت الإجارة للراهن ويخرج من الرهن رجل تزوج امرأة بالغ ورهن عندها بالمهر عينا نصها  
 المقام بمالك الرهن عندها بمالك يصدقها وإن طلقها قبل الدخول بها كان عليها نصف <sup>الصلقات</sup>  
 المزدوج كما لو استوفت عندها ثم طلقها قبل الدخول بها هذا إذا طلقها بعد ذلك الرهن فإن طلقها

قبل الدخول بها ثم هلك الرهن عند هلاك الشيء عليها لأن بالطلاق أوف قبل الدخول سقط عن الزوج نصف  
 المهر بغير عوض في الرهن رهنا بما يقع وهو نصف الصلقة فإذا هلك الرهن بعد ذلك هلك بما يقع  
 على الزوج ما يجب على المرأة في شيء ولو تزوج امرأة ولم يسم لها مهر أو مهر عندها بمهر المثل رهنا فيه  
 وفاء بمهر المثل فهلك الرهن بذلك بمهر المثل ويصير مستوفيا بمهر المثل فان طلقها قبل الدخول بها جده  
 ذلك كان عليها رد ما زاد على متعة مثلهما كما لو استوفيت مهر مثلهما ثم طلقها قبل الدخول بها وإن  
 طلقها أوف قبل الدخول والرهن قائم وجبت لها المتعة في القياس ليس لها أن تحبس الرهن بالمتعة  
 وهو قول أبي يوسف رحمه الله الأخر وفي الاستحسان وهو قول محمد وأبي يوسف الأول لها أن تحبس  
 الرهن بالمتعة قالوا أصل أن الرهن بمهر المثل يصير رهنا بالمتعة في الاستحسان وهو قول محمد وأبي يوسف  
 الأول وفي القياس وهو قول أبي يوسف الآخر لا يصير رهنا بالمتعة إذا أخذت بصلتها السبع  
 رهنا يساوي صلقتها ثم وهبت صلقتها من الزوج أو ابتاعته كان عليها رد الرهن إلى زوجها  
 فإنه هلك الرهن عندها يهلك بغير شيء ولو اختلعت المرأة من زوجها بعدما وهبت مهرها أو ابتاعته  
 كان عليها رد الرهن فإن لم ترد حصة هلاك يهلك بغير شيء وإذا قبض المرتهن في يده كان عليه رد الرهن  
 فإن لم يمنع الرهن حتى هلك الرهن عند هلاك بالدين ويجب على المرتهن رد ما قبض ولو أقرض  
 الرجل كرا من طعام وأخذه من المستقرض رهنا بالطعام ثم إن المستقرض اشتري الطعام الذي في  
 بالدرهم وبيع إليه الدرهم ويرى من الطعام ثم هلك الرهن عند المرتهن فإنه يملك بالطعام الذي  
 كان قرضا إن كانت قيمة الرهن مثل قيمة الطعام ويجب على المرتهن رد ما قبض من الدرهم وكذا  
 إذا أسلم الرجل في طعام فأخذ المسلم فيه رهنا يساوي به الطعام ثم تصالحا على رأس المال ولم يقبض رب السلم بالمال  
 من المسلم إليه حتى هلك الرهن عنده فإنه يملك بطعام السلم ويبطل الصلح وكذا لو وهب له  
 بعد البيع ولم يمنع الرهن حتى هلك فإنه يملك بالطعام رجلا له على رجل ألف درهم في رهنا من عتق  
 المال بغير رجل دين الرهن تقطوعا وقبض الطالب سقط الدين وكان المطلوب أن يأخذه منه بغير رجل

هلك الرهن كان على المرتهن ان يرد على المتطوع ما اخذ منه ويعود ما اخذ من المتطوع الى ملك المتطوع  
 لا الى ملك المتطوع عليه. وكذا رجل اشترى من رجل عبدا بلف درهم وقبض العبد فبشرع انسان  
 بقضاء الثمن ثم استحق العبد او رد بعيب بعد القبض بقضاء او بغير قضاء كان على التابع رد  
 على المشتري لا على المشتري. رجل له دين على رجل وبه رهن عنده ثم اتيا قنا قضا عقد الرهن ولم يأخذ  
 المرتهن منه وذلك الرهن عنده فانه يهلك بالدين ويبيع الرهن ما يقع قبض المرتهن. المرتهن اذا ابرأ الرهن  
 عن دينه او وهب منه ولم يمنع الرهن بعد الابراء والهبة فهلك الرهن عنده يهلك امانة استحقا  
 رجله على رجل الف وبها رهن عنده فاحل الواهن المرتهن بالمال على رجل فقبل الحوالة وابراه منه  
 ولم يبرأ الرهن ولم يمنع حتى هلك الرهن عنده فانه يهلك بالدين وقبل الحوالة ولا يبطل الرهن بموت  
 الواهن ولا بموت المرتهن. وموت المرتهن او بغيره الرهن رهنا عند الوتة. رب السلم اذا اخذ بالسلم فيه رهنا  
 وهلك يصير مستوفيا للمسلم فيه. وكذا لو اخذ المسلم اليه من رب السلم برأس المال رهنا يجوز عندنا  
 فان هلك الرهن في المجلس يصير مستوفيا برأس المال ويبيع السلم. فان لم يهلك حتى اقرقا يبطل  
 ويرد الرهن على الواهن. وكذا الرهن بيد الصبي جازر عندنا فان هلك الرهن في المجلس يصير  
 مستوفيا ويبيع الصبي. وان لم يهلك حتى اقرقا يبطل الصبي. رجل قتل غيره بعد اقسامه عن القصاص  
 على مال مع ولم العهد عند بيد الصالح رهنا جازر في قولهم. وكذا لو كان القتل محلا لرب القصاص  
 بالدية رهنا من القاتل. وكذا لو كان القتل خطأ فاحل الواهن من العاقله رهنا بالدية بعد قضاء  
 القاضه جازر. وكذا الرجل اذا خرج غير جليحة لا يستطيع فيها القصاص وقبض القاضه بالدين  
 للصبر فاحل بالارض رهنا او قطع يده جازر خطأ وقبض القاضه بمصنف الدية على العاقله فاحل  
 المتطوع به رهنا من العاقله جازر. وكذا لو سقط لقطع عن السارق وقبض القاضه بهمان  
 السرقة على السارق فاحل للمسروق منه بالمال رهنا. وكذا لو اخذ من مكاتبه رهنا ببدل الكفا  
 جازر. ولكن لا يجوز اخذ الكفيل ببدل الكتابة ولو استاجر دارا او شيئا واعطى باذنه رهنا جازر

فإن هلك الرهن بعد استيفاء المنفعة يصير مستوفيا للأجر وإن هلك قبل استيفاء المنفعة  
يبتل الرهن ويجب على المرتهن رد قيمة الرهن. وأما استأجر خياط لخط له ثوبا ولخدم الخياط هذا  
بالخياطة تجاز. وإن أخذ الرهن بخياطة هذا الخياط بنفسه لا يجوز. وكذا لو استأجر ابلا لا مكلة <sup>خذ</sup>  
من الجبال بالخموله رهنا جاز. ولو أخذ بمحولة هذا الرجل بنفسه أو بدابة بعينها لا يجوز. ولو استأجر  
الرجل شيئا له حمل بمونة فأخذ المير من المستعير رهنا برد العارية جاز. وإن أخذ منه رهنا برد العا<sup>رية</sup>  
بنفسه لا يجوز. ولو أخذ رهنا من المستعير بالعارية لا يجوز لأنها أمانة في يده. ولو استأجر لوا<sup>حة</sup>  
أو مغنية وأعطاه الأجر رهنا لا يجوز. ويكون باطلا وكذا الرهن بدين القمار أو بتمن الميرة والد<sup>له</sup>  
أو الرهن بتمن الخمر السلم لمسلم أو ذي تمن التخزين باطل. وعن محمد ربح إذا اشترى السلم خلا  
وأعطى بالتمن رهنا فاضاع الرهن في يده ثم ظهر أنه كان خمرًا يضمن الرهن. ولو اشترى عبدا ورهن  
بتمنه رهنا فاضاع الرهن ثم ظهر أنه كان حرًا لا يضمن المرتهن شيئا لأنه رهن باطل والاول فاسد  
ولو اشترى شيئا من رجل بدينهم بعينها وأعطى بها رهنا كان باطلا لأنها لا تتعين وإنما هي <sup>منها</sup>  
في الذمة والرهن غير مضاف إلى مائة الذمة ولا يجوز من المديرة والمكاتب وأم الولاء لأن<sup>الرهن</sup>  
لاستيفاء الدين من المائة والاستيفاء عنها يتعذر. وجعل عليه الف درهم فصالحه على خضما<sup>ة</sup>  
وأعطاه رهنا بخضما أنه فهلك الرهن ثم قضاه فإنه لم يكن عليه دين كان على المرتهن أن يرد  
على الراهن خضما سنة. إذا رهن عند انسان ثوبا وقال للمرتهن إن لم أعطك مالا  
الكلية وكذا فهو بيع لك بمالك علي قال محمد ربح لا يجوز ذلك المودع الذي هلك المودعة وصاحبها  
يدعي عليه الأثلاف فتصلح على مال وأعطاه رهنا فهلك الرهن لا يضمن المرتهن في قول  
أبي يوسف ورح ويضمن في قول محمد ربح. ولو ادعى صاحب المال للمودعة وجوز المودع<sup>الأيديع</sup>  
فتصلح على شيء جاز للصلح في قولهم. وكذا لو ادعى صاحب المال الأيديع والاستهلال من  
المودع والمودع يقر بالمودعة ولم يدع الرذو والهلاك وتصلح على شيء جاز للصلح في قولهم

ولو قال المودع هلاك الوديعة او قال رددت وسكت صاحب المال وقال لا ادري فاصطلاحا  
شيء لا يجوز الصلح في قول ابي حنيفة ويلي يوسف ربح ويجوز في قول محمد ربح. ولو قال المودع  
لصاحب الوديعة رددت وقال صاحب المال انك استهلكها فانا صطلحا على شيء لا يجوز الصلح في قول  
ابي حنيفة ويلي يوسف الاول ويجوز في قول محمد وابي يوسف الآخر. وفي كل موضع يجوز الصلح <sup>اذا انط</sup>  
ببذل الصلح رهننا جاز الرهن وفيما لا يجوز الصلح لا يجوز الرهن ذكر الشيخ الامام المعروف  
بجواهر زاده آفتابى في الصلح على قول ابي حنيفة ربح. <sup>حل</sup> وجعل قال الآخر ضمنت لك مالك على فلان اذا  
الاجل فاعطى بذلك رهننا جاز. ولو قال اذا عمل فلان فانا ضامن مالك عليه واعطاه رهننا لا يجوز  
الرهن ويجوز الكفالة على هذا الوجه. ولو قال لآخرها بايعت فلانا فاشتمه على واعطاه به رهننا قبل البايعة  
لا يجوز. رجل رهن عند انسان عبدا باله درهم ثم جاء الراهن بمجارية وقال خذ هذه مكان العبد  
فانه يصح ذلك اذا قبض وقبل قبض الثاني فالاول رهن مادام في يد يهلك بالدين ان هلك والثاني  
امانه يهلك من غير شيء. واذا قبض الثاني يبيع الاول من ان يكون رهننا رد الاول على الراهن او لم يرد  
ويكون الثاني رهننا لو هلك هلك بقيمة نفسه لا بقيمة الاول. ولا يجوز رهن المشاع فيما يقسم  
لا يقسم من الشريك ولا من غير الشريك. ولو ارتهن رجلان من رجل رهننا بدين لهما عليه وهما شركا  
فيه او لا شركة بينهما فهو جائز اذا قبلا. ولو قبل احدهما دون الآخر لا يصح. ولو قبض الراهن دين  
احدهما وقد قبلا لا يكون له ان يسترد الرهن. ولو رهن منهما ما قال رهنه النصف من هذا <sup>النصف</sup>  
من هذا الآخر لا يجوز وان قبلا. ولو رهن رجلان بدين عليهم من رجل رهننا واحد فهو جائز. ويجوز  
الرهن رهننا بكل الدين وللمرء ان يحبس حتى يستوفي جميع الدين. الشيوع الطارى يبطل  
الرهن في ظاهر الرواية وعن ابي يوسف ربح انه لا يبطل. وصورته الراهن اذا وكل القوم ببيع الرهن  
معهما او متفرقا كيف شاء فباع بعض الرهن بطل الباقي وعن ابي يوسف ربح انه لا يبطل. <sup>صحا</sup>  
استحق بعض الرهن فان كان المستحق شائعا يبطل الرهن فيما بقى وان استحق شيء مفزيعا <sup>صحا</sup>

فها يقربكون الباقية محبوسا بجميع الدين فان هلك الباقية وفي قيمته فكلو بجميع الدين فانه هم ان يحصته من الدين  
لا غير رجل رهن دارا فيها متاع الرهن شئ كثيرا وقليل ينفع به او رهن جوالا فيها متاع الرهن بدون  
المتاع وسلم الكل للمرتهن لا يجوز ذلك الا ان يفرغ الدار والجوالق ويسلم اليه ولو رهن مائة الدار من المتاع  
بدون الدار او مائة الجوالق من الجيوب دون الجوالق ويسلم اليه الجوالق والحيلة لجوان الرهن في المسئلة  
الا ان يودع مائة الدار والجوالق والا ثم يسلم اليه الرهن فيصح التسليم والرهن ولو قال <sup>ههنا</sup>  
هذه الدار وفيها زرع او شجرة او ثمر على الاشجار جاز ويدخل الكل في الرهن ولا يدخل الزرع  
والثمر في البيع الا بالذكر وفي الرهن يدخل بغير الذكر لان الرهن لا يصح بدون ذلك فيدخل  
نصحيها ولو رهن دارا وما فيها وحل سببه وبين جميع ذلك وهو خارج من الدار ثم الرهن  
ولو رهن شيئا وحل سببه وبين الرهن وقال خذ جاز ونصير قايضا بالتخليفة في الروايات  
الظاهرة وعن ابي يوسف رح اذا كان الرهن مما ينقل لا يصير قايضا ما لم ينقل وعن  
ابي يوسف رح في رواية اذا رهن دارا وهو فيها فقال سلمت اليك لا يتم الرهن ما لم يخرج  
من الدار ثم يقول سلمت اليك ولو رهن صوفا على ظهر عنز لا يصير قايضا حتى يخرج يقبض  
ولو رهن دابة عليها حمل لا يتم الرهن حتى يلقى الحمل عنها ويدفع الدابة وكذا لو رهن سراجا  
على دابة او على امالة راسها ودفع الدابة مع ذلك لم يكن رهنا حتى ينزع السراج من راس الدابة  
ويسلم اليه ولو رهن بيتا معيناً من دارا وطائفة معينة من دار وسلم جاز رجلان عليهما  
الف درهم لرجل فرهنا بذلك عبداً مشتركا بينهما بنصفين ثم غاب احد الرهنتين وحضر  
الآخر وقال لما حضرنهما المرتهن اعطيتك مائة من الدين واخذ حصتي من العبد قال <sup>رح</sup> نعم  
للمرتهن الذي يمنع من ذلك حتى ياخذ جميع الدين فان ادرك الحاضر جميع الدين لم يكن مطلوبا  
في اجزاء كل الدين وكان له ان يقبض كل العبد فان قبض ولم يمنع من الشريك حصته من العبد  
فهذا العبد في يده فانه يملك بجميع الدين الا ان يكون اكثر من قيمة العبد

ببصف الفضل أيضاً ويكون نصف العبد في هذا الموضع بمنزلة الرهن في بين وهذا قول أحمد  
أيضاً قال رجلان ذهنا متاعا بدين عليهما فادعى المرتهن الرهن عليهما فجمعوا فاقام البينة على  
أحدهما على هذا له حجة فإنه يستخلف الآخر بالله ما رهنه فان نكل ثبت الرهن عليهما على ما  
بالبينة وعلى الآخر بالنكول، وإذا حلف رد المرتهن الرهن عليهما لأن الرهن لم يثبت في نصيب الحالف  
فتعذر القضاء بالرهن في نصيب الآخر لأنه شائع. ولو كان الراهن واحداً والمرتبهين اثنين فقل  
أحمد ما رهنتهما أنا وصاحبه هذا الدين منك بمائة درهم وأقام الدين والمرتهن الآخر محمد  
لموارثهم والرهن محمد بن الحسن بن أبي يوسف رجه راضان في رواية يبر بالرهن على الراهن وفي رواية  
على الدين يكون رهنًا للمدين بحضته من الدين ولا يبطل الرهن بمحو رصاحبه وهو قول أبي حنيفة  
رجح وقال محمد رجح اقتضى بينة المدعى رهنًا وأجعله في يدي الذي أقام البينة أو دين عدل فإذا  
نقض الراهن مال الذي أقام البينة أخذ الرهن. وإن هلك الرهن يذهب من الدين نصيب الذي  
أقام البينة. رجل عليه دين وبه رهن وكفيل كفل بأذن المدين أن دفعه الكفيل دين الطالب  
ثم هلك الرهن عند الطالب ذكره النوارك أن الكفيل يرجع على الأصيل بما كفل لأن الرهن إذا  
وبه وفاء بالدين يصير الطالب قابضاً دينه بقبض الرهن فإذا أخذ المال من الكفيل بصير قابضاً  
الأصلي فاء لأن الكفيل أعاد دفع المال إلى الطالب بأذن الأصيل وهو سفير محض في ذلك  
فلا يكون له أن يخاصم الطالب. ولكنه يخاصم الأصيل ويرجع عليه لأنه دفع المال بأمره وهو  
الموابع شيئاً وأخذ بالثمن كفيلًا بالمشتري فادى الكفيل الثمن ثم هلك المبيع عند البايع  
فإن الكفيل لا يخاصم البايع ولا يرجع عليه وإنما يخاصم المشتري ثم المشتري يرجع على البايع  
بما دفع الكفيل إليه. رجل عليه دين لرجل وبه كفيل فآخذ الطالب من الكفيل وهذا من  
رهنًا أحدهما بعد الآخر وبكل واحد من الرهنيين وفاء بالدين فلهذا أحد الرهنيين عند المرتهن  
فإن لم يرجع أحدهما هلك بكل الدين. وقال أبو يوسف رجح أن هلك كل الرهن فأنكاه الراهن <sup>التلف</sup>



عالم بالرهن الاول فان الثاني يهلك بنصف الدين وان لم يعلم بذلك يهلك بجميع الدين. وذكر  
 في كتاب الرهن ان الثاني يهلك بنصف الدين ولم يذكر العلم والجهل. والصحيح ما ذكره كتاب  
 الرهن لان كل واحد منهما يطالب بجميع الدين فيجعل الرهن الثاني زيادة في الرهن فينقسم  
 على الرهن الاول والثاني على قدر قيمتهما فاذا استوت قيمتهما فاهلك يهلك بنصف الدين  
 وبعض هذا قدر قبل هذا رجل اذ ان يدخل خاتما فلم يدعه صاحب الخان حتى دفع اليه  
 ثوبا فهلك عند روي بن عصام بن يوسف انه قال ان رهنه باجرة البيت فالرهن <sup>عليه</sup>  
 وان اخذ منه الرهن لخوف السرقة منه فان صاحب الخان يكون ضامنا. وقال الفقيه  
 ابو الليث رح عنك لا يضمن صاحب الخان اذا لم يكن الدافع مكرها في الدفع

### فصل في الانتفاع بالرهن

المرتهن اذا ركب الدابة الموهونة باذن الراهن فعطبت في ركوبه لا يضمن ولا يسقط نفع  
 من الدين. وان ركبها بغير اذن الراهن فعطبت في ركوبه يضمن قيمتها وان عطبت بعد ما نزل عنها  
 سليمة هلك برهنها في المثلتين وهلك بالدين. فان ركبها الراهن باذن المرتهن او بغير اذنه  
 فعطبت لا يسقط الدين. ولو كان الرهن ثوبا طبعه المرتهن باذن الراهن فهلك في استعماله لا يسقط <sup>الدين</sup>  
 لانا استعمال المرتهن باذن الراهن كاستعمال الراهن ولو هلك في استعمال الراهن لا يسقط <sup>الدين</sup>  
 وان استرده المرتهن من الراهن بعد ما لبسه الراهن فهلك يهلك بالدين. ولو كان الرهن ثوبا فحرق  
 الراهن بقلعة وبه خرق فقال الراهن حدث هذا في يد المرتهن قبل لبسه او بعد ما نزع الثوب  
 عن نفسه وقال المرتهن لا بل حدث في اللبس كان القول قول المرتهن والنية بنية الراهن  
 ولو قال الراهن لم يلبسه المرتهن فخرق عند وقال المرتهن لبسته فخرق كان القول قول الراهن  
 ولو عار المرتهن الرهن من الراهن او اجراه او دعه كان المرتهن ان يسترده والاجارة باطله <sup>يد</sup>  
 الرهن مضمون فاذا ناله الراهن بالقراءة منه فملك قبل ان يفرغ من القراءة لا يضمن

على حاله. وإن هلك بعد فراغ من القرض هلك بالدين. وكذا لو كان الرهن خاتما فادخله الرهن  
 خصمه باذن الراهن فهلك يكون امانة لا يسقط شيء من الدين. وإن نزعته عن اصبعه فهلك بعد  
 بهلك بالدين. ولو كان للرهن اعدا الرهن من الرهن فأتى الراهن وعليه ديون فان الرهن يكون  
 احق بالرهن من الغرماء لأن الرهن بسبيل من استرداه في حيوته فذلك لك بعد وفاته. فان أذن  
 الرهن للراهن ان يزرع الأرض الموهونة نزرع أو سكن الدار الموهونة باذن الرهن لا يبطل  
 وله أن يسترد الرهن فيعود رهنه ما دام في رهن الراهن لا يكون في ضمان الرهن. وإذا كان الرهن وصو  
 فلهما يكون داخل في الرهن لما تعلق في الزرع والتمر ولا يسقط شيء من الدين بهلاكهما. والغاصب  
 إذا سأل صاحب الغصب ان يعيره اياه ليخدمه أو يرسله في حاجة فاذن له في ذلك برئ الضمان  
 عاد اليه بعد ذلك أو لم يعد. وإن غصب غلاما فابراه المالك عنه ذكر الناطق ربح انه برئ  
 من الضمان ويصير بمنزلة اللوديع في يد. وليس للرهن ان يسافر بالرهن ولا للمودع ان يسافر  
 بالوديع في قول محمد. فان فعل فهلك يصير ضمانا. وهو قول أبي يوسف ربح. ولو رهن رجل ثوبا  
 يساوي عشرين درهما بعشرة دراهم فلبسه الرهن فانتقص منه ستة دراهم فلبسه مرة أخرى  
 بغير اذن الراهن فانتقص أربعة دراهم ثم هلك الثوب وقيمته عند الهلاك عشرة قالوا يرجع  
 للرهن على الراهن بدرهم واحد من دينه ويسقط من دينه تسعة دراهم ووجه ذلك ان الدين  
 اذا كان عشق دراهم وقيمته الثوب يوم الرهن عشرين درهما كان نصف الثوب مضمونا بالدين  
 ويضفه امانة فاذا انتقص الثوب بلبسه باذن الراهن ستة لا يسقط شيء من الدين لأن لبس  
 الرهن باذن الراهن كلبس الراهن فلا يكون مضمونا على الرهن وما انتقص بلبسه بغير اذن  
 الراهن وهو أربعة دراهم مضمونة على الرهن كما وجب على الرهن وهو أربعة دراهم فيكون  
 نصيبا بعد زعم من الدين فاذا هلك الثوب وقيمته بعد النقصان فيكون نصفها مضمونة  
 ونصفها امانة فيقول المضمون. يسير الرهن مستقيا دينه وبني درهم واحد فلهذا يرجع على الراهن

بد رهن واحد رجل رهن جارية فارفعت ضياع الرهن لا يسقط فيه من دينه لان ابن الادمي غير متقوم  
 ولو كانت شاة فشر الرهن من لبنها كان ذلك محسوبا عليه من الدين لان لبن الشاة متقوم  
 الرهن اذا عتق العبد الموهون او دبره او كانت جارية فاستولد ما نقد جميع ما صنع  
 مؤسرا كان الرهن او معسرا <sup>الا</sup> لا يشترط الا بمسرا لا ينفذ اعتاقه عندنا يسع العبد في الاقل <sup>قيمته</sup> من  
 ومن الدين وهو جها دام يسع ثم المستعير يرجع بما يسع على مولاه المقتق الا المدبر وام الولد فانها  
 لا يرجعان على المولى والمرتهن بالجارية التدبير ان شاء رجع على الرهن وان شاء رجع على العبد  
 والسعاية في التدبير تخالف السعاية في العتق من وجوه ثلث. أحدها ان المدبر يسعي في جميع <sup>الدين</sup>  
 لانه يؤري الدين من كسبه وكسبه مال المولى ولهذا لا يرجع على المولى بما يسع ويسع ان كان  
 مولاه مؤسرا رجل اشترى من رجل عبدا ولم يقبضه ولم يقبل الثمن دا عتق العبد وهو  
 نقد اعتاقه ولا يسع العبد للبايع في الثمن في قول ابي حنيفة ومحمد وابي يوسف الاول. وقال  
 ابو يوسف ربح آخر يسع في جميع قيمته اذا كان قيمته اقل من الثمن ثم يرجع بذلك على المشتري  
 رجل رهن عبدا وغاب ثم ان المرتهن وجد العبد حرا فان كان العبد اقر بالرق عند الرهن  
 لا يرجع المرتهن بدينه عليه رجل اشترى من رجل عبدا ونقد الثمن وقبض العبد وغاب  
 البايع غيبته لا يعرف مكانه ثم ظهر ان العبد كان حرا فان المشتري يرجع بالثمن على العبد <sup>العبد</sup> ثم  
 يرجع بالثمن على البايع اذا حضر. وعن ابي يوسف ربح في النواذر لا يرجع كما لا يرجع في الرهن  
 ومحمد بن توفيق في هذا رجل رهن جارية ذات زوج بغير اذن الزوج صح الرهن وليس  
 للمرتهن ان يمنع الزوج من غشيانها فان مات من غشيانها صار كماها ماتت باقة سماوية  
 فيسقط دين المرتهن استعسانا وفي القياس ان لا يسقط لان الزوج انما وطئها بمقتضى طهر  
 فصار كان الرهن وطئها واو رهن جارية ليس لها زوج ثم زوجها الرهن باذن المرتهن فهذا  
 الاول سواء وان زوجها بغير اذن المرتهن جاز النكاح والمرتهن ان يمنع الزوج من غشيانها

لأنها عند الرهن لو تكن مشغولة بحق الغير فتعلق حق الرهن بجميع اجزائها فكان له ان يبيع  
 الزوج من غشيانها فان غشيهما الزوج يصير المهر رهنا مع الجارية لان المهر بدل  
 جزء من اجزائها فيعلق به حق الرهن من منزلة الولد وقبل الغشيان لا يكون المهر رهنا لان المهر  
 لا يتأكد قبل الدخول بان ما انت الجارية من غشيانها في هذا الوجه كان الرهن بائنا  
 ان شاء ضمن الراهن لان الهلاك حصل بتسليطه وان شاء ضمن الزوج كما لو فتها  
 الزوج ثم يرجع الزوج على المولى اذا لم يعلم الزوج بالرهن وكتم عنه المولى لانه صار مغرور  
 من جهته وان اكله بذلك لا يرجع على المولى لانه لم يبيع مغرورا من جهته <sup>شاة واباح</sup> جعل  
 للرهن ان يشرب منها كان للرهن ان يشرب واكل ولا يكون ضامنا ان هلك الشاة بعد ذلك  
 عند الرهن قسم الدين على قيمة الشاة وعلى قيمة الابن فما اصاب الشاة يسقط ذلك  
 القدر من الدين وما اصاب الابن يرجع الرهن بذلك على الراهن لان شرب الرهن  
 باذن الراهن كشراب الراهن ولو شرب الراهن لم يسقط قدر حصته من الدين كما لو ائلف <sup>الرهن</sup>  
 عضوا من اعضاءها كان للرهن ان يرجع على الراهن بحصته ذلك من الدين وغير هذا جميع  
 النماء والزيادة رجل رهن خاتما فلبس الرهن في خضرة العير او اليسرى فهلك الخاتم كان ضامنا  
 لانه استعمال وفيما هو الخضرة من الاصابع لا يضمن لان ذلك حفظ وهو ما مور <sup>بالحفظ</sup>  
 وان رهن طيلسا فوضعه الرهن على عاتقه لا يضمن لانه حفظه وان لبسه كما لبس  
 الناس ضمن ولو رهن سيفين او ثلثا فنقلها الرهن بالثلث لا يضمن لانه حفظ <sup>يضمن</sup> <sup>السيفين</sup> وفي  
 اذا كان الرهن من يتقلد سيفين لانه استعمال وان لبس الخاتم في خضرة اليسرى فوق  
 خاتم لا يضمن الا اذا كان اللابس من يحمل الخاتم فيضمن ذلك استعمال وتربين والا وحفظ  
 وما يتولد من الرهن كاللبن والولد والصوف والتمر والارض يكون رهنا مع الاصل عندنا  
 للرهن ان يمسك الكل الى ان يستوفى دينه ولا يسقط بهلاك الزيادة شي من الدين اذا <sup>هلك</sup>

فمن فكاكه الاصل حال قيام الرهن. والمترهن ان يبيع ما يخاف فساد باذن القاضي ويسكن منه رهنا. وان باع بغير امر القاضي كان ضامنا.

### فصل في قيم يرهن مال الغير

رجل استعار من آخر عيال ليرهنه بدينه فاعاد صحته الاعارة ولم يستعير يرهنه بدينه  
بقليل او كثير اطلقه العير ولم يسلم ما يرهنه به وان سمي الغير قد لا وجسلا لا يجوز للمستعير<sup>لعه</sup> ان  
يأخذ منه المستعير فرهنه باقل مما سمي او اكثر ويصنف آخر لا يجوز ويصير ضامنا وكذا الاستعا<sup>ره</sup>  
ليرهن عند فلان بعينه فوهم عند غير او استعار ليرهنه بالكوفة فرهنه بالبصرة. والمعير  
ان يأخذ من المترهن. فان هلك في يد المستعير هلك في يد الرهن او هلك بعد ما<sup>رهنه</sup>  
وافقه لاضمان عليه. وان هلك الرهن فقال المالك هلك عند المترهن وقال المستعير هلك  
قبل ان ارهنه او بعد ما رهنه وافقه كان القول قول الراهن مع يمينه. وان رهنه المستعير  
على الوجه الذي اذن له المعير كان على المستعير وما سقط من دين الراهن برهنه. وكذا لو حله  
عيب فسقط بعض الدين يضمن الراهن للمعير. ذلك ولو ان الراهن عجز عن فكاك الرهن  
فقضى المعير دين الراهن كان للمعير ان يرجع على الراهن بعد ما سقط من الدين عند الهلاك ولا<sup>يرجع</sup>  
بالكثر من ذلك حتى لو كانت قيمة الرهن الفاء ورهنه بالفين باذن المعير وافقه للمالك بالفين درهم  
لا يرجع على الراهن بالكثر من الف. وليس للمترهن ان يمتنع عن قبض الدين من العير بل يجب عدا<sup>لته</sup>  
حتى يقبض ويسلم اليه الرهن. ولو ان المستعير وكل رجلا يقبض الرهن من المترهن والرد الى المعير كان  
الوكيل في عيال للمستعير جاز ولا تضمن ان هلك المال في يد الوكيل فان لم يكن الوكيل في عيال المؤكل  
فهلك المال في يد الوكيل ضمن المؤكل وهذا الوديعة سواء. وليس للمستعير ان ينفع بالرهن ولا  
ان يستعمله قبل الرد ولا بعد الفكاك فان فعل ضمن. ولو استعمله قبل الرهن ثم رهنه بمثل قيمته  
يبرأ عن الضمان وليس هذا كرجل استعار شيئا لينفع به فخالف ثم عاد الى الوفاق فانه لا يبرأ عن<sup>الضمان</sup>

رجل غصب من آخر عبد فرهنه بدينه عند رجل فملك المال عند المرتهن كان المالك الخيار ان شاء  
 ضمن الغاصب وان شاء ضمن المرتهن فان ضمن الغاصب ثم الرهن لان الغاصب عند اداء  
 الضمان يملك من وقت الغصب فيصير رهنه مال نفسه وان ضمن المالك المرتهن كان للمرتهن  
 ان يرجع على الراهن بما ضمن ويبطل الرهن لان سبب ضمان المرتهن هو القبض وعقد الرهن كان  
 فلا ينفذ الرهن بملك متاخر عن العقد ولو كان الغاصب دفع العبد المغصوب الى رجل  
 فمهره به بعد ذلك من المدفوع اليه فملك الرهن ثم جاء صاحب العبد وضمن الغاصب والمرت<sup>نوع</sup>  
 اليه فرفع المرتهن على الراهن جاز الرهن في الوجهين اما اذا ضمن الغاصب فلا يملك بالغصب السابق  
 على الرهن فينفذ الرهن واما اذا ضمن المرتهن فلا يملك سبب الضمان فحقه هو القبض بحكم الودعة  
 وعقد الرهن كان بعد فينفذ الرهن على كل حال ولو كان رجلا عند ودعة لانساه فرهنه  
 المدفوع عند رجل فملك عند وجاء المالك ضمن الراهن او المرتهن لا ينفذ الرهن كان الاول  
 ضمن بالدفع الى المرتهن وعقد الرهن كان قبل الدفع فلا يكون مالكا وقت الرهن فلا يجوز  
 كرجل رهن عند رجل عبد غيره فعاد عقد الرهن وله يدفع الى المرتهن ثم ان الراهن اشترى العبد  
 من مولاه ودفعه الى المرتهن فانه لا يكون رهنه عند المرتهن لان الراهن ملكه بعد الرهن فلا يكون  
 مالكا وقت <sup>الرهن</sup> وكذلك رجل غصب عبدا فباعه ثم جاء صاحبه وضمنه ان ضمنه الغاصب فبطل  
 يوم الغصب جاز البيع وان ضمنه يوم الدفع الى المشتري لا يجوز بيعه لان الغاصب في الوجه الثاني  
 انما ملك وقت الدفع فلا يجوز بيعه اذ لم يكن مالكا وقت البيع رجل اعاد شيئا له حمل ومونة لغيره  
 المستعير بدينه فرهنه فالوان رد العارية يكون على المعير فرق بينها وبين غيرها من العواري  
 في غير هذا يكون الرد على المستعير لان هذه اعارة فيها منفعة لصاحبها فانها تضيق بمضونة في يد الم<sup>رتهن</sup>  
 والمعيان يرجع على المستعير بقيمتها فكانت بمنزلة الاجارة وفي الاجارة يكون الرد على الآخر الرهن  
 فاجاز المرتهن ان يودعه انسانا او يعيره بواجب فان اودع المرتهن انسانا فهو رهن على حاله ان ملك

في قيد المودع يسقط الرهن بملكه وان اعاره يخرج من ضمان الرهن والمترهن ان يعيد رهنه ولو اجره  
فلا جرة تكون للرهن وليس المترهن ان يعيد الرهن الا برهن جديد ولو اذن له الرهن ان يبرهنه  
فهنه من غيره وسلم اليه يخرج من الرهن الاول ولو باع الاجر والمترهن احدهما باذن الآخر يخرج من  
ان يكون رهنه ويكون الثمن رهنه ما كان الاول قبضه من المشتري ولم يقبض فان هلك الثمن على  
المشتري فانه ينوي من مال المترهن والمترهن ان يحبس الثمن اذا كان دينه مؤجلا الى وقت حلول الاجل

### مصل في العدل في باب الرهن

رجل رهن عند انسان وشترط الرهن والمترهن في عقد الرهن ان يكون الرهن في يد عدل صح الرهن  
وقبض العدل يكون بمنزلة قبض المترهن ولا يكون للمترهن ان يأخذه من العدل الا بضي الرهن  
ولو ان رجلا باع من انسان شيئا وتواضعا ان يكون المبيع في يد عدل حتى يقبض الثمن جاز ويكون  
العدل بمنزلة بيد البائع حتى لو هلك المبيع في يد العدل ينفسخ البيع ويبطل الثمن ولو شرط  
الراهن والمترهن في عقد الرهن ان يكون العدل مسلطا على البيع جاز ايضا. وللعادل ان يبيع  
ويؤتي دين المترهن. وليس للراهن ان يفسخ الوكالة ولا للمترهن ان يمنع عن البيع ولو مات  
الراهن والمترهن بيع العدل على ما كان بسك الرهن ويبيع. ولو مات العدل يبطل الوكالة  
ولا يقوم وارثه ولا وصيه مقامه. وكذا لو جعل الراهن والمترهن الرهن في يد عدل وسلط رجلا  
اخر على بيعه جاز وله ان يبيعه وله ان يسلم الثمن الى المترهن. وكذا لو سلط الراهن المترهن على البيع  
جاز ايضا. ولو لم يكن البيع شرطا في عقد الرهن ثم سلط المترهن او العدل على البيع صح التوكيل والمترهن  
ان يفسخ هذه الوكالة وينعه عن البيع. ولو مات الراهن بطل الوكالة. وليس للمترهن ان يبطل العقد  
بالمبيع في هذا الوجه. وعن ابي يوسف ربح ان الوكالة لا تبطل كالمشرط في العدل وهو الصحيح ولا يكون  
للمترهن ولا للعدل ان ينصرف في الرهن سوى الامسالة اذا لم يكن مسلطا على البيع فلا يبيع ولا ياجر  
ولا يستخدم وللعدل ان يسلم الرهن لامن كان في عياله من امرأته وخادمه ولد له وامراه الذين يضر فون

في ماله ولو باع العبد الرهن يخرج من ان يكون رهنا ويصير الثمن رهنا مكان الاول مقتوصا  
 كان الثمن او لم يكن. وكذا لو قتل العبد الرهن وغرم القاتل قيمته او قتله عبد آخر ورفع به فان  
 العبد الثاني يكون رهنا مكان الاول. ولو باع العبد الرهن وسلم الثمن للمرتهن ثم استحق  
 العبد او رد يعيب بقضاء قاص فان المشتري يرجع بالثمن ثم العبد بالخيار ان شاء رجع  
 على المرتهن بالثمن ويعود دين المرتهن على حاله وان شاء رجع على الراهن. ولو ان العبد باع  
 الرهن ولم يسلم الثمن الى المرتهن فاستحق العبد او رد يعيب بقضاء فان العبد لا يرجع على  
 المرتهن. هذا اذا كان التسليط على البيع شرطا في عقد الرهن. فاذا كان التسليط على البيع بعد  
 الرهن قالوا العبد ههنا يكون كالا للراهن وما يلحقه من العهدة يرجع به على الراهن دفع الثمن  
 الى المرتهن او لم يدفع. ولو ان العبد قرض الوجه الاول انه باع وقبض الثمن وسلم الى المرتهن  
 وانكر المرتهن ذلك كان القول قول العبد ويبطل دين المرتهن. <sup>عقد</sup> الفاضل هو العبد على بيع الرهن  
 لقضاء الدين فان لم يبيعه الفاضل في تواليه ينفقه وابي يوسف ومحمد رحمهم الله ارجأوه  
 شيئا ووضعه على يده عدل وسلط العبد على البيع ثم غاب الراهن فالعبد يحجر على البيع <sup>ثمن</sup>  
 هذا اذا كان مشروطا في عقد الرهن. وقيل بانه يحجر على كل حال وهو الصحيح. الاب اذا هن مال  
 ولله الصغير دين نفسه مع الرهن. وكذا الوصي ذكره في الاصل. وذكر الفقيه ابو الليث رح ان هذا  
 استحسنه والقياس ان لا يجوز في الاب والوصي جميعا. وعن ابي يوسف رح انه اخذ بالقياس ولو  
 قضى الوصي دين نفسه من مال اليتيم لا يجوز. ولو فعل الاب ذلك جاز وهو كالبيع للاب ان يبيع  
 ماله من نفسه بمثل القيمة ولو فعل الوصي ذلك لا يجوز الا ان يكون خير اليتيم. وفي بعض الروايات  
 لا يجوز للاب ايضا قضاء دين نفسه بمال اليتيم. والصحيح انه يجوز. العبد الرهن اذا بقى من المرتهن  
 رخصه القاضي بسقوط الدين ثم عاد من الاباق يعود رهنا على ما كان. والعبد الغصب اذا بقى وقضى القاص  
 على الغاصب بالقيمة ثم عاد من الاباق فانه يعود رهنا على ملك الغاصب العبد اذا كان مسلطا على البيع كان له



ان يبيع بالتمتع والقبض فانهما الرهن عن البيع نسبية بعد ذلك لم يبيع به . وله ان يبيع ما يملك  
من الرهن من ولدا وثم لا . تتبع الاصل . ولو طلب الرهن دينه فقال الرهن للعدل ببيع الرهن <sup>حقه</sup> وأوف  
وقال المرتهن لا يريد البيع وانما اراد يحق له ذلك . وجعل رهن شيئا دين مؤجل وسلط العدل على <sup>بيعه</sup>  
اذا حل الاجل فلم يقض العدل الرهن حتى حل الدين فالرهن باطل والوكالة بالبيع باقية . ولو رهن شيئا  
بدين مؤجل وسلط العدل على البيع مطلقا ولم يقبل محل الدين للعدل ان يبيعه قبل ذلك . ولو رهن  
شيئا ووضع على يدك العدل فأتى العدل لا يطل الرهن فيه وضع على يدك عدل آخر عن ترخيصهما  
فان اختلفا في ذلك وضعه القاضي على يدك عدل وليس للعدل الثاني ان يبيع الرهن وان كان الاول <sup>مسلطا</sup>  
على البيع لان الرهن لم يؤكله بالبيع . فان مات الرهن كان للقاضي ان يبيعه بعد موت الرهن وله  
ان يفوض البيع لهذا العدل الثاني او عدل آخر . ولو أن العدل باع الرهن في حياته وقضا دقوا  
على بيعه الا ان الرهن يقول باعه بمائة والدين بقيمة الرهن مائة ايضا وصدقه العدل في ذلك  
وقال المرتهن بياعه بخمسين درهمهما كان القول قوا المرتهن مع يمينه والبيعة بينة الرهن <sup>ملا</sup> ولو رهن  
وقيمة الرهن مائة والدين مائة وكل المرتهن يبيعه فاقام المرتهن البيعة انه باع بخمسين واقام  
الرهن البيعة على ثبوت الرهن في دين المرتهن قال محمد بن يقظة بينة المرتهن . وقال أبو يوسف ربح يقظة  
بينته الرهن

### فصل في اختلاف الرهن والمرتهن

وجعل رهن عند رجل تجارية تساوي ألفا بالف مائة لا شهر وجعل رجلا مسلطا على بيع ما داخل <sup>العدل</sup>  
فلما حل الاجل جاء المرتهن تجارية وطلب من العدل بيعها فقال الرهن ليس هذه تجارية ان تضادق  
الرهن والمرتهن ان الرهونة كانت قيمتها ألف ، درهم فالدين ألف درهم فافترقت <sup>بها</sup> التجارية التي جاز  
المرتهن بتساوي ألف درهم لان الرهن اكثر ان تكون هذه التجارية هي الرهونة كان القول قوا المرتهن  
في حق الرهن فبعد ذلك ان اكثر العدل وقال ليست هذه تجارية او قال لا أدري كان القول قوله <sup>الدين</sup> مع

على العلم فان حلفه لا يجبر على البيع وان نكل يجبر على بيعها بخلاف الموكيل اذا امتنع فانه لا يجبر  
لأن بيع العدل يتعلق به حق الرهن فيجبر كالموكيل بالخصوص <sup>مقتضى</sup> طلب الخصم اذا امتنع عن الجواب  
فانه يجبر. واذا باع العدل كانت العهدة على العدل ويرجع العدل على الراهن. وان حلف العدل  
لا يجبر العدل على البيع يام القاضى الراهن بالبيع. فان امتنع الراهن لا يجبر الراهن ولكن يبيعه  
القاضى كالمومات العدل. واذا باع القاضى كانت العهدة على الراهن ولو جاء الرهن بمجارية  
تيممها <sup>٩</sup> جسمائة فقال الراهن ليست هذه الجارية مجارية وقال الرهن هذه تلك الجارية  
وانتقم سعرها فالقول قول الراهن ويحلف فان حلف يجعل المجارية هالكة بالدين في رضاءه <sup>١٠</sup> ثم يرجع  
الى العدل ان اقر العدل به اقال الرهن فقال له بمها للرهن فان باع دفع الثمن للرهن فان كان  
فيه نقصان لا يرجع الرهن ببقية دينه على الراهن الا اذا قام الرهن بينة على ما قال فيرجع  
بقية دينه على الراهن هذا اذا نكض اذا كان قيمة المهونة كانت الفاء وان اختلف فقال للرهن  
ما رهنى الاجارية قيمتها جسمائة وقال الراهن كانت قيمتها الف وهذه غير تلك الجارية <sup>كان</sup>  
القول قول الرهن فان صدقه العدل يجبر على البيع فان كان الثمن انقص من الدين يرجع بقية  
دينه على الراهن واذا امتنع العدل عن بيعها يجبر الراهن على بيعها او يبيعه القاضى ويكون  
العهدة على الراهن وبقية الدين كذلك يكون على الراهن. ولو رهن عند انسان شيئا ثم  
اختلفا فقال الراهن هلك الرهن في يد الرهن وقال الرهن انت قبضته منه بعد الرهن  
وهلك في يدك فالقول قول الراهن مع يمينه والينة ايضا بيمينه. ولو قال للرهن هلك  
الرهن عنى الراهن قبل ان قبضه كان القول قوله والينة بينه الراهن. ولو قال للرهن <sup>هنت</sup>  
هذه النوبة وقبضتها وقال الراهن رهننا احدهما كان القول قول الراهن والينة بينه للرهن  
ولو رهن عبدا ذاعوث فقال الراهن كانت قيمته يوم العقد الف الف وذهب بالاعودار <sup>جسمائة</sup>  
نصف الدين وقال الرهن كانت قيمته يوم للرهن جسمائة وذهب بالاعودار ربع الدين

كان القول قول الراهن مع يمينه لان الظاهر انه لا يبرهن بالالف الا ما يسانى الفاء واكثر البيت ايضا  
 بينته رجل عليه الف فوهن عند الطالب ما لا ثم اختلفا فقال الراهن كان الرهن بحجب مائة وقال المرتهن  
 بالف فالقول قول الراهن لانه يكرز بزيادة تعلق الدين بالرهن ولو كان الراهن يدعى الرهن بالف والمرتهن  
 بخمسائة والرهن قائم يساوي الفاقح الفاء وتراوا فان هلك الرهن قبل التحالف كان القول قول المرتهن  
 لانه يكرز بزيادة سقوط الدين

### فصل في جنات الرهن والمناية عليه ونفقة الرهن وموثاقه

العبد الرهن اذا قتل عبد ليس للراهن ان يستوفى القصاص الا ان يكون المرتهن معه فاذا اجتمعا  
 كان للراهن ان يستوفى القصاص في قول الجعفي وفي قول محمد رح وهو رواية عن ابي يوسف رح لا يجب  
 القصاص وان اجتمعا وان اختلف الراهن والمرتهن احدهما يريد القصاص والاخر يابى بحجب القيمة  
 في قول الجعفي رح ويكون القيمة رهنا مكان العبد وان رفع الامر الى القاضي فابطل القاضي القصاص  
 ثم ان الراهن قضى دين المرتهن فلا قصاص له والعبد الرهن اذا قتل رجلا جلد او قتل الراهن او المرتهن  
 ينقص منه ويبطل الدين الرهن اذا انقضى عند المرتهن من حيث السحر لا يذهب شيء من الدين  
 عنده وان انقضى بقصاص قتل او وصف بان كان قلبا فانكسر وانقصت قيمته يذهب قدر القصاص  
 من الدين عند الكل الرهن اذا استهلكه انسان كان على المستهلك قيمته يوم الاستهلاك ولو كان  
 رهنا عنده ولو كانت قيمته يوم الرهن الفاء ويوم الاستهلاك خمسمائة تسقط من الدين خمسمائة  
 ويبقى خمسمائة رهنا بقاء القيمة ولو استهلكه وللدين مؤجل عزم قيمته ويكون رهنا حتى  
 يجل الدين فان كانت قيمته يوم الرهن من الدين الفاء وتراجعت الى خمسمائة غرم بالاستهلاك خمس مائة  
 وسقط من الدين خمسمائة الشاة الرهونة اذا ولدت ولدا عند المرتهن فاستهلكها المرتهن  
 او ولدها كان عليه قيمته ما استهلكه ويكون الضمان رهنا عنده فان هلك بعد ذلك هلك  
 بنفسه فاما من الدين وما وجب على المرتهن باستهلاكه الولد يكون رهنا عنده يقتله الرهن

من الدين. وإن كان الراهن هو الذي استهلك الولد أو الزيادة يضمن ايضاً كما يضمن المرتهن  
 ويكون الضمان محبوباً عند المرتهن. فإن هلك الضمان عند المرتهن يهلك هذا إلا أن الضمان  
 قائم مقام الولد. ولو هلك الولد عند المرتهن يهلك هذا فذلك لك الضمان. ولو رهن حيواناً غير  
 بني آدم فحجب البعض على البعض كان هذا ويصير كأنه هلك بانه تساوية. ولو رهن عديداً كل واحد  
 منهما يساوي الغائبين فقتل احدهما الآخر او حجب احدهما على الآخر فيمادون النفس قبل الارش  
 أو لا يغير الجناية ويسقط دين الجني عليه بقدره. ولو كانا جميعاً رهنًا بالف فقتل احدهما الآخر  
 فلا دفع ولا ملاء وسبق القاتل رهنًا بشعائره وخسرين. ولو رهن عبدًا وجناية الدابة على العبد  
 وجناية العبد على الدابة معتبرة حسب جناية العبد على عبد آخر وجناية العبد الرهن على الراهن في  
 جناية توجب المال وعلى ماله هدر في قولهم جميعاً. وجناية الرهن على المرتهن فيما دون  
 اونه ماله هدر في قول أبي حنيفة ربح قلت قيمة المجني عليه أو كثرت. وعندهما معتبر فان اجتمع  
 الراهن والمرتهن على الدفع دفعاه بالجناية الى المرتهن ويبطل الدين. وعلف الوهن وطعام الرقيق  
 وأجرة الراعي يكونان على الراهن. وأجرة البائى والد كمن يكون المرتهن. وأصلح دين الدابة وأجره الزمين  
 والدواء على المرتهن اذا كان الدين وقيمة الرهن سواء. وإن كان الدين اقل من القيمة فالعاجزة على  
 الراهن بقدر الامانة. وأجرة ظرء ولد الرهن وسع الهستان والتلفيح والجداد والقيام بمصالح  
 وجعل الأبق يكون على المرتهن هذا اذا كان كل الرهن مضموناً بالدين. فان كانت قيمة الرهن أكثر من  
 فالجعل ومداولة الحجرات والقروض والأمراض ينقسم على قدر الامانة والضمان. والمرتهن ان  
 الرهن اذا خيف عليه الفساد بادن القاضيه ويكون الثمن وهذا في يده. وأن باع بغير إذن القاضيه كارتضا  
 وأذا حجب العبد الرهن فالغلاء يكون على المرتهن ان كان كله مضموناً بالدين. وإن كان بعضه مضموناً  
 وبعضه امانة فالغلاء يكون على الراهن والمرتهن بقدر المضمون يكون على المرتهن وبقدر الامانة يكون  
 على الراهن وما يجب على الراهن اذا فعل المرتهن بغير إذن الراهن يكون متطوعاً. وكذلك ما يجب على المرتهن

يكون منطلوعاً. ولو اتفق المرتهن على الرهن بأمر القاضيه وأمر الراهن يرجع على الراهن. <sup>وعلى القاضيه</sup>  
 ربح إذا كان الراهن غائباً فانفق المرتهن بأمر القاضيه وأمر الراهن يرجع على الراهن. <sup>وإن كان حاضراً</sup>  
 لا يرجع. وقال أبو يوسف يرجع في الوجهين جميعاً

### فصل في احضار الرهن عند قضاء الدين

رجل رهن جارية تساوياً القابالف فجاء المرتهن يطلب دينه فانه يوم باحضار الرهن فإذا حضر  
 الرهن لا يوم بالتسليم ويقال للراهن سلم الدين ولا كما في البيع يوم المشتري يتسلم الثمن أولاً فأنك  
 الرهن في يد عدل أمر ببيعه كان للعدل أن يبيعه بالنقد والنسيئة في ظاهر الرواية. <sup>بنيته</sup> فان باعه  
 ثم جاء المرتهن يطلب دينه لا يكون للراهن أن يمنع عن قضاء الدين قبل احضار الثمن. <sup>رجل رهن جارية</sup>  
 ووضعها على يد عدل فغاب العدل وأودع الرهن عند زوجته أو عند من هو في عياله والمودع <sup>يقول</sup>  
 أو غيره العدل ولا ادري لمن هو أو غاب العدل مع الرهن ولا يدري ابن هو فطلب المرتهن  
 دينه فان الراهن يوم بقضاء الدين قبل احضار الرهن. فان ادعى الراهن أن الرهن قد هلك حلف  
 المرتهن على عياله فان حلف بحجر الراهن على قضاء الدين وان نكل لم يحجر. <sup>وإن كان المودع حجة الودعة</sup>  
 وادعى أنها لله لم يحجر الراهن على قضاء الدين عي الودعة. ولو كان الرهن عبداً فقتله حل  
 خطأ ووجب القيمة في ثلث سنين وطلب المرتهن دينه ههنا لا يحجر الراهن على قضاء الدين  
 فان حلت القيمة لا يحجر الراهن على قضاء الدين حتى يسلم له كل القيمة. فان كان القيمة  
 من جنس الدين فكما حل شيء اقتضاه المرتهن بدينه. <sup>قضى</sup> وإن كانت القيمة من الأبل والعتم <sup>مضى</sup>  
 القاضيه بذلك كان رهناً بالدين. ولو أن رجلاً رهن عنداً شاة شيئاً فلف المرتهن الراهن في  
 آخر وطاله بقضاء الدين. <sup>الرهن</sup> وإن قال الراهن أن الرهن قد هلك حلف المرتهن بالله مأملاً  
 فان حلف بحجر الراهن على قضاء الدين وان نكل لا يحجر. <sup>الرهن</sup> وإن نكل الراهن شيئاً له حمل ومونة فلف المرتهن

الرهن في مصرهما فظلمه بفضاء الدين في القياس مجزئ الرهن على قضاء الدين. وفي الاستحسان لا يجزئ  
 فيوم الرهن الاخصار رجله على رجل الف درهم منجأ يؤدي كل شهر كذا وبها رهن فحل فيجوز فظلمه الرهن  
 بقضاء ذلك القدر فقال الراهن لا اعطيك حتى تجزئ الرهن. فالتكليف في غير مصرهما لا يجزئ على الاخصار  
 ولكن اذا رعى الراهن الهلاك وحلف. وانكافأ في مصرهما في القياس لا يجزئ الرهن على اخصار الرهن. وفي  
 الاستحسان يجزئ ان جميع المصركم كان واحداً. وان شاء القاضي حلقه ولا يكلفه اخصار الرهن.  
 ولم يفصل في الكتاب في هذا الفصل بين ماله حمل ومؤنة وبين ماله احراله والظاهر انه لا يجزئ على الاخصار  
 في غير مصرهما ولو ان رجلاً اشتري شيئاً ولم يقبضه ولم يفقد الثمن فلقبه البايع في غير مصرهما وظالم  
 بالثمن فابى المشتري ان يدفع اليه الثمن قيل ان يحضر المبيع فان المشتري لا يجزئ على دفع الثمن قبل  
 اخصار المبيع سواء كان له حمل ومؤنة او لم يكن فرق بين هذا وبين الرهن والفرق ان المبيع مع الثمن  
 عوضان من كل وجه فاذا تاخر قبض احدهما لا يفعل احدهما يتاخر الآخر. اما الرهن ليس بعوض من  
 كل وجه فتاخر احدهما لا يوجب تاخر الآخر الا ان في البيع يوحى من المشتري كقيل حتى يجزئ ذلك  
 المص  
 او بيعت وكيل لا يدفع الثمن ياخذ المبيع نظر المهما

### كتاب الشركة

الشركة نوعان شركة الاملاك وشركة العقود. اما شركة الاملاك فهي على نوعين. احدهما ان يصير  
 مال كل واحد منهما مشتركاً بينهما بغير اختيارهما بان اختلط مال احدهما بمال الآخر من غير اختيار  
 خلط لا يمكن التمييز بينهما اصلاً ولا يمكن التلايحج كخلط الحنطة بالشعير. والثاني ان يصير المالان  
 مشتركاً بينهما باختيارهما بان ملكا مالاً بالشراء او بالهبه او بالصدقة او بالاستيلاء. وفي النوع  
 الاول لو باع احدهما نصيبه من اجنيب بغير اذن الشريك لا يجوز. وفي النوع الثاني اذا باع احدهما  
 نصيبه من اجنيب بغير اذن الشريك جاز. وان باع احدهما نصيبه من صاحبه يجوز في الوجهين  
 جميعاً ولا يجوز لاحدهما التصرف في نصيب شركته الا باذن الشريك. اما شركة العقود على نوعين

شركة في المال وشركة في العمل. أما شركة المال عنان ومفاوضة وشرط جوازهما أن يكون رأس المال  
من الاثنان من الدراهم والدنانير وأن يكون رأس المال حاضراً في المجلس أو غائباً يحضر عند الشراء لا يصلح  
أن يكون رأس المال ديناً. ولو كان لأحدهما درهم وللآخر دنانير أو لأحدهما درهم وبض ولباخر سواد  
الشركة عندنا والتبرع الذهب والفضة بمنزلة العروض والمكيل والموزون والحيوان في ظاهر الرواية  
لا يصلح أن يكون رأس مال الشركة ويجوز في رواية الأذكان في بلد يكون مبيعات الناس بالنبر فيكون  
النبر بمنزلة الدراهم والدنانير والمصوغ منهما بمنزلة العروض في الروايات كلها. وأما الفلوس  
النافقة فهي بمنزلة العروض في المشهور عن أبي حنيفة وأبي يوسف رحم لا يجوز للشركة بها ويجوز  
في قول محمد رحم وهو أحد الروايتين عن أبي يوسف رحم. والعروض لا تصلح أن يكون رأس مال  
الشركة أي شركة كانت فإن اشتركا بمكيل أو موزون من جنس واحد على صفة واحدة أو معدودة  
وخط المالين فهو بينهما أو ماريحانية فهو لهما وعليهما وصيغته ويكون هذه الشركة شركة ملك  
لا شركة عقد. وذكر خمس الأمثلة الخمسة رحم أن هذا قول أبي يوسف رحم أما على قول محمد رحم فهي  
شركة عقد. وتمرة الاختلاف تظهر فيما إذا شرط لأحدهما زيادة رحم على قول أبي يوسف رحم لا يستحق  
الزيادة وعلى قول محمد رحم يستحق. ولو اشتركا في العروض وباعا العرض ثمن واحد يقسم الثمن  
بينهما على قيمة متاع كل واحد منهما يوم البيع لأن الثمن مقابلهما يقسم عليهما على قيمة متاع  
كل واحد منهما يوم البيع فيكون لكل واحد منهما حصة عرضه وإن كان لأحدهما حصة وللآخر  
شعير أو لأحدهما سمن. وللآخر زيت وخطا كانت الشركة فاسدة عندهم يعني شركة العقد <sup>مغلا</sup>  
خطا المحطة بالمحطة والشعير بالسمن ثمه على قول محمد رحم يبيع بينهما شركة عقد

### فصل في شركة العنان

وصورة هذه الشركة أن يشترك اثنان في نوع خاص من التجارات نحو البر والطعام أو يشتركا في عموم  
التجارة وموجب هذه الشركة ثبوت الوكالة لكل واحد منهما من صاحبه فيما يدير ويشترى

والتوقيت ليس بشرط لصحة هذه التهمة والمضاربة وإن وقَّال ذلك وقَّال بان

قال ما اشترت اليوم فهو بينا صح التوقيت، فما اشترى اليوم يكون بينه أو ما اشترى بعد اليوم يكون للمشتري خاصة. وكذا لو وقت المضاربة صح التوقيت لأن المضاربة والثقة توكيل والوكالة ما يوق

استلزامها فيه في العقد بيع بالتقيد ولا تبع بالنسيئة اختلف فيه المناخرون بعضهم غرور واذلك

ويجوز هذه الشركة بين الرجال والنساء والبالغ والصبي الماذون ولحم والعبد الماذون في التجارة والمسلم والكافر لانها تعتمد الوكالة ولا تنقضي الكفالة بخلاف المعاوضة ولا يشترط المساواة في رأس المال

في هذه الشركة عندنا ولا اتفاق الجسغ في رأس المال ولا في خلط المالين. ويجوز أن يكون رأس مال أحدهما درهم ومال الآخر دنانير وكان الكل درهماً ودنانيراً فاشترى كل واحد منهما أماله قبل الخاط

المشتري يكون مشتركاً بينهما عندنا. وهل يشترط المساواة في الربح عند علمائنا الثلاثة لا يشترط ذلك. فإن شرط المساواة في الربح أو شرط أحدهما فضل الربح أن شرط العمل عليهما كان الربح بينهما

على ما شرطوا على جميعا أو عمل أحدهما دون الآخر. وأن شرط العمل على المشروط له فضل الربح جازم. وأن شرط العمل على أقره ما رجلا يجوز ولا يابون في شركة العنان كل واحد منهما كفيلاً عن صاحبه إذا لم يكن

الكفالة بخلاف المعاوضة ولو فاعداً والمال في شركة العنان ويشترط الربح والوصيعة نصفان قاله انساب الشركة فاسدة. قالوا لم يرد محمد ربح هذا فساد العقد وإنما أراد به فساد شرط الوصيعة لأن الشركة لا تبطل

بالشرط الفاسدة. وكذا لو شرط الوصيعة على المضارب كان فاسداً. ولو اشترى شركة مطلقة كاف

لكل واحد منهما بيع مال الشركة بالتقيد والنسيئة. وأن باعاً جميعاً كان لكل واحد منهما أن يشتريها

بثمن ما باع. ولو باع أحدهما لا يكون للأخر أن يقبض شيئاً من الثمن ولا يجازم فيما باع صاحبه

والخصومة في ذلك إلى الذي ولي العقد. فإن قبض الذي باع أو وكل وكلا ذلك حاز عليه وعلى

شريكه. ولو وكل أحدهما رجلاً في بيع أو شراء وأخرجه الآخر عن الوكالة صار خارجاً عن الوكالة. وإن وكل

البائع رجلاً يتعاضد ثمن مبيع فليس للأخر أن يخرجها عن الوكالة. وذكر في الصلح أحد شرطيهما أن



آخر دين من الشراكة وجعل المسئلة على وجه ثلاثة ان وجب الدين بعقد احدهما لا يصح تأخير الآخر <sup>حصة</sup>  
 ولا في حصة صاحبه في قول البيهقي رحمه الله وفي قول صاحبه روح صاحب فقهه <sup>حصة</sup> سلامة والوجه الثاني اذا وجب  
 بعقد احدهما فآخر احدهما فذلك لا يصح تأخير اصلا في قول البيهقي رحمه الله. وعندهما يصح تأخير <sup>حصة</sup>  
 الدين <sup>حصة</sup> آخر ولا يصح ضمنا. الوجه الثالث اذا وجب الدين بعقد احدهما فآخر الذي <sup>حصة</sup> ولي العقد يصح  
 في الكل عند البيهقي رحمه الله. وعند أبي يوسف رحمه الله يصح في نصيب الذي يخرج خاصة وذكر في كتاب  
 الشراكة احد ولي الدين اذا اخر عند البيهقي رحمه الله لا يصح تأخير اصلا الا باذن الشريك وعند صاحبه  
 روح يصح تأخير في حصته وفي شراكة المعاوضة اذا اخر احدهما يصح تأخير في الكل في جميع الوجوه وفي كل  
 موضع يصح التأخير لا يكون ضمنا. ولا يسر لاحد الشريكين ان يعرض شيئا من المال المشترك. ولو رهن  
 احدهما متاعا من الشراكة بدين عليهما لا يجوز ويكون ضمنا للدين. ولو ارتهن احدهما بدين ولياه <sup>حصة</sup>  
 لا يجوز لان صاحبه لم يسلطه ان يرهن. ومن ولي البايعة ان يرهن بالتمن. ولكل واحد من شريكي العنان  
 ان يبيع ويودع ويدفع الى غيره مضاربة وان يوكل غيره بالبيع والشراء ولا يملك الاعارة. والمستبضع لا <sup>ملك</sup>  
 شيئا من ذلك لانه بمنزلة المودع. ولو قال احد الشريكين لصاحبه اخرج لي نيسابور ولا تخارجه <sup>حصة</sup>  
 فهلاك المال ضمن حصة الشريك. ولو قال احد شريكي العنان اني استقرضت الف درهم من فلان للتجارة  
 لزمه خاصة دون صاحبه لان قوله لا يكون حجة الا عليه وان وكل واحدا منهما صاحبه بالاستدانة  
 لا يصح الامر ولا يملك الاستدانة على صاحبه ويرجع المقرض عليه لا على صاحبه لان التوكيل بالاستدانة  
 تفصيل بالاستعراض والتوكيل بالاستعراض باطل لانه توكيل بالتكدي الا ان يقول الكل للمقرض ان فلانا  
 يستقرض منك الف درهم فحينئذ يكون المال على الموكل لا على الوكيل. وشريك العنان اذا سافر  
 بمال الشراكة في ذلك منه في الصحيح في قول البيهقي رحمه الله. وكان المستبضع والمضارب والمودع <sup>حصة</sup>  
 البيهقي رحمه الله في رواية ليس لشريك العنان والمضارب ان يسافر وهو قول أبي يوسف رحمه الله. وعن  
 أبي يوسف رحمه الله في رواية فرق بين السفر الغريب والبعد فقال اذا كان لا يغيب ليل في سفره كان <sup>حصة</sup>

وعنه في رواية أنه يجوز المسافرة بالاحمال <sup>في مؤنة</sup> كما يجوز بحاله حمل مؤنة ولو كان بينهما شركة  
 في مال خطاه ليس لواحد منهما ان يسافر بالمال بغير اذن الشريك فان سافر به فهلك ان كان قد رزقه حمل  
 ومؤنة عنن وان لم يكن له حمل ومؤنة لا يضمن. وعلى قول من يجوز المسافرة للشريك العنان او اذ  
 له بالمسافرة نصا وقال له اعمل فيه براك فاسفر كان له ان يفتقر على نفسه من كرائته ونفقته <sup>طعا</sup>  
 وادامه من جملة رأس المال في رواية الحسن عن ابي حنيفة ربح. قال محمد ربح وهذا استخسان فان ربح  
 يحمس النفقة من الربح وان لم يربح كانت النفقة من رأس المال. رجل قال لغيره ما اشتريت  
 اليوم من انواع التجارة فهو بيني وبينك فقال الآخر نعم فهو جائز. وكذا لو قال كل واحد منهما  
 صاحبه ذلك جانا ايضا لان هذه شركة في الشراء وليس لاحدهما ان يبيع حصة صاحبه مما اشترى  
 الا باذن صاحبه. ولو قال احدهما لصاحبه ما اشتريت من الرقيق فهو بيني وبينك فذلك ليس  
 ان يبيع حصة صاحبه مما اشترى الا باذن صاحبه. ولو قال احدهما للاخر ان اشتريت عبد فهو  
 بيني وبينك كان فاسدا لان الاول شركة والثاني توكيل والتوكيل بالشراء لا يبيع الا ان يبيع نوعا فهو  
 عبد خراسانيا او ما اشبه ذلك <sup>بالشركة</sup> فكان شركة عنان اشترى بالامتنعة ثم قال احدهما لصاحبه لا اعمل معك  
 وغاب فعمل الحاضر بالامتنعة فالاجماع كان للعامل وهو ضامن لقيمة نصيب شركته لان قوله لا اعمل  
 بالشركة بمنزلة قوله فاسحتك الشركة. واحد الشريكين اذا فسخ الشركة ومال الشركة استغلة فلو ابيع  
 فسخته وفي المضاربة بعد ما صار المال عروضا لا يبيع فسخته. احد شريكي العنان اذا ارهن دين  
 اداياه ذكرنا انه لا يجوز فان هلك الرهن في يده وفيمته مثل الدين يذهب حصته من الدين والشريك  
 بالخيار ان يشاء ربح بحصته على المطلوب ثم يرجع المطلوب بنصف قيمة الرهن على المرتهن وان  
 ضمن شركته من حصته الدين. وكل واحد من شريكي العنان ان يبيع بالتقدي والديفئة ويشترى  
 او كان في يده مال فاض من الشركة. وان كان عند وكيل او موزون فاشترى بذلك لنفسه شيئا  
 يار اوله لم يكن في يده درهم ولا دانير فاشترى بالدرهم او بالدينار كان المشتري له خاصة <sup>شركته</sup> دون

وعن الحقيقة روح فردا إذا كان في يد ذنابير فاشترى بالدرهم حن. وقال غرض لا يجوز ولحد  
 شركه العنان إذا ادعى شيئا من شركتهما علم وجعل وحلف المدعى عليه لم يكن للشريك الآخر أن يحلف  
 المدعى عليه ثانياً وكذلك المضارب والمستبضع إذا حلف لا يكون لرب المال أن يحلفه ثانياً  
 وليس لشريك العنان أن يكاتب عبداً من تجارتهما ولا أن يزوج أمة من شركتهما ولا يعق عقلاً  
 أحدهما بما فيه يد من الشراكة. إنهما الرجل لا يجوز أن يقر في نصيب شركه وإن كان صاحبه قاله العمل  
 براك. ولو اشترى أحدهما شيئاً من تجارتهما جاز. ولو باع أحدهما ما قال الآخر بيع صاحبه  
 ولو باع أحدهما شيئاً فرده عليه بعيب بغير عشاء جاز عليهما. وكذا لو حط من الثمن لأجل العيب أو خسر  
 وإن حط من عيب ما في حصته خاصة. وكان أو وهب بعض الثمن. ولو أقر بعيب في متاع باعه جاز  
 وعلاسه. وله قال كل واحد منهما لصاحبه عمل فيه براك جاز لكل واحد منهما أن يعمل فيما  
 يقع في التجارات من الرهن والأرتهان والدفع مضاربة والسفريه والخلط بماله والمشاركة مع الغير  
 ولا يجوز على شركه ما كان اتفاقا فادامه بغير عوض إلا أن ينقض عليه. ولو شارك أحدهما رجلاً في شركة  
 عنان فما اشترى الشريك الثالث كان النصف للمشتري ونصفه بين الشريكين الأولين وما اشترى  
 الشريك الدين لم يشارك فيه فهو بينه وبين شركه نصفين ولا شيء منه للشريك الثالث. ولو استقرض  
 أحد شريك العنان مالا للتجارة لرهنه بالرهنة. وليكفها الفلحان بمنزلة الصرف. ولو أقر أحد الشريكين  
 أنه استقرض من فلان الفلحان تجارتهما بالرهن خاصة. وكان لأذن كل واحد منهما لصاحبه بالاستد  
 عليه بالرهن خاصة حتى يكون المقرض إن يأخذ منه. وليس له أن يرجع على شركه لأن التوكيل  
 باطل فيستوى فيه الأذن وعدم الأذن. رجلاً لهما دين. شتر له على رجل ما أخذ لهما حصته  
 من الدين كان لشركه أن يشاؤكه فيما قبض وأن أراد أحدهما أن يأخذ من الدين شيئاً ولا يشاؤكه  
 صاحبه فيما أخذ فالحيلة في ذلك أن يهب المدين منه مقدراً حصته من الدين ويضم إليه ثم  
 هو يبيع في الغريم عن حصته من الدين فلا يكون لشركه حق المشاركة فيما أخذ من الدين لغيره



الراهن على الرهن فان ادى احدهما مكان على صاحبه بامر صاحبه او بامر القاضي يرجع عليه وعن ابي يوسف عن ابي حنيفة ربح اذا كان الراهن غائبا فانفق الرهن بامر القاضي يرجع عليه وان كان حاضرا لا يرجع وقال ابو يوسف ربح في الوجهين والقوى على ان الراهن لو كان حاضرا او ابى ان ينفق فامر القاضي المرتهن بالانفاق فانفق يرجع على الراهن ونسأنا للشركة ينبغي ان يكون على هذا القياس . رجل امر رجلا ان يشتري له عبدا بعينه فقال لما مور نعم فاشتري ذلك العبد واشهد انه اشتراه لنفسه فشره يكون للأمر لا لنفسه . ولو امر ان يشتري عبدا فلا نابني وبينك فقال لما مور نعم فلما خرج من عنده لقيه رجل اخر وقال اشتريه بيدي وبينك وقال لما مور نعم فاشتري لما مور ذلك العبد كان للأمر الاول نصف العبد وللأمر الثاني نصف العبد ولا شيء للمشتري . هذا اذا قبل الوكالة من الثاني بغير محضر من الاول . وان قال له الثاني ذلك بمحضر من الاول ثم اشتري العبد فان العبد يكون بين المأمور وبين الأمر الثاني نصفين ولا شيء الاول ولو لقيه ثالث قال اشترى بيدي وبينك نصفين وذلك بغير محضر من الاول والثاني فقال نعم فهو الاول الثاني ليس للثالث ولا للمشتري شيء . رجل اشترى عبدا وقصده فطلبه رجل اخر منه الشراء منه فاشترىه كالعبيد بينهما نصفين . وكذلك لو اشرك رجلين بصير بينهما اثلاثا . ولو اشرك رجلين بعد ما اشترى العبد ثم اشرك رجلا اخر لم يذكر هذا في الكتاب . وروى ابن سماعة عن محمد بن ابي اسحق انه قال الذي اشركه او انصف العبد . وأما الثاني ان علم بشره الاول كان له الربع وان لم يعلم فله النصف . ولو كان العبد بين رجلين اشتراه فاشترى كافي رجلان القياس يكون للرجل نصف العبد واكل واحد منهما الربع . وفي الاستحسان يكون العبد بينهما اثلاثا . ولو ان رجلا اشترى متاعا فاشرك فيه رجلا قبل القبض كانت الشركة فاسدة . رجل امر رجلا ان يشتري عبدا بعينه بغيره فقال لما مور نعم فذهب لما مور واشترى واشهد انه يشتري لنفسه خاصة فان العبد يكون بينهما على الشرط لا به وكله فشرى نصف عبد بعينه . والوكيل يشتري بغيره ما اشتراه لنفسه بمثل الثمن الذي امر به

غيبه العهل يكون مشتر بالموكل ولا يملك الشراء لنفسه. ولا يخرج عن الوكالة وهو ملك اخرج نفسه  
عن الوكالة عند حضور الموكل لا عند غيبته. وكذا لو اشترك رجلان على ان ما اشترى كل واحد منهما  
اليوم فهو بينهما لم يستطع احدهما ان يخرج نفسه عن الشركة الا بمحض من صاحبه لان كل واحد  
منهما يكون وكيل عن صاحبه فيما هو من جنس تجارتها فلا يملك اخراج نفسه عن الشركة الا بمحض  
صاحبه. واذا اشتركا شركة عنان باصولهما واشترى احدهما متاعا فقال الشريك الاخر هو من شركتنا  
وقال المشتري هو له خاصة اشتريناه بما لي بنفسه قبل الشركة. فان القول قول المشتري لا نه يعمل  
فيما اشترناه فيكون القول قوله مع اليمين بالله ما هو من شركتنا. رجلان اشتركا شركة عنان في تجارة  
على ان يشترىا ويبيعا بالتعد والنسيئة فاشترى احدهما شيئا من عبرتك التجارة كان له خاصة لان  
واحد منهما يصير وكيلًا بحكم الشركة والوكالة تقبل التخصيص. وبما في ذلك النوع من التجارة يبيع  
كل واحد منهما ما شترؤه بالتعد والنسيئة فينقل على صاحبه الا اذا اشترى احدهما بالتدنية  
بالكيل والوزن او النقود فان كان في يد من ذلك الجنس من مال الشركة عازت راقه على الشركة. وان  
لم يكن كان مشتر بالنفسه لانه لو نقل على شريكه يكون مستدينا على المال وليس لشريك العنان  
ولا المضارب ولاية الاستدانة بمطلق عقد الشركة وان كان مال الشركة في يد دراهم فاشترى  
بالدرايم نسيئة في القياس يكون مشتر بالنفسه. وفي الاستحسان يكون مشتر باعلى الشربة ولو تفرق  
احد شرعى العنان بدين في تجارتها لم يقر جميع ذلك ان كان هو الذي وليه وان اقرهما ولياه لم  
ينصفه. وان اقر ان صاحبه وليه لا يلزمه شيء بخلاف شركة الحاضنة فان تعد كل واحد منهما وكيلًا  
بذلك

فصل في شركة المفاوضة

شركة المفاوضة ان يكون في جميع التجارات لا بمحض احدهما تجارة دون صاحبه ولما لم يصر  
من حقوق ما يجازان فيه لزم الاخر وما يجب لكل واحد منهما يجب للآخر ويكون كل واحد منهما فيما  
يجب لصاحبه بمنزلة الوكيل له وفيما يجب عليه بمنزلة الكفيل عنه. ويتساويان في رأس المال وان تظن

في بيع من ذلك تكون عنانا ولا تكون معاوضة. ويشترط التساوي في الوجه ايضاً لا يفضل احد  
 الآخر ولا يختص احدهما بالبيع بوجه الشركة. فان كان في يد احدهما مال مما يجوز به الشركة ولم  
 في شركتهما فسدت المعاوضة. وكذا لو صار في يد احدهما بعد المعاوضة وان كان في يد واحد  
 سوى الدين درهم والد ناسير الفلوس. فذلك لا يفسد المعاوضة. وكذا كل مال لا يصح به الشركة  
 وان ابيع الرجل الى رجل الفاعل ان يشتريها وبالف من عند عموه مال الآخر غائب فاحضه قبل ان يشتري  
 شيئاً بمال الشركة حازت الشركة. فان اراد شركة المعاوضة لابد ان يكون احكام المعاوضة اذالة  
 لفظة المعاوضة وهو التسوية بينهما في رأس المال والربح. وان الشركة بينهما في كل قليل وكثير  
 فاذا اختص احدهما بمالك ما يقع فيه الشركة لا يكون الشركة معاوضة. وان اخذت احدهما بمالك  
 عرضا ودين على انسان كانت الشركة بينهما معاوضة لان العرض لا يصح رأس مال الشركة. وكذا ان  
 الدين فان فضل مال احدهما بعد الشراء بالمالين وبالعالم نقد ايضاً لا يفسد المعاوضة وان عدل  
 الفضل بعد الشراء بالمالين قبل المنقذ في القياس نقد المعاوضة. وفي الاستحسان لا تنفسد  
 وان حصل الفضل في احد المالين بعد الشراء باحد المالين فنحصل الفضل بالمال الذي اقتضى به  
 لا تنفسد المعاوضة. وان حصل في المال الآخر فسدت المعاوضة. ومن شرط صحة المعاوضة  
 الاستواء في التصرف فيصنع من كل واحد منهما التصرف ما يصح من الآخر وان يكون كل واحد منهما  
 من اهل النفاة فلا يصح المعاوضة من الصبي والعبد والمكاتب سواء شارك واحد من حبيسه  
 او حر بالغا. وان قالوا من المسلم الحر مرد او ذميا لا تصح المعاوضة. وقال ابو يوسف ربح من الغريم  
 وان اسلم المرتد قبل الحكم بالحقبة صحت المعاوضة. ويجوز المعاوضة بين الزميين وان كان  
 احدهما نصرانياً والآخر مجوسياً. وازاوردت احد المتفاوضين دراهم او ناسير كان له خاصة  
 ولا ينطل المعاوضة حتى يقبض بالذم في المعاوضة لمعنى من هذا المعاني كانت عنانا وان باع احد  
 شيئاً واثنان رجلاً. كهل له رجل بدين او غضب منه ما لا يملكه الاخر ان يطالب به وان ابيع احد

عبد خالصه من ميات لربك وللآخر ان يطالب بالاجر وكذا كل شيء هو له خاصة بآءه لربك ان يطالب  
بالثمن ولا للمشتري ان يطالب الشريك بتسليم البيع وان اقراهما بين او اشترى واستاجر  
او قبض بعقد فاسد او غضب مالا او استهلك او خالف في ودية او عارية او اجارة او كل من اخل  
بمال من ثمن بيع او مهر او نفقة فرضها الحاكم ومثله او جارية قلدي وجب له العرق ان يطالب  
ويطالب شريكه وقال ابو يوسف ومحمد رحمهما الله ما قبل به احدهما الا يلزم الآخر وما يلزم احد  
من مهر بنكاح او طي بشبهة او حن على ادم ولزمه الارش لونه خاصة دون صاحبه <sup>من اشتري</sup>  
شيئا من التجارة يكون بينهما الا اذا اشترى احدهما طعاما لاهله او كسوة او نفقة او متعة او جارية  
لخدمته او جارية للوطي باذن الشريك فذلك له خاصة استحسانا والبايع ان يطالب بالثمن <sup>شاء</sup> ايها  
وكذا اذا وطئ احدهما الجارية المشتراة ثم استحققت فلم يستحق ان ياخذ بالعقر <sup>شاء</sup> ايها وليس ذلك  
كالهبة النكاح وليس لاحدهما ان يشتري جارية للوطي الا باذن الشريك فاذا اشترى بغرض للشريك  
تكون بينهما وليس له ان يطأها وان اجد احد المتعاضدين نفسه في خياطة او عمل من الاعمال فالاجر  
يكون بينهما ولا احد المتعاضدين ان يكاتب عبد كان بينهما وان باذن للعبد في التجارة وان <sup>بيع</sup>  
المال مضاربة وان يفاوض غير شريكه عند محمد رح وعنده ابو يوسف رح لا يفاوض ويجوز لاحد <sup>هما</sup>  
ان يشارك رجلا شركة مائة وان يزوج الامه ولو زوج احده المتعاضدين لعبد من تجارتهما  
امه من تجارتهما حارة الغياص ولا يجوز استحسانا وهو قول علمائنا وعلى هذا المكاتب اذا زوج  
عبد له امه من كسبه وعلى هذا الخلاف الاب والوحيد اذا زوج عبد الليثيم امه لليثيم لا يجوز  
استحسانا عندنا ولا احد المتعاضدين ان يبرهن ويبرهن وليس له ان يعيل استحسانا ولا ان يعيق  
على قال ولا يزوج العبد امرأة ولا يقرض فان اقترض كان ضامنا نصفه ولا حد لها ان يبيع بضاعة  
وله ان يودع ولو ابيع بضاعة ثم تفرقت المتعاضدان ثم اشترى بالبضاعة شيئا ان علم المستضع  
بغيرهما كان ما اشترى للأم خاصة وان لم يعلم بغيرهما ان كان الثمن مدفوعا الى المستضع جاز <sup>شأوه</sup>



على الأمر وعلى شركائه وإن لم يكن الثمن مدفوعاً عليه كان مشترى بالأمر خاصة. ولما أراح المتفاوضين  
 مجلين يشتريان عابداً لهما وسع جنس البعد والتمن فاشترياها وقد افرق المتفاوضان عن الشركة  
 فقال الأمر اشترياه بعد التفرق فهو على خاصة وقال الآخر اشترياه قبل التفرق فهو بينهما كما تقول  
 الأمر مع يمينه واليمين بينة الأحران أقاما البينة ولا تقبل فيه شهادة الوكيل<sup>ل</sup> بينهما يشهدان على  
 فعل لغيرهما. فإن قال الشريكان لا ندري متى اشترياه فهو للأمر. وإن قال الأمر اشترياه قبل التفرق<sup>ته</sup>  
 وقال الآخر اشترياه بعد التفرقة كان القول قول الذي لم يراه واليمين بينة الآخر. ولو كان هذا  
 في شركة العنان فهو كذلك. <sup>ل</sup>رجل ادعى على رجل أنه شاركه وحده المدعى عليه ذلك والمال في يد  
 أحدهما فاقام المدعى بينة فشهد الخصم هو دانه ومفاوضة وإن هذا المال الذي في يديه  
 من شركتهما أو قالوا هو بينهما نصفان ولم يقولوا ذلك ولكنهم شهدوا أنه مفاوضة فانه  
 يقضي للمدعى بنصفه. أما إذا شهدوا أنه مفاوضة وإن المال بينهما وشهدوا أن المال  
 من شركتهما فظاهر أن المفاوضة تقتضي المساواة في المال. وأما إذا شهدوا أنه مفاوضة  
 ولم يزيدوا على ذلك قال الشيخ الإمام شمس الأئمة السرخسي رحمه هذا والاول سوء يقضي<sup>ل</sup> بالمال  
 بينهما لأنهم قالوا هو مفاوضة وقضية المفاوضة المساواة في مال الشركة. وإذا قضى بما في يده بينهما  
 فلأن المدعى عابه أقام البينة على أن المال له ميراث من مورثه أو هبة أو صدقة من غير المقضي<sup>ل</sup> أن  
 شهود المدعى الاول شهدوا أنه مفاوضة وإن المال الذي في يده من شركتهما وشهدوا أنه  
 مفاوضة وإن المال الذي في يده بينهما نصفان لا يقبل بينة المدعى عليه على الميراث والهبة  
 والصدقة وإن كان شهود المدعى شهدوا أنه مفاوضة ولم يزيدوا على ذلك ذكر شمس  
 الأئمة السرخسي رحمه خلافاً فيه وقال على قول أبي يوسف رحمه لا يقبل بينة المقضي عليه وعلى  
 قول أبي محمد رحمه في هذا الوجه يقبل بينة المقضي عليه بالهبة والصدقة وغير ذلك بما شهدوا  
 أن المال الذي في يده من شركتهما هو بينهما لا تقبل بينة المدعى عليه. ولو شهد<sup>ل</sup>

ادعى عينا الله له خاصة وهب شره له منه حصته واقام البينة على الهبة والنقض قبلت <sup>بينته</sup>  
لان هذا نفي للقضاء الاول ولو كان ادعى الاول حين ادعى له شريكه شركة بالمفاوضة فاقول للمدعي  
عليه له بالمفاوضة وقضى عليه باقراره ثم ان المقضى عليه ادعى مما كان في يد عينا الله ميراث له او هبة  
له من رجل آخر واقام البينة على ذلك قبلت بينته ويقضى له بالعين ولو ان رجلا ادعى عبد <sup>رجلا</sup> في يد  
انه شريك ذي اليد في هذا العبد واقام البينة وقضى له بنصف العبد فادعى ذواليد بعد ذلك  
انه ميراث له من ابيه لا يقبل بينته الا انه يدعى المثلث من القضى له ولو كان المال في يد رجلين وهما  
مقران بالمفاوضة فادعى احدهما شيئا من ذلك المال انه له ميراث عن ابيه واقام البينة قبلت <sup>بينته</sup>  
واذا مات احد المتفاوضين والمال في يد الباقي منهما فادعى وثة الميت بالمفاوضة وحججه  
واقام الورثة البينة ان اباهم كان شريكه شركة بمفاوضة لا يقضى لهم بشيء مما في يد الحي الا ان يقتبوا  
البينة انه من شركة ابيهم او يقتبوا البينة ان المال كان في يد الميت في حياته تقبل بينة الوارث <sup>ث</sup>  
والمثلث في يد الورثة وهم محجودون الشركة فاقام الحي البينة على شركة المفاوضة واقام ورثة  
الميت ان اباهم مات وترك هذا ميراثا من غير شركة بينهم الا تقبل بينة الوارث ويقضى بنصف الما <sup>ل</sup>  
المدعى في قول ابي يوسف رحمه الله وفي قول محمد رحمه الله يقبل بينة الوارث على الميراث متعاضدان ادعى  
احدهما ان صاحبه شريكه بالثلث وادعى المدعى عليه الثلثين وكلاهما يقران بالمفاوضة <sup>فجميع</sup>  
المال من العقار وغيرهما يكون بينهما نصفين حكما بالمفاوضة الا ما كان من ثياب الكسوة او متاع  
البيت او رزق العيال وجارية يطأها فان ذلك لمن كان في يده خاصة استقسما فاذا كان ذلك  
بعد الفرقة ولو لم يفرقا ولكن مات احدهما ثم اختلفا في مقدار الشركة فهذا ما لو اقرقا ثم اختلفا  
في مقدار الشركة سواء ولا يلزم للمفاوض ما يلزم على شريكه من مهر او جناية ولا يشترك في ميراث  
من ميراث ولا جارية يحميها السلطان ولا الهبة ولا الصدقة ولا تقصد المفاوضة بذلك  
الا ان يكون بينهما ميراثا او شركة او قرض او غيرها من ذلك فكل واحد منهما يقر بما في يده من ميراثا

المستودع قبل ان يبين لزومها ضمان ذلك كضمان الاستهلاك لا ضمان الاستهلاك من جهة  
 التجارة لانه يغيد الملك في الضمان، واعارة له فافوض واكمل طعامه وقبول هديته المعلوم  
 ولما به دعواه بفهم شرعيه جائز، واوكيد له ارض جلد ثوب او ركب دابة او ركب الدابة  
 والفضة والامتنع والمحبوب لم يخرج في حصة شرعية وانما يجوز ذلك استحقاقه العاقبة والتمتع <sup>الاستيلاء</sup>  
 ذلك مما يוכל ولو اعار احدهما دابة من شركتهما فركبها المستعير فعطبت الدابة ثم اختلفا في الموضع <sup>الذي</sup>  
 ركبها اليه فانهما صدقه في الاعارة الى ذلك الموضع يرى المستعير من ضمانها ولو استعار احدهما دابة  
 ليركبها الى مكان معلوم فركبها شرعية فغطت فانها بضمان جميعا لان ركب صاحبها لم يرص به  
 صاحب الدابة فكان هذا ضمان الاستهلاك فيلزمهما، فان كان ركبها في حاجتهما كان الضمان في سا  
 وان كان ركب في حاجة نفسه فمما بضمان لما قلنا الا انهما ان ادياه من مال الشركة رجح الشريك على المالك  
 بنصيبه من ذلك، فان استعار احدهما دابة ليحمل عليها طعامه خاصة لرزقه او لمعلوم فحمل عليها  
 شرعية مثل ذلك الطعام الى ذلك المكان من شركتهما ولو اخصه فلا ضمان عليه لان في الاعارة للحمل  
 لا يغيد التعيين بخلاف الركوب، ولو استعار احدهما ليحمل عليها حمل عدل رضى فحمل عليها شرعية  
 من ذلك العدل لا يضمن، ولو حمل عليها طيا لسه كان ضامنا لان الجنس مختلف، <sup>وذلك الجنس</sup> وفي الجنس المختلف  
 الذي يتناوت فيه الضرر على الدابة لو حمل المستعير عليها غير ذلك الجنس كان ضامنا فذلك شرعية  
 ولو استعار احدهما ليحمل عليها عشية مخايم حطه فحمل عليها شرعية عشية مخايم مستعير من شركتهما  
 لا يضمن لان هذا خف على الدابة، وكذا لو كانا شرعيين شركة عان فاستعار احدهما فالجواب فيه كالجواب  
 في الاول، ولو كان الاول استعارها ليحمل عليها حطه رزقا لاهله فحمل عليها شرعية شئرا له خاصة كان  
 ضامنا، ولو باع احد التفارضين جارية من بخارتهما نسيئة لم يكن لواحد منهما ان يشتريها باقل من ذلك  
 قبل استيفاء الثمن، ولو باع احدهما شيئا ثم وهب الثمن من المشتري او براه جارية قول الجنيعة ومحمد بن  
 ويضمن نصيب صاحبه كالوكيل بالبيع <sup>الاستيلاء</sup> ولو باع احدهما ثم اقل صاحبه صحته الاقله ولو

أحدهما طفاً مملوكة كان الثمن عليهما. بخلاف أحد شركي العنان فإن هنالك إنما يملك كل واحد منهما  
 الشيء بالنسيئة إذا كان في يده من مال الشركة. يفسد ذلك الثمن أما إذا لم يكن فشرؤه بالنسيئة يكون استدانة  
 على المال وفي مطلق الشركة لا يستفيد ولاية الاستدانة في شركة العنان ويستفيد في شركة المغاوضة  
 ولو قبل أحد المتقاضيين سلماً في طعام جاز ذلك على شريكه لأنه من صنيع التجار. ولو باع أحد المتقاضي  
 من صاحبه ثوباً من الشركة ليقطعه ثوباً لنفسه جاز لأن هذا العقد مفيد فإن قبل هذا العقد لم يقتر  
 المشتري بملك الثوب ويختص بهذا العقد. وكذا لو باعه جارية من الشركة ليطأها وطعاماً  
 نعيمه رزقاً لأهله جاز ويكون نصف الثمن له والنصف لشريكه كما لو باع من أحدهما وإن اشترى  
 أحدهما من صاحبه شيئاً من ذلك للتجارة كان باطلاً لأن هذا البيع لا يفيد فائدة لم تكن قبل البيع  
 ولو أن أحد المتقاضيين باع شيئاً تم اقتراعه ولم يعلم المشتري باقتراعهما فلكل واحد منهما أن يقبض على  
 من المشتري. وأن علم المشتري باقتراعهما لم يكن للمشتري أن يدفع جميع الثمن إلا الذي في البيع  
 وحده المشتري به عياله لم يكن له أن يخاصم إلا الذي في البيع أن علم باقتراعهما ولو كان المشتري ردي على  
 البائع بالعيب قبل العرفة وقضيه بالثمن أو بنقصان العيب عند بعد الرد ثم اختلفا كان له أن يأخذ  
 بالثمن أو ما شاء. ولو أسحق البيع بعد العرفة والمشتري كان نقد الثمن كان له أن يأخذ بالثمن أو ما  
 شاء. بخلاف الرد بالعيب بعد العرفة لأن ثمة مما يجب الثمن على البائع وقت الرد فإذا كان الرد بعد  
 العرفة لا يكون للمشتري أن يطالب الآخر به

### فصل في شركة الوجوه

وصورتها أن يشتري الرجلان من غير مال على أن يديعا ويشتريا بوجهيهما على أن ما اشترى ما كان بينهما  
 أو خصاً فقالا على أن ما اشترى به من البر فهو بينهما نصفين أو شرطاً لأحدهما الثلثين وللآخر وهو ثلث  
 والرجح يكون على قدر ذلك. وأن قالوا على أن ما اشترى به فلا أحدهما الثلثان وللآخر الثلث على أن الرجح  
 بينهما نصفان لا يجوز وإنما يكون الرجح بينهما على قدر الخطأ. فإذا اشترى أحدهما أكثر من ربح ملكه

لا يجوز وعما فيما يجب لهما وعليهما ان يشتركا في كل واحد منهما معاوضة كان  
 بالانزاع ويثبت النسيان بينهما فيما يجب لكل واحد منهما وعليه في ما يجب في شركة المعاوضة  
 ولو ان رجلا سلم ثوبا لآخر اطيح بطنه بنفسه والحياط شريك في المعاوضة فله صاحب الثوب  
 ان يطالب بالتعويض لهما شاء لان الشركة اذا كانت معاوضة فبقيت المعاوضة بينهما كما  
 واحد ولو انهما افترقا ومات الذي قبض الثوب لا يؤخذ الآخر بالعمل لان ما يوجب الاتحاد ان الشركة  
 فاذا انقطعت بقيت الكفالة فاذا كان الشرط على الحياط ان يحيط بنفسه لا يطلب الآخر بحكم الكفالة لا الشرط  
 على الحياط اذا كان كفالة نفسه لا يبيح الكفالة رجلا ان اشتركا معاوضة وليس بينهما مال بل ان يشتركا  
 بوجوهما ولا يابدينهما بارت الشركة كالعنان الا ان في المعاوضة لا يجوز ان يشترط التفاوت في  
 لرجل وفي العنان يجوز وفي تقبل الاعمال يصح منهما الشرط التفاوت في الرجوع

### نص في شركة الاعمال

سواء كان يشترك في اخطان او قصاران او خياط وقصار على ان يتقبل الاعمال جاز عنها ولا يشترط هذه الشركة  
 بيان المدح وحكم هذه الشركة ان يصير كل واحد منهما او كلاهما صاحبه بتقبل العمل والتوكيل بتقبل العمل  
 جاز ان الوكيل يحسن نيابة ذلك العمل ولا يحسن وهذه النوع من الشركة قد يكون عنانا وقد يكون  
 معاوضة عند استنجا شواطئ المعاوضة فيكون كل واحد منهما مطالبا بحكم الكفالة ما وجب له  
 وفيه كان عنانا فاما يطالب به من باشر السبب دون صاحبه بقضية الوكالة فان اطلقت هذه  
 الشركة كانت عنانا وان شرطت المعاوضة كانت معاوضة فاذا عمل احدهما دون الآخر والشركة عن  
 او معاوضة كان الاجر بينهما على ما شرطت ولو شرطت احدهما دون الآخر فيحصل من الاجرة اذا كانا شرطت معا  
 من ضمان ما يتقبلان به وعن التعريفه ربح ما جنت يد احدهما كان الضمان عليهما باخذ ايهما شاء من  
 الايجور والاهبوسف ربح اذا مرض احد الشركين او صار مريضا وبطل العمل الاخر كان الاجر بينهما ولكل واحد منهما ان يبا  
 الاجر والاهبوسف ربح اذا مرض احد الشركين او صار مريضا وبطل العمل الاخر كان الاجر بينهما ولكل واحد منهما ان يبا

فصار معنى المعاوضة في باب ضمان العمل ولو ادعى رجل على أحدهما أنه دفع ثوبا إليه للمخاطة واقر به  
 الآخر صح اقرا بدفع الثوب وبأخذ الآخر لهما كالمعاوضة ما قرأ أحدهما يصح في حق الآخر وهو  
 محذور أنه لا يصدر المقرقة حق الشريك وأخذ هو بالقياس ولو ادعى أحدهما بدین من ثمن صابون  
 ومحوه لا يلزم الأمر فمساواة القصارين ولا خير بيت اشتراكا على أن عملاناة هذا في بيت هذا على أن  
 الكسب بينهما مصفى كان جائزا وكذلك كل حرفة لأن الكسب يدل على العمل والعمل واجب عليهما  
 في هذه الشركة وهذه الشركة جائزة وإن لم يكونا يخصا صفا لأن هذا توكيل يجوز خاصة كان أو عاما

### فصل في الشركة العاسنة

يجوز أن يشتركا بالاحتطاب والاحتشاش على أن أصابا يكون بينهما كان فاسدا وما أخذه يكون  
 بينهما وإن أخذ منفردين وخطاه وباعاه قسم الثمن بينهما على قدر ملكهما وإن لم يعرف ملك  
 كل واحد منهما يصدر كل واحد منهما إلى النصف وفي الزيادة على النصف عليه البيعة لأن هذه الشركة  
 تعتمد الوكالة ولو وكل إنسان أن يحطب لا يصح التوكيل ويكون الحطب للمحطب دون المؤكل  
 وكذلك لو استأجر رجلا ليعينه بالاحتطاب بنصف الجوز كانت الإجارة فاسدة ويكون للعين أجر المثل  
 بالعامة بلع وكذلك إذا اشتركا في الصيد وجواهر المعادن وثمار الجبال نحو الجوز والعسوق واستشفاء الماء  
 ونقل الحجر والكحل والزرع واللمح من الوضع الباح كانت الشركة فاسدة فإن فعلا وخطاه وما  
 قسم الثمن بينهما على قدر ما أصابا وفي التكيل والموزون يعتبر الكيل والوزن وفي غير التكيل والوزن  
 يقسم الثمن على قدر قيمة ما أصاب كل واحد منهما فإن عمل أحدهما وأعانته الآخر في جميع ما أخذ  
 كان للعين أجر المثل لا يماور نصف ثمنه عند يوسف ربح وعند محمد ربح له أجر مثله بالعامة  
 بلع واجمعوا على أنه استحق أجر المثل وإن لم يجمع للعين ماله قيمة وإن اشتركا في الاصطيد ولهما  
 كلب فأرسلاهما أصاب الكلب يكون بينهما كالموئبة شبيكة وإن أرسلاهما كلبا لأحدهما فلا يهدن  
 الكلب يكون لصاحبه لأنه أرسله غير المالك لا يعتبر مع إرسال المالك وإن كان لكل واحد منهما كلب فانه <sup>سئل</sup>

بلى واحده من الكلب فاخذ اصيلا واحدا فهو بينهما وما اصاب احدهما فهو لخاصة بخاصة  
وان اصاب احد الكلبين صيد فانتخه ثم ركه الآخر فالصيد لمن انتخه كلبه لانه اخرجه من ان  
يكون

صيد وان انتخاه جميعا كان بينهما نصفين لوجود الاشتراك في السب ولان رجلين لاحدهما بغل  
والآخر يعاشرهما على ان يواجر انك فارق الله تع من الاجر يكون بينهما كانت الشقة فاسدة

يقسم الاجر بينهما على اجر مثل البغل والبعر والبغل والحمار في بيع العين يقسم الثمن على قيمة  
العين ولو تقبل الامولة معلومة باجر معلوم ولم يواجر البغل والبعر وحمل على البغل والبعر اللذين

اضافا عقد الشقة اليهما كان الاجر بينهما نصفين لان سب وجوب الاجر هما تقبل الحمار فلا يستوي  
في ذلك ولو تقبل الحمار وحمل على اعانهما كان الاجر بينهما نصفين ولا يكون مضمونا على قدر اجره المثل كذلك

ههنا بخلاف الاول وان اجر احدهما بغير بعينه واعانه الآخر على الحموله والنقل كان للذي اعان اجر مثله  
لا يوجب وزنه نصف الاجر في قول البيهقي وسفوح وعلى قول محمد ربح لاجر مثله بالعاما بلع كانه السئلة الاول

ولو اشترك رجلان لاحدهما دابة والاخر كاف وجو الو اشتراكا على ان يواجر الدابة على ان الاخر  
نصفان كانت فاسدة لانهما بمنزلة الشراكة بالعرض ولو وكله على ان يواجر دابة ليكون له  
نصفه

لا يجوز وكذلك الشراكة ولو دفع دابة الى رجل يواجرها على ان ما اجرها به من شيء فهو بينهما كانت  
الشراكة فاسدة لان تقدير هذه المسئلة كانه قال اجر دابة لي يكون الاجر بيننا ولو صرح به كانت فاسدة

فاذا فسدت الشراكة ان اجر الدابة كان جميع الاجر لصاحب الدابة لانه اجر الدابة باجر صاحبها والاخر  
اجر مثل عمله لانه لم يرض بعمله الا بالاجر ولو دفع دابة الى رجل لم يبيع عليها البز والطعام على ان الرمح بينهما

كانت فاسدة بمنزلة الشراكة بالعرض لان رأس مال احدهما عرض ورأس مال الآخر منفعة فاذا  
فسدت الشراكة كان الرمح لصاحب البز والطعام لانه بدل ملكه ولصاحب الدابة اجر مثلها

ولا ينظر برض بمنفعة الدابة بغير عوض والبيت والسفينة في هذا كالدابة لما قلنا

كتاب الماذون

المولى اذ اذن لعبد في التجارة في نوع يصير مازونا في الاموال كلها. وكذا اذا قال اذنت لك بالتجارة في مكان لانه في وقت كذا يصير مازونا في الاماكن والازمان كلها. بخلاف التوكيل فان ذلك يقبل التخصيص والتوقيت. بخلاف اذن الفاضل فانه بمنزلة التوكيل. واذا راي المولى عبد يبيع عينا من الاعيان فسكت لم يكن ذلك اذنا. وكذا المهر من اذراى المهرن. يبيع المهرن فسكت لا يبطل المهر. وروى الطحاوي عن اصحابنا ان المهر من اذاسكت كان راضيا بالبيع فيبطل المهرن. المولى اذا قال لعبد اجر نفسك من الخدمه لا يكون ذلك اذنا في التجارة. وكذا قال لعبد يبيع ثوبه من فلان لم يكن ذلك اذنا لان بيع ثوب واحد من رجل بعينه واجاز نفسه من فلان لا يتكرر. وكذا قال اجر نفسك ولم يقل من فلان اذ قال يبيع ثوبه هذا ولم يقل فلان يصير مازونا في التجارة. ولو امر عبد ان يشتري ثوبا او ثوبا لا مازونا مازونا استعسنا. وكذا لو قال اشتر ثوبا فاقطعه فبيدا وما اشبه ذلك. وكذا دفع اليه مائة من السع الماء اعياله او بعض جملته بغير اذن لا يكون مازونا. ولو امره ببيع الماء كان اذنا. وكذا لو امره ببيع متاع غير يصير مازونا. ولو راي عبده في حانوته يبيع متاعه فسكت حتى باع متاعا كثيرا من ذلك كان اذنا وسقط على المولى بيع العبد ذلك المتاع. ولو كان رجلا دفع اليه عبد رجلا متاعا له فباعه بغير اذن المولى فراه المولى ولم يبيعه كان اذنا في التجارة ويجوز ذلك المبيع على صاحب المتاع فيكلموا في العهدة. فقال بعضهم العهدة ترجع على الامر. وعند البعض ترجع الى العبد. ولو اذن المولى عبدا يشتري شيئا بدينه المولى او بدينه فله ان يبيعه بغير اذنه. يصير مازونا فان نقل الثمن من مال المولى كان للمولى ان يسترد. واذا استرد لا يبطل ذلك المبيع. ولو كان مال المولى مكيلا وموزونا فاسترد المولى بطل المبيع ان كان الشراء بمكيلا وموزون بعينه. وان لم يكن بعينه واسترد المولى لا يبطل المبيع. تعليق اذن العبد بالشروط جاز. كتعليق الطلاق والعناق. وتعاين الحجر بالمل كتعليق الرجعة. وكذا اذا اضاف الحجر الى وقت في المستقبل باطل كاضافة الرجعة وانما لا اذنا جائز. والكا سب اذ اذن لعبد في التجارة مع اذنه كما لو كاتب عبده ببيع ثوبه. والعبه المازون



في التجارة لا يملك الثمن الاذن في التجارة. ولو ان معنوها كيبا اذن له ابنه الكبير في التجارة  
 لا يصح. والآن في هذا يكون بمنزلة الاذن يملك التصرف في النفس وهو الذي يبيع ولا يملك التصرف  
 في المال. الا ان الاذن لا يصح في التجارة ان كان الصبي يبيع البعير والشراء ويعرف ان البعير ينزل المالك  
 ويعرف الثمن الفاضل واليسير صح اذنه. وان لم يعرفه لا يصح. وان كان يقدم على التلطف بالبيع والشراء  
 القاضى اذا اذن للصغير في التجارة وابوه يابى صح. ان القاضى القاضى اذ رأى عبد يبيع ويشترى فسكت  
 لا يكون اذنا وكذا لو رأى القاضى معنوها او صغيرا او عبد للصغير يبيع ويشترى فسكت لا يكون اذنا. والمولى اذا اذن  
 لعبد الغائب لا يصح ما ذوق قبل العلم. واذ علم يصير ما ذونا. وكذا لو حجج على عبد الماذون الغائب  
 لا يصح محجورا قبل العلم. ولو اذن المولى لعبد الغائب ثم حجج عليه قبل ان يعلم ثم علم العبد بالاذن  
 السابق لا يصح ما ذونا وانما يشترط علم العبد ليصير ما ذونا اذا كان الاذن مقصودا بان لا يكون مقصودا  
 وانما كان ضمنا بان قال المولى لاهل السوق بايعوا عبد هذا يصير لعبد ما ذونا قبل العلم واذ حجج على  
 الماذون اذا كان الاذن عاما مشتهرا عند اهل السوق فاما يصح الحجج اذا كان مشتهرا عند اهل السوق  
 ايضا. وان كان الاذن عاما وانما علم به رجل او رجلان او ثلثة فيحج عليه بمحض من هؤلاء وصح حججه. وان كان  
 الاذن لم يعلم به الا العبد صح الحجج بمحض من العبد وكذا يصح الحجج وان لم يعلم به. نعم ولو اذن لعبد الغائب  
 وارسل المولى اليه رسولا او كتب اليه كتابا فوصل اليه الكتاب او اخبره الرسول يصير ما ذونا كان  
 الرسول حرا ولو لم يصله رسولا او كتابا او فاسقا ذكر كان او اذنه. فان اخبره فصول واحد باذن المولى يصير  
 ما ذونا وكيف ما كان المحجر. ففرق ابو حنيفة بين المحجر والاذن عند لا يثبت المحجر المحجر الواحد الا  
 ان يكون المحجر عدلا او اخبره اثنان وثبت الاذن بقول الفضول الواحد على كل حال. وذكر الشيخ الامام <sup>البرقي</sup>  
 نحو هذا عن الفقيه ابيه بكر البجلي رحمه الله لا فرق بين الاذن والمحجر وانما يصير ما ذونا اذا كان المحجر  
 صادقا عند العبد. وكذا الحجج لا يثبت بحجر الفضول الا ان يكون صادقا عند العبد. والفقهاء على <sup>هذا</sup>  
 القول. المولى اذا باع عبده الماذون ان لم يكن عليه دين يصير محجورا علم اهل السوق به اولى به من العلم وان كان

عليه دين لا يبيع محجور قبل قبض المشتري وفي الاول يصير محجوراً بنفس البيع لا الثاني فانه اذا لم يكن  
 ما بذن الغرماء او بامر القاضي هذا اذا كان الدين حالاً فان كان دين العبد مؤجلاً لا يبيع المولى من بيعه  
 وليس للغرماء ان ينقضوا هذا البيع ولهم ان يضموا المولى قيمته اذا حل الدين فان كان عليه دين حال  
 فالبيع فاسد لان يكون بالقبض وقاء بالدين فاذا قبض الثمن ونقض دينه نفذ البيع السابق كالرهن  
 اذا باع الرهن وبه وقاء بالدين فنقض دين الرهن من الثمن نفذ بيع الرهن ولو حرم المولى على عبده  
 الماذون عليه دين حال لا يجوز للمولى ان يبيع العبد ولا يبيع ما في يده وانما يبيع القاضي المولى اذا  
 مات وترك ابناً وعبداً وعلم الميت دين يستغرق فاذن الوارث لهذا العبد في التجارة لا يبيع اذنه  
 لانه لم يملك ولو ان الابن استقرض ما لا يقرض دين الاب ثم اذن لهذا العبد في التجارة لا يبيع اذنه ايضاً  
 لان دين الاب هو علامه يمنع ملك العبد وانما يملك اذا ابرأ الغريم الميت عن الدين او قضى الوارث  
 دين ابيه من مال نفسه تبرعاً بان قال عند الاداء انا اؤدي تبرعاً ولو انه فنقض دين الميت من مال نفسه ولم  
 عند الاداء اؤدي على وجه التبرع يصير ذلك يناله على الاب كالموكل في الميت من مال نفسه فانه يجمع  
 والتركبة العبد الماذون اذا اذن يصير محجوراً للمدبر اذا كان ماذوناً فابق لا يصير محجوراً والعبد الماذون  
 اذا غصبه غاصب لم يذكر في الكتاب قالوا الصحيح انه لا يصير محجوراً والعبد الماذون اذا اسره العبد  
 لا يصير محجوراً قبل الاحرار بدار الحرب وبعد الاحرار يصير محجوراً فان حصل العبد المولى له بعد ذلك  
 لا يعود ماذوناً للماذون اذا اذن يصير محجوراً فان عاد من الاباق الاصح انه لا يعود ماذوناً للمولى اذا اذن  
 لعبده الاذن لا يبيع اذنه وان علم الابن وان اذن له في التجارة مع من كان العبد في يده صح اذنه وان اذن لعبده  
 المخصوص في التجارة فلان كان الغاصب مقراً وكان لمولاه بينة صح الاذن لانه لو باع في هذا الوجه جاز  
 بيعه فنقض اذنه المولى اذا قال لعبده اذنت لك في التجارة فلا تنع بعين فاحش فباعه بعين فاحش جاز  
 بيعه لان اذن المولى لا يقبل التخصيص الاب والوصح اذا اذن للصغير لعبد الصغير في التجارة صح  
 اذنها وسكوتهما يكون اذنها والقاضي يملك اذن الصغير يملك اذنه بعد الصغير وسكوته لا يكون اذناً

فَإِنْ مَاتَ الْآبُ وَالْوَصِيُّ بَعْدَ الْأُذُنِ قَبْلَ بُلُوغِ الصَّغِيرِ بَطُلَ الْأُذُنُ وَلَمْ يَبْقَ الصَّغِيرُ إِلَّا بِأَبٍ أَوْ بِوَصِيٍّ  
 الْأُذُنُ الْوَصِيُّ إِذَا رَأَى الصَّغِيرَ وَعَبْدَ الصَّغِيرِ يَبِيعُ وَلَيْسَتْ بِشَيْءٍ فَتُسَكَّتْ قَالُوا يَنْجِيَانِ يَصِيرُ مَا ذُوْنَا مَخْلُوفَاتٍ  
 الْقَاضِي وَالْقَاضِي إِذَا أَدَانَ الصَّغِيرَ لِعَبْدٍ فِي التِّجَارَةِ وَأَبَى الْآبُ أَوْ الْوَصِيُّ فَأَبَا وَهَذَا مَطْلُوعٌ عَلَيْهِ بَعْدَ  
 أَدَانِ الْقَاضِي لَا يَصِحُّ حَجْرُهَا وَكَذَا الْوَمَاتُ هَذَا الْقَاضِي لَا يَنْجِي الْعَبْدَ إِلَّا أَنْ يَرْفَعَ الْأَمْرَ إِلَى قَاضٍ خَرَجَ مِنْ حِجْرِهِ عَلَيْهِ  
 لِأَنْ لَا يَلَايَهُ هَذَا الْقَاضِي مِثْلَ وَلَايَةِ الْأَوَّلِ وَرَجُلٌ اشْتَرَى عَمَلًا عَلَى اللَّهِ بِالْحَيَارِ ثَلَاثَةَ أَيَّامٍ فَأَذِنَ لَهُ فِي التِّجَارَةِ  
 أَوْ رَاهُ يَبِيعُ وَلَيْسَتْ بِشَيْءٍ فَتُسَكَّتْ كَانَ ذَلِكَ أَجَانَةً لِلْبَيْعِ يَطْلُوعٌ حَيَارُهُ وَيَصِيرُ الْعَبْدُ مَا ذُوْنَا وَلَوْ بَاعَ  
 عَبْدًا عَلَى لَهْ بِالْحَيَارِ ثَلَاثَةَ أَيَّامٍ ثُمَّ أَذِنَ الْبَايِعُ الْعَبْدَ فِي مَدَّةِ الْحَيَارِ وَلَمْ يَكُنْ ذَلِكَ فَسُخِّطَ الْبَيْعُ إِلَّا <sup>أَنْ يَأْتِيَ</sup>  
 الْعَبْدَ بِدَيْنٍ بِذَلِكَ إِذَا طَلَبَ غَرْمَاءَ الْعَبْدِ الْمَازُونِ مِنَ الْقَاضِي بَيْعُهُ فَأَمَّا الْقَاضِي مَوْلَاهُ بِالْبَيْعِ  
 فَبَاعَ جَانِبِيَهُ وَلَا يَصِيرُ الْمَوْلَى مَخْتَارًا حَتَّى لَا يُلْزِمَهُ قَضَاءُ الدِّينِ مِنْ مَالِهِ وَهَذَا مَخْلُوفٌ الْمَوْلَى إِذَا  
 بَاعَ عَبْدًا الْجَوَانِي بَعْدَ الْعِلْمِ بِالْحَيَارَةِ يَصِحُّ تَخَارُفُ الْفَدَاءِ وَهُوَ مَخْلُوفٌ الْمَرْبُوعُ يَصِحُّ إِذَا بَاعَ عَبْدًا مِنْ <sup>أَعْيَانِ</sup>  
 مَالِهِ بِمِثْلِ الْقِيَمَةِ بَغَيْرِ ذَنْ غَرْمَاءَ فَإِنَّهُ يَنْفَعُ بَيْعُهُ الْمَوْلَى إِذَا عَتَقَ عَبْدًا الْمُدْيُونُ نَفَقَتُهُ  
 وَالْغَرْمَاءُ بِالْحَيَارِ أَنْ تَنَاقُضُوا قِيَمَةَ الْعَبْدِ مَوْسِرًا كَانَ أَوْ مَصْرًا كَانَ تَنَاقُضُوا فَتُسَكَّتْ الْعَبْدُ بِجَمِيعِ  
 دِيْنِهِمْ وَهُوَ مَخْلُوفٌ الرَّاهِنُ إِذَا عَتَقَ الْعَبْدَ الْمَرْهُونَ فَإِنَّهُ يَضْمَنُ قِيَمَتَهُ إِنْ كَانَ مَوْسِرًا وَإِنْ كَانَ <sup>مَصْرًا</sup>  
 يَبِيعُ الْعَبْدَ لِلْمَرْهُونِ الْمَوْلَى إِذَا عَتَقَ عَبْدًا الْمَازُونِ وَعَلَيْهِ ضَمَانُ الْغَضَبِ فَإِنَّ الْمَوْلَى يَعْزِمُ الْأَقْلَ  
 مِنْ قِيَمَتِهِ وَسِوَى الْفَدَاءِ عِلْمٌ بِذَلِكَ أَوْ لَمْ يَعْلَمْ وَأَنْ عَتَقَ عَبْدًا الْجَوَانِي إِنْ كَانَ عَالِمًا بِالْحَيَارَةِ يَصِحُّ تَخَارُفُ  
 الْفَدَاءِ وَإِنْ لَمْ يَكُنْ عَالِمًا كَانَ عَلَيْهِ الْأَقْلُ مِنْ قِيَمَةِ الْعَبْدِ وَمَنْ ارْتَضَى الْجَوَانِي عَبْدًا اشْتَرَى بِهِ رَجُلًا شَيْئًا  
 فَقَالَ الْبَايِعُ لَا أَسْلَمَ إِلَيْكَ الْمَبِيعَ لِأَنَّهُ مَحْجُورٌ وَقَالَ الْعَبْدُ مَا ذُوْنَا كَانَ الْقَوْلُ قَوْلَ الْعَبْدِ فَإِنْ أَقَامَ  
 الْبَايِعُ الْبَيْعَةَ عَدَانَ الْعَبْدِ أَقْرَانَهُ مَحْجُورٌ قَبْلَ أَنْ يَتَقَدَّمَ إِلَى الْقَاضِي بَعْدَ الشَّرَاءِ لَمْ يَقْبَلْ بَيْعُهُ وَهَذَا  
 مَخْلُوفٌ مَا ذَكَرْنَا فِي الزِّيَادَاتِ رَجُلًا اشْتَرَى عَبْدًا نَجَاءَ رَجُلٍ وَادَّعَى الْعَبْدُ وَاسْتَحْلَفَ الْمُشْتَرِي فَنُكِّلَ  
 أَوْ أَقْرَانَهُ لِيَسْتَحَقَّ فَإِنَّهُ يَقْضِي بِالْعَبْدِ الْمُسْتَحَقَّ وَلَا يَرْجِعُ الْمُشْتَرِي بِالْخُشْيِ عَلَى الْبَايِعِ وَلَهُ أَنْ يَشْتَرِيَ

اقام البينة على ان البائع ان العبد المستحق يقبل بيته ويوجع بالثمن في البائع وقرن ايضاً  
 هذا وبين مسألة ذكرها في الباع رجل وهب العبد انسان هبة ثم اراد ان يرجع في الهبة فقال  
 العبد انه محجور وليس لك ان ترجع في الهبة وقال الواهب بل انت ما اذن فاقام العبد البينة على ان  
 الواهب انه محجور قبل بيته. عبد باع من رجل شيئاً فقال هذا الذي بعته لمولاي. وانا محجور  
 وقال المشتري بل انت ما اذن كان القول قول المشتري ولا يقبل قول العبد الماذون اذا اقر له  
 بدين لا يصح اقراره كان عليه دين او لم يكن وان اقر بعين في يد المولاه ان يركن عليه دين صح اقراره وان كان  
 دين لا يصح. العبد الماذون اذا اقر لاجنبي من غضب او فرض واستفادك وديعة او عارية خالف فيها <sup>مضاربة</sup>  
 استهلكها ورعان ذلك كان في حالة المحجور صدقة المقر له ان ذلك كان في وقت الحجر لا يلزمه شيء في الحال  
 الا في دين الغضب. ولو قال المقر له لا بل كان ذلك في حالة اذ كان القول قول المقر له. وهو بخلاف  
 الصبي الماذون اذا اقر له اقرت لقول البينة. وفيه في حالة الحجر فانه لا يواحد به. يكون مصداقاً  
 الاستناد صدقة المقر له او كذبه. وكذلك المعتوه الماذون الكبير وه. والمستأجرين اذا اختلفا فقالت المرأة  
 تزوجتني وانا محجوسية او معتدة الغير وكونها محجوسية او معتدة الغير معهود وقال الزوج لا بل تزو  
 وانت مسلمة فارغة كان القول قول الزوج. ولو قالت المرأة تزوجتني وانا صغيرة وقال الزوج لا بل  
 تزوجتني وانت بالغه كان القول قول المرأة لانها به. في الاضافة تنكر النكاح اصلاً بخلاف المسئلة  
 الا وله. اما الصبي الماذون والمعتوق الماذون اذا اقر بالغضب او بالاستهلاك. واصله الى حالة الحجر  
 يواحد به الحال بعد قده المقر له في ذلك ام كذبه بحجاف العبد. وان اقر بفرض او دية استهلكها في حاله  
 المحجور فكان الجواب عند ابي يوسف ربح. وعندهما ان صدقة المقر له في الاضافة وفي كونه مؤدراً  
 لا يواحد به الحال ولا بعد البلوغ. وان كذبه في الاضافة يواحد به الحال. العبد المحجور اذا اشترى  
 شيئاً بغير ماله فشره موقوف وكذلك اذا باع شيئاً من مال المولى او ماله او اقرانه من  
 اواره من او فرض واستقرض جميع ذلك موقوف. وكذلك للصبي الذي يعقل البيع والشراء اذا فعل <sup>شئاً</sup>

من ذلك يتوقف على حلقة ولبه ورم العبد على اجازة مؤتملة ان اجازة المولى نفذ وان لم يجر حتى اذن له ابو  
 في التجارة فاجاز العبد ما يجر قبل الاذن صحت اجازته استعسانا وان لم ياذن له المولى في التجارة ولكن  
 اعتقه فاجاز العبد بعد العتق لا يصح اجازته المفصول اذا باع مال الغير ثم اشتراه من المالك فاجاز  
 ذلك البيع لا يجوز ولو ان المفصول لم يجر لغيره ثم وكله المالك ببيعه فاجاز الوكيل ببيعه ذلك ما استعنا  
 والعبد المحجور اذا اشترى شيئا بغير اذن المولى حتى توقف على اجازة المولى ثم ان المولى باع العبد من رجل  
 فاجاز مشتري العبد ذلك الشراء لم يجر وكذا لو اجاز بايع العبد وكذا لو لم يبيع المولى العبد ولكنه  
 فاجاز العتق او المولى لا يصح الاجازة لانه تعدى تنفيذ العقد عليه وجهه يكون المالك للمولى والعهد  
 على العبد العبد المحجور اذا تزوج امرأة فاعتق نفق ذلك النكاح من غير اجازة وكذا الامسة  
 المحجورة اذا زوجت نفسها ثم اعتقت نفق نكاحها ويكون المهر لها العبد المحجور اذا اشترى شيئا  
 حتى توقف على اجازة المولى فادام العين في يده كان البايع اوله به وان هلك في يده او استهلكه ان كان  
 البايع حرا كبير او صغيرا مازونا وعبد مازونا وكذا البايع من المشتري للمال حتى يعتق فاذا اعتق  
 كان عليه قيمة البيع بالغة ما بلغت وان كان المشتري صبيا محجورا لا يضمن اصلا في الحال ولا بعد الملوغ  
 وان كان البايع عبدا محجورا او صبيا محجورا او المشتري كذا الا ضمن المشتري للمالك ان تسليط البايع  
 لم يبيع فيكون متلفا من غير تسليط بخلاف ما لو كان البايع حرا كبير او صبيا مازونا وعبد مازونا  
 ذونا لان تسليطهم صحيح فكان متلفا بالتسليط فلا يضمن ويحجر العبد الماذون المديون بموت  
 المولى ويحنون المولى جنونا مطبقا وان لم يكن مطبقا الا بغير محمد رح قدره الطبق ولا يستعنا  
 ثم يرجع وقد رتبة فضا عدا وبابوسف رح قدره بالكثر السنة فالحاصل ان العبد الماذون  
 بغير شبهة عن حيلة منها اذا حصر عليه في السقوف والابواب الديرة الشريكون واذا ما يولاه او حر مطبقا او  
 العبد ليتيم فاذن وصيه مات الوصي واليتيم واذا خرج من ملك مولا المستولد هاتك امة  
 الغير العبد الماذون اذا كان عليه ديون لغوم فباعه مولاه مطلب بعضهم بغير امر الغاي لا يجوز

ولبقية الغماء ان يرد وبيعته. ولو كان بعض الزمعة غيبا فرفع من كان حاضرا منهم الى القاضي وطلبوا منه بيعته فباعه كحضوره ببيعته على جميع الغماء. فاذا اطلق غمء العبد المازون من القاضي ببيعته للعبد مال غائب يبرح وحضوره او دين على الناس فان القاضي لا يجعل بيعه بل يتلوم حتى يحضر مال الرجل ديه. وحيكى عن الفقيه اني بك البخرى رح انه قال كان مال محضر ثلثة ايام واقل او يجل ديه فالفقيه لا يبيعه ولا يبيعه. وان ابع الولد عبد المازون المديون وهو يعلم يدونه كان عليه الاقل من قيمته ومن ركذا الولد يعلم يدونه. العبد المازون اذا اقر بخله بغيرها دة العبد له لو كان العبد حر الزوجة او قرابة الا يصح اقراره في قول الشيخية رح. واذا ابيع الولد عبد المازون بغير اذن الغمء فوجد الغمء العبد فارادوا بفض البيع ليس لهم ذلك الا بحضور الباع والمشتري. ولو كان دين العبد مؤجلا فباعه مولاه قبل حلول الاجل جاز ببيعته لان الدين المؤجل لا يحجز الولد عن بيعه فاذا حل دين العبد ليس لمالك الدين ان يفض البيع ولكن له ان يضمن المولى قيمة العبد. العبد المازون او الصبي المازون او العتق المازون اذا بايعوا بغير اذن فاحش بحوز بيعهم في قول الشيخية رح. وليس للصبي المازون ان يزوجه امته في قول الشيخية ومحمد رح. ولا يزوجه امته من عبده عند الكل. وللعبد المازون ان يواجر نفسه ايا ضده ويستاجر الارض ويدفع الارض من رعة وياخذ من رعة كان البذر منه او من غيره. وليس له ان يتكفل بمال او بنفس ولا يرض ولا يعق على مال ولا يشارك معاوضة ولا يزوجه عبده ولا امته. وله ان يأخذ المال مضاربة ويدفع المال مضاربة ويشترك في شركة العنان ويؤكل بالبيع والشراء ويعمل العادة والثوب وله ان يؤجل دينه من غضب او غيره اجله سنة واكثر او اقل وليس له ان يحيط ببعض الدين. وله ان يتبرع باليسير ويملك النصف من مبادون الدارهم ولا يملك بالديهم. ويملك اتخاذ الضيافة والاهداء والمصالح انه لا يملك ما يبعد التجار سرقا ويملك ما لا يبعد سرقا في المالكولات ولا يملك الاهداء في غير المالكولات ويملك الاهداء في المالكولات بغيره ما يتخذ الدعوة من المالكولات وانما يملك التخلو الضيافة اليسيرة دون الكثير فذلك يقدر بقدر ما يكون في يد من مال التجار. وحيكى عن ابي سلة رح

انه قال اذا كان مال التجارة عشرة الف فأتخذ لعشرة دراهم دعوة كانت يسيمة ولو كان مالا للتجارة  
عشرة دراهم فأتخذ بدق كانت كبيرة في العرف. والعشر في هذا العرف. وأما المصدق بالنفس  
والرقيق والصدقة بما دون الدرهم فالواحد عرفنا بعد يسيمة. والزوجه والامة اذا تصدقت  
يرجع للعرف ان كان مقدرا المتعارف تكون ما ذونة بذلك. قال مولانا رضي وعرفنا المرأة والا  
لا تكون ما ذونة بالتصدق بالتقدي وانما تكون ما ذونة بالموالات. المولى اذا باع ماله من عبده  
المأذون المديون صح بيعه ولعان يجلس المبيع لاستيفاء الدين فلو سلم المبيع اليه قبل استيفاء  
بطل بينه كذا قال في كتاب الصرف. وان اقر المولى على عبده بالدين وليس على العبد دين ظاهر صح  
صدقه العبد في ذلك امكده به وكان للمقر له استيفاء ذلك من العبد وان كان ذلك اكثر من قيمته  
فان عتق العبد قبل الاستيفاء لا يضمن الا الاقل من قيمته ومن الدين العبد المأذون اذا ارتد  
والعياذ بالله فتصرفاته بعد الرده موقوفة عند المجذبة روح. وعند صاحبها فانه قال اصل  
تبين انه صح بيعه وان قتل تبين انه بطل بيعه. والوكيل اذا ارتد والعياذ بالله ينفذ تصرفاته  
وكذا المكاتب والمجنون جنونا مطبقا. رجل ادعى على صبي ما ذون شيئا فانكر اخلفوا في تحليفه  
ذكر في كتاب الاقرار انه مجمل وعليه الفتوى. العبد المأذون اذا خسم فيما كان من التجارة  
يقبل الشهادة عليه ولا يعتجر حصة المولى. ولو شهد الشهود على عبد محجوب بغير ائلاف  
وبعده ان شهد واجبا عينه ذلك لا بالاقرار تقبل عليه ويقض بالغصب اذا حضر المولى وفي  
ضمن ائلاف الوردية والمضاربة لا يقض حصة يعتق في قول المجذبة ومحمد روح. وان شهد  
على اقرار العبد بذلك لا تقبل وان كان مولاه حاضرا ولو شهد واعطى عبد ما ذون بالزنا  
او القتل عبد او يفرغ حمرا وقدف وهو محمد ومولاه غائب لا تقبل في قول المجذبة ومحمد  
خلافا لابي يوسف روح. وان شهد واعطى اقرار العبد تقبل شهادتهم في النكاح وهو محل التقيد  
ولا تقبل فيما سوا ذلك. فان شهد واعطى العبد المأذون بيعه عشرة دراهم فان كان مولاه حاضرا تقبل شهادتهم

في القطع ولو شهدوا بسرقة أقل من عشرة فقبل بثباتهم كان مولا، حاضر أو غايبا <sup>وتقبل</sup>  
 الشهادة على الصبي الماذون والعنوة الماذون بسرقة عشرة دراهم وإن كان الأذن غائبا ولا تقبل  
 الشهادة على أقرارهما بالسرقة أصلا ولو شهدوا على العبد المحجور بسرقة عشرة دراهم وهو  
 يحد لا يقض حتى يحضر مولا به يقض بالقطع ورد العين إن كانت قائمة ولا يقض بالضمان  
 لأن المحجور لا يملك الخصومة في المال ولا تقبل الشهادة عند غيبة المولى ولو شهدوا على  
 أقراره لا تقبل أصلا وإن كان مولا حاضرا لأنه لا يقض بالقطع بهذه البينة فذلك المال  
 وشهادة على الأقرار بالسرقة مع مجور السارق لا تستمع رجل وكل عبا ماذونا <sup>تثبات</sup> وبأنه <sup>تثبات</sup>  
 سماء بثمن مبيع ولم ينقل الثمن جازا استحسانا ولو وكله بالنزى بالثمن مؤجلا فاشترى <sup>فالشتر</sup>  
 يكون للعبد لا لأمر لأنه يتضمن الكفالة وكفالة الماذون باطله ولو أمر رجل بأن يبيع ماله  
 نسبه جاز لأن التوكيل بالبيع لا يتضمن الكفالة ولو وكل الماذون رجلا ببيع أو شراء ينقد  
 أو نسبه جاز لأن الماذون قد يحتاج إلى أن يوكل غيره بالتجارة العبد الماذون <sup>صده</sup> الديون إذا <sup>صده</sup>  
 مولا في مل في يد العبد فقال العبد الماذون هو ماله وقال مولا هو لي كان القول قول العبد ولا <sup>يصل</sup>  
 القول حتى يقض دين العبد فأن كان العبد الماذون في منزل مولا فأن كان المال الذي اختصما <sup>نسبه</sup>  
 من تجارة العبد فهو للعبد وأن لم يكن من تجارته يكون للمولى وإن كان المال في يد العبد ودين  
 المولى كان المال بينهما وإن كان معهما الجني والمال في أيديهم كان بينهم ثلاثا وإن كان العبد كاتب  
 دابة أو لابس ثوب فاختصما فيه يكون للعبد وللعبد الماذون أن يواجر أمته ظمرا أو أمانة  
 الماذون فله أن يواجر نفسه ظمرا العبد إذا ودع عند نسيان شيئا لا يملك المولى أخذ الوديعة  
 كان العبد ماذونا ومحجورا فلوان الودع دفع الوديعة لمولا إن لم يكن على العبد دين جاز للمولى  
 إذا روج عبد الماذون الذي يوزن فيه تخصيص العبد إذا أخرج المولى من مولا كافر للمولى  
 إن يجلده فإن باعه بعد ما أحرم بأذن المولى كان المشتري إن يجلده العبد الأبق لا يملك بالأسر



في قول أبي حنيفة رح وقتل بالردة كالخنزير

كذلك

قال رضي اسباب الحجر ثلاثة منها احرار العامة والثاني الدين والثالث السفه والتبذير

قال ابو حنيفة رح لا يحجر القاضي على الحر العاقل البالغ الا عمن يعدي ضربه الا العامة وهم ثلاثة

المنقلب الحماهي الذي يبيع الناس ما يضره ويهلكه وعنده انه شفاء ودواء والثاني الفقة الماجن الذي

يعلم الناس الحيل ويفتن عن جهل والثالث الذي يبيع الناس فلا يحجر على المدبون ولا يمنع عنه

ماله وعند صاحبه رح يجوز الحجر بما مال ابو حنيفة رح وبثلاثة اسباب اخر منها الدين

اذا ركب الرجل ديون وطلب غرامه من القاضي بان يحجر عليه كلاب يتلف ماله يده من المال فان

القاضي يحجر عليه ويشهد على حجه فيقول لا تشهد واليه تدحرجت على هذا او على فلان بن فلان اكان

ذلك الرجل غائبا لجلدين فلان يمنع عنه ماله ويبيع ماله اذا ساله غريمه واذا اراد ان يبيع ماله

عند بعض العلماء يبيع ماله عليه ما فوق الارار قال شمس الاثمة الحلواني رح يترك له وستان

الغيا ب ويبيع ما سوى ذلك وقال شمس الاثمة الكريشي رح يترك له رستين من الثياب <sup>حج</sup> <sub>ع</sub>

القاضي عند علمائنا رح والسبب الثاني عند ابي يوسف ومحمد رح السفه يحجر القاضي على

البذر يطلب اوليائه وعلى الغفال الذي لا يهتدي الا بالتضليل ولا يصبر عنها ويعين فيها ولا

يحجر على الفاسق الذي يرتكب المعاصي اذا كان لا يبذل المال ولا يسرف في ماله وقال الشافعي رح

يحجر على الفاسق ايضا ولا يشترط لصحة الحجر حضرة الذي يريد ان يحجر عليه بل يصح حاضرا كان غائبا

الا ان الغائب لا يحجر ماله يبلغه الحجر ويعلم ان القاضي ححر وان تصرف قبل العلم بعد الحجر تنفيذ نظرا

وهو بمنزلة ما لو حجر على عبدا الماذون الغائب يبيع الحجر ولا يحجر قبل العلم واذا حجر على المدبون

بعد ما حبس بالدين او قبله يظهر امر الحجر في ماله الموجود وقت الحجر لا فيما اكتسب ويحصل له

بعد الحجر ويبيع هذا الحجر عن التبرعات ولو اقر لا انسان بدين لا يبيع اقراره في حق الغريم الذي حكر

لاجله فاذنك دين هذا الغريم يظهر صحة اقاربه السابق وكذلك اكتسب ما لا ينفذ اقاربه فيما  
 اكتسبه وحدث وان كان دين الاول قائما وينفذ بشراعه فيما اكتسب مع بقاء دين الاول ولو  
 تزوج المحجور امرأة صح نكاحه فان زاد على مهر مثلها فنقد مهره المثل يظهر في حق الغريم الذي يحجر  
 لاجله تمام الغريم في ذلك وما زاد على مهر المثل لا يظهر في حق الغريم الذي يحجر لاجله فيظهر في المال  
 الذي حدث له بعد ولو اقر على نفسه مجددا وقصاص صح اقاربه وكذلك لو اعتق او تبرع صح اعتاقه  
 وتدبيره. والحاصل ان كل ما يستوي فيه المجد والمهر ينفذ من المحجور وما لا ينفذ من المهر لا  
 من المحجور الا باذن القاضي ولو باع شيئا من ماله بمثل القيمة جاز واقل من القيمة لا يجوز ولو  
 استهلك مال انسان بمعاينة الشهود ولم يمه ضمان ذلك ومن له الضمان يجاض الغريم الذي يحجر لاجله  
 فيما كان في دينه ولو اشترى المحجور رجالية بمعاينة الشهود باكثر من قيمتها فان باع التجارية يجاض الغريم  
 الذي يحجر لاجله بمقدار قيمتها وما زاد على قيمتها ياخذ من المال الذي يحدث له بعد الحجر. وبإيع  
 المحجور شيئا من عقاره او عرضه من الغريم الذي يحجر لاجله ليصير الثمن قصاصا بدينه جارية  
 وذكر الامام شمس الائمة الشريفة رح هذا اذا كان الغريم واحدا فان كان اثنين وحجر بينهما فباع  
 من احدهما شيئا بمثل القيمة جاز البيع كمالو باع من اجنبية فاذا جاز البيع بمثل القيمة لا يصير كل الثمن  
 قصاصا بدين هذا المشتري لان فيه ايتار بعض الغراء على البعض ولكن الثمن بين الغراء بالخص  
 ولو حجر القاضي على رجل لقوم لهم ديون مختلفة ففقه المحجور دين بعضهم شاركه الباقيون فيما قبض  
 فوسلم له حصته ويدفع ما زاد على حصته الا غير من الغراء رجل عليه دين ثبت باقراره او بينته  
 قامت عليه عند القاضي فعاقب المطلوب قبل الحكم وامتنع عن الحضور قال ابو يوسف رحمه الله  
 ينصب القاضي عنه وكيل او يمك عليه بالمال اذا سال الخصم ذلك فان سال الخصم ان يحجر عليه  
 عند البينة ومحمد رح لا يمك ولا يحجر من يحضر الغائب ثم يمك عليه ثم يحجر عند محمد رح لانه انما  
 بعد الحكم لا قبله. المحجور بالدين اذا كان يبر في اتخاذ الطعام بمقتضى القاضي عن الامر ويقدر له

المعروف والكفاف، وكذلك في الغياب يقتصد فيها ويأمر بالوسط ولا يسبق عليه في ما كوله  
ومشروبه وملبوسه

### فصل في الحجر بسبب السفه والتبذير والغفلة

اليتيم إذا بلغ السن رشيد وماله في يد وصيده أو وليه فانه يدفع اليه ماله، فإن بلغ غير رشيد لا يدفع  
اليه مال حتى يبلغ حسنا وعشر سنه فاذا بلغ حسنا وعشر سنه عند بحيفه روح يدفع اليه ماله بغير  
فيه ما شاء، وقال أبو يوسف ومحمد روح لا يدفع اليه ماله بل يمنع عنه وإن بلغ سبعين سنة أو  
مالم يونس منه الرشيد، وإن بلغ اليتيم سفيها عند بحيفه روح فينفذ تصرفاته لانه لا يرمى  
على الحجر العاقل البالغ، وعند صاحبيه روح بعدها حجر عليه القاض لا ينفذ تصرفاته إلا أن القاض  
يمضيه من تصرفاته ما كان خير المحجور ربح فيما باع والتمس قائم في يده أو حوى فيما اشترى لأن الأب  
والوصي يمضيه من تصرفات الصبي ما كان خيرا له فذلك القاض، وإن بلغ اليتيم سفيها غير رشيد  
فقبل أن يحجر القاض عليه لا يكون محجورا في قول أبي يوسف روح فينفذ تصرفاته، وعند محمد روح  
يكون محجورا من غير حجر، وأبو يوسف روح جعل الحجر بسبب السفه كالبحر بسبب الدين وذلك  
لا يكون الا بقضاء القاض ومحمد روح جعل الحجر بسبب السفه كالبحر بسبب النصب والجنون وذلك  
يكون بغير قضاء فيكون محجورا لأن يوزن له، وكذلك لو بلغ الصغير مصلا فاحجر بماله وأقربديون وهب  
وتصدق وغير ذلك ثم فسده وصار بحال استحق الحجر فما صنع من التصرفات قبل الفساد تكون  
نافذة وما صنع بعد ما فسده باطل عند محمد روح حتى إذا رجع إلى القاض فان القاض يمضيه ما فعل  
قبل الفساد ويبطل ما صنع بعد الفساد لأن عند محمد روح هذا العارض بمنزلة الجنون والصب  
والنصب والجنون يكون محجورا بغير حجر، وعلى قول أبي يوسف روح لا يبطل ما فسد لا يصير محجورا ما لم  
عليه القاض حتى لو رجع ذلك إلى القاض يحجر عليه فيمضيه ما فعل قبل الحجر وهو عند بمنزلة البحر بسبب الدين  
قال محمد روح المحجور بمنزلة الصبي لا يبعه إلا بعتة إحداهما أن تصرف الوصي في ماله الصبي جائز وفي مال

ما طر. والثاني ان هتان المحجورين تديره وطلقاته ونكاحه جائز ومن الصبي باطل والثالث المحجور  
 اذا وصي بوصية جازت وصيته من ثلث ماله ومن الصبي لا يجوز. والرابع ان جارية المحجور اذا  
 جاءت بولد فادعاء ثبت نسبته ومن الصبي لا يثبت ثم نضرات المحجور رتب السقف على ان  
 لا يبيع منها اهل ذلك كالباع والشارع وغير ذلك لا يبيع من المحجور وما يبيع من المازل نحو الكاح والطلاق والعتاق  
 من المحجور ويسع العبد في قيمته في ظاهر الرواية. وعن محمد ربح الله لا يبيع ويصح تديره فاذا مات  
 سفيها يعق المدبر ويسع في قيمته مدبرا فان كانت قيمته مدبرا عشرة يسع في عشر ولو تزوج  
 امرأة صح نكاحه وان زاد على مهر مثله لا يلزمه الزيادة. ولو طلق امرأته يقع طلاقه ولو حث  
 في عيته وجبت الكفارة ويجزئ الكفارة بالصيام لا يجزئ بالاطعام لان التكفير بالطعام لا  
 الا بتسليم الطعام الى الفقير وهو عاجز عن ذلك لانه لا يملكه في ماله ولا يجزئ الكفارة بالاعتاق  
 لانه اذا اعتق كان على العبد ان يسع في قيمته فيصير عتقا ببدل. وكذا لو ظاهر من امرأته صح  
 ظهاره ويكفر بالصوم فان اعتق عن ظهاره عتق العبد ويسع في قيمته ولا يجزئ عن الظهار وكذا  
 في كفارة القتل وعليه زكاة ماله فيلزمه ان يخرج قدر الزكاة عن ماله ويلزمه حجة الاسلام  
 ان استطاع لكن لا يدفع اليه ماله لانه يسرف ويدفع الى رجل ثمة من محب نيتق عليه في الطريق  
 وما يلزمه في الحج مما لا يهتبه فيه نحو كفارة اليمين والاحصاء لا يملكه وما وجب عليه بمجانية  
 احداثها في احرامه مثل الجماع وقتل الصيد. والله يسر له ماله. ولو اراد العمرة لا يبيع عنها  
 وكذا اذا اراد القران وله ان يسوق بدنه ولو اراد ان يبيع من ثلث ماله لا يبيع منه ولو اراد ان يبيع  
 يعطيه النفقة مقلد ما يكفيه. ولو اوصي بوصية ان كانت موافقة لوصايا اهل البيت <sup>عليهم السلام</sup>  
 نحو الوصية بالحج او للسكاكين او بشيء من ابواب البر الذي يقرب به الى الله تعالى يجوز استئثاره  
 وينفذ من ثلث ماله وان كانت مخالفة لوصايا اهل البيت والصالح لا يجب تنفيذها  
 واختلف العلماء في وصية الصبي. روى عن عمر رضي الله عنه اجاز وصية العلام. وشرح مرجح

المحرم بجملة من لم يكن في صفة زينة الغلام خلاف فدية العجوة تكون بعد من  
 الجملان. ولو أن هذا المحرم يطلب من القاضي أن يدفع إليه ماله ليصل به فريته من دفعه الوهم  
 المحرم فان القاضي ينبغي له. والمرأة المحجورة بمنزلة الرجل فان تزوجت المحجورة بنفسها من رجل فهو  
 محجور. وان كان قد تزوجت من رجل قبل ما زال أبو حنيفة ربح يحجز الزوج ان شاء كلهما من مثلها وان  
 فارقها. أو على أبي يوسف ومحمد ربح يحجز الكاح بما زوجت ولا يحجز الزوج. ولو أن المحجورة  
 بعد ما زوجت نفسها اختلعت من زوجها على ما يقع الطلاق ولا يلزمها المال لانها لا تملك  
 التزام المال بلاء العاقل. ثم قال في الكتاب ويكون الطلاق رجعيًا لانه طلاق لا يقابل به البذل  
 أصلاً فيكون رجعيًا وهي كالمعتقة اختلعت من زوجها على ما يكون رجعيًا بخلاف الأمة اذا كانت  
 تحت زوج فاختلعت عنه ال فان الطلاق يكون بائناً لانها من أهل الكاظم بالمال. فان فعلت ذلك  
 باذن المولى يجب المأكل في الحال. وان كان بغلظن المولى كان عليها المال بعد العتق والطلاق ببدل يكون  
 بالساعة. كانت الأمة مفسدة محجورة فاختلعت نفسها على ما كان يكون الطلاق رجعيًا لانه لا  
 عليها المال في الحال. بعد العتق. ولو أن سفيهاً محجوراً استقرض ماله ليعطي بدله المرأة صح  
 استقرضه فان لم يعط المرأة وصرف المالى في بعض حوائجها لا يؤخذ به لانه في الحال ولا بعد البلوغ والجد  
 المحجور اذا استقرض ماله واستهلكه لا يؤخذ به في الحال. يؤخذ به بعد العتق لان الصبي المحجور اسير  
 من أهل الالتزام فلا يصح التزامه بما العبد من المال لانه لا يصح التزامه بحق المولى في شيء  
 نفسه. والمحجور المحرم بالبيع بمنزلة الصبي والمجنون. ولو اودع انسان عند محجور فانه المحجور انبه  
 استهلكه فلا يصدق فلو صار مسلماً بعد ذلك يسأل عما اقرت به قال ما اقرت به كان حاقباً يؤخذ به  
 في الحال. وفيه قال ما اقرت به كان باطلاً لا يؤخذ كالعبد المحجور اذا اقر باستهلاك ماله انسان فانه لا يؤخذ  
 فان اذنت له مولاه في العجالة بعد ذلك يسأل عما اقر به فان قال ما اقرت به كان حاقباً يؤخذ به في  
 وان قال كان باطلاً لا يؤخذ. ولو أن رجلاً اقر من محجور لا اؤده ثم صار مسلماً فقال لصاحب المال كنت اؤده

في حال فسادى فانقضت الوفاق او دعتني في حال فسادى فانقضت الوفاق وقال صاحب المال لا بل اقرضتك  
 حال صلاحك كان القول قول صاحب المال وبضمن المحجور وقال صاحب المال بل اقرضتك في حال  
 واسم ملكه في حال صلاحك وقال المحجور اقرضتني في حال فسادى واسم ملكه فيه كان القول قول  
 المحجور فان اقام صاحب المال البينة انما اقرضته في حال فسادى ولكن نسبه ملكه في صلاحه  
 بينته <sup>بقيم ادرك</sup> مفسد غير مصلح وهو في حجر وحسبه وحجر عليه القاضى او له حجر فسال  
 وصيه ان يدفع اليه ماله فدفع اليه قضاء المالى في يد ضمن الوصي لان دفع الوصي المالى اليه ما  
 علمه انه مضيع نضيع فيضمن ولو ان صبيا مصلحا غير مفسد لم يدرك فدفع الوصي اليه <sup>ماله</sup>  
 واذن له بالتجارة فضاء المالى في يد لا يضمن الوصي ولو ان قاضيا حجره مفسد يستحق الحجر ثم دفع  
 ذلك الى قاض آخر فاطلقه ورفع عنه الحجر فاجاز ما صنع. عار حلاق الثاني لان قضاء الاول  
 كان في فصل مختلف فيه. وهذا اختلاف في نفس القضاء. او لان حجر الاول لم يكن قضاء لعدم <sup>المقتضى</sup>  
 والمقتضى عليه فينفذ ما قضاء الثاني فهو بمنزلة ما لو قضى وهو محجور عليه فاد اطلقه التاديع  
 اطلاقه. وليس للقاضي الثالث بعد ذلك ان ينفذ قضاء الاول بالحجر وذكر المحضاج رح  
 ان القاضى اذا حجره مفسد يستحق الحجر ثم دفع ذلك الى قاض آخر فاطلقه الثاني واجاز ما صنع  
 المحجور رجع اطلاق الثاني وما صنع المحجور في ماله من بيع او شراء قبل اطلاق الثاني وجده  
 كان جائز الان حجر الاول مجتهد فيه فبقيت على امضاء قاض آخر كما قضى القاضى وهو محمد  
 في ذلك لا يمتنع ان يرضاه مالم يقبل اليه امضاء قاض آخر فان رفع شيء من تبرعات المحجور <sup>ص</sup> لا القاضى  
 الذي حجر عليه قبل اطلاق القاضى الثاني فنقضها وبطلها ثم رفع الى قاض آخر فان الثاني ينفذ  
 حجر الاول وقضاءه فلوان الثاني لم ينفذ حجر الاول واجاز ما صنع المحجور ثم دفع الى قاض ثا<sup>لث</sup>  
 فان الثالث ينفذ حجر الاول ويرد ما قضى الثاني بالاطلاق لان القاضى الاول حين رجع اليه  
 فامضاءه كان ذلك قضاء منه لوجود المقتضى له والمقتضى عليه فينفذ هذا القضاء ولا ينفذ

فأبطل الشاهد الأول. وعن أبي بكر بن أبي شيبة رحمه الله عليه أنه سئل عن حجة عليه من ضيعة له قال قف  
 بالحل لأن يأذن له فاض. وقال أبو القاسم رحمه لا يجوز وقفه وإن أذن له القاضي فها أمنا بصفحة  
 المحرر على الخاليان كما هو من ذهب في يوسف ومحمد رحمهما الله والله أعلم بالصواب وإليه  
 المرجع والمآب هذا آخر فتاوى الشيخ الإمام الأجل امام الأئمة في العالمين محيي السنة قاصم البدعة  
 أبو المحاسن الحسن بن القاضي الإمام الأجل عبد الدين منصور بن الشيخ الإمام الأجل شمس الدين  
 أبو القاسم بن عبد العزيز الأوزجندني المعروف بقاضي امام محمد الدين خان تغدرهم الله بالرحمة  
 والرضوان واسكنهم عدي الحيات تمت كتاب تاضيحان جلد رابع





